الخصخصة وتأثيرها على الأقتصاد العراقي

أعداد

عباس كاظم جياد الفياض

المشرف

الأستاذ المساعدالدكتور صباح قاسم الأمامي

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتورا في

علم الاقتصاد السياسي

2010

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

نوقشت هذه الرسالة / الاطروحة (الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي)

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهداء

الى ذكرى أمي وأبي

وأختي سورية التي أستشهدت هي وأطفالها الست في القصف الامريكي
على مدينة البصرة عام 1991

أهداء خاص الى
رفيقة الدرب عواطف حاتم
وأبنائي
حنان .. ظافر ..وسام

الى

العراقيين
و
شعوب البلدان النا مية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

- أتقدم بالشكر الى الاستاد المساعد الدكتور صباح قاسم الامامي ، على ما بذله من جهد أكاديمي ومتابعة تستحق الثناء والتقدير.

- كما أشكر د. صالح ياسر ، على ما بذله من ملاحظات قيمة في بداية الاعداد للرسالة .

- شكر خاص للأساتذة التالية أسماءهم لما قدموه من تشجيع ونصح في تسهيل مهمة البحث أ.د. وليد الحيالي ، البروفسور كاظم حبيب ، د. سلم علي ومساهمته الرشيقة في ترجمة نص المقدمة الى اللغة الانكليزية، والصحفي المبدع والكاتب المسرحي ماجد الخطيب ، د. خضر جعفر، ود. صباح جمال الدين، لما بذله من جهد في مراجعة الدراسة لغوياً .كما وأتقدم بالشكر الى صف من الاصدقاء المحبين الذين شجعوا على هذا العمل ،ولا يسعني في نهاية المشوار الا ان أشير هنا طبعاً ،على أن هذا العمل ،بغض النظر عن الدعم والتحفيز من قبل الاصدقاء وهو ما أقدره كثيراً ،ما كان سيكتب له الانجاز لولا دعم من هم الأعز الى قلبي ،عائلتي الصغيرة ،زوجتي وأبنائي الذين تحملوا الكثير من مصاعب العمل الطباعي والفني والتنسيق وتسهيل المهمة والتشجيع، يضاف الى ذلك لما تحلوا به من صبر وهدوء صادقين، لكل ذلك أتقدم بهذا العمل هدية لهم معززاً با لشكر والتقدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ه
ملخص : ..... س
Abstract ..... ص
المقدمة 1
الباب الاول 11
الجوانب النظرية للفلسفة الاقتصادية الليبرالية 11
الفصل الاول 23
توجهات الاستراتيجية لليبرالية الجديدة ومشاريعها 23
المبحث الاول: 27
الانظمة الليبرالية الاقتصادية : 27
المبحث الثاني : 46
المبحث الثالث : 69
اقتصاد السوق وأشكالياته النظرية وفرضياته وتجلياته 69
الفصل الثاني 97
المبحث الاول: 97
برامج التثبيت والتكيف الهيكلي للاقتصاد 97
المبحث الثاني 107
التكيف في المنظور التاريخي 107
المبحث الثالث 117
الازمة الاقتصادية العالمية وفخ المديونية 117
المبحث الرابع: 130
الفصل الثالث 140
العولمة والازمة المالية العالمية 2008-2009 140
المبحث الاول : 142
العولمة الظاهرة المفهوم...الأهداف...الأشكاليات 142
المبحث الثاني 155
الليبرالية الجديدة وعولمة الاسواق المالية 155

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: 161
الازمة المالية الحالية 2008- 2009 161
المبحث الرابع 195
– الأثار الأقتصاديه للعولمة والأزمة الماليةعلى البلدان النامية 195
الباب الثاني : 205
الخصخصة – بعض التجارب التاريخية 205
الفصل الرابع : 205
نماذج في الخصخصة من بلدان مختلفة 205
الفصل الرابع: 208
الفصل الخامس: 252
الاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة – للفترة من- 252
منتصف السبعينات حتى 2003 252
المقدمة : 252
المبحث الاول : نمو القطاع العام وتطوره 252
المبحث الثاني : نمو القطاع الخاص وتطوره 252
المبحث الثالث : دور القطاعين " الخاص والعام " في التنمية 252
المقدمة : 252
المبحث الاول : 255
المبحث الثاني : 265
نمو القطاع الخاص وتطوره 265
المبحث الثالث: 270
دور القطاعين " العام والخاص " في التنمية 270
الفصل السادس 289
التجربة التاريخية للخصخصة في العراق عام 1987 ومساوئها وآثارها 289
المبحث الاول : 290
التجربة وأسلوب مسارها 290
المبحث الثاني : 294
البنية الاقتصادية في التسعينات ، حالة الحصار 294

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : 298
التضخم..... 298
المبحث الرابع : 309
الآثار الاجتماعية الاقتصادية..... 309
المبحث الخامس: 312
مؤشرات التنمية الاقتصادية..... 312
الباب الثالث : 323
السياسة الاقتصادية في العراق 323
الفصل السابع 326
جذور ومسببات الازمة الاقتصادية الراهنة في العراق..... 326
الفصل الثامن:..... 369
الاصلاحات الاقتصادية وخصخصة الاقتصاد العراقي: ضرورة أم أمكانية ؟ 369
مقاربة فكرية 448
الاستنتاجات 459
التوصيات 463
المصادر 467

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

الباب الاول

الجوانب النظرية للفلسفة الاقتصادية الليبرالية

الفصل الاول: التوجهات الاستراجية لليبرالية الجديدة ومشاريعها

المبحث الاول: الانظمة ذات اللبرالية الاقتصادية.

1- عرض مكثف لليبرالية القرن الثامن عشر ومبرراتها.

2- أزمة السبعينات في القرن العشرين وما أفضت اليه من نتائج.

3- اللبرالية الجديدة والبحث عن مخارج للازمة الرأسمالية" التاتشرية -الريكانية".

المبحث الثاني : الاصول الفكرية لليبرالية التكيف في البلدان النامية.

- الخطوط التي رسمها تقرير لستر بيرسون .

- استراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- الاهداف الاساسية لليبرالية التييكف.

المبحث الثالث : أقتصاد السوق.

- اقتصاد السوق واشكالياتة النظرية وفرضياته وتجلياته.

- الديمقراطية واللبرالية والعلاقة بينهما.

الفصل الثاني : الاصلاحات الاقتصادية

المبحث الاول: التكيف في المنظور التاريخي.

المبحث الثاني: الازمة الاقتصادية العالمية وفخ المديونية.

المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية-الاجتماعية "لبرنامج التكيف" على طبيعة الدولة وعلى الطبقات والفئات الاجتماعية.

الفصل الثالث: العولمة والازمة المالية 2008 – 2009

المقدمة

المبحث الاول: العولمة الظاهرة والمفهوم : الاهداف الاشكاليات .

1- جذور العولمة .

2- الظاهرة، المفهوم، الاهداف، الاشكاليات.

المبحث الثاني : الليبرالية الجديدة وعولمة الاسواق المالية .

المبحث الثالث : الازمة المالية الحالية 2008-2009 .

المبحث الرابع : الاثار الاقتصادية للعولمة على البلدان النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الثاني

الخصخصة : بعض التجارب التاريخية

الفصل الرابع : نماذج في الخصخصة من بلدان مختلفة

المبحث الاول : تجارب بلدان من أميريكا اللاتينية.

المبحث الثاني : تجارب بلدان من القارة الافريقية.

المبحث الثالث : تجارب من البلدان العربية .

هـ

خلاصات: المشترك والمختلف في هذه التجارب.

الفصل الخامس: الاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة ، منذ منتصف السبعينات حتى 2003

المبحث الاول - نمو القطاع العام وتطوره.

المبحث الثاني- نمو القطاع الخاص وتطوره.

المبحث الثالث- دور القطاعين(العام والخاص) في التنمية.

الفصل السادس:- التجربة التاريخيه للخصخصة في العراق عام 1987، ومساراتها وآثارها

المبحث الاول: التجربة ومساراتها .

ا-البيع

ب-التأجير

ج-اسلوب تحويل القطاع العام الى شركات مساهمة.

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية في التسعينيات "أوضاع الحصار".

المبحث الثالث: التضخم.

المبحث الرابع: الاثار الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الخامس: مؤشر التنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الباب الثالث

السياسة الاقتصادية في العراق

الفصل السابع: جذور ومسببات الازمة الاقتصادية الراهنة في العراق

المبحث الاول: السياسة الاقتصادية التي انتهجها النظام السابق.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية التي طبقها الاحتلال"المشروع الاقتصادي للحاكم المدني- "بول بريمر" وآثار الحرب.

1- المرحلة الانتقالية.
2- دور وكالات التنمية الامريكية "USAID " والبريطانية.
3- عائدات النفط وصندوق التنمية.
4- برنامج الامم المتحدة الانمائي.
5- السيناريوهات المطروحة حول التوجهات الاقتصادية.

المبحث الثالث: السياسات التي طبقتها الحكومات المتعاقبه منذ سقوط النظام والقوانين الاقتصادية التي صدرت.

الفصل الثامن: الاصلاحات الاقتصادية وخصخصة الاقتصاد العراقي : ضروره أم امكانيه ؟

المبحث الاول: تحديد الاولويات ...الخدمات الاساسية..أعادة التأهيل... والبنأء.. البطالة ..الديون والتعويضات..العمله التضخم... الاصلاحات الاقتصادية.

1- ماهي الاصلاحات الاقتصادية الضرورية ، أين ، وكيف، ومالاليات للتحقيق ؟

2- ما مضمون هذا الاصلاح، كيف ينظر اليه من قبل المدارس المختلفة في العراق .

3- ماهي الاهداف للاصلاحات ؟

المبحث الثاني: مدخل للجوانب الاقتصادية للخصخصة.

و

ا- آليه السوق

ب- قانون الاستثمار

ج- سعر الصرف

د- الاسعار والخدمات

المبحث الثالث: الدوافع الاساسية للخصخصة واهدافها.

المبحث الرابع: البرامج المقترحة للصندوق والبنك الدوليين للخصخصة وشروطهما.

المبحث الخامس: الاثار السياسية – الاجتماعية للخصخصة على الطبقات والشرائح الاجتماعية.

مقاربة فكرية

الاستنتاجات

التوصيات

المصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

الرقم جدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-	تأثير الصدمات الخارجية على بعض المناطق المتخلفة في عقد الثمانينات %- من الناتج المحلي الاجمالي	54
2-	البلدان المؤهلة للأستفادة من صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وتسهيل النمو- أعتباراً من آب/ أغسطس 2008	61
3-	تطور كميات الذهب المنهوب من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف - الجغرافية التجارية 1500 – 1800	63
4-	تطور تجارة العالم في المواد الخام والمنتجات المصنعة خلال الفترة- 1876 – 1913" كميات".....	64
5-	توزيع الدخل العالمي في عام 1993	100
6-	الامبراطوريات الاستعمارية خلال الفترة 1900 – 1913	103
7-	تطور حركة تصدير رؤوس الاموال من الدول الرأسمالية الصناعية خلال - الفترة 1825 – 1913	104
8-	لوحة تاريخية لعمليات التكيف الدولية التي مارستها الرأسمالية العالمية لتطويع البلاد المتخلفة لمتطلبات حركة رأس المال بالمراكز الرأسمالية.....	109
9-	معطيات تشكل منعطفاً جديداً مع الدخول في حقبة السبعينات من القرن العشرين.....	112
10-	التوزيع الجغرافي للديون الخارجية في البلدان النامية 1972 – 1999 مليار-دولار.	116
11-	تابع حول التوزيع الجغرافي للديون الخارجية في البلدان النامية لنفس الفترة.....	117
12-	المديونية الخارجية للبلدان العربية 1986-1997 "مليار دولار".....	119
13-	تطور حجم المديونية الخارجية المستحقة على البلدان النامية خلال الفترة- 1970 -2005 "مليار دولار أمريكي"	121
14-	تطور مدفوعات خدمة مديونية البلدان النامية خلال الفترة 1996-2005 – "مليار دولار أمريكي".....	122
15-	حجم المبالغ التي سددتها البلدان النامية خلال الفترة 1980-1999 "مليار دولار- أمريكي".....	122
16-	التكيف أتجاه الازمات: بعض مؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة لدول أمريكا- اللاتينية خلال الفترة 1980-1985 محسوبة على أساس متوسط نصيب الفرد.....	127
17-	التكيف أتجاه الازمات:بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة في الدول – الافريقية شبه الصحراوية خلال الفترة 1980-1986	128
18-	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال 1870-1999	135
19-	تاريخ التحرر المالي في بعض دول العالم	149
20-	المعاملات عبر الحدود في الاسهم والسندات 1970-1996	150
21-	تداول النقد للفترة 1986-1995 ،بمليارات الدولارات الامريكية والنسب المئوية...	151

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22- أجمالي وصافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار في الحافظة المالية- في الدول الصناعية الرئيسية 1970-1997 152
23- توزيع الدخل العالمي في عام 1993 187
24- فائقو الثراء 189
25- البطالة وفقاً لبحوث العمالة بالعينة 1993-1998 218
26- قوة العمل ومعدل البطالة عن الفترة 1992-2004 219
27- مساهمة موارد النفط من مقبوضات خطة التنمية القومية(1) الاستثماري لعام- 1976 -1977 241
28- التخصيصات في المناهج الاستثمارية السنوية 242
29- تخصيصات المناهج الاستثمارية في العراق 1970-1976..... 243
30- خطة التنمية القومية: قيم المؤشرات الاقتصادية المستهدفة والفعلية..... 244
31- التخصيصات القطاعية المختلفة للاقتصاد في الفترة المعنية 246
32- القروض والتسهيلات الممنوحة من المصرف الصناعي الى القطاع الخاص 250
33- الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة النسبية لقطاع الدولة والخاص 257
34- مكونات الناتج المحلي الاجمالي "بالاسعار الجارية" موزعة بين قطاع الدولة- والقطاع الخاص..... 258
35- مكونات الناتج المحلي الاجمالي "بالاسعار الجارية" موزعة بين قطاع الدولة- والقطاع الخاص حسب التصنيف الرسمي 259
36- التخصيصات المعدلة ، الانفاق الفعلي والأيرادات 1970-1974..... 262
37- خطة التنمية القومية: توزيع مشروعات التنمية حسب القطاعات 1970-1974..... 262
38- البرامج الاستثمارية والخطط السنوية 1976-1983 271
39- الناتج المحلي الاجمالي، حصة الفرد "بالاسعار الثابتة على أساس أسعار 1980"..... 279
40- خطة التنمية القومية : في المؤشرات الاقتصادية المستهدفة والفعلية 296
41- البرنامج الاستثماري والخطط السنوية 1983-1986 297
42- تغيرات مكونات الناتج المحلي الاجمالي من 1975-1988..... 298
43- معدلات النمو المؤشرات الاقتصادية المختارة 298
44- مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق ودول المنطقة في عقد السبعينات 300
45- مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق ودول المنطقة في عقد الثمانينات 301
46- مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق ودول المنطقة في عقد التسعينات..... 301
47- خطة التنمية القومية: توزيع مشروعات التنمية حسب القطاعات 1970-1974..... 309
48- تتابع الاصلاحات والتثبيت "نموذج أفتراضي" 318
49- نموالناتج المحلي الاجمالي والسكان للسنوات 2001-2010 382
50- ميزان المدفوعات: الصادرات 2004-2010 383
51- النفقات الاستثمارية وتخصيصات الميزانية 383

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	50
2-	الهيكل التنظيمي للبنك الدولي	52
3-	آلية إعادة البترو دولار	113
4-	دورات كوندراتيف	154
5-	الدورة الاقتصادية "الازمة الاقتصادية" Business Cycle	155
6-	كيفية وقع الزلزال على البنوك الامريكية وكيف أنتشر الى بقية أنحاء العالم...	169
7-	مدى تأثير الازمة على بلدان العالم	171
8-	شكل معامل جيني.....	269
9-	منحنى لورينز.....	269
10-	منحنى فيليبس A.W.Philips- الدخل القومي الحقيقي – معدل البطالة-.....	286

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجعة الدراسات السابقة

حاولت الرسالة أن تطلع على بعض المؤلفات والدراسات العراقية السابقة التي تبحث في موضوع الخصخصة غير أن ما وقعت عليه الدراسة هي المؤلفات التالية :

1- مؤلف هشام ياس شعلان بعنوان: آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام أقتصاد السوق ، دراسة دكتوراء من الجامعة المستنصرية بغداد 2001، وتعكس الرسالة تجربة بلدان أوربا الشرقية التي تحولت الى أقتصاد السوق ، وهي دراسة مهمة أستفاد منها البحث للأطلاع على التغيرات التي حصلت في أقتصاديات هذه البلدان ، غير إنها تختلف عن تجربة الاقتصاد العراقي .

2- مؤلف عبدالله أحمد بعنوان: أشكالية المفاضلة بين القطاع العام والخاص في تفعيل عملية التنمية في العراق ، رسالة دكتوراء غير منشورة من الجامعة المستنصرية بغداد 2001 . ولم يتسنى الحصول عليها رغم مابذل من مجهود .

3- هنالك بحوث نذكر منها:

أ- د. صالح ياسر حسن – دراسة " الليبرالية - الخوصصة برنامج التكيف الهيكلي بين أوهام الخطاب الايديولوجي وحقائق إعادة أنتاج التبعية" ، وهو بحث من 67 صفحة ، تحدث فيه عن تاريخ نشوء الليبرالية ومبرراتها وعن مذهب الحرية الاقتصادية وكيف ظهر في المجال الاقتصادي أولاً ، ثم تحول الى الديمقراطية ثانياً هذا بالاضافة الى ما تضمنه من التنظيرات النقدية للفكر الليبرالي من داخله ومن خارجه ومراحل تطورها ، وقد أفادت المعلومات البحث وأشير لها في الدراسة .

ب- د. محمد سلام المياحي بعنوان: الخصخصة كأداة التحول نحو أقتصاد السوق في العراق من 17 صفحة ، يتحدث فيها عن تجربة العراق عام 1987، رابطاً ذلك بما يجري في العراق الآن .

جـ- كما تناولت مقالات عراقية موضوع الخصخصة ومن جوانب عديدة ، ولا يتسع المجا ل لذكرها تبعاً للحجم وعدد الكتاب .

د- مؤلف د. صبري زاير السعدي – التجربة الاقتصادية في العراق الحديث – النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني – 1951 – 2006 . وفيه تناول بعض المعطيات العلمية والأكاديمية والسياسية الهامة في الشأن العراقي ، طبع عام 2009، وجرت الاستفادة منه وبخاصة في الفصول المتأخرة من الدراسة.

هـ أما عربياً أستفادت الدراسة من مجموعة مؤلفات:

1- د. رمزي زكي .نذكر منها اللبرالية المستبدة ،فكر الازمة ،محنة اليون وسياسا ت التحرر في دول العالم الثالث ،في وداع القرن العشرين وغيرها.

2- عبد المجيد راشد دراسة ماجستير حول سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي في مصر.

كما أستفادت الدراسة من مؤلفات و بحوث أجنبية عديدة، متفقة مع بعضها أو مختلفة مع البعض الآخر ، وتأتي هذه الدراسة على تواضعها أستكمالاً للجهود المبذولة في هذا الميدان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي

أعداد
عباس كاظم جياد الفياض

المشرف

الاستاذ د. م . صباح قاسم الامامي

ملخص :

تناولت هذه الدراسة موضوع الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي كأسلوب تنموي لليبرالية الجديدة هادفة الى أظهار الافكار والاراء لمفكروهذه الظاهرة ، لغرض إيجاد مخارج وحلول للدول الصناعية الكبرى لمعالجة الاشكالات والازمات التي يعانيها الاقتصاد الرأسمالي. ومن الجانب الآخر محاولة هولاء، فرض هذا المفهوم أو الوصفة الجاهزة والترويج لها من قبل مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة الصندوق والبنك الدوليين، وتطبيقها على البلدان النامية، بصرف النظر من أختلاف أقتصادياتها عن تلك الدول إثر وقوعها في فخ المديونية وبعد فشل التجارب التنموية فيها .

وبينت الدراسة إن ظاهرة الخصخصة ، تبدو مركبة ، ففي الوقت الذي تتفاعل بعدد من العوامل الداخلية التي ترتبط بأقتصاد البلد المعين ، فإنها من الناحية الاخرى تتعاطى وترتبط بعوامل خارجية في الاقتصاد العالمي ، لما لهذين العاملين من تأثير .

وعلى ضوء ذلك ، تعاملت الدراسة مع مسارين من التحليل النظري والفكري والتحليل التطبيقي العلمي ، ففي المسار الاول ، جرى التعرض الى الجوانب النظرية لفكر الليبرالية "دعه يعمل.. دعه يمر"، منذ نشوئها والمساجلات الفكرية التي ظهرت من داخلها أو من خارجها ، وما لوحظ من متغيرات في المفاهيم بين رواد الفكر الكلاسيكي على أختلاف مدارسهم حتى داخل المدرسة الواحدة وصولاً الى الليبرالية الجديدة ، وصعودها في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. كبديل عن النظرية الكينزية، التي أخفقت مفاهيمها عن تفسير ظاهرة الركود التضخمي التي ظهرت في الاقتصاد الرأسمالي آنذاك . وما أتت به المدرسة النقدية من الأطروحات ودعوتها بالعودة الى الاصول من جديد "دعه يعمل .. " الداعية الى إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وجعل القيادة في هذا الميدان للقطاع الخاص .

لاحظ البحث إن مفاهيم الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية وأقتصاد السوق والاصلاحات الاقتصادية والخصخصة، ينظر لها كنتاج فكري للأقتصاد الرأسمالي المنتصر ، لا تحتاج الى مناقشة أو تحليل خاصة، بعد فشل التجربة الاشتراكية في بلدان أوربا الشرقية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الإطار تبين الدراسة إن هذا الفكر، يبدو أنه يعاني من أزمة عميقة رافقته منذ بداية السبعينات من القرن الماضي . وأمتدت مظاهرها المالية والاقتصادية في الثمانينات والتسعينات، وبداية الألفية وتعمقت أكثر إثر الازمة المالية عام 2008-2009 التي دفعت المسؤولين الكبار الى الاعلان والتصريح ، بأن النظام المالي على حافة الانهياروبسقوط نظرية الرأسمال الحر "الليبرالية الجديدة" وحتى مجموعة العشرين ، لم تضع أفقاً أو توقعات لمعالجة الازمة المالية العالمية وتداعيتها الاقتصادية ، لمواجهة آليات نظام السوق السائد ، مما دعى هذه الدول للبحث عن مخارج وضوابط

وأنماط للحد من الانحدار للنمو الاقتصادي ومعالجة ما أفسدته الاسواق المالية ، وذلك بضخ الاموال العامة لانقاذ المؤسسات في البلدان المتطورة صناعياً . هذه مخالفة نظرية تتعارض مع المدرسة النقدية.
وفي المسار الثاني للتحليل العملي والامبريقي فقد تبين ، إن تجارب البلدان النامية المشابهة لظروف العراق ، الخاضعة لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشروطهما ، أثبتت الدراسة عدم ملاءمتها ، بل تفاقمت المشاكل فيها .
أظهرت الدراسة أيضاً،أنما يعطي "الاصلاحات الاقتصادية" وصولآ الى الخصخصة أهمية أستثنائية في العراق تبرر، بأنها تأتي أبتداءً للتخلص من التركة الثقيلة الموروثة من النظام الدكتاتوري السابق بما حملته من نتائج وأثار كارثية على مستوى الاختلالات العميقة في تركيبة الاقتصاد وحالة عدم التوازن بين قطاعاته المختلفة ، وما صاحبها من شعارات وأجراءآت أرتجالية وفردية .فضلآ عما تركته الحروب والحصار وتداعياتها ، أدت الى دمار الاقتصاد الوطني . هذا وبيّن البحث أن مسيرة الاحداث والتغيرات التي حصلت عام 2003 لم تقدم أي معطيات أو مؤشرات ،تعبر عن أحتمال بناء سيا سة أقتصادية وتنموية جديدة، وأنما أتت سيا سة الاحتلال بفرض مشروع أقتصادي ينطلق من مصالح استراتيجية وآيديولوجية" للمحافظين الجدد" في الادارة الامريكية ، لصالح التحول نحو إعادة هيكلة الاقتصاد نحو الخصخصة ،
كما لاحظت الدراسة أن "الاصلاحات الاقتصادية" المعلنة لا تعالج المشكلة ، إذ لا زالت الاختلالات الهيكلية شاخصة ، ولا زال الاقتصاد العراقي وحيد الجانب ، يعتمد على ريع النفط الخام ولم يجر تنويعه ، وبخاصة في الميدانيين الصناعي والزراعي ، أو في غيرهما من سياحية وخدمية ، بل جرت المعالجة بالصدمة .حيث أقتصاد السوق والتجارة الحرة والانفتاح على الاسواق العالمية دون ضوابط ودخول الشركات المتعدية الجنسية وتأهيل المؤسسات العامة تمهيداً لخصخصتها .غير أن هذه الاجراءآت لا توفر الحد الادنى من الطمأ نينة للاقتصاد الوطني "العام و الخاص" في ظل المنافسة الحرة ، بل عرضت المنتجات الوطنية الى التلاشي والأنقراض .
هذا بالأضافة الى التأثيرات السلبية لقطاعات واسعة من الصناعيين والزراعيين . و تضرر مصالح قطاعات أخرى من المواطنين وبخاصةً الفقراء منهم، من الارتفاعات الهائلة الحاصلة في أسعار السلع والخدمات والنقل وتدني مستوى الدخول الحقيقية وحالة التضخم وضعف الخدمات العامة ، وتزايد عدد العاطلين عن العمل ، والفجوة الكبيرة في توزيع المداخيل ، وعدم معالجة الديون بشكل صحيح ، وأنتشار مظاهر الفساد المالي والاداري وأرتفاعها الى مستويات قياسية وتنامي مؤشر الفقر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال هذين التحليلين ، أمكن التعرف على عدد من المشكلات النظرية والعملية للأقتصاد العالمي وأنعكاسات على البلدان النامية ومنها العراق .أذ أن الاجراءآت الاقتصادية الجديدة لم تتناول الاولويات لمعالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي وأنما زادت من أرتباطه وتبعيته للسوق العالمية وللشركات المتعدية الجنسية ، في حين يتطلب الامرتهجين وتزاوج قطاعي" الدولة والقطاع الخاص الوطني" وتشجيعهما للتعاون بينهما، للقيام بدور أكبر في التنمية الاجتماعية وتوسيع قاعدة الانتاج والارتقاء بنوعيته،وذلك بالاستفادة من الخيرات المادية التي تحفل بها البلاد لصالح التنمية،وتوظيف الاستثمارات الاجنبية في المواقع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني. هذا وبينت الدراسة إن أفتراضات الليبرالية الجديدة وأنفتاح السوق وأبعاد دور الدولة الاقتصادي والانفتاح الاستثماري بلا ضوابط يكون من الصعب تطبيق نموذج محدد وحيد للتنمية . كما وبينت المقاربة الفكرية المؤشرة في البحث الى ضرورة الابتعاد عن الخصخصة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Privatisation and Its Effect on Iraqi Economy

By**: Abbas Kadhem Jiad Al-Faiadh**

Supervisor**: Prof. Sabah Kasim Al-Imami**

This study approaches the topic of privatisation and its effect on the Iraqi economy as a developmental method of the neo-liberalism aiming at shedding light on the opinions and views of the thinkers of this phenomenon in order to find ways out and solutions for the great industrial countries to deal with the crises facing the capitalist economy. On the other hand the study reveals the attempts by the international finance institutions, especially the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank (WB) to impose this prepared conception on the developing countries regardless of their economical differences as they are trapped by the indebtedness and the failure of their developments experiments.

The study shows that the issue of privatisation appears to be complex. On the one hand it interacts with some internal factors related to the economy of a certain country. On the other hand it is related to external factors of the world economy.

In this light the study deals with two courses of theoretical and practical analyses. In the first course the study touches on the theoretical aspects of the neo-liberal thought since its beginning and the intellectual debates emerging from within and outside and the noticed variables in conceptions among the varieties of classical thought even inside the one school of thought up to the neo-liberalism and its rise in the late seventies and the early eighties as an alternative to the Keynesianism that failed in interpreting the phenomenon of inflationary recession in the capitalist economy at the time. Besides the theses of the critical school and its call to going back again to the origins through keeping the state off the economic activity and giving the leading role in this field to the private sector.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The research notices that the concepts of economic liberalism, democracy, market economy, economic reforms and privatisation are seen as an intellectual product of the victorious capitalist economy. There is no need to discuss or analyse them especially after the failure of socialist regimes in Eastern Europe.
In this context it seems that this thought suffers from a deep crisis since the seventies of the 20th century. Its economic and financial manifestations extended to the eighties, nineties and the start of the millennium. It deepens more due to the 2008-2009 financial crisis that forced the high-ranking managers to declare that the financial system was on the verge of collapse and the theory of free capital, i.e. neo-liberalism, ceased to be valid. Even the 20 Group didn't have expectations regarding treating the world financial crisis and its economic aftermaths to face the mechanisms of the prevailing market system. This called the Group to search for solutions and regulations to limit the economic growth decline and save what the financial markets undermined by pumping the public funds to save the institutions in the developed industrial countries. This is a theoretical violation that is contradictory to the critical school.

The second course of the practical and empirical analysis reveals that the practices of the developing countries that are similar to Iraq and are subject to the conditions of the IMF and the WB are not suitable. Rather their problems worsened.
The study shows that what gives the economic forms an exceptional importance in Iraq is justified through the fact that these reforms, namely privatisation, aim at getting rid of the burden of the dictatorial regime with the catastrophic aftermaths of the wars and the embargo, deep disorders on the structure of economy, imbalances in its different sectors which are all accompanied by extemporary and single-handed slogans and procedures.
The research makes clear that the change after 2003 didn't offer any indications regarding the potentiality of creating a new developmental economic policy. Rather the occupation policy imposed an economic project based on the ideological and strategic interests of the neoconservatives in the American administration in favour of the transition of restructuring the economy towards the privatisation.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The study notices that the declared 'economic reforms' did not deal with the problem. Rather the structural disorders still exist and the Iraqi economy is still one-sided depending on the returns of the crude oil and is not diversified especially in the industrial, agricultural and services fields. Rather the situation is treated by shock where the market economy, the free trade and the openness to the world markets are without regulation and the multinational companies are ready to qualify the public sector in preparation of privatisation. These procedures don't offer the minimum of security to the public and private sectors in the national economy under the free competition. Rather they expose the national products to be vanished and ruined.

In addition there are the negative effects on wide sections in industry and agriculture and the disadvantages to the interests of the other people especially the poor because of the huge rising in the prices of commodities, services and transport, the dropping in the level of the real incomes, the high inflation rate, shortage of public services, unemployment increase, the huge gap in the distribution of revenues, the incorrect treatment of debts, the spread of corruption and the rise in the poverty indicator.

On the basis of these two analyses the study realizes a number of theoretical and practical of the world economy and its impacts on the developing countries and Iraq. The new economic procedures don't treat the priorities to deal with the disorders in the economic structure. Rather they increase its dependence on the world market and the multinational companies, while the situation requires the integration between the state and the private sectors, encouraging them to cooperate in order to play a greater role in the social development and widening the production base and its quality through making use of the material resources of the rich country in favour of the development and the foreign investment in the needed sites of the national economy.

The study reveals that with the assumptions of neo-liberalism, market openness, keeping off the state economic role and the investment openness without regulations it becomes difficult to apply a certain sole model of development.

The approach of the research confirms the necessity of keeping away from privatisation.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي

المقدمة

تعد الخصخصة واحدة من الظواهر التي شغلت ولا تزال تشغل ساحة واسعة من الجدل والنقاش ، ما بين المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي ، من مفكرين وباحثين أقتصاديين وسياسيين وغيرهم . فقد نظمت سيمنارات وحورات وأنبثقت بحوث وكتابات عديدة عالمية وأقليمية ، عربية وعراقية ، تطرقت لها ، بتناول ودراسات هامة، تحدثت فيها عن تطورمفهوم الخصخصة ، وكيف أنتقل من البلدان المتقدمة صناعياً وتحديداً، بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والبلدان الغربية الأخرى ، أثر عجز مفاهيم المدرسة الكنزية عن لأجابة عن حالة الركود التضخمي التي عمت الاقتصاد العالمي من السبعينات وصعود المدرسة النقدية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، ووقوع البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا في فخ المديونية أثرفشل تجارب التنمية ، وتعممت أكثر أثر سقوط التجربة الاشتراكية في بلدان أوربا الشرقية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، وتبنت هذه وصفات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات المنفذة " توافق واشنطن" وكيف شددت هذه المنظمات على تطبيق هذه الوصفات "التثبيت والتكيف الهيكلي" وأقتصاد السوق والانفتاح التجاري وأبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي تمهيداً للدخول الى الخصخصة، بصرف النظر عن طبيعة الاقتصاد وظروفه في هذا البلد أو ذاك .
وأنطلاقاً من هذه الافكار ، تطلب الامر بلا شك دراسة النشاط الاقتصادي في العراق وما يعانيه من مشاكل عديدة وأختلالات في البنية الاقتصادية الاجتماعية في ظل أنعدام أستراتيجية تنموية واضحة وما أعترى ذلك من تداعيات سلبية أثر فشل مسيرة التنمية وزيادة معاناة المجتمع العراقي ، جراء النظام الدكتاتوري السابق وما أقترفه من أخطاء خطيرة في السياسة الاقتصادية أدت الى فشل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من النهوض الاقتصادي ، وجاءت التغيرات 2003 أثر الأحتلال ، بأجراءات جديدة ، تفترض تحقيق النهوض عبر العلاج بالخصخصة . غير أن الخصخصة ليست نظرية أومنظومة فكرية وأنما أسلوب أوجدته المنظمات المالية المذكورة كعلاج للبلدان النامية بعد فشل التنمية في هذه البلدان،وبطبيعة الحال يختلف تناول الخصخصة من خلال تعدد المدارس الفكرية للكتاب والباحثين والمفكرين ، بين مؤيد ورافض ، لكن البحث يستند في كل الاحوال الى قاعدة فكرية ومنهجية ، وضعت منذ البداية ، تقوم على إن "الفكر الاقتصادي ، لا يوجد بعيداً عن الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، التي تعطيه شكله وفقاً لأحتياجاتها"، وهذا جوهر الاقتصاد السياسي الذي يدرس الجانب الاجتماعي أثناء عملية الانتاج ، وهو أيضاً كعلم يهدف الى تعريف الظواهر الاقتصادية أنطلاقاً من أسبابها ...

<u>اهمية البحث</u>: ان اهمية موضوع البحث ، تكمن في انه يعتبر من المواضيع المعاصرة والجديدة المطروحة الى حدما على الاقتصاد العراقي وأصلاحه وأعادة أعماره "باعتباره خيارا مفروضاً من بعض الدوائر والمنظمات الدوليه"، علما أن "اعادة الاعمار" ليس مفهوما علميا ، بل هو مفهوم ايدولوجي ينظرالى اعادة بناء الاقتصاد العراقي وكأنه هندسة جينات ، يمكن وضعها أمام الاختبار بالشكل الذي يريده اصحاب القرارات . ومن بين ماتتضمن، ليس فقط معالجة قطاعات الاقتصاد ، وانما ايضا تشمل معالجه الحالة الاجتماعية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنالك تحديات كبيرة لابد من مواجهتها . فبالاضافة الى المديونية وعملية سدادها او اطفائها المشروطة بشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تحتم شروطه، رفع جميع "الاعانات" فضلا عن "رفع الاسعار" في العديد من مرافق البنية الاقتصادية دون الأهتمام لكيفية انعكاساتها على معيشة المواطن العراقي ، فضلا عن تحويل ممتلكات الدولة نحو الخصخصة، وحسب توجيهات العولمة .لذا تسارعت تصريحات بعض السياسيين وتبارى المعنيون في موضوع الخصخصة وأعادة الاعمار. على ما يبدو أن معالجة الاختلالات في الاقتصاد بالخصخصة ترتبط بتداعيات فلسفية اكثر مما ترتبط بالقوانين الموضوعية . واهمية البحث تكمن في محاولة ، تسليط الاضواء على هذه الطروحات ومناقشة هذه الافكار بطريقة نقدية هدفها ايجاد مقاربات علمية لبعض الطروحات ، ومن مختلف المدارس الفكرية متفقا أو مخالفاً بعض الافكار،وأيجاد رؤى ومقاربات تساهم في حلحلة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .

<u>أهداف البحث</u>: ان اهداف البحث تشير،الى ان ما يميز اعتماد العراق على اقتصاد السوق وآليات الخصخصة ، هو تجلي العملية بتأثير مباشر من المديونية الخارجية وفرض الاصلاح الاقتصادي في اطار "المعونة الدولية" من خلال الدول والمؤسسات المانحة. واذا اتفقنا بهذه التركيبة امكننا القول، ان هذه العملية "الانقاذية" في جزئها الاعظم ، انما تتجلى مشروطة بالتحول الى اللبرالية الاقتصادية ،هذا مع العلم ، ان عدم اخضاع هذه المسائل الى النقاش المفتوح مع كل القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يحول دون التداول المسؤول في حاجات الاصلاح. وهدف البحث هو تسليط الضوء على الاهداف المنشودة او المقترحة وغايتها المستقبلية الحقيقيه ومن وراء ذلك، هذا اولا. وثانيا يهدف البحث الى تسليط الضوء على مضمون هذا الاصلاح الذي تروج له مدارس عديدة تشترك في الفلسفة والغايات والاهداف ؛التي تهدف الى اعتماد السوق محورا للنشاط الاقتصادي والترويج لمفهوم وممارسة الخصخصة .

<u>فرضيه البحث</u>:يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل وصعوبات هيكلية عديده، في ظل أنعدام استراتيجية تنموية واضحة وتزداد صعوبتها في ظل تعقيدات الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . كما ان عملية الاختيار هي الاخرى ، ترتبط بعدة معايير ومفاهيم من بينها طبيعة فلسفة النظام ، في ظل تعدد وتنوع التجارب العالمية ، فتجارب الخصخصة متعددة ، ولمعالجة الاختلال في الاقتصاد وفق تصورات معينة وبكيفية يفترض أن تنقله الى الوصول لمستوى يحقق طموحات الاقتصاد العراقي ، من خلال تقديم جملة من المعا لجات التي تندرج في رفع المسؤولية عن " قطاع الدولة " واعطائها " للقطاع الخاص" في ادارة الاقتصاد ، حسب استشارات القائمين على الاقتصاد العراقي ، علما ان القطاع الخاص الوطني لا يلبي هذه الطموحات ، نظرا لضعفه وتخلفه وعدم مقدرته على تحمل هذه المسؤولية . كما ان الحكومات المتعاقبة بعد سقوط النظام عام 2003 وحتى كتابة هذا البحث ، تعاني ايضا أختلالات هيكلية ومديونية كبيرة ، فهل العراق مهيأ للاصلاح الاقتصادي ، وعن أي أصلاح يدور الحديث؟ وكيف؟وماهي القوى الاجتماعية المعنية بهذا الاصلاح ، والقوة المستفيدة منه؟. يضاف الى ذلك ، هل أن السوق العراقية وطبيعة الامكانات التمويلية والاستثمارية يمكن ان تستوعب الشركات العملاقة ، هذا بالاضافة الى البيئة التنظيمية والتشريعية والقانونية ، فهل مشاكل الاقتصاد العراقي تتوقف على وصفات " الصندوق والبنك الدوليين" ، التي تفترض ،أن البلاد التي تقبل بها ،يمكنها أن تخطط للمستقبل على أساس أنها سوف تواصل الحصول على مقادير ضخمه ، لأ جل غير مسمى ...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما الغرض الحقيقي للنصائح المرتبطه بقوة المليارات من الدولارات التي تدفع ... ولماذا الاصراروالتمسك بالنهج والنمط الرأسمالي كمسلمات وأعتباره السبيل الوحيد للحلول! . يحاول البحث وضع هذه الفرضيات في مكانها الصحيح ،ومناقشة أفكارها بموضوعية ، وتقديم بعض المقاربات العلمية لتفنيد هذه المبررات .

أشكالية البحث :هل ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل؛ واذا كان ذلك صحيحا، هل يمكن اللجوء الى الخصخصه فقط ؟، كطريق واحد ووحيد- كوسيله لحل بعض المشاكل في الاقتصاد العراقي ؛وما هو الاسلوب المناسب للقيام بهذه العملية؟، وما هي القطاعات أو الانشطة التي يمكن خصخصتها؟، وكيف يمكن تجاوز بعض السلبيات والنتائج المؤثره على شرائح معينة من السكان نتيجة للقيام بهذه العملية ؟، وهل هناك بلدان ظروفها مشابه لظروف اقتصاديات العراق، سارت بهذا الاتجاه واستطاعت ان تتجاوز الفجوة الكبيرة بين النمو الاقتصادي العالمي والفارق الزمني في نمو اقتصادياتها (البلدان الناميه)، وكيف؟.يحاول البحث ، أن يعالج هذه الاسئلة ويتقرب منها أكثر وتشخيص الحالة، من منطلق رؤية الفرضية الاساسية للاطروحة ، وتقديم بعض الافكار التي تخدم اهمية وأهداف البحث ، ومعالجة الاشكالية انطلاقا من مقاربة تستند للفكر الاقتصادي الحاضن للخصخصه.

منهجية البحث: في اطار اشكالية البحث، تحاول الدراسة ان تتابع المتغيرات التي حصلت في الاقتصاد العراقي بطرق علمية وعملية للوصول للحقيقة عبر مقاربة ، تستند الي "الفكر الاقتصادي" اما عرض تجارب "أمبريقية" البلدان مع الخصخصه يتم عبر" المنهج التاريخي" ، من خلال جملة من القواعد التي تحقق هدف الدراسة، وتقديم بعض القرائن العلمية التي تتطابق مع موضوع الخصخصة قيد الدراسة، بالارتباط مع حركة واقع الاقتصاد العراقي وبمنهجية علمية ، وباسلوب يهدف الى الوصول الى نتيجة عملية وتطبيقية لمعرفة قوانين ظاهرة الخصخصة وصياغتها نظريا ، وشرح تلك الظاهرة او العملية والربط بين جوانبها المتعددة ودراسة الجوانب الداخلية والخارجية للظاهرة وتحليل مضمونها الداخلي بالترابط مع الاقتصاد العالمي ، فأن منهجية البحث المعتمدة، وحاولت الدراسة الاحاطة بالاشكالية والحافظ على الخيط الاساسي لها من خلال بعض المفاهيم والمعايير العلمية ،التي نستخدمها في تحليل الافكار المطروحة ، ومعالجة بعض الجوانب النقدية للفكر الاقتصادي الخاص بالخصخصة، على ضوء الوقائع الاقتصادية الملموسة في العراق، وتبيان الاصول الفكرية" للبرالية التكيف" المقترحة من قبل "الصندوق والبنك" ألدوليين واهدافهما ، ويحاول البحث من خلال ذلك ، ان يسلط الضوء على موضوع الخصخصة من الناحية العلمية ، كونها لا تشكل مدخلا او نظرية اقتصادية قائمة بذاتها وانما ادات او وسيلة اقتصادية، يتم استخدامها من خلال راسمي السياسات الاقتصادية .

هيكل الدراسة :

تتضمن الدراسة ثلاثة أبواب وثمانية فصول وتسعة وعشرون مبحثاً أو أثنا وثلاثون بالاضافة الى المقاربة الفكرية والاستنتاجات والتوصيات والجداول والرسوم والبيانات والمصادر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الاول:

الجوانب النظرية للفلسفة الاقتصادية الليبرالية

وتناول علم الاقتصاد السياسي وكيف جرى تعريفه من حيث موضوعه ومنهجه ومتابعة العملية التاريخية التي ولد من خلالها هذا العلم وتطور والتعرف على مصدر الافكار المختلفة الخاصة بموضوعه ، بتحديد مجال الظواهر التي ينشغل بها ومعرفة طبيعة هذه الظواهر، وهل هي علاقات أجتماعية أو علاقات بين الانسان والاشياء تنجم عن سلوك أفراد من قبيل دعه يعمل..دعه يمر،والرجل الاقتصادي؟، وهل هي أجتماعية ومتغيرة وتاريخية أم أبدية وخالدة وهل تحكمها قوانين موضوعية أم لا؟، وهل هذه القوانين مستقلة عن إرادة الانسان أم لا؟ والتعرف على الافكار الخاصة بالمنهج التجريدي أو المنهج الديالكتيكي كل هذه وغيرها من أفكار كانت نتاج مفكرين مختلفين أتيح للبحث فرصة التعرف على أسمائهم . مفكرين عاشوا في مراحل مختلفة لتطور علم الاقتصاد ، هذه الافكار وغيرها جسدتها البحوث التي أحتوتها الدراسة. وكيف تكونت مجموعة من المفاهيم والنظريات حول موضوعه ومنهجه ، وعبر مراحل تاريخية منذ الحضارة اليونانية والرومانية بدأً من أفكار أ فلاطون وأرسطو وتاريخ الفكر الاقتصادي منذ البدايات من تطور الفكر الانساني والصراع مع الاقطاع والكنيسة مروراً بالمدرسة التجارية والمدرسة الفيزياوية وخصائصهما وصولاً الى الليبرالية والتعرف على الجوانب الفكرية للأيديولوجيات المختلفة وأمكانية التوسع فيها من خلال المناقشة النقدية للأفكار المطروحة وأدواتها المؤثرة وتوضيح أهدافها بالشكل الذي لا يتعارض مع أهداف البحث، وتضمنت هذه الجوانب النظرية ثلاثة فصول وتسعة مباحث :

الفصل الاول: التوجهات الاستراتيجية لليبرالية الجديدة ومشاريعها

وقد أحتوى على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: الانظمة ذات الليبرالية الاقتصادية تحت ثلاثة عناوين :

1- عرض مكثف لليبرالية القرن الثامن عشر ومبرراتها ،وفيه يتحدث عن ظهور الفكر الليبرالي والمساجلات الفكرية بين العلماء الاوائل والمفكرين من الاقتصادين وظهور الليبرالية الكلاسيكية ومناقشة أفكار كلٍ من ديفيد هيوم وآدم سمث وريكاردو وكارل ماركس وغيرهم حول أقتصاد السوق والتوازن وخلية النحل واليد الخفية وفائض القيمة والرجل الاقتصادي وغيرها من المفاهيم.

2- أزمة السبعينيات من القرن العشرين وما أفضت إليه من نتائج أثر تزامن ازمة الركود التضخمي الاقتصادية وأزمة الفكر الاقتصادي في السبعينيات من القرن الماضي .وعجز الكنزية

3- الليبرالية الجديدة والبحث عن مخارج للأزمة الرأسمالية "التاتشرية – الريجانية" وفيه جرت مناقشة أسباب فشل النظرية الكنزية ومفاهيمها من أعطاء إجابة حول أزمة الركود التضخمي وظهور المدرسة النقدية كبديل عنها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: ناقش الاصول الفكرية لليبرالية التكيف في البلدان النامية تحت ثلاثة عناوين :
- الخطوط التي رسمها لستر بيرسون .
- ستراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
- الاهداف الاساسية لليبرالية التكيف ،وأظهر مناقشة أفكار لستر بيرسون وتوصياته الاممية حول البلدان النامية وحثهاعلى فتح أسواقها وخضوعها لشروط الأستثمارات الاجنبية. هذا بالاضافة الى توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وما يهدفان إليه من خلال ليبرالية التكيف . كلها وضعت كمخارج لأزمة الرأسمالية في السبعينيات التي تجلت بالتطبيق العملي لسياسة تاتشر وريجان بأتجاه التوجه للخصخصة .

المبحث الثالث: تضمن أقتصاد السوق
1- أقتصاد السوق وأشكالياته النظرية وفرضياته وآلياته وتجارب البلدان .
2- الليبرالية والديمقراطية .
وتضمن هذا المبحث متابعة تطور أقتصاد السوق والتعارضات فيه حتى في داخل المدرسة الواحدة ،آراء ريكاردو المخالفة لآراء سمث وآراء جيمس ستيوارت ميل المخالفة للأثنين كما ظهرت آراء كارل ماركس التي يتعارض فيها مع الجميع . ويعتبر إن النظام الراسمالي الاقتصادي هو المشكلة ويطالب بتغيير النظام ككل وليس الحديث عن أصلاح في هذه الجزئية أو تلك .ثم ظهرت المدرسة الحدية النمساوية التي أظهرت أسباب الازمة، ترتبط بالجوانب السيكولوجية وليس في نظرية "القيمة – العمل". ثم ظهرت النظرية العامة لجون ميلينارد كينز، التي تؤكد على جانب الطلب أثناء الازمة العامة للراسمالية عام 1929-1933 ومعالجة بعض جوانب النظرية الكلاسيكية والتي نجح في أيجاد الحل وذلك بضرورة تدخل الدولة وخلق حالة التوازن بين العرض والطلب .
غير أن أزمة الركود التضخمي التي ظهرت في السبعينات من القرن الماضي وعجز الكنزية في تقديم مفاهيم مقنعة حولها ، بالوقت الذي أستطاعت النظرية النقدية الذي يقودها هايك النمساوي وفريدمان هملتون الامريكي في تقديم نظرية العرض والدعوى من جديد الى العودة الى الاصول "دعه يعمل" وعدم تدخل الدولة في القضايا الاقتصادية .
وفي الجانب الثاني من المبحث أظهرتجارب بعض البلدان حول أقتصاد السوق والصراعات الفكرية بين الليبرالية والديمقراطية، وكيف ظهرت اليبرالية في البدء في الجانب الاقتصادي ثم تمقرطة وظهور عدة مدارس حول ذلك وصولاً الى القرن العشرين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: الاصلاحات الاقتصادية ويتضمن ثلاثة بحوث :
المبحث الاول: التكييف من المنظور التاريخي .
المبحث الثاني : الازمة الاقتصادية وفخ المديونية .
المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف على طبيعة الدولة وعلى الطبقات والفئات الاجتماعية . تناول هذا الفصل عملية التكيف من المنظور التاريخي بدأً من تكيف الاقتصاد الراسمالي تبعاً للظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي وكيف أنعكست هذه على أقتصاديات البلدان النامية وكيف أثرت الازمة الاقتصادية في السبعينيات التي أستطاعت المنظمات المالية الدولية وتحديداً "الصندوق والبنك الدوليين" ونجاحهما في تدوير الاموال أثر الفجوة النفطية لصالح النظام الرأسمالي ووقوع البلدان النامية في فخ المديونية . وفيه يشير الى الاثار الاقتصادية لبرامج التكيف التي تؤكد على أبعاد الدولة ووضع برامج أنكماشية وأطلاق العنان لقوى السوق وقوانين العرض والطلب وتأثير ذلك على أرتفاع الاسعاروأرتفاع مناسيب البطالة وتأثير ذلك على الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في هذا البلد أو ذاك .

الفصل الثالث: العولمة والازمة المالية 2008-2009 وتضمن أربعة مباحث :
المبحث الاول: العولمة المفهوم الاهداف الاشكاليات .
المبحث الثاني: الليبرالية الجديدة وعولمة الاسواق المالية .
المبحث الثالث: الازمة المالية الحالية 2008-2009 ، وتضمن هذا المبحث عدة عناوين .
المبحث الرابع: الاثار الاقتصادية للعولمة على البلدان النامية .
وفي هذا الفصل أشارت الدراسة الى آثار جذور العولمة الظاهرة والمفهوم بالتفصيل وكيف أستطاعت الليبرالية الجديدة أن تلعب دوراً فكرياً وسياسياً بأتجاه عولمة الاسواق المالية .
وفي المبحث الثالث حول الازمة المالية الحالية جرى تناولها موسعاً ومن جوانب عديدة تاريخية وتفسيرات النظرية للأزمة المالية وظهور تيارات عديدة "الاصلاحي والراديكالي والليبرالي والمتطرف" وجملة من الافكار والتنظيرات حول الازمة وأنعكاساتها وتأثيراتها على البلدان المتطورة صناعياً وصولاً الى قمة العشرين، وما تمخض عنها من أفكار بأتجاه لملمة تداعيات الازمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالمجتمع الدولي.
وفي المبحث الرابع التأثيرات الاقتصادية للعولمة على البلدان النامية أثر الازمة المالية وكيف أثرت على أقتصاديات هذه البلدان .
وأستطاعت الدراسة أن تقدم عرضاً موسعاً لهذه النظريات معتمدة على كتب ومؤلفات عديدة وعلى وثائق غاية في الاهمية وتطلب الامر الرجوع الى مصادر عربية وأجنبية وبعضها غير منشورة كعوامل مساعدة لتوضيح المعالم النقدية للأفكار المطروحة في هذه الوثائق كما وأسهمت ببعض وجهات النظر التي تتعلق بأقتصاد السوق أو في الشروط المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض الاراء المتعلقة بالازمة المالية الاخيرة يمكن الرجوع إليها في فصول الدراسة. هذا وبعد أن أستكملت الدراسة الميدان النظري والفكري وبعض التطبيقات في الجانب العملي في الباب الاول، فأنها أنتقلت في الباب الثاني الى مناقشة الجوانب العملية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الثاني:

الفصل الرابع: الخصخصة ، بعض التجارب التاريخية

تضمن ثلاثة فصول : يحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الاول: يتحدث عن تجربة بلدان أمريكا اللاتينية والنماذج هي :

1- تجربة المكسيك .

2- تجربة فنزويلا "الجديدة".

المبحث الثاني: تجارب من القارة الافريقية هي:

3- تجربة أنغولا "الجديدة".

4- تجربة أثيوبيا .

المبحث الثالث: تجارب من البلدان العربية :

5- تجربة مصر .

6- تجربة الجزائر.

7-عنوان خلاصات المشترك والمختلف من هذه التجارب .

يجري فيها تحديد تجارب هذه البلدان وأقتصادياتها وطبيعة نظمها المتقاربة أو المشابهة لظروف العراق، والاسباب التي دفعتها الى تبني الخصخصة ومدى فعاليتها و تأثيرها في حلحلة الثغرات ومعالجة النواقص في اقتصادياتها،وأخذ التجارب الميدانية لهذه الدول التي تسمح بأن تكون مرجعاً خصباً لتلاقح هذه الافكار. أو إنها عملت على تنمية أقتصادياتها وأخرجتها من حالة التبعية. غير إن التجارب المطروحة وغيرها قد أوقعت هذه البلدان في مصاعب عمقت الهوة بين المواطنين وزادت من التبعية، وكلفت هذه البلدان خسائروتضحيات كبيرة في الاقتصاد الوطني والسيادة الوطنية .حرصت الدراسة على تقديم ثلاثة بحوث لتجارب في الخصخصة أثنان منها للبلدان من أمريكا اللاتينية هي تجربة فنزويلا "جديدة" ، تجربة المكسيك "قديمة"، بالاضافة الى تجربتين لبلدان أفريقية هي تجربة أثيوبيا وتجربة أنغولا "جديدة"، وتجربتين من بلدان عربية هي التجربة المصرية والتجربة الجزائرية لوجود بعض التشابه أو التقارب مع هذه البلدان بأعتمادها على النفط كأحد مصادر الاقتصاد الوطني عدى أثيوبيا ، وذات أنظمة جمهورية، بالاضافة الى التعداد السكاني المتقارب عدى المكسيك ومصر. كما وتتشابه في المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وجميعها خضعت بدرجة أو بأخرى لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفعل الديون. هذا بألاضافة الى إن الاختيار فرض من الخارج ، وقدمت الدراسة هذه التجارب ، كنماذج جديرة بالدراسة وخاصةً تجربة فنزويلا وأنغولا التي أعادت النظر في علاقاتها مع الصندوق والبنك الدوليين من مواقف وطنية أثر الخلافات الشديدة بينهما . أو من مطلق مواقف وطنية والخلافات بينهما كما في تجربة أثيوبيا والجزائر،أو كما في حالة الرفض في المكسيك ،بالاضافة الى المعانات الخطيرة للاقتصاد في مصر وبشهادة مسؤلين كبار في الدولة اللذين دعوا و يدعون الى إعادة النظر بسياسة الخصخصة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: - الاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة منذ منتصف السبعينيات حتى 2003 .
وتضمن ثلاثة مباحث هي:
المبحث الاول: القطاع العام ومبررات نشأته.
المبحث الثاني: القطاع الخاص ودوره
المبحث الثالث: القطاعين العام والخاص ودورهما في التنمية .
تضمن الفصل رحلة متابعة من السبعينات حتى 2003 وما صاحبها من أجراءآت ومؤشرات أرتجالية وعبثية في الاستخدام غير العلمي للموارد ،هذا وأحتوى البحث على جداول وبيانات رسمية.
الفصل السادس:- بعنوان التجربة التاريخية للخصخصة في العراق 1987 ومساوئها وآثارها
وتضمن خمسة مباحث .
المبحث الأول: التجربة ومساراتها
المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية في التسعينيات "أوضاع الحصار.
المبحث الثالث: التضخم .
المبحث الرابع: الآثار الاجتماعية والاقتصادية.
المبحث الخامس: مؤشر التنمية الاقتصادية.
ناقشت الدراسة فيها المشكلات الاقتصادية والتنموية للعراق منذ الفترة المحددة في "الدراسة" من منتصف السبعينات الى 2003. معتمدة على دراسات منجزة ومصادر هامة حاولت الدراسة الاحاطة بها ،وأستخدمت هذه الحقائق لأمكانية الاصلاحات الانسب للاقتصاد من خلال الاشارة الى تجاوز الاتجاهات التلقائية والافكار أو النظريات الذاتية والشخصية والارتجالية. لمهندسي السياسة السابقة التي أدت الى دمار الاقتصاد وزجه في أتجاهات أثرت على التوجهات العامة في التنمية، وفرطت في الاموال الهائلة التي جنيت من خلال الموارد المالية النفطية لصالح فئة منتفعة. على حساب الاقتصاد الوطني، وقدراته والحفاض على البيئة الاقتصادية وعلى مستقبل العراق وأجياله القادمة، وعدم الاستفادة من خبرات القطاع العام والقطاع الخاص بأتجاه تحفيز الدولة التنموية وأستخدامها لإدارة الاقتصاد الوطني. بأتجاه تنويعه و أعطاء دور مهني وتخصصي بعيداً عن الفردية والمصالح الشخصية لقادة النظام السابق، وذلك في ترشيد قرارات الدولة الاقتصادية . كما تضمن الفصل التجربة الفاشلة للخصخصة في العراق في عام 1987 هذا وقد أحتوت الدراسة على فصلين وثمانية بحوث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الثالث:

<u>الفصل السابع</u>:- جذور ومسببات الازمة الاقتصادية في العراق

وتضمن ثلاثة مباحث .

المبحث الاول: السياسة الاقتصادية التي أنتهجها النظام السابق

المبحث الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية التي طبقها الاحتلال "المشروع الاقتصادي للحاكم" المدني"بول بريمر"

وآثار الحرب وتضمنت المرحلة الانتقالية خمسة عناوين :

1- المرحلة الانتقالية.

2- دور وكالة التنمية الامريكية والبريطانية.

3- عائدات النفط وصندوق التنمية .

4- برنامج الامم المتحدة الانمائي .

5- السيناريوهات المطروحة حول التوجهات الاقتصادية .

تطرقت الدراسة الى السياسة الاقتصادية التي أنتهجها النظام السابق وتوقفت عند النواقص والثغرات والمعالجات الخطيرة التي مورست والتي أدت الى أنهيار الاقتصاد ، والى معاناة المواطنين جراء الحروب وعمليات الحصار وما تمخض عنها من أجراءات أدت الى فشل أجراءات النظام في الحقلين الاقتصادي والسياسي وأدت الى دخول البلاد في هاوية التدهور والدمار.

وفي المبحث الثاني، توقفت الدراسة ملياً عند الاستراتيجية الاقتصادية التي طبقها الاحتلال أثناء المرحلة الانتقالية، ودور الوكالات الدولية ومنظمات الامم المتحدة والسناريوهات المطروحة. كما وأدت سياسات الحكومات المتعاقبة، في تعميق الفجوة بين فئات المجتمع العراقي وأدت الى تعمقيق الازمة وتدهور الاقتصاد الوطني. من خلال التغير المفاجئ للأقتصاد والانفتاح على أقتصاد السوق والتجارة الحرة ودخول الشركات المتعدية الجنسيات، التي أدت بشكل أو بآخر الى دخول الاقتصاد في أرتهانات جديدة عمقت من تبعيته للأقتصاد العالمي .

<u>الفصل الثامن</u> :- الاصلاحات الاقتصادية وخصخصة الاقتصاد العراقي ضرورة أو أمكانية

ويتضمن هذا الفصل خمسة مباحث:

المبحث الاول: الاولويات ...الاصلاحات الاقتصادية وما مضمونها وما أهدافها.

المبحث الثاني: مدخل للجوانب الاقتصادية للخصخصة .

المبحث الثالث: الدوافع الاساسية للخصخة وأهدافها .

المبحث الرابع: دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأهدافهما .

المبحث الخامس: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة على الطبقات والفئات الاجتماعية داخل المجتمع العراقي .

قدمت الدراسة مناقشة نقدية وفكرية لتجربة التنمية في العراق ولتوجهات الاحتلال في ظل حكومة "بول بريمر" والحكومات المتعاقبة وأستطاعت الدراسة أن تعالج الجوانب النظرية والفكرية للخصخصة بتطبيق علم الاقتصاد ومنهجه العلمي ودراسة النقدية التحليلية ومنطق الاستقراءات التاريخية والامبريقية في مراقبة التجارب ، وفيه أبرزت الدراسة الجوانب العلمية لرفع أداء العمل التحليلي وتنمية قدراته على أعطاء أحكام في التعبير النقدي والفكري في الجوانب التاريخية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسهيل تقديم المقارنات بين التجارب وصولا الى تقارب الافكار وأبراز بعض الصفات والخصائص المشتركة من خلال الاطلاع على هذه الخبرات وبعضها أجرى معالجات أحصائية وتلخيص هذه التجارب والمقارنات وأظهار عوامل الاختلاف وقياس الاهمية ودليل التشابه والترابط وتجاوز بعض المصاعب الخطرة التي ستواجه بلادنا والتوصية لتوطين بعض التجارب النافعة أو الخيارات التي تخدم الاقتصاد الوطني .

الجانب الاخر حاولت الدراسة التمييز مابين أقتصادنا والاقتصاديات الاخرى، من خلال مجموعة من البيانات التي تتعلق بالدخل والاسعار والتضخم والبطالة والخدمات،ومعالجة هذه الثغرات وتقديم تحليل علمي لما يعانيه الاقتصاد العراقي الآن . علماً إن البحث حرص أن يعالج القضية الاقتصادية بالترافق مع القضايا الاخرى السياسية والاجتماعية. بما يتلائم وظروف العراق أو في أيجاد مقاربة مناسبة ، يمكن من خلالها المزاوجة والتهجين بين القطاعين العام والخاص. في عملية البناء الاقتصادي ، بتنويع إطاراته وقطاعاته وتوطين القرارات الوطنية .

لقد صادفت الدراسة وهي تتناول هذه المعالجة ، صعوبات غير قليلة ترتبط بضعف الترابط والتنسيق بين أوجه العملية السياسية في العراق. بالاضافة الى عدم التجانس والانسجام في محاورها الفكرية وذلك بسبب تعدد المنابع الفكرية للمرجعيات، وبخاصةً صاحبة القرار إذ يضفي عليها الابتعاد عن المعالجات العلمية. فلا توجد أستراتيجية للتنمية الاقتصادية ولا أسترتيجية للتصنيع، وأنما أجتهادات فكرية أو سياسية لهذا الفصيل أو ذاك ، وهذا "ما صعب البحث" مما أضطر الدراسة الى تقديم بعض الآراء الفكرية التي تساعد على أنجاز هذه المهمة،وذلك بالبحث عن المشتركات والمقاربات بين سياقات القوى السياسية التي تقود العملية التنموية في العراق .

هذا وتحتوي الدراسة على مقاربة فكرية وأستنتاجات وتوصيات، بالاضافة الى ملحق بالمصادر.

كما وأحتوت الدراسة على أثنى وخمسون جدولاً وعشرة أشكال ورسوم وبعض الوثائق والمعلومات التي ترفق معها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الاول

الجوانب النظرية للفلسفة الاقتصادية الليبرالية

تشيرمعظم البحوث الى أن علم الاقتصاد السياسي لايشكل أستثناءاً عن بقية العلوم الاجتماعية فهو قد تحقق تاريخياً عبر فترات زمنية ، وتكون من مجموعة من المفاهيم والنظريات وتبلور موضوعه ومنهجه ومحتواه على شكل مفردات علمية ولم يدخل " الاقتصاد السياسي " الى حياتنا العملية دفعة واحدة ، وأنما نما عبر مراحل ، فمصطلح الاقتصاد جاءنا عبر أرسطو ، الذي قصد فيه علم" قوانين الاقتصاد المنزلي " ولم يدخل المصطلح بصورته الحالية إلا في بداية القرن السابع عشر وهو ما تحقق على يد مجموعة من المفكرين يأتي في المقدمة منهم أنطوان دي مونكريتان عام 1575-1621، وليم بيتي 1623-1687، جيمس أستيوارت1712-1780، وكارل ماركس 1818-1883 ،و الفريد مارشال 1843 -1924 . ولا تهدف دراستنا هذه عن الاقتصاد السياسي كعلم لأن بحثها في مكان آخر، أنما تهدف الدراسة الى الجوانب النظرية للفلسفة الاقتصادية الليبرالية.

وتعود الدراسة النظرية للفلسفة الاقتصادية الليبرالية، الى موضوع التاريخ الاقتصادي الذي يهتم بدراسة النشاطات الاقتصادية Economic Activities، كما هي في الواقع او حسب تعبير أندريه بيتر Andre Pieter الذي يعني الحياة الاقتصادية أوتاريخ الوقائع الاقتصادية Vie حسب تعبير مؤرخي الاقتصاد الفرنسيين او بتاريخ الخبرات والتجارب الاقتصادية Experiences Fiats حسب تعبير شومبيتر Schumpeter او بتاريخ تطور العمليات الاقتصادية متجسدة عبر الزمن Economic System Process حسب تعبير اوسكار لانجه او تاريخ تعاقب النظم الاقتصادية* ومفهوم الليبرالية Liberalism، وهي مفردة لاتينية وتعني" الحرية" وتعود جذورها الفلسفية الى مذاهب حركة التنوير** وفلاسفتها ومفكريها من امثال توماس هوبز 1588-1679 وجون لوك 1632 -1704 وجان جاك روسو 1712 -1778 وجون ستيوارت 1806 – 1873 وترددت مفاهيم "العقد الاجتماعي***" من قبل غيرهم من امثال ايما نوئيل كنت وفرانسيس بيكون 1694 – 1778 القائل "لا اتفق مع ما تقول ، ولكني سأدافع حتى الموت عن حقك في القول "عن آرائك" ، وديفيد هيوم ... والليبرالية عكست آمال الطبقات الصاعدة ، التي تتضارب مصالها مع السلطة الملكية المطلقة والارستقراطية من ملاك الاراضي من الاقطاعيين . وكانت الافكار تسعى للأصلاحات الجذرية وللتغيير الثوري ، فالثورة الانكليزية في القرن السابع عشر والثورات

---

* راجع المصادر التالية :- 1 مؤلف الاستاذ أبراهيم كبة – دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي – مطبعة الارشاد – بغداد – طبعة الاولى – الجزء الاول 1970 ص49 فما فوق.

2- د. دويدار ، محمد مبادئ الاقتصاد السياسي - الجزء الاول – الاقتصاد السياسي علم أجتماعي – تاريخ الاقتصاد السياسي- الاسكندرية -1993-ص 105 فما فوق .

3- بحث دراسات في الفكر الاقتصادي عباس الفياض منشور على موقع الجامعة العربية المفتوحة على الانترنيت .

**حركة التنوير اوعصر التنوير :-Age of Enlightenment مصطلح يشير الى القرن السادس عشر في الفلسفة الاوربية وغالبا، يعتبر جزء من عصر العقلانية، وهو يشير الى نشوء حركة ثقافية تاريخية ، دعيت بالتنوير والتي قامت بالدفاع عن العقلانية ومبادئها كوسائل لتأسيس النظام الشرعي للاخلاق والمعرفة " بدلا من الدين ومن هذا نجد ان ذلك العصر هو بداية ظهور الافكار المتعلقة بتطبيق العلمانية ، ورواد هذه الحركة كانوا يعتبرون مهمتهم قيادة العالم الى التطور والتحديث وترك التقاليد الدينية والثقافية القديمة والافكار اللاعقلانية ضمن فترة زمنية دعوها بالعصور المظلمة"[4]

*** العقد الاجتماعي : هو مصطلح يتردد على امتداد تاريخ ادبيات الفكر الانساني منذ القدم وفي عدة مجالات مختلفة ، ابتداءاً من ظهوره في فلسفات (افلاطون وسقراط 400 ق.م) ومن ثم دراسته وبلورته بشكل" نظرية علمية" على يد بعض علماء الاجتماع امثال (توماس هوبز 1588- 1679، وجون لوك وجان جاك روسو 1712-1768) لتظهر انعكاساته كرمز محرك لأ حداث سياسية عبر مجرى التاريخ مثل الثورة الفرنسية 1789 ،ويعرف بأنه ، اتفاق مجموعة من الافراد فيما بينهم لتكوين " مجتمع" ،بناءً على قاعدة الفائدة المتبادلة وتجنب الاضرار ، مقابل تسليم الفرد لإرادة الجماعة ، ممثلة بالسلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرنسية والامريكية في أواخر القرن الثامن عشر ، كانت افكارها مغايرة للسلطة المطلقة وللحكم الملكي القائم على مبدأ "الحق الالهي للملوك" ونادى الليبراليون بالحكم الدستوري والبرلماني ، وانتقدوا الامتيازات السياسية والاقتصادية ، لملاك الاراضي وللنظام الاقطاعي ، وهاجمت افكارهم مؤسسات الكنيسة والدولة آنذاك ، وشكلوا فلسفة سياسية واقتصادية ، تأسست على التقليد التنويري ، الذي حاول الاحاطة بقيود السلطة السياسية وتعريف ومساندة "الحرية الشخصية والملكية الخاصة".وهي برنامج ايديولوجي للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع ، وعن حاجياتها الملحة اقتصاديا وسياسيا لتحطيم. كافة الحواجز القائمة في طريقها وبطبيعة وقوانين وآليات النظام المدعوم من الاكليروس الكنيسي "النظام الاقطاعي" الذي لم يعد يلائم "آنذاك" النمط الجديد وموجات الجديدة المناسبة لمقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه ، وبما ان تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية ، كان لابد لها من تحولات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي Super Structure.

وعلى مايبدو هناك من المفكرين*، من يربط مراحل التطور الاقتصادي بمراحل حضارة البحر المتوسط والتي يمكن تلخيصها من الحضارات اليونانية والرومانية والغربية الحديثة ، مرت بثلاث مراحل:-

المرحلة الاولى: تميزت بخضوع الاقتصاد Subordinate للتقاليد الدينية والاخلاقية ، حتى القرن الثامن عشر .

المرحلة الثانية: فأنها تتميز بتحرر المجتمع من التقاليد وينتزع الاقتصاد نحو التحرر ويتحول من أقتصاد خاضع الى اقتصاد مستقل Independent ، ودخلت اوربا هذه المرحلة أبتدا من القرنين الثامن والتاسع عشر. اذ يعتبر القرن التاسع عشر مرحلة هامة في تاريخ اوربا حيث تميز بالصراع بين الانظمة المحافظة الاقطاعية والحركات الليبرالية التحررية والقومية التي تزعمتها البرجوازية كما تتميز في بداية التوسع الاستعماري ونتشرت الافكار الليبرالية في أواخر القرن السابع عشر في أنكلترا ويقوم هذا الفكر على مبدأ الحرية الاقتصادية في المجال الاقتصادي والحريات الفردية والسياسية في المجال السياسي ، وانحصرت مبادئ الليبرالية في فكر الانوار ، الذي تبنته الثورة الفرنسية كمبادئ سياسية وأصبحت كأيديولوجية للبرجوازية ضد الانظمة الاستبدادية تلخصت في شعارالثورة الفرنسية -الحرية- المساواة – الاخاء.

المرحلة الثالثة : تتميز بأنحلال عناصر الفردية وتحول الحرية الى فوضى والسلطة الى استبداد، بسبب الطابع اللااخلاقي لتراكم الثروة ، وتضطر الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية ، ويتحول الاقتصاد الى الاقتصاد الموجه Dirge مرحلة تدخل الدولة Estates ... ولا تخلو هذه النظريات من المثالية والسطحية في علاقة الاقتصاد بالدولة لأن "جوهر المراحل يتحدد بطبيعة قوى الانتاج بعلاقات الانتاج والتفاعل بينهما" وأنطلاقا من هذه الرؤيا علينا ان نفرق بين المراحل التي مرت بها اي Economic Process النشاطات المتعلقة بأنتاج وتوزيع الوسائل المادية "أي السلع والبضائع" الضرورية لاشباع الحاجات البشرية والتي سبق وان جرت الاشارة اليها ، او ان العملية الاقتصادية الانسانية ، وان هذه العلوم تقسم الى علوم اقتصادية نظرية Theoretical ، اي دراسة قوانين التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي وتذهب بعض المؤلفات الاكاديمية الى اعتبار

---

* 1- هيوتن Heaton - الذي يدرس التاريخ الاقتصادي حسب التقسيم الاكاديمي التقليدي للتاريخ العام الى عصور قديمة ووسطى وحديثة – ومؤلفه: التاريخ الاقتصادي لأوربا .

2- بيرني Brinie - دراسة التاريخ الاقتصادي من زاوية القطاعات الاقتصادية ، زراعية ، صناعية ، تجارية – ومؤلفه: التاريخ الاقتصادي .

3- G. D. H Cole يدرس التاريخ الاقتصادي من زاوية التوزيع الجغرافي والاقليمي للعملية الاقتصادية – في مؤلفه : مقدمة للتاريخ الاقتصادي . وغيرهم ... للمزيد من التفاصيل راجع مؤلف أ. كبة ، أبراهيم دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي ص49-262.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Factual ان التاريخ الاقتصادي، هو علم وضعي يتناول الواقع التاريخي، للعملية الاقتصادية، علم وقائع، ان الوجه الواقعي "وجود- واقع" وجزء من القاعدة الاقتصادية Economic Base ، جزء من علاقات الانتاج ، والوجه النظري للعملية الاقتصادية "فكر- نظرية" وجزء من مفهوم الايديولوجية او مفهوم البناء الفوقي – العلوي Super Structure ، وعليه فأن التاريخ الاقتصادي هو الاساس المادي لتاريخ الفكر الاقتصادي الاجتماعية التي تحكم العملية الاقتصادية والنظم الاقتصادية والتاريخية المختلفة "البدائي ،العبودي ، الاقطاعي والرأسمالي". وتقوم هذه النظم المختلفة على اساس مشترك هو الانتاج والتوزيع، وكلها اقسام من علم الاقتصاد السياسي، وتشمل ايضا "تاريخ الفكر الاقتصادي "أو مايسمى احيانا بتاريخ المذاهب الاقتصادية"، وهناك العلاقة بين طبيعة الافكار النظرية ، ان يكون الحقل المجتمعي هو الاختيار الحقيقي ، فليس التنظيرات فقط مفاهيم تجريدية يمكن انتكتفي بمعاييرها ودلائلها بمقاييس محدودة وبموازنات ذهنية مجردة ، ولكي نفعل منهجية ملاحظاتنا ، لابد من التزود بمعطيات ملحوظة حول هذا النظام او ذلك الفكر في مختبرها المجتمعي ، لأستخلاص النتائج العملية والمراجعات النقدية على تلك الحالة المستقرة .

1- <u>الرأسمالية التجارية</u>

يشيرمؤرخو تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي الى أنه ظهر في بداية القرن الخامس عشر تيار جديد من الافكار الاقتصادية اطلق عليه أسم مدرسة التجاريين" Mercantilism " ، وقد استمر هذا التيار سائدا حتى منتصف القرن الثامن عشر ،" وأن الاقصاد الذي سبق المدرسة الكلاسيكية مباشرةً Pre-Classical Economy "بين أواخر القرن الخامس عشر وأواخر القرن الثامن عشر" يعبر عن نوعين مختلفين من الرأسمالية ، فالمدرسة الماركينتيلية تعكس آيدولوجية نشوء وتطور الرأسمالية التجارية Commercial Capitalism وأما رأس المال الصناعي الذي بدأ ينشأ ويتطور قبيل الثورة الصناعية "أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر" فقد انعكست حاجاته ومستلزماته في فريق اخر من الاقتصاديين سبقوا "آدم سمث" مباشرةً وتوماس* من اعتبارهم المؤسسين الحقيقين لعلم الاقتصاد السياسي ولا شك ان على رأس هؤلاء "توماس من ووليم بيتي" William Petty 1623-1687**. ومن البديهي ان تيارا فكريا ، يستمر طيلة هذه المدة ، لايمكن ان ينسب الى باحث أو مفكر واحد أو حتى لمجموعة صغيرة من المفكرين ، ولا يمكن أن يختصر الامر على الاقتصاديين بل شمل هذا التيار افكار مجموعة من السياسيين والاداريين ورجال الاعمال ، ولكن ما يجمعهم من افكار مشتركة انه رغم أختلافاتهم الجزئية ولكنهم "يلتقون في أفكارهم التجارية" ما يجمعهم افكارهم التجارية والتي خلص" آدم سمث" لتسميتهم بالتجاريين او المدرسة التجارية. والذي يمكن فهمه ان ظهور هذه المدرسة ، جاء استجابة للمتغيرات التي حصلت في المجتمع اثر تطور في الجوانب السياسية والاقتصادية والفكرية والنفسية ، كما كان عليه المجتمع في العصور الوسطى ،وعلى هذا لا نجد لدى المدرسة التجارية

---

* توماس من Thomas Mun 1571-1641 أحد أبرز مفكري المدرسة التجارية في أنكلترا وقد ضمن أهم أفكاره في كتابه England Treasure by Foreign Trade. والذي نشر بعد وفاته بعقدين من الزمن (1664) ، ويعد هذا المؤلف مرجع لمعرفة أفكار" المدرسة التجارية " في أنكلترا تحديداً وفي أوربا بشكل عام ... الذي أعتقد فيه "توماس" ، بأن المعدن النفيس هو مصدر الثروة القومية لأنكلترا وأساس قوتها ، بأعتمادهما عليه في تجارتها الخارجية وفي تأمين حاجتها من الذهب والفضة.

** وليم بيتي (1623-1687) William Petty ولد في هامشاير في 16 ديسمبر 1623 منحدر من أسرة فقيرة ، وكان والده نساجاً ، وعرف عنه إنه كثير الترحال ، الامر الذي أكسبه خبرة واسعة في الحياة كان طبيباً، وهجر الطب ليهتم بالقضايا الاقتصادية ، له العديد من المؤلفات الاقتصادية ، منها -1- مقالات في الحساب الاقتصادي ، 1660 -2- مقال في الضرائب 1662 .-3- بحث في النقود 1682 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليلا اقتصاديا واسعا ، ولكنهم طرحوا أسئلة فحواها مايلي:ماهي الثروة ؟ وكيف توزع؟ ولماذا ترتفع الاسعار،؟ التي كان ظاهرة عامة في البلدان الاوربية آنذاك ، وللاجابة على ذلك ، توصلوا
الى ضرورة ان تكون الدولة قوية ، وان تكون غاية النظام الاقتصادي هو تحقيق القوة ، وسميت نظريتهم " الاقتصاد للقوة " ومن ان الثروة هي اهم ما يحقق قوة الدولة وان تسعى الدولة لتنمية ثرواتها. ومنذ آراء التجارين "فيما يتعلق بالثروة" التي يشيرون لها بأن ثروة اي بلد تتمثل ما بحوزته كما وتوصلوا الى ان كل بلد تسعى دولته للحصول على هذه الثروة ، لابد وان يكون على حساب من ذهب وفضة ، وقدموا رؤيا مغايرة للثروة ، أذ بينوا أن الارض والعمل هما عماد الثروة ، فحسب "بيتي" أن " العمل هو أب الثروة والارض أمها" **Labour is the fatherland active principle of wealth , and lowed is the mother .**
وسادت هذه النظرة ، منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى ظهور الحدية . وتأثر مفكرو "المدرسة الطبيعية" برأي بيتي وفكرة الارض "بينما أخذ الاقتصاديون الكلاسيكون" والاشتراكيون بفكرة العمل ، أساس للثروة . ويعتبر الاب الفعلي لعلم الاقتصاد السياسي .
ولذلك نادى "التجاريون" في كل بلد بأن يسعى للحصول على الذهب والفضة من البلاد الاخرى ، وبصرف النظر عما يحدث لهذه البلدان ، وان كل دولة يجب ان تنظر لمصلحتها هي وان تحققها على حساب مصالح الغير ،ومما يلاحظ أن ظاهرة أرتفاع الاسعار في بلدانهم ، انما يعود لزيادة كمية النقود التي دخلت اوربا على اثر زيادة ورود الذهب والفضة اليها من "العالم الجديد" اي إن الدول الاوربية تصدر سلعا الى الدول وبالذات المستعمرات وبأسعار مرتفعة ، وتستورد منها الخامات والموارد الاخرى بأسعار منخفضة ، والحصول على الفرق بالحالتين، والذي يمثل فائضا في ميزانها التجاري مع الخارج لصالحها*، في مرحلة المركنتيلية "التجارية" كانت التجارة تقوم بوظيفة خاصة ومتميزة ، تنحصر بأستجلاب الفائض الاقتصادي وتركيمه محليا ، والحيلولة دون نفوذه الى الخارج ، وقد استوجب ذلك ، ضرورة تدخل الدولة عبر سياسات متنوعة "قوانين الملاحة ، احتكار التجارة مع المستعمرات ، فرض الحماية الكمركية ....الخ" .
ويمكن أعتبارالمركنتيلية ، في واقع الامر، اول نظرية حول التبادل اللامتكافئ ، اي انعدام المساواة بين الشركاء المنخرطين في التجارة الدولية . وكانت تعكس وجهات نظر البلدان القوية والمهيمنة**. وأستوعبت الطبقة التجارية الصاعدة ، حاجاتها الى بناء علاقة متينة مع الملوك في إطار الدولة القومية على حساب الاقطاعين ، وبنشوء الدولة القومية ، في اكثر بلدان أوربا تعززت المصالح القومية ، الامر الذي دشن نشوء عصر جديد ، هو "عصر التوسع الاستعماري" وتحت ضغط المصالح القومية ، نشبت حروب طاحنة ، وذهب ضحيتها الآلاف من البشر بهدف الأستئثار بالمغانم من العالم الجديد ومن المستعمرات ، وأبرز هذه الحروب التي حصلت بين بريطانيا وفرنسا وهولندا واسبانيا . ونجحت بريطانيا في بسط نفوذها على شبه القارة الهندية بالأعتماد على شركة الهند الشرقية ، وكانت المستفيد الاكبر في عملية التوسع الاستعماري . ومما هو جدير بالاهمية ، ان دول أوربا الاستعمارية، قد اعتمدت سياسة عرفت " بسياسة العهد الاستعماري" والتي كانت تقوم على مجموعة من الضوابط والاجراءات التي تحكم هذه العلاقة ، ونوجزها :
- تعتبر المستعمرات مناطق نفوذ تابعة للدول الاستعمارية المعنية . تقوم هذه المستعمرات بحكم التبعية المطلقة، بخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة "بفتح العين".

---

* راجع المصادر التالية :- 1- الاستاذ كبة، أبراهيم – دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي - مصدر سابق ص432 فما فوق .
2-مؤلف د. دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي – الجزء الاول – مصدر سابق ص122 ص123.
3- دراسات في الفكر الاقتصادي - بحث عباس الفياض – مصدر سابق .
** راجع كتاب د. ياسر حسن ، صالح – العلاقات الاقتصادية الدولية –مطبعة دار الرواد المزدهرةللطباعة والنشر –بغداد 2006 ص 138

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ووفقا للعهد الاستعماري لايجوز لتجارة الدولة المستعمرة شراء السلع الخارجية إلا من مستعمرات الدولة التي ينتمي اليها هولاء التجار .

- والأهم من كل ماتقدم وبموجب العهد الاستعماري ، لايجوز للمستعمرات ،ان تنشئ صناعتها الخاصة بها ، مما يعني بالنتيجة ، ان تبقى هذه المستعمرات مجرد مصدر للمواد الخام التي تمد الدول الاستعمارية من جهه ، وسوقا مفتوحة امام منتجات هذه الدول من جهه ثانية*. أما المبادئ العامة لفكر المدرسة التجارية ، فقد أستطاع جوزيف شومبيترJ.SchumPeter في مؤلفه القيم " تاريخ التحليل الاقتصادي " والتي يمكن ان نوجزها بـ :1- العلاقة بين ثروة الأمة ومالديها من معدن نفيس .

2- الاهتمام بدراسة ظاهرة ارتفاع الثمن .

3-تحقيق ميزان تجاري مناسب .

4- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

5- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع وأعطاء الأولوية للتجارة الخارجية .

6- زيادة حجم السكان .

عرفت أوربا تجارب وتطبقات متنوعة ومتباينة في السياسات الاقتصادية طبقت خصائص كل بلد ، وهذا التمايز والتنوع يوحي وكأنه ثمة تيارات متمايزة داخل هذه المدرسة ، ولكن هنالك ايضا مشتركات بين مفكري هذه المدرسة ، خلصوا فيها ان الدولة القومية تكمن في ما تمتلكه من ثروة ممثلة بالذهب والفضة ، الامر الذي دفع بأتجاه تحسين الميزان التجاري** مع العالم الخارجي لصالحها*** ساد فكر المدرسة التجارية في أوربا وتحديدا في أنكلترا وفي عدد من الدول الاوربية، ومع وجود بعض الاجتهادات في الافكارمثل "الفرنسيين والاسبان وغيرهم" ، وفي انتهاج سياسات اقتصادية مستمدة من هذا الفكر ، ويمكن اعتبار كتاب توماس من Thomas Mun 1571- 1641 England's Treasure by Foreign Trade .

<u>التجاريون الفرنسيون</u>

أستهدفت سياسة الفرنسين التجارية للحصول على الذهب والفضة وتشجيع أستيراد المواد الاولية والاشراف على نوعية المنتوج ، على تخفيض اسعار المنتجات الزراعية بهدف تأمين متطلبات الصناعة الوطنية من مواد خام وبأسعار مخفضة، وأن تتجه لزيادة الصادرات على الواردات ، وأن تكون الصادرات على المنتجات الصناعية وليس المحاصيل الزراعية ، وقد تسببت هذه السياسة في ألحاق ضرر بمصالح المزارعين... وقامت الدولة على تشجيع الصناعات الوطنية والحماية الرسمية لها وحضر تصدير أدواة الانتاج ومنع هجرة الايدي العاملة الماهرة وعلى فرض رسوم جمركية باهضة على السلع الخارجية وأسست شركات كبيرة لتصريف الصناعة بالخارج ، وشجعت الافراد على الاكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات ، وكان مهندس هذه السياسة كولبير**** الذي تعرض لنقد شديد في الوقت اللاحق ، نتيجةً لهذه السياسة التي ألحقت الاذى الشديد بمصالح المزارعين الفرنسين .

---

* أنظر مؤلف د. حسن يحيى، أنيس- تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سمث - أبوظبي الامارات العربية المتحدة- المجمع الثقافي، 2003-ص 100.

** الميزان التجاري هو جزء من الحساب الجاري :Current Accoun ويشمل جميع الصادرات و الاستيرادات من السلع فقط،ويسمى بالتجارة المنظورة Visible Trade .

*** للمزيد راجع مؤلف أ . أبراهيم كبة - مصدر سابق ص 482

**** كلوبير Colbert وهو وزير فرنسي أسس مجموعة نظرية وسياسية للماركنتيلية سميت بأسمه "الكولبيرتيه" راجع مؤلف أبراهيم كبة مصدر سابق ص615.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاريون الاسبان

ركزت السياسة الاسبانية كثيراً على أهمية تدفق المعادن النفيسة اليها من العالم الجديد "الاكتشافات الجغرافية والمستعمرات" وبخاصةً الزيادات في كمية الذهب والفضة المتدفقة اليها والتي لم تصاحبها زيادة ملموسة في الانتاج ، الامر الذي تسبب في أرتفاع مستوى الاسعار أرتفاعاً تضخمياً . وفسر " بودان " هذه الظاهرة في دراسته عن النقود ، من أن أرتفاع الاسعار العام التي حدثت في أوربا أثر الاكتشافات الجغرافية وتدفق الذهب والفضة الى أسبانية ثم عن علاقاتها مع مستعمراتها قد خلفت و"سببت" أفقار شعوب المستعمرات وتكريس هذا التخلف في ظروف لاحقة*. وبالمقابل أيضاً دفعت أسبانيا بتأسيس صناعتها أنتعاش أسواقها .

أسباب أنحسار النظرية التجارية

تجدر الاشارة الى إن فكر المدرسة التجارية يختلف حسب تجارب الدول الاوربية التي طبقت هذه السياسة . فالتجربة الاسبانية تختلف عن التجربة الفرنسية وهذه تختلف عن النمسا وألمانيا أو في أنكلترا. ومما من شك إن هذا الفكر عانى من عدد من نقاط الضعف التي رافقته عند التطبيق ويمكن تحديدها بالنقاط التالية**:-

1- أخطأ مفكرو هذه المدرسة في تحديد معنى الثروة وخلطوا بينها وبين المعدن النفيس من الذهب والفضة . وفي حقيقة الامر، فإن الثروة في أي بلد لا تحدد بما يملكه من ذهب وفضة وإنما بما ينتجه .

2- أخطأوا في تشديدهم على ضرورة تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة، وفرض ضرائب جمركية على الواردات ، وهي سياسة ذات حدين، فهي تؤمن الحماية للمنتجات الوطنية من المنافسة، ولكنها ألحقت أضراراً فادحة بهذه البلدان نفسها . كما تسببت هذه السياسات في أندلاع حروب ضارية بين البلدان المتنافسة بهدف الاستأثار بالاسواق العالمية .

3- شاب الفكر تشوش كبير من الناحية النظرية في ما يتعلق بدراسة مسألة القيمة .

4- عجزوا عن تقديم تعريف دقيق وعلمي للنقود بأعتبارها مقياساً للقيمة ، ويعود ذلك الى الخلط بين النقود والثروة .

5- أدى تطبيق السياسات التجارية في بعض البلدان الى تكبد بعض الطبقات أضراراً جسيمة .

6- نظر الفكر التجاري للمستعمرات ، على أنها مصدر للمواد الاولية الخام لصناعات الدول الاوربية المستعمرة وسوقاً لتصريف منتجات هذه الصناعات . وبعبارة أخرى نظر التجاريون الى المستعمرات على أنها بقرة حلوب وسعوا الى أبقائها على وضعها دون تغيير . ومن هنا يمكن القول إن غنى كثير من الدول الاوربية جاء على حساب تأخر المستعمرات وأملاقها وأستغلالها ، كما جرى لأستخدام الرقيق الأفريقي في الامريكيتين غير مكترثين بالابعاد الأنسانية لهذه السياسات، ويمكن أعتبار هذه السياسة الاستعمارية أهم إدانة للفكر التجاري .

---

* للمزيد أنظر مؤلف سنتيش ، توماس – نقد نظريات الاقتصاد العالمي –ترجمة عبد الاله النعيمي –الجزء الاول-مركز الابحاث و الدراسات الاشتراكية في العالم العربي الطبعة الاولى 1990

** للتفاصيل أكثر: راجع المصادر التالية: 1- مؤلف د. يحيى ، أنيس حسن – تاريخ الفكر الاقتصادي – مصدر سابق ص 142 . 2 - راجع أيضاً : كتاب كاظم ، محسن – تاريخ الفكر الاقتصادي أبتداء بنشأته وأنتهاء بالماركسية – صادر 1989 – الكويت ذات السلاسل للطباعة والنشر ص72 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المذهب الطبيعي او الفيزوقراطي* Physiocrats

مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر وذهب اصحابه الى القول بحرية الصناعة والتجارة وبأن الارض هي مصدر الثروة كلها، وذهب المفكرون الفرنسيون وعلى رأسهم فرانسوا كينيه** بنظرية اقتصادية ترتكز بالاساس على فكرة القانون الطبيعي وتنطلق من معرفة العلاقة بين الانسان والطبيعة وعرفت مدرستهم بمدرسة الطبيعيين وأخذ هؤلاء المفكرون يكتسبون معرفة جديدة اكثر دقة وذلك عن طريق دراسة الطبيعة بموضوعية وأدركوا بأن الارض ليست مركز العالم بل تدور حول الشمس والكشف الذي أهتدى اليه هارفي بشأن الدورة الدموية والنظريات التي طلع بها نيوتن عن الجاذبية والحركة، وأصبح البحث ينصب على تفسير النتائج والاسباب التي تتعلق بشأن تنظيم المجتمع لاسيما من ناحية توزيع الثروة بطريقة عادلة إلا ان الجامع المشترك بينهم حول حرية العمل التي يعبر عنها شعارهم المعروف "دعه يعمل دعه يمر او دع الامور وحدها تسير" فالطبيعة كفيلة بالتوازن ،ومما يجدر الاشارة إليه الى ان جذور فكرة القانون الطبيعي تمتد بعيدا في تاريخ الفكر البشري، فقد بدأت هذه الفكرة مع أرسطو ثم انتقلت الى المفكرين الرومان الذين بلوروها على نحو اعمق ، ثم انتقلت بعد ذلك الى المفكرين "المدرسيين" في القرون الوسطى في أوربا .

أما المذهب الطبيعي ، الذي يؤكد على الزراعة ويعتبرها القطاع الاساسي المنتج في الاقتصاد ، انطلاقاً من أفكار وليم بيتي بصدد الثروة –وفكرة الارض كأساس للثروة ،ولذلك هاجم دعاة المذهب الطبيعي القيود التجارية بأعتبارها تحد من تحقيق زيادة في الطلب على المنتجات الزراعية . ودعوا الى حرية التجارة، وعدم فرض قيود على الاستيراد من العالم الخارجي، لان الاستيراد لدولة معينة يشكل صادرات لدولة أخرى . وحسب رأيهم عندما تلجأ دولة معينة الى اتباع سياسة تقييد الاستيرادات، فأنها تفرض قيودا على الصادرات اليها، التي تمثلها أستيراداتها من الدول الاخرى. ويعتقد "مفكرو المدرسة الطبيعية" بوجود قوانين طبيعية تحكم المجتمع الانساني وتؤمن له سعادته وهذا الاعتقاد ينطبق على الظواهر الاقتصادية في كل زمان ومكان...والى أفتراض وجود تفاوت في الثروة بتفاوت قدراتها وتوصلوا الى جملة من المبادئ :

1- مبدأ الحرية الفردية
2- مبدأ المنفعة الشخصية
3- مبدأ المنافسة

ويمكن تلخيص فكر السياسة الاقتصادية التي نادى بها مفكرو هذه المدرسة ... بعبارة مكثفة "دع الامور تسير بأعنتها " مما يعني أن مفكري هذه المدرسة كانوا يتشددون على ضرورة بقاء النشاط الاقتصادي حراً، وبعيداً عن تدخل الدولة . "وهو توجه جديد في الحياة الاقتصادية، ويتعارض كلياً مع السياسات الاقتصادية التي تبناها " التجاريون " في حقبة تاريخية سابقة".

---

* المذهب الطبيعي : يطلق أسم الطبيعيين على مجموعة من المفكرين في المقدمة منهم فرانسوا كينية 1694 – 1774، كان طبيباً بارزاً وأنشغل بالأقتصاد . وفكرة النظام الطبيعي خلفها "النظام الكنسي" وسارت في القرن الثامن عشر، كما ظهر ماكيز ديميرابو 1715 – 1789، و مرسيه ديلافير 1720 – 1793، و ديبون دينمور وشكلوا مدرسة لها أساس نظري وسياسي .

** للمزيد أكثر أنظر المؤلفات التالية:- 1- مؤلف سنتش ، توماس – مصدر سابق – ص 17 وما يليها .
2- كبة ، أبراهيم – مصدر سابق – ص 27 وما يليها .
3- مؤلف د. دويدار ، محمد – مصدر سابق – ص137 .
4- دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي بحث عباس الفياض – مصدر سابق .
5- ويكيبيديا الموسوعة الحرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقويم الفكر الطبيعي*

كان للفكر الطبيعي حسب مايشار في الكتابات الى إنه اللبنة الاولى في تأسيس علم الاقتصاد السياسي كعلم مستقل ، فقد أستخدموا أسلوب النموذج في التحليل الاقتصادي "ولذا يمكن أعتبارهم بحق مؤسسي علم الاقتصاد الحديث" كما أسهمت أفكارهم في التخفيف الى حدٍ كبير من القيود التي تحكمت بالنشاط الاقتصادي في عصر التجاريين وسادت مجتمعات أوربا تحت تأثيرهم. ويعود الفضل لمفكري الطبيعيين فرانسوا كينيه وأصحابه في أدراك "إن الثروة والناتج وتوزيع الناتج جديرة بأن تعزل عن بقية مشكلات المجتمع" بهدف بحثها ودراستها ، بشكل مستقل علمي رصين ولهم الفضل في أستحداث الجدول الاقتصادي، وإن الانتاج يقوم على أساس دورات سنوية متتابعة يستهلك أنتاج كل سنة أما في السنة نفسها، أو يصبح من المدخلات Inputs لأنتاج العام اللاحق، وجعل الطبيعيون الزراعة النشاط المحوري للأقتصاد والقطاع الوحيد التي ينتج ناتجاً صافياً ، كما وأدخلوا الى سيادة القانون الطبيعي في أوربا وذلك بالأعتماد على فكرة القانون الطبيعي وتمكنوا في الانتصار للمذهب الفردي أو الحر، وهو المذهب الذي ساد في الاوساط الفكرية في أوربا حتى منتصف القرن العشرين وتبنوا فلسفة أقتصادية – أجتماعية، تتعارض كليةاً مع فكر التجاريين وتتناقض معها في كل شئ بأعتبارهم الزراعة أساس ومصدر ثروة المجتمع .

وقد تأثر لاحقاً آدم سمث بفكر الطبيعين عند بحثه في العوامل التي تحكم توزيع التجارة الخارجية بين البلدان الداخلة في علاقات تجارية فيما بينها ، كما وتأثر أيضاً بأعتقاده بوجود أنسجام بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة للمجتمع .

المدرسة الكلاسيكية

تجري الاشارة الى فكر جون لوك عند الحديث عن الجوانب السياسية للمدرسة الكلاسيكية وفي جوانبها الاقتصادية لفكر آدم سمث و ديفيد ريكاردو التي كانت تقنن مستلزمات الرأسمالية الصناعية في أنكلترا بعد الثورة الصناعية ، "آدم سمث"*** 1723 - 1790،وديفيد ريكاردو ومالتس وجون ستيوارت مل .**

وهي ترتكز في جوانبها السياسية على ثلاث اسس:

أ- فصل الدين عن الدولة .

بـ- التعددية البرلمانية "الديمقراطية".

جـ- ضمان حرية الافراد .

وهي تبحث في طبيعة الحكم ، هل هي "تعاقدية ، او ائتمانية" بين الحاكم والمحكوم ام حق مطلق للحاكم ، وهذا البحث ادى الى التحليل في احوال وانظمة الحكم السائدة في اوربا ، حيث الصراع آن ذاك بين الملكيات والقوى البرلمانية ، فالملكية كانت تعتبر " الحكم حقها المطلق الموروث ، والممنوح لها من خالق الكون، وحكمها بمشيئة إلهية" وهو في هذه الحالة ، ليس مسؤولا تجاه المحكوم بشئ .

اما القوى البرلمانية فقد رفضت ادعاء هذا الحق وقررت ان الحكم ليس حكرا لفئة معينة "دون

---

* للتفاصيل أكثر راجع المؤلفات التالي :-1- مؤلف د. يحيى، حسن أنيس - تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سمث – مصدر سابق – ص178 وما يليها.
2- مؤلف د. محسن ، كاظم – تاريخ الفكر الاقتصادي بتداءً بنشأته وأنتهاء بالماركسية – مصدر سابق – ص68 فما فوق .

** للمزيد أكثر راجع :- 1- أبراهيم كبة – مصدر سابق –ص 27 وما يليها . 2- د. دويدار ، محمد – مصدر سابق –ص 137 .

*** آدم سمث 1723 – 1790 يعتبر أبو الرأسمالية وأبرز ممثلي الاقتصاد السياسي الاكلاسيكي ، ألف كتاب "دراسات في طبيعة وأسباب ثروة الامم" – صادر عام 1776 ، وهو أول دراسة علمية لقضايا الاقتصاد السياسي ، ولعب دوراً بارزاً في وضع نظرية "القيمة ، العمل"وأعتبر أن مصدر القيمة هو كل عمل بصرف النظر عن شكل العمل أز نوعيته ، كما صور بنية المجتمع البرجوازي الطبقية "عمال مأجورين ، رأسماليين ، مالكين زراعيين" واضعاً العمال على طرفي نقيض من الطبقتين الاخريتين ، ويعتبر إن الاجر ثمن العمل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غيرها" ، وأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة "ائتمانية تعاقدية" وتذهب هذه الافكار، ان الانسان له حقوق طبيعية في الحرية والكرامة وحب الاقرار ، بأن الحكم يجب ان يكون مبنيا على رضا المحكوم، فالشعب هو مصدر الحكم، والحكم حينئذ مسألة امانة لا مسألة حق للحاكم. ويبدو إن مسألة سوء استعمال السلطة قديمة ، قدم التاريخ البشري وأختلف حولها المفكرون، فأفلاطون على سبيل المثال ، كان يرى إن المشكلة، تحل اذا اجتمعت السلطة والفلسفة* في شخص واحد . غير ان "توماس هوبز" وقف بالضد من ذلك، ورفض معادلة "افلاطون" مشددا ان السلطة وحدها ، هي العنصر الاهم في بناء مجتمع مستقر، وهو أيضاً كان معارضاً للحل الليبرالي ، وفلسفته التي تقوم على ان هناك علاقة عكسية بين الحرية والاستقرار، وهو يعطي "هوبز" الحاكم سلطة شبه مطلقة ، مشيرا الى ان بدون السلطة المطلقة ، لا نظام ولا استقرار ولا أمان... اما الحل الليبرالي الذي وضعه "جون لوك" وطوره "مونتسيكو"، يرفض حصر الخيارات، بأفكار "هوبز" ويقدمان خياراً ثالثاً ، وهو حكم القانون وسيادته وأصلاح مؤسسات المجتمع وتطويرها .

وفي الجوانب الاقتصادية فقد وضعت الفلسفة الليبرالية منهاج عمل لتنظيم الشؤون الاقتصادية في المجتمع، وشكلت اطارا نظريا وفكريا، تنطبق فيها مجموعة السياسات الاقتصادية "الجزئية والكلية"، التي تتحكم بمجموع النشاطات الاقتصادية في المجتمع ، ودعت الى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد والى حرمانها من تولي وظائف صناعية اوتجارية ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية ، التي تقوم بين الافراد او الطبقات او الفئات او الامم، والسبب في هذه النظرة، حسب "آدم سمث" هي تضرر المصلحة الاقتصادية الفردية والجماعية متى تدخلت الدولة. وبنى "سمث" فرضيته في ذلك ، الى إن المحرك الوحيد للانسان، والدافع الذي تكمن ورائه، كل تصرفاته الطوعية هو الرغبة في خدمة مصالحه وأرضاء إرادته ، وأعتبر ان الاقتصاد تنظمه مجموعة قوانين خاصة ، كقانون العرض والطلب وقوانين الطبيعة الانسانية ، وكانت لديه قناعة تامة ، إن هذه القوانين ، أذا ماسمح لها ان تأخذ مجراها دون تدخل الدولة ، تقوم بمهامها على اكمل وجه ، فتخدم مصلحة المجتمع وتحقق رغبات الفرد.

وعلى ما يبدو ان آدم سمث ، وضع هذه القوانين بقناعته وتصميمه ، في انها تشكل نظاما غائيا متعمدا ، وحقيقة الامر ، هي ليست كذلك او على الاقل هذه افكاره ، في ظل نظام اقتصاد السوق الحره ، لا تسمح للدولة الحارسة او الراعية إلا بالوظائف التالية :

أ- الوظيفة الاولى : حددت في البنية الاساسية "القاعدة التحتية" من طرق وجسور ، وشبكة مياه وصرف صحي ... وغيرها من الانشطة الخدمية .

بـ- الوظيفة الثانية : الحفاظ على توفير الامن والأستقرار الداخلي ، وحماية الديمقراطية وضمان تحقيق الحياة السياسية.

جـ- الوظيفة الثالثة: الدفاع عن الوطن من الاعتداءات الخارجية. وتبلور هذا الفكر في اوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وشكل فلسفة سياسية واقتصادية، تأسست على التقليد التنويري كما ذكرنا الذي حاول الاحاطة بقيود السلطة السياسية،وتعريف ومساندة "الحرية الشخصية والملكية الخاصة" ويعتبر ذلك بمثابة برنامج أيديولوجي للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع، وعن حاجتها الملحة اقتصاديا وسياسيا لتحطيم كافة الحواجز والعراقيل القائمة في طريقها، المقترنة بطبيعة وقوانين وآليات النظام الاقطاعي المدعوم من الاكليروس الكنسي، القسري الذي لم يعد مناسبا آنذاك للطموحات الجديدة ولمقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه،وبما ان تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لا بد لها من تحولات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي .

* الفلسفة : جاءت من Phio – Sophi وتعني " حب الحكمة ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويستند هذا النظام على مجموعة من المصادر التي تقدم القاعدة الفكرية التي يرتكز عليها النظام الجديد ، والذي تنبع منها مجموعة من المعاني والتفسيرات المتعلقة بالعديد من الوظائف والخصائص، واسلوب سير النظام الاقتصادي وكيفية ادائه لوظائفه لتحقيق الارباح.

بالاضافة لتقويض وتدمير آليات النظام القديم الذي كانت "النباله" فيه عنوانا لـ "أمتياز" كما كانت "الحقوق" هي المعادل الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظريا بمجتمع جديد وانظمة سياسية بديلة عن انظمة القرون الوسطى ، بحيث ادت هذه الانظمة الى نزع الصفة الالهية عن سلطة الملوك ، وعزلت الدين عن الدولة ، واحدثت نظاماً اجتماعياً مصدر الثروة فيه " رأس المال" القائم على الملكية الخاصة وحرية السوق المستندة الى حرية المنافسة.

وقد ابرز آدم سمث "1790" الليبرالية الاقتصادية ، وهي الحرية المطلقة في المال دون تقييد او تدخل من الدولة ومنعها من تولي وظائف صناعية او تجارية وتبنت الليبرالية شعار الثورة الفرنسية " دعه يعمل " وهذه في الحرية الاقتصادية ودعه يمر في الحرية السياسية .

ويعتبر كتاب "ثروة الامم" لآدم سمث ، اول كتاب يدرس في علم الاقتصاد الذي اقتبس افكاره من الطبيعة الانسانية بشكل ملحوظ من الافتراضات الليبرالية والعقلانية ، وكان له اسهامه المؤثر في الجدل حول الدور المرغوب فيه للحكومة داخل المجتمع المدني ، ومثل جوانب اخرى من الليبرالية الاولى كان ظهور علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في بريطانيا كما وتبنت هذه الافكار ايضا الولايات المتحدة الامريكية .

كما وجاء كتاب" سمث" في وقت فرضت فيه الحكومة قيودا صارمةعلى النشاط الاقتصادي في ظل الراسمالية الماركنتيلية "التجارية" التي كانت مسيطرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث تدخلت الحكومات في الحياة الاقتصادية من اجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد . كما ويأتي الكتاب ردا على الفيزوقراطية الفرنسية التي أكدت على ضرورة قيام علاقات توازن في الاقتصاد الوطني وتطوير الزراعة على الضد من التجارة الخارجية وبناء صناعة موجهه نحو التصدير ، وراحوا يبحثون في الطبيعة من ناحية توزيع الثروة وتحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" اودع الاموروحدها تسير، فالطبيعة كفيلة بالتوازن .

وجاء "سمث" ليقول بأن، الاقتصاد يكون في اوج نشاطه مع عدم تدخل الدولة . وفي رأيه ،ان السوق تعمل حسب رغبات وقرارات الافراد الاحرار ، وان الحرية في السوق هي حرية الاختيار، مقدرة المنتج على اختيار السلعة التي يصنعها ، ومقدرة العمال على اختيار اصحاب الاعمال، ومقدرة المستهلك على اختيار السلع والخدمات للشراء ، فالعلاقات في هذه الاسواق بين صاحب العمل والعمال وبين البائعين والمستهلكين علاقات تطوعية او عقدية.

وتقوم النظرية الاقتصادية الليبرالية، على فكرة "الرجل الاقتصادي" وهي ان الانسان يسعى الى اكبر قدر من المنفعة، وذلك بالكسب المادي، كما واستخدموا في مراحل لاحقة فكرة" اليد الخفية" لشرح كيف إن المشكلات الاقتصادية تحل مثل البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات – يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق ،وهكذا يمكن القول، ان الليبرالية الاقتصادية والسياسية الاكلاسيكية نمت وترعرعت في رحم النظام الراسمالي، كنتاج لمرحلة السوق الراسمالية ولتبرير المفهوم النظري لحقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة والتي بدورها استندت الى العديد من النظريات ، كنظرية الحقوق والحريات الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي*، والنظريات التجريدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فأذا كانت الماركنتيلية فيما يتعلق الامر بالعلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية ، كانت تعكس على نحو مكشوف وسافر وجهات نظر البلد القوي المهيمن ، الذي تبوأ موقفا متفوقا على مواقع البلدان الاخرى ، ويسعى الى استغلالها .
- كانت الفيزيوقراطية تعبر عن وجهة نظر الدفاعية للبلدان الاقل نجاحا، المتخلفة عن الركب ، المطالبة بالمساوات في العلاقات الدولية والتي تحتاج الى سياسة اقتصادية توجه انظارها بقدر اكبر الى الداخل .
فكان علم اقتصاد "سمث و ريكاردو " البرجوازي الكلاسيكي ، قد وضع الاقتصاد الدولي على نحو يوحي وكأنه يعبر عن مصالح الجميع بما في ذلك مصالح الشركاء الاضعف ، مع ان وصفه كان ينطلق من مصالح البلد الاكثر صراع بين الطبقات .

4-الاشتركية الطوباوية

هي أفكار وجدت في مراحل وعصور عديدة يطمح فيها الانسان أن يعطي تصوراً لمجتمع افضل من المجتمع الدي يعيشه بما فيه من فقر وظلم وقسوة ولقد لعبت هذه الافكار دوراً هاماً في التمهيد لظهور الفلسفة الماركسية خاصَّةً "المادية التاريخية" منها حيث كان بعض المفكرين ينظرون الى "الاشتراكية" بأنه النظام الذي ينقل الناس الى مجتمع افضل وأكثر رخاء .
لقد ارتكزت افكار هؤلاء الرواد بمطالبتهم بضرورة انتشار الملكية العامة والعمل الجماعي بما يسمح بالقضاء على بؤس الجماهير، لكنهم لم يروا السبل المؤدية الى التحول الاشتراكي وانكروا دور الثورة والصراع الطبقي او أنهم لم يفهموه ، واعتبروا ان الطريق الى الاشتراكية يمر عبر التنوير وتعاون الطبقات، وأصيبت أفكارهم بالاخفاق عند التطبيق وأهم رموزها سان سيمون 1760-1825 ، وفوربيه 1772-1837 وروبرت أون 1771-1858 .

5- المدرسة الماركسية :

أن "كارل ماركس" جاء في تنظيراته وطريقة عرضه فيما يتعلق بدراسة الاقتصاد السياسي مختلفاً عن سابقيه من المفكرين وقد درس كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع وانتقالها من شكل الى شكل آخر ومن مجتمع الى مجتمع آخر ، وحينما يكشف ، أستنتاجات قد بلغت الهدف ، يفحص بالتفصيل النتائج التي تظهر بها في الحياة الاجتماعية ... ويقيم الدليل على ضرورة النظم الاجتماعية المعينة للعلاقات الاجتماعية ، ويستمد عناصره ومعطياته وبالتالي قوانينه من الدراسة العلمية الملموسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والفكري . من خلال تتبعه لحركة التاريخ ، وهو ناقد للأفكار والنظريات او المرجعيات او الخبرات ، وأن كان يستلهمها ، لكن مشروعه العلمي ، يشكل قطيعة وخروجاً عما هو مألوف ، وفي الوقت نفسه يقدر ويحترم كل الافكار المطروحة وفي مختلف الظروف، وافكاره ليست مجرد نظرية معرفية، وانما تتضمن ايضا موقفا موضوعيا كنظرية لتغيير الواقع تغيرا جذريا، ولأقامة واقع آخر يتخلص فيه الانسان من استغلال اخيه الانسان . ودراسته للاقتصاد السياسي ومشاركته في الاحداث الثورية في المانيا وفرنسا، اكتشف لأول مرة الدور التاريخي للبروليتاريا "العمال الصناعيين"، وتوصل الى النتيجة القائلة إن كيفية الثورة الاجتماعية تتطلب ضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة، ومن خلال تحليلاته للنظام الرأسمالي، الذي تحولت فيه "قوة عمل" الانسان الى بضاعة، حلل البضاعة "صنمية البضاعة" تمكن من خلالها وضع نظرية "فائض القيمة" الشهيرة التي تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد السياسي الاشتراكي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تكشف بوضوح عملية الاستغلال الراسمالي ، فهو قد ناقش النظريات الاقتصادية، التي وضعها كل من "آدم سمث" و"ريكاردو" وبخاصة نظرية "القيمة- العمل"، واهميتها ،حسب "ماركس" كونها أوضحت ولاول مرة اهمية الاساس الاقتصادي لنشاط الناس ، كما بينا "سمث وريكاردو"، ان تطور المجتمع يرتكز الى التفاعل الاقتصادي بين الناس ، لكنهما ، كونهما من المدافعين عن الرأسمالية، عملا على تبرير استغلال الرأسمالين للعمال ، وصورا لهذا الاستغلال تفاعلا بين شريكين متكافئين في إطار علاقات السوق . اما الارباح ، فأعتبراها مكافئة للرأسمالي على تنظيم الانتاج وادارته .

كما عالج ماركس مشكلة التبادل اللامتكافئ واعتبر في تفسيره للتجارة الدولية من الناحية التاريخية كمظهر من مظاهر التناقض بين قوة الانتاج وعلاقات الانتاج، وإن مذهب الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة هما السبب في تردي الاوضاع المعيشية للطبقة المحرومة من وسائله ، وان عملية الانتاج حسب "ماركس" ، التي هي الاساس الذي يحدد حجم وهيكل التجارة الدولية. ولكنه ايضا انتقد مذهب الحرية الاقتصادية.

وحين نضع هذه المقدمات في دراسة وتتبع الفكر الليبرالي ودراسة تاريخ المذاهب الاقتصادية على اختلاف المراحل التاريخية التي مرت لكونها "الافكار والنظريات والقوانين" قدمت منابع فكرية هامة للمجتمع البشري ، الذي نعيشه الان ، ووفرت أرضية ننهل منها ، معارف نظرية عن حياة الناس وفي تحديد طابع الاقتصاد ، ليس لكونه "الاقتصاد" مذهب اونظرية وانما لكونه يرتبط بقوانين ، نظام انتاج الثروة المادية وتوزيعها على الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، عبر هذا السفر التاريخي المحدد . هذا بالاضافة الى ان هذا التحديد يرتبط بمجموعة من العناصر المرتبطة بهذه القوانين "العلاقات الداخلية والترابط فيما بينها وبين الظواهر التاريخية وعلاقاتها بالنظام الانتاجي" اي بمجموعة العلاقات البشرية اثناء عملية الانتاج الاجتماعي، وفي خلق الثروة المادية وتوزيعها على الطبقات والافراد ، وعلاقتها بمالك وسائل الانتاج في المجتمع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول

توجهات الاستراتيجية لليبرالية الجديدة ومشاريعها

يشير معظم الباحثين الى الليبرالية من حيث وجودها النظري والفلسفي تشهد تباينات وأختلافات شديدة في الرؤى والتفسير، فالفكر الليبرالي عند جون لوك يتميز عن ليبرالية ماديسون ، ولبرالية فريدريك هايك تختلف عن ليبرالية توكفيل، والليبرالية بمنظورها التحرري الاطلاقي عند فريدمان او بوشنان او نوزيك تختلف عن الليبرالية بمنظورها عن ملينارد كينز . وفي الواقع العملي تبدو الليبرالية تتشكل من عدة أجتهادات مختلفة ، وهي أكثر تعقيد، وتتطلب عند معالجتها امتلاك أدوات منهجية عميقة. ولكن مايميزخطابها "الكلاسيكي والمعاصر" هو الاهتمام المفرط بمبدأ الحرية ، وتعتبر بأن الحرية الغاية الرئيسية التي يتطلع اليها الفرد ، ونظراً لعدم اتفاق الغايات والمصالح لدى الافراد ، فأن المفكرين والمنظرين عموما ، قد فشلوا تاريخيا في الاتفاق على الاجابة ، حول السؤال العريض، وهو ماهي الحياة المثلى للانسان؟. التي يتطلع من خلالها لتحقيق حريته وسعادته ...ودون وصول الفكر الفلسفي للاجابة على ذلك ، ترك المكان للفكر السياسي من قبول حقيقة، انه لكل فرد الحق والحرية في اختيار اسلوب الحياة وفي اختيار مفهوم الخير والسعادة الذي يناسبه . ولكون الفرد لا يعيش في غابة اومنعزلاً، او سائبا بل انه محكوم بالحياة مع بقية الافراد، وهو محكوم بنظام اجتماعي محدد، وفي منطقة جغرافية محددة، فهو بالضرورة محكوم في نطاق الدولة...ونقطة الانطلاق في الفكر الليبرالي هو الحرية، فأن هذا المفهوم يصطدم ذاته بالدولة فهو رافضا لها، في حين يرتكز المبدأ الفكر الليبرالي ، على مفهوم ليس للدولة دور فيه ، سوى تأمين المسار السليم للوصول الى هذه الحرية كما يريدها الفرد . وهي في هذا المقام لا تنشأ لكي تدافع عن سعادة وفضيلة قررها الفرد بعيدا عن رقابتها ، بل اختزل دورها في الفكر الليبرالي ، في خلق "حالة من التعايش بين الافراد في داخل المجتمع" .

وفي الجوانب الاقتصادية ، يرى هذا المذهب ، لاينبغي للدولة ان تتولى أدارة الاقتصاد او تبني وظائف صناعية او تجارية ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية ، التي تقوم بين الافراد والطبقات او الامم ، وكما "أشير من قبل" ولا يختلف المنظور السياسي عن المنظور الاقتصادي حيث يعتقد الليبراليون، ان الحكومة التي تحكم بالحد الادنى يكون حكمها أفضل...ويعتقدون ايضاً، إن الاقتصاد ينظم نفسه بنفسه اذا ماترك بمفرده حراً "دعه يعمل" وان الاقتصاد الذي نظمه آدم سمث من خلال مؤلفه "ثروة الامم" وهوالنظام الاقتصادي لحركة الرأسمالية، وان مفهوم الحرية التي يطالب بها الليبراليون هي حرية حركة المال والتجارة وحرية العمل، وحرية التعاقد الاجتماعي...وان الذي يحكم قواعد اللعبة هو قانون العرض والطلب في السوق .

ويعتبر القرن التاسع عشر في كثير من جوانبه قد تحققت فيه نجاحات لصالح الافكار الليبرالية مع انتشار التصنيع في البلدان الغربية ، حيث قيام النظام الصناعي وأقتصاد السوق الخالي من تدخل الحكومة ، حيث يسمح فيه الاستحواذ مباشرة على الارباح من خلال عمليات الاستغلال العديدة، وتسود فيه التجارة الحرة بين الدول بدون قيود . وقد نشأ هذا النظام في البداية في أنكلترا في منتصف القرن الثامن عشر، وأصبح راسخاً في أوائل القرن التاسع عشر، ثم انتشر في أمريكا الشمالية ثم غرب أوربا وتدريجياً طبق في أوربا الشرقية . وتغلغل في القرن العشرين في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وخاصةً ان التنمية الاجتماعية والسياسية تم تعريفها بالمنظور الاقتصادي الغربي المتمثل في نظرية التقدم المادي*.

---

* نظرية التقدم المادي "حسب المفهوم الليبرالي" تعني ان بمقدور الانسان ، التوسع في المعرفة فيمكن للناس من خلال الثورة العلمية ليس فقط أن يهتموا ويفسروا العالم وانما وتشكيله ايضاً.. "حتى لو جرى بالفتوحات الاستعمارية من أجل الاسواق".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونجحت اليابان في تطبيق الرأسمالية ولكنها جاءت على اساس النظم التعاونية وليست الفردية،ولذا جاءت الطريقة اليابانية في ميدان الصناعة مختلفة عن غيرها ، فهي قد تأسست على الافكار التقليدية من خلال الوفاء للجماعة والشعور بالواجب الاخلاقي ، وليس على أساس طموحات فردية .. ومما يمكن الاشارة اليه بهذا الصدد، وثيقة صندوق النقد الدولي* التي تقول إنه خلال الخمسين سنة قبل الحرب العالمية الاولى، حدث تدفق هائل لرؤوس الاموال من البلدان الصناعية في أوربا "أنجلترا،فرنسا ،المانيا..." الى البلاد المتسارعة في النمو ،مثل الامريكيتين وأستراليا ونيوزيلندا، وبلاد أخرى،ويكفي للدلالة على ضخامة حجم هذه الاموال ،أن نعلم، أن التدفقات الرأسمالية التي خرجت من بريطانيا خلال الفترة قدرت بحوالي 9% من الناتج القومي الاجمالي لبريطانيا ، ونفس هذه النسبة تحققت أيضاً "تقريباً" في حالة فرنسا وألمانيا وهولندا ، وليس يخفي أن هذا الحجم الهائل من رؤوس الاموال الفائضة التي صدرت خلال تلك الفترة قد أدت الى عدة نتائج هامة للبلدان المصدرة لهذه الاموال ، فقد قدم هذا التصدير علاجاً "موقتاً" لمشكلة فائض رؤوس الاموال ، ومن ثم تعطيل حدوث الازمة ، ووسيلة للحد من مفعول قانون أتجاه معدل الربح نحو التدهور على المدى الطويل . كما تمخض أستثمار هذه الاموال بالخارج عن حدوث أرباح وعوائد ضخمة سرعان ما أنسابت الى المتروبولات الرأسمالية الصناعية التي وفرت ،من خلالها ، تمويلا جزئياً لزيادة أجور العمال بهذه البلدان دون كثيراً بمعدلات الربح ، كما لآيجوز أن ننسى الدور الذي لعبه أستثمار هذه الاموال بالخارج في توفير المواد الخام والمواد الغذائية بأسعار منخفضة للبلاد صاحبة هذه الاموال .

ونظراً لاهمية هذه النتائج التي تمخضت عن تصدير رؤوس الاموال أنذاك كما يقول د.رمزي زكي**،فقد خلق التنافس الضاري بين البلدان الصناعية على مناطق الاستثمار والسيطرة عبر

البحار صراعاً وتناحراً أدى الى أندلاع الحرب العالمية الاولى... ومن هنا يمكن تفسير،طبيعة

التوجهات الاستراتيجية للبلدان الرأسمالية "ذات النزعة الاستعمارية أو الامبريالية" ،التي تركز على أهداف محدده كمشاريع لها ، وفي موضوعنا هذا، نشير الى تركيزها على تصدير رؤوس الاموال والمنافسة ،وكيف ادت الى الحرب والى اقتسام العالم "كمناطق للنفوذ والسيطره" بين كبريات الدول الصناعية وكيف مثلت أنذاك"نفياً جزئياً لتناقضات النظام الرأسمالي_الليبرالي".

كما تروي لنا الاحداث أيضاً ،كيف بدأت بعض البلدان النامية "التي كانت أنذاك مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلاد تابعه" تعرف ظاهرة المديونية الخارجية "سيأتي الحديث عنها لاحقاً" حيث أقترض عدد من حكومات هذه البلاد بعض القروض الاجنبية لتمويل تنفيذ بعض مشروعات البنية الاساسية لتغطية عجز الموازنة العامة .

كما وأقترنت النظم السياسية الغربية بقيم وأفكار الليبرالية ومشاريعها ، وهي نظم دستورية تحد من سلطة الحكومة وتحافظ على الحريات المدنية بالاضافة الى الشكل البرلماني او التمثيلي ، حيث يتميز أحتلال المناصب السياسية من خلال أنتخابات تنافسية... وفي نهاية الثمانينات من القرن العشرين ، تصاعدت موجه جديدة، تمثلت بنشوء تطور حركة عالمية النطاق من اجل دمقرطة النظم السياسية في مناطق مختلفة من العالم ، المفتوح على آفاق متنوعة ومتضاربة ، وبأندفاعة ، نحو "تحرير قوى السوق" تصحبها شعارات ذات طبيعة أيديولوجية صارخة ، تلح على تأكيد تفوق القطاع الخاص على القطاع العام بشكل مطلق ... وهكذا تطرح الليبرالية الجديدة نفسها كبديل وحيد

---

* وثيقة صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في مايو/ آيار عام 1997 – ص137 .

**ا للمزيد أنظرمؤلف د. زكي،رمزي –العولمة المالية- دار المستقبل العربي،القاهرة-الطبعة الاولى 1999ص28 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صالح للتطبيق على صعيد عالمي يتجاوز المناطق والحدود ... داعية للانفتاح على كل شئ ، دون قيد او شرط*. ومن دون شك، ادت المتغيرات العاصفة التي شهدتها أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، الى ترسيخ القبول بهذه الأطروحات .

فأزمة نموذج الاشتراكية وأنهيار نمط مخالف لتسيير الاقتصاد على النمط الرأسمالي أدى الى دعوات الانتاج الليبرالي والانتشار وهيمنته على الاقتصاد والمجتمع العالمي . وأنحصر دور الدولة في سن القوانين والانظمة التي تحفظ حقوق والحريات الفردية دون اكراه أو تدخل ، وأختصرت وظيفتها بدور"البوليس المحايد" يضمن سير الحقوق والحريات للجميع دون انحياز**.

ان هذا الفكر بالرغم من كل استنتاجاته المنطقية والواقعية ، لم يستطيع ان يحقق نفسه عبر الممارسة حتى النهاية، وذلك بسبب عدم قدرته النفاذ من مسار المصالح الانانية للطبقة البرجوازية الممثل الاساسي لحامله الاجتماعي .

فالطبقة البرجوازية القائدة للثورة الرأسمالية التي استخدمت هذا الفكر التنويري سلاحا لها ضد سلطة الملك والنبلاء والكنيسة ، هي نفسها بعد وصولها الى السلطة ، اصبحت تعمل على تفريغ هذا الفكر التقدمي الانساني آنذاك من مضمونه ، والاكتفاء برفعه كشعارات شكلية وتسويقها فيما بعد ، عبر نظريات فكرية مثالية ، محاولة تفسير التاريخ وحركته بعيدا عن الظروف الموضوعية والذاتية الحقيقية المتحكمة في هذه الحركة. وان الافكار التي عبرت عنها هذه الفلسفة ، حول مسألة الحرية ، كونها غاية ومنطق حياة الفرد في المجتمع الغربي وهو أمر يفتخر به الانسان في الغرب او غيره ، بيد ان هذه الحرية التي يتبناها هذا الفكر ، يجد من ينظر الي آلياتها ونشاطها ، يراها حرية بعيدة ومعزولة عن سياقها التاريخي وقاعها الاجتماعي ، لترتبط بغايات ومصالح افراد منعزلين لكل منهم عالمه الخاص او جوانبه، تعمل على تحديد هذه المصالح والغايات ودرجة نشاطها ، وهذا ما عرقل عملية خلق اتفاق بين هذه الغايات والمصالح على مر التاريخ لدى كتلة اجتماعية محددة، حسب منظور هذا التيار ، وبالتالي فقدان كل الوسائل المساعدة على وضع حلول او اجابات واحدة لحياة مثلى للجميع من قبلهم ايضا. ففي التجارة الدولية . وكانت تعكس وجهات نظر البلدان القوية والمهيمنة .."وحين اكتملت شروط التراكم البدائي لرأس المال، جرى الانتقال الى مرحلة جديدة، هي مرحلة الثورة الصناعية، المرتبطة بالانجازات الكبيرة للثورة الصناعية في أنكلترا***" .

ومنذ نشأتها تطلعت البرجوازية الصناعية الى الاسواق الخارجية، وتغيرت وظائف التجارة الخارجية، وأن المتغيرات الجديدة فرضت على منظري الفكر البرجوازي ، ممثلي الطبقة الصاعدة ، ضرورة التكيف وان يشرعوا في صياغة بناء نظري يعالج الجوانب والمظاهر الجديدة للمجتمع الجديد ، فكانت الليبرالية ، التي عكست آمال هذه الطبقات الصاعدة والتي تتضارب مصالحها مع مصالح السلطة الملكية المطلقة والارستقراطية من ملاك الاراضي ، وكانت هذه الافكار في بدايتها افكار اصلاحية وثورية، فالثورة الانكليزية في القرن الثامن عشر، كانت تحمل مقومات ليبرالية . ويسجل واقع نشؤ النظام الرأسمالي اثر انفجار الثورات السياسية للبرجوازية في القرن السابع عشر والثامن عشر، اذ تشير بعض الدراسات الى اعتبار النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي بداية نقطة التحول من نظام

---

* أنظر د. ياسر حسن ، صالح - مجموعة مقالات - مصدر سابق - ص27.

** راجع مؤلف د. ياسر ، صالح حسن -

*** أنظر د. ياسر ، صالح حسن - العلاقات الاقتصادية الدولية - دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع الحدودة بغداد 2006- ص141 فما فوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرق الى النظام الاقطاعي، كما يمكن اعتبار القرن الخامس عشر الميلادي، الفترة الحاسمة للانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية*.

أما مشاريع الليبرالية في الجوانب الاقتصادية فأنها تدعو على خلاف التجارية الى عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد ويعارضون كافة انواع الضرائب وهم يدعون الحكومة الى حماية حرية الفرد والملكية الخاصة والسوق الحرة .

---

* تراجع المصادر التالية :-

1- الاستاذ أبراهيم كبه - مصدر سابق – ص27 .

2- د. ديويدار ،محمد – مصدر سابق –ص154 .

3-عباس الفياض، دراسات في تاريخ الاقتصاد الفكر الاقتصادي – بحث، مصدر سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول:

الانظمة الليبرالية الاقتصادية :

أن أبرز النظم الاقتصادية الليبرالية هو نظام الرأسمالية الذي رتب أفكاره عالم الاقتصاد الاسكوتلندي آدم سمث . وهي النظم التي تؤكد على حرية حركة المال والتجارة وحرية العمل وحرية التعاقد بالاضافة الى حرية ممارسة اي مهنة شعاره "دعه يعمل" وتندرج بعدها معظم البلدان النامية والتحقت بها بلدان أوربا الشرقية بعد فشل التجربة الاشتراكية ، ويحكم قواعد اللعبة الاقتصادية وقيمها هو أقتصاد السوق والعرض والطلب دون تقيد من الحكومة أو النقابات ، وتفترض الانظمة ذات الليبرالية الاقتصادية عدة أفتراضات لتحقيق التوازن الاقتصادي معتمدة في تنفيذها على مؤسسات مالية وأقتصادية دولية ، ويفترض الاقتصاديون الليبراليون أن الافراد يسعون وراء تحقيق مصالحهم الشخصية مادياً بدافع الرغبة في التمتع باللذه أو السعادة ، وذلك عن طريق تكوين وأستهلاك الثروة ، وتقوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لحد كبير على فكرة "الرجل الاقتصادي" بالاضافة الى أستخدامهم فكرة "اليد الخفية" لحل المشكلات الاقتصادية .

ولكي نتعرف أكثر نضع العناوين التالية:

1-عرض مكثف لليبرالية القرن الثامن عشر ومبرراتها .

2- أزمة السبعينات في القرن الثامن عشر وما أفضت اليه من نتائج .

3- الليبرالية الجديدة والبحث عن مخارج للازمة الرأسمالية " التاتشرية – الريجانية".

1 - عرض مكثف لليبرالية القرن الثامن عشر ومبرراتها

تشير مؤلفات كثيرة الى إن نهاية القرن السابع عشر شهدت بداية أنحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية ، حيث جرى تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية . إلا إن الاسباب الحقيقية وراء ذلك ، تكمن في تطور الانتاج الصناعي تطوراً متسارعاً خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر، وهي الفترة التي أعلن عن الثورة الصناعية في أنكلترا اي ظهور تحولات كيفية في أدوات الانتاج وطرق تنظيمها، وبهذا تحققت أول ثورة في ميدان التكنولوجيا ، في القرن الثامن عشر*.

ووجد هذا التحول الكبير الذي شكل نقلة نوعية "الانتقال من الانتاج اليدوي الى الانتاج الآلي" عن طريق الاستخدام المنظم للآلات في الانتاج ، هذا في جانب ومن جانب لوحظ أن طرق التنظيم الصناعي ، تمثلت في التحول الكيفي في الانتقال الى نظام المصنع "القائم على التقسيم الفني للعمل".

وفي هذا التغير الكبير ، لوحظ تركز الانتاج الصناعي في عدد من المصانع وعلى نطاق متسع "اي الانتاج الكبير" الذي لايقتصر الانتاج فيه للسوق الداخلية "الوطنية" وأنما للسوق الخارجية "الدولية" . ونشط اصحاب المشروعات القائمة على استخدام العمل الاجير ، والتي تنتج لغرض السوق . كما تؤكد " سيطرة رأس المال على الزراعة من خلال الثروة الزراعية ، "في انكلترا" في القرن الثامن عشر ، حيث بلغت حركة النسيج ذروتها مؤدية بذلك الى تركيز الملكية العقارية ، ونضوج روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة ، وهذا ما خلق وفرة في الانتاج وفائض في المنتوج الزراعي ، المعد للتسويق لتغذية العاملين في الصناعة ، ولتوسيع السوق الداخلية "اذ زيادة القدرة من الفائض الزراعي المعد للتسويق تعني زيادة أمكانية أهل الريف شراء السلع الصناعية" وفي تكون الطبقة العاملة ساهما في سرعة النمو السكاني في القرن الثامن عشر .

---

* راجع مؤلف د. دويدار ، محمد – مصدر سابق – ص 139 وما يليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما شهد منتصف القرن الثامن عشر تسارع نمو تجارة الصادرات ، وقد تمتعت أنكلترا في هذا القرن بالمركز التجاري المتميز الذي كانت تشغله هولندا في القرن السابع عشر . ويمكن ان نوجز المتغيرات والتحولات الجذرية التي حصلت بفعل الثورة الصناعية في أنكلترا في منتصف القرن 18 ، بالأشياء التالية :

1- نضوج اشكال جديدة للأنتاج .

2- ظهور اشكال جديدة في العلاقات الاجتماعية .

3- ظهور حكومات وأفكار أجتماعية جديدة .

ولكي نعمق هذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه المرحلة ، تطلب ذلك رصد هذه الظواهر الاقتصادية ، بفعل المجهود الكبير رواد المدرسة التقليدية "او المدرسة الكلاسيكية" من الانكليز والفرنسين، وبقية المفكرين الآخرين .

ويعتبر وليم بتي* مؤسس علم الاقتصاد ، الذي أنشغل بحثه عن الثروة ، التي عرفها بأنها من المنتجات او السلع ، وتركيزه على أنتاج المبادلة ، التي تتم عن طريق النقود، ويضع نفسه في مواجهة القيمة وأدراكه لها بأنها الثمن الطبيعي "Natural price " ، والتي تجد نفسها بالعمل، ويجيب بكلمة مشهورة "العمل هو أبو الثروة والارض أمها" وهنا يقصد الثروة = القيمة ، الارض= الطبيعة، كما وأجاب "وليم" عن القيمة بأنها تقاس بكمية العمل ... كما ان "بتي" له مساهمات كبيرة في مسألة الريع الذي يعرفة بأنه الجزء من الانتاج الذي يحصل عليه مالك الارض هذا الجزء يساوي، الناتج الكلي مطروحاً منه الاجور والبذور**، أما الرواد الفرنسيون للمدرسة الكلاسيكية "الطبيعيون"، فيرى فرانسوا كينيه Francois Quesnay الذي جعل من الاقتصاد السياسي علماً ، وهو أيضاً أشار الى أن الثروة تتمثل في الاموال اللازمة للحياة ولتجدد الانتاج السنوي لهذه الاموال. فالثروة تتمثل في المنتجات : فيما يلزم منها لأعاشة افراد المجتمع وما يلزم منها لضمان أستمرار الانتاج في الفترات الانتاجية المقبلة، هذه الثروة تنتج في مجال الانتاج لا في مجال التبادل .

ولا نريد هنا أن نتعمق في دراسة تاريخ المذاهب الاقتصادية التي جرى بحثها في بحوث سابقة، عبرت بشكل جلي عن ترابط الفكر الاقتصادي بالواقع الاقتصادي ، فالفكر الاقتصادي اليوناني والروماني مرتبط مباشرة بطبيعة فائض النظام الانتاجي لعمل الرقيق كما وان الفكر المدرسي في العصور الوسطى "السوكولائي" "توما الاكويني" مرتبط مباشرة بخصائص النظام الاقطاعي ، وأن الماركينتيلية ، التي جرى الحديث عنها ، عكست بصورة مباشرة مصالح التجار"بين القرن الخامس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر". وان المدرسة الكلاسيكية ، التي يحددها معظم الباحثين ، بمرحلتين ، المرحلة الاولى ، التي تحدد بالرواد من جيل وليام بتي و فرانسوا كينيه ، والمرحلة الثانية التي تحدد بجهود "آدم سمث و ديفيد ريكاردو" وولادة علم الاقتصاد السياسي ، "يضاف لها المناقشات السجالية والخلافية المتعلقة بالنقود والفائدة والتي بدأت في القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر".

كل هذه الافكار بالاضافة الى مجموعة الآليات الفكرية لفلاسفة القرن الثامن عشر "خاصةً فكرة النظام الطبيعي" والاستفادة من منهجية البحث العلمي ، الذي تحقق بالبناء الكلاسيكي ، بفضل جهود ديفيد هيوم وآدم سمث وليم بتي وكينيه، "الذي جرى الحديث عنهما" . ومع هذا البناء الكلاسيكي"

---

*أهم الرواد : وليم بتي 1623-1687 ،د. نورث Padly North 1641-1691، جون لوك 1630 -1704 ، جون لو John Law 1671-1729، ديفيد هيوم David Hume 1711-1776 جيمس ستيوارت 1712- 1780 .

** راجع د. دويدار ، محمد - مصدر سابق – ص137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولد علم الاقتصاد الكلاسيكي". أما المدرسة الكلاسيكية الثانية "آدم سمث و ريكاردو" ، فكما اشير من قبل ان الوسط التاريخي ينشأ من الواقع أو من الفكر الاجتماعي بشكل عام ،الذي تشكل فيه الفكر الكلاسيكي، ومن وجهة نظر الواقع الاقتصادي شاهدنا المرحلة التي تطورت الراسمالية من مرحلة التجارية الى المرحلة الراسمالية الصناعية "مرحلة التوسع الصناعي وانعكاسها على الزراعة "، هذا التوسع الذي تحول الى توسع كيفي من خلال الثورة الصناعية ،وما تحقق من تصنيع على نطاق الاقتصاد الوطني "اي بناء الاساس الصناعي" التي يتمثل في الصناعات الانتاجية الاساسية، ليس فقط على القطاع الصناعي وأنما شمل الاقتصاد الوطني عموماً ، حيث جرى أنتاج الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك ، التي خلق وجودها طلباً على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، اوكما يسميها البعض منتجات الخط الثاني "أنتاج وسائل الانتاج" ومنتجات الخط الاول انتاج وسائل الاستهلاك*، على نحو حقق للاقتصاد الوطني تدريجياً وجود نوعين من الصناعات، محققاً في النهاية الصناعات الانتاجية الثقيلة الوزن في البناء الصناعي . وفي الجوانب الاجتماعية، فقد لوحظ ان الفكر الاجتماعي في مرحلة تكوين البناء النظري للمدرسة الكلاسيكية تميز بالخصائص التالية**.1- أنتصار النظرة العلمية للامور واحلالها محل النظرة الدينية "الكنسي والكهنوت الاقطاعي" كما أشير له من قبل ، تحت تأثيرالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

2- كان الموقف يتميز أيضاً بسيادة المناخ الفكري ، الذي تكونت فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والاقتصادية .

3- أنهيار نظم الاساس الفكري والاخلاقي لصورة المجتمع القديم "الكينسي – الاقطاعي" بوسائل عدة ، تأتي في المقدمة منها النقد الفلسفي من جانب ديفيد هيوم David Hume 1711 – 1776 ،وبايل Bayle 1647-1706 "والنظرة المادية للكون وجعل المادية اساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية"...وفي فرنسا بفضل تعاليم اصحاب الموسوعة ديدرو Diderot و المبيرت Almbert و هولباك Holbllbact وهلفتيس Helvetius وتلاقى هذا الفكر مع فكر ديكارت Descartes 1596-1650،وهو التيار الذي طوره لاميتري Lamettrie 1709 -1751 ،مع التيار المادي الانكليزي الذي تطور على يد فرنسيس بيكون F. Bacon (1561- 1626) وجون لوك...وهذه الأفكار معرفية لايمكن أستخلاصها إلا بأستخدام المنهج التجريدي أولاً. وثانياً : فكرة النظام الطبيعي، التي خلفها الفكر المدرسي، وأحتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر، وطبقاً لهذه الفكرة، فأن للنظام الطبيعي قوانين موضوعية ويقابلها قوانين وضعية يمكن لنور العقل أكتشافها.

4- تميز الفكر الكلاسيكي وفلسفته بالفرد "الانسان" وانما ليس بالفرد بصفة عامة ، وانما بالفرد الذي ينتمي الى طائفة معينة من الافراد – الفرد الناجح "، برجل الاعمال في الراسمالية ، ثم بتحليل هذه الشخصية وطبيعتها ومصالحها الشخصية ومنافعها وأجراء مقارنة بينيه "على حد تصورها" وبين المجتمع*** .

وعلى ضوء هذا التنسيق الفكري والتاريخي يدخل الكلاسيكيون النظام الاجتماعي في حالة بحث اقتصاد مرتبط بالظواهر الخاصة للانتاج وتوزيعه ، هذا التوزيع الذي يحدد شروط الانتاج ، ففي مجال الانتاج ، يجري البحث عن مصدر ثروة الأمة ، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة

---

* يقصد بالمدرسة الكلاسيكية الثانية : مجموعة المفكرين الذين نظروا في محاولاتهم الاقتصادية دراسة العلاقات الحقيقية للانتاج الراسمالي ، والذي تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . وهذا الابداع النظري وجد تعبيره في آدم سمث وديفيد ريكاردو في عملهم الخلاق هذا .

** وهذه الطريقة على عكس الطريقة في نمط السوفيتي " السابق" يتم التصنيع بصورة مخططة تتضمن اعطاء الاولوية للصناعة الاساسية (انتاج وسائل الانتاج) ومن ثم انتاج وسائل الاستهلاك خلال عملية بناء الاساس الصناعي .

*** راجع مؤلف د.دويدار مصدر سابق ص154 ص155 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبتداً من العمل ، ثم يواصل المفكرون والباحثون دراسة دور العمل وتقسيم العمل وأثر الاخير على انتاجية العمل ، ودراسة راس المال والارض ودراسة ظاهرة الاسعار وتوزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة المكونة للمجتمع ، بالاضافة الى دراسة الدخول النقدية "الربح ، الفائدة ، الاجور والريع" ودراسة الظاهرة النقدية وظاهرة التبادل مع الخارج وما تتضمنه من تقسيم دولي للعمل . وما يشكل ذلك من تطور العملية الاقتصادية بشكل عام وما يجد في تطور محوره في تراكم رأس المال. هذه الظواهر والافكار الاقتصادية التي ميزت فترة أفكار الكلاسيكين في القرن الثامن عشر، ارتباطاً بالمفاهيم السائدة آنذاك من خلال فكرة "النظرة المادية للكون و فكرة النظام الطبيعي"، وتحت تأثير هاتين الفكرتين توصل المفكرون الكلاسيكيون، الى إن القوانين خالدة لا تتغير جاعلين من هذه الظواهر الاقتصادية ، نظاماً أقتصادياً أبدياً. هذا بالاضافة إن ما يميز الخطاب الليبرالي الكلاسيكي، هو الاهتمام المفرط بمبدأ الحرية، وفلسفة الفرد والى أفراد من نوع "الرجل الاقتصادي Homo economics"، هذا الرجل الاقتصادي، يعبر في نظرهم "عن طبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي، حيث يفترض الاقتصاديون الكلاسيكيون، ان الافراد يسعون وراء تحقيق مصالحهم الشخصية مادياً بدافع الرغبة في التمتع باللذة والسعادة وذلك عن طريق تكوين وأستهلاك الثروة، وتقوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لحد كبير على فكرة "الرجل الاقتصادي" وهي أن الانسان يسعى الى اكبر قدر من المنفعة وذلك بالكسب المادي ، وهذا يتطلب منه القيام بحساب رشيد لمقارنة بين النتيجة للجهد المبذول ومعرفة دقيقة بالظروف المحيطة ، بالاضافة الى أستخدام فكرة "اليد الخفية" لشرح كيف ان المشكلات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات، يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق، وحينما يحلل الكلاسيكيون هذه الظواهر الاقتصادية من حيث حدودها وطبيعتها ، فهم يضعون ثلاث طبقات متعايشة في المجتمع المحدد وفقاً لوظائفها من وسائل الانتاج ، الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج والطبقة الارستقراطية تمتلك الارض ، والطبقة العاملة ، التي تقدم العمل ولا تمتلك اي شئ ، سوى قوة عملها . وهذه القوة المرتبطة مع بعضها في عملية الانتاج ، وهنا نتوقف ،عند نقطة في غاية الاهمية ، في تحليل المفكرين الكلاسيكين لها ، فهم يفترضون ، بأن الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الافراد أثناء عملية الانتاج ، أنما تمثل العامل الرئيسي الاقتصادي، مصلحة المجتمع ، من خلال ما يسميه آدم سمث "اليد الخفية" التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق " وفي هذا التحليل يختلف سمث الذي يتحدث عن الانسجام عن ريكاردو الذي يتحدث عن التناقض وليس التجانس بين الطبقات، وهكذا يجري التحليل للظواهر الاقتصادية في مجتمع تسوده المنافسة الحرة، ليس فقط في داخل البلد وأنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولي في هذا المجتمع "لا تقوم الدولة إلا بدور الدولة الحارسة التي يقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام ، من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخلي او خارجي دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع إلا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردي"*.

بالرغم مما قدمه "سمث و ريكاردو" من تصورات وأراء حول الظواهر الاقتصادية ، فهما في ذلك يهدفان الى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الظواهر ، ويركنان في تحليلهما على المظهر الكمي، المبني على اساس طريقتهما التجريدية ذات الطبيعة الأستقرائية – الاستنتاجية ويتوصلا من خلال هذه المنهجية ، الى مجموعة من النظريات تشكل الاطار النظري العام لهذا العلم ويمكن ايجاز أعمالهما** :

---

* دحسن ، صالح ياسر– مصدر سابق – ص 152 وما يليها.

**1– كارل ماركس - نقد الاقتصاد السياسي– الجزء الاول ترجمة محمد عيتاني – مكتبة المعا رف بيروت – ص60. 2 - للمزيد راجع مؤلف آدم سمث ثروة الامم ص 564 -561.- آدم سمث " ثروة الامم " Wealth of nations 1,1 ch.v نقلاً عن كتاب "رأس المال"، "نقد الاقتصاد المطلقة - والمنفعة النسبية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نظرية للانتاج تركز على نظرية العمل في القيمة ، وجوهرها المنفعة شرط القيمة ... ونظرية توزيع الدخل السياسي الوطني بين الطبقات الاجتماعية " التي جرى الحديث عنها " وما
يرتبط فيها من نظرية الربح والفائدة ، ونظرية رأس المال ونظرية الاجور ، ونظرية الربح بالأضافة الى النظرية النقدية ، التي تبحث في النقود وطبيعتها وأثرها في التداول ... ونظرية التجارة الدولية "التي تقوم على أساس التقسيم الدولي للعمل"، وأيضاً على أساس القيمة ، تقوم نظريتهما في التطور الاقتصادي .
إلا ان مذهب الحرية الاقتصادية تعرض الى الانتقاد من داخله" بفعل تزايد البؤس الانساني وتفشي البطالة وتحول المنتجين الصغار الى عمال مأجورين ، نتيجة تطور الآله في عملية الانتاج الصناعي والمنافسة بين الرأسمالين بهدف زيادة الارباح " ، والى أستخدام عمل الاطفال والنساء والى "إطالة يوم العمل وتحقيق فائض القيمة المطلقة أو تخفيض يوم العمل "بأدخال آلات جديدة "وتحقيق فائض القيمة النسبية" .
واحياناً يجري شرح "اليد الخفية " بسذاجة ، كأنها تعمل بقدرة قادر ،او يد الله هي التي تعمل ... غير أن حقيقة الامر غير ذلك. وتعميق أنقسام المجتمع الى طبقتين رئيسيتين ، هما طبقة الرأسمالين وطبقة العمال المأجورين، أثر الثورة الصناعية...وهنا أنقسم الفكر الاقتصادي "للكلاسيكين" وطال حتى المعتقدين والمؤمنين بالحرية الاقتصادية ، فها هو "جون ستيوارت مل John Stuart mill – ونظرية القيم الدولية "يعلن قائلا" اذا كانت قوانين الانتاج هي قوانين ازلية وشاملة فأن قوانين التوزيع هي قوانين وضعية " من وضع الانسان " وبالتالي فهي قابلة للتبدل والتغير..."، وبذلك وجه ضربة قوية لمذهب آدم سمث وديفيد ريكاردو "الحرية الاقتصادية" وبالوقت نفسه ، نسف الأسس الفكرية للنظام الطبيعي والقانون الطبيعي ، ويمكن اختصار مساهمته، بأن الكيفية التي تتحدد بها المعادلات التي ستتبادل السلع والكيفية التي تتوزع بها المنافع الناتجة عن التقسيم العمل الدولي بين البلدان التي تتمتع بمميزات نسبية في انتاج سلع معينة وتتخصص بها وتتبادل بها بسلع أخرى لا تتمتع بمميزات نسبية في انتاجها ".
أن المساهمة لنظرية "القيم الدولية" تعتبر مكملة لنظرية النفقات النسبية "ديفيد ريكاردو" والتي تبحث عن الكيفية التي يجري فيها اقتسام الكسب المشترك بين الدولتين ، وبعبارة أخرى هو "يطرح كيف تتحدد نسبة التبادل الدولي ، أذ بين ان القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة أنتاجها ، وانما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على السلع الاخرى . وتبعاً لذلك ، فأن نسبة التبادل الداخلي بين السلعتين هي التي تضع الحد الادنى، والحد الاقصى لمعدل التبادل الدولي الذي ينشأ بعد قيام التجارة الدولية ، فالطلب المتبادل لكل البلدين على سلع البلد الأخرى ، هو الذي يحدد النسبة الجديدة التي يجري وفقاً لهذا التبادل".
ويتوصل " ميل" الى أن معدل التبادل يتأثر بعاملين هما الكمية المطلوبة او المعروضة للتبادل أولاً وثانياً مرونة العرض والطلب ، حيث يميل التبادل في صالح أي دولة ، بتأثر حجم الطلب كثيراً بالتغيرات السعرية*.
أن مفهوم هذه النظرية "الكلاسيكية" بما جرى عليها من تصحيحات وأضافات أو صياغات جديدة لجعل الصورة أكثر واقعية ،بل على العكس من ذلك أزدادت تشوهاً وغموضاً وتناقضات لاحقة لتمويه وتبرير تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العالمي المتزايد حدة **" وتتعمق الحدة أكثر حتى في ظروفنا الحالية أثر الازمة المالية العالمية" وأنطلاقاً من ديالكتيك التطور والتخلف وأنقسام الاقتصاد

---

* د. حسن ، صالح ياسر– مصدر سابق – ص 168 .
** أنظر مؤلف سينتش - مصدر سابق ص28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمي الى مركز متطور مهيمن وأطراف متخلفة ، هكذا كان الحال في الاقل الى أن تسبب التناقض المحتدم في حدوث أنفجارات وتوترات ، تهدد بمزيد من الانفجارات في السياسة والاقتصاد الدولين ، وطوال الوقت الذي يعني فيه الاقتصاد غير الماركسي أمتيازاً للبلدان المتطورة. كثيرا بالتغيرات السعرية. غير ان ما يمكن التأكيد عليه ان مذهب "سمث وريكاردو" الاقتصادي ، كان ولازال منطلقا للبحث اللاحق للعلاقات الاقتصادية وللكشف عن التناقض بين العمل والرأسمال من حيث هو التناقض الاساسي في المجتمع البرجوازي . بالأضافة الى ذلك فأن ماركس قد اسهم في تحليله في الافتصاد الرأسمالي .

<u>التنظيرات الماركسية</u>

بدأً ماركس ببناء نظري ، ينتقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وقدم بديلاً مخالفاً لقوانين الاقتصاد الرأسمالي وحركته، وقدم جملة من الملاحظات يمكن تلخيصها كالآتي :-

1- إن الكلاسيكيين لايعيرون اهتماماً لكيفية الظواهر الاقتصادية، وانشغلوا بالمظهر الكمي "العددي" وأذا جردنا ذلك لأ اصبحت الظواهر متجانسة غير ان الواقع ليس كذلك.

2- يضاف الى ذلك إن الكلاسيكيين ، يربطون الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد أقتصادي "الاستلهام للفرد فلسفياً" ذات طبيعة أنانية وحسبه رشيده "الرجل الاقتصادي"، هذا الرجل يستمد قواعد سلوكه من طبيعة الانسان التي لا تتغير عبر التاريخ.

3-أما النقد الثاني يرتبط بالثالث بأعتبار الكلاسيكيين يعتبرون الظواهر الاقتصادية ظواهرأبدية وأنها صالحة لكل زمان ومكان . يقوم بدراسة التطورالاقصادي وثوراته عبرمنظور المنطق الجدلي ، وان كل تطور في العلاقات الاقتصادية يخضع لقوانين الديالكتيك ، مقدماً مثلاً وحدة وصراع المتناقضات في بيئة الاقطاعي والفلاح التي تؤدي الى أستمرار مفعول الكم الى كيف من خلال الثورة البرجوازية ، ومن ثم يبدأ عمل نفي النفي ليظهرالعامل ورب العمل في الرأسمالية ،وفي هذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خاصية محددة للحالة النفسية للانسان بصفة عامة عندما يمارس نشاطه الاقتصادي وهو ما ينتقده ماركس .

فالقوانين الاقتصادية بالنسبة له ، نتاج الروابط الاقتصادية بين الافراد "وهي روابط أجتماعية" تنشأ على نحو ملموس في المجتمع ، بمعنى آخر، تؤسس فكرة" الرجل الاقتصادي" الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات، وهو ما يرفضه ماركس ، على أساس ان الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من انها اجتماعية وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة .

النقد الثالث لماركس للكلاسيك يرتبط بالنقد الثاني، وهو خاص بأعتبارالكلاسيك يعتبرون الظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لاتتغير، وما يترتب عليه من أعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان. يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بالنسبة لماركس بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية ، فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية . ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي اجتماعية ، ومن ثم تاريخية .

يقول د، دويدار "ان مايتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس" ، هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى أستخلاص قوانين الحركة للاشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج اي العمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخياً ، ومن ثم لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخية ...فهو تاريخي أولاً بمعنى ان موضوع تحليل المجتمع الحديث ، محدد للباحث تاريخياً. ثانياً وهوتاريخي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعنى ان موضوع التحليل ، طريقة الانتاج الرأسمالي ، ليست كما اعتقد الكلاسكيون "الشكل المطلق النهائي للانتاج الاجتماعي ، لا تعدو ان تكون" مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج . وتحليلات ماركس للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، تشكل بديلاً للتحليل الكلاسيكي، أن ظهور الماركسية في أربعينات القرن التاسع عشر، ترافق مع تطور الرأسمالية وتكشفت طبيعتها وتناقضاتها الطبقية وجوهرها ومبدأ القائم على الاستغلال والقهر*. حيث أستطاع ماركس في كتابه الثري "رأس المال" ان يكتشف القانون العام للتراكم الراسمالي ، من خلال تحليله للبضاعة وقدم مثالاً رائعاً في هذا البحث الملموس للقوانين الشاملة لكل تطور ، والذي يعكس "القانون" العلاقة بين أثراء طبقة الراسمالين وبين تفاقم وبؤس الطبقة العاملة وبقية الشغيلة، وكلما ازداد تراكم في أحد قطبي المجتمع، يزداد بالمقابل تراكم البؤس والفقر في القطب المعاكس، ولذا لايؤدي التراكم الراسمالي للقضاء على الفقر، كما تروج له الافكار الليبرالية بل بالعكس يوسع من دائرة الفقر ويجعلها أعمق، وكما يقال أن الفقر هو الشرط الاساسي للغني في صيغة الرأسمالية "ويمكن في هذا الصدد نجد بالتجربة هنالك دلائل على صحة هذا اللأستنتاج. كما استطاع ايضا ان يكتشف الدور التاريخي للطبقة العاملة ، من خلال دراسته للاقتصاد السياسي ومشاركته في الاحداث الثورية في ألمانيا وفرنسا ومعايشة لظروف العمال في أنكلترا ، كما تمكن أن يضع نظرية "فائض القيمة" ، التي تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد السياسي الاشتراكي ، وكشف بوضوح عملية الاستغلال الرأسمالي، كما وحدد قيمة اي سلعة بعدد ساعات العمل الضروري لانتاجها ، فأساس القيمة ومصدرها عنده هو العمل ، اي أن العامل يبيع قوة عمله في السوق ، ليشتريها منه الرأسمالي ، وتجري خلال عملية الاستغلال للعامل ، وعكس ماركس ، كيفية أن الراسمالي في سعيه لتخفيض نفقة الانتاج وذلك بزيادة أنتاجية عماله "بأستخدام آلات جديدة" وفي ظل المنافسة يلجأ الى تكبير حجم مشروعه ويراكم رأس المال، وفي ظل قانون المنافسة، فأنه يميل الى مضاعفة حجوم أرباحه ليس فقط على حساب العاملين في مشروعه الخاص وأنما على حساب صغار المنتجين في السوق ، وبذلك يميل الرأسمالي الى تقوية أنقسام المجتمع الى طبقتين مختلفتين " طبقة الراسمالين وهم الاقلية وطبقة العمال وبقية الشغيلة ، وهم الغالبية العظمى الذين يعيشون على بيع قوة عملهم ، وتستغل الطبقة الاولى ، الطبقة الثانية ، وأستنتج من خلال تحليلاته حول الراسمالية مآلها حتمي ، نحو الانفجار والزوال وحلول الاشتراكية محلها. وبالرغم من طروحاته، حول الاستعمار وتجريداته العميقة لعمليات التبادل اللامتكافئ ومن خلال سعيه أيضا في تقديم تصور واضح حول العلاقات التجارية الدولية . يقول ماركس إن كل عمل هو من جهة، أنفاق بلمعنى الوظيفي العضوي لقوة بشرية وبهذه الصفة من العمل البشري المساوي يشكل قيمة البضائع . ومن الحهة الاخرى ، كل عمل هو أنفاق للقوة البشرية تحت هذا العمل المنتج أو ذاك ، المحدد بغاية خاصة ، ومنزاويته هذه بوصفه عملاً ملموساً نافعاً ينتج قيماً أستعمالية أو منافع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

. وكما إن البضاعة يجب قبل كل شئ أن تكون منفعة لتكون قيمة ، كذلك العمل يجب أن يكون نافعاً ، قبل أن يكون أي شئ آخر ، كي يمكن أعتباره أنفاق قوة بشرية ، وعملاً بشرياً بمعنى الكلمة . وفي معرض نقده لآدم سمث حول هذه النقطة يبين سمث إن "العمل ... هو المقياس الواقعي والنهائي الوحيد الذي يستطيع أن يساعدنا في جميع الازمان وفي جميع الامكنة على تقدير قيمة جميع البضائع ومقارنتها .": "إن الكميات المتساوية من العمل يجب أن تكون حتماً ذات قيمة متساوية بالنسبة الى الذي يعمل ، في جميع الازمان والامكنة ففي حالته العادية ، من الصحة والقوة والنشاط ، وتبعاً للدرجة العادية من البراعة أو الحذاقة التي يمكن أن تكون لديه ، يجب أن يقدم دائماً الجزء نفسه من راحته وحريته وسعادته." نص من كتاب "ثروة الأمم" لآدم سمث . في معرض رده يقول كارل ماركس "فمن جهة يخلط آدم سمث هنا "وهو أمر لا يقوم به دائماً" بين تحديد قيمة البضاعة بكمية العمل المنفقة في أنتاجها، وتحديد قيمتها بقيمة العمل، ويحاول

---

* يقتصر البحث ، الحديث عن الجوانب الاقتصادية للفكر الماركسي دون التطرق لجوانب الفلسفة الماركسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتالي أن يثبت إن كميات متساوية من العمل لها دائماً القيمة نفسها ، ومن جهة أخرى يحس والحق يقال ، بإن كل عمل ليس إلا أنفاقاً لقوة عمل بشرية ، بقدر ما يتمثل في قيمة السلعة ، ولكنه يفهم هذه القيمة فقط بوصفها تضحية ، تضحية للراحة والحرية والسعادة ، وليس في الوقت نفسه بوصفه تأكيداً طبيعياً للحياة . صحيح أيضاً إنه يولي وجهه شطر العامل المأجور الحديث ، وثمة واحد من العلماء "حسب ماركس" الذين جاؤوا قبل آدم سمث يقول على نحو أكثر صحة بكثير "أنفق رجل أسبوعاً لتقديم شئ ضروري للحياة ... وذلك الذي يعطي شيئاً آخر لقاء ما قدمه لا يستطيع أن يقدر ما يعادله إلا بحساب كلفة العمل نفسه والوقت نفسه ، وليس ذلك في الواقع إلا مبادلة عمل أنسان ما ، في شئ من الاشياء ، خلال وقت معين لقاء عمل أنسان آخر في شئ آخر خلال الوقت نفسه* .

في دراسته للظواهر في المجتمع الرأسمالي ، ينطلق من التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . كما عالج ماركس مجموعة من المفاهيم والقضايا من قبل القيمة الوطنية والقيمة الدولية، وتحول القيمة الى سعر ، والفرق بين معدلات الاجور الوطنية في مختلف البلدان ، كما عالج بدوره ايضاً قضية التجارة الدولية ، من منظور الموقف الطبقي للعمال وتبادل المعرفة والخبرات ونقل القيم في البلدان الاخرى ، وبالضد من موقف القوى الرجعية المتمثلة بالاقطاع والكنيسة في ذلك الوقت ، وكان له موقف إيجابي للرأسمالية في قضية التجارة الدولية**. كما سعى ماركس لبلورة تفسير نظري لقضية التبادل التجاري الدولي وقضية نقل القيم دولياً وأدخل التناقض الجوهري وما يعتريه في إطار المبادلات الدولية . كما انتقد الانتاج "العمال" من قبل الاشتراكيين الاخرين ، حيث اثارت مأساة العمال الاجتماعية، ردة فعل لهؤلاء المفكرين ، الذين قاموا بدراستها وغيرهم . فقد علل العلاقة بين مذهب الحرية الاقتصادية وما بين البؤس الانساني ، هذا ما قادهم الى الاعتقاد بأن، مفاهيم هولاء "الاشتراكيين" شكلت فكرا جديدا منافيا للملكية الخاصة ، والى احلال الملكية العامة لوسائل الانتاج، والى تغيير القوانين التي تحكم الانتاج والتوزيع ، الى تغيير اساس النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال الطبقي ... كما يمكن الاشارة الى مساهمات المفكر النمساوي رودولف هلفردنج، بوخارين، روزا لوكسنبزرغ، لينين والرواد المحدثين بول باران، بول سويزي وموريس دوب ، ونظرية التبادل اللامتكافئ لأيمانوئيل ، بالاضافة الى مساهمات سمير أمين وتوماس سنتش وغيرهم من الماركسيين .

<u>الكلاسيكية الجديدة</u>

في أواخر القرن التاسع عشر ، بدأ التنظير الكلاسيكي الجديد ، يأخذ مكانه في بلورة الافكار للاقتصاد الحدي والذي ظهر بفضل جهود الجيل الاول من المفكرين الحديين من أمثال وليام استانلي جفونس W.S.Jevons وماري- لين فالراس M L.Walra وكارل منجرC.Menger ، وتطور هذا الفكر أكثر من خلال مؤلفين الجيل الثاني من أمثال " الفريد مارشال Alfred Marshall وفون بوم بافرك Van Bohm Bowerk وفون فايزر F. Ven Wieser*** وغيرهم . وقد نشأ هذا الفكر الاقتصادي في وسط تاريخي ، من تطور النظام الراسمالي ، ليكون النظام العالمي لبقيه الاجزاء المختلفة من العالم ، وعلى المستوى الداخلي شهد أيضاً تبلور قوى أجتماعية "الطبقة العاملة" التي تمثل نقيض المجتمع الراسمالي وتطور تنظيمها "النقابي

---

* راجع مؤلف ماركس ، كارل - رأس المال - نقد الاقتصاد السياسي – ترجمة محمد عيتاني مكتبة المعارف – بيروت – نص المعتمد من النسخة الفرنسية – 195- - ص60 .

** كارل ماركس في معرض مداخلة له باللغة الانكليزية في عام 1848 في التجمع الديمقراطي في بروكسل – سعى فيها ماركس لبلورة تفسير نظري لقضية التبادل التجاري الدولي وقضية نقل القيم دولياً ، وادخل التناقض الجوهري بكافة ما تعتريه في إطار المبادلات الدولية.. ويسجل البحث بإنه أول من تحرى على هذه الوثيقة وعالج بعض مفرداتها باللغة العربية بما يخدم الدراسة . نرفق الوثيقة مع البحث .

*** للتفاصيل أكثر حول نظرية الحديين راجع مؤلف د. دويدار ، محمد – مصدر سابق – ص180 وما يليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسي"*. وقد أنعكس تنظيم هذه القوى في التوصل الى تحديد الاهداف ، أي في رسم سياسة تتبعها هذه القوى ، وقد تبنت مثل هذه السياسة بواسطة" غالبية النقابات العمالية البريطانية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذلك بواسطة النقابات الالمانية التي تطورت تدريجياً بعد 1868 ، وأيضاً بواسطة النقابات التي تنتمي الى أتحاد العمل الامريكي الذي تكون في 1886... وكان العدد الاكبر من نقابات القارة "الاوربية" حليفاً للأحزاب الاشتراكية الماركسية ، وأعتنقوا برامج تنادي بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي.... وبتفسير أكثر ، أنهم "العمال" أعتنقوا كأساس نظري لنشاطهم النقابي والسياسي النظرية الماركسية ، وخاصةً نظرية "العمل في القيمة" التي نجد جذورها في تحليلات ديفيد ريكاردو.

هكذا اذن ، ان التنظير الجديد أخذ في شروط أنتهاز الفرص، أكثر من التفكير في شروط بعض الجوانب العقدية ، التي صاحبت السوق في فترة القرن الثامن عشر، لكنهم بنفس الوقت أنتبهوا الى دور الحكومة وضرورته على الاقل من أجل توفير الشروط التي يمكن ان تحد من الاختلالات في السوق والتي تسهم في حلحلة بعض الازمات التي تصاحب الاقتصاد الرأسمالي .

تعلقت الكلاسيكية الجديدة بالتطور في التنمية الصناعية والتي جلبت معها ثروات مهولة للبعض ومن جانب آخر الفقر والجهل للبعض الآخر، وحدثت تباينات عريضة في السلم الاجتماعي "كما أشرنا" ، حيث أفرزت البرجوازية وأرباحها المطلقة ، والطبقة العاملة المحرومة من جراء الاجور المنخفضة والبطالة وتدني شروط العمل وظروف المعيشة . وكان لهذه الظروف واقعها الأشد في أنكلترا، منذ أواخر القرن التاسع عشر، وظهرت فيما بعد في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الاوربية.

في مثل هذه التغيرات التاريخية ، كان من الصعب التمسك بالأفكار السابقة للكلاسيكية القديمة "من أن الرأسمالية تجلب الرفاه والعدالة للجميع وانما ضرورة أعادة النظر بهذه المذاهب" وتمحور تفكيرهم وأنشغالهم في سلوك الافراد الذين يسعون في مجال النشاط الاقتصادي، الى تحقيق اقصى أستمتاع او اقل ألم "على حد قول جفونس"، هم افراد يعرفون "بتشديد الراء" بالحاجات ، هذه الحاجات يتم أشباعها على حد تعبير فالرأس "بالاشياء المادية وغير المادية " التي تكون الثروة الاجتماعية ، تلك الثروة التي تعرف ، بـ "الندره" وهذه الندره تضمن المنفعة ، وهي الصفة التي بفضلها يستجيب الشئ الى ما نبتغيه، ويكسب حقاً في أن تكون له صفة الناتج ويكون ذا منفعة، كما يمكن أن ينتج أستمتاعاً او يوفر جهداً "جفونس".

على ما يبدو أن الصياغات الجديدة، في الفكر الكلاسيكي الجديد "النظرية الحدية"، لم تفعل شيئاً لجعل الصورة أكثر واقعية، بل على العكس أزدادت الصورة أكثر تشوهاً، وابتعدت اكثر عن فكر الكلاسيكية القديمة فكر "آدم سمث و ريكاردو" والاكتشافات الجديدة للنظريات الحدية وما أشتملت من صياغات لنظرية التوازن الدولي، على التقدم التقني ، وبموجب أفتراض واحد هو ان هذا التقدم التقني، الذي ظهرذلك في كتابات "جفونس" أنما يهدف الى التوصل الى بديل عن نظرية ريكاردو ، وحاول يغير من مسار الاقتصادي بطريق آخر، أو حاول يبين أن الاجور "أي العمل" هي أثر لقيمة الناتج وليس سبباً لها**".

---

* بداية تطور الحركة العمالية في أنكلترا يعود الى تنظيمات القرن الرابع عشر الذي أخذت صورة جمعيات Associations ، تضم العمال الاجراء ، ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية ، خاصةً في الصناعة ، برزت صراعات وتنظيماتهم ، تتوصل الى مرحلة مختلفة كيفياً في " صناعة النسيج " في القرن السابع عشر والثامن عشر ، مرحلة أبرزت القوانين التي تحرم هذه التنظيمات والتي أمتزجت بما يسمى The Combination Laws (قوانين التجمعات) التي صدرت في 1799 و 1800 أنظر: E. Lipson . The Economic History of England. Vo 1. 11.p.xxx1& vo l 111.p 389& s 99 W. Ashworth. Ashort History of the International Economy since1850.Longmans .London 2nd edition.

مقتبس من مؤلف د. محمد دويدار – مصدر سابق ص 186 .

** أكثر راجع مؤلف د. دويدار ، محمد – مصدر سابق – ص187.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد حاول الحديين في بحثهم هذا أن يديروا النقاش في دائرة التبادل او التداول بعيداً عن دائرة الانتاج "لكنهم على خلاف التبادل الذي أهتم به التجاريون "التبادل المرتكز على الانتاج"، "الذي جرى الحديث عنهم من قبل". التبادل بدءاً من حاجات الافراد الاقتصادية في تحقيق أقصى أشباع للحاجات ، الى تحقيق أقصى ربح نقدي، ولذلك ركزوا أهتمامهم على سلوك "الفرد الاقتصادي" المجرد الذي لا علاقة له بالواقع الاجتماعي، وأنشغلوا بأفكار أكاديمية بعيدة عن الواقع الاجتماعي، الامر الذي يفسرسيادة فكر آخر في العمل السياسي والنقابي في المجتمع وأدت الى عجزهم أمام الاقتصاد الرأسمالي .

أما في الالية الداخلية لنظام التوازن العام "الاقتصاد الوطني". يقول توماس سنتش "فأن أفكارهم تشير الى أن، أنتظام سوق العمل أنتظاماً ذاتياً يرتبط بأنتاجية العمل الحدية "النظرية الحدية"، وتوزيع الدخل المرتبط بها ، عوضاً عن قانون الكفاف الفسلجي "الوظيفي" وما يتصل به من آثار سكانية "ديموغرافية"، في حين يرتبط توازن سوق رؤوس الاموال بسعر الفائدة الطبيعي الذي تحدده الانتاجية الحدية لرأس المال" ... وبذلك يستنتج توماس سنتش* الى أن "الحدية" تستبعد حتى عن علاقات التوزيع أمكانية وقوع صراعات أجتماعية ، وأصبحت مكافاءات العمل لرأس المال تحدد على ما يبدو، بمبادئ متطابقة على الضد من نظرية ريكاردو في التوزيع ... وعلى هذا التفسير ، تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الافراد والأشياء المادية ، ويصبح الاقتصاد بالتالي علم "الندره"، الامر الذي يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات أجتماعية على حد تعبير "باريتو"، بل علماً طبيعياً كالفسيولوجية "علم وظائف الاعضاء والكيمياء"...الخ.

وسواءً كان باريتو وطريقته في الاستقصاء والترتيبات المتتالية ، أو منحنيات مارشال أو فالراس وفكرة الندرة وفكرة تحدد ثمن التوازن عند تساوي العرض والطلب في السوق التي تحقق التوازن وعلى صعيد الفكر عمقت الازمة الاقتصادية الراسمالية ووجدت النظرية الحدية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومي ، وضعت النظرية الاقتصادية للحديين موضع الاختبار التاريخي بحدوث الكساد الكبير أبتداءاً من عام 1929**.

<u>تنظيرات جون ميلينارد كينز</u>

إن مذهب الحرية الاقتصادية القائم على فكرة النظام الطبيعي والقانون الطبيعي ونظام السوق ، الذي يعمل بفعل قوى العرض والطلب وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وطروحاته لم تصمد أمام تكرار حدوث الازمات الاقتصادية والتي أشدها حدة ، الازمة الاقتصادية لعام 1929. الامر الذى شكل مراجعة جدية لفكر الليبرالية واقتصاد السوق وتطلب العودة الى الاعتراف بدور الدولة الاقتصادي ، واهمية هذا الدور في إعادة التوازن الاقتصادي ، وقد جاءت الدعوة من داخل الفكر الليبرالي ، من قبل الاقتصادي الانكليزي جون ميلينارد كينز ، وهوبمثابة اعادة نظر بالفكر السائد "دعه يعمل" اي ترك العمل بآلية السوق ، اذ كان يعتقد "كينز" ان آلية السوق لا تحقق المصلحة الوطنية للدولة ."أن البطالة المزمنة والطاقات المعطلة وكذلك الحركة الدورية للاقتصاد الرأسمالي مفضية ألى- الكساد العظيم – أنجبت –الثورة الكنزية- في الاقتصاد البرجوازي"من هنا اصبحت افكاره بديلة عن النظرية الكلاسيكية التي أعطت الامل للانظمة الرأسمالية ، في ان تتجاوز ازماتها الهيكلية بشرط ان يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، وفسر الازمة بأنها نقص الطلب ، ولذلك يجب العمل على زيادة هذا الطلب بشقيه الاستثماري والاستهلاكي ،

---

* للمزيد راجع مؤلف توماس سنتش مصدر سابق -ص 30 .

** راجع د. دويدار ، محمد – مصدر سابق – في الصفحات 185، 246 ، 269 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعطت هذه الافكار، المبررات الاقتصادية لزيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول المنخفضة ، نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ولم تعد الاجور المنخفضة عامل دفع اقتصادي للعملية الاقتصادية ولم ينظر الى انها بمثابة تكاليف انتاج، وانما بمثابة منافذ التصريف ... واحدثت الراسمالية نظام "الرفاه الاجتماعي" كأحد الاجراءات ، دون حصول الازمات ، وحسب كنز ، ان على الدولة ، ان تعمل على تعويض النقص في الطلب الاستثماري الخاص وان تعمل على تحفيز الاستثمار الخاص من خلال زيادة الكفاية الحدية لرأس المال من خلال تخفيض معدل الفائدة ، وذلك من خلال تخفيض الميل وتخفيض السيوله، وذلك في طريق زيادة الكتلة النقدية في التداول أو زيادة العرض من النقود ، بأستخدامه سياسة نقدية متوازنة.

كما وأولى كينز اهمية للسياسة المالية في زيادة الانفاق العام لغرض زيادة الاستخدام والتشغيل والى اهمية المشتريات الحكومية في تحريض الطلب الكلي ، وحسب النظرية العامة لكنز أن الطلب هو الذي يحكم الانتاج وليس العكس . كما أولى أهمية لدور الدولة الاقتصادي ، في تنظيم النشاط الاقتصادي ، وفي أفكاره هذه أعاد أحياء الافكار الماركنتيلية أو التدخيلية وأن لاتكتفي الدولة بالحياد وأنما العمل على تحقيق النمو الاقتصادي. وبذلك استطاعت الدولة ، ان تقوم بأنشاء العديد من المصانع والمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الانتاجي . واستطاعت افكار كينز ، ان تضع توازن للرأسمالية العالمية على امتداد "20-25" سنة ، وأن تقف "الدولة" في حالة منافسة شديدة ، تقارع الانظمة الاشتراكية ما بعد الحرب العالمية الثانية ، في تقديمها الخدمات الاجتماعية – نظام " welfare " الخدماتي من ضمان صحي ومنح عائلية وتعويضات بطالة...الخ.

ومن خلال هذا العرض الموجز لليبرالية القرن الثامن عشر ومبرراتها ، نتوصل الى أراء الكلاسيك حول عمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي- حسب سينتش*- حول التجارة الدولية ، حول تقسيم العمل والتخصص وتوزيع عوامل الانتاج ، على النقيض من الموضوعات العامة لعلم أقتصاد سمث وريكاردو نفسه حول الاقتصاد الوطني . وظلت حتى ظروفنا الحالية هي النظرية السائدة في علم الاقتصاد غير الماركسي معدله بهذا القدر أو ذاك ، من الانتقادات والتصحيحات والاضافات الجزئية فقط ، على ايدي ممثلي النظرية الكلاسيكية الجديدة، وقد بين في هذا، من جهة مفارقة تاريخية وتناقضا، لأن هذه النظرية كانت وقت صياغتها، تعكس علاقات حقبة تاريخية محددة، والثورة الصناعية ومصالح بلد بذاته هو انكلترا، الاكثر تطوراً حينذاك ،ولأن فرضياتها ومنطقها كانت تتصل بنظرية معينة حول الاقتصاديات الوطنية "هي نظرية قيمة العمل" التي هاجمها سائر العلماء غير الماركسين بعد ظهور الماركسية بأجماع وحماس كبيرين محاولين وأدها الى الابد . وهو من جهه ثانية ، امر مفهوم لان هذه النظرية أثبتت كونها وسيلة منافسة جدا – وخاصة بما أجري عليها من تصحيحات واضافات لاحقة ، لتمويه تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العالمي المتزايد حدة ، وديالكتيك التطور والتخلف وانقسام الاقتصاد العالمي الى مركز متطور مهيمن وأطراف متخلفة خاضعة "وفيما يتعلق بأطراف أيضا ثمة" أزدواجية "وطنية". وهكذا كان الحال في الاقل الى إن تسبب التناقض المحتدم في حدوث انفجارات وتوترات ، تهدد بمزيد من الانفجارات في السياسة والاقتصاد الدوليين وطوال الوقت الذي يعنى فيه الاقتصاد غير الماركسي أمتيازا للبلدان المتطورة** .كما وجرى تصحيحات للفرضيات والمسلمات الكلاسيكية ،وصياغتها صياغة جديدة وسميت هذه الصياغات الجديدة بالنظريات الكلاسيكية الجديدة . والليبرالية ومختلف النظريات الانتقائية، وبعضها ابتعد عن الواقع ، مابعد سمث وريكاردو ، مثل النظرية الذاتية في القيمة ونظرية الكلفة

---

* راجع كتاب سنتش ، توماس – مصدر سابق – ص 17.

** سنتش – مصدر سابق – ص18 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البديلة Opportunity Lost ، كمشتقة لها او بسبب احلال الوحدات الجزئية "مايكرو" شركات منفردة او سلع محددة ، محل الاقتصاديات الوطنية في العلاقات الدولية . ومن جهه اخرى فأن الواقع قد تغير ايضا ليبعد بصورة متزايدة في الدولة المثالية المفترضة ، فكانت نظرية"مارشال" في الطلب المتبادل أو منحنيات الطلب /العرض "المتبادل"... وبالرغم من المجهودات التي بذلت ، فأن صورة الاقتصاد العالمي بمفهوم التوازن الذي يعيد نفسه تلقائيا وأفتراض المساواة بين الشركات وتحقيق التشغيل الكامل للايدي العاملة ، تظل صورة وهمية وغير واقعية في هذا النظام .

ورغم الطروحات الكنزية التي قدمت تنظيرات انتقادية للفكر الليبرالي القديم ، الذي يتعلق بآلية التوازن التلقائي للاقتصاد الدولي في تدوينه مجددا علاقات الاقتصاديات الوطنية بوصفها وحدات انتاجية اقتصادية كلية "ماكرو" في مركز تحليله للاقتصاد الدولي. ولكن اغفاله للارادات السياسية للدولة القومية في صراعها بعضها البعض قللت من الاثر التثويري للكنزية على حد سينتش* ، على مفهوم التوازن الدولي الى ادنى حد .

على ما يبدو ان الفكر الليبرالي حاول معالجة العيوب والمتناقضات المتأصلة في التنظير، من سمث حتى كينز، ومقولات الاستيعاب absorption approach الى التناول المرن elasticity approach ،كما وأثير التوفيق بين التجارة الحرة وسياسة التشغيل الكامل بوصفه مسألة يمكن حلها بالوسائل الكنزية – القديمة والجديدة للسياسة النقدية والمالية "سياسة الأئتمان والتبادل الخارجي، تخفيضات في قيمة العملة ، أسعار صرف عائمة" ، وحقيقة ان منحيات العرض والطلب ومرونتهما قد حلت محلها أو استكملتها المقولات الخاصة بمنحيات وميول الدخل والاستيراد "التي تعتبر بالمثل معطيات وبالتالي لا تتأثر بتطور العلاقات التجارية" ولم تغير شيئ يذكر في جوهر المفهوم عن التوازن . إن الازمة مالبثت ان تعود في بداية السبعينات في القرن الماضي ، وبعد عقدين من النمو الاقتصادي ، تعود ، فما هي الاسباب لهذه الازمة ، وماهي التفسيرات الاقتصادية لها ؟... التي واكبت الرأسمالية من المرحلة الصناعية الى مرحلة المالية الاحتكارية . وتعد مرحلة الليبرالية الجديدة ، هي وليدة الازمة العامة للرأسمالية في بداية السبعينات من القرن العشرين ، ودخول الرأسمالية مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث بروز الشركات المتعدية الجنسيات والمنظمات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" وغيرها وفكرها الداعي ، الى وقف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية...

2- ازمة السبعينات في القرن العشرين وما أفضت إليه من من نتائج

في بداية السبعينات من القرن العشرين ، بدأت الامور تتغير وبخاصة أثر الفورة النفطية وارتفاع الاسعار للنفط ، ارتفاعا كبيرا ورافق هذا الارتفاع ، ارتفاع الاسعار والاجور ، انعكس على الاقتصاد الدولي واطلق انكماشا اقتصاديا وبطالة ، وتضخما في الاسعار ، زاد على 20% وزامن العجز في الدول النامية ، وتصاعدت خدمات ديونها الى مرتفعات خيالية .

وبرهنت النظرية الكينزية عن عجزها ، في معالجة احتواء الازمة ، في ظل الاضطرابات الجديدة ، التي شملت البلدان المتطورة صناعيا . ولا يقتصر عجزها ، كما يفكر المنظرون الرأسماليون ، بل حملوا " الكينزية" بأنها احد اسباب الازمة في الدرجة الاولى . وتظهر ازمة الفوائض النفطية وتزداد عجز موازين مدفوعاتها مختلف دول العالم ، والظروف الجديدة، تطلبت اسلوبا جديدا من ادارة اقتصاد – الكبح المالي والتحكم في عرض النقود .

---

* للمزيد أنظر مؤلف سنتش ، توماس – نقد نظريات الاقتصاد العالمي – مصدر سابق ص32 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الصعيد الدولي ، تكون شركات متعدية الجنسية TNCs ، قد دخلت مرحلة حاسمة في تاريخ زيادة نشاطها الانتاجي والتسويقي والتمويلي ،وحدوث تغيرات بارزة في خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال تزايد الوزن النسبي لأقتصاديات أوربا واليابان والدول المصنعة حديثا في آسيا على حساب تراجع نسبي للاقتصاد الامريكي .

وعلى الصعيد الداخلي ، دخلت اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا ، في ازمة هيكلية طويلة المدى ، كان اهم معالمها ، هو ظهور الركود التضخمي- stagflation "أي تعاصر ارتفاع البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم" وهي ظاهرة يستحيل فهمها في إطار النظرية الكينزية –ودخول الرأسمالية، في مرحلة كساد طويلة المدى ، وبروز اتجاه واضح في تدهور معدل الربح في قطاعات الانتاج المادي ، وظهور مشكلة فوائض رؤوس الاموال ،التي راحت تبحث عن فرص للربح والتراكم .

إن مشكلة الفوائض النقدية وفوائض رؤوس الاموال داخل البلدان الصناعية والفوائض المجتمعية قي السوق الاوربية للدولارEurodollar ، في وقت عم فيه الكساد والبطالة والتضخم في هذه البلدان. في هذه الاجواء وجدت فيه الاتجاهات الجديدة –الربوية والمضاربية– لرأسمال المال الدولي.

يهمنا بهذا الخصوص التعرف على ما جرى في السبعينات ، اذ كشفت التطورات عن جانب من ظاهرة التضخم لم تكن معروفة من قبل ، فلأول مرة يقول د.فؤاد مرسي*، "أصبحت الازمة الاقتصادية التي حلت في منتصف السبعينات التي تتصف بالتضخم ، وكانت الازمات عادةً مصحوبة من قبل بأنكماش نقدي . وفيما بين عامي 1970-1973 فقد بلغ معدل الارتفاع بالاسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجلة في عقد الستينات بأكمله ، وفي عام 1974 ، ومع رفع اسعار النفط ، تصاعدت الاسعار بشكل اكثر حدة بينما كانت اوضاع الركود تخيم على الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

وبدأ الحديث علنا من وزراء مالية جميع الدول الغربية تقريبا يتحدثون عن الحاجة الى محاربة التضخم وكبح القطاع العام**. وقد جعل مقدمو القروض للبلدان المأ زومة من تبني هذه الروح الجديدة شرطاً لتقديم القروض، كما وأصبحت هذه الحركة المتصاعدة لقوة رأس المال المالي ، وممثليها على الصعيدين المحلي أو على الصعيد العالمي، فعلى الصعيد المحلي "اصبحت البرلمانات تعج بممثلي رجال البنوك وصناديق الاستثمار الذين يعرفون جيداً كيف يدافعون عن مصالح رأس المال المالي ، ونجحوا في تصفية كثير من المكاسب التي حققها العمال والطبقة الوسطى في فترة المصالحة الموقتة بين العمال ورأس المال، أبان عصر دولة الرفاه الكينزية "1945-1975" وهو ما كان يصب في النهاية في تبرير تخفيف الضرائب والدخول المقتطعة من اصحاب رأس المال المالي ، وهو ما كان يصب ايضا في زيادة ارباح الشركات الكبرى، ومن ثم زيادة قيمة اسهم هذه الشركات في البورصات***".

يشير "ماجدوف وسويزي" بصفة خاصة الى ان حركة الاسعار في الولايات المتحدة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال فترات الركود التي وقعت في اعوام 1949/48 و1958/53، وكانت الاسعار تهبط وترتفع بنسب ضئيلة ، ومع حرب فيتنام وتخفيض الدولار وانفجار المديونية وزحف ركود ، ارتفعت الاسعار بأكثر من5%، وأستمر الصعود طوال الستينات ، وطوال خمسة عشر عاماً من1952الى 1967 ، أرتفعت الاسعار بمتوسط سنوي يبلغ 2% ، ولكن متوسط المعدل للارتفاع في عامي 1965-1966 كان اعلى نسبة 50%، ومنذ عام 1967 والاسعار في أرتفاع بتأثير ثلاثة عوامل هي :

---

* للمزيد أكثر راجع مؤلف د. مرسي ، فؤاد – الرأسمالية تجدد نفسها – عالم المعرفة -الكويت -1990 ص209

** لمزيد راجع هيرتس ، نورينا – السيطرة الصامته ترجمة صدقي حطاب عالم المعرفة – الكويت-2007 ص26 .

*** أنظر رمزي ، زكي - مصدر سابق – ص 153 وما يليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الضغوط التي فرضتها حرب فيتنام على الاقتصاد الامريكي .
2- انهيار نظام برتيون وودز بعد تخفيض الدولار مرتين .
3- انفجار مشكلة الديون الخارجية .

وبدأت في عام1969 موجة جديدة من أرتفاع الاسعار ، تحولت فيما بعد الى تضخم لم يسبق له مثيل ، فلقد تعرضت البلدان الصناعية عندئذ لأزمات نتيجة التوسع في منح القروض ، وهي أزمات لم تعد ذات طابع محلي بل اكتسبت طابعاً دولياً ، واصبح التضخم ظاهرة دولية مظهرها ارتفاع أسعار الفائدة الى مستويات لم تعرف منذ العصور الوسطى .

تقول ، هيرتس* "ومنذ تلك اللحظة أخذت الكينزية ومعها الحكومة الكبيرة تحتضران ، ان لم تكونا قد ماتتا بالفعل ، ونعاهما رئيس وزراء العمال آن ذاك، جيمس كالاهان" James Callaghan" في خطبته التي القاها في مؤتمر حزب العمال " كنا نعتقد ان بأمكانكم ان تتدبروا اموركم للخروج من الانكماش الاقتصادي ، وان تزيدوا من فرص العمل....بزيادة الانفاق الحكومي كثيرا . وأقول بصراحة ، ان هذا الخيار لم يعد موجوداً" .

وفي الولايات المتحدة ، كان الرئيس كارتر قد توصل الى هذا الاستنتاج فأختصر النفقات العامة .

وبذلك انتقل العالم من مرحلة ثبات اسعار الصرف الى مرحلة التعويم Floating ، ونبذت فكرة اسعار الصرف الثابتة ، وشاع آنذاك فكر المدرسة النقدية Monetarism ، الذي كان يرى ان نظام اسعار الصرف المعومة، يمكن ان يدير نظام النقد الدولي، بقدر ما يقلل من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية، ويعيد الحياة لنظام السوق وقوى العرض والطلب .مما يلاحظ ان عقد السبعينات، وحالة الاوضاع التي تغيرت بشكل عميق في منظومة الاقتصاد العالمي ، تميزت:-

1- بأنهاء " عصر الازدهار "والكينزي".
2- وانهيار نظام بريتون وودز وتعويم اسعار الصرف .
3- ومن جانب آخر نجد ان الدول المصدرة للنفط " أوبك " أتخذت قرارها التاريخي في أكتوبر من عام 1973 برفع اسعار البرميل الواحد من النفط .
4- ومن الناحية الأخرى إن الرأسمالية شهدت ظاهرة جديدة لم تألفها من قبل وهي تواكب عملية البطالة مع التضخم Stagflation وتعمق الركود الاقتصادي في الدول الصناعية ، حيث تنخفض معدلات الربح في قطاعات الانتاج المادي ، وتدهور معدلات الاستثمار والنمو والانتاجية .
5- تعمق التفاوت في علاقات القوى الفاعلة في السوق الرأسمالية وتزايد علاقات الصراع والمنافسة فيما بينهما . والمظهر الآخر هو تسجيل موازين مدفوعات كثير من الدول الاوربية عجز واضح، ناهيك عن العجز في الاقتصاد الامريكي وفي البلدان النامية . إن هذه المظاهر والانتقالات التي يصفها د.رمزي زكي**، بأنها تختلف عن العصر الكينزي ، وكان آخرها ، هي تعاظم ظاهرة التدويل Internationalization وعلى كافة الاصعدة أنتاجياً ومالياً وتكنولوجياً وتسويقياً ، وهي الظاهرة التي قادتها كبريات الشركات المتعدية الجنسيات التي حولت العالم مسرحا لنشاطها .

مما يمكن الاشارة اليه، الى أن بعض التحليلات الاقتصادية ذهبت، الى ان نمط الرأسمالية قد دخل مرحلة جديدة ، تختلف الى حد بعيد ، عن رأسمالية الدولة الاحتكارية لعالم مابعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تسارعت عمليات تدويل النشاط الاقتصادي التي قادتها الشركات الاحتكارية الدولية،

---

* أنظر هيرتس ، نورينا – مصدر سابق ص 27 .
** راجع د. رمزي ، زكي – مصدر سابق – ص172

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث بدأت ، مرحة جديدة هي مرحلة "رأسمالية الاحتكارات العالمية" ولقد خلق ذلك تناقضا بين مصالح الرأسمالية على صعيدها المحلي " مؤسسات احتكارية في الداخل "وبين مصالح الرأسمالية على الصعيد العالمي "مؤسسات احتكارية دولية النشاط" الامر الذي انعكس وافرز صعوبات وتناقضات ، تطلب من التنظير الرأسمالي ، ضرورة التنسيق والموائمة بين السياسات الداخلية والعالمية . مما دفع مفكري العالم الرأسمالي ، بأن الحاجة باتت ماسة لأصلاح النقد الدولي وتعديل مهام الصندوق حتى يتجنب الاقتصاد الرأسمالي تكرار الاحداث المؤلمة لأزمة الكساد الكبير لحقبة الثلاثينيات . كان الجميع يرون إنه من المهم التوصل الى حلول تكبح النتائج المترتبة على وقف قابلية تحويل الدولار الى ذهب . وتوصل مفكرو العالم الرأسمالي في أتفاقية "السيموثونيان" في ديسمبر عام 1971* لكي يتجنب العالم الرأسمالي السياسات العشوائية المؤدي الى الفوضى في نظام أسعار الصرف وتصاعد نزعة الحماية وأفقار الجار. وهكذا يمكن القول ان ثمة تناقضاً أصبح بادياً يتجلى بين فاعلية السياسات الكنزية التي اعتمدت على التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي المحلي وبين نشاط الرأسمالية على صعيدها العالمي ، على ضوء هذه الظواهر الجديدة ، التي جرى تقديمها . فما هي المخارج للأزمة الجديدة؟.

3-<u>الليبرالية الجديدة والبحث عن مخارج للأزمة الرأسمالية</u>

<u>"التاتشرية – الريجانية "</u>

اذا كانت الليبرالية "كما جرى الحديث عنها" كفلسفة سياسية فكرية ومنظومة اقتصادية ، قد بدأت التشكل والتبلور النظري في القرن الثامن عشر ، فأن الليبرالية الجديدة – النيوليبرالية- حسب مؤيديها تعبر عن رؤية جديدة داخل التيار الليبرالي الذي ظهر في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين ، كبديل عن النظرية العامة للفكر البرجوازي جون ميلينار وكينز . غير ان لفهم اسباب ظهورلا بد من البحث في جملة من السياقات النظرية التي تتعلق بفكر الليبرالية والتغيرات السريعة في داخله ، متى ما اصطدم بواقع جديد ، ولكي نمسك بمجمل العملية الفكرية ، علينا بالعودة الى الخمسينات من القرن الماضي ، حيث نلاحظ تباين النقد الايديولوجي لليبرالية ، وخضوعها لمراجعات عديدة ، تكشف عن الاختلالات الكامنة في اسسها النظرية منذ آدم سمث مروراً بالمراحل التاريخية التي مرت هذه الايديولوجية والتطبيقات على الواقع .

تلك المراجعات التي خلصت الى المناداة بالحد من حرية الفعل الاقتصادي ، والحديث عنها بوصفها آيديولوجية ونظاماً اقتصادياً قد تخطته البشرية او هي في طريقها " واذا كان هذا الرأي واضحاً في الاطروحات النقدية التي ظهرت في حقل الاقتصاد السياسي ، من المدرسة الماركسية ومن خارجها .تاريخياً ، ربما بروز ظاهرة جديدة بعد الحرب العالمية الاولى وهي أنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية ، ولاحقاً ظهور الانظمة الفاشية في ألمانيا وفي أيطاليا ، وبخاصةً حصلت انتقالات نوعية على مستوى التصنيع ، بفعل قوة الدولة وأدارتها للاقتصاد ، وبفعل "الازمة العالمية سنة 1929" أيضاً والتي هزت الاقتصاد العالمي الى درجة الانهيار .

وعلى ما يبدو هذه المظاهر الجديدة فرضت على التنظير الليبرالي ، ضرورة أيجاد معالجات للمأزق الفكري ، في توجهات السياسة الاقتصادية الرأسمالية .

---

*اتفاقية السمشونيان : تضمنت اتفاقية سمشونيان التي انعقدت في واشنطن من عشرة دول مجموعة من الاجراءات لأنهاء الازمة النقدية الدولية لاصلاح نظام النقد الدولي وأعادة النظر في قيم العملات الرئيسية وتخفيض قيمة الدولار الامريكي ، وبعد فشل هذه الاتفاقية من قبل ست دول في السوق الاوربية المشتركة في أجتماعها في 7آذار 1972 الذي تقرر فيه تقليص حدود التقلبات في أسعار صرف عملاتها أتجاه الدولار في حدود 2,25% وأستحدثت حدود جديدة في أسعار صرف عملاتها في مستوى 1,25%على جانبي السعر المركزي الاسمي غير المباشر وسميت هذه الاتفاقية الثعبان الاوربي داخل النفق . (The European snake in the Tunnel)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد ظهرالإطار النظري للنظرية الكنزية ، كمعالجة للخط السائد في التفكير الاقتصادي الراسمالي ، حيث خرج اللورد البريطاني جون ميلينارد كينز في مؤلفه الشهير "النظرية العامة" سنة 1936 ، الذي يؤكد فيه ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد ، ويشكل ذلك معارضة شديدة ، للنمط الفكري الليبرالي منذ آدم سمث. وقد بنى كينز منطلقاته الفكرية بعد تحليله للاقتصاد السياسي الليبرالي وتطبيقاته العملية ، وضع امامه مؤشرين رئيسين هما كيفية معالجة البطالة ، وتوظيف النقد ، منتقداً بذلك النظريات الليبرالية الكلاسيكية ونظرتها الى سوق العمل ، وعدم اهتمامها بمشكلة البطالة وكيفية حلها "وانتقد التفكير بمعطيات " دعه يعمل".

أما بما يتعلق بالنقد ، فهو ايضا منذ التصور الليبرالي الكلاسيكي ونظرته للنقد كونه مجرد ظاهرة ثانوية ، لا أهمية لها في العملية الاقتصادية ، واعتباره وسيط . غير ان كينز أعتبر النقد ، عاملا مهماً في الواقع الاقتصادي .

ولم يكتفي" كينز " بملاحظاته النقدية حول النظرية الليبرالية الكلاسيكية ورؤيتها الاقتصادية ، والى أفتقارها الى النظرة الكلية للواقع الاقتصادي حيث كان الفكر الاقتصادي ، قبل كينز مهتماً بالنظرة الجزئية للواقع الاقتصادي " بسبب من اهتمامها بالفرد والحرية الشخصية والمطلقة ، على القلاقات المنظمة للافراد".

عموما ان الازمة العامة للرأسمالية قدمت معطيات مغايرة ، عصفت بالاقتصاد الرأسمالي وحتمت ضرورة تدخل الدولة ، لترشيد السلوك اوالنمط الاقتصادي ، هذا بالاضافة الى النظرية الكينزية قدمت حزمة من البراهين والادلة العلمية التي تحدد الكم الكلي للمداخيل والاستهلاك والاستثمار وسعر الفائدة ، ليتم على ضوئها ضبط العملية الاقتصادية ، على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي . وحظى الطرح الكينزي التأييد في اقتصاديات العديد من الدول الرأسمالية مابعد الحرب العالمية الثانية ، كما وحظيت بالقبول في السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس الامريكي روزفلت ، وحكومة ليون بلوم في فرنسا . غير ان عقد السبعينات اوجد مظاهر جديدة للازمة الاقتصادية العالمية ، حيث ارتبطت الازمة بأنهيار نظام النقد العالمي " بريتون وودز" وتقويم اسعار الصرف التضخم والركود الاقتصادي والبطالة وبذلك انتقل العالم في مرحلة ثبات اسعار الصرف الى مرحلة التعويم **Floating** . وهذه المظاهر الجديدة ، والتغيرات التي يصفها د. رمزي زكي ، بأنها تختلف عن العصر الكينزي، وكان اخطرها، هي تعاظم ظاهرة التدويل **Internationalization** .

وشاع حينئذ فكر المدرسة النقدية **Monetarism** ، الذي كان يرى ان نظام اسعار الصرف المعومة ، يمكن ان يدير نظام النقد الدولي "تقليل من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية" سيعيد الحياة لنظام السوق وقوى العرض والطلب .

وبرهنت النظرية الكينزية عن عجزها في معالجة احتواء الازمة، في ظل الاضطرابات الجديدة والتي سبق وان تطرقنا لها "التي شملت البلدان الرأسمالية المتطورة صناعياً، ولم يقتصر النقد عن عجزها، بل حملوا المنظرين البرجوازين "الكينزية" بأنها احد اسباب الازمة في الدرجة الاولى . وجرت مراجعة نقدية للنظرية بلورة إطار نظري مغاير للاطار النظري الكينزي . أذ زعمت هذه الافكار- ان سبب الازمة لايمكن فقط في ارتفاع سعر النفط وانما ايضا بأرتفاع نفقات الدولة في ميدان الخدمات العامة التي تقدم للطبقات الفقيرة، اي الاستهلاك "الرفاه الاجتماعي"، وجاءت المعالجة للتقليل من النفقات، والعودة الى المنطق الليبرالي "دعه يعمل" القاضي بوجوب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتقليل من دور الدولة، وجعل السوق حراً ومستقلا بذاته .تشير هيرتس*" وهكذا صار كينز مع نهاية السبعينات في القرن العشرين مجرد هامش في التاريخ

---

* للمزيد أكثر راجع هيرتس ، نورينا - مصدر سابق - ص 28 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، وهو الذي تم اعتناق تعليماته بحذافيرها في الغرب، في محاولة لإعادة بناء عالم حطمته الحرب ، ولأقامة كتلة رأسمالية ثابتة هي بمنزلة الحصن أمام الشيوعية "الاشتراكية" .. وتقول ايضا وجاءت اللحظة الفاصلة بين عهدين في العامين 1979-1980 بأنتخاب مارغريت تاتشر أولا ثم رونالد ريغان ، وهما سياسيان ينتميان الى اليمين الجديد ، وقد تبنيا بحماس السوق الحرة ، وكأنهما يعاديان، بأصرار، مفهوم الدولة المتدخلة في "شؤون مواطنيها "... وتبنيا آراء اقتصاديين من امثال ملتون فريدمان Milton Friedman وفريديش هايك Friedrich Hayek...اللذان آمنا بأن السوق الحرة قادرة افضل من الدولة على توزيع البضائع والخدمات ، وأن محاولات الحكومة لمحاربة اخفاقات السوق تؤذي أكثر مما تفيد .

وهكذا شكلت مدرسة شيكاغو فريدمان وزملائه من الاقتصادين الامريكين، وهايك وغيره من الاقتصادين البريطانين، مرجعية نظرية لتحليل الاشكالات الاقتصادية والسياسية لليبرالية الجديدة ، وخلق هذا التيار ، تنظيرات تجاوزت حقل الاقتصاد السياسي للبلدان الرأسمالية وأنما للعالم بكل تنوعاته وتعقيداته ، بحيث تبنت افكارها المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وأسسوا وفق منظور الفكر الليبرالي الجديد ، برامجهم وتوجهاتهم الاقتصادية . ومهما يكن من صراعات فكرية وخلافات بين "الكنزية والنقدية" فإنها حقيقةً لم يكن تناقضاً جوهرياً على مستوى التنظير لأنهما ينطلقان من مواقف مبدئية ثابتة وهي الايدولوجية البرجوازية والايمان بحرية وآليات السوق وأن أختلفوا فأنما خلافهما بالوسائل والطرق المقترحة وتحديدا فيما يتعلق في الحد الامثل لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . وأنعكس هذا على واقع اقتصاديات الدول النامية والفقيرة وذلك بالضغط على هذه البلدان ، من خلال سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي الاقتصادي ، وتبني الخيارات المطروحة من قبل المنظمات المالية الدولية ، وتصاعد هذا الفكر "الجديد – القديم" اثر سقوط النظام الاشتراكي في التسعينات وتوفرت أمكانية الهيمنة على العالم وقيادته ، من خلال الواقع الدولي الجديد ، وفي إطار يتسم بأنفتاح الاسواق ورفع الحواجز الجمركية امام تناقل السلع ، وتقليص نفوذ الدولة ، تحت إطار العولمة.

ففي المملكة المتحدة قامت حكومة "تاتشر" بعمليات بيع واسعة للأصول من القطاع العام الى القطاع الخاص خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين .كما خفضت معدلات الضريبة المفروضة على المؤسسات والأفراد. وألغيت القيود المفروضة على الصرف الاجنبي وأرباح الاسهم "دون الاعارة على أنعكاسها على المواطنين"، وألغي الاقراض والشراء بالتقسيط، ورفعت القيود عن الاذاعة والاتصالات والنقل والاعلان...وفي الولايات المتحدة الامريكية ألغت أدارة الرئيس رونالد ريجان القيود عن أسعار النفط وخففت القيود عن النقل بالسكك الحديدية وعن الاذاعة وعن صناعات النفط والغازالطبيعي ، وكانت غير متحمسة لفرض تشريع يقاوم الاتحادات الاحتكارية. وإزالة القيود عن الاقتصاد وهي عملية بدأها "جيمي كارتر" في سبعينيات القرن العشرين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وقفا "تاتشر و ريغان" ضد النقابات. وسرعان ما انتشر مذهب الليبرالية الجديدة "رأسمالية السوق الحرة" المبنية على النموذج الانجلو امريكي في العالم، من امريكا اللاتينية الى شرق آسيا والهند ومعظم دول افريقيا، ومن الامم الرأسمالية القديمة مثل المملكة المتحدة الى اقتصاديات الرأسمالية النشطة في المانيا، والى بلدان اوربا الشرقية والى البلدان العربية والعراق من ضمنها .وساعدت وسائل الاعلام ووسائل الاتصالات على انتشار أفكار الليبرالية الجديدة ، وكذلك مؤسسات الاقراض الدولية الليبرالية الجديدة ذات الاهداف المحددة ، وصندوق البنك الدولين الذين يروجان ماسمي "بأتفاق واشنطن" وأصبحت كلمة "السوق" هي الكلمة الشائعة في الثمانينات والتسعينات وفي الالفية الثالثة، وكانت الافكار منصبةالى اطلاق العنان للقطاع الخاص وتقييد الدولة...ووجدت الليبرالية الجديدة رؤيتها وعلاجاتها للتدخل في ميدان الاقتصاد في الخصخصة ...ومع بداية التسعينات في القرن الماضي أصبحت الرأسمالية ومفردات حرية العمل وحرية التجار ةالليبراليةالجديدة والعولمة،التي تبناها "ريجان وتاتشر" هي الطوطم الجديد المهيمنة على العالم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

الاصول الفكرية لليبرالية التكيف في البلدان النامية

أن الحديث عن الليبرالية ومفهومها الفلسفي والسياسي والاقتصادي ، الذي جرى الحديث عنه ، غارق في االألتباس ، وتأسيساً على ذلك ، يبدومعاودة التفكير بهذا المفهوم ومعيانة دلالاته وتعدد مفاهيمه مقدمة ضرورية في بلورة أفكار معرفية فاعلة وجادة في خطابنا السياسي والاقتصادي ، ولا يقتصر الامر على البلدان العربية وأنما البلدان النامية مجتمعة . فقد بات الجميع يتحدث عنها ، وفي مختلف المناسبات السياسية والفكرية ، وأنقسم حولها الاطراف المتجادلة . ففي الميدان الاقتصادي والسياسي المعاصر ، يلاحظ أنها تبوأت واجهة النقاش مع بداية التسعينات من القرن العشرين ، وهي الفترة التي أدت الى أنهيار الانظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية والذي شكل أنهيارها دعما لموقف دعاة الحرية الاقتصادية ، الذي يركز على ضرورة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، والأعلان عن الايديولوجية الليبرالية ، بوصفها النموذج الفكري والسياسي البديل لتنظيم المجتمع وأدارة مشكلاته السياسية والاقتصادية .

والواقع أن فشل تجربة البلدان الاشتراكية، لا يبرر بالضرورة أبعاد الدولة كلياً عن النشاط الاقتصادي، ومما لاشك فيه أن الاقتصاد الحر، وأقتصاد السوق ، أو التعويل على القطاع الخاص ، لا يعمل من فراغ ، حيث لا بد للحكومة من توفير الارضية المناسبة ، لهذا القطاع أو ذاك ، هذا أذا أتفقنا وفق منظور دعاة الحرية الاقتصادية...غير أن ما يستغرب الحديث عن الليبرالية ، بوصفها نظاماً مجتمعياًمن بين أنظمة أخرى منافسة ، في إنها أصبحت تقدم بوصفها النظام الوحيد "فوكوياما"، بتسرع مرتكزاً على رؤية هيجيلية للتاريخ ، الى القول "بأن ليس في الامكان أبدع مما كان، ومن أن الايديولوجية الليبرالية ، تؤشر على نهاية التاريخ ، وتشكل النظام العالمي الجديد" .

وعلى مستوى تحليل الواقع ، فأن الامر أكثر أشكالاً وتعقيداً ، إذ إن توجهات الليبرالية متعددة ومتنوعة ، والبحث في سياقاتها التاريخية والمجتمعية ، يتطلب أن نتزود بأفكار وأدوات منهجية أعمق ، لا مجرد شعارات وقراءات سريعة ، تملى بحجج غير واقعية ، على سبيل المثال ، ان تجربة البلدان المتطورة صناعياً التي أعتمدت الليبرالية " دعه يعمل" بالاعتماد على آلية السوق لتنمية اقتصادياتها ، خلال المراحل التاريخية الاولية التي مرت من تطورها الاقتصادي "وتحديداً في مرحلة التراكم الاولي ، الذي له أسباب عديدة ، تمت الاشارة لبعضها " يصعب تكرارها بالنسبة للبلدان النامية المعاصرة وذلك لأختلاف الظروف الاقتصادية المحلية والدولية ، يضاف الى ذلك ، أن هناك عدة أعتبارات ، تفسر محدودية دور أقتصاد السوق في عملية التنمية في البلدان النامية ، والتي بدورها تبرر التدخل للدولة في الاقتصاد الوطني . ونعتقد أن القراءة الميدانية لمجمل التجارب التي مرت بها البلدان النامية ، والقراءة النظرية لتفسير الايديولوجية الليبرالية ، تعطي مؤشراً مقنعاً مفاده ، لا بد من أن نحترس من مزلق الاختزال وأن نصوغ مفردات تعيننا للتجربة آخذين في الاعتبار تباين الظاهرة سواءً على المستوى النظري أو على المستوى الواقعي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حاول النموذج الرأسمالي الصناعي المدعوم بالفكر الليبرالي الاقتصادي ، أثناء القرن العشرين التغلغل الى البلدان النامية ، وبخاصةً ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وحصول معظم بلدان حركات التحرر الوطني على الاستقلال السياسي ، في آسيا وأفرقيا وأيضاً تغلغل النموذج في أمريكا اللاتينية ، وبخاصةً ، أن التنمية الاجتماعية والسياسية ، التي تم تعريفها ، منذ ذاك "فشلت "، لبلوغ أهدافها ولأسباب عديدة . أن النموذج الرأسمالي الان وبعد فشل التجارب لبعض البلدان الاشتراكية "الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية" تم التعريف به بالمنظور الاقتصادي الرأسمالي الغربي كنموذج للتقدم . غير أن هنالك بحوث أقتصادية تشير وتؤكد ، على أن فشل التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية "دعوة الليبراليين" لا يعني بالضرورة فشل القطاع العام ، وبالتالي تفوق أو نجاح آلية السوق أو القطاع الخاص في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية لتحقيق الكفاية الأنتاجية ، مؤكدين أن هذه المسألة بالواقع لا تعتمد أساساً على الملكية بقدر ما تعتمد على نوعية الادارة ، وبناءاً على ما تقدم يتطلب الامر معاينة الفكر الليبرالي ودلالاته وتباينته في البلدان النامية، يُعدُ مقدمة ضرورية ومعرفية لحوارٍ شامل حول التوجهات السياسية والاقتصادية والاصول الفكرية لليبرالية التكيف بهذه البلدان والتي نوجزها :-

- الخطوط التي رسمها تقرير لستر بيرسون .
- أستراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- الاهداف الاساسية لليبرالية التكيف.

1- الخطوط التي رسمها تقرير لستر بيرسون*

تعد الاستثمارات الاجنبية Foreign Investment كأحد مصادر التمويل الى الدول النامية وذلك لردم فجوة الموارد – الداخلية او المحلية – التي تعاني منها معظم هذه البلدان ... وتاريخياً تجري الاشارة الى ان تلك المصادر ساعدت على تنمية بعض الدول الاوربية وأمريكا الشمالية وبعضاً من الدول النامية ... لما تتمتع به هذه الاستثمارات من مزايا سواءً في الجانب "المالي او التنموي" او في الاستثمارات المباشرة " FDI Foreign Direct Intvestement أو الاستثمارات غير المباشرة Foreign Indirect Investment .

ولسنا بصدد الدخول بتفاصيل مصادر التمويل "لأنها ليس من مهمة البحث" ذلك بقدر ماتجري الاشارة الى ان الاستثمار الاجنبي ، يتدفق الى المجالات التي تتوفر " فيها الفرص وحيث تتحقق العوائد والارباح بأمان" ولكي يحصل الاستثمار ، هنالك جملة من الاجراءات والشروط ، على البلدان النامية ان توافق عليها وتطبقها حرفياً ، ولعل أهمها ، السمات العامة لاقتصاد السوق ومدى تحرر الانشطة الاقتصادية في سيطرة القطاع العام ،وعلى اثر الجدل السياسي بين قرارات الشركات الاجنبية وأستثماراتها وتحفظات البلدان النامية حاولت الرأسمالية العالمية أن تحل أزمتها حينما أعتمدت سياسة القروض السهلة وبكميات هائلة على البلدان النامية لغرض أدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي على أسس جديدة ولغرض تفكيك الخطاب الليبرالي وتحديد عناصره الاساسية ومصادره الفكرية صاغ مؤسسو هذا الفكر "ليبرالية التكيف" والتي تشتمل على المصادر التي خلفتها الخطوط التي رسمها لستر بيرسون عام 1969 "بناءاً على طلب من روبرت مكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولي" وذلك لدراسة المناخ الاستثماري المطلوب ان توفره الدول النامية لتشجيع أنسياب الاستثمارات الاجنبية ... وكان هدف أعداد التقرير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأعطاء غطاء أممي له من قبل "الامم المتحدة" وتقديم مقترحات محددة لرسم أستراتيجية جديدة في السبعينات حول توجه رؤوس الاموال الفائضة في البلدان الرأسمالية ، التي تبحث عن معدلات أعلى للارباح ، تفوق تلك الارباح في داخل بلدانها** "كما وتنبع أهمية هذا التقرير في أنه ، جاء ليبحث عن اسباب ذلك الضمور الشديد ، الذي شهدته حركة تصدير رؤوس الاموال الخاصة للبلدان المتخلفة في عقدي الخمسينات والستينات ، خصوصاً بعد الرياح العاتية من حركة التحرر الوطني ، التي أطاحت بالكثير من

---

* لستر بيرسون : رئيس وزراء كندا سابقاً ، والذي ترأس اللجنة الدولية للتنمية يطلب من البنك الدولي ، أعد تقريره الشهير لدراسة مشاكل التنمية والاستثمار في البلدان النامية .

** نص البنود مقتبس من عدة مصادر:- 1- لستر بيرسون وأخرون "ماذا يجري في العالم الفقير- شركاء في التنمية " ترجمة أبراهيم نافع . 2 -د. رمزي زكي الليبرالية المتوحشة القاهرة دار المستقبل العربي 1993 . 3- دراسة عبد المجيد الراشد "المفاهيم الخادعة "الاصلاح الاقتصادي نموذجاً".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصالح الاستثمارات الاجنبية الخاصة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية"....وراح خطاب التقرير يؤكد بأن الاستثمار الاجنبي المباشر هو أمر لاغنى عنه لتلك البلدان ، نظراً لما تحمله هذه الاستثمارات من موارد حقيقية وخبرات ونقل للتكنلوجيا ، ولكن هذا لا يحصل مالم توفر البلدان النامية مناخاً استثمارياً مناسباً لنشاط رؤوس الاموال الاجنبية . كي تستفيد من تلك المزايا ، فما هي تلك الخطوط التي رسمها تقرير لستر بيرسون ، والتي بدورها تشكل الوصفة الجديدة لفكر ليبرالية التكيف ، والتي يمكن أن نوجزها بالبنود التالية:

- البند الاول: هو أن يتعين على الدول المتخلفة ، البدء فوراً في تحسين المناخ العام بالنسبة للاستثمار الخاص ، محلياً كان أم أجنبياً ، ذلك أن " المستثمرين الاجانب يحسون بالخطر أذا كانت البيئة التي تحيط بهم لا تتعاطف مع أي من أنواع المشروعات الخاصة.. ويكاد يكون من المؤكد بصورة عامة، أن تحسين وضع القطاع الخاص ككل يعتبر من أهم الخطوط الفردية نحو تحسين المناخ بالنسبة للاستثمار الاجنبي في الدول النامية ، ولذا فنحن "تقرير لستر بيرسون" نوصي بأن تتخذ الدول النامية الخطوط الفورية ، التي تتماشى مع الاهداف القومية المشروعة لتعريف وأزالة العوائق التي تقف أمام الاستثمار الخاص المحلي".

-البند الثاني: يختص بأبطال مفعول القوى السياسية القابلة للانفجار التي غالباًما يؤدي إليها نشاط الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، وهنا يشير التقرير صراحة : "يبدو انه من السبل الهامة لتحقيق ذلك تحقيق أستخدام اوسع للمشروعات المشتركة " أما مع رأس المال الوطني أو مع القطاع العام .

- البند الثالث: يختص بالضمانات التي يطلبها المستثمرون الاجانب لحماية نشاطهم ولتفادي الصراعات المعطلة لمصالحهم ، وهنا يقترح التقرير فكرة أتفاقيات ضمان وحماية الاستثمارات الاجنبية الخاصة التي تؤمن المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة ، وتكفل لهم تعويضاً ملائماً وحرية تحويل هذا التعويض الى الدولة الام ، حينما تتعرض الاستثمارات الاجنبية لخطر تعديل او تصفية نشاطها .

-البند الرابع: يتعلق بالحوافز التي على الدول المتخلفة والنامية ان توفرها لجذب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة ، وهنا يشير التقرير الى "الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدول النامية للاستثمارات الاجنبية فضلاً عن تقديم الاراضي بأسعار رخيصة .

-البند الخامس: ويختص بكيفية أكتشاف الفرص الاستثمارية بالدول المتخلفة وضرورة العمل على تنفيذ دراسات أقتصادية حول الامكانات المختلفة للاستثمار بهذه الدول.

- البند السادس: يتضمن ضرورة توطيد قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح المالي للمشروعات الاجنبية والمحلية .

-البند السابع: يقضي بضرورة السماح للشركات الاجنبية بالاقتراض من أسواق رأس المال المحلية .

-البند الثامن: يتعلق بتصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي ، بأعتباره ملكية عامة للشعب . وهنا يقول صانعوا تقرير "لستر بيرسون " بصراحة شديدة مايلي " اننا نوصي ، بأن تقوم حكومات هذه الدول بأنشاء نظام من الحوافز الايجابية لجميع الشركات الاجنبية والمحلية على السواء للمشاركة في الملكية العامة عن طريق بيع الاسهم في أشكال ملائمة ".

هذه البنود الثمانية التي أحتوتها وثيقة السيد لستر بيرسون الاممية، وهي البنود التي في جوهرها ، تشكل الشروط الجائرة على البلدان النامية وهي شروط ليست سهلة ، وأنما تستهدف بالاساس الاذعان للشركات الاستثمارية الاجنبية من قبل هذه الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما يلاحظ ان الدول النامية وبخاصةً التي أنتهجت نهجاً وطنياً في تنميتها الاقتصادية في الخمسينات والستينات ، رفضت الاذعان في البداية ، لكنها وافقت في النهاية ، أثر فشل التنمية المستقلة في بلدانها وأثر تراكم المديونية وطبيعة وضعها الخاص اللامتكافئ في التقسيم الدولي ، وهكذا تولت المنظمات الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مهمة هندسة الاذعان في الاستراتيجية الجديدة ، ووضعت الضوابط التفصيلية لتنفيذ هذا الاذعان .لقد تزايد تعاظم دور البلدان النامية " المتخلفة" أثر تأسيس حركة عدم الانحياز Non Aligned Movement في مؤتمر باندونغ عام 1955 ، حيث أصبحت هذه الدول مجموعة ضغط دولية لخدمة مصالح البلدان النامية "على الرغم من الملاحظات عليها" ولاسيما خلال أجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في القضايا المطروحة للتصويت التي تخص بلدانهم " كما ساهمت في خلق الظروف السياسية لتكوين كتلة العالم الثالث كقوة سياسية مهمة ضمن النظام العالمي ، لاسيما بعد ظهور مايسمى بمجموعة الـ 77 "والتي تضم الان أكثر من 120 بلداً" والتي اصبحت تشكل قوة تصويتية داخل الامم المتحدة خلال الفترة من الستينات الى اوائل الثمانينات*".

كما يبدو، بأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لم يتشكل بين ليلة وضحاها، وأنما نمى في الستينات وبداية السبعينات، أثر الازمة للاقتصاد العالمي، والتي يمكن نوجز خصائصها بالنقاط التالية :

1- أنهيار نظام بريتون وودز 1971 – 1973 ، بأعلان الولايات المتحدة الامريكية وقف تحويل الدولار الى ذهب وظهور نظام تعويم العملات - البديل .

2- منذ أواخر الستينات بدأت معدلات النمو في الاقتصاد العالمي بالتراجع وأزدادت معدلات البطالة ، وواكب ذلك لهيب التضخم ، وظهرت معالم " التضخم الركودي " وهي ظاهرة جديدة ، لم تعهدها الرأسمالية من قبل .

3- أحتدام التنافس بين الدول الرأسمالية الثلاث "الولايات المتحدة الامريكية ، ودول غرب أوربا واليابان".

4- تعظمت ظاهرة الحماية التجارية ، وأشتد التناقض بين الدول المصدرة والدول المستوردة للبترول .

5- تعاظم ظاهرة التدويل Internationalization أنتاجياً ومالياً وتكنلوجياً وتسويقياً ، وهي الظاهرة التي قادتها الشركات المتعددة الجنسية وأدت الى أنتقال الرأسمالية " من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية ، الى رأسمالية الاحتكارات العالمية**".

6- هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على وسائل الاعلام في العالم .

7- زيادة الضغوط على البلدان النامية لتتخلى عن أسلوب التدخل الحكومي في توجيه أقتصاداتها وتبني آليةالسوق كبديل عنها. هذه الاسباب مجتمعة ، عجزت الدول النامية من التصدي لها ، بعد أن تبخرت الاحلام السياسية وظهور الخلافات ما بين مصالحها الاقتصادية ، وتشتت الائتلاف السياسي مابين بلدانها، وتزايد حدة المديونية وغيرها من الاسباب الكثيرة ، التي أدت الى تبخر وموت دول عدم الانحياز، " لامجال لشرحها الان " وبالتالي رضخت ولم تلتزم بالخط الذي تبنته في عقد الخمسينات والستينات وذلك بأنتهاج خط وطني في تنميتها الاقتصادية وفي علاقاتها الخارجية ، وقبلت مبادئ تقرير "لستر بيرسون" بعد أن تراكمت عليها آنفاً وطأة الازمة الاقتصادية العالمية في مواصلة السير عن طريق التنمية المستقلة .

أما النوع الثاني فهو الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات المالية الدولية والشركات المتعدية الجنسية...

---

* راجع مؤلف دالامين،عبدالوهاب-التنمية الاقتصادية-دار حافظ للنشر والتوزيع -المملكة العربية السعودية--جدة 2000 ص414

** أنظر مؤلف د. رمزي ، زكي – محنة الديون وسياسات التحرر في دول العالم الثالث- مصدر سابق –ص156

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويأتي تقرير"لستر بيرسون" والذي يعرف أيضاً على الصعيد العالمي بأسم "شركاء في التنمية" ليشكل طوقاً على البلدان النامية.... أن أهمية وخطورة هذا التقرير تكمن في أنه صيغ ولاول مرة ، وعلى أساس عالمي " الامم المتحدة " عند تعاملها مع الاستثمارت الخاصة الاجنبية .

2- أستراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

1- صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي تأسس عام 1944 أثر مؤتمر الامم المتحدة في مدينة بريتون وودز Briton Woods بولاية نيو هامشير في الولايات المتحدة الامريكية ، عندما أتفق ممثلي 44 دولة على إطار للتعاون الاقتصادي ، بهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين وأسهمت في الأزمة العامة للرأسمالية وأدت أشعال الحرب العالمية الثانية في ديسمبر 1945 جاء صندوق النقد الدولي الى حيز الوجود عند توقيع 29 بلداً على أتفاقية تأسيسه، وأعتباره" وكالة متخصصة" من وكالات منظومة الامم المتحدة للمساعدة على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي من خلال أدارة نظام أسعار الصرف الثابتة ، وهو مؤسسة مركزية في النظام النقد العالمي ، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات االذي يسمح بأجراء المعاملات التجارية بين مختلف البلدان ،ويقع مقره في واشنطن ويديره أعضائه البالغ عددهم 184 دولة ويعمل فيه 2800 موظف ينتمون الى 133 بلداً ويشكل الاقتصاديون، ثلثي الموظفين الفنين في الصندوق ،الذي يضم 22 أدارة ومكتب، يرأسها مديرون مسؤولون، أمام المدير العام، ومعظمهم يعملون في واشنطن، وهناك 80 ممثلاً مقيماً للصندوق في البلدان الاعضاء لتقديم المشورة، ويتولى القيام بالاعمال اليومية" مجلس تنفيذي"، يقوده المدير العام وثلاثة نواب للمدير "علماً بأن كل عضو في فريق الادارة يتم أختياره من منطقة مختلفة من العالم ،وتأتي صلاحيات المفوضية للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين" وهو "صاحب السلطة الاشرافية العليا"- ويجتمع في العادة مرة واحدة في السنة "خلال الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك" ويتكون المجلس التنفيذي من 24 مديراً يرأسه المدير العام للصندوق، يجتمع ثلاث مرات في الاسبوع ويمكن عقد أجتماعات أضافية في مقر الصندوق في واشنطن، ويقوم كل بلد بتعين محافظ عادةً مايكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد ، ومحافظ مندوب، ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، في حين يبت المجلس التنفيذي في أتخاذ القرارات اليومية. ويجري النظر في القضايا الاساسية مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها أسم" اللجنة الدولية للشؤن النقدية والمالية" ، أما لجنة التنمية ، وهي لجنة مشتركة بين مجلس المحافظين في الصندوق والبنك الدولي لتقديم المشورة للبلدان النامية .

البنك الدولي

تأسس أثر مؤتمر بريتون وودز في عام1944 وكان الغرض من أنشاءه هو" "الحد من مشاكل ميزان المدفوعات في الأجل القصير" وهومؤسسة من الناحية الرسمية ، تابعة للامم المتحدة والوكالة الرئيسية للتنمية، ومهمته ووظيفته هي توفير الاعتمادات الاطول أجلاً للأستثمار للمشروعات الانتاجية. كانت العضوية فيه مشروطة "للحصول على قروضه" بأن يكون عضواً في صندوق النقد الدولي، ويعتبر"البنك" أحد أكبر مصادر مساعدات التنمية الدولية ، ويضم في عضويته 184 دولة حتى عام 2005 وتتحدد مسؤليته في كيفية تمويل هذه المؤسسات، وكيفية صرف الاموال على المشروعات الانمائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتشكل من مجلس محافظين "كل دولة عضو فيه لها محافظ في هذا المجلس وعادةً مايكون وزير المالية أو من يشغل منصباً مكافئاً له في هذه الدولة" بالاضافة الى مجلس مدراء مقره

شكل رقم 1

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي * (IMF)

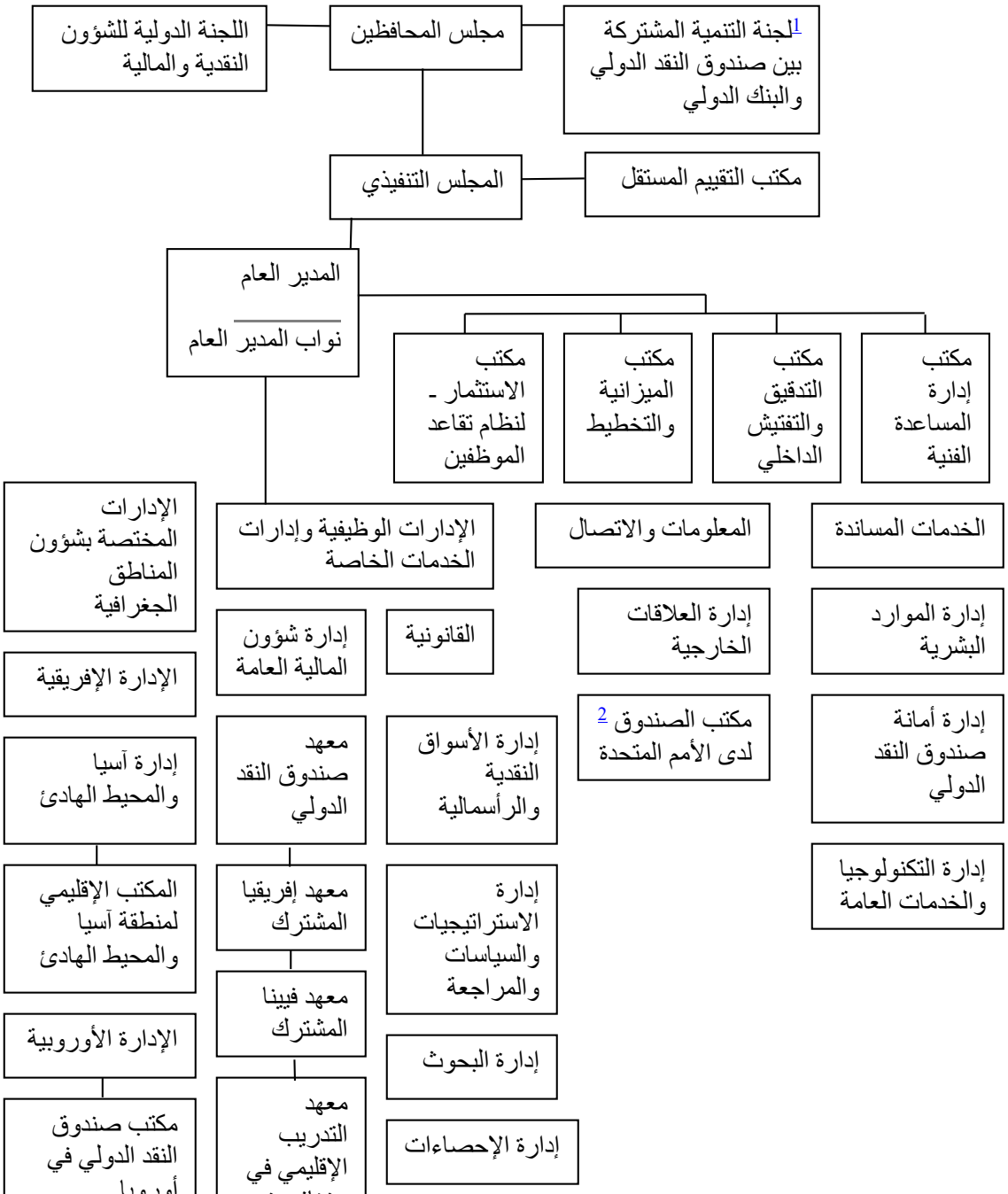

[1] تعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية

[2] تابع لمكتب المدير العام

* الشكل من أعداد البحث

www.manaraa.com

"واشنطن" يضم 22 مديراً تنفيذياً، يتولى تعيين خمسة منهم من الذين يمتلكون أكبر عدد من الأسهم ، وبموجب هذا الاتفاق فأن هؤلاء الخمسة يعينون الرئيس أو يعفونه من منصبه "حسب بنود الاتفاق" ، وعادةً مايكون الرئيس من الولايات المتحدة الامريكية ، ومن المفيد الاشارة الى أن البنك الدولي ليس ببنك كما هو متعارف عليه وأنما هو أحد وكالات الامم المتحدة المتخصصة ، وترتبط به الان خمسة مؤسسات أنمائية ، تمثل بمجموعها "مجمع عالمي" لرؤوس الاموال الفائضة بالدول الرأسمالية تبحث عن الربح . والمؤسسات هي :

1- البنك الدولي للانشاء والتعمير

2- وكالة التنمية الدولية

3- مؤسسة التمويل الدولي

4- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

5- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .

ويعد البنك الدولي المؤسسة التوأم للصندوق ، حيث كان رأس المال المصرح به "10" بليون دولار وكان متوقعاً ، أن يقدم القروض للدول من مصادر تحويلية خاصة ، وأن يصدر الأوراق المالية للحصول علىالمبالغ الازمة لتنشيط أقتصاديات ما بعد الحرب . وبين عامي 1945-1947 مارست الولايات المتحدة ضغطاً كبيراً لتطبيق بنود أتفاقية "بريتون وودز" ، على أمل أن يكون في هذا التطبيق ما يساعد على أدارة النظام النقدي الدولي بشكل جيد ، وتمكنت الولايات المتحدة بين عامي 1947-1960 من ادارة النقد الدولي بمفردها ، والذي أهلها لمثل هذه الادارة هو قوة الاقتصاد الامريكي والدروس الذي تلقنوها أثناء الحرب العالمية الثانية ، فضلاً عن الحوافز الامنية ،.وأن الاوربيين واليابانيين ، قد قبلوا بالادارة الامريكية ، نظراً لضعف أقتصادياتهم التي دمرتها الحرب وحاجتهم للمساعدات الامريكية، لأعادة بناء بلدانهم وتحويل تجارتهم الدولية والتي سوف تؤدي في النهاية الى نوع من الاستقرار السياسي. وأسندت المهمة الصعبة لضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي لصندوق النقد الدولي، ولم يغب عن بال المؤتمرين في بريتون وودز، الكساد العالمي في الثلاثينيات من القرن العشرين الذي خلق للرأسمالية أشد أزمة لها، حيث أحاط الكساد الكبير في العالم كله وأدى الى حدوث زيادة غير معهودة في البطالة ، وفي أوجه كان نصف قوة أمريكا العاملة عاطلة* . يمكن ملاحظة المخطط التنظيمي للبنك الدولي لإدارة العمل على المستوى العالمي .

---

* للتفاصيل أكثر راجع مصادر المتخصصة التالية :-

1- العولمة ومساوئها – تأليف جوزيف ستكلتز- ترجمة فالح عبد القادر- الناشر بيت الحكمة بغداد الطبعة الاولى 2003 .
2- العلاقات الاقتصادية الدولية- د. صالح ياسر حسن الفصل السابع المبحث الثالث.
3- الاقتصاد الدولي – د. غازي صالح محمد الطائي- الباب الرابع الفصل الاول المبحث الاول والمبحث الرابع .
4- العلاقات الاقتصادية الدولية – د. فليح حسن خلف –الفصل العاشر .
5- التمويل الدولي – عرفان تقي الحسيني- الفصل السادس المبحث الاول .
6- منظمات أقتصادية دولية وشركات متعددة الجنسيات – الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك 2007 – كتاب ثالث- المبحث الاول والمبحث الثاني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيكل التنظيمي* للبنك الدولي International Bank (IB)

شكل رقم 2

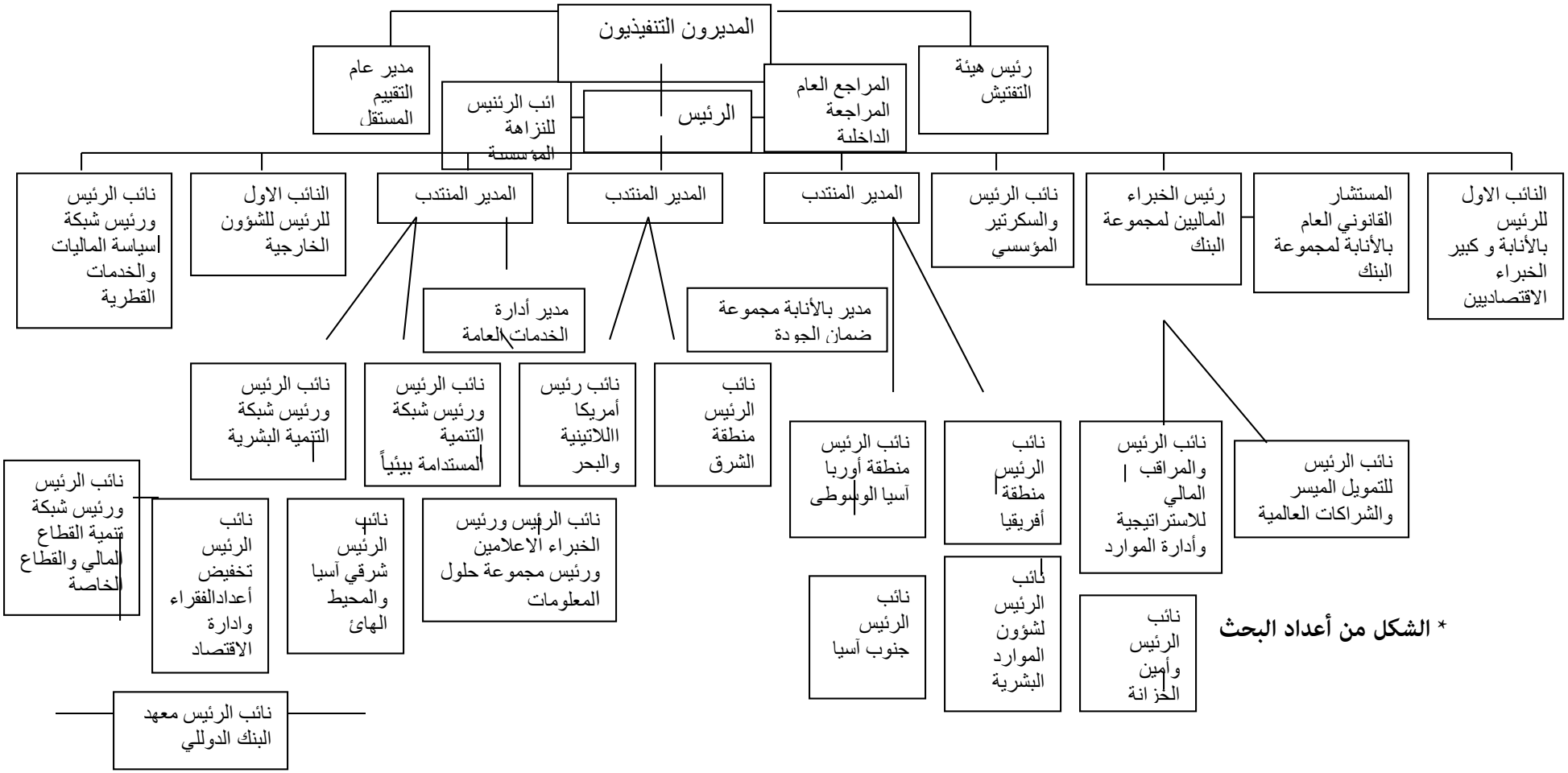

*** الشكل من أعداد البحث**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاستراتيجيات" للصندوق والبنك الدولين

أن استراتيجيات "الصندوق والبنك الدوليين" أستهدفت في بداية التأسيس ، تجنب كوارث السياسات الاقتصادية الفاشلة ، التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين ، وهما " جزء من مجهود منسق لتمويل أعادة بناء أوربا بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، وأنقاذ العالم من حالات الكساد الاقتصادي المستقبلية ".

وبصرف النظر عن الهيكلية التنظيمية لهاتين المؤسستين ، فأن المؤتمرين في "بريتون وودز" تبنوا المشروع تبعاً لافكار هوايت الامريكي و"أفكار كينز" البريطاني ، اللذان يهدفان لمعالجة الخلل في تصدعات الاقتصاد للدول الصناعية الكبرى ، ونجحا في المزاوجة بينهما ، لوضع أرضية جديدة " آلية جديدة" لنظام نقدي دولي .

ويلاحظ أنه، منذ البداية ، عندما أوكلت لهاتين المؤسستين "هندسة "هذا النظام ، لم يؤخذ بعين الاعتبار ، مصالح البلدان النامية ولا ظروفها " حيث كان معظمها متخلفة وتابعة أو مستعمرات" رغم مشاركة عدد من هذه البلدان مثل " الهند ومصر" وغيرها .و في الاربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، حيث كثفا نشاطهما في مساعدة البلدان الاوربية في مشكلة أعادة البناء والتعمير بعد الحرب "مشروع مارشال". غير أن دائرة بلدان العالم الثالث " البلدان النامية" بعيدة عن أهتمامات "الصندوق والبنك الدوليين"، رغم مشاركة بعض الدول النامية في رأسماله.

ومنذ أن نشأت هاتان المؤسستان ، ولحد الان لم يصدر قراراً لا يحظى بموافقة مجموعة العشرة " الدول المسيطرة" بقيادة الولايات المتحدة ، وهذا يعني أن وجود الرقم الكبير من الاعضاء " 184" لايشكل شيئاً للصندوق أو البنك الدوليين ، أي " 174" غير ذات بال .

ولا ينكر أن البنك الدولي قد أعطى ، بعض القروض للعديد من البلدان النامية " المتخلفة" التي تتعاظم فيها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الامريكية وتسهم بدور ملموس في تقسيم العمل الدولي ، وتتبع سياسة ليبرالية واضحة ، تراعي فيها الدول مصالح الدول الرأسمالية الصناعية أولا، والمساهمة في أستراتيجية توسيع البون الشاسع بين مصالح هذه الدول ومصالح البلدان النامية ، وفي خلق مفهوم " المركز والاطراف".

كما أن الطريقة في أدارة الاقتصاد العالمي أتسمت على أساس الارجحية التصويتية بحجم حصص الاعضاء، التي جعلت قراراته تتمركز بين الولايات المتحدة وحلفائها "كما ذكرنا"، وما على البلدان النامية، رغم أغلبيتها العددية!، إلا تنفيذ القرارات والشروط "ولا تزال هذه النقطة خلافيه بينهما".

مما يلاحظ أن الاستراتيجية الفكرية التي تمخضت عنها ، نشوء وتأسيس هاتين المنظمتين ، وأن أختلفت وظائفهما " كما أشير لها" لكنهما يخضعان لهيمنة عا لمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي جسدتها النظرية العامة الكنزية لأدارة الاقتصاد العالمي والى أنقاذ" النظام الرأسمالي" الى حدٍ ما الذي تقول بحوث عديدة الى إنه شهد "نمواً مزدهراً" وبدوره ، كان طبيعياً أن تنعكس بعض المكاسب البسيطة ، بحكم ظروف التخصص وتقسيم العمل وعلاقات الارتباط والتبعية مع هذا الاقتصاد ...أن تحققت لمجموعة من الدول النامية عدد من النجاحات في مجا ل تنميتها في فترة الخمسينات والستينيات ، إلا أنها ظلت تؤلف ذلك القطاع المتخلف من الاقتصاد العالمي ، وظلت الفجوة واسعة بينها وبين الدول المتطورة صناعياً ، وبقيت موضوعاً للاستغلال " بسبب علاقات التخصص وتقسيم العمل الدولي ، وعلاقات التبادل اللامتكافئ" وهذا ما حصل من خلال البرامج والمقترحات العديدة تجاهها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولو توقفنا عند ظاهرة التبادل اللامتكافئ Unequal Exchange ، وهي الظاهرة التي تشير لها عدد من البحوث ، بأنها تعني في التحليل الاخير ، أن التدهور الذي يسجله مؤشر معدل التبادل التجاري Term of Trade ، أي العلاقة بين الرقم القياسي لاسعار الصادرات والرقم القياسي لاسعار الواردات والنتيجة الحتمية لهذا التدهور ، هو أن" البلاد المتخلفة" تتكبد خسائر فادحة ، نتيجة أرتفاع أسعار السلع التي تستوردها "السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية" ، بينما نجد أن أسعار صادراتها ، أما أن تتدهور أو أنها ، ترتفع بمعدلات أقل من أرتفاع أسعار وارداتها ، وقد قيم الاقتصادي الامريكي " وليم كلاين "* William R. Cleine حجم الخسائر التي تكبدتها دول أمريكا اللاتينية خلال 1981-1982 بحوالي 79 مليار دولار. كما أن البنك الدولي** لاحظ الجدول رقم- 1-

جدول رقم 1

تأثير الصدمات الخارجية على بعض المناطق المتخلفة في عقد الثمانينات % من الناتج المحلي الاجمالي

المنطقة والدولة	صدمة تدهور شروط التبادل التجاري	صدمة أرتفاع سعر الفائدة	الاجمالي
أفريقيا الصحراوية	1، 10 -	4، 4 -	4، 14-
شرق آسيا (بدون الصين)	3، 9 -	3، 4	1، 8 -
الصين	6، 0 -	6. 0 -	2، 1 -
جنوب آسيا (بدون الهند)	9، 7 -	3، 2 -	2، 10 -
الهند	6، 4 -	0، 1 -	6، 5 -
دول امريكا اللاتينية والكاريبي	3، 6 -	0، 4 -	3، 10 -

Source: World Bank; Word Development Report 1990, Oxford University Press, P. 107.

قد قدر أن دول أفريقيا الصحراوية ، قد خسرت مانسبته 10,1% من ناتجها المحلي الاجمالي ، نتيجة لتدهور شروط تبادلها التجاري ، وفي دول شرقي آسيا "عدا الصين" كانت الخسارة 3,9% ، وفي جنوب آسيا عدى الهند 7,9% وفي الهند4,6% ، وفي دول أميريكا اللاتينية وبحر الكاربي كانت الخسارة 6,3 % من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك خلال عقد الثمانين . وأذا تعمقنا أكثر في التحليل فيما يتعلق بالتوسع التجاري ودوره في نمو الاقتصاد العالمي ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبخاصةً الدول الصناعية الكبرى " وبعض المنافع البسيطة للبلدان الفقيرة – النامية – كما ذكرنا" ومن خلال هذه المفاوضات التجارية المتعددة ، وصولاً الى" جولة الأرغواي"** عام 1986 ودور البلدان النامية الضعيف في هذه المفاوضات بسبب الخلافات والمصاعب الكثيرة التي تواجهها من البلدان الرأسمالية الصناعية الكبرى ، والضغوطات من قبل الصندوق والبنك

---

* تقرير عن التنمية لعام 1990 صادر من البنك الدولي مطبعة جامعة أوكسفورد ص 107 .

** جولة الارغواي كانت الأتفاقية الثامنة ، نتيجة مفاوضات سميت " بجولة الارغواي " لأن المفاوضات بدأت عام 1986 في بونتي ديل يست بالأرغواي وأختتمت الجولة في مراكش 15 كانون الاول 1993 عندما أنظم 117 بلداً في أتفاقية تحرير التجارة هذه ، ووقع الاتفاقية أخيراً الرئيس الامريكي السابق" بيل كلنتن" في 8 كانون الاول 1994ودخلت منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ الرسمي في كانون 1995 ، وتضمن أحد شروط الاتفاقية تحويل "الغات" الى منظمة التجارة العالمية ووقعت أكثر من مئة دولة بحلول تموز من ذلك العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدوليين وصولاً الى عام 1994 ، وهو العام الذي سميَ بأختتام "جولة الارغواي"، الذي شمل مفاوضات تجارية متعددة الاطراف تمخضت عن أنشاء ، منظمة التجارة العالمية عام 1995 بموجب الاتفاقية الثامنة ،التي أصبحت" منظمة التجارة العا لمية "الآلية الجديدة بيد الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى" ، خلفاً للأتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية "الغات" التي قبلت بعض الدول النامية مرغمة على الالتزامات عليها في الانفتاح التجاري مقابل حرية أكبر في دخول أسواق البلدان الصناعية كما وافق البعض الاخر من هذه البلدان"الافقر" على أتباع منهج متدرج في اعتماد نفس القواعد التي تطبقها البلدان الصناعية الكبرى، وظلت هنالك الكثير من المشاكل غير محلولة، التي أستهلتها المفاوضات "منظمة التجارة العالمية" في قطر عام 2001، لمعالجة القضايا التي لم تحسم في إ طار جولة الارغواي "انتقلت الى مفاوضات الدوحة"، حيث طرحت من جديد الخلافات التي تتعلق بقضايا البلدان النامية التي تتمحور ، بمعالجات الصناعات التحويلية والزراعية والخدمات وفي مساعدة هذه البلدان في مواجهة المصاعب في العلاقات التجارية الدولية وبخاصةً الغاء " الحماية" التي تتيحها البلدان الصناعية لقطاعاتها الزراعية ! ، وكانت الزراعة موضوعاً خلافياً ، وحتى طغت الخلافات حول المصنوعات والخدمات وهما القطاعات اللذان تعتبران مهمان في البلدان النامية .

يشير د. رمزي زكي الى أن صندوق النقد الدولي ، بأعتباره ، أحد مؤسسات الرأسمالية العالمية ، كان واعياً لطبيعة التطورات التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد تعاظم ظاهرة التدويل والانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية الى مرحلة رأسمالية الاحتكارات العالمية ... ويكمل قوله أيضاً ، وكان " الصندوق " يقضاً أيضاً لأي تحرك من دول العالم الثالث يخل بعلاقات التبادل غير المتكافئ "تجربة رفع أسعار النفط عام"1973 – 1984" فسارع أثر تشكيل" لجنة العشرين"* المؤقته ومهامها ، في وضع مقترحات خاصة لكيفية التعامل مع عدم التوازن الخارجي الناجم عن أرتفاع أسعار النفط وكيفية تدوير الفوائض النفطية **، وفي عام 1976 ، تطورت سياسة الصندوق أثر دوره وبخاصةً في أدارة أزمة نظام النقد الدولي وعدم توازن المدفوعات الدولية ، وأضيفت له مهام جدبدة "لا تتعلق بالعجز وأنما بـ التكيفات الداخلية للدول الاعضاء "وستكون وسيلة الاعداد لترتيبات برامج الدعم او المساندة Stand –By Arrangement ، وهي الترتيبات التي تحتوي على الوصفة المعروفة للصندوق التي تحتوي على تعهدات لتنفيذها ، والهادفة الى تخفيض الطلب المحلي " الانكماش " من خلال تخفيض العملة الوطنية Devaluation والقضاء على العجز بالموازنة العامة للدولة والحد من عرض النقود ، مقابل تسهيلات أئتمانية يوفرها الصندوق للدول التي ترضى بأن تنفذ هذا البرنامج .

فالتغيرات التي حصلت في السبعينات ، جاءت ليس تغيراً في مواقف "الصندوق والبنك" الدوليين أتجاه البلدان النامية أو في وظائفهما كما يشار في مؤلفات عديدة***"جوزيف ستكلتز ود.رمزي زكي" وغيرهما من المفكرين الاقتصادين ، وأنما على ما أعتقد جاءت ، أثر فشل السياسة الكنزية على المستوى العالمي، أثر أزمة الركود التضخمي Stagflation "البطالة والتضخم" التي صاحبت الاقتصاد العالمي، والذي تطلب،أفكار واستراتيجيات جديدة للسياسة الليبرالية،يضاف الى ذلك بروز المدرسة النقدية Monetarism وأستراتيجيتها وتأثيراتها الفكرية التي وجهة الاقتصاد العالمي

---

* لجنة العشرين : تتشكل من البلدان الصناعية الكبرى وبلدان الاسواق الناشئة.

** أنظر د. زكي ، رمزي – مصدر سابق –ص 181

*** أنظر المؤلفات التالية : 1- رمزي ، زكي محنة الديون وسياسات التحرر في دول العالم الثالث، العولمة المالية،اللبرالية المستبدة.... 2- جوزيف ستكلز – العولمة ومساؤها – ص33 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداعية الى صياغة" سياسة التكيف" والذي يعد باكورته تقرير " بيرسون " المعروف على الصعيد العالمي "شركاء في التنمية " بأعتباره، أول صياغة دولية فرضت على البلدان النامية وعليها أن تعتمدها في تعاملها مع الاستثمارات الخاصة الاجنبية ، وتأتي مهمة الصندوق والبنك حول الكيفية في التعامل مع هذه البلدان، ولعل أن هذه الشروط والمبادئ التي أعتمدت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، جاءت مترابطة مع وصول السيدة "ماريغريت تاتشر" الى رئا سة الوزراء في بريطانية عام 1979، ووصول السيد "رولاند ريغان" للرئا سة في الولايات المتحدة الامريكية في عام 1980 ، ودعوتهما الصريحة الى أعتناق أيديولوجية السوق الحرة،التي تحول وقتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى "مؤسستين تبشيريتين" جديدتين تروج من خلالهما هذه الافكار ومن ثم توافق أو أتفاق واشنطن على البلدان النامية ، ولم تجري عملية التغيير على مستوى التبشير، وأنما جرت عملية تغيير كامل بالطاقم التنفيذي الفعلي الذي يوجه هاتين المؤسستين في الستينيات والسبعينيات كما يقول "ستكلتز"* وحل بدلاً عنهم طاقم التي كانت توجه تفكير" الصندوق والبنك " وتوجهاتهما ... فالفريق الاول، كان ينصب تفكيره على الكيفية التي فشلت فيه أقتصاديات السوق والتي أعتبرت سبباً في الاشكالات والاختلالات في الاقتصاد العالمي ، في حين ينصب تفكير الفريق الثاني على الحكومات وأعتبارها هي المشكل ، وأن السوق الحرة هو الحل .

وفي نهاية عقد السبعينات، بدأ الصندوق يزاول نشاطه في التدخل في شؤون البلدان النامية ، وتعاظم دوره في رسم السياسات الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية لنظم الحكم في هذه البلدان وكانت تجربة زائير، مصر، بيرو" والحصاد كان معروفاً" في هذه الدول وغيرها في نهاية السبعينات" ، وماحصل لأقتصادياتها وعملاتها وحالة ألغاء الدعم ،وما خلق من أضطرابات وأحتجاجات وأضرابات عديدة في الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية مصر ، تونس ، المغرب وفي غيرها سميت وقتها " بثورات الجياع أو ثورات الخبز"**... أشارت الكاتبة "شربل بابر" بأن الصندوق قد غدى " أقوى حكومة فوق قوميةفي عالم اليوم"، وأن قدرته الهائلة الان على التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي تتعامل معها تمنحه سلطة "لا يسع أنصار الامم المتحدة سوى أن يحلموا بها ".

كما يلاحظ أن الصندوق وقف متفرجاً أمام أستفحال العجز في مدفوعات البلدان النامية أثر التدهور الكبير ، الذي طرأ على معدلات تبادلها التجاري وبالذات البلاد المصدرة للمواد الزراعية والتعدينية وأرتفاع أسعار الفائدة ، وتزايد أعباء الديون التي وصلت الى أرقام فلكية وقد سماها البعض " عقد الافقار الكوني " حيث توقفت بلدان عن دفع أعبائها كالمكسيك ، البرازيل ، الارجنتين ودول أخرى ، ووقف الصندوق عاجزاً أمام الاضطرابات التي لحقت بنظام النقد الدولي ، التي تميزت في عقد الثمانينات بعدم الاستقرار " نتيجة للتقلبات والتغيرات" التي طرأت على الاقتصاد العالمي ، بفعل التحول الى سياسة المدرسة النقدية التي تدعو للاعتماد على السوق وتقليل دور الدولة .

ففي الوقت الذي ينبغي أن يتخذ " الصندوق" أجراءات على السياسات النقدية والمالية للدول الصناعية الرأسمالية ، بأعتبارها تعاني من أختلالات هيكلية وبخاصةً الى تصحيحات ، نجده ترك لها حرية ما تقرره من سياسات وتوجهات ، إلا أن دوره تعاظم بقوة في دول العالم الثالث " الدول النامية " في الثمانينات ، بل وتحول الى رجل بوليس قاس Harsh Policeman ، على حد تعبير الاقتصادي الباكستاني المعروف" محبوب الحق" ، بفرضه برامج صارمة للتصحيح الاقتصادي في هذه البلدان .

---

* جوزيف ستكلتز العولمة ومساوئها ص29 .

** كان للباحث في مساهمة تحت عنوان ماهي الاسباب لثورة الجياع نشر في مؤسسة صبرى في دمشق عام 1984 دون ذكر الاسم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الصدد ، يشير جوزيف ستكلتز "أن الحاح صندوق النقد الدولي على البلدان النامية ، في الحفاظ على سياسات نقدية متشددة ، أدى الى أن تجعل معدلات الفائدة، وأستحداث الوظائف أمراً مستحيلاً حتى في أفضل الظروف ، لأن تحرير التجارة حدث قبل أن توضع شبكات الضمان في مكانها المناسب . فقد وقع أولئك الذين ، فقدوا وظائفهم في غائلة الفقر ، ولهذا ، يعقب التحرير في معظم الاحيان ،لا النمو الموعود ، بل الشقاء المتزايد ، وحتى أولئك الذين لم يفقدوا وظائفهم ، فقد أنتابهم شعور عارم بعدم الامان*".

يبدو أن البلدان الرأسمالية الصناعية أعتمدت على هاتين المؤسستين في مهمة أستغلالها للبلدان المتخلفة ضمن سياقات السياسة العامة للأستراتيجية ، التي رسمت في بريتون وودز للدول المسيطرة والمنتصرة في الحرب العالمية الثانية للخروج من أزماتها ، وتحميلها على الغير " وأن كانت هناك بعض البنود والاحكام والقرارات ، قد تختلف من بلد لآخر ، لكنها عموماً تقع وفق منهجية فكرية " الليبرالية أوالنيو ليبرالية "، أي لتنفيذ الارادة الجماعية لمجموعة البلدان الاكثر تطوراً في العالم الصناعي "حكومات أهم سبعة بلدان صناعية متقدمة G 7" وهي الولايات المتحدة واليابان وكندا وايطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة" هي التي توجهها**، والذي باكورته كما أسلفنا، تقرير "لستير بيرسون" و فكر المدرسة" النقدية في شيكاغو وتوافق واشنطن التي تتلخص أفكارها " بأن على البلدان النامية أن تفتح أبوابها أذا أرادت، أن تستقبل الاستثمارات الاجنبية الخاصة وأن تتخلى كشرط عن سياساتها الاقتصادية التي تبنتها من قبل... "سياسة اقتصادية وتنموية مستقلة". هذه الشروط والمبادئ ، التي طورتها لاحقاً المنظمات الاقتصادية الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي فاقت الشروط الاولية "تقرير بيرسون"، بحيث أصبحت هاتان المنظمتان الدوليتان تتدخلان في شؤون البلدان النامية، فهي لا تتوقف عند الخلل في ميزان المدفوعات أو ضمان حركة رؤوس الاموال الطويلة الاجل ، وأنما تتعدى ذلك ، لتشمل رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان ، مثل السياسة المالية والتوظيف والاستثمار والتجارة الخارجية وسعر الصرف، والسياسة النقدية والأئتمانية، والاسعار والاجور والمعونات وغيرها ... وأذا أمعنا النظر في هذه التوجهات العالمية وأستراتيجيتها أو في التكتيكات المستخدمة في تعاملها مع البلدان النامية ، لوجدنا مجموعة من الافكار المصاغة، على اسس المنظومة الفكرية للمدرسة النقدية النيو كلاسيكية، تلك الافكار التي مفادها خصخصة القطاع العام، وعملت المؤسسات المالية والدولية بالترافق مع توجهات الدول الراسمالية الصناعية الكبرى، تجاه البلدان النامية ،والتي لعب صندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في الضغط على الحكومات المعنية، لأتباع سياسة الاصلاح الاقتصادي، والتي تعرف "بسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي" في أقتصاديات تلك الدول لكي تتلائم مع واقع تقسيم العمل الدولي القائم على أساس مراعاة مصالح أقتصاديات "بلدان المركز" وعلى حساب "بلدان الاطراف" وأن تستجيب هذه الدول للقرارات الصادرة من هذه المنظمات الدولية .

كما وتشير بحوث وكتابات عديدة على أن التعاون الوثيق أصبح أكثر بين الصندوق والبنك الدولي في الثمانينات ، بالاضافة الى منظمة التجارة العالمية لاحقاً من أجل مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان النامية ، وبموجب هذا النظام للتجارة العالمية ، فأن علاقة "أتفاق واشنطن***" بالحكومات الوطنية قد أعيد تحديدها ، وأن تعليمات الصندوق والبنك الدوليين ، لم تعد تعتمد فقط على أتفاقات

---

* أنظر مؤلف ستكلز ، جوزيف – العولمة ومساؤها – مصدر سابق – ص33 .

** ما عادت البلدان السبعة ، هي الاقتصاديات السبعة الكبرى في العالم ، والعضوية في مجموعة السبعة ، كالعضوية في مجلس الامن الدولي ، في جانب منها مسألة ، تاريخي .وتجتمع معهم الان روسيا " مجموعة الثمانية G 8 ".

*** أتفاق واشنطن هو أجماع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الامريكية على السياسات "التصحيحية " للبلدان النامية – الذي كان مؤشراً على نهج مختلف جذرياً في التنمية والاستقرار الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" الاقراض" المعقودة مع كل بلد ، فهي تعليمات ليس لها قوة ألزامية ، وأنما أصبحت هذه التعليمات شروط يجري الالتزام بها وتطبيقها حرفياً " كبرنامج التصحيح الهيكلي والتثبيت ، وتحرير التجارة ، وتحرير نظام الاستثمارات الاجنبية ، بل وأصبحت جزءاً لا يتجزء من شرعة منظمة التجارة العالمية ،وهذه البنود ، أصبحت تشكل الاساسيات في القانون الدولي لـ "مراقبة" الدول وبصورة غير مباشرة ، لتطبيق شروط الاقراض. ففي الوثيقة الصادرة من صندوق النقد الدولي عام 2003 "حول التطور المالي" وجدنا ما يلي "ص15-16" قامت بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا*، بأصلاح قطاعاتها المالية على مدى العقود الثلاث الماضية ،" ولكن "على الرغم مما أحرزته المنطقة من تقدم في هذا الميدان ، فقد" توارت" جهودها أمام سرعة الاصلاح والنمو في أنحاء أخرى من العالم " اي عالم !" وإزاء الاتجاه المتزايد نحو العولمة ، أصبح التحدي الذي يواجه صانعي السياسات في المنطقة ... والتي يحددها التقرير " ، التحول من سياسة الكبح المالي ، تطبيق سياسات أقتصادية كلية حكيمة ، أصلاحات هيكلية ... تكميل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ... توفير مناخ هيكلي الموآتي للتطور المالي ... وذلك بسبل أخرى لا يشير لها التقرير" ، لكنه يواصل ، ليؤكد ، هذا يعني بالنسبة لبعض البلدان الحد من التدخل الحكومي في النظام المالي ، بسبل متعددة ، منها تقليص القطاع العام للمؤسسات المالية .."غير إنه لا يتطرق الى، السبل الاخرى" وتختتم وثيقة التقرير بالأشارة الى إن الثقة في السياسة الاقتصادية " في هذه البلدان " تزداد مع تنفيذ صانعي السياسات المطلوبة وألتزامهم بمسار الاصلاح حتى النهاية ، ومما يلاحظ على هذه البحوث المتخصصة من قبل "الصندوق والبنك الدوليين" حول البلدان النامية ، لا تنطلق من دراسات عامة ، لتقيم حالة محددة ، بقدر من أنها مدعومة بنظريات وأدلة متخصصة ذات بعد أستراتيجي ، تستهدف في التوجهات العامة على أخضاع هذه البلدان لشروط هاتين المؤسستين وأهدافهما تجاه أضعاف ،دور الدولة و الى تقليص دور القطاع العام ، وحتى المقترحات التي تقدمها هذه البحوث ، على السياسة النقدية أو على القطاع المصرفي ، والتنظيم والرقابة أو القطاع المالي ، والانتاج المالي ...فيها تأكيدات الزامية للتنفيذ .

يقول جوزيف ستكلتز في مؤلفه "العولمة ومساوئها ص83-84 "، "بينما كانت البلدان الصناعية المتقدمة مع مؤسساتها المعقدة تتعلم الدروس الصعبة من الغاء القيود المالية كان صندوق النقد الدولي، يحمل رسالة ريغان وتاتشر هذه الى البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي لم تكن مهيئة لأدارة ماثبت أنه في أفضل الظروف مهمة صعبة محفوفة بالمخاطر، وبينما لم تحاول البلدان الصناعية المتقدمة ، تحرير سوق رأس المال، إلا في وقت متأخر من تنميتها، أنتظرت الدول الاوربية حتى السبعينات "بعقد السبعينات من القرن العشرين" لتتخلص من ضوابط سوق رأس ما لها – إلا أنها كانت تشجع البلدان النامية على القيام بذلك سريعاً ناسيةً إن الصندوق "في مفهومه الاصلي أذن: أستند الى الاعتراف، بأن الاسواق غالباً ما لا تعمل بشكل جيد – يمكن أن ينجم عنها بطالة هائلة وربما تفشل في تيسير الاموال المطلوبة للبلدان لمساعدتها في أستعادة أقتصاداتها**". وفي مؤلف شيريل بيار*** ، الذي أعتمدت فيه لدراسة الازمات وموازين المدفوعات والخيارات المختلفة لأساليب حلها ، وللآثار الاجتماعية والسياسية "لروشتة الصندوق بدراسة حالات معينة من البلدان النامية ... خلصت الى نتيجة مهمة ... مفادها أن صندوق النقد الدولي ، يفترض أن البلدان

---

* التطور المالي في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وثيقة صادرة من صندوق النقد الدولي مارس عام 2003للمزيد راجع ستكلز ، جوزيف – مصدر سابق – ص83 ص84 .

** راجع ستجلس ، جوزيف – العولمة ومساوئه – مصدر سابق – ص83-84 .

*** مؤلف شيريل بيار – البنك الدولي : دراسة نقدية – ترجمة أحمد فؤاد بليع – دار سينا طبعة 1994 القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تستجيب للوصفة "روشتة" يمكنها أن تخطط للمستقبل على أساس أنها سوف تواصل الحصول على مقاديرضخمة من العون الى أجلٍ غير محدود ، وعليه ، فالصندوق لا يقدم لهذه البلاد نصائح أو سياسات تفيدها من أجل خفض وارداتها ، والوقوف على أقدامها ، وأنما يدربها لكي تؤهل نفسها للحصول على كميات متزايده من القروض الجديدة شريطة أن يثبت البلد المعني ، أنه موافق على أن يتولى الصندوق فرض سياساته الاقتصادية والاجتماعية على البلد في المستقبل . وهو الامر الذي أثبتت التجارب أنه يؤدي الى تكرار الازمات في موازين المدفوعات وعمليات "الانقاذ المتكررة" الى أجل غير مسمى في إطار دائرة مفرغة ... وحسب تعبيرها " وهكذا يتوجب على البلدان الفقيرة أن تركض ، أسرع فأسرع ، لكي تبقى في المكان ذاته " ،"مكانك سر" .

وتبقى الاشارة الى أنه كلا "الصندوق والبنك الدوليين" الذان يعملان بتنسيق فيما بينهما وبخاصة في الثمانينات من القرن العشرين تجاه البلدان النامية، الى الحد الذي زالت فيه الفروقات في التوجهات، والذي يمكن أعتبارهما ضمن مؤسسة واحدة بعنوانين، وعبر مشروطيتهما، تم أخضاع البلان النامية ،واعادة أحتوائها وتطويعها لمطاليب النمو في المراكز الرأسمالية الصناعية *.

يتبين من تجارب البلدان التي طبقت شروط صندوق النقد الدولي ، أنها واجهت أزمات أقتصادية عميقة تتجلى أهم مظاهرها في معدلات بطالة مرتفعة وأفقار شامل وتهميش أجتماعي وأستقطاب حاد . ولهذا فأمام أتساع دائرة الفقر والتهميش والاستقطاب الاجتماعي على صعيد عالمي وفشل الاستراتيجيات ، أقدمت تلك المؤسسات على تبني خطاب مغاير، ما كانت تروجه سابقاً من خلال أقدامها على رفع شعارات جديدة وبراقة من قبيل :" محاربة الفقر والجوع!". وهكذا أصبحنا ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين شهوداً على الكيفية التي حول البنك الدولي ،خطابه عن محاربة الفقر الى برامج بدأت ترتبط بين محاربة الفقر وأنهاء تطبيق الاصلاحات الهيكلية للدول التي تجبر على تبنيها. وبالمقابل وفي هذا السياق أيضاً أقدم صندوق النقد الدولي على تحوير برامج التكيف الهيكلي الى برامج لتقليص الفقر وأطلاق النمو ، والتي كانت تفرض على الدولة المعينة صياغة برامجها الخاصة ، تحت أسم " الوثيقة الاستراتيجية لتقليص الفقر ". ودون الدخول في التفاصيل ، يمكن الاشارة الى الفكره المحورية التي تقوم عليها وثائق وبرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، هي أنطلاقها من فرضية تقول أنه "لتقليص الفقر ، يجب رفع النمو . وأذا دفعنا هذه الاطروحة الى نهايتها قبل أنتاجها". والطريقة التي يمكن أطلاق النمو بها ، حسب هذه المؤسسات ، هي حرية السوق وبالتالي، تحرير الاقتصاد ، أزاحة كافة الحواجز أمام تداول السلع والخدمات والمال، مع ما يتطلبه ذلك من خصخصة شاملة وإزالة الحماية الاجتماعية ، وحسب هذا المنطق ، سينتج عن هذا الخيار، نتائج أيجابية للفقراء في المدى المنظور، ولكن حسابات الحقل لا تماثل حسابات البيدر**.وحول سياسة الصندوق والبنك الدوليين أتجاه البلدان النامية وهي "الحقائق" التي تشير الى أستراتيجية هاتين المؤسستين لحل مسألة المديونية وفق مواصفاتها التأهيلية منذ الثمانينات والتسعينات وحتى ظروفنا الحالية " قرابة ثلاثين عاماً"يمكن الاطلاع عليها، من خلال ورقة حقائق صادرة من صندوق النقد الدولي في تشرين الاول أكتوبر2008 تحت عنوان" الحد من الفقر وتسهيل النمو" تكشف حقائق جديدة وتؤكد الى ماتوصلنا له من أستنتاج إن الصندوق والبنك الدوليين وأهدافهما وأستراتيجيتهما لا تهدف لمساعدة البلدان النامية وأنما لزيادة الفقر والمعاناة لهذه البلدان ، ويمكن ملاحظة الوثيقة، وفيها قائمة بأسماء 78 دولة من _____

* للمزيد أكثر راجع مؤلف د. رمزي زكي – في وداع القرن العشرين تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية ص 387 ومايليها..

** للمزيد أكثر راجع مؤلف د ياسر، حسن صالح – مجموعة مقالات- مصدر سابق –ص30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلدان النامية صادرة عن صندوق النقد الدولي في آب 2008 من البلدان المنخفضة الدخل والمؤهلة للحصول على مساعدات لتخفيف الفقر لاحظ الجدول -2-

وهذا دليل، يثبت على أمتداد ثلاثة عقود تزداد البلدان النامية فقراً وبطالةً وتدني مستويات المعيشة وأنخفاض في الدخل هذا بالاضافة الى الظروف الصحية والسكنية "غيراللائقة أنسانياً "وهبوط في المستويات التعليمية والخدمية، ويكتفي البحث بهذا القدر حول أستراتيجيات للصندوق والبنك الدولين وسياستهما التي تتمحور حول حرية السوق وتحرير الاقتصاد وأزاحة الحواجز وتداول السلع والخدمات والمال مع مايتطلبه ذلك من خصخصة شاملة وأزالة الحماية الاجتماعية . ولكي نتوسع أكثرعلينا معرفة الاهداف لليبرالية التكيف و طرح أسئلة عديدة، هدفها الوصول الى أدوات لفك جوانب الغموض التي أعتمدتها تلك المؤسسات وبالتالي، معرفة الغايات المعلنة والخفية وراء ضباب الايديولوجية التي خططت لهذه البرامج فما هي الاهداف لليبرالية التكيف .

جدول رقم -2-

البلدان المؤهلة للأستفادة من صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وتسهيل النمو أعتباراً من آب / أغسطس 2008

1 - أفغانستان	39- ليسوتو	
2 – البانيا	40- ليبيريا	77- زامبيا
3- أنجولا	41- مدغشقر	78- زيمبابوي
4 – أرمينيا	42- ملاوي	
5 – أذربيجان	43- جزر المالديف 1	
6 – بنغلادش	44- مالي	
7 – بنين	45- موريتانيا	
8 – بوتان	46- مولدافيا	
9- بوليفيا	47- منغوليا	
10 – بوركينا فاسو	48- موزامبيق	
11- بوروندي	49- مياتمار	
12- كمبوديا	50- نيبال	
13- الكاميرون	51- نيكاراجوا	
14- الرأس الاخضر 1	52- النيجر	
15- جمهورية أفريقيا الوسطى	53- نيجيريا	
16- تشاد	54- باكستان	
17- جزر القمر	55- بابوا غينيا الجديدة	
18- جمهورية الكونغو الديمقراطية	56- رواندا	
19- الكونغو ، جمهورية	57- ساموا 1	
20- كوت ديفوار	58- سان تومي وبيرينسيبي	
21- جيبوتي	59- السنغال	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22- دومينيكا 1	60- سيراليون	
23- أريتيريا	61- جزر سليمان	
24- أثيوبيا	62- الصومال	
25- غامبيا	63- سري لانكا	
26- جورجيا	64- سانت لوسيا 1	
27- غانا	65- سانت فنسنت وجزر غرينادين 1	
28- جرينادا 1	66- السودان	
29- غينيا	67- طاجكستان	
30- غينيا بيساو	68- تنزانيا	
31- غيانا	69- تيمور الشرقية	
32- هايتي	70- توجو	
33- هندوراس	71- تونجا 1	
34- الهند	72- أوغندا	
35- كينيا	73- أوزبكستان	
36- كيرباتي	74- فانواتو 1	
37- جمهورية قيرغيزستان	75- فيتنام	
38- لاو PDR	76- اليمن ،جمهورية	

- الاهداف الاساسية لليبرالية التكيف

تشير مؤلفات عديدة ، الى ان نشوء الرأسمالية كنظام عالمي، توسعت دائماً لأن تخضع الدول الاخرى جميعاً لمتطلبات نموها وشروط حركتها وكان "تكييف" الاماكن غير الرأسمالية ، شرطاً ضرورياً ولازماً ، لأستمرار بناء الرأسمالية وديمومة نموها ، ولو بحثنا التاريخ لوجدنا شواهد كثيرة على مراحل تطور الرأسمالية العالمية منذ ظهورها وحتى وقتنا الحاضر ، بدأً من مرحلة الاكتشافات الجغرافية، والمرحلة التجارية مروراً بالثورة الصناعية، وعهدي الاستعمار والامبريالية ، كلها مراحل ، جرى فيها ممارسات ضغوط وأخضاع بلدان عديدة لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال في المراكز الصناعية .

ولهذا فأن مصطلح عمليات التكيف ، الذي يروج لها الان في محافل المنظمات الدولية ، وبالأخص منها ، كتابات وبحوث "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، لا تشير الى ظاهرة جديدة ، بقدر من أنها ظاهرة قديمة .

ففي بداية الرأسمالية المبكرة ، جرت محاولات أولية لتكيف الهيكل الاقتصادي للبلدان المكتشفة ، وتكوين المستعمرات الاوربية وتحديداً أ سبانيا والبرتغال والهولندا وبعدهم الانكلترا والفرنسا وغيرهم ، الذين أقاموا محطات تجارية لتحويل أتجاهات التجارة الدولية لصالحهم ، وتحويل الكنوز المنهوبة "الذهب والفضة" من هذه البلدان الى عواصم البلدان الاوربية ، بالاضافة الى أجبار سكان هذه البلدان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"المستعمرة" لأنتاج بعض المنتجات الزراعية ، التي عليها طلب في أوربا مثل السجائر والشاي والسكر والبن والقطن والاصباغ والجلود وغيرها.

وفي المرحلة التجارية ، التي سيطر فيها رأس المال التجاري الاوربي على أسواق العالم ، فقد أستطاعت الرأسمالية ومن خلال شركاتها الكبرى "مثل شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية وغيرها "، أن تخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها*."

وأستطاعت أن تكدس أرباحاً ضخمة من خلال ترسيخ نمط الانتاج الكولونيالي ، الذي أرسى دعائمه المستوطنون الاوربيون في فترة الكشوف الجغرافية ، وأن تحقيق موازين تجارية موأتية "ذات فائض" لصالح دول القارة الاوربية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والافريقية والامريكية. أنظر الجدول رقم -3- .

وفي فترة رأس المال الصناعي ، وتحقق الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة مابين النصف الثاني من القرن الثاني عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر ، وصلت المراكز الرأسمالية في تطويع

---

* أنظر مؤلف د. زكي ، لامزي - الليبرالية المستبدة – مصدر سابق ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم -3-

تطور كميات الذهب المنهوب من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية التجارية* – 1500 – 1800-

الدول المنهوبة	الفترة	القيمة بملايين الماركات الذهبية
المكسيك والهند الغربية	1521 - 1500	100
	1547 – 1522	80
	1700 – 1548	152
	1800 – 1700	300
بيرو	1600 – 1534	230
	1700 – 1600	450
	1800 – 1700	370
نيوجرنادا	1600 – 1537	200
	1700 – 1600	680
	1800 – 1700	780
شيلي	1600 – 1500	130
	1700 – 1600	100
	1800 – 1700	240
البرازيل	1720 – 1701	150
	1740 – 1721	490
	1760 – 1741	816
	1780 – 1761	580
	1800 - 1781	380

المصدر:أرنست كيمل – تاريخ المالية ، دار الاقتصاد- برلين 1966 ، ص 232 (باللغة الألمانية) نقلاً من مؤلف الليبرالية المستبدة للـ د. زكي ، رمزي .

وتكييف المناطق المسيطر عليها ، لكي تواكب التطورات الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية ، حيث توسعت أحتياجات البلدان الرأسمالية ، لتشمل المواد الخام والمواد الغذائية ، وأدى النمو الهائل بفضل " ثورة الصناعات" الى ظهور الحاجة للبحث عن ، منافذ أضافية لهذه المنتجات ، خارج الحدود القومية للبلدان الرأسمالية ، ولعبت " ثورة المواصلات" – النقل البحري والسكك الحديدية ، وما أحدثته من أتصالات على مناطق جغرافية، بعيدة لعبت دوراً خطيرا في فتح هذه الاسواق وتزويدها بالمنتجات المصنعة أوربياً ، وتشير بعض المصادر** " الى أن التجارة توسعت خلال الفترة 1820 -1900 بمعدل أسرع من نمو الانتاج الصناعي ، أذ تضاعفت واحداً وثلاثين مرة في تلك الفترة "***. وكانت سرعة التجارة في المواد الخام تتواكب مع سرعة التجارة في المنتجات المصنعة "أنظر جدول -4-

---

* مؤلف د.رمزي – مصدر سابق ص 25 .

** أنظر في ذلك : م .فالكروسكي – وجهة نظر ماركسية حول تنمية العالم الثالث – ترجمة د. كمال غالي ، دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت 1982،ص.116.

*** للمزيد أنظر مؤلف د. زكي ، رمزي – مصدر سابق – ص24 ص25 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم -4-

تطور تجارة العالم في المواد الخام والمنتجات المصنعة خلال الفترة 1876 – 1913 (كميات)

الفترة	التجارة العالمية في المواد الخام	التجارة العالمية في المنتجات المصنعة
1880- 1876	31	32
1885- 1881	38	40
1890 - 1886	45	45
1895 - 1891	51	46
1900- 1896	60	48
1905 - 1901	71	63
1910 - 1906	83	78
1913 - 1911	97	96
1913	100	100

Source : J. Kuczynski; Studien zur Geschichte der Weltwirtschaft, Dietz Verlag Berlin 1952, 9, 70.

يقول د. رمزي زكي " وعند هذه المرحلة أرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات ". ثم يواصل ،فيقول " ففي ضوء التعاون الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الانتاج في البلدان الاوربية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية ، وبين البلدان الاخرى عبر البحار ، في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ، والتي ظلت تراوح مكانها ولا زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية "*... وهكذا تحت تأثير هذه السياسة ، فرضت بالقوة ، وسيلة تكيف وتطويع هذه البلدان وفرض سياسة الباب المفتوح "سياسة حرية التجارة" وبطرق عديدة "بالقوة أو الاغراءات والامتيازات" وغيرها .

وتجدر الاشارة الى أن مرحلة الاحتكارات الرأسمالية ، حيث زادت درجة تركز الانتاج ورأس المال ، وأندمج الرأسمال الصناعي بالرأسمال المالي التي تميزت بالتحكم بوسائل الانتاج ومصادر الموارد الاولية ، مشكله بذلك أقلية مالية هائلة "القوة الاقتصادية"...حيث تميزت الفترة " الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الاولى بصراع محموم بين المراكز الراسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان أحتوائها ، للوفاء بمتطلبات أستمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز "**.

وهكذا نجد أن الفترة التي تميزت بأعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ والاسواق بين الدول الرأسمالية المستقرة، على حساب القوى الاستعمارية والامبراطوريات التي أنهارت عقب الحرب العالمية الاولى .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، أثر تفجر الصراع بين القوى الاحتكارية في الدول الصناعية ، حول مناطق النفوذ وما أنتهت آليه ، من تعاظم حركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأنهيار النظام الاستعماري ، وحصول الكثير من البلدان على أستقلالها السيا سي ، وأبتعدت تدريجياً عن النظام السياسي للأستعمار العالمي . وما خلقته ظروف، مابعد الحرب، على خارطة

_____* للمزيد من الاطلاع راجع مؤلف د. رمزي زكي الليبرالية المستبدة ص26.

** هاري ماجدوف " الامبريالية من العصر الكولونيالي حتى اليوم " ص76 - علماً أن في عام 1900 كان % 90.4من مساحة افريقيا وحوالي % 75 من مساحة آسيا ، قد تم أقتسامها بين القوى الاستعمارية ، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئاً بين هذه القوى ، وهو الامر الذي أجج صراعاً فيما بينها ، أنتهى بأشتعال الحرب العالمية الاولى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية "أدركت البلدان الرأسمالية الاحتكارية عليها ان تدرس الظروف الجديدة ، وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة على العلاقات الدولية الجديدة، ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وبهذا الخصوص يشير الاقتصادي الامريكي هاري ماجدوف في مؤلفه "الامبريالية من العصر الكولونيالي حتى اليوم"*. يستعرض فيه المتغيرات على الساحة الدولية حول تقاسم النفوذ بين الدول الرأسمالية والمخاطر الجديدة التي تواجهها "أنتشار الشيوعية" وتعاظم الثورات الاجتماعية وكيفية تقسيم الاولويات ، للحفاظ على أستمرار النموذج التقليدي في التجارة والاستثمار وكيفية الحصول على مصادر المواد الخام وكيف أستطاعت الولايات المتحدة الامريكية ، أن ترسم برامجها الاستراتيجية لبلوغ تلك الاهداف .

وما تجدر الاشارة في الاهمية في هذا الصدد هو محاولة" التدخل" وإعاقة توجهات البلدان المتحررة في بناء تنمية مستقلة ، وبهدف أبقاء هذه البلدان في إطار النظام الرأسمالي العالمي ، ضمن موقعها القديم اللامتكافئ... وفي هذا الصدد يقول د. محمد سلمان حسن " كان الغرض من تأسيس مجلس الاعمار "في العراق" في 1950 ، وزارة الاعمار في عام 1953 ، تسهيل عملية المراقبة بل حتى السيطرة الاجنبية على المشاريع العمرانية ، أذ كان البنك الدولي للانشاء والتعمير ، هو الذي أقترح تأسيس مجلس الاعمار وأعتبره أحد الشروط التي يجب توافرها لقبول ، أقراض العراق لتمويل مشروع الثرثار ولما كانت الحكومتان الامريكية والبريطانية، هما المسيطرتين على أكثرية أسهم ورأس المال ، البنك الدولي أشترط أن يكون لكل من الدولتين ، ممثل في مجلس الاعمار ، وهذا ما كان موجوداً بالفعل حتى قيام ثورة 14 تموز 1958**.

وهكذا تحرص الدول الرأسمالية العالمية على أستمرار بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه لأقتصاديات البلدان النامية ، وبالمقابل أيضاً تحرص على توفير أسواق خارجية لمنتجاتها ، وتأمين الحصول على المواد الخام وفي الحصول على فرص الاستثمار. وبعد هذا العرض التاريخي الموجز، لأستكمال صورة الاهداف الاساسية لمسيرة الرأسمالية العالمية وأحتكاراتها "لليبرالية التكيف" كمنهج أقتصادي منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين ، فما الذي تعنيه برامج التكيف ، وماهي الاهداف الاساسية لهذه الاستراتيجية العالمية ؟ وما الخطاب السياسي والاقتصادي لهذا الفكر؟.

وماهي المستجدات الاساسية لليبرالية التكيف التي تدعو لها المنظمات الاقتصادية الدولية ومن ورائها ؟ وما الذي ترنو إليه هذه السياسة من أهداف منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين؟ .

تجدر الاشارة الى سياسة التكيف التي أتبعتها الرأسمالية العالمية منذ نشوءها لا تختلف من حيث الجوهر لبلوغ الاهداف المشار أليها ، أنما تختلف بالطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق عملية التكيف ، بدليل لاحظنا الاهداف هي خلال المراحل التاريخية التي تعرض لها البحث .

ونعتقد أيضاً أن برامج التكيف الهيكلي لعقد الثمانينات من القرن الماضي أو حتى ظروفنا الحالية ، لا تختلف هي الاخرى كثيراً بقدر من أن العملية أصبحت أكثر تعقيداً وترافقت بعنوان كبير واسع تحت مسمى "برنامج الاصلاح الاقتصادي" وهو في حقيقته يهدف الى أعتماد الليبرالية الاقتصادية التي تعتمد "اقتصاد السوق" كمحور للنشاط الاقتصادي الذي يهدف الى تضييق دور "الدولة" وأعطاء الاولوية في أدارة الاقتصاد للقطاع الخاص ، ومنحه مختلف الحوافز والمزايا المالية والضريبية والتجارية لبلوغ الاهداف ، وهي على ما يبدو نفس الافكار التي دعى أليها آدم سمث "دعه يعمل" منذ قرون عندما سيطرة الرأسمالية الصناعية في أوربا.

وهذه الافكار أو الخطاب الليبرالي الجديد "مشاريع التكيف الهيكلي" الذي صاغته مؤسسات دولية

---

* مؤلف د. محمد سلمان حسن – دراسات في الاقتصاد العراقي ص229-طبعة بيروت 1966.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متخصصة ، لا يفهم منه كحل لأزمة البلدان النامية أو بديل عن " التنمية " وأنما عنصر أساسي لأستراتيجية التكيف العالمي بأبعاده المعروفة ، سواءً على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو على مستوى أقتصاديات البلدان النامية الداخلية .

فعلى المستوى العالمي لمواجهة الازمة الاقتصادية العالمية تعتبر سياسة التكيف ، تراجعاً عن "الكنزية" التي خدمت الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية السبعينات ، وحل البديل من خلال الليبرالية الجديدة ، التي تدعو بآليات الانفلات لقوى السوق والحرية الفردية وتهميش دور الدولة ، وبالنسبة للبلدان النامية التي وقعت في فخ المديونية ، وتفجر أزماتها عام 1982 وجدت وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشروطمها ، كحل لأدماج هذه البلدان "النامية" في الاقتصاد العالمي المعاصر وبأساليب جديدة وبأعتماد مطلق على آليات السوق لا سيما في مجالات التنمية وتعبئة الموارد وضبط "توجهات التراكم "، وبصفة خاصة ، في مجال الموازنات التخطيطية ذات الطابع الاستراتيجي فما هو أقتصاد السوق وما هي آلياته وما فرضياته وهل يستطيع السوق في البلدان النامية أن يستوعب كل الاشكالات لحل المعضلات الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :

اقتصاد السوق وأشكالياته النظرية وفرضياته وتجلياته

1- أقتصاد السوق

أنتشرت ومنذ فترة غير قليلة كتابات وبحوث ونظمت ندوات وسيمنارات ساهمت للحديث عن معنى ومفهوم اقتصاد السوق ، وأحياناً ما يجد المرء ألتباساً حوله ، فالبعض يشير الى الرأسمالية ونموها وتطورها أقتصادياً جاء بفعل آلية السوق ، والبعض الاخر يحمل فشل البلدان الاشتراكية لأنها لم تنتهج هذا المنحى، وآخرون يشيرون الى تجربة البلدان الآخذة في النمو مثل النمور الاسيوية ودورها التاريخي في اتباع آلية السوق، وآخرون يشيرون الى ضرورة أنسحاب الدول من معظم النشاطات الاقتصادية وبالاعتماد على آلية السوق ، وغيرهم يشيرون الى العكس من ذلك .

ولكي نتوقف على دالة المفهوم ،علينا أن نحضر التاريخ ، كمعطى للتفسير ، فالتاريخ يشير الى أن "السوق" مكان للتبادل ،وهذه الصفة واكبته عبر مراحل تاريخية مرت بها المجتمعات البشرية التي طبقت مبدأ تقسيم العمل ، وهذا ما تتحدث عنه الكتابات في أثينا وروما ، فأفلاطون أكتفى بالقول بأن تقسيم العمل في مجتمع المدينة ظاهرة طبيعية وكان " يتعذر عليه أن يكون فكره دقيقة عن حجم السوق ودرجة تقسيم العمل " وأرسطو في تحليله لقيمة المبادلة قال بأنها " هي قيمة ما يحصل الفرد من سلع في السوق نتيجة مبادلة سلعته بغيرها " ، وهذا ما يؤكده المؤرخون الاقتصاديون بأنه يعد نقطة البداية في بحث نظرية القيمة في عصور لاحقة "وهذا ما وفر الى" آدم سمث" لتقديم رؤية متطورة في مؤلفه ثروة الامم ، كما كان سمث مهتماً بالجانب الاخلاقي في التعامل على أساس الثمن العادل ، ولم يتطور مفهوم السوق في الفترات الاحقة ، إذ أكتفت الدولة الرومانية بتقديم "قوانين" الاقطاعية بسبب محدودية المبادلة في الاقتصاد المغلق " ، حتى توما الاكويني 1225- 1274 الذي في عهده أقربأمكانية بيع سلعة ، بثمن أعلى من ثمن شرائها ، ولكن بشروط ، وحذر من تجاهل مصلحة المستهلك . وبعد أنهيار الاقطاع في أوربا في القرن الرابع عشر ، تقدمت البرجوازية التجارية "الماركنتيلية " في القرن الرابع والخامس عشر ، التي أهتمت بأقتصاديات بناء الدولة "حسب المفكر الاقتصادي الالماني جوستاف شمولر" ، وعبروا عن القيمة ، بأنها تتطابق مع الثمن السائد في السوق والفصل بينها وبين تناقضاتها ، وأختلفوا في التحديد ، منهم من أشار أن الثمن السائد بالسوق يتحدد بكمية النقود المتداولة ، والقسم الاخر أعتقد على أساس العرض والطلب والقسم الثالث حدد "الثمن"على أساس الحاجات ، ولكنهم عجزوا عن تقديم نظرية في القيمة ، أما مدرسة الطبيعين في منتصف القرن الثامن عشر ، ومفكرهم فرانسوا كيني 1694- 1774 فقد جرى الاهتمام بالزراعة ، وتبنوا زيادة أنتاجية الارض " الزيادة في عنصر الارض " وتشجيع الانفاق الذي يحفز ثمن الحاصلات الزراعية في السوق ، وقدموا فكرة الناتج الصافي " تدخل الدولة لخفض سعر الفائدة على التجارة ، ولكنهم عارضوا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وهم أصحاب فكرة "دع الامور تسير على أعنتها "Laissez faire, Laissez passes " "دعه يعمل ، دعه يمر" وهي العبارة التي أطلقها المفكر والسياسي الفرنسي المعروف جورناي Vincent de Gournay " 1712- 1759 *.

يلاحظ أن السوق عاصر المجتمعات ، كمكان للتبادل . وقد شهدت مشاغل الحرفين ومنتجات الزراعين الاخرى ، غير الخاضعة للاستخدام الشخصي ، وأنما للمقايضة مع أحتياجات أخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أقتصاد السوق : يسمى كذلك بالاقتصاد الرأسمالي ، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمبادرة الفردية ، ويخضع لتفاعل العرض والطلب داخل السوق . أقتصاد السوق هو أقتصاد العرض والطلب والمنافسة الحرة وتحرير الاسعار من أي قيد عدا ما تفرضه المنافسة الحرة غير الاحتكارية . ويعتمد على الملكية الخاصة للافراد والمؤسسات . ومع ذلك فأن أقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الاشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية – مقتبس من ويكيبيديا – الموسوعة الحرة .

لمتطلبات الحياة اليومية للناس ، وتكونت أسواق القرى والاحياء السكنية ، حيث يحمل الفلاحون والحرفيون وغيرهم منتجاتهم من البيض والدجاج والخضار وغيرها لبيعها والتبادل مع بضائع أخرى ينتجها الاخرون أو لغرض شراء اللحمة أو في تقديم أجور العطار "البقال" أو الحلاق وغيرهم ، وبعد ما ظهر النقد كوسيط للتبادل وكأداة لقياس قيمة المنتوج في مراحل أخرى ... ولم يتحول السوق الى طوطم او صنم للعبادة"*، إلا بعد أن أصبح المنظم الوحيد للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية والقومية ، بل وأصبح المصدر الوحيد للمراتب الاجتماعية " كما تذهب بعض الكتابات" ، فما هي فرضية السوق وما أشكالياتها النظرية وتجلياتها ...

<u>فرضية أقتصاد السوق وأشكالياتها النظرية</u>

كتب "آدم سمث "في مؤلفه "ثروة الامم" ، في وقت فرضت فيه الحكومة قيوداً صارمة على النشاط الاقتصادي ، فكانت الماركنتيلية "التجارية" ، النظام المسيطر في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حيث تدخلت الحكومات في الحياة الاقتصادية من أجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد ، وجاء "سمث " ليغير هذه الافكار ، بقوله أن الاقتصاد يكون في أوج نشاطه بدون تدخل الدولة ، وقد بنى أفتراضه على أن الاقتصاد هو السوق " الاقتصاد = السوق" أو سلسلة الاسواق مرتبطة بعضها ببعض، وتعمل حسب رغبات وقرارات الافراد الاحرار، وأن الحرية في السوق، هي حرية الاختيار، وأن مقدرة المنتج على أختيار السلع والخدمات للشراء ، هي المحفز والدافع للعلاقات في هذه الاسواق بين صاحب العمل والعمال وبين البائعين والمستهلكين ، علاقات تطوعية أو عقدية .

وتقوم هذه النظرية على فكرة " الرجل الاقتصادي " والتي مبعثها ، أن الانسان يسعى الى أكبر قدر من المنفعة وذلك بالكسب المادي ، كما تقوم هذه النظرية على أستخدام " اليد الخفية " لشرح ، أن المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ، التضخم ، العجز في ميزان المدفوعات ، يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق ... يقول آدم سمث ** ص43 " وأي سلعة تنقل الى السوق أذا تقدمت كميتها عن الطلب الفعلي ، فأن كل الذين يرغبون في دفع القيمة ،الريع ،الاجور، والربح ، التي يجب دفعها لنقلها الى هناك ، لن يستطيعوا الاستعداد لدفع المزيد ، وعلى الفور ، ينشأ بينهم تنافس ويرتفع سعر السوق شيئاً ما فوق السعر الطبيعي وذلك تبعا لما تثيره فداحة النقص أو ثروة المنافسين وأسرافهم في التبذير من أذكاء حدة للحصول على الكمية التي يريدونها وبدلاً من أن يقبلوا عليها فحسب ، فأن البعض منهم سيبدي التنافس... ويقول أيضاً ، أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لكافة السلع ، ولكن ليس الشئ الذي تقدر به قيمة السلع عادةً ، فمن الصعب ، في كثير من الاحيان ، التثبت في النسب بين كميتين مختلفتين من العمل فالزمن المتفق " ‘على حد قوله " لن يحدد بمفرده دائماً هذه النسب ، فالأختلاف في كمية الجهد المبذول والبراعة المستعانه ، تؤخذ أيضاً في الحسبان ... ويطرح "سمث" فرضيته ايضاً ، إن الكمية المعروضة في السوق من كل سلعة تتلائم طبيعياً مع الطلب الفعلي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن مصلحة كل الذين يستعملون أراضيهم وعملهم أو رأس مالهم ، في جلب أية سلعة الى السوق ، لا تزيد كميتها عن الطلب الفعلي ، ومن مصلحة كل الناس الآخرين إلا تنقص عن الطلب ص84 . وفي حقيقة الامر يلاحظ أن "سمث" قد تأثر بفكرة القانون الطبيعي من أفكار المدرسة الطبيعية "الفيزوقراطية" ، التي بدأت تأخذ طريقها الى العمل في منتصف القرن السابع عشر ، وهو

---

* ليس من مهمة البحث التعمق عن مجمل النشاط الاقتصادي ولا عن الانتاج الطبيعي Subsistence (natural) Production أو من أنتاج المبادلة Exchange Commodity Production .

** للمزيد راجع المؤلفات التالية : (1) أ. أبراهيم كبه – دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي .(2) د.أنيس حسن يحى – تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سمث . (3) د. محمد دويدار – مبادئ الاقتصاد السياسي _ الجزء الاول .

القرن الذي تميز بالاكتشافات العلمية الهامة في الفيزياء " نظرية نيوتن في الجاذبية ،والكيمياء – لاشانلييروهبس، وفي الطب ..الخ . ومن هنا تغلغلت فكرة القوانين الطبيعية في علم الاقتصاد والسياسة ولذلك بدأ الفكر الاقتصادي ينادي بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية ، وهذه القوانين هي عامة في الزمان والمكان وهي ناشئة عن الحاجيات الطبيعية . وبالتالي فأن القانون الطبيعي هو قانون خالد تقتضيه الضرورة الحتمية ، ومن هنا شكل هذا الفكر على يد آدم سمث مؤسس الحرية الاقتصادية وأبو المدرسة الكلاسيكية ، الذي أعتقد أن النظام الطبيعي يتحقق بفعل سعي الافراد لتحقيق مصالحهم ، وأن تحقيق المنفعة الشخصية هي الدافع الطبيعي للافراد في نشاطهم الاقتصادي على أعتبار أن الافراد يرتبطون فيما بينهم بروابط التضامن العفوي ولا إرادي ، فأنهم من خلال سعيهم وراء تحقيق مصالحهم ، يحققون المصلحة العامة* .

وبناءاً على هذا الاعتقاد توصل الى عدم ضرورة تدخل الدولة مشيراً الى أنه يجب أن لا تعترض "الدولة" الحرية الفردية ودورها العفوي في تحقيق المصلحة العامة " أي التنظيم العفوي للحياة الاقتصادية" بفعل " اليد الخفية" التي تعمل في جو من المنافسة على تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب وبالتالي ما بين الانتاج والاستهلاك . وهكذا تشكل المبادرات الفردية بالنسبة له القوانين الاقتصادية الطبيعية وآلية السوق والعرض والطلب بأعتبارهما الآليات لتنظيم الفعاليات الاقتصادية وأن مذهب الحرية الاقتصادية هو المذهب الذي يحقق زيادة ثروة الامة ، ويقول آدم سمث "أذا كان هذا الجزء من الاجور أو الربح ، فأن مصلحة العمال في هذه الحالة أو معلميهم في الحالة الاخرى سوف تدفعهم الى سحب جزء من عملهم أو من رأس مالهم من هذا الاستثمار وبذلك تتناقص الكمية المحمولة للسوق سريعاً ، بحيث لا تزيد عما هو كافٍ لتلبية الطلب الفعلي**... وأذا تعمقنا في نظرية الكلاسيكيين "آدم سمث وديفيد ريكاردو" لوجدنا أن أفكارهما تعبر عن فلسفة " سياسية وأقتصادية " تأسست على التقليد التنويري " كما أشير لها من قبل " التي حاولت التعريف ومساندة " الحرية الشخصية والملكية العامة " وهي أيديولوجية البرجوازية الصاعدة وأفكارها " ترد تحت الفلسفة الفردية ، الى أفراد أقتصاديين من نوع " الرجل الاقتصادي " Homo economics " هذا الرجل يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي ، الساعي لتحقيق مصلحة خاصة وهو بذلك يقوم بحساب رصين للمقارنة بين النتيجة التي يمكن الحصول عليها والجهود الذي يبذلها في سبيلها ، وقيامه بذلك يتطلب معرفة بكل الظروف المحيطة به ***.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه النظرية "الكلاسيكية " ونظرتها للظواهر الاقتصادية تنطلق في تحليلاتها لمجتمع يتشكل من ثلاث طبقات 1- الرأسمالية "مالكو وسائل الانتاج "، 2- وطبقة الارستقراطين "كبار مالكي الارض" 3- وطبقة العمال "مالكو قوة العمل"، الذين يرتبطون بعملية الانتاج وهولاء هم الذين يشير لهم "آدم سمث "يحققون وراء مصالحهم الشخصية حركة ونشاط الاقتصاد ، يحققون أيضاً مصلحة المجتمع من خلال " اليد الخفية " التي هي في الواقع " تلقائية السوق" وهو بذلك يضفي على ذلك روح التجانس بين هذه الطبقات ، بينما يختلف عنه " ريكاردو" ويضفي في تحليله التناقض لا التجانس بين الطبقات ... رغم إن كلاهما يرتكزان في تحليلهما على نظرية "القيمة في العمل ..The labour theory of value، والتي تركز على المبادلة الموجهة للسوق التي تقوم بين أفراد من نوع الرجل الاقتصادي ومما يلاحظ ايضاً أن جوهر النظرية يؤكد على المنفعة شرط القيمة والقيمة مصدرها العمل ، وبدوره " العمل" يقاس بالعمل المبذول " ثروة الامم – لآدم سمث"

* آدم سمث –كتاب "بحث في أسباب وطبيعة ثروة الامم " ص83 – الجزء الاول – ترجمة حسني زينه – الطبعة الاولى 2007، بغداد – أربيل – بيروت – مراجعة معهد الدراسات الاستراتيجية .

** آدم سمث مصدر سابق ص 85.

*** د. محمد دويدار – مبادئ الاقتصاد السياسي – الجزء الاول –ص 156.

والقيمة الاساس لتحديد الثمن" "ثروة الامم – آدم سمث" ، ويخلص في ذلك ، أن القيمة هي الركيزة للنظرية الاكلاسيكية والتي على ضوئها يتم توزيع الدخل القومي بين الطبقات الثلاث ، وأيضاً ترتبط هذه النظرية بالربح والفائدة وبنظرية رأس المال والاجور والريع والنظرية النقدية ، وعلى هذا الاساس يبنون نظريتهم في التجارة الخارجية ، وعلى هذا الاساس تقوم معالجاتهم للتطور الاقتصادي...ويضعون على تحليلاتهم للظواهر صفة "الخلود والابدية" وينفون التناقضات . وفي هذا أختلف " كارل ماركس " مع المدرسة الكلاسيكية من حيث بناءها النظري ، القائم على الاهتمام بالكم وتجاهله للكيف ، وفي أضفائهم التجانس على الظواهر وهي ليس كذلك ، وفي ربطهم هذا الشكل المتجانس بحاجات الفرد الأقتصادية به "بفعل أستلهامهم للفلسفة الفردية" ذات الطبيعة الأنانية والحاسبة الرشيدة " الرجل الاقتصادي " المستمدة من سلوكه في الطبيعة ، وبذلك تذهب تحليلاتهم للقوانين الاقتصادية "للحالة النفسية للفرد" في حين أن القوانين الاقتصادية لها روابط بين الافراد وروابط أجتماعية ، كما ينتقد "ماركس" أضفاء الصفة الابدية على الظواهر ...*

كما وتذهب بحوث أقتصادية اخرى الى أن " اليد الخفية " التي تعالج المشكلات من خلال آليات السوق ، على سبيل المثال ، ظاهرة البطالة ، نتيجة زيادة عدد المؤهلين للعمل عن الوظائف المتاحة ، أي نظرية عرض العمال يزيد عن نظرية الطلب ، وهذه النظرية تفترض عادةً بأن الاسواق "لا تقتصر على سوق العمل فقط" ، وهذا يفترض ضمناً الى أن هناك العديد من المستثمرين والباعة في السوق ليس لأحد منهم القدرة للتأثير على سعر البضائع ، وفي هذا الافتراض ،حيث العديد من الصفقات التي تجري يومياً ، تفشل هذه الفرضية "لان بعض المستثمرين أو الباعة أو مجموعاتهم" ، لهم بما فيه الكفاية في القدرة على التأثير على الاسعار ، وفي حالة العمال تنخفض قوى السوق من سعر العماله " أي أجورهم " فمع أنخفاض الاجور يمكن لصاحب العمل تعيين عدد أكبر من العمال وبالتالي تقل البطاله . لذلك "حسب هذه الفرضية " تكون قوى السوق قادرة على القضاء على البطاله بدون تدخل الدولة بشرط أن مستوى الاجور يكون مرناً مثل الاسعار الاخرى ، وتتوصل هذه الفرضية الى أن السوق الحرة ، تؤدي الى كفاية أقتصادية ، ومن أجل الحصول على الربح ، تذهب الفرضية الى القول بضرورة أن تكون التكلفة منخفضة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن الأسراف وعدم الكفاءة ، لا سبيل لهما في العمل الانتاجي ، كما وتضيف أيضاً ، أن المنافسة تمنع امكانية الحصول على أرباح عالية ، وأن حدث ذلك في مجال معين ، سيشجع المنتجين الاخرين على الدخول في ذلك المجال ، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الناتج ، وينخفض مستوى الاسعار والارباح ... وتنتهي الفرضية الى أن السوق يعمل بشكل أيجابي لأنه يسعى لتحقيق رغبات المستهلك ... في حين تذهب تحليلات أخرى ، الى أن الفرضية تعالج مسألة الربح بأعتباره مصدر التراكم ، ولما كان نصيب الربح النسبي من الدخل القومي يأتي من خلال عملية التطور ، وفي تحديد هذا النصيب تلعب الاجور الدور النشيط ، ولما كانت الاجور في تناقض مع الارباح ، فأي زيادة في تراكم رأس المال تنعكس في زيادة الطلب على القوة العاملة ، وهو ما يؤدي الى زيادة الاجور وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على المواد الغذائية في السوق ، فترتفع الاثمان في القطاع الزراعي ، وهذا بدوره يؤدي الى أستغلال أراضي أقل خصوبة أو أبعد من السوق ، فيزيد من ريع الارض ، وبدوره ذلك يؤدي الى نقص الدخل القومي من نصيب الارباح وأيضاً الاجور في القطاع الصناعي ، ويؤدي ذلك الى أنحدار معدل الربح أو الانكماش المستمر في تراكم رأس المال ، ويؤدي ذلك الى السكون . وتمثل تحليلات كارل ماركس إطاراً مختلفاً كيفياً _____

* راجع مؤلف د. دويدار مصدر سابق ص162

** أنظر كارل ماركس – رأس المال – نقد الاقتصاد السياسي – ترجمة محمد عيتاني -مكتبة دار المعارف -بيروت -1950 ص111 وما يليها Introduction to the Critique of Political Economy

، فهو يعطي لموضوع الاقتصاد السياسي ،بأنه يرتبط بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعة ديالكتيكية ... وحينما يحلل "ماركس" يستخدم المنهج التجريدي ، بتحليل الشكل الاول للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي ، أي تبادل السلعة ومن خلال هذا التحليل يظهر بدور التناقض في المجتمع ، ومنها يخرج بمقولاته الاقتصادية والسياسية .... وحينما يتحدث عن السوق يقول " لا تستطيع البضائع أن تذهب وحدها الى السوق ولا أن التبادل فيما بينها ، فعلينا – أذن – لفت أنتباهنا ، نحو حراسها وموجهيها يعني مالكيها ... والبضائع هي أشياء وبالتالي لاتواجه الانسان ، بأية مقاومة وأن ظهرت بعضها أستطاع الانسان أستخدام القوة ، وبتعابير أخرى يستطيع الاستيلاء عليها ، ولو وضع هذه الاشياء في علاقة مع بعضها بوصفها بضائع ، على حراسها في هذه الاشياء ، نفسها على نحو إرادة الواحد ، هي إرادة الآخر..."كما ويقول ماركس" وأن كل واحد متخلياً عن بضاعته بواسطة ميثاق أختياري مشترك – فعليهما – أذن – أن يعترف كل منهما بالآخر مالكاً خاصاً ... وهي علاقة الارادات التي تنعكس فيها العلاقة الاقتصادية ، وهم ممثلون للبضاعة التي يملكونها .... والبضاعة بالنسبة إليه ليس لها أية قيمة نافعة مباشرة ، ولو كان الامر ، على غير هذا النحو ، لما حملها الى السوق ، أن القيمة الوحيدة النافعة التي يجدها فيها ، هي أنها حاملة قيمة نافعة للآخرين ، وبالتالي هي أداة تبادل *، وهنا السوق مكان للتبادل". وفي نقده "كارل ماركس" لعلم الاقتصاد الكلاسيكي ، واصفاً أياه ، بأنه لم يفلح أبداً في أن يستخلص من تحليله للبضاعة وخصوصاً قيمة هذه البضاعة ، وشكلها التبادلي ، مشيراً الى أنها أحدى آفاته الرئيسية . وأفضل ممثليه " آدم سمث و ديفيد ريكاردو " وهم الذين على وجه التدقيق يعالجون شكل القيمة بوصفه شيئاً أسوأ أو شيئاً ليس له أية علاقة داخلية مع طبيعة البضاعة نفسها ، وليس فقط لأن القيمة بوصفها كمية تستأثر بأهتمامهم ، ويذهب ماركس أبعد حيث يقول " بل أن سبب هذا أعمق وأن شكل القيمة لأنتاج عمل ما ، هو الشكل الاكثر تجريداً وشمولاً لأسلوب الانتاج الحالي ، الذي يكتسب بسبب هذا نفسه طابعاً تاريخياً ، وهو طابع خاص من الانتاج الاجتماعي .. مفسراً بذلك ، فإذا أرتكبنا خطأ أعتباره الشكل الطبيعي الابدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكل أنتاج في كل مجتمع غاب عن أنظارنا حتماً الجانب الخاص من الشكل للقيمة ، ثم من الشكل للبضاعة وعند درجة أكثر تطوراً من شكل المال ، ومن شكل رأس المال ...الخ . مختتماً ذلك " وهذا ما يفسر لنا " والقول لماركس" لماذا نجد عند علماء أقتصاد متفقين تمام الاتفاق فيما بينهم حول قياس كمية القيمة بمدة العمل ، أكثر الافكار أختلافاً وتناقضاً حول المال ، وهذا يعني حول الشكل الثابت للمعدل العام **..."

كما لا يتفق ماركس مع عمل "جيمس ستيوارت مل" ومنطقه الانتقائي وأستخدامه الجيد له ، بترتيب أموره على نحو يكون فيه في آن واحد الى جانب رأي والده "جيمس ميل" والرأي المناقض له *** ، ففي مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي" مع – المقدمة الطبعة الاولى ، التي يقدم فيها نفسه بوصفه آدم سمث عصرنا ... يقول ماركس أن الابحاث المبتكرة ولكن القصيرة وغير العميقة التي وضعها "ميل" في حقل الاقتصاد السياسي منظمة تنظيماً عسكرياً وموضوعه على أهبة القتال في مؤلفه الصغير الصادر عام 1844 بعنوان" Some Unsettled Questions of Political Economy".

وفي نقده "ماركس " للصيغة الاصلاحية لـ "ميل" ومحاولاته التوفيق بين أضداد لا يمكن التوفيق بينها ، ومن أن عمله يستوجب المحاولة الى أذابه أمن الشخص والملكية ، العدالة المتكافئة ، ودولة

---

* للتفاصيل أكثر راجع كارل ماركس - رأس المال – نقد الاقتصاد السياسي ص 111- 112 – ترجمة محمد عيتاني – مكتبة دار المعارف – بيروت 1950 .

** راجع كتاب كارل ماركس – رأس المال- نقد الاقتصاد السياسي ص93 ومايليها .

*** كان للسيد جيمس ستيوارت رأي ضمن نظرية هيوم التي ترى بأن " الاسعار مرهونة بغزارة الفضة " والتي دافع عنها يونج ص122 Political Arithmetic – London 1774 p . وللمزيد راجع رأس المال – نقد الاقتصاد السياسي – لكارل ماركس .

ذات قوة كافية لمنع الحروب أو خوضها والحفاظ على المعاهدات في بودقة واحدة في طبخة متجانسة ، ويخلص "ماركس" للقول أن عمل "ميل" في الحقيقة عرضة لتفسيرات مختلفة ، ذات علاقة ليس فقط بقضايا التأكيد ، بل بزخم الليبرالية السياسية والديمقراطية الليبرالية بالذات ... وظل ماركس يهاجم فكرة الدولة الليبرالية " المحايدة" وأقتصاد السوق "الحرة" في إشارة له ، يقول " ففي أي عالم رأس مالي صناعي يستحيل بالمطلق على الدولة أن تكون محايدة أو على الاقتصاد أن يكون حراً* ".

كما وأنتقد توماس سنتش – النظرية الكلاسيكية ، حول الاقتصاد الدولي بقوله" على الرغم من أن الاقتصاد الرأسمالي كان داخلياً كأقتصاد وطني أيضاً يعد بنظر " سمث و ريكاردو " نظاماً طبيعياً يفترض بأنه الانسب للجميع ، فأن نظريتهما حول توزيع الدخل كشفت بصورة لا تقبل التأويل ، عن الصراع بين الطبقات " ولا سيما- على الاقل في حالة ريكاردو – بين ملاك الارض والمنظمين الرأسماليين ، ولكن أيضاً بين العمال والرأسماليين الذين عليهم أن يقاسموا دخلاً أجمالياً محدداً". ويواصل سينتش ملاحظاته بالاشارة" وعلى النقيض من ذلك لم يؤكدا ، فيما يتعلق بعمل الاقتصاد والتجارة الرأسماليين الدوليين ، إلا على أنسجام المصالح والمنافع التبادلة المتساوية ، وفي مجمل هذه الملاحظات يتوصل " سينتش " الى القول " وعلى أساس ماورد ذكره أعلاه يحق لنا القول ، أن علم الاقتصاد البرجوازي سرعان ما أصبح تبريرياً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر منه في مجال العلاقات الاقتصادية الوطنية ، فريكاردو الذي حاول بدأب ، فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني ، أن يؤكد المبدأ القائل "بأن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في أنتاجها"، لم يحاول ، حتى تطبيق نظرية القيمة هذه على العلاقات الاقتصادية الدولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظلت الاراء الكلاسيكية حول عمل الاقتصاد الرأسمالي ، حول التجارة الدولية ، حول تقسيم العمل والتخصص وتوزيع عوامل الانتاج – على النقيض من الموضوعات العامة لعلم أقتصاد " سمث وريكاردو" الكلاسيكي نفسه ، حول الاقتصاد الوطني – ظلت حتى يومنا هذا هي النظرية السائدة في علم الاقتصاد غير الماركسي ، معدله بهذا القدر أو ذاك من الانتقادات والتصحيحات والاضافات الجزئية فقط ، على أيدي ممثلي النظرية " الكلاسيكية الجديدة " في المقام الاول .

وعلى هذا النحو ، يجد الاقتصاد السياسي ، في هذه العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس** وتطوره الديالكتيكي الجدلي ، وهويتطور، كما رأينا حول نظرية القيمة كأساس نظري لتحديد ثمن السلعة في الاسواق " أي لتحديد الاثمان النسبية للسلع التي يتم على أساسها تبادل السلع تبادلاً يحقق الربح النقدي لأصحاب المشروعات " .

وفي ذلك يتوصل د. دويدار الى جملة المشاكل التي تتحدد بجملة التفسيرات من قبل الكلاسيك وماركس بشأن مشكلة القيمة والثمن وأجاباتهم حولها***.. إذ شهدت سبعينات القرن التاسع عشر

بلورة لفكره الاقتصاد الحدي كبديل****، التي تبلورت قبل هذا التاريخ ، وأن بذورها تشكلت عند بعض التجاريين ، ورموز هذا الفكر والاوائل هم وليام أستانلي جوفس W.S . Jevons وماري – ليون فالراس M.L. Walras وكارل منجر C. Menger ، وأكتمل من خلال الجيل الثاني من أمثال الفريد _____

* و الآن في ظل الازمة المالية التي هزت الاقتصاد العالمي ، كيف تحركت حكومات الدول ، وبخاصةً " الصناعية الكبرى " وغيرها ، لانقاذ أقتصادياتها من الكساد والانهيار .

** للمزيد راجع مؤلف د. محمد دويدار – مبادئ الاقتصاد السياسي – الجزء الاول ص174 ومايليها

*** يجدها القارئ في مؤلف د. محمد دويدار – مصدر سابق ص175 ومايليها .

**** للتفاصل أكثر يمكن مراجعة المؤلفات التالية: 1- د. محمد دويدار – مبادئ الاقتصاد السياسي – الجزء الاول . 2- د. رفعت المحجوب – الاقتصاد السياسي – الجزء الثاني . 3- توماس سنتش – نقد نظريات الاقتصاد العالمي – ترجمة عبدالاله النعيمي . 4- الفريد مارشال – الجزء الاول – مبادئ الاقتصاد.

مارشال Alfred Marshall وفون بوم بافرك Von Bohm Bawerk و فون فانيزر F. Von Wieser، ويركز الحديون أهتمامهم على سلوك " الفرد الاقتصادي " المجرد الذي لاعلاقة له بالواقع الاجتماعي ، فأذا كان التجاريون يهتمون بالتداول الذي يستند على الانتاج أذا كان الفائض يتحقق في مجال التداول ، وينتج عن زيادة الصادرات عن الواردات الذي يلزم زيادة أنتاج الصادرات ، فالتداول عند الحديين يبدأ من الأستهلاك ، عن حاجيات الفرد الذي هو من قبيل " الرجل الاقتصادي" وجوهر فكر الحديين يدور حول نظرية ثمن السوق والتي لكي نتوصل اليها علينا أن نحدد طلب المستهلكين "طلب السوق" والى عرض المنظمين " أي عرض السوق " وأن تدمج نظريتي "الطلب والعرض"* في نظرية ثمن السوق ، وأن تتوصل الى فكرة المرونة "مرونة الطلب ومرونة العرض" ، وفي هذا الصدد يلاحظ د. دويدار ملاحظتين هامتين: - 1-تهدف الملاحظة الاولى حول لغة أستخدام مصطلحي العرض والطلب بأنضباط عالي ، لأننا نتكلم عن تدفقات ، فهي لاتتحدد بمجرد عملية الشراء أو البيع وأنما تدفق مستمر في عمليات شراء أوبيع من خلال فترة محددة ... وكيف مثلاً إذا كانت رغبتنا أو حاجتنا الى رغيف من.الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الاسبوع ، فالامر يتعلق بالكميات في الفترة المعينة . 2- الملاحظة الاخرى يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق ، تحديد طلب من يستهلكون السلعة ، وكذلك تحديد العرض الكلي للسلعة في السوق ، أي عرض جميع من ينتجون ، للتوصل الى الطلب الكلي "طلب السوق"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحديد طلب المستهلك الفرد ومن ثم طلب المستهلكين الافراد في السوق ...وفي هذا برزالاتجاه المؤسسي الذي يعتبر "ثور ستاين فبلن " مؤسس هذا الاتجاه الفكري في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فقد أشاروا بالرغم من اعتراف المؤسسين بالنظرية الكلاسيكية الجديدة في أقتصاد يلعب فيه السوق دور ألية التنظيم الوحيدة ، لكنهم برزوا التناقضات بين المصالح الخاصة والاجتماعية في ظل الرأسمالية وبين أمكانية معالجة هذه التناقضات من خلال التنظيم الحكومي ... بأعتباره أجراء يثبت ويصحح وينظم آلية السوق نفسها ، هذا التنظيم الذي غايته أداء الوظائف التي تعجز آلية السوق أساساً من أدائها كما وبرزوا "عيوب "آلية السوق الذي يتمثل في أن تكاليف الانتاج الاجتماعية في أقتصاد السوق التي لا يمكن حسابها وعكسها بصورة كاملة ، لأن عمليات السوق تسجل بتعابير نقدية "أي الكلفة الخاصة بالأنتاج" ، أما الضرر الذي يلحق بالبيئة والتكاليف الاجتماعية للمشروع الرأسمالي فلا تعكسها تقديرات السوق**.

أما الاتجاه الثاني في آلية السوق "التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً":- من أن الآلية لا تأخذ في الاعتبار ولا تؤمن إلا أشباع تلك المتطلبات الاجتماعية التي يصاحبها الطلب الفعال ... ويشيرون هنا الى متطلبات التعليم والرعاية الصحية وغيرها من المنافع الاجتماعية ، من أنها " المتطلبات " لا يعرف "أقتصاد السوق" آلية ، لتلبية هذه المتطلبات شبيه بالآلية التي تحفر الانفاق لأغراض

---

* 1- الطلب هو كمية البضاعة التي يرغب المستهلكون بشرائها ويمتلكون القدرة على شرائها بالسعر المعطى " خلال فترة معينة " . على سبيل المثال مستهلك قد يكون راغباً بشراء 2 كيلو بطاطا إذا كان السعر 0.75$، لكل كيلو . نفس المستهلك قد يكون راغباً بشراء فقط كيلو 1 . إذا كان السعر 1.00$ لكل كيلو . يمكن تشكيل جداول الطلب التي تظهر الكمية المطلوبة من البضاعة عند كل سعر معطى لهذا البضاعة ويمكن تمثيل الطلب بمخطط او منحى كما يمكن تحديده من خلال معادلة الطلب .

2 – العرض هو كمية البضائع التي يكون البائعون مستعدون لبيعها عند الاسعار المختلفة " خلال فترة معينة " . على سبيل المثال ، قد يكون الفلاحون راغبون ببيع مليون كيلو من البطاطا إذا كان سعر الكيلو 0.75$ فإذا كان الراغبون بالشراء عند سعر 0.75$ أكثر من الراغبين في البيع فإن البضاعة المعروضة بالسعر الحالي والذي أفترضنا أنه 0.75$ سوف تنفذ ويبدأ السعر بالارتفاع وذلك لغلبة الطلب على العرض ، والعكس صحيح فعند غلبة العرض على الطلب فأن السعر سوف يهبط . – ويكيبيديا – الموسوعة الحرة .

** مجموعة من الاقتصاديين السوفيت – الاقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر- تحليل نقدي- ترجمة د.عصام الخفاجي مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية ، دمشق – نيقوسيا – براغ الطبعة الاولى 1988 .،ص16-17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتاج الموجه للسوق ولأغراض أشباع أستهلاك السلع والخدمات*.
.ويلاحظ أن الفرضيات أو الصياغات الجديدة في النظريات ما بعد النظريات الكلاسيكية لم تضف أشياء تذكر أكثر واقعية ، بل زادت في ظلالية الصورة أكثر وجعلتها أكثر تعقيداً وتشوهاً من نواحٍ عديدة ، فهي قد أبتعدت أكثر عن الواقع نتيجة لكثرة الاجتهاد والتنظير ما بعد ريكاردو . ودون الدخول في التفاصيل أن تحدد كل من الطلب والعرض ، الذي أتى من داخل المدرسة الحدية بجهود أحد تياراته "بلوره الفريد مارشال" وتطور من بعده على الكثير من الاقتصاديين الحديين ، والذين توصلوا الى نظرية ثمن السوق ، أستخداماً لأحد مناهج التحليل التي أنتجها الفكر الاجتماعي ، وهو نهج التحليل الوحدي وفي إطار أستخدام التحليل الجزئي ومنهج التحليل الوحدي الجزئي ، الذي يهدف الى دراسة سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، كمدخل منهجي لدراسة مجموع الاقتصاد القومي على أفتراض تشابه ردود فعل الافراد أمام الحدث الاقتصادي الواحد بأعتبارهم من قبيل " الرجل الاقتصادي" . وحتى مارشال بدا له من غير الجائز تطبيق تحليلات العرض والطلب لنظرية التوازن الجزئي وموضوعات نظرية التوازن العام تطبيقاً بسيطاً على العلاقات الاقتصادية الدولية . ولكن نظرية مارشال في "الطلب المتبادل " أو منحنيات الطلب / العرض " التبادل "... لا تعكس خطأ مارشال العام ، بأفتراضه أن الاسعار تتحدد بطريقة مزدوجة **". وأنها في التحليل النهائي تتحدد ذاتياً ... فهو قد أهمل آثار العلاقة الاقتصادية الخارجية على العلاقات الداخلية "الانتاجية ، علاقة السعر والطلب"... وأختزال مسألة التوازن الدولي الى مفهوم نقطة تقاطع منحنيات الطلب المتبادلة ، المشكوك فيه "لأن هذه المنحنيات ترسم في فراغ أو على أفتراض وجود علاقات سعرية ومرونات طلب معطاة ، ولكنها لا تتحدد موضوعياً ، الامر الذي مهد الطريق الى صياغة دقيقة رياضياً لشروط التوازن ، أو اللعب الاكاديمي بالمنحنيات والمعادلات "الامر الذي يزيد من عدم الواقعية ويزيد الوهم ".
وأستبعدت الحدية حتى عن علاقات التوزيع أمكانية وقوع صراعات أجتماعية وأصبحت مبادئها تعارض وعلى الضد من نظرية ريكاردو في التوزيع . وقد وضعت النظرية الاقتصادية للمفكرين الحديين موضوع الاختبار التاريخي بحدود الكساد الكبير Great Depression الذي ساد الاقتصاد الرأسمالي أبتداءاً من عام 1929 . وقد أدى الركود الاقتصادي الكبير في الثلاثينات الذي تسببه أنهيار بورصة وول ستريت Wall street عام 1929 الى حدوث معدلات عالية في البطالة في العالم الصناعي وفي العديد من الدول النامية "معظمها كانت مستعمرات" ، وكان ذلك تأكيداً لفشل السوق الحره ، الأمر الذي دفع الدول الرأسمالية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية -1939-1945 – الى تبني سياسة التدخل الاقتصادي لتجنب ومعالجة البطالة فيما قبل الحرب ،وكانت هذه الافكار ، مستوحات من " جون ميلينارد كينز " ومؤلفه " النظرية العامة عن العماله والمصلحة والمال " الصادر عام 1936 " التي سبق الاشارة لها " ومختصر نظريته يتحدد " أن مستوى النشاط الاقتصادي ، وبالتالي العمل يحدد حسب الحجم الكلي للطلب – الطلب الاجمالي – وأذا قل المال في يد المواطنين ، قل أنتاج السلع والبضائع ، وحينئذ تتحرك السوق الحره لولبياً نحو الركود ويمكنها النهوض بنفسها ، وأن الحكومات يمكن أن تدير أقتصادياتها من خلال الطلب الاجمالي ، ويمكن للحكومة أن تستحدث محاولات جديدة من الطلب على الاقتصاد ... وفي السبعينات أوجدت مظاهر جديدة للأزمة الاقتصادية

---

* الاتجاه المؤسسي : أتجاه خلق تأثيراً ملموساً في الاقتصاد السياسي في القرن العشرين ، وشكل أتجاهاً برجوازياً أصلاحياً ، وهو عبارة عن عدد من النظريات التي لا تخضع إلا القليل بما هو مشترك بأستثناء أفتراقها جميعاً عن جمود المدرسة " الحدية " ... ومن ممثليها ثورستاين فيلن ، جون موريس كلارك وجون كينت غاليريت وغيرهم
** أنظر سينتش – مصدر سابق - ص 29 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمية ، حيث أرتبطت الازمة بأنهيار النقد العالمي "بريتون وودز" وتعويم أسعار الصرف والتضخم وركود الاقتصاد والبطاله، وبرهنت النظرية الكينزية على عجزها في أحتواء الازمة، وحينئذ شاع فكر المدرسة النقدية* Monetarism ، التي كانت ترى أن نظام أسعار الصرف المعومة ، يمكن أن يدير نظام النقد الدولي ، وسيعيد الحياة لنظام السوق وقوى العرض والطلب .وشكلت هذه النظرية المرجعية لتحليل الاشكالات الاقتصادية والسياسية لليبرالية الجديدة ، وهكذا- أذن- كان عقد الثمانينات من القرن العشرين ، بداية لآفاق متنوعة ومتضاربة في آن واحد ، للترويج لهذه الافكار وقد ترافقت هذه الحركة بأندفاعة شديدة نحو " تحرير قوى السوق" ترافقها مجموعة شعارات تؤكد على صلاحيات القطاع الخاص وتفوقه على القطاع العام ، والدعوة الى عدم تدخل الدولة في أي نشاط ، وبأن السوق هو المحور الضروري للتنمية ، وهذه التنمية ينبغي أن تندرج في إطار " العالمية " التي لا مفر منها .

وهكذا طرحت الليبرالية الجديدة نفسها، وكأنها بديل واحد ووحيد ، صالح للتطبيق على الصعيد العالمي ، وهو يتجاوز المناطق والحدود ، ويطالب بالأنفتاح دون قيود أو شرط ، وتزامنت هذه الدعوات مع " أطلاق الحركتين " الديمقراطية والليبرالية لتزيد من الالتباس النظري وألتباس الواقع ، "وهذا الصوت" فرض نفسه وفرضته المؤسسات الدولية المتخصصة "على وجه الخصوص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – كما سبق الاشارة اليه" ، وبناءاً على ذلك فأن الانتاج الشامل على السوق وقواه المنفلتة وتكييف الاقتصاد المحلي لمنطق قوانينه " الصارمة" يصبحان ضروريان معاً ، أما " الديمقراطية فتظهر بدورها ، ضمن منطق هذا ، المذهب على أنها ناتج ضروري وطبيعي لعقلنة السوق العالمية ومنطقها "**.

ولاشك فقد أدت التحولات العاصفة التي شهدتها أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً ، منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين ، أدت الى أزدياد القبول بهذه "البديهيات" ومنعت أمكانية حل ذلك الاشتباك بين الوهم الايديولوجي والحقيقة العلمية ".

وهكذا وبالاعلان عن "نهاية التاريخ" الذي روج له تنظير "فوكوياما"*** على الصعيد الاقتصادي ، عبر خطاب مصاغ " بدقة بالغة" لأيديولوجية ليبرالية السوق كطريقة وحيدة للنمو ، يجري فرضها على بلدان "العالم الثالث" عبر وصفة التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي ، وأرتباطاً ببحث أقتصاد السوق ، ومتابعته عبر محطات تاريخية وفكرية ، وتحليل بعض المفاهيم حوله ، نستخلص بعض الملاحظات التي نراها مفيدة بهذا الخصوص وهي :-

1- أن الليبرالية بكل أختلافاتها وتفاصيل تحليلات مفكريها ، آلية أقتصاد السوق ، فهو برأيها الاقتصاد الطبيعي ، أي المنظم لنفسه بنفسه ، آلة ذاتية الحركة تقوم على تبادل المتساويات "السلعة بالسلعة أو السلعة بالنقود أو العمل بالسلعة أو العمل بالنقود"، وأن السوق غير شخصي فهو يكافئ المنتجين ويعاقب الكسالى والفاشلين ، وهو لايحتاج الى تدخل الدولة الذي يربك سيره ، كما أن السوق بحاجة الى دولة صغيرة بجهاز حكم " رشيق" قليل التكاليف ، وأنه "أقتصاد السوق" يفصل "السلطة الاقتصادية" عن السلطة السياسية كما يسمح له عبر تمويل هذه الاخيرة بمحاسبتها وأستبدالها .

2-أما الماركسية ، فهي على النقيض من ذلك فالسوق عندها ليس جنة خلود أو جنة التوازن بل جحيم المنافسة والانانية والصراع وتبادل المساومات "العمل أو السلع أو النقود" يصح على الجميع عدا قوة العمل . والليبرالية تخرق أساس وجودها الاخلاقي ، والقانون القائم على تبادل المتساويات

---

* أن أرسطو كان قد حلل النقود ، وتوصل الى رأي مفاده " أن النقود تخضع كسائر السلع لمواصفات الوزن والجودة ، على هذا الرأي فقد أصبح في طليعة مفكري المدرسة النقدية .

** للمزيد راجع سمير أمين : قضية الديمقراطية في العالم الثالث " الفكر الديمقراطي " العدد 1990 ص8 وما بعدها .

*** فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وآليات السوق الذاتية لا تقود الى التنظيم المتسق بل الى الازمات " يصدق ذلك التحليل على الازمة المالية الحالية - الباحث-" وأخيراً فأن قوة العمل ، أي سلطة الثروة مهمة على المجال السياسي ، فلا حرية ولا ديمقراطية ... يبدو أن السوق في الرأسمالية بوصفه مؤسسة أنسانية وكقانون متعال ينجذب إليه الافراد "ليس للتبادل" مثلما ينجذبون الى صنم ليعبدوه ، أنهم يقتربون عن قدراتهم على اليقين عندما يخضعون له كما لو أنهم يخضعون لنظام طبيعي "وهو ليس كذلك" أنهم يظهرون مشيئين "أي أشياء بين أشياء" وأين يتعلق الامر بالعلاقة بين أعماله لا تدرك سوى علاقات بين سلع . وتفسير ذلك أن بيع الاجير أو المستخدم لقوة عمله كسلعة بالمقارنة مع الوقت اللازم أجتماعياً لأعادة أنتاجها والمنافع التي يسمح به أجره بأستهلاكها، لكن لو أشتغل أكثر من وقته، فأنه لن يحصل على أنتاج هذه المنافع ، بل يقع ضحية الاستغلال . هكذا يفسر الربح أو فائض القيمة المتحقق في العمل، الذي هو الموضوع عينه للأنتاج الرأسمالي، وأن هذا الاخير لم يتوجه إذن نحو الاشياء المعنية التي تطلبها حياة كل فرد من الناس ، بل نحو الثراء الفاحش للفرد ، والربح المراكم الى مالا نهاية له، مهما كانت النتائج على الناس وعلى الطبيعة . ان القدرة على كل شئ للرأسمالية التي تستهلك لصالحها قوة العمل المباع تعطي لهذا الاستغلال طابع الاخضاعي واللا أنساني.

يقول كريس هارمان في مؤلفه " الاقتصاد المجنون الرأسمالية والسوق اليوم " أن الرأسمالية ، تقوم على نمط من الانتاج الاجتماعي ، يضم اليوم حوالي 3 مليار عامل على مستوى العالم ، ومع ذلك ، يقوم بتنظيم الانتاج ، شركات منفصلة ومتصارعة ، معظمها يملكها أفراد ، وبعضها تملكها دول قومية متصارعة ، ومحركهم الرئيسي ، هو الحاجة الى تجاوز بعضهم البعض في المنافسة ... ويضيف المؤلف ، بأن " تاريخ الرأسمالية الصناعية هو تاريخ فترات من الرخاء ، وفترات من الركود ، إلا أن أقتصاديي المدرسة الحدية والكلاسيكية الجديدة يرون إن العرض يساوي الطلب وإذا كان ثمة تلاقي ما بين العرض والطلب ، فإنه " لا يتم بطريقة سلسة أو فعالة أو مريحة بينهما ، ولكن من خلال التوتير العنيف ، أي الازمة " وأن الحماس لقدرات السوق العجيبة والمزعومة ، عادة يصل الى قمته أثناء فترات الرخاء ، حيث تتزايد الارباح ، ويتسابق الرأسماليون ، فيما بينهم في الاسراع في زيادة أنتاج السلع أكثر وأكثر "ولكن في قاع الجتمع، تظل أعداد واسعة من الناس لا تشعر بأي تحسن في أوضاعه". فكيف تجري عملية التوازن لآلية السوق على ضوء هذه المعطيات .

آلية السوق

يرتبط الحديث عن آلية السوق وتحقيق حالة التوازن والأختلال في ميزان المدفوعات التي سبق "الحديث عنه" في هذا البحث . لقد أجاب الاقتصاديون ومنذ زمن حول كيفية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يحدث فيه الاختلال بطرق عديدة :

1-التوازن عن طريق الدولة: تتدخل الدولة وبخاصةً في البلدان النامية أو التي تتبع النظام الاشتراكي في الحياة الاقتصادية ، وبخاصةً في حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات بجملة من الاجراءات لغرض إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، ففي الافكار الاقتصادية المتأثرة بالكنزية يعود التوازن الى التغيرات في الدخل وليس عن طريق الدولة فحسب ، أما الاتجاه الاقتصادي الحديث في أرجاع التوازن، فإنه يفسح المجال أمام حركات الاسعار وحركات الدخل في تفسير عملية التوازن الخارجي فضلاً عن التغيرات التي تحصل في أسعار الصرف *.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للمزيد راجع المؤلفات التالية:-1- د. كنونة ، أمين رشيد – الاقتصاد الدولي– مطبعة الجامعة – بغداد – 1980 – ص199 وما بعدها .
2- د. الطائي ، غازي صالح محمد – مصدر سابق – ص 163 .

2- التوازن عن طريق آلية السوق ، كما تسمى بنظرية "التوازن التلقائي*"، وتتخذ هذه الآلية ثلاثة أشكال رئيسية:

أ- التوازن عن طريق آلية الاسعار "الطريقة التقليدية":

وهذا النوع من التصحيح يخص فترة قاعدة العملات بالذهب، وأهم سماتها حرية خروج ودخول الذهب**، ويتطلب حدوثها ثلاثة شروط :

- ثبات أسعار الصرف .
- درجة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج في الدولة .
- حرية حركة أسعار السلع والخدمات .

وحسب هذه النظرية فإن آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تتم عن طريق التغيرات في الاسعار النسبية للصادرات والاستيرادات التي تسببها حركات الذهب . ومع إن هذه التغيرات في الاسعار النسبية تكون وقتية إلا أنها ستسهم في إعادة توزيع الذهب بين الدول المختلفة ، بحيث يتاح لك منها قدر من المخزون يكفي لأن يكون مستوى الاسعار فيه متماشياً مع المستوى الموجود في الدول الاخرى .

بـ- التوازن عن طريق سعر الصرف***:

وحسب عملية التصحيح المذكورة يمكن لأسعار الصرف أن تسهم بشكل كبير في إعادة التوازن الى الميزان عن طريق تعديل الاسعار المحلية والاجنبية للسلع والخدمات ، بما يسمح بالتوازن بين الصادرات والاستيرادات ، وتعتمد هذه الطريقة في حالة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات لدولة معينة من خلال سعر الصرف ، لعملة ذلك البلد بالنسبة للعملات الاخرى .

فإنخفاض صادرات دولة يسببها أرتفاع قيمة العملة الخارجية ،بالمقارنة بالعملات الاخرى وزيادة الاستيراد تتولد نتيجة أنخفاض قيم العملات الاخرى من جهة نظر العملة المحلية وتستمر هذه العملية بهذا الاتجاه ، حتى يحدث التوازن في ميزان مدفوعات الدولة****.

جـ- التوازن عن طريق الدخول :

تعتمد هذه النظرية في التوازن على نظرية "كينز" حيث تفترض هذه في البداية ثبات أسعار الصرف وكذلك الاسعار والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، ويتلخص مضمون هذا التوازن ، بأن الاختلال بالتوازن، سوف يؤدي الى تغير مستوى الانتاج والعمالة، إذ ترتبط أرتباطاً كبيراً بنظرية

التجارة الخارجية*****، ففي حالة الفائض بسبب زيادة الصادرات، في هذه الحالة يزداد التشغيل في صناعة التصدير ثم الدخول الموزعة فيها، وبزيادة الدخول للعاملين في هذه الصناعة يزداد الطلب على السلع المحلية والاجنبية ومن ثم فإن هذه الزيادة تؤدي الى زيادة الاستيرادات من الخارج******.

د- أما بعد السبعينات وبداية الثمانينات فظهرت "نظرية العرض":

أتسمت بخلاف نظرية الطلب الكنزية، وقد نشأت على نقيضها من قبل المدرسة النقدية أو "مدرسة شيكاغو"، التي أسسها كلا من "ميلتون وهايك" التي دعت بالانفتاح الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* سادت في أفكار النظرية الكلاسيكية الخاصة في ميزان المدفوعات إذ يعد الفيلسوف الانكليزي "ديفيد هيوم" أول من صاغ هذه النظرية وذلك بتأثير التغيرات في مستويات أسعار السلع والخدمات ومن بعده "آدم سمث" وفكرة اليد الخفية

** للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. محمد الطائي ، غازي صالح – مصدر سابق – ص163 .

*** هذا التصحيح لميزان المدفوعات على نظام العملات الورقية ، الذي تخلل الفترة الممتدة مابين أنهيار القاعدة الذهبية عام 1914 حتى بداية الحرب العالمية الثانية -1941 .

**** أنظر الاقتصاد الدولي – مصدر سابق – ص166 .

***** للمزيد أنظر د. زكي أبراهيم ، عبد الرحمن – أقتصاديات التجارة الخارجية – دار الجامعات المصرية – الاسكندرية – 1981 – ص65 .

****** أنظر د. محمد الطائي ، غازي صالح – الاقتصاد الدولي – مصدر سابق – ص67 .

للاقتصاد ، وتقليص دور الدولة وأعطاء الاولوية "للسوق" والقطاع الخاص، والتحرر المالي Financial Liberalization وتخفيف القيود على النظام المالي، بما فيه من مؤسسات مالية وأسواق وأدوات مالية، بهدف تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي . تعود هذه السياسة الى تلك النظريات التي ساهم في أثرائها العديد من الباحثين الاقتصادين منذ عقد الثلاثينات ولغاية الثمانينات من القرن العشرين، أثر المصاعب والمشاكل والازمات التي صاحبت الاقتصاد الرأسمالي .

إن هذا البحث سبق وأن ناقش المدارس العديدة المتعلقة بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية منها والحديثة ، ولا يجد ضيراً من الاشارة مرة ثانية لمزيد من الفائدة في هذا الميدان الحيوي والحساس والمزدحم بالطروحات والاجتهادات .

يعود أساس هذه المنهجية، الى مؤسسي الاقتصاد الكلاسيكي في القرن الثامن عشر "ديفيد هيوم وبرنار مندفيل وآدم سمث وغيرهم "كما ذكرنا في الفصل الاول من هذا البحث"، الذين أرادوا أن يبرهنوا ، إن المنافسة بين النشاطات الفردية التي تحركها الاهداف الاكثر أنانية، تؤدي بشكل عفوي الى نتيجة أيجابية بالنسبة للجماعة . وهذا مضمون أول نظرية عامة حول التبادل الحر، التي صاغها هيوم "التوازن التلقائي" و"حكاية النحل" لماندفيل "واليد الخفية" لآدم سمث. غير إن قائمة الحجج التي يتقدم بها هؤلاء المفكرون الثلاثة لا تصمد في وجه التجربة*.

ونظرية هيوم حول "التوازن التلقائي" ترتكز على فرضيات غير واقعية خصوصاً المتعلقة بتوفير المعلومات المباشرة والكاملة للاطراف الاقتصادية الفاعلية وعلى المطابقات الفورية وغير المكلفة بين العرض والطلب، وأيضاً داخل العرض والطلب ، وفي واقع، يجب أعتبار إنه يمكن أستبدال السلع والخدمات، بشكل كامل، سواء من وجهة نظر صاحب الطلب أو تلك لصاحب العرض . وبناءً على ذلك فالفضائل الانانية الفردية والطموحة تتحول بطريقة غير مقصودة الى فضائل جماعية، على غرار "ماندفيل" النحلة التي تبني خلية دون معرفة منها ودون قصد "هي مجرد تركيبة أدبية". أما بالنسبة الى آدم سمث ، فهو يبرهن آلية "اليد الخفية" السوق التي قد تؤمن عفوياً الانتاج والاستهلاك يشكل أفضل من أي نظام مركب مسبقاً" إذ تشكل هذه الآلية في الواقع ، كما أوضح المؤرخ جان كلود بيرو، أحراجاً دينياً في محاولة لتركيب خطاب علمي .

والثلاثة وضعوا قوانين شبه طبيعية وراء أهداف سياسية أراد هيوم أن يبرهن إن التبادل الحر ، طالما يؤمن السعادة للجميع، ويجعل الصراع بين الدولة غير مجدية . أما ماندفيل وسمث "فقد أشارو" للتنظيم العفوي الذي تخلقه المنافسة يسمح بالاستغناء عن الحكام المتنورين المستبدين وتعسفهم"....

أما التوازن عن طريق الصرف ... وخلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين، ظهرت هناك عدة مدارس، كما ذكرنا في البحث من قبل :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- مدرسة ليون فالراس 1934-1910 التوازن بين طلبات البعض وقدرات البعض الآخر على تلبيتها. وأضاف لها فيلفريدو باريتو 1923-1848 الى إن التوازن الاقتصادي هو أيضاً توازن أجتماعي، إذ لايوجد سوى حل واحد لكافة مشاكل الاقتصاد الفعلي، والمنافسة هي النقطة الامثل مابين الاثنين .

2- جاء التيار الفكري الثاني في مواجهة المشاكل المتعددة التي تطرحها هذه نظرية "فالراس – بارتيو"، سميَ هذا التيار "بالنمساوي" نسبة الى "لودفيغ فون فيرس وفريدرش فون هايك" بالنسبة لهم، لا تشكل المنافسة آلية عفوية وأنما سياق داروينيي "Charles Darwin" صاحب نظرية التطور Theory of Evolution ،البقاء للأصلح، لألغاء الحلول الاقل فعالية .

---

* أنظر مقالات ، جاك سابير – خرافة المنافسة بينما تتعمم الاحتكارات الخاصة – منشورة على الانترنيت :-

Lc Monde Diptomatique – Edition Arabe –

http://www.mondiploar.com/article_print.425.html?PHPSESSID=23570720c7966999...

أما المدرسة الثالثة ، حسب "جاك سايبر" تعتبر المنافسة "قبل كل شئ" ديناميكية تحديثية تسرع عملية تدمير الحلول القديمة، ولم يعد الاعتماد على أستقاء نوع من التوازن: المنافسة هي وسيلة لأحداث ثورة مستمرة في النشاطات، وهذا ما يطلق عليه أسم "الدمار الخلاق" . وكان جوزيف شومبتير1883-1950، أكثر المساهمين في هذه النظرية وفيها يتعرض للاهداف نفسها التي تقتصرعلى الطابع السياسي عن الاقتصاد.. وتقترح هذه المدارس الثلاث إطارات غير منسجمة ... وهذه النظريات تلغي بعضها البعض بدل أن تتجمع مع بعضها.

ويلاحظ البحث إن فرضيات البداية للمؤسسين الاقتصاديين "هيوم- سمث" إذ أن المعرفة الكاملة والمثالية "سابير" المتوفرة للعملاء الاقتصادين، الاساسية في نظرية التوازن العام، تشكل فرضية عبثية، إلا إذا أعتبرنا هؤلاء العملاء دائما "كلي العلم والمعرفة" فمجرد أدخال شوائب ونواقص في المعلومات للعملاء "الافراد، الزبائن" تفقد الاسواق فعاليتها وتصبح المنافسة مخلة بالتوازن و"يصبح" التدخل العام المباشر أمراً ضرورياً "كما سمته هذه المدرسة السايكولوجية" . ونموذج شومبتير، يشير الى أن لا يكون للصدامات الناتجة عن عملية التجديد تأثيراً على تركيبة أفضلياتنا أيضاً ، فنحن نفضل الربح على الامن أو العكس.

أما نظرية التوازن عن طريق الدخول – الكنزية : يرى البحث أن يتحقق التوازن عند الكنزيين، نتيجة التوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد إذ إن الطلب على العمل حالة متناقضة بدالة الدخل، وإن تعاظم الارباح يتطلب تسوي الانتاجية الحدية للعمل مع معدل الاجر الحقيقي، أي إن أنخفاض الاجر الحقيقي يمكن أن يتيح أرتفاعاً في الطلب على العمل وبالتالي حجم البطالة، أما عرض العمل، فأنه مرتبط بمعدل الاجر الاسمي "Wages" لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي ". والتوجه الكينزي أكد على أخفاقات السوق ودور الحكومة في أستحداث الوظائف، والذي أستبدل بشعار السوق الحر في الثمانينات "القرن الماضي" وهو جزء من "أجماع واشنطن" أو "توافق واشنطن" الجديد الذي يجمع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الامريكية على السياسات "التصحيحية" للبلدان النامية- الذي كان مؤشراً على نهج مختلف جذرياً في التنمية والاستقرار الاقتصادي*".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى توماس سيتش**، في معرض رده على نظرية الطلب المتبادل أ. مارشال "تعرض لها البحث من قبل" أو منحنيات الطلب والعرض "المتبادل"، التي تضمنت فكرتها الاساسية ، لا تعكس خطأ مارشال العام، بأفتراضه إن الاسعار تتحدد بطريقة مزدوجة، وأنما في التحليل النهائي تتحدد ذاتياً ، بل وفي كونها، بالاضافة الى ذلك محفوفة بالعيب المتمثل في إن أصحابها فصلوا العلاقات الداخلية للاقتصاد الوطنية وقطاعاته ، مع أنها مترابطة دولياً فيما بينها عن قضايا علاقاتها الخارجية فأهمل "من بين ما أهمله" آثار العلاقات الاقتصادية الخارجية على العلاقات الداخلية "الانتاجية ،علاقات السعر والطلب...الخ"، وأختزل مسألة التوازن الدولي الى مفهوم نقطة تقاطع منحنيات الطلب المتبادل المشكوك فيه "لانها ترسم في "فراغ" أو على أفتراض وجود علاقات سعرية ومرونات طلب معطاة ولكنها لاتتحدد موضوعياً، الامر الذي دفع الى اللعب الاكاديمي بالمنحنيات والمعادلات.

ويكمل "سنتيش" رده بقوله: "على الرغم من أنه ساهم بقسط هام في تطوير نظرية الاقتصاد الدولي بتحليله مرونة الطلب وأحياء مسألة تغيرات العوامل الكمية في مواجهة نظرية "الكلفة البديلة" التي تفترض كميات وعوامل معطاة ، فإن صورة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بمفهوم التوازن الذي يعيد

---

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف جوزيف ستكلتز -العولمة ومساوئها - مصدر سابق - ص32 .

** أنظر مؤلف توماس سنتش - نقد نظريات الاقتصاد العالمي - الجزء الاول - مصدر سابق - ص29.

نفسه تلقائياً وأفتراض المساواة بين الشركاء ، وتحقيق التشغيل الكامل للايدي العاملة، ظلت صورة وهمية وغير واقعية في نظامه أيضاً".

فإذا كان تبني آلية السوق على يد مؤسس مذهب الحرية الاقتصادية وأبو المدرسة الكلاسيكية "آدم سمث" الذي أفترض كما بينا ، إن النظام الطبيعي يتحقق بفعل سعي الافراد لتحقيق مصالحهم.. وأنهم في سعيهم وراء تحقيق مصالحهم، يحققون المصلحة العامة...كما ورأينا، كيف وجه جون ستيوارت ميل ضربة حادة لمذهب الحرية الاقتصادية ونسف فكرة النظام الطبيعي والقانون الطبيعي اللذين يرتكزعليها هذا المذهب، مشيراً الى إن قوانين التوزيع هي قوانين وضعية، وضعت لمصلحة الطرف الاقوى، وبذلك توصل الى نتيجة مفادها، إن مذهب الحرية الاقتصادية ليس هو النظام الامثل، حيث يحقق المنفعة للبعض وليس لكافة أفراد المجتمع... ولم يصمد أصحاب مذهب الحرية الاقتصادية...المبني على التوازن العفوي بفعل قوى العرض والطلب ، آلية السوق، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لم تصمد أمام تكرار حدوث الازمات الاقتصادية، والتي أكثرها حدة آنذاك "الازمة الاقتصادية العالمية عام 1929" والتي حتمت الاعتراف بدور الدولة الاقتصادي .

وجاءت الدعوة هنا من قبل الاقتصادي البريطاني المعروف "جون مليلنارد كينز" وكان بمثابة الاعلان عن توديع مبدأ "دعه يعمل" الذي أعتقد إن الازمة يمكن تجاوزها وذلك بشرط أن يتحقق التوازن مابين الادخار والاستثمار، ومن هنا تبدو واضحة أهمية دور الدولة الاقتصادي في تنظيم النشاط الاقتصادي... لذلك قامت الدولة في العديد من البلدان المتطورة صناعياً بأنشاء العديد من المصانع والمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الانتاجي ... ولكن هذه الافكار لم تصمد أمام الازمة الاقتصادية في السبعينات والتي تميزت بظاهرة الركود التصحيحي "Stage Inflation" الذي عجزت الافكار الكينزية عن تفسيره،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمام هذا العجز، نهضت طروحات الليبرالين الجدد وأفكار النقدين من أتباع مدرسة شيكاغو بقيادة ميلتون فريد مان وهايك الذين أعتقدوا، إن الازمة الاقتصادية هي أزمة الدولة المتدخلة، وذلك إن تدخل الدولة عطل قوى السوق، وبالتالي فإن الازمة، هي نتيجة أتساع دور الدولة وسياستها المالية من حيث التوسع في الانفاق العام وعجز الموازنة..الخ. وبناءً على ذلك ، يعتقد الليبراليون الجدد، بضرورة تقليص دور الدولة وتدخلها الاقتصادي وأطلاق قوى السوق ... وبدأت هذه التطبيقات "كما أشرنا من قبل" في فترة مجئ "السيدة تاتشر" رئيسة الوزراء البريطانية عام 1979، المتأثرة بأفكار هايك في بريطانيا في الثمانينات وميلتون فريدمان في أمريكا، وكذلك مجئ الرئيس الامريكي"جون ريغان" في الثمانينات...وجاء أنهيار البلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية ، وتحولها الى "أقتصاد السوق*"، بالاضافة الى ما قامت به الدول النامية من تحول وبضغط من المؤسسات المالية "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ووفقاً "لإتفاق واشنطن" بين الولايات المتحدة وهذه المؤسسات، الهادفة نحو العولمة الرأسمالية وإعادة أحتواء البلدان النامية، في ضوء الليبرالية الاقتصادية الجديدة الهادفة للقضاء على عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحرير الاقتصاد أستناداً الى أقتصاد السوق وآليته ، التي صممتها المؤسسات المالية الدولية والتي سميت ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي".. وهكذا ترتسم .

-_____

* أقتصاد السوق : يسمى كذلك بالاقتصاد الرأسمالي ، ويقوم على :- 1- الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . -2- المبادرة الفردية . -3- تفاعل العرض والطلب داخل السوق . أقتصاد السوق ، هو أقتصاد العرض والطلب والمنافسة الحرة وتحرير الاسعار من أي قيد عدا ما تفرضه المنافسة الحرة غير الاحتكارية ، ويعتمد على الملكية الخاصة للافراد والشركات والمؤسسات . ومع ذلك فإن أقتصاد السوق لايعني بأي شكل من الاشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية .

تجارب البلدان وأقتصاد السوق

أن تجارب البلدان حول أقتصاد السوق تختلف الواحدة عن الاخرى تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فلم تدع اليابان ، الامور لأقتصاد السوق ، فأقامت الدولة العديد من المشاريع الانتاجية ، وهذا ما حدث أيضاً في تجربة النمور الاسيوية ، حيث لعبت الدولة دوراً هاماً في التنمية ، ولم تأخذ بالاقتصاد الحر ، أذ تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية ، من خلال فرض نظام صارم على العرض الاجنبي والرقابة على القرارات وفرض نظام الحصص على المستوردات وفرض ضرائب مرتفعة على الواردات ، لغرض الحد من تدفقات السلع الاجنبية وحماية السوق الوطنية والصناعة الوطنية وألتزمت بخطط أقتصادية ، وفي تحسين المناخ الاستثماري أمام القطاع الخاص الوطني وتوفير خدمات البنية الاساسية .كما أن لالما نيا تجربتها في"أقتصاد السوق الاجتماعي". وعندما نضع هذه الافكار ، نتوخى منها أولاً- عدم اللبس فيما يتعلق بالبلدان النامية ، التي تشير بعض الافكارالى ضرورة أنسحاب الدولة من معظم مجالات النشاط الاقتصادي والاعتماد المطلق على" آلية السوق " وهذا لا يعني إن البحث يدافع عن الدولة الديكتاتورية ، أويقف مع البلدان ذات التوجيه المركزي ، وأنما يقف بالضد من التبسيط المخل للحديث عن آلية السوق ، فلو تمعنا ودرسنا التجربة الاسيوية وهي تجربة ليست نظرية ، وأنما تجربة عملية حقيقية في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لوجدنا إن كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورا وماليزيا والصين ، لعبت الدولة فيها دوراً كبيراً "بارزاً" في قيادة عملية النهضة الاقتصادية والاجتماعية ومن قبلها اليابان".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وتجري الاشارة الى ضرورة أن نعي معادلة " الدولة الرشيدة + السوق الناضجة " هي التي تصنع التنمية الاقتصادية ، وليس آلية السوق " وحدها ، كما يحلو لبعض الكتابات الاقتصادية ، وفي هذا السياق علينا الاعتراف بأنه حدثت مشاكل ومصاعب أقتصادية كثيرة ومأساوية في تجربة البلدان في أوربا الشرقية نتيجة محاولة نفي دور " آلية السوق " في ظل مرحلة ماسميَ " بالبناء الاشتراكي " وفي المقابل أيضاً ، عندما يتم نفي دور " التوجه الاقتصادي " في روسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي حدثت كارثة أخرى في الاتجاه المعاكس ، وذلك نفي دور الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية ، مما أدى الى " الفوضى الاقتصادية " ولم ينشأ " اقتصاد السوق وأنما مافيات السوق ، مما دفع المسؤولين مؤخراً بأعادة النظر ، بمثل هذه التوجهات ... والنقطة الثانية ، إن بلداننا متخلفة ونقصد بذلك ، إن معظم بلداننا ، لم تبلغ مرحلة النضج في هياكلها الاقتصادية ، كما هو الحال في البلدان المتقدمة في أوربا وآسيا ، كما إن التجارب التي مرت بها الدولة الصناعية وعملية التراكم الاولي لرأس المال ، لا تتكرر لمجمل من الظروف المعروفة .. وندرك أيضاَ إن عملية التقسيم الدولي للعمل والعلاقة غير المتكافئة في هذا لا تسمح لبلداننا ، أن تأخذ مكانها الطبيعي المتساوي والعادل في التقسيم الدولي ، بفعل العولمة وهيمنة الشركات المتعدية الجنسية على الاقتصاد العالمي .

وبسبب ذلك لا يمكن أطلاق العنان لآليات السوق ، لا سيما في مجالات التنمية وتعبئة الموارد وضبط " توجهات التراكم " وبصفة خاصة ، في مجال الموازنات التخطيطية والمستقبلية ذات الطابع الاستراتيجي ، التي عادة ما يعجز " السوق" بمفرده عن حلها حلاً عادلاً ومرضياً ، وتؤدي الى ما يسمى في الادبيات الاقتصادية فشل الاسواق **Market Failure** .

ويضاف الى ذلك إن معظم أسواق البلدان النامية والبلدان العربية من ضمنها لا ترتقي الى مستوى الاسواق المتقدمة " غير مكتملة النضج وأشباه أسواق **Quasi Market** "وبالتالي فإن اداتها ليس بالمستوى المطلوب وغير كفوء ، وإن تجربة الاسواق في البلدان المتقدمة تمتلك خبرة طويلة تمتد بقرون" كما أشير لها" حتى أستقرت آلياتها ، ولا يمكن أستيراد تلك الخبرة بواقعها المؤسسي والمعلوماتي ، مهما حاولت هذه البلدان من رصد عدد من الفنيين والادارين والتكنقراطين وزرعها في بيئة تاريخية وثقافية وأقتصادية مغايرة للقيام بنفس الوظائف ويشبهها د. عبد الفضيل بعملية " زرع الاعضاء " وبهذا الصدد أشار"جوزيف ستجلتز" الاقتصادي البارز والحائز على جائزة نوبل في مؤلفه "العولمة ومساوئها" "الى إن المؤسسات المالية الدولية ، أخطأت في السنوات العشر الماضية عندما دفعت العديد من دول العالم النامي الى التحول لأقتصاد السوق قسراً، قبل أن توفر الهياكل والمقومات الاساسية الازمة لذلك التحول هذه التحليلات التي أتسمت " بالأمانة العلمية" قد أغضبت المراقبين في واشنطن ، خاصةً أن الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية كانت تعلن على مدى سنوات طويلة أن مشاكل التحول لأقتصاد السوق يتخلص من مجرد التخلص من السيطرة الزائدة من جانب الدولة على الانشطة الاقتصادية .

ولعل المغالطة الاخرى المنهجية هو الكلام عن أقتصاد السوق بمعنى الابتعاد عن اي سياسة تدخلية من جانب الحكومات لأن نظام الاسواق وفقاً لهذه الرؤية مزود بآلة التصحيح الذاتي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقتصاد السوق الاجتماعي

ظهر مفهوم أقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا*، كمرادف للتطور الذي حدث في الاقتصاد الالماني بعد الحرب العالمية الثانية، ويعود هذا المفهوم في سياقه الفكري والايديولوجي الى الليبرالية "كفكرة ونظام**". وتختلف الليبرالية المنظمة عن الليبرالية الكلاسيكية، من خلال "الاقتصاد الحر" لعلاقة الدولة بالحياة الاقتصادية، حيث يرفض أنصار الليبرالية المنظمة أقتصاد "دعه يعمل، دعه يمر" دور الدولة الراعية للأمن فقط، فالدولة تناط بها مهمة تحقيق الاطار والمناخ ، الذي يسمح بأطلاق الحياة الاقتصادية وضمان المنافسة***. ويأتي أقتصاد السوق الاجتماعي كما قدمه الفرد مولر- أرماك "Armack Alfred – Muller" ولودفيغ أيرهارد " Ludwing –Erhard"، الذان صاغا تحليلاتهما النظرية والفكرية وتصوراتهما في "مدرسة فرايبورغ" عن أجمالي النظام والقانون التي تشير الى إن مختلف مجالات الحياة الفردية ، لا توجد منعزلة عن بعضها ، ولا يمكن صياغتها وفق مبادئ وقواعد متناقضة ، لأن تشابك وتداخل النظام العام، يفترض تنسيقاً بين مختلف أجزائه وعناصره المكونة له، والتي يمكن أن تعمل، فيما إذا تم صياغة مجمل مبادئ وقواعد هذا النظام، بشكلها المتكامل مع بعضها البعض****.. يقول الاقتصادي اللبناني "أيلي الشماس" إن هدف هذا النموذج الى التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، ولهذا فهو يركز على ثلاثة أسس هامة:-

الاساس الاول: المنافسة، أي ضرب الاحتكار في أي مصدر كان لأن الاحتكار يؤدي دائماً الى الركود ويعطل أمكانية أستخدام كل الطاقات الكامنة.

الاساس الثاني : خلق نوع من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية المختلفة والحد من القدرة ليس فقط على الاحتكار، بل وأيضاً من سيطرة أقليات على مقاليد الامور الاقتصادية .

---

*وتحديداً من مدينة "فرايبورغ" الالمانية" و "مدرسة فرايبورغ" تشكل المدرسة مجموعة أقتصاد ألمانيا في الاربعينيات من القرن الماضي .

** حيث أنبثقت من الليبرالية نظم ونماذج أقتصادية وسياسية متعددة ، خصوصاً الليبراليو الكلاسيكية والليبرالية الحديثة "المنظمة" كالمدرسة الانكليزية والمدرسة النمساوية وغيرهما..

*** أنظر مقالة د. سلمان ، عدنان – وجهات نظر حول مفهوم أقتصاد السوق الاجتماعي – أقتصاد السوق الاجتماعي وأتجاهات تطوره المستقبلية – منشورة على الموقع http://www.Iraqcp.org/members3/0050725adnan.htm

**** أنظر د. سلمان ، عدنان - مصدر السابق على الهامش الثالث ص2 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاساس الثالث : تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها*.

ومفهوم السوق الاجتماعي "حسب الادبيات قيد البحث" يمكن أختصاره بتدخل الدولة لتوجيه بعض الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه الاهداف لا تكترث بها آليات السوق عندما يترك لها الحبل على الغارب، وبهذا المعنى فأن أقتصاد السوق الاجتماعي له تطبيقات عديدة فهو يأخذ شكلاً محدداً في اليابان لا يختلف جوهرياً عن مضمونه عما طبق في ألمانيا الاتحادية . ويسمى اليوم في الصين "أقتصاد السوق الاشتراكي" وأطلق عليه في الكثير من الدول الاوربية تسمية أخرى "الاقتصاد الاجتماعي للسوق"..وأهم المبادئ الاساسية لأقتصاد السوق الاجتماعي ، وأستناداً "لفالتر أيكون" الممثل الرئيسي لليبرالية المنظمة ، وهي :-

- بناء نظام أسعار فعال للسلع والخدمات وأسواق المال .

- سياسة نقدية تتأسس على أستقرار قيمة النقد.

- ضمان حرية التعامل والنفاذ الى الاسواق .

- حرية تملك وسائل الانتاج.

- مبدأ الالتزام والمسؤولية المتكاملة لمالكي وسائل الانتاج عن ملكيتهم .

- حرية التعاقد.

- ثبات وأستقرار السياسة الاقتصادية .

ومن خلال المبادئ التأسيسية ، تشتق المبادئ التنظيمية وقواعد السياسة الاقتصادية التي تعمل بموجبها . والتي يمكن أجمالها:-

- المراقبة المستمرة للاحتكارات .

- السياسة البناءة للدخل لإعادة توزيعه وتصحيح أختلالاته تلقائياً عبر السوق .

- المحاسبة الاقتصادية وفقاً لمبدأ الاسباب.

وبالاضافة الى كل ذلك ، تشير المصادر المذكورة ، يأتي التأكيد على ضرورة أنسجام السياسة الاقتصادية ، وقيامها على نظام منافسة فعال وبناء ، حيث التركيز على العوامل الاجتماعية في سياق العيش الاجتماعي المشترك والتي تشكل نقطة أساس لمشروع أقتصاد السوق الاجتماعي.

وتتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي ، ففي اليابان جرى التركيز على التزام الشركات الخاصة لتثبيت العاملين والمستخدمين فيها مدى الحياة، وفي ألمانيا أتخذ شكلاً آخر لتدخل الدولة ، حيث رعى التوجه من قبل الشركات الخاصة لتبني "الادارة المشتركة" أو "المسؤولية المشتركة" وتأمين تفاهم أرباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الاجور ، وبرهنت التجارب على إن الصيغة "ملائمة للمنافسة" كما أنها أولت التدريب المهني أهمية خاصة لأنه يخدم مصالحها ومتطلباتها بالدرجة الاولى. ويقول ميشال ألبير "تبعاً للمصدر السابق" في كتابه "تناطح الرأسمالية": "إن أقتصاد السوق الاجتماعي يتميز بمبدأين أساسيين":-

المبدأ الاول: ضرورة أن تستند دينامية الاقتصاد الى السوق حيث يضمن لها أكبر قدر من الحرية في الاداء الوظيفي، مما يؤدي بالدرجة الاولى الى تحرير الاسعار والاجور.

المبدأ الثاني: إن الاداء الوظيفي للسوق لا يمكنه وحده أن يحكم مجمل الحياة الاجتماعية، بل يجب أن يتحلى بالتوازن ، وأن تقابله في كفة الميزان الثانية مقتضيات أجتماعية مطروحة بصورة مسبقة تكون الدولة بمثابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر مقالة : عبد الله ، حميدي – وجهات نظر حول مفهوم أقتصاد السوق الاجتماعي – نشرت على الانترنيت – ص3 على موقع :
http://www.Iraqcp.org/memders3/0050725adnan

** أنظر د. حيان ، سلمان ، هو : مدير عام شركة الشرق للالبسة ، وأحد خبراء الاقتصاد في سورية .

ضامن لها . وبناءً عليه فالدولة هي من حيث تعريفها بمثابة دولة أجتماعية...

ويذهب د. حيان سلمان**، في محاضرة له في نادي القطيلبية في سوريا في آراءه محدداً بأن دول الاتحاد الاوربي وضعت خمس قواعد لأقتصاد السوق وهي "حسب قوله":

1- الحد من تدخل الحكومات في قوانين السوق .

2- التزام الشركات في سلوكها الاقتصادي بقواعد العرض والطلب .

3- الاعتماد على التسعير على أساس عوامل الانتاج .

4- السعي للعمل ضمن بيئة تجارية بعيدة عن الدعم والاغراق .

5- أعتماد أسلوب التسعير الكامل للمنتجات .

وبعد ذلك يعود فيعرف أقتصاد السوق : "هو مفهوم فني وليس أيديولوجي وهو حلقة بين الرأسمالية والاشتراكية" و"نعتقد أنه يقصد أقتصاد السوق الاجتماعي". مشير الى الاقتصادي "جون مينارد كينز" الذي دعا الى ضرورة تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية عن طريق الانفاق العام والاستثمار وإعادة التوظيف والعمالة، تحت شعار "دع العمال يحفرون الآبار ثم يردموها" والغاية من ذلك هي تحريك الطلب الكلي يؤدي الى الاستهلاك وبالتالي زيادة الانتاج .

ويستنتج هنا "د. حيان" بأنها ظهرت أول بوادر أقتصاد السوق الاجتماعية، أي إن أقتصاد السوق الاجتماعي ليس مصطلحاً رأسمالياً ولا أشتراكياً، وأنما حلقة بينهما... فجوهر أقتصاد السوق الاجتماعي هو "تدخل الدولة لتوجيه بعض الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتقليل الفروقات الطبقية وضمان الاستقرار الاجتماعي بأعتباره الاساس المادي للانطلاق السياسة الاقتصادية*"...الخ.

وهناك قراءات وتحليلات أخرى لأقتصاد السوق الاجتماعي ، منها مقالة نقتبسها بأيجاز تقول :"شهدت دول أوربا الغربية معدلات نمو مرتفعة في النصف الثاني من الخمسينات والنصف الاول من الستينات من القرن الماضي ، وذلك في أعقاب تنفيذ مشروع ماريشال الذي هدف الى إعادة أعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية في أوربا الغربية. وأدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة الى تحقيق أرباح طائلة ، مكنت الدول الرأسمالية في أوربا الغربية من تحمل تكاليف المكتسبات الاجتماعية التي أضطرت الى منحها للطبقات العاملة للتخفيف من الضغوط الشعبية التي نجمت عن قيام أنظمة أشتراكية في دول أوربا الشرقية ... ويقول أيضاً إن أقتصاد السوق الاجتماعي، هو نمط الاقتصاد الرأسمالي من حيث علاقات الانتاج والتوزيع ويقوم على ثلاث ركائز** :-

1- الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

2- المبادرة الفردية الحرة .

3- دور السوق "العرض والطلب" في تحديد أسعار السلع والخدمات .

وتتدخل الدولة في السوق لتصويب أنحرافاته والحؤول دون فشله وقيامها بتقديم وتوفير خدمات صحية وتعليمية شبه مجانية،وشبكات ضمان بيئية تشريعية للحفاظ على حقوق العاملين بأجر والحد من التفاوت في المجتمع ووجود قطاع عام يتموضع بشكل رئيسي في الهياكل الارتكازية ويعنى بالقضايا الاستراتيجية المستقبلية. ويقوم صاحب المقالة بتعريف أقتصاد السوق الاجتماعي بأنه نمط خاص من الاقتصاد الرأسمالي تقوم فيه الدولة بدور تدخلي فاعل في العملية الاقتصادية الى جانب القطاع الخاص لتسريع عجلة التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر محاضرة د. سلمان ،حيان – أقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق ... منشورة على الانترنيت على موقع :-
http://wehda.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=/024016825200607090910 13
** للمزيد لاحظ مقالة عبدالقادر النيال – قراءة في أقتصاد السوق الاجتماعي – منشورة على موقع
Annour New Pape: http://www.an-nour.com/indexnhn?option=com.content&task=view&id=8813&lte

وتصويب مسارها ، وبدور رعوي هام لتوفير الرعاية الاجتماعية لذوي الدخل المحدود بما يمكنهم من التمتع بحياة كريمة لائقة .

ويلاحظ إن أقتصاد السوق الاجتماعي يتوقف على قوة وضعف الدولة فإذا كانت ضعيفة تتأثر وترضخ للضغوط التي تمارسها الشرائح العليا لأصحاب الراسمال لدفعها بأنتاج سياسات أقتصادية محابية لمصالحها دون مراعاة مصالح أصحاب قوة العمل وهنا يسقط البعد الاجتماعي ، ويتحول أقتصاد السوق الاجتماعي الى أقتصاد السوق الحر . وبالعكس إذا كانت الدولة قوية ، فأنها تحافظ على هذا البعد الاجتماعي .

وفي الاقتصاديات التي تعاني تشوهات في هياكلها الانتاجية وضعف أسواقها وقصور مؤسساتها وبنيتها التشريعية "كما هو حال معظم البلدان النامية" والعراق من ضمنها ، فلا تستطيع آليات السوق وحدها أن تكون أداة فعالة لتسريع وتيرة التنمية ومرشداً صالحاً لتحديد مسارها*".

ومما يلاحظ إن البروفسور الاقتصادي جوزيف ستكلتز ، بعد تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة، بقوله: "إن الفرضيات التي تشكل أساس أصولية السوق لم تصح في البلدان المتقدمة فضلاً عن البلدان النامية ... كان "آدم سمث" يعي تماماً محدوديات السوق بما في ذلك التهديدات التي تشكلها عيوب المنافسة أكثر من أولئك الذين يدعون بأنهم أتباعه المحدثون "وأشار أيضاً إن" بأمكان الحكومات ومن واجبها أن تعتمد توجهات تساعد بلدانها على النماء، كما تؤمن أيضاً تقاسماً أكثر عدلاً لثمار النمو".

وفي مكان آخر يقول :"لقد لعبت الحكومة دوراً مهماً ليس في التخفيف من حدة أخفاقات السوق فحسب ، بل في ضمان العدالة الاجتماعية. إذ تركت عمليات السوق بحد ذاتها العديد من الاشخاص يعيشون على موارد قليلة من أجل البقاء . وفي البلدان التي كان نجاحها على أشده ، في الولايات المتحدة وشرق آسيا "النمورالاسيوية"وحتى "الصين" قامت الحكومات بهذه الادوار وأدتها في جزئها الاعظم بشكل جيد**.

ويلاحظ البحث إن المشكلة ليست في الانتقال الى أقتصاد السوق "رغم مايحمله ذلك من ملاحظات أشير لها بحد ذاته وأنما الانتقال الى أقتصاد السوق بالمعنى الليبرالي "الاصولي" وما ينبثق فيه من تجليات . للسياسات الليبرالية ومن أنسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وبالتالي تخليها عن دورها في الحماية الاجتماعية . وإن الاعتراف بالمصلحة الفردية لا يحقق المصلحة العامة ، وموضوعة أقتصاد السوق الاجتماعي ، هي كما في تعريفها من قبل بأنها نمط خاص من الاقتصاد الرأسمالي ، ولكنه كما تشير له بعض التحليلات الاقتصادية ، محاولة التوفيق مابين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية ، وما بين المبادرات الفردية وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، بما يضمن توجيه هذه المبادرات نحو مايخدم المصلحة العامة للبلد . وفي إطار النمط الرأسمالي وليس بعيداً عنه، ويتوقف الاداء حسب قوة وضعف الدولة ، قضية البعد الاجتماعي لأقتصاد السوق الاجتماعي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الديمقراطية والليبرالية والعلاقة بينهما

تجدرالاشارة الى الديمقراطية والليبرالية ، مفهومان نشئا بأنفصال ، فالديمقراطية هي مفهوم أقدم من الليبرالية من الناحية التاريخية ، وأن الكلمة دخلت الانكليزية في القرن السادس عشر ، عبر كلمة ديمقراطي democratic الفرنسية ، فأن جذورها أغريقية ، أي أنها متحدرة من ديمقراطيا democratic المركبة من كلمتي ديموس demos "الشعب" وكراتوس kratos حكم أو سلطة ، أي " حكم الشعب " . "فالديمقراطية" تعني صيغة للحكم ، تكون فيها السلطة للشعب بدلاً من الملوك

---

* مقالة النيبال ، عبد القادر – مصدر سابق – ص3 .

** للتفاصيل أكثر راجع مؤلف ستجلتز ن جوزيف – العولمة ومساوئها – مصدر سابق – ص245 ص246 .

والطبقات والارستقراطية ، والديمقراطية تتبع وجود جماعة سياسية يتمتع أفرادها بنوع من المساواة السياسية*.

أما كدلاله أصلاحية ، تنصب على شكل الحكم الذي يتسم ، في جوهره بتوسيع دائرة الحريات والحقوق والمشاركة والمساواة أمام القانون ، والذي ظل يمثل تطلعاً دائماً بالنسبة للمجتمعات البشرية،على أمتداد تاريخها السياسي ، وعلى أختلاف محدداتها الزمانية والمكانية والعرقية والعقدية واللغوية والثقافية وغيرها ، وقد يبدو " الحكم من قبل الشعب " مفهوماً غامضاً ، ولكن المظاهر خادعة ، فتاريخ فكرة الديمقراطية معقد ، ومطبوع بحشد من التصورات المتضاربة ، وثمة مجال واسع للاختلاف ، منذ أقدم التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية وثمة جدل واسع حول عبارة " حكم الشعب"... ومجالات الاختلاف لا تقف عند فترة محددة ، منذ اليونان القديمة الى العالم المعاصر ، هنالك أراء متباينة ومتناقضة ، حول الحكم والشعب ، حول الشروط والمتطلبات " للحكم " الناجح من قبل الشعب ، وهل يتطلب الناس ، أن يكونوا متعلمين قبل أن يصبحوا ديمقراطيين ، وما هو مستوى الثروة الاجتماعية للحفاظ على هذا النظام ، وهناك حشد من الاراء والقضايا والمفاهيم ، التي لا حصر لها ، تؤكد دائماً ، الى بقاء معنى الديمقراطية مفتوحاً وغير محسوم... ويتقبل الخلاف... غير إن توصل الباحثين والمفكرين الى مقاربات مستمدة من الاساليب المتباينة لتوسيع الديمقراطية ، التي يعني الدفاع عنها من منطلق القول بأنها الاقرب بين البدائل ، مثل المساواة السياسية والحرية والحكم الذاتي المعنوي والاخلاقي والمصلحة العامة ونوع من المساومه الاخلاقية المنصفة قرارت ملزمة تأخذ مصلحة الجميع في الحسبان، الفائدة الاجتماعية ، تلبية الحاجات ، كفاءة في القرارات ، نوع المشاركة في الحكم ، او نوع من أنواع المساهمة في صنع القرار وما البدائل والخيارات التي تواجهها اليوم؟ ، هل في إعادة صياغة فكرة الديمقراطية في أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر في التراثين الليبرالي والماركسي . أم ماذا؟.

أما " الليبرالية "** فهي مأخوذة "اللغة اللاتينية" من اللفظ اللاتيني Liberalis بمعنى " حر " من "الحرية " ويعود مفهومها بجذوره الفلسفية الى مذاهب " جون لوك " والتنويريين الفرنسين بخاصةً ، الذي تبلور فكرهم في أوربا في عملية الانبعاث او النهضة ، وبدأ بأواخر القرن السادس عشر، وبداية القرن السابع عشر والثامن عشر ، خلال نضال النزعة الليبرالية ضد الطغيان والدول الاستبدادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاءت " الليبرالية " كبرنامج أيديولوجي للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع ، وكتعبير ثوري عن حاجتها الملحة أقتصادياً وسياسياً لتحطيم ، كافة الحواجز القائمة على طريقها في طبيعة وقوانين وميكانيزمات النظام الاقطاعي المدعوم من الاكليروس الكنسي ، والذي لم يعد مناسباً أنذاك، مع مقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه . وبما أن تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لابد لها في تحويلات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي ، فقد قام المفكرون الليبراليون ، بتدمير الاسس النظرية للنظام القديم الذي كانت " النبالة" فيه عنواناً لـ" أمتياز "كما" الحقوق " هي المعادل الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظرياً ، بمجتمع جديد يمثل مصدر الثروة فيه " راس المال " القائم على " الملكية الخاصة" ، و" حرية السوق " المستندة الى "حرية المنافسة" وهكذا يمكن القول أن الليبرالية الاقتصادية والسياسية ، ولدت في رحم النظام

---

* للمزيد راجع – ديفيد هيلد David Held ، نماذج من الديمقراطية ، ترجمة – فاضل جتكر –ص12 زمايليها – معهد الدراسات الاستراتيجية الطبعة الاولى 2006- بغداد – بيروت .

** الليبرالية :- بالطبع ، أحدى المدارس السياسية الاكثر محورية أقله بالنسبة الى الفكر السياسي الغربي الحديث . من المهم عدم نسيان حقيقة أن العالم الغربي " الحديث" كان ليبرالياً أولاً ، ثم مالبث ، لاحقاً فقط ، وبعد نزاعات واسعة ، أن غدا ديمقراطياً ليبرالياً ... لابد من تأكيد حقيقة أن جميع الليبراليين ماضياً وحاضراً ، لم يكونوا على الاطلاق ديمقراطين كما ، لم يكن جميع الديمقراطين ليبراليين ، غير أن تطور الليبرالية كان جزءاً لا يتجزء من تطور الديمقراطية الليبرالية ... النص مقتبس من – ديفيد هيلد نماذج الديمقراطية (1)- مصدر سابق ص 19 – 20 .

الرأسمالي ، كنتاج لمرحلة السوق الرأسمالي ولتبرير حقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة، وأستندت الى عدد من النظريات والمبادئ ، كنظرية الحقوق والحريات الطبقية ، ونظرية العقد الاجتماعي ، ومبدأ المنفعة " التي جرى الحديث عنها من قبل " .

على أن الاقتران بين " الديمقراطية " و " الليبرالية " لم يقع ، وعلى ما أعتقد غير وارد ، حيث تشير الاحداث التاريخية البغير ذلك ، "الانبثاق الاول للديمقراطية اليونانية ، كان في أواسط القرن السادس قبل الميلاد في مدينة كايوس " Chios " اليونانية وسرعان ما أنتشر في أثينا ، وأنه " الانبثاق " ، جاء عبر تغيرات متواصلة على أمتداد عدد كبير من الاجيال*... وكان شكل تطور الديمقراطية في أثينا مصدر الهام مركزي بالنسبة الى الفكر السياسي الحديث "أنظر فنلي 1983 ، بيرنال 1987" ، فمثلها مثل أثينا . السياسة "المساواة بين المواطنين ، الحرية ، أحترام القانون والعدالة". أثر في التفكير السياسي في الغرب ، مع أن هناك أفكار مركزية معينة مخالفة مثل المفهوم الليبرالي الحديث الذي يقول أن البشر " أفراد" لهم " حقوق " ، يتعذر أرجاعها على نحو مباشر الى أثينا" .

ومهما يكن ، فأن الفكر الاثيني تعرض للنقد من قبل مفكريه أنفسهم ، من أمثال " توسيديد " نحو 460 – 399 ق.م ، و "أفلاطون" 427-347 ق.م ، و"أرسطو" 384-322 ق.م، أنظر جونز 1957 ،" فارار1992" **.

يشير ديفيد هيلد***.." كانت الديمقراطية الاثينية مطبوعة بنوع من الالتزام العام بمبدأ الفضيلة المدنية أو الاهلية Civic virtue بالولاء للدولة المدنية الجمهورية وأخضاع الحياة الخاصة لمقتضيات الشؤون العامة والخير مشترك ، "فالعام " و" الخاص" متظافران ، على الرغم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أن التسامح يبقى.،كما يشير بريكس جوهرياً كي يتمكن الناس من الاستمتاع ب "أسلوبهم الخاص" وأن ديمقراطيي أثينا كانوا ميالين الى الرأي القائل " أن فضيلة الفرد مطابقة لفضيلة الموطن " ، فالافراد ليسوا قادرين على تحقيق ذواتهم والعيش بكرامة إلا كمواطنين من خلال المدينة "البوليس"****... كانت حقوق الموطن وواجباته مرتبطة بحالته هو ، كانت نابعة من وجوده بوصفه مواطناً ... حقوقاً وواجبات " عامة" وهذا على نقيض مواقف الليبرالية لاحقاً ... حيث تطلبت "الليبرالية" الى أبتعاد الدولة عن التدخل في شؤون مواطنيها "التدخيلية" في حين كانت ديمقراطية أثينا تشير الى أن أي حياة ناجزة وصالحة ليست ممكنة إلا في ظل المدينة "البوليس" عن حاجتها الملحة أقتصادياً وسياسياً لتحطيم ، كافة الحواجز القائمة على طريقها في طبيعة وقوانين وميكانيزمات النظام الاقطاعي المدعوم من الاكليروس الكنسي ، والذي لم يعد مناسباً أنذاك، مع مقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه . وبما أن تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لابد لها في تحويلات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي ، فقد قام المفكرون الليبراليون ، بتدمير الاسس النظرية للنظام القديم الذي كانت " النبالة" فيه عنواناً لـ" أمتياز "كما" الحقوق " هي المعادل الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظرياً ، بمجتمع جديد يمثل مصدر الثروة فيه " راس المال " القائم على " الملكية الخاصة" ، و" حرية السوق " المستندة الى "حرية المنافسة" وهكذا يمكن القول أن الليبرالية الاقتصادية والسياسية ، ولدت في رحم النظام الرأسمالي

---

* للمزيد راجع : ديفيد هيلد - نماذج الديمقراطية – مصدر سابق ص 30 ومايليها .

** التغيرات السياسية تتم داخل جماعات محددة جغرافياً وأجتماعياً مؤلفة من بضعة آلاف نسمة يعيشون معاً ، أما في مركز حضري أو داخل الارياف المحيطة ، في أثينا القرن الخامس (ق.م) كان ثمة ماقدر بما يتراوح بين 30.000 أو 45.000 مواطن بالنسبة الى أكبر دول المدن خلال فترة زمنية ذات شأن.

*** راجع ديفد هيلد – ص 34 .

****كلمة بوليس polis تستخدم كتعبير عن " دولة المدينة " أو جمهورية المدينة ، وبعض الباحثين يفضلون أستخدام تعبير " جمهورية المدينة" وهذه القضايا ذات علاقة بزمن صياغة فكرة " الدولة " للمرة الاولى .

، كنتاج لمرحلة السوق الرأسمالي ولتبرير حقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة، وأستندت الى عدد من النظريات والمبادئ ، كنظرية الحقوق والحريات الطبقية ، ونظرية العقد الاجتماعي ، ومبدأ المنفعة " التي جرى الحديث عنها من قبل " .

الدولة ...كان أفلاطون في كتابه " الجمهورية " أعطى صورة الدولة – المدنية ، كما تصورها ، وفيها يتسائل عن معنى فكرة الحق والعدالة ، وظل هذا التساؤل في كل الأزمنة ، ولا زال يبحث عن أجابة *... وتكمن أهمية البحث لأفلاطون في فكرة " الحق والعدالة" من أنه وضع الدولة أو المدينة على أعتبارها أوسع نطاقاً من الفرد ، والتي خلص ، في سياق بحثه لهذه الفكرة في "المدينه الفاضلة" ، الى أن أصل الدولة – المدينة يعود الى عامل أقتصادي بدرجة أساسية ، وهو أول من أشار الى التقسيم الطبقي للمجتمع ...

وعلى الرغم من الخلافات والتباين في الاراء بين كبار مفكري اليونان ،وبخاصة أرسطو حول تفاصيل المدينة - الدولة الديمقراطي الكلاسيكي وتسويغه**!...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أن ما يمكن الاشارة أليه أن الاقتران بين " الديقراطية" و "الليبرالية " لم يأتي ، تاريخياً ضربة واحدة بل العكس هو الصحيح ، حيث أن " الليبرالية " تقر بأ ختلافها عن الديمقراطية ، كما أشرنا ، فأنها قاومت " الديمقراطية " ردحاً من الزمن ، قبل أن تعود لأستيعابها بالتدريج فحق التصويت على سبيل المثال ، ظل قاصراً على الطبقات الرأسمالية العليا وحدها ، حتى الثلث الاول من القرن التاسع عشر، ففي بريطانية التي شهدت ولادة الفكر الديمقراطي ، لم تمنح إلا مؤخراً حق التصويت للفئات ذات المؤهلات الدنيا ، وشوهت التمثيل الشعبي عن طريق التقطيع المصطنع للدوائر الانتخابية ، بحيث لا تكون لمصلحة المشتغلين بالصناعة "فالويغز والتوريز"*** شأنهما شأن المحافظين والليبرالين في أمريكا اللاتينية ، كانا عبارة عن جناحين من المؤسسة نفسها التي لم تكن تمثل مصالح متضاربة ، بقدر ما كانت تسعى لتأمين الحد من السجال السياسي في أوساط النخبة القيادية ، وفي تاريخ الولايات المتحدة ، ظل أختيار النخب حقبة طويلة " محصوراً جداً " وهناك معاهد خاصة فضلاً عن الارث العائلي ، للنخب القيادية ونطاق التصويت محصوراً بدافعي الضرائب ، وأبعاد السود عن التصويت في أمريكا ، وفي فرنسا أستبعدت النساء ، قرابة القرن ، قبل أن تعتمد الاقتراع العام الذي أشتمل عند ئذ على النساء ، منذ " 1848 حتى 1945 "، وفي غيرها من الدول الليبرالية ، أنتظرت للحصول عليه ، حتى نهاية الربع الاول من القرن العشرين .

يقول "آلان تورين "، كان مفكرو الدولة الليبرالية ورجالها مقتنعين جميعاً بمخاطر الديمقراطية ، ولسنا نجد عند المفكرين الامريكين الذين يتفكرون في أمر النظام الذي تولد من ثورتهم "او على

الاصح عن حربهم من أجل الاستقلال" مسألة أشدَّ حضوراً من مسألة أستبداد الاكثرية****.. ما العمل حتى لاتحول قرارات الاكثرية ، دون أن يكون الحكم مضموناً من جانب الفئة المميزة "كما جرت الاشارة لهم" ، وهذا الفهم النخبوي ، قد أنتصر في بريطانيا على يد كبار الدستورية من أمثال "باجيهوت "، وما تتمتع به الارستقراطية ، التي ساهمت مساهمة نشطة في القضاء على الملكية المطلقة، ولقد أستعار "جوزيف شومبيتر" إن هذا التراث يعود الى الدستورين الانكليز وخاصةً الى توافر أوساط سياسية معينة في أنكلترا ، لم تكن متوافرة في جمهورية " "فيمارا".

وطرحه يعارض مع الفكرة الكلاسيكية القائلة بوجود قرار تتخذه أرادة أكثرية المواطنين ملء

---

* للمزيد راجع مؤلف د. أنيس حسن يحيى – تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سمث – ص 28 وما يليها .

** وهناك كتب حافلة متنوعة بأكتشافات المؤرخين وعلماء الآثار ، يمكن الرجوع اليها أذا أردنا التعمق في الديمقراطية الاثينية وأهدافها .

*** Tories , Whigs بالانكليزية ، أعضاء حزبين بريطانين الاول مؤيد للاصلاح (تحول فيما بعد لحزب الاحرار Liberal party) والثاني مؤيد للسلطة الملكية ومناهض للاصلاح (وهو الذي يسمى اليوم حزب المحافضين Conservative party

**** للمزيد من التفاصيل راجع مؤلف – آلان تورين – ماهي الديمقراطية في الصفحات 110 ، 111، 112، 113.

حريتها ، وبالتالي فأنه يستبعد تعريف الديمقراطية بما هي أختيار حر لفريق من الحكام ... يلاحظ أن الكثير من المفكرين والباحثين، تبعاً لمنطلقاتهم الفكرية ، يقدمون مفاهيمهم أحياناً متعارضة أو متناقضة ،حتى من داخلها على سبيل المثال ، هناك من يعارض الليبرالية في داخل المدرسة واحدة، في حين يعتبر البعض منهم ناقلين لافكار القدماء الى الحديثين لأنهم سعوا للمزج بين الروح الوطنية والمصلحة الفردية بينما هي الانسان والمواطن ، بين الحرية والمشاركة في الشؤون العامة والصالح العام ، لكنهم رفضوا إيلاء ثقة غير محدودة سواءً للمصلحة الفردية أو للسيادة الشعبية ... في حين أن النفعيين حاولوا المزج بين المصلحة الفردية والصالح العام ... كالسعي للسعادة الشخصية ، وكلاهما لا يرى تعارضاً بين المصلحة الفردية والتوحيد المجتمعي... وتاريخياً ساد الفكر الليبرالي من "هوبز" الى ستيوارت مل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مروراً بنيامين كونستان وتوكفيل ، لكن الفكر النفعي "وهومن نفس المدرسة" فرض نفسة في القرن التاسع عشر "الرأسمالي" ومع الولفير ستيت Walfer State "دولة الرفاهية" في القرن العشرين ... فقد عارض "جيمس ستيوارت مل"في ملاحظاته على الحكم التمثيلي سلطة الاستبداد التي كانت في عهده وراء أقنعة مختلفة ، معارضاً أولائك الذين أيدوا هذا الشكل أو ذاك من أشكال السلطة الاستبدادية وعارض الكثير من فرضيات وأفكار " بنتام " النفعية ... فقد تصور "مل" السياسة الديمقراطية آلية ممتازة للتنمية ، الذاتية الاخلاقية ، وكذلك بقى التوسع "الاعلى والمتناغم " للقدرات الفردية هاجساً محورياً ، غير إن هذا الهاجس لم يقده الى ريادة اي صيغة من صيغ الحكم الديمقراطي المباشر أو الديمقراطية اللاتمثيلية، لقد ظل "مل" شديد الارتباط ، متطرف الشك ... بنماذج من الديمقراطية *. إن ملاحظات "مل" حول الحكم التمثيلي يمكن إيجازها على النحو التالي : أمن الشخص والملكية والعدالة المتكافئة بين الافراد هي حاجات المجتمع الاولى وغايات الحكم الرئيسية .

غير إن كارل ماركس كان قد أنتقد الصيغة الاصلاحية لجون ستيوارت مل ومحاولاته التوفيق بين أضداد لا يمكن التوفيق بينها فعمله "مل" يستوجب المحاولة الى إذابة أمن الشخص والملكية ، العدالة المتكافئة ، ودولة ذات قوة كافية لمنع الحروب أو خوضها والحفاظ على المعاهدات ، في بودقةٍ واحدة في طبخة متجانسة ...

ويخلص ماركس للقول ، إن عمل "مل" في الحقيقة عرضة لتفسيرات مختلفة ، ذات علاقة ليس فقط بقضايا التأكيد بل بزخم الليبرالية السياسية والديمقراطية الليبرالية بالذات " " وظل ماركس وأنجلس يهاجمان فكرة الدولة الليبرالية** " المحايدة " وأقتصاد السوق "الحرة" وفي إشارة له يقول ماركس " ففي أي عالم رأسمالي صناعي يستحيل ، بالمطلق على الدولة أن تكون محايدة أو على الاقتصاد أن يكون حراً ، صحيح إن دولة "مل" الديمقراطية الليبرالية قد تدعي أنها تعمل لخدمة مصلحة المواطنين ، قد تدافع عن مشروعيتها من خلال الوعد بإدامة " أمن الشخص وملكيته " مع الحرص ، في الوقت نفسه على ترسيخ " العدالة المتكافئة" بين الافراد . غير إن هذا الوعد يتعذر تحقيقه على صعيد الممارسة العملية ، كما جادلا مؤكدين بإن " أمن الشخص " متناقض مع واقع المجتمع الطبقي ...الخ

فالليبرالية ، أذن ، ولدت أقتصادياً أولاً ثم تمقرطت وراء ذلك هو أضطرار البرجوازية لتوسيع دائرة الحقوق والحريات التي طالما دافعت عنها أثناء مرحلة نهوضها الثوري ، لتشمل كل الموطنين بأعتبار أن هذه الديمقراطية ، في جوهرها هي تعظيم "المساواة " في فرص الحياة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و "لتحرير" القوى الكامنة لدى الانسان لتحقيق ذاته .

---

* آلان تورين – ماهي الديمقراطية حكم الاكثرية أم ضمانات الاقلية ص12 – ترجمة حسن دار الساقي – الطبعة الاولى 1995 – بيروت ، لبنان .

** أنظر مؤلف ماركس ، كارل - رأس المال - جزء الاول ص126 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى يجري الالحاح على المساواة الديمقراطية "كبنية سياسية" بالاقتصاد الليبرالي ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة الشهيرة " السوق = الديمقراطية ، ونظراً لأن هذا " السوق " الذي يجري التأكيد عليه في الفترة الراهنة ، هو ليس مقولة معلقة في الهواء ، بل هو سوق في إطار الرأسمالية ، فأنه يمكن كتابة معادلة أخرى هي "السوق" الرأسمالية ، وإذا أكتشفنا " الرابطة "

الوثيقة بين هاتين المعادلتين نستطيع أن نستنتج أن "جوهر" تلك المعادلات ، حسب أطروحات الفكر الاقتصادي المسيطر ، هو التالي : رأسمالية = ديمقراطية ، وهذه المعادلة تثير الشكوك منذ بداياتها . ذلك لأن التشديد على الديمقراطية في مثل هذه الظروف ، يخلط "الحق بالباطل"* ، على حد تعبير الاقتصادي المصري المعروف "سمير أمين" فمن المعلوم أن ديمقراطية المستوى السياسي ظلت وستظل كذلك لأسباب تكمن في طبيعة النظام ذاته ، تسير متناقضة مع المستوى الاقتصادي، الذي لا يمكن أن يكون ديمقراطياً، لأنه يرتكن الى منطق الملكية الخاصة والمنافسة ، التي لا يمكن أن تكون ديمقراطية أصلاً لأن القانون الاقتصادي المحرك للنظام لا يجري تحقيقه بين أطراف العملية الاقتصادية بأتفاق ساده "جنتلمان" بل عبر عمليات صراع ومنافسة ضارية وأبتلاعات متواصلة ، إن النمط الرأسمالي ، أذن ، لا يفرض الديمقراطية فرضاً ، بل تم التوصل أليها عبر مساومات تاريخية بين القوى المتصارعة ، وكانت هذه الصيغة معمدة بالدم والتضحيات الجسيمة . وتاريخ الرأسمالية الملموس ، ليس المفترض ، خير شاهد على ذلك** . إذ يلاحظ ومنذ أن أنبثقت المانيفاكتورات Manufactures "نشأ الصراع الضاري الذي خاضته corporate towns" مدن الطوائف الحرفية "*** في أنكلترا ضد هذه المنابت الجديدة للصناعة . وإن اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أمريكا وأقتلاع سكانها الاصلين من مواطنهم وأستعبادهم ودفنهم أحياء ، في مناجمهم، لبدايات غزو ونهب الهند الشرقية ، وتحويل أفريقيا محمية لصيد ذي البشرة السوداء .

إن ذلك يمكن أن يميز فجر عهد الانتاج الرأسمالي وإن هذه العمليات الرغيدة هي العناصر الرئيسية للتراكم الاول، ثم أعقبتها الحروب التجارية التي خاضتها الامم الاوربية جاعلة الكرة الارضية ساحتها .. "وتتوزع مختلف عناصر التراكم الاولي في تسلسل زمني متعاقب" الى هذا الحد أو ذاك بين مختلف البلدان وبخاصة أسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وأنكلترا ... وأستخدمت أنكلترا في أواخر القرن السابع عشر العنف الوحشي ، كالنظام الاستعماري ، مثلاً. ولكنها جميعا " الرأسمالية" تستخدم سلطة الدولة أي العنف المنظم والمركز في المجتمع**** ...

يلاحظ إن "ديفيد هيلد"***** يلخص بين الديمقراطية والليبرالية " ومابعدها بقوله ، من العصور القديمة الكلاسيكية الى القرن السابع عشر ظلت الديمقراطية مقترنة الى حدٍ كبير بجمع المواطنين في جمعيات أو أمكنة أجتماعات عامة ، ومع أواخر القرن الثامن عشر كان التفكير بها ، بوصفها حق المواطنين في المشاركة بتقرير مصير الارادة الجماعية عن طريق ممثلين منتخبين " نظرية الديمقراطية التمثيلية" التي أحدثت أنقلاباً جذرياً في منطلقات الفكر الديمقراطي المرجعية ... أما مسألة حق أنتخاب عام وشامل حقاً في بعض البلدان، فقد تركت عموماً لجملة النضالات الموسعة والمقموعة بعنف أكثر الاحيان لناشطي وحركيي الطبقة العاملة

---

* أنظر مؤلف د. ياسر ، صالح حسن- مجموعة مقالات – مصدر سابق- ص 28 .

** للتفاصيل أكثر راجع مؤلف كارل ماركس – رأس المال نقد الاقتصاد السياسي – الكتاب الاول – ترجمة د. فالح عبد الجبار .

***هكذا يشير روبرت دال في كتابه " أوراق فدرالية " الى أهمية هذه المسألة المركزية في الفكر المحافظ لدى كل من " ماديسون وهاملتون " ولكنه يشير الى أهميتهما في فكر الديمقراطي جفرسون ، كما أن هذه المسألة تظل مركزية أيضاً عند " روبرت كولار" ، "غيزو و توكفيل " الذين فكروا في الثورة الفرنسية...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**** أنظر مؤلف هيلد ، ديفيد - " نماذج الديمقراطية- ص 205 وص209 وما بعدها .

***** أنظر الى كتاب ديفيد هيلد – نماذج من الديمقراطية ص205 للتعرف أكثر على مخطط النماذج الديمقراطية التنموية – لجون ستيوارت مل .

والحركة النسوية في القرنين التاسع عشر والعشرين غير إن الانجاز لهولاء كافةً بقى هشاً في المانيا ، إيطاليا ، اسبانيا ، كما جرى عملياً أنكاره على جماعات معينة مثل الامريكيين من ذوي الاصول الافريقية في الولايات المتحدة قبل الحقوق المدنية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين... إن تعزيز الديمقراطية التمثيلية ، المفهومة على هذا النحو كانت ظاهرة تخص القرن العشرين ، وقد يتعين على المرء حتى أن يقول أنها ظاهرة عائدة الى أواخر القرن العشرين .

وهكذا –اذن- لا يمكن أعتبار الليبرالية والديمقراطية شيأ واحداً هناك دولاً ديمقراطية غير ليبرالية على سبيل المثال السلطة الفلسطينية أو يوغسلافيا التي كانت ليبرالية في ظل حكم " تيتو" وتحولت نحو الاسوء بعد أن أصبح النظام فيها ديمقراطياً أما اليونان فهي مهد الديمقراطية وأن الديمقراطية هي التي حكمت بأعدام سقراط ومارتن لوثر" غير ليبرالي " الذي كان صراعه مع السلطة أساساً لحرية الاعتقاد وحرية التفكير وحرية التعبير كما ويلاحظ إن المانيا النازية أنهارت رغم ديمقراطيتها وإن الليبرالية الديمقراطية لم تتحقق للألمان إلا بعد أن تم فرض نظام من الخارج أثر احتلالها وتقسيمها بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن أزدهرت أقتصادياً . وعلى صعيد البلدان العربية يلاحظ إن دول الخليج رغم أزدهارها الاقتصادي وغنى دولها ليس كافياً وحده لنمو الديمقراطية الليبرالية ، لأن الثراء الذي مصدره طبيعياً ، يجعل الدولة في غنى عن الشعب فهو لايستطيع محاسبتها لأنها ليس بحاجة الى ضرائبه ، بالأضافة إن "البرلمانات " ممكن تجميدها أو تعطيل عملها بجرة قلم من الامير أو الملك ،لأن "الاموال تأتيها من دون أن تكون حاجة الى تعديل قوانينها ونظام الحكم فيها"، بمعنى أكثر إن الثراء يدفع بمزيد من الدكتاتورية . وختاماً إن تجربة الغرب المتطور صناعياً لم تكن لها أصول جنينية فيما يتعلق " بالديمقراطية والليبرالية " إلا انها مرت بمراحل تاريخية عديدة مكنتها من التكيف والانتقال من الليبرالية الدستورية الى الرأسمالية الى الديمقراطية الليبرالية ومحاولة التقليد ستبوء بالفشل وأن الدول التي تحاول الانتقال من نقطة الصفر الى الديمقراطية تحولت الى أنظمة ديكتاتورية تمارس أبشع القهر والطغيان والتاريخ المعاصر خير شاهد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المبحث الاول:

برامج التثبيت والتكيف الهيكلي للاقتصاد

إن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي الاقتصادي هي حصيلة تفاعل عدة عوامل وأفكار وآليات ، دولية ومحلية ولذلك فإن اهدافها الحقيقية وزاوية النظر أليها تختلف بأختلاف المدارس الفكرية والسياسية والاقتصادية، كما وتختلف وجهات النظر سواءً من قبل الدوائر المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما ، أو وجهات النظر لدول او الحكومات التي تتبناها او التي تعارضها او من وجهة نظر الدول الراسمالية المتطورة الصناعية او من وجهة نظر الشعوب في البلدان النامية على أختلاف طبقاتهم الاجتماعية او من وجهة نظر العديد من المفكرين والباحثين والكتاب على أختلاف مذاهبهم الفكرية ، وسنحاول تحليل هذه الافكار واهدافها وفقاً لأهم وجهات النظر ومبرراتها وموقفها من الازمة والمديونية والتنمية . وقبل ذلك، يتعين أن نتعرف على الخطاب الليبرالي ومشاريع التكيف الهيكلي الجديد الذي صاغتها المؤسسات الدولية المتخصصة ، ليس لحل الازمات المتعددة في معظم البلدان النامية ، وأنما كعوامل لأستراتيجية عالمية جديدة البعد لتكييف تلك البلدان وتهيئتها للظروف والتحولات الجديدة في الاقتصاد العالمي ، ومن هذه الملاحظة ، ثمة ضرورة للحديث ولو بشكل مكثف عن الجذور الفكرية لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي في الاقتصاد للبلدان النامية ومساءلتها ، لأكتشاف جوهرها وموقفها من التنمية الحقيقية في هذه البلدان .

1- برنامج التثبيت الاقتصادي – Economic Stabilization Program

فيما يتعلق ببرنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وهو" برنامج قصير الاجل " وتهدف سياسته حسب الصندوق الى خفض التضخم وأستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الدين وتتضمن أجراءاته تقليل النفقات ، وجاءت صياغته وفق رؤيه النيوليبرالية " التي ترى إن الاختلال الخارجي " عجز ميزان المدفوعات " يعكس ، في التحليل الاخير ، وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة ، وإعادة الهيكلة " المقررة من الصندوق والبنك الدوليين " . الامر الذي يدفع البلد الى الاستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية ، ولتلافي مشكلات الاختلال الخارجي ومتاعب الديون الخارجية ، يتطلب الامر كبح نمو الطلب المحلي للوصول الى وضع مستقر ، قابل للاستمرار ، ويكون البلد فيه قادراً على تغطية العجز في الحساب الجاري *، بتدفقات رأسمالية طوعية ، تتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية، ومن هنا فالانكماش جوهر البرنامج ، هو زيادة قدرة البلد على الوفاء بألتزامات ديونه الخارجية **.
كما يؤكد "ميشال شوسودوفسكي"- إن خطط التثبيت الماكرو أقتصادي "وبرنامج التصحيح الهيكلي" المصممة من قبل صندوق النقد الدولي تشكل وسيلة شديدة الفاعلية ، لأعادة تنميط حياة مئات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* الحساب الجاري :"Current Account " ويشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات ، ويضم هذا الحساب نوعين من الموازين :1- الميزان التجاري ويشمل الصادرات والاستيرادات من السلع فقط ويسمى بالتجارة المنظورة Visible Trad. 2- ميزان الخدمات ويشمل المعاملات الخدمات مثل خدمات النقل وتأمين والسياحة والصيرفة والدخول الاستثمارية "التي تتكون من الفائدة وإيرادات الاسهم" ويسمى بالتجارة غير المنظورة Invisible Trade .

** – المصدر د. حسنين توفيق أبراهيم – الاقتصاد السياسي للاصلاح الاقتصادي ص7- القاهرة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ط1،1999.

ملايين الاشخاص، وللتصحيح الهيكلي أثر مباشر على ظاهرة عولمة الفقر. كما إن عملية " الجراحة" الاقتصادية التي تتم بحسب وصفه " الصندوق" ، تؤدي الى ضغط المداخيل الفعلية وتدعيم منظومة التصدير المرتكزة على يد عاملة رخيصة .

ومهما كانت تشخيصات "الصندوق" للمشكلة التي تتحدد في وجود فائض الطلب ، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود "فجوة" واسعة في الموارد المحلية "زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي" وبوجود عجز في الموازنة العامة للدول وبأرتفاع معدل التضخم، وهي أمور ذات صلة بالاختلال الخارجي ،فأن منهج الصندوق يتمحور حول مايسمى "بأدارة الطلب" الذي يهدف الى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق*:

1- خفض فجوة الموارد المحلية .

2- تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة الى الناتج المحلي الاجمالي .

3-أمتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم .

4-تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

ومما يلاحظ إن برنامج التثبيت ، يهدف الى أستعادة التوازن الكلي للاقتصاد من خلال جملة من الاجراءات الكفيلة حسب توجهات "الصندوق" التي تصحح العجز في الموازنة العامة للدولة وتحرير سعر الفائدة وتوحيد سعر الصرف ، وفي ضوء هذه الرؤية ، فإن هناك جملة من السياسات النقدية والمالية، التي أنبثقت عن هذا البرنامج ، وبخاصةً حالة البلدان النامية**، فقد تزايد دور "الصندوق" بشكل لافت للنظر خلال الثمانينات والتسعينات وفي ظروفنا الحالية" بداية الالفية الثالثة ، وذلك بسبب ظاهرة العجز المترف في موازين مدفوعات هذه البلدان "النامية" وزيادة مديونيتها الخارجية تجاه البلدان المتقدمة صناعياً والمنظمات المالية الدولية بشكل مستمر ، كما وأصبح معروفاً الاجراءات المقترحة ، لأجل تخفيض حدة أزمة مدفوعات الصرف الاجنبي والعمل بأتجاه "كما يفترض" إزالة عجز ميزان المدفوعات في الاجل الطويل ، بل وأضحت هذه البرامج تتعدى ذلك ، الى كيفية تنظيم القروض ودفع أقساط الديون وفوائدها المستحقة وأعادة جدولتها ، وتقديم القروض التي تسمح بتفادي الازمات الحادة في العرض الاجنبي ، وأمتد دور "الصندوق" أكثر ليشمل التدخل في رسم السياسة الاقتصادية الكلية للدول التى تعاني من أزمات . مما أنعكس عن زيادة محسوسة في أسعار الفائدة "المدينة والدائنة" وتنظيم الائتمان المصرفي والحد من عجز الموازنة ، وخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، مع تحرير التعامل في سوق الصرف الاجنبي ، والعمل على خفض الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الموارد السيادية" زيادة الضرائب ،أرتفاع أسعار الطاقة ***، زيادة رسوم الخدمات العامة ،أرتفاع أسعار منتجات القطاع العام ". وخفض نمو معدل الانفاق الحكومي "عن طريق تقليل الدعم الى أدنى الحدود ،وخفض التوظيف الحكومي ، والضغط على الانفاق العام الاستثماري"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما يميز سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي للاقتصاد، المقرر من قبل "الصندوق والبنك الدوليين" عن الاصلاحات المقررة وطنياً، هو إن سياسة التثبيت والتكيف تهدف الى ألغاء دور الدولة الاقتصادي ولخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة بأسرع ما يمكن وكشف السوق والاقتصاد المحلي أمام المؤثرات الخارجية والى

---

* ميشال شوسودوفسكي – عولمة الفقر – ترجمة محمد مستجير مصطفى : كتاب سطور دار سطور للنشر ، القاهرة 2000ص46-ص48 .

** يلاحظ إن المسؤلين العراقين ، وتحديد في وزارتي المالية والنفط وتصريحاتهم الكثيرة غير المتجانسة والمتناقضة حول الموقف من صندوق النقد الدولي وشروطه ، وكذلك حول الاتفاقات مع نادي باريس حول الديون (سنتناول ذلك بتفاصيل أكثر في مجالات أخرى) .

*** قامت الحكومة العراقية ، بعد الانتخابات العامة عام 2005 ، برفع أسعار الوقود بأضعاف اضعاف عما كانت عليه ، وهناك أفكار حول ألغاء أو تقليل من مواد البطاقة التموينية .

دمجها مع الاقتصاد العالمي، أما الاصلاحات الوطنية فأنها لا تنطلق عادة من تثبت مالي للميزانية وميزان المدفوعات وأعادة الهيكلية للقطاعات المصرفية والمالية والانتاجية وأطلاق الاسعار دفعة واحدة، وأنما أجراءاتها تتصف بالتدريج زمنياً وقطاعياً، ومحاولة الموأمة بين الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبين تفضيل السوق وتنشيط عمل القطاع الخاص وبالتالي الانتاج على الاسواق الخارجية .

كما ويلاحظ إن "الصندوق" ترتبط نماذجه بأعادة جدولة الديون وفقاً لأتفاق مع مجموع الدول والمصارف الدائنة ، وعدم خضوع الاصلاحات الوطنية لعملية إعادة جدولة ، بالاضافة الى ذلك إن برنامج " الصندوق والبنك الدوليين " يهدفان الى تقليص دور الاصلاحات الاقتصادية الوطنية مسبقاً ، وذلك عبر الخصخصة للقطاع العام ، وتجميد الاستثمارات الحكومية في قطاعات الانتاج أو معظمها ، وفي أهم المرافق والبنى التحتية "وتحجيم دور الدولة مقابل ترك خيارات متعددة ومفتوحة بشأن دورها " الدولة وقطاعها العام " والقطاع الخاص والمختلط والتعاوني والاهلي " غير الحكومي وغير الخاص" في النشاط الاقتصادي بعد أدخال سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي للاقتصاد .

يتعين أن نعلم ، إن التوجه العام لهذه البرامج ، تنطلق من المفهوم الليبرالي ، الذي يراهن على الدور القائد والموجه الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ،في الاسراع في عملية النمو وقيادة عمليات التصنيع والتحديث ، كبديل اكفأ من القطاع العام ، وهو دور يعتمد في إطاره النظري والفكري على منطق المنافسة في السوق ، والى أعتبارات الربح الضيقة ، مع تراجع واضح لدور التخطيط وتدخل الدولة في آليات العرض والطلب ، وفي سياق التمهيد والقبول لهذا البرنامج فقد تم أصدار قانون الاستثمار في العراق على سبيل المثال كما وتجري سن قوانين وأجراءات تتعلق بتشجيع القطاع الخاص وفي تقديم تسهيلات نقدية للتجار ، وغيرهم من رجال الاعمال الى أستيراد مايلزمهم من مواد خام ووسيطة وأنتاجية لمشاريعهم ، كما يغض النظر عن الرقابة للاسعار وغيرها من الاجراءات التي" سيأتي الحديث عنها لاحقاً"، وترك العمل لآليات العرض والطلب أن تعمل ،ومن الادوات التي تستخدم في هذا المجال من قبل الصندوق والبنك الدوليين ومن وراءهما المنظمات المالية الدولية ، في ذلك الى ما يسمى " أستقلال البنك المركزي عن السلطة السياسة ، وكذلك أستقلاله عن البرلمان ، فلا مسؤولية له أمام الحكومة ولا أمام البرلمان وعادةً مايكون كبار المسؤلين في البنك المركزي- في كثير من الاحيان في البلدان النامية – هم من العاملين السابقين في المؤسسات الدولية ... كبار المسؤلين في البنك المركزي- في كثير من الاحيان في البلدان النامية- هم من العاملين السابقين في المؤسسات الدولية...كذلك ، فإن برنامج التثبيت الاقتصادي ،يتطلب من البلد المدين أن يكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحت رقابة صارمة وأشراف من قبل"الصندوق" ويعمل هذا على تطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية ،التى تستهدف القضاء على التضخم الذي يؤثرعلى ميزان المدفوعات*، وبالتالي الميل للاستدانة ، ولتحقيق هذا الغرض يقاس ، بما يحققه البلد من خفض في عجز الموازنة العامة للدولة ، وفي زيادة في الاحتياطيات النقدية International Resource ومن فائض في ميزان المدفوعات** ، حتى لوأدى ذلك على حساب وقف التنمية وزيادة معدل البطالة*** ، وزيادة تدهور مستوى معيشة الموطنين .

---

* ميزان المدفوعات : يعرف بأنه : السجل الاساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية Transactions التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة محدودة عادةً تكون سنة . وهناك دول مثل أمريكا تنظم ميزان مدفوعاتها كل ثلاثة شهور " Quarterly".

** إن تزايد عمليات التحرير المالي والمحلي والاجنبي " في الدول التي توسعت فيها أجراءات الخصخصة ، والتي سمحت للاجانب بتملك هذه الشركات أو المساهمة في ملكيتها ، فقد شارك أكثر من المستثمرين الاجانب في تنفيذ برامج كثيرة للخصخصة في الدول التي كانت " أشتراكية " في غيرها من البلدان النامية . وهناك علاقة بين تدفق الاموال الدولية وبرامج الخصخصة الموجود في هذه البلدان .

*** حجم البطالة في العراق حتى عام 2009 بلغ 15 % ، حسب المصادر الرسمية .

وعلى مايبدو إن نقطة الارتكاز الاساسية في برنامج التثبيت هي خفض " او أنكماش" الطلب الكلي ، وبناءً عليه ، فهو ذي طابع أنكماشي .

يقول "شوسودوفسكي*- إن المزيج الثلاثي، المكون من التقشف في الموازنة وفتح الحدود والخصخصة ، يجري تطبيقه في أكثر من 100 بلد مدين في العالم الثالث وأوربا الشرقية، حيث تفقد هذه البلدان كل سيادة أقتصادية وكل رقابة على سياساتها الضريبية والنقدية، وبنوكها المركزية ووزاراتها المالية يعاد تنظيمها ، ومؤسساتها الحكومية تختفي ، وتفرض عليها وصاية أقتصادية ، وتتشكل نوع من حكومة وموازنة قوامها المنظمات المالية الدولية ، لا تقدم أي حساب أمام المجتمع المدني ، أما البلدان التي لا تنفذ قواعد صندوق النقد الدولي فتوضع على اللائحة السوداء.

كما وتشير بحوث أخرى ، الى التأكيد إن تحديد التثبيت المالي كهدف عاجل وتحديد إعادة الهيكلة كهدف في المدى المتوسط ، يتحدد تفعيل النمو الاقتصادي هدفاً في المدى الطويل ، ووفقاً لهذا البرامج الخاصة بالاصلاح الاقتصادي . الحق إن المطعن الاساسي في وصفة التثبيت المالي وإعادة الهيكلة وأستئصال الاختلالات الاقتصادية ...أستناداً لوصفة " الصندوق والبنك " حول التوازن المالي والنقدي في " الميزانية العامة "وفي ميزان المدفوعات قبل إعادة الهيكلة وتفعيل النمو ، والملاحظة هنا بينما تتصف أهمية أهداف التثبيت المالي بالدقة والوضوح والاولوية الزمنية والاستراتيجية لدى التنفيذ ، يلاحظ إن إعادة الهيكلة أو التكيف ، تأتي في مرحلة زمنية لاحقة ، كما يتصف أستئناف النمو الاقتصادي بالتأجيل الزمني وبالمقاربة التقريبية والاحتمالية. وللمقارنة إنة بينما التثبيت المالي يعيق ويؤخر ويضعف النمو لانه أنكماشي النزعة وهيكلي الاغراض بينما الثاني هو النمو بعينه**.

إن واقع الحال يشير إن التثبيت المالي يضيق آفاق تفعيل النمو بفعل إعادة الهيكلية ، وبالتالي يضعف أو يلغي عملياً دور الدولة المباشر في الاستثمار وبالتالي تقليص الطلب المحلي ، وهذا يعارض أو يتناقض ومتطلبات الاستثمار والنمو .

والملاحظة الاخرى هنا، هو إن دوافع الصندوق والبنك الدوليين تولي أهمية، مفرطة واديولوجية للخصخصة، والتي تعني تقليل الاستثمار الجديد "لأن المهمة خصخصة مرافق الدولة الاقتصادية" لا التفكير في بناء وتأسيس مرافق وأنشطة جديدة وتقليل أمكانيات العمل، بما يعني تزيد من مشكلة البطالة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضاف الى ذلك إن الخصخصة تهدف الى تقليص دور الدولة ، حينما تستهدف مؤسسات عمومية "رابحة" بما يتعارض وهدف الميزانية العامة . كما وتؤدي الخصخصة وفقاً لسياسة التثبيت المعلنة من قبل المؤسسات الدولية المشار أليها ، الى تركز رأس المال وتقوية الاحتكارات المحلية والاجنبية***، عندما يجري بيع مؤسسات القطاع العام الى كبار المستثمرين ، بأسعار بخسة****، فضلاً عما تقدم . يشير "لؤي أدهم" الى إن تشجيع الاستثمار الخاص بأعفائه من ضريبة الدخل على أمتداد سنوات طويلة يتناقض وهدف التثبيت المالي ويدفع الى تركيز دخل الميزانية العامة على الضرائب المفروضة على العمال والكسبة والفلاحين ، والضرائب غير المباشرة بشكل خاص"... وفي مكانٍ آخر يقول أيضاً " إن تنفيذ الاصلاح الاقتصادي وفقاً لوصفة "الصندوق والبنك" يؤدي الى تدهور مريع في أعداد الطبقة الوسطى وأوضاعها ، مما يتناقض تناقضاً صارماً مع تأكيدات – الصندوق والبنك الدوليين– بوجه خاص، بأن التحول الى أقتصاد السوق وتنفيذ الاصلاح الليبرالي يهدفان ويحققان توسيع قواعد الطبقات الوسطى وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

---

* أنظر ميشال شوسودوفسكي - عولمة الفقر مصدر سابق ص115.

** لؤي أدهم- الاصلاح الاقتصادي وأستهداف السوق - أشكالات نظرية أساسية وأشكالات تطبيقية عربية ، مجلة النهج العدد6- 1996 الصفحات 53 ، 54 ، 55.

*** لؤي أدهم مصدر سابق ص55 .

**** تجربة الاتحاد السوفيتي السابق .

2- برنامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Program

إن التكيف الهيكلي عبارة عن مجموعة من الاجراءات الاقتصادية حسب تعريف المنظمات المالية الدولية ، التي تهدف الى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط من قبل الدولة وأتباع الخصخصة وتطبيق سياسة موجهه نحو التصدير وأجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني .

إن الاقتصادية وبطء النمو وتفاقم أزمة المديونية ، تعود الى التشوهات السعرية والتدخلات الواسعة التي مارستها الحكومة في النشاط الاقتصادي ، وأنه يلزم لتجاوز هذا كله الاعتماد على آلية السوق وتحجيم دور الدولة ". على أفتراض إن آلية السوق كفيلة بأن تعمل على أذكاء المنافسة وزيادة الانتاجية وإعادة توزيع الموارد ، على نحو يرفع من كفاءة أستخدامها ويجعل البلد قادراً على تلقي الاستثمارات الاجنبية .

وقبل الخوض في تحليل هذه الفرضية ، يمكن الرجوع ولو بشكل مكثف الى الدوافع والجذور الفكرية لبرنامج التكييف الهيكلي ، وقبل ذلك يتعين الاشارة الى مفارقة جديرة بالتوقف عندنا ، مفادها أذا كانت البلدان الرأسمالية المتطورة صناعياً ، قد واجهت الازمة الاقتصادية داخلياً من خلال الليبرالية الجديدة والاتجاه نحوها والتي تؤمن بالآليات المنفلتة لقوى السوق والحرية الفردية وأضعاف الدولة وأعطاء الاولوية للقطاع الخاص ، نجدها حاولت العودة الى الكنزية خلال 1973-1982 ، حينما أعتمدت سياسة القروض السهلة وبكميات هائلة للبلدان النامية ،ومما يشكل ذلك رجوعاً على النظرية الكنزية لتصبح هذه المديونية وبالاً على هذه البلدان وتتفجر هذه المديونية ، في أزمة عميقة ، وتوظف لصالح دمجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي المتطور وعلى أسس جديدة ، وبصيغات ليبرالية التكييف ، التي وضعت في تقرير" لستر بيرسون " المعروف على الصعيد العالمي "شركاء في التنمية"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالاضافة الى الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" حول كيفية التعامل مع " البلدان المتخلفة" والتي جرى الحديث عنها ، والتي تعتبر من ضمن الآليات الفعالة بل والخطيرة التي أعتمدت من قبل البلدان الرأسمالية لأختراق البلدان النامية ، ولتشديد أستغلالها لهذه البلدان .

وإذا تأملنا بعمق برنامج "التكييف الهيكلي*" فهو يتضمن عدد من العناصر والعوامل ، التي تساعد على نقل الملكية العامة ، الى القطاع الخاص ، فيما يعرف " بالخصخصة " وتشجيع القطاع الخاص ، وتحرير الاسعار وتحرير التجارة الخارجية ، كما ويعارض " البنك الدولي " حماية الصناعات المحلية ، بناءاً على أعتقاد إن البلاد المنفتحة على العالم الخارجي، أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدما ت الخارجية ، ويقف " البنك" على الضد من سياسة التصنيع القائم على بدائل الواردات . ولذلك تعد سياسة " التكييف الهيكلي " بأنها عبارة عن مجموعة من الاجراءات والتدابير الاقتصادية التي تهدف في النهاية الى تعديل جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحرير الاسعار ، وتحرير الواردات والتحول نحو التصدير ، القضاء على الملكية العامة ويستهدف " التكييف الهيكلي " في المقام الاول ، إعادة التوازن المالي للبلدان التي تعيش في مستوى أعلى من ذلك الذي تكفله لها مواردها ، وذلك حتى يمكن حماية مصالح دائنيها

أولاً، ثم " تعويمها" أي جعلها قادرة على الاندماج في المبادلات الدولية " التجارية والمالية" ومتمتعة بمصداقية الشريك الذي أتخذ التدابير الضرورية التي تحول دون أعساره مرة أخرى ، والتي

---

* للتفاصيل أكثر راجع د. حسن ، صالح ياسر، دراسة – الليبرالية - الخوصصة برنامج التكيف الهيكلي بين أوهام الخطاب الايديولوجي وحقائق إعادة أنتاج التبعية ص72 ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر 1999 .

تنصب في آن معاً ، على ميزان المدفوعات الخارجية وعلى الوضع المالي والنقدي الداخلي ، لا سيما فيما يتعلق بالمالية العامة .

وهناك جملة من الاجراءات يتطلب أتباعها تتعلق بتقليل الواردات* ، وتشجيع الصادرات وجعل أسعار الصرف أكثر واقعية ، وزيادة الايرادات بالموازنة** " بزيادة حصيلة الضرئب،وبالعمل على أسترداد تكاليف الخدمات التي تقدم بالمجان بأقل من تكلفتها مثل الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية الى آخره" وخفض المصروفات الجارية ، "خفض مصروفات العاملين عن طريق خفض الاجور والعمالة ومصروفات التشغيل او الدعم المقدم لسلع الاستهلاك الضرورية مثل الخبز والموصلات العامة والأعانات الى آخره"، والتدقيق في المصروفات الاستثمارية وأعطاء الاولوية للقطاعات والانشطة التي تحقق دخلاً بالعملات الاجنبية ، لكي يتيح الوفاء بأعباء خدمة الديون والتحكم بالائتمان الداخلي ، وتجنب ضغوط التضخمية ، وأعتماد آليات السوق ، والى تحرير الاسعار ، والى عدم تدخل الدولة في جهاز الاسعار، والوقوف ضد سياسة الحد الادنى للاجور وبالضد من الدعم الحكومي للسلع المدعومة "الطعام ، والاغذية الرخيصة المستوردة"، وضد التسويق الحكومي ، وتحرير الاسعار في القطاع الزراعي " تحرير أسعار الارض والاجارات على أساس العرض والطلب" وتخفيف العبئ عن كاهل الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية – الكهرباء ، الماء ، الصرف الصحي ، الاسكان ، الصحة ، وخدمات الاتصالات "تليفونات ،البريد ، الطرق" وأنسحابها منها ، وتحرير التجارة والتحول نحو الصادرات التي"تشكل" أهمية محورية في قروض التكيف الهيكلي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتحويل بنيان الانتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات ليضمن من خلال ما بدوره من نقد أجنبي ، تسديد الديون التي أقترضتها البلد ، سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الاخرى ، كما إن تنمية موارد النقد الاجنبي ، من خلال أستراتيجية الانتاج الموجه للتصدير".

إن هذه الاجراءات التي يتبارى مدراء وخبراء البنك الدولي والصندوق النقد الدولي في تأكيدهم على توجهات "برنامج التثبيت وإعادة الهيكلة" يخلق قلقاً وأشكالية مبررة ، فمن حيث المبدأ ، إن الاجراءات المقترحة والمشروطة في إطار الاصلاح الاقتصادي ، تنطوي كلها على تخفيض دور الدولة ويضعف النمو في الاقتصاد وهو بحد ذاته يخلق عدد من الاشكالات :-

الأشكاليه الأولى:

تتمحور حول التثبيت المالي الذي يكون هدفاً عاجلاً وتحديد اعادة الهيكله هدفا ثانياً، في حين يتحدد النمو الأقتصادي في المدى البعيد ومثل ماشير اليه في البداية، ان وصفة التثبيت المالي واعادة الهيكلية وأستئصال الأختلالات الأقتصادية، والتوازن المالي والنقدي في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات التي يضعها "الصندوق والبنك" الدوليين قبل اعادة الهيكله وتفعيل النمو، ومن وجهة نظر اخرى، ان برنامج التثبيت يعيق ويؤخر بل ويوهن استئناف النمو، وان التثبيت يضيق افاق النمو بفعل اعادة الهيكله.

1- وأنه يضعف ان لم يلغ دور الدوله المباشر في الأستثمار، وبالتالي في تفعيل النمو، الذي يفترض ان الحكومة او الدولة، تتدخل في الأساس من اجل حماية ذوي الدخل المحدود والفقراء. 2- الجانب الأخر من الشك في ان اجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي، يمكن ان تستهدف وتضر الفقراء من خلال تخفيض حجم العجز في الموازنة الحكومية، بما فيه تخفيض او الغاء الدعم لبعض السلع الأساسية.

---

* أنظر عبد المجيد راشد – دراسة لنيل الماجستير – سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي ص3 .

** يجري تناول الموازنة بالتفصيل ، لاحقاً ، عند تناول الخصخصة في العراق في فصول لاحقة ..

3- تخفيض الأنفاق الحكومي على الخدمات الأجتماعية، والمستهدف بهذه الحالة، هي الفئات المسحوقة ومن ذوي الدخول الواطئة.

4- التخفيضات المقترحة عادة في اسعار صرف العملات الوطنية، كجزء من التثبيت الأقتصادي تعمل على رفع بعض اسعار السلع والخدمات الضرورية، بينما يؤدي رفع اسعار الفائدة او ايلاء اهمية مفرطة ذات توجهات ودوافع ايديولوجية للخصخصة، اي لتقليل الأستثمار الجديد في
مرافق وانشطة جديدة وتقليل امكانية العمل، وبالتالي تزيد من مشكلة البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأشكاليه الثانية:

من ابرز النتائج المترتبة على تحرير الأستثمار الخاص وتشجيعة يؤدي الى تدهور مريع في اعداد وحجم الطبقة الوسطى واوضاعها، بما يتناقض مع تأكيدات الأيديولوجية "لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، الداعية الى ان التحول، يستهدف ويحقق توسيع قواعد الطبقات الوسطى وتعزيز دورها الأقتصادي والأجتماعي والسياسي. في الوقت الذي ان هذه الأجراءات عسرت عملية الأنتقال بالأصلاح الأقتصادي وفق الوصفات المذكوره، عسرت تفعيل النمو وتوسيعة، وهذا مايلاحظ في معظم الدول العربية او غيرها من البلدان النامية، اذ ان تفعيل النمو يتأخر او يفشل لدى التنفيذ في اجراء الأصلاحات الأقتصادية.

الأشكاليه الثالثة:

دور الدوله في برامج الأصلاح الأقتصادي: بقدر ماأولت الدولة في الدول النامية والبلدان العربية ضمنها للتنمية التي وجدت تطبيقات لها في الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات ودورها المركزي في الميدان الأقتصادي وفي الميادين السياسية والأجتماعية والثقافية وغيرها حتى بالنسبة لتجارب التنميه التي اتسمت في بعضها باللبرالية الأقتصادية "فأن الدولة لعبت دورا مركزياً في النشاط وفي عملية التنمية". ورغم الفروق في دور الدولة في النظم السياسية والأيديولوجية في العديد من هذه البلدان، فأن الدولة تصدرت القياده في تحديد الأستراتيجية التنموية وفي توجيه عملية النشاط الأقتصادي. ومع المتغيرات الدولية الجديدة اصبحت الدولة في العقود الأخيره تشكل عائقا امام النمو الأقتصادي وامام الكفاءة الأدارية، كما يذهب اليه خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويشاطرهم البعض من الباحثين الداعين الى التنديد بدور الدولة وفي التمجيد بدور القطاع الخاص، وان التنديد الذي طرأ اثر السياسة الأقتصادية الليبرالية الجديدة في بداية التسعينيات من القرن الماضي وزادت بداية الألفية الثالثة في بلداننا العربيه اثر عوامل ضاغطة خارجية اكثر من كونها داخلية، وهذا لايغني عن الضعف والعجز في التحكم بالعملية الأقتصادية ومن جوانبها العديدة والذاتية التي ترتبط بالتخطيط ولأدارة، حال دون تحقيق الكفاءة في قيادة العملية الأقتصادية والنمو وفي ادارة المؤسسات الأقتصادية بشكل كفوء ومرن بعيدا عن البيروقراطية لكن الأصلاحات الأقتصادية المقررة في "الصندوق والبنك" الدوليين يحول دون تحديد الدور الملائم المخصص المطلوب من الدولة لأعادة رسم الأهداف الأقتصادية الأستراتيجية واعادة تحديد ادوار الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي "غير الحكومي" في العملية الأقتصادية والأنمائية، كما يحول منطقيا بالتالي دون اضطلاع الدولة الفعلي بدورها كما يتم تحديده. وبرز شعار حرية التصرف الأقتصادي، بلا قيود بديلا عن الدولة ورقابتها وأدارتها البيرقراطية "لقد تناسى هؤلاء المنددون بملكية المؤسسات الرئيسة العمومية، الأقتصاديه والمدعون بأن هذه الملكية اصل الداء ونعني داء الأداره الأقتصاديه القاصرة، تناسوا ان الأداء الأقتصادي يتحدد بنمط الأدارة لابنمط الملكية وان الشركات الكبرى ومتعددة الجنسية لا يديرها مالكوا اسهمها او غالبية اسهمها وانما مدراء غير مالكيها، كما بين بول باران Paul Baran وبول سويزي Paul Sweezy في مؤلفهما القيم رأس المال الأحتكاري Monopoly Capital، انما الأمر الفصل في مسألة الكفاءه الأقتصادية هو الأدارة الكفوءة الناجعة التي من شأنها تنظيم الفائض الأقتصادي، لكن نمط استخدامه الأقتصادي يبقى محدودا تحديدا طبقيا وأجتماعيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير شوسودوفسكي إن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في عدد كبير من الدول المدينة يسهم في عولمة السياسات الاقتصادية الكلية الموضوعة تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذين يعملان بأسم مصالح كبرى – هي مصالح أعضاء نادي باريس ونادي لندن* والدول السبعة الكبار"G7"هذا الشكل الجديد في السيطرة ، الذي يمكننا تسميته ب" أستعمار السوق"** يخضع الشعوب والحكومات للعبة قوى السوق المنفلتة ومناوراتها المدبرة – وهذه حالة لا سابق لها على هذا المستوى " ، ويقول أيضاً على أي بلد يطبق مثل هذا النظام ؟ حوالي أواخر هذا القرن " يقصد القرن العشرين سيكون عدد البشر 6 مليارات شخص منهم خمسة مليارات في البلدان الفقيرة ، وبينما الدول الغنية "بما في ذلك النفطية الثرية في الخليج" التي تعد نحو 15% من سكان العالم ، تتصرف بنحو 80% من الدخل العالمي فإن نحو 56% من البشر يعيشون في البلدان المسماة بثروات " الدخل المنخفض" وكتلة من نحو ثلاث مليارات من الكائنات البشرية تتصرف بنسبة 4. 9 %من الدخل الكلي ، أي أقل من الناتج الوطني الاجمالي لفرنسا ومستعمراتها في ماوراء البحار "راجع الجدول -5-. أما أفريقيا جنوب الصحراء بسكانها البالغ 500 مليون شخص ، فأنها تحصل على أقل من 1% من الدخل العالمي، أي ما يعادل نصف دخل ولاية تكساس تقريباً***.

ومما هو جديراً بالملاحظة إنه في بداية السبعينيات شهد الاقتصاد العالمي أزمة أخرى عقب أرتفاع أسعار النفط في عام 1973 ، حيث برزت أزمة أقتصادية جديدة لم تكن معروفة على صعيد الازمات الدورية حيث أقترن التضخم بالبطالة وهو أقتران نادر الحدوث في تاريخ الاقتصاد الراسمالي ، وتطلب ذلك، مراجعة نقدية تبلورة عن ذلك إطار نظري جديد مغاير للتنظير الكنزي " المشار لها من قبل " وزعمت الرؤية الجديدة إن السبب لا يكمن في أرتفاع سعر النفط وأنما في أرتفاع الانفاق للدولة على الخدمات الاجتماعية وتحديداً للطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وبرزت الدعوى الى التقليل من دور الدولة والتقليل من الانفاق وأطلاق العنان لاقتصاد السوق ... ومن جانب آخر فأن الراسمالية وتنظيراتها الجديدة " النيو ليبرالية " التي جاءت لاحقة لمعالجة أزمة 1973 بأستخدام آليات التثبيت والتكيف الهيكلي ، إن ما قامت لتعمل ضد البلدان النامية أساساً فمن خلال العلاقة المتبادلة أو ما يسمى الاعتماد المتبادل ، فأن الحلقة الاضعف هي التي تتحمل الاعباء ولذلك كانت الساحة الرئيسية للصراع هي ساحة المواد الاولية والغذائية والاسواق والعلاقات المالية والنقدية ومحورها المديونية الخارجية وأستخدمت " الراسمالية " لهذا الغرض عوامل ومقولات كثيرة تتعلق بالاسعار الدولية وتدفقات المال والائتمان واسعار الفائدة وأسعار الصرف ، فالمشكلة الحقيقية مع الدول النامية ، هي الانتاج واعادة الانتاج لا يتحققان بغير موارد مالية ونقدية اضافية ، والتجارب التاريخية تدلنا على إن الراسمالية لجأت الى أستخدام آليات الاستيعاب والقدرة على

---

*1- نادي باريس ، يتخصص للدائنين الرسمين (الدول ومؤسساتها) 2- نادي لندن ، يتخصص بالمصارف والشركات الخاصة .

** ميشال شوسودوفسكي – عولمة الفقر – ترجمة رزق الله هيلان ص 115 – النهج العدد 22 -2000 ،

*** في عام1988 كان الدخل (الناتج الوطني الاجمالي) الفرنسي 440-949 مليار دولار ، ودخل مجموع البلدان ذوات الدخل المنخفض 620-886 مليار دولار ، وقد أرتفعن كثيراً بعد عام 1985 ، حصة الدخل العالمي التي تستأثر يها البلدان الغنية - راجع تقرير عن التنمية في العالم : الفقر- البنك العالمي – واشنطن DC 1990 .

التكيف منذ نشوئها وخلال مراحل تاريخية لاحقة وفي كل فترة تستخدم آليات جديدة لتحين وتدقيق أساليبها في مواجهة الازمات الاقتصادية. فما هي آليات التكيف في المنظور التاريخي للرأسمالية ؟ جدول -5- توزيع الدخل العالمي في عام 1993

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	لسكان (مليون)	% من سكان العالم	الدخل المتوسط للفرد بالدولار	الدخل الكلي (مليار الدولار)	% من الدخل العالمي
بلدان ذات دخل منخفض في العالم الثالث	3077.8	560	379	1166.5	4.9
أفريقيا جنوب الصحراء	599.0	10.9	520	311.5	1.3
جنوب شرق آسيا	1194.4	21.7	310	370.2	1.5
الصين	1178.4	21.4	490	577.4	2.4
بلدان ذات دخل متوسط في العالم الثالث	1218.9	22.2	2397	2921.7	12.2
مجموع العالم الثالث *	4296.7	78.1	951	4088.6	17.1
أوربا الشرقية . الاتحاد السوفيتي السابق	392.3	7.1	2665	1045.5	4.4
مجموع البلدان الفقيرة**	4689.0	85.2	1095	5133.77	21.5
بلدان ال OCD ***	812.2	14.7	22924	18618.9	77.9
مجموع البلدان الغنية	812.4	14.8	23090	18758.3	78.5
المجموع العالمي	5501.5	100.0	4343	23892.0	100.0

*عدا البلدان ذات دخل منخفض الأتحاد السوفيتي السابق .
** مجموع كل العالم الثالث زائد أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق .
*** منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، بأستثناء أيسلندا ، المكسيك وتركيا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التكيف في المنظور التاريخي

تشير بحوث عديدة ، على إن سياسة التكيف اتبعت ومنذ نشوء الرأسمالية كنظام أجتماعي ، وأصبحت تهتم بمصالحها اللامحدودة ، بصرف النظر عما تتركه هذه المصالح من بؤس وفقر ودماء وأستحواذ وغيرها . ولما كان الرأسمال لا يشكل وجوداً قانونياً أجتماعياً وأنما يمثل القوى الاجتماعية التي تمثله ، وهذا يدفعنا الى التحقيق ، حول مسألة الطبقة أو القوى الاجتماعية التي تمتلك الرأسمال وكيفية أستخدامه لعديد من الوسائل " بما فيها الخداع " من أجل تنفيذ مشاريعه وتحقيق المصالح والارباح – يلاحظ هذا الارتباط الوثيق بين تحقيق المصالح والتوجهات العامة لهذه السياسة . ومن خلال دراسة التاريخ الاقتصاد ي وتاريخ الفكر الاقتصادي ، يلاحظ حقيقة تلك المصالح والاهداف ، على شكل صياغات وأفكار ومبادئ وأحكام ، توحد أفكار هذه القوى الفاعلة والمنفذة لبرامج وقواعد ذات طابع أيديولوجي ، كما وندرك حقيقة عمليات التكيف عبر مراحل زمنية معينة وحالياً ، وما ترسمه من" ليبرالية مستبدة" في الدول المتخلفة ، ففي الفترة الاولى ، لنشأت "الرأسمالية " أي فترة الكشوف الجغرافية التي أمتدت من نهاية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر ، وهي الفترة التي مهدت " لتكوين السوق العالمية "* وأستهدفت حركة الكشوف الجغرافية هدفين :

1- كسر الحصار التجاري الذي فرضته الامبراطورية العثمانية .

2- البحث عن الذهب ومصادرته بشراهة شديدة .

ومن هذه الكشوفات أيضاً تحقق للأوربيين بالاضافة الي نهب موارد هائلة من الذهب والفضة ، فأنهم أيضاً شكلوا " مستعمرات " للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية وأقامة محطات تجارية ، وبدأت أولى تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلاد والمناطق من خلال الاجراءات التالية:

1- فرض نمط أنتاج كولونيالي عبودي** .

2- أجبار السكان على عمل السخرة في مناجم الذهب والفضة .

3- صاحب عملية التكييف لهذه المناطق ، الغزو الحربي وأستخدام القوة والقهر والابادة الجماعية للسكان الاصليين كا نت معاملة السكان الاصلين ، أفضع مايكون في المستعمرات الزراعية المكرسة لتجارة التصدير فقط ، مثل الهند الغربية ، وكذلك البلدان الغنية المكتضة بالسكان مثل المكسيك والهند الشرقية ، التي وقعت في براثن النهب".

أما في المرحلة الماركنتيلية "التجارية" Mercantilism التي أمتدت من منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي سيطر رأس المال التجاري الاوربي على أسواق العالم ، وظهر ما يسمى بالدول القومية*** ، وتميزت هذه الفترة :

أ- أستطاعت الراسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية"شركة

---

* أندفعت جحافل من التجار والبحاره المغامرين في أوربا (أسبانيا ، البرتغال ، هولندا ...) بمصاحبة مجموعة من القراصنة والمكتشفين الجغرافين خارج الحدود الاقليمية الى البحار والمحيطات الواسعة لكسر حدة السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الامبراطورية العثمانية " على مبادلات أوربا مع المناطق الشرقية والافريقية ، من خلال مدنها التجارية كالبندقية وجنوه ..." تتاجر مع الشرق فتستورد منه العطور والتوابل والحرائر والاصواف وتقايض به بالمعادن النفيسة " الذهب والفضة" وأدى ذلك الى أستنزاف المعادن النفيسة في دول القارة الاوربية لصالح بلاد الشرق ، وفي أواخر العصور الوسطى الاقطاعية خلق مايعرف " بأزمة الذهب " النص مقتبس عن مؤلف د. رمزي زكي – الليبرالية المستبدة ص22-23 .

**يقوم على أجبار السكان المحليين لانتاج بعض المنتجات الزراعية ، التي كان الطلب عليها قد يزداد في أوربا ، مثل الدخان " التبغ " الشاي والبن والسكر والقطن والاصباغ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** إن هدف التجارين في بناء الدولة القومية القوية ، ليس هدفاً بحد ذاته ، وأنما من الاصح القول ، أنهم " التجارين" وجدوا في الدول القومية وسيلة لتحقيق مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم ومطامعهم ، لا سيما في المجال الدولي

الهند الشرقية وشركة الهند الغربية" أن تخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها *.

أ- تكوين أرباح ضخمة عن طريق ترسيخ نمط الانتاج الكولونيالي .

ب- أستنزاف مناجم الذهب والفضة والحصول على كميات كبيرة من المعادن النفيسة من هذه المستعمرات .

جـ- وفرت هذه الكميات الهائلة موازين تجارية مؤاتية " ذات فائض " للدول الاوربية على حساب المناطق الشرقية والافريقية وأمريكا اللاتينية "أنظر الجدول -6- ".

د- هذه الكميات من الارباح والثروات ، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم الاولي لرأس المال ، في مرحلة الثورة الصناعية.

ومن الجدير بالذكر إن دول أوربا الاستعمارية ، قد أعتمدت في علاقاتها مع مستعمراتها على مجموعة من الاجراءات والضوابط عرفت " بالعهد الاستعماري " سبق وأن أشير لها في البحث .

أما في فترة الثورة الصناعية الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر فقد تميزت بالنقاط التالية "كما تشير العديد من الكتابات والبحوث":-

1- أستمرار دول المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها ، لكي تتماشا مع الحاجيات المتغيرة الجديدة في ظل الرأسمالية الصناعية .

2- لم تقتصر حاجات البلدان الرأسمالية على السكر والتبغ والبهارات والجلود والمعادن النفيسة وأنما برزت حاجيات جديدة ، شملت الموارد الخام والمواد الغذائية كالقمح واللحوم والزبد وغيرها .

3- البحث عن منافذ وموانئ جديدة ، بفعل التطور الهائل في ثورة "الماكينات والمواصلات" مثل النقل البحري والسكك الحديد ، وما وفرته من أتصالات بأبعد المناطق .

4- أرسيت دعائم تقسيم العمل غير المتكافئ بين البلدان الرأسمالية والمستعمرات وأشباه المستعمرات** "أنظر الجدول -7- ".

ومما يلاحظ في هذه الفترة " إن التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الاسواق الخارجية بالقوة وجدت مجموعة البلدان " المستعمرة وشبه المستعمرة " نفسها أمام كميات هائلة من المنتجات المصنعة الرخيصة التي تنافس بشدة الانتاج المحلي ، وادى ذلك الى دمار الانتاج البضاعي البسيط " الحرفي" الداخلي ، ولم تستطيع البلدان المذكورة من المقاومة ، للحفاظ على منتوجاتها الوطنية " لجملة من يفرض عليها نمط التخصص " مواد خام ، زراعة ، منجم " وتستورد المنتجات المصنعة في الغرب الاسباب" فأصبحت منذ ذلك التاريخ زادت درجة تركز الانتاج ورأس المال ، الرأسمالي***". وفي مرحلة الاحتكار ، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة وبرزت قوة رأس المال المالي****، وتحتدم في المرحلة مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية ، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتقديره ، كما شهدت الفترة "من 1875 - وحتى عشية أندلاع الحرب العالمية الاولى " سباقاً محموماً بين الدول الرأسمالية في مجال تصدير رأس المال وبخاصة بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية " أنظر الجدول -6- "، وأصبح ميدان البحث عن مغانم جديدة في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* حصلت شركة الهند الشرقية الانكليزية ، كما هو معروف الى جانب السلطة السياسية لحكم الهند الشرقية ، على الاحتكار المطلق لتجارة الشاي ، أضافة الى أحتكار التجارة مع الصين عموماً ، وأحتكار نقل البضائع من أوربا وأليها ، كذلك أحتكار الملح والافيون والتامول وغير ذلك من السلع ومصدر ثراء لا ينضب" – للتفاصيل أكثر راجع مؤلف كارل ماركس – رأس المال – الفصل الاول – ترجمة د. فالح عبد الجبار .

** تشير المصادر الى إن التجارة ، توسعت خلال الفترة 1820 -1900، بمعدل أسرع بكثير من معدل الانتاج الصناعي ، أذ تضاعفت واحد وثلاثين مرة في تلك الفترة ، وكانت سرعة التجارة في المواد الخام تتواكب مع سرعة التجارة في المنتجات المصنعة .

*** للتفاصيل أكثر : راجع مؤلف د. زكي رمزي – الليبرالية الستبدة – مصدر سابق ص26 .

**** رأس المال المالي : هو رأس مال تسيطر عليه البنوك ويستخدم في الصناعة .

وتميزت الفترة بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان أحتوائها ، للوفاء بمتطلبات أستمرار عمليات تراكم رأس المال ، ففي عام 1900 كان 90.4% من مساحة أفريقيا وحوالي 75% من مساحة آسيا قد تم أقتسامه بين القوى الاستعمارية ، ولكن هذا التقسيم ، لم يرضي البعض من هذه القوى ، الامر الذي أدى الى الحرب العالمية الاولى 1914-1918 . الجدول -6-

الامبراطوريات الاستعمارية خلال الفترة* 1900 – 1913

الدولة الاستعمارية	حجم ما تملكه من مساحة بملايين الكيلومترات المربعة			عدد سكان المستعمرات مليون نسمة		
	1877	1900	1913	1877	1900	1913
بريطانيا	21 ،1	27 ،8	29 ،7	203 ،9	352 ،5	376 ،7
فرنسا	1 ،0	3 ،8	10 ،5	6 ،0	44 ،3	53 ،4
هولندا	1 ،7	2 ،0	2 ،0	---	14 ،0	15 ،5
بلجيكا	---	2 .3	2 ،4	---	14 ،0	15 ،5
ألمانيا	---	2 ،7	3 ،0	---	12 ،3	12 ،3
الولايات المتحدة	---	0 ،3	0 ،3	---	8 ،0	9 ،7
البرتغال	1 ،9	2 ،1	2 ،1	3 ،3	8 ،5	9 ،3

Source: J. Kaczynski, a.a.O.,S.78.

وجرت فيه عملية " تكيف " وتطويع المستعمرات والبلاد التابعة على النحو الذي يلبي حاجات تراكم رأس المال في المراكز الرأسمالية .

والجدير بالملاحظة أيضاً الى أنه منذ نهاية الحرب العالمية الاولى أنقتسم العالم ، بخروج روسيا من النمط الرأسمالي وتوسع هذا الانقسام بعد الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) ، بخروج أكثر من نصف العالم من النمط الرأسمالي ، وأصبح العالم يتصف ويسمى " بثنائية القطب " وكلاهما يتطوران مستقلين وفق آليات ومنهجيات مختلفة ، وأكسب العداء السمة الغالبة بينهما ، ولكل منهما أزماته ومشاكله ، وأدت أزمات البلدان الاشتراكية الى أنهيارها وبخاصةً الاتحاد السوفياتي وبلدان أوربا الشرقية .... ومن هنا طرحت من جديد على العالم الرأسمالي ، مسألة إعادة توحيد نمط الانتاج الرأسمالي ، وبذلك أندفعت الرأسمالية لكي تعيد هذه الامم ، التي أنشقت عنها ، للالتحاق بها ، بعد أنهيار حركة التحرير الوطني ومن ثم أنهيار الاشتراكية ، الامر الذي أدى الى فرض قواعد وآليات سياسية جديدة لعمل النمط الرأسمالي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك أشتدت المنافسة بين الدول الرأسمالية وتشكلت تحالفات جديدة بهدف السيطرة والتحكم بالاسواق .وبهذا الصدد يمكن ملاحظة مايلي:

أولا:- لا نخفي على البعض، إن الحرب العالمية الثانية التي أندلعت أثر الازمة العالمية الكبرى Great Depression مابين القوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية*، وخلقت أرضية وظواهر جديدة كما يشار لها في العديد من المصادرمنها :-

1- أنهيار النظام الاستعماري ، وأدى ذلك الى تجريد الدول الرأسمالية الكبرى من آلياتها القديمة التي أستخدمتها في الماضي .

---

* أنظر كتاب رمزي ، زكي – الليبرالية المستبدة – مصدر سابق –ص 31 .

جدول رقم -7-

تطور حركة تصدير رؤوس الاموال من الدول الراسمالية الصناعية خلال الفترة 1825- 1913

بمليارات الماركات الذهبية

الفترة	بريطانيا	فرنسا	المانيا	الولايات المتحدة
1825	2	صفر	صفر	صفر
1855	10	3	صفر	صفر
1876	22	11	2	صفر
1900	40	25	15	2
1913	75	36	35	13

Source :J. Kaczynski ,a, a,O .S .81

2- ظهور مجموعة الدول الاشتراكية ، لتشكل نظاماً أجتماعياً مختلفاً ، معتمداً على التخطيط بديلاً عن آلية السوق والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتوجيه الاقتصاد .

3- أصبحت المستعمرات ، دولاً وطنية مستقلة ، في نهجها الاقتصادي .

4- جرت محاولات جدية نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وتعبئة الموارد المحلية الممكنة ، وتوظيفها لصالح بناء التنمية .

5- تعاظمت أهمية البلدان المستقلة حديثاً .

كل هذه التغيرات دفعت البلدان الرأسمالية ، لإيجاد أساليب جديدة للتعامل والتكيف مع المعطيات الجديدة ، وأدركت هذه الدول بقيادة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية " إن عملية إعادة أنتاج علاقات السيطرة والاستغلال " باتت عقيمة وتتطلب المرحلة أشكال جديدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً:- كان وجود النظام الاشتراكي ، قد فرض على النظام الرأسمالي "سياسة التكيف " لتطوير بعض المناطق ، للوقوف بالضدمن الاخذ " بالنمط الاشتراكي ".يقول د.فؤاد مرسي* "لقد كان على الرأسمالية أن تتكيف مع هذه التطورات الجديدة أن شاءت البقاء وهو مافعلته ،في المرحلة الاولى أقدمت على تنازلات عديده قدمتها أما للطبقات العاملة"في بلدانها" وأما لشعوب المستعمرات القديمة ،وأما لحقيقة قيام عالم أشتراكي جديد .فليس من المستحيل تماماً لها-من أجل تهدئة بعض الطبقات أو الشعوب أو البلدان -أن تقدم على تقديم تنازلات صغيرة من أجل التوصل الى مخرج من المأزق الجديد" وهنا يتعين النظر في تجربة "النمور الاسيوية " كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ وماليزيا، حيث أضطرت البلدان الرأسمالية المتطورة صناعياً الى ضرورة تطوير هذه البلدان صناعياً وتحديثها بأتباع الطرق والاساليب التالية :

أ- تقديم الدعم المالي غير المحدود .

ب- الاسهام المباشر في التخطيط وتقديم المشورة اللازمة .

ج- أعطائها أمتيازات لصناعاتها داخل أسواق الرأسمالية الداخلية .

ثالثاً :- أن الرأسمالية يشار لها ، بأنها تجيد فن أتقان " التكيف" على أزماتها ، حتى لو أدى الى فقدان أو تدمير كل الامكانيات الانسانية التي أوجدتها أو تدمير جزء من أنجازاتها " البقاء للأفضل داخل منطقها الخاص"... وحسب مفهومها الخاص "قيمة المرء الحقيقية بما يملك ، بما يستحوذ عليه من جهد الاخرين ، وكل ما ليس قابلاً للتسوق لا أهمية له ولا قيمة ... وهذا ما يعلمنا التاريخ من تطور الرأسمالية، فكل مرحلة من هذه المراحل، كانت تقابلها درجات ونوعيات معينة من عمليات التكييف ، التي فرضت على البلدان الاخرى ، وبالذات البلدان النامية ، حيث تفرض على هذه البلدان مجموعة محددة من الوظائف التي تؤديها أستجابة لحاجة المراكز الراسمالية الصناعية ، وظهور مفهوم " عمليات التكيف الذي راح مؤخراً يروج له، في كتابات المنظمات الدولية الصندوق والبنك الدوليين " لا يشير الى ظاهرة جديدة بل الى ظاهرة قديمة ، قدم النظام الرأسمالي .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن عملية "التكيف" وتطويع المستعمرات والبلدان التابعة جرت على النحو الذي يلبي حاجات تراكم رأس المال بالمراكز الراسمالية الاستعمارية من خلال" الحاجة لاسواق التصريف

---

* في أثناء الحرب وما بعدها ، تعاظمت حركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، لتؤدي الى أنهيار النظام الاستعماري " أي تدمير السيطرة العسكرية والسياسية والادارية المباشرة في البلدان التابعة والمستعمرة بحيث حصلت بلدان على استقلالها وأخرى تخرج من النظام السياسي للاستعمار العالمي.

** للمزيد أكثر راجع د . مرسي، فؤاد – الراسمالية تجدد نفسها ص176 ، عالم المعرفة - الكويت 1990.

الخارجية وتأمين الحصول على موارد الخامات والمواد الغذائية وأقتناص الفرص الاستثمارية" وتحقيق مجموعة هامة من المتغيرات الجذرية ،"وعلى حساب هذه البلدان" لأن هذه الشعوب تعيش حالة سابقة على الرأسمالية**، وتتسم بتخلف شديد في علاقاتها النقدية ، كما وتمثلت هذه الفترة في أدخال نظام الملكية الخاصة للاراضي الزراعية وتعميق تخصص هذه البلاد في أنتاج بضعة محاصيل نقدية "للتصدير" والغاء نظام المقايضة والى التوسع في أستخدام النقود ، وأنشاء نظام نقدي ومصرفي يخضع لآليات نظام النقد الدولي آنذاك " قاعدة الذهب " والقضاء على نظام الطوائف الحرفية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلق طبقة عاملة أجيرة للعمل في المناجم والمزارع والمشروعات الاجنبية بأجور متواضعة ...والى تكوين شرائح وفئات أجتماعية موالية مرتبطة مصالحها مع المستعمر "الكمبرادور" ، كما يشار الى إن المراكز الرأسمالية كانت قد أغرقت هذه البلدان في الديون الخارجية " مصر ، تونس، الجزائر...الخ "* من أجل أحكام السيطرة عليها والتدخل المباشر في شؤنها الداخلية .

والجدير بالاشارة الى إن الحقبة الاستعمارية تميزت بتكيف وتطويع أوضاع البلدان المتخلفة لمتطلبات نمو وحركة تراكم رأس المال في المراكز الرأسمالية ، حيث كانت " سياسة أفقار المستعمرات " نتيجة حتمية لتطبيق الفلسفة الاقتصادية التجارية Mercantilism ، الداعية الى ضرورة تحقيق فائض تجاري ، من أجل زيادة ثروة هذه الدول وتراكم المعادن النفيسة " الذهب والفضة" لتمكين هذه الدول للانفاق على بناء الاساطيل البحرية ولحماية أستثماراتها في المستعمرات وتعميق تخصص " البلدان المتخلفة " في أنتاج المواد الاولية والخامات . ففي فترة الحرب العالمية الاولى تميزت بأعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ بين القوى المنتصرة في تلك الحرب ، أمافي الحرب العالمية الثانية " التي أندلعت أثر الازمة الاقتصادية العالمية الكبرى ، والتي تفجرت بين القوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية ، وقد أشيرلها في البحث من قبل ، كل هذه المعطيات دفعت البلدان الراسمالية الى إيجاد أساليب وطرق جديدة للتعامل وللتكيف لأحتواء الظاهرة الجديدة ، وأدركت هذه الدول ، إن عملية أنتاج علاقات السيطرة والاستغلال ، تتطلب أشكال جديدة ، وعلىضوء ذلك ،بنت الدول المذكورة معالم لأستراتيجية ما بعد الحرب ، والتي تتضمن ما يلي:-

أ- أعادة بناء الدول الاوربية الغربية كحلفاء في الصراع مع الاتحاد السوفيتي "مشروع مارشال".

ب- الوقوف ضد الثورات الاجتماعية، التي يمكن أن توصد الابواب في وجه تجارب الولايات المتحدة وأستثماراتها وتوسيع مجال نفوذها في المناطق التي كان حلفاؤها يسيطرون عليها في الماضي .

ج- تقليل نفوذ الاتحاد السوفيتي وما يحققه من خلال دعمه لحركات التحرر الوطني .

ح- تجريد حركة التحرر الوطني الديمقراطية من محتواها الاجتماعي التحرري المعادي للاستعمار والهيمنة الخارجية، وأعاقة توجهاتها نحو بناء تنمية مستقلة وبقائها في إطار النظام الراسمالي وذلك:

1 - التحكم بالنظم الاجتماعية والسياسية .

2- الوقوف بالضد من التمويل وفي إيجاد رأس المال .

3- عامل التكنولوجيا .

الى أبقائها محافظة على الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الموروث ، وعززت علاقاتها مع الشرائح والقوى الاجتماعية التي أرتبطت مصالحها وقوتها مع هذا الهيكل ، ومن أجل تحقيق ذلك يلاحظ إن دول المراكز الراسمالية أستخدمت في التكيف مع هذه البلدان ، على إيجاد نوع من العلاقات الثنائية ، وشملت مجال العملة "المناطق النقدية*" ، وتسهيلات جمركية ، ومعونات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للاطلاع اكثر راجع مؤلف د. زكي رمزي – الليبرالية المستبدة ص31 .

أقتصادية وعسكرية وأحلاف وأتفاقات أمنية**...بصرف النظر عن نوع الحكم "ملكي أو جمهوري ،ديمقراطي أم دكتاتوري" ، المهم أن يكون مرتبطاً بالعالم الراسمالي . وقد تميزت أتجاهات التنمية في البلدان المتخلفة، التي غلب عليها طابع الليبرالية وسياسة الباب المفتوح " أمام الصادرات من البلدان الرأسمالية " وبذلك أصبحت البلدان المذكورة ، مجالاً مربحاً للأستثمارات الاجنبية ومصدراً رخيصاً لمواد الخام ،"لاحظ جدول -8- " والوقوف ضد حل مسألة نقص رؤوس الاموال " من خلال التأميم وغيرها " بالاضافة الى إن الدول الاستعمارية لا تسمح بأقامة صناعات محلية في مستعمراتها منافسة لصناعاتها ، وهي أذ سمحت في أنشاء مرافق البنى التحتية في المستعمرات ، كالطرق وخطوط السكك وموانئها وغيرها أنما هو للاغراض العسكرية والى دمج أقتصاديات المستعمرات بأقتصاديات الدول الاستعمارية ، ومن هنا جرى الوقوف ضد التنمية في هذه البلدان ، والوقوف ضد الحكومات الساعية للتحرر الاقتصادي ، وأحكمت طوق الاستغلال والهيمنة في توجهاتها الحقيقية*** .

هذا وقد نشر الاستاذ" جندر فرانك " في عام 1967 نقداً عنيفاً لأطروحة " التحديث" بالنسبة للدول التي نالت استقلالها من الاستعمار الاوربي ، بينما إن الافكار التي أستقرت في البلدان الغنية في العالم لا يمكن نقلها بحذافيرها الى البلدان الفقيرة دون أن يصيب المنظومة العالمية بالتشويه والخلل . والنقطة الجوهرية عند " فرانك" هي: الانشطة الاقتصادية في بلدان العالم أتخذت أشكالاً متباينة ، ففي حين إن بلدان غرب أوربا واليابان والولايات المتحدة الامريكية ، قد خبرت التنمية في تاريخها ، فأن معظم بلدان العالم الاخرى ، مرت بمرحلة مختلفة تماماً ، فهي ليس مرحلة تنموية بقدر ماهي مرحلة " تنمية التخلف" Development of under development ويشير " بيتر كولن" إن هذا المصطلح الاخير ، هو الذي يبلور المحور الاساسي للفكر الجديد ، بمعنى إن هم الدول الحديثة الاستقلال من وجهة نظر هذه المدرسة ، ليس في " اللحاق" بركب الدول الغنية ، ولكن في التغير الجوهري لمجمل عملية التنمية من منظور عالمي يظل على الكرة الارضية ، كقرية عالمية واحدة – حيث يطلق على التحول من الاقطاع الى الرأسمالية في أوربا في أعقاب 1450 –" يسمى النقلة ". ويواصل المؤلفون في تحليلاتهم للتنمية في البلدان النامية بقولهما " أما نمط التحول الذي يقع نتيجة لعوامل خارجية ، فأنه يحدث عن طريق "دمج" قمع أتساع نفوذ الامبراطوريات الكبرى وازدياده، فأنها تبتلع في الطريق النظم الاصغر حجماً ، وهذا ما وقع للشعوب المغلوبة على أمرها ، أذ عمل الغزات أو المستعمرون ، على إعادة تنظيم أنتاجية هذه الشعوب المقهورة ، بحيث يصبح هذا الانتاج ترساً في العجلة الكبرى لأنتاج القوى الغازية ، ولكأن هذا كان بمنزلة الضريبة ، التي توجب على المغلوب أن يؤديها للغالب ، ولقد خبرت شعوب كثيرة من أهل الارض ، هذا التحول الذي أملاه الاستعمار الاوربي على تلك الشعوب في السنوات الخمسمائة الماضية****".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* ومما يلاحظ على العراق ، أنه كان يعيش أواخر القرن التاسع عشر في ظل الحكم العثماني ، وما جرت فيه من أصلاحات على يد " مدحت باشا" المتأثر بالغرب الرأسمالي ،حيث قام بتأسيس "البنوك الزراعية" وكراء الانهر للبواخر وانشاء مستشفيات وتشغيل الصناعات الحكومية ، ووضعه خطة لتوزيع الاراضي على القبائل، لأجل أن يعيد الاراضي الواسعة للعراق الى الاستيطان مستفيداً في الوقت نفسه من الخطة في تمدين القبائل للمزيد راجع - أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث – تأليف ستيفن.. هيمسلي لونكريك في ص258 وص360 –ترجمة جعفر الخياط. كما أرتبط الدينار العراقي في الحكم الملكي بالجنيه الاسترليني قبل ثورة 1958- العملة الاسترلينية وخروج العراق من المنطقة الاسترلينية وتحرره من التبعية من الباوند الاسترليني راجع مؤلف د. حسن ، محمد سلمان - دراسات في الاقتصاد العراقي ص35 ..

**حلف بغداد 1955 والذي ضم العراق وتركيا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية للمزيد أنظر حنه بطاطو- الكتاب الثاني ص345 .

*** راجع د. زكي رمزي – الليبرالية المستبدة ص40 –مصدر سابق .

**** للتفاصيل أكثر راجع مؤلف بيتر جون وكولن فلنت _ Peter J. Taylor and Colin Flint - الاقتصاد العالمي ، الدولة القومية المحليات – الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر – ص26 وما يليها – عالم المعرفة العدد 282 -2002 – ترجمة عبد السلام رضوان ود. أسحق عبيد – المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب – دولة الكويت

وهكذا منذ نشأت الراسمالية ، كنظام عالمي ، تسعى لأخضاع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها ، وكان مفهوم " تكييف " الاجزاء غير الراسمالية في مختلف أنحاء العالم ، لكي تتلائم مع الحاجيات المتغيرة والازمات المختلفة للمراكز ولظروف الاضطرابات الداخلية " شرطاً ضرورياً ولازماً ، لأستمرار الراسمالية وديمومة نموها .

تاريخياً كانت الاخطار العسكرية الخارجية ، والاضطراب الاجتماعي الداخلي والايديولوجيات البديلة ، أستخدمت لتبرير المصالح المكتسبة في الامر الواقع ، وهذا ما سمح للراسمالية في البقاء والازدهار ، وأصحاب رؤوس الاموال ، يبدعون من أجل البقاء ، "بسمارك المحافظ الارستقراطي في المانيا" ، هو وكان "فرانكلين روزفلت" ، الرئيس الارستقراطي ، هو الذي صمم نظام المساعدات الاجتماعية الحكومية " بعد الحرب العالمية الثانية " الذي أنقذ الراسمالية من الانهيار في أمريكا ، وما كان ذلك ليحدث لو لم تتعرض الراسمالية للخطر*".

الذي أبتدع نظام المعاشات التقاعدية ، والرعاية الصحية في ثمانينات القرن التاسع عشر ، و "ونستن تشرتشل " أبن دوق بريطاني ، طرح لاول نظام الضمان الاجتماعي الواسع ضد البطالة عام 1911 ، على إن الملاحظات ، لا تلغي حقيقةً ، كون الراسمالية المتطورة صناعياً والمسيطرة على البلدان النامية ، وضعت برامج "التكيف" ليس كمحاولة لحل أزمة هذه البلدان المتعددة ، بل كعناصر أساسية لأستراتيجية التكيف لتلك البلدان ، ووضعت هذه الاطر "التكيف" لمجارات التحولات الجديدة الجارية في الاقتصاد العالمي ، ومن هنا جرت متابعة ولوبشكل مكثف ، جذور "عملية التكيف" من المنظور التاريخي وأكتشاف جوهرها المعادي لأي تنمية حقيقية للبلدان النامية ، ويمكن للمرء أن يلاحظ مفارقة جديرة بالتوقف ، وهي أنه في الوقت الذي ، حاولت فيه البلدان الراسمالية الصناعية ، مواجهة الازمة الاقتصادية داخلياً من خلال الليبرالية الجديدة والاتجاه نحو سياساتها " النيو كلاسيكية " المحافظة، التي تؤمن بآليات السوق المنفلتة والحرية الفردية وتقويض تدخل الدولة ، وتراجعت عن النظرية الكنزية في السبعينات ، فأنها سرعان ما حاولت معالجة أزمتها على الصعيد العالمي من خلال العودة الى الكنزية خلال 1973-1982 " حينما أعتمدت سياسة القروض السهلة وبكميات هائلة الى البلدان النامية ، حتى أصبحت هذه المديونية وتفاقمها وبا لأً على هذه البلدان ، وتفجرت عن أزمة عميقة أخرى أمام العتلات لأدماج هذه البلدان في الاقتصاد الراسمالي المتطور ، على أثر المصادر الفكرية التي صاغتها ليبرالية التكيف ،**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال التقرير الشهير بأسم "لستر بيرسون" شركاء في التنمية أولا وثانياً المبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " اللذان جرى الحديث عنهما من قبل ، ويمكن للمرء أن يؤكد مجدداً إن هذين المصدرين ، مثلا صاغا وبلورا مشروعاً أممياً بصياغة رأس المال الدولي ، وتكمن أهمية هذا المشروع في إعادة علاقة " الشمال، بالجنوب ، بأطر جديدة ، لهذا فأن مصطلح " عمليات التكيف " الذي يجري الترويج لها ، منذ السبعينات في كتابات المنظمات الدولية المتخصصة ، لا تشير الى ظاهرة جديدة ، كما عرفنا ، بل يعبر في الحقيقة عن ظاهرة قديمة ، قدم النظام الرأسمالي ، تعاد صياغتها على أسس جديدة،وعادة ماتكون المراجعات النقدية لآليات النظم السياسية والاقتصادية للرأسمالية عندما تكون في الغالب لاحقة للازمة.

---

* راجع مؤلف لستر ثورو – مستقبل الراسمالية – ص16 ومايليها – ترجمة عزيز سباهي ..

** للمزيد أكثر راجع د. صالح ياسر حسن – دراسة – الليبرالية – الخوصصة : برامج التكيف الهيكلي بين أوهام الخطاب الايديولوجي وحقائق أعادة أنتاج التبعية – جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر 1999 .

جدول رقم 8

لوحة تاريخية لعمليات التكيف الدولية التي مارستها الراسمالية العالمية لتطويع البلاد المتخلفة لمتطلبات حركة رأس المال بالمراكز الراسمالية

المرحلة	وسيلة التكييف	آثار التكييف على البلاد الراسمالية	آثار التكييف على البلاد المتخلفة
الكشوف الجغرافية (البحث عن السوق العالمي)	القرصنة ، القهر ، الغزو الحربي	- تدفق الذهب والفضة والارباح على بلاد أوربا . - تحويل مسارات التجارة الدولية وخطوطها لصالح دول اوربا .	- فقدان ثروتها من المعادن النفيسة. - إبادة شعوب وقبائل. - تحطيم حضارات قديمة .
المرحلة الميركانيتلية (تكوين السوق العالمي)	رأس المال التجاري تكوين المحطات التجارية عبر البحار . الاتفاقيات التجارية المباشرة تكوين الامبراطوريات التجارية	- تدفق المزيد من المعادن النفيسة على أوربا . - تكوين أرباح ضخمة من التجارة مع الشرق . - توفير عنصر العمل الرخيص من خلال الاتجار بالعبيد .	- نهب وأستنزاف مناجم الذهب والفضة . - نقص عدد السكان نتيجة لتجارة العبيد . - اجبار السكان المحلين على الاشتغال في أنتاج المعادن النفيسة وفي مزارع المواد الخام . - تشويه نمط الانتاج المحلي .
مرحلة الثورة الصناعية	تصدير السلع المصنعة الاتفاقيات التجارية المباشرة . فرض سياسة حرية التجارة .	- تزايد فرص السلعي بالخارج . - الحصول على الغلال والسلع الغذائية بأثمان منخفضة . - تخفيض مستوى الاجور المحلية . - تزايد الارباح ونمو تراكم رأس المال .	- نشوء التخصص المشوه وتقسيم العمل الدولي اللامتكافئ (التخصص في أنتاج المواد الخام). - تدمير الاقتصاد الطبيعي . - تدمير الحرف والصناعات المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة الاستعمار (نمو راس المال الاحتكاري)	تصدير رؤوس الاموال الخاصة . أغراق المستعمرات بالديون . الاحتلال العسكري والسيطرة السياسية . القواعد العسكرية .	- مزيد من أسواق التصريف الخارجي . - الحصول على المواد الخام باسعار منخفضة. - زيادة الارباح المتعلقة بالخارج . - أمكان زيادة الاجور ورفع مستوى المعيشة . - زيادة تراكم رأس المال .	- مزيد من تشويه هيكل الانتاج المحلي . - فقدان الفائض الاقتصادي وأضعاف التراكم المحلي . - فقدان السيطرة على توزيع وتخصيص الموارد . - فقدان الاستقلال السياسي .
مرحلة الامبريالية (الاستعمار الجديد)	بقاء الهيكل الاقتصادي للبلاد المتخلفة دون تغيير بعد تحررها سياسياً . المعونات الاقتصادية والعسكرية . التأثير في أتجاهات التنمية . العدوان الاقتصادي والعسكري.	- تجديد علاقات السيطرة على البلاد المتخلفة . - أخضاع عمليات التنمية لشروط تراكم رأس المال . - مزيد من نهب الفائض الاقتصادي .	- زيادة التبعية المالية والتجارية والتكنولوجية مع المراكز الراسمالية . - تعويق عملية التنمية . - فقدان الفائض الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الازمة الاقتصادية العالمية وفخ المديونية

1 – الاسباب الحقيقة للازمة الاقتصادية العالمية

تميز العقدين الاخيرين بعد الحرب العالمية الثانية ،الى حدوث نوع من التوازن بين الدول والاسواق عقب النظرية الكنزية ، أذ أضطلعت الدولة بدور أقتصادي وأجتماعي واسع النطاق الى حدٍ ما، عبر مساحة الأنفاق العام الجاري والاستثماري، وعبر جملة من الاجراءات والضمانات، من ضمنها حلحلة جوانب من مشكلة البطالة والتضخم وتوازن الاسعار وغيرها من التدخلات الحكومية، وقد سجلت تلك الاجراءات معدلات نمو مرتفعة نسبياً بالتوافق مع تطور ملحوظ في مستويات الرفاه الاجتماعي بشكل عام . ولكن في النصف الثاني من الستينيات ،" مع تصاعد حدة الازمة النقدية في منظور الاقتصاد الراسمالي ... أسفرت الحالة في ذلك الوقت الى ظهور وحدات حقوق السحب الخاصة في عام 1969 . على إن تحديد وتوحيد المهام الجديدة التي أصبح الصندوق يضطلع بها في عالم السبعينات ، وراء جدل واسع بين عدد من مفكري العالم الرأسمالي*" في السنوات الاولى من السبعينات ، في أعقاب قرار الرئيس الامريكي السابق "نيكسون " في أغسطس 1971 ، وفي نفس العام تم التوصل الى أتفاقية" السيموثوينان" ، وإن الحاجة باتت واسعة لاصلاح نظام النقد الدولي ، وتعديل مهام الصندوق، بحيث، يتمكن الاقتصاد من تجاوز الازمة المؤلمة للكساد الكبير والاضطرابات النقدية في الثلاثينات من القرن العشرين . وأستمر الجدل يدور أنطلاقاً من تلك الدراسات .. وكان أحساس بأن العالم يحتاج الى "بريتون وودز- جديدة"، وبخاصةً بعد تصاعد مشكلات البطالة والتضخم والكساد الاقتصادي بالبلاد الراسمالية، غير أن التخطيط لمواجهة الاضطرابات في نظام النقد ، أصطدمت بعاصفة الاحداث التي حصلت عام 1973 ، والذي نجحت فيه الدول الاوبك في تحقيق زيادة في أسعار النفط عالمياً ، حيث أرتفع سعر برميل النفط من "29. 3" دولار للبرميل عام 1973 الى "58. 11" دولار للبرميل عام 1974***. غير أن هذه الامور تغيرت بشكل مفاجئ ، أثر عقد السبعينيات في القرن العشرين ، بحيث يمكن القول "دون مبالغة " إن بداية هذه العقد ، مثلت نقطة تحول Turning Point، حرجة في التاريخ العصر، بشهادة الكثير من البحوث والكتابات، التي أشارت الى ظهور مجموعة من المتغيرات الهامة على الصعيد العالمي ، ومجموعة من المتغيرات على الصعيد المحلي ، فعلى الصعيد العالمي يمكن حصرها بالنقاط التالية :-**

1- أنهيار نظام "بريتون وودز" النقد الدولي بتوقف الولايات المتحدة الامريكية عن تحويل الدولار الى ذهب**

---

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. زكي ،رمزي – محنة الديون وسياسة التحرير في دول العالم الثالث ص172 ،ص173 وما يليها – دار العالم الثالث للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة 1991 .

**قدمت عدة أفكار و دراسات حول ذلك ، يأتي في المقدمة

أ- دراسة لورانس كروز ، Lawrence Krause The Brooking Institution Sequel to Breton Wood Washington , D.C 1971

ب- تقرير صندوق النقد الدولي الذي صدر في سبتمبر 1972 تحت عنوان I MF Reform of the International Monetary System

ج- تقرير اللجنة الثلاثية Trilateral Commission برئاسة بريزنسكي والذي نشر 1973، راجع Richard N. Cooper et al: Renovated International Monetary System , The Trilateral Commission, Washington D.C January 1977. .

*** في عام 1978 أرتفع سعر برميل النفط (70. 12) دولار للبرميل ، والى (26 . 17)دولار للبرميل في عام 1979 ، والى (67. 28) دولار للبرميل في عام 1980 ، ثم الى (50. 32) دولار للبرميل الواحد عام 1981 راجع -.التنمية الاقتصادية- د. عبد الوهاب الامين ص277،ص278

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

****-في أعقاب القرار الذي أتخذه الرئيس الامريكي السابق نيكسون في أغسطس 1971 ، بتوقف الولايات المتحدة الامريكية عن تغطية الدولار بالذهب

2- دخول العالم مرحلة تعويم Floating أسعار الصرف ومنهية بذلك عصر ثبات الاسعار .

3- دول الاوبك تتخذ قراراً عام 1973 في زيادة الاسعار العالمية للنفط ويحدث أرتفاعاً كبيراً في توزيع الدخل العالمي لصالح البلدان المنتجة للنفط .

4-.تظهر أزمة الفوائض النفطية ، وتزايد عجز موازين المد فوعا ت مختلف دول العالم .

5- زيادة نشاط " الشركات متعدية الجنسية TNCs " في المجالات الانتاجية والتسويقية والتمويلية على النطاق العالمي .

6- تزايد الوزن النسبي لاقتصاديات أوربا واليابان والدول المصنعة حديثاً في آسيا ، على حساب تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الامريكي .

دخلت أقتصاديات الدول الراسمالية الصناعية، على الصعيد الداخلي منذ بداية السبعينيات في أزمة هيكلية طويلة المدى ، جديدة في معالمها وغير معروفة من قبل ، وهي ظاهرة تزامن البطالة مع التضخم Stagflation "وهي ظاهرة يصعب فهمها وتفسيرها في إطار النظرية الكنزية" ويتعمق الركود الاقتصادي ، حيث تنخفض معدلات الربح في قطاعات الانتاج المادي ،وتتدهور معدلات الاستثمار والنمو، وبظهور مشكلة فوائض رؤوس أموال ضخمة ، تبحث عن فرص للربح والتراكم " ويعمق التفاوت في علاقات القوى الرئيسية الفاعلة في السوق الراسمالية العالمية وتزايد علاقات الصراع والمنافسة بينهما*" بالاضافة الى تسجيل عجز في ميزان مدفوعات كثير من الدول الاوربية ، ناهيك عن العجز في الولايات المتحدة الامريكية والدول النامية ، وإن لحظة أندلاع الازمة كانت الوصفة الكنزية ، الاداة الرائجة لتحقيق وتائر نمو من خلال توسع الطلب ، وبسبب خصوصيات نشوء وتطور الازمة وكيفية التكيف معها وتجاوزها ، فقد تم الاستعاضة عن الكنزية بسياسة العرض وعجزت النظرية الكنزية في مواجهتها للازمة بسبب عجزها المفاهيمي** كما أشير لها من قبل. أما بالنسبة للبلدان النامية، فقد شهدت فترة السبعينيات من القرن العشرين ، تحسناً ملحوظاً في أدائها الاقتصادي تمثل ذلك في تحسن شروط التجارة الخارجية أثر قرار" الاوبك OPEC" برفع أسعا ر النفط التي، سميت "بالفورة النفطية" التي أدت الى أرتفاع معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول بشكل عام مع أستثناءات قليلة لبعض منها مما شجع على التوسع في أنفاقها الحكومي في مجالات التنمية والخدمات ، وترافق ذلك مع أعتماد أسعار صرف عالية وتشديد قيود التجارة الخارجية ... إن ظروف الاستقرار النسبي " التي جرى الحديث عنها " التي كان عليها الاقتصاد العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية ، قد ساعد على عدم حدوث عجز كبير في موازين مدفوعات البلدان النامية ، وهو الامر الذي قلل من حاجتها للاستدانة الخارجية ... وبسبب ذلك أيضاً ، مكن تلك الدول على التعامل آنذاك مع أسواق النقد والمال العالمية ، وحصولها منها على ما تحتاج إليه من موارد وسيولة مفترضة ... وكان من الطبيعي " والحال هذه ، إلا يزاول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هيمنة أو سيطرة على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان***".

وفي ضوء ذلك كله ، كانت المديونية الخارجية المستحقة على هذه البلدان خلال تلك الفترة بسيطة ولم تسبب أزعاجاً أو أرهاقا مالياً لها حيث أستطاعت أن تخدم أعباءها "الفوائد والاقساط" دون مشاكل -حيث يقول د.رمزي زكي، " يكفي للدلالة على ذلك ، أن ننظر الى تطور هذه المديونية _____

* راجع د.زكي، رمزي – محنة الديون وسياسات التحرير في العالم الثالث ص150- دار العالم الثالث للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الاولى 1991- القاهرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

** للتفاصيل أكثر راجع د. حسن صالح، ياسر – العلاقات الاقتصادية الدولية – مصدر سابق ص 400 .

*** للمزيد راجع مقالة د. زكي ، رمزي – راسمالية المضاربات – الاقتصاد السياسي لرأس الما ل المالي الدولي – ص21 – مجلة النهج العدد 20 - 1999

خلال حقبة "عقد" الستينات حيث يعتبر حجم المديونية شيئاً يسيراً اذا ما قورن بحجم المديونية في السبعينيات وما بعدها "حيث وصل رقمها 2. 2 ترليون دولار أمريكي ، أنظر الجدول -9- حيث يلاحظ إن المعطيات تشكل منعطفاً جديداً مع الدخول في حقبة السبعينيات من القرن العشرين ، بحيث شكلت نقطة تحول Turning Point حرجة في التاريخ المعاصر التي أرتبطت بجملة من المتغيرات الهامة

جدول رقم9 معطيات حقبة السبعينات من القرن العشرين

السنة	مليار دولار
1961	21 .6
1962	25 .9
1963	29 .7
1964	33 .2
1965	37 .1
1966	41 .1
1967	46 .2
1968	54 .3
1969	60 .9

على الصعيد العالمي وعلى صعيد البلدان النامية في مختلف أقتصاديات العالم فيما بعد ،وتذهب بعض الكتابات بالاشارة الى التنمية في البلدان النامية التي حققت نمواً اقتصادياً معيناً وفي بعضها كان هذا النمو سريعاً بحيث أقتربت نسبياً من مستوى الدول الصناعية، غير إن دولاً أخرى وبسبب من أنفاقاتها على مشاريع ضخمة غير مجديه، وفي مشاريع غير متحققة من جدواها الاقتصادية ، فرضت السبعينيات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، بحيث أصبح أكثر شمولاً، ولا يقتصر على الزيادة السنوية في الناتج القومي الاجمالي "رغم أهميته" إلا إن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان وبخاصةً المناطق الريفية بقيت منخفضة جداً، ولم تعالج قضية الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل ولذلك جرى التفكير بأتجاه "التنمية الشاملة"، وقد أخفقت البلدان النامية من تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينيات. و أخذت تتعسر وتتراجع أثر صعود قوى الليبرالية الجديدة وأستلامها الحكم في أنكلترا ثم في أمريكا في منعطف 1979-1980 وأطلاقها حرية الرساميل المحمومة وتفجير أزمة المديونية عام 1982... ألا إن، جذور المديونية الخارجية" يشار لها" على البلدان النامية التي أنفجرت ترجع بالدرجة الاولى الى انفجار الاقراض الدولي من جانب البنوك التجارية الدولية " وبخاصةً الامريكية منها "بسبب تدفق مايسمى بالفوائض المالية لبلدان الاوبك "وبخاصةً بلدان الخليج العربية"* الى الولايات المتحدة الامريكية وأوربا الغربية**. وتدويرها لصالح البنوك في هذه البلدان وما نجم عنها من أقراض للبلدان النامية غير النفطية والتي أثارت سريعاً مشكلات كارثية لها "يمكن ملاحظة المخطط التالي" والاثار الناجمة عنه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* قفزت هذه الفوائض من – 7- مليار دولار في عام 1972 الى -68- مليار دولار في عام 1974 ثم قفزت مرة أخرى الى -115- مليار دولار في عام 1980 ، التي كانت معظمها على شكل ودائع في البنوك التجارية الدولية، والتي قامت بإعادة أقراضها الى حكومات البلدان النامية غير النفطية ، وبلغ حجم هذه الفوائض التي تم تدويرها من بلدان أوبك بواسطة البنوك الامريكية والاوربية حوالي -350- مليار دولار خلال الفترة 1976-1982 راجع مؤلف د. الأمين، عبد الوهاب – التنمية الاقتصادية-ص279.

** راجع بحث عباس الفياض التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

شكل 3

آلية إعادة البترودولار

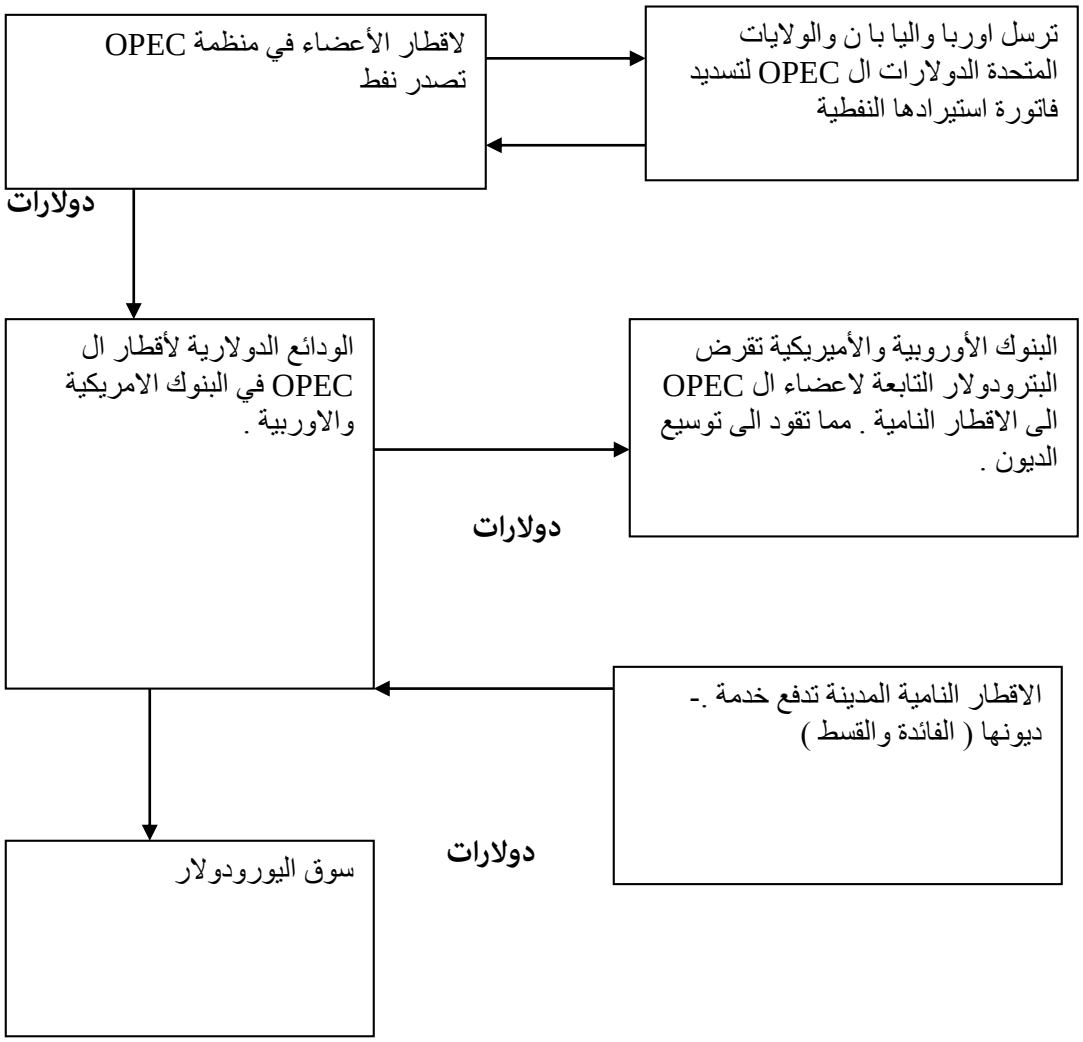

Source: John Charles Pool, Stephen C.Stamos, Patrice Jones, "the ABCs of International Finance", Lexington Books, 1991.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-الاثار الناجمة عن الازمة

إن الازمة المالية ، التي واجهت الدول النامية في بداية عقد الثمانينات بالنسبة لمجموعة منها وفي مرحلة متأخرة من الثمانينات بالنسبة لمجموعة أخرى منها ، قد أدت الى تحول بعضها من نمو إيجابي لناتجها المحلي الاجمالي الى نمو سلبي له ، والى فقدانه في بعضها الآخر ، والى أنخفاض معدلات النمو في باقي الدول الى درجة التي دفعت بعض كتاب التنمية ومنهم الاقتصادي الباكستاني

الراحل " محبوب الحق " في كتابه " تأملات في التنمية البشرية Development . Reflections on Human بقوله "بأن التنمية ، يجب أن تعني توسع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية ، كما إن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات للكثير من أفراد المجتمع".

وذهب بعض الاقتصادين، الى أنتقاد تسمية الدول النامية ، من حيث أنها تشير الى إن هذه الدول تحقق نمواً أقتصادياً ملموساً ، بينما الواقع يشير الى أنها تزداد تخلفاً وهذا مادفع بعض المعنيين والمتخصصين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية"بالعقد الضائع"وتشمل ذلك البلدان العربية*. حيث ذهب "جندر فرانك " للقول إن الانشطة الاقتصادية في بلدان العالم تتخذ أشكالاً متباينة ، ففي حين بلدان غرب أوربا واليابان والاولايات المتحدة الامريكية قد خيرت عمليات التنمية في تاريخها ، فإن معظم بلدان العالم الاخرى " يقصد النامية " مرت بمرحلة مختلفة تماماً، فهي ليست مرحلة تنموية، بقدر ماهي مرحلة "تنمية التخلف - Development of Under development ...بمعنى إن البلدان الحديثة الاستقلال من وجهة نظره ليس همها في " اللحاق" بركب الدول الغنية ،ولكن في التغير الجوهري لمجموع عملية التنمية من منظور عالمي يطل على الكرة الارضية كقرية عالمية واحدة....

وفي هذا الصدد يشير د. سمير أمين " دشنت الحرب العالمية الثانية حقبة جديدة في النظام العالمي . فقد أستندت نهوض ما بعد الحرب 1945 – 1975، الى تكامل مشاريع مجتمعية ثلاث :-

1- مشروع دولة الرفاه الاشتراكي الديمقراطي الوطنية في الغرب .

2- مشروع ياندونغ للبناء البرجوازي في أطراف النظام " أيديولوجية التنمية " .

3- المشروع السوفيتي " راسمالية من دون رأسماليين "،...كل من هذه الثلاث هو مشروع مجتمعي للتنمية على طريقته... أستطاعوا فيه أن يفرضوا أشكالاً من التضبيط والتراكم الراسمالي - أرغم الراسمال نفسه على التكيف معها – كانتا في أساس ذلك النهوض ، وإن الازمة التي تلت أبتدأت من 1968- 1975 هي أزمة تآكل النظم التي أرتكز عليها النظام السابق ، ثم أنهيارها .فا لمرحلة التي لم تغلق بعد ليست مرحلة بناء نظام عالمي جديد كما يحلو لبعضهم القول ، بل مرحلة فوضى لايزال تجاوزها هدفاً بعيداً.والسياسات الموضوعة...تسعى الى ادارة الازمة وحسب وأدارة العالم بواسطة مايسمى"السوق" أي المصالح المباشرة وقصيرة المدى لقوى الرأسمال المسيطر وفي هذا الانتظار أسقط هاجس التنمية في فخ الاهما ل**.

ومما يلاحظ إن غالبية البلدان النامية لم تحقق تطوراً يذكر وترافق ذلك مع تفجر أزمة المديونية العالمية في خريف عام 1982 ،الذي أعلنت فيه المكسيك عن عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع مؤلف بيتر تيلوز وكولن فلنت ص26 مصدر سابق .

** انظر د. أمين سمير – الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ص 23 ص24 – دار الفارابي – بيروت لبنان – الطبعة الاولى 2002 .

الخارجية والتي كانت تقدر بحوالي 85 مليار دولار،هذا الرقم "آنذاك" كان يهدد البنوك والمؤسسات المالية بالافلاس ، وبعدها أعلنت أثنتان وعشرون دولة مدينة عدم قدرتها على مواصلة الوفاء بأعباء الديون، وطلبت الدخول في مفاوضات لأعادة جدولة ديونها مع الدائنين ، وذلك " بعد أن وصلت أعباء ديونها الخارجية الى الحد الذي يهدد الحد الادنى لمستوى معيشة مواطنيها ، ويهدد أنتظام دورات عجلات الانتاج والتوظيف والاستثمار عند أدنى السرعات المطلوبة*". وهكذا سارعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية وبمؤازرة واضحة من الصندوق والبنك الدوليين وبنك التسوبات الدولية ، الى تقديم حزمة من عمليات الانقاذ المالي بشكل سريع وغير مألوف لمواجهة الموقف "الذي تمثل بتقديم قروض عاجلة لهذه الدول والموافقة على إعادة الجدولة ، مع فرض مجموعة من السياسات المجحفة التي يتعين قبولها لتصحيح الاوضاع الاقتصادية الداخلية "شروط صندوق النقد الدولي" ... وهذه الحزمة يشير لها د. رمزي زكي بأنها "لم تكن حقيقة لأنقاذ هذه الدول وأنما أنقاذ البنوك الامريكية الدائنة ولدرء خطر الافلاس المباشر لها".

ومنذ ذلك التاريخ ، ترسخ بشكل شديد ما يمكن أن يسمى بالنظام المتزايد للأدارة المركزية لأقتصاديات البلدان المدينة ، وأهم أهدافه هو أن تستعيد الراسمالية العالمية ، من خلال فخ الديون الخارجية هيمنتها المباشرة على البلاد المتخلفة ، وتجرها الى الانصياع لعمليات التكيف التي تلزم لخروج الراسمالية العالمية من أزمتها المعاصرة .

4- الآليات التي أتبعت لأحتواء البلدان النامية

وفي ظل هذه الظروف طرحت المنظمات الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التكيف الاقتصادي " الذي جرى الحديث عنه في بحث سابق " كطريق لأستعادة النمو الاقتصادي " حسب أدعائها " وأتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج ، بعد أن أستفحل العجز في موازين مدفوعاتها بسبب التدهور الكبير الذي طرأ على معدلات تبادلها ، التجاري وبالذات البلاد المصدرة للمواد الزراعية والتعدينية ، وبسبب أرتفاع أسعار الفائدة " الاسمية والحقيقية " والتقلبات العنيفة والفجائية في أسعار العرض ، وأتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعة بالحاجة الى مصادر التمويل .

والملاحظة الجديرة بالاهتمام ، إن غالبية الدول النامية "عدا النفطية منها " التي لجأ ت الى القروض " التكيف الاقتصادي " تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات** ، وبشكل خاص في "ميزان التجارة المنظورة"***، والذي يتم تغطيته حسابياً عن طريق الابواب الاخرى،" لميزان المدفوعات" ، وتزداد المشكلة حينما يترافق عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة ، وكانت تجري عملية التغطية لميزان المدفوعات عبر القروض الخارجية وتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية والمساعدات والمعونات .

إلا إن ظروف الثمانينات من القرن العشرين أختلفت إذ تفاقمت أزمة المديونية وحصل أنحسار في تدفق الاستثمارات والقروض الاجنبية وأزدياد معدل الفائدة ، مما فاقم الضغوطات على ميزان المدفوعات أنظر" الجداول 10-11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر د. زكي رمزي – فكر الازمة – دراسة في أزمة علم الاقتصاد الراسمالي والفكر التنموي العربي ص145 فما فوق – مطبوعات مكتبة مدبولي – الطبعة الاولى 1987.

** الميزان التجاري المنظور : يشمل جميع الصادرات والاستيرادات من السلع فقط – Visible Trade

***ميزان المدفوعات :يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه السجل الاساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعا ملات الاقتصادية " Transactions "التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية محددة عادةً ماتكون سنة وينقسم الى ثلاث أقسام 1-الحساب الجاري 2-حساب رأس المال 3-صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والاصول السائلة .

الجدول رقم 10 *

التوزيع الجغرافي للديون الخارجيه للبلدان الناميه 1972- 1999 (مليار دولار)

	1972		1982		1985	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
1. امريكا اللاتينة	45	39	236	37	365	38
البرازيل	-		91		109	
المكسيك	-		85		106	
الأرجنتين	-		44		51	
فنزويلا	-		33		35	
2. آسيا	35	30	130	20	230	24
الهند			25		35	
اندونيسيا			22		42	
الفلبين			24		30	
تايلاند			12		18	
3. افريقا	14	12	120	19	165	17
مصر			20		46	
الجزائر			19		23	
المغرب			11		18	
نيجيريا			14		26	
4. الشرق الأوسط	6	5	70	11	105	11
تركيا			30		40	
سوريا			10		13	
5. أوربا الشرقيه	16	14	80	13	95	10
بولندا			25		34	
هنغاريا			9		15	
المجموع الكلي	116	100	636	100	949	100
% الديون الى الناتج القومي الأجمالي	13		24		36	
% الديون الى الصادرات	106		82		155	
قيمة خدمة الديون	11		102		128	
خدمة الديون كنسبه من الصادرات %	14		13		21	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع للجدول 11

	1990		1995		1999	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
1. امريكا اللاتينة	420	36	615	36	700	35
البرازيل	116		133		180	
المكسيك	97		118		152	
الأرجنتين	61		75		95	
فنزويلا	33		39		40	
2. آسيا	300	25	530	31	600	30
الهند	70		92		120	
اندونيسيا	80		90		130	
الفلبين	32		35		45	
تايلاند	30		46		50	
3. افريقا	225	19	262	15	320	16
مصر	40		32		30	
الجزائر	26		33		33	
المغرب	24		22		25	
نيجيريا	36		40		32	
4. الشرق الأوسط	138	12	170	10	220	11
تركيا	46		60		80	
سوريا	17		21		26	
5. أوربا الشرقيه	100	8	130	8	140	7
بولندا	49		46		60	
هنغاريا	17		25		26	
المجموع الكلي	1.182	100	1.707	100	1.980	100
% الديون الى الناتج القومي الأجمالي	38		36		32	
% الديون الى الصادرات	179		165		135	
قيمة خدمة الديون	141		228		250	
خدمة الديون كنسبه من الصادرات %	9		9		8	

*هذه الجداول مقتبسة من مؤلف د.الأمين عبد الوهاب -التنمية الاقتصادية-مصدرسابق ص283ص284.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الثنائية ، وشملت مجال العملة "المناطق النقدية*" ، وتسهيلات جمركية ، ومعونات البلدان النامية ، ليس أضطرارياً أو عارضياً ،ومن هنا دخلت المنظمات الدولية " الصندوق والبنك الدوليين" من " الذراع الذي يؤلم " وطرحت شروطها على الدول النامية ، التي تتضمن سياسات واجراءات ، تهدف الدمج من خلال" سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي". وأضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها الى التمويل وقوة النفوذ المالي والاقتصادي لهاتين المنظمتين.

الازمة وفخ المديونية

تشير مؤلفات كثيرة عن إن البلدان النامية ، وما من ظروف مناسبة في الخمسينات والستينات وما حققته من نجاحات محدودة في مجال تنميتها ، إلا أنها ظلت تؤلف ذلك الجزء المتخلف من الاقتصاد العالمي ، وظل البون يتسع بين " التطور والتخلف " في مجموع الدول الصناعية المتطورة من حيث تطور القوى المنتجة ومرونتها وفي مستوى المعيشة وغيرها وبين مجموعة الدول النامية ، المتخلفة في الميادين المشار اليها ، وبالاضافة الى تحولها بشكل أو بآخر ، موضوعاً للاستغلال من قبل الدول الراسمالية المتطورة بفعل علاقات التخصص " مواد خام وزراعة ..الخ" وتقسيم العمل الدولي غير العادل ، وعلاقات التبادل غير المتكافئة ، وفي ظل السبعينيات أنتقل العالم الى مرحلة جديدة ، مختلفة في آلياتها عن العصر الكنزي ، وهي تعاظم ظاهرة التدويل – Internationalization على كافة الاصعدة ، أنتاجياً ومادياً وتكنولوجياً وتسويقياً، وهي الظاهرة التي قادتها الشركات متعدية الجنسية ، وأدى ذلك حسب " د. رمزي زكي " الى أنتقال الراسمالية من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية الى رأسمالية الاحتكارات العالمية **.. اما مايتعلق بالمديونية الخارجية للبلدان العربية، فتتركز بصورة رئيسية بخمسة بلدان "بأستثناء العراق" وهي مصر، الجزائر، المغرب، سوريا، السودان حيث تقدر ديونها في سنة 1999 بحوالي "126 مليار دولار" وتشكل هذه اكثر من 80% من مجموع الديون العربيه -انظر الجدول رقم-12-، وأن تضاعف الدين بفعل ارتفاع فوائد الدين وصفته المركبة وتراكم متأخرات خدمتة وتوقف المؤسسات المالية والبنوك الدولية عن تقديم القروض ووقوع معظم البلدان النامية في مأزق المديونية...حيث تدل تجارب بعض الدول، لعل ابرزها الجزائر الى احتدام ازمة المديونية الخارجية وشدة مأزقها تتناسبان طرديا مع اهمية القروض او الديون التجارية قصيرة الأجال مرتفعة الفوائد والعكس صحيح، اي حينما تغلب الديون الرسميه طويلة الأجال ميسورة الفوائد يمكن تجنب مأزق المديونية الخارجية، كما يتضح من التجربة السوريه، كما ويشير بعض الباحثين الى ان ازمة المديونية ليست مالية بحته وانما هي اقتصادية شاملة، ترتبط ارتباطا عضويا بضعف البنى الأقتصادية والسياسة الأقتصادية العامة ومن ضمنها السياسة المالية والسياسة التجارية وبالخصائص الأجتماعية والسياسية. قدرت الديون الخارجية على العراق بـ 86 مليار دولار سنة 1990"***. البلدان النامية عموماً واجهت فجوة الموارد المحلية وكيفية سدها ، ظلت تمثل أحد المعاضل الحقيقية التي تتحداها، وزاد من صعوبة التحدي، إن الدول الراسمالية الصناعية الكبرى ومنظماتها المالية الدولية " الصندوق والبنك الدوليين" وغيرهما من المنظمات أستطاعت ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*أنظر مؤلف د.زكي،رمزي-محنة الديون..مصدر سابق ص157

** الاختلال الهيكلي لميزان المدفوعات : هي المؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية " الصادرات أو الواردات " بالاضافة الى هيكل الناتج المحلي في البلدان النامية ، حيث هيكل الصادرات يعتمد على سلعة أو سلعتين زراعية أو معدنية كالنفط ، لا تتأثر هذه بالعوامل الخارجية .

*** راجع مؤلف د.عباس النصراوي الأقتصاد العراقي ص[195]

من تدوير منافع الزيادة في أسعار النفط ، لصالح بلدانها وعلى حساب البلدان النامية ، يضاف الى ذلك فإن الدول الصناعية المذكورة قد حافظت على معظم مواقعها في الدول النامية ،

جدول رقم 12 المديونيه الخارجيه للبلدان العربيه 1986-1997
(مليار دولار)

البلد	1986	1989	1990	1995	1997
مصر	46.3	51.7	40.4	31.8	28.2
الجزائر	22.6	24.6	26.4	32.8	30.9
المغرب	17.9	21.6	23.5	22.4	19.1
سوريا	12.8	17.4	17.1	21.3	20.9
السودان	9.9	13.8	15.3	19.4	19.3
تونس	5.9	7.0	7.7	10.9	11.3
الأردن	4.9	6.5	7.3	6.3	6.5
اليمن	3.9	5.6	6.3	6.2	3.9
عَمان	2.9	3.0	2.7	3.2	3.6
الصومال	1.8	2.0	2.1	2.6	2.6
موريتانيا	1.8	2.0	2.1	2.4	2.5
لبنان	0.9	1.0	1.9	1.3	2.4
جيبوتي	0.1	0.2	0.2	0.3	0.3
المجموع الكلي	127.8	156.6	153.0	160.9	151.4

المصدر: التقرير الأقتصادي العربي الموحد، 1999، ص، 304.

وذلك كما جرى الحديث عنه :

1- ببقائها" البلدان النامية" دون تغير، في تقسيم العمل الدولي ، 2- ومن خلال تبعيتها للاقتصاد الراسمالي العالمي والخضوع لآلياته ،3- وبقائها منابع للمواد الخام الرخيصة ،4- وسوق تصريف ومجال للارباح المرتفعة بأستمرار ، ولم تستطيع الدول النامية كما ذكرنا الاعتماد ذاتياً في التمويل ... ومع موجة العداء للاستثمارات الاجنبية ، تعاظمت أحلام التحرر الاقتصادي والتصنيع والتنمية ، ولهذا الغرض أتجه الكثير من رؤوساء الحكومات في الدول النامية الى تفضيل القروض الخارجية العامة ، على أساس أستخدام هذه الاستثمارات في المشاريع الانتاجية او الخدمية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تنوي أنجازها معتبرة التمويل هو الاساس في حل معضلات التنمية والتصنيع .ووقعت هذه البلدان في وهم " في تفسير سهولة منح القروض " إن سهولة الحصول على القروض الخارجية في فترة من الفترات خلال هذه المرحلة ، وبشروط لا بأس بها ،" أصبح يغري المسؤولين في قيادة الاقتصاد القومي في تلك الدول وبالتراخي في تعبئة المدخرات المحلية ومواجهة تحديات القضاء على الضياعات والاسراف في أستخدام الموارد في وجوه غير ضرورية ، وللانزلاق الى وهم أمكان التمتع بمستويات أستهلاكية عالية في الاجل المتوسط مع أمكان الاستمرار في التنمية ، دون أن تحدث مشكلات في السداد بالاجل الطويل*" .

---

* للمزيد راجع مؤلف د. زكي رمزي – فكر الازمة ص 155 مصدر سابق .

وإذا أردنا المقارنة بين الديون الخارجية للبلدان النامية ، عند نهاية الستينات ، كما جرت الاشارة لها من قبل ،وبين الديون الخارجية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين التي تصاعدت فلكياً على البلدان النامية ، وتزايد ت بشكل أخطبوطي في السبعينيات والتي يعتبرها الكثير من الباحثين ، بأنها شكلت نقطة أنقلاب نوعي في منحى الديون الخارجية ، وفي مامشكلته من خطوره على البلدان المدينة ، و من ناحية ثالثة ،أعتبرت أهم آلية من آليات الدول الصناعية الكبرى المعاصرة ، لأستعادة هيمنتها الامبريالية على البلدان النامية ، ولم تنفع الجهود التي بذلت من قبل هذه الدول، للتخفيف منها ، سوأ في أستخدام الاحتياطيات من الذهب والعملات الاجنبية ،أو في الضغط على الواردات . وقد بلغت آثارها على البلدان النامية ، بنمو خيالي في حجمها وأعبائها ، حيث كانت مجموع الديون الخارجية في عام 1975 ، لا يتجاوز 2. 74 بليون دولار ، ومعظمها يتكون من مصادر رسمية " حكومات ومؤسسات دولية " وبلغ عبء خدمتها في ذلك العام 6 بلايين دولار " منها 2 بليون مدفوعات فوئد " أما في عام 1984 ، فقد بلغت حجم هذه الديون 985 بليون دولار*، وهو نمو فلكي بكافة المقاييس ، حيث يعني إن حجم الديون قد تضاعف أثنى عشر مرة خلال هذه الفترة ،أما المبالغ التي تكبدتها الدول المدينة لخدمة أعباء هذه الديون، فقد وصلت الى 135 بليون دولار في عام 1985 " منها 74 بليون دولار مدفوعات فوائد "، وهذا يعني إن مبالغ خدمة الديون ، قد قفزت بمعدلات أعلى من معدلات سرعة نمو الديون نفسها ، فقد تضاعف نمو هذه الاعباء بحوالي أثنين وعشرين ونصف مرةً ، خلال هذه الفترة . وهناك معطيات متوفرة تشير الى إن حجم المديوية المستحقة على البلدان النامية ، بالاضافة الى ضخامتها وتناميها السريع من جهة وأزدياد عدد المدينين وتنوعهم من جهة أخرى !. بلغ حجم الديون الخارجية المترتبة بذمة الدول المذكورة ، 5. 63 مليار دولار عام 1970 ، وقفز الى 3. 423 في عام 1980 ، ثم الى 5. 955 مليار دولار في عام 1985 ، وقفز بعدها في عام 1990 الى 1341 مليار دولار، والى 2150 مليار دولار عام 1995 والى 7. 2562 مليار دولار في عام 2000 ، ثم 3. 2724 مليار دولار في عام 2003 ، وفي عام 2005 بلغ مداه الاقصى مسجلاً 1. 2830 مليار دولار. وأن قراءة سريعة لهذه الارقام تشير الى إن هذه المديونية تزايدت خلال الفترة 1970-2005 أرتفعت بحولي 44 مرة تقريباً. وإن أعباء الديون التي تنامت خلال نفس الفترة من 1، 6 مليار دولار في عام 1970 الى حوالي 5، 140 مليار دولار عام 1980 ، أي أنها أزدادت بحوالي 22 مرة تقريباً ، وتنامت خلال الفترة 1996 الى 2005 من 5، 311 في عام 1996 الى 2,454 مليار دولار في عام 2005 أي بزيادة 46% ، ومن أجل أستكمال الصورة أكثر يقول د. صالح ياسر ، يمكن الاشارة الى إن البلدان النامية سددت عبر أقساط الديون وأدارتها 5، 7 دولار مقابل الدولار عام 1980 ، ولا زالت مدينة للدولار الواحد بأربعة دولارات ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا مع العلم إن المبالغ التي سددتها البلدان النامية خلال الفترة 1980-1999 فقط بلغت 3116 مليار دولار** يمكن النظر الى الجداول التالية 13،14،15 وما تركته تلك القروض من آثار ، أستطاعت من خلالها، الدول الراسمالية أن تقوع الدول النامية في شباكها وأصطيادها وأخضاعها بالقوة لمتطلبات التكيف . التي فرضتها المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها . وحتى المقترحات المتواضعة للحلول*** لم تحض بأي قبول من قبل الدائنين "دولاً ومؤسسات" وأصبحت

---

* لاتتضمن هذه الديون الاخرى التي لا تشملها أحصائيات البنك الدولي ، مثل الديون العسكرية والديون التي أقترضها القطاع الخاص غير المضمون ، وغير ذلك ، فأن الرقم الفعلي يتجاوز مبلغ الترليون دولار (أكثر من ألف بليون دولار) .

** للمزيد راجع مؤلف د. صالح ياسر حسن ، مصدر سابق ص409 ومايليها .

*** أنظر المؤلفات التالية 1- د. رمزي زكي – فكر الازمة – ص162 فما فوق وأيضاً محنة الديون وسياسة التحرير للعالم الثالث ص240 فما فوق .
2- مؤلف د. صالح ياسر – العلاقات الاقتصادية الدولية – مصدر سابق ص426 فما فوق .

هذه الديون عصية على الحل وتسويتها أستحالة أقتصادية وسياسية وأخلاقية ، ولن يكون الحل ممكناً إلا بألغاء هذه الديون وإن الاستمرار في دفع الديون ، معناه إيقاف التنمية والزيادة في التخلف أكثر ، ومعناه الانعكاسات الخطيرة في تدهور المستوى المعيشي وتزايد الفقر والبطالة وما له من آثار أقتصادية وأجتماعية ، على طبيعة الدولة والطبقات والفئات الاجتماعية في البلدان النامية .

جدول رقم 13

تطور حجم المديونية الخارجية المستحقة على البلدان النامية خلال الفترة 1970 - 2005

السنوات	حجم المديونية (مليار دولار أمريكي)
1970	63.5
1971	76.2
1972	92.0
1973	114.8
1974	143.3
1975	173.9
1976	212.9
1977	261.0
1978	325.5
1979	378.8
1980	423.3
1981	592.5
1982	778.0
1983	841.0
1984	880.0
1985	939.0
1986	979.0
1987	1022.0
1990	1341.0
1995	2150.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1996	2196.7
1997	2314.0
1998	2522.9
1999	2562.0
2000	2562.5
2001	2471.4
2002	2533.3
2003	2724.3
2004	2763.0
2005	2830.1

.

Source: World Bank, Developments in and Prospects for the External Date of Developing Countries: 1970-1980 and Beyond, Washington, D.C.P.8.

U.N. General Assembly, External Debt Crisis and Development Forty-second Session, Hem 86, Des.A/42/5, 16 September 1987.P.3

IMF.World Economic Outlook. Globalization and Inflation. April2006. Statistical Appendix. PP. 260.266.

جدول رقم 14

تطور مدفوعات خدمة مديونية البلدان النامية خلال الفترة 1996-2005 (مليار دولار أمريكي)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مدفوعات خدمة المديونية	311.5	361.0	376.5	400.0	415.6	421.0	400.9	437.8	443.8	454.2

Source: IMF, World Economic Outlook, Globalization and Inflation, April 2006, Statistical Appendix, PP.260,266.

جدول رقم 15

حجم المبالغ التي سددتها البلدان النامية خلال الفترة 1980-1999 (مليار دولار أمريكي)

المنطقة	المبلغ المسدد خلال الفترة 1980-1999
أمريكا اللاتينية	1370
جنوب آسيا	205
شرق آسيا	906
البلدان الافريقية	214
شمال أفريقيةوالشرق الاوسط	413
إجمالي المبالغ المسددة	3110

جميع الارقام مصدرها البنك الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع:

الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف على طبيعة الدول وعلى الطبقات والفئات الاجتماعية

في البداية يفترض أن نتعرف على طبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ، وعلى طبيعة الدولة في البلدان النامية ، بعد حصولها على الاستقلال السياسي ، وكيف تطورت في ضوء تحالفاتها الاجتماعية عبر ممارسات الحكم منذ الحرب العالمية الثانية ، وما قبلها ... ولكي "نمسك بالخيط لهذه الظاهرة، وأن نشير الى المفارقة التاريخية لمعظم الدول النامية وظهور الدولة فيها، ومقارنة ذلك مع ظهور الدولة في النظام الراسمالي وأطرافه التابعة*". ولكي نحلل هذه الظاهرة يترتب على ما تقدم ، توضيح الفوارق في تشكيل الدولة في البلدان النامية والدولة في النظام الراسمالي أولا، والاشكاليات التي تتبعها برامج التكيف على طبيعة الدولة وتحالفاتها ثانياً، وما هي التأثيرات التي تحصل على الطبقات والشرائح الاجتماعية ثالثاً .

<u>أولا أن الفوارق بين طبيعة الدولة في البلدان النامية والدولة في النظام الراسمالي</u>

كما أشير له في الباب الاول وفي الفصل الاول من هذا البحث على إن الدولة في "النظام الراسمالي" تشكلت على يد البرجوازية الصاعدة ، التي قادت الصراع ضد الاقطاع وضد الكنيسة ، وأنتصرت في صراعها أقتصاديا ، بدأً من الماركينتيلية " التجارية" الى الصناعية، وبأزدياد التراكم الاولي لراسمال التجاري أولاً ومن ثم الصناعي والمالي لاحقاً، وأجتماعياً، بتفكيك المؤسسات الاقطاعية ، ومن ثم سياسياً بالاستيلاء على الحكم . وبعد ذلك أقامت البرجوازية إطاراتها من الحكم وفق قوانين ومؤسسات وإدارات ونظم، وتحت شعارات الثورة الانكليزية ، والثورة الفرنسية ، وبقية الثورات في المجتمعات الغربية الاوربية ونشأت الافكار الليبرالية، أثر التغيرات الاجتماعية التي عصفت ، بأوربا منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي . وطبيعة التغير الاجتماعي والفكري ، قد جاء بشكل مندرج "كما بينا من قبل " ، يقول البعض لم تظهر الليبرالية كمذهب سياسي قبل القرن التاسع عشر ، ولكنها قامت كآيديولوجية على أفكار ونظريات تنامت قبل ذلك ب300 عام ، حيث نشأت الافكار الليبرالية مع أنهيار النظام الاقطاعي في أوربا والذي حل محله المجتمع الراسمالي أو مجتمع السوق.

من هنا إذن نشأت الراسمالية ، وتكلفت القوانين التي شرعتها ، في تأمين وتطور علاقات الانتاج الرأسمالي ، ومنذ لحظة ميلاد الدولة الراسمالية القومية، "أعتمد راس الما ل ، على الدولة ، وأعتمدت الدولة على رأس الما ل "على ضوء القوانين والدساتير التي وضعت لحماية الملكية الخاصة وتأمين عملية إعادة الانتاج الموسع، يقول بول سويزي"فإن الشركات تعتمد كلياًعلى الدولة في وجودها ، في حين إن الدولة بدورها تعيش على فائض ما ينتجه العمال ويراكمه الراسماليون ، وهكذا فإن الدولة والشركات إنما توجدان في حالة تكافلية ويعتمد كل منها على الاخر بقوة". وقد أسفرت هذه العلاقة في جوهرها كما هي ، لكنها تبد لت حسب المراحل التي مرت بها الراسمالية في توسعها . وأن تداعيات الحرب العالمية الثا نية ، خلفت أرهاصات التحول من الثورة الصناعية الثانية الى الثالثة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية " ظهور الكمبيوتر وبحوث العمليات ومن ثم نقلها الى القطاع المدني وتأسيس نظام "بريتون وودز" لتفادي تكرار حرب ، وتوفير دواعي الاستقرار، ودخول الاتحاد السوفيتي "السابق" الى الساحة العالمية بفعل أستدراجه الى الحرب وظهور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر د.رمزي زكي -الليبرالية المستبدة ص82

المعسكر الاشتراكي ، وتزعزع سطوة الاستعمار المباشر وحصول تطور هائل في أساليب وعلم الادارة والتقنيات ، وظهور الشركات العابرة للقارات وتعين حدود الاحتكار وظهور مفهوم الهيمنة ، وتباين التوجهات للدولة ، في البلدان الراسمالية ، سوأ في السياسة الاقتصادية " التد خل بصورة غير مباشرة" أو المساهمة في الطلب لتوسيع السوق المحلي أو في توفير الخدمات في دولة الرفاه Welfare State ، وفي البلدان الاشتراكية " سابقاً" الدولة المتدخلة ... فما هو دور الدولة في البلدان النامية ؟.

ففي حالة الدولة النامية ، الامر يختلف ، فالدولة وأجهزتها قد نشأ ت في مرحلة الاستعمار ، وما صاحب ذلك من إطار قانوني ومؤسسي ، لم تنشأ على يد برجوازية وطنية " محلية" صاعدة ، كما هو الحال في تجارب البلدان الراسمالية القومية ، بل من خلال القوة الاستعمارية التي هيمنت على هذه البلدان ، وأرتبطت عملية إقامة " الدولة"ليس نسخاً للدولة وأجهزتها " الروماني والاقطاعي" في تلك الدول ، وإنما نسخاً يستهدف خلق أطر قانونية ومؤسسية تتمكن الدولة الاستعمارية ، من أخضاع عمليات الانتاج وإعادة الانتاج وما يرتبط بها من حلقات وشرائح أجتماعية – لخدمة متطلبات المركز.و في ذلك، يقول د. رمزي زكي" يرتكز جهاز الدولة في الدول الاستعمارية على قاعدة ، نمط الانتاج الراسمالي ، بينما في الدول المستعمرة يفتقد لهذه القاعدة*"...

وفي هذا يشير سنتتش**" كانت السلطة متمركزة في أيدي المستعمرين أو في أيدي حكومات ضعيفة ، ولهذا فإن أتجاه النمو الاقتصادي للبلدان النامية ، ونظمها الاجتماعية والدستورية وتطورها الحضاري بما فيه مسألة اللغة كانت تحت السيطرة والتأثير المباشر للقوى الاجنبية بل حتى حدود البلاد ، في حالات عديدة ، عينت من قبلهم بصورة مصطنعة***... وهذه الحالة وفرت تطوير أو كبح قطاعات أقتصادية معينة وعلى حساب قطاعات أخرى .

ففي العراق يقول د. صباح الدره"لقد عمل الانكليز بعد أحتلالهم العراق وفرض وصايتهم عليه ببناء خطوط السكك الحديدية، بأعتبارها جزء من القاعدة التكتيكية لسيطرتهم العسكرية وأستغلالهم الكولونيالي. ولقد بقيت إدارة مؤسسة السكك الحديدية تابعة للادارة البريطانية لغاية عام 1936 ، حيث تم نقل ملكيتها الى الحكومة العراقية ، أثر عقد أتفاقية بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، تعهد الطرف العراقي بموجبها بدفع 4،00000 دينار الى الحكومة البريطانية في بحر-20- يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية كثمن لتحويل ونقل هذه الملكية****...وفي مكان آخر يقول أيضاً ... وبعد الاحتلال البريطاني للعراق، تركز الاهتمام على تطوير وتحسين ميناء البصرة فقط، الذي بقى في عهدة الجهات البريطانية لغاية 1952 ، حيث تم فيها نقل الميناء الى الحكومة العراقية .

* للمزيد أنظر د.رمزي زكي – الليبرالية المستبدة-ص83.

** راجع مؤلف البروفسور توماس سنتش – الاقتصاد السياسي للتخلف – الجزء الثاني – ترجمة فالح عبد الجبار – دار الفارابي – بيروت -1978.

*** في 30 أيلول 1918 وقعت في لندن الاتفاقية الانكلو- فرنسية حول نظام أحتلال الشرق العربي وقد جزأت الادارة المدنية للاراضي المحتلة بين الحلفاء بموجب هذه الاتفاقية السرية ، وفي 20 تشرين الاول " أكتوبر" 1918 وقع ممثلو الباب العالي على ظهر الدراعة البريطانية " أغاممنون" التي رست في مودروس في بحر إيجه شروط الهدنة التي أملاها عليهم الادمرال الانكليزي ونص البند السادس عشر من هدنة مودروس على أستسلام جميع القوات التركية الى الحلفاء ، وعلى التصفية التامة للادارة التركية في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق والحجاز وعسير واليمن. وحسب أتفاقية " سايكس بيكو" عهدت إدارة شرقي سوريا " العراق" وشرقي الاردن التي كانت ضمن منطقتي " أ – و – ب " الى الامير فيصل ، الذي كان يعمل بأسم الملك حسين – النص مقتبس من مؤلف د. صباح درة – القطاع العام ، سبل بناءه ، وطبيعته ، آفاقه ومشاكله . المصدر لوتسكي – تاريخ الاقطار العربية الحديث ، دار الفارابي – بيروت ص473 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**** للمزيد أكثر راجع مؤلف د. صباح دره – القطاع العام ، سبل بناءه ، دوره وطبيعته ، آفاقه ومشاكله ص11 –ص12 –دار الرواد للطباعة – بغداد 1977.

يلاحظ إذن في مرحلة الاستقلال التي شملت معظم البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية ، إن هذه البلدان ورثت أنظمة الحكم الجديدة فيها، أجهزة الدولة القديم وما تحتوي من مؤسسات وقوانين وأجهزة، وما أرتبط بها من بيروقراطية، في حين إن هذا الجهاز ، أنفصل سياسياً عن المراكز الاستعمارية، ومما يذكر ايضاً أنه بعد الاستقلال وما حدث من تغيرات "أقتصادية وأجتماعية وسياسية" ،تعقدت طبيعة الدولة بخاصة بعد " بروز ظاهرة العسكر وسيطرتهم على جزء هام من الفائض الاقتصادي وأستخدامه في مجالات مختلفة ، تارةً تحت أسم تحقيق التنمية والتصنيع" وتارةً تحت " حماية الامن القومي والجيوش*".

ثانياً- الدولة ووظائفها وتحالفاتها في البلدان النامية

إن هذا التعقيد في أشكالية طبيعة الدولة ووظائفها ، قد أبرز ظاهرتين هما:- 1- ، ظهور طبقات وشرائح أجتماعية جديدة في المجتمع ، لم تكن موجودة أبان فترة الاستعمار مع بقاء الهيكل الانتاجي دون تغير – أي الاعتماد أو التركيز على أنتاج المواد الخام ، وما يؤدي ذلك الى ضرورة الارتباط بالاقتصاد العالمي ، وهذا الارتباط بدوره أدى :-2- أضعاف دور الدولة من الناحية العملية في فرض سيادتها وسلطتها ، لسبب إن عمليات الانتاج وإعادته في القطاع المنتج للتصدير " القطاع المهني" ظلت تعتمد على المركز ، ولا تمتلك الدولة ، أي أمكانية للتأثير عليها ، وهذا بدوره خلق تخلخل بين القاعدة الانتاجية المحلية وما فوقها، من جهة الدولة ...والذي بدوره وجدت جذوره في عدم التجا نس وترابط الهيكل الانتاجي " الموروث- غير المتغير" بفعل الارتباط "الخارجي – الداخلي" ومايقا بله من طبقات وقوى أجتماعية.

فا لرأسمال الاجنبي الخاص ، الذي تدفق على البلدان النامية بعد وقبل الاستقلال . كان يهدف وفقاً لشروط الانتاج والاوضاع القائمة في السوق " أعتماده على الحركة العفوية للسوق" و الى تطوير القطاعات المنتجة للمواد الاولية في هذه البلدان " الزراعية وحيدة المحصول – رز ، حنطة ، بن، موز ، شاي ، سكر ..الخ، وأنتاج المواد الخام المعدنية – نفط ، ومناجم معدنية أخرى " ، وأقترنت هذه المنتوجات بمحدودية السوق آنذاك، ومحفز قوى لطلب سوق الاقتصاد الراسمالي ، مما أدى الى توجيه الاقتصاد في البلدان النامية نحو التصدير ، كما إن حافز الطلب هذا " على المنتجات الدولية – الزراعية والمعدنية " وضعف أو الافقار ، الى العمل المحلي الماهر وأرتفاع تكاليف المكائن والمعدات ، من السوق العالمية ، قد حفز منذ البداية " كما تشير بحوث عديدة الى ذلك" الى توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في قطاعي الزراعة وأستخراج المعادن ، بالاضافة الى أمور أخرى ، عملت بأتجاه تشويه البنية الاقتصادية للبلدان النامية**.

وبهذه الطريقة عملت رؤوس الاموال الاجنبية وبالتنسيق مع الحكومات أو السلطات التي وضعتها ، أو التابعة لها ، بعد الاستقلال ،بوضع آليات وأسس التبعية الاقتصادية المباشرة وأستنزاف الدخل ، وأدى ذلك الى تبعثر قوى التماسك الداخلي في هذه البلدان وعلى طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية منها .

كتب المفكر حمزة علوي " إن القاعدة الطبقية للدولة مابعد الاستقلال تتسم بالتعقيد ، فهي لا تكون خاضعة تماماً للبرجوازية المحلية ، نظراً لقوة ونفوذ البرجوازية الاستعمارية الجديدة ، كما أنها ليس ببساطة مجرد أداة للبرجوازية المحلية ، وهو ما كان سيعني ، إن الاستقلال زائف ، ولا تقضي أي من البرجوازيتين على نفوذ الاخرى ، بل تتنافس مصالحهما والقضية المحورية ، التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع مؤلف – الليبرالية المستبدة - د. رمزي زكي ص84 .

** هنالك أمور كثيرة لعبت في تشويه الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية ، بالاضافة الى ما ذكر تجدر الاشارة الى -1- توظيف يقوم على كثافة رأسمال أعتيادي ونقدي لا يتطلب مهارة في العمل والى أيدي عاملة رخيصة .-2- معرقلات عوامل التسويق للمنتجات الصناعية والمنافسة الشديدة من قبل الدول الصناعية الكبرى. -3- غرس نمط الانتاج الراسمالي وكبح الراسمال الوطني على تدنيه .

-4- الهيمنة على القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني وعلى أهم الموارد ، كما بينا من قبل .

أود التأكيد عليها هي إن الدولة في مجتمع ما بعد الاستعمار، ليس أداة لطبقة واحدة بل أنها تتمتع بأستقلال نسبي ، وتقوم بالوساطة بين المصالح المتعارضة للطبقات المالكة الثلاث :

البرجوازية المركز، والبرجوازية المحلية ، وطبقة ملاك الاراضي ، على حين تعمل في نفس الوقت بنيابة عنهم جميعاً، للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يضمن مصالحها ،إلا وهو مؤسسة الملكية الخاصة والنمط الراسمالي بأعتباره نمط الانتاج السائد".

وبناءً على هذا التصور ، فإن الدولة تتمتع بأستقلال نسبي من السيطرة المباشرة" للبرجوازية المحلية والخارجية " ، وحاولت أن تخلق حالة التماسك العضوي للنظام الاجتماعي والاقتصادي السائد ، والعمل بأتجاه إعادة أنتاجه ، حتى لو أضطرت – في بعض الاحين الى تنفيذ سياسة تضر بمصلحة البرجوازية الاجنبية " حالة التأميم" أو بمصالح بعض شرائح البرجوازية الوطنية ...

ومهما يكن من أستقلالية الدور لدى الدولة النسبي في البلدان النامية، وبالرغم من التباين الكبير ، الذي أنطوت عليه هذه الدولة في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بعد الاستقلال فأن القاسم المشترك فيما بين هذه الدول ، هو ما لعبته الدولة في عملية النمو الاقتصادي ، ويمكن أن نميز دورها بالنقاط التالية:-

1- أعطت الدولة الاولوية للتصنيع وعمليات التحديث ، من خلال وضع السياسات الاقتصادية لبلوغ تلك الاهداف مثل حماية صناعة بدائل الواردات ودعم مدخرات هذه الصناعة.

2- زيادة الاستثمارات العامة الموجه لبناء شبكة البنية التحتية .

3- دعم المواد الغذائية لتوفير العمالة الرخيصة .

4- أمتلاك الدولة وأدارتها للعديد من المشروعات الصناعية والزراعية والتسويقية والتمويلية .

5- زيادة الانفاق العام على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الاسكان الشعبي وشبكات المياه والصرف الصحي .

6- بعض الدول طبعت قوانين الاصلاح الزراعي للحد من سلطة الاقطاع في الريف وما يملكونه من فائض ريعي .

7- التحكم بأسعار الصرف والتحويلات النقدية ونظم الاستيراد والتصدير لغرض تحاشي مخاطر الصدامات الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية .

8- تأمين أحتياجات البلاد من المواد الضرورية " الاستهلاكية والانتاجية " .

9- العمل من أجل تأمين قدرة الدولة على سداد ديونها ، وتجنب الضغوط الخارجية وحماية الاستقلال النسبي .

تشير بحوث وكتابات الى إن هذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي نفذت في البلدان النامية ما بعد الاستقلال، كانت تستند في التحليل النهائي، على تحالفات القوى الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها وأبعاد قوى أخرى ، وإن طبيعة التحالفات تختلف من بلد لآخر ففي دول أمريكا اللاتينية ، نجد هنالك تحاف أجتماعي مكون من البرجوازية الصناعية والطبقة الوسطى وعمال المدن*، وإن هذا النموذج تعرض في غا لبية دول أمريكا اللاتينية للانهيار ، أثر حالة التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة ومن بطالة وعوز وفقر ، والتي أدت الى توترات وأضطرابات أجتماعية متزايدة ، وأ تسمت رياح التحرك السياسي والاجتماعي بطابع راديكالي في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي وجهت من قبل " الدولة"وتميزت بمجموعة من الاجراءات القمعية والدكتاتورية، وأدت الى أحلال الاوليجاركيات العسكرية محل الحكومات المدنية . وأتجهت الدولة

---

* حيث أستفادت البرجوازية الصناعية من السياسة الحمائية ، التي وفرتها الدولة ، والطبقة الوسطى حصلت على ضمان التوظيف وتوسيع أجهزة الدولة ، وخدمات ومساكن وتعليم ورعاية صحية وأجتماعية ، وعمال المدن ضمنوا قوانين الحد الادنى للاجور وزيادة فرص التوظيف والضمان الاجتماعي وتوسيع الخدمات العامة .

نحو الليبرالية الجديدة ، التي فرضت عليها بعد أتصالاتها بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والاعتماد المطلق على آلية السوق وأبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي. وهكذاضمن الراسمال الامريكي وأمن منذ الحرب العالمية الثانية سيطرة لاحدود لها تقريباً على أقتصاد أمريكا اللاتينية عدى كوبا "بعد الثورة الكوبية عام 1959"، والذي

تميزبأنفتاح بقوة على الاقتصاد العالمي وهنا تبرز حالة شيلي والارجنتين كنماذج صارخة في هذا التوجه الجديد في بداية السبعينات* انظر جدول رقم -16-

جدول رقم 16

التكيف تجاه الازمات : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة لدول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1980 – 1985 محسوبة على أساس متوسط نصيب الفرد .

(التغير النسبي للفترة كلها)

الدخل القومي الاجمالي	- 9 .4.
الناتج المحلي الاجمالي	- 14 .8
الاستهلاك الاجمالي	- 6.6
- العام	- 5 .5
- الخاص	- 6 .8
- أستهلاك العمال	- 7.25
- أستهلاك رجال الاعمال	+15 .8
الاستثمار المحلي الاجمالي	- 41 .0
الاستثمار الصافي الثابت	- 0.51

Source: Dahram Ghai, op.cit.P.22.

أما في البلدان الافريقية ، التي حصلت على أستقلالها في عقدي الخمسينيات والستينيات /ن القرن الماضي، فقد أتسمت تحالفاتها بعد نيل الاستقلال بتحالف وطني واسع، ضم الاغلبية التي ساهمت في معارك التحرير الوطني ، وبالرغم من تطلعاتها الخارجية المعادية للاستعمار ، لكن مصالحها متنافرة على أرض الواقع كما إن قيادتها ، تميزت بطابعها العسكري والمدني وأستطاعت أن تحافظ على هذا التحالف في سنواته الاولى ، وبدأت تعالج مشكلة إعادة بناء أجهزتها الادارية والتشريعية ، التي أستهدفت توحيد الدولة ، وتبنت ممارسات في مجال التنمية والتصنيع والتحديث ، وفي معالجة مستوى المعيشة ، من خلال دور الدولة المتعاظم في السيطرة على الثروات الطبيعية وتعبئة الموارد وزيادة الاستثمار والانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير إن هذا النموذج سرعان ما تعرض للتفكك والتوتر والاضطرابات ، بسبب مشكلات الفساد وسوء الادارة والثراء غير المشروع لنخب دون غيرها، وظهرت مظاهر التمييزبين المناطق داخل الدولة الواحدة وضد بعض القوى الاجتماعية والاثنية ، وأفرزت نظام الحزب الواحد والانقلابات العسكرية ، التي أطاحت بالحكومات المدنية .

ومما يلاحظ إن كل قطاع أقتصادي تقريباً في البلدان الافريقية المستقلة، كان لحظة نيل الاستقلال تحت سيطرة الشركات الاجنبية أو المستوطنين الاوربين، فقطاعات الاستخراج للمعادن وفروع الصناعة الموجودة بيد الاحتكارات الاجنبية والمزارع الضخمة بيد المستوطنين الاوربين أو موجه من قبل المؤسسات الاجنبية المالكة للمحاصيل الزراعية . ولم يطرأ أي تغير في هذا المجا ل ، إلا في قلة من هذه البلدان جراء التأميم أو الاجراءات التي تحد من نشاط الراسمال الاجنبي ، وكنتيجة لتكوين قطاع الدولة انظر جدول رقم -17-

جدول رقم17

التكيف تجاه الازمات : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة في الدول الافريقية شبه الصحراوية خلال الفترة 1980- 1986 .

(معدل التغير السنوي)

المؤشر	1980 - 1965	1986 - 1980
الناتج المحلي الاجمالي	5 .6	صفر
الزراعة	1 .6	1 .2-
الصناعة	9 .4	1 .5-
(الصناعة التحويلية)	(8 .5)	(0 .3)
الخدمات	7 .5	0 .1
الاستهلاك الحكومي	8 .1	10 .-
الاستهلاك الخاص	4 .9	0 .7
الاستثمار المحلي الإجمالي	8 .8	9 .3-
الصادرات	6 .6	2 .1-
الواردات	19 .5	7 .7-

الأنصبة النسبية للناتج المحلي الاحمالي	
لعام 1986	
الاستهلاك الحكومي	%13
الاستهلاك الخاص	%74
الاستثمار المحلي الاجمالي	%14
الصادرات	%19
الواردات	

Source: Dahram Ghai, op .cit. P.17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا تختلف البلدان الاسيوية كثيراً، ففي الهند التي حصلت على أستقلالها عام 1948، كان الراسمال الاجنبي " البريطاني خاصةً" يقوم على ثلث مجموع الاستثمارات الراسمالية ... ورغم ذلك ،فالبرجوزية الوطنية الهندية ، تتمتع بقوة لحدٍ ما، قد أسست لمصلحتها الخاصة ، وضغط الجماهير من ناحية ثانية ، خلقت قطاع دولة – راسمالي كبير نسبياً" بأنشاء مشاريع جديدة في الاغلب وليس بالتأميم ورغم حقيقة إن السياسة الاقتصادية التخطيطية ، التي تتبعها الدولة قد فرضت قيوداً معينة على نشاط الراسمال الاجنبي .

أما في البلدان العربية ، فإن الراسمال الاجنبي يسيطر قبل وبعد الاستقلال على صناعة أستخراج النفط ، ولما كان هذا القطاع يمثل أهم قطاع أقتصادي في هذه البلدان ، فإن الراسمال الاجنبي يؤثر على مجمل أقتصاديات هذه البلدان ، وقد أزيح الراسمال الانكليزي والفرنسي والهولندي من هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، على يد الراسمال الامريكي . الذي أصبح يسيطر على 6. 59% من أجمالي أنتاج النفط في الشرق الاوسط عام 1957 ، وأنخفض نصيب الراسمال البريطاني من 8. 78% الى 6. 30% ، حيث تتمتع الاحتكارات الامريكية بلا منازع على نفط المملكة العربية السعودية والبحرين، 50% من نفط الكويت 40% من نفط إيران " زمن الشاه" وزهاء 24% في العراق " قبل قرار التأميم عام 1973"وقطر، وفي مصر كان الاجانب يمتلكون أكثر من 60% من أسهم الشركات الصناعية والاجنبية ، وبعد عام 1954 ، نتيجة لتدخل الدولة ، وتأميم قناة السويس والبنوك والشركات التأمين والمصانع والمؤسسات الصناعية والتجارية الاجنبية ، والنشاط الاستثماري المباشر من جانب الدولة والادارة الاقتصادية المركزية ، توقف نفوذ الراسمال الاجنبي المباشر على الاقتصاد المصري . وهذه الحالات أيضاً غيرت التحالفات الاجتماعية في هذه البلدان .

وتبعاً لتأثير وحجم البرجوازية الوطنية، في هذا البلد أو ذاك وسعة السوق وحجم السكان . وبأختلاف القطاع الريفي عن غيره من القطاعات بالاضافة الى حجم وتأثير النخب العسكرية وبروزهم وسيطرتهم على جزء من الفائض الاقتصادي وأستخدامه في مجالات مختلفة وما خلف ذلك من تفاوت شديد في توزيع الدخل والثروة ومن بطالة وفقر ، وما خلق من أضطرابات وأحتجاجات وأنقلابات عسكرية في الكثير منها،و فرض سياسة الحزب الواحد .

ومما يلاحظ ، إن الاستقلال النسبي الذي تمتعت به الدولة في المجتمعات المذكورة ، حتى نهاية السبعينات في القرن العشرين ، كان يستند الى عاملين : الاول – هو قوة جهاز الدولة ، كما ذكرنا . والثاني- هو حجم الفائض الاقتصادي ، وبأختصار شديد ، إن العامل الاول ، مكن الحكومات الوطنية في بناء ودعم أجهزة الدولة ونجاحها في ممارسة السيادة الوطنية في مواجهة الضغوطات الخارجية ، والثاني ، كان الاساس المادي الذي دعم الاستقلال النسبي للدولة ، مثل الارصدة الخارجية التي تراكمت ، وفائض التأميم لرؤوس الاموال الاجنبية والسيطرة على الثروات النفطية وغيرها .. كما تجري الاشارة الى إن هاتين الدعامتين الرئيسيتين اللتين تستهدفها الليبرالية الجديدة ، وتعمل في ظل تداعيات النظام الاقتصادي الراسمالي الجديد ، وأزمته الهيكلية ، ومحاولة إيجاد خطط جديدة لمواجه الازمة ولأحتواء البلدان النامية ، ضمن الشروط الجديدة لأعادة الحيوية لتراكم رأس المال في مراكز هذا النظام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يشار الى إن أهمية ظاهرة التكيف والاصلاح بأعتماد الليبرالية الاقتصادية وأستهداف السوق ، ونشاطات "الصندوق والبنك الدوليين" منذ الثمانينات من القرن الماضي، وتوسع هذه الفعاليات في مختلف مناطق العالم ، والتي أزدادت في الاونة الاخيرة ، وهي مستمرة الان ، فأنها " الظاهرة " تتركز على عوامل ثلاثة "

1- إن أهدافها وفلسفتها وغاياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، هو السوق كمحور للنشاط الاقتصادي ...

2- إن هذا التكيف والاصلاح يستهدف الدولة وتضييق دورها وأعطاءه الاولوية للقطاع الخاص وبشتى الطرق والحوافز .

3- تهدف أيضاً الى جذب الاستثمارات الاجنبية وتحديداً المتعدية الجنسية. ولتحقيق ذلك ، تعتمد هذه الدوائر والمنظمات المالية الدولية ، بتأثير مباشر في المديونية الخارجية المتأزمة "على الدول غير النفطية أو غير الريعية" أو غير مباشرة بالنسبة للدول النفطية الخليجية ، كما ويأتي ذلك التوجه ، بفعل المعونة الاقتصادية الدولية ، في إعادة الجدولة للديون ، وهذه العملية "الانقاذية" إنما تأتي مشروطة بالتحول الى الليبرالية الاقتصادية . بالتالي فإن المسألة الجوهرية ، الواجب طرحها ومعالجتها على الصعيد النظري والتطبيق ، ودون الدخول في التفاصيل "كيف نحدد على ضوء هذا التردي لأوضاع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وتفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية ، في ظل عجز الانظمة في هذه البلدان من مواجهة هذه الاوضاع ، خاصة وإن التطبيقات لبرامج التكيف والتثبيت ، قد غيرت كثيراً من طبيعة الدولة وأثرت على تحالفاتها الاجتماعية وغيرته لصالح شرائح أخرى من التجار والبرجوازية المرتبطة بالراسمال الاجنبي "الكمبرادور"، والاثر الذي تتركه على الطبقات والشرائح الاجتماعية الاخرى*.

<u>ثالثاً- ماهي التأثيرات الاقتصادية على الطبقات والشرائح في هذه البلدان</u>

إن ما يميز التوجهات الراسمالية من خلال المنظمات المالية الدولية وبرامجها الداعية للتثبيت والتكيف الهيكلي ، المصممة للبلدان النامية ، فاالتثبيت المالي " الداخلي والخارجي" كما أشرنا ، وإعادة الهيكلية للاقتصاد وفق مقررات الصندوق والبنك الدوليين، لغرض أضعاف الاستقلال النسبي ، الذي جرى الحديث عنه ، فالاول يسعى لالغاء دور الدولة الاقتصادي وبالتالي تهيئة الارضية لخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة ، وكشف السوق والاقتصاد الوطنيين أمام المؤثرات الخارجية ودمجها بأسرع ما يمكن ...والثاني محاولة الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويفضل دور السوق وتنشيط دور القطاع الخاص والانفتاح على الاسواق الخارجية .

ومما هو جدير بالملاحظة ،" إن أهداف التثبيت المالي ، والاولوية الاستراتيجية في التوجهات البرنامجية في تنفيذه ، فإن إعادة الهيكلية ، "والتكيف الهيكلي " تأتي في مرحلة زمنية لاحقة ، وهذا يعني إن مرحلة أستئناف النمو الاقتصادي تتصف بالتأجيل الزمني وبالمقارنة الاحتمالية ، واذا فسرنا ذلك ، نجد إن التثبيت يعيق ويؤخر أستئناف النمو ، فالاول أنكماشي النزعة ، كما أشير له من قبل ، في حين إن الثاني هو النمو بعينه "... فالاول أيضاً يحد أو يضيق من تفعيل آفاق النمو بفعل المادة الهيكلية بالاضافة الى أنه يلغي دور الدولة في الاستثمار ، كما ويلغي عبر الخصخصة فرص توسع الاستثمار ، ويقلص فرص العمل ، ويدفع بأتجاه تقليص الطلب ، بمعنى أكثر إن الخصخصة تتوجه بأتجاه أحتواء ممتلكات القطاع العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمشروعات الحكومية ، ودفعها أو أعطائها للمستثمرين الاجانب والقطاع الخاص المحلي ، أي لا تتوجه نحو الاستثمارات في مشاريع جديدة ، لكي تزيد من فرص العمل ، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين ملكية الثروة والدخل ،فقد ترتب على ذلك ، تغير في موازين توزيع الدخل ، فيما بين الخارج والداخل ، وبين الطبقات والشرائح الاجتماعية المحلية من ناحية أخرى .

تشير بحوث عديدة ، على إن السماح للاجانب بشراء أسهم وأصول القطاع العام " هو ما تم بالفعل من خلال تحويل الديون الى أصول " قد أدى الى تزايد نصيب هؤلاء الاجانب من الثروة الوطنية ، وبالتالي نصيبهم من الدخل المحلي الاجمالي ، والى تزايد دخول وعوائد رؤوس الاموال الاجنبية للخارج " غالباً ما تكون معفاة من الضرائب " ... كما إن تحرير الاستثمار الخاص وتشجيعه وتنفيذه وفق التوجهات المطروحة ، لا يؤدي الى زيادة الطبقة الوسطى " كما يدعى" وأنما يؤدي الى تدهور مريع في أعداد هذه الطبقة .

يقول د. رمزي زكي " تجدر الاشارة الى أنه نظراً للطابع الانكماشي لهذه البرامج ...فأنه يترتب على الاجراءات والسياسات النقدية والمالية التي أنطوت عليه "خفض الانفاق العام الجاري والاستثماري ، كبح الاستثمار الخاص المحلي من خلال زيادة سعار الفائدة والسقوف الائمائية وزيادة أسعر الطاقة والمواد الخام" يترتب على ذلك حدوث ، تدهور ملحوظ في معدلات نمو الناتج الاجمالي ، ومعدلات النمو القطاعية ، وخفض معدلات الاستثمار والاستيراد ، وكل ذلك أثر بالضرورة بشكل عام على مستويات الاستهلاك والتوظيف والدخل لمختلف طبقات وشرائح

---

* للمزيد من التفاصيل 1- قارن مؤلف د. زكي رمزي – الليبرالية المستبدة . 2- مؤلف البروفسور –توماس سنتش – الاقتصاد السياسي للتخلف – الجزء الثاني . 3- مقالة – لؤي أدهم – الاصلاح الاقتصادي وأستهداف السوق – النهج العدد 6 – شتاء 1996- تصدر في مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي .

4- بحث – عباس الفياض –قضايا أقتصاديه معاصره-الاصلاحات الأقتصاديه في البلدان الناميه

المجتمع، وإن خبرة الدول الافريقية شبه الصحراوية ، وكذلك دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية ، ما يؤكد ذلك".. ويمكن ملاحظة ذلك حول التكيفات ، تجاه الازمات ومؤشراتها الاقتصادية في الدول الافريقية ومثيلاتها في أمريكا اللاتينية ... كل ذلك أدى وأثر بقوة على توزيع الدخل الوطني " المحلي " وإن تراكم آثار هذه السياسة أدى الى بروز نمط جديد لتوزيع الدخل ، يجري لصالح رأس المال وضد مصالح العمل ، وظهرت تباينات شديدة في مستوى المعيشة الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقاً للتغير الذي حدث في المداخيل ، فهي أذ تؤشر سلباً على دخول ومستوى معيشة الطبقة الوسطى وعمال المدن والريف ومن يعملون في القطاعات الهامشية ، في حين أدت في المقابل الى تحسن واضح في دخول " أصحاب الاعمال ".

وللدكتور محمود عبد الفضيل ملاحظة هامة في توضيح البيانات المتاحة فيما يتعلق بمصر ، يشير الى أنه يمكن القول إن هنالك نحو 20% من السكان يتربعون على قمة " خريطة توزيع الدخل ، ويعتبروا من " محظوظي الدخل" وفي المقابل هناك نحو 30% من السكان في قاع خريطة التوزيع يعيشون على الكفاف ويلامسون " خط الفقر" ويعتبرون في عداد " معدومي الدخل" ويبقى "الخمسون في المائة " في منتصف "خريطة التوزيع " الذين يمكن أعتبارهم من" محدودي الدخل"*.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما تقدم يلاحظ إن هناك خريطة جديدة في معظم البلدان النامية في علاقات القوى الاجتماعية التي أسترشدت ببرامج التكيف ونتائجها ليس في داخل الطبقات الاجتماعية وأنما في داخل شرائح الطبقة الواحدة ، وتتوقف منائع هذه الشرعية أو تلك بقدر الاضرار أو المنافع ، التي تستفيد منها ، داخل نفس الطبقة ، وهنالك تمايز أجتماعي ، حتى في داخل صفوف تلك الطبقات . والبرامج أثرت على طبقة البرجوازية وشرائحها المختلفة ، وعلى العمال والطبقة الوسطى كما أثرت على الفلاحين وملاك الاراضي ، بالاضافة الى المهمشين . وبعدها وصولا الى مستهل القرن الجديد. بل وازدادت الهوه بين الدول الغنية والفقيره وازداد الفقر في الكثير من هذه البلدان، اما التنمية كعملية شاملة بمعنى تحقيق غاياتها الأنسانية... فقد بقيت بعيده المنال بشكل عام، وهذا مايفسر ربما صدور تقرير التنمية البشرية الذي يشار له في مقتطف2. تهميش البلدان الفقيرة من خبرات الأقتصاد العالمي. تتسع فجوات الدخل بين اشد البلدان فقرا واشد ثراء "... اما البلدان الأقل نموا ومجموعها 48 بلدا فقد اجتذبت اقل من 3 بلايين دولار في عام 1998، اي مالايتجاوز 0.4% من مجموع الأستثمارات الأجنبيه المباشره".

"في عام 1995 كان مايربو على 26% من الناس في الولايات المتحدة يتصفحون الأنترنت بالمقارنة بنسبة 0.8% في جميع الناس في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي Caribbean، 0.1% من منطقة افريقيا جنوب الصحراء، و 0.04% في جنوب اسيا" نسبة الدخل خمس سكان العالم في اغنى البلدان، وأفقر خمس ممن يعيشون في اشد البلدان فقرا ازدادت من 30 الى 1 في عام 1960 الى 60 الى1 في عام 1990 والى 64 الى 1 في عام 1998. بلغت ثروة اكبر 200 بليونير في العالم مجتمعه 1135 بليون دولار عام 1999، بينما كانت1042،بليون دولار عام 1998. ولنقارن هذا الدخل الجماعي البالغ 146 بليون دولار لـ 582 مليون نسمة في جميع اقل البلدان نمواً**. وبفعل العولمة التي يجري الحديث عنها الان ، يلاحظ إن أندماج االاقتصادي دون توفر شروط " التقدم والتخلف " الاقتصادية والسياسية والحضارية ، دون أن تمارس الدولة المتقدمة جهداً أو دوراً لصالح أمتصاص العواقب والحالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المترتبة على ذلك ، بل

---

* أنظر د. عبد الفضيل ، محمود – من دفتر أحوال الاقتصاد المصري – دار الهلال – العدد 627-مارس 2003 .

** "من تقرير التنمية البشرية لعام 2001، ص[82]، اطار 4-7".

ويساهم بشكل كبير في تآكل الهياكل والمؤسسات المتوفرة في الدول النامية ، كما يسعى بفعل التنافس الى تطوير التناقضات الموجودة على الساحة الاقتصادية على المستوين الاقليمي والدولي ، وإن الاثار ، وحتى المفاوضات على المستوى الدولي لا تعد كونها محاولات لتوفير بنية تحتية للاستثمارات الخارجية وربط هذه البلدان بعجلة الاقتصاد العالمي ، وما أسفرت عنه جولة الاورغواي ، في منتصف التسعينات خير دليل على ذلك*.

---

* جولة الارغواي : دشنت مرحلة جديدة من مراحل تحرير التجارة الد ولية في السلع و الخدمات و تحرير أنتقا ل رؤوس الاموال من دولة لأخرى ، والذي أنظمت اليها 118 د وله

- للمزيد: راجع مؤلف د. جلال أمين –العولمة و التنمية العربية – مركز الدراسات العربية الطبعة الاولى بيروت 1999 ص 151 وما يليها -وأيضأ الاطلاع على بحث عباس الفيا ض –قضا يا أقتصادية معاصره –العولمه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العولمة والازمة المالية العالمية 2008-2009

المقدمه:

ماهي على وجه التحديد العولمة ؟، التي تناولها العديد من الكتاب والباحثين والمفكرين بالمؤلفات والسجالات والنقاشات الساخنة وعقدت من أجلها المئات من المؤتمرات والسمنرات وصفت الملايين من الكلمات لوصف ما يجري في العالم . غير إن المصطلح ظل لحد الآن معتماً إن لم يكن يشوبه الكثير من الألتباس والغموض والمبالغات إذ يصورها البعض بأنها بمثابة أسطورة و خرافة Myth من نسج عقل معين ، حتى أصبح المصطلح عصي على التفكير والفهم وغير قابل للتفكيك والتحليل والنقد . وهي ظاهرة قديمة معاصرة أثارت مشاعر متضاربة من الحماس لدى البعض والخوف والقلق لدى آخرين ، لكن نفسها قديمة جداً تعود الى قرون مضت ، يعيد ذلك للذهن التعليق الذي طرحه أحد فلاسفة القرن الثامن عشر بنجامين فرانكلين -Benjamin Franklin القائل "حينما يكون هنالك فيض من الكلمات غالباً ما يكون هنالك حبة من سبب فقط".

إن متابعة سريعة للسجالات والنقاشات حول هذه الظاهرة ، يسمح بالأستنتاج بوجود ألتباس عام في مسألة الاحاطة بمفهومها ودلالاتها . غير إن بأمكاننا أن نخمن من إن هذه الكلمة ، تشير الى نطاق معين للأنشطة الانسانية التي يفترض أن تناقش بإيجاز من قبل الكتاب والباحثين وغيرهم الذين أقاموا هذه الصلة وربطها بالأنماط والعمليات الاجتماعية عالمية النطاق .

غير ان العالم شهد بعد الحرب العالمية الثانية، نموا أقتصاديا سريعا ومتطورا في البلدان المتقدمه، واستمر الحال الى مطلع السبعينات في القرن الماضي، حيث بدأت تظهر مظاهر جديده للنمو الأقتصادي وتعرضت الأقتصاديات الى الركود "وأستمر مع انهياراتفاقية Breton Woods في العام 1971 وتقوية العملات الرئيسية، واكتمل مع تحرير القطاع المالي في السبعينات واوائل الثمانينات من القيود وما تلا ذلك من اختراع منتجات مالية جديده: مشتقات وخيارات بأسماء مغريه جدا -الفراشات المتبخترات وما الى ذلك". وادت هذه الحاله الى تمركز رأس المال في تلك البلدان، مما دفع الى خلق حالة اقتصادية جديده، خاصة بعد الثوره المعلوماتية والأتصالية وتعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات، التي اصبحت تتحكم بالجوانب الرئسيه للأقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من ان استخدام مصطلح العولمة، لوصف مايحدث في العالم من تضائل سريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الأنسانية، سواء فيما يتعلق بأنتقال السلع والبضائع او الأشخاص او رؤوس الأموال اوالمعلومات والأفكار والقيم، فأن العولمة، تبدو وكأنها تعادل ضربا في القدم منذ نشأة الحضارة الأنسانية، وهى تختزن الكثير من التطورات والتحولات والآفاق والتحديات، بحيث اصبح مضمونها يعد من العلامات الفارقة في التاريخ البشري بأسره، بل وادخلت هذه المضامين ومفردات التطورات العلمية والتقنية، ادخلت الأنسانيه جمعاء في مرحلة جديدة، لاينحصر على مجالات المعلوماتي والتقني، بل تناولت حقول التكنولوجيا والأقتصاد والصناعة والتجارة والثقافة والسياسة والجوانب الأجتماعية، وهي منعطف بشري ضخم، احدث تحولات كبرى ولازال يقدم الكثير، بل يشكل حركة في اتجاهات متعددة ومتباينة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

..."لقد قللت الشعور بالعزلة في معظم البلدان النامية، واعطت العديد من الأشخاص في هذه البلدان سبيلا للمعرفة، تعدى حدود امكانية حتى الأغنياء في اي بلد، قبل قرن، وحتى الأحتجاجات المعادية للعولمة بحد ذاتها هي نتيجة هذا الأرتباط، فالصلات بين الناشطين في اجزاء مختلفه من العالم ولاسيما تلك الصلات التي صيغت من خلال اتصالات الأنترنت، احدثت ضغطا تمخض عنه ابرام معاهدة الألغام الدولية-على الرغم من معارضة العديد من الحكومات القوية، وبتوقيع 121 بلدا عليها ابتدأ من عام 1997، قللت احتمالية تشوه الأطفال والضحايا البريئة الأخرى من انفجار الألغام، وعلى نحو مماثل، اجبرت الضغوط الشعبية المنسقة بشكل جيد المجتمع الدولي على اسقاط الديون عن بعض البلدان الفقيرة كليا".

ولعل المحاولات لفهم وادراك العولمة على اختلاف وتباين المذاهب الفكرية الذي تناولته والمشاعر حولها وتأثيراته على مجتمعات البلدان النامية ومنها بلداننا العربية، رغم التباين والأختلاف في التناول وبواعثها، فأن معظم الكتابات تشير الى كيفية التعامل وادراك معطيات هذا المتغير والتكيف مع هذه المعطيات مع مالدينا من ثقافات ومعطيات تاريخية، وتطرح تساؤلات حول كيفية الأستفاده منها وكيفية تجنب مضارها ومخاطرها... وماأسفرت عنه جولة ألأورغواي في مفاوضات "الغات" من اتفاقيات دوليه في منتصف التسعينات، التي دشنت مرحله جديده من مراحل تحرير التجاره الدوليه في السلع والخدمات وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى، والذي انضمت اليها 118 دولة، ولابد ان يثير تدشين هذا العهد من العلاقات الأقتصاديه مشاعر ومخاوف مماثلة لما اثارته جميع الخطوات المهمة السابقة نحو مزيد من العولمة.

يقول لستر ثورو* "نحن كسمكة كبيرة سحبت من الماء فشرعت تتقافز وتتلبلط بعنف بحثاً عن سبيل يعيدها الى مجرى الماء . في مثل هذه الظروف لن تتسائل السمكة مطلقاً أين ستؤدي بها اللبطة التالية . ما تدركه فقط إن وضعها الراهن لا يطاق ولا بد من تجربة شئ آخر".

مما تقدم، تظهر اهمية موضوع العولمة بالارتباط مع الازمة المالية العالمية الحالية، والتي سوف تبدو اكثر وضوحا من خلال دراسة الأنعكاسات السياسية والأقتصادية للعولمة على البلدان النامية والبلدان العربية، والكشف عن مكامن الخلل والأيجاب التي تتركها آلياتها المتعددة على واقع الأنظمة ومناقشة الأثار الأيجابية والسلبية لها وتعد البلدان العربية اكثر المناطق تعرضا لأثار العولمه والازمة بكل ابعادها.

---

*راجع ثورو، لستر – مستقبل الراسمالية- وهو أستاذ أقتصاد وعميد سابق في جامعة MIT العريقة ، جاء في مقدمة مؤلفه مثل صيني أقتبسه بيرلينك في كتابه ، الصين في مجرى التحول – الصادر في ربيع 1993- ترجمة عزيز سباهي – دار المدى للثقافة والنشر- دمشق – سوريا – الطبعة الاولى 1998- ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول :

العولمة الظاهرة المفهوم...الأهداف...الأشكاليات

1-جذور العولمة

2- الظاهرة-المفهوم -الاهداف -الاشكاليات

1. جذور العولمه

ينظر الى هذه الظاهرة من قبل بعض الكتاب والباحثين على انها تتويج لسلسلة من التطور والتوسع الأقتصادي يرجع الى القرن الخامس عشر "فترة النهضه الأوربيه" في اطار ماوفرته من الوسائل التقنية الحديثة في مجال الأتصال وعمليات الأنتاج، مما ساعد على فتح المجال امام خلق سوق عالمية واحدة ، وإن هناك مؤشراً غالباً ما يستخدم للعولمة إن نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي أو العالمي من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم 18

الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال 1870-1999*

السـنوات

1870	1913	1950	1973	1987	1995	1999
5 ،9	8 ،2	5 ،2	10 ،3	12 ،8	17 ،3	15 ،0

المصادر : Kevin H O, Rourke and Jeffrey G. Williamson, Globalization and History, Mit press 1999. Department of commerce, Burea of Economic. Analysis, 1995-1999.

تشير هذه الارقام الى إن هذه النسبة كمؤشر للعولمة ، ليست رتيبة ولم تأخذ أتجاه السير على وتيرة واحدة ، فهي تتحرك صعوداً ونزولاً خلال هذه الفترة – كما يلاحظ إن التسعينيات وهي الفترة التي أعتبرت فترة حادة في تحركها نحو العولمة شهدت أنحداراً في هذه النسبة بين 1995-1999 .

- تعكس البيانات الخاصة بالفترة 1870 – 1987 الصادرات السلعية لأقطار منظمة OECD.

- أما البيانات الخاصة بالفترة 1995 - 1999 فهي تغطي الصادرات كافة ويعد حجم التدفقات العالمية لرأس المال مؤشر مفيد آخر للعولمة وذو علاقة بالرغم من كونه لا يعد مؤشراً كاملاً ...

في حين يشير البعض الى ابعد من ذلك، من انها دخلت في عدة اطوار:

الطور الأول: من الأنعطافة التاريخية الأولى للماركنتالية وممارسة النشاط العالمي لرأس المال التجاري.

والطور الثاني: مع انجاز الرأسمالية الأوربية الغربية "ثورتها الصناعية" مدفوعة بتأثيرات الطلب في السوق، التي فرضت بقوتها الأستعمارية تكيفا بنيويا يستجيب لحاجاتها على البلدان الأخرى. والطور الثالث: بصعود الرأسمالي الأحتكارية... التي توسعت دوليا وتدويلا لرأس المال .

والطور الرابع: قد افتتح منذ الحرب العالمية الثانية، بفعل الثوره العلمية – التكنولوجية معجلة بتدويل القوى المنتجة ومؤدية الى نشوء الشركات فوق القومية .

والطور الخامس: جاء اثر التغيرات وانفجار الأزمات الأقتصادية في السبعينيات الذي جرت الأشاره اليه، في حين يرى البعض بأن جذور العولمة تعود الى "مشروع مارشال" الأمريكي بعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع كتاب مؤلف جارلس وولف جونير- Charles Wolf Jr الاقتصاديات العالمية منذ أزمة جنوب شرقي آسيا – الانعكاسات على الاقتصاد العالمي – ترجمة هناء أبراهيم الخفاجي – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – العراق – الطبعة الاولة 2007- ص17.

الحرب العالمية الثانية والذي نتج عنه ظهور اتفاقية "بريتون وودز" والتي تأسس بموجبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتحقيق الأستقرار المالي، اضافة الى انشاء "الأتفاقية العامة للتعريف والتجارة عام 1947" والتي سميت بـ "اتفاقية الغات -GATT"، والمرحله الثانية، بدأت في عقد الخمسينات من القرن الماضي، حيث أن تزايدت التكتلات الأقتصادية والمناطق الحرة والأتحادات الكمركية وتحرير حركة التجارة العالمية، والمرحلة الثالثة تمثلت بأنهيار الأتحاد السوفيتي وتحول بعض جمهورياته الى اقتصاد السوق وشهدت هذه المرحلة تأسيس منظمة التجارة العالمية "W.T.O" عام 1995، حيث وصل عدد الدول المنظمة اليها "137 دوله" في عام 2001. وتأسسا على ماتقدم حول الجذور ومراحل نشأة العولمة، تشير بعض البحوث الى ان العولمة قد مرت بمرحلتين رئيستين هما:

1 - المرحله الأقليمية "العولمة الضيقة" ولعل البداية، تمتد "كما اشير لها" من القرن الخامس عشر وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعيش نموذجان في البداية نموذج الحياة الرأسمالية في مجموعة دول في العالم الحر، ومن ثم تنامي النظام او الفكر الأشتراكي الذي كان في مواجهة الفكر الرأسمالي في القرن العشرين، الذي تمكن من نشر ايديولوجية الأشتراكيه في العديد من دول العالم ومنها بعض الدول النامية وبعض الدول العربية . "ومثلت تدويل التجارة الدولية".

2- المرحلة الثانية : فقد بدأت في عقد الخمسينات من القرن الماضي ، حيث تزايد التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركية وتحرير حركة التجارةالعالمية "تويل الانشطة المالية".

3– المرحلة الثالثة: العالمية او "العولمة الشاملة"، حيث تمثلت هذه المرحلة بأنهيار الأتحاد السوفيتي وبعض البلدان الأشتراكية في اوربا الشرقية، مما ادى الى زيادة في الترويج للنظام او الفكر الرأسمالي وأعتباره نموذجا منتصرا من وجهة نظر الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة عوده النموذج النهائي والذي يجب على دول العالم أن تتبناه، سواء كان بأدارتها او بدونها، وقد تميزت هذه الفتره، بسرعة تنامي وتطور ظاهرة العولمة، بسبب التطور الهائل في ميدان المعلومات والأتصالات. "مثلت نشوء العولمة كظاهرة".

2- الظاهرة – المفهوم –الاهداف – الاشكاليات

إن ظاهرة العولمة كما أشير لها قديمة جداً تعود الى قرون مضت ، وتشير الى جملة من المتغيرات والتطورات الحاصلة في مجالات مختلفة . فالعولمة*Mondialisation وهي ترجمة فرنسية لما يسمى بالكوكبة Globalisation، والتي لا تقتصر على فتح الحدود وتكثيف المبادلات التجارية ، وأنما يقصد بها التقارب بين المجتمعات وعلى المستوى الاقتصادي وذلك عن طريق ربط المؤسسات والاسواق والجامعات والبث التلفزيوني بواسطة الاقمار الصناعية والانترنيت أو على المستوى السياسي "ويتعلق الامر بدفع دول العالم نحو أقتصاد السوق ، وهو ما يدعو إليه الفكر الليبرالي". وأستعمل المصطلح كل من B. Danies & Olivier Reiser الذان يعتبران أول منأستعملا فعل يعولم to Globalize ، بمعنى النظر الى الكون كله كوحدة واحدة أو كل مترابط ،حيث تنبأ بحدوث نوع من الاقتراب بين الثقافات والألتقاء بين الحضارات...وقد أرتبطت العولمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* من ويكبيديا ، الموسوعة الحرة : مأخوذة من المصادر التالية :-
1- مؤلف محمود منصور الممدوح – العولمة دراسة المفهوم والظاهرة والابعاد ، دار الجامعة الجديدة للنشر – الاسكندرية – 2003 – ص14 .
2- مؤلف صارم ، سمير – أوربا والعرب – من الحوار الى الشراكة – دار الفكر – سوريا – 2000 – ص22.

بالمشروع السياسي الامريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . برزت حقبة العولمة في ظل جملة أزمات مختلفة الجذور وهي :

- أزمة أقتصادية بنيوية تشتعل في المراكز الرأسمالية بدءاً من أوائل السبعينات القرن العشرين ولا زالت تتمظهر هنا وهناك بأشكال مختلفة ، والمميز لهذه الازمة أنها أنهت الازدهار الاقتصادي الذي شهدته فترة مابعد الحرب العالمية الثانية .
- أزمة أقتصادية أجتماعية في دول "الاشتراكية الفعلية" أنتهت بتفكك معظمها وتخلخل الاسس الايديولوجية والطبقية للآخريات .
- أزمة في "بلدان المحيط" طبقية وأيديولوجية ومجتمعية بشك عام أعلنت موت مرحلة "باندونغ" أنظمةً ورموزاً*.

لقد بدأت العولمة أساساً من الولايات المتحدة الامريكية ، حيث برزت نظرياً دعوة لتبني النموذج الامريكي في الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم بإعتبارها نمو حياة متطورة وقد عزز من بروز هذه الظاهرة مخرجات الثورة العلمية والتقنية التي مثلت نقلة نوعية في تطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في أوربا وتوسعت وأنتشرت في الولايات المتحدة الامريكية بعد ذلك ، حيث أصبح أستخدام الطاقة مغيراً جذرياً لأسلوب علاقات الانتاج ، لتبدأ معها مرحلة جديدة من مراحل التطور الانساني أتصفت بالتوسع الاقتصادي والبحث عن الموارد الطبيعية وفتح الاسواق العالمية وهي المسببات التي أدت الى ظهور الاستعمار التقليدي وقيام الحروب الاوربية والحربين العالميتين**.

يشار للعولمة على انها جملة من المتغيرات والتطورات الحاصلة في مجالات مختلفة وتزايد الأستخدام لها، في الأدبيات السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية وتروم هذه الظاهره الى التغيرات الحاصلة في مفاصل حياة المجتمع، بهدف تنميطها وفق نموذج محدد، اضافة الى كون الظاهرة تمثل عملية مستمرة، يمكن رصدها بأستخدام مؤشرات كمية ونوعية وفي مجالاتها المتعددة، لكن تناولها يختلف بأختلاف المدارس الفكرية للعديد من الباحثين والكتاب والمفكرين "العرب او غيرهم" الذين تناولوا البحث في الظاهرة، وجاءت التعريفات لها هي الأخرى مختلفة ومتباينة، وخلفت بدورها اشكالية في مفهومها.

"على أن يتعين تحديدها نوعياً على نحو أكثر دقة وتفصيلاً من ذلك ، إن مفهوم العولمة هو أحد تلك المفاهيم متعددة الاوجه التي تستعصي عن التعريف ففي كل مرة تقارب ذلك المفهوم سيتعين عليك أن تنظر الى السياق الذي سيتم فيه أستخدامه . فالعولمة من منظور الباحث الاقتصادي على سبيل المثال ، من المرجع أنها ستختلف كثيراً عن الطريقة التي يمكن لباحث جغرافي أن يتناول بها التعبير . ويحددها المؤلفون بثمانية أبعاد***:-

1- العولمة المالية: وتصف السوق العالمية الآتية للنتاجات المالية المتعامل بها في "المدن المالية" عبر العالم على مدى أربعة وعشرين ساعة يومياً .

2- العولمة التكنولوجية: وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات وعملية ربطها بالاقمار الصناعية والتي نجم عنها أنضغاط "الزمان/ والمكان" والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر مؤلف د. حسن ، صالح ياسر – العلاقات الاقتصادية الدولية – مصدر سابق – ص 635 .

** للمزيد أنظر مؤلف د. الخزرجي ، ثامر كامل والباحث المشهداني ، ياسر علي – العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي – دار مجدلاوي للنشر والتوزيع – عمان – الاردن -2004 –ص15.

*** للمزيد في التفاصيل راجع مؤلف تايلر ، بيتر و فلنيت ، كولن – ترجمة عبد السلام رضوان و د. أسحاق عبيد – الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر – عالم المعرفة ، دولة الكويت 2002 – ص20 .

3- العولمة الاقتصادية: وتصف نظم الانتاج المتكامل الجديدة التي تمكن "الشركات الكونية" من أستغلال المال والعمل عبر العالم على أتساعه .

4- العولمة الثقافية: وتشير الى أستهلاك "النتاجات الكونية" عبر العالم ، وتعني ضمناً في أكثر الاحيان التأثير المهيمن كما في تعبير "الكوكلة Cocacolaization وعالم ماك McWorld .

5- العولمة السياسية: وتمثل أنتشار الاجندة "الليبرالية الجديدة" المؤيدة لخفض أنفاق الدولة ، والتحرير التشريعي ، والخصخصة "والاقتصاديات المفتوحة" بوجه عام .

6- العولمة البيئية: وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة كوكب الارض على البقاء ككوكب حي ، وهي تطمح الى أن تصبح "عولمة سياسية خضراء".

7- العولمة الجغرافية: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بأحلال الممارسات المتعددة للدولة القومية محل الممارسات "الدولية" في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة ، عالم سينظر إليه في أغلب الاحيان على إنه شبكة من "المدن العالمية".

8- العولمة السوسيولوجية: هي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور "مجتمع عالمي" واحد ، أو كل أجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية .

إن هذه الابعاد الثمانية مترابطة بطرق عديدة معقدة وهي ذاتها موضوع نقاش وخلاف أكاديمي كبير ومن هنا يأتي التردد السائد في موضوع التسمية مابين الكوكبة والكونية أو العالمية والعولمة وربما ناتج من الابعاد الواسعة التي يشملها المفهوم والتغيرات الكمية والكيفية التي تحدث في العلاقات بين النشاطات الاقتصادية في مجال الاسواق العالمية والنشاطات السياسية بين الدول . وشكلت هذه الافكار حقبة جديدة ، تتسم بالارتباط والتفاعل في المجال الاقتصادي ولا بد أن يثير هذا التدشين الجديد في العلاقات الاقتصادية وأبعاده الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ونحاول التركيز على الجانب الاقتصادي للعولمة: Economic Globalization .

في تقرير مثير للدهشة صادر عن الامم المتحدة لعام 1996 أشار فيه الى 358 من الاشخاص الأكثر ثراءاً في العالم يتساوى مجموع ثرواتهم مع أجمالي ما تملكه البليونان ونصف البليون "مليونان ونصف المليون" الافقر في العالم ... حقيقة مذهلة أليس كذلك؟ " من النادر أن تخلص حقيقة واحدة عالماً كاملاً ، لكن هذه الحقيقة تقترب كثيراً من ذلك لقد أصبح الاستقطاب المتزايد في الثروة – الغنياء يصبحون أغنى ، ومعظم الباقين يصبحون أفقر – بادئ الوضوح داخل المدن ، وفي مابينهما ، وداخل الدول وفي مابينهما ، على مدى العقدين السابقين ، غير إن النتائج الكاملة التي ترتبت على تنامي هذه الاتجاهات أصبحت الآن واضحة لدرجة السفور في شموليتها الكونية أنها حقيقة من حقائق ، أو ربما "حقيقة" العولمة*.

ورغم ان ظاهرة العولمة تتركز على الأقتصاد، إلا ان لهذه الظاهرة ابعاد سياسية وثقافية وعسكرية ومعرفية...الخ ولكل من هذه الأبعاد آثار تعكسها على الأطراف المتلقية وبخاصة البلدان النامية، فالتفاعل مع هذه العوامل، ادى الى ان البلدان العربية من اكثر المناطق تعرضا لأثارها ولأبعادها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"ومنا أجل تجنب الوقوع في شراك الألتباس المفاهيمي من الضروري التمييز بين مفهوم النظام الدولي International System والنسق أوالنظام العالمي World System يقوم النظام الدولي على وحدة أساسية هي الدولة – الامة State Nation، إذن أنه نظام مابين الامم التي تتجلى هنا في شخصيات سيادية مجردة هي الدول . أما النظام العالمي فيقوم على وحدة أساسية هي المجال الجيو- سياسي المتعدد للدول والقوميات والثقافات واللغات والذي يتسم بالتكامل ، عبر أشكال مؤسسية عليا أو فوق قومية ، وبهذا المعنى فإن هذا

---

* للمزيد راجع تايلر وفلنت – مصدر سابق –ص 17 .

النظام ينتمي الى العالم الذي يتجاوز وحدة الدولة – الامة ، فهو بالتالي ليس نظاماً مابين الامم بل نظاماً عبرها أو فوقها*".

وتوسيعاً للفكرة يقول زكي رمزي إن الضغوط الأخذ بالعولمة المالية قد عززها ، إن العالم منذ عقد التسعينيات من قرننا الحالي "القرن العشرين" كان قد دخل مرحلة حاسمة وجديدة للعولمة عموماً Globalization حيث تعاظمت ظاهرة التدويل المضطرد Internationalization على كافة الاصعدة الانتاجية والتسويقية والتكنولوجية والاعلامية ، ظاهرة البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي ، وهو الذي قادته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات Multi- MNC National Corporation ،التي تمتد فروعها وأنشطتها الآن الى مختلف أنحاء المعمورة ، وتسيطر الآن على شطر كبير ومتنامي من عمليات أنتاج وتموين وتوزيع الدخل العالمي .

ونمت التكاملات الأنتاجية الرأسية بين دول العالم داخل الصناعات ووقعت إتفاقية لتحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات "لمنظمة التجارة العالمية W.T.O"، امتداداً وتطويراً لأتفاقية التجارة والتعرفة "الغات GATT".

وحسب مايشير الى ذلك Kenichi Ohmae، ان العولمة تعتمد على اربعة مقومات:

1- حريه رؤوس الأموال دون اية عوائق.

2- حريه اقامة الصناعه في انسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية او القومية.

3- عالمية المعلومات التي ترتبت على الثورة التقنية للأجهزة.

4- حرية المستهلك عالميا من انتقاء مايريد من اي مصدر.

ويؤكد K. Ohamae**وغيره ممن تناولوا العولمة الأقتصادية ان نشاط الشركات عابرة القوميات "TNC"Trans National Corporations سوف تحل محل نشاط الشركات متعددة الجنسية " MNC " حيث لن يرتبط بقاعده او سياسة قومية وانما يعتمد على تفاعل العوامل السابقة... وبدأت تتحكم في النشاط الأقتصادي الدولي ولكنها لاتعني حاضرا او مستقبلا زوال السياسات الأقتصادية الوطنية بسبب حلول هذه القوى الأقتصادية في تسيير دفة النشاط الأقتصادي في اي مكان في العالم ونشاط الشركات العابره للقومية او متعدية الجنسية TNC لايختلف عن نشاط الشركات متعددة الجنسية من حيث الأهداف، وان اسرار تقنية المعلومات لازالت محصورة في ايدي الدولة المتقدمة، والمستهلك الذي يختار كيما يشاء يكون ظاهرة واقعية فقط في هذه البلدان التي تشكل 15% من سكان العالم حسب مايشير له البنك الدولي "الدول مرتفعة الدخل".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنالك اخرين من الكتاب والمفكرين من اتخذ موقفا آخر، حاول من خلاله ان يوظف الجوانب العملية ويوفق بين الايجابيات والسلبيات حول هذه الظاهرة بالأعتماد على اسس موضوعيةوأخرى انسانية، تمكنه من خلالها التعامل مع العولمة. الغالبية من الكتاب والمفكرين يعارضون العولمة وماتنطوي عليه، ويشيرون الى انها ليست "محايدة" وانها تمثل اصحاب المصالح الأقتصادية الكبرى في البلدان المتقدمة بغض النظر عن مصالح البلدان النامية "إن العولمة يشكل مظهرها الحالي الرأسمالي سياسياً وأقتصادياً وثقافياً ، ليست في الحقيقة سوى شكل جديد من أشكال السيطرة والهيمنة ، الى درجة إن كلمة "أستعمار" صارت تلازمها وتعبر عن أشكال تمظهر هذه العولمة ، لا سيما عندما يتعلق البحث عن الربح ومعاظمته ولا تظبطها أية قيود ولا تخضع لأي تخطيط"***. فما هي افكارها وآلياتها، وكيف توسعت؟.

---

* راجع د. ياسر حسن ، صالح - مصدر سابق ص 86.

** انظر . Kenichi Ohmae –The End of the Nation State, the Rise of Regional Economics- 1985, PP2-3 K. Ohamae Harper. Collins –Publishers- London.

*** أنظر مقالة د. شريف ، ماهر ، ماذا يعني أستقلال الثقافي في زمن العولمة ؟ النهج – العدد 50 – سنة 1998 –ص40 ص41 .

1. الآلية الأقتصادية واهدافها الفكرية

يشير عدد من الباحثين، الى ان عولمة الأقتصاد تؤدي الى اندماج العالم في مجالات انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوة العاملة، ضمن اطار رأسمالية حرية الأسواق، وان السوق الحرة قادرة بشكل افضل من الدول على توزيع البضائع والخدمات وان المذهب الجديد "السوق الحره" بالضد من مفهوم الدولة المتدخلة "في شؤون مواطنيها" وان المصلحة والغاية الرئيسية من وراء العولمة للأقتصاد العالمي في حقل التجارة الخارجية وفي حقل انتقال الرساميل، وفتح اسواق البلدان النامية وتوفير بنية تحتية للأستثمارات الخارجية وربط هذه البلدان بعجلة الاقتصاد العالمى، ومنطق هذا التوجه وغاياته تعظيم الارباح الخاصة، اما على مستوى الدول المتقدمة فلقد حدث تغير في ميزان القوى، ساهم في احداثة السياسات الحكومية في الخصخصة وتحرير التجارة ورفع القيود والتطور في تقنيات الأتصالات خلال العشرين سنه الماضية، وهناك الأن مائة شركة متعدية الجنسيات، هي اضخم الشركات وتتحكم في نحو عشرين في المئة من الأصول المالية العالمية، واكبر 51 مؤسسه ماليه في العالم، هي الأن شركات مقابل 49 تمتلكها الدول... وفي بريطانيا وحدها، تمت عملية واسعة للبيع من القطاع العام للقطاع الخاص، في فترة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد بيعت معظم مناجم الفحم والفولاذ والغاز والكهرباء والسكك الحديدية، وخطوط الطيران والأتصالات والطاقة النووية، وبناء السكن، بالأضافة الى الحصص الكبيره للقطاع الخاص في النفط والمصارف والملاحة والنقل البري، إلا انه مع حلول العام 1997 كانت جميع هذه المرافق في ايدي القطاع الخاص*.. وتغير مع اوائل الثمانينات من القرن العشرين دور الحكومة في انجلترا وفي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل اساسي...فقد اعتبر المشروع الحر مفتاح النجاح الأقتصادي، واصبحت مهمة الحكومة "خلق الأطار الذي يستطيع الأفراد والجماعات من خلاله متابعة غاياتهم كل على انفراد وان مذهب رأسمالية السوق الحرة هذه المبنية على النموذج الأنجلو امريكي، سرعان ماأخذ بأنتخاب مارغريت تاتشر عن حزب المحافظين البريطاني لرئاسة الوزراء ومن بعدها تم انتخاب رونالد ريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وهما ينتميان الى اليمين الجديد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تبنيا بحماس- السوق الحرة، وكانا يعاديان - بأصرار - مفهوم الدوله المتدخلة "في شؤون مواطنيها" وتبنيا اراء اقتصادين في امثال ميلتون فريدمان Milton Friedman وفريدريتش حايك Friedrich Hayek، اللذان آمنا بأن السوق الحره قادره بشكل افضل من الدولة على توزيع البضائع والخدمات... وهكذا ادخل العالم في عهد جديد، وهو العهد الذي يمتد بصيغته الجديدة الموسومة بـ"العولمة" حيث حلت الرأسمالية محل الدولة... والنهج "اللبرالي الجديد New Liberalism" الذي يرتكز على القطاع الخاص وممثليه من اصحاب الأموال، الشركات متعدية الجنسية والساسه المحافظين، الذي يميل الى القطيعة بين الأقتصاد والوقائع الأجتماعية، ونادى اليمين الجديد بتخفيض التضخم وخفض النفقات العامة.

أصبحت الليبرالية الجديده المنهج الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والعالم الغربي واليابان والمؤسسات الدوليه من ورائها، ورغم ان هذا النهج "ذو جوهر وبعد اقتصادي رئيسي" الا ان آثاره السياسية واضحة ومتجلية، وذلك في تقليص دور ووظيفة الدولة، بل والى الغائه في بعض الميادين"... وقد اتجهت بعض البلدان العربية نحو الأخذ بالنهج الليبرالي الجديد وسياسات الخصخصة، الأمر الذي ادى بدوره الى قوة فاعلية دور الشركات الكبرى العاملة داخل هذه البلدان، وبروز طبقات كبيرة من اصحاب الأموال... ولم يعد للدولة دور تقوم به في اعادة

---

* راجع مؤلف د. نوريتا هيرتس - السيطرة الصامتة - مصدر سابق ص30.

توزيع الثروه... وقد قامت سياستا ريغان وتاتشر ايضا الى ايمان ثابت بنظرية الأنسياب الخفيف التي تزعم بأن الأغنياء، اذا مامنحوا حوافز مثل الضرائب المخفضة فأنهم بدورهم سيجدون حوافز للعمل كمقاولين*.

2. الشركات متعدية الجنسية

لقد حدثت تغيرات في ميزان القوة ساهمت في احداث السياسات الحكومية في الخصخصة وتحرير التجارة ورفع القيود والتطور في تقنيات الأتصالات خلال العشرين السنة الماضية، وتعد الشركات متعدية الجنسيات، جوهر وقلب العولمة وذلك بحكم دورها الأساسي في صناعة القرارات الخاصه بالأنتاج، فهي التي تحدد ما الذي ينتج وكيف، ولصالح من، ولها تأثير فعال على المستويات الوطنية والعالمية وفي جميع النواحي** .

3. المؤسسات والمنظمات الأقتصادية الدولية

رغم ان الشركات متعددة الجنسيات هي الآلية الرئيسية بيد العولمة، آلا ان المنظمات الأقتصادية، تساند هذه الشركات وتسهل لها الطريق لنشر بضائعها ومصالحها في جميع بلدان العالم، ولابد من التعرف على المؤسسات الرئيسيه الثلاث التي تحكم العولمة، التي يشير لها جوزيف ستكلتز، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بالأضافة الى عدد من البنوك الأقليمية وشقيقات صغار للبنك الدولي وعدد كبير من منظمات الأمم المتحده كبرنامج الأمم المتحده الأنمائي"UNDP"، او مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهاتان المنظمتان غالبا ماتكون لهما وجهات نظر تختلف بشكل ملحوظ "د. جوزيف" عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فعلى سبيل المثال، منظمة العمل الدوليه تشعر بالقلق من عدم ايلاء صندوق النقد الدولي اهتماما كبيرا بحقوق العمال... لقد "نشأ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" في الحرب العالمية الثانية، نتيجة مؤتمر الأمم المتحده للنقد والمال في بريتون وودز في بيو همشاير في تموز 1944، كجزء من مجهود منسق لتمويل اعادة بناء اوربا بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وانقاذ العالم من حالات الكساد الأقتصادي المستقبلية وعلى صعيد العلاقات التجارية الدولية تم ابرام الأتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " الغات GATT" في جنيف عام 1947. والأسم الصحيح للبنك - البنك الدولي للتعمير والتنمية - يعكس مهمته الأصلية، واضيف الجزء الأخير "التنمية" كما يقول د. ستكلنز كفقرة خطرت في البال فيما بعد... وفي ذلك الوقت كانت ماتزال معظم البلدان النامية مستعمرة وأية جهود تنموية اقتصادية ضئيلة تتخذ... تعتبر من مسؤولية اسيادها الأوربيين...وعلى مر السنين منذ انبثاقه، تغير صندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ،... واما الأن فهو يتربع مهيمناً على السوق بحماسة عقائدية، واسس على الأعتقاد بوجود حاجه لممارسة الضغط الدولي على البلدان من اجل اعتماد المزيد من السياسات الأقتصادية التوسعية - كزيادة الأنفاق وتقليل الضرائب او تخفيض معدلات الفائدة مما يؤدي الى انكماش الأقتصاد. ولعل اشد التغيرات، التي حصلت في هاتين المؤسستين "الصندوق والبنك" الدوليين في الثمانينات وهو العصر اصبح "الصندوق والبنك" مؤسستين تبشيريتين جديدتين تروج من خلالهما الأفكار على البلدان

---

* راجع مؤلف د. نوريتا هيرتس- مصدر سابق ص31 .

**أ انظر بحث عباس الفياض - بعنوان- الشركات المتعدية الجنسية .منشور عاى الانترنيت - على موقع الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك .

الفقيرة الممتنعة، التي غالبا ماتكون بأمس الحاجة الى القروض والمنح*... وان الدور الذي تمارسه هذه المنظمات الأقتصادية الدولية، قد دخل مرحله جديدة خصوصا بعد انهيار الأتحاد السوفيتي والبلدان الأشتراكية في اوربا الشرقية، وتردي اقتصاديات البلدان النامية وفشل عمليات التنمية، فضلا على تزايد المديونية "الذي جرى الحديث عنه فى بحث سابق"، حيث بدأت هذه المنظمات بالضغط ونشر وفرض نهج التوجه الجديد "نهج الليبرالية الجديدة" وتسهيل مهمات الشركات متعدية الجنسيات وتوسيع نشاطها على صعيد العالم وعلى صعيد البلدان النامية ومنها البلدان العربية**.

وبدأت تتوسع دائرة الأهتمام اكثر على المستوى العالمي، منذ بداية التسعينات، رغم تباين واختلاط وغموض وتعدد وتناقض المفاهيم حول العولمه هذا التباين والأختلاف يشكل ظاهره صحية، لأن البحث يرى امامه فضاءً واسعاً، يتفاعل او يتناقض مع الأراء ووجهات النظر المتنوعة، التي توفر حصيلة منطقية لتراكم المعرفة، بأختيار ماهو اقرب للواقع، المتغير دائما، وماهو انسب للتعاطي مع التحليلات المنطقية، دون تجريد... فالمفكرون والباحثون والكتاب الغربيون، هم اقرب لهذه الظاهرة، وتعاملوا مع مفاهيمها بمعايشة، كون الظاهرة منبعثة عن النظام الرأسمالي..."فالمؤيدون لها يبدون أنبهاراً شديداً وأعجاباً لمدى كفاءة وسائل التقنية الحديثة وقوتها وقدرتها على رفع مستوى الرفاه والتقدم البشرية ، والمعارضون للعولمة وللأنفتاح الشديد على العالم ، يخشون ما ينطوي عليه هذا الانفتاح من تهديد لثقافتهم وقيمهم وأفكارهم الى الحد الذي يرون فيه بأنها قد تلغي هذه الافكار والقيم***." وبناءاً على ماتقدم يمكن تحديد مفهوم العولمة والاشكالات حولها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماهي الأشكالات حول تعريف العولمه؟

لقد شاع أستخدام لفظ العولمة في السنوات الاخيرة ، فسب ناعوم تومشسكي فإن "عدوى العولمة" قد أنتشر في كل ما يتصل من تفكير في العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية التي أعلنت ولادة النظام العالمي الجديد ومع هذا فإن الظاهرة التي نحن شهودها اليوم ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ . فالعناصر الاساسية في فكرة العولمة: أزدياد العلاقات المتبادلة بين الامم ، سواءً المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في أنتقال رؤوس الاموال أو في أنتشار المعلومات والافكار أو في تأثير أمة بقيم أو عادات غيرها من الامم ، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون .

أما أنتوني جندس Anthony Giddens يقول: العولمة هي تقوية العلاقات الاجتماعية العالمية بطريقة تجعل الاحداث والمجريات المحلية تأخذ شكل الاحداث التي تقع على بعد عدد من الاميال ، وتعكس تداخلات مستويات أكثر شمولية مما كانت في الماضي وأحياناً مختلفة عن كلمة العالمية International فهي تتضمن أهمية متناقضة للحدود الوطنية وتناقض في تعزيز الهويات خارج نطاق تلك التي تتأصل جذورها في بلد معين أو أقليم معين .

أما صندوق النقد الدولي IMF 2000 يصفها بأنها تنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل من خلال تزايد حجم معاملات الشركات المتعددة الجنسية من السلع والخدمات وفي تدفقات رؤوس الاموال وكذلك من خلال أنتشار الممتد والاكثر تسارعاً للتكنولوجيا .

في حين يقول بيتر تايلر وكولن فلنت: إن العولمة هي النغمة السائدة في العلم الاجتماعي على مدى تسعينيات القرن العشرين ، ولقد بلغت الرواج حداً وصلت معه الى الخيال الشعبي إذ آلف الناس

---

* للمزيد أنظر مؤلف د. الخزرجي ، ثامر كامل والباحث المشهداني ، ياسر علي – العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي – دار مجدلاوي للنشر والتوزيع – عمان ا- الاردن – 2004 –ص15 .

**راجع مؤلف البروفسور جوزيف ستكلتز- العولمة ومساوئها – مصدر سابق ص27-29 .

*** راجع بحث عباس الفياض – التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة- مع الاشارة الى البلدان العربية. منشور عاى الانترنيت

الآن في مختلف أنحاء العالم أن يشاهدوا مبارات كأس العالم لكرة القدم على شاشة تلفزيوناتهم أين ما أقيمت تلك المبارات ، فهي بحق حدث كوني ربما كان الاهم من ذلك إن العولمة دخلت حلبة الجدل السياسي: فالمنافسة الاقتصادية الكونية أصبح يشار لها على سبيل المثال على أنها السبب في تخفيض خدمات الرعاية الاجتماعية لتقدمها الدول .

إذ يرى "هارس مان مارشال Hares Man Marshal وروبرت ريتش Robert Retch"* بأن العولمة "هي اندماج اسواق العالم في حقول التجاره والأستثمارات المباشره، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن اطار من رأسمالية حرية الأسواق كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما سيؤدي بالتالي الى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدول عن طريق الأستعمار غير المباشر للشركات الرأسمالية الضخمة متخطية أو عابرة القوميات التي تعد العنصر الأساسي لهذه الظاهرة". في حين يرى فاليت Valette، ان العولمة " عباره عن مسلسل لتكثيف الأفراد والسلع والخدمات والرساميل والوسائل التقنية الحديثة وانتشارها لتشمل الكره الأرضية بكاملها".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف جيرني P. Gerny العولمة على انها "مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والأقتصادية التي تنبع من التغير الحاصل في خصائص وصفات السلع والأموال التي تكون اساس الأقتصاد السياسي الدولي".
يقول لسترثورو "ان التحول في التكنولوجيا والنقل ونظام الأتصالات يوحد عالما يمكن ان يصنع فيه اي شئ في اي مكان على وجه الأرض. ان الأقتصادات الوطنية تذوي، وينشأ انفصام جوهري بين شركات الأعمال العالمية ذات نظره عالمية والحكومات الوطنية التي تركز اهتمامها على رفاه ناخبيـ "ها". البلدان تتشظى، والكتل التجارية الأقليمية، تتكاثر، والأقتصاد العالمي يغدو مترابطا
اكثر فأكثر"!ويعرف الأستاذان "غان يونغ لي Gun Young Lee وينغ وونغ كيم Young Woong Kim – العولمة على انها "سلسلة من الأجراءات او التغييرات الحاصلة في المجالات والفعاليات الأقتصادية في مناطق جغرافية متفرقة، من اجل توحيد وظائف نظام الأقتصاد العالمي نحو التكامل والأعتماد المتبادل"**.
ويرى جوزيف ستكلتز Joseph E. Stiglitz "الحائز على جائزة نوبل في الأقتصاد 2001". "المشكلة ليست في العولمة بل في الكيفية التي اديرت فيها. ويكمن جزء من المشكلة في المؤسسات الأقتصادية الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي ساعدت وفي وضع قواعد اللعبة، وفعلت ذلك في نواح خدمت اغلب الأحيان مصالح البلدان الصناعية المتقدمة ومصالح معينة في تلك البلدان، بدلا من اولئك في العالم الثالث".
وتقول د. نورينا هيرتس Noreena Hertz "ان السياسات الدولية في القرن الحادي والعشرين يتناقص تركيزها على المكاسب الأقليمية، ويزداد على الحرية الأقتصادية وحصة السوق. وتتصرف الحكومات الأن في الأقتصاديات المتقدمة كباعة، فهي تسوق منتجات شركاتها على امل ان توفر ازدهارا حقيقيا لدولها، وتبقي على هذه الحكومات في السلطة***.
في حين يرى المفكر الفرنسي باتريلا R. Petrella أن العولمة، هي تلك المعلومات التي يمكن عن طريقها انتاج وتوزيع وأستهلاك سلع وخدمات، من اجل اسواق عالمية منظمة او ستنظم بمعايير عالمية، وعن طريق منظمات ولدت او تعمل على اساس قواعد عالمية، وفق ثقافه تنظيم تتطلع

---

* للمزيد انظر – يحيى اليحياوي – العولمة! أ اية عولمة ؟ افريقيا ، الشرق ، القاهرة 1999 ص18 .
** راجع مؤلف جوزيف ستجلتز –العولمة ومساوئها – مصدر سابق ص
*** للمزيد انظر د. نوريتا هيرتس – السيطرة الصامتة مصدر سابق ص

للأنفتاح على الإطار العالمي وتخضع لأستراتيجية عالمية*. كذلك عرف الكاتب الفرنسي دولفوس Dolfoos العولمة، على "انها تبادل شامل واجمالي بين مختلف اطراف الكون، بتحول العالم على اساسه الى محطة تفاعلية انسانية بأكملها وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي ترتبط مابين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة للمصارف دون قيود او شروط**".
يشير بيتر ديكن في مؤلفة Global Shift ص5 الى ان العولمة هي عملية "صيرورة "معقدة ومترابطة بدلا ان تكون حالة نهائية وان توجهاتها غير مستقيمة في الزمان والمكان، واتخاذ
هذا الموقف العملياتي، فمن المهم التمييز بين عمليتي التدويل والعولمة***.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن عملية "صيرورة" التدويل تتضمن تمديد بسيط للنشاطات الأقتصادية عبر الحدود الوطنية وهي بالأساس عمليه كميه تؤدي الى صيغة جغرافية واسعة من النشاط الأقتصادي اما عملية العولمة فهي تختلف نوعيا من العملية التدوليه، وهي لاتتضمن فقط توسيع جغرافي للنشاط الأقتصادي عبر الحدود الأقليمية وانما ايضا وبشكل اهم تداخل عملي لنشاطات عالمية متشعبة. ان العمليتين التدولية والعولمية تتعايشان، ففي بعض الحالات لانرى سوى استمرارية لنشاطات دولية معروفة مثبتة ومتشعبة.

In taking such a process-oriented approach it is important to distinguish between processes of *internationalization* and processes of *globalization*:

> ***Internationalization processes* involve the simple extension of economic activities across national boundaries. It is, essentially, a *quantitative* process which leads to a more extensive geographical pattern of economic activity.**
>
> ***Globalization processes* are *qualitatively* different from internationalization processes. They involve not merely the geographical extension of economic activity across national boundaries but also – and more importantly – the *functional integration* of such internationally dispersed activities.**

Both processes – internationalization and globalization – coexist. In some cases, what we are seeing is on more than the continuation of long-established international dispersion of activities"

أما المفكرون والكتاب العرب ، فقد تناولوا هذه الظاهرة بعدد من المؤلفات والبحوث والتحاليل والكتابات، في صحف ومجلات عديدة، بالأضافة الى تنظيم المؤتمرات والندوات وعقد السيمنارات لمناقشة هذه الظاهرة وتأثيراتها على البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، وفي اطار هذا المفهوم، فقد قدم عدة باحثين تصوراتهم وافكارهم ويمكن ان نذكر بعضا منهم.

1- يرى د. اسماعيل صبري عبدالله في العولمة بأنها "التداخل الواضح لأمور الأقتصاد والأجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة او الأنتماء الى وطن معين او دولة ما دون حاجة الى اجراءات حكومية"****.

---

* انظر يحيى اليحياوي – العولمة اية عولمة؟ مصدر سابق ص18- 20.

** للتفاصيل اكثر راجع غضبان مبروك – بين العولمة والسادة – بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية 2000 ،ص3.

*** راجع مؤلف بيتر ديكن

Global Shift Implication , – Gum Young Lee and Young Woung Kim, The Globalization of Economy and Spatial South Korea- Hoover Institution for Economic Studies, 1994, P.P 4-5.

**** انظر د. اسماعيل صبري اسماعيل – الكوكبة اساس الظاهرة الاقتصادية –مجلة النهج عدد6 1998 ص7.

2- في حين قال صادق جلال العظم ان العولمة تعني "وصول نمط الأنتاج الرأسمالي الى نقطة الأنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجاره الى عالمية دائرة الأنتاج، اي نقل دائرة الأنتاج الى الأطراف، بعدما كانت محصورة، كليا بين دول المركز، لأن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الأشباع بوصولها الى اقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة وشمولها لمجتمعات الكره الأرضية كلها بأستثاء بعض المناطق هنا وهناك"*.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- أما سمير امين فيعرف العولمة بأنها "ستار تكمن الرأسمالية الهمجية ورائه" ويعرف – محمد الأطرشي – العولمة على انها اندماج اسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل
والقوى العالمية ضمن اطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق، سوقا واحده تماثل السوق القومية"**.

4- أما د. رمزي زكي فيشير: إن جوهر الكوكبية "العولمة" لا يكمن في مظاهرها وإنما في مضمونها ومضمونها فيما نعتقد "د.زكي" هو أنها عبر ماتنطوي عليه من سياسات وتوجهات وقوى فاعلة تمثل الآن مشروع الرأسمالية إدارة أزمتها الراهنة وينعكس هذا المضمون تحديداً في السياسات الليبرالية الجديدة التي تتركز على الحرية المطلقة لحركة أنتقال السلع ورؤوس الاموال عبر الحدود دون أية قيود وتعويم سعر الصرف وإزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي وأنهاء أي نوع من التخل لجهاز الدولة في الحياة الاقتصادية ، وخصخصة مشروعات الحكومة والقطاع العام وتبني كل ماهو في مصلحة رأس المال وبما ينطوي على ذلك من نزع معظم مكتسبات العمال والطبقة الوسطى التي تحققت أبان المصالحة التاريخية بين رأس المال والعمل في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

5- أما د. جلال امين فيقول اذا نحن فهمنا "العولمه" بمعنى التضائل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الأنسانية، سواء فيما يتعلق بأنتقال السلع او الأشخاص او رؤوس الأموال او المعلومات او الأفكار او القيم، فأن العولمه تبدو لنا وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الأنسانية.

6- كما ويشير د. كاظم حبيب "العولمه من منظور مختلف" ص84 (فوجهة العولمه الجاريه في كوكبنا الأرضي تضع شعوب وبلدان الجزء النامي والأكبر منه امام حقيقه وعمق التمايز القائم في مستويات تطور الشعوب والمراحل التي قطعتها في مسيرتها السياسيه والأقتصاديه والأجتماعيه والثقافيه، اي امام سياسات التفقير والتهميش المتواصله لها من جهه، وامام جمله من المهمات الثقيله الراهنه والقادمه، التي، كما يبدو، لم تتبلور بعد لدى جميع حكومات البلدان الناميه من جهة اخرى)***.

7- ويعرف د. صالح ياسر العولمة او الكوكب، بطبيعتها الراهنه "هي عبارة عن شكل من اشكال ادارة الصراع بين الكتل الأقتصادية – السياسية المسيطرة في مرحلة مابعد الحرب الباردة، انها محاولة لأعادة تكييف الأوضاع الأقتصادية العالمية وتوازنات القوى الأقتصادية الدولية مع توازنات القوى السياسية في وقت كان فيه دور الولايات المتحدة الأمريكية خلال ربع قرن يتراجع اقتصاديا وتزداد هيمنتها سياسيا على العالم، وتعاظمت هذه الهيمنة مع انتهاء "الحرب الباردة" وكذلك بقدر ليس بقليل الأهمية مع حرب الخليج الثانية، وتشكل العولمة اللبرالية الجديدة اداة الهيمنة العالمية الجديدة، التي تسعى لتنميط العالم وفق تصور واحد مغلق يقوم على فرض ثقافة الأقطاب العالمية الكبرى على الجميع"****.

---

* انظر د.العظم ، صادق جلال مجلة الطريق عدد 4 –سوريا 1997 ص3.

** راجع مؤلف سمير امين –في مواجهة عصرنا – دار سينا للنشر –مؤسسات الانشار العربي – القاهرة -1997، ص93.

*** للمزيد راجع د. كاظم حبيب –العولمة من منظور مختلف – الطبعة الاولى – بغداد 2005 ص84.

**** راجع مؤلف د. صالح ياسر حسن – العلاقات الاقتصادية الدولية –مصدر سابق ص655.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- يقول الأستاذ د.عبد الحى زلوم في مؤلفه "نذر العولمه" لقد خلق نمط الرأسماليه الأنكلو- أمريكيه عالما ثالثا في كل بلدان العالم، حتى داخل الولايات المتحده والدول الرأسماليه الغربيه الأخرى، كما خلقت في كافة البلدان تفاوتا هائلا في الثروه في كل المجتمع، ففى الولايات المتحده الأمريكيه يمتلك واحد بالمائه من سكانها حوالي 50% من مجموع الثروه، بينما يمتلك 80% من السكان اقل من 8% من تلك الثروه. وان هذا النمط الأقتصادي غير العادل يتم تصديره للعالم عبر العولمه*.

9- في حين يرى الباحث د. فالح عبد الجبار "على الصعيد الأقتصادي، تبدو العولمة، المكتسحة للحدود والقارات، بمثابة الظفر الأخير لليبرالية الجامحة، فيما يبدو الأنفراد الأمريكي/الأطلسي بالجبروت العسكري – السياسي، بمثابة القدر المهني"**.

من المفيد التمييز بين العولمه كظاهره موضوعيه وبين اشكال تجليها والقوى المتحكمه في اتجاهاتها ومساراتها، فالألتباس ينبع من التناقض الكامن في الظاهره ذاتها بين الوعد الأنساني الذي تحمله وبين شكل تمظهرها الراهن. ويشكل تمظهر العولمة الحالي، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، ليس في الحقيقه، سوى الشكل الجديد من اشكال السيطره والهيمنه. لذا يجري الحديث اليوم عن "العولمه
الليبراليه الجديده" التي تنطوي على نزعه لأبتلاع العالم عن طريق آليات السوق والمعولمه***".

ومن باب الخلاف او الاتفاق قد اشير الى ان " لقد وعد انصار العولمة ودعاتها ان تعود بالفائدة على الجميع ، اي انها " سوف تنتشل كل القوارب". لقد قيل للعمال ومجموعات السكان في سائر انحاء الكرة الارضية ،انهم اذا ماأنخفضت احجامهم ، وخفت قيود القوانين الناظمة لهم ، وزالت الخدمات الاجتماعية واصبحوا بشكل عام اكثر قدرة على المنافسة ، فأن منافع العولمة ستكون نعمة لهم . وكانت الوعود التي قدمت الى الاشد أملاقاً وبؤساً ، ان يرتفع مستوى معيشتهم اذا ما تقبلوا أجراءات التقشف التي تقضي بها الليبرالية الجديدة ، وهؤلاء حافظوا على مايخصهم من المساومة ، ولكن العولمة من فوق لم تقابلهم بالمثل . بل انها ، بدلاً من ذلك، فاقمت المشاكل القديمة التي عانى منها الناس والبيئة وخلفت لهم مشاكل جديدة"****.

وفي الجانب الاخر يشير احد المصادر الى ان "كثير من الانتقادات الوجهة للعولمة قائمة على تصويرها، بأنها شئ كبير ومهدد. ولا يكون الانتقاد في كثير من الاحيان جدلاً منطقياً، بل عبارات عامة بعيدة عن الحقائق . وقد يقول المنقدون، مثلاً ان 51 في المئة من اقتصاديات العالم الكبرى هي شركات أو إن مايقارب 1. 5 تريليون دولار تتحرك في الاسواق المالية يومياً، كما لو كان الحجم، من حيث الجوهر، خطيراً ومروعاً. ولكن ذلك حسابا وليس جدلاً. فلم يثبت بعد ان كانت الاعمال التجارية الكبيرة او اجمال الانتاج مشكلتين في حد ذاتهما. وكثيراً ما يغفل المقللون من شأن العولمة اثبات مثل هذا الامر. وفي هذا الكتاب ادافع عن وجهة النظر المعاكسة، اذ طالما اننا نملك حرية الانتقاء والاختيار، فليس هناك من خطأ في النمو الناجح لبعض اشكال التعاون الطوعي.

---

* راجع مؤلف د. زلوم عبد الحي يحيى – نذر العولمة –المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت 1999 ص14.

** راجع مؤلف د. فالح عبد الجبار

*** مأخوذة من وثيقة سياسية .

**** انظر كتاب العولمة من تحت – قوة التضامن – جيرمي بيرشو ، وتيم كوستيلو ، وبرندان سمث –تعريب اسعد كامل الياس – العبيكان الطبعة الاولى – الرياض ، المملكة العربية السعودية 2003 ص35 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الليبرالية الجديدة وعولمة الاسواق المالية

أدت العولمة Globalization الى أزدياد أوجه الترابط والتشابك والعلاقات بين مختلف بلدان العالم ، وعلى وجه الخصوص ، على عولمة الاسواق المالية Financial Markets التي تتم فيها عملية التبادل وتداول وتصفية الديون والاصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنية ، وبعض الباحثين والكتاب يعتقدون " أنه لا يوجد شئ صار يربط أمم العالم بعضها البعض الاخر مثلما تقوم به الاسواق المالية العالمية، التي تشمل سوق العملات وأسواق الاسهم والسندات والقروض والاوراق المالية الاخرى*" كما أن تزايد حركة عولمة الاسواق المالية "في السنين الاخيرة ، قد دفع البعض للقول بأن العالم من خلال ترابط أسواقه المالية وتأثير بعضها بالبعض الآخر قد غدا بمثابة "قرية يعد جزءاً هاماً من مكونات الليبرالية الجديدة التي ظهرت في البلدان الصناعية المتقدمة عقب هزيمة الكنزية في عقد السبعينات حيث أتجهت هذه البلدان الى الحد من تدخل السلطات الحكومية في النشاط الاقتصادي وألغاء "أو تخفيف" القيود المصرفية والقضاء على الحواجز أمام المنافسة الداخلية والعالمية"**.

ومع ثورة الاتصالات والمعلومات والاستخدام الموسع للابتكارات المالية العديدة التي ظهرت مؤخراً، أندلعت قوى عالمية ذاتية خطيرة النتائج " حيث تحولت حركة رؤوس الاموال بين تلك الاسواق الى حركة هائلة يصعب السيطرة عليها او التأثير فيها ، ومن ثم بات أيضاً من الصعب تجنب ما تمخض عن تلك الحركة من آثار ونتائج للدول التي عولمت أسواقها المالية ، وهو الامر الذي جعل أدارة الاقتصاد الكلي أكثر تعقيداً وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي أنساقت ، بلا ضوابط الى الاندماج في الاسواق المالية العالمية .

ومع تزايد عولمة ألاسواق ، أصبحت هذه الحركة تتطور وتتغير خارج إطار التدخل الحكومي ، كما أخذت تجري بشكل مستقل عن حركة الانتاج الحقيقي ، وموضعها ، بيتر دروكر P. Drucker ، بأن الجانب المالي هو القوة المحركة للعولمة عموماً***.

كما تشير بعض البحوث الى أنه أخذت المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ، التي راحت تتحد وتقلل من حدة المنافسة فيما بينها من خلال لجوئها الى تكوين ما يسمى بصناديق الاستثمار Interstment Funds **** وتقوم هذه الصناديق بأستثمار ما يتجمع لديها من الاموال في عمليات هائلة للمضاربة ، كالمضاربة على الاوراق المالية ، وعلى العملات الاجنبية ، وعلى المشتقات المالية ، وأصبحت بفضل ما تجمع لديها من أرصدة مالية هائلة، المستودع الحقيقي لرأس المال في العالم ، يكفي في هذا السياق ، الاشارة الى الصناديق الامريكية للاستثمار ،والتقاعد تزيد عن 8 ترليون دولار*****. وقد أستطاعت هذه الصناديق بفضل ماتملكه من مهارات وفنون وأساليب في المضاربات من تحقيق معدلات ربح خيالية ، تصل في بعض الاحيان الى 90%.

وهكذا أصبحت أسواق راس المال أكثر أرتباطاً وتكاملاً وبشكل خاص في التسعينات من القرن الماضي ، حيث حدثت قفزة هائلة في حجم التدفقات المالية بين تلك الاسواق ، وتكفي الاشارة هنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر هانس- بيتر مارتن وهارالد شومان ، فخ العولمة – مصدر سابق ص100-101 .

** أنظر مؤلف د. زكي رمزي – العولمة المالية- مصدر سابق ص64.

*** راجع P.Drucker, The Charged World Economy, Foreign Affairs, Vol.64. No. 4.spring 1986.

**** صناديق الاستثمار : هي صناديق لا يزيد عددالمشاركين فيها عادةً عن مائة مشترك ولا تقل حصة العضو فيها عن حد معين " عدة ملايين من الدولارات ".

***** قارن صندوق النقد الدولي IMF – أفاق الاقتصاد العالمي 1997 ص56 .

مؤشرين :- أولهما ، هو تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الاسهم والسندات في البلدان الصناعية المتقدمة ، وثانيهما ، هو التطور الهائل الذي حدث في تداول النقد الاجنبي على الصعيد العالمي .

وإن البيانات المتاحة ، التي تشير للاول الى أن المعملات الخارجية في الاسهم والسندات في البلدان الصناعية المتقدمة كانت تمثل 10% من الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان في عام1980 ، فإذا بها تقفز الى ما يزيد عن100% في كل من الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا عام 1996، والى مايزيد عن 200% في فرنسا وأيطاليا وكندا في نفس العام " أنظر الجدول التالي:

جدول رقم 19

تاريخ التحرر المالي في بعض دول العالم

الدولة	بداية التحرير	عمليات التحرير الكبير للقطاع المالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة	1982	73- 1996
كندا	1980	73- 1996
اليابان	1979	73-1996
المملكة المتحدة	1981	73-1996
فرنسا	1984	85- 1996
المانيا	1980	73- 1996
ايطاليا	1983	96- 1988
استراليا	1980	86- 1996
نيوزلندا	1984	85- 1996
هونغ كونغ	1978	73- 1996
اندونسيا	1983	89- 1996
كوريا الجنوبية	1983	.....
ماليزيا	1978	92- 1996
الفلبين	1981	94- 1996
سنغافورة	1978	73- 1996
تايوان	1979	.....
تايلاند	منتصف	92- 1996
الارجنتين	الثمانينات	93- 1996
البرازيل	1987	.....
شيلي	1989	85- 1996
كمبوديا	1974	95- 1996
المكسيك	1980	.....
بيرو	1989	92- 1996
فنزويلا	1991	.....
مصر	1991	92- 1996
أسرائيل	1991	91- 1996
المغرب	1987	1996
جنوب افريقيا	1991	84- 1996
بنغلادش	1980	90- 1996
الهند	1988	.....
نيبال	1989	.....
باكستان	1992	.....
سيرى لانكا	1989	.....
	1991	

Source : J. Williamson and M. Mahar : A Review of Financial Liberalization,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

South Asia Region, Internal Discussion Paper, Report No> IDO-171,World Bank, January1998,p.43.

* العولمة المالية ص 77

وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني ، فأن الاحصائيات تشير الى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الاجنبي قد أرتفعت من نحو 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات الى حوالي 2. 1 ترليون دولار أمريكي في عام 1995 " أنظر الجدول رقم -20-

جدول رقم 20

المعاملات عبر الحدود في الاسهم والسندات* 1970 -1996

% من الناتج المحلي الاجمالي

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1996
الولايات	2 ،4	4 ،2	9 ،0	35 ،1	89 ،0	135 ،3	151 ،5
المتحدة	...	1 ،5	7 ،7	63 ،0	120 ،0	65 ،1	82 ،8
اليابان	3 ،3	5 ،1	7 ،5	33 ،4	57 ،3	169 ،4	196 ،8
المانيا	...	....	8 ،4	21 ،4	53 ،6	179 ،6	229 ،2
فرنسا	...	0 ،9	1 ،1	4 ،0	26 ،6	252 ،8	435 ،4
ايطاليا	...	...	...	367 ،5	690 ،1	...	....
بريطانيا	5 ،7	3 ،3	6 ،9	26 ،7	64 ،4	194 ،5	234 ،8
كندا							

(...) غير معلومة .

* أجمالي مشتريات ومبيعات الاوراق المالية بين المقيمين وغير المقيمين .

المصدر : صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي – مايو ، الترجمة العربية ، واشنطن 1997 ، ص73 .

تجدر الاشارة أيضاً الى انه على الرغم من تزايد درجة تكامل الاسواق المالية ، فأنها لم تصل بعد الى درجة تكامل السلعية*. ويضيف د. زكي رمزي " أنه على الرغم من الزيادة الهائلة التي حدثت في تدفقات رؤوس الاموال بين الاسواق المالية الدولية ، فأن العولمة المالية ما زالت مقصورة لحد الان على الاصول المالية عالية السيولة التي تتداول على نحو مكثف " الاسهم والسندات " وهو الامر الذي يعكسه المتزايد الذي حدث في الاستثمارات الخارجية في الحافضة المالية Portfolio Investment في البلدان الصناعية الرئيسية " أنظر الجداول رقم -21-22- يضاف الى ذلك : أن مستويات الاستثمار الكلي في مختلف البلدان ما زالت تتحدد أساساً ، بمعدلات الادخار المحلي وليس بصافي التدفقات الراسمالية .

تشير بحوث عديدة الى أن جوهر عملية التحرير المالي الدولي ، تقوم عليها عولمة الاسواق المالية ، فهو تحرير حساب راس المال ، وهو أختصاراً – هو ألغاء الخطر على المعاملات في حساب راس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات* والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال ، مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية ، وتحرير حساب رأس المال " أو قابلية حساب راس المال للتحويل " ترتبط أذن بإلغاء القيود على معاملات النقد الاجنبي والضوابط الاخرى المرتبطة بهذه المعاملات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وأرتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الادوات المالية الجديدة ، والتي راحت تستقطب

* لاحظ مؤلف د. زكي رمزي – العولمة المالية – مصدر سابق ص76 .

العديد من المستثمرين ، ففي جانب الادوات التقليدية التي تتداول في الاسواق المالية " الاسهم والسندات " هناك الان عدد لا يحصى من الادوات الاستثمارية منها المشتقات Derivative ، أي التي تتعامل مع المستقبل ، والادوات التي تتعامل فيها هي : المبادلات Swaps، والمستقبليات Futures ، والسقف والقاعدة Collars ، والخيارات Options .. الى أخره وهي أدوات تتطور من فترة لأخرى ، على نحو سريع .

ورغم أن الاصل هو أرتباط الثروة المالية بالثروة العينية " بأعتبار أن الثروة المالية ، هي في التحليل النهائي حقوق على الثروة العينية*"، إلا أن صعود الراسمالية قد أدى الى أمر تصبح الثروة المالية مستقلة الى حدٍ بعيد عن الثروة العينية ، وهو ما يعني أنفصال دائرة العلاقات النقدية عن الدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطني ، وبتعبير أخر لم تعد هناك صلة بين التدفقات المالية والتدفقات الحقيقية ، وتلك في الحقيقة أحد أهم سمات الراسمالية المعاصرة ، ومصدر جوهري لأزماتها الحالية**. يقول فرانسو لرو" لقد كانت مهمة أسواق المال ، تقليدياً ، هي " تعبئة المدخرات وأعادة تسليفها لقطاعات الانتاج المادي لتحويلها الى طاقات أنتاجية***"، لكنه مع صعود الراسمالية المالية أصبح هناك أنفصال بين أسواق رأس المال الثابت ، بعد أن أصبحت الادوات المالية المتداولة في هذه الاسواق سلع في حد ذاتها تتميز بعوامل مستقلة تحدد عرضها والطلب عليها .

جدول رقم -21-

تداول النقد الاجنبي للفترة**** 1986 – 1995

بمليارات الدولارات الامريكية والنسب المئوية (المتوسط اليومي)

	1986	1989	1992	1995
رقم المبيعات العالمية المقدرة	188	590	820	1190
كنسية من :	4، 7	8، 15	4، 17	1، 19
الصادرات العالمية من السلع والخدمات إجمالي الاحتياطيات الدولية ناقص الذهب*****	7، 36	9، 75	0، 86	3، 84

*أنظر في ذلك : باري أبشجرين ومايك موسى – صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال – مقال بمجلة التمويل والتنمية – ديسمبر 1998، ص18.

** أنظر حازم البيلادي – دور الدولة في الاقتصاد – دار الشروق القاهرة 1998 ص119 .

*** أنظر الى مؤلف فؤانسوا لرو – الاسواق الدولية للرساميل- مصدر سابق ص85 .

**** متوسط المبيعات اليومية للمعاملات الفورية والآجلة ومبادلات النقد الاجنبي بعد تعديله لأستيعاب الازدواج المحاسبي داخلياً وعبر الحدود . وتستند الارقام الى حصر النشاطات في أكبر ثلاث اسواق للصرف (لندن ، نيويورك ، طوكيو) في 1986 وللأسواق في 21 بلداً في 1989 ، بلداً في 1992 و1995 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***** جميع بلدان العالم .

المصدر : صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي – مايو 1997- مصدر سبق ذكره ، ص75.

جدول رقم -22-

أجمالي وصافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار في الحافظة المالية في الدول الصناعية الرئيسية 1970 – 1997

مليار دولار امريكي

	1970	1980	1985	1990	1995	1996	1997
التدفق الاجمالي							
الاستثمار الاجنبي المباشر	45، 14	82، 82	94، 75	24،	01،	53، 357	32، 448
الاستثمار في الحافظة المالية	26، 5	93، 60	4334، 2	283	369	64، 162، 1	09، 040، 1
				63، 764	34، 764		
التدفق الصافي	5-، 40	14-، 8					
الاستثمار الاجنبي المباشر	42، 1	02، 16	66، 12			41-، 87	60-، 92
الاستثمار في الحافظة المالية			30، 25	58-، 59	18-، 83	37، 267	51، 272
				36، 41	53، 186		

Source : IMF. World Economic Outlook and International Capital Markets, Interim Assessment, December, 1989.Washington, D.C.P.187.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

الازمة المالية الحالية 2008- 2009

1- لمحة تاريخية :

من يقلب صفحات التاريخ، وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي يجد أنه شهد العديد من الازمات ، منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ففي أواخر عصر الملكة فكتوريا قبيل العام 1850 ،تعرضت بريطانيا الى "مجاعات أعوام الاربعينيات" ومن بين كل ركود وآخر ظهرت فترات أنتعاش ومن ذلك " تلك الطفرة الاقتصادية الهائلة التي شهدها العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية*".
من هذه الملاحظات البسيطة ، خرج البعض بتصورات عن نمو الاقتصاد العالمي في شكل دورات متعاقبة ، ورائد هذه الدورات في تاريخ الاقتصاد العالم الروسي كوندراتيف Kondratieff وتتألف دوراته من مرحلتين ، واحده للانتعاش الاقتصادي والاخرى للركود الاقتصادي وتسمى المدة بين أزمة اقتصادية وأخرى بالدورة الصناعية ، التي تتكون من أربعة مراحل " وهن بالفعل ، مرحلة الانتعاش ، ثم مرحلة النهوض" مع أختلاف حول التحديد الزمني لهذه الدورات "ووضعت الدورات في تسلسل زمني ، لرصد العديد من الظواهر الاقتصادية من قبيل الانتاج الزراعي والصناعي ، ويلاحظ إن الدورات ترتبط عادةً " الانتعاش والركود" بقطاع أقتصادي معين في موقع الصدارة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* كتاب الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر – الاقتصاد العالمي ، الدولة القومية ، المحليات ، مصدر سابق ص39 .

أنظر شكل رقم 4 دورات كوندراتيف .

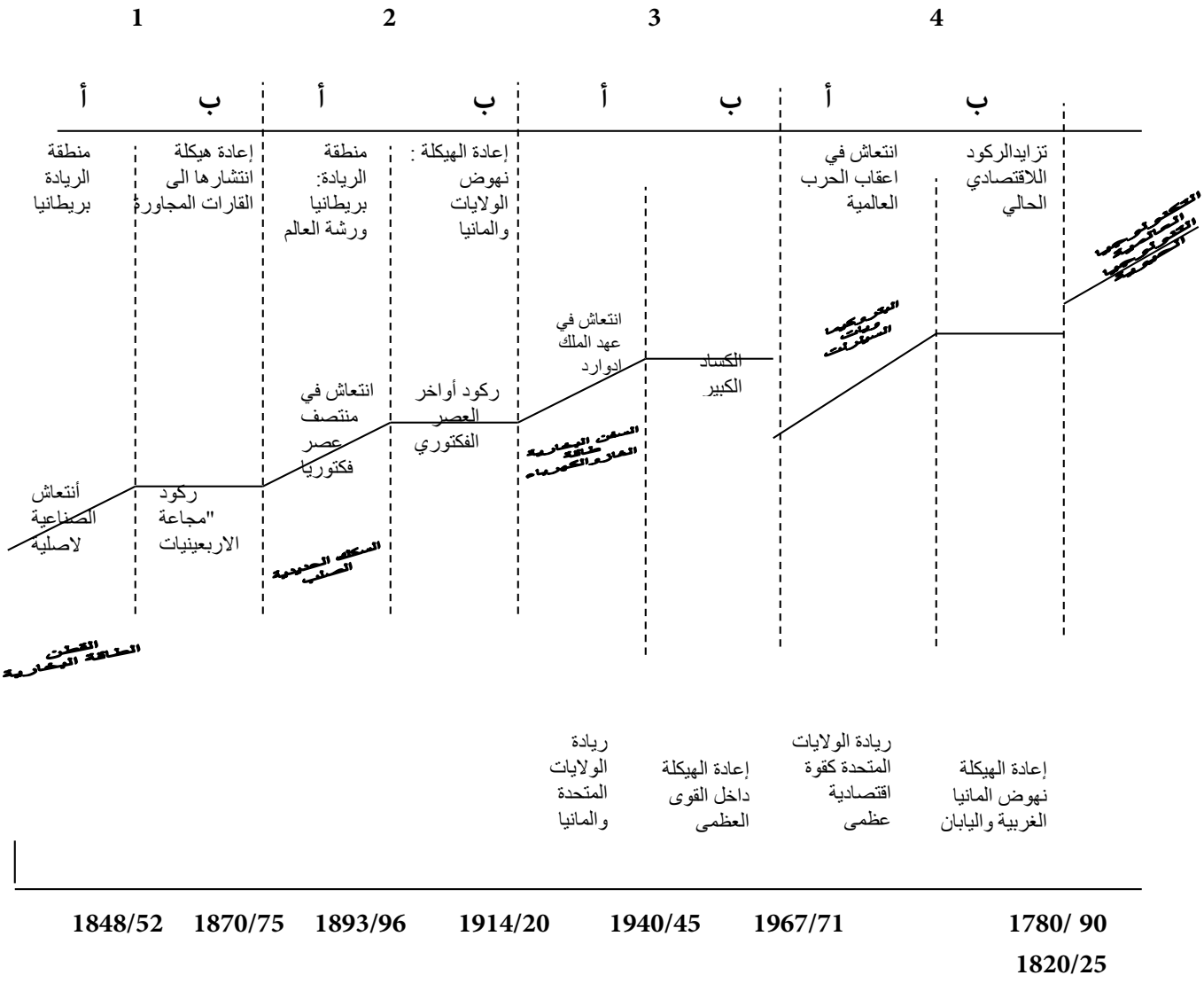

www.manaraa.com

ويقول د. فؤاد مرسي " فكل أزمة تتفجر هي نقطة النهاية لدورة وضعت ونقطة البداية لدورة مقبلة " ...وتصبح الازمة هي أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة ... ولأن التصحيح لا يحدث في البداية وأنما يقع في النهاية ، فأنه يبدو مفاجئاً ويحدث هزة عنيفة في الاقتصاد كله ... ويؤدي في واقع الامر الى تدمير كميات هائلة من الثروات والدخول*".

- ولقد تفجرت الازمة الدورية الاولى في بريطانية في عام 1825 ، في أعقاب حروب نابليون ، لكنها كانت أزمة بريطانية ، ودفعت أول أزمة ذات طابع عالمي في 1847-1848 حين أصابت الولايات المتحدة الامريكية وعدداً من بلدان أوربا.

- أزمة عام 1866 ، حيث تعرضت ، عدد من البنوك البريطانية للأفلاس مما أدى الى أزمة مالية ، عصفت بأستقرار النظام المالي البريطاني ، وتعد هذه الازمة أقدم الازمات المالية التي عرفها العالم ".

- وفي عام 1873 ، حدثت أعنف أزمة عرفها القرن التاسع عشر ، وكانت أشارة لبداية الانتقال من الراسمالية الحرة الى الاحتكار .

---

* راجع مؤلف د. مرسي .فؤاد – الراسمالية تجدد نفسها – مصدر سابق ص414 .

والبنك الدوليين" المعروفة ببرامج الاصلاح"التثبيت" الاقتصادي والتكيف الهيكلي Economic Reform &Structural Adjustment Program

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدورة الاقتصادية "الازمة الاقتصادية"*

Business Cycle

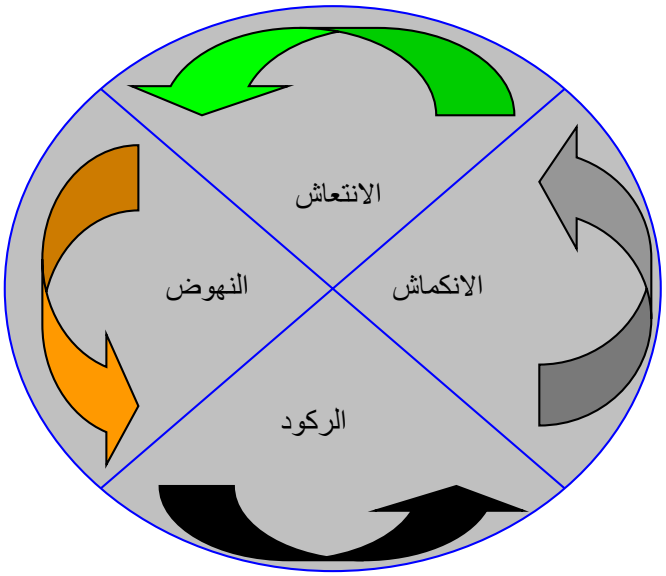

شكل رقم 5

تعود دورة الاعمل الى عوامل متضمنة في الاقتصاد الرأسمالي وتبدأ بمرحلة الاستعادة "الانعاش" حيث يشهد الاقتصاد تحسن عام وزيادةفي مستويات الانتاجحينما يصل النشاط الاقتصادي الى الذروة Boomويقترب الناتج المحلي الاجمالي من الحجم الاقصى وبسبب زيادة المعروض النقدي الناتج عن حالة التشغيل وفي ظل المناقسة والمزاحمة وفوضى الانتاج بحيث يصبح العرض أكثر من الطلب فتظهر حالة التضخم العام وتزداد الاسعار ويجري تخفيض حجم البطالة في مرحلة الانكماش Ression ويقل الطلب مما يؤدي الى أرتفاع نسبة البطالة ويتجه الاقتصاد للدخول الى مرحلة الركود Depression حيث المنافسة تقضي على المنافسة وتؤدي الى أنسحاب الكثير من الشركات غير القادرة على الصمود وتترافق هذه المرحلة مع أنخفاض الطلب والتراجع في معدلات التضخم وحتى أنخفاض عام في الاسعار "مرحلة القاع" ، بسبب نقص المعروض النقدي في السوق وبسبب الانخفاض في أسعار في المواد الاولية يقوم رأسماليين في مرحلة النهوض بزيادة كميات الانتاج وبالتالي وتستمر هذه الحالة الى أن يصل الاقتصاد الوطني الى نقطة الانتعاش Recovery التي يتحول بعدها مجرى النشاط الاقتصادي نحو مرحلة الرخاء الدوري فينخفض معدل البطالة الى أن يستقر عند حده الادنى "الجيش الاحتياطي" ، وما أن تصل مرحلة الرخاء الى ذروتها ، سرعان ما تعود الازمة الاقتصادية من جديد وهكذا دواليك .

- أزمة الكساد الكبير Great Depression في عام 1929-1933 ، وهي اعنف أزمة في القرن العشرين ، وتعد من أشهر الازمات المالية ، التي شهدها الاقتصاد العالمي وأكثرها تأثيراً ، إذ هبطت أسعار الاسهم في سوق المال الامريكية بنسبة 13% ، ثم توالت الانهيارات في أسواق المال لتضرب دول أوربا الغربية على نحو هدد أركان النظام الراسمالي ، ومن نتائجها فقدان بريق الفروض الاساسية للنظام الكلاسيكي الحر " دعه يعمل ، دعه يمر" والبحث عن البدائل للحلول لمشكلات الاقتصاد الحر . وأدت هذه البدائل الى ظهور"النظرية العامة " لجون ميلينارد كنز الداعية الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عام 1936...

- أزمة 1974-1975 ، التي أعلنت عن دخول الرأسمالية ، الى مرحلة جديدة " من مرحلة راسمالية الدولة الاحتكارية ، الى رأسمالية الاحتكارات العالمية " وتعاصر ظاهرة البطالة مع التضخم Stagflation وبتعمق الركود الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وتعتبر أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين " 1980-1983 ، أشد عنفاً من أزمة

---

* المصدر: 1- د. زكي ، رمزي – في وداع القرن العشرين – مصدر سابق –ص 102 .
2- ويكيبيديا – الموسوعة الحرة .

السبعينات ، في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية رؤوس الاموال وتوسع البنوك التجارية العالمية في عمليات الاقراض لحكومات البلدان النامية ، وقد أقترن ذلك ، بتوقف تلك البلدان وأعلانها عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها ، كما حصل للمكسيك والارجنتين عام 1982 ، ويتبعها أمتناع 24 دولة ... وكان من نتائجها ،1- إن بدأت الدولة الدائنة لأحتواء الازمة ، خوفاً من أنهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي ، وأستمرت الازمة لعقدين من القرن الماضي ، 2- ادت الى خضوع وقبول البلدان المدينة " البلدان النامية " الى وصفة المؤسسات الدولية " الصندوق والبنك الدوليين .

- أنهيار بورصة نيويورك 1987 ، التي أدى الى الخسارة الكبيرة في أحتياطيات الشركات الكبرى للدول المعنية بالأزمة ، بسبب التدهور الحاد في محافظ الاسهم ، والتحول الى السندات ، وأدى ذلك الى الانكماش في الانتاج والاستثمار ، وما تعرض له الادخار المحلي الذي يحتفظ به الافراد والشركات وتعرضت البنوك الدائنة الى أزمة أفلاس " جراء فقدان القدرة على التسديد من قبل العملاء والزبائن ، وأدى ذلك الى البطالة في القطاع المصرفي والشركات الكبرى ، والى أنخفاض قيمة الدولار وهذا ما أثر على قيمة الاصول النقدية ، التي كانت بحوزة الدول النفطية في البنوك الامريكية والاوربية ، وتوسع نطاق الازمة ليشمل أطراف أخرى في الاقتصاد العالمي .

- وهناك أزمات حدثت في المكسيك عام 1994- 1995 وبعدها في تشيلي .

- شهدت الدول الاسيوية أزمة مالية عام 1997 ، التي بدأت بأنهيار عملة تايلند البات " Bhat"
بعد قرار تعويم العملة الذي أتخذته الحكومة التايلندية ، وفشلت محاولاتها في دعم عملتها ، في مواجهة المضاربات القوية التي تعرضت لها . وكان من نتائجها تدهور العملات الاخرى في أوائل شباط 1998 بالمقارنة مع تدهور العملات بأسعار تموز 1997 ، كما يلي: - الفلبين " البيزو" 33% ، أندنوسيا " الروبية " 40. 74% ، وكوريا الجنوبية " وون" 89. 45% ، سنغافورا " الدولار السنغافوري "83. 13% ، والدولار التايواني 82. 15% ، والرنغيت الماليزي 46. 34% ، وفاقمت الازمة حجم الديون الخارجية ... وعلى اثرها تدخلت المؤسسات الدولية وبخاصةً صندوق النقد الدولي وطرح حزمة من الافكار السياسية لأنقاذ الوضع شريطة الالتزام بتنفيذ وصفات الاصلاح الاقتصادي والهيكلي ، كما حصل في أندنوسيا وكوريا الجنوبية وغيرها .

- كما وعرف العالم أزمة " فقاعات*" شركات الانترنيت في أواخر القرن العشرين وبداية الالفية الثالثة ، والتي بدأت ، حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الاوراق المالية في الولايات المتحدة ، والذي يعرف بمؤشر ناسداك NASDAQ ، حيث أرتفعت أسعار أسهم هذه الشركات ، بشكل كبير وحققت عدد منها أرباح حقيقية ، مما أدى الى أنفجار تلك الفقاعة عام 2000 وأدى ذلك الى أنخفاض تلك الأسهم ، وأدى أيضاً الى أغلاق الاسواق الامريكية ، أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر " أيلول" 2001 ، والى أنخفاض قيمة مؤشر التكنولوجيا في عام 2002 ، والى قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي بتخفيض سعر الفائدة من 25. 6% الى 1% ، لتحفيز النمو الاقتصادي ... وبعد هذا العرض لأهم الازمات المالية التي شهدها العالم في العقود الاخيرة من القرن العشرين وبداية الالفية الثالثة ، نطرح التساؤلات : مامفهوم الازمة المالية ؟ وما هي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* الفقاقيع : جمع فقاعة نفاخات تعلو سطح الماء... راجع منجد- اللغة- وتسمى أيضاً بالبالون-
وتعرف " الفقاعة" bubble وهي حالة من أزمات أسواق المال ، وتتكون عندما يرتفع سعر الاصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة ، على نحو أرتفاع مبالغ وغير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الاصل – كالسهم مثلاً- هو الربح الناتج عن أرتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الاصل على توليد الدخل . في هذه الحالة يصبح أنهيار أسعار الاصل مسألة وقت ، عندما يكون هناك أتجاهاً قوياً لبيع ذلك الاصل ، فيبدأ سعره بالهبوط ، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الاسعار ويمتد هذا الاثر نحو أسعار الاسهم الاخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الاخرى – عن ويكبيديا .

أسبابها ، وكيف تدار؟. وماهي الازمة المالية العامة لعام 2008 ؟. وما التفسيرات النظرية للأزمة المالية وما مداى تأثيراتها على الاقتصاد العالمي؟. وكيف تؤثر على البلدان النامية ،والعربية منها والعراق بشكلٍ خاص؟.

2- مفهوم الازمة المالية والعولمة

إن مفهوم الازمة المالية "التي تصيب البنوك والمصارف والمؤسسات المالية "يعتبرمفهوماً حديثاً ، بالمقارنة مع مفهوم الازمة الاقتصادية الدورية " التي جرت الاشارة لها" وبقدر من أنهما متميزتان، ولكنهما في حالة الوضع الراهن متداخلتان ، فالهزات المصرفية والتجارية التي تصيب النظام ، لا تختلف عن السعي الى تحقيق أقصى ما يمكن من الارباح وعن تراكم الراسمال والحاجة الى أستثمار لتحقيق الربح ، ولكنها تتميز عن الازمة الدورية الناجمة عن المنافسة والاحتكار ، عن التراكم المفرط والانتاج المفرط*. والتميز مهم ، على الاقل ، لأن هناك حاجة الى وضع أراء وافكار متباينة حولها . لكن مفهوم الازمة المالية ، يصعب تعريفه بالتحديد ، غير أن تدرج الباحثين الاقتصاديين الى أعتباره، من المفاهيم المبسطة للمصطلح ، على إنه أضطراب حاد ومفاجئ ولحظة حاسمة ، تحمل تحولاً أو تغيراً في بعض التوازنات الاقتصادية وفي العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الاموال ، يتبعه أنهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره الى القطاعات الاخرى...غير إن تكرار " حدوث الازمات المالية في السنوات الاخيرة ، يعد أمراً مثيراً للجدل والانتباه ، فهي ظاهرة حديثة من نوعها ولم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل ، الامر الذي ، يؤدي الى التفكير
بضرورة معرفة الخلل الذي تعاني منه النظم المالية الوطنية والدولية ، في أدائها وهياكلها ومنتجاتها".**
ومما يلاحظ أنه بالرغم من تعاظم قدرة الراسمالية على التكيف مع عصرها ، وفي " مراحل عديدة" من تطورها " تبدو الازمة الدورية التي ميزتها ، منذ مطلع القرن التاسع عشر ، قد أزدادت تعقيداً ، فلم يعد النظام الراسمالي ، يواجه الازمات الدورية التقليدية ، والتي أزدادت قدرتها على إدارتها ، وأنما تواجه الان " وبخاصةً" بعد أندماج رأس المال المصرفي ورأس المال المالي الصناعي وتشكل ما يسمى رأس المال المالي ، الازمة أزمة مركبة مزيج من أزمة دورية وأزمات هيكلية .
وتشير بحوث كثيرة ، الى ذلك ، يعود بفضل قوانين الراسمالية ، يظل القانون الاساسي الذي يحكمها هو قانون التطور غير المتكافئ وطنياً"داخلياً" وعلى النطاق الدولي " خارجياً" على السواء.
يقول د. فؤاد مرسي* " أننا نعيش في ظل هيمنة الراسمالية المالية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو ما يسمى أحياناً صعود الراسمالية المالية ... وأنتقال الراسمالية من أوضاع المنافسة الى أوضاع الاحتكار .. وخلال القرن الحالي " يقصد القرن العشرين " جرى التحول من الراسمالية القديمة الى الراسمالية الحديثة ،**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من سيطرة رأس المال بوجه عام الى سيطرة رأس المال المالي..". ويتضح مما سبق الاشارة إليه ، إن الراسمالية المالية تكتسب طابعاً ريعياً طفيلياً ، فقد صارت تعيش جزئياً على توظيف رأس المال لا على أستثماره " صارت تعيش على ريع الاوراق المالية لا ربح المشروعات الانتاجية ، البورصة هي مرآة الراسمالية المالية ... ومن هنا يتضح أيضاً إن الازمة ماهي إلا تغيرات مفاجئة تؤثر على السوق المالية وعملياتها ، وتتشكل آثارها في الاجل القصير والبعيد ، إنها تغيرات قد تكون لها أسبابها المباشرة ، مثل أزمة الاثنين الاسود في

---

* يمكن ملاحظة ذلك ، بالعودة الى مرحلة الرأسمالية الصناعية ، والجدل الساخن بين كبار قادة الفكر الاقتصادي حولها آنذاك ، والتي جرت مناقشتها في الفصل الاول من هذا البحث .

** راجع مؤلف د. كوكب الجميل سرمد- التمويل الدولي – مدخل في الهياكل والعمليات والادوات - الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة – فرع الموصل – العراق 2002- ص410.

*** أنظر مؤلف د. مرسي فؤاد – الراسمالية تجدد نفسها – مصدر سابق ص 234.

سوق نيويورك للاوراق المالية في سنة 1987، وقد تكون لها أسبابها غير المباشرة مثال أزمة دول شرق آسيا ، وقد تجتمع الاسباب المباشرة وغير المباشرة لحدوث الازمة مثال ذلك أزمة البرازيل وروسيا الاتحادية ، وتوصف الازمة بسقوط الكرة التي تتدحرج على منضدة مستوية، فقد يكون سقوطها سريعاً إذا كان تدحرجها سريعاً ، وقد يكون سقوطها بطيئاً إذا كان تدحرجها بطيئاً*".

ومن الامور التي تجدر فيه الاشارة لها وأخطرها، هو جوانب العلاقة في التعامل غير المتكافئ مع البلدان النامية ، رغم تصفية الاستعمار القديم، ولكن البلدان الصناعية ، ظلت تحافظ على أواصر التبعية ، التي تربط المراكز بالاطراف، وبخاصةً الدول التي تبنت سياسات التحرر المالي ... وإن الازمة المالية تعد واحدة من معطيات عصر العولمة الحالية ، الذي باتت الازمات شيئاً مألوفاً يتكرر في العديد من الدول كل سنة أو سنتين ، وباتت في عقد التسعينات من القرن العشرين ،الذي حفل بالعديد من الازمات المالية وآثارها تتسارع في الانتشار والتوسع والمخاطر .

يقول د. رمزي زكي " لعل أهم مخاطر العولمة المالية ، هو تلك الازمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ، سواء خلال إجراء عملية التحرر المالي المحلي والدولي ، أو بعد أتمام هذه العملية . وقد أشارت دراسة للندجرين Lindgren وآخرين عام 1996، الى إنه خلال الفترة 80-1996، وهي الفترة التي تعاظمت فيها قوة دفع العولمة المالية ، حدثت هناك أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول "الاعضاء في صندوق النقد الدولي**". وكان كارلوس دياز الجاندرو Carlos Dias Alejandro قد نبه مبكراً ، منذ عام 1985 ، في مقالة شهيرة له تحت

عنوان "وداعاً للكبح المالي...أهلاً بالانهيار المالي"، فيه الى المخاطر الشديدة التي تحملها عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي .. وفي مكان آخر يقول د.زكي رمزي أيضاً حقاً أن الازمات التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي متنوعة، ولها أسباب كثيرة قد لا يكون لها صلة مباشرة بالعولمة المالية. لكن الازمات المعاصرة للبنوك أكدت الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية. فإذا كانت الازمة المالية " كما أشير لها" عادةً ما تبدأ بأزمة نقدية " أزمة سيولة نقدية" ومن ثم تتفاقم الى أزمة مالية وبعدها تمتد لتغطي كل الانشطة الاقتصادية الاخرى ، فما هي أنواع الازمات المالية على ضوء ما تقدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-أولاً الازمات المصرفية ، يشارالحقيقة الى إن المخاطر الشديدة ، التي تحملها عمليات التحرر المالي للنظام المصرفي تاريخياً أستناداً على العديد من الازمات التي حدثت للبنوك في الولايات المتحدة الامريكية وكندا وشمال أوربا والدول النامية ، فضلاً عن الازمات التي واجهتها بنوك روسيا الاتحادية ودول شرق ووسط أوربا ، وهي تتحول الى النظام الراسمالي ، ظهرت العديد من الدراسات والبحوث حول هذه القضية ،"لا يستوعب البحث تناولها " ولكن يمكن الاشارة الى إن الازمات التي واجهتها البنوك في عصر العولمة ، وقرعت أجراس الخطر ،كما يحددها

د. رمزي زكي***، بأسباب عديدة يلخصها :-

1- إن تلك الازمات كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية، لما سببته من خسائرفادحة في الثروة وأضطرابات في الجسد الاقتصادي.

---

* راجع مؤلف د.كوكب الجميل سرمد – التمويل المالي – مصدر سابق ص417.

** راجع مؤلف د. زكي رمزي – العولمة المالية – مصدر سابق ص124 .

*** مثل الازمات التي تحدث بسبب الكساد الاقتصادي الكلي ، أو نتيجة لتدهور أسعار الصادرات وتأثر القطاعات المدنية للبنوك بذلك التدهور ، أو نتيجة لأخطاء إدارة البنوك نفسها...الخ.

2- الآثار التي نجمت عنها على الاسواق المالية ، بعد أن زادت درجة أندماجها وتكاملها والاعتماد المتبادل بينهما ، بحيث أصبح وارداً تماماً، أن تمتد المصاعب التي يعانيها الجهاز المصرفي في بلد ما ، الى سائر القطاعات المصرفية في بلدان أخرى .

3- إن خطورة تلك الازمات ، أنها طرحت بقوة ضرورة التحوط لها وأهمية وضع نظام للأنذار المبكر ، للتحذير من الازمة قبل وقوعها .

ولعل ألغاء القيود التي كانت مفروضة على الجهاز المصرفي أبان فترة الكبح المالي ، كثيراً ما تعطي الفرصة للبنوك لاتخاذ قرارات سيئة بالنسبة للاقراض ، وبخاصةً بالنسبة " للبلدان النامية" في ضوء غياب الخبرة وقواعد التحوط الكافية ، كما جرى في بنوك تشيلي وروسيا وبولندا بعد أن تمت خصخصتها"، فبدلاً من أعتماد مؤشرات السوق في تخصيص الأئتمان وتحديد سعر الفائدة " كما يتوقع أنصار العولمة المالية*". فقد سجل الاستثمار في الحافظة المالية نقاط ضعف شديدة وأخطاء ضخمة ما لبثت أن خلقت مشكلات ومصاعب للبنوك.

- ثانياً أزمات العملة واسعار الصرف

تحدث هذه الازمة عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة ، بشكل يؤدي الى عدم قدرة العملة على أداء مهماتها كوسيلة للتبادل أو مخزون للقيمة وتسمى هذه الازمة بأزمة ميزان المدفوعات Balance of Payments Crisis ، وكثير ما تستخدم البنوك الحريات المالية الجديدة ، التي خلقتها عمليات التحرر المالي " على النطاق الداخلي وعلى النطاق الدولي"، لكي تسرف في الاقتراض الخارجي Excessive Borrowing وبخاصة أذا كان سعر الفائدة الخارجي أقل بفارق كبير عن سعر الفائدة المحلي "ويسود سعر الصرف ثابتاً" وتستخدم ذلك في تمويل قروضها المحلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" كما تعاني البنوك من مصاعب مالية شديدة حينما يحدث تخفيض في قيمة العملة الوطنية Devaluation**.

ويمكن الاشارة في هذا الصدد الى أزمة المكسيك عام 1994 ، التي تعد نموذجاً عن هذا النوع من الازمات ... وايضاً أكدت الازمة التي أندلعت في جنوب شرقي آسيا في صيف عام 1997، كيف تؤثر العولمة المالية ، من خلال تحرير حساب رأس المال والانتاج دون ضوابط على الاسواق المالية العالمية ، في أندلاع أزمة النظام المصرفي، وكيف يؤثر تخفيض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة ، وبخاصة بعد نظام تعويم أسعار الصرف في السبعينات أثر أنهيار نظام بريتون وودز Britton Woods ،التي خلقت بيئة ملائمة للمضاربات على العملة على نطاق واسع ، وأحتراف البعض من كبار المستثمرين المؤسسين لهذه المضاربات ، كنشاط أساسي الى الحد الذي جعل أسعار الصرف لكثير من عملات البلدان رهين هولاء المضاربين نتيجة لألغاء الكثير من القيود التي كانت تحد من قيام المضاربات ... ويمكن التذكير بما حدث بعملة تايلند والذي كان سبباً مباشراً

---

* راجع مؤلف- د. زكي رمزي – العولمة المالية- مصدر سابق ص 125 .

** حيث قدم مدراء البنوك الجدد قروضاً سخية لبعض الافراد، والمشروعات، والقطاعات ، على أسلس القرابة أو الصلات الخاصة ، مما أدى في النهاية ، الى وجود كم كبير في القروض المصرفية غير مخدومة " Non- Performance loans- Insolvency وهو الامر الذي عرض هذه البنوك لمخاطر الاعسار المالي .

***أشار " شينغ" Sheng في دراسته عام 1996 الى أنه في عام 1980، كانت البنوك في البلدان النامية مدينة بما قيمته 81 مليار دولار أمريكي . وقد تكبدت هذه البنوك خسائر فادحة حينما قامت هذه البلاد بتنفيذ أتفاقات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وخفضت من قيمة عملاتها الوطنية كجزء من متطلبات هذه الاتفاقات – النص مقتبس من مؤلف د. رمزي زكي – العولمة المالية ص126 وهو مأخوذ من كتاب –* أنظر مؤلف د. زكي رمزي – العولمة المالية – مصدر سابق ص128.

لأندلاع أزمة بلدان النمور الاسيوية عام 1997 ، كما إن تنفيذ التحرر المالي الداخلي والخارجي " بأعلان قابلية التحويل للحساب الجاري ولحساب رأس المال " أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطاير بسرعة وبحرية مطلقة من سوق لآخر ، مستخدمة بذلك شبكات الربط الأليكتروني ، بحثاً عن فرص للمضاربة وأقتناص فرص الارباح الضخمة والتي يتراوح معدلهامابين 50%- 200%***" وتشير الارقام الى كيف أنفجر تداول العملات الاجنبية يومياً على الصعيد العالمي،من حوالي مليار دولار في منتصف الثمانينات من القرن العشرين الى حوالي2، 1 ترليون* دولارفي عام 1995 ، وكيف أصبحت الاحتياطيات الدولية التي تملكها البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم مجرد رذاذ طفيف بجانب مئات المليارات التي أصبحت تتعامل فيها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي وصناديق التأمينات الاجتماعية والمعاشات .

3 – أزمات أسواق المال " حالة الفقاعات".

في أحياناً كثيرة تحدث العديد من الازمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف بظاهرة " الفقاعة" bubble ، ويحدث ذلك حينما ترتفع أسعر الاصول بشكل يفوق قيمتها الحقيقية ، وبشكل غير مبرر ، ويكون ذلك عندما يجري شراء الاصل – كالسهم مثلا – هو الربح المتحقق عن أرتفاع سعر وليس بسبب أمكانية هذا الاصل على توليد دخل . وفي مثل هذه الحالات يصبح أنهيار أسعر الاصل مسألة وقت ، عندما يكون هنالك هدفاً قوياً لبيعه ، فيبدأ سعره في الهبوط ، وبدأ حالات الذعر في الظهور في الاسواق المالية ويمتد هذا الاثر نحو أسعر الاسهم الاخرى في القطاعات الاخرى . فأنفجار تداول الاوراق المالية " الاسهم والسندات "وعدد لا يحصى من المشتقات ، وهي كلها أوراق قيم التعامل معها على مدار الساعة ، فعندما تغلق بورصة طوكيو أبوابها تنتقل الحركة الى لندن ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما تقفل بورصة لندن أبوابها ، تنتقل الحركة الى نيويورك ، لتعود من جديد الى طوكيو في غضون ساعات ... وهكذا أرتفعت مؤشرات البورصة العالمية الى أفاق غير مسبوقة في تاريخ وتداخلت ، بحيث أصبحت

Andrew Sheng- Bank Restructuring Lessons- for the 1980, World Bank Washington 1996 في الامكان أن يؤدي أنخفاض سعر الفائدة في الاقتصاد الامريكي الى أرتفاع أسعار الاسهم في طوكيو أوفراكفورد أو باريس وتسابق كبار الاقتصادين والرياضيين على أعداد الصيغ الرياضية التي تقوم على أساسها صفقات البيع والشراء ، والتحول من عملة لأخرى ومن سوق لأخر في لمح البصر ، هكذا أصبحت تلك العمليات أشبه بالمقامرة المدروسة Educated Gambling على حد تعبير ، أحد المتعاملين في هذه المهنة**... ونتيجة لضمانة الارباح المتحققة في هذا المجال وسرعة تحققها ، فأن الكبر من الشركات الصناعية الكبرى والشركات متعدية الجنسيات TNCs ، دخلت هذا المجال وأصبحت عمليات المتحققة من عمليات المضاربة والمحافظة المالية ، أكبر بكثير من حجم ما تحققه من أرباح من أنتاجها الحقيقي ، وحسب تعبير موريس آلية*** لقد أصبح العالم كازينو كبيراً توزعت موائد اللعب فيه على خطوط الطول والعرض " كيف لا يستطيع الناس الاذكياء أن يدركوا أن قيمة هذه الموجودات قد بولغ فيها كثيراً؟ الجواب يمكن في الجشع . البشر يدركون بالضبط ما الذي سيقع لكنهم لا يستطيعون المقاومة . فيا أن الاسعار ترتفع في الفقاعات المالية ، ثمة فرصة لجمع قدر كبير من المال في وقت قصير ، على الماشي ، حتى ولو عرف كل أمرئ أن الاسعار عالية جداً وأنها لابد وأن تسقط في النهاية . كل واحد يقفز الى داخل السوق معتقداً أنه على قدرٍ من الذكاء يكفيه للخروج منه قبل أن تحل النهاية . واذا ما خرج الانسان في وقت مبكر فأنه سيخسر كثيراً من الارباح المحتملة.

---

* ترليون الواحد = 1000 مليار .

** أنظر في ذلك هانس بيتر مارتن وهرالد شومان – فخ العولمة –ص105.

الاعتماد على الديمقراطية والرفاهية – ترجمة عدنان عباس علي – سلسلة عالم المعرفة – رقم 238 – المجلس الاعلى للثقافة والفنون والاداب – الكويت – أكتوبر 1998.

***موريس آليه – أقتصادي فرنسي – حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988.

ولكن من المستحيل أن يتنبأ المرء متى تبلغ المسألة قمتها ، طالما أن عاملاً تافهاً لم يكتشف أطلاقاً قد يقرر الوقت الدقيق لنهاية الفقاعة*".

وتشير بحوث كثيرة الى إن البلدان الصناعية ، قد عانت كثيراً من هجمات المضاربين ، وتكفي الاشارة لما حصل في عامي 1992 و1993، حينما تسبب المضاربون في أنهيار النقد الاربي "أزمة الأسترليني والليرة الايطالية والبيزتا الاسبانية" وحققوا أرباحاً خيالية ليس بالامكان تحقيقها في القطاعات الانتاج الحقيقي ، وذلك من خلال أستغلال الثغرات القانونية التي وفرها التحرر المالي المحلي والدولي وبالأعتماد على الاموال المقترضة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفسيرات النظرية للأزمة المالية

تجدر الاشارة الى أن هناك العديد من المقاربات النظرية في ساحة الفكر الاقتصادي ، ترتبط بالعديد من المدارس الفكرية التي تقدم رؤاها الخاصة في مواجهة الازمات المالية للاقتصاد الرأسمالي "أن الباحث قد أشار لبعض منها في أماكن عديدة من هذا البحث**" - ويختلف التناول بالابعاد والتأثيرات ومداها ، ونحاول أن نستعرض الطروحات النظرية التي اشارت حول مفهوم الازمة وجوانب الضعف في النظام المالي او المصرفي او في ادواتها او عملياتها او ربما بهياكلها وهي قد تكون القشة التي تقصم ظهر البعير*** ،" وبعبارة أخرى أن أي حالة ضعف يمكن أن تؤدي الى حالة الانهيار الكامل او حالة الازمة المالية . ويستعرض سرمد الجميل بعض النظريات المستمدة معظمها من مؤلف "Lance Taylor " محاولا تبسيط هذه النظريات " لتحقيق الاستفادة منها ، ونحاول الاشارة لها بالترافق مع تحليلات أخرى لتعميم الفائدة أيضاً ولغرض إيجاد مدخل ومقاربة نموذجية لتناول الازمة المالية .

النظرية المحاسبية :

يقول د.سرمد الجميل "لغرض مناقشة و شرح النظرية المحاسبية للازمة المالية لابد من العودة الى أساسيات المحاسبة للاقتصاد الكلي والتي تقوم على أساس القطاعات الاقتصادية الخمسة التي تشكل الاقتصاد " وهي كما يلي :-

- قطاع الافراد .
- قطاع وحدات الاعمال .
- قطاع الحكومة .
- قطاع المال .
- قطاع بقية أنحاء العالم .

نفسر هذه النظرية تلك الآليات**** " النظرية المحاسبية" الماكروية Macroeconomics أنها تهدف لتوضيح أى قطاع من قطاعات الخمسة وتأثيره في أسباب الازمة المالية وثبت أن قطاع

---

* أنظر مؤلف لستر ثورو – مستقبل الرأسمالية – ص252-253 ، مصدر سابق .

** فأن البحث ، قد أشار لبعض منها من قبل وفي أماكن متعددة.

*** أنظر د. كوكب الجميل سرمد – التمويل الدولي – مصدر سابق .

**** الاقتصاد الكلي Macroeconomics ، مصطلح تم التعارف عليه في سنة 1933 من قبل الاقتصادي النرويجي Norway راجنر فريش Ragnar Frisch " وهو مجموعة حلول نظرية تتعامل مع الاقتصاد ككتلة واحدة ، وتلامس النظرية مواضيع عدة منها ، الناتج المحلي الاجمالي GDP ومعدلات البطالة ، الارقام القياسية للاسعار ، وذلك لهدف فهم الاقتصاد المحلي والعالمي والعمل على تطويرهما ، من الادوات التي يستخدمها الاقتصاديون في هذا المجال ، تتمثل في الدخل القومي للدولة والناتج المحلي والاستهلاك المحلي ، ومعدلات البطالة ، والادخار ، والاستثمار والتضخم – المصدر – ويكيبيديا Wikipedia

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الافراد يعد من القطاعات البسيطة في تعاملها، فما يمسكه الافراد من الاسهم يعد قليلا ،وأن تغيراتة بطيئة، وكذالك فأن تعاملاته الخارجية قليلة ، فنادراً ما يقرض الافراد مبالغ خارج حدود الدولة...ونادراً ما يمسك الافراد أسهما من الخارج ، وهذا عكس القطاعات الاخرى التي تتعامل مع الخارج أى بقية أنحاء العالم ، علما أن المشكلة الحقيقية تكمن في هذه العناصر، مشيراً الى أن أكثر الازمات المالية حدوثاً هي نتائج طبيعية للعجز المالي ، مؤكداً أن أنخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية ، يعني مزيداً من النقد سوف يحول الى عملات أجنبية لسد مبالغ تلك الفؤائد ، مما يعني الخفض الكبير وغير المتوقع لادخار وحدات الاعمال ويتوصل د. الجميل الى أن ما حصل من خلل، هو جوهر مشكلة دول شرق آسيا ،حيث أرتفاع نسبة القروض الى حقوق الملكية مع أنخفاض قيمة العملة ،مما أدى الى الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها وحدات الاعمال وقا د الكثيرمنها الى الافلاس . وتفسر النظرية تلك الآليات الماكروية ،أنما بهدف توضيح كيف تنشأ الازمة، وأن أكثر الازمات المالية حدوثاً هي نتائج طبيعية للغجز المالي الذي يحدث في القطاع أى قطاع من القطاعات الخمسة و خلاصتها أذا زاد الطلب بسبب القروض المحلية والاجنبية لتمويل عجز ما مع أنخفاض قيمة العملة ، حدث مالم تحمد عقباه ووقعت الازمة . وأكتفي بهذا القدر* وللمزيد من الفائدة أيضاً ، يلاحظ أن التمييز المنهجي بين الاقتصادين الجزئي والكلي ، ظهر خلال ما تعرض له الاقتصاد العالمي لظاهرة الكساد الكبيرGreat depression ، وأثناء عمل جون كنز John M.Keynes الذي تركزت أعماله في تحليل آثار تلك الظاهرة في الاقتصاد وشرحت النظرية العامة للتوظيف والفائدة ورأس المال ، والذي هو عنوان كتابه الصادر عام 1936 ، وهذه النظرية أدت الى تفرقة واضحة بين النظريتين الجزئية والكلية**، وطبقاً لهذه النظرية " دون الدخول في التفاصيل" أعتبر التعادل بين الادخار والاستثمار شرطاً ضرورياً لتوازن الدخل القومي ، لكن المشكلة التي تواجه النظام الاقتصادي ، كما تشير بعض البحوث***، هي مع تزايد الدخل القومي يتزايد الميل للادخار " وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك ، مما يستدعي زيادة الميل للاستثمار حتى يتحقق التوازن ، بيد أنه مع زيادة مستوى الدخل وتزايد الاستثمار، تبدأ الكفاية الحدية لرأس المال The Marginal Efficiency of Capital " التي تعتبر تقريباً من معدل الربح " في الانخفاض مما يجعل الميل للاستثمار ينخفض كلما أمعن الدخل القومي في التزايد. وهنا تلوح في الافق مخاطر عدم التوازن بين الادخار والاستثمار ، وبالتالي تظهر آفاق أنخفاض مستوى الدخل القومي وظهور شبح البطالة والركود ، بسبب وجود فائض أدخاري لا يجد مجالاً أستثمارياً ، وكل رواج أقتصادي حسب " رأي كنز" مهدد على الدوام بالانهيار ، وأن ضعف الحافز Stimulates على الاستثمار كان في كل زمان مفتاح المسألة الاقتصادية ... وطبقاً لتحليل " كنز" أيضاً فأن الدخل القومي ، يمكن أن يتوازن عند مستويات أقل في مستوى التوظيف العامل ، دائماً أكبر من الكمية المستثمرة ، الامر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات****...

وفي ظروفنا الحالية ، أصبح الاقتصاديون يبحثون عن طرق لتطوير الفارق بين الاقتصادين الكلي والجزئي وأغلب النظريات الحالية حول الاقتصاد الكلي تفترض أنها مجرد تبسيط للواقع وليس حقيقة موازية وهناك عدة مدارس للحوار والنقاش الفكري ، حول هذه المواضيع ، لا نريد الدخول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* الاقتصاد الجزئي : Microeconomics ، وهو أحد فروع الاقتصاد الذي يعني بتحليل ودراسة تصرفات المستهلك والشركة في ظل كمية الموارد المحدودة في العالم ، وذلك لهدف فهم عملية صناعة القرار لديهم ، أي كيفية تفاعل المشتري مع البائع والتي بدورها تحدد كمية العرض والطلب مما يؤدي الى تغير الاسعار للمنتجات نسبة الى الانتاجية – ويكيبيديا Wikipedia

** راجع مؤلف د. زكي رمزي – العولمة المالية- مصدر سابق ص30 وما يليها.

*** أنظر مؤلف د. كوكب الجميل سرمد – مصدر سابق ص437 .

**** للمزيد راجع مؤلف د. زكي رمزي – العولمة المالية،مصدر سابق ص30

بالتفاصيل ، ولكن نحاول التعرض لبعضها في سياق تحليلنا للازمة المالية .

التيار الاصلاحي

هو تياريهدف الى علاج التصدعات في الاقتصاد الراسمالي ، مع إيمانه الكامل بالراسمالية كنظام اجتماعي ، وهذا التيار ينطلق من الارضية الكنزية مع أعلانه صراحة نقدها " بأعتبارها غير صالحة لمعالجة المشاكل الراسمالية المعاصرة "، ويرى أنصار هذا التيار في تقديم مجموعة من المقترحات الى خلق " طراز جديد من الراسمالية " او نوع من الاشتراكية الجديدة " وخير ممثل لهذا التيار ، هو الاقتصادي الامريكي جون كنت جالبريت .

أذ كان يشير الى أن الكنزية وقفت في منتصف الطريق ، لأنها أسقطت الاحتكار – المؤسسات الكبيرة – من التحليل ، ولم تراع " الكنزية " التطورات في الراسمالية " راسمالية المشروعات العملاقة " التي يوجهها التكنوقراط ، التي تتميز عن مجموعة المنظمين * التقليديين ... ومع تعاظم هذه المؤسسات " الاحتكارية " فقد جهاز السعر مرونته وكفائته ، فلم تعد الاسعار تحدد بناءاً على علاقات العرض والطلب ، أذ من الممكن أن يرتفع السعر حتى مع أنخفاض الطلب بسبب قدرة هذه المؤسسات التحكم في العرض . ومن أن الراسمالية تحولت الى مجتمع الوفرة بدلاً من مجتمع الندرة التي تحدث عنها كنز ... في مجتمع يفقد المستهلك سيادته ، حيث أصبح الاعلام والدعاية والنشاط التسويقي تخلق هذه الحاجات ، كما أن نمو راسمالية كبيرة زاد من قوة نقابات العمال ، على مستوى واحد من القوى ، واذا أختل التوازن بين هاتين القوتين ، يمكن للدولة أن تلعب دور الوسيط**.

ومع نمو الراسمالية زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية " إدارة بعض المشروعات كالمرافق العامة والطاقة وغيرها" وبذلك نشأ قطاعين اقتصاديين ، أولهما قطاع المؤسسات الكبيرة" الاحتكارات "قطاع التكنوقراط والثاني قطاع الحكومي " قطاع البيروقراطي" وبذلك أصبح هناك ما يسمى بأقتصاديات الماكرو " الاقتصاد الكلي " وأقتصاديات المايكرو " الاقتصاد الجزئي" وساد بينهما أنفصام شبكي وبما ان" جالبريت" لا يعول على آليات السوق ، لحل المشكلات ، فهو يقترح تطبيق نوع من التخطيط لأحداث نوع من التزاوج بين المايكرو والماكرو " ويذهب أكثر الى حد المطالبة بتأمين الاسواق والتشييد والرعاية الصحية والمواصلات ، بأعتبارها تشكل حلقات ضعف في نظام السوق ، مع الابقاء على نظام الاعانات للعاطلين عن العمل . حتى يمكن المحافظة على فعالية السوق ، ويطلق على مقترحاته مصطلح " الاشتراكية الجديدة " وأن مقترحاته هذه يراها ، لا يمكن أن تحقق بشكل فعال في علاج الازمة للراسمالية مالم يتم تطعيمها ببعد دولي هام والتنسيق بين الدول الراسمالية، خصوصاً بعد تطور ظاهرة الشركات متعدية الجنسية وتدهور أوضاع النقد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التيار الراديكالي

هذا التيار وليد ، بشهادة الكثير من الكتابات حوله ، فهو ينتمي الى تيار اليسار الجديد ، الذي يتكون من كافة الفئات والشرائح الاجتماعية ، الناقدة للمجتمع الراسمالي المعاصر ونمط الحياة فيه ،" وتشير الى عدم العدل الاجتماعي فيه وتحتج ضده ، وتبدي أستعدادها للتضحية وصولاً الى تلك *

---

*جالبريت يسميهم " طبقة المنظمين " التقليديين .

** أنظر مؤلف1967 j. k. Galbraith : The New Industrial State Houghton Mifflin, Bosten – نظرية القوى المتصارعة-جون كنت جالبريت –مقتبس من مؤلف د.زكي،رمزي-فكر الازمة ،ص49-63.

الاهداف*،وأنشأ هذا التيار في الولايات المتحدة الامريكية أتحاد سميي " أتحاد من أجل أقتصاد سياسي راديكالي" ولديهم مجلة " مجلة الاقتصاد السياسي الراديكالي".

أن فكر الراديكاليين يتفق الى حدٍ كبير مع كل أراء جالبريت ولكنه يتجاوزه في بعض الاقتراحات والمواقف المميزة، أهمها أنه يتبنى الكثير من المقولات والنظريات الذي يزخر بها علم الاقتصاد

الماركسي" مفهوم الدولة ونظرية القيمة ، والاستعمار.. الى آخره". وينتقدون الاقتصاد الامريكي بشدة، وينتقدون أوضاع التفاوت في توزيع الدخل والثروة .... ويأخذون على النظام طريقته غير الرشيدة في توزيع وتخصيص الموارد .. ونتيجة لكل ذلك – فأنه يعاني من حالة عدم التوازن العام .. ولا توجد أجابات او بدائل للمشاكل ، موحدة، بل هناك فريق يرى الحل من خلال تطبيق نظام التخطيط المركزي " شبيه بالدول الاشتراكية" وهذا التياريشكل أقلية في صفوفهم ، غير أن الاكثرية منهم ينتقد تجارب البلدان الاشتراكية في التخطيط والادارة والبعض منهم في تنادي " بأشتراكية السوق " والاخذ بنظام شبيه بالنظام اليوغسلافي ..الخ من أراء . ومن الصعب الوصول الى خطوط عريضة مشتركة لديهم حول رؤيتهم للخروج من الازمة الراهنة.

نظريات التيار الليبرالي المتطرف

تركز هذه النظريات ، على سمات الازمات المالية بعد الحرب العالمية الثانية " زيادة النفقات المالية " وبخاصةً عقدي السبعينات والثمانينات" والتي ترافقت مع الازمة الاقتصادية في السبعينات ، التي تزامن بها الركود مع التضخم ، التي سميت وقتها الركود التضخمي Stagflation حيث أرتفع فيها التضخم مع معدل البطالة في آن واحد ، والتي ترافقت بأنتهاء عصر بريتون وودز " وتعويم العملات ، وهذه الظواهر كان يستحيل فهمها في إطار النظرية الكنزية " وعندها دخول الاقتصاديات الراسمالية الصناعية ، في أزمة هيكلية طويلة المدى ، ودخولها في مرحلة كساد طويلة ، وتميزت بوجود واضح في تدهور معدل الربح في قطاعات الانتاج المادي وبظهور مشكلة فوائض رؤوس أموال ضخمة راحت تبحث عن فرص للربح والتراكم**... وظهور تيار المدرسة النقدية*** – تيار التطرف الليبرالي- وهي المدرسة التي أنتهت الى القول بأن الراسمالية كنظام أجتماعي لا تنطوي على عيوب خطيرة ، وأنما العيوب ترجع الى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر، وفي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وفي تزمت نقابات العمال وأصرارها المستمر في زيادة الاجور****. وأن هذا التيار، نجح "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد فشل النظرية الكنزية ، المفاهيمي لتفسير ظاهرة الركود التضخمي أو فاعليتها في مواجهة الازمة " النقديون في توسيع دائرة أنصارهم على الصعيد الفكري في مجال الدراسات والبحوث وعلى الصعيد العلمي ، حيث تبنت أقوى الدول الراسمالية أفكارهم ، ووضعت أفكارهم في البرامج الاقتصادية في الدول المتقدمة صناعياً فقد تبنت السيدة مارغريت تاتشر في بريطانيا 1979 ،وفي الولايات المتحدة الامريكية الرئيس السابق رولاند ريغان 1980 ، وفي ألمانيا الغربية وغيرها من الدول . ويضع د. زكي رمزي ، ثمانية ملامح لفكر النقديين للقضايا الهامة التي تواجه النظام الراسمالي ويمكن أن نلخصها في إيجاز :

أولى هذه الملامح ، هو الاهمية الارتكازية للنقود وللسياسة النقدية في تفسير طريقة سير النظام

---

* أنظر ف. بولشاكوف – اليسار الجديد – الى أين ومع من؟ ترجمة مجدي نصيف – دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1977، ص13.

** أنظر مؤلف د. زكي رمزي – مصدر سابق – العولمة المالية ص44 .

*** مدرسة النقديين: هذا التيار ، بدأ ظهوره في فترة الخمسينات وأكتمل نضج الارهاصات الفكرية في الستينات بقيادة مجموعة من المفكرين الاقتصاديين من أمثال ، هايك وميلتون فريدمان وكارل بروز وم. ملنز وليدلر وغيرهم.

****راجع مؤلف د. زكي رمزي – فكر الازمة – مصدر سابق ص49-50

الراسمالي وكل مايجري للنظام الراسمالي من تطورات ومشاكل، ترتبط بالتداول النقدي ، وأن التداول لا يرتبط مع حركة الانتاج والاستهلاك والتراكم ، وأن عمل حركة التداول النقدي ، في التحليل الاخير من صنع بضعة أفراد يجلسون في مقاعد القيادة بالبنوك المركزية . ويتوقف العمل على نجاحهم أو فشلهم ، وتنسب كل المشاكل المتعلقة بالتضخم والبطالة والركود وأزمة موازين المدفوعات وغيرها الى مجرد أخطاء السياسة النقدية . وأن هدف السياسة الاقتصادية يتمثل في

تحقيق الاستقرار النقدي وليس في هدف تحقيق التوظيف الكامل .

2- ثاني الملامح ، أنهم ينظرون الى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحت لا علاقة لها بطريقة الاداء الحقيقي للنظام الراسمالي ، وهم في ذلك يستندون على نظرية كمية النقود التي كانت سائدة في الفكر الكلاسيكي والتي تنظر للاسعار على أنه دالة كمية النقود ... وعليه فأن التضخم ليس إلا الزيادة المحسوسة في عرض النقود .. ولب المشكل في أفراط البنوك المركزية في أصدار النقود .

3- ثالث الملامح ، هو أنهم يعطون لمكافحة التضخم أهمية قصوى في أصلاح حال النظام الراسمالي ... ولما كانت ظاهرة التضخم حسب أعتقادهم ، هي ظاهرة نقدية ، فأن علاجها لن يأتي إلا من خلال سياسة نقدية صارمة .. سياسة يكون ضبط معدلات نمو النقود ، بما يتن.

4- ورابع هذه الملامح ، أن السياسة النقدية الصارمة ، تتركز في الهجوم على المصادر الاساسية و الأفراط في عرض النقود ، وأهم هذه المصادر، هو العجز بالموازنة العامة للدولة. وهم بذلك يرجعون العجز بالموازنة العامة للدولة الى تدخل الحكومات الراسمالية في النشاط الاقتصادي تحت تأثير النظرة الكنزية ، وخصوصاً في مجال البرامج الرعاية الاجتماعية ، ويلاحظ أنهم لا يتحدثون عن الاخطبوط للانفاق الحربي والعسكري ، كسبب من أسباب العجز لذلك يضغطون على برامج الرعاية الاجتماعية كوسيلة لعلاج هذا العجز .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- الملمح الخامس ، هو أنهم يرفضون تحويل العجز بالموازنة العامة للدولة من خلال التمويل التضخمي – ويرون الطريق الامثل ، هو تطبيق ضريبة الدخل السلبية – هو الاقراض للجمهور ، وهذا يتطلب أرتفاع أسعار الفائدة عن معدلها العام ... ولا يعبأ النقديون هنا بالاثار السلبية التي ستحدث من جراء أرتفاع سعر الفائدة في مجال أرتفاع تكاليف الاستثمار، وزيادة أعباء خدمة الدين العام والاضرار الجسيمة التي تلحق بالمستهلكين .

ويعترف النقديون بأن الانكماش الذي يحدث في النمو بكمية النقود المتداولة سيكون تأثيره على الانتاج أقوى من تأثيره على الاسعار في البداية. وأن الاسعار والاجور .. ستستمرفي الارتفاع ، غير أن الانفاق الكلي لن يكون كافياً في الفترات المقبلة .. ويؤدي ذلك الى وقف نمو الاسعار والى خلق حالة من البطالة والطاقات العاطلة.

6- الملمح السادس ، يتعلق بمشكلة البطالة ، فهم أستغلوا السقوط المريع الذي شهدته فكرة منحنى فيليبس عقب ظهور مايسمى بالكساد التضخمي ، ليعلنوا بأنه لا توجد على المدى الطويل ، أي علاقة بين التضخم والبطالة ... وأن التضخم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة أرتفاع الاجور وضغط نقابات العمال. أما البطالة فترجع برأيهم الى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وبتبنيها تحقيق التوظيف الكامل ... وواضح في رأيهم وطروحاتهم ، أن تلك المرارة التي يتحدثون عنها لا يجترعها غير الفقراء ومحدودي الدخل.

7- وسابع الملامح ، يتحدث النقديون عن مصطلح Supply- side Economics " أقتصاد العرض " وهو عكس ما تتحدث عنه النظرية الكنزية - تحليل الطلب الفعال " نظرية أقتصاد الطلب الكلي " ..ويعتقد النقديون أنه اذا كانت الراسمالية تعاني من وجود بطالة وطاقات عاطلة غير مستخدمة ، فأن الحل يكون من خلال العمل على زيادة الانتاج ، وبالتالي تجري زيادة في الدخل ، وتخلق طلباً مساوياً للزيادة في العرض ويتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بطريقة آلية..

8- ثامن الملامح ، أنهم يرفعون لواء الحرية الاقتصادية المطلقة ويحلمون بالعودة الى عالم" آدم سمث "عالم القوانين الخالدة واليد الخفية "والرجل الاقتصادي" التي تنسق كل شئ ويروجون لكفاءة نظام السوق وأمكانية نمو الراسمالية بمعدلات مرتفعة دون الحاجة الى تدخل الدولة وحقنها للاقتصاد القومي ، ويرفضون بشدة سياسة تدخل الكنزية في مجال تعويض الطلب الكلي الفعال .

الازمة المالية عام 2008

الازمة الحالية ، قد لا تختلف في عناصرها عن الازمات السابقة ، ولايمكن أن نقيسها ، بمقياس تلك الازمات ، غير أنها تحمل عناصر وملامح جديدة ، غير موجودة في سابقاتها ، فقد صرح الرئيس الامريكي السابق جورج بوش عن "أن الاقتصاد الامريكي كله في خطر ... مناقضاً لكلامه السابق" أنا لا أفهم بالاقتصاد ، ولكن الاقتصاد الامريكي بخير". ونيكولاي ساركوزي رئيس الوزراء الفرنسي ، أكد على " سقوط نظرية الراسمال الحر" الليبرالية الجديدة" وهو الذي وصل الى السلطة في الانتخابات الفرنسية الاخرى بشعارات ليبرالي حر، ووزير المالية الالماني الحالي أشار " على أمريكا ان تقتنع أنها لم تعد القوة الاقتصادية العظمى – وهذا ما أكده الرئيس الامريكي الحالي " باراك أوباما"بخطاب التنصيب حينما قال " يجب الاعتراف بتراجع الدور الامريكي ". كما أكدت رئيسة الوزراء الالمانية أنجيلا ميركل على " سقوط شعار " دعه يعمل .. دعه يمر ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصريحات دوفيك ستراوس ، مدير صندوق النقد الدولي ، التي حذرَ بشكل واضح من أن المخاوف المتصاعدة بشأن قدرة البنوك العالمية على الوفاء بألتزاماتها دفعت النظام المالي العالمي الى حافة أنهيار شامل مضيفاً الى أنه بالنظر للمستقبل ، فأنه من المتوقع أن تظل الاوضاع المالية صعبة جداً مما يكبح فرص النمو العالمي ... وما دام هؤلاء يتحدثون بهذه اللغة ، فمن الضروري أن نفهم عمق المشكلة .

ففي عالم تتباطأ فيه حركة الاقتصاد على نحو يدعو الى القلق ، منذ السبعينات من القرن الماضي ، بعد أن توقفت مرحلة النمو الطويلة ، التي أستمرت ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ووفقاً لتوقعات منظمة العمل الدولية " ILO "أن يبلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم 198 مليون شخص محذرة من أرتفاع العدد الى 230 مليون ، اذا ما أستمرت هذه الازمة " داعية حكومات الدول الى أدراج قضية خلق فرص عمل في أولويات خططها الاقتصادية ، وسيزدحم العالم بـ 20 مليون شخصاً آخرين عاطلين عن العمل حتى نهاية عام 2009 ، ولا توجد آفاق أو توقعات لمجموعة العشرين ، أنعقدت في 15 نوفمبر من عام 2008*، وقبلها قمة اليورو في العاصمة الفرنسية "باريس**" وما تمخض عنها من قرارات حول الازمة تسونامي المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية القاسية . لمواجهة آليات " نظام السوق السائد " الذي أثبت فشله بجدارة ... وفقاً لهذه المعطيات ، فكيف نفسر الازمة في الاسواق المالية الدولية ؟ ولكي نحاول الاحاطة بالموضوع ، يتطلب أن نشير الى الاسباب المباشرة ، التي وصفت بالقشة التي قصمت ظهر البعير ... والاسباب غير المباشرة ، التي تتعلق بالاسباب الحقيقية لها ، التي ترتبط بالبنيوية الاقتصادية والاستثمارية ، والتي

---

* مجموعة العشرين تضم كل من الاولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا وأندنوسيا والصين والارجنتين وكوريا الجنوبية والسعودية وجنوب أفريقيا وتركيا والهند واليابان والبرازيل وأيطاليا وروسيا والمكسيك أستراليا والاتحاد الاوربي الى جانب جمهورية التشيك كونها الرئيس الحالي للاتحاد الاوربي .

** قمة اليورو : تضم الدول الاوربية الخمسةعشرالمنظمة لمنطقة اليورو بالاضافة الى بريطانيا غير المنظمة ، والتي وضعت خطة للأنقاذ البنوك تمتد الى 14 شهراً تنتهي عام 2009 .

تتفرع منها مجموعة من الاسئلة حول الانهيار المالي وتوقيته ، ومن يقف وراءه ؟ ، وكيف حصل ؟، وما هي التداعيات ؟ وما هي الاجراءات التي أتخذها دول العشرين أو المصارف لأحتوائها .. أم أن الافلاس ، بات قدراً للمؤسسات المالية المعولمة... وفي هذا الصدد لابد من الاشارة ، الى تناول الازمة وتفسيراتها وهي تختلف ، بأختلاف المدارس الفكرية والنظرية ، وهذا منطق طبيعي

" أعتمده الباحث" تبعاً، لما تمتاز به الازمة من خصائص ومميزات وتداعيات ، تجعل من الصعوبة الالمام والتوصل الى مقاربات مشتركة حولها.

فالأسباب المباشرة ، كما يصورها الاعلام وبعض الكتابات والتحليلات ، على أنها السبب الوحيد ، وهي ليست كذلك وليس جوهر المشكلة ، وأنما هي تحصيل حاصل ، او تجميع او إطار للبيئة الاقتصادية التي أفرزت المشكلة ، وما عرف عنها هو عدم قدرة المواطنين الامريكيين " الذين يقدر عددهم بنحو ثلاثة ملايين أنسان " مقترض " عجزوا عن تسديد أقساط منازلهم ، التي أشتروها من مكاتب وشركات الرهن العقاري .. إذن ، يعود السبب المباشر للازمة المالية الحالية الى قضية القروض العقارية Sub-Primes التي أستفاد منها " صغار الموظفين وفقراء الأجراء والمتقاعدين من الامريكين" من فرصة الحصول على سكن مقابل ريع ربوي ! وعندما تأكد ، أن اغلبهم غير قادرين على سداد دينهم ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب الارتفاعات الفجائية وغير الواقعية لقيمة الفائدة " الربوي "مما أدى الى أرتفاع السداد الشهري ، الذي تجاوز في بعض الحالات 70% من دخل المقترضين"... وبدلاً من أن تجري معالجة هذه القضية أنسانياً وأجتماعياً وبحكمة ، كانت ردود الفعل ، للبنوك المقرضة"فاني ماي وليمان براذرز Lehman Brothers" أن طلبوا من المواطنين ، ممن عجزوا عن الدفع ، تخليه ومغادرتها على الفور ، وما حصل بالفعل على يد البوليس الامريكي التي رافقت هذه العوائل الى العراء .

غير أن هذه الاجراءات " اللا أنسانية" لم تحل المشكلة " للبنوك" وأنما على العكس ، سارعت في أنهيارها ، أذ فقدت هذه البيوت قيمة سنداتها الحقيقية ، وهبطت قيمتها ، وأنعكست بذلك قيمة أسهم هذه البنوك في سوق البورصات ورفضت البنوك الاخرى أقراضها في إطار الديون البنكية ، في ظل المنافسة والاحتكار ، " حيث المنافسة تقتل المنافسة ...والاحتكار يقتل الاحتكار ". وأسدل الستار في النهاية ، بأعلان هذه البنوك وشركات التأمين المرتبطة بقضية الرهن العقاري أفلاسها ، وتبعه توقف كلي للتعامل البنكي وفقدان الثقة في حركة الاسهم والسندات ... ومن أجل تسهيل المشكلة ببعدها الانساني والاجتماعي والتي حالت دون قدرة البنوك لحل الازمة لصالح الموطنين ، بفرضية حسابية ، معقولة الى حدما ، ونفترض أن سعر الوحدة السكنية يصل 250 ألف دولار ،هذا يعني أن حجم أزمة الرهن العقاري تصل الى 750 مليار دولار ، وفي الظروف العادية ، فأن شركات التمويل العقاري تحصل على تمويل بالقيمة نفسها من المصارف الاستثمارية* المتخصصة ، التي تقوم بتحويلها الى سندات " وبيعها للمستثمرين بضمانات الشركات الرهن العقاري " وتستحصل التسديدات من المقترضين ، مقابل فوائد مجزية لأنها "المصارف الاستثمارية" تحول هذه السندات في الاسواق المالية الدولية " حيث يتم تداولها بيعاً وشراءاً " كأي أوراق مالية . وهنا يظهر أول الاسباب المباشرة " كما صور الاعلام" حيث يظهر المستثمر والمشتري لهذه السندات ، وهم الاشخاص او الصناديق او الدول " التي تمتلك فوائض مالية كبيرة " وهؤلاء متواجدون في مناطق مختلفة من العالم ، ووفق الاسواق المعولمة والمفتوحة فهم موزعيون في الدول الاسيوية " الصين،اليابان وغيرها " وكذلك في دول الخليج العربي وفي أوربا وتقوم مصرفياً في خارج الدول الام ، فتصدر السندات الاجنبية وأيضاً الاوراق المالية الاجنبية .

---

* المصارف الاستثمارية : هي مؤسسات مصرفية تتوزع أنشطتها وعملياتها المصرفية في أكثر من دولة ... وتعد بمثابة مصارف تجارية ، تقبل الودائع المصرفية وتقدم القروض الدولية ، سواءً من المصرف " الام " أم الفروع وهناك مصارف دولية تمارس نشاطاً أستثمارياً .

وتقوم هذه الدول والاشخاص والصناديق ، بشراء هذه " الاوراق المالية" وتضفها ضمن أصولها الاستثمارية الآمنة . وعند حلول مواعيد تسديد الالتزامات " مواعيد الاستحقاقات " تقوم المصارف الاستثمارية " بدفع قيمتها مع الفوائد الى المستثمرين، بصرف النظر سواءً التزم المقترضون "

المواطنون الامريكيون" بتسديد الاقساط لشركات الرهن العقاري أم لا .

يضاف الى ذلك ، أن الحكومة الامريكية أو الخزينة ، تقترض هي الاخرى من الاسواق الدولية عبر أصدار مايسمى "بالسندات السيادية "المسحوبة على الخزينة الفيدرالية وهي " ذات شهية مفتوحة على الاقتراض " وأمام محدودية الامكانيات للمصارف الامريكية بالمقارنة مع وزارة الخزانة المضمونة 100% ، فأن من شأن ذلك ، أن يؤثر على قدرة هذه المصارف على زيادة او توسيع حجم الاقتراض ، مما يعرضها الى مشاكل ومخاطر او عجز في الحصول على أموال إضافية لتسديد قيمة الاوراق المالية " السندات" التي أصدرتها للمستثمرين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول د. رمزي زكي* " كان كارلوس دياز الجاندرو Carlos Dias –Alejandro ، قد نبه مبكراً، منذ عام 1985، في مقالة شهيرة له تحت عنوان " وداعاً للكبح المالي ، أهلاً بالانهيار المالي " نبه الى المخاطر الشديدة التي تحملها عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي . والحقيقة أنه منذ ذلك التاريخ ، حصلت العديد من الازمات للبنوك في الولايات المتحدة الامريكية وكندا وشمال أوربا والدول النامية ، فضلاً عن الازمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط اوربا ، وهي تتحول الى نظام راسمالي ، وظهر كم هائل من الدراسات والبحوث حول هذه القضية ، وقرعت هذه الازمات أجراس الخطر في عصر العولمة... لأنها " الازمات" سببت خسائر فادحة في الثروة وأضطرابات في الجسد الاقتصادي ...وهكذا نجد أن الاسباب المباشرة للازمة تكللت بأعلان مصارف ميريل لانش Merril Lynch ، المصنف رابعاً في الولايات المتحدة الامريكية ، وهو أكبر المصارف الاستثمارية** والذي أستولى عليه ، أكبر البنوك الامريكية of American Bank.. وليمان براذرز Lehman Brothers*** الذي تأسس منذ 158 سنة، وخسر 25000 أجير حول العالم وظائفهم نتيجة لذلك ، وكانت أصوله قبل أعلان أفلاسه بلغت 639 ملياردولار وواشنطن ميتشويلWashington Mitchell وBear Stearns ، واختفت بلمح البصر ثلاث مصارف من اكبر خمسة مصارف استثمارية امريكية ، بالاضافة الى اعلان اكبر شركة تأمين امريكيةAmerican International Group AIG " عن حاجتها لمبلغ 40 مليار دولار خلال ساعات ، وطلبت من الاحتياط الفيدرالي قبل فوات الاوان ، الأبقاء بألتزاماتها، وهكذا عجزت هذه المصارف والبنوك عن الوفاء ، وبالتالي توقفت عن تسديد قيمة السندات وفوائدها للمستثمرين، وأثرت بدورها على البنوك الاوربية وبشكل خاص البريطانية وغيرها من البنوك في بقية أنحاء العالم وبدرجات .

---

* راجع مؤلف د. زكي رمزي – العولمة المالية –مصدر سابق ص124.

** Lehman Brothers تم أعلان أفلاسه بالفعل ، حيث تشير المعلومات الى أنه دخل في صفقات مشبوهة لمقايضة ديون قيمتها 700 مليار دولار – المصدر مجلة نيويورك الامريكية News Week ... الطبعة العربية 14 أكتوبر 2008 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

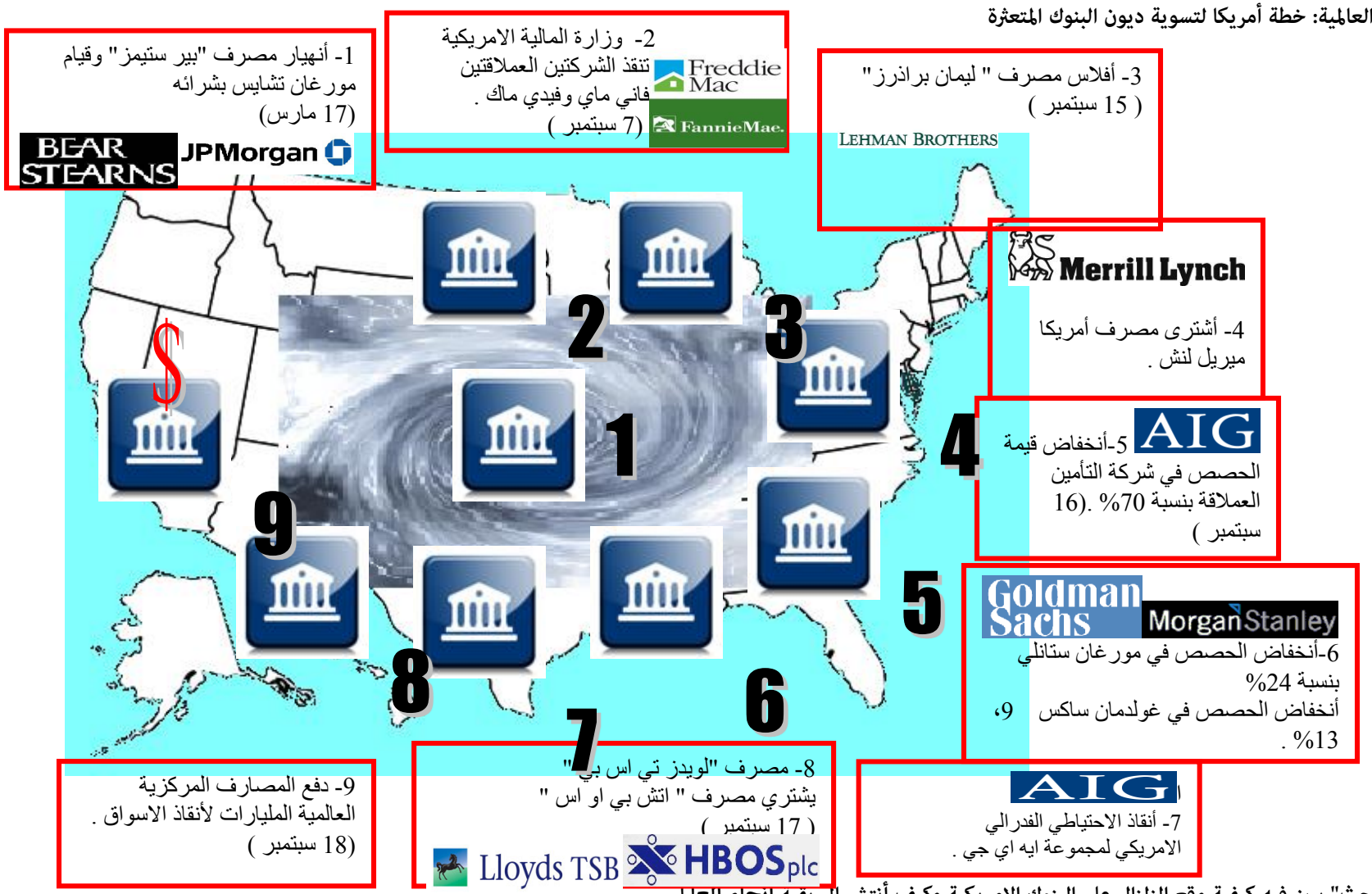

شكل 6 "للباحث" يبين فيه كيفية وقع الزلزال على البنوك الامريكية وكيف أنتشر الى بقية انحاء العالم

www.manaraa.com

وهكذا بلحظات أظهرت الحقائق هشاشة وضعف النظام المصرفي الامريكي والراسمالي العالمي بشكل عام ،بفعل الانهيار الكبير في بورصة نيويورك في صبيحة يوم الاثنين المصادف 15 ايلول 2008 ، الذي تكبدت الخسائر فيه تفوق 600 مليار دولار ، وربما أكثر من ذلك .

"ولا يستهدف حديث المسئولين والخبراء والمختصين في العالم وتأكيدهم " أن الاسوأ لم يأت بعد هذه التصريحات التي أثارة الذعر في الاسواق والمعاملات بين جمهور المتعاملين ، تأتي لتنبيه أن الازمة ما زالت خارج دائرة الحل والعلاج الشامل " حيث أرتفعت خسائر الاسهم عالمياً الى 2,5 ترليون دولار ، وهو ما يزيد على نصف الناتج المحلي لكل دول العالم " المتقدم والنامي" سنوياً، بخلاف الخسائر المهولة والمروعة لباقي مفردات أسواق المال العالمي ، بعد توالي أنهيار البورصات العالمية، وتوالي الاعلان عن تعثر المؤسسات المالية والبنوك الكبرى دولياً في الولايات المتحدة الامريكية وأوربا على الرغم من أعتماد خطط الانقاذ المالي ، ورصد مئات المليارات من الدولارات لمساندة المصارف المتعثرة والمفلسة ، وبروز تعثر البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في بريطانيا وبلجيكا وهولندا والمانيا ودفعت الازمة بعضها لهاوية الخطر مثل آيسلندا ، التي فقدت بورصتها 76% من قيمة أسهمها ، نتيجة لأفلاس البنوك الاربعة الرئيسية فيها .

أن هذا الخطر دفع حكومات الدول الاوربية وبنوكها المركزية الى مراجعة حالة القلق الايديولوجي " الليبرالية الجديدة" مدرسة النقديين لليمين الراسمالي المتطرف ، الداعية لعدم تدخل الحكومات والدول في حركة الاسواق والسياسة الاقتصادية منذ اواخر السبعينات من القرن الماضي، متجاوزين ذلك ، والاندفاع نحو أجراءات غير مسبوقة تضمنت التأميم الكلي والتأميم الجزئي للعديد من البنوك والمؤسسات أنقاذاً لها من الافلاس ، خاصة وأن خسائرها المالية وأسواقها تجاوزت التريليونات من الدولارات وانتقلت القرارات من الاسولق الى قادة الحكومات .

وأقل ما يمكن القول هنا ، أن النظام الليبرالي الجديد الحالي ، اثبت أنه نظام هش، يرتبط بسوق مايسمى بالمشتقات المالية ، وهي سوق قائمة على المعاملات الافتراضية بالاساس-كما جرى الحديث عنها من قبل- وترتبط بمضاربات مستقبلية آجلة لتعاملات شبه وهمية على المواد الخام النفطية والمعادن النفيسة وغير النفيسة والسلع، وغيرها من النوعيات المالية ، أساساً نجدها تتمثل بمؤسسات مالية وبنوك كبرى عملاقة وشركات تأمين " ديناصورات" أمريكية وقد تكاد تنحصر في شركة واحدة هي ايه،اي، جي AIG العملاقة ، التي كادت أن تفلس لولا وضعها تحت وصاية الحكومة الامريكية، تدرجاً الى مرحلة التأميم شبه الكامل بعد ضخ 85 مليار دولار أرتفعت الى نحو 130 مليار دولار،هذا النظام الذي يمكن لمصرف او مصرفين في العالم ، أن يلعب لعبته، مثل لاعبين"الدومينو" في المقاهي والكازينوهات وتشل حركة المؤسسات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم ، وهنا يتبادر الى الذهن نقطتان جديرتان بالانتباه:-

النقطة الاولى، يبدو أن التناقض واضح من جانب أعتبار صغار الموظفين والعمال عالة على الامريكي ،هو اكثرالشعوب ميزة في عملية الادخارفي البنوك ، وقليلون منهم الذين يمضون عطلاتهم الاقتراض، وتناسي دورهم في تعزيز قدرة البنوك عن طريق الادخار والاستهلاك "علماً أن الشعب

في الخارج . والسوق الامريكية واسعة وقادرة على التنافس بالمقارنة مع أسواق أخرى عالمية*".

---

* راجع مؤلف -لستر ثورو - مستقبل الراسمالية - مصدر سابق ص248..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل-7- حسب تصور الباحث .

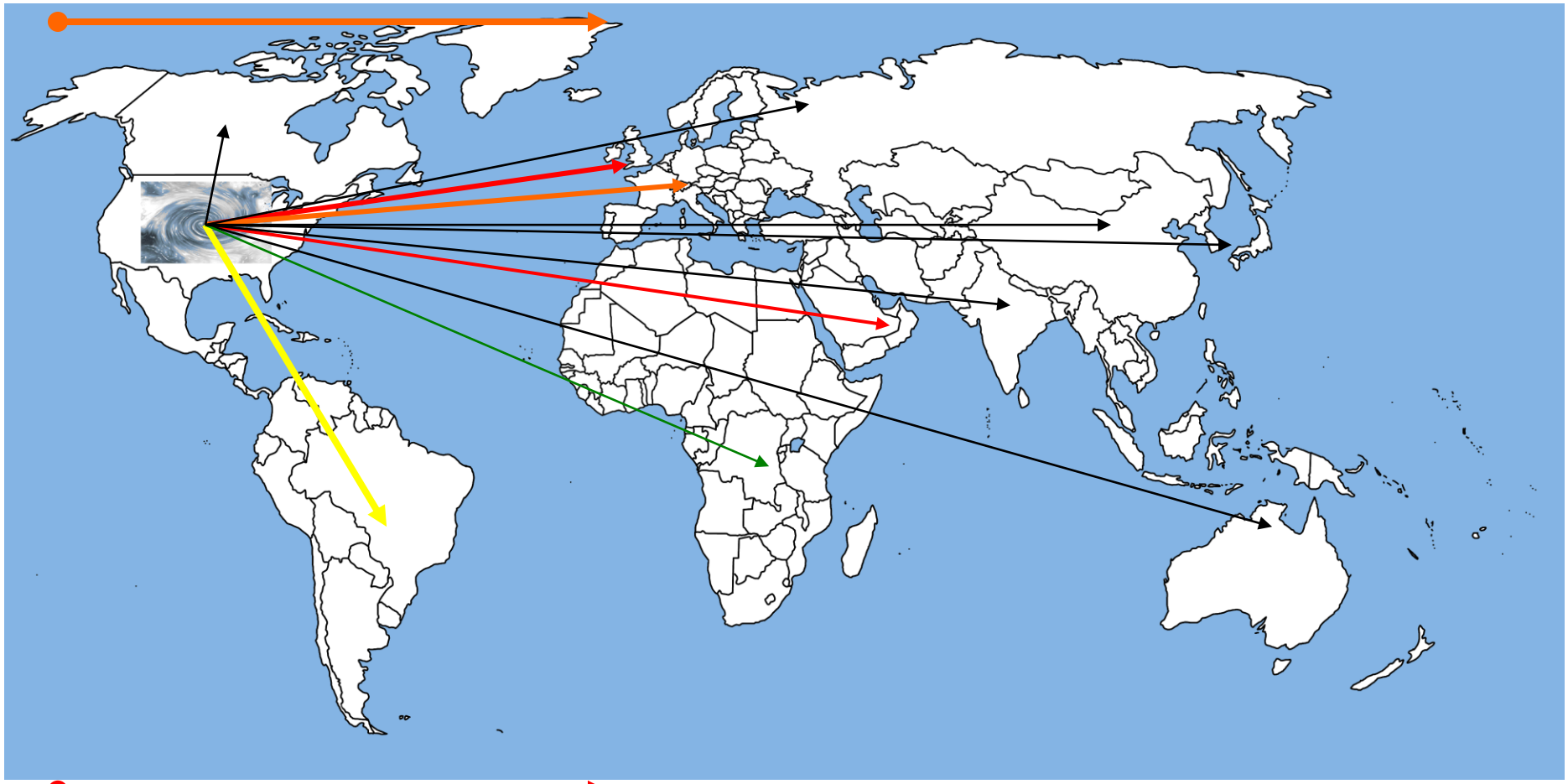

تشير الخطوط الى

مدى تأثير الازمة على بلدان العالم فالخط احمر اكثر شدةً يليه البرتقالي فالاصفر فالاسود ثم الاخضر.

www.manaraa.com

-والنقطة الثانية ، اذا بحرنا في دائرة البلدان الصناعية المتقدمة الى المحيط الاوسع جغرافياً ، في ظل أقتصاد معولم ، فإذا همشنا بعض الفئات الاجتماعية التي ذكرت من دائرة الاقراض على صعيد الدولة الامريكية ما الذي يمنع من تهميش الدول الفقيرة من دائرة التعامل المالي العالمي؟ .

غير أن الواقع على خلاف ذلك، فالدول الكبرى وأداتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اللذان مايزالا يغرقان الدول النامية بقروضهما المشروطة وفق سياسة التكييف والتثبيت الهيكلي لاقتصادياتها التي بدورها لعبت دوراً كبيراً في أفلاس العديد منها* . ولو عدنا الى تفسيرات مجلة نيويورك الامريكية الصادرة في اكتوبر عام 2008 مجدداً حول أسباب الازمة المالية العالمية في عنوانها المثير " الوحش الذي ألتهم وول ستريت"، فأنها تتحدث عن تحول عمليات مقايضة الديون التي عجز أصحابها عن السداد " لاسباب أشير لها" تحت مظلة مايسمى التأمين على الديون المتعثرة والرديئة، في مراهنة ذكية الى مغامرة قاتلة تسبب في هلاك وأفلاس المؤسسات المالية والبنوك ومؤسسات الاقراض العقاري الامريكية... وكان بنك " جيه، بي، مورجان" J.P.Morgan العملاق من أوائل البنوك الذي تعرضت للخسائر وتم بيعه لبنك " أومن امريكا "التي راهنت بمبالغ ضخمة في عمليات مقايضة الديون ، وقد يفسرهذا " جبل الجليد المختفي " تحت السطع تأكيدات وزير الخزانة الامريكية " هنري بولسون " بعد أقرار خطة الانقاذ في الكونكرس ، أن المزيد من المؤسسات المالية والبنوك ستعلن أفلاسها في أمريكا.. وكيف نفسر من يقامر بأموال الاخرين ، التي قامرت بها المؤسسات المالية والبنوك وشركات الرهن العقاري ، في غياب رقابة البنك المركزي وغياب رقابة الخزانة الامريكية ، ولا تبتعد كثيراً ما يظهرفي الصورة كأنه أتفاق بين هذه الاطراف عن الفساد " الاعمال، القواعد، الادارة".. وتقدم نيوز ويك مثالاً عن الفساد العظيم والفساد الكبير ، وتعطي مثالاً عن بنك ليمان براذرز رابع أكبر البنوك الاستثمارية الامريكية ودخوله في صفقات مشبوهة لمقايضة الديون قيمتها 700 مليار دولار .

هكذا أذن ، بفعل العولمة وترابط معظم هذه المؤسسات والمنشآت بعضها ببعض من خلال صفقات مقايضة الديون أثرت بدورها على البنوك الاوربية وبشكل خاص البريطانية وغيرها من البنوك والمصارف في بقية أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة، مما تجدر الاشارة أليه ، أظهرت الحقائق مدى هشاشة وضعف النظام المصرفي الامريكي وراس المال والعالمي ، بفعل الانهيار الكبير في بورصة نيويورك في صبيحة يوم الاثنين المصادف 15 أيلول 2008 ، الذي تكبدت الخسائر فيه تفوق 600 مليار دولار ، وربما أكثر من ذلك .

أما الاسباب غير المباشرة ، فيمكن القول هي الاسباب المباشرة وغير المباشرة بنفس الوقت ، وعلينا معرفة الاسباب العميقة والاسباب المباشرة الحقيقية ونفصل بين الاسباب ، والازمة الحالية هي " أزمة مالية**" أكثر منها " أزمة اقتصادية***" أزمة ضربت القطاع المالي ، وبالأخير شلت الاقتصاد بأكمله.

با لرغم بأن حاجة الى التميزبوضوح بين الازمة الاقتصادية الدورية والازمة المصرفية والمالية

---

* يمكن الاشارة بهذا الصدد : حول تجربة د. محمد يونس الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد ، من خلال ما أنجزه مع "غرامن بنك" من أستثمارات في الاوساط الاكثر فقراً في بنغلادش ، وهذه التجربة تفند الطروحات التي تشير الى عدم تطابق الفقر مع الاستثمار المالي .

** الازمة المالية : تنتج عن التوسع بأصدار أنواع متعددة من الاصول المالية المتنوعة بشكل مستقل ، عن الاقتصاد العيني وجعلت الاسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني ، والازمة المالية تعود الى ان المؤسسات المالية أسرفت في اصدار الاصول المالية لأكثر من حاجة الاقتصاد العيني ... وبالتالي يزداد عدد المدينين وتزداد حجم المخاطر فيما أذ عجز أحدهم عن السداد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** الازمة الاقتصادية أو الدورية الاقتصادية : هي أزمة مايسمى فيض الانتاج ، او ما يسمى بالاقتصاد العيني او الحقيقي ، وهو ما يتعلق بالاصول العينية Real Assist ،فهي تتناول الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر " السلع الاستهلاكية " أو بطريق غير مباشر " السلع الاستثمارية ". والاصول العينية ، تتضمن الاراضي والمصانع والطرق ومحطات الكهرباء ، وهي أيضاً القوى البشرية ، وهي مجموعة السلع الاستهلاكية ، وهي تتضمن أيضا السلع الاستثمارية من مصانع واراضي زراعية ومراكز بحوث وتطوير .. الخ . وهي الثروة التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها .. المصدر ، الازمة العالمية – محاولة الفهم – د. حازم الببلاوي - مقالة على الانترنيت .

لتبادل، وتبعه الروبل الروسي بعد ان وقف على قدميه ليطرد الدولار من مساحة أخرى هامة، تلاه أنهما يتميزان ، ولكنهما في حالة الوضع الراهن متداخلتان ، أذ أن الازمة الدورية العادية ناجمة عن التراكم المفرط والانتاج المفرط، وما يسمى أزمة فيض الانتاج . والراسمالية غير قادرة على ضبط الانتاج بين العرض والطلب ، وتتم أحياناً بشكل فوضوي ، وقد كتب عنها ماركس ، قبل 150 عاماً حول الهزات الناجمة عن التحايل الاستثماري في مناطق ما وراء البحار وعن المضاربة الجنونية في صناعة السكك الحديد ... والهزات المصرفية والمالية التي تصيب النظام الراسمالي ، ليس شيئاً جديداً ، فهي ايضاً تنجم عن السعي الى تحقيق أقصى مايمكن من الارباح وعن تراكم الراسمال والحاجة الى استثماره لتحقيق نفس الاهداف " الربح" ، ولكنها اليوم ، لعبت دوراً في سوق الاقراض والعملات في تعميق الازمة الاقتصادية وحدت من قدرة النظام على التصدي لها .

وحسب ستجتلز*، لقد ظلت أمريكا طيلة الاعوام الماضية تصدر مشاكلها الى الخارج ليس فقط بيع عقود الرهن العقاري الفاسد والممارسات المالية الرديئة ، بل ايضاً بالدولار الذي أصبح يعاني من الضعف المتواصل نتيجة للسياسات الشاملة الرديئة، فأوربا على سبيل المثال سوف تجد صعوبة متزايدة في التصدير . وفي ظل الاقتصاد العالمي الذي قام على أساس من " الدولار القوي" فسوف تكون حالة أنعدام الاستقرار في الاسواق المالية نتيجة لتدهور الدولار بهاهظة التكاليف للجميع . والسؤال لماذا تدهور الدولار ؟وهل فعلاً أصبحت الازمات المالية تعكس فعلياً عناصر الازمة الدورية ذاتها " فيض انتاج" وعجز الطلب عن مجاراته.

كانت هذه الازمات موجودة في عقود الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي ، ولكن تأثيرها تحدد في الاطار المحلي .. ولكن منذ النصف الثاني من عقد التسعينات أصبحت هذه الازمات ذات تأثير عالمي ، على سبيل المثال الازمة الآسيوية 1997 والازمة الروسية والازمة التي ضربت بلدان امريكا اللاتينية كلها ذات بعد عالمي ، بفعل الترابط الذي وصل اليه الاقتصاد العالمي وبفعل العولمة.

وأن الازمة المالية ذات بعد عالمي ، ولا يمكن التعامل معها وكأن شيئاً حدث فجأة ، اذ تشيرلها الدراسات الى عقود مضت ، كما ان الركود الاقتصادي الامريكي في النصف الثاني من عام 2000 ، عانت منه أقتصاديات العالم من ركود مماثل ، وسجلت كل دول العالم أرقاماً متدنية في مستوى النمو، بأستثناء الصين والهند" بما يتميزان هذان البلدان من مميزات لا يمكن ان تتوفر في اي دولة " حجم السكان ، سعة الأسواق . وفي بدايات نموها الاقتصادي " وهذا سبب نجاحها في تجاوز تأثير هذه الازمات ..

يقول تشومسكي**" في الواقع تعود الجذور المباشر للأنهيار الحالي الى أنفجار فقاعة الاسكان التي أشرف عليها رئيس الاحتياط الفيدرالي السابق " آلان جرينسيان" حملت الاقتصاد المتداعي أثناء عهد الرئيس بوش الاب من خلال الانفاق الاستهلاكي القائم على الاقتراض من الخارج، بيد ان جذور الازمة أعمق من ذلك ، فبعضها يعود الى نجاح الليبرالية المالية في العقود الثلاث الماضية ، اي تحرير الاسواق من القوانين الحكومية الى خطوات هذه زادت ، كما كان متوقعاً ، وتيرة الانعكاسات الى ده وعمقها ، هذه الانعكاسات التي تنذر اليوم بوقوع أسوأ كارثة منذ أزمة الكساد الكبير فضلاً عن ذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما كان متوقعاً ايضاً ، تنادي القطاعات غير النشطة التي حصدت أرباحاً هائلة من الليبرالية بتدخل كبير من الدولة في سبيل أنقاذ المؤسسات المالية المتداعية أذن ان أزمة" الرهن العقاري" ، مع عدم قدرة الولايات المتحدة الامريكية على حماية الدولار ، حفزت أنفجار

---

* جوزيف ستجتلز : مقالة بعنوان - .

** يقول تشومسكي : مقالة تحت عنوان – الازمة المالية – وورطة الليرالية – نشرت في مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار .

الازمة "لكنها ليس سبب الانفجار" أذ يضاف الى الاسباب المباشرة كلفة حرب العراق . فحسب جوزيف ستيجلتز، إن كلفة حرب العراق حتى الآن هي 3 ترليون دولار أضيفت الى الدين العام ، وبرأي الخزانة الامريكية ، بداية عام 2000 ، وان الدين العام الامريكي سيبلغ حجمه في آذار2008 ، 4، 8 ترليون ، وبلغ 9 ترليون عام 2009، وان حجم هذا الدين لا يمكن خدمته – وبالتالي ستنفجر الفقاعة التي خلفها " الراسمال الخيالي " الذي وفر الاساس لهذه الازمة المصرفية والمالية ، وهذا الراسمال " الخيالي " يتجسد في القيمة المضخمة للسندات والاسهم والسلع، وقبل كل شئ للمشتقات المالية" العقود والخيارات لشراء الدين – القرض العقاري ، بورصات التأمين، الى جانب المراهنة على حركة مؤشرات السوق المتنوعة ، ونتيجة لضغوط الاحتكارات والمضاربة، نما هذا الراسمال الخيالي " بمعدل يقدر بأربعة أضعاف معدل الاقتصاد الحقيقي ، اي القيمة الفعلية للراسمال كما يعكسها الناتج المحلي الاجمالي للعالم في السلع والخدمات او حسب بنك التسويات الدولية ، فأن قيمة كل المشتقات المالية في السوق العالمية، بلغت 681 ترليون دولار ، بينما بلغ أجمالي الناتج المحلي السنوي للعالم 61 ترليون دولار ، وهو وضع كان سيتعذر أدامته .

فكيف يمكن لقيمة كل الفيشات التي يجري اللعب بها في كازينو قمار أن تكون عشرة أضعاف قيمة كل السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في العالم الخارجي كله ؟ ن ستنهار ، ان عاجلاً او آجلاً ، قيمة الفيشات ، عندما يحاول الجميع ان يستحصلوا ثمنها نقداً.

وتشير بعض الدراسات*، الى ان ضخ الأموال في المصارف والمؤسسات المالية زاد في الدين العام وبشكل هائل جداً، فالحكومة الامريكية ، تقوم بطبع أموال وتضخها في شرايين هذه المؤسسات ، وهذه الاسباب المباشرة ، هي أسباب ثانوية ظاهرية ، وهي تعبير عن الازمة الاساسية ، اي وجود كتلة نقدية كبيرة ، أصبحت الولايات المتحدة الامريكية غير قادرة على حمايتها بالاصل . والسؤال المطروح لماذا لم تعد الولايات المتحدة الامريكية قادرة على حماية الكتلة النقدية اليوم ؟ . تذهب الدراسة الى الاشارة الى أن الامريكان " الحكومة الامريكية" يحمون دولارهم سابقاً عبر غزو مناطق جديدة دولارياً، حين سقط الاتحاد السوفيتي، قاموا بغزوه دولارياً وكذلك "دول" جنوب شرق آسيا والصين... الخ ، لكن العالم أمتلأ بالدولار ولم يعد هناك مناطق قابلة للغزو دولارياً ، في الوقت نفسه ، ما تزال آلة الطباعة تعمل بالسرعة السابقة نفسها بسبب الادمان" وأصبحت" الامور أصعب ، حين ظهر اليوروفي بداية 2002 ليطرد الدولار من أهم المساحات ، التي كانت يسودها في عمليات التبادل ، وتبعه الروبل الروسي بعد ان وقف على قدميه ليطرد الدولار من مساحة أخرى هامة ، تلاه وقوف اليوان الصيني ... وبذلك لم يتوقف أنتشار الدولار جغرافياً بل بدأ الدولار عملية أنكفاء وأنحسار جغرافي على الصعيد العالمي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين هناك دراسة تضع مقاربتين للازمة المالية العالمية**، تتفرع منها مقاربات ثانوية ، وفي المقاربة الاولى يتحدث عن ان الرهانات تركز على النتائج وتثمن البحث من ألأسباب ، وكونها تنشغل بتنوع التجليات التي تحصل في طور التبادل" النقد" معتبرة ان الازمة الراهنة ناجمة عن أختلال التناسب بين العرض والطلب ، والملاحظة هنا التي يسجلها على هذه المقارنة في أنها تهمل الطور الاساسي " طور الانتاج " ومايعتمل فيه من عمليات وتناقضات ناجمة عن أشكال الملكية الاستغلالية الراسمالية، الاولية التي تقرر بقية العلاقات ... وتخلص الدراسة، للقول ان العلاقات النقدية وبالرغم من كونها أداة من أدوات السيطرة في الاقتصاديات السلعية الراسمالية ، فهي ليس في النهاية سوى أنعكاس لما يتم في هيكل الانتاج، وفي مجال العلاقات بين

---

* محاضرة د. قدري جميل ، في المنتدى الاجتماعي – دراسات أستراتيجية – سوريا -2009-2-8، منشورة على الانترنيت.

** محاضرة د. حسن صالح ياسر عنوانها – الاقتصاد السياسي للازمة المالية العالمية الراهنة – بجزئين – منشورة على الانترنيت 2008- 10-23.

Windows Live. Ibt mail

القوى المنتجة أثناء العملية الانتاجية. وضمن هذه المقاربة، يندرج تحليل الازمة ، من قبل بعض المحللين الماليين، من أنها ناجمة عن تمظهراتها ، كأنه "أدوات الضبط " المستخدمة ، وضعف الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية عموماً، وهي تحليلات تنشغل عادة بمظاهر الاشياء وتتجنب الغوص في عمق المشكلة ، بمعنى ان التفسير من خلال ناجم عن أخطاء شخصية أو ممارسات غير صحيحة للمدراء التنفيذيين البشعين في المصارف المركزية في " تنظيم " البنوك وبيوت الاستثمار...الخ.

وتفسير المحاضرة، الدعوات الداعية لترشيد الراسمالية والتي غابت لفترة طويلة وتحديد قواعد أنتظام وضبط نشاط الراسمالية...والحديث عن الصحوة الاخلاقية، دون قراءة نقدية لمفاهيم النيوليبرالية .

وان مجمل التحليلات والحديث ، يجري حول تغيير في النظام وليس تغير النظام او تقديم حلول جذريه، لما يعانيه العالم من خسائر وفقدان لوظائف ومعانات لقطاعات واسعة من الشرائح الفقيرة من المواطنين في مختلف أنحاء العالم .

عموماً ، أدى تشابك العلاقات الاقتصادية والمالية عالمياً نتيجة عولمة الحياة الاقتصادية وبطبيعته العولمة الراسمالية ، الى ان تتحول " الازمة الوطنية " التي انفجرت في الولايات المتحدة الامريكية الى " أزمة عالمية" تجتاح مختلف بلدان الراسمالية وخاصةً البلدان الصناعية المتطورة.

فالانهيارات في بورصة " وول ستريت" في أمريكا ، رافقتها على الفور بروز أزمة في مختلف بورصات العالم ، في أوربا وآسيا ة أستراليا وكندا وغيرها ، كما ان أنخفاض وأنهيار أسعار الاسهم أدى رأساً الى أنخفاض سعر صرف الدولار ، مما أدى أيضاً الى أنخفاض سعر برميل النفط في السوق العالمية من "148 دولار للبرميل الواحد الى أقل من 50 دولار خلال شهرين " ولهذا فأ ن المعالجات التي يدعو لها"مينسكي*" ونظريته في العودة الى-الكنزية -أونظرية بول كروجمان** –عودة أقتصاد الكساد- الداعيتين الى التغير في النظام، نجدها غير ملائمه للازمة الحالية ، فأنه وبدون أصلاح جذري للازمة المالية ، مبني على التعددية القطبية في شتى المجالات ، في ظل عولمة أكثر عدالة من الطابع الوحشي التمييزي القائم للعولمة . وبدون معالجة هيكلية وبنيوية للنظام الاقتصادي الرأسمالي المسبب للازمة الحالية ، فأن العالم سيبقى ضحية معاناة من الازمات الدورية المختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثيرات الازمة المالية على البلدان المتطورة صناعياً

تتواصل تداعيات الازمة المالية العالمية التي تعصف بأقتصاديات الدول المتطورة صناعياً، رغم الخطط والاجراءات الكثيرة ، التي أتخذتها الحكومات ومن مختلف بلدان العالم للخروج منها ، ولا توجد في الافق ما يشير من حلول للخروج منها ، فقد توقعت " أشير لها من قبل" منظمة العمل الدولية ان يبلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم الى 198 مليون أنسان ، محذرة من أرتفاع العدد الى 236 مليون أذا ما أستمرت هذه الازمة ، وتواصل الازمة بركود اقتصادي يمتد لسنوات .

- ففي الولايات المتحدة الامريكية ، التي أنطلقت منها الازمة " الرهن العقاري " مازالت تتعمق أكثر حيث أعلنت شركة صناعة الطائرات الامريكية" بوينغ - Boeing" ثاني أكبر شركة لصناعة الطائرات في العالم ، في 12. 3. 2009 تراجعاً كبيراً في طلبات الشراء لديها للطائرات التجارية ، وأوضحت بأنها تسلمت 18 طلبية في كانون الثاني من عام 2008 بأنخفاض بنسبة 72% عن

---

* مينسكي مفكر واقتصادي امريكي من أنصار النظرية الكنزية ولديه طروحات ضد النظرية النقدية

** بول كروجمان اقتصادي امريكي حائز على حائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008 نشر له كتاب صغير قبل عشر سنوات تحت عنوان " عودة اقتصاد الكساد" على اثر الازمة المالية التي المت بشرق آسيا في الفترة 1997-1998 .

نفس الشهر من العام الماضي 2007 ، الذي سجل 65 طلبية ، مما يعزز توجهها للأستغناء عن عشرة آلاف وظيفة .

- أستمرت المصارف الامريكية بأعلان أفلاسها منذ بداية 2009 حيث وصل عددها الى 18 ، مع أعلان مصرفي "كاونتي بنك " و وست أمريكا بنك عن أفلاسهما في كاليفورنيا ، ودق الرئيس الامريكي " باراك أوباما " ناقوس الخطر بسبب أرتفاع معدل البطالة في بلاده قائلاً " ان الركود الحالي قد يستمر عدة سنوات " وان الاقتصاد الامريكي سيخسر خمسة ملايين وظيفة أضافية .. وسجلت نسبة البطالة الى 7، 6% مسجلة أعلى مستوى لها في ستة عشر عاماً . وهذا وحذر صندوق النقد الدولي "IMF " من ان ازمة قطاع الاسكان ستزداد وتستمر لفترة أطول مما كان متوقعاً ، ويمكن ان تمتد الى دول أخرى .

- وفي كندا أعلنت شركة صناعة الطائرات " بومبارديير" الكنديه ثالث أكبر شركة لصناعة طيران عالمية ، انها ستلغي 1350 وظيفة اي 5، 4% من قوتها العاملة ، لتواجه مشكلة أنخفاض الطلبيات على طائرات رجال الاعمال ، هذا وقد طالت الازمة المالية قطاعات اقتصادية أخرى ، وأدت الى تسريح 129 ألف عامل شهر فبراير الماضي مما أدى الى أرتفاع نسبة البطالة 7، 2% مسجلة تراجعاً شهرياً لم تشهده البلاد منذ الثمانينات من القرن الماضي وفقاً للمعهد الرسمي للاحصاءات في كندا .

- في بريطانيا ، أعلن المعهد الوطني للابحاث الاقتصادية والاجتماعية في آذار من عام 2009 ، عن أنكماش الاقتصاد البريطاني نسبة 7، 1% خلال الثلاث الشهور بدأ من كانون الثاني أنخفاضاً لمستوى النشاط الاقتصادي بنسبة 3، 3% عن ذروته في نيسان 2008 ، ويعتبر هذا المعدل في الهبوط هو الاسرع منذ 25 عاماً، وسقطت بريطانيا في الركود نهاية العام الماضي مع أنكماش الاقتصاد بنسبة 5، 1% في الاشهر الثلاث الاخيرة " حتى آذار في هذا العام" وهو أكبر تراجع منذ 28 عاماً. هذا بالاضافة الى تعرض مستوى المعيشة للملايين من الشغيلة وعائلاتهم الى هجوم على مدى السنة الماضية او بفترة أطول ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى قبل أن تبدأ مرحلة الانكماش الاقتصادي رسمياً. أذ ارتفعت اسعار المواد الغذائية والوقود المنزلي والنقل العام بمعدل يزيد على ثلاثة أو اربعة أضعاف معدل زيادة الاجور والرواتب التقاعدية والمساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة . وهناك بطالة متزايدة وتسريح بالجملة للعاملين في القطاعات المالية والتجارية ، ويمتد الى قطاع الصناعة التحويلية وغيرها من الصناعات ، ويزداد عدد العائلات التي أجبرت على أخلاء منازلها ، لعجزها عن تسديد الايجارات او دفعات القروض العقارية ويعني الكثير من أعباء ديون ثقيلة .

هذا وأعلنت الحكومة البريطانية عن خطط لأخراج الاقتصاد من أول أنكماش منذ 17 عاماً ، عبر خفض الضرائب وزيادة الانفاق العام. وهذه الاجراءات لا ترتقي الى حجم الازمة ، فالميزانية تقترح تقديم 3 مليارات جنيه استرليني على مشاريع لبناء مساكن وتحسين الطرق ، هذا بالمقارنة مع مبلغ 550 مليار جنيه استرليني جرى توفيره للبنوك المفلسة في بريطانيا . وبمقارنة بسيطة ان ما يدفع للبنوك هو 183 ضعفاً مما يقدم للصالح العام " المساكن والطرق "،وان الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة بخفض ضريبة القيمة المضافة" وهي ضريبة على الاسعار من 17، 5% الى 15% لن يكون لها تأثير يذكر على الاسعار في المتاجر حتى عندما تقرر الاحتكارات ، ان تنقل الفائدة الناجمة عن ذلك الى المستهلكين أما الزيادة في الضريبة المفروضة على المداخيل التي تزيد عن 150 الف جنيه استرليني في السنة فأنها ضئيلة، ولن يبدأ تطبيقها قبل مضى ثمانيةعشرشهراً عليها، ولذلك سيكون الاثرياء ، قد وجدوا طرقاً لتفادي دفعها.

يشير أحد المصادر الى أخفاق الحكومة بزيادة الضريبة على كبار الاثرياء الى أنه " يملك 10% من السكان في بريطانيا ما يقارب من ثلاث أرباع الثروة كلها " او بزيادة الضرائب على أرباح الاحتكارات وأعتمادها بدلاً من ذلك على المزيد من الاقتراض ، سيعني ضرائب أعلى وجولة جديدة من الاستقطاعات في الخدمات التي تقدمها الحكومة المركزية والحكومات المحلية خلال 18 شهر القادمة . كما يمكن أن يؤدي ذلك الى زيادة الضغوط لخفض قيمة الجنيه الاسترليني ، مما سيجعل المواد الغذائية المستوردة والملابس والسلع المنزلية أكثر كلفة بالنسبة للشغيلة والطبقة العاملة . وحتى أجراءات رئيس الوزراء " جوردن براون" لوضع بعض البنوك تحت ملكية عامة وجزئية ، التي صورها الاعلام دليلاً على الجرأة والحسم والقيادة ، بل وجرى تقديمه في بعض الاوساط بأعتباره عوده الى الجذور – الديمقراطية التقليدية لحزب العمال ، ولكن عمق الازمة ، يغطي على كل هذه الاجراءات ، ولا يملك حزب المحافظين سياسات مقنعة للتعامل مع الازمة .

- في إيطاليا التي تعتبر أحد أكبر اقتصاديات القارة الاوربية ، فقد حذر صندوق النقد الدولي ، من امكانية أستمرار الركود الاقتصادي في البلاد حتى عام 2010 ، مشيراً الى أنه بالرغم من صمود أقتصادها المالي ، فمازال مناخها للاقتصادي يعاني من التدهور مع توقع وصول العجز الى ما يوازي 2، 7% من أجمالي الناتج الداخلي هذا العام و3، 9 في عام 2010 .

هذا وكشفت إيطاليا عن حزمة تحفيز قيمتها ملياراً يورو " 56. 2 مليار دولار " لصناعتي السيارات والاجهزة المنزلية المتعثرتين، في محاولة لتشجيع الانفاق وأنتشال الاقتصاد من الركود .

غير أن مسؤلي صناعة السيارات ، عبروا عن عدم رضاهم وأن الخطة الحكومية غير كافية تماماً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وفي فرنسا ، أرتفع العجز التجاري الى مستوى قياسي ليبغ 7، 55 مليار يورو " 35، 71 مليار دولار " في عام 2008 وعزت السلطات الحكومية العجز الكبير الى أرتفاع أسعار النفط لمستويات عالية في النصف الاول من عام 2008 ... الامر الذي أدى الى تراجع الصادرات الفرنسية ، علماً أن فرنسا لا تواجه نفس المصاعب الاقتصادية التي تؤرق جيرانها مثل اسبانيا وبريطانيا ، غير ان معدل البطالة نجده يقفز بأطراد ، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 70، 2 مليون في شهر تشرين عام 2008 بارتفاع 5، 8% عن العام السابق .
- وفي اليابان ، التي تعتبر من كبرى الاقتصاديات الاسيوية ، فقد عزز تزايد معدلات البطالة وتراجع أنفاق العائلات وأحتمالات سيئة للأنتاج الصناعي ، مخاوف المستثمرين من الانكماش الاقتصادي حيث أطلقت " هيتاشي " اكبر صانع للألكرونيات في اليابان تحذيراً من أنها ستواجه أكبر خسارة سنوية لشركة صناعية يابانية ، بينما أعلنت صناعة رقائق ذاكرة الحاسوب " ان، اي ، سي ،كروب " عن تسريح 20 الف عامل وهو اكبر تسريح للعمال في آسيا منذ بدء الازمة المالية . وهبوط الانتاج الصناعي بنسبة قياسية 6، 9 في كانون الاول 2008 ، وتخفيض الشركات أنتاجها من السيارات والالكترونيات والآلات .
ويتوقع ان تمنى شركة تويوتا موتورز اليابانية اكبر الشركات العالمية لأنتاج السيارات ، بأول خسائر سنوية تعادل ثلاث أضعاف الخسائر التي توقعتها ، في وقت أعلنت فيه عن خطط لخفض أنتاجها تماشياً مع هبوط المبيعات جراء الازمة المالية .
هذا ولم تسلم شركة الخطوط الجويةاليابانية من الازمة ، فمنيت بخسائر صافية قدرها 5، 38 مليار ين "428 مليون دولار "في الربع الاخير من العام 2008 ، وعزت الشركة ذلك ، الى تراجع الطلب في الولايات المتحدة واوربا، في ظل الازمة العالمية .

قمة العشرين " G 20* "

أنعقد قمة مجموعة العشرين في أبريل 2009 في مركز" أكسل" الواقع في منطقة دوكلاندز في العاصمة لندن لدراسة سبل مواجهة الازمة العالمية ، التي ما فتئت تستفحل رغم الاجراءات التي اتخذتها مجموعة من الدول " في الاطار المحلي والوطني ". وتوصل قادة وزعماء الدول الاعضاء المشاركون والذين يمثلون حوالي 85. 90% بين النشاط الاقتصادي العالمي 80% من التجارة العالمية ، وهي تضم ثلثي سكان الارض ، على ضوء ما تتألف منه من دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والمانيا وفرنسا وكذلك الهند والصين والبرازيل الى أتفاق بشأن معالجة الازمة المالية العالمية ، وشملت اجراءات تبلغ كلفتها 1. 1 ترليون دولار امريكي ومن ابرز قرارات قمة العشرين مايلي :-
1- تخصيص 500 مليار دولار لتعزيز دور صندوق النقد الدولي وتمكينه من تقديم القروض للأقتصاديات المتعثرة .
2- رصد مبلغ 250 مليار دولار اخرى لصندوق النقد الدولي ، كنوع من تعزيز حقوق السحب الخاصة "او خدمة السحب على المكشوف" التي تمكن الدول من الاقراض منها .
3- تخصيص مبلغ 100 مليار دولار لمساعدة بنوك التنمية في العالم للتمكن من تقديم القروض للدول الفقيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- اخضاع المرتبات والحوافز والزيادات التي يتقاضاها العاملون في القطاع المصرفي لأجراءات رقابة صارمة .
5- أنشاء مجلس عالمي للاستقرار المالي ، ليعمل مع صندوق النقد الدولي ويكون مسؤلاً عن التأكيد عن سلامة العمليات المالية العابرة للحدود بين الدول ويقدم آلية انذار مبكرللنظام المالي .
6- المزيد من عمليات التنظيم والرقابة على صناديق الاستثمار السيادية والوكالات التي تمنح الائتمان.
7- الاتفاق على أعتماد نهج مشترك لتنظيف المصارف من الديون السامة او المعدومة.
وفي المؤتمر الصحفي في أعقاب أنتهاء اعمال القمة ، قال الرئيس الامريكي "باراك اوباما" Barack Obama ان قمة مجموعة العشرين G 20 ، كانت " مثمرة جداً وشكلت نقطة تحول كبرى عبر اتخاذها مجموعة جهود منسقة لا سابق لها ، وانها اتخذت خطوات ، ضد ، نظام الرقابة المالية الفاشل ، الدي قوض الازدهار الاقتصادي في العالم ، ورفضت السياسات الحمائية التي من شأنها ان تساهم في تفاقم هده الازمة".
ومن جانبه اضاف" جوردون براون Gordon Brown " رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر صحفي منفصل " لقد اتفق القادة على وضع نهاية للملاذات الضريبية الآمنة، فعصر السرية المصرفية قد انتهى ، أذ سنعمل على تحقيق الاستقرار في الاسواق المالية العالمية " . كما أعلن ان المجموعة ستنفق بحلول نهاية 2010 ما مجموعه 5 ترليونات دولار امريكي لتحفيز الاقتصاد في العالم. ومن ان الزعماء اتفقوا على التحرك لآنهاء جولة الدوحة من المحادثات الخاصة بتحرير التجارة ، مشيراً الى انه تم الاتفاق على قواعد جديدة لدفع وتحفيز الاقتصاد .
وقالت المستشارة الالمانية "انجيلا ميركل" في مؤتمرها الصحفي ، الى ان القمة توصلت " الى تسوية تاريخية لأزمة أستثنائية". كما أعرب الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" ان القمة خلصت المالي الدولي ، معتبراً ان " هذه النتائج هي اكثر مما كان يمكن ان نتخيل ".
وتجاوزت القمة " على ما يبدو" الخلافات التي ظهرت قبيل بدء القمة في ظل تشدد المانيا وفرنسا واصرارهما على ضرورة خروج القمة بقرارات محددة بشأن اصلاح اسواق المال العالمية ، بما يتماشى مع التغيرات التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية بفعل الوتيرة المتسارعة للعولمة ، وتجاوزت معارضتها الخطوات التي تزعمتها الولايات المتحدة بشأن مزيد من اجراءات التحفيز المالي لمجابهة التباطؤ الاقتصادي .
ربما يمكن الاشارة الى ماتضمنه البيان الختامي حول " اصلاح اسواق المال " وحد التنافسات فيما بينهما، الى ضبط النظام المالي العالمي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* قمة مجموعة العشرين G20: تضم كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا واندونسيا والصين والارجنتين وكورية الجنوبية والسعودية وجنوب افريقيا وتركيا والهند واليابان والبرازيل وايطاليا وروسيا والمكسيك الى جانب جمهورية التشيك كونها الرئيس الحالي للاتحاد الاوربي . تأسست عام 1999 ، للتشاور فيما بينها في الامور التي تتعلق بالاقتصاد العالمي ، وترأس الاجتماع الاول في برلين رئيس الحكومة الالمانية آنذاك ، ولم تجتمع بعد ذلك ، حتى الاجتماع الذي حصل في نيويورك على أثر أجتماعات الامم المتحدة ، والاجتماع الحالي في لندن المذكور .

صورة تظهر الالاف من المحتجين أمام البنك المركزي البريطاني Bank Of England وسط لندن والتي راح احد المواطنين ضحية للأشتباك مع رجال الشرطة البريطانية أثناء انعقاد قمة العشرين " G 20 "

ومما يلاحظ في هذه القمة ، رغم الضغوطات من دول الاقتصاديات الصاعدة الممثلة في مجموعة العشرين ، مثل الصين ، الهند ، البرازيل، والارجنتين ، من أجل ادخال تعديلات على المؤسسات المالية الكبرى في العالم ، في ايطار جهود اعادة تشكيل النظام المالي العالمي وبهدف تخفيف قبضة الولايات المتحدة والدول المتقدمة الاخرى على الهيئات الدولية مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات المالية الدولية،لكن توصلت كبرى القوى الاقتصادية في العالم الى حسم الامور لصالحها ، واتفقت لأقامة نظام مالي عالمي جديد ووضع الاساس لأنعاش الاقتصاد العالمي ، حيث وقع رؤساء الدول العشرين على خطوات تهدف الى اشراف اكبر على الاسواق والى ضخ ترليون دولار أضافية في الاقتصاد العالمي المضطرب من خلال تمويل اضافي لمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ، الذي ضاعفت القمة امكانياته ثلاث مرات . وهذا بحد ذاته يشكل مفارقة ، فبدلاً من أن تنصب الاجراءات بأتجاه ضرورة أصلاح المؤسسات المالية العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ، الذي لا زالت ادارته تتحمل مسؤولية كبيرة لخضوعها لبنيه اوغارشيه ، ونفس الامر ايضاً ينطبق على البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجد ان ما حصل يجانب الحقائق وبدلاً من ان تحاسب على المساوئ التي خلفتها هذه المنظمات وتأثيرها في توسيع فجوة الفوارق وعلى كافة المستويات وتحديداً على البلدان النامية .
كما يلاحظ ان التوجه الذي تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا لمواجهة الازمة ، الداعي الى اجراءات مشتركة لأرجاع الثقة الى المستهلك واعادة انعاش الطلب والاستمرار في ضخ الاقتصاد بجرعات مستمرة ولا يعرف الى اي مدى يستمر مستقبلاً هكذا توجه !.
يضاف الى ذلك ان المؤتمرين وضعوا اجراءات جديدة تتعلق بآليات الضغط الدولي لمواجهة الاختلالات ، التي برزت على مختلف المستويات ومنها المستوى الاخلاقي Ethic، لكن هذا المستوى الاخلاقي بالنسبة لقمة العشرين ، مصاغ لإطار محدد ، وهو تخصيص الملايين من الدولارات ، لأنقاذ المؤسسات البنكية والمالية من الافلاس ، في حين تجاهل هذا الالتزام الاخلاقي حماية القدرة الشرائية للمستهلك او لمنع الخطط التي استهدفت طرد الآلاف من العمال او لحماية المواطنين الذين فقدوا منازلهم وطردوا في العراء ، بل ان الجانب الاخلاقي أقتصر على قيام الدولة للتدخل لمساعدة البنوك والبيوت المالية من اموال الكادحين التي تأتي من الضرائب وغيرها . والاكثر من ذلك لم يترددو مسؤولو المؤسسات المالية والصناعية من منح المديرين وغيرهم من التنفذين تعويضات هائلة.
ولم يخرج المؤتمرون بأي قرار يثبت فشل الاختيارات لليبرالية الجديدة وعلى انفتاح الاسواق ، مما يعني لا يوجد اي تغير حقيقي ، لمعالجة الازمة، بقدر ماتوصل رؤساء الدول ، الى اجراءات ترقيعية، انصبت لأنقاذ النظام الراسمالي ، ولم تتجه الاطروحات لأي منحى يصب ، في اعادة النظر بالوضعية الحالية وإيجاد مقاربات ، على الاقل تشير الى الانحرافات التي أصابت الراسمالية بفعل المغالاة في حب المال وتحقيق الارباح الخيالية ، على حساب فقر الكادحين في داخل المجتمع او بين المجتمعات المختلفة وبخاصة البلدان النامية وتعميق اللامساواة ، فأي عالم جديد يتحد ث عنه قادة المؤتمر بتصريحاتهم الصحفية فقد كان جل الناس ان يترشح عن هذه القمة ، اجراءات تتعلق بضبط الاسواق ومحاربة التفاوت ومظاهر الهشاشة والاقصاء ، واعادة النظر بقرارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وان تأخذ البلدان النامية مكانتها الحقيقية في هذه المنظمات المالية الدولية وان يعطى لجميع الشعوب امكانيات اوسع للمساهمة في صنع القرار ، ولا يتوقع احد من هذه القمة أجراءات تتعلق بأزمة بنيويه ، او في أتخاذ اجراءات راديكالية ، بالنظر لما يشغله هذا التجمع للدول الاكثر احتكاراً للثروات العالمية ان تخرج بقرارات حاسمة ، فهي نجحت في فرض اصلاحات لصالح الدولار ، والى اعادة الثقة بالنظام الراسمالي الحالي ، بعد ان استطاعت الولايات المتحدة في هذه القمة ان تحمل الاخرين "المشتركين معها" وتصدر مشاكلها الى الخارج ليس فقط لأنقاذ البنوك والمصارف والممارسات المالية الرديئة ، وانما ايضاً لأنقاذ الدولار ، الذي يعاني الضعف المتواصل نتيجة للسياسات الرديئة ، في ادارة الاقتصاد الراسمالي العالمي..هذا من جانب ومن جانب آخر، كان البيان الختامي للقمة قد خرج بمجموعة من القرارات " أشير لها" التي قال عنها رئيس الوزراء البريطاني بأنها " قرارات عملية وليس لفظية" كان من أبرزها ضخ الاموال ، وهذا ما تطالب به الولايات المتحدة الامريكية " التي ترى ان حل الازمة يتم ضخ مزيد من الاموال كي تتحرك عملية الاقراض وتنشط التجارة بدلاً من الركود . والقمة قررت يضخ ترليون دولار في الاقتصاد العالمي عن طريق صندوق النقد الدولي ، إضافة الى 250 مليار دولار لتمويل التجارة الدولية ...وعن هكذا مبالغ ضخمة يتسا ئل المرء، من الذ ي يشرف على ضخ هذه الاموال ، وبأي آلية ، وهل ستؤدي او تسهم في علاج النظام المالي العالمي وهي ستجنب النظام الراسمالي العالمي للكساد*. وما الذي تجنيه الدول التي ساهمت في هذا الضخ للأموال ؟...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكيف يضمن المرء ، ان هذا الاموال سوف لايكون مصيرها ، مصير الاموال والاستثمارات المودعة في البنوك الامريكية ، والتي أختفت بعد أعلانها الافلاس ، وسببت الاضرار الفادحة للدول ، بالاضافة للافراد الذين فقدوا مدخراتهم ، التي راهنوا عليها طيلة هذه الفترة على أنها في مكان آمن ! وراهنوا على قوة الاقتصاد الامريكي وقوة الدولار الامريكي. أما الآن فلم تعد الحالة كما كانت عليه الولايات المتحدة واقتصادها . وهكذا طرحت في المؤتمر فكرة ان الدولار ماعاد يلعب الدور السابق له، أمام حقائق جديدة ، وعليه من أجل مواجهة المتغيرات ، طرحت فكرة سلة عملات او وحدة حسابية نقدية يجري الاتفاق عليها .. وهي فكرة مهمة، لا تحمل جانب تقني فقط وأنما تحمل من بين ماتحمل مكانة الولايات المتحدة وتدخلها حول العالم في الجانب الاقتصادي على الاقل** . وكان للوفد الروسي والصيني مع آخرين ، يتبادلون هذه الفكرة... بيد ان هذه الفكرة أجل البت فيها، غير أننا اذ نظرنا الى هذه الفكرة بموضوعية بالمقارنة مع ما يجري من احداث واحصائيات التي تشير الى تضاؤل دور الدولار بالمقارنة مع عملات اخرى كاليورو واليوان الصيني ، فلماذا يتصدر الدولار العملات العالمية ؟. وربما" روبرت جيه صمويلسون***" محق في أشارته، كون الدولار كان طوال عقود محركاً للازدهارالعالمي ، فهو العملة التي تسعر المواد الاساسية- النفط-القمح- والنحاس- وهو العملة المستعملة في معظم العمليات التجارية، ويشكل العملة الاساسية للاستثمارات الاجنبية التي تقوم بها الحكومات والقطاع الخاص ومعتمد في ثلثي أحتيطي الحكومات با لعملة الاجنبية البالغ 7 .6 تريليون دولار وصحيح القول لايوجد بديل واضح ...ويتطلب الامر أن يبقى الدولار لسنوات طويلة ...لكن ، نقول أن العالم تحرك وأن مسيرة الالف ميل تبدأ بخطوة نتوقف أيضاً ، عندما نناقش قمة العشرين ، وأهميتها ليس بأنعاش سوق الما ل بالمهدئات المالية ، وأنما في إيجاد نظام مالي يعالج مشكلات النظام المالي الحالي المتأزم والمعولم ،القائم على الراسمالية الشرسة ، القائمة على الاحتكارات والتنافس الحاد فيما بينها المفتقد لأي اسس اخلاقية او ضوابط ، وأنحرافه تعميق الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية وبين الاغنياء والفقراء .

ومما يمكن ان يلاحظ ان جملة من المتغيرات سوف تحصل وتؤثر ، ليس فقط على موقع الدولار او الولايات المتحدة الامريكية وهيمنتها على العالم ، وانما ايضاً ستؤثر على موقع الدول الاوربية ، بل وتؤثر على واقع المنظمات الدولية التي أنبثقت من "بريتون وودز" لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من بعد ، وعلى أرتهانها طالما قدمت الكثير لهذه المؤسسات الدولية مثل الصين وروسيا وبقية الدول الاسيوية وفي امريكا اللاتينية ، وفي النهاية ، سيتأثر موقع الولايات المتحدة الامريكية ، ولم تعد تمثل القطب الواحد في السياسة الدولية .

ضعف خطاب القطبية الواحدة وهذا ما يؤكد عليه "فوكوياما"*! "إن الولايات المتحدة لن تنعم

---

* تشير مصادر الى انه اعلنت الدول الصناعية الكبرى الثمانية دخول اقتصادها الركود الذي حاولت تفاديه في " القمة" وقد اعلن الركود بعد ظهور بيانات أنكماش للربع الثالث من عام 2008 بنسبة 5. 0% لكل من اقتصاد امريكا واليابان وبريطانيا وايطاليا والمانيا وكندا وروسيا وغيرها

** مقالة منشورة على الانترنيت .

***راجع نيوز ويك News Week بالغة العربية العدد 463 ، 5 مايو 2009 بعنوان نزاع عالمي ص 27 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم ، وهو ما أكده الغزو الروسي لجمهورية جورجيا في 7 أغسطس من هذا العام "2008"، وأضاف إن قدرة أمريكا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقات التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف وستتظاءل معها موارد البلاد المالية ، كما إن المفاهيم والنصائح وحتى المعونات التي تقدمها للعالم لن تحظى بذلك الترحيب الذي تتلقاه الان".

إن مقالة فوكوياما تعد تراجعاً وإعادة نظر بما تحدث به من مقالات سابقة حول الليبرالية الجديدة والعولمة كنظام يجسد نهاية العالم . ومما يلاحظ أيضاً، ظهور تعددية عالمية جديدة وولادة هذا التعدد يرتبط بتشكل تكتلات أقتصادية متنوعة المصالح والرؤى ، هذا التعدد ضم الولايات المتحدة وأوربا، الصين والروسيا واليابان و البرازيل والهند وتكتلات أخرى أقليمية لاتينية وآسيوية .

يقول لستر ثورو " في عالم تسوده التكتلات التجارية الاقليمية يغدو أصعب فأصعب بلنسبة الى البلدان النامية ، بيع منتجات أحد منها لا ينتمي الى واحدة من الجماعات التجارية . إن دخول الاسواق يصبح أمتيازاً ينبغي أن يكسب وليس حقاً يمنح أوتوماتيكياً ، وسيغدو لزاماً أن تفاوض أغلب البلدان النامية للحصول على حق الدخول الى الاسواق العالمية الغنية ، ولكن ماذا يحدث للبلدان التي لا يرغب أحد في أنتمائها الى جماعته التجارية وليس ذات أهمية تكفي لطلب حق الدخول**".

ومن هنا يلاحظ أهمية التكتل الاقتصادي مابين الدول النامية والتكامل الاقتصادي مابين الدول العربية، تمهيداً لتكتل أقتصادي قوي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية . كما ويلاحظ ومن خلال قمة العشرين إن نظام التعددية القادم يحمل في طياته خروجاً عن الاسس التي وضعها مؤتمر "بريتون وودز" التي أستنزفت أهدافها وآليات عملها بفعل الازمة الحالية والمتغيرات الموضوعية التي ستنجم عنها سواءاً في دول الرأسمالية المتقدمة أو في دول ألاطراف "البلدان النامية" .

إن هذا العالم الذي حاولت العولمة الاحادية الامريكية أن تتحكم في مقدراته بأسم الليبرالية الجديدة والصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الحرة والشركات المتعدية الجنسية أخذ أو يأخذ بالتفكك لصالح التعددية ولصالح التكتلات الاقتصادية والنقدية أو في تعدد العملات وتعدد المصالح والاهداف الستراتيجية والتحالفات السياسية .

---

*فوكوياما مقالة نشرت في مجلة نيوس ويك News Week - في الاول من أكتوبر عام 2008 .

** أنظر لستر ، ثورو – مستقبل الراسمالية – مصدر سابق – ص140 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

- الأثار الأقتصاديه للعولمة والأزمة الماليةعلى البلدان النامية

إن الاضطراب العام الذي يصاحب النظام الرأسمالي ، هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حول فوضى الانتاج بأعتبارها قانوناً ملازماً للرأسمالية من جهة وهو أيضاً تعبير عما يجري في الاسواق المالية العالمية من جهة ثانية ، وهو ما يوفر مناخاً جديداً لمتغيرات أقتصادية وسياسية هامة على الصعيد العالمي، وإذا كان البحث قد أشار الى حال التطور التاريخي لحياة المجتمعات البشرية ، بدأً من مجتمع الرق مروراً بنمط الاقطاع في أوربا، حتى نهاية القرن الثامن عشر التي أدت الى ولادة النمط الرأسمالي ، بالتوافق مع أفكار وأسس ليبرالية السوق لآدم سمث "دعه يعمل ، دعه يمر" وحرية السوق دون قيود*، وأستمرار تطبيق هذه السياسة حتى 1929، عشية أنفجار الازمة الاقتصادية العالمية ، وأدت الى متغيرات جديدة ، أدت الى الأستعانة بأفكار "كينز" التي دعت الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتخلص من حالة الركود الاقتصادي خلافاً للنظرية الليبرالية الكلاسيكية التي تقوم على مبدأ السوق وعدم التدخل ، كما أشرنا. ثم تراجع النظام الرأسمالي عن هذه السياسات ، في عهدي تاتشر وريجان ، المطالبان بالعودة الى الجذور ، دعه يعمل ، عبر أفكار الليبرالية الجديدة والمدرسة النقدية التي تقوم على ترك السوق حراً بالأعتماد على حركته الذاتية للتوازن مع خفض الضرائب الى الحدود الدنيا، وهي السياسة التي تكرست أكثر بعد أنهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية ، وولادة مرحلة مرحلة العولمة الاحادية التي أدت الى تكريس نظرية "فريدمان وهايك" القائلة بالحرية المطلقة للسوق الرأسمالية ، وكذلك تكريس آراء "ليو شتراوس**" وتشكيل شبكة ومنظومة من الافكار سميت بأيديولوجية المحافظين الجدد***. وبعد هذا المدخل ، نقول إن العولمة ، بدأت منذ أقتران تدويل الانتاج ورؤوس الاموال ، وأمتداد نشاطات الشركات المتعدية الجنسية لتشمل كل بلدان العالم ، والبروز الحقيقي لها ، كان عقب أنهيار البلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ، بحيث تبنت الدول الرأسمالية الصناعية وبخاصةً الولايات المتحدة "العولمة" كهدف من أهداف سياستها الخارجية ، حيال البلدان الاخرى ، مستخدمة آليات تأثيرها الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي والمعلوماتي ...

يبدو أن برنامج الاصلاحات الاقتصادية والسياسية "الصندوق البنك الدوليين" الذان يعملان وفق مصالح الدول الكبرى صناعياً ومصالح الدول المنظمة "لنادي باريس ولندن" الدول التي يسمونها تحتكر السوق والبعض الاخر من الباحثين ينعتها "أستعمار السوق" وتخضع الحكومات والشعوب لعولمة قوى السوق المنفلتة ، التي تقودها الليبرالية الجديدة.

---

* المراحل التي أمتدت من المركنتيلية أو الرأسمالية منتصف القرن السابع عشر ، ثم مرحلة الثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر ، ثم مرحلة الاستعمار منتصف القرن التاسع عشر ، ثم الامبريالية نهاية القرن التاسع عشر ، ثم مرحلة العولمة نهاية القرن العشرين 1985 ، والازمة الحالية 2008 – 2009 .

** ليو شتراوس: أستاذ فلسفة السياسة ، توفى 1971 ، الذي طالب بأستخدام الديمقراطية أداة للسيطرة المطلقة لأمريكا على الكوكب".

*** المحافظين الجدد وفلسفة القوة : تمثلت الفلسفة الامريكية طويلاً بالمذهب الذرائعي الذي أسسه "تشارلز بيرس" 1839 – 1914 وطوره "وليم جيمس 1842 – 1910" ثم "جون ديوي" وآخرون ، وهي تنص على إن الانسان لا يجب أن يؤمن إلا بالافكار المثمرة المفيدة وبترك كل ماعداها ، كما يقول "وليم جيمس" فإن جدارة أي نظرية يجب أن تقاس بالقيمة النقدية Cash Value التي تجلبها . ومع أنهيار الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية ، برز الجيل الثاني من المحافظين الجدد New Conservatives الذين ركزو على مبدأ القوة ، حيث إن أفكارهم السياسية والدينية والفلسفية ، ماهي إلا حلقات تدور حول مركز القوى العسكرية الامريكية كأداة لخدمة الليبرالية الجديدة تحت أسم "مشروع القرن الامريكي الجديد 21" أو عولمة السلاح لضمان المواد الخام . وقد سيطر المحافظون الجدد على التلفزيون والصحافة ورأس المال . ويطلق على عهد الرئيس "بوش" بأنه عهد المحافظين الجدد عبر فكرة مركزية تقوم على دعوتهم بأن الولايات المتحدة ، يجب أن تحكم العالم بمفردها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"يعكس النمو الكبير الذي حدث في تدفقات رؤوس الاموال الدولية ، في ضوء عولمة الاسواق المالية، أحجاماً ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن أستيعابها ، فراحت تبحث عن فرص أفضل للأستثمار الخارجي ، إذ ليس يخفى إنه لو كانت معدلات العائد المتوقعة التي تدرها هذه المدخرات والفوائض داخل بلادها ، أعلى من تلك المعدلات بالخارج ، لما خرجت أصلاً حدودها الوطنية*".

إن أساس أنطلاق ظاهرة العولمة أقتصادي ، قادته الشركات الكبرى في البلدان المتقدمة للسيطرة على البلدان الاخرى ، وخصوصاً البلدان النامية ، لما يتوفر في هذه البلدان من فرص أستثمارية "يحقق فوائض مالية" وموارد طبيعية مهمة "خامات وغيرها" وأسواق كبيرة وأيدي عاملة رخيصة " كما إن ما يتقاضاه صاحب المصنع للخياطة وكافة عماله في بنغلادش لقاء شغل دزينة من القمصان مثلاً يعادل 2، 7% من الربح الاجمالي لتلك العملية ، بينما تتقاضى الشركة الامريكية الغنية وحكومتها من ربح وضرائب يعادل 3، 97% من مجمل ربح العملية بأكملها ، وهكذا هو حال المناطق "المؤهلة" لتصبح كافة المناطق والدول "مؤهلة" لخدمة الاقتصاد اليورو أمريكي . وفي سنة 1998 ، كان مجموع ما تقاضاه دول الاوبك كلها ، العربية منها وغير العربية ثمن مجموع مبيعاتها من البترول يقل عن مجمل مبيعات شركة محلات WALMARK الامريكية وأقل حتى من ربع الشركات التي تسيطر عليها عائلة WALLENBURG السويدية**.هذا بالأضافة الى مستويات ضريبية منخفضة إن لم تكن معدومة ، وغياب الرقابة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني حول البيئة والتلوث وغيرها وإن وجدت ، فهي ضعيفة الفعالية في هذه البلدان .

طبقاً لبيانات البنك الدولي عن التنمية في العام 2007 ، فأن مجموعة الدول منخفضة الدخل بلغ العدد الاجمالي لسكانها عام 2005 نحو 353، 2 مليون نسمة من أجمالي سكان العالم البالغ عددهم 6438 مليون نسمة ، أي بحصة تتجاوز ثلث البشرية عدداً . وفي المقابل ، بلغت القيمة الكلية للناتج الاجمالي للمجموعة حوالي 4، 1 ترليون دولار فقط ، من الناتج العالمي المقد بنحو 6، 46 ترليوناً ، أي بنصيب يقل عن جزء واحد من ثلاثين جزء ، وهكذا يأخذ ثلث سكان العالم نحو 1/30 من الناتج العالمي ...!

كما توجد مجموعة فرعية تسمى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل ، ويزيد عدد سكانها على عدد سكان الدول منخفضة الدخل نفسها ، إذ تبلغ 2475 مليون نسمة ، بأجمالي الناتج يقدر بنحو 7، 4 تريليون*** دولار. فهذا ثلث آخر لسكان العالم ، يحصل على أكثر قليلاً من 1/10 من الناتج العالمي .

يلاحظ إن مجموع سكان الثلثين على ضوء هذه البيانات -الضعيف والمنخفض- ، 4835 مليون نسمة يحصلون على 13% من الناتج العالمي الاجمالي ، أي ما يعادل 1، 6 تريليون دولار ، في حين إن الدول الصناعية الغنية عدد سكانها 1622 مليون نسمة تحصل على 5، 40 تريليون دولار بنسبة 87% . إن هذه النسبة تجسد بشاعة أستغلال وهيمنة دول المركز الرأسمالي على مقدرات شعوب العالم أو ما يسميه "بول بوران" الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب .

يقول د. عبد الحي زلوم "إذ تناولنا بالدراسة أضخم مائة أقتصاد في العالم فسنجد إن أكثر من 50% منها ممثلة في شركات، والباقي دول . فموجودات مصرف واحد هو Citicorp Travellers التي تزيد عن "700" مليار دولار تعادل أكثر من 160% من كافة موجودات البنوك العربية من المحيط

---

* للتفاصيل أكثر أنظر مؤلف د. رمزي ، زكي – العولمة المالية – مصدر سابق – ص88 .

** للمزيد أنظر مؤلف د. زلوم ، عبد الحي – نذر العولمة – مصدر سابق ص 12 ص13 .

*** تريليون = 1000 مليار دولار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى الخليج والبالغة حولي 400 مليار دولار... وإن أكبر مجموعة مصرفية في العالم تبلغ موجوداتها أكثر من 1200 مليار دولار ، أي أكثر من ثلاث أضعاف موجودات البنوك العربية من المحيط حتى الخليج . هذه السلطات والقوى التي لا يصدق مداها هي فقط تحت أمرة زمرة قليلة أصبح نفوذها أوتوقراطياً تفرضه حتى على الدول ، وتهمش أية ديمقراطية حقة وتحجمها . كما أنها تقف في وجه أي تشريع أو حكومة تحاول أعتراض نفوذها أو الوقوف في وجه مصالحها المتعولمة*".

ان اساس انطلاق ظاهرة العولمة اقتصادي، قادته الشركات الكبرى في البلدان المتقدمة للسيطرة على البلدان الأخرى وخصوصا البلدان النامية، لما يتوفر في هذه البلدان من فرص استثمارية، وموارد طبيعية مهمة، واسواق كبيره وايدي عاملة رخيصة، بالأضافة الى مستويات ضريبية منخفضة ان لم تكون معدومة، وكذلك غياب الرقابة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني حول البيئة والتلوث وغيرها وأن وجدت، فهي ضعيفة الفعالية في هذه البلدان. وفي ظل هذا النشاط الأقتصادي، لقوى العولمة. ونحاول معالجة التأثير والأنعكاس لمعرفة مدى هذه التأثيرات التي يتركها النظام الأقتصاد الجديد على البلدان النامية... ويقتبس الباحث وثيقة دولية بهذا الخصوص .

يشير برنامج الأمم المتحدة الأنمائي لعام 1999 الذي خصص لقضايا العولمة وبعد ان يصنف التقرير 174 دولة من دول العالم الى فئات**، دول ذات تنمية بشرية عالية وتضم 45 دولة، ودولة ذات تنمية بشرية متوسطه وتضم 94 دولة، ودول ذات تنمية بشرية منخفضه وتضم 35 دولة، ومؤشرات التقرير وتصنيفاته على "درجات" لكل دوله ثلاث مؤشرات:-

أ- نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي "معدلات القوة الشرائية بالدولار".

بـ- العمر المتوقع عند الولاده "الجانب الصحي في البلد".

جـ- الحالة التعليمية "معدل معرفة القراءة والكتابة، معدل القيد في مراحل التعليم".

وان البلدان التي تحصل على 800 من الالف فما فوق تعد من البلدان عالية التنمية والبلدان التي تحصل على 500 من الألف تعد منخفضة التنمية، ومابينها المتوسط، ولوحظ ان حصلت كندا على الترتيب الأول بين الدول ذات التنمية العالمية، على 933 من الألف والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب الثالث 927 من الألف، وتأتي الكويت على الترتيب الخامس والثلاثين، على 833 من الألف، اما الدول ذات الترتيب المتوسط فتأتي هنغاريا 47 وعلى 795 من الألف وروسيا 71 وعلى 747 من الألف، والصين في ترتيب 98 وعلى 701 من الألف ومصرفي مرتبة 126 وعلى 616 من الألف والهند في ترتيب 132 وعلى 545 من الألف، اما الدول ذات التنمية المنخفضة، كان ترتيب السودان 142 وعلى 475 من الألف واليمن 148 – وعلى 444 من الألف، وأثيوبيا 172 – و298 من الألف.

وهكذا كلما كان ترتيب الدولة متأخرا كانت اكثر تخلفا من الناحيتين الأقتصادية والأجتماعية يبلغ سكان بلدان الفئة الأولى 1018,2 مليون نسمة، اي اقل من 18% من مجموع الناتج القومي الأجمالي لبلدان العالم، اما بلدان الفئه الثانية تبلغ عدد سكانها 4089,9 مليون نسمة اي اكثر من 71% من سكان العالم، اما ناتجها الأجمالي فيبلغ 5037,7 مليار دولار اي نحو 17% فقط من

---

* للمزيد أنظر مؤلف د. زلوم ، عبد الحي – مصدر سابق ص16 ص17 .

* انظر مؤلف يوهان نوبيرغ – دفاعاً عن الراسمالية العالمية- ترجمة نور قباعه – ومراجعة فادي حدادين – الطبعة العربية الاولى- الاهلية للنشر والتوزيع- عمان- الاردن 2007 ص13 .

**وثيقة برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 1999 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناتج القومي الأجمالي. أما بلدان الفئة الثالثة فلا تكاد حصتها من الناتج القومي لبلدان العالم تذكر، اذ لاتزيد عن سته بالألف 0.6%، مع ان عدد سكانها يزيد عن 11% من سكان العالم. ومجموع هذه المؤشرات والمعطيات تقول:

ان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي لبلدان المجموعة الأولى يبلغ نحو 24 الف دولار في السنة مقابل 1280 دولار للمجموعة الثانية و 274 دولار للمجموعة الثالثة، ومعنى ذلك ان نصيب الفرد في المجموعة الأولى يبلع 19 ضعف مثيله في المجموعة الثانية و 87 ضعف مثيله في المجموعة الثالثة.ولايوجد مؤشر على ان هذا الفارق في تناقض بل بالعكس ان المؤشر يشير الى انه 1975-1995، ازداد الأول بمقدار 1.9% سنويا بينما نما مثيله في الفئة الثانية 1.8% "على الرغم من النمو الحاصل في الصين بلغ 7.7%، قد ساهم في رفع معدل الفئة الثانية اما الفئة الثالثة فكان المعدل سالبا - 0.4%... من هذا الصدد يشير ميشال شوسودفسكي* في مؤلفه "عولمة الفقر" ، استاذ الأقتصاد السياسي في جامعة اتوا بكندا "الى ان التطبيقات على اكثر من 100 بلد مدين في العالم الثالث وأوربا الشرقية، حيث تفتقد هذه البلدان كل سيادة اقتصادية وكل رقابة على سياستها الضريبية والنقدية... والتي تطبق برنامج التصحيح الهيكلي . في عدد كبير من هذه الدول، يسهم في عولمة السياسة الأقتصادية الكلية، الموضوعه تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي... وبعد ان يقدم لوحة احصائية مشابهة تقريبا المشار اليه في برنامج الامم المتحدة الأنمائ من ان نفوس العالم، "يقدر عددهم ب 6 مليارات شخص اواخر القرن العشرين"، وان منهم خمسة مليارات في البلدان الفقيرة، بينما الدول الغنية، بما فيها الدول النفطية الثرية في الخليج، تعد بنحو 15% من سكان العالم، تتصرف بنحو 80% من الدخل العالمي، وان 56% من البشر يعيشون في البلدان المسماة بذات الدخل المنخفض، وكتلة من نحو ثلاث مليارات من الكائنات البشرية تتصرف بنسبة 4,9% من الدخل الكلي، اي اقل من الناتج الوطني الأجمالي لفرنسا ومستعمراتها في ماوراء البحار- راجع جدول -23-، اما افريقيا جنوب الصحراء بسكانها البالغ عدد 500 مليون شخص، فأنها تحصل على اقل من 1% من الدخل العالمي، اي مايعادل نصف دخل ولاية تكساس...

---

* وثيقة سياسية

** أنظر ميشا ل شوسودفسكي – عولمة الفقر – نقلاً عن عرض منشور في مجلة النهج العدد22 – الصادر عن مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي – دمشق –سوريا -2000 ص114 ومايليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول -23- توزيع الدخل العالمي في عام 1993

	لسكان (مليون)	% من سكان العالم	الدخل المتوسط للفرد بالدولار	الدخل الكلي (مليار دولار)	% من الدخل العالمي
بلدان ذات الدخل المنخفض في العالم الثالث	3077,8	56,0	379	1166,5	4,9
افريقيا جنوب الصحراء	599,0	10,0	520	311,5	1,3
جنوب شرق اسيا	1194,4	21,7	310	370,3	1,5
الصين	1178,4	21,4	490	577,4	2,4
بلدان ذات الدخل المتوسط في العالم الثالث	1218,9	22,2	2397	2921,7	12,2
مجموع العالم الثالث*	4296,7	78,1	951	4088,6	17,1
أوربا الشرقية، الأتحاد السوفيتي السابق	392,3	7,1	2665	1045,5	4,4
مجموع البلدان الفقيرة**	4689,0	85,2	1095	5133,77	21,5
بلدان الـ OCD***	812,2	14,7	22924	18618,9	77,9
مجموع البلدان الغنية	812,4	14,8	23090	18758,3	78,5
المجموع العالمي	5501,5	100,0	4343	23892,0	100,0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* عدا البلدان ذات الدخل المنخفض في الأتحاد السوفيتي السابق.
** مجموع كل العالم الثالث زائداً اوربا الشرقية والأتحاد السوفيتي السابق.
*** منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية، بأستثناء أيسلندا، المكسيك وتركيا.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تشير نوريتا هرتس* مؤلفة كتاب "السيطرة الصامتة – الصادر في فبراير 2007، وقد ارتفع دخل افقر العائلات الأمريكية خلال السنوات العشر التي بدأت عام 1988 الى اقل من واحد في المائة، بينما قفز الى 15 في المئة لخمس اغنى الأغنياء، وفي مدينة نيويورك، يكسب فيه سنويا اغنى عشرين في المئة 152,350 دولار. اما اجور من هم في الحضيض فهي متدنية جدا، وعلى الرغم من انخفاض ارقام العمال العاطلين في تلك البلاد فأن 11 مليون من العمال الأمريكيين العاملين، وطفلا واحدا بين كل خمسة اطفال امريكيين هم في عداد الفقراء.

اعود الى التقرير الأول "برنامج الأمم المتحده الأنمائي"، ومأأشير له في حجم التفاوت وحجم النفقات الأستثمارية، في البلدان التي تطرق لها التقرير، فنجد ازدياد نفقات الأستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم، زياده كبيره خلال العقد الأخير من القرن الماضي فقد زادت التدفقات من 44388 مليون دولار عام 1985 الى 266220 مليون دولار الى 126766 مليون دولار خلال الفتر نفسها، اي بنحو 12 ضعفا الى بلدان الفئة الثانية، ومن 980 مليون دولار الى 2449 مليون دولار الى بلدان الفئة الثالثة "ضعفين ونصف"، لو دققنا في هذه الأرقام لتبين ، ان نصيب الفرد من الأستثمار الأجنبي المباشر عام 1997 بلغ 261 دولارا في بلدان الفئة الأولى، بينما كان اقل من 31 دولار في البلدان الفئة الثانية، واقل من 4 دولارات في بلدان الفئة الثالثة.

كما استطاع اغنى 225 شخص في العالم مضاعفة ثرواتهم خلال السنوات الأخيرة الماضية لتبلغ اكثر من الف مليار دولار "انظر الجدول رقم2-1" "ومنهم 11 شخص من البلدان العربية"، اي مايعادل الدخل السنوي لأفقر سكان العالم البالغ عددهم 2.5 مليار نسمة، وتزيد ثروة اغنى ثلاثة اشخاص في العالم الناتج المحلي الأجمالي، لجميع البلدان الأكثر فقرا البالغ عددها 48 بلدا والتي يبلغ سكانها 600 مليون نسمة، واضاف التقرير ان الدخل الفردي في 80 بلدا من بلدان النامية مايزال اقل مما كان عليه قبل عشر سنوات، كما ان معظم البلدان الأفريقية وبلدان الأتحاد السوفيتي السابق تشهد انخفاضا في مستوى الدخل الفردي... وحالة الأنقسام المتنامي بين الأغنياء والفقراء، ترك اعدادا متزايدة في البلدان تعيش فقراً مدقعاً، تعيش بأقل من دولار في اليوم... وازداد عدد الذين يعيشون في حالة فقر فعلي مايقارب 100 مليون انسان، بالوقت الذي ازداد فيه الدخل العالمي الأجمالي من الناحية الفعلية بمعدل 2,5 بالمئة سنويا. لاحظ جدول-24-. والسؤال كيف تجري معالجة هذا التفاوت الهائل في ظل العولمة؟!

---

* راجع مؤلف نوريتا هرتس – السيطرة الصامتة – مصدرسابق ص15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم -24-
فائقو الثراء حسب المصدر

المنظمه أو مجموعة بلدان	توزيع أغنى 225 شخص	الثروه (مليار دولار)	متوسط الثروه (مليار دولار)
منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية	143	637	4.5
آسيا	42	233	5.4
أمريكااللاتينية ومنطقة الكاريبي	23	55	2.4
البلدان العربية	11	78	7.1
شرق أوروبا ورابطة البلدان المستقلة	4	8	2.0
افريقيا	2	4	2.5
المجموع	225	1015	4.5

المصدر:UNDP, Human Development Report, 1999

- في الصين ، حيث يشهد أقتصادها اكبر نسبة نمو عالمية ، فقد أعلن مسؤول رفيع عن ان نحو 20 مليون عامل مهاجر من المناطق الريفية ، فقدوا وظائفهم ، بسبب التباطؤ الاقتصادي الناجم عن تأثيرات الازمة العالمية .

هذا رغم ان الرئيس الصيني " وين جياباو" صرح ان بلاده تبحث في اتخاذ أجراءات جديدة لتعزيز نموها الاقتصادي والحيلولة دون تراجع الاقتصاد ، وفعلاً أتخذت اجراءات في تشرين الثاني من عام 2008 ، خطة للتحفيز الاقتصادي قوامها 4 ترليونات يوان " 586 مليارددولار " لتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة ، من أجل درء آثار الازمة ، إلا أنه اشار الى ان آثار الخطة بدأت تظهر ... وذلك بعد أنخفاض النمو الاقتصادي في الربع الاخير من العام الماضي الى 8، 6% مقارنة مع عام 2007.

- وفي الاقتصاديات الناشئة في امريكا اللاتينية ، نالت البرازيل التي تعد القوة الاقتصادية الكبرى في القارة حصتها من الازمة المالية . هذا بالرغم ان البرازيل تمتلك سادس اكبر صناعة للسيارات في العالم ، إلا ان شركات كبرى لصناعة السيارات مثل مرسيدس فوكس واغن، منحت عمالها اجازات أجبارية ، مع احتمال الاستغناء عن اعداد كبيرة من العمال في حال عدم أرتفاع مبيعات السيارات . وأدى الانخفاض الكبير في اسعار البترول ، الى زيادة المخاوف بشأن مستقبل برامج التنمية الاجتماعية في كبرى البلدان المصدرة للنفط في المنطقة مثل الاكوادور وفنزويلا .

الى ذلك يخشى المحللون ان يفقد 4، 2 مليون شخص في امريكا اللاتينية وظائفهم ، وقالت غرينسيان* ، انه يتعين على حكومات المنطقة ان تقدم دعماً مالياً لأقتصادها او تواجه فقدان الكثير من المكاسب الاجتماعية الكثيرة التي حققتها خلال السنوات الاخيرة .

هذا وقد أشارت ربيكا غرينسبان رئيسة الفرع الاقليمي لبرنامج التنمية التابع للامم المتحدة انه من الممكن ان تؤدي الازمة الاقتصادية الحالية الى ارتفاع كبير في معدلات الفقر في امريكا اللاتينية بنسبة تبلغ 51% هذا العام .

_____* غرينسيان ، ربيكا – هي رئيسة الفرع الاقليمي لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هذا ولم تسلم الدول العربية من تداعيات الازمة المالية وخاصةً الدول الخليجية التي يرتبط اقتصادها بشكل مباشر مع الاقتصاد العالمي ، حيث يتوقع مسؤولو صندوق النقد الدولي ان يتباطئ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2009 ليصل الى 6، 8% مقابل 3، 5% عام 2008 جراء انخفاض اسعار النفط الخام في خضم الازمة المالية العالمية .

- واصلت اسواق الاسهم العربية انخفاضها في 22 أكتوبر 2008 ، متأثرة بالانهيارات الحادة التي منيت بها اسواق المال العالمية ، خاصة في بداية الاسبوع ، ليسجل أعلى مستوى الخليجي سوق الاسهم السعودي يوماً ثانياً من التراجع الحاد خسر فيه المؤشر نحو 472 نقطة تمثل حوالي 30، 7% فيما أنخفض مؤشر سوق الامارات المالي بحوالي 5، 4% .

- أشارت وكالة الانباء السعودية " واس" ان من بين 125 شركة سجلت ست شركات فقط ارتفاعاً، فيما تراجعت 117 شركة وحافظت شركتان على اسعارهما يوم امس المصادف 21 اكتوبر 2008.

- كانت شركة دبي الاسلامية للتأمين وإعادة التأمين اكثر الشركات انخفاضاً في اسعار اسهمها بأغلاق 95، 1 درهم بتراجع نسبة 5، 19% ... تلاهما بيت التمويل الخليجي بأغلاق 90، 8 درهم بنسبة تراجع بلغت 8,14% ... فشركة شعاع كابيتال بأغلاق 94، 2 درهم بنسبة تراجع بلغت 8، 18% ؟!!.

- وعلى صعيد البورصة الكويتية ، أقفل مؤشر السوق على تراجع بلغ 8، 315 نقطة مع نهاية تداولات اليوم ، ليستقر عند مستوى 9، 36، 116 نقطة ، وبلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 5، 220 مليون سهم بقيمة 4. 101 مليون دينار كويتي موزعة على 5972 صفقة نقدية . وتراجعت مؤشرات القطاعات الثمانية ، أذ سجل مؤشر قطاع الخدمات أدنى تراجع من بين القطاعات بـ 6. 678 نقطة تلاه قطاع الاستثمار بـ 8. 430 نقطة ثم قطاع البنوك يتراجع قدره 9. 315 نقطة .

- وفي عمان ، أصابت عدوى الازمة المالية العالمية " البورصة" بتراجع لليوم الثالث على التوالي حيث خسر السوق 146 نقطة اضافية كاسراً حاجز الـ 3700 نقطة وسط موجة بيعية قوية طغت على عمليات التداول في البورصة وبين الوسطاء ان السوق سيواصل نزف النقاط مالم تتماسك الاسواق الامريكية ، التي ما زالت تتأثر بالازمة المالية .

- تشير بعض الكتابات على ان تداعيات الازمة المالية خطيرة جداً وخصوصاً على الاقتصاديات الاكثر ضعفاً ، وبخاصةً اسواق المال والبنوك العربية ، فبمجرد حدوث الازمة شهدت البورصات العربية وعلى رأسها المصرية والسعودية تراجعاً . وأن البنوك الخليجية ستتأثر بشكل أساسي في الازمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة وأجتاحت دول العالم ، بأسره ، تلك التي تملك أستثمارات خارجية او التي تستعين ببنوك خارجية في عمليات تمويلها الداخلية ، خاصة في الامارات وقطر وعمان على حسب توسع القروض العقارية في هذه البلدان ... وأن مصير أستثمارات البنوك الخليجية في الصناديق السيادية في امريكا واوربا وانما معرضة للمخاطر مثلها مثل اي استثمار اجنبي في الولايات المتحدة الامريكية ومن الممكن ان تتعرض للأبادة الكاملة كما حدث مع استثمارات بنك ابوظبي الوطني مؤخراً . وأن اكثر البنوك تأثراً ستكون هي البنوك الاماراتية لأنها توسعت في القروض العقارية .. ولكن هناك بنوك محلية تأثرت من الازمة بسبب بعض استثمارتها الخارجية التي لم تعلن عنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

. وان معظم البنوك العربية تضارب في البورصات العالمية بأموال المودعين .
كما يلاحظ تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي في البلدان العربية ، فالمعروف إن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل 6% سنوياً في حين إن الانتاج لاتزيد نسبة نموه 3- 2% فقط ، ففي عام 2006 زاد العجز التجاري الزراعي فيها عن 27 مليار دولار ، كما زاد العجز التجاري الغذائي عن 20 مليار دولار، حسب التقرير الاقتصادي العربي لعام 2007 . كما ويلاحظ أنخفاض وتدني حجم التجارة البينية في هذه البلدان بحيث لاتتجاوز نسبة 3، 11% من أجمالي التجارة الخارجية بين هذه البلدان لعام 2006 ، البالغة " 6، 1032 " مليون دولار . "في حين يشار الى إن حجم التجارة البينية في الاتحاد الاوربي وصل الى 85% من أجمالي التجارة الاوربية ، وتفاقمت مشكلة البطالة في هذه البلدان لتصل الى 8، 17 مليون عاطل بنسبة 15% من مجموع القوى العاملة ، وتزايد الاعتماد على تأمين المواد الغذائية على البلدان الرأسمالية المتقدمة ووفق شروط منظمة التجارة الدولية ،حيث تعتمد البلدان العربية على 70% من أحتياجاتها من القمح، و74% من السكر ،و62% من الزيوت ، بالوقت الذي "يزداد الاحتياط النفط العربي يوماً أثر يوم ، فقد أرتفع من 50 مليار برميل عام 1950، الى 120 مليار برميل عام 1960 ، ثم تضاعف الى 250 مليار عام 1970 وزاد الى 370 مليار عام 1980، والى 650 مليار برميل عام 1990 ، ثم بلغ 700 مليار عام 1993، الى أكثر من 800 مليار برميل عام 2007*". في حين يشار الى أن الاحتياط السعودي بمفرده يصل الى نحو 277 مليار برميل ليساوي بذلك أكثر من ثلاثة أمثال الاحتياط النفطي لدى الولايات المتحدة والمكسيك مجتمعين ، وأكثر من أربعة أمثال أحياطي فنزويلا ، أحد أهم البلدان المصدرة للنفط بالنسبة للولايات المتحدة وأيضاً أكثر من أربعة أمثال الاحتياط النفطي لروسيا ودول أوربا الشرقية معاً . "في حين يحتوي العراق على 115 مليار برميل النفط الاحتياطي المؤكد عام 2006 ، وهو يمثل 10% من الاحتياط النفط العالمي المقدر بـ 8، 1160 مليار برميل ، ويتوقع الخبراء أن يحتوي العراق على أضعاف هذه الكمية المؤكدة لأنه لم يجري تقويم للحقول النفطية العراقية منذ أن تم التأميم الصناعة النفطية عام 1972 . وقد قدرت إدارة معلومات الطاقة الامريكية أن تصل الاحتياطات النفطية غير المؤكدة في العراق الى 400 مليار برميل، إذ إن حقل "القرنة الغربي" وحده يحتوي على 100 مليار برميل غير المؤكد**" .
وفي هذا السياق أشير الى أن العديد من المصادر تؤكد بأن كمية المخزون الاستراتيجي من النفط في الولايات المتحدة الامريكية عام 2006 تصل الى 800 مليون برميل ، الامر الذي يؤكد على الاهمية الستراتيجية الفائقة على النفط في البلدان العربية . وكما يقول د. مهران "فإن العالم سيواجه أزمة طاقة يرتقب بروزها خلال 20 - 30 سنة القادمة وهذه الحقيقة تشغل بال قادة الدول النظام الرأسمالي ومهندسي ستراتيجية الشركات النفطية العملاقة منذ العقد الماضي***".
وباطبع فأن الاسباب والنتائج السياسية والمجتمعية بالرغم من الامكانيات الهائلة النفطية وغيرها لكننا نرى أن العامل الاقتصادي المرتبط والمتجدد في أستمرار وتعمق التبعية بكل أشكالها فقد أثرت الازمة المالية الحالية سلباً على أقتصاديات البلدان العربية عموماً والخليجية بشكل خاص كما أشير لها ، والمؤشرات حول هذه المسألة كثيرة .
اما تأثيرالازمة على العراق" رغم تصريحات بعض المسؤولين ، بأن الاقتصاد العراقي يبقى بمنأى من آثارها ،مبررين ذلك بأن حجم التعاملات العالمية في السوق العراقية لاتكاد تذكر" والعراق ليس بمعزل عما يجري للاقتصاديات العالمية التي تأثرت بألازمة ، خصوصاً ان الاقتصاد العراقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* المصدر : جريدة القبس الكويتية الصادرة 19- 2 – 2008 .

** المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد 358 – الصادرة في كانون الاول 2008 .

*** د. مهران ، موشيخ - مقال صادر في – جريدة العرب اليوم – 12 -2 -2008 .

بالأساس أقتصاد ريعي وتابع بالمفاهيم الاقتصادية حيث يعتمد كلياً على عوائد النفط التي تشكل المصدر الاساسي لتمويل موازنة الدولة بما يقرب من حوالي 90% وان اي تأثير باسعار النفط " الارتفاع او الانخفاض " ستنعكس على هذه الايرادات ونتيجة للازمة تراجع حجم الانتاج العالمي وأنخفض الطلب على النفط مما أدى الى أنخفاض أسعار النفط 147$ للبرميل الواحد الى 50 $ او

اكثر قليلاً للبرميل الواحد عام 2009 . وأمام هذا التراجع عدلت الميزانية مرتين لعام 2009 لتبلغ 79 مليار دولار الامر الذي دفع وزير المالية بالتصريح ومن خلال الاعلام بأن هناك عجزاً مقداره 25 مليار دولار . هذا بالاضافة الى ان أستيرادات الدولة تعتمد على ما يرد الدولة من دخل نفطي ، والازمة المالية تحولت الى ازمة اقتصادية اي انها امتدت الى التجارة والى قضايا التضخم من خلال استيراد الكثير من الحاجيات من السوق العالمية ، وكل ماينعكس على الاسواق العالمية ينعكس على الاسواق العراقية ، وكذلك تتقلص فرص العمل وتتوسع دائرة العاطلين عن العمل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الثاني :

الخصخصة – بعض التجارب التاريخية

الفصل الرابع :

نماذج في الخصخصة من بلدان مختلفة

- المبحث الاول : تجارب بلدان من أمريكا اللاتينية .
- المبحث الثاني : تجارب بلدان من القارة الافريقية .
- المبحث الثالث : تجارب من البلدان العربية .
- الخلاصة : المشترك والمختلف في هذه التجارب .

الخصخصة : بعض التجارب التاريخية

يتفق جميع الباحثين والكتاب الاقتصاديين على ان العالم يشهد عهداً جديداً من التطورات وبخاصةً في الاوضاع الاقتصادية ، وأنعكاساتها على الحياة اليومية للناس ، وتأثيرها على الخدمات وتنمية الموارد ، وتوفير مستلزمات الحفاظ على تنمية الموارد البشرية والطبيعية ، والحفاظ على البيئة وحياة الانسان وبخاصة في البلدان النامية .

وان النظم مهما اختلفت في واقع الامر ، فأنها تعبر عن علاقات بين قوى فاعلة " القوى المنتجة" وعلاقاتها وتقنيات معينة سائدة بالاضافة الى مجموعة من القضايا والمشاكل التي يستوجب معالجتها ومواجهتها من قبل النظم المختلفة لغرض إيجاد الحلول لها، من ثنايا رؤية المتغيرات الجوهرية التي تشكل تعديلاً او تغيراً في نمط التوجه السائد . ومن المنظور الاقتصادي ، بات من الملاحظ ان هناك تناقض مكون رأس المال على مستوى عالمي وبروز تكرار الازمات الاقتصادية في البلدان المتقدمة صناعياً وفي نمط الانتاج الراسمالي العالمي بشكل الذي يهدد النمو الاقتصادي الدولي، وأثربدوره بشكل كبير على برامج التنمية ، فضلاً عما ، تقوم به المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالاضافة الى منظمة التجارة العالمية ، التي تتعلق بالقوانين والأجراءات التي تصدرها تجاه البلدان النامية ، وبخاصةً شروطها "سياسة التكيف والتثبيت الاقتصادي" ، وتحرير التجارة العالمية من كل قيد لصالح البلدان الراسمالية المتقدمة وعلى حساب البلدان النامية ، وذلك لأنعدام القدرة على المنافسة العالمية ، وهكذا عملت هذه الدوائر ، تحت شعار " الاصلاحات الاقتصادية!" التي عمقت التباين كما رأينا ووسعت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وفي تفاقم الازمات التنموية في البلدان النامية، نتيجة لضآلة اسهامات هذه المنظمات الدولية في تمويلها ، مالم تخضع لشروط " الصندوق والبنك الدوليين" ، والى تقلص المساعدات الخارجية الموجهة الى الدول للاخذة في النمو ، من جراء انتفاء الدوافع السياسية التي حكمت من قبل " برامج المعونات الخارجية" أبان الصراع بين الاتحاد السوفيتي " السابق " والنظام الراسمالي العالمي ،في هذا السياق ، تأتي معالجتنا لهذا البحث ، في إطار ومنهجية تاريخية وأمبريقية*، الذي يكشف الشروط والمستلزمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتطور الظاهرة وتعاقبها التاريخي ومراقبة " التجارب " بشكل محدد وأنتاج حقائق علمية، والتي تعني بتحليل هذه التجارب للبلدان الآخذة بوصفة الخصخصة ، كأطار جديد للتنمية في البلدان النامية، وفق وصفات هذه المنظمات لا وفق تصورات محلية او وطنية ، او وفقاً لدراسة موضوعية ، في اطار متغير مستقل ، هو الوضع الاقتصادي ، والذي منه تنبثق عملية الاصلاح الاقتصادي وما يستلزمه من اصلاح اداري وفني وتقديم الحلول للمشكلات التي تعترض طريق التطور .

أن الاخذ بعملية التحول من الاعتماد على قطاع الدولة الى الخصخصة Privatization ، التي تصاعدت في الثمانينات من القرن الماضي ، والانتقادات الشديدة تجاه القطاع العام وبخاصة في بداية السبعينات ، لأسباب عديدة مختلفة ، تبعاً لأختلاف مستويات التطور والتخلف للبلدان الآخذة بالخصخصة ، وبقدر ما يتعلق الامر بالبلدان النامية ، رغم التباينات المطروحة على مستوى اقتصاد كل دولة ، فأن هناك مبررات عديدة منها أنخفاض كفاءة معظم الوحدات الانتاجية في القطاع العام وتكبدها خسائر مالية متكررة ، والعجز في الموازنة العامة ، او لأسباب تتعلق بكونه مستمد من فكر وتطبيق أشتراكي ، والتجارب غير الناجحة له ، والسبب الآخر ، هو المتغيرات التي حصلت على الساحة الدولية ، بالاعتماد على القطاع الخاص وآليات السوق بفعل صعود الليبرالية الجديدة في البلدان الراسمالية المتقدمة ووصول الليبراليين المتطرفين الى الحكم في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في نهاية السبعينات والثمانينات وأنهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية الاشتراكية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ، والعجز المزمن في الموازنة العامة ،وميزان المدفوعات وتخفيض أو إيقاف الدعم المقدم لبعض المؤسسات العامة ، والى التخفيف من حجم المديونية الداخلية والخارجية ... والى اخره من الاسباب .

هكذا أذن ظهورت فلسفة أقتصادية جديدة ونماذج اقتصادية حديثة ، مبنية على أساس احداث تغيرات بنيوية على هياكل الملكية في المؤسسات العامة ، وتلك الفلسفة الاقتصادية مبنية " كما ذكرنا" على التطور الذي حصل في الفكر الاقتصادي العالمي وتجارب الدول المتقدمة .والاخذ بها دون التعمق في الاسباب الحقيقية لفشل تجارب القطاع العام او قطاع الدولة بل أخذ الوصفات الاقتصادية لليبرالية الجديدة دون تمحيص . وينطبق هذا المنطق على الدول النامية.

ويسلط البحث الضوء على بعض التجارب ، الآخذة في الخصخصة وقد أختير تجارب بلدان من أمريكا اللاتينية ، التجربة الفنزويلية " تجربة جديدة" وتجربة المكسيك " تجربة قديمة " ومن البلدان الافريقية أختيرت أثيوبيا – حكم القوي على الضعيف – وأنغولا" تجربة جديدة" ومن البلدان العربية مصر بالاضافة الى تجربة الجزائر. البلدان المختارة جميعها ، نظام الحكم فيها جمهوري ، وتمارس آليات الديمقراطية كالأنتخابات للوصول الى الحكم ... تعتمد على النفط كمصدر للتنمية بالاضافة الى المصادر الاخرى ،عدى أثيوبيا ، كما تتعايش فيها أكثر من قومية وديانة . وبعضها خاضت حروب أهلية . او تحررية من أجل الاستقلال السياسي ... وتعاني من مشاكل داخلية . وتقديم هذه النماذج ، كمقاربات للحالة العراقية ، لغرض الوصول الى مقاربات علمية ، تدفع البحث بأتجاه رؤية علمية حول الخصخصة وواقعهما وأسبابها ومخاطرها ، وهل تدفع في طريق النمو أم أنها تساهم في عرقلته ووضع البلد بكل اقتصادياتها ، كتابع وسوق للبلدان الراسمالية المتقدمة . وهذا هدف البحث ، ومن ثم تقديم المقاربات بما هو مشترك ومختلف من هذه التجارب ، وتقديم الملاحظات للمشكلات التي طرحتها " الخصخصة " وتطبيقاتها ، على ضوء هذه التجارب ، وما يمكن ان تكون ، الغاية والاهتمام بموضوع الخصخصة وتأثيرتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، على المجتمع والاقتصاد العراقي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*المنهج الامبريقي : يعني بالمعنى الواسع ، تلك المعرفة العادية التي تتراكم في مجرى الممارسة الانسانية ، وهكذا على سبيل المثال ، تمت مراكمة التجارب والخبرات بصدد الغزوات والحروب ونتائجها وعواقبها الأكثر خطورة وسبل أجتنابها ، أما بالمعنى الضيق ، فأن المقصود ، هو تلك الدرجة التي تبلغها المعرفة العلمية ، التي تجري على أساس المراقبة الموجهة للواقع الاقتصادي الدولي ، وبهذا المعنى فأن الهدف الاساسي للمعرفة الامبريقية ، هو القيام بمراقبات " تجارب " محددة وأنتج حقائق علمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع:

نماذج في الخصخصة من بلدان مختلفة

المبحث الاول :

تجارب بلدان من امريكا اللاتينية :-

1- التجربة الفنزويلية

نحاول ان ننظر الى القضايا التالية :-

أولاً – الموقع الجغرافي والثروة الوطنية

ثانياً – الاشكالات الاقتصادية والاجتماعية في فنزويلا

ثالثاً – النهوض بالنمو الاقتصادي

رابعاً – أمكانية الاستفادة من التجربة

أولاً – الموقع الجغرافي

تقع فنزويلا* في ساحل البحر الكاريبي شمال امريكا الجنوبية وتبلغ مساحتها 912 ألف كم مربع ، ويبلغ طول سواحلها 2800 كم وطول حدودها قرابة 5000 كم مع البرازيل جنوباً وكمبوديا غرباً وغويانا شرقاً . وأهم مواردها الطبيعية هي النفط والغاز الطبيعي ، الحديد ، الذهب ، البوكسيت وتوجد فيها قاعدة صناعية متقدمة الى حدما من البتروكيمياويات وبدرجة اقل من الحديد والصلب والمنسوجات والمنتجات الجلدية والورق والحاويات ، ومن أهم الحاصلات الزراعية البن ، والارز والفوكه والسكر فضلاً عن ثروات حيوانية كبيرة ومصايد للاسماك كما تتكاثر فيها المساقط المائية التي يمكن أستخدامها في توليد الكهرباء .

ولكن تعاني الدولة من مخاطر الطبيعة مثل الفيضانات والانهيارات الطينية والصخرية والجفاف الدوري الذي يضرب بعض المناطق .

يبلغ تعداد سكان فنزويلا 7، 25 مليون نسمة " حسب تقديرات 2006" ، ومعدل النمو السكاني 38، 1% ومتوسط العمر المتوقع 5، 74 عام ويشكل الاطفال اقل من 14 عاماً ، نسبة 30% من السكان ، وتقدر قوة العمل بقرابة 13 مليوناً ، حيث يعمل حوالي الثلثين في الخدمات والثلث الباقي في الصناعة والزراعة . وتتوزع الاصول العرقية للسكان بين اوربيين وأفارقة وسكان محلين وعرب . وقد دشنت قدمي " كريستوفر كولومبس " على ارض ما عرفت بعد ذلك بفنزويلا في رحلته الثالثة الى " العالم الجديد " في اول أغسطس عام 1498 ، ليكون بذلك أول أوربي تطأ قدماه ارض القارة الامريكية الجنوبية نفسها وليس جزرها .**

وقد عانت فنزويلا قبل غيرها من بلدان امريكا اللاتينية ومثيلاتها من البلدان النامية من القهر

---

* من الطرائف : أنه عندما كنت في الصف الاول المتوسط عام 1957 ، في متوسطة المعقل ، أصبحت ثانوية المعقل بين عام 1958، صادف أن الملك فيصل الثاني ، كان في زيارة للبصرة . ومن عادة المدارس تخرج التلاميذ والطلاب الى مطار المعقل الدولي او تقف صفوف على حافتي الرصيف لأستقبال الضيف الكبير ، ويصادف أن لدينا حصة لمادة الجغرافية " وخرج الطلبة جميعهم ، عدا صفنا ، حيث لم يوافق الاستاذ "عبد الجبار محمد صابر " على ما أتذكر من خروج صفنا ، كان موضوع الجغرافية – عن فنزويلا – تطرق فيه الاستاذ لثرواتها وبخاصة النفط ، قدمها بشكل ممتع وربط ذلك بنفط العراق ، متسائلا أين هو ؟ .. حقيقة الامر كنا منبهرين ولم تكن أعمارنا تسمح بالأستيعاب الكامل ، لكنها كانت محاضرة قيمة ، تضيف الى الوعي شيئاً . والآن يضع البحث فنزويلا كتجربة للأستفادة منها في التجربة العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

** المعلومات مقتبسة من دراسة معدة من – مصطفى مجدي الجمال – الجبهة الشعبية اتحرير فلسطين – الدائرة الثقافية المركزية تحت عنوان – البوليفاري – جدل الثورة والكاريزما في امريكا اللاتينية – حالة تشافيس – حزيران 2007 ص7 .

الاستعماري والتبعية ، وأيضاً من النخب المحلية الناشئة على ارض القارة من أصول اوربية "
حيث طمحت الاخيرة" في سياق وشروط تاريخية محددة – الى الاستقلال عن البلد الام ، دون أن يعني هذا بالضرورة احداث تغيرات اجتماعية جذرية ، حتى يمكن القول ، بأن خطوط الانقسام الطبقي كان لها بعد عرقي واضح جداً سواء قبل الاستقلال ام بعده ، وعرفت فنزويلا العديد من المشاكل والازمات الاقتصادية ، كما يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي في الظاهر الذي كان يفصل إيرادات النفط في 1975 – 1979 ، أثر الفورة النفطية حيث أنها زادت بنسبة 54% . ولكن أنتاب الاقتصاد أنتكاسات عديدة ، ومعضلات حقيقية يصعب اصلاحها او تغيرها ، خاصةً مع أتساع فجوة الدخول وأستشراء الفقر في بلد غني بالثروات الطبيعية ، ولكن المنهوبة بواسطة الاحتكارات الامريكية والاوربية .

ثانياً– الاشكالات الاقتصادية والاجتماعية :

تشير المصادر الى أن ثلثي الشعب الفنزويلي ، كان يعيش تحت خط الفقر ، بالرغم مما يزخر البلد بالثروات النفطية والمعدنية ، وهو ما يعني ، ان الملايين من الفنزوليين ، يعانون الجوع والامية والبطالة ، وأنعدام المساواة ، وان الازمة الاقتصادية التي عصفت في البلاد ، منذ اواسط الثمانينات ، بسبب أنخفاض أسعار النفط وارتفاع الفائدة ، في بلد يعتمد أساساً على تصدير النفط والاقتراض من الخارج ، وقد فاقم الازمة أستشراء " الفساد " وهيمنة طغمة حاكمة مرتبطة بالشركات متعدية الجنسية ، تتعامل مع وطنها " كبقرة حلوب " لا تعنيها المصالح الوطنية ، كل ما يعنيها كيفية الحصول على الارباح وتحويلها لحساباتها المصرفية في الخارج سواء عبر نهب القطاع العام او القطاع الخاص ، خلال عقود ، في ظل تدوال السلطة في البلاد ، بشكل " ديمقراطي " تماماً ما بين حزبين كبيرين مسيطرين أحدهما أشتراكي – ديمقراطي ، والثاني مسيحي محافظ ، ولا يؤثر على النخبة الحاكمة ، بشكلها المحلي والاجنبي ، أي الحزبين ، يستلم الحكم .. كم لوحظ تورط المسؤولين الحكوميين بقضايا الفساد المالي والاداري ، وتهريب المال العام للخارج ، لا تقف عن حدود خسائر الخزانة العامة لتلك الاموال ، او يترتب عليها فوارق اجتماعية او في خلق شرائح طفيلية ، ولا يهمهما ذلك ، كما ذكرنا ، ان الامر يتعدى هروب رؤوس الاموال الوطنية للخارج ، وغسيلها في أستثمارات قانونية في البلدان الحاضنة لتلك الاموال ، والتي تؤدي الى أضعاف وضعضعة قيمة العملة الوطنية " قيمة البوليفار " الفنزويلي والدفع به نحو الانهيار .وكانت حصيلة ذلك ارتفاع معدلات الديون الخارجية والداخلية ، حيث قدر حجم الدين الخارجي بـ "2، 27 مليار دولار " أما الدين الداخلي فبلغ " 3، 15 مليار دولار " اي بحدود " 43 مليار دولار " حسب بيانات عام 2005 " هذا بالاضافة الى تكلفة الدين العام السنوي التي تبلغ بضعة مليارات من الدولارات كأقساط وفوئد .
ويبدو ان تفاقم المديونية وعجز الحكومات في البلدان النامية عن حلها مع بداية الثمانينات من القرن الماضي ، دفعت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأستثمارها، بأعتماد سياسة تقديم القروض السهلة وبكميات هائلة الى هذه البلدان ومنها فنزويلا وتوظيفها لحل الازمة في هذه البلدان ، وجعلها عنصر اساسي لاستراتيجية التكيف" التي سبق الاشارة لها"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى أصبحت هذه المديونية أنتقاماً على هذه الدول وتفجرت عن أزمة عميقة أخرى أمام آليات أدماج هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي المتطور أثر المصادر الفكرية التي صاغتها ليبرالية التكيف .
كما يلاحظ ان "الصندوق " وقف متفرجاً ، أمام استفحال العجز في مدفوعات البلدان النامية اثر التدهور الكبير الذي طرأ على معدلات التبادل التجاري وبالذات في البلاد المصدرة للمواد الزراعية والتعدينية.. وفرض برامج صارمة للتصحيح الاقتصادي على هذه البلدان .
ففي عام 1988* خضعت فنزويلا الى برامج التصحيح الهيكلي الذي رسمه صندوق النقد الدولي، وبدأت الحكومة تعتمد السياسة الاقتصادية الجديدة وأن السوق هو الحل ، وتراجعت التخفيضات في الانفاق العام وجرى تحوير الاسعار وتخفيف القيود على عمل الشركات متعدية الجنسية ، التي كانت نتائجها واضحة بالنسبة لفنزويلا ، حيث الارتفاعات في معدلات البطالة والتضخم وارتفاع مستويات المعيشة ، التي أدت الى أعاقة النمو الاقتصادي ، مما أدى الى ازمة أصابت القطاع المصرفي في البلاد وأدت الى أنهيار العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم ، حسب المصادر الى 71% عام 1994 . ولأنقاذ البلاد من كارثة اقتصادية ، جرى سحب قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة "400" مليون دولار عام 1995 وبشروط مجحفة وتعجيزية جديدة ، نحو المزيد من الخصخصة ، وفي هذه المرة ، أزداد الاستثمار الاجنبي ، وترافق ذلك مع ارتفاع اسعار النفط ... وأضطرت الحكومة في عام 1989 – وعلى العكس تماماً من الوعود التي قطعتها على نفسها في الحملة الانتخابية الرئاسية – الى قبول تطبيق برامج التكيف الهيكلي برعاية " الصندوق والبنك الدوليين" على أمل الحصول ، على الائتمانات الكفيلة بأستعادة الاستقرار المالي الى حين عودة الريع النفطي الى سابق عهده ، ومقابل ذلك التزمت الحكومة بتطبيق الوصفة المعهودة للمنظمتين الدوليتين ، فقامت بأجراء خفض كبير على اعتمادات الرعاية الاجتماعية ، " وحررت " اسعار العديد من السلع الضرورية ، فأرتفعت اسعار الوقود بنسبة 100% والنقل العام 30% ، وهو ما زاد من صعوبة حياة الاغلبية الساحقة من الفقراء ، فأنفجر السخط الشعبي في صور الاحتجاجات التي اندلعت في العاصمة كاراكاس يوم 27 فبراير 1989 ، وهو الاعنف من نوعه في تاريخ فنزويلا الحديث ... وضد الاطلاقية والتلميع الدعائي ، الذي حظيت بهما نظريات السوق الحرة آنذاك . وهو الاحتجاج الذي تداعت آثاره القارة بأكملها**.

ثالثاً – كيف جرت عملية النهوض بالنمو الاقتصادي؟

في غضون سنوات قليلة أصبح هوغو تشافيز رئيساً لحكومة فنزويلا من خلال الانتخابات التي جرت عام 1998 " وكانت مفارقة ، حيث كان صندوق الاقتراع هو الطريق الناجح للأنقلاب السابق***، كي يصل هذه المرة مستنداً على قاعدة مدنية وعسكرية واسعة . وليضع نهاية لحكم الفساد في فنزويلا .
وهكذا جاءت الثورة البوليفارية**** في فنزويلا ، ثورة ضد برامج التصحيح الاقتصادي الذي فرضته المنظمات الدولية كـ"صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " ، وضد خصخصة القطاع العام

---

* خضعت البلاد الى الاصلاحات والتكيف، في عهد الرئيس كارلوس اندرياس وادت السياسة الى تدهور النمو الاقتصادي عام 1988. وفي عام 1994 في عهد الرئيس روفائيل كالديرا ، أنهار البوليفار " العملة الوطنية " وارتفاع التضخم الى 71% ، ودخلت البلاد كارثة أقتصادية .
** أستمرت أعمال العنف الدامية التي عرفت بأسم " كاراكاسو" لمدة ثلاث ايام واستدعي الجيش لقمع الجماهير الناقمة ، وقدرت الضحايا بحوالي ألف قتيل ، ويشبهها البعض ، بما وقع في مصر في يناير 1977 ، مع فارق ان الجيش المصري لم يقدم على قمع المحتجين من المواطنين ... وقد نتج عن هذه الاحداث أنتهاء حالة الاستقرار " الاستثنائي " الذي كانت تفخر به الحكومات الفنزويلية بين نظيراتها في امريكا اللاتينية – للمزيد راجع الدراسة المعدة – مصطفى مجدي الجمال – مصدر سابق ص 17 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** قام هوغو تشافيس ، بحركة انقلابية عسكرية عام 1992 ، فاشلة ، ضد حكومة الرئيس بيريز وسياسته المجافية لمصالح المواطنين ، التي تتصف بالفساد والنهب والاستغلال . اودع بالسجن هو ورفاقه من الضباط .

**** تسمى الثورة الفنزويلية بالثورة البوليفارية ، تيمناً بـ " بأسم الثائر سيمون بولفار ، الذي ولد 1783 – 1830 والذي أقسم على تحرير وطنه واستقلاله ، وحرر اغلب دول امريكا اللاتينية من الاستعمار الاسباني ودعى الى توحيد امريكا اللاتينية ، واعادشافيز الى تسمية البلاد رسمياً في الدستور عام 1999- جمهورية فنزويلا البوليفارية .

وبيعه للأجانب بأبخس الاثمان ، وضد توغل الشركات متعدية الجنسية ، وضد تحرير السوق والتجارة الحرة ، وضد تهميش الفقراء أقتصادياً وسحق الطبقة الوسطى ، بالاضافة الى سن الدستور، ونجاح الدستور الجديد في الاستفتاء العام بنسبة 72% ، وتغير أسم البلاد ، وتم التأكيد

على تأسيس جمهورية وبناء مجتمع تشاركي فاعل، ومتعدد السلالات والثقافات في دولة عادلة ولا- مركزية عادلة ، ترسخ قيم الحرية والاستقلال والسلام والتضامن ، موحدة الارض والتعايش وسيادة القانون ... وتدعم وحدة امريكا اللاتينية ، وتؤكد السيادة للأمة والمشاركة الشعبية ، وأنشاء سلطة المواطنية والسلطة الانتخابية الى جانب السلطات الثلاث المعروفة ... كانت الادارة الامريكية والشركات المتعدية الجنسية والنخب المحلية ،غير راضية لما يحصل في فنزويلا ، وهي تملك النفوذ داخل شركة النفط الوطنية الحكومية " المنهوبة على مدى عقود " لذلك عملوا على أحداث فوضى وأضطرابات واضرابات ، غايتها قطع النفط على كل قطاعات الاقتصاد وكانت حرب من أجل افلاس الدولة " وحسب تقرير المكتب الاستشاري الاقتصادي التابع للجمعية الوطنية الفنزويلية " مجلس النواب " قدرت خسائر النفط الاولية وحدها بحوالي 7، 3 مليار دولار ، وقدرت خسائر القطاع غير النفطي على المدى القصير بحوالي 19، 1 مليار دولار كانت مستحقة على دينها العام الخارجي ، وأدى ذلك الى انخفاض العملة الوطنية البوليفار مقابل الدولار في عام 2003 ، بحيث اصبح "يساوي 2000 بوليفار للدولار الواحد"* وانخفضت احتياطيات النقد الاجنبي حوالي 900 مليون دولار فقط خلال ثلاث اسابيع مع هروب راس المال المحلي للخارج ، ولم تكف القوى المضادة للحكم في فنزويلا ، بل اقدمت على انقلاب ضد رئيس منتخب " تشافيز في 11 -4 -2002. وسرعان ما أعيد للحكم بعد أن نزلت الجماهير الى الشارع وتحركت .**

ولكي لا نخوض في التفاصيل ، فأن أستطلاعات للرأي العام ، أشارت الى التحول الكبير نحو العدل الاجتماعي ، فقد اشارت " دانا انااليسيس " كبرى منظمات الاستطلاع ، في عام 2006 ، بأن الدخل الحقيقي لشريحة أغنى 5% من السكان ، فقد أنخفض بنسبة 28% منذ مجئ تشافيز الى السلطة ، اما الشريحة الافقرالتي تشكل 60% من السكان ، فقد زاد دخلها الحقيقي بنسبة 28% ، كما قالت أيضاً ان أنماط التصويت أصبحت تعكس هذه الحقيقة ، حيث ان 75% من الفقراء يؤيدون تشافيز ، أما نسبة من يؤيده من الاغنياء فلا تتجاوز 25% .

ونجح تشافيس في معركته الاقتصادية بفرض القرار المحلي حيث انه ورث اقتصاداً يعاني من الفقر والبؤس وأنعدام المساواة ، وتمكن في فترة قصيرة نسبياً من تحسين ظروف المعيشة " كما جرى الحديث عنها " من خلال سياسات الاصلاح الزراعي وتسهيل الاقراض للمؤسسات الصغيرة والقيام بمشاريع ضخمة لتوسيع وتحسين التعليم الحكومي والصحة العامة وتوزيع الغذاء على الفقراء ، وعلى أستراتيجية تهدف الى تحسين مستوى المعيشة مع محاولة عدم تخويف المستثمرين في القطاع الخاص ، وجعل الاقتصاد في خدمة الشعب ، بدلا من جعل الشعب في خدمة الاقتصاد ، كما قام تشافيس بأجراءات ضد أداريين وفنيين وغيرهم من المناوئين للحكومه في شركة النفط الفنزويلية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعدلت معدلات الانخفاض في انتاج الشركة ، وارتفع من 4، 2 مليون برميل يومياً الى 3 ملاين برميل باليوم ، وهناك تقديرات الى إن الارتفاع سيصل الى 6، 3 مليون برميل يومياً... كما قامت الحكومة بفرض قيوداً مشددة على التداول بالدولار ... وفرض حد 2000 دولار لمرة واحدة في السنة للفنزوليين الراغبين بالسفر للخارج وقيود على تحويل العملة ومنع

---

* كان سعر البوليفار حسب التعامل الرسمي يساوي 1598 بوليفار للدولار الواحد بينما كان السعر في السوق السوداء يصل الى 2500 بوليفار .
** أستلم السلطة وقتها " بيدرو كارمونا " وهو رئيس اهم تجمع لتجارة المفرق Consecomercio لمدة 48 ساعة ، أعلنت وقتها دعمها للانقلاب ، قائلة " ان الحصول على أعلى نسبة من الاصوات ليس وحده كافياً للتمتع بالشرعية "!.

تسرب رؤوس الاموال المحلية للخارج*. وتغيرت تقاليد القرار الاقتصادي، حيث أنتقلت عملياً لأيدي تحالف الفقراء والطبقة الوسطى والتجار والمستثمرين المحليين غير المرتبطين بالخارج ، وأزدادت احتياطيات البلاد من العملة الاجنبية بمقدار تسعة مليار دولار مع نهاية عام 2003 وأصبحت نسبة نمو الاقتصاد 3، 17 % عام 2004 ، ونما قطاع البناء 1، 32%، وقطاع المؤسسات المالية والتأمين 6، 26 % ، والنقل والتخزين 4، 26% والتجارة وخدمات الصيانة 5، 25% ، والتصنيع 4، 25% ، والتعدين 8، 11% ، والاتصالات 2، 10% ، والكهرباء والماء 9، 6% ، وتحقق هذه الارقام النجاحات التي أدت الى تحسين نوعية الحياة ، بسبب تبني قضايا الناس مثل برامج محو الامية ، والتعليم والصحة ، وتأمين الوظائف والتزام الدولة بتأمين الحد الادنى من الدخل والغذاء ، بعد أن بدأت الحكومة ، بتوجيه جزء متزايد من عائداتها النفطية والضريبية للانفاق الاجتماعي . وتعد هذه المنجزات والبرامج ضربة لتوجهات برامج التصحيح التي تدعو لها الليبرالية الجديدة ومؤسساتها المالية .

وتعتبر فنزويلا الدولة الوحيدة التي تمردت على سياسة صندوق النقد الدولي ورفضت الخضوع لشروطه ولشروط الادارة الامريكية واقدمت على انتهاج سياسات وطنية وتقدمية افلحت في تحقيق انجازات كبيرة على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية اكدت فيها قدرة نظامها على التفرد في شق الطريق نحوالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصمود بوجه تحديات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المدعومة من اتفاق " واشنطن" واتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية الاقتصاد الوطني من عبث الراس المال الاحتكاري .

---

* ان حجم الاموال التي خرجت من دول امريكا اللاتينية خلال الفترة 1978 – 1983 وأودعت بأسم اشخاص في البنوك والمؤسسات المالية الخارجية تقدر بحوالي 50 بليون " مليار" دولار . وفي عام 1985 أشار البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم الى بعض التفصيلات لهذه الظاهرة ، حيث ذكر بأنها تشكل 22 بليون " مليار" دولار في فنزويلا ، وإذا نسبنا حجم هذه الاموال الخارجية المقترضة وغير المقترضة ، التي تدفقت الى هذه الدول في نفس الفترة ، سوف نجد ان تلك النسبة في حالة فنزويلا تبلغ 137% - راجع مؤلف د. زكي رمزي – فكر الازمة – مصدر سابق ص180 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

التجربة المكسيكية

أن الدوافع الى دراسة تجربة المكسيك التي يتناولها البحث ، كونها من التجارب المبكرة والاطول من حيث فترتها النسبية ، وأيضاً كونها بلد نفطي وأخيراً كون البلد يحظى بالدعم والمساعدات الامريكية ، كونه عضواً في تكتل " نافتا " الذي يضم بالاضافة لها كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية ، وأول دولة توقفت عن دفع اعباء ديونها عام 1982 .

حيث تمتد المرحلة الاولى من عام 1982 – 1993 ، إذ شرعت المكسيك عام 1982 ببرامج التكيف الهيكلي في ظروف اقتصادية كارثية تمثلت بأعلانها في نفس العام عدم قدرتها على التسديد لخدمة الدين الخارجي ووصل التضخم الى 100% وأنسحاب البنك المركزي المكسيكي من سوق العملات الاجنبية مرتين وتسارع هروب رؤوس الاموال الاجنبية*، مما أرغم المنظمات المالية الدولية – الصندوق والبنك الدوليين وشروطهما على اعتماد التكيف الهيكلي كعلاج لأزمتها وتم بموجبه أعادة جدولة الديون الخارجية وتقديم موارد اضافية جديدة وتخفيض اولي كبير لقيمة العملة المحلية " بيزو" ، غير ان هذا الاجراء ، لم يعمر طويلاً ، سرعان ما ظهرت الازمة بعنف عام 1985 .

ولم يقتصر تأثير برامج التثبيت الهيكلي "على أضعاف الأستقلال النسبي ، وأنما أمتد التأثير، لوضع البلاد في حالة تبعية مما أنعكس على الاوضاع الاجتماعية ، بسبب أن هذه البرامج ذات طبيعة أنكماشية ، كونها تصاغ بدقة من أجل القضاء على فائض الطلب المحلي " وأجراءات أخرى تتعلق بالسياسة النقدية والمالية التي تنطوي عليها " خفض الانفاق العام الجاري والاستثماري ، وكبح الاستثمار الخاص المحلي من خلال زيادة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية وزيادة اسعار الطاقة والمواد الخام..." وهذه السياسة أدت الى ضعف المركز المالي للمكسيك ، وانهيار دخل القطاع العام وانخفاض حصيلة الصادرات بمقدار 6% من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو الامر الذي دفع الحكومة اواسط عام 1986 الى أعتماد برنامج جديد مع الصندوق " نص على الانفتاح التجاري " وهي الخطوات التي يتبعها الصندوق والبنك الدوليين – بعد أن بلغ الطعم " لتتقلص عدد السلع التي يحتاج الى أستيرادها الى حد الربع مما كانت عليه عام 1985 ، وتم خفض الحد الاقصى للرسوم الجمركية على مراحل ليصل الى 20% عام 1987 ، وقبلها أنضمت المكسيك الى أتفاقية الغات 1986 ، وخصخصت مشروعات ومؤسسات القطاع العام وقلصت من دور الدولة في هذه القطاعات من 1100 عام 1982 الى 350 نهاية شهر آذار من عام 1990 ، وقد تغير هيكل توزيع الثروة الوطنية من خلال الخصخصة Privatization التي لايتهاون فيها الصندوق والبنك الدوليين ، مما يعني نقل ملكية القطاع العام والمشروعات الحكومية الى المستثمرين الاجانب والقطاع الخاص المحلي ، نظراً " للعلاقة بين ملكية الثروة والدخل وبالتالي تغير في موازين توزيع الدخل المحلي للبلد لصالح الخارج " الاجانب والداخل "القطاع الخاص المحلي" والمواطنين من ناحية وبين الطبقات والشرائح الاجتماعية من ناحية اخرى***".**

وطبقت برامج اصلاح ضريبي كبير عام 1987 ، ثم الغت القيود المفروضة على اسعار الفائدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* تقدر حجم الاموال المهربة من المكسيك خلال الفترة 1979 -1982 بحوالي 5، 26 بليون "مليار " دولار راجع مؤلف د. زكي رمزي – فكر الازمة – مصدر سابق ص180 .

** راجع مؤلف د. زكي رمزي – الليبرالية المستبدة – مصدر سابق ص96.

*** راجع مؤلف د. زكي رمزي – الليبرالية المستبدة – مصدر سابق ص95 .

عام 1989 ، وعززت من عمليات السوق المفتوحة ، وسمحت للأجانب بالتملك 100% من رأس مال المشاريع التي تصل قيمتها الى 100 مليون دولار، وبالمقابل الغت القوانين المقيدة للنشاط الاقتصادي وهذه الخطوات ادت الى تدهور ملحوظ في أداء جهاز الاسعار، حيث تصاعد معدل التضخم من أقل من 65% في كانون الاول 1985 الى 160% في كانون الاول 1987 ، وارتفعت اسعار الفائدة الاسمية ارتفاعاً كبيراً وانهارت سوق الاوراق المالية في تشرين الاول من نفس العام ، وهروب رؤوس الاموال بأتجاه الخارج " كما ذكرنا" .

وعندما وجدت السلطات المكسيكية نفسها في موقف حرج ، أتخذت اجراءات وقائية تخالف توصيات صندوق النقد الدولي ، تمثلت بسحب الدعم لسعر الصرف المرن للعملة المحلية ، مما ادى الى انخفاض حاد لقيمتها وفرض تجميد قسري للأجور واسعار طائفة كبيرة من السلع والخدمات وسعر الصرف ، فأدى ذلك الى تخفيض التضخم الى 52% بنهاية عام 1988 ، ونمو ضعيف في ناتج المحلي الاجمالي بلغ 1% وعجز 7 مليارات دولار لنفس العام ، وفي عام 1989 – 1992 ، جرت عملية تثبيت الاجور أرضاءً لتوجهات الصندوق وتخفيض لقيمة العملة الوطنية " بيزو " _ بمعدل سنوي 15% وبعدها تم تعديل النسبة لتصبح 80، 0% دولار عن كل دولار امريكي " بمعدل 10% سنوياً"

وغيرها من الاجراءات كلذلك لكي يوفر، صندوق النقد "الدولي" للحكومة أئتمانات تبلغ 6، 3 مليار دولار وأضيفت لها لاحقاً 600 مليون دولار ، كما تم ألغاء 6، 2 مليار دولار من ديون المكسيك المستحقة ،هذا من جانب كما قام البنك الدولي بتوفير أئتمانات تبلغ ملياري دولار سنوياً للسنوات اللاحقة ، بدأً من عام 1990 ، وبالرغم من كل الاجراءات والالتزام الشديد من قبل الحكومة المكسيكية بشروط الصندوق ، فأن النتائج لاتتناسب من التقديرات المتفائلة جداً من قبل الحكومة ، بل بالعكس ، أدت الازمة المالية في نهاية 1994 – وأوائل 1995 ،الى أضافات جديدة لمشاكل عدم الاستقرار المالي ... يقول لستر ثورو*" كانت المكسيك هي الحلقة الضعيفة في النظام المالي العالمي " لكنها واحدة من آخريات " ، فقد نشرت مجلة فور تشون Fortune " قائمة بسبعة بلدان اخرى " الفلبين ، أندنوسيا ، البرازيل ، ماليزيا ، تايلند ، الارجنتين ، تشيلي " كان يعتقد بأنها معرضة للضربة كالمكسيك ، ولم تكن قروضها تفوق قروض عديدة من البلدان المتخلفة ، وهي اقل بكثير من قروض بلدان متقدمة عديدة**... لكن البيزو كان مقوماً بأعلى كثيراً من قيمته الحقيقية ، والعجز في ميزان المدفوعات الذي يسوده الاستهلاك كان يراد تمويله بدفعات من الرساميل قصيرة الاجل بدلاً من الاستثمارات المباشرة طويلة الاجل ، وشرعت المجموعة الدولية ممثلة بالصندوق "IMF " والولايات المتحدة في أملاء ما ينبغي للمكسيك أن ترسم من سياسات مالية .... وفرضت على الحكومة المكسيكية فائدة بمقدار 60% على قروض البيزو أمدها 28 يوماً ، وفائدة 100% على أئتمان أستهلاكي " Consumer Credit " في شتاء عام 1995 وأدت هذه بأحداث ركود في عامي 1995 – 1996 ، وطالبت الجماعات الدولية الحكومة بأتباع سياسة تقشفية ... وفرضت إيداع عوائد النفط مباشرة في حساب لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لتطمين حملة السندات من غير المكسيكين ، بأنهم سيتلقون ما كانوا قد أسلفوه للمكسيك من قروض ... ويقول أيضاً ، كانت المكسيك تعاني من عجز تجاري سببته لها قرارات القطاع الخاص – لم يكن القطاع العام معترضاً صافياً من الداخل والخارج***.." وفي صفحات اخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* يقصد بذلك :- إطاليا وبلجيكا واليونان مدينة بديون ، دولية أعلى بثلاث مرات على الاقل ، اذا أخذنا بالأعتبار حجم الناتج المحلي الاجمالي .
** للتفاصيل أكثر- راجع مؤلف ثورو ، لستر – مستقبل الراسمالية – مصدر سابق ص256 .
*** راجع ثورو ، لستر – مستقبل الرأسمالية – مصدر سابق ص 254 ص258 .

يحمل ، لستر ثورو ، بقوله " لو أراد المرء أن يعرف الاسباب الحقيقية للأزمة المكسيكية فالأحسن له ان يوجه نظره نحو الولايات المتحدة ".

وقبيل مرحلة الازمة 1994 -2000 وما بعدها ، ادت الاجراءات السابقة وأنخفاض معدلات الربحية في الولايات المتحدة الى تدفقات سريعة لرؤوس الاموال الى المكسيك على شكل استثمارات نجم عنها توسع في الطلب الكلي وزيادة سريعة في اسعار الاسهم والسندات والعقارات ونمو متسارع للأصول والخصوم المصرفية نتيجة لتوسع في الأئتمان وعجز في الحساب الجاري ، وهذه التدفقات عملت على زيادة العجز في الحساب الجاري الخارجي وبدأ المستثمرين يشككون في القدرة على الاستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي بالاضافة الى ترتيبات سعر الصرف ، التي تسببت في هجمات مضاربة نتيجة ربطها بالدولار الامريكي ، مما ولد شكوكاً حول قابلية سعر الصرف للأستمرار ايضاً ، وتحت وطأت هذه الضغوط، تم التخلي عن الارتباط بالدولار الامريكي وتعويم البيزو في 22 كانون الاول 1994 ، وكان هذا الاجراء بمثابة الفتيل الذي فجر الازمة الاقتصادية المكسيكية .

وقد قدرت الكلفة المالية لبرنامجها لدعم نظامها المالي لتجاوز الازمة بـ 12% من الناتج المحلي الاجمالي لعام1997 تستهلك على مدار 30 عاماً او بالرغم من هذه التدابير الاستثنائية من حيث حجم التمويل الخارجي والتكاليف المحلية للبرامج والسياسات ، لكن النتائج ظلت محدودة . وأن التحسين الذي يشار له عام 1999 من بعض الكتاب والباحثين ، لا يعود سببه لبرامج التكيف الهيكلي والخصخصة ، وانما نتج عن التحسن في اسعار النفط مقارنة بالفترة السابقة .

ونستنتج من كل ذلك ان تجربة المكسيك وخضوعها لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وصفات برامج التكييف والتنمية الهيكلي ، كانت تجربة فاشلة ، ما لم تتحقق الاصلاحات داخلياً ، ورأينا كيف كانت عمليات الاجراءات المتخذة تجري لغير صالح البلاد وتؤثر على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي وتصب في مصلحة محافل الدوائر المالية الدولية ، وكيف تعرض الاقتصاد الوطني المكسيكي لكوارث محلية وصدمات خارجية .

بالاضافة الى ان السياسة الليبرالية الجديدة ونهجها اتجاه البلدان النامية يصب في مصلحة الاحتكارات العالمية ، فلو " قارنا الخسارات المالية للمستثمرين الاجانب في المكسيك بالخسارات التي لحقت بالدخول الحقيقية للمواطنين المكسيكين ، لبدأ واضحاً ان المكسيكين هم الاكثر خسارة ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :

تجارب بلدان من القارة الافريقية

التجربة الاثيوبية :

أثيوبيا جمهورية فيدرالية ديمقراطية لها اطول تاريخ في الاستقلال بالمقارنة مع الدول الافريقية الاخرى . عام 1936 ، أجتاحها الجيش الايطالي ، وهزمت القوات البريطانية والاثيوبية القوات الايطالية عام 1941 ، وأستعادت سيادتها في ديسمبر 1944 ، عاصمتها أديس أبابا . ونظام الحكم جمهوري . الاستقلال عن المملكة المتحدة 1944 مساحتها 127، 127، 1 كم . سكانها بحدود 031، 673، 67 نسمة . الناتج القومي الاجمالي 299، 84 مليار دولار . الناتج معدل دخل الفرد 1120 دولار ، وعملتها " بير " يشكل المسيحيون 5. 66% من سكان البلاد والباقي خليط من ديانات اخرى بما فيها الاسلامية . اقتصادها يعتمد على زراعة القهوة " البن" والسمسم . اللغة الرسمية الامهرية .

إن الظروف الجوهرية والموضوعية ، التي تفسر الاسباب الحقيقية ، تحول دون دينامية التحول وفق الوصفات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفق تجارب البلدان المتقدمة صناعياً ، ولا وفق الظروف التي تعيشها البلدان الفقيرة، وما تتميز به من تخلف وهشاشة القاعدة الاقتصادية للدول الحديثة وطبيعة التركيبة الاجتماعية الفنفتحة على الولاء القبلي والعشائري ، وطبيعة الارضية الثقافية القائمة على المقدسات التي تحول دون القيم العلمانية ، بالاضافة الى واقع التجربة والتفكك والطائفية التي تحول دون قيام كيان سياسي قادر على أستيعاب وأحتضان آليات التحول المطلوب .

وضمن هذا السياق ، تتداخل البلدان النامية على نطاق كثيف في الادبيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تناولت تجارب هذه البلدان ، والتجربة الاثيوبية ، قد لا تتناسب بهذه الجزئية او تلك مع ظروف العراق ، غير إني فضلت الاشارة لها من باب الاجندة المطروحة حول الدول النامية ، وسياسة " الاصلاحات " وفق وصفات " الصندوق والبنك الدوليين " وشروطهما لتوضح كيفية التدخل السافر لهاتين المنظمتين وتحديداً صندوق النقد الدولي ، وفرضه على الحكومة الاثيوبية أن تعلن عن كل صغيرة وكبيرة تتعلق بسياسة الدولة السياسية والاقتصادية ، وان تأخذ أذناً مسبقاً لأي اجراء تتخذه .. ولكنها تلتقي كنظام جمهوري وتجربة ذات أقتصاد أنتقالي ، وما صاحبه من أشكالات ، تتقدم "ميدانياً وعملياً " من خلال أقتصاد رفيع المستوى وخبير وأستشاري كان مديراً للبنك الدولي ، هو البروفسور " ستكلتز " الذي عاش التجربة ميدانياً .

جوزيف ستكلتز* ، كتب تحت عنوان " أثيوبيا والصراع بين سياسة القوة والفقر " يشير فيه" عندما وصلت** عام 1997 ، كان " مليس زيناوي "*** منشغلاً في خلاف ساخن مع صندوق النقد الدولي ، وأوقف الصندوق برنامج أقراضه ، ولم يكن من الممكن ان يكون نتائج الاقتصاد الكلي لأثيوبيا – التي كان ومن المفترض بالصندوق التركيز عليها – في وضع افضل من ذلك ، او لم يكن هناك تضخم ، وفي الواقع كانت الاسعار تتجه نحو الهبوط . وكان الناتج ينمو بأضطراد .،. واثبت " مليس " انه يضع السياسات الصحيحة في مكانها المناسب ...ولكن "مليس" كان يواجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* مقتبس من مؤلف – جوزيف ستكلنز – العولمة ومساوئها – مصدر سابق ص41 .
** يعني وصول – جوزيف ستكلتز، الى اثيوبيا بأعتباره النائب الاقدم لرئيس البنك الدولي عام 1997 .
*** مليس زيناوي : رئيس الوزراء في اثيوبيا ، بعد سقوط حكومة منغستو هيلا مريام عام 1991 .

مشاكل مع صندوق النقد الدولي فما كان في خطر ليس مجرد مبلغ 127 مليون دولار من اموال الصندوق التي قدمها من خلال مايسمى ببرنامج تسهيل التكيف الهيكلي المفرز " ESAF " برنامج اقراض بمعدلات دعم عالية لمساعدة البلدان الفقيرة جداً "ولكن اموال البنك الدولي كذلك ، وبعد ان يوضح د. جوزيف ، مهمات الصندوق ودوره في تقديم المساعدات الدولية بعد ان يتأكد من أن البلاد تعيش ضمن حدود امكانياتها ، وان كان العكس تحصل مشاكل لا محاله ... وبخاصةً الشعور بالقلق ولا سيما في التضخم .. وبعد ان يشرح مصطلح الاقتصاد الكلي*.

ولكن ستكلتز " يقول ، اذا كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي – التضخم والنمو – رصينة كما كانت في اثيوبيا ، فمن المؤكد ،ان الاطارالاقتصادي الكلي ،لا بد ان يكون جيداً . ولم يكن لدي اثيوبيا إطار اقتصادي كلي سليم بل كان لدى البنك الدولي دليل مباشر على كفاءة الحكومة والتزامها للفقراء حيث يواصل القول " لقد صاغت اثيوبيا ستراتيجية تنمية ريفية مركزة أهتمامها على الفقراء ولا سيما الخمسة والثمانين بالمائة من سكانها القاطنين في القطاع الريفي ، وقلصت انفاقها العسكري بشكل مذهل " أمر ملفت للنظر لحكومة وصلت للسلطة بوسائل عسكرية لأنها علمت بأن الاموال المنفقة على الاسلحة كانت أموالاً يمكن انفاقها على محاربة الفقر ... ولكن " الصندوق " اوقف برامجه مع اثيوبيا ، على الرغم من الأداء الاقتصادي الكلي الجيد ، بالقول أنه شعر "اي الصندوق" بالقلق من وضع موازنة اثيوبيا**".

الحالة هذه ، أن المشكلة الواضحة في منطق " الصندوق" أنه يلمح بعدم أمكان اي بلد فقير أنفاق المال على اي شئ يحصل على معونة من أجله .. ففي حالة أثيوبيا ، أراد المانحون الذين كانوا يعملون بشكل مستقل وليسوا مدينين بالفعل " للصندوق " رؤية بناء مدارس جديدة وعيادات صحية ، وهو ما كانت اثيوبيا تريده أيضاً . ولكن " للصندوق " له آراء مخالفة ، عبر عنها بعدم أهتمامه ومنطلقاته العتيدة بديمومه المشاريع ... بل جادل " الصندوق " ان المساعدات الدولية لم تكن مستمرة الى الدرجة التي يمكن الاعتماد عليها .

1 - ويخالف د. جوزيف " الصندوق " بقوله ، ان موقف الصندوق ليس معقولاً لمجرد مضامينه السخيفة فحسب ، وأنا أعلم " اي جوزيف " ان المساعدات غالباً ماتكون مستقرة أكثر بكثير من العوائد الضريبية التي يمكن ان تتباين بشكل ملحوظ حسب الاوضاع الاقتصادية***". والسؤال المطروح ، لماذا لم يفهم الصندوق ، التعامل مع الحكومة الاثيوبية ومنطقها ؟!.

2 - والنقطة الاخرى الخلافية ايضاً في التعامل مع المعونة الخارجية بين الصندوق والحكومة الاثيوبية ، يدرجها ايضاً د. جوزيف هي في تسديد قرض مبكر لمصرف امريكي بأستخدام اثيوبيا لبعض احتياطياتها ، وكانت الصفقة ، قد أبرمت وفق معايير اقتصادية مقبولة ، وعلى الرغم من نوعية الضمانة الاضافية " طائرة" كانت اثيوبيا تدفع معدل فائدة أعلى بكثير على قرضها مما كانت تحصل عليه من أحتياطياتها . ولكن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي أعترضا على التسديد المبكر ، لماذا؟ يقول ستكلتز ، أنهما لم يعترضا على منطق الستراتيجية بل على حقيقة ، ان اثيوبيا ، قد قامت بهذا العمل من دون موافقة الصندوق . ولكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* مصطلح الكلي " حسب ستكلتز يشير الى السلوك المجموعي والمستويات الاجتماعية للنمو والبطالة والتضخم ، وبأمكان البلدان تحصل على تضخم واطئ ولكن من دون نمو مع بطالة عالية ، بالنسبة لمعظم الاقتصادين سيصنف هذا البلد ضمن اطار اقتصاد كلي مأساوي . وبالنسبة لمعظم الاقتصاديين ، لا يعد التضخم غاية بحد ذاته بل وسيلة الى غاية ، ان التضخم العالي المفرط غالباً مايفضي الى نمو واطئ ويفضي النمو الواطئ الى بطالة عالية والتضخم أمر يستنكره الكثير . ولكن" الصندوق " غالباً مايبدو انه يخلط بين الوسائل والغايات وبذلك يفقد التمييز في ماهو مهم في النهاية .

** هنالك مصدران من العوائد للحكومة الاثيوبية ، هما الضرائب والمساعدات الاجنبية ، وكانت ميزانية الحكومة متوازنة طالما مصادر عوائدها مساوية لأنفاقها .

*** عندما رجع جوزيف ستكلتز ، على ما يبدو ، طلب من الموظفين الذين يعملون معه الى تدقيق الاحصائيات ، وتأكدوا بأن المساعدات الدولية كانت أكثر أستقراراً من العوائد الضريبية .

لماذا ينبغي بدولة ذات سيادة ان تحصل على أذن من الصندوق على كل عمل تقوم به ؟ . ويجيب د. جوزيف ، ربما كنا سنفهم ذلك لو ان عمل اثيوبيا هدد قدرتها على التسديد ما كانت مدينة به للصندوق ، ولكن على العكس تماماً ، لأنه كان قراراً مالياً معقولاً عزز قابلية البلاد على تسديد ما كان مستحقاً .

3 - الحالة الثالثة ، وهي الخلاف بين الصندوق واثيوبيا ، التي تتعلق بتحرير السوق المالي الاثيوبي ... فالنظام المصرفي الاثيوبي عموماً " قياساً على سبيل المثال بحجم موجوداته " ويصفه " ستكلتز " بحجم " بيت هيدا بولاية ماريلاند ، وهي ضاحية في أطراف واشنطن يقطنها 55277 نسمة ولم يطلب "الصندوق" من اثيوبيا فتح اسواقها المالية للمنافسة الغربية فحسب بل تقسيم أكبر مصارفها الى عدة أجزاء . ففي عالم المؤسسات المالية الامريكية العملاقة وايضاً البنوك الاوربية واليابانية الاخرى التي تضطر للاندماج فيما بينها " كما اشير لها في البحث " لكي تتنافس بشكل فعال ، فكيف يكون حال مصرف وطني بحجم البنك الوطني لضاحية " بيت هيدا" ان ينافس عملاق عالمي كـ "ستي بنك" ؟ ، وعندما تدخل هذه البنوك العملاقة والمؤسسات المالية العالمية بلداً مثل اثيوبيا اوغيرها من البلدان النامية فأنها ستسحق اي منافسة محلية ، فبالاضافة الى أجتذابها للمودعين وأبعادهم عن المصارف المحلية ، فأنها ربما تكون أكثر قدراً وسخاءً عندما يتعلق الامر بتقديم قروض الى الشركات المتعدية الجنسية مما ستفعله في تقديم أئتمانات لرجال الاعمال الصغار والمزارعين*.

وفي معرض تعليقه يقول جوزيف ستكلتز " اراد الصندوق ان يفعل اكثر من مجرد فتح النظام المصرفي أمام المنافسة الاجنبية . أراد تعزيز النظام المالي بأنشاء سوق فراد لحولات خزينة الحكومة الاثيوبية – اصلاح ربما يكون مرغوباً في العديد من البلدان ، ولكنه كان لا يتلاءم بالكامل مع حالة التنمية في تلك البلاد . واراد من اثيوبيا كذلك ان " تحرر " سوقها المالي ، اي تسمح لمعدلات الفائدة ، بأن تحددها قوى السوق – أمر لم تفعله الولايات المتحدة ولا اوربا الغربية إلا بعد عام 1970 عندما بلغ جهازها الناظم الاساسي ، مرحلة عالية من التطور . كان الصندوق يخلط الغايات والوسائل ، فمن أحد الاهداف الرئيسية للنظام المصرفي الجيد ، هو تقديم الأئتمان بشروط جيدة لأولئك الذين سيسددون . ولكن في بلد ريفي الى حدٍ كبير كأثيوبيا ، سيكون من المهم تماماً للمزارعين ،ان يكونوا قادرين على الحصول على الائتمان بشروطٍ معقولة لشراء البذور والاسمدة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول أ. د. محمد نصر مهنا***" عندما تولت الحكومة الانتقالية السلطة في البلاد " اثيوبيا – في مايو 1991 " ركزت على ضرورة بناء البرامج وتدعيم المهارات والقدرات للأجهزة الادارية سواءً على المستوى المركزي او الاقليمي ، وذلك من اجل التصميم والتنفيذ العام لمشروعات التنمية والحفاظ على مكتسبات وقوة دفع العمل المشترك من خلال قوة بشرية ماهرة ، والاهتمام بتطوير امكانيات وقدرات المواطنين من اجل المزيد من الكفاية والفعالية للأداء الوظيفي الحكومي وتلبية أحتياجات التنمية من القوى البشرية على المدى القصير والطويل ... وبالفعالية في القيام بدور مؤثر في إدارة الشؤون الاقتصادية – الاجتماعية ... وعلى ما يبدو كان النظام المصرفي الاثيوبي في الاقل كقوة نوعاً ما قادراً على تنظيم معدلات الاقراض والاقتراض أقل بكثير مما في البلدان النامية الاخرى التي عملت بنصيحة " الصندوق****" . ولم يكن الصندوق مسروراً ، لأنه أعتقد ان معدلات الفائدة ينبغي ان تحددها قوى السوق الدولية سواء كانت تلك الاسواق في وضع

---

* راجع – جوزيف ستكلتز – العولمة ومساوئها – مصدر سابق- ص47 .

** جوزيف ستجلز - مصدر سابق -ص47 .

*** راجع مؤلف أ. د. محمد نصر مهنا – الادارة العامة وادارة الخصخصة مع نماذج لتجارب بعض دول العالم – الاسكندرية – المكتب الجامعي الحديث – 2006 ص412 – ص413 .

**** لاحظ مؤلف جوزيف ستكلتز – مصدر سابق ص47 وص48 .

منافسة او لم تكن، وكان الصندوق ينظرالنظام المالي المحرر غاية بحد ذاتها .... وقاومت اثيوبيا طلب الصندوق في فتح نظامها المصرفي لسبب وجيه ، وهو انها رأت ماحل بأحدى جاراتها في شرق افريقيا التي رضخت لمطاليب الصندوق بعد ما أمر بتحرير السوق المالي ، وكانت النتائج مأساوية "حينما كان التشريع المصرفي والاشراف المصرفي" غير كاف مع النتائج المتوقعة – حيث ادى الى فشل اربعة عشر مصرفاً في "كينيا " عام 1993 ، 1994 وحدها ، وفي النهاية ارتفعت معدلات الفائدة " في هذا البلد " ولم تنخفض .

ولما لم يفلح الصندوق بمواجه امتناع اثيوبيا عند مطاليبه ، الح الصندوق الى ان الحكومة الاثيوبية ليست جادة في عملية الاصلاح ، وأوقف برنامجه... "أي أنه أخذ يكيل الاتهامات الباطلة دون رعاية لأحترام المواثيق الدولية التي تحرص أن تراعي أحترام خصوصيات الدول دون التدخل في شؤونها الداخلية ". وهذه تجربة ميدانية لأسلوب المنظمات المالية الدولية ، لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها في مسعاها لتركيع الدول النامية ، فهي لا تصغي لهذه البلدان ، بل تعمل وفق منهجية ايديولوجية " الليبرالية الجديدة " وبالطريقة التي تشتهيها ، دون رعاية الخبرات المحلية للاخرين ، فهي تستخدم او تعتمد منهجية " حجم واحد يلائم الجميع " وان صلاحياتها الاصلية هي دعم الاستقرارالاقتصادي العالمي ،وليس تقليل الفقر في البلدان النامية*.

تشير المصادر الاقتصادية ، على ان القارة الافريقية عرفت تدهوراً خطيراً في اوضاعها الغذائية خلال السنين الاخيرة على نقيض كل المناطق في العالم ، وليس قلة الامطار والجفاف هي العامل المسؤول الوحيد عن هذا التدهور ، بل هناك قائمة من الاسباب : على سبيل المثال عانى القطاع الزراعي في العديد من بلدان افريقية بسبب الادارة السيئة والفساد الحكومي ، وفي الوقت ذاته بسبب النقص الفادح في مصادر التمويل والخبراء . فهناك برامج بالكامل للتنمية الريفية ألغيت تحت تأثير برنامج الاصلاح الهيكلي " المفروض من قبل صندوق النقد الدولي بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي" . وهذا ما يصفه جوزيف ستكلتز "حول حكم القوي على الضعيف – حالة اثيوبيا والصندوق" ، كما ان جهود الدول المانحة تخفضت كثيراً فالزراعة لم تعد تستوعب سوى 2% تقريباً من المساعدات المتعددة الاطراف لسنة 2002 ، مقابل 30% لسنة 1980 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير دراسة اعدها فريق تقرير المراقبة العالمية للتعليم للجميع والتي قدمت الى الجلسة الاولى لمنتدى اليونسكو لأستشراف المستقبل الى تحليل نتائج الازمة المالية والاقتصادية الراهنة على التعاون الدولي بشكل عام ... وتوثق الدراسة الاثار المتوقعة للأنهيار الاقتصادي العالمي الراهن على الاهداف التنموية للألفية ... أشارت الدراسة الى ان هناك خطراً حقيقياً يتمثل في ان بعض البلدان ذات الدخل المنخفض التي حققت تقدماً ملموساً تجاه تحقيق الاهداف التنموية للألفية الخاصة بشمولية التعليم الابتدائي ، ستعاني من أنتكاسات سلبية ، كموزنبيق وأثيوبيا ومالي السنغال ورواندا وبنغلادش من بين البلدان التي تشملها مجموعة البلدان التي يطالها الخطر. وبرامج صندوق النقد الدولي خلقت مشاكل اقتصادية واجتماعية في العالم الثالث .

يقول ستيكلتز ، ان الحكمة المستفادة عندها تطبق وصفات الصندوق ينهار الاقتصاد وحينما تتوقف عن ذلك ينتعش الاقتصاد بشكل عام ، فحينما يتقدم بلد الى الصندوق لعلاج مشكلة اقتصادية وحينما يتوقف عن ذلك الطلب ينتعش الاقتصاد . وأمامنا نتائج واضحة لسياساته في تايلندوجنوب افريقيا واندنوسيا وروسيا . وعندنا الدول التي رفضت وصفات الصندوق الدولي فأنتعشت مثل الصين وبولندا وماليزيا . أن سياساته تعكس مصالح الدول الغنية ، بينما هو يعكس المصالح الايديولوجيا للمجتمع المالي الغربي .

---

* للمزيد راجع مؤلف – جوزيف ستكلتز – مصدر سابق ص50 وما بعدها .

يتم التعامل مع البلدان النامية كمستعمرات " لأنها لا تضع خططها بنفسها بل توضع لها من قبل الصندوق والدول الكبرى التي تقرر تقديم المساعدات بشكل قروض ومساعدات في الدول التي تقرر مساعدتها . في تقرير تحت عنوان "سطو على الاراضي أم فرصة للتنمية**" وقد اختار التقرير خمس دول هي السودان وأثيوبيا ومالي وغانا ومدغشقر. ويكتسب التقرير اهمية على ضوء معارضات محلية لبعض تلك الصفقات وجدل أثير حول أخرى، كما حدث في مصر مثلاً بشأن مشروع توشكي واستثمارات سعودية وكويتية فيه .

وفي معرض الحديث عن التقرير بين الفوائد والمخاوف ، يقول جاك ضيوف، مدير الفاو "في الناحية الفعلية ، لقد اسفرت المفاوضات عن علاقات دولية غير متكافئة وزراعة قصيرة الاجل ذات روح تجارية . فالهدف يجب ان يكون في تكوين مجتمعات مختلطة يساهم كل طرف فيها وفق ما تمليه عليه المصالح . فالطرف الاول يتولى التمويل والمهارات الادارية وضمان الاسواق للمنتجات ، أما الطرف الثاني فأنه يسهم في ضوء ما يتيسر لديه من اراضٍ ومياه وقوى عاملة " .

ويصف " ضيوف " قمة التخوف بالقول " فالمخاطر تكمن في خلق حلف استعماري جديد لتأمين مواد اولية بدون أية قيمة أضافية في البلدان المنتجة، ناهيك عن خلق ظروف عمل غير مقبولة للعاملين في الزراعة ".

وما يهمنا في هذا الصدد هو موضوع أثيوبيا . أذ يشير سعد هجرس مدير تحرير " عالم اليوم " الاقتصادية اليومية " لا يجب التحدث عن تلك الصفقات بشروط Business فقط ، أنما تناقش كل صفقة على حدة شروطها وظروفها ، وكيف يمكن تقاسم التكاليف والمنافع ، ومن الذي يقرر ذلك ، هذا يتطلب ليس فقط مفاوضات ماهرة بل اشراك الناس ، أصحاب البلد لأن تلك أصول البلد " يقصد الاراضي والمعامل وغيرها " ولا ينبغي ان تترك لتصرف حفنة من النخبة تتصرف فيها تحت جنح الظلام وإلا اصبح ذلك من أشكال الاستعمار للتحكم في غذاء الناس . ومن أمثلة ذلك اثيوبيا ، حيث يستثمر عدد من رجال الاعمال السعوديين نحو 160 مليون دولار في اراضي اثيوبية لأنتاج القمح والشعير والارز .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الوقت نفسه ينفق برنامج الغذاء العالمي 116 مليون دولار على شراء 230 ألف طن من المعونات الغذائية ، فيما بين 2007 و2011 لحوالي 6. 4 مليون اثيوبي يعانون سوء التغذية والموت جوعاً ... وخرج التقرير بجملة من التوصيات والاستنتاجات ، التي منها عدم وجود الشفافية في التعاقدات ، وغياب البعد الاستراتيجي لضمان ان يكون الاستثمار الزراعي الاجنبي ضمن خطط لأحتياج البلد . وضرورة أشراك المجتمع المدني في الاعداد للصفقات والتشاور مع السكان المحلين ، وان لا تكون المشاريع لأغراض ربحية فقط وأنما لسد فجوات الغذاء وضمان الامن الغذائي للبلد المعني والعمل على تحسين العقود وجعلها أكثر تفصيلاً لتضمن حقوق الطرفين .. وتدل التجربة على أن مشاريع الاصلاحات لاتفكر جوهرياً بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، بقدر ما تفكر بتحقيق المصالح السياسية والايديولوجية للمؤسسات المالية الغربية . ويغلب على المفاوضات منطق القوة الذي تمتلكه المنظمات المالية دون مراعاة الظروف المحلية وخبراتها في البلدان النامية .

** التقرير أعده باحثون بدعم من المعهد الدولي للبيئة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة " الفاو FOE " والصندوق الدولي للتنمية الزراعية " إفار "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع :

تجربة الخصخصة في أنغولا*

جمهورية أنجولا Republic of Angola ، تقع في القارة الافريقية وعاصمتها لواندا Luanda ، وتعداد سكانها 9,458,000 نسمة حسب أحصائيات سنة 1988ومساحتها 1246700 كيلو متر مربع ، وتقع في جنوب افريقيا وتحدها من الشمال والشمال الشرقي جمهورية الكونغو ومن الشرق زامبيا ، ومن الجنوب ناميبيا ومن الغرب المحيط الاطلنطي . ومعدل المواليد لكل 1000 نسمة 57، 45 " تقريبا 46 " مولود حتى تموز 2003 ومعد الوفيات لكل 1000 نسمة 83، 25 " تقريباً 26 " وفاة " تموز 2003 " . ومتوسط عمر الفرد 96، 36 او "37" تقريباً سنة " تموز 2003 ".

وأجمالي الناتج المحلي ، طبقاً لتقديرات عام 2007 ، مقوماً بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الامريكية 95، 80 بليون " مليار " دولار ، ومقوماً بسعر الصرف الرسمي للدولار :04، 61 بليون دولار ، ومعدل النمو الحقيقي لاجمالي الناتج المحلي 3، 16% طبقاً لتقديرات عام 2007 ، ومتوسط دخل الفرد من اجمالي الناتج المحلي " مقوماً بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الامريكية :5600 دولار " . أما مصادر اجمالي الناتج المحلي ، طبقاً لتقديرات عام 2005 ، فهي بالشكل التالي :-

أ- قطاع الزراعة 6. 9%.

ب - قطاع الصناعة 8. 65% .

ج- قطاع الخدمات 6. 24% .

اما قوة العمل فأن حجمها يبلغ 573. 6 مليون عاملاً طبقاً لتقديرات عام 2007 ، أما توزيعها ، طبقاً لتقديرات عام 2003 ، فهي تتوزع على القطاعات التالية :-

1 – في قطاع الزراعة 85% .

2 – في قطاع الصناعة والخدمات 15% .

وأن معدل البطالة عالٍ جداً ، أذ يؤثر على اكثر من نصف السكان أذ يبلغ 50% طبقاً لتقديرات عام 2001، وان نسبة السكان تحت خط الفقر تبلغ 70% طبقاً لتقديرات عام 2003 ، وان معدل التضخم بلغ 5. 12% طبقاً لتقديرات 2007 ليصل الى 10% حسب تقديرات 2009 . وبلغ الاستثمار2. 9% من اجمالي الناتج المحلي، حسب الفترة اعلاه. والموازنة قدرت عام 2007 بـ:

1- الايرادات 58. 18 بليون دولار .

2- النفقات 7. 15 بليون دولار .

كما ويقدر الدين العام حسب تقديرات عام 2007 بـ 7. 14% من اجمالي الناتج المحلي . وتشتهر انغولا بزراعة المنتجات التالية ، الموز ، قصب السكر ، البن ، نبات السيسال ، الذرة ، القطن ، التابيوكا ، ويصنع منه البودنج ، التبغ ، الخضروات ، الموز الاخضر ، بالاضافة الى المواشي ومنتجات الغابات بالاضافة الى الاسماك .

وفي مجال الصناعة والصناعات الاستخراجية – المعدنية ، فهي النفط ، الماس ، خام الحديد ، الفوسفات ، سليكات الالمنيوم ، البوكسيت ، اليورانيوم ، الذهب ، الاسمنت ، المعادن الاساسية ، تصنيع الاسماك ، تصنيع الاغذية ، البيرة ، منتجات التبغ ، السكر ، المنسوجات ، أصلاح السفن .

_____* المعلومات الاحصائية والاقتصادية من شبكة الانترنيت ويكيبيديا – الموسوعة الحرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن معدل نمو الانتاج الصناعي يقدر بـ 4. 24% طبقاً لتقديرات عام 2007 .وعلى ما يبدو أن أنغولا تتميز بأقتصاد متنوع ، ومن خلال هذه القوى المتنوعة في الزراعة والصناعات الاستخراجية يلاحظ أن أنغولا تتميز بأقتصاد متنوع .

ويبلغ أنتاج النفط 26. 1 مليون برميل يومياً ، حسب تقديرات عام 2005 وأن الاستهلاك المحلي بحدود 000. 50 برميل يومياً ، لنفس الفترة ، وان صادراتها من النفط تبلغ 021. 1 مليون برميل يومياً ، حسب تقديرات عام 2004 ، والاحتياطي المحقق يبلغ 412. 5 مليون برميل طبقاً لشهر شباط 2006 ، اما الغاز الطبيعي ، فأن الانتاج يقدر بـ 3. 767 مليون متر مكعب ، طبقاً لتقديرات عام 2005 والاستهلاك يبلغ 3. 767 مليون متر مكعب ، طبقاً لذلك تسجل الصادرات من هذه المادة ، صفراً وكذلك الواردات ، أما الاحتياطي المحقق فهو 44 بليون متر مكعب ، ايضاً وطبقاً لتقديرات شهر شباط عام 2006 . وتبلغ المساعدات الاقتصادية التي تمنح لانغولا ، 8. 441 مليون دولار ، حسب تقديرات عام 2005 . ويبلغ الدين الخارجي 835. 8 بليون دولار تقديرات 31 ديسمبر 2007 . وأن العملة المتداولة : كوانزا Kwanza ويبلغ الدولار الامريكي : 6. 76 كوانزا في عام 2007 ، في حين كان يبلغ 606. 74 كوانزا عام 2003.

ويتكون الشعب الانغولي من عدد من القبائل التي تشكل 96- 97% تقريباً من السكان بالاضافة الى خليط اوربي – افريقي بحدود 2% اما الاوربيون فيشكلون 1% . واللغة الرسمية هي البرتغالية والى جانبها عدد من اللهجات المحلية المتعددة ، والديانات المنتشرة هي المسيحية والوثنية والاسلام ، حيث يشكل 55% من الكاثوليك ، 10% من البروتستان ، 25% طوائف مسيحية افريقية ، 5% يتبعون كنائس أنجيلية برازيلية ، كما يوجد قسم من السكان ، يمارسون ديانات محلية ، كما توجد أقلية مسلمة يقدر تعداد افرادها بـ 80-90 الف شخص ، معظمهم مهاجرون من بلدان غرب افريقيا او من لبنان ، وتوجد نسبة بسيطة من الملحدين . وحصلت على استقلالها من البرتغال بعد حروب الاستقلال بنحو 14 عاماً 1961 – 1975 في 11 نوفمبر " تشرين الثاني ، عام 1975 ، ويعتبر هذا اليوم العيد الوطني بالنسبة للشعب الانجولي . ونظام الحكم فيها جمهوري .

عانت انغولا على مدار 25 -30 سنة من حروب اهلية طاحنة* وخلفت ورائها الفقر والتعاسة والمعاناة والضحايا التي بلغت بحدود 300 الف بالاضافة الى المشردين والمهجرين ، والتدمير شبه الكامل للدولة ، وحالة فوضى . وعلى الرغم من اتفاق السلام في تشرين الثاني من عام 1994 إلا ان البلاد ظلت تعاني من مشاكل عديدة ، واستمرت حوادث العنف والتصفيات ، بالاضافة الى زرع ملايين الالغام على طول الارض في انجولا ، مما تعسر عودة المزارعين الى مزارعهم ، وفي مثل هذه الظروف عجزت الحكومات الانجولية عن تدبير الكثير من الامور ، وشهدت نقصاً في كل الاشياء عدا الاسلحة ، مما ارغم الحكومة على استيراد معظم حاجياتها الاقتصادية .

ففي الوقت الذي استطاعت الحكومة السيطرة على عوائد النفط ، فأن حزب " يونيتا"** استولى على مناجم الالماس ، وخلال تلك الحرب الشرسة ، دفن نحو 5-9 ملايين منجم طبيعي أثناء المعارك ، ولاتزال الكثير من الاجزاء الشاسعة في انجولا غير قابلة للوصول .

---

* الحروب الاهلية : اندلعت الحرب الاهلية بعد حصولها على الاستقلال في عام 1975 من البرتغال ، وكانت بين الحركة الشعبية لتحرير انجولا "حركة يسارية " ، وبين الاتحاد الوطني لاستقلال انجولا المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا ، وخلفت ورائها اكثر من 300 الف قتيل وسكان يعانون فقراً شديداً ، رغم مواردها الغنية بالنفط والماس وغيره .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

** حزب يونيتا UNITA الاتحاد الوطني لأستقلال انجولا بقيادة جوناس سائيمبي ، المدعوم من الشركات البترولية المتعدية الجنسية ، الذي أغتيل من قبل أحد حراسه في ربيع عام 2002 .

واصبحت انغولا واحدة من اسرع مناطق النمو الاقتصادية في العالم . وبعد توقف (1) الحرب الاهلية عام 2002 ، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ، تغيرت الصورة ، حيث بلغ حجم النمو الاقتصادي نحو 15% ، ووصل معدل النمو الاقتصادي عام 2006 اكثر من 20% ، حيث توسعت عملية حفر وتشغيل آبار جديدة ، وتعد الان ثاني اكبر منتجي النفط في قارة افريقيا بعد نجيريا*.

قال تقرير صندوق النقد الدولي ، ان انغولا تواصل نموها السريع بحيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 18% ، اما انتاج النفط فقد ارتفع بمقدار 13% بعد ان جرى تدفق النفط من المناطق العميقة لشوطئ انجولا . والاستفادة من مصادرها الطبيعية مثل الذهب والماس والغابات الشاسعة المساحة ، ومصايد الاسماك المنتشرة في المحيط الاطلسي ، وبالاضافة الى النمو في قطاع النفط ، فقد اشار صندوق النقد الدولي ايضاً الى بدء العمل في مناجم جديدة ، وجرى توسع في قطاع الصناعة واقامة مشاريع لتحسين البنية التحتية التي تساهم في نمو اقتصاد البلد . وتعد الصناعة النفطية القوة المحركة لهذه المعدلات المميزة .

وتشير المصادر الى ان انغولا تمتلك مصادر للنفط في اعماق البحار ، تعتبر اكثر وفرة من تلك المصادر في الكويت على سبيل المثال .وهي تنتج ما يعادل بنحو 2. 1- 3. 1 مليون برميل من النفط يومياً ، وتعمل الجهات المسؤلة الى ان يرتفع حجم الانتاج حتى عام 2009 الى نحو مليوني برميل باليوم ... وتعتبر انغولا بالنسبة للصناعات النفطية أحدى اكثر الدول الخمسة المحققة لأرباح كبيرة في العالم . ولذلك ما ان وجهت شركة النفط الانجولية الحكومية " سون انجول اوانغول " في بداية عام 2006 دعوتها لشركات النفط العالمية للأستثمار ، حتى سارعت تلك الشركات للتدافع على حقول النفط العذراء امام السواحل الانغولية ... واستثمرت مجموعات شركات النفط والغاز الطبيعي وحدها منذ عام 2003 ، نحو 20 مليار دولار .

وتشير بعض التحليلات ، إن هذا الامر، لا يتعلق بعملية السلام في انغولا ، بقدر ما يعود الى نظرة الولايات المتحدة الامريكية المستقبلية في الاعتماد على شركات انتاج النفط الافريقية على المدى البعيد بدلاً من النفط في البلدان العربية ، ويتوجه نحو ما يزيد على نصف النفط الانغولي الى تزويد الولايات المتحدة الامريكية ، هذا بالاضافة الى ان انغولا تعتبر المزود الرئيسي للصين بالنفط ، خلال السنوات الاخيرة وعلى الرغم من مليارات الدولارات التي تستثمرها "شركات النفط الغربية " المتعدية الجنسية في القطاع النفطي البحري في هذه الدولة .

ولكن ما يلاحظ على هذه الدولة ، أنها بؤرة للفساد ، وبناءً على تقديرات "صندوق النقد الدولي" فقد اختفت في الفترة ما بين 1997 -2002 فقط نحو" 2. 4" مليار دولار دون اي اثر ، وهي تعادل نحو 10% من حجم الناتج القومي للبلاد ، وهناك تقديرات أخرى تشير الى أن ما أختفى يزيد على "7" مليارات دولار، هذا وتقدر نفس المصادر ان ستة من سبعة أثرياء يتمتعون بثروة لا تقل عن 100 مليون دولار لكل منهم ، وهم من المسؤلين الحكوميين جميعاً، بالوقت الذي يقدر الدخل السنوي من انتاج النفط بنحو 4 – 5 مليارات وأن الديون الخارجية بلغت 8. 10 مليار دولار، طبقاً لتقديرات 2000 .

---

* صدر مؤخراً تقرير من صندوق النقد الدولي ، يتوقع فيه ان تحقق انجولا نمواً سريعاً لتصبح اسرع اقتصاديات العالم نمواً ، متخطية بذلك الصين والهند .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام 2000 كان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED واضحاً جداً ، فقد قال "أن الآمال المعلقة حالياً على تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة فائقة الاستدانة غير واقعية . لن يكفي تخفيف الديون المقترح لجعلها مطاقة على المدى المتوسط ... ومن جهة اخرى لن يكون لحجم تخفيف الديون وطريقتة آثاره كبيرة على تقليص الفقر" ... وحتى 42 بلداً لن تستفيد كلها من تخفيف الديون فدولة لاوس لم تطلب الاستفادة من المبادرة، لأن قادتها يعتبرونها حاملة لسلبيات تفوق أيجابياتها، علاوة على ان أربعة بلدان بلغت تغطية القرار وتلقت جواباً سلبياً : هي انغولا وكينيا وفيتنام واليمن ، فقد أعتبرت أستدانتها مطاقة رغم ان انغولا مثلاً ، مدمرة بـ 25 سنة من حرب اهلية غذتها الشركات البترولية ومتعدية الجنسية ، وواجهت عام 2000 مجاعة غير مسبوقة على أراضيها ...أنظمت انغولا الى برنامج مع صندوق النقد الدولي والذي على ضوءه تخضع اجراءات الدولة وموظفيها لمراقبة " الصندوق والبنك الدوليين " المعروفة "سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي " الداعية للمزيد من الاصلاحات وابتعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والدعوة للمزيد من التقشف وايقاف الدعم في مجالات الانفاق العام .

وهنا وجدت الحكومة الانغولية تعارضاً واضحاً بين توجهاتها وأجراءات الصندوق الآنفة الذكر، وهذه تعتبر نفس الحالة التي واجهت البلدان النامية عموماً بعد حصولها على الاستقلال النسبي .

يقول د. رمزي زكي " ان الاستقلال النسبي الذي تمتعت به الدول في مجتمعات ما بعد الاستقلال والذي استمرت -- حتى نهاية السبعينات تقريباً، كان يستند الى عاملين اساسين: الاول ،هو قوة جهاز الدولة . والثاني حجم الفائض الاقتصادي الذي كانت تملكه الدولة " .

وعلى ما يبدو حاولت الحكومة الانغولية للحفاظ على هاتين الدعامتين بشكل او بآخر بالقيام بأولوياتها الاستراتيجية التي تتعلق بأصلاحات البنية التحتية وتقليص البطالة ومكافحة الامية وأصلاح الاجهزة التعليمية وبناء المساكن " للذين هجروا او أفتقدوا منازلهم بفعل الحرب الاهلية " وتحسين الظروف المعيشية . وبين تعارض توجهات صندوق النقد الدولي ، التي تستهدف أضعاف جهاز الدولة وحرمانه من الفائض الاقتصادي وهي التوجهات التي تعتمدها الليبرالية الجديدة . وهذا التعارض ، أدى الى رفض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " أقراض انغولا قرض بقيمة ملياري دولار ، إلا بخضوعها أكثر لشروط هاتين المنظمتين الدوليتين ، وجراء هذا الموقف ، تقدمت الصين بدفع المبلغ المذكور وزادته الى سبعة مليارات ، لإعادة بناء البنية الاساسية في انغولا ، وبناءً على ذلك ، امكن استكمال العديد من المشروعات الكبيرة في عام 2006 ، يضاف الى ذلك إن لدى انغولا ايضاً حجم أئتماني كبير من البرازيل والبرتغال والمانيا واسبانيا والاتحاد الاوربي .

وبالرغم من ان احد التقارير الصادرة حول " المؤشرات العالمية لإدارة الحكم *" الصادرة عن معهد البنك الدولي ومكتب نائب الرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية بالبنك الدولي ، أشار الى " ان هناك تحسناً كبيراً في مجال إدارة الحكم ، قد تحقق على مدى العقد الماضي في بلدان متباينة " يقصد بذلك البلدان الاكثر فقراً في افريقيا " ومنها انغولا حتى عام 1998 ، ويضيف التقرير ايضاً " وحتى على مدار الفترة القصيرة نسبياً منذ عام 2002 ، فأن هناك تحسناً ملموساً في بعض أوجه الحكم في بلدان أخرى ، خص منها انجولا .. ولكن لماذا يرفض " الصندوق والبنك الدوليين ".. وأستكمالا للتحليل الدولي ، يلاحظ ايضاً ان تأثير البنك الدولي والصندوق وحتى وكالة التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* تقرير صادر عن معهد البنك الدولي ومكتب نائب الرئيس لشؤون أقتصاديات التنمية في البنك الدولي -2002 .

وتوجهاتها البارزة حول البلدان النامية ، يكون اكثر وضوحاً حينما يتعلق الامر ، بالدول الافريقية نظراً لتفاقم مشكلة المديونية .. ووفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في 2000 ، تصل معدلات الفقر في بلدان مثل "نيجيريا – بوركينا فاسو" الى حوالي 70% ، في حين يصل متوسط الدين الخارجي في دول أخرى الى حوالي 82. 0% من الناتج المحلي ، مثل انغولا – الكونغو برازافيل ... وبالرغم من الفارق الكبير بين مديونية هذه الدول ، ان هذه المؤسسات المالية الدولية، وضعت شروطاً ومبادئ قاسية، وان عدم الأنصياع لها، يوقف "البنك والصندوق الدوليين" الامدادات والمساعدات المالية ، بذريعة انها " البلدان " تفتقد المناخ الديمقراطي الملائم الذي يدفع النمو الاقتصادي ، وبصرف النظر عن الانتقادات التي توجه من قبل الكثير من المحللين ، لتوجهات المؤسسات المالية ، فأنني "الباحث" ألاحظ ان تعارضاً بين تحليلات المؤسسات المالية للحالة في انغولا ، وبين تقارير الصادرة منها ومؤشراتها حول إدارة الحكم وكذلك في النمو الاقتصادي والمديونية ، أنطلاقاً من هذه التقارير .

يشير جيل كاريونيه* " قد تتفق مع المؤسسات المالية الدولية حول الافتقار الشديد الى الخبرة في إدارة الاقتصاد الكلي ، وان السلطات المحلية عليها ان تصارع مع المتطلبات المتضاربة للتثبيت الاقتصادي والنفقات المتصلة بالحرب او ببناء السلام ، حسب احد التحليلات ، بينما الاولى تتطلب التقليل بشدة من الانفاق الحكومي ، بينما الثانية تتضمن زيادة في الانفاق العام لتتماشى مع المقتضيات الملحة للحرب او إعادة البناء .. قد يكون من الناحية النظرية ، تعتمد سياسة التكيف على الافتراض القائل بأن "العرض والطلب" يستجيبان جيداً للتغيرات في الاسعار النسبية ، ولكن هذا لا يكون هو الحال غالباً ، في اقتصاديات النزاعات وما بعد النزاعات ، وذلك بالاساس بسبب القيود على العرض التي تنتج من أختناقات الانتاج والبنية التحتية ..."غير ان المؤسسات المالية الدولية نزعت ، نحو وصف نفس العلاج الاقتصادي لعملائها ، سواً كانوا في خضم حرب او ينعمون بالسلام او يواجهون تحديات إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع ، كان الدواء بشكل ثابت هو " التثبيت والتكيف الهيكلي".

ولكن هذه الاصلاحات النيو ليبرالية او الارثوذكسية نادراً ما تثمر نتائجها المتوقعة في السياقات التي فرقتها الحرب ، بل انها قد تفاقم من التوترات بين الجماعات الاجتماعية الاقتصادية وقد تسهم في وقوع نزاع " ذلك ان الاقتصاد الذي فرضته الحرب يختلف عن الاقتصاد ذي الدخل المنخفض في ظل السلم من جوانب مهمة .

وعلى ضوئها رفضت الحكومة الانغولية شروط الصندوق والبنك الدوليين ، رغم ما يعرف عنها من أنها من الدول الافريقية الغنية بثروتها .

كما ويشير المحللون الاقتصاديون ان زيادة مداخيل النفط وتطور العلاقات مع الصين ساعد انغولا بالقام بهذه الخطوة ، والتي تسمح لها بالخلاص من الاستغلال إلا انساني الذي كانت تمارسه هذه المؤسسات الدولية .

هذا وقد اعلن المسؤلون الانغوليون لدى رفضهم أملاءات صندوق النقد الدولي في الرسالة التي وجهها وزير ماليتها الى رئيس صندوق النقد الدولي وفيها مايلي "ان التعاون مع الصندوق النقد الدولي الذي سيساعد انغولا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي اللذين توصلت اليهما . لقد استطاعت حكومتنا ان تعد الخطة التي تساعد على الاستقرار الاقتصادي ، ونحن مصرون على التطوير اللاحق لهذه الخطة دون اي شروط تحد من توجهاتنا ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* جيل كاريونيه – مقالة بعنوان " الجزرة والعصا " إعادة النظر في الشروط المفروضة على المعونة – اللجنة الدولية للصليب الاحمر - منشورة على الانتر نيت – على الويب سايت التالي - www.icre.org/web/ara/sitearaO.naf/Htm/all/5kHD8Q

والجدير ذكره ان الصحف الانغولية وصفت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنهما مؤسستان غير ديمقراطيتين وخاضعتان لحكومات الدول السبع الاغنى في العالم .وان سياستهما تخدم مصالح الراسمال الخاص والاحتكارات والساسة الفاسدين . وكما اشرنا فأن انجولا بدأت تحرز نسب نمو عالية بعد تخلصها التدريجي من وصفات الاخطبوط العالمي .

هذا وقد حققت انجولا ، انجاز أقتصادي ، آخر ، حيث انخفضت نسبة التضخم من 19% سنياً ، الى 10% فقط .

كما تعمل الشركة الصينية التي تشكل الذراع المالي للشركة النفطية " صينوبيك " على الاشراف على مبيعات النفط لدعم القرض ، وفضلت سناغول ، تعليق مفاوضاتها مع الشركة "جي ، بي مورجان" بخصوص الاصدارات المالية ، لأن ذلك يتطلب منها فتح الكثير من الدفاتر أمام الانظار الاجنبية ... وما يكثر مخاوفها في ذلك .

تجدر الاشارة الى أن النفط يشكل نحو 42% من انتاج انغولا السنوي ونسبة 90% من عائد صادرات البلاد و80% من إيرادات الدولة ، وتذهب معظم الصادرات النفطية الى السوق الامريكية والصينية .

كما وطبق البنك المركزي الانغولي في عام 2003 برنامج لتثبيت سعر الصرف وذلك بأستخدام احتياطي النقد الاجنبي لشراء العملة الوطنية " الكانزاس – Kwanzas" واصبحت هذه السياسة اكثر ثباتاً في عام 2005 ، نتيجة العائدات العالية لتصدير النفط والتي نتج عنها انخفاض التضخم بشكل كبير . وعلى الرغم من انخفاض التضخم من 325% عام 2000 الى اقل من 13% في عام 2007 ، والى اقل من ذلك كما ذكرنا في عام 2009 ، إلا ان سياسة استقرار سعر الصرف هذه ادت الى الضغط على صافي السيولة الدولية .

هذا وقد اصبحت انغولا عضواً في منظمة "الاوبك OPEC" في أواخر عام 2006، وفي أواخر عام 2007 ، خصصت انتاجية لها ، تقدر بـ 9. 1 مليون برميل يومياً ، وهي حصة اقل مما كانت تهدف اليه الدول المعنية " كانت تريد حصة مابين 2- 5. 2 مليون برميل يومياً ، وتبقى ظاهرة الفساد ، وخاصةً في قطاعات استخلاص الموارد ، والآثار السلبية للتدفق الكبير للنقد الاجنبي ، من أخطر التحديات التي تواجه انجولا ...امتدت الحرب 28 عاماً "1975 -2002" راح ضحيتها خمسة ملايين انسان قتل منهم بحدود مليون وشرد اربعة ملايين آخرون ، وتحولوا الى لاجئين ، وحينما حل السلام 2002 ، اخذت البلاد تندفع نحو تحقيق ما كانت حرمت منه اثناء الحرب ، وحسب تقارير البنك الدولي في عام 2003 كانت نسبة التضخم بحدود 3. 98% ، أنخفضت عام 2004 الى 6. 43% لتصل الى 23% عام 2005 ، وفي عام 2006 ، انخفضت ايضاً لتصل الى 13% فقط وفي عام 2007 وصلت الى 8% .

أما على صعيد الناتج المحلي ، فقد جرت تغيرات كبيرة ما بين عامي 2002 و2006 الى حدود 4. 76%حسب الاحصائيات وارقام البنك الدولي ، ولكن احصائيات الحكومة الانغولية ، ترفع الى نسبة اكبر 89% لنفس الفترة . وان تبلغ نمواً اقتصادياً 30% لعام 2007 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما تقدم ، ولأسباب عديدة ، إن الحكومة الانغولية منفتحة على كل تجارب البلدان ، مهما تباعدت او قربت منها مستفيدة من جملة من هذه الخبرات ، دون ان تتقيد بقوالب او عوائق معينة او محاذير دولية واقليمية ، فهي تتعاون مع الدول الافريقية القريبة لها مثل موزمبيق والكونغو في مجالات الامن الاجتماعي والمجالات العلمية ومع كوبا في مجال الطاقة الكهربائية، وتعمل من اجل اعادة البناء والتقدم والاصلاح ، بالاضافة الى تأمين نظامها السياسي وتعديل دستورها الوطني وفتح سجلات للناخبين ، وتعمل من أجل تعزيز ما تحقق من ديمقراطية في البلاد ، وتحاول مسح ما خلفته الحروب من آثار سلبية ، وتبني المصانع والمعامل والطرق وتعزز امكانياتها التجارية وتستثمر او تسمح بالاستثمار الاجنبي منذ عام 1999 في مناطق تضررت بفعل الحروب وتعبد الطرق مع الجيران ، مستغلة ما لديها من خبرات كالنفط والماس وغيره ، وبعقلانية ورشد ... وتسعى انغولا ذات 16 مليون نسمة الى إيجاد ارضية لصالح البلاد ، حيث أشار المسؤولون الى ان الاولوية الان تنصب في البداية على انشطة البحوث والتأهيل ، وهي تعتمد وتستفيد من خبرة الصين ، بالاضافة الى أرتباطها مع مستعمرتها السابقة البرتغال ، وتقوي علاقاتها مع البرازيل وهي الدولة الامريكية اللاتينية التي تعتبرها شريكاً اقتصادياً مهماً . وقد عززت اللغة البرتغالية ، الثقافة المشتركة بين هذه الدول الثلاث ، للتعاون وتبادل المنفعة ، وتجربتها الحالية ، رغم حداثتها تعتبر إضافة جديدة في قاموس التجارب للبلدان النامية في ميدان الاصلاحات الاقتصادية والتنمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس:

تجربة جمهورية مصر العربية

جمهورية مصر العربية تقع في اقصى الشمال الشرقي من قارة افريقيا ، يحدها من الشمال الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط ، ومن الشرق الساحل الشمالي الغربي للبحر الاحمر ومساحتها 450، 001، 1 كم .
معظم اراضي مصر تقع في القارة الافريقية إلا ان شبه جزيرة سيناء تقع في قارة آسيا . العاصمة القاهرة .
معظم السكان فيا من الحضر ويعيش ربعهم في مدينة القاهرة الكبرى . اللغة الرسمية – العربية . نظام الحكم جمهوري . أستقلت عن المملكة المتحدة يوم 28 شباط 1922 . أعلنت الجمهورية يوم 18 تموز 1953 . يبلغ السكان 76 مليون نسمة حتى 2009. الناتج المحلي الاجمالي يبلغ 640، 442 مليار دولار حسب تقرير 2008 . دخل الفرد 898، 5 دولار . العملة "الجنيه المصري" .
يتكون الاقتصاد المصري من الزراعة والسياحة والنفط والصناعات البتروكيمياوية والاعلام ... وهو اقتصاد متنوع ، لا يعتمد على البترول فقط مثل بلدان الخليج والعراق . ويعتبرالاقتصاد المصري ثاني اكبر حجماً في البلدان العربية بعد السعودية لكنه يشكل الاقتصاد الاكبر حجماً في البلدان العربية غير المعتمدة على البترول ويعد الاقتصاد الحادي عشر في الشرق الاوسط من حيث دخل الفرد ، ويعد الثاني في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وقبل نيجيريا في الناتج الاجمالي برصيد 130 مليار دولار صافي ، أي يتعدى 2 ترليون جنيه مصري .
مصر عضو في مجموعة G15 وهي مجموعة الدول التي تطبق برامج النمو الاقتصادي ودخلت مصر ضمن 5 دول من أفريقيا ، وهي نيجيريا ، كينيا ، الجزائر والسنغال .
معدل البطالة في البلاد 1. 9% حسب 2007 . السكان من العرب تقدر نسبتهم 4، 99% من مجمل السكان " 2006" كما توجد أقليات أخرى من النوبيين في الجنوب ،البجا ،البدو بالاضافة الى الارمن ،اليونان ،الايطالين ،الاتراك ،الشركس ،الالبان والغجر .
والديانة الاسلام والمسيحية واليهودية والبهائية واللاوينيون . واللغة العربية هي اللغة الرسمية ، وهناك لغات أخرى للنوبين الكوشية والسيويون والامازيقية والعبايدة والبشاريون ، لغات من عائلة أليجا وللغجر لغتهم .
تشير المصادر للكتاب والباحثين المصرين وغيرهم الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، أثر اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام 1974 وأستمرت حتى نهاية الثمانينات ، وتتلخص هذه المشكلات بالعناوين التالية :-
- اتساع العجز بميزان المدفوعات .
- زيادة الديون الخارجية وتفاقم أعبائها .
- زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة .
- أرتفاع معدلات التضخم .
- تدهور في سعر الصرف للجنيه المصري وتعاظم ظاهرة الدولرة Dollarizayion .
- أنخفاض معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زيادة معدل البطالة وتدني مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين .
- تفاوت حاد في توزيع الدخل والثروة الوطنية وتوسع الفجوة بين الاغنياء والفقراء .

هذه المشكلات، ادت الى أذعان الحكومة المصرية في أوائل الثمانينات بتطبيق برامج التثبيت للأصلاحات الاقتصادية حسب توجهات المنظمات المالية الدولية فقد أجرت في عام 1991 أتفاقاً للتثبيت الاقتصادي Stabilization Program مع صندوق النقد الدولي وأتفاقاً آخر للتكيف الهيكلي Structural Adjustment في نوفمبر من نفس العام مع البنك الدولي*، هذه الاتفاقات من أجل إعادة جدولة ديون مصر الخارجية في نادي باريس ، وبعد الالتزام بها وبشروطها ، ومراجعتها الدوريةمن قبل هاتين المؤسستين، يعد شرطاً اساسياً لأسقاط ما نسبته 50% من ديون مصر. وعلى ضوئها تمت الاجراءات التالية وفق وصفات الصندوق والبنك الدوليين، تحت مايسمى التثبيت:

1- في ميدان السياسة المالية ، تخفيض عجز الموازنة الى أقل من 10% من الناتج المحلي الاجمالي عام 91-1992 ، وان يواصل الهبوط الى 5، 3% في العام المالي 94 -1995 ، حتى يصل الى 1% في المرحلة التالية 1998**.

وهدف البرنامج يتحقق من خلال خفض النفقات الجارية وخفض النفقات الراسمالية ، ففي عام 91 -1992 ، جرت عملية عدم التوسع في بند الاجور ، ومن خلال خفض عدد العاملين من الخدمة او الاحالة على المعاش مبكراً، وأن لايرتفع بند الاجور عن 5، 16% في مستواه عام 90 – 1991 وكذلك خفض الاجور النقدية بمقدار 15%***. كما ويهدف البرنامج خفض الدعم وأختصاره على الفئات منخفضة الدخل وبلغ هذا التخفيض 23، 7 مليار جنيه عام 91 -1992 الى 13، 4 مليار جنيه عام 96 -1997 وفي عام 99 -2000 بلغ 4، 5 مليار جنيه****، وخفض الاستثمار الحكومي في الانفاق على الخدمات والقطاعات الاجتماعية وعلى الاخص ، التعليم والصحة ، حيث بلغ الانفاق الحكومي والاستثماري في العام 91 -1992 ماقيمته 34، 12 مليار جينيه ، أنخفض ليصل الى 1، 10 مليار جينيه عام 93 -1994*****. هذا بالاضافة الى رفع أسعار العديد من السلع والخدمات ، أعتباراً من عام 1991 ومن أهمها اسعار الخبز والدقيق والشاي والصابون ، بعد رفع الدعم عنها ، الى جانب رفع اسعار خدمات الهيئة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتحويلها الى شركة مساهمة بالقانون رقم 19 لسنة 1998 ، وحررت اسعار بعض المنتجات والمدخلات الزراعية، بمعدل يتراوح 15- 40% ورفعت تعرفة النقل بالقطارات 15%******.

وأن هذه الاجراءات حدت من قدرة الدولة على خلق فرص عمل جديدة وأيقاف عملية التعيين وخفض الانفاق على القطاعات الاجتماعية وخاصةً التعليم والصحة ، "كما ذكرنا" من شأنه أن يحد من الاقبال على التعليم ، نتيجة زيادة التكاليف وانخفاض مستوى الصحة، وخاصةً لمحدودي الدخل ، بفعل السياسة الانكماشية والتأثير على الاسواق من زيادة الضرائب غير المباشرة واثرها السلبي على محدودي الدخل . ومما يلاحظ هنا المخالفة القانونية وهي خفض الاجور ، وبالوقت نفسه أرتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات ، وهي مخالفة صريحة لقانون العمل المصري ، القائل : رفع مستوى الحد الادنى الى حد مقبول يتناسب مع الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – أما في ميدان السياسة النقدية " بعد تمهيد السياسة المالية" جرت عملية اصدار القوانين الخاصة

---

* راجع مؤلف د. زكي رمزي – في وداع القرن العشرين – تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية – دار المستقبل العربي – القاهرة – الطبعة الاولى 1999 ص225 .

** للمزيد أنظر مؤلف – العشماوي د. شكري رجب – الخصخصة – اتحاد العاملين المساهمين – مفاهيم ، تجارب دولية وعربية – الدار الجامعية الاسكندرية 2006 -2007 ص38 .

*** راجع مقالة د. كريمة كريم - الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسيسة الاصلاح الاقتصادي في مصر – مجلة مصر المعاصرة ، العددان 441و442 نيسان 1996 ص14 .

**** أنظر البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية العدد -1- 1998 ص11 ، والعدد-1- 2000 ص123 .

***** أنظر صندوق النقد الدولي IMF - التقرير السنوي 1993 – واشنطن ص37 .

****** للمزيد راجع مؤلف د. الياس، يوسف – الحد الادنى للأجور – دراسة أقتصادية قانونية – مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية – بغداد 1980 ص52

لتفعيل دور البنك المركزي في قيادة السياسة النقدية ، حيث صدر قانون سرية الحسابات رقم 205، لسنة 1991 لجذب مزيداً من الاموال للبنوك وأعداد اسواق المال وألغاء وخفض الائتمانات التفضيلية لقطاعات معينة وخلق سعر صرف يتلائم مع التغيرات الجديدة ، وفي 8 أكتوبر 1991 اعلن عن السوق الحرة للنقد الاجنبي وسمح للتداول النقدي خارج البنوك من خلال شركات الصرافة ، الخاصة ... كل هذه الاجراءات تمهيداً لبرنامج التكيف الهيكلي الذي وضع 1991 ، الذي تضمن عدد من العناصر المتعلقة بنقل الملكية العامة الى القطاع الخاص ، والذي يعرف بالخصخصة ... حيث تعد الخصخصة من أهم العناصر الاساسية لبرنامج التكيف الهيكلي ، الذي طبقته الحكومة المصرية ، وإن أصدار" قانون قطاع الاعمال " بدلاً عن شركات القطاع العام " بموجب القانون رقم 203 لسنة 1991 ، وأحل الشركات القابضة* بديلاً عن هيئات القطاع العام .

ومما يلاحظ ان هناك أنخفاضاً في عجز الموازنة العامة للدولة ، والتي جاءت من ابواب خفض النفقات العامة وزيادة الايرادات وخفض الاجور ، ووقف التعيينات وخفض الاستئجار وخفض نفقات الدعم والاعانات الحكومية وزيادة الضرائب ، ويعود الانخفاض كنتيجة لأنخفاض عناصر النفقات العامة ، وإذا انخفضت النفقات كنسبة في الناتج المحلي من 44% عام 90 - 1991 الى معدل 25% تقريباً عام 97 -1998 ، ولم ترتفع الايرادات العامة " عكس ما كان يروج له من أهداف الاصلاح الاقتصادي " حيث أنخفضت من 5، 58% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عام 90 - 1991 الى 26% عام 97 – 1998 ، وتراوحت مابين 28% ، 32% لباقي سنوات الفترة . وخفض الانفاق الجاري ، جاء على حساب الزيادة في معدل الاجور والى خفض الوظائف في القطاع الحكومي عن طريق إيقاف التعيين والتشجيع على ترك الخدمة ، مبكراً ، " لكي ينخفض عدد العاملين " وهي أيضاً لا تتناسب مع حجم الترويج لخطط الاصلاح الاقتصادي .

تقول د. هدى السيد " لاشك في خفض أعتمادات الدعم مع زيادة السكان ينخفض عنه أرتفاع اسعار العديد من السلع والخدمات مثل الصحة والتعليم ، وبالتالي خفض الدخول الحقيقية لذوي الدخل المحدود ، الامر الذي يعيد معه هؤلاء الافراد ، ترتيب أولياتهم لصالح السلع الغذائية الاساسية على حساب ، باقي متطلبات حياتهم بما فيها نفقات الصحة والتعليم ، وقد يؤدي ذلك بأولياء الامور الى الدفع بأطفالهم الى سوق العمل مبكراً لتوفير جانب من الحاجات الغذائية الاساسية لهم ، بدلاً من ذهاب اطفالهم الى المدارس ، وتوفير نفقات الدراسة ، ولعل هذا يفسر ظاهرة أنتشار عمالة الاطفال في سوق العمل في مصر وكذلك ارتفاع نسبة التسرب من التعليم الاساسي**".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – وفيما يتعلق بسعر الصرف ، تشير المصادر الى ان هذه السياسة " ترمي الى خلق سعر صرف واقعي يصبح ضروري لنجاح برنامج التثبيت ، وبالتالي تم أستحداث نظام جديد للصرف في فبراير 1991 ، يتكون من سوقين فقط لسعر الصرف -1- سوق أولي يديره البنك المركزي " المصري " وتجتمع فيه حصيلة العملات الاجنبية من صادرات القطاع العام والخاص والمدفوعات الاخرى بالعملة الاجنبية .-2- سوق ثانوي ، وتتم فيه المعاملات الاخرى وأهمها السياحة ويتحدد عن طريق العرض والطلب . وفي 8 أكتوبر عام 1991 قامت الحكومة بتوحيد سعر الصرف ، وأصبح هناك سعر صرف واحد هي السوق الحرة للنقد الاجنبي***.

---

* راجع مؤلف العشماوي د. رجب شكري – مصدر سابق ص40 .

** للتفاصيل اكثر راجع مقالة د . السيد .هدى – آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر – مجلة بحوث اقتصادية عربية – العدد 9، القاهرة 1997 ص22 .

** للمزيد انظر محمود نصر ، وعبد المنعم سمير ، " سياسات وادارة أسعار الصرف في ج .م . ع – في سياسات وادارة اسعار الصرف في البلدان العربية ، تحرير د . علي توفيق الصادق وآخرون ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل العدد 3 ، 21-23 سبتمبر 1997 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ص335

أما عن مؤشر الانفاق الاستثماري ، فأن البحوث تؤكد على ان توزيعه على القطاعات الاقتصادية الخدمية وعلى حساب القطاعات السلعية ، حيث تظهر البيانات الى تناقص نصيب القطاعات السلعية في أجمالي الاستثمارات ، حيث أحتلت 7، 50% ، 47% ، 46% في الاعوام 91 – 1992 ،95 – 1996 ، 02 – 2003 على التوالي ، هذا في الوقت الذي زاد فيه نصيب القطاعات الخدمية والانتاجية والاجتماعية من 3، 48% الى 7، 52% الى 54% في الاعوام السابقة على التوالي ، كما أستمر نفس الاتجاه في توزيع الاستثمار المستهدف خلال العام 03 – 2004 ، أذ بلغ نصيب القطاعات السلعية 47& وقطاع الخدمات 7، 50%* .

وحسب نشرة البنك الاهلي المصري**، فأن مؤشر الدين العام المحلي وكذلك أعباءه ، فقد ارتفعت من 9 ، 15 مليار جينيه عام 97 – 1998 الى 2 ، 33 مليار جينيه في عام 03 – 2004 كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق لتبلغ نحو 85% في يوليو " تموز" 2002 مقارنة بنمو 79% في يوليو 1990 ، والى ارتفاع نصيب الفرد من الدين العام المحلي ليبلغ 5005 جينيه في عام 2002 مقارناً بنحو 1817 خلال نفس الفترة وبزيادة 224% ، أما أعباء خدمة الدين العام المحلي كنسبة الى أجمالي الايرادات العامة لتبلغ 5، 27% في يوليو 2002 مقارنة بنحو 19% في يوليو 1990 ... حيث يوضح حجم البطالة منذ تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي وحتى آخر عام 1998 ، ويتضح من الجداول -25-26- وجود وتزايد في قوة العمل من 5، 16 مليون فرد عام 1993 الى 5، 17 مليون فرد عام 1998 ... وهي نتيجة تتناقص مع عدد الداخلين الجدد سنوياً الى سوق العمل سوءً كانوا مشتغلين او معاطلين، أما اعداد المعاطلين فقد تزايد من 8، 1 مليون فرداً عام 1993 الى 2 مليون فرداً تقريباً عام 1995 ، ثم تناقصت الى 4، 1 مليون فرداً عام 1998، أي ان اعداد العاطلين تناقصت من عام 1993 حتى 1998 بحوالي 428 الف فرداً في خمس سنوات ، وهي نتيجة مشكوك في حقيقتها في ظل حالة الركود التى أصابت الاقتصاد المصري .

أما معدل البطالة الكلي فيتوضح من خلال الجدول - 25-

حجم البطالة وفقاً لبحوث العمالة بالعينة*** (93 – 1998) الاعداد بالألف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنوات البيان	1993	1994	1995	1997	1998
قوة العمل	16593	17573	17261	17276	17630
عدد المعاطلين	1875	1933	1917	1446	1447
معدل البطالة	11%، 3%	11%	11%، 1%	8%، 4%	8%، 2%

---

* وثيقة صادرة من مجلس الوزراء " المصري " مركز المعلومات ودعم القرار www.idsc.gov.eg النص مقتبس من مؤلف د . شكري رجب العشماوي – مصدر سابق ص51 .

** المصدر – البنك الاهلي المصري – النشرة الاقتصادية العدد -1- لسنة 30 -2004 ص60 .

*** الفئة العمرية المستخدمة لعام 1993 هي (12 – 64 سنة) ، باقي السنوات (15 – 64 سنة) .

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والحصاء ، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة ، عام 1993 في سبتمبر 1994 ، عام 1994 في سبتمبر 1995 ، عام 1995 في سبتمبر 1996 ، "عام 1997 في أغسطس 1998 ، 1999 في يناير 2000 " .

أما الجدول -26- حول قوة العمل ومعدل البطالة للفترة " 1992 – 2004 "

قوة العمل ومعدل البطالة عن الفترة 1992 – 2004 (الاعداد بالألف)

السنوات البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قوة العمل	13742	13991	14463	14893	15385	15825	16344	16874	17434	18109	19730	18179	18729
معدل البطالة (%)	9 .2	10 .5	9 .8	9 .6	9 .2	8 .8	8 .3	7 .9	7 .4	6 .8	9	9 .9	9 .5

المصدر : البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد (1) ، (2) المجلد 46 لسنة 1993 ، العدد (1) المجلد 50 لسنة 1997 ،العدد (1) ، (2) المجلد 54 لسنة 2001 ، العدد (1) المجلد 57 لسنة 2004. .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيؤشر الى زيادتها بحيث كانت عام 1992 تشكل 2، 9% الى ارتفاع 5، 9% عام 2004 ، وان المصادر الاقتصادية، تشير حول هذا الموضوع "رغم الاختلاف في التقديرات" يتضح ان هذه الظاهرة مرتبطة بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري وسمته التى تعود الى استمرار الركود الاقتصادي وما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، حيث تبلغ أرقام المعاطلين في عام 2001 ، 8، 1 مليون وفي عام 2002 بلغت 2 مليون عاطل وفي عام 2003 وصلت الى 2، 2 مليون عاطل، وليس هذا وحده، بل لا تعكس الاجراءات التي تتعلق بالتضخم وحلها جذرياً، بل ظلت تتراوح "بالصعود والهبوط" ارتباطاً بأرتفاعات اسعار الفائدة، وساعد على ذلك أنخفاض اسعار الفائدة على الدولار الامريكي من 2، 9% عام 1989 الى 7، 5% عام 1991 ثم الى 96، 2%عام 1994*، وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، فتؤشر المعطيات الى وجود عجز في الميزان التجاري من 4، 6 مليار دولار عام 91 -1992 ليصل الى 4، 11 مليار دولار عام 99 – 2000 ...الخ .

- أما الديون الخارجية فتشير المعطيات ايضاً الى الانخفاض الكبير من 2، 49 مليار دولار عام 90 – 1991 الى 5، 26 مليار دولار عام 01 – 2001، إلا أنه عاد الى الارتفاع 7، 28 مليار دولار عام 02 – 2003 ثم الى 7، 29 مليار دولار 03 -2004 ...الخ . يعود الى قيام العديد من الدول الدائنة لمصر بألغاء جزء كبير من ديونها مايقرب 24 مليار دولار، بعد موافقة مصر، على شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المتعلقة بسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي وصولاً الى الخصخصة .

- يقول د. جلال أمين " تلت ذلك عشر سنوات " 1985 -1995 " لم تعرف مصر ماعرفته السنوات العشر السابقة من رخاء نسبي ، إذ انخفض بشدة معدل النمو في متوسط الدخل ، بل وانخفض المستوى المطلق للدخل الحقيقي لشرائح كبيرة من السكان ، بسبب تراجع معدلات الهجرة وانخفاض اسعار النفط وايراداته . ولكن مع ما أكتسبته اعداد كبيرة من المستهلكين خلال العقد السابق من عادات وميول استهلاكية جديدة ، اصبح من الصعب عليهم تخفيض مستويات استهلاكهم بدرجة الانخفاض نفسها في الدخل . ان من الممكن ان يقدم لنا هذا تفسيراً جزئياً لما حدث من انخفاض كبير ومستمر في معدل الادخار في السنوات التالية لسنة 1987 – 1998 ، يضاف الى

ما اتخذته الحكومة من اجراءات التثبيت الاقتصادي بعد هذا التاريخ**".

- ومما يلاحظ، ان معدلات البطالة الكلية زادت بعد تطبيق الاصلاحات الاقتصادية، وشملت المعدلات الاناث والذكور في المدينة وزيادتها بالمقارنة بالريف وكذلك تركزها على الفئات المصرية الشابة مابين 15 – واقل من 30 عام ، واغلبهم من المتعلمين .

- وكان النجاح في تخفيض عجز موازنة الدولة ، هدفاً اساسياً للسياسة المالية في مصر خلال التسعينات ، وقد نجحت تلك السياسة من خلال ضغط الانفاق ورفع حجم " المحصلات الضريبية " خاصة "ضريبة المبيعات " وغيرها من الرسوم والضرائب غير المباشرة ، ولكننا اذا تأملنا قليلاً فيما حدث ، نجد ان تقليص عجز الموازنة العامة للدولة الى ادنى الحدود ، وفقاً لتوصيات " صندوق النقد الدولي " قد يكون قد نجح مؤقتاً في حل مشكلة التوازنات على المستوى الكلي في الاقتصاد المصري ، الى ميزانية ، الاسر " والافراد***".

---

* للمزيد راجع – مؤلف د. العشماوي - مصدر سابق ص64 وما يليها .

** راجع مؤلف د. امين جلال – العولمة والتنمية العربية – من حملة نابليون الى جولة الارغواي 1798 -1998 –مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت –ايلول 1999 ص97 .

*** للفائدة اكثر راجع مؤلف د. عبد الفضيل محمود، من دفتر احوال الاقتصاد المصري– كتاب الهلال– القاهرة– مصر- العدد 627 – 2003 ص67 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما وتشير بعض البحوث الجديرة بالاهتمام ، حول السياسات الاصلاحية وتأثيراتها بالقول " لقد تمخضت السياسات النقدية والمالية الجديدة التي طبقتها مصر منذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1991 ، عن آثار أنكماشية شديدة على قطاعات الانتاج والتصدير بسبب استهدافها كبح نمو الطلب الكلي ، وادت هذه السياسات الى اضعاف قوى الادخار والاستثمار والنمو فضلاً عما ادت ألية من تعريض قطاعات الانتاج المحلي لمنافسة غير متكافئة مع السلع المستوردة ، كما عرضت مشروعات القطاع العام لمخاطر جسيمة عبر عمليات الخصخصة ، حقاً ، لقد نجحت هذه السياسات في استقرار سعر صرف الجنيه المصري ، وكبح نمو التضخم ، وخفض عجز الموازنة العامة للدولة ، وهي أمور هامة ، في اي برنامج للاصلاح الاقتصادي ، ورغم ان ذلك يمثل تحسناً واضحاً في الوجه النقدي والمالي للاقتصاد المصري ، إلا ان الاهم من ذلك بكثير هو العمل على تحسين الوجه الحقيقي للاقتصاد ، اي العمل على زيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة ، وزيادة مستوى معيشة المصريين ، وتحقيق ذلك سيحتاج الى إعادة النظر في هذه السياسات في المرحلة القادمة*".

- ومما يلاحظ أيضاً ان عمليات التنمية وحسب قراءات العديد من الاقتصادين تحتاج الى سياسات ثابتة واهداف وطنية واضحة "غير خاضعة للاجتهاد" ومتفق عليها وتحظى مراعاتها من الدولة بغطاء قانوني مناسب، وأي نجاح اقتصادي واجتماعي وسياسي سيكفل للدولة هدف تحقيق التنمية المنشودة التي بأمكانها أن تعبئ لها جهود المواطنين على اختلاف مكانتهم الاجتماعية وتقدم لبناء التجارب التاريخية للدول، والواقعية أن تطورها كان بجهود أبنائهاوبالاعتماد على الذات كركيزة للتقدم .

- يقول د. مصطفى الرفاعي** هنالك حقائق مهمة واحداث شهدتها مصر، تحتاج الى وقفة وتحليل أملاً في الوصول الى بر الامان ، وأستثمار ما لدينا من ثروات وبث الثقة والطمأنينة في نفوس أبنائنا ، فتحنا الباب على مصراعيه للأستثمار الاجنبي والغربي بلا ضوابط وألغينا قانون حظر تمليك الاراضي والعقارات للأجانب ، فما الذي حدث ، يقول د. مصطفى ، ماذا حدث ، لم يتجه الاجانب الى الاستثمار في تشييد صناعات على ارض مصر تفيدنا في زيادة معدلات التنمية وفي نقل التكنولوجيا وتكوين الخبراء والكوادر وفي تطوير الصناعة المصرية ، تعامل الاجانب مع البورصة المصرية بالمضاربة ، فكان دخولهم وخروجهم منها كارثياً على المصرين وعلى اقتصادنا ، الخسائر من مدخرات المصرين كانت بالمليارات ، حققت البورصة المصرية أسوأ هبوط بين بورصات العالم الغربي والعربي ، نتيجة الخروج السريع للاموال الساخنة .

كان أعتقادنا ان اقتصادنا يتمتع بسياسات متميزة تمتدحها المؤسسات العالمية الاوربية والامريكية وهي نفسها المؤسسات التي اوصت المستثمرين الاجانب والعرب بالخروج من البورصة المصرية فوراً ، مادلالة ذلك وما تفسيره ؟... ويتابع الوزير ليقول " أتجه الاوربيون الى الاستحواذ على السوق المصرية، بما يمكنهم من تسويق منتجاتهم مباشرة الى المستهلك . وأنتشرت منافذ البيع الاجنبية لشركات متعددة الجنسيات ، كما اتجهوا لشراء شركات قائمة لها حصص كبيرة في السوق مثل شراء نستلة جميع شركات الايس كريم المصرية ، مما ادى الى احتكار السوق والغاء المنافسة مع عدم حدوث اي تحسن في جودة المنتج ، بل تراجعت جودته .... انتشرت منافذ البنوك الاجنبية في جميع انحاء مصر للأستحواذ على سوق المال وحققت ارباحاً كبيرة .... وهل ساعدت هذه البنوك على توجيه مدخرات المصرين الى التنمية الصناعية ؟ بالطبع لا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع مؤلف د. زكي رمزي – في وداع القرن العشرين – مصدر سابق ص252 .

** انظر د. مصطفى الرفاعي –وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الاسبق في مصر ، كتب مقالة نشرت في منتديات الفكر القومي العربي بحث تنمية مصر بتاريخ 8- 12- 2008 ، www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=7021

- وبعد ان يقدم د. الرفاعي تلوالشواهد،على ما حصل للأقتصاد المصري، يتوقف عند الخصخصة ، بقوله "اذا كانت الخصخصة، هي استجابة لضغوط خارجية او لتغطية عجز الموازنة ، فأننا نرى انها علاج وقتي لا يعالج الداء، بيع الاصول هو طريق الاستسهال، العلاج الحقيقي يكون التنمية وبناء قواعد انتاج بمؤسسات عصرية توجه لها مدخرات المصرين بالداخل والخارج..." ويكتفي الباحث بهذا القدر من هذا المقال الممتع والمفيد، ومن رجل دولة متخصص، لأحاول ان استجمع بعض التصورات على توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول مصر ، وما حصل من سياسة، التثبيت والتكيف الهيكلي وصولاً الى الخصخصة ،بجوانبها الايجابية "ان وجدت" والسلبية .

<u>الجوانب الإيجابية</u> : بالعودة الى "كتاب الخصخصة" فإن الجدول يوضح مدى تحقق هدف تخفيض عجز الموازنة من خلال الاجراءات الحكومية في هذا الشأن*أذ يوضح الجدول ظهور تناقض مستمر في عجز الموازنة العامة والذي انخفض في 18% تقريباً كنسبة الى ناتج المحلي الاجمالي عام 90 -1991 قبل تطبيق برنامج التثبيت الى 8، 6% تقريباً كنسبة من الناتج المحلي ... واستمر في الانخفاض الى ادنى في عام 98 – 1999 وهو حوالي 8، 0% ولم يرتفع كثيراً حتى عام 2003 -2004 ، ويعتبر هذا انجاز ، غير ان هذا الانخفاض جاء كنتيجة لأنخفاض عناصر النفقات العامة ، اذ انخفضت ، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 44% عام 90 – 1991 الى 25% تقريباً عام 97 -1998 تقريباً 99 -2000 ، ونجحت الحكومة في مابين 30 -35% خلال الفترة 2003 - 2004 . ولم ترفع الإيرادات العامة وذلك عكس "اهداف" برنامج الاصلاح الاقتصادي ، حيث أنخفضت من 5، 58% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عام 90 – 1991 الى 26% تقريباً عام 97 -1998 وتراوحت مابين 28% لباقي السنوات الاخرى .

نتيجة لتراجع الدعم الحكومي لعديد من السلع والمنتجات ، ولأرتفاع حصيلة الضرائب على الدخل وأرباح الاعمال حيث بلغت 9. 43% عام 91 -1992، وانخفضت الى 25% عام 95 -1996 جنيه لنفس الفترة .

- أما بالنسبة للتضخم فقد انخفض من 15% عام 92 -1993 الى 3، 7% عام 95 -1996، حتى وصل الى 8، 2% عام 99 – 2000، ولكن عاد الى الارتفاع الى 2، 3% عام 2002-2003**.

- أما في ميدان التضخم ، فقد كان عام 1992 يشكل معدل التضخم 15% ، وقد استمر في هذا الاتجاه حتى عام 1999 حيث انخفض 3، 9% وفي عام 2002 أنخفض الى 4، 2% ، وفي عام 2003 ارتفع الى 2، 3% . كما جرى تخفيض حجم المديونية الخارجية من 55 مليار جينيه عام 1989 -1990 الى 26 مليار جينيه عام 1996 -1997 نتيجة لأسقاط 50% من ديون مصر في نادي باريس ، ولا يؤشر ذلك على تحسن أقتصادي ناشئ نتيجة للبرامج المطروحة .

- كما يلاحظ استقرار صرف الجنيه المصري امام الدولار، منذ عام 1991 وحتى 1998 -1999 حتى أنه لم ينخفض إلا بمقدار 6، 1% ، وفي عام 1999 -2000 أنخفض سعر الصرف بمقدار 1، 2% فقط ، وتتوالى عملية الانخفاض لتصل الى 8، 10% ، 28% ، 18% لأعوام 2001 – 2002، 2002 -2003، 2003 -2004 على التوالي ، وعليه يكون سعر صرف الجنيه المصري قد انخفض كثيراً أمام الدولار في الفترة 1991 -2003 ، وذلك بنسبة 45% طوال هذه الفترة*.

- تشير المعطيات الى أنخفاض أسعار الفائدة من 3، 19% عام 1991 الى 9، 14% عام 1993

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع مؤلف د. العشماوي – مصدر سابق ص48-49 .

** الارقام معدة من كتاب الخصخصة د. العشماوي ، ولكن يتحفظ المرء عليها كونها جاءت معظمها من تقارير حكومية ... ولا يدعمها إلا البنك الاهلي المصري في أرقام 1999 – 2000 ، والنشرة الاقتصادية رقم -1- لسنة 2004 ولا يوجد مصدر محايد للدعم !.

واستمرت بالانخفاض حتى وصلت الى 8، 8% عام 1999 . غير انها عادت الى الارتفاع لتصل الى 1، 9% في عام 2001 ثم عادت وانخفضت في عام 2002 الى 2، 7% ، لتعود ثانية للارتفاع لتصبح 3، 0% في عام 2003 " وارتفاع اسعار الفائدة هو مؤشر على أرتفاع التضخم " فكيف يجري الطرح على أنخفاضه .

<u>الجوانب السلبية:</u> في ميزان المدفوعات والميزان التجاري : تشير المعلومات الى ان هناك عجزاً في ميزان التجارة وعجزاً في ميزان المدفوعات بعد تطبيق عمليات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي من 4، 6 مليار دولار عام 91 -1992 ليصل الى 4، 11مليار دولار عام 99 -2000 " وهنالك تقديرات أكبر من ذلك " ثم يبدأ بالانخفاض بدءاً من عام 2000 – 2001 وحتى 2002 -2003 من 3، 9 مليارددولار الى 5، 7مليار دولار على التوالي . والى تفاقم الفجوة بين الصادرات والواردات .

- تفاقم أزمة البطالة وارتفاعها من 8، 1 مليون عاطل عام 1993 الى 2 مليون تقريباً عام 1995 ، وارقام المعاطلين في السنوات 2001 ، 2002، 2003 قد بلغت 8، 1،2 ،2.2 ، هناك اختلال التوازن بين الاجور والاسعار نتيجة للضرائب غير المباشرة وارتفاع منتجات القطاع العام .

- زيادة الاعباء الضريبية ، مما ادى الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج .

- تعمق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي للفقراء وازديادهم فقراً ، في حين يزداد الاغنياء غنى .

وأختتم عملى بالعودة الى ما أشار اليه د. رمزي زكي ، الى ان الاهم من ذلك ، هو العمل على إعادة النظر ببرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، الداعية للخصخصة . تحسين الوجه الحقيقي للاقتصاد المصري ، وذلك بزيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة وزيادة مستوى معيشة المواطنين... وتحقيق طموحاتهم .

* للمزيد راجع مؤلف د. العشماوي – مصدر سابق ص68 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث السادس :

الخصخصة في الجزائر

الجزائر دولة عربية تقع شمال القارة الافريقية ، وجمهورية ذات نظام رئاسي ، ومن حيث الحكم المحلي، فهي مقسمة الى 48 ولاية والتقسيم الاداري الى31 أقليماً . والاسم الرسمي لها " جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية " والعاصمة "مدينة الجزائر Algiers " . وتعداد السكان يبلغ :
500، 818، 32 نسمة حسب احصاء يوليو 2003 ، ومساحتها 2381740 كيلو متر مربع ، معدل النمو السكاني 65، 1% يوليو 2003 ونسبة الحضر للسكان تشكل 8، 55 حسب عام 1999 . واجمالي الناتج المحلي 167 مليار دولار امريكي " يوليو 2002، وأستقلت عن فرنسا في 5 يوليو 1962 ، ومعظم الشعب الجزائري من العرب والبربر ما ذوو الاصل الاوربي فيشكلون 1% .
ومن المنتجات الرئيسية :-1 – الزراعة ومنها القمح، الشعير، البطاطس ، الموالح ، الكروم ، البلح "التمر" والزيتون . -2 – الحيوانية وتشمل منتجات الالبان واللحوم . -3 – التصنيع ، فهو يشمل الغاز الطبيعي السائل ، منتجات البترول المكرر والحديد والنقل ومواد البناء والمنسوجات والفلين .-4 – أما التعدين فيشمل الغاز الطبيعي والبترول وخام الحديد والفسفور والزئبق والزنك والرصاص*، وهذا التنوع للمصادر الاقتصادية يعطي ميزة للاقتصاد الجزائري .
منذ انطلاق العمل التنموي في الجزائر خصوصاً بعد الاستقلال وتحديداً عام 1967 ، طرحت العديد من الافكار والاراء ، حول القطاع العام وأعادة هيكليته واصلاحه ، وجعله يتلائم مع ظروف التغير التي حصلت في الجزائر ، حيث جرت عملية اعادة هيكلة الاقتصاد بأتجاه التسيير الذاتي للشركات الوطنية سنة 1963 ، كان خاضعاً لعلاقات التنظيم الاستعماري ، وفي عام 1971 خضع الهيكل لنمط التسيير الاشتراكي ومن ثم اعيد تسيير المؤسسات في اعادة هيكليته سنة 1980 ، وبدأت منذ ذلك التاريخ الجزائر عملية أنفتاح تدريجي، وفي 1988 جرت مساهمة صناديق المساهمة في توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية وخضعت منذ أوائل التسعينات الى تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، واخيراً تم توقيع اتفاقية ستاند باي " Stand By**" مع الصندوق التي تضمنت، تحرير الاسعار من التحديدات الادارية والدعم المالي للخزينة العامة للدولة وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية بنسبة 50% مع تحرير التجارة الخارجية . وهذا يعني تحريراً للمؤسسات العمومية، اي استقلاليتها وخصوصيتها ،اما الملكية الخاصة او التسيير حسب ما تمتلكه قواعد واسس اقتصاد السوق . بمعنى اكثر انسحاب الدولة من جميع المعاملات الاقتصادية ذات الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص كمالك وتبقى الدولة محافظة على ممارسة وظائف هامشية تتحدد بالتنظيم للقوانين وشروطها ، وحماية المستهلك وتطبق سياسات مالية ونقدية تدعم السوق .
وعلى ما يبدو دخلت الجزائر عالم الخصخصة او الخوصصة او التخاصية ...كما تشير بعض الكتابات "سيجري توضيح الاسباب لتباين الاستخدام لمفردة الخصخصة لاحقاً" ، تحت طائلة مشكلة المديونية ، التي عانت منها معظم الدول النامية ، والجزائر من ضمنها ، حيث اصبحت تعيش ازمة مديونية حقيقة بفعل الخدمات للديون التي تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها من السلع والخدمات ، ومما تجدر الاشارة أليه ان جانب من القروض التي تحصل عليها هذه البلدان تستخدم

* للمزيد من المعلومات حول الجزائر – ادخل الى ويكيبديا او omanss.com على الانترنيت .

** اتفاقية Stand By تمت في 1989 والثانية في 1991 وتمت بسرع تامة ، اما الاتفاقية الثالثة فقد تمت في 1994 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معظمه لخدمة تسديد جدولة الديون الخارجية... ويمكن الرجوع الى جدول رقم -1-* لمعرفة سير تطور الديون الخارجية على الجزائر ، والدراسة ركزت على نشأت المديونية في الجزائر عام 1986 أثر سقوط اسعار البترول وهي الفترة التي تزامنت مع سياسة التحرر المالي وانفتاح الاسواق العالمية ، وهي السياسة التي قادتها الاحتكارات العالمية وشركاتها المتعدية الجنسية ، ووفق التنظيرات الليبرالية الجديدة " المدرسة النقدية " ومؤسساتها المنفذة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيره من المنظمات المالية الدولية ومهماتها الجديدة مع اواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين ، التي استغلت ازمة المديونية على البلدان النامية لتنفيذ برامجها المشروطة وفق آليات الاصلاح الاقتصادي الذي تباناه " الصندوق والبنك الدوليين ، تلك الاشتراطات المعروفة ببرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية . تلك البرنامج التي عكست فرض الليبرالية الاقتصادية على دول البلدان النامية " كما اشير لها في البحث من قبل ".

بفعل انخفاض سعر البترول في عام 1983 ، انخفضت الايرادات النفطية في الجزائر من 13 مليار دولار سنة 1985 ال7 مليار دولار سنة 1986 وهوما ادى "كما تشير دراسات عديدة " الى ردود فعل، الذي اثارته ازمة المدفوعات ،وأدت الى فرض سياسة تقشف تقوم على تقليص الواردات وما ترتب عليها من نتائج وخيمة على سير الجهاز الانتاجي وتغطية احتياجيات السكان وتفاقمت معدلات خدمة لتصل الى معدلات خيالية ، التي نصح الخبراء حينها بعدم تجاوزها "30% حتى لا يصل البلد الى مرحلة الخطر .

كما تشير المعطيات بلغت نسبة الدين الخارجي الى اجمالي الصادرات مستواً حرجاً ، حيث بلغت 2، 92% عام 1975 و 97% عام 1982 و 284% عام 1988 و275% عام 1992 ، وبالنسبة للناتج الوطني الخام ، شهدت تزايد ملحوظ ، حيث بلغت 29% عام 1975 ، 7، 13% عام 1982 ، 6، 45% عام 1988 ، 73% عام 1991 ، 753% عام 1992 وهذه الارقام تؤكد على تزايد اعتماد " الجزائر " على التحويل الخارجي في تنفيذ مشاريع التنمية ، ومما يلاحظ أيضاً ان الدراسات تؤشر الى ان اسباب ازمة المديونية في الجزائر " داخلية وخارجية " لا نريد الدخول في تفاصيلها**، وما خلفته من آثار سلبية كثيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، منها التاثير على الاستيراد والانتاج والادخار والاستثمار والتشغيل وعلى الاحتياطيات الدولية للجزائر . أما الاثار على المستوى المعاشي للمواطنين فقد لجئت الجزائر على الضغط على الواردات من السلع الغذائية ، وذلك من خلال زيادة اسعارها ،هذا بالاضافة الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري ، مما ادى الى تدهور في مستوى معيشة السكان خاصةً اصحاب الدخول الضعيفة التي تشكل الاغلبية من السكان ، على الرغم من الزيادات الوهمية في الاجور والمرتبات ، حيث كانت معدلات التضخم تلتهم المعدلات في الدخول النقدية .

واخيرخضعت الجزائر الى الخصخصة وفق الامر رقم 95 – 22 المؤرخ في سنة 1995 الذي حدد القواعد العامة لخصخصة ممتلكات الدولة، وتحويل ملكية كل الاصول المادية والمعنوية في المؤسسات العمومية او جزء منها او كل رأسمالها او جزء منه لصالح اشخاص طبيعين او معنويين تابعين للقانون الخاص وفق عدد من التقنيات .لقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في هذا المجال ، أثر تطور المديونية الخارجية وبلوغها 34 مليار دولار ، بالاضافة الى المعدلات الخطيرة

---

* الجدول مقتبس من دراسة للاستاذ عبد السلام " مخلوفي " استاذ مساعد بالمركز الجامعي شار -تحت عنوان ازمة المديونية ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي منشورة على الانترنيت على البريد الالكتروني ma_abdessalm@yahoo.fr

** للتفاصيل اكثر العودة الى عدة بحوث ودراسات منها الدراسة للاستاذ عبد السلام ، مخلوفي – المذكورة في البحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخدمة الدين التى بلغت اكثر من 80% من حصيلة الصادرات وتطورت خدمت الديون من3، 0 مليار دولار سنة 1970 الى 5 ملايين دولار سنة 1987 والى 7 ملايين دولار سنة 1989 والى اكثر من 9 ملايين دولار سنة 1992 واكثر من 50، 9 مليار دولار سنة 1993 .. علماً انخفضت بموجب اتفاق إعادة الجدولة* فبلغت 250، 4 مليار دولار سنة 1994 و244، 4 مليار دولار سنة 1995 وبلغ معدل خدمة الدين 38% في سنة 1995 وانخفض الى 33% سنة 1996 ، وان لمفهوم إعادة الجدولة**، أن يجري الالتزام بالروشيتة " للصندوق والبنك الدولين " والتي تتحدد بتعهد الحكومة الجزائرية بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة ، وتجري متابعتها من قبل هاتين المنظمتين يتخصص الصندوق بالمدى القصير ، وخبراء البنك الدولي على المدى الطويل ، والتي على اثرها الغت الحكومة الجزائرية الاجراءآت على سعر الصرف وتحرير التجارة الدولية وخفضت قيمة العملة الوطنية "الدينار" وخفضت من سلة الدعم للانفاقات الحكومية ورفعت الدعم عن اسعار السلع الاستهلاكية بالاضافة الى خصخصة ممتلكات القطاع العام ، كما اسلفنا .

وتبعاً للدراسات والبحوث المطروحة، ان الحكومة الجزائرية نظمت العديد من الاتفاقات الأئتمانية*** في سنة 1989 -1991 ،وفي 1991 -1992 ، بالاضافة الى تحرير رسالة حسن النوايا ، ومما يميز هذه الاتفاقات في انها كانت في سرية تامة.. وعلى اثرها حصلت الجزائر على قرض 300 مليون وحدة سحب خاصة D.T.S على اربعة اقساط ، كل قسط بـ 75 مليون دولار ، سحبت الجزائر ثلاث منها ، غير ان القسط الرابع ، في مارس من عام 1992 ، لم يسحب ، وتم تجميده نتيجة لخلاف حكومة السيد احمد غزالي رئيس الحكومة آنذاك وصندوق النقد الدولي بحجة ان الغزالي لم يحترم مضمون خطاب "رسا لة النوايا – Letter of intent " واستمر الحال حتى بعد استقالة الحكومة، ومجئ حكومة السيد بلعيد عبدالسلام ، التي بدورها نادت بالتعامل مع الصندوق بأتباع سياسة الاعتماد على النفس، والتي لم تنجح لأسباب عديدة ، يمكن اختصارها بضعف الموارد المتاحة ، مما اضطرت حكومة السيد "رضا مالك" الرجوع الى الصندوق لأعادة جدولة ديونها .

<u>إعادة الجدولة مرتبط بالرضوخ</u>

تشير المصادر الى ان الجزائر**** "وجدت نفسها مضطرة الى اعادة جدولة ديونها الخارجية ولكنها لم تستطيع القيام بها إلا مقابل اتفاق مع الصندوق الذي ألزم البلاد بتنفيذ برنامج الاستقرار والتصحيح أي سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي للاقتصاد" وعلى ضوء ذلك ، تم الحصول على اعادة الجدولة مع نادي باريس في نهاية مايو 1994 في اعقاب تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق ، وتم على اثرها اعادة جدولة ماقيمته 4، 400 مليون دولار على 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع . وان يقدم الصندوق مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وتكون فترة سدادها هي 5 سنوات. ثلاث منها معفاة من دفع خدمتها ... وتقدمت الجزائر ثانية الى

---

* إعادة الجدولة : تعني اعادة ترتيب الدين الخارجي ، وعادةً تكون بتأجيل مواعيد دفع ذلك الدين ، وعادةً ما تلجأ الدول " لهذا الاجراء " التي تعاني من ضائقة مالية وعجز في دفع الديون الرئيسية وفوائدها ...

** مفهوم اعادة الجدولة : تعني اعادة هيكلة السداد الاصلي لدين معين او مجموعة من الديون بصورة تؤدي الى تأخير أجل السداد بتوزيع الاقساط المستحقة على عدة سنوات ، بشروط يفرضها الصندوق والبنك الدولي على الدول المعنية .

*** الأئتمان : هي عمليات الاقراض والاقتراض ، وذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الائتمان فقل هذه الاموال من الطائفة الاولى الى الطائفة الثانية على سبيل القرض قد يتم ذلك مباشرة بين صاحب المال والمقترض ، غير ان الجانب الاكبر يتم عن طريق المصارف ، التي تقوم بدور الوساطة بين الطرفين ... وهي عبارة عن الشخص الثالث الذي يدير القرض ، ويفسر الائتمان ايضاً القدرة المالية للمقترض او المؤمن على إعادة دفع ألتزاماته الى من منحه الائتمان ، وتعتمد على معايير ائتمانية وشروطها .

**** انظر –الاستاذ مخلوفي – ازمة المديونية ... مصدر سابق ص15 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" نادي باريس" في 1995 وفي الوقت نفسه، تقدمت أيضاً للمرة الاولى امام "نادي لندن" للحصول على اتفاق اعادة جدولة 7 ملايين دولار من نادي باريس و3، 2 مليار دولار من نادي لندن... كل هذه الاعمال من اجل " تخفيف عبئ المديونية وكذلك تلطيف مفعول الاستحقاق .

يلاحظ ان عملية الشد من قبل الصندوق كما تشير المصادر نجحت على ضوء الوضع المتأزم في الجزائر قبل عام 1994 لمدة سنة يتم من خلالها اعادة جدولة الدين الخارجي . على امل عودة وتيرة النمو وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية ، ومن اجل تلك الوعود ، قامت الحكومة الجزائرية بالاجراءات التالية : 1 – اعادة توازن الاسعار ورفع الدعم عنها ، وفتح المجال امام آلية السوق لتحقيق هذه الغايات ، والى خفض العملة الوطنية ، بحيث وصل الى 51 من الدولار مقابل 36 دينار جزائري في سنة 1994 وتصحيح الاجور ، ورفع الدعم عن الاستهلاك والانتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية ...هكذا يلاحظ ان الصندوق ينظر الى النتائج دون اي اعتبار لما تتركه هذه النتائج من آثار ، وبخاصةً على الطبقات الفقيرة والمتوسطة وكذلك الفلاحين ، وكما يشار لها أيضاً، الى ان اسعار المواد الغذائية ارتفعت الى 84% من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر المستهلك ، كما ارتفعت اسعار النقل والهاتف والخدمات البريد ما بين 20% و30% وارتفاع اسعار المحروقات ، ووصل معدل التضخم الى حدود 29% مقابل 38% كانت متوقعة في البرنامج ، كل ذلك من اجل ان يتحقق تخفيض في مديونية الحكومة أتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار ، وتقليص العجز الكلي في الميزانية وارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% مقابل 2، 14% كانت مقررة في البرنامج .

اما القرض الموسع من 1995 -1998 ، الذي بلغ 28 -169، 1 "و . س .خ" وهذا يعادل 8، 127% من حصة الجزائر ، فقد وافق الصندوق على تقديم هذا القرض بعد تقديم الحكومة " خطاب النوايا " والذي يتضمن برنامج التصحيح التي يمكن أن نختصرها :-

1 – انشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة ومكاتب للصرف ابتداءً من 1996 .

2 – تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد ادنى .

3 – تحرير الاسعار واعادة اصلاح دعم اسعار الفلاحة .

4 – ترشيد تسير النفقات ةتقليص الاجور والحد من زيادة في العملة .

5 – انشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص للشباب بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولين ووضع نظام التأمين والبطالة لا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتقاعد المبكر ومعدلات البطالة المتزايد .

6 – تحرير الاسعار ورفع الدعم النهائي على اسعار الحبوب والحليب واصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي .

7 – تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية .

كل هذه الاجراءات ترتبط بالتوجهات لليبرالية الجديدة التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لغرض اضعاف جهاز الدولة وحرمانه من الفائض الاقتصادي ، في ظل تداعيات الازمة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويعد احتواء البلدان النامية واحداً من ضمن الشروط الجديدة لاعادة الحيوية لتراكم راس المال في المركز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستغلة هذه المنظمات ، استفحال الازمات الاقتصادية والاجتماعية ومنها ازمة الديون " التي جرى الحديث عنها " وتفاقم البطالة وتدهور مستوى المعيشة واحتدام التمايز الاجتماعي . هكذا تركيز المنظمات المالية الدولية على واحد فقط من هذا الازمات " ازمة المديونية "، لتحقيق ضمان الحصول على الاموال المقترضة وتحرير التجارة والدعوة لاقتصاد السوق وغض النظر عن الآثار التي تتعلق بأرتفاع الاسعار وتفاقم البطالة والتضخم والانفاق العام والانكماش في القطاعات الصناعية اوانخفاض الانتاج اوالخسائرالمتعلقة بسعر الصرف للعملة المحلية،وتدهور الصناعة الوطنية وعدم حمايتها امام الصناعات الاجنبية ... يضاف الى ذلك هو ابعاد الدولة تماماً عن التدخل في النشاط الاقتصادي ، عبر البرامج التي يضعها الصندوق والبنك الدولين ، التي تسمى ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي .وهكذا أذن جاء تقرير البنك الدولي* تحت عنوان : التقدم المحرز في عملية التنمة في الجزائر ،الذي يشير فيه الى ان الجزائر استفادت من الطفرة المستمرة في اسعار النفط منذ عام 1999 " مما اسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها وعن تراكم هائل في صافي الاصول لعملات اجنبية ، وان فترة السنوات 2000 – 2005 تحقق معدل نمو قوي ، عندما نمى اجمالي الناتج المحلي بمتوسط يبلغ 5، 4% سنوياً ، وفي عام 2006 ، تعود الجزائر الى التباطؤ في النمو الاجمالي للناتج المحلي انخفض الى 8، 1% ثم عاود النمو بشكل طفيف عام 2007 الى 3% ، ومن القطاعات التي حققت نمواً متحققاً بالعوائد في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي "الهيدروكربوتات" بالاضافة الى قطاعي الخدمات والبناء والتشييد، وعلى العكس من ذلك في قطاعي الزراعة والقطاعات غير النفطية. كما ويشير التقرير الى ان مساهمة قطاع النفط ومشتقاته في نحو اجمالي الناتج الاجمالي سلبية بدأً من عام 2006، وذلك بوقع 5,2% ثم الى 7، 0% في عام 2007 .

وفي عام 2007 وصل نمو القطاعات غير الهيدروكرونية الى 4، 6% ، وشهد قطاع الزراعة معدل نمو بواقع 9، 5% . بينما كان النمو قوياً في قطاعي التشييد والخدمات حيث بلغ معدله 5، 9% و7، 7% على التوالي ، وحسب البنك الدولي ، يعكس معدل النمو القوي في هذين القطاعين بشكل اساسي برنامجين كبيرين للاستثمارات العامة والانعاش الاقتصادي ... أذ ارتفعت قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية الى 5، 74 دولار امريكي للبرميل في عام 2007 ، مقابل 7، 65 دولار في عام 2006 ، مما ساهم في ارتفاع قيمة صادرات النفط ومشتقاته بنسبة 9% بالقيمة الاسمية للدولار ، لتصل الى 60 مليار دولار سنوياً . وهناك توقعات من قبل البنك لتحسين النمو الاجمالي للناتج المحلي ليصل الى 9، 4% في عام 2008 ، مع نمو اجمالي للناتج المحلي في القطاعات غير الهيدروكربونية بحولي 4، 6% . ونفس التوقعات يتوقعها البنك في عام 2009 "ويرى البحث ان التحليلات جاءت قبل الازمة المالية وقبيل انخفاض سعر البرميل الواحد من النفط الى اقل من 50 دولار بعد ان وصل الى 147 للبرميل الواحد عام 2008 ".ومن جانب آخر يشير التقرير نفسه الى متوسط معدل التضخم ارتفع الى 5، 3% عام 2007 ، بعد ان كان 5، 2% عام 2006 . اما البطالة فقد عاودت الى الارتفاع** من 3، 12% في عام 2006 ، الى 8، 13% في عام 2007...وان معدلات البطالة بين الشباب لا تزال مرتفعة ، حيث تبلغ بين شريحة الشباب الذين تقل اعمارهم عن 30 عاماً حوالي 72% . ويضيف التقرير " وعلاوة على ذلك ، فأن الطبيعة المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق بالغ بالنظر لكون نسبة اكبر من العمالة تشكل وظائف مؤقتة " 27% " مقارنة بالوظائف الدائمة 34% وتشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية .

كما وتجري الاشارة الى تحسن المركز المالي للجزائر في عام 2007 وذلك بزيادة صادرات الهيدروكربونات " النفط الخام والغاز" .

_____* البنك الدولي http://web.worldbank.org/wbsite/external/extarabic home/extarabi

** حسب معطيات بيانات مكتب الاحصاء الوطني في الجزائر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من ازدياد الواردات " وبخاصةً الاستهلاكية والراسمالية " في عام 2007 فأن الزيادة في قيمة الايرادات من الصادرات فاقت الزيادة في قيمة الواردات ، وظل فائض ميزان المعاملات الجارية في مستوى مرتفع ، حيث سجل 8، 30 مليار دولار عام 2007 ، وقفز اجمالي الاحتياطيات الخارجية ليصل الى 110 مليار دولار ، ووصل الى133 مليار دولار بنهاية حزيران عام 2008 ،غير أن انخفضت نسبة الديون الخارجية الى اجمالي الناتج المحلي الى مستوى لا يذكر يبلغ 3، 3% عام 2007 ،كما وانخفض الى 623 مليون دولار حتى شهر حزيران 2008 مسجلة تراجعاً حاداً عن مستواها عام 2004 ، حيث بلغ 21 مليار دولار .

وبالرغم من هذه المعطيات ، لا يخفي البنك الدولي من المخاوف الجدية التي تواجه الجزائر في تحديات عملية التنمية التي نوجزها بثلاث مجالات تتعلق الاولى : بأدارة ايرادات النفط ومشتقاته من منظور طويل الامد ، بهدف تخفيض تعرض الجزائر لتقلبات اسعار النفط " ويشكك البنك في كفاءة الحكومة في إدارة تلك الايرادات ! .

النقطة الثانية : تتعلق في تنويع مصادر الاقتصاد ولا سيما الصادرات التي تتطلب " حسب البنك" تحسين بيئة انشطة الاعمال مع العمل على تخفيض انخراط الدولة في تقديم السلع والخدمات ... اي تقليص او الحد من الانفاق العام ، ويؤكد على البيئة الملائمة لمساندة تنمية القطاع الخاص الناشئ ، والذي يعتبر الصندوق الركيزة البالغة الاهمية لتحقيق استدامة النمو واستراتيجية خلق فرص العمل الجديدة ... اما النقطة الثالثة ، او التحدي الثالث : هو تحسين القدرة على الحصول على خدمات جيدة النوعية . مشيراً بذلك الى القضاء والتعليم وكونه غير قادر على مواجهة الطلب المتزايد ، وعدم كفاية تخصيص الموارد وعدم المساواة بين الجنسين "الاناث والذكور"، للالتحاق في المدارس ، وعلى القدرة على تقديم رعاية صحية " رغم تحسنها" وما يهدف لزيادة فعاليتها وكفاءة وجودة تقديم الخدمات التي يربطها بالمشاكل الرئيسية بعدم ملائمة آليات توجيه تلك المساعدات وأنظمة رصدها ... مضيفاً التأمينات والمساكن والمياه والصرف الصحي وتأثيراتها وما يقدمه البنك من مساعدات في هذا المجال ...

ومما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد ، ان تقرير البنك اشار الى الجوانب المتحققة من فوائد مالية وتجارية التي مصدرها قطاع النفط والغاز ، ولكنه اغفل آثار التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى القطاعات الصناعية التي تشير الدراسات الى انها شهدت حالة انكماش بدرجات مختلفة ، حيث تم انخفاض الانتاج وطلب الاستخدام وتدهورت مالية المؤسسات وصفية العديد منها ، كما اثرت هذه السياسة بخسائر يسعر الصرف للدينار الجزائري ، التي قدرت بـ 60 مليار دينار بالنسبة الى مجموع القطاع الصناعي نهاية عام 1995 .هذا بالاضافة الى الاثار التي نجمت عن تسويق المنتجات المحلية في السوق وعدم قدرتها على المنافسة الاجنبية ، حيث بلغ المخزون 61 مليار دولار في سنة 1998 . اما على مستوى القطاع الزراعي ، فأن هذا القطاع يعتبر في الجزائر من القطاعات الاستراتيجية حيث يشغل 25% من الايدي العاملة . الذي يتميز بضعف مردوديته وتأخر في رأسمال المنتج بالاضافة الى النواقص والثغرات التي تخلل هياكله الانتاجية ، ومن خلال سياسة الخصخصة وضع هذا القطاع بحالة تبعية للخارج . كما وتعرض قطاع النقد والمالية نتيجة لتقليص ميزانية الدولة والقيود المالية المتمثلة في تجميد الاجور والحد من التوظيف ونفقات التسير والاستثمار العمومي ، والى نقص الدعم على الاسعار للمواد ذات الاستهلاك الواسع- كالموادالغذائيةوغيرها- وما بعد ذلك، من مخالفات قانونية تجاه تجميد الاجور وأرتفاع الاسعار وما يؤثر على الفئات الفقيرة من السكان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وسجل ميزان المدفوعات فائض نتيجة لزيادة الصادرات وبخاصةً "في قطاع النفط والغاز" وانخفاض الواردات، وقد جرت عملية تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد بصدور "قانون النقد والقرض" في عام 1990 ، الذي يدعو الى فتح النشاط على الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص او لقطاع الخصخصة والى التخصيص لوكلاء الاجانب المعتمدين في الجزائر للاستقرار فيها . غير ان نشاطهم انصب فقط على الاستيراد للمواد الاستهلاكية والمواد الوسطية وقطع الغيار ولم يتجاوز ذلك للقطاع الانتا جي .

اما الاثار الاجتماعية ، فقد تمخضت سياسة الخصخصة الى بروز ظاهرتين ، وهي تقليص الميزانية التي ادت الى تقليص الانفاق العام ووقف التوظيف وبحجج محاسبية ومالية اعتبرت ضرورية لتقليص نفقات الميزانية العامة للتخفيض من اختلالات توازن الميزانية العامة ، وهذا يتناقض مع مسعى الدولة في تأمين الاف لكل مواطن جزائري من الناحية المالية والمعنوية ، كما ادى تطبيق برامج الصندوق والنقد الدولين الى ارتفاع الاسعار الى مديات تفوق سرعة المداخيل للمواطن مما ادى الى انخفاض القدرة الشرائية ، وهذا بدوره ادى الى استفحال حالة البطالة " التي تقدر بثلاث ملايين " الامر الذي أدى الى زيادة حدة فقر الطبقات المحرومة وعمق التمايز الاجتماعي ، وزيادة الهوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع الجزائري. هذا بالاضافة الى فصل العمال من خلال سياسة ترشيق المؤسسات ، وما يترتب عليها من عملية اعادة هيكلة المؤسسات . أما في مجال التربية والصحة والسكن التي اشار لها تقرير البنك الدولي ، فأن المعطيات التحليلية لبعض الدراسات اشارت الى انه ادت سياسة التخفيض من نفقات الخزينة ، حيث شهدت نفقات الدولة انخفاضاً في مجال التربية والصحة ، مقارنة بأجمالي الناتج المحلي ، حيث قدرت في حقل التربية 4، 6% سنة 1996 مقابل 7، 7% سنة 1993 ، اما نفقات الصحة فقد بقيت كما هي تقريباً ، حيث بلغت سنة 1996 5، 1% مقابل 7، 1% سنة 1993 .ومما يلاحظ أن هناك تراجع في نفقات التربيةمن 23% سنة 1993 الى 8، 17% سنة 1997 ، مقابل تراجع اقل في مجال الصحة حيث انتقل من5، 5% سنة 1993 الى 7، 4% سنة 1997 .

كما وتشير المصادر* ايضاً الى هذه العوامل التي ساعدت على تفاقم البطالة حيث بلغت 29% سنة 1997، مقابل 24% سنة 1993 اي ما يعادل 3، 2% مليون عاطل عن العمل " ووصلت عام 2008 الى ثلاث ملايين عاطل " كما ذكرنا" والذي يمثل فيها الشباب نسبة 80% تقل اعمارهم عن 30 سنة ... وبلغ حاملي شهادات التعليم العالي في صفوفهم 80 الف ، سنة 1996 .. وان اعادة الهيكلة وحل المؤسسات التابعة للدولة له القدر الكبير في تفاقم الظاهرة التي بلغت الاجراءات ، للذين فقدت اعمالهم ووظائفهم بين عامي 1994 - 1998 مايزيد على 360 ألف عاطل . أما التقرير الجزائري للاحصائيات** في ابريل "نيسان" لعام 2009 فقد أشارالى ارتفاع معدل التضخم الى 1، 6% وهذا يعود الى الارتفاع في اسعار المواد الغذائية بزيادة قدرها 9، 8% ، والمنتجات الزراعية الطازجة التي قفزت اسعارها الى 6، 17% وكذلك الخدمات الى 9، 5% ، والمواد النصف مصنعة بـ 9، 1% ، وبأستثناء انخفاض " اسعار الزيوت والدهون بنسبة 20. 11%" فأن كل المنتجات الغذائية شهدت ارتفاعاً ، خصوصاً الاسماك الطازجة بنسبة9، 38% ولحوم المواشي 4، 22% والدجاج والارانب والبيض بزيادة 22% والخضروات 4، 17% والبن والشاي 1، 12% ولحوم الابقار 90، 11% ، ومادة السكر بـ 8، 9% والفواكه 9، 8% والبطاطس بـ 4، 7% واللحوم والاسماك المعلبة بـ 8، 4% والحليب والجبن ومشتقاته ، اضافةً الى الخبز والحبوب بزيادة 10، 0% لكل منها وتعود هذه الارتفاعات الموسمية اساساً الى المواد الغذائية التي شهدت زيادة نسبتها 1، 3% لا سيما المنتجات الزراعية الطازجة التي بلغت 4، 5% .

---

* انظر الدراسة للمخاوفي – مصدر سابق – ص20 .

** المصدر التقرير السنوي للاحصائيات في الجزائر الصادر في 25 أريل " نيسان" 2009 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا و يخشى المراقبين الاقتصادين من ان الاسواق المحلية في الجزائر بفعل التضخم وارتفاع لهيب الاسعار سيهلك قطاع واسع من ابناء المجتمع الجزائري ، خصوصاً وسط اعصار الازمة المالية العالمية ، قد تشهد الجزائر تردياً في الحالة الاجتماعية جراء انتشار البطالة وتوسع رقعة الفقر . هذه الظاهرة التي تشير لها التحليلات بأنها تبلغ 950 ألف عائلة ، وما يمثل 22% من المجتمع الجزائري البالغ عددهم 35 مليون نسمة .
هذا وان الجزائر بقيت ضمن البلدان التي يتمحور فيها متوسط دخل الفرد بحدود 1500 و2000 دولار سنوياً، اي بمعدل تسعة دولارات باليوم ،رغم تصنيفها الى مصاف الدول النفطية على غرار "الكويت والبحرين والامارات" التي يتمحور معدل دخل الفرد فيها بأكثر من تسعة آلاف دولار.
هذا و يلاحظ حالة التذبذب في الاقتصاد الجزائري ، الذي خلق حالة تباين بين وفرة المال ومنظومة الانتاج ، وما ترك ذلك من أشياء حا لت دون قيام صناعة اقتصادية ومالية متكاملة . رغم ما جرى من تغيرات عميقة لصالح الخصخصة على مدار السنوات الاخيرة ، كما وتشير المصادر الاعلامية الحكومية وغيرها أن ذلك" ادى القلق من قبل المسؤولين"كما وتعثر تخصيص مصرف القرض الشعبي الجزائري ، الذي تبلغ أصوله الى نحو ستة مليارات دولار ، ويحتوي على 6، 30% من اجمالي أصول القطاع المصرفي العام وله 125 وكالة توظف نحو 3900 شخص ، وفي هذا الصدد تسعى الجزائر الى خصخصة " 40" من مصارفها العمومية واعطائها للقطاع الخاص حتى العام 2010* . وتوصل الخبراء في ندوة نظمتها " إيلاف " على ان الخصخصة لم تنضج ثمارها ، لنقص الدقة في الاهداف ، وعدم إجابة اهل الحل والعقد على السؤال الكبير " ماذا نريد من وراء بيع البنوك الحكومية ؟"..
كما وتعرض برنامج الخصخصة في الجزائر لعدة انتقادات من الرئيس "عبد العزيز بو تفليقة " الذي أبدى أستياءه من طريقة التسير وعدم رضاه عن النتائج المسجلة على ارض الواقع، ودعا الى اعادة النظر في برنامج الخصخصة الذي يعد احد منطلقات خطط التنمية الحالية . كما نبه عدد من الخبراء الى السلبيات التي تعتري البرنامج مشيري بهذا الصدد الى مجموعة من المعطيات المالية والادارية والقانونية ، التي جرى الحديث عنها في هذا البحث .
ويلاحظ في عام 2005 قررت السلطات الجزائرية الى اجراء خفض كبير في ديونها الخارجية وعدم الاعتماد على كافة صور التمويل الخارجي " بما فيه التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية " للمشاريع الجديدة ، وعدم الموافقة على اي قرض من البنك الدولي عام 2003 ، وطلبت الحكومة من البنك الدولي أن تختصر مساندته بشكل اساسي على الانشطة التحليلية والاستشارية والمساعدات الفنية التي اصبحت الجزء الاكبر من انشطة البنك في الجزائر . كما انتقدت السلطات الجزائرية اخيراً " صندوق النقد الدولي" داعية أياه الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر .
وكما اشرنا من قبل ان برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية " لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي " وغيرها ونماذجها التي طبقت ، اثبتت ان تلك النظم غالباً ما أنها تمنع مساندة الجماهير الواسعة لها ، وبذلك تفقد أساس إطارها الشرعي نتيجة لرفع الدعم عن السلع الاساسية وخفض الانفاق على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية ، فبدلاً من توفر تلك الحكومات قدراً اكبر من الاستقرار وتحقيق الآمال والطموحات التي رسمتها الجماهير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* علما ان شبكة البنوك العمومية " التابعة للدولة " تضم 097. 1 وكالة وفرع ، في حين تضم شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة 130 وكالة مجموع 227. 1 وكالة وفرع مصرفي .

بعد سقوط الانظمة القديمة او في التغيرات الحاصلة في هذه الدول نراها تفتقد ، النظم الداعية للخصخصة ، اساس شرعيتها نتيجة لتطبيق هذه البرامج وشروطها ، الهادفة لتحقيق مصالح الاحتكارات على مصالح جماهير وشعوب البلدان النامية .

<u>خلاصات المشترك والمختلف في هذه البلدان</u>

يلاحظ البحث ان تناول تجارب بلدان مختلفة تبنت الخصخصة حسب توجهات المنظمات المالية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدوافع المديونية والاداء غير السليم لمؤسسات الدولة وبخاصة منها الانتاجية وما خلفته من اختلالات اقتصادية هيكلية ، ناتجة عن اتباع سياسات غير سليمة وغير مدروسة بعناية . بحجة عدم كفاءة المؤسسات العامة، والكفاءة مثل ماهو معروف ترتبط با لسوق وليس بالملكية ، وهنا تجدر الاشارة للحديث عن الاهداف والادارة السليمة ، واذا توفرت هذه الجزئية ، تنتقض الخصخصة ... ان البلدان التي طبقت الخصخصة ، وبا الطريقة التي جرى استعراضه ، اصيبت بخيبات امل ، في أن الخصخصة لم ترق الى مستوى الطموح والتطلعات ، وأثبتت انها ليس العلاج المثا لي لحا لة البلدان النامية .

ترتبط السياسة الاقتصادية الكلية في الدول النامية ، بقضايا الانصاف وتوزيع الدخل التي كانت وراء تأسيس ونشوء المؤسسات العامة ، وما عكست تجارب البلدان المعنية بالبحث، اثبتت عدم العدالة الاجتماعية في الانصاف وتوزيع الدخل ، وان الاداء عكس جوانب سلبية اثرت على النمو والتنمية في هذه البلدان ، وان الافتراض ان القطاع الخاص اكثر كفاءة لم يبرر وجوده .

وضعت هذه البلدان ،الخصخصة كواحد من الاستراتيجيات في سعيها لزيادة كفاءة قطاع المؤسسات العامة وتخفيف حدة الاختلالات المالية . من خلال سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي وترشيد الاسعار والحد من الدعم ووضع قيود على قروض ونفقات المؤسسات العامة ،حيث بيعت الكثيرمن المؤسسات العامة للقطاع الخاص المحلي والاجنبي وجرت تصفية مؤسسات عامة اخرى ورفع يد الدولة عن منشآت اخرى وفي غيرها تعاقد ت مع القطاع الخاص لأدارة فنادق اوبيعها وتأجيرها .

غير أن هناك ملاحظة هامة دائماً ما يطرحها الفكر الاقتصادي الغربي مفادها، هو تحفيز المنافسة بين المنتجين ، الفكرة صحيحة في أطار للبلدان الصناعية " تبعا لتوفرأطر مادية وبشرية وقانونية لازمة – وهذا ما يخلق المنافسة في اسواقها" . لكن البلدان النامية وتبعاً لظروفها فأن عنصر المنا فسة بين المنتجين ، يعتبر غير وارد . لأن معظم المشاريع تتمتع بأحتكار السوق ليس لحماية الحكومة فحسب، وأنما نتيجة لعوامل اقتصادية بحتة ، انها نشأت بطاقات قادرة على امتصاص مجموع الطلب في هذا البلد او ذاك، مستفيدة من مزايا الانتاج الكبير وان السوق في هذه البلدان غير قادرة على استيعاب ، اكثر من مشروع اقتصادي ، نظراً لضيق الحجم وتدني مستوى الدخل للفرد، واذا سمحت فقد لا تكفي لتشغيلها بكامل طاقتها الانتاجية ...أثبتت التجربة على ان التحول من القطاع العام الى الخاص لا يقتصر على انتقال الملكية ، وأنما كذلك على بدائل اخرى مثل عقود الإجار او الادارة التي تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص . لكن الآثار المالية لعقود الإجار او ادارة المشاريع الحكومية تختلف تماماً عن المضامين المالية لأنتقال ملكية هذه المشاريع ، بالاضافة الى انها لم تجنب الاقتصاد الوطني مخاطر التضخم وتسوية توزيع الدخل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الدول المختارة في هذا البحث ، جميعاً تتميز بالمديونية وطبقت شروط الصندوق والبنك الدولين ، يضاف الى ذلك ان معضمها بلدان نفطية عدا "أثيوبيا " وتجربة اثيوبيا اتخذت لتسليط الضوء على كيفية يحكم القوي على الضعيف وكل التجارب المطروحة " الخصخصة " أصيبت بخيبة امل ، ولم يترشح منها أشياء يمكن ذكرها .

أشارة كتابات عديدة كما عرفنا أن الخصخصة لا تعتبر علاجاً لنواقص القطاع العام والعكس ايضاً صحيح ، جاءت الخصخصة كتعبير عن افراطات القطاع العام، كما تدعي وان تتخذ خطوات لتحسين الكفاءة في القطاعين العام والخاص .. المشكلة ان المنظمتين الدوليتين وضعت قواعد عامة للعمل ولكل بلد بصرف النظر عن طبيعة الاقتصاد وظروف البلد المعني ... كما وضعت قواعد لتفليش وتقطيع اوصال الدولة والى أنفلات الاسعار .

أدت زيادة التدخل الى ترهل الدولة وعدم فعاليتها ، فما بالك بزيادة التدخل من هذه المنظمات المالية الدولية وشروطها القاسية . يلاحظ إن المنظمات المالية الدولية " الصندوق والبنك الدولين " بدأ تدخلها في حل مشكلة الديون المتفاقمة على البلدان النامية في الثمانينات وتطور في التسعينيات من القرن الماضي . ففي بداية الثمانينات بدأت هذه المؤسسات في فرض بعض السياسات الاقتصادية على البلدان النامية والدول العربية من ضمنها المدينة كشرط لتلقي المساعدات في إطار برامج التثبيت والتكيف الاقتصادي ، من قبيل تعويم العملة والحد من الانفاق الحكومي وتحرير التجارة وأضعاف دور الدولة في النشاط الاقتصادي . وتطورت هذه المشروطية السياسية مع بداية التسعينيات وأقترنت بالمشروطية الاقتصادية أو ما يطلق عليها " التكيف الهيكلي السياسي" فأصبحت المعونات مشروطة الى الحكم الجيد وأرتبطت بمفهوم الديمقراطية ، والانتخابات ، والمحاسبية فيما يخص الانفاق العام والشفافية عند أتخاذ القرارات وحكم القانون ، والتدخل في السياسة الاقتصادية الداخلية للبلدان ، على سبيل المثال أثيوبيا ، أنغولا ، الارجنتين ، الجزائر ، لاوس ، فنزويلا والعراق " سيأتي الحديث عنه بالتفصيل " وغيرها من الدول وبذلك تكون هذه المؤسسات المالية قد خرجت عن المسار المحدد لها وعن الوظائف المسندة أليها منذ نشأتها في " بريتون وودز- 1944" والمواثيق الدولية الملزمة لها . فميثاق البنك الدولي على سبيل المثال ، يؤكد أن البنك يجب عليه عدم التدخل في الشؤون السياسية للأعضاءه ، ويجب أن لا يتأثر بالاعتبارات السياسية في قراراته ، فلا يتم الاستناد لإ الى الاعتبارات الاقتصادية . ورغم ذلك فأن تقرير البنك عام 1992 أكد أنه على الرغم من أنه لا يستطيع أن يلعب دورا مباشراً في تصميم برامج الشروط السياسية الإ أنه مازال يمثل قناة رئيسية لتطبيقها .

وأنطلاقاً من هذه المبادئ والشروط السياسية الجديدة وعدم الانصياع لها من قبل الدول النامية ، يعرضها لوقف الامدادات والمساعدات المالية ، تحت يافطة " فقدان المناخ الديمقراطي الملائم الذي يدفع النمو الاقتصادي .كما كان الهدف الاساسي في أنشاء صندوق النقد الدولي ، هو تزويد الدول التي تتعرض لعجز في موازين المدفوعات بمساعدات مالية قصيرة الامد ، وبعد التخلي عن نظام اسعار الصرف الثانية في عقد السبعينات من القرن الماضي ، تحول الصندوق الى مؤسسة تدير الازمات المالية في الاسواق النامية ، وتقدم قروضاً طويلة المدى للكثير من الدول النامية ، وتقدم الاستشارات والنصح الى دول كثيرة كما تجمع البيانات الاقتصادية وتنشرها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن شروط الاقراض المفضلة تجعل القروض عبء على الدول النامية لأنها في اغلب الاحيان تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية وتحد من تطوير المؤسسات الديمقراطية المسؤولة ،" والواقع ان محاولة الوفاء بعشرات الشروط قد تصبح عائقاً صعباً أمام صنع القرار في عملية الاصلاح . وليس من الممكن فرض الاصلاحات المؤسسية على الدول بواسطة شروط تأتي من الخارج ، بل ينبغي تصميم هذه الاصلاحات وتطويرها من الداخل*". هذا وقد بلغ متوسط الشروط التي يفرضها الدولي عام 1999 على 13 دولة افريقية

---

* أنظر مقالة بقلم الكسندر شكولينوف - مسؤول الاتصالات بمركز المشروعات الدولية الخاصة و جون د. سوليفان - المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة .... تحت عنوان شروط الاقراض الدولي بدائل برامج الاقراض المالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي - مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE - منشور على الانترنيت باللغة العربية : www.ape_egypt.org www.cipe.org بالانكليزية :

جنوب الصحراء 114 شرطاً لكل دولة - كان نصيب البنك الدولي والصندوق النقد تنزانيا 150 شرطاً "ولكن هذه الشروط لم تستطيع أن تقرب الفجوة بين دخل الفرد في الولايات المتحدة الامريكية البالغ 35 ألف دولار وبين دخل الفرد في تنزانيا البالغ 550 دولاراً ، وتبلغ الفجوة في مستوى المعيشة بينهما بنسبة 64 -1 ولم تتمكن نجيريا أدخال تحسن ملحوظ على آدائها الاقتصادي .

في دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي ، يعترف فيها انه لا يمكن الاستشهاد بأي حالة من حالات النجاح لبرامج إعادة الهيكلة التي تمت في أكثر من 160 دولة نامية ، تقول الدراسة "لا نستطيع القول بثقة اذا كانت هذه البرامج" التثبيت والتكيف الهيكلي قد "عملت" أم لا ... على قاعدة الدراسات الموجود لا نستطيع القول بثقة اذا كانت هذه البرامج المدعومة من قبل الصندوق قد توصلت الى تحسين الفعاليات في مجال التصميم والنمو الاقتصادي . في الواقع لقد اتضح غالباً ان وضع برامج التثبيت والتكيف الهيكلي " بالتطبيق قد ترافق بزيادة في التضخم وفي انخفاض في معدلات النمو* ".

وفي دراسة اخرى "لرولف فان درهوفن" قدمت في ندوة اعدها صندوق النقد الدولي العربي بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسات مالية اخرى يقول "لا تقدم تجارب تخصيص المنشآت العامة براهين تمكننا من تقرير ما اذا كان من شأن تغير الملكية بحد ذاته تعزيز الكفاءة" ، فمن الصعب الفعل بين تأثير العوامل المختلفة على أداء المنشآت التي نقلت ملكيتها او لمقارنة أدائها بالتنبوءآت الموضوعة لادائها على أفتراض بقائها ضمن القطاع العام . لقد أصبح واضحاً ايضاً انه لابد من الاعتراف بتكاليف الخصخصة وبالسبل الممكنة لاستخدام الايرادات الناجمة عنها ، وقد بلغت تكاليف الخصخصة في بلدان عديدة اكثر مما كان مقدراً لها ونادراً ما أدت دوراً هاماً في برامج الاستقرار على الرغم من افتراض دورها من هذا القبيل **". هكذا أذن تبين وبأعتراف الهيئات المشرفة والمطالبة بالخصخصة على الصعيد العالمي ، ان نقل الملكية لم يبرهن على صحة الادعاء بتحسن الانتاجية والفعالية وزيادة النمو الاقتصادي ، وعلى العكس من ذلك تبين التجارب التباطؤ في النمو الاقتصادي ، إن لم يكن التراجع في الانتاج والنمو السلبي ، وفي العديد من القطاعات وخاصةً قطاعات الخدمات العامة التي تم نقل ملكيتها للقطاع الخاص ، تبين تراجع سوية هذه الخدمات ، وأرتفاع تكاليفها على المدى الطويل ، أذ في سعي رأس المال للربح السريع ويحجم عن الاستثمارات المكلفة التي تتطلب زمناً أطول لأسترجاعها وأن كانت تحقق تقليصاً في التكلفة على المدى الابعد وبالتالي سلع وخدمات بأسعار أقل للمستهلك، وهذا ما حدا بالمملكة المتحدة "أولى الدول المروجين للخصخصة " للتدخل ضد أسلوب الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص في مجال الكهرباء والذي نقلت ملكيته إليه ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الولايات المتحدة واليابان تطالب المنظمات الاقليمية الدولية الاقتصادية هاتين الدولتين بضخ عشرات المليارات من الدولارات لتطوير بناها التحتية ومرافقها العامة التي أصبحت متخلفة بالمقارنة مع مستوى تطور قطاعات الانتاج الاخرى ، الامر الذي سوف ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي وتنافسيه تلك القطاعات . لقد حدث هذا التراجع خلال اقل من عشر سنوات لسيطرة القطاع الخاص على هذه الخدمات والمرافق .

- يقول " ميشيل كامدسو " مدير صندوق النقد الدولي في معرض حديثه عن برامج التعديل الهيكلي في الدول الاشتراكية سابقاً " النتائج الاكثر مدعاة للأسف حتى وأن كانت غير مستبعدة كانت الهبوط الكبير للأنتاج الحقيقي وتصاعد البطالة ***" .

---

* Cite Par Michel Chossu Dovsky in La Mondialisation De La Pouvrete Ed ecosociete- Montreal –Canada, 1998- P.62.

** الآثار السلبية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية – تحرير طاهر كنعان – أصدار صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للأتحاد الاقتادي والاجتماعي أبو ظبي 1996 ، ص314 .

*** Wlmichel Chossudovsky – Comment eviter La mondialistiom de La Pauvrete, September 1991 ie monde iplomatique

- ليس مطروحاً في هذا البحث المقارنات بين الدول وأنما معرفة التجارب المتنوعة لهذه الدول ، وكيفية خضوعها للوصفة الوحيدة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والتي تتعلق بسياسة "التثبيت والتكيف الهيكلي الاقتصادي ".

- هنالك علاقة بين هذه الدول ، التي تعرضت للخصخصة ، من حيث الاسواق وحجومها والتي لا تساعد على حلحلت المشاكل العا لقة ، في ظل القطاع العام أن لم تكن قد فاقمتها ، والنتيجة التي يخرج منها المرء هي ضرباً من التكرار الذي لم يأت بشئ جديد .

- وأذا أتفقنا أن حجم السوق المالية يعد وكيلاً ومؤشراً طيباً وأن لم يكن كاملاً ، لدرجة الملكية الخاصة ، فمن غير الواضح أن يكون وكيلاً طيباً ، للكفاءة التنافسية وديمقراطية المساهمين ، فوجود قطاع خاص ضخم يمكن أن يكون مركزاً وأحتكارياً أو في أيدي قلة أحتكارية وهذا ما يحدث في أغلب الاحيان .

- معيار الكفاءة ، يلعب دوراً مهيمناً في التحليل الاقتصادي للخصخصة والتحرر .

- قد يكون هناك بالطبع ، أسباب سياسية واجتماعية وأدارية وجيهة للخصخصة ... ولكن الدواعي لا تكتمل إلا بالكفاءة .

يقوم به القطاع الخاص في مجال الكهرباء والذي نقلت ملكيته إليه ، في الولايات المتحدة واليابان - في حالة الكثير من عمليات الخصخصة في البلاد النامية ، تقدم مجاناً أو قد تتكلف الحكومة* مالاً في بعض الحالات ، للتصرف في تلك الاصول – حالة العراق مثلاً .

- مالم يكن هناك كسب من حيث الكفاءة ، فسوف تعني الخصخصة مجرد عملية نقل بدون أي آثار صافية على الثروة الوطنية أو التضخم " الكفاءة ترتبط بالسوق وليس بالملكية ، كما أشرنا " أو الأنتاج الحقيقي .

على ضوء ذلك يمكن إيضاح بعض الملاحظات :-

أولاً - قدمت التجارب المطروحة وغيرها لم يتناولها البحث على سبيل المثال التجربة " الماليزية " رغم الملاحظات، بأن هنالك بدائل ، يمكن الاستفادة منها في طريق التنمية للبلدان النامية غير الخصخصة ، إذا توفر القرار والارادة السياسية والاقتصادية للبلد المعني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- يسمح هذا التحليل بأبراز بعض الافكار المراد تبيانها بشأن الرفض حول تدخل صندوق النقد الدولي ، في الشؤون الداخلية وهو التقليل او اضعاف السيادة ، كما ورد اعلاه ، وربما يجري تناوله اكثر في بحوث اخرى ، ولكن يظهر للبحث ان هنالك ميول كامنة لأندفاع الحكومة الانغولية ، منذ 1975 ، "الحصول على الاستقلال " لكن هذا الميل الكامن ، لربما اشغلته مصاعب الحروب الاهلية " ربع قرن " ولكن لا يعني هذا الميل يشكل انتقالاً تلقائياً ، ربما تأثيرات الاجراءات التي اتخذت من قبل دول امريكا اللاتينية مؤخراً وبشكل خاص فنزويلا ، فهو ايضاً يشكل انتقالة في القارة الافريقية ، وهو بخاصة الى جملة من الشروط الساسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي الواقع ان هذا الميل الكامن لدى الشعوب المظلومة في البلدان النامية المكتوية بنار الاجحاف للوصفات من قبل الصندوق والبنك الدولين وغيرهما من المنظمات المالية الدولية ، تتطلب أرضية اكثر ملائمة ، خاصةً بفعل الازمة المالية الحالية ، وتداعياتها على هذه البلدان ، وظروف الازمة الهيكلية للنظام الراسمالي ، هي التي فجرت هذا الموقف الرافض ، الذي يتطلب حركة دعم عالمية لتوجيه ضربة للشروط القاسية ، اتجاه البلدان النامية ، ومثل ما يشار، تبرهن التجارب عن عجز الاجراءات المنفردة للتأثير على هذه القوى ما لم تتعزز ، بموقف ساند وداعم من قبل جميع البلدان ، التي أكتوت بنار التثبيت والتكيف الهيكلي ، واجراءاتها القاسية تجاه جماهير البلدان في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وإيجاد اساس اصلاحي لدولها ، خارج نطاق سيطرة الصندوق والبنك الدولين ، وخارج نطاق أتفاق أو توافق واشنطن .

ثالثاً- أن الوضع الحالي يبرهن ايضاً الى ان ما تعانيه المؤسسات المالية والدولية بوجه عام كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، ومن وراءها من افكار وايديولوجية التي املتها موازين قوى كانت سائدة بعد

الحرب العالمية الثانية ، التي جعلت منها ادوات تستخدمها الدول الغربية في الحفاظ على مصالحها ، ولتمرير سياستها على بقية العالم ، ولأستمرارها في استغلال الدول النامية وأعاقتها من المشاركة الفاعلة في رسم معالم النظام الدولي وذلك من خلال سيطرتها على إدارة هذه المؤسسات وأجندتها وقراراتها وسياستها .

رابعاً - وأظهرت الازمة المتكررة وزيادة حدة تكاليفها على البلدان بشكل عام وعلى بلداننا ، هذه المعطيات ، تبعث على التأمل ، حول النظام الاقتصادي والمالي العالمي ، ونماذجه المطبقة ، تحتاج الى وقفة وتأمل وإعادة قراءة لمختلف هياكله وعلى مختلف الصعد . وان نوقف أنبهارنا بكل ما تأتي به الليبرالية الجديدة وما سببته من ازمات متتالية ، وما يواكبها من غش وخداع ، ومراهنات .

خامساً - ثمة مبادرات في مناطق اخرى من العالم ، ترنو الى الخروج من مظلة الدولار في دول امريكا اللاتينية ، الارجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، الاكوادور ، بارغواي ، الارغواي وفنزويلا ، وكلها اعضاء في بنك الجنوب ، وتعتزم هذه الدول دعم تمويل البنى التحتية خارج نظام بيتون وودز السابق .

لقد اتفقت الارجنتين والبرازيل على تقديم مدفوعات على نحو تبادلي بالعملة المحلية لتطويق التعامل بالدولار فيما دخلت البرازيل وروسيا والهند والصين في تكتل جديد غير رسمي تحت مسمى " بريك BRIC" .

سادساً- أن التجارة آخذة بالتوسع سريعاً ، بين الدول في العالم النامي ، لكن لا يزال أمامها الطريق طول للوصول الى جبهة موحدة قادرة على فرض قواعد عالمية جديدة ، او ازاحة الدولار من عرشه ، وتطويق جناحية الممثلين في مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً - وبالنسبة لأمريكا اللاتينية ، لا يأخذنا التفكير من المبالغة في تجاربهم ولا التشاؤم غير الموضوعي ، لأن هذه البلدان تواجه تحديات غير عادية تتعلق بوجود النظم الجديدة فيها ، يضاف الى ذلك ان تجارب هذه الدول متنوعة وهي ايضاً متناقضة في هذا البلد او ذاك ، ولكي ندفع بهذا التفاؤل الى الامام ، يتطلب اكثر من موقف مشابه في اكثر من منطقة من مناطق البلدان النامية ، وايضاً في قلب اوربا وفي بلداننا العربية ، وخاصةً كما لاحظنا ، ان هنالك أكثر من خيار ، وان الازمة المالية العالمية ، اضعفت الى حدٍ كبير ترسانة الراسمالية العالمية وبالتحديد الولايات المتحدة الامريكية واوربا ، ولا زالت تعاني من هذه الازمة ... فهل يمكن ان تتوقع موقفاً موحداً اتجاه اجراءات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك ، المجحفة بحق البلدان النامية . ان هذا الامر يتعلق بالارادات والامكانيات ... لا يحمل البحث اي مفاجئة آنية لكنه يأمل ، ان الجدل مستمر والخصب في مابينهما التي تحتاج الى مزيد من التحليل المرتبط بالمستجدات ... ولربما تحصل المفاجئة على المدى البعيد ... وقبل ان تحصل ! علينا التفكير جيداً في مواقف الولايات المتحدة الامريكية أزاء التطورات التي ليس لصالحها في امريكا اللاتينية ، خاصةً اذا علمنا ان المصالح الاستراتيجية الامريكية لها وضعية خاصة في بلدان جيرانها المقربين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس:

الاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة – للفترة من-
منتصف السبعينات حتى 2003

المقدمة :
المبحث الاول : نمو القطاع العام وتطوره .
المبحث الثاني : نمو القطاع الخاص وتطوره .
المبحث الثالث : دور القطاعين " الخاص والعام " في التنمية .

المقدمة :

ثمة حاجة الى مدخل موجز ، لتوضيح نمو الاقتصاد العراقي ، لأثبات الفكرة المراد عرضها في هذا الفصل وهي " منتصف السبعينات من القرن العشرين حتى 2003 " وللاجابة " جهد الامكان" عن الفترة التاريخية التي لم يتناولها البحث ، والتي تتناول تشكل ونمو قطاع الدولة والقطاع الخاص وغيره من القطاعات ، خلال مراحل محدودة من تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الذي تناولته بحوث اقتصادية عديدة ، منها ما يشير ، الى أرتباطها بتأسيس الدولة العراقية 1921 ، وتوسع نفوذ الراسمالية العالمية وشركاتها في السوق العراقية وأحتلال العراق من قبل القوات البريطانية عام 1917 أثر الحرب العالمية الاولى ، وفي بحوث أخرى تذهب أبعد : إلى دخول التغلغل الاوربي في العراق " منذ القرن التاسع عشرالذي أرتبط قبل كل شئ ، بأتساع نطاق تجارة التصدير التي شهدت طفرة واسعة ، ولا سيما بعد فتح" قناة السويس في عام 1869" أذ أرتفعت الصادرات السنوية خلال الفترة 1864 – 1871 من 150 ألف دينار الى حوالي ثلاث ملايين عشية الحرب العالمية الاولى ، أي أزدادت قيمة الصادرات العراقية خلال نصف قرن بمقدار عشرين مرة*". ومما يلاحظ في هذا الصدد أختلاف تجارب البلدان "النامية" في التنمية والتوجه ، ففي أمريكا اللاتينية أختارت هذه البلدان :
نمواً ليبرالياً للتطور الراسمالي ، المبني على أساس المشروعات الخاصة وآلية السوق . في حين يبدو كانت الفرصة ضئيلة نسبياً ولأسباب عديدة ، في حالة النظم الوطنية في أفريقيا وآسيا التي لعبت فيها الدولة الدور الاساسي في عمليات التصنيع والتحديث .
وبالنسبة لعراق " فقد لعب الراسمال الوطني دوراً محدوداً للغاية ، لاسباب تتعلق با لتعثر الحضاري في فترة السيطرة العثمانية التي حالت دون أنتقال الانتاج الحرفي الى مرحلة أعلى ، وتدني مستوى المعيشة الذي أدى الى تقلص القوى الشرائية ... وهذه المميزات حالت دون تشجيع الراسمال المتراكم ، والضعيف للتوجه نحو الانتاج الصناعي .. لكنه برز في ميدان تجارة التصدير ، للتمور والتوابل والاصواف ، وكذلك النقل " فقد أسهم في شركة " تراموای" في فترة الوالي العثماني " مدحت باشا" 1869-1872 وقيامه بأصلاحات في ولاية بغداد وولاية الموصل وولاية البصرة ، وشركات أخرى مشابه في مجال النقل النهري ... بالاضافة الى تأسيس المطابع ومعامل الثلج ومطاحن للحبوب وحلج الاقطان وصنع المياه الغازية والنسيج والطابوق ، وظل الانتاج

*** للتفصيل أكثر راجع مؤلف د. سلمان حسن ، محمد – التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958 ،الجزء الاول – صيدا – بيروت – 1965 ص94 . راجع مؤلف د.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرفي أو" البضاعي البسيط" يؤلف القاعدة الرئيسية للصناعة الوطنية في تلك المرحلة* . و أرتبط اقتصاد العراق بالاقتصاد العالمي ، وأصدرت الحكومة العثمانية حينها قانون تشجيع الصنائع سنة 1913.

وبعد الاحتلال البريطاني ، كانت سلطة الاحتلال ، بحاجة الى قيام دولة عراقية مركزية تقوم بالأمن وبأهم الخدمات التي تيسر مهمات الاحتلال والشركات البريطانية وتوطيد نفوذها ، لتحصل على أكبر قدر من الارباح من السوق العراقية " وحيث أن التخلف الاقتصادي، والنظام الاقطاعي العشائري في الزراعة ، لم يسمح بقيام برجوازية عراقية قادرة على الأضطلاع بمهام التطور الاقتصادي الراسمالي الحديث ، لذا لم يكن بد من تكليف الدولة الخاضعة للنفوذ الاستعماري ، بالقيام بالمشروعات التي يتطلبها المجتمع تحت ظل الحكم والاستغلال الامبريالي**".

أما قطاع الدولة او القطاع العام ، فقد أشار"د. الدرة" الى أنه قد تطور من خلال ثلاث أساليب جرى أعتمادها من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة***" التي ساهمت مجتمعة بدرجات متفاوتة ومتباينة في بناء وتطوير القطاع العام والتي تحدد: -1- أسلوب نقل ملكية بعض المصالح والمؤسسات الى الدولة العراقية " أي من سلطات الاحتلال ومن الامبراطورية العثمانية بعد تشكل الحكومة العراقية . -2- أسلوب الاستثمارات المتعددة .-3- أسلوب التأميم .

وحسب رأي المؤلف ، فأن الاسلوب الاول يرتبط بظروف الانسلاخ عن السلطنة العثمانية ومن بعدها ظروف الانتداب البريطاني في عام 1932 ، والتي تطلب نقل المصالح والمؤسسات والحقوق من ملكية الادارة العثمانية الى ملكية الادارة الجديدة " ملكية الدولة العراقية " ... والاسلوب الثاني بعد تشكل الدولة العراقية ، في ظروف أتسمت بضعف الموارد المالية للدولة وضعف أمكانياتها المادية والتي جاءت على شكل برامج قصيرة المدى تحدد بثلاث سنوات ، قبل أنشاء مجلس الاعمار وأقتصرت على أمور الري والطرق والابنية الحكومية ، وحسب الكاتب، الى ان سياسة الاستثمار ، أخذت بعداً حقيقياً ، منذ تأسيس مجلس الاعماربموجب قانون رقم 23 لسنة 1950 ، وعهدت إليه خطة اقتصادية ومالية عامة " غرضها تنمية موارد العراق ورفع مستوى المعيشة فيه ، ووضعت برامج محددة "حسب أشرافات صندوق النقد الدولي – آنذاك – " لتنفيذ مشاريع زراعية وصناعية ونقل ومواصلات ومباني وأسكان . وبعد ثورة 14 تموز عام 1958 ، جرى وضع وتنفيذ ثلاث خطط اقتصادية تزيد ضعفاً على ما خصص لمجلس الاعمار ، وبعد عام 1968 تضاعفت المناهج الاستثمارية بشكل سريع ولا سيما بعد نجاح العراق في معركة تأميم البترول .

وسعت الدول النامية " والعراق من ضمنها " في تطوير اقتصادياتها لمواجهة الدول المتقدمة ولعدم وجود خبرة في سعيها لتحقيق معدلات نمو اقتصادي بفعل عوامل عديدة " ضمنها التبعية والاستعمار " جعلها تتخلف عن ركب التطور الاقتصادي .

وبالنسبة للعراق " تطلب تغلغل الراسمال للدولة الغربية في المنطقة ، الى جانب المصالح الاستراتيجية المتزايدة والمرتبطة عضوياً بالتغلغل ، تطلب تطوير وسائل النقل في العراق ، ومن هنا جاء الاهتمام الكبير الذي أولاه الانكليز والالمان وغيرهم للملاحة في دجلة والفرات وشط العرب ، فمدت خطوط سكك حديدية ، تخترق وادي الرافدين وتصل سواحل الخليج العربي من جهة ، ولترتبط بالشبكة المتصلة بأوربا من جهة أخرى ، ومن جراء ذلك ظهرت مشاريع ومؤسسات جديدة في البلاد****".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع مؤلف مظهر احمد كمال – الطبقة العاملة – التكوين وبدايات التحرك ، دار الرشيد 1981 الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والاعلام ص21 .

** راجع مؤلف د. الدره ، صباح – القطاع العام ، سبل بناءه ، دوره وطبيعته ، أفاقه ومشاكله – دار الرواد للطباعة – بغداد 1977 ص7 .

*** العراق كان تحت الاحتلال العثماني لأربعة قرون .

**** للمزيد راجع مؤلف د. الحافظ، صفاء ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق – دار الفارابي – بيروت – سنة 1971 ص

وبعد الحرب العالمية الثانية ، وبروز نظام أشتراكي الى جانب النظام الراسمالي ، حاولت البلدان النامية ، أن تحقق مشاريع اقتصادية ومعدلات نمو كبيرة وفي مدد قصيرة ، مستفيدة من التوجهات الجديدة ، على المستوى العالمي ، والفوارق بين النظامين الاقتصاديين المختلفين ، ولكن بفعل عوامل ذاتية " ضعف القوى الفعلية للتغير وضعف الاقتصاد " وعوامل أخرى موضوعية تتعلق بالظروف العالمية ، وتقسيم العمل الدولي ، الذي فرضته الدول الصناعية الكبرى على رقعة واسعة من العالم ، وبمثل هذه الحالة ، ظلت الدول والحكومات في البلدان النامية ، وظلت البرجوازية المحلية ، غير قادرة أن تنهض باقتصاديات هذه البلدان .

وفيما يتعلق بالعراق ، حقيقة يصعب على الباحث تحديد النماذج الاقتصادية للتنمية الملائمة ، سواء بقيادة القطاع العام او القطاع الخاص والمختلط ، دون معرفة خلفية تطور كل منها عبر مسيرة زمنية طويلة من السنين ، تمتد ما بعد تأسيس الدولة العراقية 1921 ، حيث تشير معظم البحوث ، الى أن خطط التنمية الاقتصادية ، بدأت من خلال رؤية واضحة ، ترتبط بندرة الموارد ، ونمط استخدامه والبيئة المؤسسية ، التي تعمل من خلالها ، أذ حددت هذه البنية ، مؤشرات توزيع الانفاق على مكونات الناتج المحلي الاجمالي ، بدأ من تكوين الدولة العراقية مروراً بمرحلة الانتداب البريطاني في العراق عام 1932 وما بعد الحرب العالمية الثانية ، أخذت السياسة الاقتصادية منحى جديداً أثر تأسيس مجلس الاعمار 1950 ، ومؤسسات أدارة التخطيط لأعمار العراق " وفق شروط المنظمات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي " من خلال مجلس الاعمار في الخمسينات ، والى التغيرات التي حصلت أثر ثورة تموز 1958 ، وبروز وسيادة مفاهيم جديدة للتنمية الاقتصادية ، وصولاً الى الانقلابات التي حصلت عام 1963 وتأميمات 1964 ، وبعدها أنقلاب 1968 ، وما توالت على الاقتصاد من أربعة خطط للتنمية ، وظروف السبعينات وما حصل من تغيرات لصالح تزايد إيرادات النفط وتأميمه عام 1972 -1975 ، وحروب نظام البعث ضد إيران عام 1980 ، وما حصل من صدامات اقتصادية ، منها تقلبات أسعار النفط والحروب والاجراءات المتعلقة بالخصخصة في 1987 .

أما التسعينات وأثرأحتلال الكويت وظروف الحصار الاقتصادي وفشل برامج التنمية عن تحقيق الاهداف في النمو وتنوع الهياكل الاقتصادية وجنوح الاقتصاد نحو اقتصاد الحرب ، وما شاب ذلك من أنحرافات خطيرة ، أثرت بشكل كبير على التنمية الاقتصادية ، وجاءت الحرب الاخيرة لتنهي على ما تبقى من البنى الارتكازية حيث شمل التدمير المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، في صبيحة التاسع من نيسان عام 2003 ، حيث شمل النهب والسرقة والدماركل ممتلكا ت الدولة، بمعرفة ومسمع من قوات التحالف بعد احتلال العراق ، وأصدرت الامم المتحدة قرارها السيئ رقم 1483 لأضفاء الشرعية الدولية على هذا العمل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول :

نمو القطاع العام وتطوره

عند تناول قطاع الدولة أو القطاع العام في البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية " والعراق من ضمنها " بشكل خاص تفترض التأمل والرؤيا العميقة ، فليس المطلوب التناول الواسع ،أو أضفاء البساطة وعدم التدقيق ، وأنما التعمق ، لان هذا القطاع يعبر ويكشف عن جملة من التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي يعيشها ، وهو أيضاً إجابة صريحة عن أسباب تخلف هذه البلدان عموماً ، وأذا أردنا للبحث أن يأخذ مداه العلمي ، فلا بد من تحديد طبيعة هذا القطاع وماهية عمله ومشاكله ولا نريد أن نركز فقط على التحليل لقطاع الدولة ، بقدر ما نسعى الى الجديد الذي أضافه قطاع الدولة ... وهناك أسئلة كثيرة لا يمكن تجنبها ، خاصةً اذا علمنا ان وجود قطاع دولة وطبيعته يتحددان بطابع السلطة الذي أنتجته وطورته ، آخذين بالاعتبار مراحل تطوره . ولكي نصل الى ذلك علينا ان نضع بعض الاسئلة ، كعناوين للبحث : كيف نما وتطور قطاع الدولة " القطاع العام ، وماهي أهميته ، ومشاكله وتأثيراته ؟ .

أ- تطور قطاع الدولة في السبعينات ... أهميته .. ومشاكله ، وتأثيراته:

تشير المصادروالبحوث الاقتصادية الى ان تشكل ونمو قطاع الدولة في العراق ، تعاقبت عليه ثلاثة مصادر ومراحل تاريخية " جرى الحديث عنها " ساهم كلٍ منها في تشكيل هذا القطاع *، ولأن كان البحث يشير الى تجربة قطاع الدولة في العراق في جانب محدد من جوانب نموه خلال الفترة الماضية ، والفترة المطروحة للبحث ، تجربة أستكماله تأميم النفط و دخول الدولة في ميدان امتلاك المشاريع البتروكيمياوية وفي غيرها في أوقات لاحقة ، التي دفعت الدولة ان تكون طرفاً مباشراً في علاقات الانتاج في المجتمع العراقي ، وأستغلالها لقوة العمل في توليد الفائض الاقتصادي ، ودخوله كطرف في الوحدات الاقتصادية المنتجة والآثارها ، وكما تشير التجربة أيضاً ان قطاع الدولة ، تشكل مع بداية تأسيس الدولة العراقية ، " أي أسلوب نقل الملكية من سلطات الاحتلال ومن الامبراطورية العثمانية وبعض المصالح والمؤسسات الى الدولة العراقية"، وظهر بوصفه القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لسلطة سياسية تمر هي الاخرى ، في حالة تكوين ، وبخاصةً في ميادين الخدمات والتوزيع " النقل وغيره من مشاريع الري الكبيرة والطرق والخدمات الصحية والتعليمية والطاقة وغيرها ،أو أسلوب الاستثمارات المتعددة بأستثمار مباشر من قبل الدولة . وفي مراحل لاحقة " عن طريق التأميم " قانون رقم 20 لسنة 1962 حيث وضعت الدولة اليد على 98% من الاراضي غير المستثمرة من الشركات النفطية الاجنبية ، وقرارت التأميم عام 1964 أستولت الدولة على قطاعات أقتصاديةكبيرة وبخاصةً تأميم النفط عام 1972 ، كما أحتكرت مصارف وشركات التأمين والصناعات الاستخراجية والطاقة ، وأهم الصناعات التحويلية وأجزاء من التجارة الخارجية وتجارة الجملة والمفرد ... خلال مرحلة تأميم قطاع النفط وأرتفاع أسعاره عام 1973 ، حصلت تغيرات شديدة الاهمية ، أدت الى أختلال كامل في هيكل الاقتصاد ... أذ تشير المصادر الى أنه خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات 1970-1974" أنتقل قطاع النفط الى مركز الصداره وبات ينتج لوحده 5، 60% من الناتج المحلي الاجمالي ، في حين لم تكن هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. مظهر أحمد، كما -الطبقة العاملة- التكوين وبدايات التحرك - دار الرسيد للنشر 1981-الجمهورية العراقية- وزارة الثقافة والاعلام ص18 .

النسبة عام 1970 تتجاوز 30% ، وفي مقابل هذا أنخفضت الحصة النسبية لكل القطاعات السلعية الاخرى " زراعية ، صناعة تحويلية ، بناء وتشييد ، كهرباء وماء " الى النصف ، فلم تعد تشكل مجتمعة أكثر من 6، 16% بعد أن كانت نسبتها تقارب ثلث الناتج المحلي الاجمالي " 4، 33%" . من جهة أخرى وبعد تأميم الصناعة النفطية خلال الفترة 1972 - 1975 ، توسع قطاع الدولة " القطاع العام " وبات يسيطر على ثلاث ارباع الناتج المحلي الاجمالي أثر صدور قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم 22 لسنة 1972 متضمناً أمتيازات كبيرة لقطاع الدولة ، بعد أن لم تكن حصته تلك تزيد عن الربع إلا قليلاً قبل بضع سنوات " 6، 25% عام 1971 ، و 6، 76% عام 1975*.

وهكذا أذن ، أصبحت التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية تتجسد من خلال خطط وبرامج ، توليها الحكومة قدراً كبيراً من الاهمية بعد أن أصدرت قانون تنمية وتنظيم الاستثمار بأتجاه أعطاء قطاع الدولة الفرصة ليصبح قطاعاً مهيمناً ... وسنحاول تسليط الضوء على طبيعة ودور هذا القطاع وخطط التنمية في وجوهها المختلفة في العراق " لقد أتسمت خطة التنمية القومية للسنوات 70 - 1974 ، ولا سيما ، لسنين مابعد التأميم بضخامة الموارد والتخصصات السنوية ، ولقد جاء ذلك نتيجة منطقية للزيادة الكبيرة في موارد الدولة المالية بالأرتباط مع نجاح قرار التأميم وأرتفاع أسعار البترول عالمياً ، ويمكن تلمس ذلك من خلال الاطلاع ...

ويواصل د. صباح الدره " لقد تصاعدت أهمية موارد النفط في مقبوضات المناهج الاستثمارية السنوية بعد عام 1975 ووصلت الى 1258 مليون دينار في عام 1976**" كما ورد في المنهاج

على الجدول رقم -27-***

مساهمة موارد النفط من مقبوضات خطة التنمية القومية (1) الاستثماري لعام 1976 وعام 1977".

(بملايين الدنانير)

السنة	موارد النفط (1)	مجموع موارد (2)	نسبة 1 :2
1971-1970	79 .3	111 .2	87 .5
1972-1971	170 .7	189 .3	90 .2
1973-1972	109 .3	135 .9	80 .4
1974-1973	411 .6	441 .8	93 .2
1975-1974	1028 .9	1169 .0	88 .0

كما غطت عوائد البترول في عام 1977 ، والبالغة حولي 2700 مليون دينار ، تخصيصات المنهاج الاستثماري لعام 1977 والبالغة " 2400" مليون دينار . وفيه يؤكد إن نسبة عوائد البترول الى 50% للتخصيصات الاستثمارية ، لم يعد نافذ المفعول عملياً " في الفترة الموضوعة للبحث " وعدم صدور مايؤكد ذلك رسمياً ، ولكن هذه الزيادة في العوائد النفطية أنعكست على واقع التخصيصات السنوية في المناهج الاستثمارية ويتضح أن هذه التخصيصات ،قد سارت أعتيادياً قبل التأميم ، ولكنها قفزت الى عشرة ثم الى عشرين ضعفاً مباشرة بعد نجاح قرار التأميم وأرتفاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع النهج – العدد 13 –لسنة 1986- مقالة بعنوان "الاساس الاقتصادي لموقف الحزب الشيوعي العراقي، من قطاع الدولة " د. عصام الخفاجي– مصدر سابق 195.- ومنذ ذلك التاريخ، أصبح الادب الرسمي والصحافة الحكومية، يشيران ضمن الخطط والاهداف المعلنة الى أن العراق يسير في طريق الانتقال الى الاشتراكية ، وأصدر "مجلس قيادة الثورة" الحاكم قراراً يقضي بتسمية قطاع الدولة بالقطاع الاشتراكي "منجزاً" بناء الاشتراكية بقرار .

** للمزيد راجع مؤلف د. الدره ، صباح القطاع العام .. مصدر سابق ص86 وص87 وص88.

*** يستخدم د. الدره القطاع العام ، وهو يعني "قطاع الدولة " توخياً للدقة لأن العام ينطوي ضمنياً على فكرة ملكية الدولة ، هي ملكية عامة لوسائل الانتاج ، والحال أن تكون هذه الملكية عامة أو جماعية تدار لمصلحة طبقة أجتماعية مستقلة تتحدد وفقاً لطابع سلطة الدولة الطبقي بالدرجة الاولى .

كما يعكسها جدول رقم -28-

السنة	التخصيصات في المناهج الاستثمارية السنوية (بملايين الدنانير)	%
1971-1970	117	%100
1972-1971	202	%172 .7
1973-1972	135	%115. 5
1974-1973	310	%265
1975-1974	1169	%999
1975 (تسعة أشهر فقط)	1076	%919 .8
1976	1493 .5	%1276 .5
1977	2400	%2051 .3

أسعار البترول عالمياً*. وأن توزيع هذه التخصيصات على الفروع والقطاعات السلعية وغير السلعية ، يعتبر أهم المؤشرات على طبيعة التوجه في السياسة الاستثمارية الاقتصادية ، وأن هذه التوزيعات جاءت لصالح القطاعات السلعية بشكل عام ولصالح القطاع الصناعي بالشكل الذي يعكس، إن القطاع الصناعي قد حظى بالأولوية ، ويليه القطاع الزراعي وقطاع النقل والمواصلات وقطاع المباني والخدمات ، أحتلا المركز الثالث من مجموع التخصيصات . وهكذا شهد عقد السبعينات من القرن الماضي تزايداً في إيرادات النفط " كما ذكرنا" أذ بلغت نحو 521 مليون دولار في بداية السبعينات أزدادت لتبلغ 21291 مليون دولار في نهاية العقد " 1979" ، أذ بلغت الاهمية النسبية للزيادة نحو 3986% في نهاية السبعينات مقارنة ببدايتها ، ثم وصلت ما نسبته 3، 81% في عقد الثمانينات مقارنة بالعقد السابق ، وأن هذه العوائد من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصدرة للنفط ...

* أثر قرار منظمة الأوبك عام 1973 ، أزدادت أسعار البترول ، وهذا تأكيد على أهمية قرارات التأميم على تحسن وضع الدولة المالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضحه جدول -29-

جدول تخصيصات المناهج الاستثمارية في العراق للسنين 1970-1976 تخصيصات المنهاج

المجموع الكلي المنهج الاستثمارية لخطة التنمية القومية

القطاع	71-70	72-71	73-72	74-73	75-74	المجموع	%	1975	%	1976	%	76-70	%
الزراعة	28	60	23	65	190	366	%19	207 .5	.3	268 .0	%17 .9	841 .5	.7
الصناعة	28	50	28	60	225	391	%20	448 .0	%19	709 .0	%47 .5	1548 .0	%18
النقل و									.6				.4
المواصلات	15	28	13	40	120	216	%11	166 .0	%41	5.242	%16 .2	624 . 5	%34
المباني													
والخدمات	13	28	15	45	175	276	%14	188 .0	.4	213 .2	%14 .3	677 .2	.9
									%15				%13
أخرى	33	36	56	100	459	684	%36	66 .5		60 .8	%4 .1	811 .3	
									،5				%15
									%17				
													%18
									%6 .2				
المجموع	117	202	135	310	1169	1923	%100	1076	%100	1493 .5	%100	4502 .5	%100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما أن دراسات أخرى "د. الخفاجي " تعكس الى أن ما سمح بتحقيقه " خلال تلك القفزة السريعة في حصة قطاع الدولة في الناتج المادي من 56، 4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1971 الى حولي 57% منه عام 1975 ، والتي يظهر نقل قطاع النفط الخام في مكونات الناتج المحلي، حين نقارن هذه الحصة بحصة قطاع الدولة في الناتج المادي بأستثناء التعدين " الذي يشكل النفط الخام حوالي 99% من أنتاجه " البالغة 68، 3% من الناتج المحلي عام 1975 ، وهذا يعني أن قطاع التعدين ، الذي دأبت كل الخطط على أعلان نيتها على تقليص تبعية الاقتصاد الوطني له ، قفز خلال بضع سنوات ليشكل وحدة أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي بعد أن ظلت مساهمته تدور حول الثلث طوال الستينات وبداية السبعينات*".

جدول رقم -30-

خطة التنمية القومية : قيم المؤشرات الاقتصادية المستهدفة والفعلية (مليون دينار)

المؤشرات الاقتصادية	المستهدف/1974	الفعلي /1974	نسبةالفعلي/المستهدف
الناتج المحلي الاجمالي	1163	3347	288
أستخراج البترول	409	2023	495
أجمالي الصادرات	465	1943	418
أجمالي المستوردات	263	906	344
الزراعة	317	232	73
الصناعة	401	176	44
التشييد	174	69	40
النقل والمواصلات	186	124	67
الكهرباء والماء	35	14	40
الاستهلاك الخاص	684	1047	153
الاستهلاك العام	321	477	149
المشتغلين (ألف)	3165	2800	88

Source ; NDP Law, Arab Monetary Fund, National Accounts of Arab States1971, Abu Dhabi, 1983 , World Bank, World Tables (3rd ed). And United Nations, Monthly Bulletin of Statistics.

ومن خلال الجدول ومؤشراته المستهدفة والفعلية يضع د. عباس النصراوي ** ، مجموعة من التصورات التي أنجزتها خطة التنمية القومية 1970 -1974 ، في نهاية السنة 74 -1975 ، وأعتماد الحكومة برنامج أستثماري لفترة 9 أشهر ... والتي بلغت تخصيصات البرنامج الانتقالي هذا " 1.1 " بليون دينار التي وزعت على القطاعات التالية :-

- قطاع الزراعة 3، 19% .
- قطاع الصناعة 6، 41% .
- قطاع النقل الموصلات 4، 15% .
- قطاع المباني والخدمات 5، 17% .
- المقاولات والمشاريع الاخرى 2، 6% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للتفاصيل راجع مؤلف د. الخفاجي ، عصام – الدولة والتطور الراسمالي في العراق – 1968 -1978 – دار المستقبل العربي – القاهرة 1983 – الطبعة الاولى ص 27.

** أنظر د. النصراوي ، عباس – مصدر سابق – ص101 .

يث إن الجدول يوضح مقارنات كمية لقيم المؤشرات الاقتصادية المختلفة المستهدفة / الفعلية وكيف يفكر مخططوا التنمية بوزارة التخطيط أوائل السبعينات وهم يتطلعون لما بعد سنة هدف الخطة 1970 -1974 ،حيث أخذوا يفكرون بخطة بعيدة الامد للفترة 1975 – 1990 ،" دلالة على التأمل والتفاؤل والاستقرار" غير إن ما أضفى على هذه الخطط من توجهات سياسية وأخرى أيديولوجية تتعلق بحزب السلطة الحاكم في العراق وتحديداً قناعات القيادة السياسية المتمثلة " بمجلس قيادة الثورة " الذي يضم قلة من الافراد المتحكمين بالسياسة والبرامج الاقتصادية ، وهي مجموعة أو هيئة أستثنائية غير منتخبة " د. النصراوي " تتركز في أيديها كافة السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية في البلاد وهذه الهيئة المذكورة، رفضت عملياً منهج المخططين وقررت بديلاً عن ذلك اللجوء لما يطلق عليه برامج أستثمارية سنوية منفصلة مصادق عليها ،على أن تشكل إطاراً عاماً لخطط خمسية متوسطة الاجل ، ويتم بموجبها تنظيم برامج الاستثمار السنوية ، وهذا ما أعلنته الوزارة المذكورة عن الخطة بعيدة المدى*.

ونتيجة للحالة التي تتمتع بها هذه "الهيئة" فأنها تبنت عام 1977 خطة التنمية القومية للسنوات 1976-1980، والتي توقف قانون الخطة الجديد على عكس الخطط السابقة... وبينما توقفت الحكومة بالأعلان عن التخصيصات الاستثمارية بالخطة المذكورة، إلا أنه جرى نشر مؤشرات النمو السنوية التالية**:-

- نمو الدخل القومي 8، 16% .
- نمو دخل الفرد 3، 13% .
- قطاع النفط 5، 15% .
- الصناعة التحويلية 9، 32% .
- الزراعة 1، 7% .
- التوزيع 9، 16% .

أضافة لذلك ... أعطى تراجع الاهمية النسبية لقطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي ليصل نسبة الهدف عام 1980، الى ما يعادل 6، 50% ، وتنبأت الخطة بزيادة حصة القطاعات السلعية بالناتج المحلي الاجمالي الى 76% في حين تسهم قطاعات التوزيع والخدمات بالنسبة الباقية البالغة 24% ، كما توقعت الخطة زيادة القوة العاملة بما يعادل 549 ألف شخص ، سيزيد أجمالي المشتغلين بالاقتصاد الوطني الى "5، 3" مليون شخص لسنة الهدف عام 1980 .

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. النصراوي ، عباس - الاقتصاد العراقي - النفط ، التنمية ، الحروب ، التدمير ، الافاق بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950 -2010 –ترجمة محمد سعيد عبد العزيز – دار الكنوز الادبية – بيروت – لبنان – الطبعة الاولة 1995 ص100 وما يليها ...

** راجع مؤلف د. النصراوي مصدر سابق ص 102 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعكس الجدول التالي التخصيصات القطاعية المختلفة للاقتصاد في الفترة المعنية:

لاحظ الجدول رقم -31 -

التخصصات القطاعية للبرنامج السنوي 1976 – 1980* (مليون دينار)

القطاع	التخصيصات (مليون)	الحصة من المجموع %
الزراعة	2157	13 ،7
الصناعة	4490	28 ،5
النقل والمواصلات	2318	14 ،7
المباني والخدمات	2458	15 ،6
تخصصات أخرى	4312	27 ،4
المجموع	15735	100 ،0

Source ; Derived from Annual Abstracts of Statistics

ومما تقدم " تظهر جميع التشخيصات القطاعية المعتمدة بالبرامج الاستثمارية الخمسة لفترة خطة التنمية القومية " 1976 – 1980 " بأن اجمالي الاستثمارات المرصودة بلغت" 7، 15" بليون دينار ، وتكشف الارقام الواردة بالجدول رقم -5- ، أستحواذ قطاع الصناعة على النسبة العظمى من التخصيصات المعتمدة تليه بالترتيب القطاعات الاخرى : المباني والخدمات ، النقل والمواصلات ، ثم قطاع الزراعة . ومما يمكن ملاحظته - الخدمات 4، 10% .

ومما يمكن ملاحظته ، يشير د. النصراوي ، الى ان" 27% من اجمالي التخصيصات المرصودة بالخطة أو ما يعادل "3، 4" بليون دينار ، قد وردت ضمن باب "تخصيصات أخرى " وأن غياب المعلومات التفصيلية المنشورة في الخطة سيحتم المضاربة حول طبيعة مثل هذه التخصيصات الضخمة". ويقدم "المؤلف المذكور" تبريراً مفاده ربما يمكن تفسير هذه التخصيصات الضخمة الزيادة غير المتوقعة في الايرادات النفطية ، التي نجمت بالترافق مع أندلاع الثورة بأيران عام 1978 ، حيث أرتفعت أيرادات البترول من "1، 3" بليون دينار عام 1976 الى "9، 8" بليون دينار عام 1980 ، التي قادت الى زيادة تخصيصات باب " تخصيصات أخرى " من 61 مليون دينار 1976 ، الى 6، 1 بليون دينار .

لكن د. النصراوي ، يعود ليقول " فبينما يدل التفسير هذا على أن التخصيصات الضخمة نتجت عن الارتفاع الهائل بالأيرادات النفطية ، إلا ان هذا " التبرير " عجز عن توفير او كشف عن مجالات أنفاق هذه المداخيل " وان توقف الحكومة أو أمتناعها عن نشر أستثمارات القطاعات التقليدية : الزراعة والصناعة وغيرها ، لابد ان تكون " الارصدة المذكورة الاخرى " قد خصصت لمشروعات الدفاع والخدمات الامنية ، ". ويعزز قوله بالاستنتاج من خلال تصاعد حصة وزارة الدفاع والشرطة بالميزانية الاعتيادية ، التي شكلت حصتها الاجمالية نسبة "9، 44%" ،"4، 44%"، "2، 47%" ، "3، 53%" للسنوات 1971 ،1972، 1973، 1974، على التوالي ، أو المبالغ المطلقة "4، 341" مليون دينار ، "4، 345" مليون دينار و "9، 454" مليون دينار ، "4، 921" مليون دينار ،للسنوات المشار أليها . ومشيراً الى أنه بالرغم من توقف الحكومة عن نشر البيانات حول الاقتصاد ، إلا أن المعلومات المتاحة سجلت خلال الفترة 1975 – 1980 ، معدلات نمو التالية " بالاسعار الحقيقية لعام 1975":

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للتفاصيل أنظر البروفسور سينتش ، توماس – الاقتصاد السياسي للتخلف – الجزء الثالث ص57 .

- الناتج المحلي الاجمالي 11% .
- الصناعة الاستخراجية 5، 6% .
- الصناعة التحويلية 2، 14% .
- الزراعة 6، 2% .
- النقل والمواصلات 3، 20 % .
- الخدمات الحكومية 5، 13% .

وعليه " يقول " أصبح الوضع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بالناتج المحلي الاجمالي عام 1980 ، كالآتي :

أ – حققت القطاعات السلعية نسبة مساهمة بالناتج المحلي الاجمالي 67% في حين توقعت الخطة مساهمة 7% .

بـ - تمكنت قطاعات التوزيع والخدمات زيادة مساهمتها ، التي أصبحت 33% بدلاً من 24% المتوقعة حسب الخطة .

كما أخفقت الخطة في تحقيق هدف التشغيل ، حيث تمكنت من توفير 300 الف فرصة عمل جديدة عوضاً عن توقعاتها البالغة 548 ألف مشتغل ... ومما يظهر من نتائج على ضوء هذه المعطيات هو تعثر ممارسات التنمية 1- بسبب السياسة الارتجالية للنظام والتدخلات الفردية لنخبة " مجلس قيادة الثورة " 2- أعتماد خطط التنمية على ريع النفط ، وعند تأثر هذا الريع نتيجة لأنخفاض اسعارالنفط في الاسواق العالمية 3- الحرب العراقية الأيرانية أي تعثرت ممارسات التنمية بالعراق بعد عام 1980 كنتيجة للحرب العراقية الايرانية .

بـ - علاقة الدولة بالتطور الارأسمالي*

مثل ما أشير من قبل ، بأن ما دام التطور الاجتماعي والسياسي الداخلي والعلاقات الطبقية " التي تنفيها الادبيات الرسمية للنظام " تتوقف على أتجاه ومدى محتوى ونشاط راسمالية الدولة ... وبهذا الصدد يشير توماس سينتش " إن راسمالية الدولة في البلدان المتخلفة تختلف عن راسمالية الدولة الاحتكارية في البلدان المتطورة وأول ما تختلف فيه ، في وظيفتها ، فبدلاً من تنظيم الآلية العفوية في حدود معينة طبقاً للقوى المنتجة المتطورة أصلاً كما هو الحال في البلدان المتطورة .. في حين ينبغي " على النامية " أن تخلق الشروط اللازمة للنمو السريع للقوى المنتجة المتخلفة " حيث يعطي" سينتش" أربعة أمكانيات .. حيث يلاحظ أنطباق الامكانية الرابعة على العراق " كما توقع سينتش بالنسبة للبلدان النامية " حيث ظهور راسمالية بيروقراطية ، تميزت في العراق على أمتلاك الدولة لوسائل الانتاج وأستيلائها شبه الاجتماعي على الفائض الاقتصادي من جهة وبالأمتيازات التي تتمتع بها نخبة ضيقة من بيروقراطية الدولة ، خلال الفترة 75 -1977.

و ضمن مفهوم التنمية الانفجارية ،كان أول القطاعات التي شهدت نمواً متسارعاً ، هو قطاع التشييد والبناء ، حيث تضاعف عدد المقاولين عام 1974 من 1945 مقاولاً الى 2788 مقاولاً عام 74 -1975 ، وترك هذا الصعود السريع بصماته على مزاج البرجوازية العراقية الصاعدة أثر أنقلاب 1968

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل خاص .. وكما يشار الى نمو البرجوازية الطفيلية من التجار والمرابين وأرباب العقار الكبار والبرجوازية البيروقراطية في أجهزة الدولة ، التي تقبض أموال الشعب وتتمتع بالامتيازات على حساب الشغيلة ، وأن نموها يجري في المدينة والريف

---

* دراسة للباحث بعنوان – مراحل تطور أتجاهات البنية الاقتصادية في العراق – قدمت على شكل محاضرة في اليمن عام 1989 ، ولم تنشر .

وتتمتع بنفوذ أقتصادي وفكري في المجتمع وأجهزة الدولة وتستمد القوة من الراسمال العالمي . وبتقارب هذا التحليل بشكل أدق وأكبر عندما وضعت الدولة خطة التنمية لعام 70 -1974 ، التي تعبر عن استراتيجية النظام الجديد ، وبخاصةً في مجال التصنيع ، ووضعت حيز التطبيق ، أذ أخذت مساهمات قطاعي " الدولة والخاص " بتحقيق معدلات نمو سريعة لكلا منهما .

حيث أتجهت أستراتيجية التصنيع الحكومية ، نحو الاستثمار في الصناعات عالية التكنولوجيا ، كتصفية النفط والصناعة البتروكيمياوية والحديد والصلب والى الصناعات الاستخراجية في مجالات الغاز والنفط والفوسفات والكبريت . في حين أمنت الاستراتيجية للقطاع الصناعي الخاص ، للسوق المحلية ، بعد أن واكبت هذه التوجهات السياسية جملة من الاجراءات والقوانين التشجيعية للقطاع الصناعي الخاص ، تضمنت تسهيلات ومواد أولية رخيصة وأعفاءات ضريبية. فقد أعفيت منذ السبعينات المكائن والآلات من الرسوم الجمركية، كما أعفيت المشاريع الصناعية الخاصة من الضرائب ، وقدمت القروض السخية من المصارف والبنوك .

يقول الخفاجي"الى أنه برغم ضمانة الاستثمارات التي وجهتها الدولة الى القطاع الصناعي بالقياس الى حجم الاستثمار الصناعي الخاص فأن القطاع الصناعي ، أتجه في التقارب في مساهمته مع قطاع الدولة مع نهاية السبعينات " سنعود للحديث عن ذلك " وأندفاع رأس المال المحلي الخاص "لا في السواقي الصغيرة " فحسب ، بل في " المجاري الكبرى " للاقتصاد "*.

كانت تلك فترة تكوين تراكم نقدي هائل لرؤوس الاموال في ميادين البناء " المقاولات " والنقل والتجارة والخدمات في الدرجة الاولى ، وكان لا بد لهذه الاموال المتراكمة بفضل النشاط الاقتصادي للدولة ، أن تخرج الى النور في هيئة مشاريع ووحدات أقتصادية بعد حين ، حين تدخل القاعدة الاقتصادية الجديدة التي تمت وأزدهرت بفضل راسمالية الدولة ، في تناقض مع البناء الفوقي لراسمالية الدولة نفسها " مركز النشاط الاقتصادي" والسياسي والقوانين المقيدة لحركة رؤوس الاموال ،القوانين المنظمة لحركة الاجور والاسعار..الخ. وتفترض تدريجياً أشكالاً من الادارة متوافقة مع هذه القاعدة الجديدة .

غير أن ما أريد الاشارة أليه ، هو إن راسمالية الدولة في العراق بعد أن قامت بتصفية المواقع الاحتكارية للراسمال الاجنبي من خلال التأميمات التي حصلت في السبعينات للشركات الاحتكارية النفطية ، وخلقت شروط تطور راسمالي مستقل ، وأزالت بقايا التشكيلات ما قبل الراسمالية من خلال قانون الاصلاح الزراعي الثاني** رقم 117 لسنة 1970 ، وتطور القوى المنتجة ..من خلال أدخال التكنيك عالي التطور في المدينة والريف وخاصةً في المجالات النفطية والصناعات البتروكيمياوية .. ووفرت الامكانية لتطور الرأسمال المحلي ، فأنها " راسمالية الدولة " على حد تعبير " سينتش " تتفسخ تدريجياً وتفقد قوتها وتفسح المجال لتولي الراسمال الوطني الخاص مقاليد السلطة .. غير أن هذا ليس نهاية المطاف ، ولا أريد أن يفهم من أشارتي أن راسمالية الدولة قد تفسخت وأنما أريد القول ، بأن السلطة في العراق تمهد لتطور راسمالية القطاع الخاص . ومما يلاحظ على ممثلي القطاع الخاص أنهم خرجوا من "القطاع الريعي"،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن صلب الحزب الحاكم***.

وبعض المصادر تصفهم "بالطارئين" أذ تشير المصادر الى أزدياد الدور الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسية في تنفيذ مشاريع خطط التنمية القومية . ومن هنا أخذ الحديث عن التحولات الاشتراكية يخفت تدريجياً لتحل محله تسميات "ثورة الطريق الجديد " والطريق الخاص ..الخ ،

---

* راجع مؤلف د. الخفاجي . عصام – مصدر سابق ص 91 .

** راجع د. الخفاجي ، عصام – مصدر سابق ص20 .

*** أن ممثلي القطاع الخاص في السبعينيات لايجمعهم جامع مع تقاليد ممثلي القطاع الخاص من البرجوازية العراقية التقليدية ، وفي حالة تقاطع بينهم ولا يتمتعون بمزايها . من أمثال الاستاذ كامل الجادرجي أو محمد حديد أو المحامي حسين جميل وغيرهم .-الباحث

التي أشار لها "د. الخفاجي* ". ولذلك عكفت الدولة على تشريع العديد من القوانين ، التي تساعد على تقوية القطاع الخاص وتعزز من دوره وتحركه في مختلف الميادين .ويمثل الاستنتاج الاول حول أتجاهات الراسمالية في العراق نحو تحول راسمالية الدولة الى راسمالية القطاع الخاص ، أذ مثلت خطة التنمية 76 – 1980 فرصة أثراء فاحش سريع للبرجوازية الكبيرة ، فضلاً عن الارباح للشركات الراسمالية الاجنبية من أصحاب الملاين الذين بلغ عددهم حوالي "800 مليونير**" ، بمعنى أكثر أن استراتيجية النظام في التصنيع التي وضعتها خطة التنمية 70- 1974 ، قد وجدت تنفيذ أهدافها في خطة التنمية 76 -1980 ، وذلك من تمكين البرجوازية من أخذ زمام المبادرة في أيديها .

---

* حسب معطيات مديرية ضريبة الدخل في العراق عام 1980 .

** الاصلاح الزراعي الاول ، كان عام 1958 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

نمو القطاع الخاص وتطوره

منذ السبعينات من القرن الماضي ، وبعد قرارات تأميم النفط وبشكل أكثر تحديداً منذ تنفيذ خطة التنمية 1970 – 1974 ، التي وضعت أستراتيجية جديدة في التصنيع ، فإلى جانب قطاع الدولة ، أخذ القطاع الخاص يحقق معدلات نمو سريعة ، مستفيداً من هذه الاستراتيجية ومن السياسة الاقتصادية لقطاع الدولة . ففي الوقت الذي أتجه قطاع الدولة للأستثمار في الصناعات " عالية التكنولوجية – كثيفة راس المال "كما ذكرنا فأن القطاع الخاص توجه نحو السوق المحلية " وتحديداً في الصناعات البلاستيكية " هذه الاستراتيجية ، ان ترافقت بقوانين وقرارات وتشريعات ، خلال فترة السبعينات ، فما هي تلك القرارات ، وماذا تهدف ، وكيف ساهمت في نمو القطاع الخاص وحدوده ؟ .. هذه الاسئلة وغيرها ، سيحاول البحث تناولها ..

شكلت السنوات العشر الاولى أتجاه الاقتصاد العراقي بأتجاه الراسمالية*، ولذلك شرعت السلطة العديد من التشريعات بهذا الصدد ، حيث بلغت التشريعات والاجراءات 1011منها أمنت للقطاع الصناعي الخاص ، المواد الاولية والوسطية رخيصة عبر صناعات الدولة وأخرى تسهيلات ميسرة من جانب البنوك والمصارف وبفوائد متدنية

لاحظ الجدول رقم -32-

القروض والتسهيلات الممنوحة من المصرف الصناعي الى القطاع الخاص** (ألف دينار)

السنة	القروض الممنوحة	التسهيلات(1)	المجموع
1968-1967	467	141	608
1969-1968	239	138	377
1970-1969	334	235	569
1971-1970	271	278	558
1972-1971	1129	514	1643
1973-1972	1319	119	1436
1974-1973	875	378	1253
1975-1974	1446	1778	3224
1975(1)	3927	1459	5386
1976	7314	2970	10284
1977	9803	2695	12498
1978	7620	1619	9239

(1) تشمل التسهيلات الحساب الجاري المدين وتسهيلات الخصم .

(2) أرقام 1975 تمثل الفترة من 1975/4/1 الى 1975/12/31 حيث تحولت السنة المالية في حينها لتتطابق مع السنة التقويمية .

بالاضافة الى أعفاءات واسعة النطاق من الضرائب ، وعلى الصعيد الزراعي فقد صفت السلطة موجوداتها من المكائن والمعدات الزراعية وتشجيع ألغاء الاشكال التعاونية ، وحلت المزارع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* المصدر : الدراسة للباحث سبق الاشارة لها .
** د. الخفاجي ، عصام – مصدر سابق ص93 .

التعاونية وسعت الى ألغاء المزارع الجماعية وزادت القروض المقدمة الى الشركات والمزارع الخاصةوسن قانون رقم 35 لسنة 1983 الذي أجاز تأجير أراضي الاصلاح الزراعي الى شركات
عراقية وأجنبية لمدد طويلة الاجل ، وعلى أثره تم تأجير 882 ألف دونم بموجب 1473 عقداً ، أي بمتوسط مساحة تقارب 600 للعقد الواحد . وكان أجمالي راس المال المستثمر في زراعة الاراضي المؤجرة بموجب القانون 2، 72 مليون دينار .
كما أصدر قرار " مجلس قيادة الثورة " رقم 246 المؤرخ 1988 -2 -12 ، الذي نص على تقرير قيمة الاراضي الزراعية والبساتين من قبل لجان مختصة وعلى بيعها الى المغارسين والفلاحين وورثتهم مع نهاية السبعينات .
ومن خلال قانون رقم "35" المذكور ، أستفادت الشركات الراسمالية وخلال أقل من عام ونصف العام من تطبيق هذا القانون ، تم توقيع 990 عقداً لتأجير 681 ألف دونم لهذه الشركات مستفيدة من كلف التسهيلات الحكومية ولأستغلال الفلاحين ولتوجيه الاستثمار الزراعي ، لأنتاج المحاصيل الأكثر ربحية دون الأعتبار لأهميتها الغذائية .

حدود هيمنة القطاع الخاص الرأسمالي المتزايد في العملية الاقتصادية

تعبر هذه الحالة عن تزايد القطاع الخاص وهيمنته على مختلف المشاريع الانتاجية منها والخدمية " وبعد ان كانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الخاص في الصناعات الصغيرة والكبيرة تعادل 63% من القيمة المضافة المتولدة في قطاع الدولة الصناعي عامي 1972 - 1973 بلغت هذه النسبة حوالي 84% عام 1974 ، 158% عام 1975 ، 98% ، 1976 ، 84% عام 1977 "*.
والملاحظة في هذا الجانب تعود الى أن السلطة منحت القطاع الخاص العمل بقانون رقم 157 لسنة 1973، المسمى قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى ، الذي منح بموجبه " مجلس قيادة الثورة" واللجان التابعة له صلاحيات واسعة في تجاوز كل الاجهزة القائمة ، بمنح مقاولات للجهات التي ترتئيها وبالاسعار التي ترتئيها والشروط التي ترغب فيها شركات القطاع الخاص .
وبموجب قانون رقم 59 لسنة 1984 ، أنبثق أتحاد المقاولين للدفاع عن حقوق المقاولين المادية والمعنوية ، هذا المطلب الذي لم يحالفه النجاح عام 1976** ، ومما له دلالة في هذا الجانب، هو التأثير السياسي في البنية الفوقية ، الى جانب التأثير الاقتصادي في البنية التحتية ، وما يؤثر على قوة القرار بالنسبة للدولة ، ولا يتوقف الامر على هذا الجانب فقط بل أعيد النظر بتصنيفات " المقاولين " وأصبحوا فئتين بدلاً من ست فئات ولكل فئة درجات حسب التخصص للتشييد والبناء او النصب والتركيب بالاضافة الى أن مجلس قيادة الثورة أصدر قرار رقم " 899" في 12-8-1980الذي سمح للمستثمرين العرب بأدخال رؤوس الاموال لغرض الاستثمار في المشاريع الانتاجية والسياحية ومنحهم ذات الاعفاءات والامتيازات الممنوحة للاستثمار الوطني .
وأخيراً أعطي لهم الحق في تكوين شركات مشتركة مع شركات أجنبية " وتردد عن زعم رجال أعمال عراقين ومجلس التعاون الخليجي أنشاء شركة أستثمارية لتوجيه أموال خاصة في المنطقة وأقامة مشاريع صناعية جديدة مقرها الدوحة ورأسمالها 100 مليون دولار***".
في القطاع الزراعي : كما وأن هيمنة القطاع الخاص بات واضحاً للعيان من خلال ما يورده

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للتفاصيل راجع د. الخفاجي ، عصام – مصدر سابق ص 91 .
** سرعان ما عين مجلس إدارته " أتحاد المقاولين " طاهر محمد حسون وزيراً للأسكان والتعمير .
*** نقلاً عن جريدة السفير اللبنانية بتاريخ 24-2- 1989 .

الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، من إن توجد لدى القطاع الخاص 40915 ساحبة و3032حاصدة ، 45929 مضخة ، 2502 مكائن ثقيلة في ميدان المكيننة الزراعية .

كما ونص القرار رقم 30 الصادر في 1988 -1 -10 ، الذي سمح للمتقاعدين بالتعاقد على الاراضي الزراعية العائدة للدولة ، وصدر القانون رقم 107 لسنة 1988معدلاً قانون إيجار أراضي الاصلاح الزراعي للشركات الزراعية وللأفراد .

وفي القطاع الصناعي : تبنت الحكومة في بداية السبعينات ، خطط طموحة ! في مجال التصنيع ووسعت قاعدة القطاع الصناعي العام " للدولة " بشكل كبير ، لأسباب معروفة "أشير لها في البحث " ومنها أيضاً تشجيع النشاط الصناعي الخاص ، فقد أصدر قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم "22" لسنة 1972 ، متضمناً أمتيازات كبيرة لكل القطاعين " أذ قدرت أستثمارات القطاع الصناعي الخاص خلال 1970 – 1980 بما لا يتجاوز 250 مليون دينار ، أي بنسبة 34% فقط .

أصدرت الدولة قوانين جديدة للشركات تلغي القوانين السابقة التي تضع حداً أعلى لرؤوس أموال الشركات والمؤسسات الصناعية وقانون تنظيم الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص والمختلط ، الذي يقدم تسهيلات وأعفاءآت ضريبية وأمتيازات مختلفة للنشاط الراسمالي .

وفي عام 1988 أصدر " مجلس قيادة الثورة " قراراً رقم 32 في 1-9-1988 الذي قضي بالسماح للقطاعين الخاص والمختلط بأنشاء مشاريع أو شركات لأقامة صناعات جديدة وتطوير الصناعات المغذية لصناعة السيارات ، ومنح العديد من الامتيازات كتمويل البنك الصناعي 50% من قيمة المكائن والمعدات والمواد الاولية المستوردة واللازمة . و80% من تكلفة أعمال الهندسة المدنية له ، وأعفاء أرباحه من الضريبة الدخل ورسم الوارد الجمركي وتوفير الارض ببدل أيجار مخفض وتزويده بالماء والكهرباء والهاتف والسماح للمشروع بأستيراد مستلزمات الانتاج بنسبة 50% .

وفي مجال الاستثمار : صدر قانون الاستثمارات العربية رقم 46 لسنة 1988 مستهدفاً تشجيع أسهام الاستثمارات العربية في عملية التنمية الاقتصادية ، بحيث تناول القانون مشاركة المستثمرين العرب والمواطن العراقي على أن لا تزيد مساهمته "العراقي " بـ 49% ، وحدد راس المال المدفوع للمشروع الاستثماري بما يعادل نصف مليون دينار عراقي وجواز أدخال راس المال العربي في شكل أموال عينية ذات علاقة بالمشروع، شريطة أن تكون المكائن والمعدات المستعملة والمستوردة محافظة على 50% من عمرها الانتاجي .

كما صدر " مجلس قيادة الثورة " قرار رقم 296 في 27 -4 1988 قضي بموجبه تولي الصندوق العراقي للتنمية الخارجية التابع لوزارة المالية ، متابعة أستثمارات البلاد الخارجية في المؤسسات والشركات الغربية والدولية .

بالاضافة الى أصدار قانون تنظيم الاستثمار المعدني رقم 91 لسنة 1988 لتنظيم أستثمار المواد المنتجة كالحديد والفوسفات والمواد المقلعية كالرخام والجبس ..الخ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الصعيد التجاري : أصدرت الدولة ، القانون رقم 2 لسنة 1988 معدلاً قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 وقد خول القانون الجديد وزير التجارة ، تعديل الحدود الدنيا لرؤوس اموال المشروعات الاقتصادية التي ينطبق عليها القانون وتحديد صلاحية الحد الادنى لراس المال الشركات المساهمة " المختلطة والخاصة " والشركات المحدودة ... ومن جانب آ خر ا صدر " مجلس قيادة الثورة " قانون رقم 52 في 14 -1 1988 ، يتيح فيه للعراقين حق الاستيراد بدون تحويل خارجي وفق منهاج الاستيراد المعمول به في الدولة ، وعدم المساءلة القانونية عن مصدر التمويل للاستيراد بدون تحويل خارجي ... وهذا يعني ، حرية للتاجر أن يستورد من دون أن يبرز ما يثبت أنه يملك عملات أجنبية في العراق الى الجهة التي يستورد منها سواءاً كانت هذه المبالغ عملة محلية أو أجنبية ، وما لهذه العمليةمن مخاطر على الاقتصاد الوطني وعلى العملة الوطنية .

وإذا أضفنا لهذه الاجراءات والاتفاقيات المشتركة مع الدول العربية والاجنبية في ميدان الاستثمارات " وبدون ضوابط " يستنتج من ذلك أن علاقة الدولة بالتطور الراسمالي ، عبرت عنها سلسلة الاجراءات والقوانين التي تنمي التطور الراسمالي ،فاتحة الباب للاستثمارات على مصراعيه وأدارت ظهرها لشعارات "الاشتراكية" التي كانت تدعيها في السبعينات .

هذا من جانب ومن جانب آخر فأن القطاع الخاص قد أمسك بزمام الخدمات النفطية وبخاصة محطات توزيع الغاز والبنزين حيث أزداد عدد محطات التابعة للقطاع الخاص من 47 محطة الى 322 محطة ، وتقلصت المحطات التابعة لما يسمى " بالقطاع الاشتراكي " من 332 الى 38 محطة ، وبلغ مجموع ساحات بيع الغاز التابعة للقطاع الخاص 250 ساحة بعد أن كانت 181 ساحة ، بينما تقلصت عدد ساحات بيع الغاز التابعة " للقطاع الاشتراكي " من 73 ساحة الى ساحة واحدة .

وفي ميدان السياحة : تم تأسيس شركة سياحية مساهمة لا تشارك الدولة في مجلس إدارتها تحت أسم "شركة المدينة" للسياحة في الحبانية برأسمال " 60" مليون دينار وأخرى في " النجف وكربلاء " براسمال " 20 " مليون دينار*، وواحدة في نينوى برأسمال " 23" مليون دينار وغيرها في مدينة البصرة براسمال "28" مليون دينار **. هذا بالاضافة الى شركة فندق فلسطين ميرديان براسمال "60" مليون دينار ، وتأسيس شركة جديدة*** براسمال "50" مليون دينار لشراء فندق عشتار – شيراتون ، وشركة أخرى براسمال "20" مليون دينار بشراء مباني فندق بغداد ، ويحق للعرب المقيمين في العراق أو في البلدان العربية شراء أسهم هذه الشركات ، وحصل القطاع الصناعي الخاص في العراق خلال عام 1988 ، على أجازات الاستيراد للمواد الاولية بلغت قيمتها 213 مليون و 501 ألف دينار عراقي ، بما يعادل "661 مليوناً و 853 ألف دولار ". كما وبيعت العديد من القطاعات التابعة للدولة للقطاع الخاص ، وهذا دليل الى أن هيمنة القطاع الخاص تتوسع يوماً بعد آخر ، الامر الذي يشكل بنفس الوقت الآثار التي تتركها بشكل كبير على الحياة المعاشية للكادحين ، ومن ذوي الدخل المحدود وبشكل خاص على مداخيلهم وعلى الميزانية الاعتيادية للعائلة ، وبفعل الارتفاعات في الاسعار للمواد الضرورية ، حيث تشير بعض المعطيات الى أرتفاع السلع الاولية الى 150% خلال عام****.

تشير المجموعة الاحصائية الصادرة من الجهاز المركزي الى إن عدد المنشآت الصغيرة في العراق عام 1986 بلغت 40462 منشأه ، وللمنشآت المتوسطة 276 والكبيرة 797 بضمنها 236 تابعة لقطاع الدولة ، وأن 11 منها تابعة للقطاع المختلط بينما يستحوذ القطاع الخاص على 550 منها ، هذا وقد أحيلت حقول الدواجن التابعة للمؤسسة العامة للدواجن الى أحد المتعهدين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ومنحت الدولة للشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية 194 ألف 467 أجازة أستيراد بدون تحويل خارجي لتوريد مواد وسلع بقيمة مليار و 297 ألف و456 دينار خلال الفترة من 14 – 1 – 1988 حتى 19 – 1 1989 موزعة بالشكل التالي :-

---

* صحيفة الجمهورية الصادرة في 21 -2 1989 .

** صحيفة الثورة الصادرة في 23 – 2 – 1989 .

*** صحيفة الثورة الصادرة في 23 -2 – 1989 .

**** بلغ سعر كيلو غرام اللحم من ثلاث دنانير الى ستة. وطبق البيض من 250، 1 الى 500، 3 دينار . وتضاعفت أسعار الفواكه والخضار بشكل جنوني .

1 – السيارات والادوات الاحتياطية 338 مليون دينار .

2 – الاقمشة والملابس 175 مليون دينار .

3 – المواد الغذائية 136 مليون دينار .

4 – التأسيسات الكهربائية 127 مليون دينار .

5 – الاجهزة المنزلية والمخزنية 85 مليون دينار .

6 – الحديد والخشب 51 مليون دينار .

والباقي للسلع الاخرى ... هذا وجري الحديث بين الناس ، وفي الكتابات في الصحف والمجلات وغيرها في العراق "على إن" السمك الكبير يلتهم السمك الصغير". ومن هذه المؤشرات والدلائل يلاحظ على أن حجم البرجوازية " القاعدة الاساسية " للنظام تتكامل ، وتهيمن تقريباً " على مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتترك بصماتها على الاجراءات المتخذة ، وهي دلالة في هذا الشأن صدور جملة القرارات ، التي توضح التوجه الرسمي لتمكين القطاع الخاص من احتلال مواقع أكبر وفي مختلف المجلات وان يمسك بزمام التوجه في العراق وفي الوقت نفسه يضعف مواقع قطاع الدولة وتتقلص مهامه الاقتصادية لصالح القطاع الخاص الراسمالي .

كما ان هذه المؤشرات ، تساعد على عكس صورة لواقع الاقتصاد العراقي لصالح القطاع الخاص خلال الثمانينات، من خلال المزيد من التحولات ، عبر بيع مصانع او تجهيزها بمواد أولية ووسطية وأمكانية الاستيراد للسلع الراسمالية وحماية الصناعات الاستهلاكية وأحتكاره لها وتوسعه وهيمنته في الزراعة والصناعة وفي قطاع المقاولات والاستثمار والتجارة والسياحة وبناء علاقات أقتصادية وتجارية مع مؤسسات وأفراد عرب وغيرها . كلها دلائل على نمو راسمالية صناعية عراقية معتمدة على التراكم الذي يحققه القطاع الصناعي الخاص ، معتمداً على قطاع الدولة في تطورها وهيمنتها .فإذا كنا قد تكلمنا عن القطاع الدولة ومراحله والقطاع الخاص ونموهما" وبما يسمح به البحث" فكيف ساهما في الاقتصاد العراقي؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

دور القطاعين " العام والخاص " في التنمية

تشير بحوث عديدة ، الى إن مفهوم التنمية ، يعد من أهم المفاهيم ، الذي درج العلماء والباحثين الاقتصادين في تداوله في القرن العشرين ، وقد برز بعد الحرب العالمية الثانية " بعد أن تحررت معظم الدول النامية وتحديداً بلدان آسيا وافريقيا ، وحصولها على الاستقلال السياسي "وهو يحتوي على مجموعة من النظم والافكار الاقتصادية والسياسية المتماسكة فيما بينها تحت عنوان عملية التنمية" Development Process".

وتباينت المدارس الفكرية المعنية بأقتصاد التنمية وتياراتها*، ولا زالت البحوث تتعمق بأتجاه الوصول الى مقاربة ، يمكن الاتفاق حولها نتيجة لتعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الاخرى مثل التخطيط والانتاج والتقدم وغيرها .

وقد برز هذا المفهوم بداية في علم الاقتصاد ، حيث أستخدم للدلالة على عملية أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف أكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، وتلبيت أحتياجاتهم الاساسية وأشباعها ، عن طريق الترشيد المستمر لأستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، وحسن توزيع ذلك الاستغلال .

وتشعب في حقلي السياسة والاقتصاد ، وبخاصةً في مستوى الدول الصناعية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة ، والى المعرفة الثقافية وكذلك التنمية الاجتماعية وصولاً الى مفهوم التنمية البشرية .

أما في البلدان النامية فالنمو، لا يحقق التقدم الاقتصادي المتمثل بالزيادة السنوية للناتج القومي الاجمالي " النمو الاقتصادي " والذي يعتبر شرطاً مهماً ، ولكنه غير كافٍ لعملية التنمية بمفهومها الشامل ، فالتقدم الاقتصادي يمثل الجانب المادي أو الكمي لعملية التنمية التي لا بد وأن ترافقها تحولات نوعية " أجتماعية وسياسية " تدعم مسيرة التنمية . فالتنمية الشاملة هي عملية متعددة الابعاد تهدف الى إعادة تنظيم الهياكل المؤسسية من أجل تحقيق أهداف عديدة ، تأتي في مقدمتها تحسين مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع**".

وهكذا برزت العديد من النظريات حول عملية التنمية في البلدان النامية في الخمسينات والستينات ، وأعتبرت" التنمية " بأنها سلسة لمراحل متتالية من النمو الاقتصادي لا بد من المرور بها ،و من خلالها يمكن لهذه البلدان أن تتحول من حالة تخلف الى حالة تقدم، بمجرد تعبئة الادخارات المحلية والمعونات الاجنبية وأستثمارها في القطاعات الانتاجية كما حصل في البلدان المتقدمة ! إلا أن الواقع خالف هذا الطرح .

وهكذا برزت العديد من النظريات والافكار حول عملية التنمية في البلدان النامية ، بدأً من نظريات المراحل في الخمسينات والستينات " روستو" ونموذج " هارود - دومار Harrod Domar – Model ، أوالنظريات في السبعينات - التحولات الهيكلية ، للأقتصادي المعروف Arthur Lewis وهوليس شينيري Hollis Chenery . أو نظرية التبعية للنظام الراسمالي العالمي الجديد ، وهي أمتداد للفكر الماركسي ومن أبرز مفكريه بول باران Paul Baran وبول سويزي Paul Sweezy ودوس سانتوس Dos Santos وسمير أمين S. Amine وغيرهم ، الذي يعزو أستمرار التخلف في البلدان النامية الى أستمرار الهيمنة للنظام الراسمالي على الاقتصاد العالمي مع التركيز على دور العوامل السياسية في عملية التنمية ، أما في الثمانينات ، فظهرت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أ – التيار النيوكلاسيكي . بـ – التيار الجذري والماركسي . جـ - التيار البنيوي والتركيبي .

** للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. الامين ، عبد الوهاب – التنمية الاقتصادية – مصدر سابق ص 45

النظرية الكلاسيكية الجديدة ، وبرز مفكرو هذه النظريات وكتابها ، " ميلتون وهايك وبيتر باور ، وهنري جونسون" وغيرهم، ويوعز أصحاب هذه النظرية ، أسباب التخلف الى العامل الداخلي ، ويدعون الى التحول الجاد نحو أقتصاد السوق الحر وأزالة القيود على نشاط القطاع الخاص وترك الامورالى آلية السوق ، وعلى ما يبدو إن خيبة الامل التي روج لها كتاب الثمانينات والتسعينات ، قد مهدت الطريق لظهور كتابات جديدة يطلق عليها " النظرية الجديدة للنمو" وهي تبحث في تفسير معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان النامية ولا زالت غير مكتملة بالمقارنة مع النظريات الاخرى*.

وبعد أنقلاب عام 1968 ، توالت على الاقتصاد العراقي ثلاث خطط**، حيث أستكملت خطة 1965 – 1969 التي أتسمت ، بتفضيل الاهمية النسبية للقطاع الحكومي " القطاع العام – القطاع الاشتراكي " في مساهمته بأجمالي الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما عكسه المبحثان السابقان " لقطاع الدولة أو القطاع الخاص " من خلال تحفيز التنظيمات الانتاجية الزراعية " الاصلاح الزراعي" أو ملكية وسائل الانتاج الرئيسية ومصادر النقد الاجنبي وبذلك أصبحت الدولة هي المتحكمة سواءً بتوزيع الموارد أو في أستخدامها في مجالات متعددة أ، للاستحواذ عليها " وبخاصةً النفط" أو من خلال تحديد مستوى الاجور " قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 " وفي خلق أيدي عاملة فنية، ومعدل سعر الفائدة وسعر الصرف للعملة الوطنية " الدينار" ، أو في تحديد المعدل العام للاسعار" الجملة " لبعض المنتجات الرئيسية ، وبذلك تحولت مضامين الخطط التنموية بأتجاهات ورؤى مركزية في الجانب الاقتصادي . وخطط التنمية الطموحة " الانفجارية " وبخاصةً في مجال التصنيع ، الامر الذي دفع الى توسيع قاعدة القطاع الصناعي العام بشكل متزايد وبخاصةً بعد 1972 " تأميم النفط" وما نتج عنه من زيادة موارد الدولة ، وأعتماد الدولة على هذا القطاع الريعي الى حدٍ بعيد ، وهو ما وفر لها مجالاً واسعاً للتصرف بهذه الثروة بما يخدم مصالحها وليس مصالح المجتمع ، وإن هذا التوجه ، مكن سلطة الحكم ، أن تأخذ أستقلاليتها في أتخاذ القرارات بمعزل عن مواجهة المجتمع ، وبذلك توجهت على بقية الاجهزة الاخرى لتغذية جهاز الدولة وتضخيمه ، وتطورت هذه الاستقلالية ، وتقلصت إدارتها بيد حفنة " مجلس قيادة الثورة أو رأس النظام" دون المجتمع وأصبح هو المقرر وبخاصة في الشأن الاقتصادي . أما عن مدى مساهمة كل من قطاعي الدولة والخاص في فروع الناتج المحلي للفترة التالية لعام 1975 . فتعكسه الجداول التاليه التي تبين مدى نسبة مساهمة كلا القطاعين في الناتج الاجتماعي الاجمالي ..

* للمزيد من التفاصيل راجع :-

1- مؤلف د. الامين ، عبد الوهاب – التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسة المقترحة – مصدر سابق ص 47 ومايليها .

2 – مقالة من أعداد البروفيسور محمد يعقوبي والاستاذ الاخضر عزب بعنوان – تحليل مشاكل التنمية من منظور " أقتصاديات التنمية " – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر – منشور على الانتر نيت ... www.freemediawetchorg.

3 – بحث عباس الفياض – حول التنمية الاقتصادية – منشور على الانتر نيت Google .

** الخطط هي – 1970 – 1974 ، 1976 – 1980 ، 1980 – 1985 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم -33- الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة النسبية لقطاع الدولة والخاص

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)				نسبة مئوية	
	بالاسعار	بأسعار سنة	بأسعار سنة		بأسعار سنة	قطاع
القطاع	الجارية	1975 الثابتة	1969 الثابتة		1966 الثابتة	الدولة
الخاص						
1953	305 ،8	-	384 ،9		38 ،94	88 ،06
1956	405 ،5	-	-		14 ،88	85 .02
1960	-، 548	-	-، 633		18 ،36	81 ،64
1964	793 ،8	-	846 ،6		22 ،52	77 ،48
1965	863 ،2	-	923 ،7		23 ،85	76 ،15
1966	888 ،21	-	971 ،3		24 ،01	75 ،99
1968	1062 ،6	-	945 ،9		24 ،18	75 ،82
1969	1103 ،8	-	1103 ،8		25 ،59	74 ،41
1970	1139 ،8	2618 ،8	1135 ،5		26 ،21	73 ،79
1971	-، 1315	2734 ،2	1191 ،9		25 ،64	74 ،36
1972	1327 ،1	2667 ،1	1230 ،5		34 ،78	65 ،22
1973	1512 ،1	-، 3167	-، 1360		50 ،95	49 ،41
1974	3331 ،5	3394 ،7	1499 ،2		71 ،5	28 ،5
1975	-، 3904	-، 3904	1774 ،4		76 ،63	23 ،37
1976	5113 ،8	4376 ،4	-		78 ،2	21 ،9
1977	5593 ،4	-، 5135	-		80 ،4	19 ،6
1978	6838 ،2	5762 ،7	-		77 ،6	22 ،4
1979	8554 ،6	-	-		-	-
1980	10265 ،4	-	-		-	-

المصدر : - 1953 – 1960 للناتج المحلي الصافي ، عن(28 ، ص 60 – 61) ، 1964 – 1971 عن: وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية ، الدخل القومي في العراق للسنوات 1964 – 1971 ، ص 3 ، للسنوات 1972 – 1978 عن المجموعات الاحصائية السنوية 1972 -1978 عن عن المجموعات السنوية الاحصائية ، 1979 – 1980 عن (47، ص13) محولة عن الدولار على أساس دينار عراقي = 39، 3 دولاراً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم -34-

مكونات الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) موزعة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص

السنة	(1) الناتج الجاري			(2) الناتج الجاري عدى التعدين			(3) القطاعات المكملة		
	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع
1953	0 ،73	72 ،51	73 ،24	0 ،71	32 ،30	33 ،01	1 ،97	4 ،30	6 ،27
1956	0 ،85	70 ،03	70 ،88	0 ،84	34 ،15	34 ،98	2 ،61	3 ،65	6 ،26
1960	1 ،43	67 ،99	69 ،42	1 ،42	31 ،08	32 ،5	3 ،04	3 ،63	6 ،67
1964	2 ،66	60 ،19	62 ،85	2 ،63	25 ،55	28 ،18	3 ،33	3 ،81	7 ،13
1965	3 ،1	59 ،2	62 ،13	3 ،07	26 ،1	29 ،17	3 ،53	4 ،56	8 ،09
1966	3 ،22	58 ،27	61 ،49	3 ،21	25 ،85	29 ،06	3 ،54	4 ،54	8 ،08
1967	3 ،35	57 ،65	61 ، -	3 ،33	28 ،94	32 ،27	3 ،51	4 ،64	8 ،15
1968	3 ،74	58 ،92	62 ،66	3 ،73	26 ،97	30 ،7	3 ،37	4 ،19	7 ،56
1969	3 ،69	57 ،2	60 ،89	3 ،68	26 ،29	29 ،97	3 ،59	4 ،15	7 ،74
1970	4 ،27	56 ،78	61 ،05	4 ،25	25 ،98	30 ،23	3 ،53	3 ،88	7 ،41
1971	4 ،56	59 ،98	64 ،54	4 ،28	22 ،97	27 ،25	2 ،82	3 ،84	6 ،66
1972	11 ،19	50 ،87	62 ،06	5 ،29	27 ،44	32 ،73	3 ،30	3 ،88	7 ،18
1973	28 ،12	35 ،69	63 ،90	5 ،86	21 ،86	27 ،72	3 ،11	3 ،47	6 ،58
1974	54 ،03	20 ،89	74 ،92	2 ،93	11 ،33	14 ،26	2 ،06	2 ،06	4 ،12
1975	56 ،99	16 ،43	73 ،41	3 ،68	12 ،12	15 ،80	1 ،97	1 ،97	3 ،94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونقتبس من احد المصادر التي تشير الى عدم وجود أرقام مفصلة*، لأن الفترة اللاحقة لعام 1975 ، لم تشهد أنعطافات نوعية في مجال أنتاج وتصدير النفط الخام ، لأن الدولة أستكملت سيطرتها في ذلك العام على أستخراج النفط الخام ، ومنذ ذلك شهد أنتاج النفط تزايداً كمياً ترافق مع زيادات مضطردة في أسعار برميل النفط المصدر ، والذي أدى كما تبين الارقام الى القفزات السريعة في حصة قطاع الدولة في الناتج المادي من 56، 4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1971 ، الى حوالي 57% منه عام 1975 ، ويظهر ثقل قطاع النفط الخام في مكونات الناتج المحلي حين نقارن هذه الحصة بحصة قطاع الدولة في الناتج المادي بأستثناء التعدين " الذي يشكل النفط الخام حوالي 99% من أنتاجه " البالغة 68، 3% من الناتج المحلي عام 1975 . وهذا يعني إن قطاع التعدين ، الذي دأبت كل الخطط على أعلان نيتها في تقليص تبعية الاقتصاد الوطني له قفز خلال بضع سنوات ليشكل وحده أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي بعد أن ظلت مساهمته تدور حول الثلث طوال الستينات وبداية السبعينات وفي الجانب الاخرأصدر" مجلس قيادة الثورة" قراره رقم 22 لسنة 1972 القاضي بمنح أمتيازات كبيرة للنشاط الصناعي الخاص . لذلك بنت الدولة في خططها وبرامجها التنموية خلال عقد السبعينات التصنيع المعوض عن الاستيراد " سياسة الاحلال " وتشجيع الصادرات الصناعية ، كما إن قانون الاصلاح الزراعي الثاني رقم 117 لعام 1970 ، الذي لعب دوراً في تعزيز العلاقات الراسمالية في الريف .

أنظر جدول رقم -35-

مكونات الناتج المحلي الاجمالي "بالاسعار الجارية" موزعة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص حسب التصنيف الرسمي**

السنة	القطاعات السلعية			القطاعات التوزيعية			القطاعات الخدمية		
	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع
1970	5، 5	12,57	17، 62	1، 5	4، 11	5، 16	3، 15	4، 6	7، 21
***	3، 62	2، 13	5، 75	1، 9	2، 4	3، 13	-، 9	2، 2	2، 11
1977	5، 62	1، 14	6، 76	7، 5	3، 5	-، 11	4، 9	-، 3	4، 12
1978									

ولكن أخفاق البرامج التكميلية للاصلاح الاقتصادي الزراعي فشل في تحقيق كفاءة أقتصادية في مجال الانتاج الزراعي ، وأبقى على عملية التفاوت النسبي للأنفاق العائلي وبخاصةً على السلع الضرورية ، وأبقى على التفاوت متسعاً بين الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض من جانب آخر ، لفئات المجتمع الريفي " أذ بلغت الاهمية النسبية للأنفاق الفردي لإ على 10% من أفراد المجتمع من حيث متوسط الدخل نحو 8، 21% ، 6، 24%، في حين لم يتجاوز أنفاق أدنى 40% من أفراد

---

* مقتبس من مؤلف د. الخفاجي ، عصام – الدولة والتطور الرأسمالي في العراق – مصدر سابق ص27 .

**حسب التصنيف الرسمي القطاعات السلعية تشمل : 1- الزراعة والغابات والصيد ، 2- التعدين والمقالع ، 3- الصناعة التحويلية ، 4- التشييد والبناء ، 5- الكهرباء والماء. قطاعات التوزيع تشمل :1- النقل والمواصلات والخزن ، 2- تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه ، 3- البنوك والتأمين ووكلاء الدور والعقارات .

قطاعات الخدمات تشمل : 1- ملكية دور السكن ، 2- الادارة العامة والامن والدفاع ، 3- الخدمات .

*** المصدر : الخفاجي – مصدر سابق - أ ص29 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع الـ 2، 21%، 0، !% في عامي 1971 و 1979، على الترتيب ، بمعنى آخر إن الانفاق الفردي للفئة الاخيرة لم يتحسن في عقد السبعينات ، إلا إن هذا الانفاق قد أرتفع بما نسبته 4، 3%

لأعلى 10% من أجمالي الانفاق المذكور في الريف العراقي*. تجري الاشارة" حسب أرقام منسوبة الى مديرية التخطيط والتنمية الزراعية في العراق أرتفع متوسط الدخل السنوي للعائلة الريفية العاملة في القطاع الزراعي من 135 ديناراً عام 1960 ، الى متوسط مقداره 169 ديناراً للفترة 1961 -1965 ، 220 ديناراً خلال الفترة 1966 – 1970 و 370 ديناراً و 430 ، 560 دينار خلال السنوات 1973 – 1974 – 1975 على التوالي بالاسعار الجارية** . وعلى ضوء تدهور القطاع الزراعي خلال السبعينات ، وتقدير دخل العائلة الفلاحية ذات الملكية الصغيرة " الذي عرضه المصدر"*** يبدو لنا إن هذا المتوسط لا يمكن أن يبرره إلا الارتفاع الكبير في مدخولات كبار الملاك من 135 ديناراً عام 1960 ن الى متوسط مقداره 169 ديناراً للفترة 1961 – 1965 ، 229 ديناراً خلال الفترة 1966 – 1970 و 370 ديناراً ، 430 ، 560 دينار خلال السنوات 1973 ،1974 ، 1975 على التوالي بالاسعار الجارية .. ويواصل المؤلف فيقول " وبرغم ذلك سنخضع هذا المتوسط الى النسب المستقاة من بحوث ميزانية ا لاسرة لعام 1976 ، حيث يتضح إن أدنى 10% من الاسر الريفية تحظى بـ 6، 1% من أجمالي الدخل في الريف ، فيما تحظى أعلى 10% من الاسر الريفية بنسبة 34% ، من ضمنها 4، 22% حصة أعلى 5% من الاسر الريفية ، والواقع أن المسوحات المباشرة لريف بلد مماثل لوضع العراق ، غالباً ما تعود الى تقليل التحفظات ، يظهر أن متوسط دخل 10% من العوائل الريفية بلغ أواسط السبعينات6، 89 ديناراً ، فيما بلغ متوسط دخل العائلة المنتمية الى أثرى 5% من الاسر الريفية 2، 2531 .

وعلى أساس أفتراض يقدمه المؤلف ، تتكون العائلة الريفية من ثمانية أفراد " يرتفع هذا المتوسط الى 5، 8 أفراد "****. وإن متوسط دخل الفرد الريفي ضمن العوائل 10% الدنيا يبلغ 2، 11ديناراً " 38 دولاراً"***** ومتوسط دخل الفرد ضمن الـ 5% التالية " حصتها 44% من الدخل " يبلغ 6، 19% ديناراً ً9 4، 66 دولاراً ومتوسط دخل الفرد ضمن الـ 5% التالية " حصتها 6، 1% من الدخل " يبلغ 4، 22 ديناراً" و"75 دولاراً" .

أي بأختصار أن 20% من سكان الريف لامسوا أو بقوا دون مستوى الفقر المطلق حسب *معايير البنك المركزي ، وهذا الواقع " حسب د. عصام " يفسر أحد مظاهر الفجوة المتصاعدة بين الريف والمدينة ، كما يفسر سبباً رئيسياً من أسباب الهجرة المتصاعدة من الريف طوال السبعينات .

وشهد عقد السبعينات من القرن الماضي ، تضاعف كبير في إيرادات النفط ، بسبب سلسلة الزيادات في أسعاره ، وهناك متابعة هامة د. النصراوي لهذه الزيادات القوية والتخصيصات ، أذ يقول " إن مقارنة التخصيصات الاجمالية لخطة التنمية القومية أو توزيع أستثماراتها القطاعية أو أداءها يصبح غير منطقي منذ عام 1971 ، السنة الثانية من عمرها بسبب سلسلة زيادة أسعار النفط في السبعينات ، ففي شباط عام 1971 نجحت منظمة الأوبك بمفاوضاتها مع شركة النفط العالمية في زيادة عائد الحكومات بالبرميل من النفط عبر زيادة معدلات الضريبة المفروضة على ارباح

---

* لا تصل مجاميع 1970 الى(100) لأن الناتج المحلي الاجمالي ، يشمل كذلك فقرة (رسم الخدمة المحتسب) .

** للتفاصيل أكثر ، راجع د. الخفاجي ، عصام – الدولة والتطور الراسمالي في العراق – مصدر سابق ص137 .

*** راجع د. الخفاجي ، عصام ، المؤلف " البحث الميداني في 100 قرية تابعة لمحافظتي بابل الوسطى ونينوى الشمالية " راجع الفصل السادس من الكتاب المذكور ص117 وما يليها / عام 1974 -1975 ، أظهر أستمرار الافقار وتدهور أنتاجية الارض والظروف المعيشية ص 135.

**** يستمد د. الخفاجي ، عصام هذه الارقام على أساس بيانات الاصلاح الزراعي عن أعداد المالكين الخاضعين لعمليات أستيلاء الاراضي ومساحات ملكياتهم والعوائل المنتفعة من التوزيع والمساحات المزروعة .

***** حسب سعر الصرف للدينار العراقي في السبعينات هو 39، 3 دولار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات من 50% الى 55% ، أضافة الى الاتفاق على سلسلة من زيادات الاسعار في السنوات الخمس اللاحقة . وأعقب هذه التغيرات زيادات أضافية بالاسعار للأخذ في الاعتبار تراجع قيمة الدولار بعد أنهيار نظام " بريتون وودز- Bratton wood "*.

ويواصل د. عباس " متابعته بالاشارة الى أنه لهذه التغيرات زيادة في عائد الحكومات بالنسبة للبرميل من النفط العربي الخفيف من "91 سنت " ، قبل عقد أتفاقية طهران للأسعار الى " 46، 1" دولار بشهر حزيران عام 1971 ، أضافة لذلك قادت تطورات أسواق النفط من ناحية أحداث أكتوبر عام 1973 بين "العرب واسرائيل "من ناحية أخرى ، الى قيام البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط وغيرها من البلدان الاعضاء في الاوبك " OPEC " من جانبهم برفع أسعار النفط من " 10، 3 " دولار للبرميل في أول أكتوبرالى "65، 11" دولار للبرميل في الاول من كانون الثاني 1974 ، وبالتالي تعطلت أتفاقية طهران للأسعار . والزيادات الحادة في الاسعار ونجاح العراق في تأميم شركة نفط العراق ، أدت الى زيادة الايرادات النفطية للعراق من " 280" مليون دينار عام 1970 الى "4، 2" بليون – مليار – دينار عام 1975**".

ومع هذه الزيادة ، تم تعديل الميزانية الحكومية والبرنامج الاستثماري معاً، مما يسمح بتصعيد الانفاق الحكومي أضعافاً . وهكذا أذن أرتفع الانفاق الحكومي من 8، 34% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970 – 1973 الى ذروة بلغت 9، 52% من الناتج المحلي خلال 1974 -1976 ، ثم تراجعت هذه النسبة الى 22% و 25% عامي 1977 1978 على التوالي***.

وقد أشارت العديد من الدراسات الى قيمة صادرات النفط ، التي أسهمت بنسبة تجاوزت 90% من أجمالي الصادرات في معظم الفترات السابقة حتى 2003 ، وأن عوائده تعد من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المصدرة للنفط . إن مقارنة الايرادات النفطية خلال فترة خطتي " 1965 – 1969 "،" 1970 – 1974 " أنها بلغت " 2، 1" بليون دينار أو بمعدل سنوي قدره 249 مليون دينار بالفترة الاولى ، في حين قابلها بفترة الخطة التنموية القومية "1970 – 1974 " إيرادات أجمالية " 5، 3" بليون دولار أو مايعادلها " 696" مليون دينار سنوياً ، فالزيادة بالايرادات قد سرت الحكومة كثيراً ، لما وفرت لها من فرص ، خيارات ومرونة ، إلا أنها ، بذات الوقت أزالت القيود على الانفاق ، الذي قاده ، بدوره الى تآكل تماسك الخطة أو العملية التخطيطية ...

---

* سبق للباحث تناول نظام "بريتون وودز" يمكن مراجعته – الفصل الثاني من هذا البحث .

** للمزيد راجع مؤلف د. النصراوي مصدر سابق ص98 .

*** أنظر اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا " أكوا " – مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية ، 1985- بيروت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنظر الجدول رقم -36-

التخصيصات المعدلة ، الإتفاق الفعلي والايرادات 1970 -1974 (مليون دينار)

الاتفاق	التخصيصات المعدلة د. ع .	النفقات الفعلية د . ع .	الفعلي الى المخصص %
الزراعة	366 ،2	208 ،5	56 ،9
الصناعة	391 ،0	329 ،7	84 ،3
النقل والمواصلات	219 ،3	177 ،5	80 ،9
المباني والخدمات	283 ،0	171 ،3	60 ،5
غيرها	672 ،5	293 ،8	43 ،7
الاجمالي	1932 ،0	1180 ،8	61 ،6
الايرادات			
النفط	1554 ،4	1389 ،1	89 ،4
غيره	172 ،6	150 ،3	70 ،8
الاجمالي	1727 ،0	1539 ،4	89 ،1

ومن الجدير بالاشارة إن تقيمات المحللين الاقتصادين لخطة التنمية 1970 -1974 ، أشار الى أنه " بالرغم من " إن نجاح الخطة بالقياس الى معدلات الانفاق الفعلي المخطط " أنظر الجدول -38-" غير أنها لم تحرز تقدماً هاماً بالمقارنة بالخطة السابقة*".

كما يذكرها الجدول رقم -37-

خطة التنمية القومية : توزيع مشروعات التنمية

حسب القطاعات 1970 – 1974 (مليون دينار ونسبة مئوية)

القطاع	أجمالي عدد المشروعات	أجمالي الاستثمارات مليون	عدد المشروعات الجديدة	النسبة من المجموع	الاستثمارات في المشروعات الجديدة/مليون	النسبة من المجموع الاستثمارات
الزراعة	65	185	4	6 ،1	5,8	4 ،6
الصناعة	24	132	7	29 ،2	63 ،9	4 ،8
النقل والمواصلات	58	60	20	34 ،5	21 ،2	3 ،5
المباني	92	67	27	29 ،3	6 ،9	10 ،3
الاجمالي	239	444	58	24 ،3	101 ،0	22 ،7

Source: Derived from NDP Law, PP. 9- 40 .

بإن الخطة تضمنت ، كما هو مبين في الجدول المذكور فقط " 58" مشروعاً جديداً من أصل المشروعات الواردة فيها والتي عددها "239" مشروعاً، والتي شكلت أستثماراتها 1، 1 مليون دينار أو ما يعادل 23% من أجمالي تخصيصات الخطة .

أذ يقول د. النصراوي " من السخرية أن يسحق أنفجار أسعار البترول بالسبعينات بعنف أمل المخططين " لخطة التنمية القومية " في تغير هيكل الاقتصاد العراقي ، فعوضاً عن تخفيض مساهمة قطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي الى " 4، 60% " ، كما تدهورت المساهمة النسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* يقصد بذلك خطة 1965 – 1969 .

لقطاع الزراعة والصناعة الى " 9، 6% "

2، 5% على التوالي ، بدلاً من المساهمة المستهدفة 7، 19% لقطاع الزراعة ، 4، 11% لقطاع الصناعة وفي البرنامج الاستثماري لعام 1975 ، وهو برنامج قصير الامد بلغت تخصيصات البرنامج الانتقالي هذا " 1، 1" مليار دينار وزعت قطاعياً بالشكل التالي :-

- قطاع الزراعة 3، 19% *.
- قطاع الصناعة 6، 41% .
- قطاع النقل والمواصلات 4، 15% .
- قطاع المباني والخدمات 5، 17% .
- المقاولات والمشاريع الاخرى 2، 6% .

- ويتبع البرنامج الاستثماري لعام 1975 ، برامج أستثمارية سنوية أخرى أحدهما لعام 1976 ، والاخر لعام 1977 ، حسب مصادر وزارة التخطيط . غير إن ما تشير له المصادر الى إن " مجلس قيادة الثورة " تبنى عام 1977 خطة التنمية للسنوات 1976 – 1980 . وقد توقف قانون الخطة الجديد على عكس الخطط الماضية عن نشر التخطيطات القطاعية للاستثمار ولا الانفاق الكلي للخطة ، ولا الاشارة الى أيرادات الخطة المتوقعة وبدلاً من ذلك أشار القانون بأن الخطة ستتم المصادقة عليها بوثائق ومستندات لاحقة "د. النصراوي " وبدلاً من ذلك نشرت مؤشرات النمو السنوية المتوقعة :-

- نمو الدخل القومي 8، 16% .
- نمو دخل الفرد 3، 13 % .
- قطاع النفط 5، 15% .
- الصناعات التحويلية 9، 32% .
- الزراعة 1، 7% .
- التوزيع 9، 16% .
- الخدمات 4، 10% .

فيما يعلن القانون عن العمل على تراجع الاهمية النسبية لقطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي ليصل نسبة الهدف عام 1980 الى ما يعادل 6، 50% ، كما تنبأت الخطة بزيادة حصة القطاعات السلعية بالناتج المحلي الاجمالي الى " 76% " في حين ستساهم قطاعات التوزيع والخدمات بالنسبة المتبقية البالغة 24%، يضاف الى ذلك توقعت الخطة أيضاً زيادة القوة العاملة بما يعادل 548 ألف شخص، مما يزيد من أجمالي المشتغلين بالاقتصاد الوطني الى "5، 3" مليون شخص بنسبة الهدف 1980**.

ويظهر جدول التخصيصات القطاعية للبرامج السنوية لخطة التنمية القومية 1976 – 1980 ، بأن أجمالي الاستثمارات المرصودة بلغت 7، 15 مليار دولار ، وتكشف الارقام بالجدول المذكور ، على أستحواذ قطاع الصناعة على النسبة العظمى ، يليه قطاع المباني والخدمات ، والنقل والمواصلات وبعدها الزراعة "هذا بالاضافة الى السلطة خصصت لمشروعات الدفاع والخدمات الامنية بالميزانية الاعتيادية، حيث شكلت حصتها الاجمالية نسبة 9، 44%، 4، 44%، 2، 42%، 3، 53% للسنوات 1971، 1973،1972، 1974 على التوالي، أو بالمبالغ المطلقة 4، 341 مليون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر مقالة د. الامين ، عبد الوهاب نشرت في مجلة التنمية والطاقة – العدد 6 ، 1981 ص263و ص280- See Abdul Wahab AL-Ameen, s Absorptive Capacity 1931- 1980. The Journal of Energy and ،Investment Allocations and Implementatian , Iraq Development- Spring, 1981. pp263-280 .

** للتفاصيل راجع د. النصراوي ، عباس – الاقتصاد العراقي – مصدر سابق ص102 .

دينار، 4، 345 مليون دينار، 9، 454 مليون دينار 4، 921 مليون دينار للسنوات المشار أليها*.

ورغم توقف الحكومة عن نشر البيانات حول الاقتصاد ، إلا إن بعض المؤشرات الاقتصادية التي سجلت خلال نفس الفترة 1975 -1980 ، أذ تشير معدلات النمو الى :-

- الناتج المحلي 11% .
- الصناعات الاستخراجية 5، 6% .
- الصناعات التحويلية 2، 14% .
- الزراعة 6، 2% .
- النقل والمواصلات 3، 20% .
- الخدمات الحكومية 5، 13% .

وحسب المصادر**، فأن مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بالناتج الاجمالي عام 1980 كالآتي :-

أ- حققت القطاعات السلعية نسبة مساهمة بالناتج المحلي الاجمالي قدرها 67% في حين التوقعات للخطة بـ 76% .

بـ- تمكنت قطاعات التوزيع والخدمات زيادة مساهمتها، أذ أصبحت 33% بدلاً من 24% المتوقعة .

لكن الخطة أخفقت في تحقيق هدف التشغيل ، حيث تمكنت من توفير " 300" ألف فرصة عمل جديدة بدلاً من توقعاتها " 548 " ألف مشتغل ، وتردت الامور أكثر لتضيف أخفاقاً على أخفاق بعد الثمانينات ، أثر التقلبات في أسعار النفط ، وفشل خطط التنمية القومية وتقلص ايراداته من جانب عرض النقد الاجنبي ، وأضافت الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثمانية سنوات أنفاقاً متزايد على الاحتياجات العسكرية من جانب الطلب على النقد المذكور ، أذ تسجل المصادر الى إن الانفاق على الاحتياجات العسكرية بلغت بما نسبته 5، 42% من أجمالي الناتج المحلي عام1985*** . وتعطلت التنمية أو ألغيت بالكامل نتيجة لغزو العراق للكويت عام 1990 " ستجري الاشارة الى ذلك ". وعلى ضوء ذلك يمكن إيجاز الملاحظات التالية :

- الاقتصاد العراقي أحادي الجانب ، بمعنى أنه يعتمد على مصدر أساسي للناتج القومي وذلك هو النفط بالدرجة الاساسية والغاز الطبيعي بدرجة أقل . قطاع التعدين يسيطر وبشكل أساسي على مجمل الناتج المحلي الاجمالي .
- إن تدخل الدولة في السبعينات والثمانينات لم ينتج في أزالة اوتقليل هذه السيطرة .
- غياب التخطيط بعيد المدى ، ظل يخضع للتغيرات الظرفية التي يمكن أن تتقاطع فيما بينها وتؤدي الى القضاء على الجوانب الايجابية في المراحل السابقة وعلى كل مرحلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لم يستفد الاقتصاد من التجارب المتراكمة، بسبب تنوع التجارب وعدم صلاحيتها للمراحل اللاحقة.
- الاقتصاد حتى بعد تأميم النفط 1972 ، ظل أقتصاداً محدود الموارد ، يعاني ضعفاً في هياكله الاساسية ومن تداعي البنية التحتية ، ثم جرى العكس بعد الخطة الخمسية 1975 -1980 والتي سميت بالأنفجارية موضع التنفيذ ، حيث توفرت الموارد المالية وبغزارة من النفط ، الذي شهدت أسعاره الارتفاع غير المسبوق ، ليصبح أمام حالة جديدة ، لم تنفع أمامها التجارب السابقة .

_____* د. النصراوي ، عباس – مصدر سابق ص103 .

** د. النصراوي ،عباس مصدر سابق ص103.

*** حسب مصادر البنك المركزي العراقي .

- في عام 1980 دخل مرحلة جديدة تختلف عن سابقاتها – مرحلة الحرب – التي أدت الى أنخفاض كبير في الموارد المالية ، الامر الذي دفعه للأقتراض لكي يستمر في توفير مستلزمات ظروف الحرب .
- وفي عام 1988 وحتى 1990 دخل الاقتصاد العراقي في مرحلة جديدة تحتاج الى إدارة اقتصادية مغايرة لمعالجة مشكلة المديونية ، ولم يستطيع الاقتصاد ان يواجه هذه المصاعب والاشكالات الخطيرة .

ومن المؤشرات الهامة ، وبسبب السياسة التي أتبعت في السبعينات والثمانينات والحروب والحصار ، كلها مؤشرات على إن التنمية فشلت في العراق منذ 1975 -2003* .

مشاكل الاقتصاد العراقي

تعرض قطاع الدولة في العراق وعبر مراحل تطور تاريخي كما تعرضت قطاعات الدولة في البلدان النامية ، الى مشاكل عديدة ومتنوعة تتفاوت حدتها بين فترة وأخرى بأختلاف النظم السياسية وتنوع رصيدها من التجارب العملية وموروثها الثقافي والفني والعلمي والاطر والاسس التنظيمية والقانونية المختلفة ، ودرجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي هذا بالاضافة الى الثروة التي تتمتع بها البلاد ، ففي العراق وبدءاً من النظام الموجه من قبل الاحتلال خلال الانتداب البريطاني والملكية شبه الأقطاعية والرأسمالية وصولاً الى ثورة 14 تموز والعهد الجمهوري الجديد وما صاحبته من سياسات أقتصادية متنوعة ، وصولاً الى سياسة الحزب الواحد الموجه ، ورغم هذا التباين فيمكن حصر المشاكل التي عاناها الاقتصاد ، وتحديداً في الفترة المحددةفي البحث والتي يمكن حصرها :-

أ- مشاكل أدارية وتنظيمية .
بـ- مشاكل سياسية .
جـ- مشاكل مالية .
د- مشاكل أجتماعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ – المشاكل الادارية والتنظيمية: واجه قطاع الدولة العديد من المشاكل الادارية والفنية، ففي التجربة العراقية حول التخطيط التنموي وما يعانيه العاملون بوزارة التخطيط وبخاصة في ظل نظام الحزب الواحد، كما تشيرالبحوث يعدون الخطط، ويفكرون بمنهج تخطيطي محدد، غير أن هذا منطق المخططين أو الطريقة التي أبتدعوها بالتحليل النهائي ليس من خلال منطق منهج التخطيط وخلوه من الاخطاء والعيوب وأنما يتحدد قبوله من خلال البرنامج السياسي للقيادة السياسية في البلاد المتمثلة "بمجلس قيادة الثورة" وهؤلاء يعدون بعدد "أصابع اليد" هيئة غيرمهنية أستثنائية و غير منتخبة" تتركز في أيديها السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية والقضائية في البلاد، وهي عملياً رفضت منهج استرتيجية المخططين وقررت بدلاً منه ما يطلق عليه برامج أستثمارية سنوية منفصلة "د. النصراوي"...أو في أصدارهم قرارت تضع عناصر لا يتمتعون بالخبرة والكفاءة في مشاريع كبيرة ورؤساء دوائر، وهم لا يمتلكون أمكانيات أدارية وهذا ما أفرزته الندوات الخاصة بالعوامل المؤثرة على الانتاجية عام 1976، وتسببوا بمشاكل لقطاع الدولة

---

* أذ تشير المصادر الى إن العراق في المرتبة الاولى من حيث ترتيبه بالاهمية بالنسبة للأنفاق العسكري الاجمالي الناتج المحلي ، وتأتي بعده أسرائيل والمملكة العربية السعودية – أنظر :-

Michael Renner. National Security; The Economic and Environmental Dimensions, World watch Paper,89- Washington , DC; World watch Institute , 1989- p16

وحتى عندما تبنى "مجلس قيادة الثورة" خطة التنمية القومية للسنوات 1976 – 1980 ، فقد توقف قانون الخطة الجديد على عكس الخطط السابقة ، ولم ينشروا تخصصات القطاعين للاستثمار وكذلك الانفاق الكلي*".

كما أتسم قطاع الدولة بعدم الشفافية وغياب المعلومات ، ويمكن الاشارة بهذا الصدد الى إن 27% من أجمالي التخصصات المرصودة بالخطة أو ما يعادل 3، 4بليون دينار وردت ضمن باب " تخصصات أخرى " وإن غياب الجانب المعلوماتي يفتح باباً للأجتهادات والتفسيرات المنشورة في الخطة ويحتم المضاربة حول طبيعة هذه التخصصات الضخمة .. وفي كثيراً من الاحيان لا تبنى القرارات العامة في الامور المعقدة والصعبة لا تستند الى قواعد إدارية أو تنظيمية ، وانما تستند لبعض الاجتهادات الفردية والفطرة الساذجة ، وهذا ما حصل بأسناد وزارات لأشخاص غير كفوئين ، أو بجرة قلم يجري شطب على بحوث ودراسات متعلقة بالزراعة أو الصناعة وغيرها ، وهذا ما عكسته الندوات الخاصة للمجلس الزراعي الاعلى في بداية السبعينات ، أو المبالغة في الارقام غيرالحقيقية لخطط التنمية ، ومن أحد الجوانب الخاطئة النظر الى طابع التطور ، والاكتفاء بالارقام الاجمالية لحصة قطاع الدولة والتوصل فيها الى إن دور قطاع الدولة أخذ بالأتساع ، وبالتالي فإن دور النشاط الراسمالي لم يكن مهماً أو مهيمناً . والحال إن التحليل الملموس يضع ظواهر ذات شأن تكشف عن إن هذا الدور كان بعيداً عن أن ينعكس في صورة هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي في المجتمع ،" بدليل" وبرغم ضمانة الاستثمارات التي وجهتها الدولة الى القطاع الصناعي بالقياس الى حجم الاستثمار الصناعي الخاص ، فأن القطاع الخاص بات قريباً في نهاية السبعينات. و حقيقة الامر، لعب سوق النفط الدولية في بداية السبعينات ووسطها ، وما نتج عنها من موارد ضخمة بيد السلطة ، وفر لها تمويل برامج تنمية طموحة دون تكليفها مشقة الاقتراض من الداخل او الخارج ، ولم يسبب لها مخاوف عجز في ميزان المدفوعات ، ولكن هذا النمو السريع غير المدروس بدقة ، في ظل رؤية بعيدة عن العلمية ، وجسدتها روح الرؤية السياسية – الاجتماعية ، أدى الى تناقضات ملموسة طغت على السطح منذ منتصف السبعينات . وفي الاخير توقفت الحكومة عن نشر البيانات المالية والاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـ - مشاكل مالية:- كما هو معروف ، حصرت أهداف السياسة النقدية في العراق من خلال الاغراض والاهداف المنصوص عليها في قانون البنك المركزي رقم "64" لسنة 1976 والتعديلات التي أجريت عليه والتي تشمل تحقيق الاستقرار النقدي وأدارة الموجودات الاجنبية ، ورسم سياسة التحويل الخارجي وتوفير الموارد المالية ووضع الخطط الائتمانية ، ومعالجة الازمات النقدية والاقتصادية ، لتعجيل النمو الاقتصادي " وتكوين راس المال وهو العامل الرئيسي المحدد للنمو " فهو لا يعني القدرة على الادخار وأنما القدرة على تحقيق الاستثمار ، وقد شاب تكوين رأس المال الضعف والقصور ، نظراً لضآلة الدخل القومي قبل" تأميم النفط 1972" حيث تشير المصادر الى أنه لم يكن التحول السريع في حصة قطاع الدولة ناجماً عن تقلص نشاط راس المال المحلي. لأن التأميم أحدث أجراء موجهاً ضد راس المال الاجنبي ، ومن جهة ثانية أصبح الانفاق الحكومي مصدر الطلب الاساسي في الاقتصاد العراقي ، وشكل أكبر سوق ، هذا ومما يلاحظ لم يكن النفط يندمج بالاقتصاد الوطني في ظل نسبة تزيد على 99% منه تتوجه الى التصدير في صورة نفط خام ، لتحول السيطرة على هذا القطاع الى سيطرة على مورد مالي ريعي لا على مرفق أنتاجي مرتبط بقطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى . وعجزت الدولة في أن تخضع القوى المنتجة " وخاصة قوة العمل " الى سيطرتها وعجزت عن التحول الى أكبر منتج في الاقتصاد وهنا جوهر "

---

* راجع مؤلف د. النصراوي – مصدر سابق ص 109 وص103 .

الانتاج الوهمي " في مساهمة الدولة الظاهرة في أرقام حسابات الدخل القومي ، كما تشير بهذا الصدد بعض المصادرالتي أظهرت نسبة 60% من قطاع النفط من الانتاج المحلي الاجمالي ، بشكل منتجات أو خدمات في الاقتصاد بل بشكل عوائد مالية . كما أن حصر العوائد النفطية وأبواب الصرف بجهة الهيئات العليا ، وفقدان الجوانب المعلوماتية ، والتبذير والبذخ وشراء الذمم ، كلها ساهمت في خلق مشاكل مالية ، وهذا بالاضافة الى غياب القيد الحسابي " النظام المحاسبي " وسوء تخصيص الموارد ، أو جعلها خاضعة لأدارات عليا ، تصرف على شكل هبات لهذه الجهة أو تلك ، وبتصرفات فردية ، على شكل منية تمنح ، أو صرفها في مجالات أستعراضية ومهرجانات "للقائد الضرورة" أنعكست سلباً على المال المستثمر في هذا القطاع وتواضعت معدلات النمو في الانتاج والانتاجية ، وفي التكلفة كما جاءت التقلبات في أسعار النفط في الثمانينات ومن ثم أيراداته من جانب عرض النقد ، خلقت مشاكل ، وجاءت حروب النظام لتقضي على كل شئ ويبدأ مسلسل الاقتراض والديون .

جـ - المشاكل السياسية:- لعب العامل السياسي – الاقتصادي دوراً في تعظيم قطاع الدولة ، وهذا تعكسه التوجهات الرسمية للحزب الحاكم ، ومحاولة تضخيم هذا الدور في كل ميادين الحياة وبخاصةً من جانب الاعلام السياسي وأعطاء هذا الدور أكبر من حدوده الحقيقية ، نتيجة المركزة المفرطة التي فرضت على العراق خلال حكم البعث . وأظهرت الاتجاهات الرسمية بأن الدولة بشخص الحاكم فوق الجميع ، على الرغم ما يجري في الداخل من أنقسامات وتناقضات وأختلاف في دائرة الحزب الحاكم . وصورت السياسة إن القادة وراء كل المنجزات وليس هناك من ينافسهاأو يشاطرها في قراراتها ، وأي تمظهر أنتقادي خلال ذلك ، يوضع في تصور " المؤامرة " الذي تقوده قوى خارجية .

وهكذا صورت السياسة و التغيرات والتحولات التي جرت على المسرح السياسي العراقي وسلطة قطاع الدولة ، مجرد أختيارات فردية وذاتية دون دراسة العلاقة بشكل دقيق ومحدد للطبقات الاجتماعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل ذلك أدى الى سوء الادارة التي تفسر الاشياء من خلال المكاسب السياسية ولا تفسرها على أساس المصالح المادية ، في حين ما يجري هو نمو طبقات جديدة في ميداني التجارة والعقار وفي أجهزة قطاع الدولة ، التي تبتز أموال الشعب وتتمتع بأمتيازات " سيأتي الحديث عنها " على حساب الشغيلة ، وتتمتع هذه الطبقات بنفوذ أقتصادي وفكري وسياسي في المدينة والريف ....ومن المشاكل أيضا ، إن الادب السياسي الرسمي والصحافة الحكومية يشيران ضمن الخطط والاهداف المعلنة الى إن العراق يشير في طريق الانتقال الى الأشتراكية... وفي الاخير أصدر " مجلس قيادة الثورة " قراراً يقضي بتسمية قطاع الدولة بـ " القطاع الاشتراكي " منجزاً بناء الاشتراكية بقرار ! ولكن مع هذا القرار أخذ الحديث عن التحلات الاشتراكية يخفت تدريجياً لتحل محله تسميات من نوع "ثورة الطريق الجديد" و "الطريق الخاص" وباتت أهداف النمو تتحاشى تعبير بناء الاشتراكية لتحل محلها تعبيرات من نوع "الازدهار" و "القوة". هذا بالاضافة الى إن الادب السياسي أخذ التمويه لما يجري من تناقضات في داخل المجتمع ، مبتعداً عن أستخدام الطبقات الاجتماعية بالشرائح الاجتماعية ، مضيفاً تقسيمات وظيفية وأدارية بين صفوف الشعب غير القابل للأنقسام* .

وهكذا أذن " من أجل تحاشي أقحام أشتراكيته " حزب البعث " بالاشتراكية الشيوعية أو الماركسية رفض البعث ليس فقط الإطار المفاهيمي للنضال الطبقي ، كقوة دافعة للتطور التاريخي ، بل أكد

---

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف ،د. الخفاجي ، عصام – مصدر سابق ص 20

أيضا على أن العربي المدرك ، لا يمكن أن يكون شيوعياً إلا اذا تنازل عن قوميته العربية ، فالفكر القومي والشيوعي ليس فقط متعارضين وأنما هما على طرفي نقيض ".

كما إن قائد التنظير " ميشيل عفلق " يقول " عندما أسأل عن تعريف للاشتراكية ، يمكنني القول بأن هذا التعريف غاب عن أعمال ماركس ولينين – فالاشتراكية – ما أراها- دين الحياة ، كما تشكل أنتصارها على الموت " . ويواصل عفلق ويقول " يجب على العرب ليس فقط العناية بالقومية ، أنما يستوجب عليهم المحافظة عليها أو تجنب خلط مفهوم القومية بالافكار التي تردد المصالح الطبقية الشريرة ، لما تحمله من أخطار على الوحدة القومية".

كما يقول سعدون حمادي " فرضت التحديات الفكرية الماركسية على حزب البعث على تضمين برنامجه الاجتماعي الاقتصادي أهداف المساواة الاجتماعية ، أو أنماط عدالة توزيع الدخل*.

وهكذا كان للعامل السياسي والفكري المضلل ، دوراً سلبياً على قطاع الدولة ، وأبعاده عن أهدافه الحقيقية ، وعرضه للفشل وعدم الكفاءة ، وأنشغاله بأداء مهمات سياسية فكرية على حساب الاداء الانتاجي ، وعجز عن التحول الى أكبر منتج في الاقتصاد ،في حين توحي هذه الظاهرة بإن جهاز الدولة يتحكم بتوجيه القدر الاكبر من الموارد مما يخلقوهم الاستقلال المطلق للدولة لا عن الطبقات الاجتماعية القائمة فحسب ، بل عن القوانين الموضوعية القائمة التي تجري في ظلها عملية الانتاج وتوزيع الثروة وهي إعادة أنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة، وهو وهم كان من مظاهره تصوير البيروقراطية الحكومية كطبقة مستقلة أو كطبقة مولدة لنمط أنتاجي جديد أو مستقل**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دـ المشاكل الاجتماعية :- أدى وجود قطاع الدولة وأمتلاكه للاموال ومصادر النقد الاجنبي ومساهمته بأجمالي الناتج المحلي في خلال تحفيز التنظيمات الانتاجية أو في ملكية وسائل الانتاج الرئيسية ، وبحكم سيطرته وتحكمه بتوزيع الموارد في مجال الاستخدامات المختلفة أو في العوائد ، وتحديد التسعيرة وتحديد مستوى الاجور ومعدلات سعر الفائدة وسعر صرف العملة الوطنية وتحديد أسعار الجملة لبعض المنتجات الغذائية وغيرها ، وتركيز الشأن الاقتصادي ، وسيطرة مورد مالي ريعي لاعلى مرفق أنتاجي ، الامر الذي أدى للدولة ولقطاعها مجالاً واسعاً للتصرف في علاقاتها مع المجتمع ، وأعطى لها نوع من الاستقلالية " وتوجهة نحو تضخم جهاز الدولة الاداري " وظهور البطالة المقنعة .

تشير المصادر* ، الى أنه جرى في عقد السبعينات من القرن الماضي الى تحسن نسبي في توزيع مصادر الدخل بالريف أثر صدور قانون الاصلاح الزراعي 117 لعام 1970 ، والذي تمخض عنه أنخفاض " معامل جبيني"**** الى ماقيمته 48، 0% في نهاية عقد السبعينات وهي**

---

* هذه الاقتباسات ، مأخوذة من مؤلف د. النصراوي ، عباس – مصدر سابق ص 84 و ص85 .

** راجع مؤلف د. الخفاجي ، عصام – مصدر سابق ص 34 .

*** أنظر مقالة أ. د. سالم توفيق النجيفي – بعنوان – مستقبل التنمية – مجلة المستقبل العربي – العدد 305 -2004 ، ص88.

**** معامل جبيني :- Gini Coefficient وهي طريقة لقياس درجة التفاوت في توزيع اغلدخل في بلد معين وذلك بأحتساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة التامة ومنحنى لورنيز "الموجود في الرسم" الى مجموع منطقة نصف المربع الذي يقع فيه المنحنى كما في الشكل اعلاة ،هذه النسبة بالمنطقة المظللة م الى مساحة المثلث ا ب ج وتعرف هذه النسبة بمعامل جيني

-معامل جيني : طريقة أستخدمها عالم الاحصاء الايطالي جيني في سنة 1912 ويستخدم للبلدان التي تتسم بدرجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل القومي بين"0.50-0.70-" بينما يتراوح بالنسبة للبلدان التي تتسم بدرجة قليلة من التفاوت أو بدرجة عالية العدالة في توزيع الدخل القومي"0.20-0.35"

ويمكن أستخدامه في توزيع ملكية الاراضي الزراعية والخدمات التعليمية والصحية وكذلك في توزيع السلطة السياسية ويكون التوزيع أكثر عدالة كلما كانت قيمة "معامل جيني " أصغر وأقرب الى الصفر

-منحنى لورينز-Lorenz Curve- أول من أبتكره عالم الاحصاء الامريكي كونراد لورينزConrad Lorenz في سنة 1905 لتوضيح العلاقة بين مجموعات السكان وحصصهم النسبية من الدخل القومي

شكل* 8

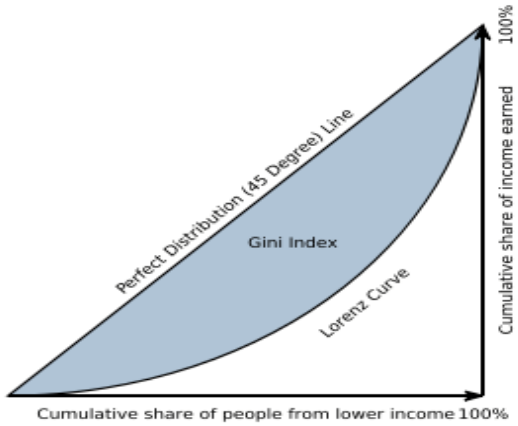

"الشكل معامل جيني"

شكل 9

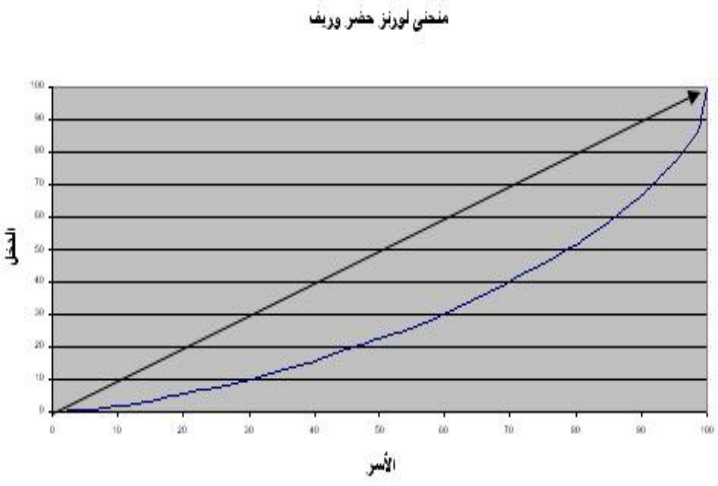

"الشكل منحنى لورينز"

www.manaraa.com

قيمة تتسم بالرضى والموافقة من قبل المجتمع ، ولكن أخفاق البرامج التكميلية للاصلاح الاقتصادي الزراعي ، أبقى على أوضاع التفاوت النسبي للانفاق الاسري " وأدى الى أشتداد التفاوت في توزيع الدخول لصالح البرجوازية عموماً ، أذ حافظ هذا التفاوت متسعاً بين الفئات ذات الدخل المرتفع من جانب والمنخفض من جانب آخر ، كما أدى مركزة الشأن الاقتصادي ، الى خلق حالة أختناقات في الاسواق العراقية وفقدان بعض مفردات المواد الغذائية مثل البيض والبطاطة والطحين ... وأنتشار التعامل بالسوق السوداء لتوفير بعض المواد . كما إن تدني الاجور في مشاريع قطاع الدولة وأرتفاع الاسعار ، أدى الى هروب العمال وغيرهم للعمل في القطاع الخاص ، وما صاحب ذلك من مطاردات أمنية وأجراءات قانونية تلاحقهم .. وهكذا تدهور حياة القسم الاعظم من أبناء المجتمع العراقي بفعل عدم عدالة التوزيع ، حيث تجري عملية التوزيع لا على أساس العمل ، وأنما على أساس القرب والبعد عن الحزب الحاكم ... هذا بالاضافة الى أن قانون العمل رقم 151 لسنة 1971 ، ومع ما فيه من ايجابيات نسبية ، إلا أنه حرم الاضراب في قطاعات الدولة ، وقيدها بشروط تعجيزية في القطاع الخاص ، وهذا ما حرم العمال ، من أهم مطلب أجتماعي أقتصادي وسلاح يمكن أستخدامه لتثبيت حقوق أقتصادية وأجتماعية وسياسية .

هذا بالاضافة الى الاسعار الفاحشة وظهور الفساد الاداري والمالي والرشوة وتدني المستوى النسبي للخدمات الاساسية بشكل عام ، وأنتشار الخوف والقلق وضعف الادارة للمواطن البسيط ، بعد أن تحولت الاجهزة الادارية في قطاع الدولة الى أجهزة أمنية تتابع المواطنين أينما حلوا ..

هذه المشاكل وغيرها كانت نتيجة لسوء السياسات المتبعة في ظل حكم الحزب الواحد ، والتي نتج عنها كل الكوارث التي أصابت المجتمع العراقي ، ولا زال يعاني حتى الآن .

د – الاسباب الناجمة عن أنخفاض أسعار النفط والحرب العراقية الايرانية :-

تشير معظم البحوث الاقتصادية الصادرة في السبعينات الى أنه توفرت من القرن الماضي،للحكومة

---

* تم أعداد الشكلين معامل جيني ومنحنى لورينز ، من قبل البحث بالاعتماد على الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"

العراقية ظروف بيئية وأقليمية ملائمة ، أذ أرتفعت العائدات النفطية الهائلة ، التي مكنت من زيادة في الانفاق على مشروعات البنية التحتية ، وقطاعات الانتاج السلعي ، والخدمات الاجتماعي ، والاستيرادات ، وكذلك في القوات المسلحة وهذه الاوضاع أدت الى زيادة كافة المؤشرات الاقتصادية لمستويات غير متعارف عليها سابقاً ، حيث سجل الاقتصاد العراقي خلال الفترة 1970 -1980 ، معدلات سنوية بالشكل التالي*:-

- الناتج المحلي الاجمالي 7، 11% .
- الاستهلاك الحكومي 6، 13% .
- الاستهلاك الاهلي 2، 13% .
- تكوين رأس المال الثابت / الاجمالي 0، 27% .
- أستيراد السلع والخدمات 5، 22% .
- الصناعة 2، 10% .
- البناء والتشييد 4، 28% .
- النقل والمواصلات 9، 19% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعة 4، 1% .

وإن هذه المعدلات المرتفعة ، التي جرت بالسبعينات بفعل الزيادة الحادة بأسعار النفط ، وعليه فأن تراجع العوائد للسلعة الوحيدة " النفط " سيترك تأثيره بلا شك وبخاصةً على تأثيرات مضاعفة على بقية الاقتصاد الوطني ، هذا ما حصل للاقتصاد أثر أنفجار الحرب مع أيران عام 1980 ، حيث ، تم تدمير منشآت تصدير النفط ، التي شملت محطات التحميل ، الضخ ، أنابيب النقل ، وأدت هذه بدورها على تقليص مستويات الانتاج من "4، 3" مليون برميل / باليوم الى "140" ألف برميل بعد شهرين من بداية الحرب ! وبتعبير آخر، فقد أنخفضت أيرادات النفط من "1، 26" بليون دولار عام 1980 الى "4، 10" بليون دولار عام 1981**.

وتأثرت النفقات العامة بشكل كبير، نتيجة لأعتمادها على الموارد النفطية ، ومعها برزت الاختلالات الاقتصادية الاخرى التي يعانيها الاقتصاد، والتي يمكن ملاحظتها من خلال تراجع نسبة العرض الكلي أمام حجم الطلب الكلي وأدى ذلك الى تصاعد وتائر التضخم*** وما أحدثته من أضرار بالغة في الاقتصاد ، لم يعرفها من قبل .

ويبرز الأثر الهام الآخر للحرب بنضوب تدريجي للأحتياطيات من العملات الاجنبية وتزايد الاعتماد على القروض الاجنبية ، تم لاحقاً على الديون الاجنبية طويلة الاجل بالاضافة الى سحب الحكومة أحتياطياتها الاجنبية كما ، وفرت " وقتها " السعودية والكويت مساعدة مالية شخصية ، خصوصاً في المرحلة الاولى من الحرب ، فالمتاح من الاصول الاجنبية المتراكمة ، المساعدات العربية مكنت الحكومة العراقية ، من أتباع سياسة حمقاء ، أطلقت عليها " البندقية والزبدة " مستهدفة الابقاء على مستويات الانفاق المدني ، رغم التوسع في الميزانية العسكرية بنفس الوقت .

وإذا أعدنا بالبحث قليلاً لرأينا في السياسة الاقتصادية للدولة فيها من التضليل وعدم توفر الشفافية والحكمة ، تلك السياسة التي تراءى للحكومة بأن الاتجاهات التصاعدية للأسعار تأخذ مديات يتعذر أيقافها أو الحد منها وألغائها .

التناقص العام بالطلب العالمي على النفط ، فالنقطة الاساسية ،إن العراق يعتمد على سلعة واحدة ،

---

* أنظر تقرير الامم المتحدة , See UN , National Accounts Statistics, Analysis of Main Aggregates , 1988 -1989 , New York , 1991 , pp, 126 -197 .

**راجع ص28 .

*** للمزيد راجع مؤلف د. النصراوي ، عباس – الاقتصاد العراقي – مصدر سابق ص 111 .

وان صادراتها تخضع وتتحكم بها ، في التحليل النهائي ، حالة الاسواق والاعتبارات الخارجية ، ولا تخضع لأطر السياسات الداخلية للبلد .

عززت هذه التصورات الخاطئة حول تلاشي القيود على الموارد المالية المتاحة للدولة، فالصادرات والايرادات النفطية كانت ستخف – حتى لو تراجع بحدة قرار الهجوم على ايران – وذلك نتيجة ولكي نختصر ما قادت له الحرب من آثار في العامين الاولين " يشير د. النصراوي " بأنها " الحرب قادت الى تدهور عام بالاقتصاد ، وأستنزاف الاحتياطي من العملات الاجنبية ، التراجع العام للناتج المحلي الاجمالي ، معدلات تضخم عالية ، التوسع بالقوات المسلحة ، التراجع بالانتاج الزراعي والصناعي ، تغير مسالك التجارة الخارجية ، نقص الايدي العاملة ، تقليص الانفاق الاستثماري والاستيرادات ، تصاعد التبعية على الخارج للمواد الغذائية ، تزايد المديونية الخارجية ، تعاظم الانفاق العسكري ، وتوجيه الانفاق للمجهود الحربي*".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا بأتباع سياسة التضليل والافقار الى البرنامج الاقتصادي لحكومة البعث ، قادها الى التوقف عن نشر خطة التنمية القومية 1976 – 1980 ، "كما أشير الى ذلك في البحث " ولكنها أعلنت خططها السنوية وبرامجها الاستثمارية ، ويمكن ملاحظة الجدول التالي الذي يبين البرامج الاستثمارية والخطط السنوية :

جدول رقم -38-

البرامج الاستثمارية والخطط السنوية 1976 – 1983 (مليون دينار)

السنة	الزراعة	الصناعة	النقل والمواصلات	المباني والخدمات	غيرها	المجموع
1976	269	709	243	213	61	1494
1977	390	966	352	288	382	2377
1978	500	800	438	381	681	2800
1979	500	842	436	462	1043	3283
1980	505	1172	850	1114	1598	5240
الاجمالي الجزئي	2158	4490	2318	2458	4312	15736
1981	681	1246	1284	1899	1632	6743
1982	768	1316	1387	1653	2576	7700
1983	484	811	809	1105	2142	5350
الاجمالي الجزئي	1434	3373	3480	4657	6349	19783
الاجمالي 83/76	2302	7863	5799	7115	10662	35530

Source: Government of Iraq , Annual Abstracts of Statistics

والتخصيصات القاعدة لهذا المخطط ، البرامج للسنوات 1976 – 1983 ، والتي تتميز في غياب الربط الجاد بحقائق الايرادات النفطية " لقد شكلت أيرادات النفط ، تاريخياً ، مصدراً أساسياً لتمويل أحتياجات التنمية بالعراق ، ففي أوائل الخمسينات ، أفردت هذه الايرادات بالكامل للتنمية ، ثم

---

* راجع مؤلف د. النصراوي ، عباس – مصدر سابق ص119 .

غيرت لاحقاً لتصبح 70% ، كما قلصت عام 1959 الى 50 % من الايرادات النفطية ، وأستمرت هذه النسبة حتى عام 1974" .

أما تخصيصات البرامج للفترة 1976 – 1983 ، فقد بلغت "8، 17" مليار دينار مشكلة 50% من الايرادات النفطية خلال تلك الفترة التي بلغت قيمتها "5، 35" مليار دينار ، فالتباين بين الايرادات النفطية والتخصيص المعلن ، يبرز بوضوح أكثر لفترة السنوات الثلاث 1981 -1983 " النصراوي " . وخلال هذه السنوات الثلاث بلغت التخصيصات "8، 19" مليار دينار ، بينما شكلت نسبة 50% من الايرادات النفطية للسنوات الثلاث ماقدره " 7، 4" مليار دولار ، ويتوصل "د. عباس النصراوي " الى أستنتاج هام ، مفاده " يمكن القول بأمان " تسليماً لهذه الاختلافات بأن الحكومة لم تكن جادة في التخطيط الاقتصادي أذ تجاوزنا التنفيذ أيضاً خلال فترة الحرب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي دراسة أخرى مشابه ، تشير التقديرات الى أن الانفاق التنموي عام 1983 بلغ 670 مليون دولار " 215 مليون دينار عراقي – في حين بلغ " 5، 3" مليار دولار – 3، 1 مليار دينار عام 1982* .

إن الحرب أوجدت أنفاقاً متزايد على الاحتياجات العسكرية من جانب الطلب على النقد المذكور ، وحسب مصادر أخرى ، فأن هذا الانفاق ساهم بما نسبته 5، 42% من أجمالي الناتج المحلي عام 1985 ، في حين تراجع الناتج المحلي الاجمالي بما نسبته 2، 18% في العام المذكور مقارنة بنظيره في مطلع عقد الثمانينات من جراء التقلبات في الايرادات النفطية**".

وبالترابط مع برنامج الاستثمار المزعوم، يبتدي "د. النصراوي" "أن الحكومة قد تمكنت فقط من تمويل8، 16% من أجمالي التخصيصات المرصود لعام 1982 ، أو مانسبته 2، 1% من تخصيصات برنامج الاستثمار لعام 1983، إن هذه الحقيقة ليست مفاجأة أو مدهشة ، اذا أخذنا بالاعتبار التراجع الحاد في الايرادات النفطية ، وتصاعد متطلبات أوضاع الحرب على الموارد المالية الشحيحة . والواضح من الارقام بأن الممارسات للأنفاق الأنمائي التي أعتمدت ثلاث عقود أنهت عام 1982***.

وعلى ما يبدو لم يستفد الاقتصاد العراقي من التجارب المتراكمة بسبب تنوع الارتجال والاجتهاد وعدم صلاحياتها للمراحل اللاحقة فقد ظل حتى بعد تأميم النفط عام 1972 ، ظل الاقتصاد محدود الموارد ، يعاني ضعفاً في هياكله الاساسية ومن تداعيات البنية التحتية ، فقد جرى العكس بعد الخطة الخمسية 1975 – 1980 ، والتي سمية " بالانفجارية " التي وضعت موضع التنفيذ ، حيث توفرت الموارد المالية وبغزارة من النفط ، والذي شهدت أسعاره بالارتفاع غير المسبوق ، ليصبح الاقتصاد أمام حالة جديدة ، لم تنفع أمامها التجارب السابقة وفي عام 1980 ، دخل الاقتصاد مرحلة جديدة تختلف عن سابقاتها " أنخفاض موارد النفط الخام – والحرب " التي أدت الى تخفيض كبير في الموارد المالية ، الامر الذي دفعه للاقتراض للأستمرار في توفير مستلزمات ظروف الحرب . وفي عام 1988 ، وحتى 1990 ، دخل الاقتصاد العراقي في مرحلة جديدة تحتاج الى إدارة أقتصادية مغايرة لمعالجة مشكلة المديونية ، ولم يستطيع الاقتصاد أن يواجه ذلك .

---

* أنظر:- Elu . Economic Review of Iraq. No4, 1984 p.11 .

** جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988- تحرير صندوق النقد العربي " تونس ، الامانة العامة 1988" ص259 .

*** للتفاصيل أكثر عن أيرادات النفط والحرب العراقية – الايرانية وآثارها على الاقتصاد العراقي ، راجع مؤلف د. النصراوي ، عباس ، الاقتصاد العراقي – النفط – التنمية ، الحروب ، التدمير ، الانفاق 1950 - 2010- ترجمة محمد سعيد عبد العزيز – دار الكنوز الادبية – الطبعة الاولى 1950 – بيروت – لبنان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

التجربة التاريخية للخصخصة في العراق عام 1987 ومساوئها وآثارها

المبحث الاول :
التجربة وأسلوب مساراتها
أ- البيع
بـ- التأجير
جـ- أسلوب تحويل القطاع العام الى شركات مساهمة

المبحث الثاني : البيئة الاقتصادية في التسعينات " أوضاع الحصار ".

المبحث الثالث : التضخم .

المبحث الرابع : الاثار الاجتماعية والاقتصادية

المبحث الخامس : مؤشر التنمية الاقتصادية .

التجربة التاريخية للخصخصة في عام 1987 ومساراتها وآثارها

أود الاشارة الى أن موضوع الخصخصة أثار الكثير من الجدل والنقاش ما بين المفكرين والباحثين الاقتصادين وغيرهم ، من المهتمين بالشأن الاقتصادي على المستوى الدولي والاقليمي وعلى نطاق الدول العربية ، كما وأسهمت دراسات وبحوث عراقية عديدة . ولا تزال الدراسات والكتابات حول هذا الموضوع ، والتي تناولت جوانب متعددة ، ومن مدارس مختلفة مستمرة ..
ونظراً لأهمية الموضوع والجدل الدائر حوله ، نود تسليط الضوء على جوانبه المختلفة ، المحيطة به ، علماً أن الباحث ، في معرض أشارته الى أهمية البحث من بين ما أشار الى إن الخصخصة ترتبط بتداعيات فلسفية أكثر مما ترتبط بالقوانين الموضوعية وهذا ما يعطيها بعداً معقداً . فالخصخصة مشروعاً حكومياً أو مشروعاً أيديولوجياً أكثر منه مفهوماً شعبياً تتبناه قوة معينة، تفترض أن التحول نحو القطاع الخاص يحقق الازدهار ، وهذا الافتراض ليس من السهل الاتفاق معه ، فقياس التجارب في الخصخصة لن تكون نتائجها مشجعة على مستوى الآليات الجديدة للتطور . وتختفي وراءه جملة من الاجراءات والتدابير غير المفهومة للناس .
هذا أذ علمنا أن الخصخصة لا تمثل مدخلاً أو نظرية أقتصادية قائمة بذاتها ، وأنما هي أداة أو وسيلة أقتصادية مفروضة من قبل منظمات مالية ودولية تحدد مساراتها،و يتم أستخدامها من قبل ممثلي السياسة الاقتصادية في البلد المعني ، بهدف تحويل الاقتصاد من الاقتصاد المخطط مركزياً والمستند على دعم الدولة " الحكومة " على كافة النشاطات الاقتصادية الى نظام السوق المستند على قوى العرض والطلب وأبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول :

التجربة وأسلوب مسارها

سيحاول البحث ، تقديم بعض التفسيرات والاجابات عن تجربة الخصخصة في العراق عام 1987 ، وسيترك أساسها العلمي والنظري الذي تستند أليه أو في كيفية تطبيقاتها ، الى فصول أخرى يتناولها البحث لاحقاً . " رغم ضخامة الاستثمارات التي وجهتها الدولة الى القطاع الصناعي بالقياس الى حجم الاستثمار الصناعي الخاص ، فإن القطاع الصناعي الخاص أتجه الى التقارب في مساهمة مع قطاع الدولة في نهاية السبعينات*"، لقد تأثرت خطط التنمية في العراق ، كما هو الحال في العديد من الدول النامية بسيادة مفهوم أحلال الواردات ، في ظل بحبوحة " الفورة النفطية " في السبعينات من القرن الماضي ، حققت هذه السياسة بعض التحسن في مجالات معينة ، وأسهمت في تسريع وتأثر النمو الاقتصادي ، إلا إن هذه السياسة ، قد أدت من جانب آخر الى زيادة الطلب على السلع الوسطية والمعدات والآلات ، ولم يشغل بال المخططين الاقتصاديين والادارين العراقيين ،أن سوف يختصر دورهم وأختزاله من قبل " هيئة صغيرة " مجلس قيادة الثورة" ، الذين صعدت من طموحاتهم "الوفورات" الهائلة مع القطع الاجنبي في تلك الفترة ، ولم تتضح آثار ذلك إلا في أوائل الثمانينات مع شحة الموارد والقطع من موارد النفط ، وضعف التصدير أثر الحرب العراقية الايرانية 1980 . إن سيطرة القطاع العام " قطاع الدولة " على نسبة عالية من الانشطة الاقتصادية المختلفة ، وتغلغله في كل زوايا الحياة الاقتصادية في البلاد ، وبعد التأميمات التي حصلت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، حيث قيام الحكوما ت بتأميم أغلب المنشآت الصناعية ، "كالأسمنت والسجائر والنسيج والمواد الغذائية والمصارف والتأمين" والنفط، كما وأنشأت الحكومة مشروعات عامة جديدة باهضة التكاليف التكنولوجية كالبتروكيمياويات والاسمدة وغيرها ، وما يرافقها من أجهزة ومعدات ، هذا بالاضافة الى التجارة الخارجية والمقاولات " الشركة العامة للمقاولات الحكومية " والمرافق العامة والنقل والتعدين والخدمات كل هذه المؤسسات والمنشآت أصبحت محتكرة من قبل الدولة ... مما حدى ، بالمسؤلين الى أعتبار قطاع الدولة ، قطاعاً أشتراكياً" بقرار". وبذلك أتسعت سيطرة الحكومة لتشكل نسبة مساهمة القطاع العام 84% من مجموع الانتاج الصناعي التحويلي ، الذي يستخدم 83% من القوة العاملة في الصناعة في عام 1987 .

ومنذ بداية الحرب مع أيران في أيلول " بدأت الظروف الاقتصادية بالتدهور السريع نتيجة لأنخفاض الايرادات النفطية ، وأنخفاض الانتاج والانتاجية ، وزيادة الحا جة الى عنصر العمل الماهر بعد ألتحاق مئات الآلاف من الموطنين بالحرب لدعم المجهود الحربي . هذا وقد فرضت تلك تساؤلات جدية حول أهمية السياسات الاقتصادية الحكومية وفاعليتها في التخفيف من المشكلات القائمة . كما أثارت تلك الظروف تساؤلات حول تصدير النفط الخام بعد أنتهاء الحرب وتحرير الطاقات الانتاجية والموارد البشرية والاقتصادية التي تعطل أستغلالها*".

وهكذا قادت سياسات النظام الارتجالية التي أدت الى هدر بشري وما لي وخراب سياسي وأقتصادي وأجتماعي بسبب ممارساته الهمجية الداخلية وحروبه المدمرة الخارجية . كل ذلك قادت تلك السياسة والافكار التي أفتقدت الى الموضوعية وتميزت بعدم الكفاءة النظرية . ومن جانب آخر أفتقدت الى الكفاءة التطبيقية ... وأتسمت بالتجريد والتعميم ، التي أعتمد عليها النظام في بناء منظوم تصاغ على ضوئه أستراتيجيات التنمية وتكتيكاتها ، وعبرت ممارساته عن عجزه في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للتفاصيل أكثر راجع ، مؤلف الخفاجي ،د. عصام – الدولة والتطور الرأسمالي في العراق- مصدر سابق ص91 .

الاحاطة الكاملة بالاقتصاد العراقي ، وتميزت هذه الأنتقائية ليس فقط على المستوى الاقتصادي وأنما شملت أفكاره في التنمية ، تلك الافكار التي أتسمت بعدم أستطاعته في أن يكشف القانون الاسا سي الذي ذلك المستوى السياسي والاجتماعي والثقا في . وتوقفت عن الربط التاريخي المعاصر بواقع الاقتصاد في البلاد ، وهذا يدعو للغرابة " من المناسب التساؤل فيما إذا كانت تلك الظروف تستدعي إعادة النظر في أستراتيجية وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لكي تتناسب مع الواقع الجديد خلال الحرب ، الذي ذهب إليه د. السعدي*". وقاد هذا الفكر الى أن يطبق تجارب دول متقدمة بشكل آلي ، فقد ربط القطاع النفطي بالخارج وتقوية صلاته وبالمقابل أضعف صلاته بالداخل وهوالقطاع الذي ينتج للأحلال محل الواردات ، والتصنيع فيه بدأ من النهاية **، وأرتبط الانتاج فيه بتدفق من الخارج من تكنولوجيا متطورة وقطع غيار وسلع نصف مصنعة ... وكانت عملية الخصخصة في العراق عام 1987 ، مردها الى العجز المالي الكبير ، الذي كانت الحكومة تنوء بحمله وبخاصةً وأن موارد النفط أنخفضت الى أرقام متواضعة بسبب أنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ، وأستنزاف الحرب العراقية الايرانية ما كان من موارد .

وهكذا كان مفهوم السلطة للخصخصة ، قد ترتب عليه بعض العمليات دون دراسات تحليلية للأقتصاد ومشاكله وحاجاته الفعلية ، وإن أغلب ما جرت خصخصته ، لم يكن مبرراً من الناحية الاقتصادية والمالية ولم يخضع لقواعد وأسس اقتصادية ، وانما لمسايرة الموجة الليبرالية على المستوى الدولي ، التي شكلت هاجساً لأسترضاء مؤسسات المجتمع الدولي المالية والاستثمارية ، وأستلطافها للأهتمام بالعراق . فقد أشارت بحوث عديدة*** الى أنه جرت في العراق في أواسط الثمانينات أجراءات تحويلية كبيرة في مجال الاقتصاد والصناعة ، فقد قامت الدولة بتحويل ملكية مئات المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية الحكومية الى القطاع الخاص والمختلط عن طريق البيع الكلي أو الجزئي أو التأجير ، بالاضافة الى برنامج واسع " للاصلاح الاقتصادي ، وإعادة هيكلة الاقتصاد وتحرير التجارة ، أما ما تبقى من مشاريع الدولة فقد حول الى نظام " الشركات العامة " أو الى أنظمة تعمل بأسس تجارية ربحية ، كما جرى تقليص التجارة الحكومية الخارجية تقليصاً كبيراً لصالح القطاع الخاص ، وأنشئت الدولة سوقاً للأوراق المالية " البورصة " تتداول" فيها أسهم قرابة 90 شركة " وألغي نظام التسعيرالالزامي ، ومبدأ الحماية الجمركية ، هذا بالاضافة الى ألغاء الاسعار المدعومة للمنتجات الحكومية . كما فسح المجال للقطاع الخاص لتأسيس الجامعات والكليات والمعاهد الخاصة ، فضلاً عن تأسيس المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة ، وسمح بتبادل العملات الاجنبية وتسوية تسديد أقيام المبادلات التجارية بتلك العملات ، بعد أن منحت تراخيص عديدة لمؤسسات الصيرفة المحلية والتوسع في التراخيص للشركات الخاصة المساهمة، بما فيها المصارف وشركات الاستثمار المالي . وسمح للمصارف المحلية بقبول الودائع والاقراض بالعملات الاجنبية " بعد أن كان ممنوعاً " وباشرت هيئة التخطيط بقبول الاستثمارات الخارجية العربية وغيرها في الصناعة وفي كل القطاعات ، كالصناعات الاليكترونية والكهربائية ، ومصاهر السباكة ، وصناعة الاسمنت وغيرها .

كما وجرت إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية مع ما يجري من تحول " التي يعيشها العالم " بأطلاق المبادرات الخاصة ، فعدلت قوانين الايجار والشركات والاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط ، فكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للمزيد من التفاصيل راجع مؤلف زاير السعدي ، د. صبري " التجربة الاقتصادية في العراق الحديث النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني – الناشر المدى – بغداد – الطبعة الاولى 2009 ص353 .

** بمعنى إن منتجاته المصنعة وأغلبها الصناعات الاستهلاكية المعمرة ، كانت تتناسب مع مراحل أكثر تقدماً من واقع الحال داخل الاقتصاد الوطني نفسه

***بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لتقييم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة المنعقد تحت عنوان " السياسة الاقتصادي أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي " المنعقد في كانون الثاني / شباط / يناير 2001 – الناشر : بيت الحكمة بغداد 2002 – الطبعة الاولى – مجموعة باحثين ...

**قانون الاستثمار الصناعي رقم "20" لسنة 1998، وأقرار مجلس قيادة الثورة رقم "105" ليؤسس " صندوق التنمية " والقرار رقم "106" ليقدم الأعفاء الكامل من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات لمجموعة من أصناف الصناعات النوعية وفي مقدمتها صناعة المكائن والمعدات الانتاجية ، ولمدة خمس سنوات لغيرها من الصناعات القائمة على أستخدام الموارد الاوليةوالوسطية المحلية ، والى أعفاء أستيرادات المشروع الصناعي من شروط الحصول على إجازة الاستيراد ، كما ذكرنا ، وهذا التوجه للنظام الدكتاتوري السابق يشكل مغازلة ، لما يجري على المستوى العالمي من التوجهات " أتفاق واشنطن " ، الذي تحرص على إدارته ، المنظمات المالية الدولية ، وهو بذلك يساير هذه التوجهات العالمية في تحرير التجارة العالمية Trade Liberalization، من جهة ، ويسمح لآليات السوق بتنظيم تخصيص الموارد الاقتصادية ... رغم مجاهرته ، بتجربته الذاتية وعدائه علانية للتوجهات الراسمالية ! وتناقضاته في تحديد الانشطة الاقتصادية الاساسية التي ينبغي أن تبقى " حسب أدعاءه " تحت السيطرة المباشرة " للقطاع الاشتراكي ". ففي الصناعات التحويلية ، أنخفضت مساهمة القطاع " الاشتراكي "في الناتج المحلي الاجمالي للدولة من 81% عام 1987 الى 64% عام ،وعادت نحو الارتفاع لتصل الى 70% عام 1990 ، نتيجة للانكماش الذي حصل بسبب الحصار الاقتصادي ، الذي أثر نسبياً على القطاع الخاص أكثر من القطاع " الأشتراكي " بسبب وجود بعض الخزين لدى هذا القطاع . ولأن القطاع النفطي يقع ضمن إطاره .

وفي مجال التجارة " الجملة والمفرد" فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع " الاشتراكي – الدولة" 57% في عام 1985 ، 1986 ، ثم بدأت بالانخفاض بعد عام 1986 لتصل الى 47% و42% ، 33% و 16% ، في السنوات اللاحقة ، لصالح القطاع الخاص وفي مجال القطاع الزراعي ، فأن دور القطاع " الاشتراكي – الدولة" في الانتاج المباشر بلغت ، حوالي 8% ، ورجعت الى الانخفاض الى نسبة لا تذكر في الاعوام اللاحقة نتيجة لقيام الدولة ببيع وتأجير كافة المنشآت الانتاجية المتمثلة في مزارع الدولة ومحطات تربية الاغنام والابقار وحقول الدواجن الى القطاع الخاص . وأنخفضت مساهمة القطاع " الاشتراكي – الدولة " في أجمالي تكوين رأس المال الثابت بوتائر متصاعدة لتصل أعلى نسبة في عام 1983 ، حيث بلغت 85% ثم بدأت ، بعد هذا التاريخ بالانخفاض حتى وصلت أدنى قيمة لها في عام 1990 ، حيث بلغت 46% ... وبلغت الزيادة في نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في قطاع ملكية دور السكن 100% ، وفي قطاع تجارة الجملة والمفرد ، وصلت أعلى نسبة لها وهي 90% في عام 1987 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ميدان الانفاق الاستهلاكي الحكومي بلغت عام 1983 ، حيث بلغت 44% من مجموع الانفاق الاستهلاكي الكلي ، إلا أنها تراجعت بعد ذلك التاريخ حيث وصلت عام 1990 الى نحو 33% ، وهذا التغير في مساهمة الانفاق الحكومي جاء لصالح زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص ... كما وتشير البحوث المذكوره، وعلى الرغم من إن نسبة ماتشكله الضرائب المباشرة وغير المبشرة من مجموع الفوائد المالية للخزينة ضئيلة جداً ، وعدم فاعلية السياسات الضريبية للتأثير على الانفاق الاستهلاكي الخاص ، فأن التمويل قد جاء نتيجة للضغط على الانفاق الاستهلاكي الحكومي خصوصاً ، وبعد أن أوقفت الدولة العمل بالتوظيف المركزي للخريجين وبدء عمليات " الترشيق " للاجهزة الادارية وتقليص عدد العاملين فيها . ونكتفي بهذا القدر لتبيان صورة المتغيرات التي جرت أثر عملية الخصخصة التي جرت عام 1987 ، لصالح القطاع الخاص .

ومن الاسباب التي يعتقد بأنها تؤدي الى عدم الكفاءة في مؤسسات القطاع العام ، يمكن أن نحددها كالآتي :

1- عدم وضوح الاهداف العامة والخاصة لأغلب المؤسسات في القطاع العام ، بل تتأرجح هذه الاهداف تبعاً لمزاج المسؤولين في الدولة والحزب .

2- التخلف الاداري والتسلط البيروقراطي في معظم المؤسسات .

3- غياب التخطيط المستند الى الوسائل والمناهج العلمية الدقيقة ، وإن وجدت فلا يمكن قبولها، أذا تعارضت مع مفاهيم – مجلس قيادة الثورة – كما ذكرنا .

4- الهدر الكبير في الموارد الانتاجية وضعف الرقابة وشيوع الفساد الاداري .

5- وجود البطالة المقنعة في مختلف مؤسسات الدولة ، والتي لا تضيف أي قيمة للعمل ، بل تثقل كاهل المؤسسة بالتكاليف الاضافية .

وهكذا خلقت التوجهات حالة من الركود وعدم التعامل مع المتغيرات في البيئة المحلية والعالمية ، نتيجة لفشل تجربة التنمية والنمو الاقتصادي ، ولتلافي تلك المعاضل والمشكلات ، توجهت الحكومة منذ عام 1987 ، نحو الخصخصة لمشروعات قطاع الدولة سواء من خلال الالغاء أو الدمج أو الأيجارأوالبيع،على مدى الفترة الواقعة مابين "1987–1994". فما هي المسارات التي أتبعت لتنفيذ هذه العملية ؟.

أما مساراتها ، فقد أتخذت هذه العملية ، حسب المصادر العديدة الشكل التالي :-

أ- عملية البيع :

1- القطاع الصناعي ، حيث تم تحويل " 57" منشأة صناعية الى القطاع الخاص موزعة كالآتي : "25" منشأة أنشائية ، " 25" منشأة غذائية ، "6" منشآت نسيجية ، وواحدة كيمياوية ..

2- القطاع الزراعي : فقد تم بيع " 58" مشروعاً كمايلي : منها "26" مشروعاً للدواجن ، "14" مشروعاً للعلف ، و"11" محطات الابقار و" 7" مجازر .

3- قطاع التجارة والخدمات ، بلغ عدد المشروعات المباعة "29" مشروعاً في مجال الافران والمطاحن، منها "18" من الافران و"11" مشروعاً للمطاحن التابعة للشركة العامة لتصنيع الحبوب. وفي قطاع الخدمات ، بلغ مجموع ما باعته الدولة في المجالات السياحية "19" مشروعاً ، تتمثل بالفنادق والكازينوهات والدكاكين مقسمة كالاتي : "16" مرفقاً سياحياً و"3" فنادق .

4- قطاع الانشاءات ،"2" مشروع للبناء الجاهز .

بـ - أسلوب التأجير :- قامت الدولة بتأجير المشروعات العامة الى القطاع الخاص لمدة زمنية محددة وشملت مجموعة من المنشآت السياحية والزراعية ، وباشكل التالي : -

1- الفنادق والكازينوهات "69" مرفقاً سياحياً وغيرها من المرافق العامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ومن المشاريع الزراعية "3" محطات للأبقار ، "23" مزرعة تبلغ مساحتها "978، 181" دونماً .

جـ - أسلوب تحويل مشروعات القطاع العام الى شركات مساهمة :

أولاً – الشركات المساهمة المختلطة ، تأسيس "27" شركة شملت القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية والخدمية موزعة كالآتي : "11" شركة سياحية ، "10" شركات صناعية ، "4" شركات زراعية ، وشركة واحدة في قطاع التجارة ، وشركة واحدة للقطاع الخدمي " الثقافة والاعلام " .

ثانياً – الشركات المساهمة الخاصة ، فهي قسمت كما يلي "3" شركات في القطاع الزراعي ، "3" شركات في القطاع الصناعي ،"2" شركات في قطاع الاسكان والتعمير ، "6" شركات في القطاع المصرفي .

ثالثاً – الشركات المساهمة العامة ، وفكرة تأسيس هذا النوع من الشركات العامة في أيلول 1993 ، حين أجازت الدولة ، قيام مثل هذه الشركات على أن لا يتجاوز نسبة المساهمين فيها عن "75%" من الاسهم وتحتفظ الدولة بنسبة "25% " من الاسهم .كما وجرى تحويل كل من مصنع سمنت " المثنى " ومصنع طابوق "القادسية " الى شركات مساهمة ، تلاها تحويل " 11" مصنعاً في تلك الفترة . هذا بالأضافة الى سماح الحكومة بدخول القطاع الخاص في التعليم الجامعي ، حيث أجازت فتح " 6" كليات في بغداد وواحدة في كل من محافظة البصرة والموصل وكربلاء . وعلى المستوى الصحي ، تمت أجازة عدد من المستشفيات الاهلية تقدر بحوالي "35" مستشفى ، كما أجازت تخصيص غرف للعلاج الخاص في المستشفيات الحكومية ، لتقديم الخدمات الخاصة في مجال المعالجات الطبية على سبيل التأجير .فكيف أنعكست تلك على البنية الاقتصادية في التسعينات؟

المبحث الثاني :

البنية الاقتصادية في التسعينات ، حالة الحصار

لقد ساهم النظام جراء سياسته وممارسته ومغامراته ونهجه غير المدروس وبالاضافة الى القرارات والقوانين الاقتصادية غير الموضوعية ، التي تمت الاشارة لها خلال فترة السبعينات والثمانينات وما آلت أليه هذه السياسة وأشتداد المعاناة الحياتية والمعيشية لكافة أبناء الشعب بكل ألوانه الطبقية والقومية والاثنية وما أفضت أليه الحياة الاقتصادية من مشاكل ، يصعب تقديرها يقول د. النصراوي " أن مشكلة العراق الاقتصادية على مدى العقود القادمة ، هي ببساطة كالتالي " في عام 1960 كان الناتج المحلي الاجمالي " ن .م . ج" مقوماً بأسعار عام 1980 ، يعادل 7. 8 مليار دولار ، وأزداد بشكل مستمر ، خلال العقدين التاليين ، حتى بلغ ذروته عند 54 مليار دولار عام 1979 ، وبدأ من عام 1980 ، تغير الناتج المحلي الاجمالي عن مجراه التاريخي وهبط الى 10 مليار دولار في عام 1993 ، وقد مثل ذلك أرتداداً الى مستوى عام 1961 ، بعبارة أخرى ، إن أكثر من ثلاث عقود من النمو قد محيت . ويواصل د. عباس " بقوله ولكن في عام 1961 نهض (ن. م. ج) بأعاشة 7 ملايين نسمة ، كان عليه (ن. م.ج) أن يدعم في عام 1993 " 21" مليون نسمة . وأذا ما ربطنا (ن.م.ج) بالسكان، نجد إن حصة الفرد الواحد منه عام 1991 قد كانت 1400 دولار ، في عام 1979 ، بلغت هذه الحصة 4219 دولار ، ولكن في عام 1993 هبطت الى 485 دولار فقط . لاحظ الجدول التالي: جدول رقم -39-

الناتج المحلي الاجمالي ، حصة الفرد الناتج (بالأسعار الثابتة، على أساس أسعار 1980)

للفترة 1950-1993 (دولار)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	السكان/مليون	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار	حصة الفرد من الناتج (دولار)
1950	5 ،2	3 ،4	654
1955	5 ،9	6 ،4	1085
1960	6 ،9	8 ،7	1261
1965	8 ،1	12 ،7	1568
1970	9 ،4	16 ،4	1745
1975	11 ،1	30 ،0	2703
1979	12 ،8	54 ،0	4219
1980	13 ،2	53 ،9	4083
1982	14 ،1	42 ،8	3035
1984	15 ،4	35 ،1	2279
1986	16 ،5	29 ،1	1764
1988	17 ،6	30 ،9	1756
1989	18 ،3	26 ،9	1470
1990	18 ،9	16 ،4	868
1991	19 ،6	12 ،3	627
1992	20 ،0	11 ،1	555
1993	20 ،6	10 ،0	485

Source, Derived from U.N, National Account Statistics, International Monetary Fun, International Financial Statistics,
Arab Monetary Fund, et al, Joint Arab Economic Report, World Bank, World Tables, and Ali and Ganaby, "Political Economy of Inflation in Iraq".

وجرياً على ذلك يتوصل الكاتب الى نتيجة مفادها " في الحقيقة على المرء ، أن يعود الى الاربعينات حتى يجد ، حصته من (ن.م.ج) مشابه للحصة عام 1993 ، هذا الهبوط " يتجاوز تسعة أضعاف عما كانت عليه عام1979 " يعني ألغاء ما يقارب خمسين عاماً من النمو ومن التحسن في مستويات المعيشة للمواطنين العراقين ، وهذا بالتحليل الاخير ، هو الثمن الذي كان على الفرد العراقي العادي أن يدفعه عن سوء إدارة الاقتصاد والحروب خلال الخمسة عشر عاماً الاخيرة *".

وهكذا شهد عقد التسعينات ، أحداث حرب الخليج الثانية ،" بأحتلال الكويت " وأعقبها الحصار الاقتصادي ، الذي أدى الى تغيرات في حركة وهيكل قوى العمل .

وصاحب ضغوط مضاعفة على الانفاق العام وتزايد الطلب على النقد الاجنبي ، وفي مثل هذه البيئة الاقتصادية ، حصلت أنحرافات مضطردة أثرت على توزيع الموارد مقارنة بـ " فرصة التكاليف البديلة " التي أدت الى تدني حجم الناتج المحلي الاجمالي ، من مصادره المختلفة ، مقارنة بالامكانيات المحتملة ، وفي ظل هكذا ظروف " بيئية" حصل مايلي ، كما أسلفنا :

1- أتساع الفجوة بين الفائض الاقتصادي الفعلي ونظيره الاجمالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تضاؤل فرص التنمية إن لم نقل أنعدامها .

وفي هذا الصدد يشير د. النصراوي " يواجه العراق مهمة أقتصادية ضخمة ذات حجوم أستثنائية لذا فمن الصعوبة بمكان ، تصور الكيفية التي يستطيع فيها العراق إعادة أكتساب المبادرة لتخطيط أو رسم مستقبله الاقتصادي تحت ظل هذه الظروف " .

ولفائدة البحث أقتبس الفرضية " المشكوك فيها "- حسب د. عباس- في حالة تصدير العراق لنفطه بالطاقة المتاحة له قبل الحرب بقوله " فعندئذ سيكون دخله " العراق " بالاسعار الجارية تقريباً "20" بليون دولار .

إن هذا المستوى من الدخل يجب أن يأخذ المطاليب التالية :

أولاً :- قدر التقرير الاقتصادي العربي المشترك قيمة البنية التحتية المدمرة والموجودات الاقتصادية الاخرى من حرب الخليج عام 1991 بما يعادل "232" بليون دولار . لذا يمكن الافتراض بثقة، إن كلفة الاستبدال لهذه الموجودات ، قد تكون بالتأكيد أعلى من الرقم المشار إليه .

ثانيا:- يفتقر العراق للموارد ، وكذلك الوقت ، لأحلال أو تصليح الاصول المدمرة أو المخربة ، التي حصلت خلال مسار الحرب العراقية – الايرانية ، 1980 – 1988 ، تلك الاصول التي قدرت قيمتها بما يعادل "67" بليون دولار .

ثالثاً :- يواجه العراق مدفوعات تعويضية لأيران لتسديد الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها من جراء حرب 1980 – 1988 . فعلى الرغم من عدم وجود أتفاق على مبالغ محددة ، إلا إن الاضرار قدرت في تقرير مجلس الامن الدولي عام ، 1991 بما يعادل "97" بليون دولار .

رابعاً :- إن القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي ، رقم 687 في شهر أبريل 1991 ، قرار وقف أطلاق النار الذي وافق العراق عليه تضمن أنشاء صندوق التعويضات ، تحول إليه 30% من الايرادات النفطية ، لدفع تعويضات الادعاءات حول الاضرار التي ألحقها العراق نتيجة غزوه الكويت . وقد قدرت الوكالة قيمة الادعاءات بـ " 100" بليون دولار .

خامساً :- الديون الخارجية على العراق ، قدرت الديون الخارجية على العراق بـ "86" بليون دولار عام 1990 . ومع ذلك ، تؤكد الحكومة العراقية على إن ديونها الاجنبية تبلغ "1، 42" بليون دولار، وأعطى ذريعة للنظام للهجوم على كل المكتسبات التي تحققت في ظروف سابقة ولالى تعطي وأهدار طاقات القوى المنتجة ، ففي

---

* راجع مؤلف د. النصراوي ، عباس – مصدر سابق ص193

رسالة " سعدون حمادي " الى كوفي عنان " في 27 -1 -1999 ، أشار فيها" أدى التوقف الكلي أو الجزئي للمشاريع الى أنخفاضها الى "17500" مشروع، بعد أن كانت " 59413 " عام 1990 أي إن عدد المشاريع التي توقفت عن العمل ، بلغت 41913 مشروع فقط عدا الفوائد ، وستزداد الى " 1، 75" بليون دولار ، أذ تم تضمينها الفوائد*.

كما وأدى الحصار الاقتصادي طيلة عقد التسعينات ، الى تدهور الوضع الاقتصادي للشعب العراقي وبخاصة فئاته الكادحة من العمال والفلاحين والموظفين البسطاء والمعلمين والكسبة وغيرهم، هذا بالاضافة الى توقف الآلاف من المعامل الصغير ومعامل القطاع الخاص ، بسبب عدم القدرة على توفير المواد الاولية ، وبسبب ذلك أيضاً " توقف المشاريع " تم تسريح العمال وقذفهم في الشوارع دون حقوق ، وتحول عدد كبير منهم الى العمل باعة أرصفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأزداد تدهور وضع العمال أكثر بعد صدور قانون تأسيس الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 ، الذي حول المنشآت والمؤسسات التابعة للقطاع العام ، للعمل وفق مبدأ الربح والخسارة ، ملغياً بذلك البعد الاجتماعي لهذه المنشآت ، وحسب جريدة الوقائع العراقية الصادرة آنذاك ، بلغ عدد المشاريع "200" مشروعاً ، ومنها مشاريع الموانئ والسكك والكهرباء والمصافي وغيرها من المشاريع التي تعتبر من المشاريع الحيوية .

وتقول المصادر العديدة الى أنه عقب ذلك وتحديداً في النصف الثاني من عقد التسعينات ، توجه " البنك المركزي العراقي " نحو التوسع في الاصدار النقدي لمعالجة العجز في " الميزانية العامة " مما أدى الى الارتفاع العام للاسعار ، بلغت أرقاماً قياسية حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 161,2 عام 1990 ، وتزايد الى أن بلغ 1، 99792 عام 1995 " أسعار عام 1988 ، وأدت هذه البيئة الاقتصادية الى أرتفاع معدلات التضخم .بأرقام فلكية.

ويلاحظ أيضاً إن الحصار الاقتصادي ، كما تورده لنا الصور ، أدى الى تباطؤ في الاستثمار " أن لم يكن تلاشى" والى أنخفاض تكوين رأس المال الثابت العام من 3، 274 مليون دولار عام 1989 " كما تشير المصادر " الى 126 مليون دولار عام 2000 ، وقد أدت هذه العوامل الى أضعاف المقدرة الانتاجية للنشاطات الاقتصادية ... وقادت تلك المتغيرات في البيئة الاقتصادية الى أرتفاع الاهمية النسبية للفقر أذ تجاوزت نصف أفراد المجتمع . فما هو التضخم ، وما التفسيرات الفكرية له ،وما أسبابه وتأثيراته؟

---

* راجع مؤلف د. النصراوي ، عباس – مصدر سابق ص195 .

وللمزيد من المعلومات يمكن مراجعة المصادر التالي :-

1-Arab Monetary Fund et al. Joint Arab Economic Report 1992-

باللغة العربية – أبو ظبي -1993 ص18 .

2- Mofid, The Economic Consequences of the Gulf war , p -128 .

3- UNSC, Letter dated 24 Dec 1991 from the Secretary – General Addressed to the President of the Security Council , p , 15, It should be noted that the Iranian government ، s estimates of these damages exceed these made by the UN .

4 – See, MEED , Jan 8, 1991 .

5 – Keith Bradsher , War Damamges and Old Debts could exhaust Iraq، s Assets , The New York Times , March 1 ,1991, and MEES , May 13 , 1991 , pp. D 6 – 9 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :

التضخم

يعتبر التضخم* من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً ، غير أنه بالرغم من شيوع أستخدامه ، خلق أشكاليات كثيرة بين الاقتصادين والباحثين ، فلا يوجد أتفاق بينهم ، بشأن تعريفه أوفي تحديد مفهومه ، حيث أستخدمه البعض لوصف عدد من الحالات المختلفة ، مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار ... في حين يفسره البعض بأنه الارتفاع في الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الاجور والارباح أو أرتفاع التكاليف ، وغيرهم يشير الى الافراط في خلق الارصدة النقدية .

ولكن "إذا ذهبنا بهذه الطروحات الى النهاية" ليس بالضرورة أن تتجه كل هذه الظواهر المختلفة في أتجاه واحد وفي وقت واحد . فممكن "أن يكون أرتفاع الاسعار دون أن يصحبه أرتفاع في الدخل النقدي ، كما " يمكن أن يكون أرتفاع في التكاليف دون أن يصحبه أرتفاع في الارباح "أو قد" يحدث أفراط في خلق النقود دون أن يصحبه أرتفاع في الاسعار أو الدخول النقدية ".

وتفسر العلاقة بين التضخم وأرتفاع الاسعار ، بوجود فائض الطلب الذي يستند الى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب . " والقوانين نفسها ، تشير الى إن كل سلعة يتحدد سعرها عندما يتعادل الطلب مع العرض " . وتشير هذه الطروحات إن الظواهر المختلفة ، يمكن أن نطلق على كل منها " التضخم " وهي ظواهر مستقلة عن بعضها البعض الى حدٍ ما ، وهذا الاستقلال ، حسب هذه المصادر ، هو الذي يثير الارباك في تحديد مفهوم التضخم ... إن مصطلح التضخم ، يظهر بأنواع عديدة منها ، التضخم في " الاسعار ، الدخل ، التكاليف ، والائتمان " ، ومن هنا يرى الكتاب الاقتصاديون ، إن تعبير " التضخم " دون تميز الحالة التي يظهرفيها ، يكون عادة تضخم الاسعار " الارتفاع المفرط في الاسعار " وهو المصطلح الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة ، ومن أبرز سمات التضخم ، كما توجز بما يلي:

أولاً : أنها نتاج لعوامل أقتصادية متعددة ، قد تكون متعارضة فيما بينها ، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الابعاد في آن واحد .

ثانيا : أنها ناتجة عن أختلال في العلاقات السعرية ، بين أسعار السلع والخدمات من ناحية ، وبين أسعار عناصر الانتاج " مستوى الارباح والاجور وتكاليف المنتج " من جهة أخرى .

ثالثاً : تؤدي الى أنخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات والذي يعبر عنه بـ " أنخفاض القوة الشرائية" .

ويؤدي التضخم عادةً الى أختلال في ميزان المدفوعات " الحساب الجاري وحساب رأس المال الخاص " ، ويعد الكثير من الاقتصادين التضخم المحلي مسؤولاً عن معظم مشاكل المدفوعات ، وعليه فأن حل هذه المشكلة يكمن في أزالة الفجوة التضخمية " أي تخفيض الطلب الفعال الى مستوى التوظيف الكامل أو على الاقل إيقاف الاتجاه التضخمي وتعديل سعر الصرف**"، وهذا مايدفع الاقتصادين وغيرهم من المهتمين بهذه المسائل المثيرة لظاهرة التضخم في الاقتصاديات المعاصرة ، لتعريف الظاهرة ، بأنها الحالة التي يرتفع فيها المعدل العام للأسعار أرتفاعاً دائماً ومستمراً . كما وتجري الاشارة من قبلهم الى إن ظاهرة الارتفاع في الاسعار قد تكون طبيعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* ويكيبديا – الموسوعة الحرة - والتي أعتمدت على عدد من المصادر ، منها الامين وباشا د. عبد الوهاب ، د. زكريا ، عبد المجيد ، مبادئ الاقتصاد – الجزء الثاني – الاقتصاد الكلي – دار المعرفة الكويت ، 1983 . ومقالة البازعي ، حمد سلمان – مجلة الادارة العامة – الانتقال الدولي للتضخم – العدد الاول 1997... وغيرها من المصادر .

** راجع – صالح محمد الطائي ، د. غازي – الاقتصاد الدولي – مصدر سابق ص153 وما يليها .

ترافق الزيادة في الطلب الكلي،أو قد تكون عاملاً على المدى القصير لتحفيز منشأت الاعمال على زيادة الانتاج ،وبالتالي زيادة الاستخدام وتخفيض البطالة ، غير أن مجريات الامور في الاقتصاد المعاصر قد لا تتفق مع هذا الاستنتاج البسيط " وهم على حق " فالمشاهد "أو المتابع " في معظم دول العالم ، إن أرتفاع الاسعار لا يعمل كمساعد على زيادة الانتاج ، والاستخدام ، وأنما قد يكون سبباً وراء الزيادة في معدلات البطالة وسبباً في الاتجاه العالمي نحو الكساد ، أو قد يكون " أحد آليات تصحيح لعمل الاقتصاد الراسمالي العالمي .

مفهوم التضخم Inflation Concept

تشير بعض الدراسات الى إن تعبير التضخم " Inflation " يرتبط بالارتفاع الحاد في الاسعار ، بحيث أنه لا يترك مجالاً للأختلاف بشأنه ، ومع إن هذا المفهوم بسيط ومباشر ، لكنه يثير العديد من المشاكل " والتساؤلات " ، مثلاً إن الحكم على فترة زمنية معينة بأنها فترة يسودها التضخم ، يعتمد "بالدرجة الاولى " على نوع الادارة التي نستعملها عند قياسنا ، للتغير الذي نراه أو نشاهده في المستوى العام للأسعار خلال تلك الفترة .. على سبيل المثال : فقد يعطينا الرقم القياسي لآسعار الجملة " Whole sale price Index "دلائل على وجود تضخم في فترة زمنية محددة ، في حين ينفي الرقم القياسي لتكاليف المعيشة" Consumer price Index " حدوث مثل هذه الظاهرة خلال تلك الفترة ذاتها ، وفي نفس الوقت ، قد يشير مثبط الناتج المحلي الاجمالي "GDO deflator " الى وجود أرتفاع طيف في الاسعار ، خلال تلك الفترة ، كدليل على بداية تضخم من النوع الزاحف "Creeping inflation " وبناءً على تلك الدراسات ، ليس من السهل الحكم على فترة زمنية معينة بأنها ، فترة يسودها التضخم ، دون الاشارة بوضوح الى طبيعة الرقم القياسي للأسعار ، الذي أستندنا إليه عند أصدار هذا الحكم*.

ويذهب عدد من الاقتصاديين الى أعتماد مثبط الناتج المحلي الاجمالي " بسبب شموله لمعظم السلع والخدمات النهائية " وهو أقرب المقاييس السعرية الى مفهوم المستوى العام للأسعار ، لتبيان التوجهات التضخمية في الاقتصاد ، وحينما يطرحون التساؤل الذي مفاده ، ماهو مقدار الزيادة في الاسعار ، التي يمكن ، أن تعتبر زيادة تضخمية ، وما هي الزيادة التي يمكن أن تعتبر معتدلة أو طبيعية ولا تدعو الى القلق . وعند هذه الاسئلة ، يختلف الجدل بين الاقتصاديين منهم من يرى إن الزيادة السنوية في الاسعار 20% لا تثير جدلاً كثيراً ، في أعتبار هذه النسبة مؤشراً على وجود التضخم ، ويذهب آخرون أنطلاقاً من هذه الافكار الى أعتبار إن الزيادة السنوية في الاسعار بنسبة 3% لا تعتبر مؤشراً على وجود هذه الظاهرة ، والى أعتبارها ، ظاهرة صحية تعبر عن نمو الاقتصاد بكفاءة ، وأنه بالاضافة الى ذلك ، يساعد على الوصول الى الاستخدام الكامل والمحافظة عليه ، وإن ظاهرة التضخم بالنسبة لهؤلاء لاتنطبق إلا على الارتفاعات الحادة والفاحشة في الاسعار ، في حين يرى آخرون ، إن ظاهرة التضخم ، ظاهرة غير صحية مهما كانت نسبة الزيادة في الاسعار ، وهي تنطبق" بحق" على أي أرتفاع في الاسعاروالتي بدورها تؤثر على الاجور ... وهذا الجدل الفكري بين الاقتصاديين ، يؤدي بنا الى العودة الى الجوانب التاريخية وأختلاف المدارس الاقتصادية حول الظاهرة ..

* للمزيد راجع كتاب الدباغ والجومرد، د. أسامة بشير وأثيل عبد الجبار – المقدمة في الاقتصاد الكلي – دار المناهج للنشر والتوزيع – عمان – الاردن – الطبعة الاولى – 2003 ص357 وما يليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجوانب التاريخية للتضخم

تشير المصادر الاقتصادية " كما ذكرنا من قبل " الى إن القرن التاسع عشر كان ينصب فيه التركيز من قبل الاقتصاديين على جانب واحد من جوانب التضخم وهو " التضخم النقدي " ، فكلما أزداد عرض النقود بالنسبة الى الطلب عليها ، أنخفضت قيمتها ، وبعبارة أخرى إذا أرتفع مستوى الاسعار وأزداد الطلب على النقود بالنسبة الى عرضها أرتفعت قيمتها ، وبعبارة أخرى أنخفض مستوى الاسعار .

فالمدرسة الكلاسيكية : أنطلاقاً من هذا التحليل ، تشير الى إن الاسعار تحدد بالتفاعل الحر بين العرض والطلب للسلع والخدمات ، وتتلخص الافكار ، بأن المستوى العام للأسعار يساوي كمية النقود المتداولة ، ثم تطورت النظرية ، لتشير الى إن حركة الاسعار أو معدل التضخم يتناسب طردياً مع كمية النقود ، ويتناسب عكسياً مع حجم الانتاج ومعدل الطلب على النقود .

وفي النصف الثاني للقرن العشرين ، ظهرت المدرسة السويدية الحديثة ، التي جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم فهي " المدرسة السويدية " ترى إن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، لا تتوقف على خطط الانفاق القومي من جهة وخطط الانتاج القومي من جهة أخرى ، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار .

أما المدرسة الماركسية : فقد شددت على تحديد حركة الاسعار للسلع والخدمات ، أي إن أرتفاع تكلفة أنتاج السلع والخدمات ، يؤدي الى حدوث التضخم ، وهو مايرده أصحاب رؤوس الاموال دائماً لرفع أرباحهم من خلال رفع الأسعاروما يؤدي ذلك الى التضخم .

ثم جاءت تحليلات الاقتصادي الانكليزي " جون مليناردكينز " التي ركزت على العوامل ، التي تحكم مستوى الدخل القومي " الوطني " النقدي وخاصةً ما يتعلق بالميل للاستهلاك ، وسعر الفائدة ، والكفاءة الحدية لرأس المال . وهكذا توصل " كينز " الى إن التضخم هو : زيادة حجم الطلب الكلي ، على حجم العرض الحقيقي ، زيادة محسوسة ومستمرة ، مما يؤدي الى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للاسعار ، وبعبارة أخرى تتبلور ، ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع ، ويفوق المقدرة الحالية للطاقة الانتاجية .

وجاءت النقدية : أو مدرسة " شيكاغو " بقيادة " مليتون فريدمان " التي أعتبرت التضخم ، ظاهرة ناتجة عن زيادة كبيرة في كمية النقد الذي يصدره البنك أو المصرف المركزي ، وإن حصر هذه الزيادة في نسبة معقولة 5% سنوياً " حسب هذه النظرية " سيكون كافياً للقضاء على التضخم ، وهي النظرية التي أنتصرت على الافكار "الكينزية " في السبعينات عندما صاحبت الازمة الاقتصادية ، الركود الاقتصادي " Stage inflation "وهي النظرية التي يعتمدها الآن صندوق النقد الدولي ، في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي تجاه البلدان النامية ، وهي أيضاً النظرية التي جعلت العالم ، ميداناً للأزمات المالية ، منذ الثمانينات من القرن الماضي ولحد الحظة ، التي نعيشها ، أثر الازمة المالية التي شملت الاقتصاد العالمي الرأسمالي وأثرت على البلدان النامية التي يعيشها العالم في 2009 -2008 " التي جرى الحديث عنها في الفصل الثا لث ".

يشير د. فؤاد مرسي الى إن التضخم تحول الى آلية للتصحيح " ففي السبعينات من القرن الماضي ، تحول التضخم من خلل طارئ يصيب الاقتصاد الراسمالي في أوقات معينة الى آلية أساسية من آليات تصحيح عمل الاقتصاد الراسمالي ، وأصبح آلية لتصحيح ميل معدل الربح للأنخفاض ، ونظراً للتدويل المضطرد للأنتاج ورأس المال ، أصبح يتم نقله على المستوى العالمي من دولة لأخرى ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن مجموع الدول الرأسمالية الى مجموع الدول النامية . ويواصل د. مرسي ليقول أيضاً "برزت هذه الآلية في التطبيق في أعقاب أرتفاع أسعار النفط ، أبتداءً من عام 1974 من ثلاث دولارات للبرميل في العام السابق " 1973" الى 36 دولار في عام 1980 ، وكانت الاسعار عادةً تنخفض في كل مرة يقع الركود فيها ، ولكن لأول مرة في عام 1975 ، ثم في عام 1979 ، يرتفع مستوى الاسعار خلال الركود ، ويتحول الخلل الطارئ الى آلية تصحيح ، وبذلك يتوصل الكاتب الى أستنتاج هام مفاده" أختلاف القرن العشرين عن القرن التاسع عشر،حيث تحولت الرأسمالية من دور المنافسة الى الاحتكار،ومع بداية القرن العشرين أخذ نظام الاسعار يعمل بأتجاه واحد فقط هو أتجاه الصعود".

وتشير المصادر أيضاً الى إن ظاهرة السبعينات ، كشفت عن تطورات لم تكن معروفة من قبل ، فقد أصبحت الازمة الاقتصادية التي حلت في منتصف السبعينات بدأت بالتضخم ، في حين كانت من قبل مصحوبة بأنكماش نقدي،وفيما بين عامي 1970 -1973، فقط بلغ معدل الارتفاع في الاسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجلة في عقد الستينات بأكمله ، وفي عام 1974 ، ومع رفع أسعار النفط ، تصاعدت الاسعار بشكل أكثرحدة بينما كانت أوضاع الركود تخيم على الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

وإن المعنى الحقيقي لأستمرار التضخم ، في ظل الركود حسب "د. مرسي " إن التضخم صار آلية لتصحيح حركة الاسعار من أجل الاحتفاظ ، بأرتفاع معدل الارباح ، ومن ثم أكتسب التضخم طابعين جديدين ، أذ صار سياسة مقصودة وغدا ظاهرة عالمية*. ومهما يكن فليس الموقف من التضخم يتحدد ، بالتطرف أو القبول والاعتدال ، بل يقدر من أنه يرتبط بطبيعة المدارس الفكرية الاقتصادية " المختلفة " من هذه الظاهرة كما تذهب أليه بعض الكتابات .

وفي ضوء هذه الاطروحات ، يبدو إن التضخم هو الارتفاع المستمر أو المتزايد في أسعار السلع والخدمات ، سواً كان ناتجاً عن زيادة كمية النقد ، بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة أو العكس ، أي أنه ناجم عن زيادة في الانتاج فائضة عن الطلب الكلي ، أو بسبب أرتفاع تكاليف الانتاج ، فضلاً عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية ، أو "سياسة مقصودة" لكن ليس من السهل تحديد متى يصبح أرتفاع الاسعار تضخمياً ... ولكن يمكن القول ، إن هناك تضخماً، عندما ترتفع الاسعار المحلية " الوطنية " بشكل أسرع من أرتفاع الاسعار العالمية ، ففي هذه الحالة تكبح الصادرات وتسهل الواردات ، ويخشى في نهاية الامر أن تنضب احتياطيات الدولة وقد تتحول الى دولة مدينة ،كما حصل للعديد من البلدان النامية .

وهكذا تبين الاختلاف بين المدارس المختلفة حول مفهوم وتفسيرات التضخم من خلال الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وكيف وجدنا من الصعب أن نجد تعريفاً متفقاً عليه لهذه الظاهرة ، فهل نوفق في تحديد الاسباب التي أدت لهذه الظاهرة ، وكيف نحدد النتائج المترتبة عليها ، والمرتبطة بالدخل ، والانتاج ، والاستخدام وغيرها من المتغيرات الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب التضخم

تستخدم المصادر الاقتصادية ، عدداً من المؤشرات ، كدلائل عن أسباب التضخم العديدة والمتنوعة ، منها ما يعود لأسباب أقتصادية داخلية ، ومنها ما يكون حلقة من حلقات الارتباط بالاقتصاد العالمي ، وهو ما يظهر في أوقات الازمات الاقتصادية ، عندما لايكون هناك ثقة بالحكومة ، وبعض الكتابات تستخدم تعبير الصدمات التضخمية "Inflation Shocks " في الاشارة الى العوامل المختلفة ، التي تؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، في حين تستخدم تعبير الصدمات الانكماشية "Deflationary Shocks "في الاشارة الى العوامل التي تؤدي الى

---

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. مرسي ، فؤاد – مصدر سابق ص207 ومايليها .

الانخفاض في هذا المستوى ، وتذهب هذه التحليلات الى ضرورة التمييز بين ثلاث قضايا لها صلة وثيقة بهذه الصدمات*: القضية الاولى ،ضرورة التمييز بين التضخم أو الانكماش الذي يتسبب بها التغيير في الطلب "AD" وبين التضخم أو الانكماش ، الذي يتسببه التغيير في أوضاع العرض الكلي "SRAS ".

القضية الثانية ، ضرورة التمييز بين الزيادة في المستوى العام للأسعار الناجمة عن الزيادة في الكمية المعروضة من النقود وبين الزيادة في المستوى العام للأسعار ، التي تحدث على الرغم من بقاء الكمية المعروضة من النقود ثابتة .

ومن هذه التحاليل ، تتوصل الدراسة الى التمييز بين التضخم المتصل والمستمر"Sustained Inflation"، وبين التضخم الموقت "Temporary Inflation"، وبالاشارة الى منشأ الفجوات التضخمية ، التي يعود الى وجود فائض في الطلب على العمال ، مما يؤدي الى أنخفاض البطالة ويدفع الاجور النقدية نحو الارتفاع ... كما تجري عملية الربط بين ظاهرة التضخم والتغيرات في معدلات الاجور النقدية ، وبينها وبين الطلب على العمال ومعدل البطالة الطبيعي ، ويرجع الفضل في تطويرالعلاقة في مستوى الطلب على العمال " معدل البطالة " وبين المعدل الذي تنمو به الاجور النقدية ،الى الاقتصادي فيليبس "A. W. Philips *" وذلك من خلال منحنى فيليبس "The Philips Curve"**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل 10

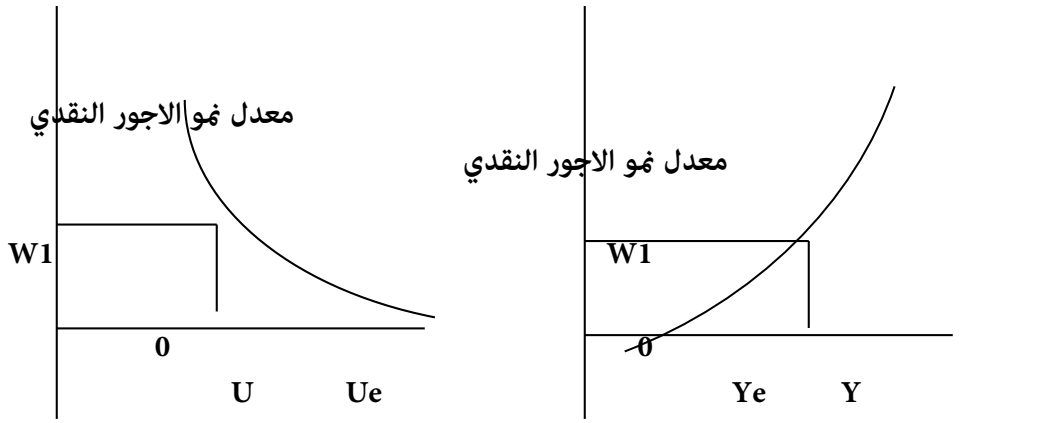

ولعل الفائدة العملية لمنحنى فيلبس أنه يقدم تفسيراً يستند الى البحث التجريبي بشأن السرعة التي ينتقل بها منحنى العرض الكلي (SRAS) من موقعه نتيجة للتغير في الاجور النقدية، وبالتالي نتيجة للتغير في تكلفة الوحدة المنتجة من السلع والخدمات . وقد يكون من المفيد إعادة بناء الشكل

---

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف – الدباغ والجومرد – مصدر سابق ص 355 .

** أدموند ستروثر فيليبس Edmund Strother Phillips ولد في 26- يوليو- 1933، وهو أستاذ في جامعة كولومبيا ،وفاز عام 2006 بجائزة نوبل في الاقتصاد. وهو مشهور في الستينات حول النمو الاقتصادي لتحديداً القاعدة الذهبية لسعر الفائدة للادخار- توقعات للمؤسسات الصغيرة وتطبيقاته في العمالة والاجور والمعدل الطبيعي للبطالة ، والعلاقة بينهما من خلال مايسمى منحنى فيليبس Phillips Curve - اليوكيبيديا .

*** أنظر مؤلف – الدباغ والجمرد – مصدر سابق ص357 .

التقليدي لمنحنى "فيلبس" وذلك ليأخذ بالأعتبار العلاقة بين الفجوات الانتاجية وبين التغير في الاجور النقدية، على أساس إن هناك علاقة عكسية مفترضة ترتبط بين تلك الفجوات الانتاجية وبين مستوى البطالة . فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة خلال الفجوات الانكماشية وأن ينخفض هذا المعدل خلال الفجوات التضخمية .

- <u>النقد الموجه لفيلبس</u> : حول العلاقة بين التضخم والبطالة :

1- إن منحنى فيليبس يشكل علاقة أحصائية بحتة .

2- ليس هناك صلة واضحة بين نظريات الاقتصاد الجزئي لسلوك الفرد والشركات والاسر .

3- لم يكن هناك نظرية عن الحد الادنى الممكن من البطالة .

4- من المتفق عليه عموماً إن معدل البطالة لا يمكن أن يتحول الى نقطة الصفر، ولكن ليس هنالك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم واضح عند أي مستوى البطالة متفقاً مع التوازن في سوق العمل . وقد أعترف فيليبس في أواخر 1960 " إن التضخم لا يعتمد على البطالة ولكن على توقعات الشركات والعاملين على زيادة الاسعار والاجور . وصاغ نموذج توقعات منحنى فيليبس Expectation- augmented Phillips والذي يعني إن زيادة البطالة نقطة مئوية واحدة يؤدي الى زيادة التضخم المتوقع الذي يقود الى زيادة في التضخم الفعلي نقطة مئوية واحدة،وهذه الفرضية قد خظيت بدعم ملموس في البحوث التجريبية".

ومع بداية السبعينات وظهور ظاهرة الركود التضخمي والتي أستمرت الى نهايتها وتعني الحالة الى تزايد حالة البطالة ومعدلات التضخم معاً .ألقت هذه العلاقة بظلالها الشك على الفكر الكينزي وعلى منحنى فيليبس فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وأنما أصبحت طردية .

غير إن هناك دراسات تشير الى إن التضخم أصبح سياسة مقصودة ، كامنة في طبيعة الاقتصاد الراسمالي ، فرفع الاسعار يعني أمكانية زيادة الربح . وظلت الراسمالية حتى الحرب العالمية الاولى حريصة على ثبات النقود خوفاً من أنكماش الاعمال، وكان ذلك سبباً في أن تصبح النقود هي التي تتحكم بمعدلات النمو والتوسع الاقتصادي ولم يكن الاهتمام متجهاً نحو النتائج " خصوصاً البطالة " وما دامت "النقود" بصحة جيدة وميزان المدفوعات متوازناً ، والعبرة هنا بالتوازن النقدي ولو على حساب التقلبات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بعد الكساد الكبير في الثلاثينيات ، توجه الاهتمام وأختلفت زاوية الرؤية، وبدلاً من الاهتمام "بالتوازن النقدي" أتجه الاهتمام الى التوازن الحقيقي ، بمعنى الخوف من التقلبات الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح التوسع الاقتصادي هو الذي يتحكم بكمية النقود وبفضل هذا التحول جرت عملية الحد من البطالة.. وتحولت ظاهرة التضخم الى ظاهرة طبيعية، فكيف حدث هذا ؟ .. تجيب الدراسة ، حدث ذلك نتيجة البحث عن مصدر رأس المال اللازم للتوسع المستمر في الاعمال ، بالأمس كان المصدر الادخار... أما الآن أصبح التمويل يتم عن طريق التضخم النقدي ... وتحول الخوف من التضخم فيما قبل الحرب العالمية الثانية الى ثقة في التضخم فيما بعده . وصارت سياسة التضخم التدريجية أداة أقتصادية لدى الجماعات الصناعية والمالية ، بوصفه حافزاً أقتصادياً يشجع الاستثمار.. وأخيراً فأن التضخم التدريجي يساعد على التحكم في الدورة الاقتصادية بأطالة فترة الانتعاش والتحكم في آلية تكوين الاسعار... وكان "كينز" قد أشار الى ذلك في"النظرية العامة" الى التسليم بوجود نسبة محتملة من البطالة لتحقيق العمالة ، بمعدلات خلاصتها ، أن معدل بطالة يبلغ 5، 1% يفترض زيادة في الاسعار في حدود 5، 6% ، وإن معدل بطالة يبلغ 5% لا يفترض بالمرة أرتفاعاً في الاسعار ، أما التوازن فيتحقق عند معدل 3% لكل من البطالة وأرتفاع الاسعار . ثم جاء "فيليبس "، فوضع منحى أثبت بمقتضاه وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم .

فأرتفاع معدلات التضخم يؤدي الى انخفاض البطالة . وأرتفاع معدلات البطالة بنخفض معدلات أرتفاع الاسعار... وتتوصل هذه الدراسة الى أن غدا التضخم الزاحف أداة من أدوات السياسة الاقتصادية ، ترمي أساساً لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح المجموعات الاحتكارية داخل الاقتصاد القومي ، مثل ما ترمي لزيادة حصة رأس المال الاحتكاري على حساب البلدان المنتجة للمواد الاولية داخل الاقتصاد الدولي*.. وتحاول الحكومات أن تعالج ذلك من خلال الميزانية ، وذلك بطباعة مزيد من الاوراق النقدية ، وهذا بدوره يرفع الاسعار ، لأن النقود المتوفرة هي قيمة السلع والبضائع الموجودة ، فكلما زاد النقد بدون زيادة كمية البضائع سيكون أرتفاع الاسعار أمر لا مفر منه . كما وينشأ التضخم من خلال ممارسة الحصار الاقتصادي ، تجاه دول أخرى " تمارس من قبل قوى خارجية "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حصل للعراق في التسعينات من القرن الماضي ، كما هو جاري ضد "كوبا" من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وبدوره يؤثر الحصار الكلي وأنعدام الاستيراد والتصدير على الاقتصاد ويؤدي الى أرتفاع معدلات التضخم ، وبالتالي أنخفاض قيمة العملة الوطنية وأرتفاع الاسعار بشكل غير معقول .

الآثار الاقتصادية للتضخم

إن للتضخم آثاراً أقتصادية مؤثرة وخطيرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية " وبخاصةً على البلدان النامية " ، وأبرز هذه الآثار هي :

1- أرتفاع الاسعار والكتلة النقدية المتداولة ، والتي يترتب عليها أرتفاع معدلات التضخم وأرتفاع اسعارالمواد الاستهلاكية ، وإن أولى الفئات المتضررة بذلك هم أصحاب الدخول المحدودة ، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق ، وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من السكان ، مما ينعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعاشية للسكان .

2- أزدياد معدلات التضخم تؤدي الى خفض القيمة الشرائية للنقد ، مما يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الاموال ، لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب على رؤوس الاموال يؤدي الى أرتفاع أسعار الفائدة .

3- الحد من الصادرات الى الاسواق الدولية ، أذ إن أزدياد معدلات التضخم تؤدي الى أنخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الاسواق العالمية ، وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل أنخفاض الايرادات وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري .

4- يؤدي التضخم الى زيادة أسعار الفائدة ، وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الاعمال ، وتنخفض هذه الارباح ، بأنخفاض معدلات الفائدة ، حيث يتم تحويل الموجودات ، بأصدار سندات مديونية ، في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض ، بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم ، أذ يسبب أرتفاع التضخم أرتفاع في الايرادات ومعدلات الفائدة ، وهي ليست معدلات حقيقية ، لو تم معالجتها وإعادتها الى الاسعار الثابتة .

---

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف – مرسي ، د. فؤاد – الرأسمالية تجدد نفسها – مصدر سابق ص 210 وما يليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجراءات الحد من التضخم*

تجري عمليات الحد من التضخم ولا سيما في الدول المتطورة صناعياً بتنفيذ السياستين "المالية والنقدية":
أ- السياسة المالية ، تشير عدد من المصادر الى إن الحكومة تقوم بعدد من الاجراءات منها على سبيل المثال :
1- تضع وزارة المالية ، السياسة المالية " Financial Policy " للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الايرادات وأستخداماتها والفائض " Surplus" في الموازنة "Budget" ويؤدي ذلك الى تقليل حجم السيولة المتاحة ، وبالتالي سؤدي ذلك الى خفض التضخم .
2- قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام الى الجمهور وبالتالي ، سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك الى الحد من عرض النقد .
3- زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة .
4- إن التضخم يتغذى بمصدر داخلي لا ينقطع هوالانفاق المتزايد من جانب الحكومات والهيئات العامة والاحتكارات والافراد ، كما يتغذى خارجياً بواقع تفكيك النظام النقدي الدولي وتصدي الاحتكارات الدولية لإدارة وتوجيه العملات الرئيسية في العالم الراسمالي " وأي أجراء يؤدي لتخفيض هذين العاملين ، سيؤدي الى الحد من تأثير التضخم ".
بـ- السياسة النقدية : أما السياسة النقدية فتتولاها المصارف والبنوك المركزية في الدول المختلفة من خلال وضع وتنفيذ السياسات النقدية بأعتمادها مجموعة من الادوات الكمية والنوعية :
أولاً – الادوات الكمية : وتتمثل بالأجراءات التالية :
1- زيادة سعر إعادة الخصم ، وهو النشاط الاعتيادي الذي تقوم به المصارف التجارية ، وهو خصم الاوراق التجارية للأفراد ، وفي حالات أخرى تقوم ، بإعادة خصمها لدى البنك المركزي ، وفي هذه الحالة ، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم ، بهدف التأثير في القدرة الانمائية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الاجراء واحداً من الاجراءات لمكافحة التضخم .
2- دخول البنوك أو المصارف المركزية الى الاسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة .
3- زيادة نسبة الاحتياط القانوني ، أذ تحتفظ المصارف التجارية ، بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما أرتفعت هذه النسب كلما أنخفضت القدرة الانمائية لدى المصارف .
ثانياً – الادوات النوعية
أما الادوات النوعية ، فأنها تتلخص بطريقة أقناع مدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الانتماء المصرفي ، بسياسة الدولة الهادفة الى خفض السيولة المتداولة في الاسواق ، وهذه السياسة فعالة في الدول النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً – معدلات الفائدة Interest rates–

غالباً ما تكون معدلات الفائدة ، بمصادر التمويل المفترضة ، سواءً كانت هذه المصادر قصيرة أم متوسطة ، أم طويلة الاجل . أذ ينخفض رأس المال ، في إطار النظرية المالية ، من خلال أسعار

---

* أنظر الى ويكيبيديا – الموسوحة الحرة التي أعتمدت على كتابات المؤلفين ، الامين وباشا وآخرين ، بالأضافة الى مؤلف د. مرسي ، فؤاد – مصدر سابق ص217

الفائدة ، وتتفاوت هذه الاسعار حسب تفاوت آجال الاقتراض القصيرة أقل ، الطويلة مرتفعة والمتوسطة بين الاثنين ، وتزداد أسعار الفائدة ، عند تزايد الطلب على رؤوس الاموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي . وقد تتوفر فرص أستثمارية تشجع المستثمرين على أستغلال هذه الفرص الاستثمارية ... كما وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل ، يترتب عليها عاملين، العامل الاول أن يطلب المُقرض " الدائن" علاوات تضاف الى أسعار الفائدة ، ومنها معدل التضخم ، أذ تؤثر معدلات التضخم على تكاليف الانتاج الصناعي بشكل عام ، ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف ... العامل الآخر العرض والطلب ، أذ يزداد الطلب على أقتراض الاموال في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد الوطني للدولة في حالة أنتعاش ورواج .. وتتوفر فرص أستثمارية للمستثمرين .. ويصاحب ذلك الزيادة في الطلب على الاموال ، زيادة في أسعار الفائدة ، في حين الزيادة في عرض الاموال يؤدي الى أنخفاض أسعار الفائدة .

<u>التضخم . .وألاشكالات. .والتأثيرات على الاقتصاد العراقي</u>

في خلال الفترة 1975 -1980 ، لوحظ أزدياد الناتج المحلي الاجمالي من 5، 13 مليار دولار الى 5، 42 مليار دولار ، بمعدل سنوي مركب 8، 25% ، وهو يعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم في تلك الفترة ، ولكن التساؤل المطروح ، هل يعبر هذا بدقة كافية عن النمو الحقيقي في الاقتصاد العراقي وعن تحسن في أدائه ، أو أثر في التغلب على طابعه الاحادي الجانب " الاعتماد على النفط " والهيكل المشوه وفي تحقيق التوازن ؟ .

يلاحظ إن قياس الناتج المحلي بالأسعار الجارية بدلاً من الاسعار الثابتة ، يعنى ذلك، إن معدل النمو السنوي هذا يزيد عن معدل النمو الفعلي بمقدار الرقم القياسي لأرتفاع الاسعار في تلك الفترة، حيث شهدت موجة غلاء وتضخم جامح* . ونسبة التضخم زادت عن 20% خلال الفترة 1975 – 1980 بالمقارنة مع الفترات السابقة.. بحيث بلغ مؤشر أسعار المستهلك عام 1980 حوالي 252% مما هو عليه في عام 1968 فإلى أي حد أستطاعت الاجور والرواتب اللحاق بها . كما إن نصف الزيادة في الناتج المحلي " البالغة 29 مليار دولار تعود الى أرتفاع أسعار النفط الخام ومعدلات أنتاجه "5، 14 مليار دولار " الامر الذي أدى الى إعتماد الاقتصاد العراقي على النفط الخام وعمق التفاوت والاختلال بين الفروع المختلفة . وفي الوقت نفسه تميزت الفروع غير الانتاجية " التحويل والتأمين والمصارف والخدمات الحكومية وغيرها " بمعدلات نمو سريعة .**

وقد واجه الاقتصاد في الثمانينات ، صدمة قوية من خلال التغيرات في أسعار النفط وما لها من تأثيرات على الايرادات وبخاصة من جانب عرض النقد الاجنبي وفي الجانب الاخر ، الحرب العراقية الايرانية ، التي أوجدت أنفاقاً متزايداً وبخاصةً على الاحتياجات العسكرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، أذ ساهم هذا الانفاق بما نسبته 5، 42% من أجمالي الناتج المحلي عام 1985***، في حين تراجع الناتج المحلي الاجمالي بما نسبته 2، 18% في نفس العام مقارنة بنظيره في مطلع عقد الثمانينات من جراء التقلبات في الايرادات النفطية . وبلغت الايرادات نحو 1، 26 مليار دولار في بداية عقد الثمانينات ، وأنخفضت بنسبة 52% و 0، 73% في منتصف العقد الذكور والعام الذي يليه "

---

* أنظر – مقالة د. العبيدي ناجح – بعض ملامح الاقتصاد العراقي .. الثقافة الجديدة – العدد 179 -1986 ص38 .

** راجع مؤلف الخفاجي د. عصام – مصدر سابق – ص57 .

*** أنظر . Muhael Renner , National Security : The Paper , 89 –Washington , DC : World Watch Institute 1989- p 16 Economic and Environmental Dimensions , World watch

1986*"، مما أضعف من القدرات الانمائية للأقتصاد ، نتيجة للأعباء الاقتصادية التي واجهت خلال السنوات الثماني الاولى من جانب والتهرب الضريبي من جانب آخر .

وقد أخذت الضغوط التضخمية مع الوقت تؤثر في قيمة أسعار الصرف بحيث " أرتفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار العراقي في معدله عام 1991 الى 5، 7 دينار لكل دولار وواصل الارتفاع الى أن وصل معدله عامي 1994 -1995 مايقارب 527– 1705 دينار ، ثم بلغ السعر نحو 2500 دينار لكل دولار واحد في نهاية 1995" . وأرتفعت أسعار الفائدة بعيداً عن أسعارها الحقيقية وهي الحالة التي أدت الى إعادة توزيع الدخل بين أبناء المجتمع العراقي في الثمانينات، لصالح الجهاز الوظيفي غير المرتبط بالدولة " القطاع الخاص " وعلى مايبدو أثر ذلك على رفع أجور العاملين في الوظائف الحكومية ، جائت نتيجة لزيادة الاجور والرواتب في النشاطات الخاصة**.

هذا ما دفع ببعض التحليلات الاقتصادية ، بالاشارة الى إن هذه الحالة خلقت قدراً من الانحرافات والفساد الاداري لدى القطاع العام ، نتيجة لتزايد الضغوط التضخمية للرقم القياسي لأسعار المستهلك ، صوب تخفيض دخولهم الحقيقية ومن ثم تراجع قدراتهم الشرائية ، فضلاً عن تزايد الديون الخارجية للتخفيف من أعباء " ميزان المدفوعات " تنيجة للتزايد الطلب على النقد الاجنبي ،لمواجهة ضغوط حاجات التنمية الاقتصادية وتوفير مستلزمات الانفاق العسكري .

فالمشكلة حسب "النصراوي " تتعمق " نتيجة لسلسلة من قرارات حزب البعث الحاكم بالسبعينات ، حينما أهمل تطوير الزراعة والصناعة ، وركز على الاستثمار بقطاع النفط ، وبالتالي تعمقت تبعية الاقتصاد للنفط ... وحاول النظام أخفاء أخفا قه ، بل تظاهر بتحقيق أنجازات تنموية وأقتصاد متنامي ، عندما أستمرت عوائد النفط بالزيادة ... ولكن أقحام البلاد بحرب مدمرة مع أيران "وأنخفاض عوائد النفط" وأدى ذلك الضعف السياسي للأقتصاد ، إعتماده الكلي على السلع المستوردة والمساعدات الخارجية والقروض الاجنبية ... وتراكمت على الاقتصاد كلف غير أعتيادية نتيجة الحرب وتراجع مردودات النفط ، وبالتالي قفزت معدلات التضخم وتجاوزت أمكانيات التحكم والسيطرة عليها .

---

* أنظر جامعة الدول العربية وآخرين ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988 ، تحرير صندوق النقد العربي - تونس – الامانة العامة 1988 ص259 .

** أعترف وزير العمل والشؤون الاجتماعية في 1980 -7 -25 ، MEED" إن الزيادات التي تحققت في الاجور والرواتب البالغة 20 دينار لكل العاملين في الوظائف المدنية و25 ديناراً لأفراد القوات المسلحة والشرطة ، أنما جائت لأيقاف التسرب الى القطاع الخاص .

- وفي تقرير لرئيس الجمهورية نشرته جريدة الثورة في 1981 – 4 -24 ، أعترف فيه إن العمال لا يتعرضون للأستغلال ، اذا تركوا قطاع الدولة وأتجهوا الى القطاع الخاص " أما أن يأتي أنسان وتقول له هذا كرسيك في الدولة ويقول لا . أنا لا أشتغل عندكم . أذهب الى القطاع الخاص ... وأتقاضى 70 ديناراً ، وهذه السبعون دينار تساوي أكثر من قيمة العمل المؤدى من جانبه تجاه رب العمل ، فلا تعتبر هذا أستغلالاً" .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع :

الآثار الاجتماعية الاقتصادية

إن مأساة الحرب العراقية الايرانية : التي حصدت نصف مليون أنسان بين قتيل وجريح ومعوق وأسير وهارب ، بالاضافة الى تهجير 120 ألف عائلة عراقية وتشتيتهم في مختلف البلدان ، والتي بلغت أبعاداً خطيرة ، وطالت الحرب بشكل رئيسي القاعدة الاساسية من العمال ، وهم العمال الفنيون المتصلون بأرقى وسائل الانتاج تطوراً ، كعمال النفط والميناء والسكك والكهرباء والميكانيك والسجائر والاسمدة والانشاءات والورق والآلات الزراعية وغيرها ، وخربت القاعدة الاقتصادية للبلاد ، بتدمير العديد من المصانع والمشاريع الصناعية والزراعية ، والتي قدرت قيمة الخسائر والتدمير فيها بـ 70 مليار دولار ، فضاع بذلك ما بناه المجتمع العراقي خلال هذا العمر الطويل بعرقه ودماء أبناءه .

الحرب وفرت للنظام أمكانية رفع درجة الاستغلال أكثر ، وتؤخذ الزيادة من العمال لتذهب الى جيوب كبار الموظفين ، كما ألغيت الزيادات في الاجور والمكافئات والترفيعات وسلف البناء ، وفرص الحصول على سكن ، وتردي الوضع الصحي للعمال " ولغيرهم " من أبناء العراق ، وجرى تشغيل العمال خلال سني الحرب وبشكل متزايد " مجاناً" أيام الجمع والعطل الرسمية بأسم " العمل الشعبي " وأستقطعت أجور ورواتب تبلغ عشرات الملايين من الدنانير بذريعة " التبرع للحرب " وحجبت عن العاملين مخصصات الخطورة وغيرها، لتوضع في خزائن الدولة " التي تمد نار الحرب بالوقود " ، ولأجل أضفاء " صفة قانونية " على هذه الاعمال اللصوصية ، أصدر مجلس قيادة الثورة في 24 شباط قرار برقم " 190" عام 1984 يخول الوزارات والادارات لتشغيل العمال ساعات إضافية خارج أوقات العمل ، دون مقابل ، وأيقاف صرف أجورهم الاضافية . وقدرت لتصل ساعات العمل الى 16 ساعة في الكثير من المشاريع . كما وأستوردت السلطة بين عامي 1983 – 1984 مليوني عامل من خارج البلاد ، وسمحت للشركات بحرية أستيراد العمال الفنيين الاجانب ، وما يتقاضاه هؤلاء من أجر يعادل أربعة أضعاف أجر العامل العراقي بالأضافة الى أمتيازات السفر والتحويل الخارجي البالغة 50%*... إن مجمل الاجراءات الاقتصادية التي أجرتها الدولة ، قد ساعدت على التضخم "والتي جرى الكلام عنها " ، وأثرت على التركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي ، وأدت الى توزيع الدخل لغير صالح الشغيلة والفئات الفقيرة في الشعب العراقي ، على عكس ما يروج له الاعلام آنذاك ، في أدت الاجراءات من قوانين وتشريعات الى أثراء فاحش لفئة قليلة من الملتفين حول النظام " بيروقراطين وطفيلين " من خلال تشريع قانون جديد لضريبة الدخل ، وأستبداله بالقانون رقم 113 لعام 1982 وتعديلاته .

هذه التشريعات التي جاءت لصالح نشاط القطاع الخاص ، التي دفعت بنسبة كبيرة من العمالة الى التخلي عن العمل في مؤسسات الدولة والانتقال الى مؤسسات القطاع الخاص " سعياً وراء الاجور العالية ، لكي تتناسب وظروف المعيشة ".

ومع أستمرار الحرب وتقلص الموارد النفطية ، نتيجة لتعرض عدد من الموانئ النفطية العراقية للتدمير والحصار ، فالاحصائيات الرسمية تشير الى تزايد الفجوة بين المستوى المعاشي لغالبية الاسر الغنية التي يتركز أغلبها في المدينة مع أنخفاض مستوى المعاشي للأسر العراقية في المناطق الريفية .

ألا إن الاجور الرسمية أرتفعت مابين 1970 – 1973 بنسبة 6% ، لكن نسبة التضخم بلغت 13%

---

* للمزيد أنظر مقالة للباحث نشرت في الثقافة الجديدة عام 1985 بعنوان الحرب وآثارها على الطبقة العاملة العراقية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال الفترة ذاتها ، والفترة اللاحقة لها شهدت أزدهار الطلب وشدة التنافس على القوة العاملة مابين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، التي أنعكست في تحسين مستوى الاجور نظراً لذلك، رغم ذلك ظلت الاجورأسيرة دون زيادة حقيقية تلبي مستوى الزيادة في معدلات التضخم المتسارعة ، إلا في فترة وجيزة بعد هذا التاريخ ، ولبعض الفروع ، وبشكل خاص لدى القطاع الخاص ، عام 1975 – 1976 ، في قطاع البناء والتشييد وفي الصناعات التحويلية بنسبة 8، 11% عام 1978"، التي يتجاوز أنفاقها الشهري 150 دينار بلغت نسبتها 4، 45% من مجموع الاسر للعام 1979 ، بينما لا يتجاوز هذه النسبة 8% من مجموع الاسر في المناطق الريفية . وإن العوائل الغنية تستحوذ على نسبة 4، 50% من مجموع المداخيل في حين إن 20% من العوائل وهي الأفقر ، تحصل على 5، 4% من المداخيل فقط .

ورغم الارتفاع الحاصل في معدلات الاجور والرواتب عشية الحرب العراقية الايرانية 1980 ، إلا إن هذا الارتفاع لا يتناسب في المتوسط العام لأسعار المستهلك* .

وهذا يدفعنا الى القول ، إن أشكالية العلاقة غير المتوازنة بين معدلات الاجور والرواتب من جانب وبين الزيادة في تكاليف المعيشة من جانب آخر ، تؤدي الى آثار سلبية تنعكس على مجمل عملية التنمية الاقتصادية في العراق ، وعدم وجود توازن بين الاجور والرواتب ومستوى الاسعار وتكاليف المعيشة هذا، له تاريخ طويل في السياسة الاقتصادية لهيكل الاجور في العراق ، أذ لا توجد حالة موازنة بينهما ، وتركت آثار سلبية كبيرة على حياة المواطنين وهو ما له علاقة بين الادخار والاستثمار ،" إذ تشير المصادر الاقتصاديةالى أنه "كلما أزداد الادخار أزداد معدل الاستثمار وبالعكس كلما قلت الادخارات قل الاستثمار " والمتابع لظروف العراق الاقتصادية يجد أنخفاضاً في معدل الادخار وبالتالي ضعفاً في معدلات الاستثمار ، وهذا ما يعكسه قلة الدخل الفردي للمواطن " قلة الاجور والرواتب " ولا نريد هنا أن نتحدث عن زيادة الاجور الاسمية وأنما الحديث عن زيادة الاجور الحقيقية التي تناسب وأسعار السوق ، وهذا لا يحصل بسبب السياسة القاصرة في ميدان الاجور والاسعار " لا يسع المجال للتوسع أكثر في هذا المجال ". يضاف الى ذلك إنه بسبب قلة الاجور والرواتب . وسياسة النظام القسرية وبخاصةً أتجاه خصومه السياسين ، أدت الى هجرة الكوادر الفنية وغيرها من العراق ، في الفترة الممتدة من 1980 – 2003 " التي عانى منها الشعب العراقي التي تميزت مجالات وحالات من التهجيرالسياسي " القسري أو الإرادي " أو بسبب الحروب فضلاً عن حالة الحصار الاقتصادي .

وبلغ التضخم معدلات مرعبة ، ففي عام 1990 بلغ 86% ، وهو العام الذي جرى فيه فرض الحصار ، وأرتفع في عام 1993 الى 2511% وقدر بعد ذلك بأكثر من 4000% وهذا ما يؤدي الى تآكل الاجور وتدنيها .

أعدت منظمة العمل العربية تقريراً تضمن قراءة وتوقعات للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب على العراق ، وأوردت في التقرير أرقاماً وأحصاءات وتحاليل تبين مدى فداحة هذه الاضرار في ضوء الواقع الاقتصادي والانساني للعراقيين . أذ أورد التقرير إن بعض التقديرات أشارت الى إن الحرب من المرجح أن تكون تسببت في تدمير وبتعطيل المنشآت الصناعية بنسبة 60% وأن تتجاوز البطالة نسبة 70% ، وأن تتردى الاوضاع الصحية العامة لاسيما إن متوسط الاعمار في العراق قد تدنى من 62 عاماً الى 59 عاماً ، ويواصل أنخفاضه بشكل سريع ، كما إن عدد الاسرة في المستشفيات قد تقلص . كما أنخفضت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية من 74% عام 1985 الى 44% عام 1996.

---

* راجع مقالة في الثقافة الجديدة – العدد 190 – 191 ، لسنة 1987 – ص 104 و ص105 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تعد السعرات الحرارية المتوفرة في الحصة الغذائية للعراقي إلا 40% من أحتياجاته. وقد أشار تقرير البرنامج الغذائي العالمي الى إن النقص الرهيب في الغذاء تسبب في أضرار يصعب أصلاحها لجيل كامل من العراقيين، ظهرت أمراض وبائية وأستوطنت كالسل والملاريا التي كان قد قضي عليها في السابق . وقد سجلت بعض الاصابات بالكوليرا في العراق ، وظهرت أمراض لم تكن شائعة مثل التشوهات الخلقية في المواليد وأرتفعت نسبة الاصابات بالسرطان والسل .

أما التعليم ، فقد كان مميزاً قبل حرب عام 1991 ، أذ أنخفضت نسبة الامية الى أقل من 20% ، وبلغت نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي 75% . غير إن أوضاع التعليم تدهورت ، واليوم تضخم عدد الاطفال خارج المدرسة وأهم دافع لترك الدراسة هو مساعدة العائلة لسد حاجاتها الضرورية .

وترافق هذا التدهور مع نقص في المدارس وبلغت نسبة المباني المدرسية التي تحتاج الى إعادة تأهيل 84% أي 8613 مدرسة من أصل 10334 .

ويفيد تقرير منظمة العمل الدولية إن الناتج المحلي الاجمالي للفرد عام 1989 بلغ 5، 75 بليون دولار وكان دخل الفرد في تلك السنة لا يتجاوز 3510 دولارات. وكان النفط العراقي يمثل 60% من أجمالي الناتج المحلي 95% من أيراداته من النقد الاجنبي ، لكن دخل الفرد العراقي تراجع في عام 1995 الى ثمن ما كان عليه عام 1989 أي بلغ حوالي 450 دولاراً للفرد سنوياً .

كما تراجع الراتب الشهري لموظفي الحكومة الى ما بين ثلاثة وخمسة دولارات ، وأجتاحت الاقتصاد معدلات تضخم خيالية بلغت 24 ألفاً في المائة عام 1994 .

وخسر القطاع الزراعي قرابة 200 مليون دولار بين عامي 1989 و 1997 ، لأعتماده التوسع الافقي وأفتقاره الى الآلات الزراعية والاسمدة ومقاومة الآفات .

وتوقع التقرير أن يذهب القسم الاكبر من عائدات النفط العراقي لتسديد فاتورة خسائر الحرب للولايات المتحدة ، الى جانب الاستمرار في تسديد تعويضات حرب 1991 التي أستنفذت الجزء الاكبر من مبيعات النفط ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء ، بحيث لا يبقى إلا الجزء اليسير ، الذي يتم أنفاقه على العراق ، لا سيما إن أغلب الانشطة تحولت الى القطاعات غير المنظمة في محاولات البقاء على قيد الحياة ، أذ إن عائدات العمل مهما مددت ساعاته في اليوم لا تفي بالأحتياجات الضرورية .

ويبقى الخطر من الفراغ الاداري الناجم عن الفراغ السياسي في العراق . فقد كان للزراعة والاشغال العامة التي تديرها الحكومة دوراً ملحوظاً في أختصاص قدر هام من العمالة وقد كان للحصص الغذائية التي كانت توزعها السلطات أهمية قصوى في مساعدة العراقيين على الاستمرار ووفق ظروف مأساوية أحياناً ، فقد تراجع ترتيب العراق عشية الحرب ووفقاً لدليل التنمية البشرية بين دول العالم من المرتبة 55 عام 1990 الى المرتبة 127 عام 1995 ، كما إن ترتيب العراق بين الدول العربية تراجع من المرتبة الثالثة الى المرتبة الخامسة عشر. وكان العراق ومؤشرات التنمية فيه عن التقارير الحديثة عن التنمية البشرية ، سواء على المستوى الدولي أو المستوى العربي* .

---

* نشرته جريدة الشرق الاوسط في 10 مايو 2003 العدد 8929 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس:

مؤشرات التنمية الاقتصادية

_يقدم " د. النصراوي" مؤشرات هامة عن تزايد التضخم أذ يشير " يمكن القول إن فترة 1960 – 1973 قد تميزت بأستقرار نسبي لأسعار المستهلك ، تراوحت ما بين 5، 6% سنوياً ، ولكن تغيرت الصورة بحدة خلال الفترة 1975 – 1979 ، حينما أرتفعت الاسعار السنوية ، بمعدلات تراوحت بين 19 - 67% سنوياً "سنة الاساس 1973 " . وتدهورت الاوضاع التضخمية خلال سنوات الحرب الثمان ، عندما تم تحويل نسبة كبيرة من الناتج القومي والاستيرادات والقوة البشرية بأتجاه ماكنة الحرب ... وقفزت معدلات التضخم من 95% عام 1980 الى 400% عام 1989 ، وزادت معدلات التضخم أكثر نتيجة لغزو الكويت حيث وصلت مستوياته الى أكثر من 100-% سنوياً .

بالنظر لهذه الحالة ، فأن التضخم يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وهنا لا نتحدث عن صدمة أنكماشية وأنما نتحدث عن صدمات تضخمية ، متواصلة منذ السبعينات والتي سببت الارتفاعات الخيالية في الاسعار وبخاصةً في الحرب العراقية مع ايران وتضاعفت أضعاف نتيجة لغزو الكويت والحصار الاقتصادي ، فتدمير الاقتصاد وتراجع الناتج المحلي ونظام الحصار الاقتصادي والعقوبات من بين العوامل التي ساهمت في تفاقم العجز الحاد على كا فة أنواع السلع ، وتصاعدت أسعارها ، وأثرت على الكمية المعروضة من النقود ، التي لا تتناسب مع الارتفاعات المستمرة لمستوى أسعار البضائع والحاجيات ، الامر الذي دفع الحكومة لزيادة طبع النقود ، أو بالحقيقة الى أستئنافها ، من أجل دفع نفقات الميزانية الاعتيادية ، وهذا الاختلال أدى الى أن تقفز معدلات التضخم للمستويات التي أشرنا أليها ، وأدت بالحكومة للدوران في حلقة مفرغة ، فالزيادة بعرض النقود تتحول بدورها الى أسعار خيالية وهلم جرى ، فزيادة الانفاق المتزايد ، وعرض النقود لمواجهة هذا الانفاق ، وسياسة مالية توسعية ، أدت زيادة مستوى التوازن للدخل الحقيقي ، والى أرتفاع في المستوى العام للأسعار وخلق حالة غريبة في المجتمع العراقي ، بحيث أدت الى فئة من السكان تتحدد بقادة الحزب والحكومة ومجموعة من المستوردين والمقاولين وغيرهم، يتوقعون زيادة دخولهم بمعدلات تتجاوز التضخم ، أما الاكثرية من العراقيين فأنها واجهت أعباء التضخم على شكل خسارة في القوى الشرائية وتدني مستوى المعيشة ، بالاضافة الى ذلك تؤدي هذه الاثار الى فقدان العملة الوطنية ، وما تعكسه تلك الحالة من أجبار المواطنين الى تصفية أصولهم السائلة " العملات"، الودائع " وتحولها الى مجالات أخرى كشراء الاراضي ، والابنية وغيرها من السلع المنتجة فمنها الى الزيادة في فترات التضخم أو تحويلها الى عملات أخرى تودع بالخارج ، مما يعزز ظاهرة " هروب رأس المال" وفقدت العملة الوطنية " الدينار*" وظيفته الوطنية كخازن للقيمة وكوسيط للتبادل ، وهكذا أنفقدت الثقة بالعملة ، أمام هذا التراجع المريب .

وتشير المصادر الى إن هذه البيئة التضخمية أدت الى أرتفاع في التكاليف الانتاجية ، وفي إطار ذهنية التحول الى أقتصاد السوق أو مماثلته ، التي أختارتها الحكومة " آنذاك" والتي أدت الى الارتفاع ، الذي بدوره يخفض من السعة الانتاجية للمؤسسات ، الامر الذي أدى الى أنخفاض أجمالي التعويضات للعاملين من 8، 6307 مليون دينار ومانسبته 4، 32% من الناتج المحلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* تجدر الاشارة الى إن قيمة الدينارعام 1972، حددت بـ"3"دولارات وبعد تحسن ميزان المدفوعات أعاد تقيمه " الدينار" ليصبح "31، 3" دولار ، وأرتفعت قيمته عام 1974 ، بحيث أصبح "38، 3" دولار ، وكادت الحرب مع أيران وتحول الميزان الى عجز مستمر بالاضافة الى الديون الخارجية أعاد تقييم الدينار عام 1983 وخفضت قيمته الى "21، 3" دولار وأخذت قيمته بالتراجع ، حتى وصل الى أرقام خيالية في الانخفاض تجاه الدولار ، كما أشرنا .

الاجمالي عام 1989 الى 7، 1198 مليون دينار ، وتمثل 8، 7% من الناتج المذكور ، والقيمة الاخيرة تشكل مانسبته 2، 45% من فائض العمليات عام1996 "أسعار 1988" وأدى الحصار الاقتصادي الى تباطؤ الاستثمار ومن ثم أنخفاض تكوين رأس المال الثابت العام من 2743 مليون دولار عام 1989 الى حوالي 126 مليون دولار عام 2000 . وقد أدت هذه العوامل الاقتصادية الى أضعاف المقدرة الانتاجية للنشاطات الاقتصادية ، نتج عنها إن قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام 2001 مقدرة بسعر الصرف في السوق المحلية لم تتجاوز ثلث مستواها عام 1989 ، وقد قادت هذه المتغيرات الى أرتفاع الاهمية النسبية للفقر أذ تجاوزت نصف أفراد المجتمع العراقي*.

والحقيقة إن جميع ما سبق من طروحات وتحليلات حول الدور الذي لعبته السياسة الاقتصادية للحكومة وحالة التدهور في السياسة المالية والنقدية وأدواتها المختلفة ، وحالة التضخم والأرتفاعات الحادة بالأسعار ، وما أدت أليه الحروب والحصار وتجميد الاصول العراقية ، والعقوبات ، والنقص الحاد بكافة السلع الاستهلاكية وغيرها ، ومعدلات البطالة المرتفعة وهجرة أو تهجير أو تصفية ومطاردة العقول من الاختصاصين والفنيين والسياسين . ومضاربات العملة وأنهيارها والطبعة المستمرة للنقود، والخوف العام وأنهيار الاقتصاد، وحالة عدم الثقة، وعدم التأكد من المستقبل، كلها ساهمت في أنهيار قيمة الدينار العراقي، الذي لا يزال يعاني منه الواقع الاقتصادي الحالي. كلها دوافع واقعية ومنطقية ،تدفع الى التساؤل حول واقع الاقتصاد العراقي وحول مسبباته؟

فالمؤشرات حول خطة التنمية القومية في السبعينيات أثر الأرتفاعات في أسعار البترول ، والتي جرى التعويل عليها بتغير هيكل الاقتصاد العراقي ، فعوضاً عن تخفيض مساهمة قطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي في سنة هدف الخطة عام 1974 الى 4، 26% ، أرتفعت مساهمته الفعلية بالناتج الى 4، 60% ، كما تدهورت المساهمة النسبية لقطاع الزراعة والصناعة الى 9، 6% ، 2، 5% على التوالي ، بدلاً من المساهمة المستهدفة 7، 19% لقطاع الزراعة ، 4، 11% لقطاع الصناعة ... ويمكن يوضح الجدول رقم -40- مقارنات كمية المؤشرات الاقتصادية المستهدفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم -40-

خطة التنمية القومية : في المؤشرات الاقتصادية المستهدفة والفعلية (مليون دينار)

المؤشرات الاقتصادية	المستهدف / 1974	الفعلي / 1974	نسبة الفعلي /المستهدف
الناتج المحلي الاجمالي	1163	3347	288
أستخراج البترول	409	2023	490
أجمالي الصادرات	465	1943	418
أجمالي المستوردات	263	906	344
الزراعة	317	232	73
الصناعة	401	176	44
التشييد	174	69	40
النقل والمواصلات	186	124	67
الكهرباء والماء	35	14	40
الاستهلاك الخاص	684	1047	153
الاستهلاك العام	321	477	149
المشتغلين (ألف)	3165	2800	88

Source: NDP Law, Arab Monetary Fund, National Accounts of Arab States 1971, Abu Dhabi, 1983, World Bank, World Tables (3rd ed), and United nations, Monthly Bulletin of Statistics .

---

* أنظر مقالة " كوهين واوديسكول " أرييل وجيرالد " بعنوان " سبيل الازهار الاقتصادي بعد صدام" نشرت في مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 309 لسنة 2003 ص38 .

ورغم توقف الحكومة عن نشر خطة التنمية القومية 1976 – 1980 ، إلا أنها أعلنت خططها السنوية أو برامجها الاستثمارية .. يوفر الجدول رقم -41- التخصصات ، القاعدة لهذا المخطط / البرامج للسنوات 1976 – 1983-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم-41-

البرنامج الاستثماري والخطط السنوية 1986 – 1983 (مليوندينار)

السنة	الزراعة	الصناعة	النقل والمواصلات	المباني والخدمات	غيرها	المجموع
1976	269	709	243	213	61	1494
1977	390	966	352	288	382	2377
1978	500	800	438	381	681	2800
1979	500	842	436	462	1043	3283
1980	505	1172	850	1114	1598	5240
الاجمالي الجزئي	2158	4490	2318	2458	4312	15736
1981	681	1246	1284	1899	1632	6743
1982	768	1316	1387	1653	2576	7700
1983	484	811	809	1105	2142	5350
الاجمالي الجزئي	1434	3373	3480	4657	6349	19783
الاجمالي 76 / 83	2302	7863	5799	7115	10662	35530

- ملاحظة: التفاصيل لم تضاف الى المجموع نتيجة التقريب

Source: Government of Iraq, Annual Abstracts of Statistics.

إذ تشير أحدى التقديرات* الى إن الانفاق التنموي عام 1983 بلغ 670 مليون دولار210 مليون دينار ، في حين بلغ 5، 3 مليار دولار و 3، 1 مليار دينار ، عام 1982 ، بالارتباط مع الاستثمار المزعوم ، ويبدو " حسب د. النصراوي" إن الحكومة قد تمكنت من تحويل 8، 16% من أجمالي التخصيصات المرصودة لعام 1982 ، أو مانسبته " 2، 1% " من تخصيصات برنامج الاستثمار لعام 1983 .

وهذه الحقائق ليست "مفاجئة أو مدهشة" إذا أخذنا بالاعتبار التراجع الحاد في الايرادات النفطية ، وتصاعد متطلبات أوضاع الحرب على الموارد المالية الشحيحة ، والواضح من هذه الارقام بأن ممارسات الانفاق الانمائي التي أعتمد ثلاثة عقود أنتهت عام 1982 .

كما ويمكن متابعة الاختلالات التي خلفت في الاقتصاد العراقي جراء الارتجال ، وأدخال البلاد في حرب ، والمتغيرات بمعدلات النمو ، هذه التغيرات التي تشكل الضريبة التي وجب على الشعب العراقي وأقتصاده دفعها جراء سياسات النظام الدكتاتوري السابق . ولا بد من الاشارة وحسب المصادر الى الارقام الواردة في الجدولين رقم -42و43- و"حسب د. النصراوي أيضاً" إن معدلات النمو من الرقم العشري المزدوج التي سجلتها البيانات بعد عقد السبعينات ، قد تحولت ، الى معدلات نمو سالبة تراوحت بين " 1، 8- % "سنوياً خلال 1980-1985 ، والى "1، 7 - %" سنوياً للسنوات 1985- 1989 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* المصدر: EILL, Economic Review of Iraq, No4, 1985, p.11

جدول رقم -42-

تغيرات مكونات الناتج المحلي الاجمالي من 1975-1988

الناتج الاجمالي حسب نوع الانفاق	1975	1980	1981	1982	1984	1986	1988
الناتج المحلي بالاسعار الجارية (بليون دينار)	4 ،1	15 ،8	11 ،0	13 ،0	14 ،8	14 ،9	17 ،4
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة(أسعار 1975)	4 ،0	7 ،1	5 ،8	5 ،7	5 ،3	5 ،7	6 ،3
توزيع الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)							
الاستهلاك الحكومي	21	15	30	36	32	30	30
الاستهلاك الخاص	35	23	38	46	53	53	53
التغير في المخزون	9	8	18	13	-8	-1	5
تكوين الرأسمال الثابت	26	22	46	44	27	23	17
الصادرات من السلع والخدمات	51	63	33	26	25	19	22
المستوردات من السلع والخدمات	41	31	64	65	29	31	28
الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات (%)							
الزراعة	8	5	9	10	13	15	16
الصناعة (أجمالي)	57	66	37	32	34	27	33
منها التحويلية	7	4	7	7	8	11	12
التشييد	9	7	16	17	10	9	6
التجارة	5	5	10	12	13	13	11
النقل والمواصلات	5	4	7	7	5	7	7
نشاطات أخرى	17	13	24	24	28	32	29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم -43- معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية المختارة

	1980-1970	1985-1980	1989-1985
الناتج المحلي الاجمالي	7، 11	1-، 8	7، 1-
الاستهلاك الحكومي	6، 13	3-، 1	4، 4-
الاستهلاك الخاص	2، 13	6-، 7	6، 4-
تكوين الرأسمال الثابت	6، 27	3-، 0	5، 1-
صادرات السلع والخدمات	4، 4	8-، 8	1، 1-
أستيرادات السلع والخدمات	5، 22	2-، 8	9، 2-
الزراعة	4، 1	3، 6	7، 6-
الصناعة – أجمالي	2، 10	3-، 7	4، 11
الصناعة التحويلية	4، 13	3، 0	1، 3-
التشييد	4، 28	8-، 7	2، 16-
التجارة الداخلية	8، 16	3، 1	8، 10-
النقل والمواصلات	9، 19	4-، 12	8، 1

Source: united Nations, National Accounts Statistics: Main Aggregates and Detailed Tables 1989, Part 1(New York, 1991).

United Nations, National Accounts Statistics: Analysis of Main Aggregates, 1988-1989, (New York, 1991).

كما وتعرض الاستهلاك الخاص لضربات قاسية من جراء أوضاع الحرب ، فبعدما حقق معدلات نمو سنوية بلغت 6، 13% خلال الفترة 1970-1980 ، أخذ بالانحدار وسجل مؤشرات سالبة قدرها "6، 7- %" سنوياً 1980-1985 ، "6، 4 - %" خلال السنوات 1985-1989 .

ومن المؤشرات أيضاً ، يعتبر تكوين الراسمال الثابت الاجمالي من القطاعات الهامة لمستقبل النمو ، ففي حين سجلت الاستثمارات الثابتة الاجمالية معدلات نمو سنوية مدهشة تجاوزت 27% خلال 1970-1980 ، تدهورت هذه المعدلات ، أو تحولت لمعدلات زيادة سالبة بعقد الثمانينات ".

كما ويلاحظ نفس الشئ في قطاع التجارة ، النقل والموصلات ، البناء والتشييد ، فبعد أن سجلت هذه القطاعات معدلات عالية بعد السبعينات أخفقت بعقد الثمانينات . من المحافظة بل سجلت نمو سالبة بالنصف الاول والثاني أو كلاهما* .

وفي مكان آخر مؤشر المعطيات ، إن قرارات الانفاق الاجمالي لم تخطط بموجب قواعد معلومة بين الاهداف والاحتياجات المالية الضرورية لأنجازها ، فبدلاً عن ذلك ، أستند الانفاق المخطط على التنبؤات المتفائلة جداً . وكما ذكرنا في الفصل الخامس ، بخصوص أيراداتها النفطية ... فأرقام الجداول " 44-45-46" تبين إن أجمالي التخصيصات المرصودة للفترة التخطيطية 1976 – 1980 ، بلغت 7، 15 مليار دولار، شملت" 3، 4" مليار دينار تخصيصات " المشروعات الاخرى ومقابل هذه التخصيصات " 3، 8" مرة ، أعتمادات " 70 -1974 " ، كما تساوي "3، 13" مرة أجمالي الانفاق الفعلي لها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذهب د. النصراوي في مناقشة هذه الحقائق ، بالاشارة الى " وعند الاخذ بالاعتبار تاريخ الانفاق الحكومي الانمائي في العراق ، فمثل هذه الزيادة الضخمة بالتخصيصات تتجاوز بوضوح الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي . إن البعد غير الواقعي للتخطيط خلال " 76 – 1980 " يرتبط بالمتاح من الايرادات لتمويل مثل هذا الانفاق المخطط ، ففي السنوات السابقة شكلت دائماً عوائد النفط المصدر الرئيسي لتمويل الخطة ، ويواصل متابعته في التحليل بقوله " عليه إذا أفترضنا أستمرار أستحواذ الخطة على 50% من الايرادات النفطية ، عندئذ تبلغ هذه الايرادات المتاحة للخطة" 76 – 80" فعلاً بما يعادل " 4، 79 "مليار دولار ، لمواجهة مستويات تخصيص بالخطة بلغ " 3، 106 " مليار دولار أو " 4، 31 " مليار دولار ، يعني ذلك إن الخطة أعتمدت لعجز مالي قدره "9، 28 "مليار دولار . وتجدر الاشارة الى إن هذا العجز ، ربما تفاقم أكثر لو لم تحدث زيادة غير متوقعة بأسعار النفط نتيجة الثورة الايرانية عام 1978 أو أندلاع الحرب العراقية – الايرانية عام 1980 .

وفي ضوء هذه المشكلات ، يمكن الاستنتاج بثقة ، بأن تخصيصات وأيرادات خطة " 76 – 1980 " ليست فقط وهمية ، بل أفتقرت أيضاً الى الربط الفعلي مع حقائق الاقتصاد وأيراداته النفطية .

وبعد أندلاع الحرب مع أيران عام 1980 ، تسارعت وتائر الانفاق التنموي ، كما خصصت الخطة بكاملها لمتطلبات المجهود الحربي . ومع ذلك ، ففي عام 1982 ، تم تقليص التنمية بحدة ، بعد ما فقد العراق معظم صادراته وأيراداته النفطية ، كما أضطرت الحكومة الى أعتماد أجراءات التقشف في الاقتصاد**.... ومع أجتياح الكويت عام 1990 أنعزل الاقتصاد العراقي بالكامل عن الاقتصاد العالمي .

مؤشرات التنمية الاقتصادية المطروحة في الجداول التالية وبسبب من المشكلات الاقتصادية التي

---

* أنظر د. النصراوي ، عباس – مصدر سابق ص 137 .

** راجع د. النصراوي – مصدر سابق ص 190 .

أشرنا أليها في هذا البحث أو في بحوث أخرى ، تأرجحت وتذبذبت مؤشرات التنمية الاقتصادية ، خلال الفترة المعنية في البحث ، في السبعينات والثمانينات والتسعينات ، وحتى لو تجاوز التحفظ بالأعتماد على البحوث التي قدمت في فترة النظام السابق ، وأعتمادها على متوسط الدرجات المعيارية للمؤشرين : أ- متوسط دليل التنمية البشرية (1970-1975-1980).

بـ - متوسط دليل الناتج المحلي للاعوام)1970-1975-1980) .

وكذلك لعقد الثمانينات : أ- متوسط دليل التنمية البشرية للأعوام (1980-1985-1990).

بـ -متوسط دليل الناتج المحلي للأعوام (1980-1985-1990) .

وفي عقد التسعينات : أ- متوسط دليل التنمية البشرية للأعوام (1990-1995-1998).

بـ - متوسط دليل الناتج المحلي للأعوام (1990-1995-1998). ومع كل التحفظ على الارقام والمؤشرات ومن مراجعة الجداول يظهر :

1- أنخفاض النمو المتحقق في عقد الثمانينات بنسبة 8، 55% عما كان عليه في عقد السبعينات .

2- أنهيار هذه التنمية في التسعينات لتصل نسبة الانخفاض الى 2، 1894% عما كانت عليه في الثمانينات و9، 2245% عما كانت عليه في السبعينيات .

3- يلاحظ أستمرار العراق محافظاً على ترتيبه بين الدول المختارة للمقاربة بعد السعودية وقبل أيران في عقد الستينات والسبعينات والثمانينات، ومغادرته لهذا الموقع الاخير في التسعينات*"البحث أشار في مكان آخر على ترتيب العراق الخامس عشر"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم -44-

مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق ودول المنطقة في عقد السبعينات

الدولة	دليل التنمية البشرية	قيمة Z **	دليل الناتج المحلي	قيمة Z	مجموع قيم Z المعيارية	معدل قيم Z	الترتيب
العراق	0،516	0،094	0،850	1،247	1،341	0،670	2
أيران	0،451	0،036	0،462	0،232	0،196	0،098	3
السعودية	0،578	0،219	0،932	0،434	1،653	1،826	1
الاردن	0،479	0،019	0،234	0،350	0،331	0،165	6
المغرب	0،363	0،214	0،105	0،680	0،894	0،447	10
تركيا	0،495	0،052	0،178	0،493	0،441	0،220	7
تونس	0،449	0،040	0،294	0،196	0،236	0،118	5
الجزائر	0،436	0،067	0،371	-	0،067	0،033	4
مصر	0،387	0،166	0،135	0،603	0،769	0،384	9
سوريا	0،538	0،139	0،140	0،590	0،451	0،225	8

---

* أنظر الاقتباس بتصرف ، البياني ، صبري مصطفى – بحث حركة مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق 1960 – 2000 - الاقتصاد العراقي ومتغيرات البنية العربية والدولية – بغداد 2002 ص457 .

** متوسط الدرجة المعيارية " Z Score"للمؤشرين نفس المصدر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.جدول -45-

مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق ودول المنطقة في عقد الثمانينات

الدولة	دليل التنمية البشرية	قيمة Z**	دليل الناتج المحلي	قيمة Z	مجموع قيم Z المعيارية	معدل قيم Z	الترتيب
العراق	0 ،597	0 ،006	0 ،344	0 ،586	0 ،592	0 ،296	2
أيران	0 ،714	0 ،194	0 ،262	0 ،220	0 ،414	0 ،207	3
السعودية	0 ،661	0 ،109	0 ،624	1 ،335	0 ،944	0 ،972	1
الاردن	0 ،590	0 ،004	0 ،178	0 ،154	0 ،194	0 ،097	5
المغرب	0 ،466	0 ،202	0 ،022	0 ،850	1 ،052	0 ،526	10
تركيا	0 ،644	0 ،082	0 ،132	0 ،359	0 ،277	0 ،138	6
تونس	0 ،594	0 ،002	0 ،109	0 ،462	0 ،46	0 ،23	8
الجزائر	0 ،514	0 ،125	0 ،241	0 ،126	0 ،001	0 ،0005	4
مصر	0 ،455	0 ،220	0 ،117	0 ،426	0 ،646	0 ،323	9
سوريا	0 ،692	0 ،158	0 ،079	0 ،515	0 ،357	0 ،178	7

جدول رقم -46-

مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق ودول المنطقة في عقد التسعينات

الدولة	دليل التنمية البشرية	قيمة Z	دليل الناتج المحلي	قيمة Z	معمل التنمية الاقتصادية	قيم Z	معدل قيم Z	الترتيب
العراق	0 ،557	1 ،752	0 ،545	1 ،478	0 ،393	2 ،081	1 ،77	10
أيران	0 ،744	0 ،903	0 ،80	0 ،892	0 ،541	1 ،275	1 ،023	1
السعودية	0 ،689	0 ،122	0 ،87	1 ،543	0 ،390	0 ،732	0 ،799	3
الاردن	0 ،725	0 ،633	0 ،635	0 ،641	0 ،152	0 ،122	0 ،043	7
المغرب	0 ،577	1 ،468	0 ،585	1 ،1062	0 ،006	0 ،690	1 ،088	9
تركيا	0 ،752	1 ،016	0 ،765	0 ،567	0 ،518	1 ،192	0 ،929	2
تزنس	0 ،625	0 ،633	0 ،765	0 ،567	0 ،236	0 ،179	0 ،459	4
الجزائر	0 ،710	0 ،420	0 ،765	0 ،567	0 ،229	0 ،154	0 ،380	5
مصر	0 ،618	0 ،886	0 ،595	1 ،013	0 ،016	0 ،726	0 ،875	8
سوريا	0 ،707	0 ،377	0 ،715	0 ،102	0 ،210	0 ،085	0 ،188	6

الجداول 5،6،7 مقتبسة، من كتاب الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية - بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية - بيت الحكمة 22-23 /كانون الاول (ديسمبر 2001 م - تحرير د. هناء عبد الغفار السامرائي و د. عماد عبد اللطيف سالم - بغداد 2002 ص 466 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصـــة :-

أولاً:- إن تجربة السبعينات بينت ، إن القضية لا تكمن فقط في المشاكل الاقتصادية لقطاع الدولة ، وأنما أغلب المشاكل الاقتصادية ، هي مشاكل سياسية وطريقة تفكير أيديولوجي للنظام نفسه ، وهي تعكس المصالح القائمة بين أطراف التوجه السياسي في داخل حزب البعث ، وتعتبر هذه الحالة طبيعية ، اذا علمنا ان طبيعة تفكير المسؤلين ، ذات منحى أرتجالي ، ولذلك كانت المشاكل الاقتصادية ومصالح القوى الاجتماعية القائمة لم تستقر بمافية الكفاية ، فما بالنا بالتدخل السياسي لهذه القوى في التخطيط والتنمية الاقتصادية ، وهذا ما برز أكثر في خطة التنمية 1976 – 1980 ، حيث برز دور" مجلس قيادة الثورة" متجاوزاً المخططين في المجال الاقتصادي .

ثانياً :- ومن جانب آخر إن قطاع الدولة من حيث التطور ونشاطه المنتج وفر نمواً للطبقة العاملة العراقية بشكل سريع ، حيث تجاوز عددها المليون في السبعينات ، وهذا يعود بالدرجة الرئيسية الى سياسة التصنيع والتحولات البنيوية التي ميزت ذات العقد ، ولم يقتصر هذا الجانب على العدد وأنما أنعكس على التركيبة المهنية للعمال ، وهذا ما يعكسه واقع المشاريع الصناعية الجديد ، كالاسمدة والبتروكيمياويات وغيرها من المشاريع الجديدة . وليست من مهمة البحث التوسع والتعمق في هذا الموضوع ، بل يحتاج الى دراسات ملموسة وأكثر تفصيلاً ...

ثالثاً :- ومن جانب آخر ، فأن توجه الدولة ، الى المشاريع الباهضة الكلفة يحمل الاقتصاد فوق طاقته ويؤدي الى أرتهانه بالشركات المتعدية الجنسية ، للتحكم من قريب ، بهذه المشاريع ، من خلال الخبرات والتزويد بالآلات والمكائن والمواد الاولية وغيرها . وبالتالي ضمان للرأسمال العالمي قاعدة مرتبطة به ، وغير مرتبطة بقاعدة مستقلة لإعادة أنتاج وتأسيس القوى المنتجة الوطنية .

رابعاً : - ثمة حالة أخرى مرتبطة بالتعميق شبه المستمر في تقسيم العمل بين قطاع الدولة ، كما جرى الحديث عنه وبين القطاع الخاص والسوق الراسمالية العالمية من خلال خطط التنمية ، التي أتبعت في ظل النظام السابق ، أذ جرت المبادلات الاقتصادية ، بالاعتماد على تصدير النفط الخام فقط ، الذي يشكل نسبة كبيرة من المبادلات الاقتصادية ، دون أن تعمل خطط التنمية ، على تنوع الاقتصاد مع السوق والنظام العالمي ، هذا التوجه نفسه ، كان يحمل نواقيس الخطر ، وهدد الاقتصاد ، وجعله أكثر هشاشة وتبعية أمام أول أختبار ، عندما هبطت أسعار النفط الخام في السوق العالمية في الثمانينات ، ودخول العراق في حربه مع أيران وبسبب هذه الهشاشة والتبعية وجدنا كيف أنهارت خطط التنمية وكيف تراجع قطاع الدولة ، وأدى ذلك الى مايلي : -

1- إعادة تدوير مصادر الفائض الاقتصادي المتأتي من النفط في قطاع الدولة وتحويلها نحو السوق والنظام الراسمالي ، بفضل آلية التبادل غير المتكافئ .

2- توسع العلاقات أكثر ، وأصبحت أكثر تنوعاً وعمقاً من الدول الراسمالية المتطورة صناعياً وزادت عملية التنمية أكثر أرتباطاً بهذه المؤسسات وبخاصة الشركات متعدية الجنسية ، وليس هذا فقط بل أرتبط ذلك بتبعية إعادة أنتاج راس المال الوطني ، وأزدادت الديون وتوسعت أشكال الخضوع التقني والتكنلوجي والاقتصادي ، مما عرض أختيار طريق التنمية الى مخاطر وضغوطات ، وذلك بأزدياد العلاقات مع السوق الراسمالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تزايد نشاط القطاع الخاص الذي صنعته الدولة"الريعي "، وزيادة تكاليف الحرب ، أدت الى توجه النظام لخصخصة الاقتصاد ، بأتجاه معالجة الازمة الاقتصادية داخلياً ، وأتجاه أيجاد أرضية لمحاباة المتغيرات التي جرت في الثمانينات ، على المستوى العالمي وأنعكاساتها على البلدان النامية ، وفشل تجارب التنمية التي أتبعت .

4- وهكذا وبفضل هذا الفشل ، وبحكم التوزنات في داخل سلطة الحكم في العراق آنذاك ، فأن خطط التنمية وما صاحبها من أجراءات فردية وأرتجالية ، ساهمت بشكل كبير على أنهاك الاقتصاد وجعله عرضة للأجتهادات الفردية التي ساهمت في عملية التدهور والتدني وحالة الفقر والمعاناة التي عاش العراق والعراقين في ظل الحرب والحصار الاقتصادي الذي يعتبر أشد وطأة من "الحصار السياسي "، والحرب الاخيرة ومن ثم الاحتلال الذي قضى على ما تبقى . فكيف جرى أ نتقال الاقتصاد للحالة الجديدة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الثالث :

السياسة الاقتصادية في العراق

تشير مصادر عديدة الى إن الاقتصاد ، يعني بأ نتاج وتوزيع الخيرات المادية ، وكيفية أستهلاكها في المجتمع ، وحول هذا التعريف هناك آراء عديدة ، تتعلق بعمل الاقتصاد الوطني وأنعكاساته على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية للحكومات أو في طريقة الحكم السياسي ، في توجيه الاقتصاد في ميدان الانتاج والتشغيل والدخل . ويكمن جوهر التخطيط للتنمية الاقتصادية ، أساساً بكيفية تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها للاستثمار الانتاجي من أجل تحقيق نمو الناتج القومي ، تتجاوز معدلاته زيادة السكان. وأن التباين ما بين المؤشرين " المدخرات والاستثمار " يساعد بلا شك على تحسين المستوى المعاشي للسكان .

فكيف تصرفت السلطات السياسية في الاقتصاد العراقي ؟. منذ قيام مجلس الاعمار عام 1950 ، وهو أول تجربة تخطيطية في الخمسينيات ، الذي تشيرله مصادر عديدة، أقتصرت برامجه ومفاهيمه الاساسية للتخطيط حول نمو الدخل وزيادة التشغيل ، حيث شكلت أولوياته ، مشاريع الري والطرق والجسور والسيطرة على الفيضانات ، وأعطاء أهمية أقل للصناعة والزراعة، وهو ما أثار بلا شك التساؤل حول طبيعة وأتجاهات التنمية ، وقادت سياسة التنمية فيه الى تعميق تبعية الاقتصاد الوطني وأستمرار إعتماده على تصدير النفط الخام للخارج، ولم تتحقق طروحاته بصدد رفع المستوى المعاشي للسكان أو تنمية موارد البلاد . ونكتفي بهذا القدر، حيث إن مهمة البحث ، لا تدخل في التفاصيل للفترة المطروحة ، إنما نحيل المهتمين لدراسة مؤلفات أخرى عديدة*. وبالاضافة الى خطط مجلس الاعمار ، فهناك خطط للتنمية ، وضعت بعد ثورة 14 تموز 1958 ، فبالاضافة الى أستكمال الخطة الثانية لمجلس الاعمار من قبلها ، وضعت خطة للتنمية عام 1959 ، والتي أستكملت بعد عام 1964 ، وخطة 1965 -1969 وما بعدها خطة 1970 – 1974 " وكلها غير معنية بالبحث غير إن الاشارة لها تدخل في السياق.

أما خطة 1976 -1980 ، التي تخللتها عدد من البرامج 1975 – 1976 – 1977 ، ومناهج أستثمارية ، والتي تمت الاشارة لها بالتفصيل في فصول سابقة . ورغم أعتماد الخطط والبرامج في ظروف مختلفة ومتناقضة ، بدأت من الخمسينات ، حيث نظام الحكم الملكي ، حتى 1958 ، و النظام الجمهوري من بعده ، وإعتماد أسلوب الاستثمار المباشر للدولة ضمن الخطط ، ورغم تباين النظم السياسية والمعوقات الفكرية والطبقية والايدلوجية وتباين المصالح أو تناقضها ، لكن واقع الحال ، يؤشرالى إن السياسة الاقتصادية في العراق لم تتغير الا قليلاً.

والذي تغيرفي نمط التطور الوطني ، هوأ سلوب التخطيط الاقتصادي الذي يعتبر جديداً في نطاق السياسة الاقتصادية أو الادارة الرئيسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد ، ويظهر إن السياسة الاقتصادية في العراق ، طرحت قضيتين في ميدان التخطيط ، وبخاصةً بعد ثورة 14 تموز 1958 ، وهي أولاً : توفير الموارد الضرورية لتحقيق مشروعات أستثمارية أنتاجية . وثانياً : توجيه الاستثمار توجيهاً ، يؤمن نمو القدرة الانتاجية ، نمواً يحقق التطور الاقصى من الدخل الوطني ويحقق مستوى معاشي مناسب ، غير إن هاتين القضيتين لم تحققا لحد الآن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا أخذت السياسة الاقتصادية منحى التوجه للأستثمار، بأتجاه سياسة الاحلال ، والتوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي لأنتاج المواد الغذائية والمواد الاولية ، لأشباع حاجات اليد العاملة في المدن ، والصناعات الجديدة ، وتوجيه السياسة الاقتصادية ، نحو صناعة الاستهلاك الشعبي ، لأنتاج السلع الاستهلاكية لأشباع حاجة المواطنين في المدينة والريف .

كما عملت السياسة الاقتصادية ، الى زيادة تأثير الطبقة الوسطى والبرجوازية الوطنية ، وبهذا الصدد يقول " حنا بطاطو " ومما له مغزى إن أصحاب المصانع لم يعرفوا أزدهاراً كالذي عرفوه في عهد عبد الكريم قاسم " 1958 – 1963 " ، الذي كانت سياسته الاقتصادية والمالية موحى بها الى درجة غير قليلة ، من الوطنين الديمقراطيين ، أو بدقة أكبر ، من محمد حديد الذي كان له في تلك السنوات نفوذ في الحكومة حتى عندما كان خارجها "* وخلق حالة من التوازن بين الزراعة والصناعة ، وما صاحب هذه السياسة لاحقاً من ظواهر الاختلالات الاقتصادية من جراء عجز المواد الاولية أو الايدي الماهرة والفنية ، وتوازن نقدي في الاقتصاد النامي من خلال الموازنة بين الاستثمار الخاص وبين عرض السلع الاستثمارية المتوافرة للقطاعات المختلفة .

فإذا تعمقنا أكثر لمشاهدة مدى فاعلية السياسة الاقتصادية للحكومة في إطار التوجه العام للنمو الاقتصادي في السبعينات ، نجد إن التحليل النظري ومعطياته لا تجد الانجاز الفعلي والواقعي في الفترة المطروحة ، بل لا تتوافق مع الاستنتاجات النظرية في تجربة النظام في السبعينات .

إذ تشير مصادر عديدة الى إن ظروف السبعينات وأن أظهرت نتائج لسيطرة الدولة الكاملة على التجارة الخارجية ، أثر التأميم الذي جرى للقطاع النفطي في عام 1972 والإدارة المباشرة للبنية الاساسية المادية والاجتماعية وإدارة عدد من مشاريع الانتاج السلعي الهامة ، وقيام قطاع الدولة ، بأنشاء شركة المقاولات الحكومية ، لتنفيذ المشاريع الانمائية الحكومية والتدخل الواسع في الشؤون الاقتصادية ، وبخاصةً في القطاعات الانتاجية والتحويلية .

يقول د. السعدي**" إن خطة التنمية القومية للسنوات 1976 – 1980 المعتمدة من قبل السلطة الحاكمة ممثلة بمجلس قيادة الثورة ، والتي صدرت في حزيران 1977 ، خلت تماماً من أستراتيجية للتنمية ، فلقد شملت على عدد من المبادئ والاهداف الاقتصادية والسياسية العامة تبعثرت فيما يسمى " بالمبادئ والمهمات الاساسية للخطة " مشيرا الى إن هذه المبادئ والاهداف أقرب الى الشعارات والفتاوي السياسية ، التي لا تستند الى مسوغات أقتصادية مقنعة .

ومما يلاحظ إن الحكومة والحزب الحاكم ، لم يستفيدا من الظروف الاقتصادية والسياسية ، التي توفرت " الفورة النفطية " وخطط التنمية المطروحة ، لم تعالج المشكلات الاقتصادية والمالية التي تعانيها البلاد ، بل أتخذت طابعاً فردياً وأرتجالياً . وبدلاً من تقليل المشاكل الاقتصادية نجدها عمقتها ، وحينما دخل العراق الحرب مع ايران عام 1980 ، لم تستطيع الحكومة مواجهة المشكلات الاقتصادية ، فلم تستطيع تقليل أحتمالات التناقض بين سياسة الدولة وأجراءاتها الاقتصادية وبين متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي .

ورغم إن بعض المصادر*** تشير ، الى أن مستوى دخل الفرد في الثمانينات يضاهي دخل الفرد في كوريا الجنوبية ، وكان يتمتع بأحد أفضل أنظمة التعليم في البلدان العربية ، ويقدم بشكل عام مستوى جيد من الرعاية الصحية " غير إن هذه المعايير سرعان ما تبخرت وبخاصة في الاعوام التي تلت عام 1982 .

إن السياسة الارتجالية والفردية ، دفعت الاقتصاد الوطني بعيداً عن أستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما ما يتعلق بالاعتماد على قطاع النفط ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل ساهمت تلك السياسات على تكريس الاعتماد على هذه المادة الخام وتصديرها ، وحينما أنخفضت أسعار النفط ما بعد الثمانينات على المستوى العالمي ، خلقت هذه الحالة ظرفاً جديداً غاية في المصاعب ، يضاف على مشاكل التنمية الاقتصادية ويزيد من أعبائها . وبهذا الصدد يقول د. النصراوي "إن الازدهار الاقتصادي

---

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف بطاطو ، حنا – العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية – ترجمة عفيف الرزاز – مؤسسة الابحاث العربية – الطبعة الاولى – الكتاب الاول – بيروت -1990 ص346 .

** راجع مؤلف السعدي د. صبري زاير – التجربة الاقتصادية في العراق الحديث – المدى – الطبعة الاولى – 2009 – بغداد – ص193 .

*** وثيقة صادرة عن وزارة التنمية الدولية – برنامج التنمية البريطانية في العراق ص 3

بالسبعينات قد أعتمد أو دعم من خلال الزيادة الحادة بعوائد تصدير سلعة واحدة – النفط – وعليه كان، أي تراجع لعوائد هذه الصادرات، بغض النظر عن أسباب التراجع ستترك ، تأثيرات مضاعفة على بقية الاقتصاد الوطني .. وهذا بالدقة ما حصل للاقتصاد العراقي مع أنفجار الحرب* ".

إن واقع الاقتصاد العراقي في ظروف الحرب والسياسة المعتمدة من قبل السلطة الحاكمة ، أظهرت تزايد العبء ، على الاقتصاد وتعاظم آثارها السلبية وأدت الى بروز ظاهرة المديونية الخارجية .

إن تحقيق شروط النمو الاقتصادي الاساسية والزيادة في الاستثمار في القطاعين العام والخاص ، الممولة من الادخارات المحلية وزيادة الصادرات غير النفطية ، كفيلة في تحقيق التوازن بين الانفاق الاستثماري المنتج ، وبين سياسة التصدير في النفط الخام وما تحققه من موارد مالية وعملات أجنبية لازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة ، وفي خلق حالة من التوازن بين الاستهلاك العام وموارد التمويل المحلية ، ويبقى القطاع النفطي وقطاع الدولة هو الاكثر تأ ثير في مستقبل النمو والتنمية .

وإن ظروف الثمانينات وما رافقها من أنخفاض في أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وأنخفاض أيراداته ، ومن الجانب السياسي ، الحرب العراقية – الايرانية وحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي في التسعينات التي لازالت نتائجها تتفاعل حتى بعد سقوط النظام وأحتلال العراق عام 2003 . تؤكد ليس نظرياً وأنما عملياً فشل السياسة الاقتصادية في العراق ، وأنما ما يعيشه العراق من أزمة أقتصادية تشكل واقعاً عملياً ، لا يزال أحد أخطر العوامل التي أدت الى تخلف العراق وضياع ثروته وضياع مستقبل النمو والتنمية ، ما لم يأخذ أصحاب القرار بالأولويات ، وتجري إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية المطروحة ، والسيناريوهات البعيدة عن الواقع الحقيقي للأقتصاد العراقي .

---

* للمزيد راجع مؤلف النصراوي د. عباس ن مصدر سابق ص .111 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السابع

جذور ومسببات الازمة الاقتصادية الراهنة في العراق

تعرض الاقتصاد العراقي الى أزمات عديدة ومسببات كثيرة، يصعب حصرها بعامل واحد، وأنما هنالك عوامل مختلفة، تلك الازمات التي لا يمكن مواجهتها على الرغم ما يمتلكه الاقتصاد من أمكانيات هائلة ، لم يجر أستثمارها أو توظيفها بالشكل الصحيح، حيث يلاحظ إن الاقتصاد أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي بالدرجة الاساسية والغاز الطبيعي بدرجة أقل ، والاعتماد على النفط الذي يمول الايرادات العامة ، في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي . وأن فقدان ذلك يؤدي الى وقوع الاقتصاد ، تحت رحمة التغيرات الظرفية التي بدورها تؤدي الى القضاء على ايجا بيات المراحل السابقة لها" أن وجدت". " وواقع الاختبار للأقتصاد كانت الحرب العراقية – الايرانية ، التي أستنزفت الموارد المالية التي قدرت بحوالي "35 -37" مليار دولار بالاضافة الى الموارد البشرية ، وخرج منها بمديونية قدرها صندوق النقد الدولي " 125" مليار دولار ، وقد أثرت تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على أيرادات العراق من النقد الاجنبي التي توجه لتمويل نفقات الحرب، كجزء من أجراءاتها ، توجهت الدولة عام 1987 الى الخصخصة " التي جرت الاشارة لها "، كما إن قرار الحصار الاقتصادي الدولي في التسعينات أدى الى زيادة حدة التضخم و الى أنهيار العملة الوطنية "الدينار" أمام الدولار الامريكي ، ولمعالجة ذلك تقدمت الدولة الى المزيد من الاصدار النقدي ،الامر الذي أدى الى تآكل قيمة الموجودات والمدخرات وأجور العاملين

والى أرتفاع عدد العاطلين عن العمل ، أما الحرب الاخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا عام 2003، وأسقطت النظام ، أدت الى تدمير وحرق ونهب ماتبقى من الدولة العراقية وما حملت من أجندات وبرامج للحالة الجديدة .

يقول د. كاظم حبيب " لوعدنا الى الوراء قليلاً وحاولنا مراجعة ماكتب وما كتبت في موضوع أسباب حرب الخليج الثانية لتبين لنا بما لا يقبل الشك بأن هناك أهدافاً أقتصادية وسياسية ذات طبيعة أستراتيجية مؤكدة لا تشمل العراق فحسب، بل تمتد الى المنطقة بأسرها، من سياسات العولمة الامريكية وفق قاموس المحافظين الجدد وسياستهم الليبرالية الجديدة . وهي التي بدأت ملامحها منذ سنوات ولكنها تجلت أخيراً في أجتماعات البحر الميت في الاردن في ربيع هذا العام "2003"* .

ويحاول الفصل أن يعالج ثلاث عناوين ، حول جذور ومسببات الازمة الاقتصادية الراهنة في العراق ، وهي :

1- المبحث الاول : السياسة الاقتصادية التي أنتهجها النظام السابق .

2- الاستراتيجية الاقتصادية التي طبقها الاحتلال "المشروع الاقتصادي للحاكم المدني "بول بريمر" وآثار الحرب.

3- السياسات التي طبقتها الحكومات المتعاقبة منذ سقوط النظام والقوانين الاقتصادية التي صدرت .

---

* مقالة للدكتور كاظم حبيب - بعنوان – ماهي طبيعة الصراع حول شؤون ومستقبل الاقتصاد العراقي بين سلطة الاحتلال وبين مجلس الحكم المؤقت والشعب؟ ص1 - منشورة على الانترنيت 15.07.2003 ./. http: //www.kdp.pp.se .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول :

السياسة الاقتصادية التي أنتهجها النظام السابق

يلاحظ إن الدولة وكما أشير لها في الفصل الخامس من هذا البحث ، تبنت في خططها التنموية خلال عقد السبعينات أستراتيجية التصنيع لأحلال البديل ، وتشجيع الصادرات الصناعية ، وبقى القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام " قطاع الدولة " محدود التأثير بالمقارنة مع التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي خلال السنوات 1970 – 1980 ، رغم ما توالت على الاقتصاد العراقي بعد التغيير الذي حصل عام 1968 ، أربعة خطط تنموية ، إذ أتسمت البرامج التنفيذية مابعد ذلك التاريخ بتفضيل الاهمية النسبية لقطاع الدولة ، وسمي " بالاشتراكي" من خلال مساهمته بأجمالي الناتج المحلي وتحفيزه للعوامل الانتاجية الزراعية والصناعية أو في ملكية وسائل الانتاج ومصادر النقد الاجنبي ، وغدت الدولة هي المتحكمة بتوزيع الموارد في مجال الاستخدامات المتنوعة أو في عوائدها أو في تحديد مستوى الاجور* ، وأسعار الفائدة وسعر الصرف للعملة الوطنية " الدينار " ، وتحديد الاتجاه العام لأسعار الجملة ، وأصبح منحى التوجه في الشأن الاقتصادي للخطط يدار مركزياً .

يقول د. عباس النصراوي " صيغت الخطط بشعارات ثورية وأستغرق التحضير لها قرابة السنتين ، وتعتبر من الخطط ، التي أعدت ونفذت من خلال نفس الهيكل السياسي للسلطة ، خلافاً للخطط الاخرى " ما قبل 1968 " التي واجهت بعض التغيرات والتبدلات السياسية ، وتميز القائمون على التخطيط بمزايا مختلفة عن السابقين ، من حيث تراكم الخبرة والاستفادة من الثروة المتراكمة والدراسات والتجارب الفنية ، ووصفت بأنها خطة أقتصادية أجتماعية شاملة للتنمية وذات أستراتيجية واضحة وأهداف محددة ، وهياكل تنظيمية ملائمة ...

كما يلاحظ أيضاً ، أقتران الاقتصاد بنمط الاقتصاد الريعي الى حد بعيد " بالاعتماد على النفط " وهذا ما جعل الدولة " تتصرف كمثيلاتها من دول الخليج النفطية " تتصرف بأكثر تحكماً بعلاقاتها مع المجتمع " بوجود ريع النفط " والاعتماد عليه جعلها تبتعد على الاعتماد على المجتمع ، وبالتالي أضعفت فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني أو دورها الرقابي ، وبخاصةً في الشأن الاقتصادي .

ووضعت الخطط أهداف قطاعية محددة ، وهي القطاع :

1- الزراعي ، حيث أشارت خطة التنمية في هذا القطاع بمعدل سنوي قدره 7% لمواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان وسد متطلبات قطاع الصناعة من المواد الاولية الزراعية ، وزيادة الصادرات الزراعية .

2- قطاع الصناعات التحويلية ، توقعت أن ينمو هذا القطاع بمعدل سنوي 12% بالاضافة الى ما تضمنته الخطة من أهداف هذا القطاع ، في أنجاز المشروعات الصناعية أو زيادة الانتاجية ، وتصعيد الصادرات ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتوجات الصناعية وتشجيع التكامل الصناعي العربي .

3- أما قطاع النقل والمواصلات ، فقد أكد على تطوير البنية التحتية وتوسيعها لمتطلبات تطوير الاقتصاد .

4- قطاع المباني والخدمات، أكد على توسيع الخدمات الاجتماعية، خصوصاً الرعاية الصحية والتعليم.

---

* أصدرت الدولة قانون العمل رقم 151 لسنة 1971 ، وفيه حدد الحد الادنى للأجور .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فما الذي حصل ، عند تقييم هذه الخطة " 1974 – 1970" يلاحظ ،أن الخطة التنموية التي جرى الحديث عنها من حيث التخصيصات والايرادات والعمل واساليب التنفيذ ، هي أستمرار لسياسة التنمية السابقة ، أي خطة التنمية 1965 – 1969*. ولم يرد بالخطة ما يميزها ، أنظر الجدول حيث يبين الجدول -47- فقط "58" مشروعاً جديداً من أصل المشروعات الواردة البالغ جدول رقم -47-

خطة التنمية القومية: توزيع مشروعات التنمية حسب القطاعات 1970 – 1974

(مليون دينار ونسبة مئوية)

القطاع	أجمالي عدد المشروعات	أجمالي الاستثمارات/ مليون	عدد المشروعات الجديدة	النسبة من المجموع	الاستثمارات في المشروعات الجديدة / مليون	النسبة من مجموع الاستثمارات
الزراعة	65	185	4	1، 6	5، 8	6، 4
الصناعة	24	132	7	2، 29	9، 63	8، 4
النقل والموصلات	58	60	20	5، 34	2، 21	5، 3
المباني	92	67	27	3، 29	9، 6	3، 10
الاجمالي	239	444	58	3، 24	0، 101	7، 22

Source: Derived from NDP Law, PP.9-46.

239 عددها مشروعاً التي شكلت أستثماراتها "101" مليون دينار وما يعادل 23% من أجمالي تخصيصات الخطة** "لم يجري تنفيذ181 مشروعاً من الخطة-. ويعلق" د. النصراوي " بالقول " من السخرية أن يسحق أنفجار أسعار البترول بالسبعينات بعنف أمل المخططين "لخطة التنمية القومية" في تغير هيكل الاقتصاد العراقي . فعوضاً عن تخفيض مساهمة قطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي في هذه الخطة 1974 الى 4، 26% ، أرتفعت مساهمته الفعلية بالناتج الى 4، 60% ، كما تدهورت المساهمة النسبية لقطاع الزراعة والصناعة الى 9، 6% و 2، 5% على التوالي ، بدلاً من المساهمة المستهدفة 7، 19% لقطاع الزراعة ، 4، 11% لقطاع الصناعة . يمكن الاستفادة من جدول رقم 30 في توفير مقارنات كمية لقيم المؤشرات الاقتصادية المختلفة المستهدفة/ الفعلية.

أما ما يتعلق ببرنامج الاستثمار لعام 1975 والذي جاء بعد أنجاز الخطة السابقة 1970 – 1974 فقد أعتمدته الحكومة كبرنامج قصير الامد لفترة تسعة أشهور وبتخصيصات بلغت 1، 1 مليار دينار وزعت على الشكل التالي :

قطاع الزراعة 3، 19% .

قطاع الصناعة 6، 41% .

قطاع النقل والمواصلات 4، 15% .

قطاع المباني والخدمات 5، 17% .

المقاولات والمشاريع الاخرى 2، 6% .

وتشير بعض الدراسات الى إن المخططين بوزارة التخطيط أخذوا يفكرون بخطة بعيدة المدى للفترة 1975 – 1990 ، تشكل إطاراً للخطط الخمسية متوسطة الاجل ، تنظم سنوياً ،وهنا يختلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع – النصراوي د. عباس – مصدر سابق ص97 .
** هنالك مقارنات هامة بين خطتي عام 1965 - 1969 وبين 1970 – 1974 ، يرصدها د. عباس النصراوي ، في مؤلفه المذكور في الصفحات التالية 95، 96 ، 97 ، 98 ، 99 .

الاقتصاديون حول هكذا تفكير ، منهم من يرى " المنهج التخطيطي يوفرمرونة وأستقرار للعملية التخطيطية ، لأنها توفر للمخطط القدرة على التنبؤ بمجمل الاقتصاد ، وتقلص صرامة الصدمات المصاحبة مع الزيادة في الانفاق التنموي أو أيرادات النفط ومنهم من يرى العكس من ذلك ، إن عدم الالتزام بمنهجية التخطيط ، يوفر أرضية للمرونة أكثر، وأن لا يتوقف الفكر الاقتصادي بنمطية حادة . ولا يريد البحث أن يعلق على هكذا أفكار ، خاصةً إن ما يفكر به الاقتصاديون ، مرتبط بالدرجة الاولى بموافقة القيادة السياسية في البلد ، وتحديداً بموافقة " مجلس قيادة الثورة " الذي هو كما "أشير له" يتكون من بضعة أشخاص ، تتمركز في أيديهم السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية في البلاد ، وهي الجهة نفسها التي رفضت المنهج الجديد للمخططين ، وشرعت بديلاً عنه برامج أستثمارية سنوية مصادق عليها ، مثل برنامج 1975 ، 1976 ، 1977 ، رغم تبنيهم عام 1977 لخطة التنمية القومية لسنوات 1976 – 1980 ، توقف قانون الخطة الجديد ، عكس الخطط السابقة ، وتوقفت الحكومة بالاعلان عن التخصصات الاستثمارية لها . وأختارت طريقاً آخر يحدد مؤشرات النمو السنوية*.

المعلومات المتوفره تشير الى ما حققته القطاعات الاقتصادية المختلفة بالناتج المحلي الاجمالي عام 1980 كما يلي :

أ- حققت القطاعات السلعية نسبة مساهمة بالناتج الاجمالي قدرها 76% في حين توقعت الخطة أن تكون المساهمة قدرها 76% .

بـ- تمكين قطاعات التوزيع والخدمات زيادة مساهمتها أ التي أصبحت 33% بدلاً من 24% المتوقعة .

جـ- أخفقت الخطة في تحقيق هدف التشغيل ، الذي توقعته وهو تشغيل 548 ألف مشتغل ، في حين تمكنت من توفير "300" ألف فرصة .

د- تعثرت التنمية بعد عام 1980 وعموماً فإن عقد السبعينات ، كما أشرنا الى التحسن النسبي في الريف أثر قانون الاصلاح الزراعي الثاني رقم "117 لعام 1970 " ولكن ما تمخض عنه من أخفاق البرامج التكميلية له ، أضعفت تحقيق كفاءة أقتصادية وأبقت على أوضاع التفاوت النسبي للأنفاق الفردي والأسري على السلع الضرورية ، ووسعت فجوة التفاوت بين الفئات ذات الدخل المرتفع عن غيرها من الفئات ذات الدخل المنخفض ، كما إن صدور قانون العمل لقم 151 لسنة 1971 ، وتحقيق الحد الادنى للأجور، رغم كل الملاحظات والتحفظات تبقى مساهمة في تحديد الاجور في القطاعين العام والخاص،الا إن هذا القانون أبقى أيضاً على التفاوت الواسع بين أبناء المجتمع العراقي وبخاصةً بعد سقف الارتفاعات للسلع والحاجيات وأجور السكن وغيرها من فاتورة المعيشة للعائلة العراقية .

كما وشهد العقد تزايداً في أيرادات النفط ، إذ بلغت نحو 521 مليون دولار في مطلع عقد السبعينات وأزدادت لتبلغ نحو 21291 مليون دولار في نهاية السبعينات ، إذ بلغت الاهمية النسبية للزيادة نحو 3986% بالمقارنة مع بداية العقد .. وأنعكس ذلك في تزايد قيمة أجمالي الناتج المحلي الذي بلغ نحو 5، 7297 مليون دينار في نهايته ، ونسبة زيادة قدرها 5، 168% " بأسعار 1985".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما يلاحظ أيضاً إنه با لرغم من هذه الارقام الهائلة ، لم يستفد العراق من توجيه خططه ، لصالح التنمية ، بل بالعكس فشلت برامج التنمية الاقتصادية ، أمام أول أختبار ، جراء أنخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والحرب العراقية الايرانية في الثمانينات .

---

* للمزيد من التفاصيل راجع ، مؤلف د. النصراوي ، عباس – مصدر سابق ص 102 وما يليها .

ففي الثمانينات واجه العراق ، التغيرات في أسعار النفط ، وبالتالي أنخفاض أيراداته " حيث كان العراق عام 1979 ، يحتل المركز الثاني من أكبر الدول المصدرة للبترول ضمن أوبك – OPC " بعد السعودية حيث بلغت صادراته "3، 3" مليون برميل باليوم ، أي ما يعادل "4، 11%" من أجمالي صادرات دول أوابك " وتراجعت هذه النسبة وتراجعت معها الايرادات ، حيث بلغت الصادرات عام 1983 "740" ألف برميل باليوم ، وبلغت الايرادات 8، & مليار دولار ... وأنخفاض الايرادات أدى الى ضعف عرض النقد الاجنبي ، في حين إن " الحرب " أوجدت أنفاقاً متزايداً على الاحتياجات العسكرية من جانب الطلب على النقد الاجنبي ، إذ ساهم هذا الانفاق بما نسبته 5، 42% من أجمالي الناتج المحلي عام 1985 ، وأجبر هذا التراجع للأيرادات النفطية الى تبني الحكومة برامج أو سياسة " التقشف " أو تخفيض الانفاق . وفي الوقت نفسة تراجع الناتج

المحلي الاجمالي بما نسبته 2، 18% لعام 1985 مقارنة بنظيره في مطلع الثمانينات . إذ بلغت الايرادات نحو 1، 26 مليار دولار في مطلع عقد الثمانينات ، وأنخفضت نسبة 52% و 0، 73% في منتصف العقد المذكور " 1985 " ثم العام الذي يليه 1986*".

كما وأجبر التراجع الى أيقاف تنفيذ مشروعات التنمية بأستثناء المشروعات المرتبطة " بالمجهود الحربي " . وهكذا يمكن ملاحظة آثار هذا التراجع في الموارد المالية " أثر أوضاع تراجع موارد المالية خلال الحرب " على التنمية في مؤشر الحصة المتناقصة للعراق بقيمة المشروعات المتعاقد

عليها مع البلدان الاعضاء ، بمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط "أوابك OAPEC" فقد أرتفعت الى 30% عام 1980، 31% عام 1981 ، ثم تدهورت الى 9% عام 1982، 2% عام 1983**.

أنعكست هذه الحالة من التراجع العام في الميادين الاقتصادية أدت الى ضعف القدرات الانمائية للأقتصاد العراقي ، نتيجة الاعباء التي واجهته خلال السنوات الثماني للحرب ، وأصبحت بذلك السياسة المالية تحت ضغوط تزايد الانفاق العام وبخاصةً العسكري منه من جانب والتهرب الضريبي من جانب آخر ، أدت هذه السياسة الى عدم التوازن في العديد من المجالات الاقتصادية ، جراء الحرب وتدني الكفاءة الانتاجية للنشاط الاقتصادي .

كما يلاحظ أيضاً تصاعد الضغوط التضخمية مع مرور الزمن ، وأثرت على العملة الوطنية وسعر صرفها وأسعار الفائدة بأتجاه المغالات بعيداً عن الاسعار الحقيقية لها . الامر الذي ساهم في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع ، لصالح الفئات الغنية ، على حساب الفئات الفقيرة ، ولصالح الفئات غير المرتبطة بالقطاع الوظيفي للدولة ، وأنما لصالح القطاع الخاص ما ترتب على ذلك من أنحرافات وفساد إداري في قطاع الدولة نتيجة لتفاقم الاسعار للمستهلك ، وأنخفاض أجورهم الحقيقية وتدهور قوتهم الشرائية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا من جانب ومن جانب آخر تزايد الديون الخارجية ، في معالجة أو التخفيف من أعباء " ميزان المدفوعات" نتيجة التزايد على النقد الاجنبي " كما ذكرنا" لمواجهة ضغوط حاجات التنمية الاقتصادية ، وتحديداً في توفير مستلزمات الانفاقا ت العسكرية التي راح الاقتصاد العراقي يترنح أمامها ، وأنعكست في المواقف الرسمية للمسؤولين العراقيين ، قبل حرب الخليج الثانية ، وخاصةً في مؤتمر القمة العربي الذي أنعقد في بغداد ، وكان خطاب المسؤولين العراقيين واضحاً حيث أشاروا الى" إن المناخ الاقتصادي للعراق يتطلب حلولاً جذرية ، أصبحت خارج أمكنات الاقتصاد العراقي في المدى القصير .. وما يمكن تلخيصه : في كل ما تقدم :

---

* جامعة الدول العرابية ، الامانة العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1988 ، تحرير صندوق النقد العربي " تونس: الامانة العامة 1988" ص259.

** أنظر المصدر Secretary General, Annual Report, Kuwait Derived From OAPEC

1- تجدر الاشارة الى إنه توفرت في العراق في السبعينات ظروف موآتية جداً للأنتقال بالاقتصاد الوطني من أقتصاد متخلف الى أقتصاد زراعي – صناعي متطور ، وأضاعت هذه الفرصة التي تعتبر واحدة من سلسلة العبثيات للنظام الحاكم في بغداد ، وطرائقه الفجة ، ورغباته الشخصية ، دون الاعتبار للشعب العراقي ، ولا يمكن النظر الى الحرب العراقية الايرانية ، رغم آثارها الكارثية ومواجعها ، بأعتبارها السبب الوحيد لتعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالسبب الرئسي يكمن في طبيعة السلطة والسياسية الحاكمة وتعاملها العبثي بالاقتصاد ، وعسكرتها له، وهذه الحاكمة تبلورت في فترة قبل الحرب ، وأتضحت أبعادها ، فيما بعد.

2- إن الحرب وحقيقتها بعد أندلاعها ، أدت الى أضرار جسيمة في القوة المنتجة بتبذير هائل للموارد البشرية والمادية والمالية ، وتضحيات بشرية كبيرة .

3- إعتماد مبدأ العشوائية والارتجال في إدارة الاقتصاد والفهم المشوه للتخطيط ، وأعتباره ليس أكثر من مجرد عملية فنية ، لا تتطلب سوى توفير الاحصائيات وأستقدام عدد من الخبراء الاجانب دون أدراك الجانب الاجتماعي والعلمي لها .

ومما يمكن ملاحظته أيضاً إن الاوضاع الاقتصادية لعقد التسعينات ، أثر حرب الخليج الثانية وأحتلال الكويت ، وبعدها الحصار الاقتصادي ، التي أتت بمتغيرات كثيرة في حركة وهيكل القوى

المنتجة وتزايد الضغوطات على الانفاق العام وفي الطلب على النقد الاجنبي ... مما أدى الى تدني

حجم الناتج المحلي الاجمالي وتراجعه من 9، 15 مليار دينار في عام 1988 الى 5، 3 مليار دولار عام 1994 " بأسعار 1980" وبلغت نسبة التدهور نحو 9، 77% بالمقارنة ماقبل الحرب المذكورة

وما بعدها "1988- 1994" وبذلك أتسعت الفجوة بين الفائض الاقتصادي الفعلي ونظيره الاجتماعي وتضائلت خيارات فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا على الرغم مما شهده النصف الثاني من التسعينات ، أوضاعاً أكثر نسبية في مجال " الامن الغذائي" من جراء مذكرة التفاهم " النفط مقابل الغذاء " مع الامم المتحدة عام 1996 ، إلا إن تأثير هذه المذكرة على واقع القطاع الزراعي كان سيئاً ، إذ أدت الى تراجع الانتاج المحلي من السلع الغذائية الرئيسية " وتهميش هذا القطاع ، جرى مع التطورات الخطيرة من جانب الدولة الى الاستيراد والتوجه نحو شركات المقاولة الدولية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية ... وأدى الى تراجع الحديث عن ضرورة توفير الامن الغذائي في العراق مع نهاية السنعينيات فقد غدت الاستيرادات الغذائية والسلع الاستهلاكية تحقق نسباً متصاعدة من أجمالي الاستيرادات نتيجة لتدهور القطاع الزراعي وتهميشه*.

---

* راجع مؤلف الخفاجي ،د. عصام – مصدر سابق ص151 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

الاستراتيجية الاقتصادية التي طبقها الاحتلال " المشروع الاقتصادي للحاكم المدني – بول بريمر – وآثار الحرب

1- المرحلة الانتقالية .
2- دور وكالة التنمية الامريكية USAID.
3- عائدات النفط وصندوق التنمية .
4- برنامج الامم المتحدة الانمائي .
5- السيناريوهات المطروحة حول التوجهات الاقتصادية .

1- المرحلة الانتقالية –المشروع الاقتصادي – لبول بريمر وآثار الحرب

إذا عدنا قليلا الى الوراء ، فالمصادر تشير الى إن تشكل الملامح الاستراتيجية الامريكية ، خصوصاً تجاه العراق منذ أواخر السبعينات*، منذ سقوط شاه ايران " وأ ختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، تلك المتغيرات ، جعلت من ملف العراق يحظى بالاهمية ، من قبل رجال " البنتاغون" والسياسة الامريكية ، وتحديداً على طاولة الرئيس الامريكي " جيمي كارتر "في البيت الابيض ، للأستفادة منه لصالح تداعيات "سقوط الشاه " وقد أشرنا له في البحث ، عندما جرى التطرق عن تزايد الشركات متعدية الجنسية ، وتزايد حركة التجارة في أواخر 1979 ، وفي الاشهر الاولى لعام 1980 ، حيث بلغت أستيرادات العراق من الولايات المتحدة الامريكية لعام 1979 الى 2، 99 مليون دولار أمريكي ، وفي الاشهر الاولى لسنة 1980 بلغت 2، 188 مليون دولار " أي بلغت أكثر من ضعف**" وأعيدت العلاقات الرسمية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ... وقد نشر أبراهيم غرايبة في كتابه الموسوم " حرب آل بوش " عن هذا الموضوع ، من أن أكثر المسؤولين الامريكيين حماساً لنظام الحكم في العراق عام 1982 ، هو " رونالد رامسفيلد" الذي كان وزيراً للدفاع عهد الرئيس الامريكي السابق " رونالد ريغان " وأيضاً نفس المنصب في عهد حكومة جورج بوش " الابن " التي أحتلت العراق2003 .

كما قدمت الولايات الامتحدة الامريكية بين عامي 1983 – 1990 ، قروضاً لتمويل منتوجات زراعية موردة الى العراق قيمتها خمسة مليارات دولار وبأسعار مدعومة من الولايات المتحدة الامريكية . ويبدو إن الخلافات بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة ، جاءت بعد أحتلال العراق للكويت عام 1990 " وهذه قصة أخرى لا نريد البحث الدخول في تفاصيلها" ومما أعقب ذلك من آثار أجتماعية أقتصادية وتخريب للبنية التحتية للعراق بعد حرب تحرير الكويت .

إن الخسائر البشرية والمادية ، الناتجة عن الحرب " الامريكية – البريطانية " جاءت ، على عكس التوقعات بسبب حسم المعركة السريع لصالح التحالف ، إلا إن ماجرى بعد ذلك من نهب وسرقةوتخريب للمؤسسات أضفى جانب آخر للمسؤلية على المحتلين،هذا بألاضافة للاوضاع الاجتماعية والحالة المعاشية ، التي نشأت خلال وبعد الحرب ،التي أتسمت بالضعف والهشاشة وفقدان الامن ، وتزايد موجة الفوضى وأنعدام الامن والقانون بعد سقوط النظام ، وواجهت العراقيين قضايا وتحديات جديدة ذات تأثير مباشر على أوضاعهم المعاشية والانسانية وبفقدان العناصر التالية: "الامن والنظام ، الحاجيات الاساسية والخدمات ، ومصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* يلاحظ التغير في الفترة التي أتسمت بمجئ صدام حسين ورئاسته للعراق بديلاً عن -أحمد حسن البكر .

** المصدر : جريدة الانباء الكويتية الصادرة في 11 -7 -198- .وفي عام 26 – 11 – 1984.

العيش والدخل الأسري ، يضاف الى ذلك القضايا المرتبطة بالتعليم والصحة.

وبحسب بعض التقديرات ، تسببت الحروب الثلاث الذي رافقها الحصار الاقتصادي ، الى أفقار الشعب العراقي، وأنخفض الناتج المحلي الاجمالي بشكل مأساوي ومخيف، رغم ما يمتلكه العراق من موارد نفطية، فهو بعد الآن من بين الدول العربية الفقيرة أو الاشد فقراً. وبعد عام 2003 واجه العراقيون مصيراً مجهولاً، حيث لا توجد حكومة عراقية معترف بها ، وقوات التحالف وعلاقاتها بالعراقيين مصحوبة بالشكوك والريبة وكذلك دور الامم المتحدة، فضلاً عن هيئات الامم المتحدة المختلفة ، وقضية الاعمار تفتقد للأمدادات المالية، والعقود مطروحة لسوق المنافسة الدولية، يضاف الى ذلك تعدد الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في الساحة العراقية، مثل وكالة الامم المتحدة، والاتحاد الاوربي ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ووكالة التنمية الامريكية وغيرها من الوكالات الاقليمية... هذا في بلد يعتمد أقتصاده على النفط الخام ، المشكوك بمعدل أيراداته مستقبلآ ، وهنا يقفز الى الذهن تسأؤل مفاده، ماهي الاستراتيجيات المطروحة ،من قبل سلطة الاحتلال؟.

فإذا كانت ، ملامح الاستراتيجية الامريكية في أواخر السبعينات في العراق مبعثها ، أختلال التوازن الاستراتيجي أثر سقوط الشاه، فما هي الاستراتيجية الان؟، وهل أحتلال العراق وشرعنة هذا الاحتلال وفق قرار مجلس الامن الدولي رقم 1483 . مرتبط با لبعد الاستراتيجي الامريكي بنظام العولمة وخطر الارهاب الدولي ، وما أفرزته أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، من تداعيات ومن خطر الارهاب الاسلامي المتطرف بشخص القاعدة ، ومن يمثلها . وذلك بأ ستحداث خطط ومراكز جديدة للأستراتيجية الامريكية ، والتي أهمها " دائرة مكافحة الارهاب " التي آلت بأهم المشرفين عليها " بول بريمر " وكلارك " منسق دائرة الارهاب .أن يدخل العراق ، ضمن ذلك المنظور لأعتبارات معروفة ، هو إن العراق ، لديه موارد نفطية غنية ولديه القدرة على تطور أسلحة الدمار الشامل ، بالأستفادة من موارده البترولية ، ويملك العراق ثاني أكبر أحتياطي البترول في العالم ، ولديه تناغم مع الجماعات الارهابية " القاعدة " لهذه الاسباب وغيرها ، شنت الولايات المتحدة الامريكية وحليفتها المملكة المتحدة ، وشن هذا التحالف الحرب كما ذكرنا . ولهذا السبب أكد الخبير الصيني في شؤون الشرق الاوسط " هوآت هو" إن الولايات المتحدة تعتبر الحرب على الارهاب في العراق مسألة ذات أهمية أستراتيجية بالغة ...

وكما أشرنا ، إن الانتصار السريع العسكري " الامريكي – البريطاني " رافقته أستعدادات سياسية وأقتصادية وثقافية ، ومن أهمها هو شرعنة الاحتلال حسب القرار 1483 " أحتلال قانوني للعراق "وهي سابقة خطيرة!" وعلى ضوء هذا القرار ، تم تشكيل" الحكومة المؤقتة" والتي بأيديها جميع المرافق الحيوية والرئيسية في العراق ، بقيادة " بول بريمر* Paul Bremer" وحسب المصادر ، بلغت حرب الارهاب في العراق ، بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية " 164" مليار دولار ، أما الفاينشال تايمز اللندنية ، فتقدر خسارة بريطانية في الحرب 3، 4 مليار دولار ، وذكرت أرقام رسمية نشرت في لندن إن بريطانيا أنفقت أكثر من تسعين مليون جنيه أسترليني "125 مليون يورو " على الذخائر من الصواريخ وقنابل وذخيرة أخرى في الايام الـ 11 الاولى من الحرب ضد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* بول بريمر Paul Bremer – ألف كتاباً بعنوان عام قضيته في العراق – النضال لبناء غد مرجو – ترجمة عمر الايوبي – صادر من دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان -2006 .

السفير بول بريمر : دبلوماسي مبعوث رئاسي للعراق في أيار 2003 ، خلف الجنرال المتقاعد " جاي غارنر" الذي أدار الحكم أثر سقوط النظام في 9 نيسان 2003 – عمل بريمر " ثلاث وعشرين سنة في وزارة الخارجية ، وعمل مع ست وزراء خارجية أو خدم في أربع قارات ، وفي الثمانينات كان سفيراً لبلاده في هولندا ، والسفير المتجول لمكافحة الارهاب ، وتولى منصب المدير الاداري لمؤسسة " كيسنجر اسوتيس " منح عام 2004 الميدالية الرئاسية للحرية نظير خدمته في العراق .

العراق ، ولا تشمل نفقات القوات البريطانية في الحرب التي أندلعت في 20 آذار عام 2003 ... وبلغت كلفة الصواريخ والقنابل التي أطلقتها القوات البريطانية " 61 مليون باوند "جنيه أسترليني" والذخائر الاخرى 32 مليون باوند، وأو ضح سكرتير الدولة البريطاني للقوات المسلحة " آدم أينغرم " إن هذه الارقام تشكل جزء من الكلفة الاجمالية للعمليات البريطانية في العراق خلال السنة المالية السابقة وهي 847 مليون جينية أسترليني*.

ومن بين ما تمت الاشارة له ، حول الاستعدادات السياسية والاقتصادية ، التي رافقت الخطة ، هو السيطرة على منابع النفط في العراق ، والتأكيد على حما يتها " من العبث والتخريب الذي مورس تجاه المؤسسات الحكومية ، بعد حسم المعارك لصالح التحالف " بل وأعتبر النفط أحد الاهداف الاستراتيجية في خطة الحرب على العراق " . يقول بول بريمر " إن من أولى أولوياتنا إعادة أنتاج النفط الخام والوقود ثانية ، لكن ذلك يفرض علينا تحدياً صعباً" ويقول أيضاً ، فصناعة النفط هي بمثابة دم الاقتصاد العراقي وسيموت الاقتصاد إذا لم يتدفق ، يملك العراق ، ثاني أضخم الاحتياطيات النفطية المؤكد في العالم ، نحو 112 مليار برميل ، ولكن أثناء حكم صدام ، عانت صناعة النفط ، على غرار العديد من الصناعات الاخرى من تدني ، أستثمار مزمن ، بلغ الانتاج عند ذروته ، نحو 2، 5 ملايين برميل في اليوم قبل الحرب ، وعند التحرير ، توقف الانتاج بشكل أساسي ، ويرجع ذلك الى إن العمال كانوا يخشون القدوم للعمل ، ولم يكن العراق يصدر أي كمية من النفط عندما وصلت ، وهو مايعني ، إن البلد الذي يفترض به أن يديره يفتقر الى الايرادات لا المصروفات***".**

وعلى مايبدو لا تقصر الاستراتيجية الامريكية على النفط كسلاح ، وأنما كأستراتيجية لنظام معولم ، يضع بين يديه أمكانية الاستفادة من هذه الواردات ، ولا تقتصر هذه فقط حول النفط وأنما الى أبعد من ذلك ، كأستراتيجية دولية ، تتعلق بتوجهات الليبرالية الجديدة ، والديمقراطية الجديدة ، وفق برامج ايديولوجية ، ومجموعة فكرية ذات أشتراطات وبدائل للتنمية تتعلق بالخصخصة وأقتصاد السوق التي تدير المنظمتان الماليتان الدوليتان " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " ومعهما منظمة التجارة العالمية وما على شاكلتهما من منظمات دولية أخرى. فقد أشار الرئيس الامريكي "جورج دبليو بوش"، في خطاب الاتحاد بتاريخ 11 – 10- 2003 ،" تنبع استراتيجية واضحة قوامها أولا قيام قوات التحالف بمطاردة الارهابين وبقايا أتباع صدام الذين يقاومون بيأس منح الحرية للشعب العراقي ، وثانياً ، الألتزام بتوسيع التعاون الدولي في مجال إعادة أعمار وأمن العراق ، وثالثاً ، العمل عن قرب مع القادة العراقيين وهم يحضرون لوضع مسودة الدستور وبناء مؤسسات المجتمع المدني والتحرك قدماً نحو أنتخابات حرة". وفي معرض خطابه ركز على موضوع الاقتصاد حيث ذكر إن العراقين بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، بدأوا بشق الطرق وبناء السكك الحديد والمونئ ". وأكد أنه بالعمل مع مجلس الحكم العراقي " نقوم بوضع نظام جديد يسمح للمستثمرين الاجانب "وقد أصاب الحقيقة" بالاستثمار من أجل مستقبل العراق ، كما وأشار الى المساعدة في إعادة أستخراج النفط بنحو مليو ني برميل يومياً ، عوائده للشعب العراقي مباشرة ، وحث المجتمع الدولي على مساعدة الشعب العراقي لبناء أقتصاده وإعادة أعماره . وأختتم بالقول :" في ظل أستراتيجيتنا سنكون في العراق مراكز توظيف لمساعدة العراقيين في العثور على فرص العمل ، وسيتم أقامة مراكز كمبيوتر وبرامج تدريس اللغة الانكليزية مما يمكن العراقيين المشاركة في الاقتصاد العالمي .

---

* جريدة الشرق الاوسط اللندنية الصادرة 10 -12 – 2004 .

** بول بريمر – عام قضيتة في العراق – النضال لبناء غد مرجو – الفصل الثالث – ترميم بلد محطم – مصدر سبق ذكره ص 82 .

*** بول بريمر – مصدر سابق ص 83 .

أما الحاكم المدني لسلطة الائتلاف " بول بريمر ، فقد ترجم ذلك وطبقه على الارض من خلال الفريق الاقتصادي المرافق له بقيادة " بيتر ماكفيرسون"*،ومن بعده جاء "ماريك بلكا" إذ أشار في مؤلفه المذكور " قلت " لبيتر " هل يمكننا تعليم العراقيين أسس أقتصاد السوق الحرة ، وهكذا بدأنا شهرين من الندوات الاقتصادية التي تعقد كل مساء الاثنين ، والتي لقيت شهرة كبيرة في أوساط العاملين في الوزارات و "القطاع الخاص " الوليد ، والقادة السياسين ، والشبان الواعين ، وكنت آمل بأن تتطور هذه الجلسات الى نوع من مجلس المستشارين الاقتصاديين للحكومة المؤقتة التي ننوي تشكيلها**".

وتجدر الاشارة " إن صورة النشاط الاقتصادي ، لم تكن مطمئنة ولا يرجى منها شيئاً ، بسبب السياسية الحكومية وظروف الحصار الذي تجاوز أثني عشر سنة ... كما لم يتوقع أحداً إن المحتلين سيتركون الامور ، كما هي وبعد شهرين من سقوط النظام ، على الرغم من إشارة المصادر، الى إن الحرب 2003 ، لم تدمر البنى التحتية بالشكل الذي حصل خلال حرب الخليج ، إضافةً الى ذلك فقد ظهرت عدة مشكلات كانت على العكس مما توقعه الناس من دولة عظمى تتجه نحو قيادة العالم ومن الوعود التي أعلنت حول مستقبل العراق الجديد ، مما تسبب في حالة أحباط لدى الكثير من الناس وحتى بين أعداء النظام السابق***".

وبصورة عامة ، سوف لا يخوض البحث في التفاصيل للمشاكل السياسية والادارية والامنية وفقدان الخدمات وأنعدام القانون وحالات القتل والخطف المجاني ، ودور الاحزاب والشخصيات السياسية قبل وفي أثناء فترة الاحتلال والانتقالات والشعارات الطائفية والمناطقية وغيرها من الاشكالات " لأنها خارج عن مهمة البحث ". ولكنه سيتوقف عند القضايا والقوانين المتعلقة بالقضية الاقتصادية.

يقول بريمر**** " في صيف 2003 فيما كان خبراؤنا " الامريكان " يكافحون لوضع خطط أصلاح الاقتصاد العراقي ، كان فريق آخر في سلطة الائتلاف المؤقتة " يعمل جاهداً لبدء عملية الاصلاح السياسي ". وهو الترجمة الفعلية لخطاب "بوش" كما ذكرنا.

وفي مقالة د. صالح ياسر***** وهو يناقش المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال نقتبس منه ما يلي: "ومقابل ذلك لا يكتفي "المشروع" بالشأن الداخلي بل يؤشر الى كيفية أرتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي، وهنا ينطلق من التأكيد على ضرورة "أنفتاح العراق على العالم"- طبعاً من دون تحديد طبيعة ووجهة هذا الانفتاح، نظراً الى ما يجلبه هذا "الانفتاح"، من "تحقيق فوائد جمة". ويفترض أستراتيجسة الانفتاح على الخارج – بحسب المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال– ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* بيتر ماكفيرسون : نائب لوزير الخزانة الامريكية ومدير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سابقاً ، والرئيس المجاز لجامعة ولاية ميشيغن .
- ماريك بلكا – كبير المستشارين الاقتصاديين حل محل بيتر ماكفيرسون – شغل مرتين منصب نائب رئيس الوزراء البولوني ووزير المالية ويعد من المتخصصين في قضية الاصلاحات الاقتصادية - وقد جاء الى بغداد مصمماً على أنهاء سياسة الدعم المتفشية ... التي تعيق السوق الحرة – بول بريمر – مصدر سابق ص296 .
** بول بريمير – مصدر سابق ص86 .
*** أنظر مقالة ، جودت الحسيني ، باسل – السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية – ملف " العراق والمنطقة بعد الحرب : قضايا إعادة الاعمار " المستقبل العربي – العدد 295 أيلول / سبتمبر 2003 – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الاولى – آيار / مايو 2004 .
**** لعب بول بريمر دوراً كبيراً في تشكيل مجلس الحكم على الاسس الطائفية والقومية ، وأصدار جملة من القوانين والاجراءات ، وفي أختياره للوزراء ، أو في تمثيله للعراق أمام المنظمات الدولية الرسمية " مستمداً كل ما جاء بقرار مجلس الامن الدولي وقراره 1483 ودعوة الائتلاف المؤقت الى العمل مع الممثل الجديد للأمين العام للأمم المتحدة ، لتسهيل العملية التي تؤدي الى حكومة عراقية تمثيلية معترف بها دولياً ، وقد أطلق عليها " الادارة العراقية المؤقتة – راجع مؤلف بول بريمر المشار إليه ص105 ".
***** مقالة، د. ياسر، صالح تحت عنوان – المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال – الجذور والمرجعيات والاهداف الفعلية- الثقافة الجديدة – العدد324-لعام 2008- ص 9 .

1- فتح الابواب أمام الاستثمارات الاجنبية من رؤوس الاموال والتقنيات الإدارية والتكنولوجيات الحديثة. ويتطلب ذلك "تشجيع الوصول الى كل هذه الموارد للمستثمرين المحليين بمنحهم حرية التبضع في الاسواق العالمية وأمام المستثمرين الاجانب ذوي الخبرات في مجالات محددة".

2- ربط "الاصلاح المحلي بالاصلاح العالمي". ونظراً لأن "الاصلاح العالمي"-بحسب رؤية مهندسي هذا المشروع – هو تلك البرامج التي يتم تطبيقها في البلدان التي تخضع لوصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية الراسمالية، فإن جوهر أطروحة بريمر واضحة هنا: يجب ربط "الاصلاح المحلي" بعجلة "الاصلاح العالمي" المطبق تحت حراب تلك المؤسسات المشار إليها أعلاه.

وهكذا إذن ، جاء " بريمر " وفي حقيبته جملة من القرارات والتشريعات بعد سقوط النظام ، بدأت المحاولات لخصخصة حوالي 200 من مؤسسات الدولة بأجراءات وقوانين عديدة*، فتم السماح للشركات الاجنبية في التملك بنسبة 100% من الارباح بالأضافة الى أمكانية تحويل أرباح الشركات دون الخصوم للضرائب . كما تولى الامريكان تمثيل العراق في أجتماعات المنتدى الاقتصادي في عمان . ففي حزيران حضر" بول بريمر" المنتدى الاقتصادي في عمان وكان خطابه " أبلغت الحضور إن الهدف الاستراتيجي للأئتلاف هو فتح الاقتصاد العراقي على العالم ، وذلك ما أصبح ممكناً بعد رفع عقوبات الامم المتحدة ..." كما مثل الامريكان العراق في منظمة التجارة العالمية ***، وبهدف تشجيع الاستثمار الاجنبي عمدت إدارة " بريمر " الى تخفيض الضرائب على الشركات الاجنبية من 45% الى 15% كحد أدنى ، وهذا ما جعل الجعبة التشريعية لمندوب الولايات المتحدة الامريكية في العراق ، تحظى بالاهمية لدى الدوائر وصناع القرار الامريكي، وتعطى العراق الافضلية في أمتلاكه لأكثر قوانين الاستثمار الاجنبي أنفتاحاً في العالم "الامررقم 39 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة حول الاستثمار الاجنبي في 19 سبتمبر/أيلول 2003 "ولم تتوقف أجراءاته وقراراته وقوانينه عند هذا الحد، ففي يوم الاثنين 17 تموز 2003 قام "بريمر" كما يشيرفي كتابه المذكور " إتخذنا " خطوتين رئيسيتين في برنامجنا لأصلاح الاقتصاد على المدى الطويل ،**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أعلنت " بأن العراق سيبدأ بأبدال العملة الجديدة بكل الدنانير القديمة خلال الاشهر الثلاث التي تبدأ في 15 تشرين الاول / أكتوبر**** ، ووقعت أيضاً على قانون أنشاء أول مصرف مركزي عراقي " ويقصد البنك المركزي العراقي- مستقل حقاً- ، هو مؤسسة مماثلة لبنك الاحتياط الفيدرالي الامريكي ، وأداة أقتصادية مهمة في أي بلد حديث يتمتع بالاستقرار*****" وهومحاولة في أحياء النظام المالي وقبلها عقد ماكفيرسون ****** ، مباحثات سرية مع عدة شركات طباعة ، بشأن تكلفة ، طباعة العملة الجديدة وتاريخ تسليمها" . وهكذا بنى "بريمر"قواعد وبيانات للأقتصاد تتمشى مع بيئة أقتصاد السوق وعناصره الجديدة، ومعالجة ذلك بأسلوب الصدمة كما يوضحه الجدول48:-

---

* قانون الاستثمار رقم "39" الصادر عن سلطة الأئتلاف المؤقتة للأستثمار الاجنبي " بتوقيع بول بريمر ، كونه المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في 19 سبتمبر / أيلول 2003 ، نرفق هذه الوثيقة مع البحث للأطلاع - يشار للقوانين التي أصدرها بريمر .

** راجع مؤلف بول بريمر – مصدر سابق ص102 و ص103 .

*** للمزيد أنظر فون سبونك ، هانز ، ما بعد الحرب وما قبل السلام العراق الى أين؟. المستقبل العربي – العدد 317 – السنة الثانية والعشرين – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، يوليو / تموز 2005 ص43 .

- في 22 حزيران 2004 ، تحدث بول بريمر في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس / سويسرا قائلاً" إن هدفنا الاستراتيجي في الشهور القادمة هو تحريك سياسات تؤدي الى نقل الاشخاص والموارد من المؤسسات الحكومية الى المؤسسات الخاصة الاكثر أنتاجية . وسيكون أحد البنود الاساسية لهذه العملية أجبار المؤسسات الحكومية على مواجهة ضوابط مالية صعبة ، وذلك بتخفيض تقديم الاعانات والصفقات الخاصة لها .

**** بول بريمر – مصدر سابق ص104 .

***** بريمر ، بول -مصدر سابق ص102 .

- ولأنه بغيابه تصبح قدرته " الاقتصاد العراقي " على تعبئة الموارد المحلية الضرورية للحفاظ على النمو والاستقرار الاقتصادي شبه مستحيلة ولكن في جانب آخر إن قوات التحالف ، تحدد مستقبل الاقتصاد العراقي دون أي موافقة أو تفويض واضح من الشعب العراقي .

****** راجع د. عبد الفضيل ، محمود مصدر سابق ص31 .

جدول رقم-48-

تتابع الاصلاحات والتثبيت (نموذج أفتراضي)

	الطور الاول	الطور الثاني	الطور الثالث	الطور الرابع
	استعداد	خصخصة المشروعات	أنضباط مالي	خصخصة المصارف الحكوممية
المشروعات	أستحداث مساهمين / مالكين - تقليص	توزيع المشروعات نظام إدارة جديد ذو إدارة جماعية	- أفلاسات - إعادة هيكلة	
الاسعار		تحت السيطرة	محررة	محررة
الفائدة		تحت السيطرة	تحت السيطرة	محررة
المصارف		مملوكة للحكومة	تقليص وإعادة رسملة	مخصخصة
الموازنة		فائض	تقليص الفائض	متوازنة
السياسة النقدية		مقيدة	أدوات أسمية	طبقاً للطلب

المصدر: العلاج بالصدمة

-Manuel Hinds, "Issues in the Introduction of Market forces in Eastern European Socialist Economies", in (Managing Inflation in Socialist Economies in Transition) by Simon. Commander, World Bank Washington, 1993, p151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا في ظل " مشروع مستقبل العراق " الذي أعد من قبل الادارة الامريكية وحلفائها وتوصياتهم المتعلقة بالاقتصاد والبنية التحتية والصحة العامة والاحتياجات الانسانية، وأجراءات متعلقة بمكافحة الفساد وما جرى في التطبيق العملي من تجاهل فعلي عن هذه الالتزامات، وحتى تجاهل نصائح بعض العراقيين الذين أنظموا الى مجلس التنمية وإعادة الاعمار، كما يشار له في مصادرعديدة ، لقد تجاهل المحتلون، في ظل أفتراضاتهم الليبرالية الجديدة وأنفتاح السوق وأضعاف الفاعلية لدور الدولة الاقتصادي وبرامج الاستثمار المنفتح ، وظل هذا الافتراض ، لا يحدد طبيعة التنمية المرتقبة للعراق ، فإذا كان هذا الدور وهذه الاستراتيجية التي تبناها الحاكم المدني "بول بريمر" فما هو دور وكالة التنمية الامريكية USAID وغيرها في هذه الاستراتيجية ؟.

1- دور وكالة التنمية الامريكية* USAID

من المعروف عن هذه الوكالة من أهداف في دول وقارات عديدة مثل أفريقيا وآسيا والشرق الادنى ، وأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي ، وأوربا وآسيا ، وما تنشره عن وجودها من خلال البعثات التي تنظمها في 86 بلداً ،و بالنسبة للعراق ، بعد الاحتلال 2003 ، وتنصيب " بول بريمر" P. Bremer فقد قامت الوكالة الدولية الامريكية "USAID" من ضمن أهدافها أختيار الفيلق الهندسي للجيش الامريكي ، كمستشارين لتقديم المشورة الفنية وتقييم ومراقبة برامج إعادة أعمار البنية التحتية في العراق ، وعززت هذه الاتفاقية مبدأياً بملغ 3 ملايين دولار أمريكي لفترة سنة قابلة

---

* الوكالة الامريكية للتنمية الدولية "USAID" – هي الوكالة الحكومية المستقلة التي تدير البرامج الامريكية للمساعدات الخارجية في العالم ، تعمل هذه البرامج على تعزيز مصالح السياسة الخارجية الامريكية ، تساعد على تشجيع البيئة المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية في البلدان المعنية ، تأسست ، بموجب قانون المساعدات الخارجية الصادر عام 1961 – للمزيد من المعلومات الدخول على الانترنيت http;/www.usaid.gov/locations/missiondirectory.html

للتجديد ، وإن عملها جزء من برامج إعادة الاعمار في العراق " والذي يتضمن إعمار وتأهيل الكهرباء ومرافق الماء والصحة العامة والمرافق الاخرى كالمستشفيات والمدارس والطرق والجسور والسكك الحديد والمطارات والموانئ ".

وقد ذكر "أندروس ناتيوس"* بأن عقد الخدمات المعمارية الهندسية يمثل ألتزام الوكالة المستمر في ضمان إدارة أكثر تقنية ومناسبة وفعالة للاموال الفيدرالية وأضاف " في الوقت الذي نرغب فيه جميعاً تسيير فعاليات إعادة الاعمار في العراق بسرعة فائقة ،إلا أنها يجب أن تتم وفقاً للمعايير المقبولة وسيعاوننا الفيلق الهندسي للجيش الامريكي في تحقيق هدفنا"**.

كتب فيليب ماتيرا*** " أبتكر الموظفون العسكريون الامريكيون ، حلاً للأضطراب الذي يتعلق بتوزيع الماء الى المدنيين في الميناء العراقي " أم قصر" بشا حنا ت " صهاريج" وأن يسمحوا لهم بيع هذا السا ئل الثمين في مقابل " معقول" زودهم هذا بدافع للعمل والجد****".

ويقول الكاتب أيضاً إن " هذا التحول لسلعة عامة الى أيدي خاصة ، قد يكون خطوة أولى صغيرة فيما يمكن أن يكون خصخصة واسعة في العراق بعد أنتهاء الحرب ، وهذا " السيناريو المطروح الآن ".

كما إن مجموعة من المفكرين المحافظين ومحللين آخرين كانوا يرددون طوال شهور إن أقتصاد مابعد "صدام حسين" يجب أن يعاد بناءه وفق مبادئ ميلتون فريدمان*****.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تشير "المقالة " المذكورة الى ما نشره كل من " روبرت ماكفلن " وميكائيل بليرزر******"، في صحيفة وول ستريت بعنوان " تحويل العراق خاصاً" . دافع فيه الرجلان عن إن الولايات المتحدة وحلفائها ، قد تلقوا النصائح بدرجة جيدة لكي ينظموا فريقاً من قادة عمل القطاع الخاص " كلجنة قيادية " لتوجيه ومراقبة إعادة بناء الاقتصاد .

وفي مكان آخر يقول فيليب " هناك " دعوة صريحة للخصخصة عوضاً عن أن تكون أستثمار خاص ، أطلق في مؤتمر عقد برعاية مؤسسة "هيرينج" اليمينية "حول العراق" ، وفي هذا المؤتمر ، قدمت ورقة ، كتب فيها كل من ، آريل كوهين وجيرالد أو دريسكول " لإعادة تأهيل وتحديث أقتصادها ، ستحتاج حكومة ما بعد "صدام " للتحرك في نفس الوقت في عدد من جبهات السياسة الاقتصادية ، الاستفادة من تجربة حملات الخصخصة والاصلاح الهيكلي في بقية الدول ، وذهب فيها الكا تبا ن الى التأكيد على ما يعتبرانه الدرس رقم (1) الخصخصة تفيد في كل مكان ".

يحاول البحث الاشارة الى بعض الاضاءات ، حول المفاهيم الفكرية ، التي جرى تطبيقها في العراق ، كجزء من المحاولات الفكرية التي تجتهد فيها المنابع الايديولوجية ، في دائرة الادارة الامريكية والبريطانية وفي غيرها ، من محاولات في عقد الأجتماعات والمؤتمرات الدولية المنعقدة منذ بداية الالفية الحا لية ، وفرض الخصخصة ، كجزء من النموذج النيو ليبرالي على البلدان النامية ومنها " العراق " ، ومقاربة مع المقالة المذكورة ، كمقاربة على الارض ، فقد أشارت الى إن " منذ بدأت الحرب ، تجنبت إدارة الرئيس " جورج دبليو بوش " الحديث عن فرص

---

* أندروس ناتسيوس - مدير وكالة التنمية الدولية الامريكية .

** للمزيد راجع الموقع على الانترنيت www.usaid.gov/iraq

*** فيليب مانيرا: كتب مقالاً بعنوان " عراق ما بعد الحرب ! مثال حي عن الخصخصة ؟ نشرت في موقع الحوار المتمدن - ترجمة - مازن كم الماز

http://www.ahewar.org/

**** أبلغ دور قائد عسكري مراسل الى جريدة نيويورك تايمز اليومية .

***** ميلتون فريدمان : أكثر منظري الليبرالية الجديدة - والمدرسة النقدية ، واليمين المتطرف في السياسة الاقتصادية والعولمة - جرت الاشارة له .

****** روبرت ماكفلن Robert Mc Farlan : مستشار الامن القومي في إدارة ريغان . - ميكائيل بليرزر Michael Blarser : المدير التنفيذي لشركة إدارة الاسهم .

العمل التي جرى خلقها في العراق للشركات الامريكية والاجنبية . لكنها أتخذت خطوات للمساعدة التقنية لجهود إعادة البناء لمجموعة المصادر الدولية والتي تتقاسم العمل مع المقاول الفرعي " شركة كراون أيجنتز KIERIN AGENTS ، البريطانية .

والوكالة الامريكية للتطوير الدولي والتي كما أشرنا تنسق في خطط "إعادة الاعمار "قد منحت حوا لي ست من شركات الهندسة الكبرى والموجودة في أمريكا حقاً حصرياً للمشاركة في المنافسة على العقد الرئيسي لأعمال البنية التحتية ، ووفقاً لعدة تقارير أعلامية ، فأن المتنافسين الابرز على هذا العقد هم شركة بيكتل Pectil Company وبارسونزBarsons Company ، والاخيرة أختارت وحدة " كيلوغ براون روث Kilorch Brown Ruth " من هاليبرتون Harry Barton Company. كمقاول من الباطن ، بعد أن تم أستبعاد هاليبرتون كمنافس رئيسي ظاهرياً*".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول د. محمود عبد الفضيل ، مع ذلك ، تكمن المسألة الاكثر أهمية في هذا إطار في قيام قوات الاحتلال بتقديم العديد من عقود إعادة الاعمار المربحة الى بعض الشركات الامريكية من دون أتباع أي عملية مناقصة حسب الاصول ، وخير مثال على ذلك ، منح عقد تقييم البنى التحتية النفطية العراقية وتصليحها الى شركة فرعية تابعة لشركة هاليبرتون للخدمات النفطية بأمر مباشر من الحكومة الامريكية " لكسب أفضلية على منافسات محتملة و إعادة تطوير الصناعة النفطية القديمة والواسعة في البلاد " . ويقول أيضاً وبحسب بعض مسؤولي النفط العراقيين :" تستخدم شركة هاليبرتون صلاحيات غير محدودة لأحتكار السوق، الذي يرغب به منافسوها بشكل فعلي .وتكسب أعمال يستطيع العراقيون القيام بها بأنفسهم . وتضم الشركات الاخرى ، شركة بيكتل ، بارسونز برينكر هولف التي منحت عقداً بقيمة 780 مليون دولار للأشراف على جهود إعادة بناء العراق**.

وعلى مايبدو ، جرى أختيار هذه الشركات الامريكية المنفذة للمشاريع بصرف النظر عن السمعة والخلفية الاخلاقية ، فبالنسبة لبيكتل وبارسونز ، حسب التقاريرالتي تشير الى إن كلتا الشركتين ، بالاضافة الى وحدات البناء الرئيسية فيهما " تمتلكان مشاريع متداخلة في نشاطات خصخصة في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى ، بيكتل هي اللاعب الاساسي في خصخصة شبكة المياه ، وتأتي مباشرة بعد الثلاثة الاوائل " سويز Swiz ،فينيدي يونفرسال و ر. و. اي R.A.E Universal Fenadi تايمز ووتر Thames Water ، في هذا ا لعمل المثير للجدل ."

فقد أجربت شركة تابعة لبيكتل على التخلي عن مشاريعها في" كوتشوباما" في بوليفيا***.

أماشركة بارسونز ، فأنها تقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية للخصخصة وفي بعض الاحيان تتولى إدارة المشاريع نفسها ، والشاهد الاردأ للسمعة ، حسب المصادر الاخيرة ، هي دورها في خصخصة نظام فحص السيارات في نيوجيرسي .

وأن هذا المشروع الذي يساوي أكثر من 500 مليون دولار وجهت إليه تهم بعدم الكفاءة وأرتفاع التكاليف .

كانت شركة "بارسونز" المنافس الوحيد على الفوز بهذا العقد الذي منحته أياها في أواخر التسعينات إدارة الحاكم " كريستي وايتمان" الذي يخدم اليوم كرئيس للوكالة الامريكية لحماية البيئة .

والمعلومات المتوفرة ، تشير الى إن الوكالة****"USAID" بدأ من كانون الثاني ، منحت عقوداً وهبات للحصول على عقود إعادة الأعمارالذي دمرته الحرب ، كما ذكرنا وبالشكل التالي ، ففي الخدمات الصحية وأمدادات المياه والاصلاحات فيها الى هيئة أغاثة الطفولة التابعة للأمم المتحدة "

---

* بسبب الجدل الذي أثير عن علاقات الشركة بنائب الرئيس الامريكي " دتشيني " .

** للتفاصيل أكثر أنظر -بحث د. عبد الفضيل ، محمود – مصدر سابق ص29 .

*** نتيجة للأنتفاضة الشعبية جراء الأرتفاع الشديد في أسعار المياه .

**** راجع : مركز دراسات الوحدة العربية – العراق والمنطقة بعد الحرب – مصدر سابق ص 36.

اليونسيف UNICEF" 8 ملايين دولار ، والى إعادة تأهيل البنية التحتية وتحديثها وإعادة بنائها ، وهي تشمل الموانئ وخمسة مطارات ومختلف أنظمة الطاقة الكهربائية ، وشبكات الطرقات وأنظمة السكك الحديدية وخدمات المياه والاصلاحات البلدية والمنشآت المدرسية والصحية والمباني الحكومية وأنظمة الري بمبلغ 680 مليون دولار/ لشركة بيكتل ، والى دعم هيئة المستخدمين والموظفين لتخطيط مشاريع إعادة البناء وإدارتها الى " شركة International Resources Group" بمبلغ 1، 7 ملايين دولار سنوياً*.

إدارة الموانئ " شركة Stevedoring Services of America" 8، 4 ملايين دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أما في مجال البنية التحتية الخاصة بأ نتاج النفط مثل : إعادة بناء البنية الخاصة بأنتاج النفط " أوكلت لشركة هاليبرتون بمبلغ 7 ملايين دولار .

- تقييم المخاطر والاشغال . أخماد الحرائق المشتعلة في آبار النفط والتصرف في حال وقوع تسرب نفطي " شركة Brown وشركة Root وبمبلغ 3، 50 مليون دولار .

- وفي ميدان شبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية : تأمين خدمات الهاتف الخلوي " Mobil" الى 10000 عسكري وعمال أنقاذ بغداد " لشركة أم – س – أي ، المعروفة سابقاً World com، وبمبلغ 30 مليون دولار .

- وفي مجال التعليم : فقد خصصت مبلغ مليار دولار واليزي ورأسمال قدره 6، 62 مليون دولار ، الى إعادة تفعيل دور المدارس العراقية وترسيخ التعليم لشركة " RISE" والذي يشمل المشروع تحديث المدارس وإعادة تجهيز الصفوف وتدريب الاساتذة الى شركة "International Incorporation Creative".

كما حصلت الشركة الاستشارية " بيرنج بوينت Bearing Point" عقداً لتقديم الاستشارات حول الاصلاح الاقتصادي في العراق ، وتعمل الشركة الاستشارية على تقييم عدد كبير من المؤسسات التي تمتلكها الدولة بغية تأمين تقييمات عملية لأهداف الخصخصة"**.

بالعودة الى مؤسسة "هيرتيج Heritage" ففي مقالة لها*** ، بعنوان " خصخصوا نفط العراق ". ومما يلاحظ فيه إن الادارة الامريكية ، أختارت "فيليب كارول Phillip Matera Carol" ليشرف على أنتاج النفط بعد الحرب****.

- وكانت الحجة لهؤلاء هو " إعتماداً على واقع ، إن العمليات كانت تحت أشراف نظام الامم المتحدة " النفط مقابل الغذاء".

كما أشرنا من قبل ، إن السيد " بول بريمر " تصرف وفق ما جاءت به أفكاره " وهي الاستراتيجية الامريكية" دون الرجوع الى أحد وهذا ما تعبر عنه معظم صفحات مؤلفه المذكور ، أو ماجرى تطبيقه على الواقع .

وجراء هذه الهيمنة الامريكية على العقود لشركاتها أثار حفيظة الامم المتحدة والموظفين البريطانين ، الذين طالبوا إلا تملك الولايات المتحدة الامريكية السلطة القانونية للسيطرة على عمليات النفط

---

* أنظر بحث د. عبد الفضيل ، محمود – تحديات المرحلة الانتقالية – المراحل الحرجة – مركز دراسات الوحدة العربية – العراق والمنطقة بعد الحرب – مصدر سابق ص31 .

** أنظر بحث د. عبد الفضيل، محمود_- صدر سابق ص36.

*** مقالة فيليب ماتيرا Phillip Matera مصدر سابق ص3 .

- المقالة نشرت على الانترنيت من الناشيونال ريفيو National Review المحافظة ، وفي خبرنقلته لوس أنجلوس تايمز في شباط – 2004 ، أشار فيه إن الهيئة الاستشارية لوزرة الخارجية " الامريكية " من مختصي النفط العراقي قد أوصت بخصخصة مصادر النفط في البلد ، ولكن فقط بعد أن يجري أستبدال الادارة العسكرية الامريكية بحكومة جديدة ذات سيادة !.

**** فيليب كارول Phillip Carol: رئيس سابق لشركة شل النفطية الامريكية ، ومدير تنفيذي لشركة فلور ، أحدى شركات الهندسة الكبرى التي دعيت للتنافس على عقد إعادة الاعمار الرئيسي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقي ، حتى على أساس مؤقت من دون الحصول على تفويض جديد من مجلس الامن يقول:
د. عبد الفضيل " أشار "بول بريمر" من جهته الى نقل الاشخاص والموارد من مؤسسات الدولة الى شركات القطاع الخاص قد يكون أحد أهداف الاحتلال ووفقاً لبريمر " سيكون أحد العناصر الاساسية لهذه العملية أجبار مؤسسات الدولة على مواجهة قيود قاسية تفرض على الميزانية من خلال خفض الاعانات والصفقات الخاصة ". ويعلق الكاتب " إن عملية الخصخصة الجبرية هذه تتعارض مع حرية أختيار الشعب العراقي لنظامه الاجتماعي الاقتصادي لمرحلة مابعد الحرب . فكما يشير كيليدا روسوتار: " مهما بدت الخصخصة مغرية لبعض الباحثين الاقتصاديين ، من المهم جداً إلا يتم فرض هذه النظرية على العراق ، بل أن تكون نتيجة اللأخذ بعين الاعتبار حسنات الخصخصة وسيئاتها وبأختيار من الحكومة العراقية الشرعية الجديدة*.

2 – وكالة التنمية الدولية – البرنامج البريطاني في العراق DFID

تشير وثائق وزارة التنمية الدولية على أنها ألتزمت خلال عام 2003 بأنفاق أكثر من 215 مليون جنيه أسترليني ، أتجاه الجهود لإعادة الاعمار في العراق** ، وقد جرى تقديم هذه المساعدات ، "حسب الوثيقة" ، الى الجهات التالية

- وكالات الامم المتحدة " 113 مليون جنيه أسترليني " .
- حركات الصليب الاحمر والهلال الاحمر " 32 مليون جنيه أسترليني ".
- الهيئات غير الحكومية " 6 ملايين جنيه أسترليني ".

كما أن وزارة التنمية الدولية وضعت أولويات هذه المساعدات منها 45 مليون جينيه أسترليني لمشاريع محددة " لم تحدد كم ، وأين ؟ فقط تشير أنها أعطيت لتجار مقاولين دون تبيان، أية أسس ومعايير للأختيار " كما وتشير الى إن من بينها 27 مليون جنيه أسترليني لأصلاح بنية تحتية أساسية ، يستفيد منها أكثر من 5 ملايين فرد عراقي في جنوب العراق***، بالاضافة الى تقديم مشاريع تطوير الاعلام ونشرات حول الاقتصاد الكلي ، وتقديم مشورات للوزارات****.

ففي مجال الخدمات والتوظيف شمل البرنامج ماقيمته 5 مليون دولار لبرنامج خلق فرص عمل في المحافظات الجنوبية ، ويجري التنسيق والتعاون مع الجهات المحلية والجماعات العسكرية في المحافظات ، الجماعات ذات الصلة " بمن!" وبا لمشاركة مع مجالس المحافظات .

وفي برنامج التوظيف وإعادة أعمار العراق ، جرى التعاون فيه مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وجرى خلال تجمعات صغيرة تستند الى برامج إعادة الأعمار، والذي يدعو الى تقديم عروض مشاريع لخلق فرص عمل من قبل المنظمات غير الحكومية في عموم العراق*****.

---

* للمزيد أنظر د. عبد الفضيل ، محمود – مصدر سابق ص32 .

** وثيقة من أحدى وعشرين صفحة –" ملحق مع البحث -1- تتضمن تحليل للمخاطر في الصفحات 17و 18 .2- لمراقبة هدف التطوير في الصفحات 19 و20 و21 .. ترفق مع البحث " تحمل أسم برنامج التنمية البريطاني في العراق تديره إدارة العراق – وزارة التنمية الدولية والتي مقرها

Palace Street,
London, SWE 5HE
UK

*** Website;www.DFID.Gov.uk

أدخلت في باب الانجازات لوزارة التنمية الدولية للعراق وحددت " حسب الوثيقة " :
- العودة لتطبيق نظام التوزيع الشعبي للمواد الغذائية .- إعادة تأهيل قطاعات الكهرباء والماء والصرف الصحي .
- العودة لتقديم الرعاية الصحية والتعليمية .- تطوير القدرات الناشئة على إدارة البلد .

**** أنظر وثيقة " برنامج التنمية البريطانية في العراق – ص2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***** وثيقة صادرة من DFID في القنصلية البريطانية في البصرة تحت عنوان نشاط وزارة التنمية الدولية في جنوب العراق – 15 أكتوبر / تشرين الاول – 2004 .

بالاضافة الى ذلك هناك مشروع الدعم الفني للعراق ، كلفته000، 000، 6 دولار بتمويل من وزارة التنمية الدولية البريطانية ، ووزارة المالية والامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب نائب رئيس الوزراء واللجنة المالية في مجلس النواب.

وكما يلاحظ إن الخطة المؤقتة ، قدمت عرضاً للأقتصاد العراقي ، أشارت فيه الى توقعات أجمالي الناتج المحلي للفرد خلال عام 2003 ، حوالي 500 دولار ، مما يعكس تدني مستوى الدخل ، والى أنخفاض الاقتصاد بما يقدر بحوالي 31% خلال العام المذكور ، وديون العراق البالغة حوالي 120. مليار دولار ، وتقدر نسبة البطالة بحولي 50% ، وتحمل الوثيقة مسؤلية النظام السابق عن كل ذلك لكنها تقوم بنفس الوقت تستعرض جوانب أخرى ، تجعل الاقتصاد قادر أن يتعافى ، مثل وجود رأسمال بشري وأحتياطي نفط كبيروهائل. وتطرح الوثيقة رأيها بضرورة الاصلاح الاقتصادي ، بذرائع تحددها بمسألة رخص الوقود وأغلب فواتير الكهرباء والماء غير المسددة ، وأسعارالقمح يساوي نصف سعره عالمياً ، وإن جميع الشركات الكبيرة مملوكة من الحكومة وإن 60% من الشعب يعتمد على مواد غذائية مجانية ، يتم توزيعها بموجب نظام التوزيع الشعبي " البطاقة التموينية " وأمام هكذا حال ، وضعت الوثيقة آراء وأفكار ومفاهيم مسبقة لكي تحصد عملية التحول ثمارها ، وبدأ الاصلاح بأستخدام العملة الموحدة وتأسيس بنك مركزي ، والاتفاق على ميزانية ، وهي نفس الافكار التي طرحت من قبل " بول بريمر " وأناطه مهمة معالجة تسعير الكهرباء ، وتحول نظام توزيع المواد الغذائية للقطاع التجاري وتصليح قطاع الشركات المملوكة للحكومة العراقية الجديدة ، إذا أرادت أن تخلق أقتصاد سوق ، ولا تخفي " الوثيقة " مخاوفها من أن هذه الاصلاحات حساسة من الناحية السياسية ، فيتعين التخطيط لها وعرضها بحذر للتقليل من التبعيات الاجتماعية والسياسية غير الملائمة*.

وهذا الاعتبار،" الحساسية" قد لا تجده في اندفاعات "بول بريمر". ومما يلاحظ أيضاً "لا يخفي الاصدقاء، خلافاتهما، حينما يتعلق الامر بالمصالح فقد نقلت الواشنطن بوست في مقالة "إن الامم المتحدة والموظفين البريطانين، قد طالبوا إلا تملك الولايات المتحدة السلطة القانونية للسيطرة على عمليات النفط العراقي، حتى على أساس مؤقت من دون الحصول على تفويض جديد في مجلس الامن، أعتماداً على واقع إن هذه العمليات كانت تحت أشراف نظام الامم المتحدة "النفط مقابل الغذاء**".

وتضيف هذه الدراسة أحصائيات ذات مؤشرات هامة حول العراق، حيث تشير إن تقدير حياة الفرد في العراق بحوالي 63 سنة مقارنة مع 69 سنة في الشرق الاوسط ، وقد أزدادت معدلات وفيا ت الرضع والاطفال الى أكثر من الضعف ما بين عامي 1990 و 1996 ، وكان حضور الطلاب في مدارس التعليم الابتدائي كاملاً ، بينما الان نسب التعليم الابتدائي 73% بشكل عام و 49% با لنسبة للبنا ت والريف " تبعاً لمعطيات الامم المتحدة " بلغت معدلات القدرة على القراءة والكتابة 80% عام 1987، لكن المقدر أنها أنخفضت الان الى 40%، وقد أنخفض معدل القدرة على الحصول على مياه الشرب من 95% في المدن و 75% في الريف عام 1990 الى 60% و30% على التوالي عام 2003 ، وإن نصف السكان تقريباً الذين يقل سنهم عن 15 عاماً ... بقوا بمستويات تعليم منخفضة وفرص ضئيلة على العمل ، وأكثر من 12% من النساء كن ناشطات أقتصادياً عام 1977 ، وقد أنخفضت هذه النسبة الى 7، 9% عام 1997 ، وبينت عدد من الدراسات أزدياد عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* مقالة الى فيليب ماتيرا ، منشورة في الحوار المتمدن ، تحت عنوان " عراق ما بعد الحرب ، مثال حي عن الخصخصة ".
** الوثيقة مصدر سابق ص3 .

الأسرالفقيرة التي ترأسها النساء*.

كما ألمحت الدراسة الى ما بعد "حرب عام 2003"**، حيث تأسست سلطة التحالف المؤقتة بعد سقوط النظام، وصدور قرار مجلس الامن رقم 1483 الذي أقر بمسؤوليات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة بأعتبارهما قوى محتلة، وأيد القرار المذكور تشكيل إدارة عراقية مؤقتة.

وتم تعيين" مجلس الحكم العراقي المؤقت" المحدود الصلاحيات في شهر يوليو / تموز ، والوزراء المؤقتين في شهر سبتمبر / أيلول . كما وحدد قرار مجلس الامن رقم 1511 هدف تحويل السلطة القضائية والتنفيذية للعراقيين في أسرع وقت ممكن " وفي مكان آخر طالبت الوكالة الدولية البريطانية من الحكومة البريطانية أن تنظم الى مجهودها بكل من وزارات الخارجية والكومنويلث ، والتجارة والصناعة ، والخزانة والدفاع***.

ولا تخفي الوثيقة من طرح أقتراحات في برنامجها أن يكون محفوفاً بالمخاطر ، وإن هذه المخاطر متشابكة سوءً في ميدان الامن والعملية السياسية وإعادة الاعمار، وتصفها بالحرجة****،ولكنها تحدد أهدافها وأستراتيجيتها تجاه العراق ، كما يلي :-

أ – تشجيع نمو أقتصادي سريع ومستمر وعادل .

بـ - التشجيع على إقامة حكم فعال وقابل للمحاسبة .

جـ - تشجيع وجود ترابط وأستقرار أجتماعي وسياسي .

وهنالك توصيلات لكل من "أ،بـ،جـ " في الصفحات 12، 13 على التوالي ، يمكن الاطلاع عليها في الوثيقة. ومما يلاحظ إن دعوات الولايات المتحدة الامريكية الى الخصخصة ، كما ذكرنا ، تردد صداها في المملكة المتحدة البريطانية ، فقد أصدر معهد آدم سمث ، الحاضن للسوق الحرة ورقة تحت عنوان " نحو أجندة أقتصادية وسياسية للعراق الجديد ". حيث يبدأ أحد أقسام الوثيقة بالاعلان " إن الخصخصة شرط لا بد منه للاصلاح الناجح في العراق " ، تحدث الكتاب فيه الى أن : " في العراق هناك الكثير مما يمكن خصخصته ، حيث إن قسماً كبيراً من الاقتصاد تملكه الدولة ، من بين القطاعات التي يجب أنتزاعها ، كما أقترحوا ، التعدين والكيمياويات والبناء " .

ومما يلاحظ لكلا الوكالتين "الامريكية والبريطانية" للتنمية، وبرامجها تهدف الى التحول Transition ، السريع ، دون أن تعطي مساحة زمنية ، للمناقشة " نقتبس هذا النص للأفادة في التحليل " إن عملية التحول وحجمها كانت "ولا زالت " موضع نقاش وتحليل شاملة من المؤسسات الدولية وكذلك العديد من المختصين بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والنقاشات بشكل عام تنطوي على تحديد مفهوم " التحول " من ناحية ، التعريف ، العناصر ،التتابع ، المسارات ، الانعكاسات .... ورغم أنها تختلف من حيث المنهجية والموضوعات فهي تتفق في مسألة عدم وجود نظرية أو مبادئ توجيهية موحدة متكاملة ، كما هو الحال مع " الرأسمالية والاشتراكية " توجه عملية التحول الاقتصادي بصورة شاملة*****".

ومقابل ذلك كانت هناك مجالات مستمرة من الصقل والصياغة لمفهوم " التحول " تمتد جذورها الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* فيليب ماتيرا - مصدر سابق ص5 .
** نفس الوثيقة -مصدر سابق ص 6 .
*** نفس الوثيقة -مصدر سابق ص 8.
**** نفس الوثيقة -مصدر سابق ص9 .
***** أنظر – البنك المركزي :
IM5 Common Themes Characterize IMF- Assistance to Economies in Transition, in IMF – Survey-Apr, 1994 –p1-8.
D.M.Nuti. Stabilization and Sequencing in the Reform of Socialist Economies, in (managing Inflation ..) Op. Cit. p159

بداية الثمانينات أو قبل ذلك وتستند الى وجهات نظر ودراسات وتجارب سابقة ، وتعززت بالتجربة والخبرة المكتسبة فيما بعد وكذلك بدعم المؤسسات الدولية*.

وعلى ما يبدو إن مشروع مستقبل العراق المعد مسبقاً ، والذي تضمن جملة من الاجراءات والتوصيات والقرارات تغطي "الاقتصاد والبنية التحتية والصحة العامة والاحتياجات الانسانية وأجراءات مكافحة الفساد " حتى هذه جرى أغفالها أو تجاهلها ولم يسمح لبعض العراقين ، الذين أنظموا الى مجلس التنمية وإعادة الاعمار ، إن يعطوا فرصة لسماع نصائحهم ، فالاستراتيجية

المرسومة في ظل هذه المساعدات "الامريكية البريطانية" تهدف وبشكل سريع الى بناء قطاع خاص ، من خلال خصخصة المؤسسات الحكومية " دون دراسة الجدوى الاقتصادية من ذلك " وتحقيق نمو أقتصادي ، من خلال " الاصلاحات الاقتصادية " التي ينادي بها صندوق النقد الدولي**.

وجرياً مع هكذا أفكار وكسرعة غير مدروسة بحكمة ، فقد عملت السياسة التي أتبعتها السلطة الانتقالية المؤقتة بقيادة بول بريمر ، أنتقالة أقتصادية مفاجئة بتحويل الاقتصاد ذا التوجيه الذي تديره الدولة والمحكوم بقراراتها المركزية الى أقتصاد يعتمد على آليات السوق ويلعب القطاع الخاص الدور الرئيسي ، دون الاخذ بالاعتبار لما يعانيه الاقتصاد العراقي من أمراض قاتلة وثقيلة ، يصعب تحملها بين يوم وليلة ، بل تتطلب أصلاحات غير التي يفكر بها السيد بول بريمر " يمكن معالجة ذلك في فصول أخرى " ومثل ما جرى للاقتصاد أيضاً جرت أصلاحات في الاطر القانونية ، والادارية والمالية ، وغيرها ، على كثرتها ، لكنها لا تتسم بوجود وشروط مناخات مناسبة لتطبيقها ، ولا زالت هذه الاجراءات والقوانين ، تحمل بذرة تناقضاتها وحتى التي طبقت على الارض ، تحمل معها معانات ضعف الاستيعاب وتناقضات الواقع والتطبيق ، حتى كتابة هذه الدراسة والبحث ،لانها لأتتناسب مع ظروف العراق وأقتصاده.

3- عائدات النفط وصندوق التنمية

يحاول البحث الاشارة ،الى تأ كيد قرار مجلس الامن رقم 1483***،" في الفقرات المتعلقة بالاقتصاد" في النقطة "8" الفقرة-أ- في ص4 منه ، التي تنص على : تنسيق المساعدات المقدمة للأغراض الانسانية وأغراض إعادة البناء من جانب وكالات الامم المتحدة وبين وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وفي الفقرة- هـ- التي تضمنت " تشجيع عملية إعادة بناء الاقتصاد وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التنسيق مع المنظمات الوطنية والاقليمية، حسب الأقتضاء، ومع المجتمع المدني ، والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، وأحتوت المادة"10"أمور تتعلق بالتجارة "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقرر" المجلس" إلا تسري بعد الآن جميع تدابير الحظر المتصلة با لتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية أوالاقتصادية للعراق، والمفروضة بموجب القرار661 لسنة "1990" والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بما فيها القرار778 لسنة 1992 المؤرخ في 2 تشرين الاول / أكتوبرمنه ، وذلك بأستثناء تدابير الحظر المتصلة ببيع الاسلحة أو

---

* الاقتباس مأخوذ من مؤلف : ياس شعلان هشام – آليات التحول – من نظام التخطيط المركزي الى نظام أقتصاد السوق – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – الطبعة الاولى – 2004 ص39 و ص40 .

** أعلن صندوق النقد الدولي في بيان له ، صادر في 36 أيلول عام 2004 ، في برنامجه تحت عنوان " المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع " ، على ضرورة تنفيذ أصلاحات هيكلية أساسية لتحويل العراق الى أقتصاد السوق ، بما في ذلك الاصلاح الضريبي ، وأصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام " والتي تعني خصخصتها " كما أكد البيان على ضرورة تحقيق تقدم في هذا المجال خلال 2005 ، علماً هناك 192 مشروعاً تملكها الدولة وتديرها – راجع كتاب " بول بريمر ص 87 .

*** القرار 1483- الذي أتخذه مجلس الامن في جلسته 4761 المعقودة في 22 آيار/ مايو 2003- وإذ يقرر إن الوضع في العراق لايزال ، رغم تحسنه ، يشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة " في الصفحات الاولى والثانية" منه- يرفق نص القرار مع البحث للمزيد من الاطلاع .

الاعتدة ذات الصلة الى العراق أو تزويده بها ، فيما عدا الاسلحة والاعتدة ذات الصلة التي تحتاجها السلطة" يقصد السلطة الانتقالية" لخدمة أغراض هذا القرار أو القرارات الاخرى ذات الصلة . وفي المادة-12- تعهد بأنشاء صندوق التنمية للعراق، على أن يوضع في عهدة المصرف المركزي ،

ويقوم بمراجعة حساباته محاسبون عموميون مستقلون يقرهم المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للصندوق ... وحددت المادة -13 – إن أموال صندوق التنمية ، سوف تصرف بتوجيه من السلطة، بالتشاور مع الادارة العراقية المؤقتة، للأغراض المبنية في الفقرة 14أدناه، والمادة -14- شددت على وجوب أستخدام الصندوق على نحو شفا ف لتلبية الاحتياجات الانسانية للشعب العراقي . وفي الفقرة-15- مطالبة المؤسسات المالية الدولية بمساعدة شعب العراق في إعادة بناء أقتصاد وتنمية ، وترحيبه بأستعداد الدائنين ، بما في ذلك"نادي باريس" ألتماس التوصل الى حل مشاكل الديون السيادية للعراق ، وفي المادة -16- مطالبة الامين العام " للامم المتحدة" أن يواصل ، بالتنسيق مع السلطة ، مباشرة ، المؤسسات المنوطة به بموجب قراري مجلس الامن 1472 لسنة 2003 والمورخ في 28 آذار/ مارس و1476 لسنة 2003 والمؤرخ في 24نيسان/ أبريل 2003 لفترة ست شهور ، عقب أتخاذ هذا القرار ، وأن ينهي الفترة الزمنية ... من حيث التكاليف العمليات الجارية" لبرنامج النفط مقابل الغذاء"... الخ .

إن هذه المواد والنقاط والفقرات الصريحة ، التي يمكن أيجازها ، أكدت على ضرورة أستخدام صندوق التنمية " لتلبية الحاجات الانسانية ، ولإعادة الاعمار والاصلاح الاقتصادي وفي إعادة البنية التحتية ونزع أسلحة العراق ، ولتكاليف الادارة المدنية ، واهداف أخرى مكملة أو مترابطة مع هذه العناوين، لكن هذه الترتيبات المؤسسية المشار لها تظل عرضة للملاحظات من قبل المهتمين ، لأنها "المواد"تشكل نماذج مختلفة ومتنوعة من النفقات في مجموعة مختلفة من الاهداف " بعضها ، تقترح " أنشاء ثلاث صناديق بدلاً من واحد وحددتها 1- صندوق الاغاثة والانعاش . 2- صندوق لإعادة التأهيل .3- صندوق لإعادة الاعمار . بغية تأمين التحولات، وتأمين الشفا فية والمسؤلية، مع بقاء وضع عائدات النفط" تحت وصاية دولية " لحين تثبت حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً، قادرة على الإدارة للمسائل الاقتصادية والسياسية"*.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر النفط المصدر الرئيسي في العراق لأستقطاب العملة الصعبة، إذ شكل " في مرحلة أنهيار النظام الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية ، حالة متميزة بين بلدان العالم الثالث ، نتيجة وفرة موارده البشرية والطبيعية ، فقد دخل مرحلة ما بعد الحرب بأمكانيات بشرية وثروات طبيعية جيدة، فالثروة النفطية الضخمة عام 1950... وضعت العراق متقدماً على سواه من الدول المنتجة للنفط ، والدول النامية الاخرى . إلا أنه وبعد أربعة عقود من أنطلاقة هذه المحاولةالطليعية، وبعد أنفاق عشرات البلايين " المليارات" من الدولارات على التنمية ، فأن الغالبية الساحقة من العراقين يعانون من ظروف معيشية أسوأ من تلك التي يعاني أفقر السكان في العالم**.

وما حصل معروف للجميع ، لا نحتاج الى جهود كبيرة أو فطنة أو باع في العلوم السياسية والاقتصادية ، فالبلد تعرض لحروب مدمرة ، طاحنة والى سياسة أقتصادية تفتقر الى الحد الادنى من الواقعية، بل خضعت لمرارات أستراتيجية التنمية ولمزاج التكيف الشخصي والفردي والارتجال الفكري وعلى حساب مصلحة المجتمع العراقي . وبعد سقوط النظام 9 نيسان 2003، عادت من جديدة قضية إعادة أعمار العراق " ولكن هذه القضية ، كما يشار لها مع ماتنطوي عليه من أعباء ، تبلغ من الضخامة مبلغاً يتجاوز بكثير الأمكانات المتاحة لدى العراق، فإعادة الاعمار هنا تضاهي

---

* أنظر د. عبد الفضيل – مصدر سابق ص30.

** راجع مؤلف د. النصراوي ، عباس – مصدر سابق ص11 .

في حجمها ومداها أكبر عمليات إعادة الاعمار التي شهدها التاريخ الحديث، وخصوصاً تلك التي جرت في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، إن لم تتجاوزها في حجم الكلفة المادية والبشرية التي تنطوي عليها ، بالقياس الى الامكانيات الفعلية المتاحة ،حيث أتفقت التقديرات ، بشأن كلفة أعمار العراق على مدى السنوات المقبلة ، على مبلغ 100 مليار دولار ، يتعين أن يخصيص الجزء الاكبر منها لتمويل مشاريع أستئنا ف الخدمات الاساسية للمواطنين ، وأصلاح البنية التحتية المدمرة، بما فيها بنية القطاع النفطي . وصولاً الى تفعيل النشاط الاقتصادي ووضعه على الأسس الصحيحة*".

وفي تقريرمهم تحت تصرف البحث** يكشف هذا التقرير عن سياسة نفطية مصدرها وزارة الخارجية الامريكية ، يجري الاعداد لتبنيها في العراق بعد فترة وجيزة من أنتخابات كانون الاول ديسمبر المقبل ، وذلك من دون أن نقاش عام وبأ حتمال خسارة أقتصادية عالية. وتعطي" السياسة" حق تطوير معظم حقول النفط العراقية(1)- ما لا يقل عن 64 بالمئة من حقول النفط العراقية – الى الشركات متعددة الجنسيات.

إن النقاش حول "خصخصة" النفط في العراق يجري في معظم الاحيان بشكل مضلل وذلك من خلال الطبيعة التقنية للتعبير الذي يشير الى الملكية القانونية لاحتيا طيا ت النفط، تلك الطبيعة التي تفسح المجال للحكومات والشركات كي تنكر حقيقة سير عملية الخصخصة. هذا ويجري إهمال أسئلة عملية مهمة حول معنى إدارة القطاع العام مقابل إدارة القطاع الخاص في مجال تطوير النفط وسياسة الايرادات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن نموذج التطوير الذي يجري الترويج له في العراق، والذي تدعمه شخصيات رئيسية في وزارة النفط ، يعتمد على عقود تعرف بأسم " أتفاقيات تقاسم الانتاج"، والمتبعة في صناعة النفط منذ عقد الستينات . ويتفق خبراء النفط أن غرضها سياسي في المقام الاول: فهي من الناحية الشكلية تبقى ملكية أحتياطيات النفط في يد الدولة (3)، في حين أنها عملياً تعطي شركات النفط ، النتائج ذاتها مثل أتفاقيات الامتياز التي كانت قد حلت محلها .

فأ تفاقيات تقاسم الانتاج المكونة من مئات الصفحات من الصيغ القانونية والمالية والمعقدة تخضع عادةً لشروط السرية التجارية وتكون عملياً محصنة من أي تدقيق عام، وهي تربط الحكومة بشروط أقتصادية لا يمكن تغييرها طيلة عقود مقبلة .

في حالة العراق من المحتمل أن يتم توقيع العقود والحكومة مازالت جديدة وضعيفة ، والوضع الامني لا يزال كئيباً والبلد تحت الاحتلال العسكري . لذلك فالأرجح أن تكون الشروط مجحفة بحق العراق برغم أنها قد تدوم لحد 40 عاماً .

أضف الى ذلك ، أن أتفاقيات تقاسم الانتاج هذه تستثني شركات النفط الاجنبية من أي قوانين جديدة قد تؤثر على أرباحها ، وغالباً ما تنص على أن لا ينظر في النزاعات أمام محاكم البلد، بل في محاكم الاستثمار الدولية، والتي تتخذ قراراتها على أسس تجارية دون أعتبار للمصالح والقوانين الوطنية الاخرى . وهذا يعني أن العراق سيتخلى عن ديمقراطيته بمجرد أن يتباناها كنظام .

لقد روجت الادارة الامريكية وشركات النفط بشدة لاتفاقيات تقاسم الانتاج، فقد تم طرح هذا الشكل

---

* للتفاصيل أكثر راجع النفط والاستبداد - الاقتصاد السياسي للدولة الريعية – مجموعة مؤلفين –ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية – الطبعة الاولى 2007 – أربيل – العراق – بيروت – لبنان - الفصل السابع – ثروة العراق النفطية ... الهيتي ، مجيد- ص 317 و 318

** من منشورات " بلاتفورم" بالتعاون مع International Policy Forum "منبر السياسات العالمية " و New Economics Foundation "مؤسسة الاقتصاد الجديد "، ومجموعة Oil Oil Change International " الإحلال محل النفط العالمية" و War on Want الحرب على الفاقة" تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الاتفاقيات في العراق ضمن مشروع " مستقبل العراق" الذي كان ضمن عملية التخطيط التي أقدمت عليها وزارة الخارجية الامريكية قبل غزو العام 2003. وقد طورت تلك الاقتراحات فيما
بعد على يد سلطة التحالف المؤقتة ، والحكومة الانتقالية الحالية. كما إن الدستور العراقي يفتح الباب أمام الشركات الاجنبية ، رغم إن ذلك تم بتعابير قانونية غامضة .

لدعم قضيتها ، تجادل شركات النفط ومؤيديها بأن أتفاقيات تقاسم الانتاج هي من الممارسات المعتادة في صناعة النفط وأنه ليس لدى العراق من خيار آخر لتمويل تطوير النفط . إلا إن تلك التأكيدات ليست صحيحة . فحسب أرقام وكالة الطاقة الدولية، نجد إن أتفاقية تقاسم الانتاج مستخدمة في حوالي 12% من الاحتياطي النفطي العالمي ، وفي دول تتواجد فيها حقول النفط الصغيرة "والبحرية بشكل غالب" حيث تكون تكاليف الانتاج عالية ، وأحتمالات أكتشاف النفط مشكوك فيها ، ولا ينطبق أي من هذه الاوضاع على العراق . ولا تستخدم أي من الدول الرئيسية في أنتاج النفط في الشرق الاوسط أتفاقيات تقاسم الانتاج ، كما أن بعض الحكومات التي وقعتها مثل روسيا حيث تبع الانقلاب السياسي في التسعينات أنفتاحاً سريعاً نحو القطاع الخاص ، ندمت فيما بعد على ما فعلته . وقد كلفت أتفاقيات تقاسم الانتاج الدولة في روسيا مليارات الدولارات، وهناك مقارنة بديهية بالوضع الانتقالي العراقي الحالي .

هذا ويدعي المدافعون عن أتفاقيات تقاسم الانتاج أيضاً إن الحصول على أستثمارات من شركات أجنبية من خلال هذا النوع من العقود سيوفر على الدولة 5، 2 مليار دولار سنوياً، ويحرر أموالاً لإنفاقها على أوجه عامة أخرى . ورغم صحة هذا القول ، فإن ما تستثمره شركات النفط الآن ستقابله خسارة كبيرة في عوائد الدولة من النفط فيما بعد .

وتبين حساباتنا" التقرير" أنه إذا أستخدمت الحكومة العراقية أتفاقيات تقاسم الانتاج فإن التكلفة التي ستدفعها مقابل رأس المال ستتراوح ما بين 75% و 119% . وحسب هذه التكلفة فإن الميزات المشار أليها هي ببساطة غير ذات قيمة* .

ولدى العراق تشكيلة من الخيارات الاقل تكلفة وضرراً لتغطية كلفة الاستثمارات في قطاعها النفطي ، وتشمل : تمويل التطوير من خلال الانفاق من ميزانية الحكومة "كما هو الحال حالياً" ، أو أستخدام تدفقات النفط المستقبلية كضمانة لأقتراض المال ، أو أستخدام شركات النفط العالمية وأبرام عقود معها لفترات أقصر ، وأقل تقييداً، وأقل سخاء من أتفاقيات تقاسم الانتاج (4) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملاحظات :

1- ستبقى الحكومة العراقية مسيطرة على 17 حقلاً منتجاً فقط من أصل حوالي 80 حقلاً نفطياً معروفاً .

2- من الواضح إن الشروط التفصيلية للعقود المقترحة ستخضع للتفاوض : وقد بنيت توقعاتنا على تشكيلة من الشروط أستخدمت في الدول الاكثر شبهاً بالعراق ، بما في ذلك ليبيا التي ينظر أليها على أن لديها أشد الشروط صرامة في العالم . وتضغط الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الحصول على شروط مفرطة الارباح قياساً بالمعايير الدولية وذلك بحجة المجازفة السياسية والامنية المرتفعة . وتضع هذه المجازفة الحكومة العراقية في وضع تفاوضي ضعيف للغاية. هذا ويعطي التقرير الارقام التقديرية المتوقعة بأسعار عام 2006 دون حساب التضخم ودون الإيرادات والكلف وبالافتراض أن مدة العقد ستكون 30 عاماً حيث إن الفترة المعتادة لمثل هذه العقود تتراوح ما بين 25 و 40 عاماً. هذا وإن القيمة الصافية الحالية "2006" للخسائر التي قد يتحملها العراق تتراوح ما بين 16 مليار دولار و 43 مليار دولار بسعر خصم مقداره 12% .

---

* نفس التقرير في الصفحة السابقة

3- التعابير المستخدمة في أتفاقيات تقاسم الانتاج تصف الشركات الخاصة بأنها " متعاقدة " ويبين هذا التقرير إن هذه التسمية مضللة لأن أتفاقيات تقاسم الانتاج تعطي الشركات السيطرة على تطوير النفط ومدخل لجني أرباح طائلة .

4- وقد يشمل ذلك عقوداً إعادة الشراء ، وعقود مخاطرة الخدمة ، أو عقود التطوير والانتاج .

وبعد هذه المعلومات الخطيرة التي يحملها هذا التقرير" رغم أن قانون النفط لم يصادق عليه من قبل البرلمان" لكن هناك دوائر وأفكار في داخل وخارجه وفي داخل الحكومة أوخارجها تدعو وتصب بنفس الاتجاه"المشاركة با الانتاج"بدوافع ومقاربات غير مقنعة وفي مقال أفتتاحية للثقافة الجديدة* نقتطف منه " وليس في أمر تنوع المقاربات لهذه الاشكالية أية غرابة. فالقانون المذكور يعني بقطاع أقتصادي يمثل حجر الاساس لبقية القطاعات الاقتصادية وله تأثيرات تتجاوز المحلية الى العالمية بالنظر لأن صناعة النفط مرتبطة بسوق النفط العالمي وبأستراتيجيته الكبرى وأحتكاراته العملاقة. ولهذا كرسنا محور هذا العدد للحوار حول هذه الاشكالية . وتكرس الافتتاحية على الملاحظات التالية :-

- يتعين على القانون الجديد أن يحل قضيتين : الاولى تتعلق بتنظيم إدارة الصناعة النفطية المحلية ، والثانية تتعلق بعلاقة الصناعة النفطية العراقية بالاستثمارات الاجنبية أو أختيار الشكل الافضل للاستثمار النفطي .

- ففيما يتعلق بالقضية الاولى هناك أشكالات نجمت عن الدستور العراقي الذي تضمن بعض الصيغ غير الواضحة حول تقاسم الثروة بين السلطة الاتحادية والاقاليم. ولهذا لا بد من بلورة صيغة واضحة وملموسة لتوزيع الثروة بين السلطتين ، ولجمع العوائد النفطية وطرق إعادتها وتوزيعها .

- وبشأن صيغ الاستثمار يمكن القول إن الصيغة الامثل للأستثمار هي الاستثمار الوطني المباشر. ومن هنا ضرورة أن يشمل القانون على توجهات صريحة وواضحة بشأن هذه القضية ، أي أن تعطي الاستثمارات أساساً ةقبل كل شئ لشركة النفط الوطنية والرهان على الطاقات والامكانات العراقية أولاً .

- ولكن أرتباطاً بالمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد فإن شركة النفط الوطنية بحاجة الى دعم ، وفي ضوء ذلك بأمكان الحكومة العراقية أن تستعين ببعض الشركات أو بعض الدول على أساس عقود خدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أخيراً ، يتعين عدم القبول بصيغة المشاركة من حيث المبدأ بالنسبة لكل الحقول المكتشفة وهي التي تمثل الحصة الاكبر . هذا الشكل "المشاركة" يتمثل بدخول الاطراف الاجنبية كشريك للعراقيين في الاستثما ر لسنوات طويلة مقابل حصة من النفط وحصة من الارباح مع أطلاق يدها للتصرف كما تشاء بالنفط العراقي . ولهذا السبب يمكن حصر الاستعانة بعقود المشاركة في الحقول الجديدة غير المكتشفة ، التي تقع في أماكن يصعب التنقيب فيها وترتفع مخاطر الاستثمار على أن تخضع المتعلقة منها بالحقول الكبيرة الى ضوابط أخرى ، في مقدمتها موافقة مجلس النواب .

وبهذا الصدد يشير د. يسري أن المصلحة العامة Public Interest تقضي بأن تبقى أنشطة معينة في نطاق القطاع العام .فلا يصح لنا أن ننجرف بلا رؤية في تيار الملكية الخاصة كما أنجرفنا يوماً في طريق الملكية العامة . هناك أمور لا تحكم بمعايير أقتصادية وأنما بمعايير أجتماعية وعقائدية . ولقد أنبعثت الدعوة الى أصلاح القطاع العام وتحوله الى القطاع الخاص في عالمنا المعاصر من منطلقات برغماتية Pragmatic نعالج الامور من وجهة نظر الواقع والتجربة والدروس الواقعية ..

---

* أفتتاحية "الثقافة الجديدة" -العدد 322 – 323 – كانون الاول 2007 .

وعلى سبيل التأكيد فإن التجربة والدروس الواقعية ليست كل شئ ولا يجب أن تتحكم في كل شئ وألإ صارالواقع آلهنا نتحرك منه وبه وإليه وهذا محال على أصحاب العقائد السليمة أياً كانت عقائدهم*.

ومما يلاحظ أن هناك دعوات كثيرة تلمح الى تطوير قطاع أنتاج النفط الخام والغاز بأعتبارهما قطاع أستراتيجي في الاقتصاد الوطني، ووضعت وسائل لتحقيق أهداف معينة تتمثل في :-

1-أستثمار معظم أيرادات النفط في القطاعات النفطية .

2-تشجيع العراقيين على تأسيس شركات مساهمة متخصصة .

3-فتح الاقتصاد العراقي أمام الاستثمارات الاجنبية .

4- تحويل الاقتصاد العراقي تدريجياً الى القطاع الخاص .

وحول هذه الناحية التي تجتهد فيها بعض الطروحات لترسيخ هذه الدعوات والاهداف وأبعادها يقول د. صالح ياسر**" إذا ما عرفنا الامكانيات الفعلية المحلية – أي القطاع الخاص الوطني – في هذه المقاربة ، فأن هذا المجا ل ، أمكننا أن نستنتج ، إن هذه الرؤية مكونة برهان الخيار على الاستثمارات الاجنبية لـ "تنمية وتطوير القطاع غير النفطي"، الواردة في المقا ربة الثالثة والرابعة من الاهداف، وأرتباطاً بهذه الاهداف الطموحة وليس وحدها ، بدأت تطرح في العديد من المناسبات

وفي بعض الادبيات فكرة تثبيت حصة للمواطن من أيرادات النفط ... وهذه الفكرة مأخوذة من تجربة "ألاسكا"، وألاسكا هي منتوج ظروف تاريخية محددة ومجتمع متطور وأقتصاد ناضج ومتنوع ولا يعتمد على عوائد النفط فقط كالحالة العراقية .

وقد تبدو فكرة معقولة وعادلة ظاهرياً، ولكن في حقيقتها ليس كذلك، فهي أسلوب خاطئ أقتصادي وجائر أجتماعي ... إن أنشاء مثل هذا الصندوق سوف يقلص من حجم الارصدة المتاحة للأستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في قطاعات الانتاج المادي والبنية التحتية هذا أولاً . وثانياً سوف يدفع المواطنين الى الضغط المستمر لزيادة الحصص المدفوعة ، مما يحرم السلطات الحكومية، في نهاية المطاف من القدرة على التمويل والاستثمار، وبالتالي ألحاق اضرار بالأقتصاد الوطني وحرمانه من فرص الاستثمار . ثالثاً ،إن واقع تكاليف إعادة الاعمار هائلة وهي تفوق توزيع الدخل المتوقع أصلاً، وعليه فأن أقتطاع جزء من الدخل لتمويل هذا الصندوق سيزيد من العجز في تلبية تكاليف الاعمار وبالتالي التأثير السلبي على وتائر التنمية ومعدلات الاستثمار .وزيادة في المناقشة فقد أعلنت سلطة الاحتلال من قبل عن نيتها توزيع جزء من ايرادات النفط على المواطنين العراقيين في صورة نقدية وفق الطريقة المتبعة في ولاية الاسكا الامريكية وهناك ايضاً من يدعو الى مثل ذلك عبر التوزيع النقدي أو بواسطة صكوك على الطريقة الروسية، ويرى حتى لو انتهت الى أيدي الشركات الا جنبية فهي ليست نهاية العالم***... وهكذا اذن تتجاوز تلك الدعوات،البون الشاسع بين أقتصاديات تلك الدول التي تقوم على قواعد انتاجية متقدمة وبين أقتصاديات العراق المعاكسة تماماً ...وبعيداً عن التنظير ،كيف جرى التعامل مع عائدات النفط.؟

يقول "بيرت كيونيس****. إن أكثر من 100 مليار دولار تدفقت على صندوق نفط العراق من أنشائه في عام 2003 ، مضيفاً الى أنه ، بسبب عيوب كثيرة في بلد تمزقه الحرب، لم تستطيع هيئة الامم المتحدة الدولية للرقابة والاستشارة، أن تعلن كل عائدات النفط التي أستخدمت لصالح صنوق تنمية الشعب العراقي، منوهاً بأن النفط، هو مصدر العراق الرئيسي للعملة الصعبة المطلوبة لإعادة _____

* للتفاصيل أكثر راجع د. يسري أحمد ، عبد الرحمن – قضايا أقتصادية معاصرة – مصدر سابق ص 83 .

** مقالة بعنوان المشهد الاقتصادي الراهن وصراع الخطابات - طريق الشعب – ص 3 - 05-12-2009

*** المصدر: . Dr. Leo Drollas, Give Iraqi Oil To The .. Iraqis, MEES – No. 36,8, Sept .2003

**** بيرت كيونيس : هو أحد المسؤولين من صندوق النقد الدولي في هيئة الامم المتحدة ، وفقاً لوكالة رويترز- 2008 .

البناء بعد سنوات تدمير ناجم عن الحروب حتى عام 2003، وتمر عائدات مبيعات النفط من خلال العراق، مشيراً الى إن أنتاج النفط بلغ عام 2007 نحو مليوني برميل، تم تصدير ثلاث أرباعها ... وإن 30 مليار دولار سنوياً من المبيعات يستخدم الجزء الاكبر من الاموال لدعم الميزانية العامة، من خلال وزارة المالية... ولإن مجلس الامن الدولي أنشأ هيئة دولية للرقابة والاستشارة للأشراف على إدارة الثروة الطبيعية العراقية، متكونة من صندوق النقد الدولي والامم المتحدة والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي ..."وفي معرض التساؤل فيما إذا واجهت الهيئة فساداً في عملها،أجاب" كيوتس " بأجابة مختصرة نعم .

غير إن الشركة المحاسبة"كيه . بي.أم.جيه*" لها رأي آخر: فقد أجا بت " إن المسؤولين الامريكين الذين أداروا العراق حتى الشهر الماضي" حزيران" أستخدموا نظاماً مالياً أكثر عرضة لأرتكاب الأخطاء وتحايل في التعامل مع نحو 20 مليار دولار أنفقت خلال الاحتلال ، وقالت الشركة في تقرير أعلنته ، إن النظام الذي أعتمدت عليه سلطة التحالف المؤقتة" يقلص بدرجة كبيرة الشفافية بشأن ماتم أنفاقة ". وأضاف التقرير المؤقت إن سياسات" سلطة الاحتلال" ، تركت صندوق تنمية العراق الذي أسسته الامم المتحدة من أجل الاشراف على عائدات النفط العراقي " عرضة لأعما ل الاحتيا ل" وتابعت الشركة ، أنها لم تتمكن من الحصول على معلومات بشأن" هاليبرتون" وشركات أخرى ، حصلت على عقود ممولة من هذه العائدات ... وقالت الشركة المحاسبة إن الإطار المحاسبي محل جدل تولاه محاسب واحد ولم يتضمن تسجيل القيود الدائنة والقيود المدينة، مما يسهل تتبع ورصد المعلومات المالية ، إضافةً إن عدم الاعتماد على نظام القيد المزدوج في الدفاتر جعل السجلات أكثر عرضة للخطأ** .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومهما يكن ، فالتجربة العراقية ، أظهرت المدى المريع الذي ، مكن الدولة من سوء الاستخدام في هذه الثروة وتبديدها ، وهذه التجربة بما فيها من خصوصية " جعلت منها نسخة في غاية التصرف" وكان يفترض بالمهتمين في إعادة أعمار العراق ،أن يتعاملوا مع تلك القضايا الحساسة والانسانية بمزيد من الشفافية والمسؤلية ، وأن يجري فعلاً العمل ، بأن ضخ الاموال والتصرف " كما أشير لها" يدعو للمساءلة القانونية.كما ويدعو الى حشد أكبر قدر من المعونات والقروض المالية الدولية ، لأحياء أقتصاد وبلاد مدمرة، بالكامل، وبأ ختيار أنسب وأفضل الاساليب في إدارة الاقتصاد أو في تخصيص الموارد .

بد ليل أن ماطرحه "بيرت كيونيس" وهو المسؤول في صندوق النقد الدولي في هيئة الامم المتحدة المذكور ، وأشارته الى دخول 100 مليار دولار تدفقت على صندوق نفط العراق منذ أنشائه في عام 2003 . وبسبب الثغرات والعيوب الكثيرة للأدارة في بلد فرقته الحروب لم تستطع هيئة الامم المتحدة للرقابة والاستشارة أن تعلن كل عائدات النفط التي أستخدمت لصالح الشعب العراقي ...

كما إن عملية إعادة الاعمار " مثل ما يشار لها " ليس عملية أقتصادية صرفة وأنما في بلد كالعراق ، فهي بنفس الوقت قضية أعمار أجتماعية ، ومالم توضع سياسة واضحة وحلول عميقة ومشاكل معقدة تتعلق بالتوظيف وحل قضية البطالة والاسعار وحماية الحد الادنى من الاجور وتثبيت أوضاع الفئات الاجتماعية المعدومة الدخل وتنويع مصادر الاقتصاد والبنية التحتية وأمور أخرى ترتبط بالصحة والتعليم والخدمات وغيرها مرتبطة بالامن والاستقرار ..ألخ، كلها بحاجة الى وضع هيكلية قادرة على عملية الانتقال بالمجتمع ... وغير ذلك ، من الصعب الحديث عن الليبرالية والسوق سيحل كل هذه الاشكالات ... ووفقاً "لبول بريمر " سيكون أحد العناصر الاساسية

---

* نشرت هذه المقالة في جريدة الشرق الاوسط في 11 يوليو/ تموز 2004 – في العدد 9357 ، وأيضاً نقلاً عن وكالة رويترز .

** راجع مؤلف الهيتي ، مجيد - مصدر سابق ص321 .

لهذه العملية أجبار مؤسسات الدولة على مواجهة قيود قاسية تفرض على الميزانية من خلال خفض الاعانات والصفقات الخاصة ".

إن عملية الخصخصة الجبرية هذه تتعارض مع حرية أختيار الشعب العراقي لنظامه الاجتماعي والاقتصادي لمرحلة ما بعد الحرب . فكما يشار " مهما بدت الخصخصة مغرية لبعض الباحثين الاقتصادين، من المهم جداً،عدم فرض هذه النظرية على العراق، بل أن تكون نتيجة للأخذ بعين الاعتبار حسنات الخصخصة وسيئاتها وبأختيار من الحكومة العراقية الشرعية الجديدة".

وكما ذكرت من قبل، إن المرحلة الانتقا لية التي مر بها العراق برزت المشاكل الأكثر ألحاحاً، والتي تتعلق بمشكلة البطالة، وفي إيجاد فرص العمل "للشباب تحديداً"، ومعالجة المستويات المعيشية المتدنية ، بسبب الاضطرابات بالاجور المنخفضة وتداعيات التضخم، بالاضافة الى هيكلة الدفع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الصدد جاء القرار رقم 1546 لسنة 2004، الذي أتخذه مجلس الامن في جلسته 4987 المعقودة في 8 حزيران/ يونيو 2004، و جاء فيه "وإذ يؤكد أهمية المساعدة الدولية في إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنميته . ذكر أيضاً "وإذ يسلم بالفوائد التي تعود على العراق من الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها الايرادات النفطية العراقية ، وصندوق تنمية العراق . إذ يشير الى أهمية كفالة أستمرار الانفاق من هذا الصندوق من جانب الحكومة المؤقتة للعراق والحكومات التي تخلفها ، بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة ، كما وجاء في الفقرة 24 مايلي:ينوه" المجلس" بأنه يلزم ، بعد حل سلطة التحالف المؤقتة ، أن يكون التصرف في أموال صندوق تنمية للعراق مرهوناً على وجه الحصر، بتوجيهات حكومة العراق ، ويقرر أن يستخدم صندوق التنمية للعراق وبطريقة شفافة ومنصفة ومن خلال الميزانية العراقية بما في ذلك لأغراض الوفاء بالالتزامات المستحقة ، على صندوق تنمية العراق، وأن يستمر نفاذ ترتيبات أيداع صادرات النفط والمنتجات النفطية والغازالطبيعي ، المنصوص عليها في الفقرة 20 من القرار1483"2003" وإن يواصل المجلس الدولي للمشورة ورصد أنشطة صندوق التنمية للعراق وأن ينضم فرداً مؤهلاً حسب الاصول تسمية حكومة العراق ليكون عضواً إضافياً به يتمتع بكامل حق التصويت وأن تتخذ الترتيبات الملائمة لمواصلة أيداع العائدات المشار أليها في الفقرة 21 من القرار 1483 لسنة 2003 .

وكل ما نريد، وأستكمالاً لملاحظاتنا حول النفط وصندوق التنمية وعدم آهليته والاشكالات حوله في مرحلة الانتقال الجارية، التي يتطلب فتح آفاق جديدة لنهج ديمقراطي ، يمهد لخلق آليات وسياسات وطنية، قادرة على الاستخدام الامثل للثروات الطبيعية والنفطية بشكل خاص والمساعدة المالية التي تدخل الصندوق من خلال برنامج أقتصادي ، تتوظف فيه كل الطاقات وتشترك في تنفيذه جميع المؤسسات الاقتصادية والسياسية، المعنية في التوجه اللاحق للعراق.

وتقف "مهمة تسخير الثروة النفطية الهائلة لدعم التنمية الاقتصادية والبشرية في مقدمة الاولويات، وذلك بعد عقود في الهدر وسوء الاستخدام، ولا يعود ذلك فقط الى حقيقة الثروة النفطية، ستبقى تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي على مدى العقود القادمة، بل الاهم من ذلك هو إن الطريقة التي سيتم بواسطتها أستغلال وتوزيع الثروة ستحدد الى درجة كبيرة مستقبل النظام السياسي والاجتماعي، أي مستقبل الديمقراطية".

ويقول أيضاً " وبقدر ما يظل مستقبل الاقتصاد العراقي معتمداً على الثروة النفطية، فأن تجربة العقود الماضية تقدم درساً قيمة بشأن الاثار السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على طريقة إدارة وشكل ملكية الثروة النفطية*".

نعود مرة ثانية للقرار رقم 1483، المذكور الذي جاء في أحد فقراته "تأكيد على حق الشعب

---

* للمزيد أنظر : الهيتي ، مجيد – النفط والاستبداد – مصدر سابق ص328 و329 .

العراقي في أختيار مستقبله السياسي وإدارة موارده الطبيعية بحرية تامة، وترحيباً بألتزام كافة الاطراف المعنية لدعم خلق بيئة تستطيع من خلالها تحقيق ذلك بأسرع وقت ممكن ، وتعبيراً عن العزم، بأن يكون اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم قريباً .. وفي الفقرة التا لية ، يشير الى قضايا تتعلق بالامم المتحدة ومهمتها. حيث يضيف- القرار- " تأكيداً على ضرورة أن تلعب الامم المتحدة دوراً حيوياً في تقديم المساعدات الانسانية وإعادة أعمار العراق، وإعادة المؤسسات المحلية والوطنية الخاصة بالحكم التمثيلي ".

وأستناداً الى ذلك ، يظهر إن هناك حاجة ملحة لتقصير المرحلة الانتقالية بغية نقل السلطة الى حكومة عراقية منتخبة ديمراطياً"، ويتطلب الامر توسيع دور الامم المتحدة ووكالاتها لمساعدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أطلاق مشروع حقيقي لبناء"العراق" بعيداً عن تلاعب المصالح الاجنبية والخطط المرسومة مسبقاً*".
كما ويقول نعوم تشومسكي** "Noam Chomsky " ومنذ نيسان/ أبريل عام 2003، بينت أستطلاعات الرأي ، إن المواطنين الامريكين يتمنون أن تتولى الامم المتحدة وليس الولايات المتحدة المسؤولية الرئيسية بعد الحرب من أجل إعادة بناء العراق سياسياً وأقتصادياً " ، إلا إن هذه التمنيات، لم تتحقق ، وقاد التحالف مرحلة الانتقال كما ذكرنا ، وكان لهذه الامنيات ، نواقصها وظروفها ، في البداية لأملاء الفراغ "من السلطة الغا ئبة" ولذلك يتوجب على المحتلين تسليم المسؤلية لإدارة البلاد الى حكومة عراقية منتخبة وشرعية ، تحت أشراف الامم المتحدة، لأن الامم المتحدة تمتلك من الخبر الواسعة والتجارب ومن الحيادية الى حد ما ، تسهل نقل السلطة السياسية وبناء الثقة وتعزيز الحوار بين مختلف الانتماءات السياسية والاجتماعية والدينية وغيرها .
ولذلك وتبعاً لظروف العراق الشائكة والمعقدة، تفضل التحليلات أن يكون للأمم المتحدة على الاقل دوراً "رقابياً" من شأنه أن يعزز شرعية ومصداقية عملية " إعادة الاعمار " السياسي والاقتصادي " كما أشير لها " لأعتبارات معروفة للجميع. هذا ولا يخلو موقف الامم المتحدة من الانتقادات، المتبادلة، بين السيد ممثل الامين العام للامم المتحدة في العراق ديميلو***. ووصفه "للمدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة" بول بريمر- بالملك-"، كما لاتخلو الامم المتحدة من أنتقادات "بول بريمر"، بقوله "بحلول19 آب ، كانت الوزارات العراقية قد صادقت على 500، 2 عقد تساوي قيمتها مليارات الدولارات من أجل سلع وخدمات ، يحتاج أليهاالعراق حاجة ماسة، لكن الامم المتحدة ، لم تنجز سوى عقد واحد ، لكي ينفذ وتدفع تكاليفه. وبعيداً عن الاتهامات فأ ن الامم المتحدة ودورها المتواضع ، تجلى من خلال تحول 500 مليون دولار من عائدات النفط الى صندوق التنمية العراقي ، أستجابة لقرار مجلس الامن الدولي 1483 ، والذي يدعو فيه الى تسليم موازنة برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي تديره الامم المتحدة الى " الصندوق " ومما تجدر الاشارة " إن برنامج النفط مقابل الغذاء ، الذي بدأ في ديسمبر عام 1996 ، سمح للعراق تصدير النفط بقيمة أكثر من 60 مليار دولار ، وكانت معظم عائدات النفط مخصخصة للنشاطات الانسانية ، وجزء بسيط منها يعطى كتعويضات حرب الخليج 1991، والغي البرنامج في نوفمبر 2003.
أما دور الامم المتحدة الانمائي في العراق ، على تواضعه ، يشكل واحداً من المنظمات والمكاتب

---

* أنظر : د. عبد الفضيل، محمود –مصدر سابق ص28 .
** نعوم تشومسكي في مقالة – الامبراطورية المنطوية على نفسها- نشرت على الانترنيت :
www.mondiploar.com/mayo4/articles/chem-print.htm A concept
مفهوم وهو أستناد في " مؤسسة واتشوستس للتكنولوجيا ، بواشنطن –الولايات المتحدة.
*** الباحث سبق وأن ألتقى بهذه الشخصية الاممية " ديميلو "، أثناء زيارته للبصرة بصحبة وزير الثقافة اللبناني السابق ، وقدمت مداخلة تتعلق بالامور التي تعاني منها محافظة البصرة آنذاك .

التابعة للامم المتحدة*، العاملة في العراق ، وقد أستجاب هذا الفريق التابع للامم المتحدة لحشد الموارد المتوفرة لدى صندوق الاستثمار العراقي التابع لمجموعة الامم المتحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانمائي ،والمصادقة على تسعة مشاريع سريعة بمبلغ 38 مليون دولار منها مشروعان في مجال التعليم وأربعة في مجال الصحة وثلاث في مجال المياه والصرف الصحي ، كما بدأ العمل في برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية مشروعاً سريعاً تقدر تكلفته بحوالي 9، 1 مليون دولارأمريكي ، يهدف الى تحسين الاوضاع المعيشية والحد من المخاطر الصحية للمجتمعات المحلية ، من خلال تأهيل البنى التحتية المتمركزة في المناطق وإدارة موارد المياه وخدمات الصرف الصحي، وبلغ العدد الكلي لمشاريع التوظيف وإعادة الاعمار المصادق عليها "24" مشروعاً ، خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2005 ، وغطت عشرة محافظات ، أما نشرة أعمال إعادة الاعمار والتنمية ، للامم المتحدة في العراق المؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 ...الصادرة من مكتب أربيل ، أقتصر التقرير على تقديم معلومات أساسية ونظرة عامة عن نشاطات المنظمة الدولية**.

كما إن هناك وثيقة بالعربية والانكليزية ، تشير الى بعض النشاطات ، مثل مشروع دعم اللامركزية والحكومات المحلية في تقديم الخدمات ، كلف المشروع 947، 847، 6 دولار " ساهم صندوق الامم المتحدة بـ 947، 847، 5 دولار والحكومة العراقية 000، 000، 1 دولار ، ممكنة بوزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة البلديات والاشغال العامة . بالاضافة الى مشروع أستخدام التكنولوجيا للبدء في عملية التحول الاقتصادي مكلفة المشروع 000، 279، 3 دولار " صندوق الامم المتحدة 000، 979، 2 دولار والقطاع الخاص بـ 000، 300 دولار، ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة الصناعة والمعادن ، ومشروع بناء الوزارات في مجال المسح والاحصاء الذي كلفته 875، 876، 7 دولار" الصندوق ساهم 016، 100، 5 دولار، والحكومة العراقية 000، 500، 1 دولار،منظمة الامم المتحدة للأسكان 859، 276، 1 ،دولار"، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات . ومشروع تعزيز الرعاية الصحية في المرحلة الاولى – المرحلة الثانية – كلفة المشروع 059، 618، 12 دولار" صندوق الامم المتحدة 059، 918، 11 دولار ، الحكومة العراقية 000، 500 دولار ، منظمة الصحة العالمية 000، 200 دولار " وزارة الصحة مشروع دعم القانون والعدالة ، كلفة المشروع 279، 975، 5 دولار " صندوق الامم المتحدة 279، 825، 5 دولار ، والحكومة العراقية 000، 150 دولار " وزارة العدل" الحكومة المركزية وأقليم كردستان ، ومشروع البناء المؤسساتي لأتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال ، كلفة المشروع 000، 60 دولار بتحويل من برنامج الامم المتحدة ، وكذلك برنامج دعم النساء في أنتخابات مجالس المحافظات ، الذي كلفته 000، 700 دولار ، بتحويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وهناك برامج ومشاريع ساهمت بها منظمات ومؤسسات دولية كثيرة ، هذا بالاضافة على أشراف الامم المتحدة على برنامج النفط مقابل الغذاء ، الذي صور حسب القرار 661 في آب/ أغسطس 1990 ، ولغاية القرار 1483 بالرغم من محدودية الفائدة منه ، فهو أيضاً

---

* يتكون فريق الامم المتحدة من المنظمات والمكاتب التالية: الاسكوا والفاو ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ، ومفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة واليونسكو وصندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ومفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونسيف ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة ، ومكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية .

** نرفق التقرير مع البحث للاطلاع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيس بالكامل وشوه بسبب التأخيرات الانتقادية ، في أقرار عقوده ، وكان للولايات المتحدة الامريكية دوراً بالاضافة لما لعبته سياسة النظام الدكتاتوري آنذاك، وعلى حساب الشعب العراقي ، ولم يكن هذا البرنامج بديلاً عن النشاط الاقتصادي الطبيعي*، ولم يتحقق أي شئ لتحسين الظروف الانسانية، بل بالعكس، ولم يسمح البرنامج ، بأي أستثمارات جديدة وقلص الانفاق الحكومي ومنع التصديرات الاخرى . كما وتشير مصادر أخرى الى إن البرنامج ساهم بأ بقاء الناتج المحلي الاجمالي على معدل منخفض بينما أرتفع معدل السكان . وحسب معلومات "بول بريمر" التي يشير فيها الى إن هناك 277 مليون دولار، تحت تصرف الامم المتحدة، والشعب العراقي يتضور جوعاً ومرضاً والاطفال يموتون جوعاً ، وبعد سقوط النظام كان يتوجب على الامم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية الانسانية ، أن تساعد العراق على أحياء وتحديث أقتصاده وألغاء ديونه ، والسماح بتوسيع صناعته النفطية، وبالطريقة التي تتناسب وحجم المشكلة والمعضلة الحقيقية . فماهي السيناريوهات المطروحة؟.

5- السيناريوهات المطروحة حول التوجهات الاقتصادية في العراق

- تعريف السيناريوهات :

في البداية ، لابد من تعريف السيناريو أو السيناريوهات : السيناريو"من الايطالية Scenario" هو أهم أحد الاساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية ، وهو وسيلة للتخطيط الاستراتيجي ، الذي تستخدمه بعض المنظمات لأعطاء مرونة لخطط طويلة الامد ، أنه تكيف وتعميم للاساليب التقليدية . وهو أيضاً موجز للعمل في حالة أحداث متوقعة، ويستخدم في تخطيط السياسات والتطوير التنظيمي بوجه عام" عندما ترغب المنظمات ، أختيار الاستراتيجيات لمكافحة التطورات المستقبلية الغامضة . والسيناريوهات ، عادةً ما تكون بدائل ، حيث يتم أكثر من سيناريو ، ونقطة البداية ، هي وصف الوضع الحالي أنطلاقاً من بيانات كمية وكيفية ، وهي تعتمد على تصوراتنا للمستقبل وتعمل على توجيه المسار التنموي للهدف المرغوب فيه . كما هو وصف موجز للاوضاع المستقبلية التي يمكن تحديدها من خلال التفاعل مع الاتجاهات الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية في الوقت الحاضر** .

وفي هذا التعريف تتوفر آلية لتأهيل الفرد أو الانسان حول المستقبل البديل ، وتوفر فرصة المشاركة فيه أو التعليق والنقد ، كما توسع من دائرة التاأثير في هذه البدائل، بأجراءات عملية تتخذ اليوم،" وبخاصة السيناريوهات الجيدة "، التي يمكن الرجوع أليها، بقدر من أنها قد تكون مدهشة أو مفاجئة .

أما وصف الوضع الحالي والاتجاهات العامة ، بالنسبة لنموذج العراق والسيناريوهات المطروحة حوله ، بعد سقوط النظام في 9/ نيسان 2003، فقد طرحت عدة سيناريوهات يمكن أن نلخصها :

1- السيناريوهات الاستراتيجية الامريكية والبريطانية :

يظهر إن المخططين الفعليين للتغير في العراق ، وضعوا أمامهم عدد من الاختيارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أشارت منظمة اليونسيف في 29/ آيار 2003 الى إن معدل سوء التغذية لدى الاطفال تضاعفت تقريباً من 4% ، الى 7، 7% بين 20 آذار " بداية الحرب و29 آيار 2003 " .

** ،يكيبيديا ، الموسوعة الحرة http;llar.wikipediu.orglwlirdex.php?

- وإن "هيرمان" أول من أشار الى أستخدام السيناريو في التخطيط عندما كان يعمل في مؤسسة Rand، وأستخدم الربط بين الدراسات الاستراتيجية والشؤون العسكرية – في نهاية الستينات تطور أستخدام السيناريو على يد " وينو" . - وفي نهاية السبعينات ، مع أنتشار الصناعات النفطية ، تزايدت أهمية السيناريوهات في التخطيط .

والسيناريوهات ، لما بعد سقوط النظام ، كما يتضح من خلال تصور " الادارتين " فمن زاوية وجهة نظر أكاديمية بحتة ، شرعت حكومة الولايات المتحدة في تجربة علمية سياسية هي الاكثر تكلفة في التاريخ ، فواشنطن تعتقد أنها " بمسح لوحة الاحداث تماماً، بوسائل عسكرية ، قد خلقت لوحة ناصعة " Tabula Rasa" تستطيع أن يقوم عليها نظام ديمقراطي ليبرالي".

وهذا ما تريده الادارة الامريكية ،" أن تبني ليبرالية من طراز أمريكي في عراق ما بعد صدام ، وينبغي لهذا النظام ، الجديد ، أن يتميز بأ نتخابات حرة وعادلة وحماية للحقوق والحريات المدنية وحرية الاقليات ، وإدارة شفافة ، وألتزام بسياسات ليبرالية أساسها السوق*".

هكذا إذن تحليلات القائمين في واشنطن أو في لندن ، نهاية الحرب وسقوط النظام ، يخرج العراق متمتعاً بأستقرار نسبي ، ويتدفق النفط ، ويجري إيجاد صيغ حلول لكل الاشكالات التي يعانيها العراقيون ، وهكذا هرع ، الحاكم المدني " بول بريمر" للتسريع في التحول الى النظام الجديد ، بعد

التفويض الذي منحه قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1483 ، الذي فوض " سلطة الائتلاف المؤقتة – المسؤولية الكاملة لادارة البلاد . بما في ذلك إدارة الاقتصاد الوطني والثروة النفطية حتى حزيران من عام 2004 " كما أشير له من قل". لقد كان من مهام ووعود سلطة الائتلاف المؤقتة ،" سلطة الاحتلال" ومعها مجلس الحكم العراقي المؤقت والحكومات اللاتي أعقبتهما ، تسير شؤون الافتصادية والمالية لأنعاش الاقتصاد وإعادة تشغيل المرافق والخدمات العامة وتأهيل البنية الاساسية المخربة ، وفي حينه، كانت آمال العراقين كبيرة في معاودة النشاط الاقتصادي وزيادة الدخول والاستهلاك والاستخدام في الايدي العاملة وتوافر الكهرباء ومياه الشرب وتحسن مستويات المعيشة ، كما كانت الشركات المقاولة والتجارية والمؤسسات المالية الاجنبية والعربية هي الاخرى متفائلة ومترقبة في الحصول على حصة من الموارد الماليةالكبيرة التي أعلن عن تخصيصها لإعادة الاعمار**". غير إن حصاد البيدر لايتلائم مع الحقل ، فالحاكم " بول بريمر "وطريقته السريعة والارتجالية، وتفرده ، بحوزته "التفويض" والاصلاحيات وبيده الفيتو على كل شئ بما فيه صندوق الاعمار، و أفكاره التي لخصها مشروعه آنف الذكر، أو من خلال مؤلفه ، "عام قضيته في العراق "بأن مشكلة العراق في اقتصاد السوق، وفتح التجارة للاستثمارات الاجنبية ، وفي حقيبته أجندة واضحة وتفصيلية عمل عليها خبراء منذ فترة ، وخاض تجربة لنظام مفتوح... ولكن هل هذه التجربة مع أنفاقاتها الضخمة ، أستطاعت أن تعيد التعمير وعبرت عن كفاءة إدارية سياسية أقتصادية ومالية ناجحة ، أو هل أنها حا لت دون الفساد المالي والاداري ، أو عالجت أو ألغت مسألة الديون بفاعلية وأوجدت منافذ لتقليص نسبة البطالة المستفحلة في ظل النظام السابق ، التي تخطت 60%...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول د. السعدي" كان البارز في التجربة الجديدة فقدانها للرؤية الاقتصادية الاستراتيجية وللسياسات الاقتصادية المناسبة ، سواء عند سلطة الائتلاف المؤقتة أو لدى الاحزاب السياسية الفاعلة ، ويلاحظ في التجربة أيضاً ، تأخر سلطة الاحتلال في ألغاء الديون الخارجية غير التجارية وتعويضات الحرب ، وهي قضايا سياسية تتعلق بسياسة النظام السابق بالدرجة الاولى ، كان المتوقع أنجازها مبكراً أو بدون شروط خارجية تتعلق بالسياسات والاصلاحات الاقتصادية

---

* راجع مايكل هدسون – أستاذ بمعهد الدراسات العربية المعاصرة ، جامعة جورج تاون – واشنطن – بحث بعنوان " سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الحرب" – مركز الدراسات الوحدة العربية – العراق والمنطقة بعد الحرب – مصدر سابق ص59 .

- كما ويطرح " هدسون " على المستوى السياسي عدد من الخيارات لنوع الحكم " حسب هذه الاجندات ":- 1- ملكية دستورية . 2- جمهورية أسلامية . 3- جمهورية علمانية . وفي داخل هذه النماذج هنالك عدد من النظم : برلماني على طراز بريطاني ، أو رئاسي على الطراز الامريكي أو الاوربي ، يقوم على التمثيل النسبي ، نظام أتحادي أو كونفدرالي على طراز كندا أو سويسرا أو نظام ديمقراطي مبني على الطوائف والعشائر " Consociational" على الطريقة اللبنانية .. للمزيد راجع البحث المذكور .

** راجع مؤلف د. زاير السعدي ، صبري – مصدر سابق – ص460 .

الجديدة التي يرسمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لا سيما إن العراقين غير مسؤولين عنها ويجمعون على ضرورة ألغائها*".

2- سيناريو المنظمات المالية الدولية " الصندوق والبنك الدوليين ".

كما هو معروف إن المنظمتين الدوليتين " الصندوق والبنك " كما أشير لهما في بحوث سابقة ، تربط عملية الاصلاحات بشروط ومنح ، يجري تبنيهما من قبل هاتين المنظمتين ، وليس أقتصاد الدولة المعنية، وهذه الشروط هي سياسة" التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي" اللذان يؤديان الى الخصخصة دون قيد أو شرط ، وحسب الخبراء المعنيين في هذا الجانب ، يجري التركيز على جملة مهام كبرى**، تحدد وبأختصار شديد :-

1- أزالة الاختلالات في ميزانية الدولة والميزان التجاري .

2- المطالبة بتحرير التجارة .

3- أجراء تغيرات هيكلية " خصخصة وأصلاحات المؤسسات العامة".

فقد نص البيان الصحفي لصنوق النقد الدولي، والصادر في 30 أيلول عام 2004، والتي أعلن فيه أطلاق برنامجه "المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع" على ضرورة تنفيذ أصلاحات هيكلية أساسية لتحويل العراق الى أقتصاد السوق، بما في ذلك الاصلاح الضريبي، وأصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام. وأكد البيان على ضرورة تحقيق تقدم في هذا المجال خلال عام 2005 .

وقد أنعكست أولويات الصندوق بشكل مفصل في رسالة النوايا المؤرخة بتاريخ 24/ أيلول والتي عبرت فيها، حكومة العراق المؤقتة عن نيتها على أتباع سياسات تتماشى مع سياسات الصندوق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ تشير الفقرة 21 من هذه الرسالة ، بأن العراق قد سن قانوناً جديداً يتعلق بالاستثمارات الاجنبية ينص على السماح للاجانب بالتملك في جميع القطاعات الاقتصادية ، وتنص الفقرة 38 على ألتزام الحكومة بدراسة وضع العديد من مؤسسات القطاع العام التي وصفتها الرسالة بأنها"غير قابلة للنمو ضمن الهيكلية القائمة" وعلى الانتهاء من الدراسة في نهاية عام 2005، لتتمكن الحكومة من وضع الخطط لأصلاح أو إعادة هيكلة هذه المؤسسات، كما تناولت الرسالة مواضيع أخرى تتعلق بأنهاء الدعم المالي للمحروقات وأنهاء برامج البطاقة التموينية، وتحديد رواتب موظفي الحكومة وراتبهم التقاعدي ... فكيف يفسر ذلك، ضغط أو بعيد عن الضغط للتنفيذ ؟

هذه الوصفة أو الشروط ، أو سمها ماشئت وبصرف النظر عما يجري من حديث من قبل الممولين ، وما أجري من تعديلات لكنها في التفسير النهائي، لا تأخذ بظروف العراق الخاصة، فهل يعقل أن توضع أصلاحات دون أن تكون أستراتيجية تنموية شاملة...

فقد ركزت سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي على إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فلم تعد"دالة الهدف***"المعلنة لديها: التنمية وعدالة التوزيع، ولكنه "الاصلاح الاقتصادي.. ولكن بطبعة الصندوق ".

أما الآليات التي تستخدم لتنفيذ هذه السيناريوهات "للصندوق" كشروط موضوعة لخفض ديون النظام السابق، البالغة "115-120" مليار دولار ففي تشرين الثاني من عام 2004، وافق "نادي باريس " على خفض مستحقاته من الدين العام ، والبالغة 42 مليار دولار من أصل المبلغ الكلي ،

---

* للتفاصيل راجع د. زاير السعدي ، صبري – مصدر سابق ص461 .

** أنظر مقالة د. ياسر حسن ، صالح – طريق الشعب – مصدر سابق ص

*** مقالة د. حسن ياسر ، صالح – بعنوان – المشهد الاقتصادي الراهن وصراع الخطابات – منشورة في جريدة طريق الشعب الصادرة في 2009/5/14 .

وبنسبة 80% " على أن يجري هذا التخفيض مشروطاً لتحقيق العراق للأهداف التي وضعها صندوق النقد الدولي في نهاية عام 2008*.

وقد أوضح البروفيسور ستيجلز، في حلقة نقاش عام حول الوضع في العراق**، حول سياسات صندوق النقد الدولي في روسيا في التسعينات، كمثال على ما يجري في العراق، فقد أوضح" إن الناتج المحلي الاجمالي في روسيا قد أنخفض بنسبة 50% وإن مستوى الفقر قد أرتفع من 2% الى مابين 20-24% ، وذلك نتيجة لتحول السريع من أقتصاد أشتراكي الى أقتصاد حر ، وأشار البروفسور المذكور أيضاً " على إن هذه الاستراتيجية التي ينوي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنفيذها في العراق " لها تاريخ حافل بالاخفاقات "مضيفاً أيضاً " نظرياً ، يدعم الصندوق النقد الدولي المؤسسات الديمقراطية في البلدان التي يدعمها، وفي حال يقوض الصندوق العميلة الديمقراطية من خلال فرض السياسا ت.

ومما يمكن ملاحظته من خلال السيناريوهات المطروحة . إن الولايات المتحدة وبريطانيا والمنظمتين الماليتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالاضافة الى ما أشير لهما في بحوث سابقة ، فأنهم جميعاً ، يقودون علانية جهوداً بإعادة هيكلة أقتصاد العراق وفقاً لأيديولوجيتهم ومصالحهم ، وليس على أساس الارادة الديمقراطية للشعب العراقي ، وتمثل الخصخصة أساس هذه السيناريوهات ....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- سيناريو أجندات خارجية

بعد نقل السلطة للعراقين وحل سلطة التحالف المؤقتة التي أدارت العراق سنة وشهرين تقريباً ، واجه العراق ظروفاً جديدة ، من التحديات بالاضافة الى الاخطاء التي ذكرناها في ظل ولاية الحاكم المدني "بول بريمر" جعلت تعليق الامال بالنسبة للادارة الامريكية ، مستبعداً جداً، كما إن المراهنات والسيناريوهات المطروحة حول الحرب الطائفية وتقسيم العراق أضحت هي الاخرى كرهانات ، أمام تحديات الحفاظ على وحدة العراق.

هذه الحالات الواقعية وغيرها، جعلت مفكري السياسة الخارجية الامريكية ، فها هو "جون ألتيرمان*"، يشير الى إن هناك مجموعة من السيناريوهات الجيدة والسيئة " بالاضافة الى عدد من يقف بين بين" حسب أعتقاده" وسيكون من بينها السيناريو الاكثر حسماً ، التي ستمضي في أتجاهها الامور في العراق، التي يعكس مدى أحساس العراقيين بمدى الاصلاحات أو التحسن الذي يتحقق في بلادهم بعد عام آخر من التغير والغموض ... موضحاً أيضاً" إن أكثر ما أصاب العراقين بخيبة أمل خلال العام الماضي " الحكومات الانتقالية للتحالف " بأنهم لا يمتلكون أي سيطرة على ما يحدث في بلادهم". مما يتطلب أن تتغير الحال ، للاجابة المما يفعله العراقيون! فالامريكان على مختلف تحليلاتهم ، توصلوا الى سيناريوهات عديدة في هذا الجانب.**

---

* وهنا تجدر الاشارة الى الملاحظة التي أشار لها د. زاير السعدي " حول تأخر سلطة الاحتلال في ألغاء الديون الخارجية غير التجارية وتعويضات الحرب ... كان من المتوقع أنجازها مبكراً أ، بدون شروط خارجية تتعلق بسياسات الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التي يرسمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشار أليها – ص461.

** حلقة نقاش نظمتها – جامعة كولوبيا – نيويورك ، وقدمت هذه المداخلة بعنوان ديون صدام ، صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي قدمها جوستين أسكندر ، في ندوة نظمتها نقابة النفط في البصرة وفي 26/ آيار 2005، وكان الباحث أحد المشاركين في هذه الندوة بمداخلة نقدية تتعلق بالتوجهات الاقتصادية في ظل الحكومة الانتقالية

*** جون التيرمان : باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن وعضو فريق التخطيط للسياسة الخارجية بوزارة الخارجية الامريكية .

2- سيناريو لجنة – بيكر- هاملتون:

يقفز بالذهن تقرير لجنة بيكر- هاملتون*، وما توصلت إليه الدراسة الشاملة للعراق، وهو يعبر عن جهد ساهمت به مؤسسات وشخصيات ورجال سياسة بارزون ، وهو يشكل أيضاً أتفاقاً بين الحزبين"الجمهوري والديمقراطي" دون أن يعني تطبيق كل مفرداته وتوصياته وأحكامه... غير أن التقرير خرج بملاحظات خطيرة، تتعلق بالتحديات التي تواجه العراقين،حيث يقول، لا توجد عصى سحرية لحل جميع المشاكل العالقة في العراق "على عكس السيناريوهات قبل وبعد الحرب مباشرة، "كما ذكرنا".. فهو ينطلق في تحليل الوضع الراهن في العراق ويصفة بالازمة المتفاقمة والمتنوعة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والامني ، ويمكن أجمال هذه التصورات بما يلي:1- تدهور أمني متعاظم .2- تفاقم الارهاب والتخريب. 3- تنامي الاستقطاب والعنف الطائفي .. 4- تردي الخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- تفاقم مستويات الغلاء والبطالة والتضخم الجامح . 6- تأثير العامل الاقليمي والدولي** . ويتطرق التقرير في ص32 منه ، الى إنالوضع مازال غامضاً ويتردى بأستمرار ، وإن الحكومة العراقية غير قادرة على الحكم والاستمرار والدفاع عن نفسها بدون دعم الولايات المتحدة الامريكية... غير إن صانعوا التقرير يقدمون عدد من السيناريوهات ، في الصفحات 37-39 ، والتي تحدد مابين الانسحاب والانسحاب التدريجي أو البقاء ، وهذه الاجراءات لا تخفض العنف إلا أنها تزيد تحرك القوات في المنطقة، وحسب وجهات النظر هذه ، فإن سيناريو كهذا من شأنه أن يقسم العراق الى ثلاثة أقاليم، وهو في الحقيقة سيناريو الرعب، لما يحمله من توجهات ليس فقط محلية المتحدة في مناطق أخرى، كأفغانستان ، مثلاً . والسناريو الاخر في هذه الطروحات ، هو تقسيم الطابع بل وأقليمية "رغم أنهم لايدعمونه "بيكر-هاملتون" غير أنهم لاينفون أعتماده من طرف الولايات المتحدة الامريكية في حال ما حتمت الظروف في الارتكان إليه كوسيلة لضبط الاوضاع . هذا بالاضافة الى إن التقرير وضع الجميع في سلة واحدة" الامريكان والعراقيين " من حيث تحمل
المسؤولية، وتعتبر هذه المقاربة خاطئة ، لأنه ليس من الصحيح المساواة بين المحتل وبين الشعب العراقي وقواه السياسية، وإن شاركت وتحملت تدشين العملية السياسية و تحمل المسؤولية تجاه الوضع الجديد ، وبغض النظر عما أرتكبته القوى السياسية المهيمنة من أخطاء لكنه لا يبررأن تبقى مفاتيح تسيير العملية السياسية، خاضعة للطرف الذي خطط لخيار الاحتلال والذي شُرع من قبل المجتمع الدولي ، بموجب القرار لمجلس الامن 1483 .

3- <u>سيناريو بعض مراكز صناعة القرار:</u>

أختار البحث هذا العنوان، لتحاشي التعميم "على القوى ، المشتركة في العملية السياسي" وهو يعبر عن سعي قوى وتيارات معينة في الدولة والمجتمع العراقي تسعى الى أهداف معينة متحققة على الارض، وتنسب الى تيارات وتعددية طبقية وغير طبقية، طائفية ومناطقية وفئوية وغيرها، وبالنظر لما يثيره المشهد الاقتصادي الفعلي"يلاحظ بروز هذه العناصر بخطاب أقتصادي بلورته مراكز صناعة القرار، ليكون المرجعية النظرية للتحولات الفعلية المتحققة على الارض***"، ومنه

---

* لجنة بيكر- هاملتون، تأسست بقانون من الرئيس الامريكي "جورج دبليو بوش" في آذار /مارس 2005- حول الوجود الامريكي في العراق ، مع تصاعد الانتقادات للممارسات التي تعرض لها المعتقلون العراقيون،نتيجة الحرب. وهدف اللجنة أعطاء تقييم متبصر للحالة المستقبلية في العراق .

** للمزيد أنظر الى تقرير -بيكر - هاملتون -ص8 وما يليها.

*** أنظر مقالة د. ياسر حسن ، صالح - المشهد الاقتصادي الراهن وصراع الخطابات- منشور في جريدة طريق الشعب في 14-5-2009 -العدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرصد العديد من الافكار والآراء مفادها أولاً: الدعوة الى بناء أقتصاد مترابط متين يستند على مبادئ السوق*، تقف ببراعة وأبداعية المؤسسات الخاصة". وثانياً: تقوم على واقعة الفكرة الاولى.. تدعو الى إعادة النظر في طبيعة الدولة العراقية بتحويلها من دولة مالكة الى دولة حارسة، أي تغير دورها وحصره في إطار تنظيمي صرف.. والمعنى واضح كما يقول "د. صالح" أقصاء الدولة والرهان على القطاع الخاص، دون أن تجري الاجابة على السؤال أستراتيجي : عن أي قطاع خاص يجري الحد يث؟ مشيراً الى أنه "نحن هنا أمام مقاربة ايديولوجية ، وثمة فرق واضح بين تقديس السوق الحر وأقتصاده وآلياته ، والدعوة الى أقتصاد مفتوح والاندماج في الاقتصاد العالمي ". ولكي يقرب الاطروحة أعلاه، يشير الاقتصادي العراقي "د. ياسر" منوهاً الاشارة الى ما روجه صائغو سياسات البنك والصندوق الدوليين لحزمة ما يسمى بـ التكيف الهيكلي ، مستندين في ذلك الى جملة تجارب من بينها قراءة تجربة النمو الاسيوي**. وبعد قراءته للتجربة المطروحة، يتوصل الى أن الفكرة التي تراهن عليها المقاربات الاقتصادية لبعض مراكز صناعة القرار في بلادنا ...غير واقعية، وللمزيد يدخل البحث لتسليط الضوء حول التجربة للنمور الاسيوية ونجاحها وكيف أنتقت هذه الدول بوعي تام منها في خلق البيئة الاقتصادية المحلية المناسبة التي عضدت من قوى النمو والتقدم ، وعكست دور جهاز الدولة في أنجاح تجربة ، بالرغم من إن الاطار العام لهذه التجربة هو الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق ، فما هي الادوار الذي لعبتها الدولة***؟ في هذا الميدان والتي يمكن أن نوجزها :

1- قامت الدولة ببناء شبكة البنية التحتية ووفرت الكثير-أ- من الخدمات الاساسية لنمو الصناعات المحلية والنشاط للتصدير.- بـ - شبكة الطرق والجسور ومحطات المياه وأجهزة النقل وبناء الموانئ و- أهتمام الدولة المكثف للأستثمار في البشر " العامل البشري" وزيادة الانفاق على التعليم والصحة والاسكان والبحث العلمي والتكنولوجي .

2 – الاهتمام المكثف الذي أولته الدولة بالاستثمار في البشر وهو ما تجلى في زيادة نسب مخصصات الانفاق العام على التعليم والصحة والاسكان والبحث العلمي والتكنولوجيا .

3- قيامها بدور محوري بحزمة من السياسات المالية والنقدية المختارة بدقة وأبعاد شبح التضخم .

4- العناية الخاصة بقطاع الصادرات والحرص على أستقرار أسعار الصرف ضمن إطار معقول وأعفاء المواد الوسيطة والسلع الانتاجية المستوردة اللازمة للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية .

5- تجنب الوقوع في فخ المديونية الخارجية وذلك بالتقليل من فجوة الموارد Resource Gap، أي "الفجوة بين معدل الاستثمار المنفذ ومعدل الادخار المحلي" وذلك من خلال تشجيع المدخرات المحلية والعمل على الارتقاء بها بأستمرار ، وذلك عبر توفير سعر فائدة حقيقي مجز وموجب ...

6- تجنب مخاطر التخفيض الاضطراري للقيمة الخارجية لعملاتها Deralution والحرص على تكوين قدر كبير من الاحتياطيات الدولية International Reserves " التي تتكون من الذهب والعملات الاجنبية الحرة وحقوق السحب الخاصة SDR وأمكانات السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي IMF .

7- أنتهجت سياسة واعية لتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها وتهيئة المناخ المناسب لها كي تحقق معدلات مرتفعة للربح تغريها للمجئ . ويضاف الى ذلك :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* مبادئ السوق ، كانت قد ضمنتها المادة 110 ، الفقرة الثانية من الدستور العراقي .

** تجربة النمور الاسيوية ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغافورا وهونج كونج .

**** للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. زكي ، رمزي – المحنة الاسيوية- قصة صعود وهبوط دول المعجزات الاسيوية – دار المدى للثقافة والنشر – الطبعة الاولى -2000 – سوريا – دمشق – ص 26.

أ- الحرب الباردة آنذاك بين العملاقين " الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الامريكية" وما تمخض من أستقطاب حاد، نظراً للموقع الجيوبولتيكي شديد الاهمية للنمور الاربعة، حيث أنها تحاذي الصين الشعبية وعدد من دول التي كانت أشتراكية من الجنوب، وفي ضوء تبعية أنظمة الحكم لهذه النمور للغرب الرأسمالي آنذاك .

بـ - نظام النقد الدولي ، الذي كان يعمل آنذاك وحتى بداية السبعينات من القرن الماضي " نظام الذي تأسس على ضوء أتفاقية "بريتون وودز" وحقق أستقراراً عالٍ في أسعار صرف عملات مختلف بلاد العالم . ووفر سيولة وتسوية علاقات الفائض والعجز بين دول العالم بسهولة من خلال آليات نقل الأموال الفائضة من بلاد الفائض الى بلاد العجز عبر تدخلات صندوق النقد الدولي وأسواق النقد الدولية التي كانت تعمل في ذلك الحين بشكل وبعيدة تماماً عن المضاربات ..

جـ -التخفيضات الجمركية في ضوء النظام العشري الذي أقرته أتفاقية الجات في أوائل السبعينيات*.

إن هذه العوامل الداخلية والخارجية للنمور الاسيوية، وفرت لها أن تحقق سجلاً باهراً من الانجازات الاقتصادية في غضون فترة قصيرة نسبياً، وهذه الظروف غير متوفرة الآن، في ظل الخطابات التي

تطالب بأقصاء الدولة والرهان على القطاع الخاص ، وعن أي قطاع خاص يجري الحديث ؟ وإذا كان القطاع الخاص المحلي " ضعيف وغائب" فالمقاربة" يشيرلها" لأصحاب القرار تتحدث عن القطاع الخاص الاجنبي ... وأي "طرح" عن تفعيل النمو وتعظيمه ورفع معدلاته الى مستويات عالية" وفي بعض مراكز صناعة القرار هنالك من يتحدث عن معدل للنمو سيكون بحدود رقمين عشريين سنوياً ، وأستقراره عند تلك المستويات لا يمكن تحقيقه بتقديم الدور الاقتصادي والاستثماري للدولة، وأنما يجب أن يتحقق هذا النمو بتفعيل هذا الدور**.

إذن المطلوب هو ألغاء دور الدولة للمساهمة في التنمية وبناء القاعدة الانتاجية في أقتصاد مدمر ويحتاج الى الرعاية والدعم .

في الواقع، "إن الغموض المحيط ببرامج الاحزاب الرئيسية عن دور القطاع الخاص وأقتصاد السوق وغياب السياسات الاقتصادية الواضحة فيها يؤكد إن الازمة الاقتصادية لا تزال بعيدة عن الحل، أما الاخبار المتواردة عن الاتفاقات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عقد القروض وتسوية الديون الخارجية " التسويات السياسية" بشروط الاصلاحات الاقتصادية الغائبة تفاصيلها عن الرأي العام وعن الاحزاب المشاركة في الحكم، فأنها تزيد من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسيةوتكرس عوامل الفشل القائمة ... وفي مكان آخر إن قدرة الاقتصاديات الوطنية على التنافس في الاسواق الخارجية متباينة بمستويات التطور الحالي، وإن زيادة الانتاجية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، لا يمكن أن تتم بالسرعة المذهلة التي طبقت فيها سياسات التحرر الاقتصادي ، وتجربة السنوات الثلاث بعد سقوط النظام الدكتاتوري مثال حقيقي وبارزلمخاطر التعجل في تطبيق هذه السياسات والاندماج غير المشروط بالاقتصاد العالمي***".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن الدعوة من بعض أصحاب القرار الى ألغاء دور الدولة في الحياةالاقتصادية، وتبني بعض التجارب " غير الموفقة" في طروحاتهم، والداعية الى أحلال نظام السوق أرتباطاً بمتطلبات الديمقراطية الناشئة في البلاد "أو في التبرير المطروح من عدم أمكانية بناء الديمقراطية دون

---

* التلخيص والايجاز من مسؤولية البحث ، والهدف تسهيل تتابع العوامل الداخلية والخارجية، وخلافه نتحمل التبعية والتقصير سوأ للاستاذ المؤلف د. رمزي ، زكي ، أو القراء وغيرهم.

** أنظر مقالة د. ياسر حسن، صالح – مصدر سابق ص3.

*** للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. زاير السعدي ، صبري – مصدر سابق ص526 و ص 527 و ص540 .

الفصل بين الاقتصاد والسياسة" ، وربط الديمقراطية بالنموذج الليبرالي أو في أفتراضات الصندوق والبنك الدوليين ومن ورائهما،لا يولد الحرية والديمقراطية.

والبروفسور د. كاظم حبيب*، يشير في معرض مناقشته لبعض المسؤولين حول التنمية والخارطة الاستثمارية في المؤتمرات التي عقدت في لندن وواشنطن وألمانيا عامي 2008- 2009 .

"إن كل ذلك يفرض علينا أن نختار النموذج المناسب للتنمية، بحيث يحقق للعراق الربط العضوي بين النشاط المعجل والمتسع والمكثف للقطاع الخاص المحلي والاقليمي والدولي ، وبين النشاط الموجه والحركي لقطاع الدولة. ويمكن للقطاع الاخير ، أن يتوجه صوب القطاع الصناعي الاستخراجي للنفط والغاز الطبيعي ومنتجاتهما وصوب البنية التحتية وجملة من مشاريع الصناعة التحويلية التي يفترض أن ينهض بها القطاع الحكومي لصعوبة مساهمة القطاع الخاص بها. وبهذا يكون لدينا نموذج أقتصادي لا يعتمد على القطاع الخاص وحده أولا على القطاع الحكومي وحده، بل يجمع بين القطاعين ليحدد مسار التنمية الوطنية للعشرين سنة القادمة على أقل تقدير".

ويقترب البحث من هذه اللخطة الراهنة من تطور الاقتصاد العراقي الى مقاربة عقلانية، واقعية تنطلق من معالجة المشكلات الفعلية والفكرة المحورية البديلة، التي تستنتج من كل هذه الطروحات، هي الجمع بين دور السوق ودور الدولة في مواجهة العديد من المقاربات الايديولوجيةالاحادية الجانب التي أما أن" تقد س دور السوق "بالمطلق أو" تقد س دور الدولة بالمطلق"، وأنما بالجمع مابينهما من أجل أطلاق تنمية مستدامة وغير ذلك يصعب بناء ديمقراطية من دون أن يكون هناك دور نشيط للدولة وتحفيز القطاعات الاخرى ، العام والمختلط والتعاوني وتوظيف أستثمارات القطاع الخاص الاجنبي بالقنوات التي يحتاجها الاقتصاد العراقي .

<u>الحكومات المتعاقبة</u>

تشمل سياسات الحكومات المتعاقبة، بعد "بريمر" التي نفذت تحت أملاءات المؤسسات المالية والنقدية الدولية وفي المقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، أو بتأثيرات منه مباشرة أو غير مباشرة. وكانت معالمه تتجسد بأيجاز:

1- تفاقم البطالة وتزايد أرقامها .

2- أزدياد الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تزايد التهميش الاجتماعي بشكل خطير ينذر بتوترات أجتماعية . وأنعكس ذلك في تباين مستويات المعيشة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، وأثرت على الطبقات الكادحة والفئات الوسطى وبالمفاجئ أدت الى تحسن كبير في دخول وأستهلاك بعض الشرائح وعلى الخصوص بالنسبة لمن يعملون في أنشطة ذات علاقة بالمشاريع التي طرحتها سلطة الاحتلال في البلاد أو في قطاع التجارة الخارجية أو في المضاربات أو بالتهريب . وكان التأثير أفقياً وعمودياً وفي مختلف الطبقات الاجتماعية ، وحتى في داخل الطبقة الواحدة .

ونمت الفئات الطفيلية من البرجوازية المرتبطة بالرأسمال الدولي في الخارج وبين عملية تفكيك وتصفية ركائز العمليات الانتاجية وأنتشار الفساد الاقتصادي الواسع وقيم السلب والنهب في الداخل.

---

* أنظر خمسة حلقات /من نقاش أقتصادي مفتوح مع السيد د. برهم نائب رئيس الوزراء العراقي – نقتبس منه ماورد في ص3 من الحلقة الثانية – هل من نموذج للتنمية في العراق؟ د. كاظم حبيب .

و ظاهرة الطفيلية لا تقتصر على القطاع الخاص أو النشاط الخاص ، بل أنها تمتد الى قطاع الدولة، ويعني ذلك أنها، مرتبطة بالشرائح المختلفة للبرجوازية. في القطاعين العام والخاص ،كما أنها أدت الى أحتدام الصراعات الطائفية وحالة الاستقطاب . وأدت الى تكريس الطابع الطائفي "

المناطقي لبناء الدولة"الذي نشأ عنها تناقض بين الدور السياسي التقليدي للدولة، المتمثل في تأمين ديمومة النظام المسيطر دون عوائق وبين دورها الاقتصادي المتمثل في تأمين "الريع " لـ القطاعات الطائفية والمناطقية الطامحة الى السلطة والثروة والتي أحتلت مواقع سيطرة على المفاصل الاقتصادية والسياسية والامنية الاساسية. حيث شهدت الفترة أضطرابات عديدة وأتسمت بسياسة تحرير التجارة منذ أن رفعت أسعار المشتقات النفطية ثلاثة أضعاف بعد أنتخابات عام 2005 مباشرةً ألتزاماً بشروط صندوق النقد الدولي وما أدى ذلك الى زيادة التضخم وتدني مستوى الخدمات في ميدان الكهرباء والماء والهواتف الارضية وأرتفاع نسب البطالة وأنتشار حالة الفساد وأصدار قوانين للحد من العمل النقابي "المهني والعمالي" ،أزالة الحواجز الحدودية بوجه البضائع الاجنبية مما أثر على المنتجات المحلية وخصوصاً الزراعية منها ، وفرض ضريبة موحدة بمعدل 5% لغرض إعادة الاعمار وتحرير الاسواق للنقد الاجنبي وتطبيق سياسة الانفتاح وتقديم طلب للأنضمام الى منظمة التجارة العالمية في عام 2004 ، وألتزام المستثمرين بسياسة التجارة الحرة والسماح لدخول الرأسمال الاجنبي بحجم كبير.. وفي التقرير الامريكي لإعادة أعمار العراق الذي صدر في 2007،التي يؤكد فية بأنه لا تتوفر مؤشرات مؤكدة في أعتماد وسائل محاسبة موثقة ، وإن عشرات الملايين من الدورات أنفقت على تعليم الافراد على نظام المحاسبة بأعتماد الكمبيوتر، في وزارة المالية، ذهبت أدراج الرياح، والوزارة تصر على النظام الورقي*.

وأن مكتب المحاسب الامريكي قد أنفق في السنين الماضية " يقصد 2006 و2005" 300 مليون دولار لتطوير قدرات بالاضافة الى تخصيص 255 مليون دولار لسنة 2008، لكن رغم هذا الانفاق ، توقف، ليس بسبب الجانب الامني وأنما أيضاً بسبب أستشراء الفساد وندرة الموظفين الأكفاء، وأستفحال التعيينات السياسية والطائفية ، وأن نصف الموظفين الحكومين لا يلتحقون بأعمالهم ، ولا يعملون أكثر من ساعتين أو ثلاث. وفي تقييم للسفارة الامريكية، وجد أن ثلث الوزارات المدنية العراقية تعاني من الموظفين "الاشباح" وهم الاشخاص الذين تدفع لهم المرتبات لكنهم لا يتواجدون في العمل** ومما تجدر الاشارة أليه ، الى أنه أعلن عن صرف الموزانة المخصصة لعام 2006،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يصرف سوى 22% منها، ولم ينفق في النصف الاول من عام 2007 أي شئ من الاعتمادات، وإن الحكومة العراقية لم تصرف سوى مبلغ هزيل لم يتجاوز 10% عام 2007 لإعادة الاعمار...

ومما يمكن ملاحظته على ضوء ما تقدم ، إن الحالة العراقية غارقة في التعقيد وأن الحكومات المتعاقبة أغرقت البلاد في أزمات سياسية وأمنية وأقتصادية وأخذت تتفاقم ، وهي أبعد ما تكون عن أزمة حكومات وأنما يضاف لها عوامل أخرى ، يمكن تحديدها بعاملين :

---

* كشف التقرير الى أنه صرف ثمانية ملايين دولار ، أنفقت على تدريب 500 موظف من مختلف الوزارات على أستخدام النظام الاليكتروني ، غير أن وزارة المالية رفضت التخلي عن النظام الورقي وتركيب النظام الاليكتروني في وزارة المالية .

** وهناك يشير تقرير الامم المتحدة الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر 2006 الى أن 40% من الذين غادروا البلاد منذ سنة 2003 .

- جوزيف تشرزتوف ، المختص بالشؤون الدولية في مكتب المحاسبة الامريكي ، يشير الى عائق آخر في ميزة الحكومة العراقية غياب الشفافية عنه ، فالمشكلة تكمن جزئياً في أن كلمات مثل الانفاق ، لا تعني إن الاموال أنفقت بالفعل . مشدداً على إن لا وسيلة يمكن التحقق منها على إن الاموال قد صرفت في أوجهها الصحيحة .

1- أن الاستراتيجية التي مارسها المحتلون، والتي تتحدد ، بأضعاف الدولة وأعتماد آلية السوق الحرة وحدها كمحرك ومنظم للعملية الاقتصادية، وتشكيل البنية السياسية على أساس طائفي، والتي لا تزال لم تتغير ، سببت الكثير من الكوارث الراهنة ، وهي أستراتيجية مشوهة وغير عقلانية، فضلت الحلول العسكرية في عملياتها بدلاً عن العمل السياسي المطلوب. كما ساهمت بذلك دول أقليمية في التدخل في الشأن العراقي ، وتحول العراق الى ساحة صراع ، ضد الولايات المتحدة الامريكية .

2- إن القوى السياسية العراقية ، لم تنجز برانامجاً ، أستراتيجياً تنموياً وطنياً عراقياً ، بل فضلت أختيار السياسة الطائفية في تحقيق المكاسب وعلى حساب غيرها، وتحول البرامج السياسية والاقتصادية ، كملاحق للأستراتيجية الامريكية ، وأثرت تلك الى دخول العراق في دوامة العنف الطائفي ،على حساب المواطنة، وجرى التعيين على هذا الاساس ، مما أهدر طاقات بشرية ومالية كبيرة.

ونتيجة لذلك كله ، حلت الفوضى بدلاً من الامن والاستقرار ، وحل الخراب بالانتاج الزراعي والصناعي في البلاد نتيجة لتنفيذ الاجراءات التي يضغط بأتجاهها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، الداعية الى هيكلية الاقتصاد بما يناسب مع مشاريعها ، وأطلاق الاستيراد" بحرية كاملة" من دون قيود أو ضوابط وأي تدخل . وأرتباطاً بهذا النهج ، نتيجة لغياب أجراءات الحماية المناسبة من جانب الدولة ، فأن القطاع الخاص العراقي الذي يعاني الضعف تقليدياً، خاصةً في المجالات الانتاجية وهو مهدد عملياً بالانهيار وحتى الانقراض تحت وطأة المنافسة الخارجية من أستثمارات اجنبية وغيرها . والسؤال المطروح في هذه الحالة ، أي رأسمالية يجري بناءها في العراق ، وأي قطاع خاص يجري الحديث عنه؟. أصلاح أقتصادي أو خصخصة يجري الكلام عنها ؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثامن:

الاصلاحات الاقتصادية وخصخصة الاقتصاد العراقي: ضرورة أم أمكانية ؟

المبحث الاول : تحديد الاولويات ... الخدمات الاساسية .. إعادة التأهيل .. البناء .. البطالة.. الديون.. التعويضات.. العملة .. التضخم .. الاصلاحات الاقتصادية

1- ماهي الاصلاحات الاقتصادية الضرورية، أين ، وكيف ، وما الآليات للتحقيق .

2- ما مضمون هذا الاصلاح ، كيف ينظر إليه من قبل المدارس المختلفة في العراق .

3- ماهي الاهداف للاصلاحات .

المبحث الثاني : مدخل للجوانب الاقتصادية للخصخصة:

أ- آلية السوق

بـ - قانون الاستثمار

جـ - سعر الصرف

د- الاسعار والخدمات

المبحث الثالث: الدوافع الاساسية للخصخصة وأهدافها

المبحث الرابع : البرامج المقترحةللصندوق والبنك الدوليين للخصخصة وشروطها

المبحث الخامس: الاثار السياسية الاجتماعية للخصخصة على الطبقات والشرائح الاجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاصلاحات الاقتصادية وخصخصة الاقتصاد العراقي : ضرورة أم أمكانية ؟

يجري الحديث في العراق، عن الاصلاحات الاقتصادية ، وبخاصةً بعد التغير الذي حصل عام 2003 وسقوط النظام الدكتاتوري، وهل إن تلك الاصلاحات الاقتصادية ضرورية؟، وإذا كان الجواب بنعم فما هي هذه الاصلاحات وما نوعها وكيف نعالجها، وماهي صفاتها ومضمونها ، وبالمقابل هل الاصلاحات تعني الخصخصة أو هل الخصخصة تعتبر ضرورية وعلاج وحيد أوحد للاصلاحات ، أم إن هناك طرق ووسائل أخرى ؟ وقبل الاجابة على هذه الاسئلة، التي ستكون محور نقاش البحث ، يقفز الى الذهن تساؤل مفاده، ما الهدف من هذه الخصخصة ؟ وهل هي أجراء وطني ودراسة مستفيضة لواقع الاقتصاد ، أم إنه مفروض من جهات معينة! وإذا كان كذلك فما إطاره النظري ؟ وللأجابة على ذلك ، يتطلب بلا شك دراسة النشاط الاقتصادي ودراسة الهيكل الاقتصادي وتقديم معالجات حقيقية للتشوهات القائمة فيه ، وإذا كان طريق المعالجة بالخصخصة ، فالخصخصة " وحسب مصادر عديدة" ليس إلا طريقة أو وسيلة من الوسائل التي أعتمدت عليها الليبرالية الجديدة لحل بعض أزماتها الاقتصادية ، وأستخدمته كوسيلة أو كعلاج بعد أزمة المديونية في الثمانينات تجاه البلدان النامية " جهات معينة" كعلاج لاقتصاديات البلدان النامية ، بعد فشل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

والتخطيط كما يشاردائماً ، أي كان شكله أو مستواه قومياً أو عالمياً ، فهو يدور حول نقطة جوهرية واحدة، هي الاختلافات النظرية بين الجانب المكاني " المحلي" والعالمي، في الثروة والنمو الاقتصادي ، وتطبيق ماهو مناسب محلياً ، لكل أقتصاد وطني، ومن هنا تتضح أهمية الجانب الوطني أو الاعتبارات المحلية في دراسة الانشطة الاقتصادية في البلدان النامية " العراق من ضمنها" وتجدر الأشارة الى أن الاقتصاد العراقي يعاني أشكالات كثيرة، وبحاجة الى أصلاح ، بل وأصلاح جذري، ولكن المشكلة التي يفترض معرفتها، ونعني بها مضمون هذا الاصلاح، وكيف يجري ترويجه من قبل المدارس المختلفة، التي تشترك في الفلسفة والغايات والاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي تهدف الى أعتماد السوق محرراً للنشاط الاقتصادي وآلية لممارسته وتوجيهه والترويج الى مفهوم وممارسة الخصخصة من دون أن يسبق ذلك دراسات جدوى حقيقية لهذا التوجه ، منذ أن جرت عملية التغير في 9-4-2003 وسقوط النظام الدكتاتوري ، ودخول العراق مرحلة جديدة، التي أرتبطت بالمشروع الاقتصادي " كجزء من مشروع أستراتيجي أوسع" الذي طرحته سلطة الاحتلال ، من خلال الحاكم المدني الامريكي للعراق " بول بريمر" ومشروعه الاقتصادي ، الذي وعد بمستقبل أفضل ، مفترضاً لكي يكون كذلك " يزدهر العراق، يجب تغير أقتصاده" . ومنذ ذلك الحين ، لم يلاحظ المواطن ولا الاقتصاد أي تحسن في الافق، وأنتاب الجميع القلق عن المستقبل، وخصوصاً إذا سحبنا محصلة السنوات التي مضت على السنوات القادمة ، والتي تعني أستمرار معدلات الفقر والبطالة والجوع، والمرض وفقدان الامن والخدمات وأنسداد الافاق ... وحالة غياب وتهميش للمواطن، ولا يعلم" المواطن" عما يطبخ في أروقة" أصحاب الشأن" ، من برامج معروفة أو محددة بزمن ولا أي مشاريع لها بداية ونهاية وذات دلالة، وكل ما يعرفه " المواطن" شعارات كبيرة بدون مضامين حقيقية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أهم ما يميز أعتماد البلاد على أقتصاد السوق وآليات الخصخصة، وتجلي هذه العملية بتأثير مباشر من المديونية الخارجية المتفاقمة ، وفرض "الاصلاح الاقتصادي" في إطار " المعونة" الدولية من خلال الدول والمؤسسات المانحة، وإذا " أخذنا تلك في جزئها الاعظم إنما تتجلى مشروطة بالتحول الى الليبرالية الاقتصادية". هذا مع العلم إن عدم أخضاع مسائل التحول نحو الليبرالية الاقتصادي الى النقاش المفتوح مع كل القوى السياسية والاجتماعية والسياسية ، يحول دون التداول المسؤول في حاجات الاصلاح الخاصة في العراق، وفقاً لمرحلة تطورها، الاقتصادي والاجتماعي، وفي أهداف الاصلاح المنشودة أو المقترحة وغاياته المستقبلية ومراميه العاجلة واللاحقة ونتائجه المتوقعة وعواقبه المحتملة ومتطلباته الاقتصادية والسياسية المحلية والخارجية*.

إن الاصلاح الذي جرى تبنيه كهدف لعهد جديد، لسلطة الاحتلال والحكومات الانتقالية من بعده، جرى أمام توجه أيديولوجي صارخ تمثل بأصرار المؤسسات الدولية المتخصصة " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" والقوى المسيطرة في البلدان الرأسمالية المتطورة من خلال التبشير بالديمقراطية صنعوا لاقتصاد السوق وحصيلة للتحرير الاقتصادي الليبرالي ، والتأكيد بأن الديمقراطية سبب ونتيجة معاً للنمو الاقتصادي في إطار الليبرالية الاقتصادي**.

وكم كان خطيراً ، في عهد" بول بريمر" المتسرع في معالجته المعقدة " للاقتصاد العراقي عن طريق " الصدمة" والتي باءت بالفشل وأنعكست على الحكومات المتعاقبة التي أجتهدت في معالجة هذه الجزئية أو تلك ، ولكنها لا تخرج عن إطار ما مرسوم له من توجه للمؤسسات الدولية المذكورة.. ورغم تعدد الآراء حولها وتنوعها، فأنها " الاصلاحات" تعد حالة مشتركة وثابتة تجاه حياة الناس ومستوى دخلهم وحريتهم ومستقبلهم.

فإذا كان المشروع الذي بدأه " بول بريمر" لم يكتمل، وأضاف مساوئ كثيرة على الاقتصاد ، ولم

---

* د. ياسر حسن ، صالح – مجموعة مقالات – سلسلة قضايا فكرية – دار الكتب والوثائق – بغداد – 2008 ص25 .

** في فصول سابقة جرى الحديث عن ذلك بالتفصيل .

يحقق أهداف واضحة المعالم، فإن الذين جاءوا من بعده فشلوا في تحديد مسار التوجه التنموي ، ولم يفلحوا في وضع أستراتيجية تنموية واضحة ، ومقبولة وطنياً، ولم توضع معايير واضحة لعملية الاصلاح .. أما مفهوم الاصلاح، كما يفهم فهو يرتبط بالتخطيط الواضح القابل للتوجيه والقياس ، ولا بد أن يرتبط بفترة زمنية محددة، لها بداية ولها نهاية، وفي أي من القطاعات

الاقتصادية " الصناعية، الزراعية ، الخدمية... الخ". والمشروعات الاصلاحية ، كما يعرف ترتبط بمجموعة من الاجراءات المتداخلة والمعقدة التي ترتبط بقوانين وآليات وأدوات فنية وأخرى تقنية وخبرات بيئية مناسبة يفترض تنفيذها قبل أن يتحقق.

إن الاصلاح المعلن الذي يهدف لعراق جديد ، هو بطبيعة عمل مركب ومعقد، ويصعب تحقيقه، خاصة إذا نظرنا له من زاوية المصالح ووجهات النظر المتعددة ، وحالة التوافقات والمحاصصات ، وحالة الاستيعاب وتنوع الآراء حول الموضوع ، لكنها تبقى هذه المفاهيم مشتركة وثابتة وعميقة التأثير على حياة المواطنين .

وهنا ينطرح تساؤل ، مفاده ، لابد من إعادة تقويم المسارات إذا كانت خاطئة وترتيب الاولويات وضبط الاجندات ، والقيام بالمراجعات الضرورية إذا أردنا للعراق أن يكون حاضراً للبديل الحضاري والمدني وموجوداً كقوة مبادرة وفعلية في بناءه الجديد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك دعوات عديدة من الاقتصاديين والباحثين العراقيين تشير الى ضرورة مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتعرض لها المجتمع العراقي ، بعد التغير الذي حصل ، والسعي لوضع خطط علمية وفلسفية لتجاوز الآثار السلبية ، وعدم الانجرار وراء الشكليات في قضايا "الاصلاح والتغير" وأشعار القوى الضاغطة المحلية والاقليمية والدولية الى ضرورة معرفة خصوصيات العراق، والتأكيد على إن الاصلاحات والتغيير تبدأ من الداخل ، وأن التدخلات الخارجية سوف تعيق عملية الاصلاح وتحرفه عن مساره الوطني، هذا لا يعني عدم الاستفادة والاستعانة بالخبرات العالمية. والاصلاح ، كمفهوم قانوني ، هو وسيلة الانتقال "مما هو موجود اليوم الى ما تحملة عملية الاصلاح من أنتقال في المستقبل ، أو غد" وهو في هذه الناحية ، يمس البنى القانونية الوطنيةوالدولية بالصميم .

فإذا كانت الحكومات المتعاقبة، قد فشلت في تحقيق معدلات مهمة في أهداف خططها الاستثمارية وبالتالي فشلها في تحقيق زيادات مهمة في معدلات الناتج الاجمالي القومي، طبقاً للمؤشرات العلمية، وعدم تمكنها من تحقيق تحسن واضح في مستويات المعيشة الواردة في أهداف خطط "الاعمار" المنفذة، والتردي الواضح في مستوى الخدمات العامة لأغلب الانشطة الخدمية والانتاجية، وحصول تراجع واضح في مستوى أداء العاملين في مختلف الانشطة طبقاً للمعايير الدولية ، وحصول تردي في مستوى القيم والمفاهيم الوطنية والسلوكيات الاخلاقية . كل ذلك يتطلب حسب د. السعدي ، بحق "يتطلب العمل الاقتصادي الحكومي بالالتزام الجاد بالاستراتيجية والسياسات الاقتصادية العامة والوضوح في أهدافها المعلنة ، ولا يكفي لتحقيق ذلك مجرد أعلان وثيقة سياسية أو أقتصادية حكومية ، بل يجب القيام بنشاط مؤسسي واسع تشترك فيه جميع المؤسسات الاقتصادية والسياسية والمعنين للبحث في جميع القضايا الاقتصادية والمالية والنقدية المشاره وتحليلها وأتخاذ المواقف الواضحة أزاءها ، وفي تحديد آليات تنفيذها...*".

كل ذلك يطرح تساؤل عن ما هي الاصلاحات الضرورية والآنية التي علينا التشبث بها والنضال من أجلها، هل هي الاصلاحات السياسية أو الاقتصادية والادارية أو القضائية، وكيف يجري ترتيب الاولويات وتقويم مسارات الأصلاح الأقتصادي في العراق ؟.

---

* للمزيد راجع مؤلف د. زاير السعدي، صبري – مصدر سابق ص 556 وص557 وص558 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول:

تحديد الاولويات .. الخدمات الاساسية .. إعادة التأهيل.. البناء .. والبطالة .. الديون.. التعويضات .. العملة .. التضخم.. الاصلاحات الاقتصادية :

1- ماهي الاصلاحات الاقتصادية الضرورية، أين ، وكيف، وما هي الآليات للتحقيق:

كان يفترض وفي المرحلة الانتقالية ، أن يجري إعادة بناء جملة من المسائل والتحديات الاساسية التي تواجه عملية اصلاح الاقتصاد، وتطوير بنيته التحتية " الصلبة" من طرق وجسور وأبنية وغيرها ، وأنماء البنية التي تتعلق بالأدارات الثابتة ومن أطر دستورية وقانونية ،التي تؤكد على دولة القانون والنظام وتؤمن الامان والاستقرار والرفاه وتبدد المخاوف، وذلك من خلال إعادة
الخدمات الاساسية ولا سيما الكهرباء والماء الصالح للشرب، والمواصلات والهاتف ، وإعادة الحياة الطبيعية والنشاطات الاقتصادية ، وإعادة تصليح مصانع معالجة مياه الصرف وغيرها.
وبالرغم من أختلاف التقديرات في كلفة إعادة الاعمار بشكل كبير، بسبب عدم وجود مخطط أو تصميم موحد حول "إعادة الاعمار" الاجتماعي والاقتصادي " لعراق جديد" تتضمن الحلول البديلة لإعادة البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، غير إن أحد التقديرات حددت ذلك ما بين "90- 100"* مليار دولار دون تحديد العناصر الاساسية المختلفة لهذه الفاتورة أو الآفاق الزمنية لعملية إعادة البناء ... علماً إن عائدات النفط ليس في وضع يجعلها كافية لتغطية تكاليف إعادة البناء والتنمية المفترضة " بما فيها صناعة النفط والغاز" ، حتى صناديق المساعدات " التي جرى الكلام عنها" في تقديم المساعدات الاولية والمساعدات الانسانية والاغاثة ، التي يفترض تمويلها من قبل المنظمات الدولية والاقليمية فضلاً عن وكالات الامم المتحدة المتخصصة " التي أشير لها في الفصل السابع" في إعادة التأهيل للبنية التحتية في البلاد كالطرق والمدارس والمستشفيات ، والاتصالات" السلكية واللاسلكية" والمواصلات العامة ، التي حددت الاصلاحات بـ 60 مليار دولار .. أما ما يسمى "صندوق إعادة الاعمار" فقد خصص لتمويل النشاطات المتعلقة بإعادة منشآت العراق الانتاجية والصناعة النفطية والبنية التحتية الثقافية والاجتماعية وتحديثها".
وجرياً مع المعطيات المطروحة ، يرى البحث ضرورة أعطاء الاهمية للاصلاحات الهيكلية الضرورية التي منها :
1- معالجة مجموعة الاختلالات الهيكلية،المتأصلة في بنية الاقتصاد والناجمة عن البنية الاحادية الجانب والمتمثلة بهيمنة قطاع النفط الخام ومساهمته الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي، وفي المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى ، التي تعمقت بفعل الحروب والازمات خلال تعرض الاقتصاد لها طوال الفترات الماضية وما رافقها من حصار أقتصادي شل معظم الفعاليات والانشطة ، هذا بالاضافة الى تفاقم المديونية الخارجية والبطالة وأرتفاع مؤشرات التضخم النقدي .
2- إعادة النظر بالضعف والتراجع في معدلات النمو الاقتصادي، بالمقارنة مع الارتفاع في معدلات النمو السكاني، بالاضافة الى حالة التشوه في أنماط الاستهلاك .
3- وضع الحلول لتدني المؤسسات العاملة في السوق ، ومنها ضعف في نظام سوق الاوراق المالية، وتعاظم وزن الانشطة الطفيلية على حساب الانشطة الحقيقية وأتساع ظاهرة هروب رؤوس الاموال وتوظيفها في الخارج .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* مصادر أخرى تحدده بـأكثر من ذلك .

4- معا لجة الارتفاعات الحادة في الاسعار ، وحالة التشوه بين الاسعار الفعلية والاسعار الحقيقية.

مما يتطلب تبني وتطبيق أستراتيجية واضحة تنبثق منها مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية الحكومية ، وتنفيذ برنامج أستثماري واسع لمعالجة الخلل في القطاعات الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل،وتشخيص جوانب الضعف بدقة للهياكل المتعثرة وبخاصةً في الصناعات التحويلية ومعرفة الاسباب الحقيقية لجوانب الضعف في أداء هذا القطاع ، وتحفيز المناخ الاقتصادي الملائم للنمو وأن يسبق ذلك وضع تشريعات وضوابط وقوانين تضمن حقوق العاملين، وحرية التنظيم المهني والنقابي في القطاعين" العام والخاص"، هذا بالاضافة الى مراعاة حقوق المستهلك، والاستفادة من التجارب العالمية في هذا الصدد وبخاصةً الدول النامية الشبيهه بظروف العراق ، وضمان أستمرار سيطرة الدولة على شروط النمو الاقتصادي وشروط التراكم الراسمالي والتوجه بالمطالبة بأدخال التعديلات الدستورية الكفيلة بأبعاد القطاع النفطي عن لعبة المحاصصة السياسية والصراعات القومية والطائفية . وأن تشمل تعديلات المادة 110 ، التي تؤكد على أعتماد السوق، للتوجه الاقتصادي... لتعزيز قوة الاقتصاد وقوة الدولة ووحدة المجتمع العراقي، وأبعادها عن السيناريوهات السياسية الحالية المطروحة .

ومن جهته أشار "بريمر*" الى إن نقل الاشخاص والمواد من المؤسسات الدولية الى شركات القطاع الخاص، قد يكون أحد أهداف سلطات الاحتلال ووفقاً له" سيكون أحد العناصر الاساسية لهذه العملية أجبار مؤسسات الدولة على مواجهة قيود قاسية تفرض على الميزانية من خلال خفض الاعلانات والصفقات الخاصة".وخلقت السياسة الجديدة انتقالة اقتصادية مفاجئة بتحويلها الاقتصاد من مركزي تديره الدولة ومحكوم بقراراتها الى اقتصاد يعتمد آليات السوق والقطاع الخاص يلعب دورقيادي فيه. ولكن مما لوحظ بدلا من العلاجات وترتيب الاولويات نجدهم أوقعوا الاقتصاد في صدمة يصعب الخروج منها ،و من جملة هذه المسائل والتحديات الاساسية ، المشار أليها، بدلاً من الاعتماد على الموارد المحلية "آليات أو أدوات وموظفين" فأن قوات الاحتلال قدمت هذه وفق عقود مربحة الى بعض الشركات الامريكية من دون أتباع أي عملية مناقصة أصولية، وما أنعكس ذلك من مبالغات في أعداد الفواتير ، والنقص في الشفافية ، وعملية فساد إداري ومالي ، أعلنت وقتها في وسائل الاعلام ، حينذاك ". كما أن قيود الديون الخارجية وتعويضات الحرب ، والمخرج الذي وضعه الاحتلال المشروط بأجراءات " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ، لعبت دوراً كبيراً ، في جعل الاقتصاد يترنح بين أجتهادات كثيرة ، لا تساعد على حل مشاكل نموه وتنميته، فما زال العراق، يعاني كثيراً من تلك الديون والتعويضات ، بالرغم من التخفيضات والاجراءات" لنادي باريس" . أما في الميدان الاجتماعي ، المتعدد الجوانب وما تركته سنوات الحروب والحصار والافقار وحالة الاحتلال ، وما واجهته شرائح وطبقات عديدة وفئات أجتماعية وما تركته من صعوبات ومعاناة ، تحتاج الى جهود مكثفة وطرق معالجتها والتي والتي نجملها :

1- البطالة، وخاصةً المتفشية بين الشباب وأفراد الجيش وموظفي الدولة السابقين الذين تم تسريحهم.

2- مستويات المعيشة المنخفضة، التي تعاني منها شرائح واسعة من الشعب العراقي .

3- حالة التهجير القسري والمشردين والمرحلين في ظروف النظام السابق والنظام الحالي وتخطت الارقام الملايين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر كتاب بريمر – مصدر سابق _ نص بيان صندوق النقد الدولي الصادر في 30 أيلول عام 2004 والتي أعلن فيه أطلاق برنامجه "المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع" على ضرورة تنفيذ أصلاحات هيكلية أساسية لتحول العراق الى أقتصاد السوق ، بما في ذلك الاصلاح الضريبي ، وأصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام . وأكد البيان على ضرورة تحقيق تقدم في هذا المجال خلال عام 2005 .

4- حالة الضغط والتدهور الاقتصادي الذي لحق بالطبقة الوسطى ، التي كانت تشكل العمود الفقري للدولة العراقية الحديثة .

5- حالة المعاقين والارامل بسبب الحروب المتتالية .

6- ما يعانيه الاطفال والتلاميذ ، وتسربهم من الدراسة ، وأنتشار ظاهرة العمالة للأطفال والامراض المنتشرة بسبب بقايا الحروب وتلوث البيئة .

7- فقدان المياه النظيفة والتعليم الجيد والعناية الصحية والامن الاجتماعي .

8- أنتشار الفساد وغياب القيم الاخلاقية .

حيث تؤكد نتائج المسح الذي أجرته وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء، من إن 54% من العراقيين ينفقون أقل من دولار أمريكي واحد يومياً ، لكل فرد بضمنها ما نسبته 15% ممن ينفقون أقل من نصف دولار أمريكي يومياً ، وقدر متوسط دخل الفرد الشهري في العراق بـ 41 دولار في حين قدر متوسط أنفاق الفرد الشهري بـ 35 دولار حيث يلاحظ إن نظام توزيع البطاقة التموينية لا زال ، هو المؤشر الرئيسي للدلالة على أستقرار الامن الغذائي في العراق، ولهذا فإن نظام توزيع المواد التموينية للفقراء من غير"المؤمنين غذائياً" تشكل والى حدٍ كبير المصدر الرئيسي للمواد الغذائية ، لذا يجب الحذر عند وضع آليات الحماية الاجتماعية لأستهداف تلك الفئات، والمتابعة الدقيقة لأسعار السوق ، وعلى " صانعي القرار " أتخاذ الاجراءات التي من شأنها تقليص الآثار السلبية لزيادة الاسعار المفاجئة على تلك الفئات ، اذ أظهر المسح على أن ما يزيد قليلاً على أربعة ملايين نسمة هم غير "مؤمنين غذائياً " وبحاجة الى مدهم بالغذاء ، بالاضافة الى البطاقة التموينية*.

2- معالجة ظاهرة البطالة

والبطالة : تشكل مشكلة أقتصادية على أعتبار أنها تعني "بقاء بعض من الناس في المجتمع بلا عمل، أو على الاقل أنهم يقومون بأعمال تستغرق جزءاً فقط من طاقتهم أو وقتهم، وبناءاً على هذا المفهوم ، لا بد وأن تمثل البطالة مصدراً للخسارة الاقتصادية والاجتماعية ، كما لا بد وأن تمثل قوة العمل والمساهمة في الانتاج مصدراً للكسب الاقتصادي والاجتماعي... وما يسبب ذلك من معاناة على المستوى الشخصي أو الوطني ، في ضياع كفاءة القوة العاملة ، وبالتالي الحاجة للتأهيل والتدريب وما يكلف ذلك من أهدار للموارد في البلاد، هذا بالاضافة الى خسائر الحكومة لجزء من أيراداتها ، وبخاصة، فإن العاطل عن العمل لا يدفع ضرائب " إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* البطالة :يعرف معدل البطالة : بأنه نسبة الافراد العاطلين الى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية محددة، والكشف عن ذلك ليس سهلاً ، ويمكن الكشف عنه من خلال تعداد السكان في البلد الواحد ، ويحدث ذلك كل عشرة سنوات أو أكثر في البلدان النامية" علماً إن العراق لم يجر فيه تعداد سكاني منذ سنوات عديدة" ، أما أنواع البطالة فهي متعددة وتختلف بأختلاف طبيعة النظر أليها لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية أو المهنية فقط . فقد ينظر أليها من خلال الدورة الاقتصادية "الازمة الاقتصادية " وتسمى بالبطالة الدورية أو بطالة أحتكاكية وبطالة تنتقل بين المهن المختلفة ، أو بطالة هيكلية ، وهي التي تحدث نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني أو البطالة الموسمية أوالعرضية . وتحصل الدورية ، حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني ، إذا دخل الاقتصاد دائرة الانكماش في النظام الرأسمالي ، وهي حسب تعريف الامم المتحدة " هي نتيجة فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة . أما البطالة الاحتكاكية : فهي بطالة ناتجة بسبب الاحراك المهني وينشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل أو لدى أصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص عمل .. أما البطالة الهيكلية أو البطالة الفنية :فأسبابها عديدة ، منها التغير في هيكل الطلب على المنتجات ، والذي يترتب علية تغير في هيكل العمالة المستخدمة . أو أدخال تطور تقني في أعداد المكلفين في أداء العمل ، مما يؤدي الى توفير الاعداد الزائدة من العمالة أو بسبب أنتقال الصناعات من مكان لأخر ، فقد لا يستجيب بعض العمل لهذا الانتقال فقد يعطلون عن العمل ، وهنا ينبغي أدخال الاحتياجات الكفيلة بأدخال التحسينات على الصناعات المختلفة وأدخال برامج إعادة التدريب .

أما الموسمية أو العرضية : فهي بطالة تحدث خلال موسم معين أو بعد أنتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ ، أو محالج الاقطان ، أو تجميع التمور أو كري الانهر .. الخ "، للتفاصيل أكثر راجع المقدمة في الاقتصاد الكلي – مصدر سابق – ص377 وما يليها .

لم تكن له مصادر أخرى "، وعليه أن يحصل على ضمان أجتماعي من التحويلات الحكومية ، وبدوره هذا يستنزف موارد البلاد ، التي يمكن توظيفها في مجالات أخرى، وتشير المصادر الى نسب البطالة وصلت معدلاتها

ما بين 30 – 50% ، رغم الاجراءات المتخذة في هذا المجال ، إلا أنه لا يلاحظ تحسن قد طرأ على نسب العمالة في البلاد، وهناك أكثر من مليوني عاطل من قوة العمل التي تربو على السبعة ملايين عراقي ، وهي أحد الملامح السلبية في الاقتصاد الوطني*.

وفي هذا الصدد ، يشير د. السعدي في معرض الدعوة لمعالجة معدل البطالة الى "أن سقوط النظام وأنهيار المؤسسة العسكرية وتسريح الجنود والعاملين فيها أدى الى زيادة حدة المشكلة. "وما يتعرض وفي هذا الصدد ، يشير د. السعدي في معرض الدعوة لمعالجة معدل البطالة الى "أن سقوط النظام وأنهيار المؤسسة العسكرية وتسريح الجنود والعاملين فيها أدى الى زيادة حدة المشكلة. "وما يتعرض له الواقع من تأثير مباشر على الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي ، لذلك تزداد الحاجة للأستثمار "في القطاعين العام والخاص" وذلك من خلال تنفيذ مشاريع البنية الاساسية وبرنامج واسع لمشاريع الاعمال العامة الصغيرة التي تتميز بكثافة العمل فيها" وعلى الحكومة تنفيذ برامج ومشاريع عاجلة لتنمية الموارد البشرية لإعادة تأهيلها ولأكتساب المعرفة والمهارات الجديدة لتلائم سوق العمل وتحسين الانتاجية من جهة والتخلص من العمالة الاجنبية المستوردة ... كما ويشير على الحكومة عدم التدخل في النشاط المهني للأتحادات والنقابات العمالية ، وفي هذا المجال ، تبرز ضرورة برامج ومشاريع الدولة لإعادة تأهيل القوى العاملة وتطوير مهاراتها على النطاق الوطني ودعم مشاريع التدريب لدى شركات القطاع العام والخاص .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الديون والتعويضات:

يواجه الاقتصاد العراقي مهمة ضخمة وأستثنائية نتيجة الحروب والتعويضات التي ألحقت به . ومن الصعوبة ، تصور الكيفية التي يستطيع فيها الاقتصاد أستعادة المبادرة أو رسم مستقبله ، في ظل هكذا ظروف ، حيث قدرت بـ 586 مليار دولار ، حسب د. النصراوي*"، وإن هذا الرقم يعادل تقريباً 60 مرة من الناتج المحلي الاجمالي الفعلي لعام 1993 ، ويعتبر ذلك جوهر المشكلة الاقتصادية في العراق . وبعد عام 2003 ،" وحسب د.السعدي" جرى علاج ذلك الى حدٍ كبير بجهود دول الاحتلال وبخاصة الولايات المتحدة ، ولكنها أرتبطت أيضاً بشروط الاصلاحات الاقتصادية التي يطالب بها " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي****، ولا زال بحاجة الى جهود سياسية ، على الرغم من أن حجم الديون الحقيقي لا يزال غير معلن بشكل واضح ".**

وبرأيه أيضاً "، إن الحلول السياسية للديون لا ينبغي لها أن تغير من جوهر الموقف من مسألة الديون والقروض الخارجية في الاقتصاد ، فالضرورة تقتضي العمل بأستراتيجية واضحة إزاء هذه المشكلة ، حيث يجب

** أنظر : السياسة النقدية – مجلة الحوار – العدد التاسع ، شباط 2009 – تصدر عن مركز العراقي للتنمي والحوار الدولي – ص 167 وما يليها* وليس كما يجري من تدخل في شؤون النقابات المهنية والعمالية من قبل المسؤولين الحاليين .

** راجع د. السعدي – مصدر سابق – ص555 و ص556 .

*** للتفاصيل أكثر ، أنظر كتاب الاقتصاد العراقي – د. النصراوي ، عباس -مصدر سابق - ص195 و ص196 .

**** المفاوضات في " نادي باريس" التي أسقط فيها 80% ، جاءت بشروط وعلى مراحل كما أشير لها في مكان آخر من هذا البحث .- نادي باريس هو مؤسسة واسعة النفوذ تضم حوالي 20 من أكبر البلدان الدائنة بالطلب من البلدان التي تحتاج الى الأعفاء من الديون الى تطبيق توصيات الصندوق لتصبح مؤهلة لطلب الاعفاء .

أن تكون قائمة على أساس مالي وتجاري يتقرر في إطار أحتياجات الاقتصاد المختلفة على المدى القصير والمتوسط ، كما ينبغي أن تكون المعالجة على المدى المتوسط والبعيد عن طريق التخفيض النسبي للأستيرادات ، وخاصةً المنتجات الاستهلاكية ، وزيادة الصادرات المحلية من غير النفط الخام .وبالنسبة للديون العسكرية وتعويضات الحرب المفروضة دولياً...بالعمل على ألغائها..."

أما معالجة القروض المالية والديون التجارية القائمة: وفي صدد معالجة القروض والديون يقول د. زاير فلا بد من إعادة جدولتها وتسويتها على المدى البعيد طبقاً لمعدلات التقدم الاقتصادي المحرز في البلاد ، وفي هذا الصدد ، يجدر التأكيد على إن من الخطأ ، أعتبار معالجة مشكلة القروض والديون الخارجية بأعتبارها جزءاً من سياسة قبول رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد على المدى القصير، وذلك لأن كل هذه السياسة لا يمكن أن تؤدي منافعها ، إذا كانت القدرة التساومية الاقتصادية للحكومة ضعيفة*...وعلى ما يبدو إن المنظمات المالية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ، تمارس مثل هذه الضغوط التي خضعت الحكومة العراقية لها . وهو واضح من الاتفاقية المعلنة بينها وبين صندوق النقد الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديون البغيضة: أما الديون العسكرية وتعويضات الحرب المفروضة دولياً ، فإن الادارة السياسية الوطنية ، مطالبة بالعمل على ألغائها والتعامل مع الاطراف الدولية على ذات العلاقة في ضوء عدم مسؤولية الشعب العراقي عنها . "إن هذه الحجة القانونية التي تسمى الديون البغيضة والتي تقول بأن الدين الذي لا يستخدم في منفعة الشعب وأنما في دعم فساد وقهر الدكتاتورية ، هو دين فاقد الشرعية القانونية ، ولهذا فإن العراق الجديد غير ملزم قانونياً أو أخلاقياً لتسديد هذه الديون ، ولا بد من ألغاء هذه الديون حالاً ، فالعراق ليس مجبراً على وضع مقدراته تحت رحمة صندوق النقد الدولي مقابل شطب جزء من ديونه ... وهنالك دعم دولي كبير لهذا الموقف حتى من بينهم خبراء أقتصاديين عالمين".**

وبصرف النظر عن السياسات الخاطئة للنظام الدكتاتوري السابق حول أرتفاع الاسعار بقرارات ، وما رافقها من أرتفاع في سعر صرف الدينار " جرى الحديث عنها في مكان آخر" وبعد السقوط ،

طبقت سلطة الاحتلال ، من خلال الحاكم المدني " بول بريمر" نظاماً جديدا ًللصرف الخارجي يقوم على فصل السياسة المالية عن السلطات النقدية ومنح البنك المركزي أستقلالية تامة وبدعم أحتياطيات كبيرة من بيع النفط بالدولار الامريكي ، ويفترض أن تكون فاعلة على تحرير سعر صرف الدينار... ولكن الممارسة الفعلية أتجهت نحو تثبيت سعر الصرف في مقابل الدولار بالأعتماد الكامل على الايرادات النفطية ، ورأي "د. السعدي" أن ذلك لا يختلف من حيث الجوهر عن النظام السابق*. أما ظاهرة التضخم، التي جرى الكلام عنها في " الفصل السادس" بالتفصيل فقد شهد العام 2006، صعوداً كبيراً لها والتي ربما تجاوز 70% حسب المؤشرات التي تصدر عن الجهاز المركزي للاحصاء أو البنك المركزي للاحصاء العراقي****، وتشكل مع ظاهرة البطالة ، كحالة الركود التضخمي ، وصاحب ذلك تراجع في النمو الاقتصادي ، هذا بالاضافة الى الارتفاعات في أسعار السلع الاساسية ، وحسب "المصدر المذكور" إن أرتفاع معدلات التضخم ليس خافية على أحد .. إذ**

---

* راجع د. السعدي ، صبري زاير – مصدر سابق – ص 552 وص 553

** أنظر مقالة جوستين أسكندر – ديون صدام – مصدر سابق ص5 و6 ..

- يشار الى الدعم الدولي حول الديون البغيضة 1- ما أوردته الايكونومست -Economist وهي المجلة الاقتصادية الرئيسية في المملكة المتحدة في أفتتاحيتها بعنوان – هنالك قضية واضحة تتعلق بضرورة ألغاء معظم ديون العراق ... 2- أفتتاحية الوول ستريت - Wall Street القائلة : لن نلوم قادة العراق إذا ما قرروا إن بعض هذه الديون في الحقيقة ديون بغيضة .. 3- تصريح مرام بيكا رئيس وزراء بولندا والذي عمل سابقاً كمستشار أقتصادي لسلطة الأئتلاف المؤقتة أعترف إن 90% من ديون العراق هي ديون ناتجة عن الحرب .

*** للتفاصيل راجع د. السعدي – مصدر سابق – ص554 و ص555 .

**** أنظر مقالة السياسة النقدية – منشورة في مجلة الحوار – العدد التاسع – شباط 2007 – ص167 وما يليها.

يأتي في المقدمة منها رفع أسعار المشتقات النفطية بعد عام 2005، ونتيجة لمتطلبات صندوق النقد الدولي "في إطار الاصلاحات الاقتصادية " ونتيجة للسياسة النقدية المعتمدة في البلاد "التي جرى الحديث عنها" وضعف الانتاج الوطني " الزراعي والصناعي" مما أدى الى هجوم كاسح للسلع الاجنبية على السوق العراقية ، وأنعكاسه على القطاع الخاص وأرتفاع الاسعار "المحلية والاجنبية " وأنعكاساتها على المواطن البسيط... وبعد أن كان القطاع الزراعي يشكل 35% من الناتج المحلي الاجمالي ، أصبح الآن لا يشكل سوى 10% برغم من توفر المستلزمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضرورية من مياه وتربة ويد عاملة ... أما الصناعة فكانت تشكل 10% من الناتج المحلي الاجمالي ، أما الآن فلا تتجاوز النسبة 1% ." وتعكس التضخم ، ظاهرة التصاعد المستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات والذي تجاوزت معدلات نسبة 50% .

ورغم القدرات الكبيرة التي أظهرتها السياسة النقدية في السيطرة على أستقرار الصرف الاجنبي وأستقرار سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار الامريكي طوال العامين المنصرمين " حسب المصادر" أي قبل عام 2007 ، إلا إن تأثيراتها باتت محدودة في معالجة ظاهرة التجذر في التضخم الاساس ، لسبب تدني سعر صرف الدينار الحقيقي دون مستواه الاسمي ، الذي يتدخل البنك المركزي في الدفاع عنه عبر مزاد العملة الاجنبية " طوال الفترة المطروحة" .

وهكذا التناقض بين " سعر الصرف الاسمي والحقيقي" ناجم عن تحسن أيرادات النفط ، فضلاً عن نفقات قوات متعددة الجنسية " الظرفية" العالمية بالعملة الاجنبية داخل العراق ، التي أسهمت في تعميق ظاهرة "الدولرة*".

كما وإن د. السعدي ملاحظاته في هذا الصدد مفادها " لايمكن تصحيح نظام الصرف الخارجي للعملة من خلال الاعتماد الكامل على الايرادات النفطية " الخاضعة للصعود والانخفاض - حسب الاسواق العالمية وتثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار من خلال الاحتياطيات النقدية المعززة بنظام البيع المباشر للدولار في ما يسمى " بالمزاد" الذي يديره البنك المركزي "كما يحصل في الوقت الحاضر". فتصحيح النظام "حسب قوله، لا بد أن يقوم على أساس تفعيل عوامل السوق وضمان حرية المنافسة والتخفيف من القيود الادارية الحكومية على النشاط الاقتصادي " مشيراً في هذا الصدد "الى المرحلة في تطبيق هذه السياسات ، كما أن المرحلية" حسب د.السعدي". لاتعني أطلاقاً أتخاذ الاجراءات المؤقتة والنسبية كتعدد أسعار الصرف أو تقديم دعم مالي مباشر لأسعار سلع معينة، إنما يؤدي الى تعميق المشكلة ، بل إن المرحلية والتطبيق الزمني المخطط لبرامج الاصلاحات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بها ، يستهدف أقصى فاعلية للسياسات الاقتصادية الكلية الحكومية في تأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي " الداخلي والخارجي، وزيادة النمو الاقتصادي ووضعه في مسارات الاستراتيجية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد**".

ومما لا يقل أهمية على ذلك ، خلال المرحلة الانتقالية في ظل سلطة التحالف المؤقتة وما بعدها الحكومات المتعاقبة، هو إعادة أحياء عمل النظام المصرفي والمالي " وعلى الرغم من الملاحظات التي أشير لها" لأنه بغياب ذلك ، تصبح قدرة الاقتصاد على تعبئة الموارد المحلية الضرورية للحفاظ على النمو والاستقرار الاقتصادي شبه مستحيلة ، كما يمكن الاشارة الى إن أي تغيرات بحاجة الى آلية ثابتة أو مستقرة لتحقيق هذه الاهداف والآليات ، غير أن ما لوحظ ، بعد التغير الذي حصل في عام 2003 وسقوط النظام السابق ، بدأ ت حكومة الحاكم المدني " بول بريمر" ووزاراتها ، وآليتها في التوجه بالاضافة الى الحكومات المتعاقبة: ".إذ يلاحظ أزدواجية في حكومة "بريمر" ومجلس الحكم ، أنعكست الازدواجية في ميزانية الدولة وميزانية الدول المانحة ، وترجمت هذه

---

* الدولرة : أي أستخدام العملات الاجنبية الى جانب عملة البلد " الدينار" لتقوم بوظائف العملة الوطنية.

** للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. السعدي ، صبري زاير ، - مصدر سابق - ص554 و ص555 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الازدواجية أيضاً عند مجئ الحكومات اللاحقة على آليات التخطيط ، والتعارضات بين الحكومة والبرلمان لاحقاً . دون مراعات لمواصفات العراق ، حيث عانت التنمية فيه من نقص في الأخصائيين والعمالة الماهرة أو شبه الماهرة ، خصوصاً في الحقول الفنية والصناعية وحالة التدهور والحروب ، والمعاناة الكثيرة، وأقتصاد "شبه منهار" ومعلول ، فأن التغيرات المستمرة "وبتغيرات سريعة" التي تجريها الحكومات في الهياكل والاليات الادارية ، قد جردت فاعلية ما يشار له من آليات لتحقيق النهوض الاقتصادي ، وسوف لا تحقق العملية التنمويه المنوي إعادة بنائها ، مالم توفر آليات أستقرار أو أستمرار للكوادر المدربة ، لأن التغيرات السياسية والمحاصصة ،" إذا شئتم "، خصوصاً الدراماتيكية والعنيفة منها تعرض تنفيذ المشروعات للخطر، وحتى حالات الاستجواب " للمسؤولين" وهي "عملية صحية " إذا ركزت على الجوانب الموضوعية " دون حسابات اخرى" فأن التطهيرات عليها سوف لا تقتصر على الوزراء وأنما تمتد لتشمل مدراء المشاريع وغيرهم من المهندسين والاقتصاديين ، وأحياناً تشمل المهنين وذوي الاختصاص ولا تشمل "مناصب المحاصصات " ، من غير المؤهلين . كما إن تغير في المناصب المتكررة ، يعد مؤشراً لعدم الاستقرار ، ويؤثر عكسياً على آلية تحقيق ما خطط له* ...".

ولكن يمكن الاشارة ،لما تتيح وتصرح به ا لخطط والاعلام من أبعاد جديدة كحالة المشاريع المنفذة والمشاريع المؤجلة ، والتي أستؤنف العمل فيها ، أو المتوقفة ، أو التي بكلف عالية ، فهناك العديد من المشاريع نفذت ولعدة مرات في محافظة واحدة في مجالات الري ، والطرق والجسور أو تبليط الشوارع أو في المحافظات ، يضاف الى ذلك ، ما يرصد من برامج تنفيذية مقرة في الميزانية العامة ، لعام 2006 ، 2007 ، 2008، 2009، والملاحظات حولها . فقد حصلت بعض التناقضات بالاداء أو بكفاءة الانفاق أو بمعدلات الانفاق الفعلي من التخصيصات المرصودة ، ولا داعي لتكرار الملاحظات المقدمة بخصوص الموازنات العامة ، وعدم تقديم المراجعات الختامية للموازنة ، لما نفذ من عدمه ، وتلك الملاحظات التي أشير لها من قبل بعض السادة النواب من المتخصصين والسياسيين في المجلس في وقتها.

" فقد كشفت المسوحات الاحصائية الاقتصادية والاجتماعية التي أجريت خلال العامين الاخيرين من طرف عدة مؤسسات من بينها وزارة التخطيط العراقية ، إن حوالي 23% من السكان يعيشون تحت خط الفقر**، وما يثير الانتباه هو التفاوت الملحوظ في مستويات الفقر في الريف المرتفعة جداً لدرجة إن نسبة الحرمان هناك بلغت 65% ، أي أنها تعادل ثلاثة أمثال النسبة في المناطق الحضرية "، وما يؤكد ذلك هو الدراسة التي أعدها برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط العراقية، التي أشارت أن ثلث الشعب العراقي البالغ تعداده 27 مليون يعيش في فقر، ويتطلب ذلك أعطاء الاولوية في السياسات الحكومية الى برامج التنمية ،وذلك من خلال توفير خدمات البنية التحتية وتوسيعها وضمان أستقرارها ومكافحة الفقر ورفع مستوى الدخول بشكل عام. حيث "بينت الفترة المنصرمة تفاقم التفاوتات الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي ، فقد أسهمت الوقائع أعلاه في تعميق التفاوتات الداخلية التي هي نتيجة منطقية

---

* لاتوجد تحت تصرف البحث عدد الوزراء والمدراء العامين الذين تم تغيرهم أو تنحيتهم نتيجة لعدم الكفاءة من فواصل العمل في الدولة، أو من الذين تبؤا مواقع دون تأهيل نتيجة للاصطفاف الطائفي والمناطقي ..وهي الظاهرة التي تحتاج الى بحث مطول لمعرفة مدى تأثيرها على عملية التنمية

** خط الفقر : مصطلح يستعمل لوصف الدخل السنوي لشخص أو عائلة ليس بمقدورها تأمين المتطلبات الاساسية اللازمة للحياة ، وخط الفقر يقاس بالأنتاج القومي للشخص داخل الدولة وبشكل عالمي ، ولمعرفة عادة وكيفية توزيع الدخل القومي، لا يوجد أي رقم أو تقدير رسمي ، والجهة الوحيدة المعتمدة ، هي بنك عالمي في تقرير التنمية العالمية " للامم المتحدة " أظهر عام 1990 ، إن خط الفقر العالمي أقل من دولار أمريكي باليوم – هذه المعلومات من مصدر – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة- مكتب العراق – WFP - .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لنوعية علاقات الملكية والسلطة ، حيث يلاحظ وجودفوارق كبيرة في مستويات الدخل لصالح الفئات التي راكمت الثروة وحصلت المداخيل العالية عبر أنشطة ريعية لا صلة لها بالأنتاج ، فضلاً عن الايرادات غير المشروعة المرتبطة بالفساد المالي والاداري". وتشير الحصيلة الملموسة حالياً لتراكمات آثار هذه السياسات، الى أن نمطاً جديداً لتوزيع الدخل قد بدأ بالتبلور ولا يحتاج الى عناء كبير للتدليل عليه. وقد نجم ، عن ذلك، بالتبعية، تباينات شديدة تحدث الان في مستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطى، في حين أدت " في المقابل" الى تحسين واضح في دخول بعض الشرائح والفئات الاخرى. وعلى مدى السنوات الاخيرة "يلاحظ أيضاً" نمت مصالح خاصة قوية ونشأ "قطاع أعمال" بنفوذ وتزايد، خاصةً أن بعضه يرتبط بقوة ببعض "الاوساط البيروقراطية*".

وبالمقابل "يلاحظ" الضعف الشديد لنظام الحماية الاجتماعية وأستمرار المعاناة اليومية لشرائح واسعة في المجتمع، وتشتد هذه المعاناة بفعل العجز الفادح في ميدان الخدمات، لاسيما الكهرباء والماء، وفي ميدان الصحة والتعليم وفي توزيع مفردات الحصة التموينية**.

ومما تقدم يلاحظ البحث، إن سلطة التحالف المؤقتة والحكومات التي جاءت من بعدها تفكر بمستقبل للاقتصاد العراقي ، بأصلاح آخر ، فما هو مضمون هذا الاصلاح .

2- ما مضمون هذا الاصلاح وكيف ينظر إليه من قبل المدارس المختلفة ؟

تباينت آراء المتخصصين والباحثين في الشأن الاقتصادي وكما تباينت حوله الاستراتيجية المطروحة لحل الازمة البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، وفي تحديد أولويات الحكومة هل في " القضاء على الارهاب أم أستتباب الامن أو أنعاش الاقتصاد أم القضاء على البطالة أو في معالجة الكهرباء أو في أنهاء الفساد الاداري والمالي ؟ .

كما وأختلفت الاراء أيضاً بين القضاء على الارهاب أو في أنعاش الاقتصاد ومن هو الاهم، ومنهم أيضاً من فضل أن تعالج الحكومة كل هذه الازمات مجتمعة، من أجل بناء عراق يتخطى هذه الظروف، ولكن الاستراتيجيات المطروحة من قبل أصحاب القرار، تكاد لا تخرج عن المشاريع التي تطرحها المؤسسات المالية والنقدية الدولية وفي المقدمة منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي خلفت أشكاليات ، "يمكن أن يتناولها البحث لاحقاً" فالاقتصاد العراقي بحاجة الى أصلاح ، بل

الى أصلاح جذري ، فلا يزال أنتاج النفط صادراته"تشكل الاساس في ميدان الدخل الوطني " أقل من أمكانيات البلاد. ولكن أرتفاع اسعار النفط 2004-2005، و الزيادات في الايرادات النفطية أقتربت كثيراً من التدفقات المتفائلة***.

أما الايرادات المالية العامة من غير النفط فقط ، بقيت منخفضة جداً " وإن أفتراض أستعادة القدرة على تحصيل هذه الايرادات من المصادر المحلية حتى لمستوى أيرادات عام 1989، أمر غير واقعي في المدى القصير ، ومن ناحية أخرى يقول "د. السعدي" إذا كان الاقتراض من الخارج وتوسيع الائتمان التجاري أو القروض القصيرة لأجل الاغراض في تمويل الاستيراد المتزايد، سيساعد في التخفيف من المشكلات المالية الآنية، لكنه قد يزيد من عبء المشكلة المالية على المدى الابعد، كما ويقول أيضاً " وعلى أية حال ، فإن السياسات

* أنظر مقالة د. ياسر حسن ،صالح – المشهد الاقتصادي الراهن وصراع الخطابات – منشور في طريق الشعب - العدد.

** نقتبس ذلك لفائدة البحث- ص551 و ص552 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** راجع مؤلف د. زاير السعدي ، صبري – مصدر سابق ص551 .

الاقتصادية الجديدة لن تكون مفيدة كثيراً بالموارد المالية وبالعملات الصعبة"الوفيرة" ما أستمر أنتاج وتصدير النفط الخام ولو بمستويات الحالية، وعليه يضع "د. السعدي" تقديراً لتحديد الموارد المالية المطلوب تعينها* بـ :

1- تمويل الاستثمارات اللازمة لإعادة تعمير المشاريع العامة والكبيرة وأهمها ، المشاريع النفطية لاستعادة القدرة على التصدير وللحفاظ على مستوى الاحتياطيات النفطية ، بالاضافة الى تنفيذ مشاريع البنية الاساسية للاقتصاد، كالطرق وموانئ التصدير ووسائل الاتصالات والسدود وتوفير مياه الشرب وتوليد الطاقة الكهربائية وتمويل مشاريع البنية الاجتماعية الاساسية كالتعليم والصحة، وتأمين الحد المناسب من الرعاية الاجتماعية للعاطلين والمسنين.

2- هذا الى جانب تمويل الاستثمارات التكميلية في المشاريع الحكومية، شبه المعطلة أو التي تحتاج الى الصيانة الشاملة والتطوير، كمشاريع تعدين وكبريت والفوسفات وتصنيع الاسمدة والصناعات التحويلية ومجاري تصريف المياه في المدن الرئيسية وقبل البت في خصخصة بعضها بعد إعادة تقييمها.

3- تمويل متطلبات النفاقات الحكومية الجارية لتسيير الخدمات الادارية والصحية والتعليمية والثقافية العامة.

4- تمويل الاستيراد الضروري لأغراض الاستثمار العام وتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية .

ومن المتوقع أن تسهم السياسة المالية والنقدية الكلية ، ومنها قطاع الصرف الخارجي للعملة في تصحيح الميزان التجاري وتحسين ميزان المدفوعات . ويلاحظ أنه بدلاً من معالجة الازمة منذ البداية، ركز صانعوا القرار على تصدير النفط الخام ، والتمهيد لخصخصة الصناعة النفطية ،

والترويج لمنح الاسبقية للشركات الاجنبية في عمليات الاستثمار ، وفي جميع مراحل تلك الازمة ، كان التصرف غير الرشيد بالموارد النفطية، ولا يزال، أحدالاسباب الرئيسية في وجودها .

كما يلاحظ إن الاقتصاد العراقي يواجه مشكلة الفشل في توظيف الموارد النفطية في بناء أقتصاد قوي، يوفر أو يؤمن زيادة مستمرة في النمو والتشغيل والقدرة على تمويل مشاريع البنية الاساسية والمرافق والخدمات العامة.

وهكذا فإن ترشيد التصرف بتلك الموارد سيظل العامل الرئيسي في علاجها لذلك يتطلب معالجة التوجهات غير العقلانية في السياسات الاقتصادية ، "كما ذكرنا في الاولويات" أمراً ضرورياً في المستقبل، غير إن أستمرار العمل بهذه السياسات من شأنه أن يعمق الازمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي بجميع مظاهرها المتمثلة بتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وأنخفاض الدخول وزيادة البطالة وأنتشار الفقروأرتفاع الاسعار وزيادة النواقص في الخدمات العامة ، وأستمرار النقص في الكهرباء ومياه الشرب ، وتضاعف الحاجة لأنشاء البنية

التحتية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وزيادة المديونية الخارجية ، وأبقاء الاقتصاد رهينة لهيمنة قطاع النفط .

" في أوائل شهر حزيران 2003 ، بدأت سلطة الائتلاف المؤقت بأتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية الهامة "د. السعدي" بدون مقدمات وبدون مناقشات عامة أو مهنية ،وقد قبلها وطبقها مجلس الحكم المؤقت ، وقد هدفت تلك القرارات الى تحرير تدفق الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية ، كما أتخذ قرار " قانون" مالي يأمر بفرض ضريبة واحدة على المواطنين والشركات العراقية والاجنبية والذي عدل جزئياً بعد خمسة أشهر من صدوره لزيادة السماح الضريبي للافراد ، وأضيفت ثلاث مستويات ضريبة أدنى . كذلك أتخذت تلك السلطة قرار بتحديد الحد الادنى لأجور العاملين في الحكومة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للتفاصيل : أنظر د. السعدي – مصدر سابق ص532 .

كما أصدرت الامر المرقم 18 والمؤرخ في 7 تموز/ يوليو 2007، بعنوان "أجراءات لتأمين أستقلالية البنك المركزي العراقي" حيث أنهى العمل بقانون البنك المركزي المرقم64 لسنة 1976 فيما يتعلق بوجود صلاحية لدى البنك لمنح القروض للوزارات "أشير لذلك في الفصل السابع" وقد منح البنك صلاحية تحديد وتنفيذ السياسة النقدية والأئتمانية بدون موافقة وزارة المالية. وفي مارس/ آذار 2004 أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة قانون البنك المركزي بالأمر المرقم "56" الذي أسس مؤسسياً أستقلالية البنك المركزي العراقي عن السياسة المالية*".

" وهكذا إن مامطروح ، ليس التأكيد على إن الاقتصاد العراقي بحاجة الى أصلاح ، وهو فعلاً بحاجة الى أصلاح جذري، ولكن المشكلة هنا، تكمن في مضمون هذا الاصلاح ، الذي تروج له دوائر معينة بأختلاف "المدارس" التي تطرحها والتي تشترك في الفلسفة والغايات والاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي تهدف الى أعتماد السوق محوراً للنشاط الاقتصادي وآليته وممارساته وتوجيهه، والترويج الى مفهوم وممارسةالخصخصة، دون أن يسبق ذلك دراسات أو مناقشات حول الجدوى الحقيقية".. ولم يجري طرح الاصلاحات بعيداً عن الخصخصة أو الاشارة الى أن الاسباب الكامنة وراء سيطرة القطاع العام أو قطاع الدولة ، وعدم أسهاماته الايجابية في عملية التجديد والتنمية ، دفع أصحاب القرار في مكانات أخرى الى ضرورة دراسة أداء هذا القطاع من أوجه متعددة، ولا شك أن أجماع هذه الدراسات على مستوى الاداء كانت دون المستوى المطلوب، ويمكن أن تلخص هذه المؤشرات كما تحددها بعض المصادر**:

أ- مقدار الارباح أو الخسائر للمشروع .

بـ- دور القطاع العام أو "الدولة" في عجز الموازنة العامة للحكومة .

جـ- نسبة العائد على رأس المال المستثمر في المشروعات العامة.

د- تأثير العائد على ميزان المدفوعات وعلى القدرة التناسبية في الاسواق العالمية .

فلم تعد الاتجاهات الجديدة تقبل بأية مشاركة للدولة في العملية الاقتصادية وانما "تحديد دور الدولة في تنظيم التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية في الداخل ومع الخارج"*** إن تسريع وتيرة هذه الاصلاحات " أفضى في البلدان التي طبقتها الى تقليص ما تبقى مما هو أجتماعي في ميزانية الدولة ، وبالتالي تحويل الموارد من الفئات الفقيرة لمصلحة الراسمال .. والنتيجة المستخلصة على ضوء ذلك ، هي واضحة وهي التناقض من حيث الجوهر مع التنمية البشرية ويجعل خطابها تسويفاً لتعميق "الاصلاحات الهيكلية" التي تؤدي الى القضاء على بنية الناتج المحلي ، والتي تأتي نتائجها في تصاعد أعداد العاطلين أو المسرحين عن العمل "أرتفاع معدلات البطالة" وأرتفاع العجز التجاري الخارجي والتدني في الاسواق الداخلية والاخفاق عن الاسواق الخارجية ، وهو ما سيولد المزيد من الافقار والتهميش لشرائح معينة والاقصاء بكل ما يحمله من أستقطاب أجتماعي ...

يقول د. السعدي " حتى نهاية عام 2006 ، كان العراق ، يجتاز مرحلة دقيقة من الحكم الاقتصادي ، وإذا لم تحصل تغيرات أقتصادية جذرية سريعة ، فإن التوقعات المتفائلة ،بتحقيق النمو الاقتصادي العالي والتنمية الاجتماعية السريعة وأزدهار بيئة الاعمال ستتراجع كثيراً، وبرأينا " د. السعدي" لا يبدو في أفق التجربة ما يدعو للتفائل ، فالاحزاب الاسلامية وآراؤها الاقتصادية الغامضة وغير المتسقة هي المهيمنة على تيار السياسة العام في البلاد، بينما تخسر المجموعات الديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع مؤلف د. السعدي ، صبري زاير – مصدر سابق ص524 ص525 .

** أنظر النجار ، سعيد – التخصيصية والتصحيحات الهيكلية – القضايا الاساسية – في البلاد العربية – صندوق النقد العربي – مطابع الاهرام – مصر – 1988 ص19 .

*** أنظر د. السعدي ، صبري زاير – الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق العالمية – المستقبل العربي – العدد – 249 – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1999 ص31 .

والليبرالية والعلمانية حججها الاقتصادية والسياسية . كذلك فإن الاحزاب الكردية القومية – العشائرية ذات الاهمية السياسية الثانية، تحاول تمييز مصالحها الاقتصادية الخاصة بها مثل التلويح بالاستثمار بحصتها المستقلة من النفط والموارد الطبيعية والاجراءات الضريبية. ويختم حديثه : " إن مثل هذه التطورات السياسية غير البناءه والمقترنة بالفساد تضيف ضغوطاً على الحكومة المركزية لزيادة أعتمادها على الايرادات النفطية ، وبالتالي كانت تزيد من صعوبة الترويج للديمقراطية وتعزيز الحريات الفردية*" . ولو نظرنا للصورة أكثر ليس فقط بين الحكومة الفيدرالية في أقليم كردستان وبين المحافظات والحكومة المركزية ، وأنما أيضاً على مستوى المجالس الاستشارية في المحافظات والاقضية والنواحي ، وغيرها من التشكيلات التنظيمية غير الناضجة أو غير المستوعبة لمستوى المتغيرات الجديدة لوجدناها أكثر تعقيداً. وهكذا يتبين إن خطاب " الصندوق والبنك الدوليين" حول ضرورة أتمام الاصلاحات الاقتصادية على ما يبدو " ليست سوى أداة لتبرير هجوم الليبرالية الجديدة وتطبيق شروطها ، فإذا كان المبرر أبان تطبيق وصفات" التكيف الهيكلي " في الثمانينات من القرن الماضي ، هو تفادي الازمة المالية ، وأصبح اليوم تفادي الازمة الاجتماعية، في حين إن النتائج الاجتماعية كانت وستكون في المستقبل أيضاً، المزيد من الفقر والبطالة والاقصاء والتهميش لشرائح وفئات أجتماعية .

فما هي الاهداف من وراء ذلك لاصحاب القرار؟

3 – ماهي أهداف الاصلاحات

إن هدف الاصلاحات الاقتصادية التي صممت بدقة في مختبرات "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" وما صاحبتها من المصاعب والكوارث ، تقدم كطريق وحيد للنمو ويجري فرضها على "

البلدان النامية" والعراق من ضمنها حيث يلاحظ إن الخطاب الليبرالي الجديد يروج لهذا المفهوم بأعتباره ضرورة لا بد منها، لأي تقدم أقتصادي وتنموي للبلدان التي تطبق هذه الوصفة.

وتنطلق برامج التصحيح الهيكلي " كما جرت الاشارة إليه في الفصل الثاني من هذا البحث" من الاسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية الجديدة والليبرالية الجديدة، وبخاصةً بعد السبعينات من القرن الماضي ، كالمدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو، بقيادة " فريدمان ميلتون" والتي ترى إن "أزمة الدول النامية بل أزمة الدول الصناعية المتطورة" هي أزمة زيادة الانفاق عن القدرات الفعلية للاقتصاد المعني" ولكي تعالج تستلزم حزمة من برامج التثبيت الاقتصادي ، التي يقودها " صندوق النقد الدولي" كمرحلة سابقة على التصحيح الهيكلي أو التكيف الهيكلي ، التي يقودها البنك الدولي التي من شأنها "كما تدعي" تعيد التوازن للاقتصاد المعني وتحد من التضخم ، وتطلق قدرات السوق والمبادرة الخاصة الفردية ... وتعتبر مسألة برامج التكيف الهيكلي بالنسبة لهذه الطروحات " قارب النجاة" الذي يتعين على البلدان في العالم الثالث ، المطبقة لتلك البرامج أن تعبر به، لكي تستعيد الحياة للاقتصاد المعني. وهذه هي الاهداف المعلنة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إما الاهداف التي لا تعلن عنها هذه الاصلاحات كجزء من محاولة لأيهام الوعي بحقيقة هذه الاصلاحات.التي يتطلب كشفها من قبل الاقتصاديين والسياسيين، وتوضيح أهدافها ومخاطرها وآثارها الاجتماعية الفعلية وليس المفترضة ، التي جرت تطبيقاتها في بلدان عديدة... تلك الاجراءأت التي، تأتي في مرحلة لاحقة من برامج التصحيح الهيكلي ، لأحداث التغيرات البنيوية الاساسية المطلوبة والقائمة على تحرير الاسواق ، وتوجيه الانتاج في نحو التصديروألغاء دور الدولة الاقتصادي ، ونقل ملكية مؤسسات الدولةالى الملكية الفردية أو الخاصة ، وهي ما أصطلح على تسميته بالخصخصة... التي لا يعلن عنها مباشرة.

---

* انظر د. زكي ، رمزي الليبرالية المستبدة – مصدر سابق ص82 – 94 ،

يؤكد د.رمزي "بان لبرلة الاقتصاد تفسح المجال لانسياب الفائض الاقتصادي صوب القطاع الخاص فقط وتمنعه عن الدولة،وبالتالي ،تساهم مع عوامل أخرى في تأمين انسياب القسم الاكبر من الدخل القومي لصالح أصحاب رؤوس الاموال*."

وهذا "الخطاب الليبرالي الجديد ومشاريع التكيف الهيكلي التي صاغتها المؤسسات الدولية المتخصصة "لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ليس لحل الازمة المتعددة الصور في معظم البلدان النامية، بل كعناصر أساسية لأستراتيجية عالمية البعد لتكييف تلك البلدان للظروف والتحولات الجديدة الجارية في الاقتصاد العالمي... وهكذا أذن تبدو الدوافع والاهداف كلها تنصب نحو النهوض بالواقع الاقتصادي لأي بلد ، بأتجاه وكأنها تخفيف الاعباء عن الحكومات "بالرغم من أصطباغها" تلك الاصلاحات. فأن الاستراتيجية البنيوية المطروحة لمعالجة الاصلاحات الاقتصادية في العراق غير مثل ما تمت الاشارة له ، إذا ان المشاريع التي تطرحها المؤسسات المالية والنقدية الدولية وفي المقدمة منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لا تنشغل كثيراً لما هو مطروح من مشكلات حقيقية يعانيها الاقتصاد ولا في إيجاد الحلول لها... فالاقتصاد العراقي بحاجة الى أصلاح

،ولكنها كما وضحنا لا تكمن في المشاريع المطروحة عام 2003، وأنما المشكلة لا توجد هنا، وأنما في مضمون الاصلاحات التي تروج لها هذه المنظمات الدولية بأختلاف المدارس التي تشترك في الفلسفة والافكار والغايات والاهداف ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهدف الى أعتماد السوق محوراً للنشاط الاقتصادي وآلية لممارسته ولتوجيهه ، والترويج الى مفهوم وممارسة الخصخصة . دون أن يسبق ذلك دراسات أو مناقشات أو مقدمات عامة أو مهنية "كما أشار د. السعدي" بل هدفت تلك القرارات الى تحرير تدفق الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية ... فهل ظروف الاقتصاد العراقي مهيئة لذلك ؟ يقول د. النصراوي " إن الامر المثير للقلق بشكل خاص بشأن خطوات الخصخصة، هو أتخاذها لتسهيل دخول الاستثمار الاجنبي في أقتصاد العراق ، مع ذلك كان الاستثمار الاجنبي من النوع الذي يجري تشجيعه من قبل سلطة التحالف المؤقتة ، هو بالتحديد نوع الاستثمار الاجنبي الذي لا يحتاج إليه العراق في هذه الآونة الحرجة من تاريخه الاقتصادي ..." ويقول أيضاً "لا جدال بأن العراق يحتاج الى مبالغ ضخمة من الاستثمار الاجنبي ، ولكن الاستثمار الحقيقي الذي يحتاجه هو الاستثمار الذي يضيف الى قدرته الانتاجية من السلع والخدمات، وليس الاستثمارالعقيم الذي تتطلع إليه سلطة التحالف المؤقتة، فالاستثمار الاجنبي الذي سيشتري مشروعاً قائماً لن يؤدي سوى الى أستبدال ملكية محلية بملكية أجنبية دون تغير مستوى أجمالي الانتاج المحلي للعراق ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن أن ينطبق التحفظ ذاته على رأس المال المحلي الذي سيستثمر في مشاريع قائمة بالفعل ، مما سيحرم الاقتصاد من استثمار رأس المال هذا في مشروعات جديدة قادرة على زيادة أجمالي الانتاج المحلي** ".

وحتى لو أتفقنا حول الشروط التي يضعها الصندوق والبنك الدوليين ، والتي تؤكد على " سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي " للاقتصاد ، التي تمت الاشارة لها في فصول سابقة فإن هذه العملية تؤدي الى أنكماش الاقتصاد وليس تنميته ، وبهذا الصدد لا يمكن الحديث عن تنمية أقتصادية وتحقيقها بغير قياس التغيرات التي أحدثتها هذه التنمية في المجتمع ... وإذا كان قياس التطور الاقتصادي ممكناً من ملاحظة التطورات التي تحدث في الناتج القومي ، فما الذي حصل ؟.

يضاف الى ذلك ، إن أكثر التعريفات التنموية التي جرى عرضها في البحث " تمسكاً بالجانب الاقتصادي من

---

* دراسة د. ياسر حسن ، صالح – حول الليبرالية – الخوصصة : برامج التكيف الهيكلي بين أوهام الخطاب الايديولوجي وحقائق إعادة أنتاج التبعية – مصدر سابق – ص71 .

** د. النصراوي ، عباس - دفاعاً عن القطاع العام - مصدر سابق .

الموضوع المطروح ، لا نستطيع القفز فوق الجوانب الاجتماعية والصحية والتعليمية ومعالجة البطالة ، والتضخم وتحسين المعيشة وغيرها ، التي تسعى الاصلاحات الى أحداث تغيرات نهائية فيها، حتى وأن كانت أدوات هذه التغيرات أقتصادية صرفة .

كما وتعود مؤشرات قياس تحقيق التنمية والاصلاحات الاقتصادية وفقاً للمرجعيات الفكرية التي أنبثقت منها.. "رغم المنهجية والعملية المركبة التي واجهت البحث وأتساع مفهوم التنمية والاصلاحات وتعدد أبعادها". فقد أتفق الاقتصاديون الى وضع جملة من المؤشرات التي تم أعتمادها تدور أساساً حول مفهوم التقدم أو مفهوم الرفاه الاجتماعي، ثم توسعت المفاهيم لتشكل الوفاء بالاحتياجات الاساسية والاداء الاقتصادي الكفء،فهل ذلك ينطبق على الاقتصاد العراقي الآن؟.

إن أهم ما يميز أعتماد الاقتصاد العراقي، أقتصاد السوق وآليات الخصخصة ، كما يطبل له أصحاب القرار ، هو تجلي هذه العملية بتأثير مباشر من المديونية الخارجية المتفاقمة، وفرض هذا "الاصلاح الاقتصادي" في إطار المعونة الدولية " من خلال" الدول والمؤسسات المانحة "، وإذا أخذنا هذه العملية الانقاذية ، ففي جزئها الاعظم، أنما تتجلى مشروطة بالتحول الى الليبرالية الاقتصادية....وعدم أخضاع هذه العملية الى النقاش المفتوح مع كل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، يحول دون التداول المسؤول في حاجات الاصلاح الخاصة بالبلاد وفقاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي ، أو في أهداف الاصلاح المنشودة أو المقترحة وغاياته المستقبلية ومراميه العاجلة واللاحقة ونتائجه المتوقعة وعواقبه المحتملة ومتطلباته الاقتصادية والسياسية المحلية والخارجية .

وبعد ست سنوات من عمليات التغير وفق أجندات " الاصلاح الاقتصادي " الجديد لم تجر عملية إعادة البنية التحتية "كبنية حاسمة للانتاج وداعمة للاستهلاك " التي تجسد في إعادة البنية التحتية الكلية في قطاعات الكهرباء والماء والنقل والاتصالات " بخاصةً التليفونات الارضية" والتي تعرف أو تحظى بالاولوية " للاصلاح" ولا نجد معالجات حقيقية لما يعانيه السكان وتوفير أحتياجاتهم من المشتريات المحلية للسلع والخدمات ، كما لا يلاحظ أن هناك أهتمام فعلي وجدي للصناعات المحلية ، أو جهود تبذل لخلق وظائف جديدة ، وأنما هناك جهود لفتح الاسواق للبضائع الاجنبية وأغراقه بالحاجيات الاستهلاكية الواسعة، وعلى حساب المنتج الصناعي المحلي أو الزراعي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المغالات في الاسعارالتي تجاوزت النفقات ، والانخراط في التعامل مع الشركات المتعدية الجنسية ، وأن هذه الحالة بدون المراجعة الحقيقية للاصلاح يخلق صعوبات ،والتي تتحدد :

1- مؤسسات باهظة التكاليف تتجاوز النفقات المطروحة في الموازنة العامة أو في موازنات الافراد أو الخاصة ، وعدم ربطها بالاحتياجات الفورية للاقتصاد ، في الوقت الذي تتطلب الحاجة الى إعادة بناء القطاعات الانتاجية وخلق الوظائف أو في إعادة تأهيل المشروعات العامة ،ويرى البحث ،ليس ثمةمكسب وراء الانخراط، في حملة الترويج للانفتاح وآلية السوق ، دون وضع فوائد الاقتصاد والاصلاحات والتنمية في الاولوية من ذلك .2- أما إذا كانت هذه العمليات تجري أمام هجوم أيديولوجي مكشوف وبأصرار من قبل المؤسسات الدولية المتخصصة التي ذكرت والقوة المسيطرة في البلدان الراسمالية المتطورة من خلال التبشير بالديمقراطية وأقتصاد السوق وحصيلة للتحرير الاقتصادي الليبرالي والتأكيد بأن الديمقراطية سبب ونتيجة معاً للنمو الاقتصادي في إطار الليبرالية الاقتصادية ..3- وإذا عدنا للتاريخ ، فهو لا يجانب هذا الطرح و يمكن العودة الى" المبحث الثالث من الفصل الاول" من هذا البحث ، للاجابة على ذلك ... 4- كما إن المدارس الفكرية في العراق ، مختلفة من زاوية الرؤية لما يجري في العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

مدخل للجوانب الاقتصادية للخصخصة

إن التغيرات التي أجتاحت دول العالم ، بفعل المتغيرات السريعة والدراماتيكية في ميدان العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي ميدان عالم التكنولوجية والمعلومات والمتغيرات التي حصلت مؤخراً في عالم البيئة الاقتصادية وتحول بلدان عديدة الى أقتصاد السوق ، وبخاصة بعد الثمانينات من القرن الماضي ، والتكيفات التي حصلت في البلدان المتقدمة لغرض أحتواء الازمة المالية التي حصلت في السبعينات والتي أصبحت محوراً رئيسياً للاهتمام من جانب المسؤولين الحكوميين من أصحاب القرارات السياسية والاقتصادية وأصحاب الرأي وعامة الناس ، بل وأصبحت ساحة خصبة للجدال المسؤول بين الباحثين الاقتصاديين والاجتماعين وغيرهم ، لدراسة الاثار المترتبة على هذا التحول .

إن إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص ، والتجربة التي بدأتها المملكة المتحدة في الثمانينات بقيادة السيدة" تاتشر" رئيسة الوزراء للحكومة البريطانية آنذاك ، وقيامها ببيع قطاع الدولة الى القطاع الخاص وما تمخض عنه من أجراءات ، وهو ما يعني تحولاً في المجتمع بأكمله تحول يتطرق الى الممارسات اليومية في مجالات السياسة والاقتصاد والنواحي الاجتماعية ومن بعدها الولايات المتحدة الامريكية . والذي جرى تبنيه من قبل "أجماع واشنطن" وقادت المنظمتين الماليتين الدوليتين" الصندوق والبنك الدوليين ومن بعدهما منظمة التجارة الدولية، وجرى فرضه على الدول النامية بسبب المديونية والازمات الاقتصادية في هذه الدول .. هذا التحول الذي أستلزم ضوابط في السلوك ، تمثل في وضع إطار مؤسسي وتشريعي يحكم الانعكاسات التي تحدثها عملية التحول التي خلفت ورائها أزمات وأضطرابات وضحايا في المجتمعات التي طبقت هذا التحول ، ولا تزال المنظمات المالية الدولية تتابع وتشرف بشكل دقيق على تنفيذ فصول هذا السيناريو الجديد .

إن سياسة الخصخصة ، لم تأتي بمعزل عن تطورات أخرى سادت البيئة العالمية، وأنما جاءت ضمن توجه دولي ، جعل الاقتصاد العالمي في حالة تغير . ومن المنظور الاقتصادي أيضاً تناقص مكون رأس المال على المستوى العالمي ، على نحو يهدد النمو الاقتصادي الدولي وبرامج التنمية . بالاضافة الى الخصخصة التي أقتحمت الجدران الاقتصادية في الدول النامية والاقل نمواً وكذلك أقتصاديات الدول المتحولة في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي " السابق" يضاف الى ذلك التغيرات في أدوات سياسة التجارة العالمية ،التي أنبثقت عن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة" الغات"لتحل محلها منظمة التجارة العالمية ، ولتكتمل الصورة، لتكون منظومة الاقتصاد العالمي مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي، الذي صاحبه تحرير الاستثمار وحرية أنتقال رؤوس الاموال بسرعة وسهولة بين الدول ، خاصةً بعد ظهور التكنولوجيا المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات والاستثمارات والسلع والخدمات بحرية تامة .

هذه المتغيرات الجديدة ، من شأنها أن تفيد الكيانات العملاقة والشركات المتعدية الجنسية ، بينما يضر بمصالح الدول النامية والدول الصغيرة ، وذلك لأنعدام قدرتها على المنافسة العالمية ، وبدلاً من أن تتقارب الفجوة، نجدها تتسع الهوة بين الطرفين وتتفاقم أزمة التنمية في هذه البلدان ، بفعل ضآلة أو عدم أسهام المؤسسات الدولية في تمويلها أو لتعنت وصعوبة شروطها، " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" يضاف الى ذلك تقلص المساعدات الخارجية الموجهه للدول الآخذة في النمو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، بفعل أنتفاء الدوافع السياسية ، التي حكمت من قبل برامج المعونات الخارجية أي أثناء الصراعات بين العالمين " الراسمالي والاشتراكي"*.

وفي هذا السياق يأتي البحث ، بتقديم جزئية واحدة من التغير الذي يحدث في الاقتصاد العالمي ، الذي تقوده الليبرالية الجديدة ، تلك هي الخصخصة ، حيث تهدف الى مراجعة وتحليل سياستها، من منظور دولي ، بعرض تجارب دول العالم في هذا المضمار ، كما وتهدف الى أجراء تقييم أولي لتطبيق تلك السياسة على المستوى الكلي للبنيان الاقتصادي ، وهو ما يعني تحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاداء الاقتصادي العراقي و على تجربة اولية هشة ، في ظل أشتراطات دولية ، لعلاج هيكلة الاقتصاد، وأصلاحه ، دون أن تتوفر"للبحث" معطيات عملية حول التطبيق ليتسنى تقديم تحليل متكامل، لأنه"حسب المعلومات" لا توجد عينات مطبقة على قطاعات أقتصادية محددة، ليتم زيارتها ميدانياً، كما لا توجد بيانات ومعلومات رسمية ، عن مدى القطاعات والمؤسسات الحكومية التي ستخصص والمعلن المعروف إن هناك ـ 192- مشروعاً ومؤسسة، وفي مثل هذه الحالة لا تتوفر الامكانية لوضع أستبيان وأسئلة تتعلق بالاطار الاقتصادي للمشروع والعمالة والمعوقات وغيرها ...ولكن الدراسة ، حاولت التعرف والدخول الى مواقع المسؤولين وتحديداً الذين تناوبوا لرئاسة الوزراء بالاضافة الى الاستراتيجية التي وضعها الحاكم المدني "بول بريمر" بالاضافة الى تقديم عرضٍ تحليلٍ لتجارب بلدان نفذت والنتائج التي خرجت بها هذه التجارب ، كما إن البحث معني بتقديم بعض الرؤية والافكار ، في إطار منهجية البحث ، التي تعني بتحليل دور الاوضاع المحلية وبيئتها، في إطار متغير مستقل هو الوضع الاقتصادي في العراق التي تنبثق منه عملية الاصلاح الاقتصادي والاداري ...وتقديم أراء على شكل أستنتاجات ومقترحات وتوصيات على ضوء " ما يراه البحث" في ظل الافكار والمتغيرات الدولية الجديدة " بعض معلومات وأرقام البحث قد تناولها في فصول سابقة".هذا وسيجري تناول مفاهيم الخصخصة ، وأهدافها، وأساليب تطبيقها ، وأسسها وضوابطها ، وتطورها .

مفهوم الخصخصة :

لقد أصبح هذا المفهوم مستخدماً بشكل واسع في الاوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كافة دول العالم، سوأ كانت متقدمة أو نامية، وظهرت له العديد من التعريفات، حيث يشير"Aktan " في دراسة له حول الخصخصة ، بأن الخصخصة Privatization ، يقصد بها التحرر من القيود ، التي تتعلق بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها الى حوافز للقطاع الخاص ، وقد يقصد بها تغير " العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص" والمعنى المتداول بشكل واسع للخصخصة هو بيع أصول "Assets" المشروعات العامة وكذلك أسهمها الى الافراد " سواً كان البيع كلياً أو جزئياً ". إلا أن هذا المفهوم يعد مفهوماً ضيقاً للخصخصة، فالمفهوم الشامل يشير الى قيود على دور الحكومة أو بعض سياساتها ، وذلك لزيادة دور قوى السوق "Market Forces" أو تقوية أقتصاد السوق "Free Market Economy". ويتفق"Brom"** مع "Aktan" في أن هناك أعتقاداً

* انظر المصدر: Coskun Can Aktan, An Introduction to The Theory of Privatization –Turkey, The Journal of Political and Economic Studies, vel.20, 20 November 1995, p.10 .

** Karla Brom; Issues of post – Privatisation Governance, Published by the Organization for Economic Cooperation and Development"DECD www.oecd.org/sge/ccnm/programs/tomsk/corpate.htm .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاطئ عن .الخصخصة ، وهو ما يعني نقل ملكية المشروعات الى أيدي القطاع الخاص ، وإن المهم أن ندرك إن الانتقال يكون لادارة المنشآة "Corporate Governance" ويضيف إن الخصخصة وسيلة وليس غاية أو هدفاً ، أما الهدف ، هو خلق بنيان أقتصادي تتسم المشروعات فيه بالكفاءة وتنتج سلعاً ذات جودة مرتفعة وخدمات عن مستوى سعري حقيقي أقل وإن المستفيدين من الخصخصة الناجحة هم الافراد في المجتمع .
ويوضح "Reed*"في دراسة عن ثورة الخصخصة"كما يقول" ، إن المفهوم الشائع والواسع عنها ، هو تحويل الاصول والخدمات من القطاع العام المدعوم ضريبياً وسياسياً الى القطاع الخاص ذي الاسواق والتنافسية والمبادرات الخاصة بالاعمال . وإذا كانت التدخلات الدولية من خلال سرعة الانتقال والاتصال قد جعلت العالم صغيراً، فإن أي مجتمع من البشر لا يمكن المنافسة بدون التحرر من التكلفة المرتفعة للقطاع العام ، والتحرر من الخوف من المخاطر . كما وأن الخصخصة تعد قوى السوق للمنافسة والمسؤولية والحوافز ، فالقرارات تؤخذ بمرونة ودون تردد، بدلاً من الانواع المختلفة من البيروقراطية في ظل القطاع العام**".
أما Jiyad ، فيشير الى هناك مفاهيم كثيرة قد ظهرت حول الخصخصة مثل :
1- نقل الملكية والتحكم "Control" من القطاع العام الى القطاع الخاص وهو ما يعني بيع الاصول .
2- نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص .
3- نقل أنشطة القطاع العام الى القطاع الخاص .
4- بيع الاصول المملوكة للدولة الى القطاع الخاص .
5- سياسة جديدة تعمل على إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص .
6- تقييم جديد للعمل بين القطاعين العام والخاص .
وعلى ما يبدو أن المفاهيم الاربعة الاولى تشير الى المعنى الضيق للخصخصة ، أما المفهومين الخامس والسادس فيشيران الى معنى أوسع ".وظهر أول تعريف للخصخصة ، لأول مرة عام 1983 في قاموس "ويبستر" ومما يلاحظ أختلاف تعريف المصطلح بالغة العربية من دول أخرى حيث يشار إليه بالتخصيص أو الخصخصة، أو التخويص أو التخصصية أو التخاصية أو الاستخصاص أو الخصوصة أو التمليك للقطاع الخاص أو بيع القطاع العام وغيرها من المفردات ، لكن كل هذه التعريفات تتفق في المضمون والمدلول مع التعريف المؤسسي الشائع للتخصص... والشائع في العراق الخصخصة وهو عملية التحويل الكلي أو الجزئي لملكية وأدارة الفعاليات الاقتصادية التي تملكها الدولة الى القطاع الخاص***".
كما إن هناك مفهوم آخر للخصخصة عرض بواسطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد" وهو إن الخصخصة جزء من عملية الاصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي ، وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الانشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها ، مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية .
وتستخرج " الاسكوا" من خلال هذه المفاهيم ، مفهوماً مفاده "إن الخصخصة تعد سياسة أقتصادية ترمي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام ، وذلك من خلال تعيين الادوار بين الحكومة والقطاع الخاص ،

* Lawrence W. Reed. The Privatization Revolution.
www.makinac.org/speeches/privatize.htm

** أنظر كتاب – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – تقيم برامج الخصخصة في منطقة الآسكوا – الامم المتحدة – نيويورك – 1999 ص5 .

*** أنظر الموسوعة العلمية – ويكيبيديا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمنشآة ، وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات . وإن ذلك يدعو للتفكير جدياً حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية والاقل نمواً والاقتصاديات المتحولة والتي تتجلى صورها في الفقر والبطالة وأنخفاض الكفاءة والمنافسة في الاسواق العالمية ، وكيف يمكن أزالتها . ويجب التأكيد هنا على إن الخصخصة العصا السحرية التي تحل كافة المشاكل أو أنها الدواء الشافي لكل داء ، فهي جزء من كل ، أي إن الخصخصة بدون الاطار المؤسسي والقانوني في الدولة ، وتحسين الاداء السياسي ، وتحسين أداء المنظمات المالية ، وأنضباط الاسواق وغيرها، وهو ما يدخل في إطار التحول الى أقتصاد السوق .

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم التي تحدد معنى الخصخصة إلا أنها جميعاً تدور في ثلاثة أتجاهات*:

1- الخصخصة تعني زيادة نطاق الملكية الخاصة ، أي منح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد القومي من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام كلياً أو جزئياً أو عن طريق عقود الأيجار ومنح الامتيازات . ويشير هذا الاتجاه الى أنخفاض نصيب الدولة نسبياً وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص على مراحل متتالية .

2- الخصخصة تعني وسيلة يمكن من خلالها التخلص من الوحدات الانتاجية الخاسرة بتحويلها الى القطاع الخاص لتحقيق أنتاجية وربحية أعلى ويعتمد هذا الاتجاه على تجربة بعض الدول التي لها تجربتها الاولى "بريطانيا" .

3- الخصخصة تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي بأعتباره فلسفة أقتصادية وأجتماعية ، تقلص تطبيقها بتحول الاقتصاد الى السوق ومواكب النظام الجديد ، وهو أتجاه مرتبط بدول أوربا الشرقية ، حيث أتبعته لكونه يتناسب مع ظروفها .

ومما يلاحظه البحث ، إن المفاهيم التي تحدد معنى الخصخصة ، ترتكز على مفهومين : مفهوم الكفاءة efficiency ، وإن علماء الاقتصاد قد جعلوا من هذا المفهوم في الكثير من أبحاثهم ، في سياق التحليل الاقتصادي ، تنعكس من منظور التوزيع الامثل للموارد المتاحة بين الرغبات المتزاحمة ، وهي تعني من هذا المنظور ضرورة وتنظيم الوحدات المسؤولة عن الانتاج والاستهلاك في المجتمع، بحيث يحصل على أقصى ما يمكن من السلع والخدمات... أما المعنى الثاني للكفاءة في هذا السياق ،فيعكس الكفاءة من منظور الاستخدام الكامل للمواد المتاحة، فتعطيل الموارد جميعاً أو بعضها، حجة قاطعة على أنعدام الكفاءة...وأن على الاقتصاد ، أن يرى فيها جزءاً من " الخلق الاجتماعي" بمعنى أنه يرى فيها هدفاً يستحق السعي أليه. والى إن ذلك يعني أيضاً إن علم الاقتصاد يتركز على فروض هي في النهاية من قبيل الاحكام القيمية" Value judgement" إلا أنه بالرغم من أنه يندر أن نجد من يعترض على فكرة إن الكفاءة من الامور المحمودة ، إلا أنها مع ذلك تبقى فرضية غير قابلة للأثبات أو الانكار**.

يضاف الى ذلك ، إن النموذج المطروح "بريطانيا" لا يشكل نموذجاً مناسباً ومن جميع النواحي، مع أقتصاديات بلدان نامية .

والمفهوم الاخر ، متأتي من هجوم أيديولوجي ، بعد إن أتسعت أجواء الليبرالية الجديدة والانفتاح الاقتصادي ، في أرجاء عديدة من أقتصاديات العالم في ظل الادارة الراسمالية الجديدة، وبأصرار المؤسسات الدولي المتخصصة " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" من خلال التبشير بالديمقراطية صنوا الاقتصاد السوق وحصيلة للتحرير الاقتصادي الليبرالي والتأكيد بأن الديمقراطية سبب ونتيجة معاً للنمو الاقتصادي في إطار الليبرالية الاقتصادية ، متخذة من فشل التجربة الاشتراكية في بلدان

---

* أنظر الى د. ماهر ، أحمد – دليل المدير في الخصخصة – دار الجامعة للطباعة والنشر – كلية التجارة – جامعة الاسكندرية – 1999 ص14 .

** للتفاصيل راجع –المقدمة في الاقتصاد الكلي – د. بشير الدباع ، أسامة، د. عبد الجبار الجومرد ، ثيل – مصدر سابق ص17 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوربا الشرقية كدليل عملي ، مقدمة بذلك وصفة لجميع أقتصاديات البلدان التي تشتمل " بالتثبيت الهيكلي وآليته" للنمو الاقتصادي ، بصرف النظر عن طبيعة أو البيئة الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك "فقد يرافق الاقتصاد المتحول المعتمد على السوق تمركز رأس المال الذي يؤدي الى تصفية الانتاج الصغير والمتوسط بأتجاه المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تعني بالاستفادة من "وفورات الحجم" الداخلية والخارجية ، وربما يقود ذلك الى أنماط سوقية لا تتعلق والرفاه الاقتصادي لافراد المجتمع

سواء من خلال التركيبة السلعية التي يتحكم في بنائها الطلب الفعال ، أو من خلال نمط توزيع "الفائض الاقتصادي" بين العمل ورأس المال*".

وهكذا فالتوجه لآليات السوق وفق أيديولوجية الليبرالية الجديدة أثر سلباً في النشاطات الاقتصادية المرتبطة بأحتياجيات الفئات ذات الدخل المنخفض "الحاجيات الاساسية، على عكس ما كانت تتبعه

الدولة وفاعليتها في النشاط الاقتصادي الكلي ... وهذا ما لوحظ عل تجارب البلدان التي طبقت وصفة الصندوق والبنك الدوليين، ونكتفي بهذا القدر .

2- أهداف الخصخصة

يلاحظ تعدد الاهداف وتنوعها من دولة لأخرى، غير أن الاونكيتاد قامت بتجميع هذه الاهداف بما يلي " حسب الاونكيتاد"**:

1- تشجيع وتعزيز " الكفاءة الاقتصادية" عن طريق تعزيز الاسواق والمنافسة.

2- إعادة تحديد دور الدولة للسماح لها بالتركيز على التحكم والانضباط أو الادارة "Governing".

3- تخفيف الاعباء المالية المخصصة للمشروعات العامة، وذلك في محاولة للوصول الى ضوابط مالية والاستقرار على المستوى الكلي للبنيان الاقتصادي .

4- تخفيف حدة الديون العامة.

5- تحرير الموارد المالية المحددة في الدولة ، وذلك لتمويل قطاعات أخرى مثل التعليم .

6- خلق ، أو نشوء ، أستثمار جديد ، متضمناً الاستثمار الاجنبي الخاص .

7- تعبئة الموارد المحلية للتنمية .

8- توسيع قاعدة الملكية.

وهناك أهداف أخرى ، لا يجري الحديث عنها، ومنها فتح السوق للبضائع الاجنبية، والتي تؤدي بدورها للقضاء على المنتج المحلي ، وتشجيع الاستيراد ، وأضعاف الصناعة والزراعة، ورهن الاقتصاد وتبعيته بالاقتصاد العالمي المتطور.

3- مبررات الخصخصة

تشير المصادر ، الى إن الدعوة للخصخصة ترتبط بمجموعة من المبررات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية***.

- وقبل أن نناقش هذه المبررات نود أن نشير الى أنه سبق للبحث أن قدم مادة مفصلة عن الازمة الاقتصادية التي ظهرت في النظام الراسمالي العالمي منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي "

---

* أنظر نحو بديل لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي : أعمال المؤتمر العلي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية : تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف والهيكلي في الاقطار العربية ، تحرير د. مهدي الحافظ " بيروت : الجمعية العربية للبحوث للبحوث الاقتصادية مؤسسة الابحاث العربية – 1999 ص502 ص503 .

** أنظر الاونكيتاد : Comparative Experiences with privatization, Policy Insights and Lessons Learned, United Nations, New York and Geneva, 1995 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** راجع البحث الكامل عن الازمة المالية والاقتصادية التي جرت في السبعينات من القرن الماضي "أنظر الفصل الثاني "

الفورة النفطية" وأنتهاء نظام " بريتون وودز" وما رافق ذلك من مرحلة تصحيح أسعار النفط وأسراع عملية تطوير التكنولوجيا وعملية التدوير التي نجح في إدارتها " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" والتي أدت الى تغيرات مترافقة ببطء النمو والى تقليص الطلب على المواد الاولية "المعدنية والزراعية" وأنعكاسات هذه التطورات بتدهور معدلات التبادل التجاري للدول النامية ، في بداية الثمانينات ... ونحددها:-

1- أدت الى أرتفاع أسعار الفائدة في الدول الرأسمالية وزيادة أعباءها ، مما أدى الى بروز أزمة المديونية وما جرى من أنعكاسات دراماتيكية على البلدان النامية، وخشية أن تتحول الى أزمة مصرفية وأزمة مدفوعات أثر" أمتناع المكسيك وغيرها من دول أمريكا اللاتينية من دفع ديونها" ونضوب في الموارد الخارجية ، دفعت الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى ، الى دعوة المنظمات المالية الدولية لضخ ديون جديدة لرفع قدرة البلدان النامية على سداد ديونها، بعد أن

طورت هذه المنظمات من شروطها تجاه هذه البلدان ، بمجموعة من البرامج المعروفة1" المرحلة الاولى التثبيت والمرحلة الثانية التكيف الافتصادي" والتي تهدف الى ألغاء دور الدولة .

2- تقليص الانفاق العام ، ألغاء الدعم للسلع الاستهلاكية الضرورية وألغاء الدعم للقطاع العام وزيادة الاسعار للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة ، وغلق التعيينات الجديدة من قبل الدولة وتجميد الاجور...الخ .

3- تشجيع السياسات المؤدية للحصول على النقد ورأس المال الاجنبي وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية وتقديم مغريات لجذب رأس المال الاجنبي للاستثمار وبخاصة في مجال التصدير .

وبعد هذا التقديم الموجز نعود لمناقشة المبررات والتي نوجزها * بالتالي :

أ- الحد من ظاهرة عجز الموازنة لدولة ، والتي من أسبابها وجود أعداد كبيرة من المنشآت العامة ، مما يؤدي الى مديونية متزايدة لها، وبالتالي ألتجائها الى الموازنة العامة لتحقيق توازنها المالي**. وهكذا أصبحت المنشآت العامة تستنزف جزءاً هاماً من الاموال العامة التي كان يمكن أن توجه نحو التعليم أو الصحة وغيرها . من الانشطة العامة الضرورية ، كما أصبح العجز المستمر يمكن رده الى تلك الاعانات التي تقدم الى المشروعات الخاسرة.

وعند هذه الثغرة ، تتدخل المنظمات الدولية خاصة البنك الدولي "WB" وصندوق النقد الدولي "IMF" والوكالة الامريكية للتنمية الدولية "USAID" بأتجاه تقديم القروض المشروطة ، بأتجاه تبني الخصخصة ، التي تعد حسب هذه المنظمات الدولية الوسيلة الهامة لتخفيض العجز في ميزانية الدولة ، وبالتالي الحد من الاثار الضارة المترتبة علية، خاصةً فيما يتعلق بالائتمان المحلي والتضخم وعجز ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية الخارجية ، حيث يجري بيع ممتلكات الدولة ومؤسساتها

للقطاع الخاص ، وما يتوفر لها من أموال ،"عائد بيع المنشآت المملوكة لها" تستخدمه في تسديد جانب من الديون العامة وتحقيق التوازن في الموازنة العامة .

بـ- المبرر الثاني ، على أفتراض إن الخصخصة تساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي ، بحجج أن التجارب العملية- للقطاع العام – مع ضخامة حجمه ، لم يسير عملية تخطيط التنمية و الأسباب التي يحددها المصدر على وجه الخصوص ، غياب التنسيق الفعلي بين وحدات القطاع العام ، وبين القطاع العام والخاص ، وبين القطاع العام والحكومة، وهذه الحجج المذكورة، أتخذت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر العشماوي د. شكري رجب – الخصخصة – أتحاد العاملين المساهمين – مصدر سابق ص84 .

** للتفاصيل أكثر راجع : د. جمال الدين ، موسى ، أحمد – قضية الخصخصة – دراسة تحليلية – مجلة البحوث القانونية - كلية الحقوق – جامعة المنصورة – العدد 13 أبريل 1993 – ص243 ص250 .

كمحاذير من فكرة التخطيط المركزي، ومن هذا التبرير أنتفت ذريعة الاحتفاظ بالقطاع العام ، كأداة أساسية لضمان تحقيق خطط التنمية وبذلك فقدت أهدافها أساسها ، وبالتالي ، يعتبر نظام السوق في حقيقته تنظيماً أقتصادياً مثالياً للتخطيط للمستقبل. وإن هذا الطرح يتعارض مع طرح آخر يرتبط بمرحلة الانتقال في أقتصاديات البلدان النامية حيث أشير "من هنا فإن وجود نشاطي الدولة والسوق معاً في المراحل الاولى من التحول الاقتصادي تتحدد ضرورته من المقولة التي تشير الى إن السوق " ليست منضبطة من تلقاء نفسها ، فهي بحاجة الى قوة خارجة عنها تضبط سيرها*.وهو أيضاً يتعارض مع طرح الصندوق نفسه ، حيث أشار " ستجليز" في مفهومه الاصلي إذن أستند صندوق النقد الدولي الى الاعتراف بأن الاسواق غالباً ما لا تعمل بشكل جيد، يمكن أن ينجم عنها بطالة هائلة وربما تفشل في تسيير الاموال المطلوبة للبلدان لمساعدتها في أستعادة أقتصادياتها".

3- المبرر اثالث : يدخل في إطار رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، وبخاصةً إن الدولة كماكنة قانونية لعدد من المنشآت في وضع أحتكاري أو تنافسي ، ويتعين عليها أن تحدد معايير إدارة هذه لمنشآت التي تختلف أهدافها عن منشآت القطاع الخاص ... ولذا يعتمد دعاة الخصخصة أنها تدعم الكفاءة لأنها تعمل على أحلال المعيار السليم والواضح نسبياً للسوق محل المبادئ المتعددة للمشروع العام.. وتستخدم الدولة المشروع العام لتحقيق غايات خارجة عن نطاق أهدافه الاصلية " الصالح العام" .. وإن السبب في عدم الكفاءة ، يكمن في التأثير السياسي وبخاصة في البلدان النامية ، حيث تعد منشآت القطاع العام أداة هامة للتنمية السياسية ... يضاف الى ذلك أسباب نقص الكفاءة ، هو الممارسة في ظل الاحتكار ، وذلك لا يوجد حافز للاستجابة لرغبات السوق...

ولا نريد الدخول في التفاصيل فيما يتعلق في إطار رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، لأنه سبق للبحث تناولها. إن مفهوم الكفاءة يظل فرضية غير قابلة للأثبات والانكار.

إن التأكيد على إن الخصخصة تدعم الكفاءة ، جاء على أعتقاد دعاة الخصخصة وفق مفاهيم معيارية سليمة ، على عكس القطاع العام ، وكذلك الاهداف السياسية ، والاحتكار وكل هذه الاشارات صحيحة ، لكنها أيضاً كممارسات نجدها في القطاع الخاص في أستهدافه الربح أولاً وأخيراً . يضاف الى ذلك ، إن القطاع الخاص الوطني في البلدان النامية يعيش حالة تهميش ، في ظل أطلاق العنان للمنافسة الحرة العالمية دون تحضير مسبق للممهدات الضرورية .. ما يؤدي الى تدمير وأضعاف دور الصناعة والزراعة المحليتان ، فكيف يفسير الطرح ، على أن يلعب القطاع الخاص الدور القيادي في ظل الظروف المعروفة ، التي يعاني منها هذا القطاع .. في ظل ضعف حقيقي يعاني منه القطاع الخاص المحلي ، إذن الرهان المطروح على القطاع الخاص الاجنبي .. أو على البرجوازية الكمبرادورية**.. وهنا لا يستقيم الطرح للسعي لبناء " أقتصاد مترابط الخصخصة ، تجاه الجماهير الكادحة، حيث وسعت الفجوة بين المداخيل بالاضافة الى البطالة ، وأرتفاع الاسعار وضعف الخدمات، وضعف الانفاق العام وماله من تأثيرات على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدان . وهذا لا يعني إن البحث يدافع عن القطاع العام ونواقصه ومتين" .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضاف الى ذلك إن التجارب للعديد من الدول النامية ، عكست معطيات غير جيدة في تجارب وعيوبه القاتلة ، أو في مواجهة أقتصاد المنافسة الوطنية ، ولكن البحث بنفس الوقت لا يجاري المعالجة للثغرات ببيع أصوله للشركات الاجنبية المتعدية الجنسية وللقطاع الخاص .

---

* أنظر : د. أمين ، سمير – مناخ العصر : رؤية نقدية – القاهرة – دار سينا للنشر – 1999 – والعولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي – ندوة " مهداة الى سمير أمين" - تحرير عبد الباسط عبد المعطي – القاهرة – مكتبة مدبولي – 1999 ص32 .

** أنظر مقالة د. ياسر حسن ، صالح – المشهد الاقتصادي الراهن وصراع الخطابات - منشور على الانتر نيت ص5 : http://www.iraqcp.org/memberes4/co90514wa4./itm

أساليب الخصخصة

يشير كتاب الاسكوا*، الى إن الخصخصة تعد مكوناً في برامج الاصلاح الاقتصادي ، والتحول الى أقتصاد السوق ، وفي هذا الاطار ، قد يتم هذا التحول بسرعة أو بنظام الصدمة "Shock Therapy Approach" وهو ما لوحظ في خصخصة البلدان الاشتراكية السريعة **، أو قد يتم التحول تدريجياً "Gradualist Approach"..

ويقول المصدر المذكور، يمكن أنجاز الخصخصة بعدد من الاساليب طبقاً لمفهوم الخصخصة والاهداف المرجوة منها ، فبالنسبة لنقل الملكية أو بيع أصول المشروعات المملوكة " Public Owned Enterprises "POEs"، فأنه يمكن أن يتم بالبيع المباشر لمستثمر أستراتيجي ، أو طرح أسهم المنشأة العامة " كاملة أو جزء منها" في بورصة الاوراق المالية "Stock Market" أو البيع بالمزاد العلني أو بيع أسهم المنشأة " جزئياً أو كلياً" الى العاملين فيها، وأياً كانت الطريقة المستخدمة في الخصخصة ، فأي نسبة التي يمكن بيعها من أصول المنشأة حتى يمكن أعتبارها ، خصخصة ، والاجابة المتفق عليها على ذلك ، إن بيع 51% على الاقل من أصول المشروعات المملوكة للدولة يعد خصخصة .

أما مفهوم الخصخصة الاكثر أتساعاً والذي يعتمد على تفعيل قوى السوق ، فأن هناك عدة وسائل من خلالها يمكن أنجاز الخصخصة ويوردها مايلي :

1- التعاقدات الحكومية "Contracting Out" وهذا الاسلوب يعني أن تقوم الحكومة بالتعاقد مع القطاع الخاص لتوريد السلع أو خدمات معينة مثل المواصلات ، والخدمات الصحية وتوريد أغذية للمدارس ، وبناء مكاتب حكومية وغيرها.

2- عقود الادارة "Management Contract" وفي هذا الاسلوب تكون الحكومة مالكة لمشروع عام وتنسب إدارته للقطاع الخاص ، ويعمل هذا الاسلوب طبقاً لما يلي :

أ- تحتفظ الحكومة بحق الملكية للمشروع العام .

بـ- تقدم الحكومة الاموال اللازمة والضرورية الى المدير أوالادارة " قطاع خاص".

جـ- يقوم المدير " أو الادارة " بتقديم حزمة المهارات الادارية الضرورية لتطوير وتشغيل وإعادة تأهيل المشروع العام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حـ- في بعض الاحيان قد يمتلك المدير "أو الادارة" نسبة من أسهم المشروع كحافز للادارة الجيدة .

د- نظام الانشاء والتشغيل والتمويل "Build – Operate- Transfer, BOT"

يحظى هذا النظام بقبول كبير في مجال الخصخصة ، بل أنه أصبح أكثر تداولاً ومألوفاً في العديد من دول العالم " حسب الاسكوا" وهو نظام يتسم بالبساطة ويؤدي أستخدامه الى جذب الاستثمارات الخارجية ، ويستخدم على نطاق واسع في خصخصة مشروعات البنية الاساسية مثل: محطات المياه ، ومحطات الطاقة الكهربائية ، ومعالجة المياه ، والصرف الصحي ، والطرق والجسور والانفاق ، والمطارات والموانئ ، وفي هذا النظام يقوم المستثمرون "محليون أو أجانب" ببناء المشروع وتشغيله لفترة زمنية محددة ثم يؤول الى الحكومة بعد أنقضاء الفترة الزمنية المتفق عليها.

---

* تقيم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا – الامم المتحدة – نيويورك -1999 ص 7 .

** تجربة ألبانيا وجمهوريات البلطيق " أستونيا ولاتفيا ولتوانيا ، التشيك ، بولندا ، سلوفاكيا " يضاف لها تجربة روسيا ، تجربة بلغاريا ، سلوفينيا ، وبعض الدول العربية ، مصر والمغرب . وتجربة العراق ، أثر التحول و الأجراءات للحاكم المدني " بول بريمر" البحث

أما الاطار التنظيمي لهذا الاسلوب، فهو يتشكل من جانب قانوني وآخر فني وجانب أقتصادي .. وتظهر هذه الجوانب في العقد المبرم بين الحكومة والمستثمرين، لتوضيح صورة الانتاج والتشغيل والاسعار والتوزيع ...

4- هناك وسائل أخرى للخصخصة مثل: المشروعات المشتركة "Joint Ventures" وهي مشاركة بين أثنين أو أكثر من المنشآت في مجال الانتاج وتقاسم الارباح والخسائر ويمكن أن تكون مشروعات دولية بين شريك محلي وشريك أجنبي ... وهناك أسلوب الامتياز "Franchising"،وهو أن تعطي الحكومة أمتيازاً خاصاً لمنشأة "أومنشآت " خاصة لأنتاج وتوريد جزء من خدمة معينة ، كذلك هناك نظام تأجير "Leasing" وفيه تظل الدولة مالكة للمشروع ، ويقوم القطاع الخاص بالتشغيل نظير دفع مبلغ سنوي للدولة .

ولغرض تقوية أقتصاد السوق ، يشار الى إن هناك نظام نزع أو إزالة التنظيم والرقابة "Deregulation and decontrol" فالاول يعني إزالة كل أنواع التنظيمات العامة " Public Regulation" ، داخل قطاعات أو صناعات متعددة، أما الثانية فتعني إزالة كل أنواع التحكم أو الرقابة العامة "Public control"، وهناك أسلوب آخر، هو أسلوب المستندات "Voucher System" ويستخدم في حالة الخصخصة الضخمة " Mass Privatization"، وهو يعتمد على توزيع عدد من الكابونات تعطيهم نسبة من أسهم هذه المنشآت . أستخدم هذا النوع على نطاق واسع في العديد من دول أوربا الشرقية .

5- الخصخصة: سياسة لها أسسها وضوابطها

يشير المصدر" المشار إليه " الى إن تطبيق سياسة الخصخصة بنجاح "حسب المصدر" هناك عدة أسس يتوجب مراعاتها، وذلك بالنسبة للدول التي تتطلع الى تبني هذه السياسة أو تلك التي لا تزال في مرحلة التطبيق ويحاول البحث ان يشير الى بعض الملامح العامة لاسس تطبيق الخصخصة دون الدخول في التفاصيل وهي 1-تهيئة الرأي العام 2-أعداد الاطارالمؤسسي 3-أنشاء الاليات للتنفيذ 4-تقوية أسواق المال 5-دور فعال للدولة هذا بالاضافة الى المنظور الدولي لها*. ويمكن أن نسلط ملامح هذا التوجه على التجربة في الاقتصاد العراقي مابعد الاحتلال 2003 ، في ظل أقتصاد خرب ومدمر لأسباب عديدة " جرى ذكرها" وبدلاً من محاولة إعادة تأهيل ما يمكن تأهيله ، فإن آلية السوق ، ووفق توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة التي تطالب بخصخصته. التي أعتمدت على:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- آلية السوق :

تستند هذه الآلية على فلسفة أقتصاد السوق التي تعتمد على مجموعة من الفرضيات يأتي في المقدمة منها :**

أ- الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

بـ- حركة الافراد "الاشخاص" ورؤوس الاموال والتقنيات الانتاجية والمعلومات .

جـ- حرية التجارة والتبادل الاقتصادي وأتخاذ القرارات المختلفة في ميدان العمل وبما يخدم أهداف أصحاب المشروع الاقتصادي .

---

* للمزيد من التفاصيل راجع كتاب تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا مصدر سابق ص8 فمافوق .

** للمزيد يمكن العودة للفصل الثاني من هذا البحث .

تتخذ هذه الحزمة من الفرضيات وفق مجموعة من التشريعات القانونية، وبأشراف المؤسسات المعنية، التي تضمن التطبيق السليم لأسس ومبادئ السوق،تخضع كافة الأنشطة في السوق الى آلية العرض والطلب ، التي بدورها تعتبر المحدد الرئيسي للاسعار، كما تتضمن هذه الاجراءات دخول وخروج المنتجين والمستهلكين وحركة رؤوس الاموال من والى الاسواق المختلفة ، ويتحدد دور الدولة ، بالحارس والرقيب ، وبشكل محدود ، ويقتصر تدخلها بشكل غير مباشر في أصدار التشريعات وتنظيم العمل وفرض الضرائب التي تعد مصدراً للدخل الرئيسي للموازنة في البلدان الرأسمالية ، وعليه فإن الآلية ، تشترط دور القطاع الخاص الفاعل والنشيط في المجالات الانتاجية والخدمية هذا على النطاق الاقتصاد الحر في البلدان المتقدمة صناعياً، أقتصاد السوق ، كما بينا من قبل الذي يعتمد على مبدأ العرض والطلب ، وعلى ضوء ذلك فإن هذين المبدأين يشترطان أن يكون الى جانبهما المنافسة ، والتي تحدد بأسعار المنشأة وأسعار تنوع المنتجات بدرجات متكافئة ومنها القدرة للتلائم مع البيئة ورغبات المستهلك .

وتذهب الاراء الى أقحام آلية السوق بمبدأ التجارة الحرة وبالتوجهات غير المنضبطة والعشوائية لمصالح حلقات من القطاعات الطفيلية في السوق، أضحى رأياً منحرفاً ومتناقضاً مع كل آليات السوق وأخلاقياتها... وعندما تسوق هذه المتطلبات ، يستدعي منا البحث والتفتيش عن سلامة آلية السوق ،ونقصد بذلك قوى العرض والطلب التي تحرك قطار السوق من خلال نظام الاسعار ، وإذا ما نتج أي خلل أو تذبذب ، خاصةً إذا ما علمنا "تبعاً لآلية السوق" لا يمكن لأجهزة الحكومة أن تتدخل في السوق لتصحيح الاوضاع، وعندما تتحدث عن تصحيح الوضع في السوق سواء كان سوق السلع، أو سوق العمل وغيره ، أي العملية التي تتوقف على عامل العرض والطلب أي عامل البائعين والمشترين أو المستثمرين، وبخاصةً في الاسهم، فإن معظم المضاربين، فكيف يحل هذا الاشتباك عن طريق العرض أم الطلب أم يعود التحكيم الى نظام الاسعار لخلق حالة التوازن. وأي توازن يجري الكلام عنه هل هو في حالة المنافسة بين الاحتكارات العالمية وبين القطاع الخاص الوطني. وإذا تعمقنا بالتحليل حول آلية السوق أكثر، تدفعنا الحاجة للعودة الى النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد ، التي أسسها كل من "ديفيد هيوم و آدم سمث" وغيرهم من المفكرين الاقتصادين، المتمثلة في الحرية للنشاط الاقتصادي "آلية السوق" التي تفترض سيادة المنافسة الكاملة في الاسواق والحرية المرنة التلقائية للاسعار في أسواق "السلع والخدمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورأس المال، العمل" فالانخفاض أو الارتفاع يحصل دون تدخل خارجي حكومي أو غيره... وإن مرونة الاسعار كفيلة بأحداث التوازن التلقائي "ديفيدهيوم"..كما و يقول"آدم سمث" بأن الصناعي يسهر على تحسين انتاجه ليضمن له أكبر رواج وأفضل قيمة في السوق، وهو بعمله لا يفكر إلا بمنفعته الشخصية وربحه الخاص ، ولكنه في الوقت ذاته يكون قد أدى خدمة المجتمع، وقام بعمل يحقق المنفعة العامة*". فكيف جرى تطبيقة تلك الافكار في العراق...في 22 حزيران 2004 تحدث الحاكم المدني في العراق السيد "بول بريمر" في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس/ سويسرا، وقال "إن هدفنا الاستراتيجي في الشهور القادمة هو تحريك سياسات تؤدي الى نقل الاشخاص والموارد من المؤسسات الحكومية الى المؤسسات الخاصة الاكثر أنتاجية، وسيكون أحد البنود الاساسية لهذه العملية "إجبار**" الحكومة على مواجهة ضوابط مالية صعبة،وذلك بتخفيض تقديم المعونات والصفقات الخاصة*** لها، وترجم "بريمر" ذلك بتخفيض تلك الاعانات وبفتح حدود العراق " من أجل الضغط التنافسي

---

* راجع آدم سمث – قراءة في اقتصاد السوق – اعداد كامل ورنة – معهد الدراسات الاستراتيجية – الطبعة الاولى – 2007 – بغداد – أربيل – بيروت ص14 .

** عملية قسرية " بالكرباج" وهذه تتعارض مع مفاهيم الديمقراطية التي جاء بها –الليبرالية الجديدة والاحتلال - البحث

*** أنظر مؤلف بول بريمر – مصدر سابق ص

على الشركات العراقية المحلية،ولخص أولويات هذا التحول الاقتصادي بالخطوات التالية*:

- البدء بأصلاح شامل للقطاع المالي من أجل توفير سيولة وقروض للأقتصاد العراقي .
- تبسيط الاجراءات بحيث تخفض الحواجز أمام دخول شركات جديدة محلية وأجنبية .
- إعادة النظر في القانون التجاري من أجل تحديد التغييرات الواجب أتخاذها لتشجيع الاستثمارات الخاصة.
- رفع القيود غير المعقولة عن حقوق الملكية .
- أنشاء قوانين مقاومة للأحتكار .
- تشجيع تبني قوانين وأجراءات تضمن أن تكون للعراق معايير عالية للتحكم بالشركات .
- أنشاء برامج تدريب مكثفة لمديري الاعمال تراعي أفضل الممارسات وأخلاقيات العمل .

"وبكلمات أخرى، الهدف هو تحويل الاقتصاد العراقي الى أقتصاد يكون أكثر ترحيباً بالشركات الاجنبية ، وبنزع البساط من تحت أقدام الشركات المحلية ورجال الاعمال العراقيين والقطاعات
العراقية العامة والخاصة لعدم امكانياتها منافسة الشركات العالمية". وإذا ما دفعنا بهذه الاجراءات الى النهاية ،لرأينا أنها 1- تهدف الى توسيع دور القطاع الخاص ، والذي يقوم أصلاً في البلدان الراسمالية على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والفرد في مركز النشاط ، والدوافع تصب في مصلحته الخاصة، هي المحرك الاساس لهذا النشاط ... ونتيجة لذلك2- يتوسع الاقتصاد الراسمالي بأستمرار لأن المشاريع تبحث عن الربح بالتنافس مع المشاريع الاخرى ، يقصد التوسع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبحث عن الربح الوفير "حسب د. سمير أمين"**. ولكن السؤال ،هل تنطبق هذه الاجراءات على القطاع الخاص المحلي العراقي وظروفه المعروفة...أذن المعني والمقصود في ذلك وفق أجراءات "بريمر" هو القطاع الخاص الاجنبي ، والتمهيد للاستثمارات الاجنبية وشركاتها المتعدية الجنسية ، حيث يغلب في البلدان الراسمالية المتقدمة صناعياً، صيغة الشركات الكبيرة والعملاقة والمهيمنة على مجمل الانشطة الاقتصادية في بلدانها وفي العالم . ومثال ذلك وحسب "نيلسون"، إن مركز "Conference Board" للابحاث الاقتصادي والاستراتيجية في "نيويورك " أشار بأن شركة "جنرال موتورزGeneral Motors" لوحدها تمتلك قوة أقتصادية أكبر من القوة الاقتصادية لمائة وثلاثين بلداً مجتمعة***".

وتبدو المشكلة ليس في آلية السوق، وأنما في المحتلين الجدد ،أنهم يريدوا من الحكومة بأن تسلم الموارد الى آخرين لا علاقة لهم بالبلاد . وهكذا نجد وزارة الصناعة ، منذ 2003 ، وعلى مختلف تغير المسؤولين فيها ، تعمل بنشاط الى خصخصة شركات القطاع العام، وإعادة هيكلتها ، ليس لصالح إعادة تأهيلها ، لغرض الاستفادة وأدخالها للعملية الانتاجية ، وأنما لغرض خصخصتها تحت ذريعة "إن البلاد في حاجة الى بناء دولة جديدة" يطال فيها التغيير كل مفاصل الحياة ، بما فيها الاقتصاد، وتحت شعار أن " العالم تحكمه أتفاقات ومفاهيم تختلف عن السابق" مؤكدين على ضرورة إيجاد مصادر تمويل جديدة، الى جانب مصدر النفط الذي يشكل 95% من إيرادات العراق . وهكذا تعتبر الخصخصة ، مصدر تمويل جديد، ستخلص العراق من إعتماده على النفط.. وهذا الطرح، لا يقتصر على المشاريع غير القادرة على النهوض وغير الصا لحة في أدائها الاقتصادي وأنما يشمل حتى المشاريع الناجحة... ولا تفسر لنا هذه الطروحات ، عن ماهية التغير في هذه المفاصل، وقدرتها على تقديم

---

* أنظر دراسة المحامي الهيتي ، حازم ، بعنوان - أسرار حرب المياه غير المعلنة للأحتلال الامريكي للعراق - خصخصة المياه - منشورة على الانترنيت ص8 http://iraqinu.jeeran.com.1.htm

** أنظر مؤلف -نيلسون أروجودي سوزا - أنهيار الليبرالية الجديدة - ترجمة جعفر السوداني - الطبعة الاولى - بيت الحكمة - بغداد 1999 ص 51 .

*** للتفاصيل أكثر أنظر د. أمين ، سمير - التراكم على الصعيد العالمي - نقد نظرية التخلف - ترجمة حسن قيسي - دار أبن خلدون للطباعة والنشر ص104 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفائدة للناس. أو كيف هي خطة الدولة أو الحكومة للتعامل مع المفاهيم الجديدة لعالم اليوم وماهي المقاييس في عالم اليوم، التي تقف الى جانب بيع الصناعات الرابحة مثل معامل الاسمنت والكبريت والاسمدة الكيمياوية.. وهكذا جرى تسليم العقود للشركات الامريكية، بيكتل بريتون وغيرها. هذا وقد جرى تثبيت هذه الآلية " السوق" في الدستور العراقي، حيث ورد في المادة"110" الفقرة الثانية، التي تنص " تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقليم والمحافظات المنتخبة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار ".

والسؤال المطروح هو كيف أن مبادئ السوق ستحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، حيث لا يوجد برهان يبرر ذلك، خاصةً وإن البحث أشار الى أقتصاد السوق وآليته وأبعاده وأيضاً قدم تجارب عملية للخصخصة،في البلدان تقريباً متشابهه برهنت هذه التجارب ، على فشل مبادئ السوق والخصخصة ، في تحقيق النمو الاقتصادي في هذه البلدان . يضاف الى ذلك أن هذه المبادئ جاءت نتيجة للتوجهات الجديدة لليبرالية الجديدة ولخدمة الشركات المتعدية الجنسية وليس وضعت من قبل الشعوب . وإذا دفعنا بهذه الافكار الى النهاية، فلماذا يجري ألزام الحكومات المنتخبة بالالتزام بسياسة السوق ومبادئها وتثبيتها دستورياً، إلا كان الاكتفاء بالمادة "25" التي نصت على : "تكفل الدولة أصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس أقتصادية ، حديثة وبما يضمن أستثمار كامل موارده وتنويع وتشجيع القطاع الخاص وتنميته".

ووفق هكذا معايير تفسر المادة "110" الفقرة الثانية منها إن ثروات البلاد وضعت تحت رحمة الاستثمارات الاجنبية، إذا ما أخذنا، واقع وأمكانيات القطاع الخاص المحلي ، ألا كان الاجدر ،

بأصحاب القرار بمجلس النواب أن يعطوا فرصة ، لاتخاذ هكذا قرارات خطيرة ، عندما يكون العراق أكثر مهيئاً وأكثر أستقراراً ، لمناقشة مثل هذه المواضيع الأستراتيجية .

يقول نعوم جومسكي " أنا أعرف أمثلة عديدة لدول نامية خربت حرية السوق أقتصادها، ولا أعرف مثالاً واحداً نجح فيه بلد واحد بأن يبني أقتصاده على أسس حرية السوق ، ومن يعرف مثالاً لذلك أكون ممنوناً له أن يخبرني"*.

هذا ويحذر عدد من الاقتصادين ، أن عملية النمو الاقتصادي ، لا ينظرإليها بصورة مجزأة أو منفصلة عن عملية الاصلاح الاقتصادي الشامل في البلاد، وإلا فأن القيام بها في ظل ظروف غير مهيئة أو مناسبة للاقتصاد المفتوح ، سوف لن يؤدي الى تحقيق الاهداف المرجوة منها، بل يؤدي الى تحقيق نتائج سلبية شاملة للنظام الاقتصادي بشكل عام، خاصةً وإن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل هيكلية وتشوهات سعرية كبيرة ، تراكمت عبر عقود من السياسات والممارسات الاقتصادية الخاطئة والاجتهاد والارتجال وخطط غير مدروس بدقة لمتخذي القرارات في مجال السياسات المالية والنقدية سابقاً وينسحب أيضاً على ظروفنا الحالية ،بالوقت الذي يتطلب ذلك الامر، مهنية عالية وتقنية خاصة.هذا إذا" علمنا" إن السياسة المالية والنقدية يشكلان مفصلاً هاماً من مفاصل السياسة الاقتصادية للبلد . فهل يعقل لأقتصاد متجذره المشاكل فيه أن يختار آلية السوق والخصخصة هو الاسلوب الوحيد المناسب؟ وكيف يمكن أن نتحدث عن الاستثمار، وحالة التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات ، وفي سعر الصرف وفي الدخول والاسعاروالخدمات والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج،كلها في ظل سياسة تحررية مشروطة بالانفتاح وأقتصاد يشوبه التشوه في مختلف المجالات.

---

* مقالة بالانكليزية علىالانترنيت :- البروفيسور نعوم جوفسكي : http://www.menitor.net/rach/r546.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- قانون الاستثمار

حل قانون الاستثمار رقم "13" لعام 2006، بدلاً عن القانون السابق المسمى قانون الاستثمار العربي رقم "62" لسنة 2002، وكذلك أمر سلطة الاحتلال المؤقتة المنحلة رقم "39" لسنة 2003 ، وهو يتضمن سبعة فصول :

الفصل الاول: يشمل التعاريف والاهداف والوسائل.. وهي جاءت على شكل أسباب موجبة للقانون ، لا صياغات قانونية بل أتت على شكل تعاريف .

والفصل الثاني: يتعلق بالهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاقاليم والمحافظات .. والمادة الثالثة : حددت رئيس الهيئة ، لكنها لم تحدد هوية اعضاء مجلس الادارة وتركت الموضوع مبهماً، حيث أكتفت بوصفهم من ذوي الخبرة والاختصاص "وكيف إذا تعارضت أفكارهم مع المسؤول" والمقترح بهذا الصدد كان يفترض أن يحدد أعضاء مجلس الادارة بممثلين من المختصين ولا بأس الاستفادة من الخبرات المهنية الاخرى عن الوزارات والدوائر المعنية، بالاضافة الى تحديد من يمثل القطاع الخاص وتحديد ممثل عن المصارف التجارية الاهلية، وتحديد آلية أتخاذ القرارات "بالاجماع ، بالاغلبية..الخ"وهل القرارات أستشارية أم ملزمة بين الكتل الاساسية "صاحبة القرار"..

الفصل الثالث : المزايا والضمانات ، والتي حددها القانون بـ أعفاءات "10 سنوات من ضريبة الدخل ، أعفاءات من الرسوم الجمركية ، ايجار الارض "50" سنة للمستثمر، مول المشاريع القديمة القائمة بالقانون، تحويل مستحقات العاملين ، تحوي مستحقات الشركات بالعملة الاجنبية . صلاحيات مجلس الوزراء بتمديد مدة الاستثمار وتعهد بتحريم تأميم المشاريع الاستثمارية ، وأعطى حق بيع المشروع للمستثمر ، وأعطى حق المستثمر في الاستثمار في سوق الاوراق المالية ، حدد القانون النافذة الواحدة في إجازة المشروع خلال "15" يوماً للاجابة على المستثمر والدولة ، وأجا ز حق التحكيم بين الاطراف المشاركة ..و مما يلاحظ على القانون ، بأنه لايضع فوارق بين المزايا والمحفزات ،فهو أعطى الاستثمار بشكل عام"الاجنبي والوطني" أعفاءاً ضريبياً لمدة ثلاث سنوات ، كما لم يشر هل يعني الاستثمار المباشر في الانتاج أو في الحافظة" الاستثمارغير المباشرة" بالاسهم ، أوالاستثمار المشترك بين الاستثمار المحلي والاجنبي، وكان يفترض أن توضع ضوابط ، لتشجع القطاع الخاص الوطني ، لان توظيف الاستثمارات في المجالات الانتاجية المتطورة ، وفي نقل التكنلوجيا الحديثة الى العراق ، وتحديد منح الاعفاءات الى المستثمرين الذين يشركون رؤوس الاموال الوطنية في مشاريعهم والذين يستخدمون أعلى نسبة من الايدي العاملة العراقية، ويدعموا الانتاج الوطني من خلال تغطية أحتياجاتهم السلعية والخدمية، التي تساعد في تحقيق أهداف التنمية ، وبطريقة أوضح هي تحويل الاعفاءات والامتيازات الى آليات وأدوات أقتصادية محفزة للنشاط الاقتصادي . والقانون الحالي ، لم يأخذ بمبدأ فرض نسبة للمشاركة العراقية . وأباح التأجير لمدة "50" سنة للتعويض عن مسألة ، عدم جواز تملك الارض من قبل المستثمر الاجنبي . كما وخلا القانون من آليات توظيف راسمال الاجنبي في القطاعات التي تحظى بالاولوية ، والتنمية تدخل في باب الاستراتيجية التنموية في البلاد . وفي هذا الصدد يؤكد البحث على قضيتين : الاولى تتعلق في وضع قانون الاستثمار الاجنبي موضع التطبيق "في حالة الظروف الامنية المناسبة" ودخول الاحتكارات والشركات العملاقة الى السوق العراقية ، فهل بأمكان راس المال الوطني أن يخوض المنافسة في السوق .. في حالة عدم أشراكه من قبل هذه الشركات الكبيرة ..يبدو إن د. النصراوي يطرح مخاوف مشروعة فهو يقول "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الذي يجري الآن تشجيعه من قبل سلطة التحالف المؤقتة "وما يجري تشجيعه الآن من قبل أصحاب القرار" هو بالتحديد نوع الاستثمار الاجنبي الذي لا يحتاج إلية العراق في هذه الآونة الحرجة من تاريخه الاقتصادي مستدركاً بقوله أيضاً " لا جدال بأن العراق يحتاج الى مبالغ ضخمة من الاستثمار الاجنبي ، ولكن الاستثمار الحقيقي الذي يحتاجه هو الاستثمار الذي يضيف الى قدرته الانتاجية من السلع والخدمات ، وليست الاستثمار العقيم الذي تتطلع إليه سلطة التحالف المؤقتة".فالاستثمار الاجنبي الذي سيشتري مشروعاً قائماً لن يؤدي سوى أستبدال ملكية محلية بملكية أجنبية يحول دون تغير مستوى أجمالي الانتاج المحلي للعراق ،كما و يشير أيضاً "ويمكن ينطبق التحفظ ذاته على راس المال المحلي الذي سيستثمر في مشاريع قائمة بالفعل ، مما سيحرم الاقتصاد من أستثمار رأس المال هذا في مشروعات جديدة قادرة على زيادة أجمالي الانتاج المحلي*.

وهناك ملاحظات نقدية أخرى يبرزها د. صبري زاير السعدي "يشير لها أيضاً وفي هذا المقام مفادها: "تؤكد التجربة الوطنية ، قبل وبعد سقوط النظام السابق ، إن الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الائتمانية تتلخص في زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل وتحسين الخدمات التعليمية الاساسية والصحية العامة من ناحية ، وتحويل أقتصاد الريع – النفطي الى أقتصاد السوق القادر على المنافسة من ناحية ثانية ، وهو ما يتفق عليه الكثيرون منذ زمن بعيد ، كما تؤكد على إن الاستثمار العام هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والادارة الاكثر فاعلية في السياسات الاقتصادية الكلية . وهو منطق لا ينسجم مع فرضيات السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة المطلقة التي يجري تطبيقها . مؤكداً " د. السعدي" هنا يكمن أحد أهم اسباب فشل إدارة الجهود الاقتصادية ، فمن المذهل أن يفترض المعنيون بتطبيق هذه السياسة، هم ممثلي ومستشاري الادارة الامريكية ، حيث تماثل الواقع العراقي مع واقع البلدان المتقدمة الذي تكون السياسة المالية الحكومية المنشودة والسياسة النقدية

المستقلة كافية للسيطرة على التضخم والانعاش الاقتصادي، وأنها تتكامل مع مصالح الشركات الكبرى التي تقود النمو الاقتصادي ، بينما يجب أن يكون الاستثمار العام في أدناه. أو بعبارة أخرى ، كان ولا يزال الخطأ القاتل في الاستراتيجية والسياسة المالية هو التطبيق الصارم لمبادئ السياسة الاقتصادية المناسبة فقط للتعامل مع دورة الاعمال القصيرة المدى في الاقتصاد الرأسمالي المتطور وليس الاقتصاد "يقصد الاقتصاد العراقي" الذي يفتقد للبيئة الاساسية المادية والاجتماعية والبيئة الحديثة"**.

الملاحظة الثانية ، يرى البحث إن الرأسمال المحلي " الوطني" هو الاخر لم يبلور بعد ، ولجملة من الاسباب ، مفهوماً وموقفاً واضحاً من الاستثمار المحلي الطويل الامد وبخاصةً القطاع الصناعي الخاص" منه وذلك لا زال متردداً وغير واثق من نفسه ، ويتجنب المجازفة بتوظيف رؤوس أمواله في مشاريع بعيدة المردود . وهي ترحب بخجل بدخول الراسمال الاجنبي ، وترغب في التعاون معه كشريك ، لأخراجها من التردد والمخاوف بالاضافة الى أكتساب الخبرة والتطور . وهناك نقاط أخرى تدخل في باب الامتيازات أيضاً للتشجيع على توظيف الاستثمارات في العراق وحصرها :-

1- منح المستثمر الاجنبي حق الاقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من والى العراق .2- تسهيل دخول وخروج العاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين وأقامتهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* دفاعاً عن القطاع العام ،هذا المقال منشور باللغة الانكليزية : د. النصراوي ، عباس -وجرت الترجمة في مجلة الثقافة الجديدة العراقية ، المخاوف التي عبر عنها الكاتب بشأن خصخصة المشاريع الحكومية من قبل الادارة المدنية للاحتلال لم تتحقق بالصورة التي وردت في المقال... لأن الملحق الخاص بقانون إدارة الدولة العراقية ، قد نص على أن لا تتخذ الحكومة العراقية المؤقتة قرارات ذات طابع أستراتيجي يؤثر على هيكلة الاقتصاد الوطني لحين قيام حكومة عراقية منتخبة .

_ يرى البحث ، إن أصدار قانون الاستثمار رقم "13" لعام 2006 ، هي الاخرى تحمل مخاوف نتيجة لعدم توضيح بعض المواد وعموميتها وغموضها أحياناً ، لذلك سنختصر هذه المقالة للاهمية * وحتى هاتين الآليتين " السياسة المالية الحكومية المتشددة والسياسة النقدية المستقلة "، أصبحتا غير قادرتين على السيطرة أبان الازمة المالية لعام 2009 -2008 ، التي أجتاحت الاقتصاد العالي -، علماً إن ما يشر له د. السعدي يتحدد بظروف الاقتصاد العالمي عام 2006 - البحث -

** مقالة د. السعدي ، صبري زاير - الاقتصاد السياسي الجديد في العراق - الدور المتوقع للحركة الليبرالية الديمقراطية لاحقاً والاجتماعية .

3 - يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من هيئة الاستثمار بالأعفاء من الضرائب والرسوم لمدة "5" سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري وعلى نسب مختلفة تتباين بين 25% و 100% وفق المناطق التنموية التي يصنفها القانون الى فئات أربعة حسب درجة التطور الاقتصادي وطبيعة النشاط .

4- كما نص القانون على تطبيق شروط الاستثمار الواردة في أتفاقية دولية كان العراق طرفاً فيها ، إذا كانت أفضل الشروط الاخرى بالنسبة للمستثمرين الاجانب الذين يقومون بعمليات أستثمارية في العراق .

5- عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام هذا القانون كلاً أو جزاً وغيرها من الامتيازات .

ولكن ما ورد في الفقرة "3" وردت هنا في النقطة "5" من المادة الحادية عشر ضماناً يتعلق بعدم أمكانية تأميم أو مصادرة المشاريع كلاً أو جزاً، وجاءت الصياغة بشكل مطلق ، في حين التساؤل، ماذا لوجرت حالات قانونية مخالفة ، حتى بعد أصدار حكم قضائي بأتخاذ هذه الاجراءات مخلة على سبيل المثال بأجراءات التعاقد أو أرتكاب ممارسات تدخل تحت طائلة قوانين أخرى نافذة .

النقطة الاخرى تتعلق بالمادة "15" الفقرة "1" المتعلقة بالاعفاءات والتي وردت في النقطة "3" أعلاه . لمناطق الفئات الاربعة "أ، ب، ج، د" وحسب المنطقة وأهمية الاستثمار ، وهذا جدير بالملاحظة والاهتمام ، ولكن لم يضف القانون المراعات لتقسيم هذه الفئات الاستثمارية ، وحسب الاولويات وحا جة التنمية للمشروع الاستثماري ، فلا يجوز إعتبار جميع المشاريع الاستثمارية في منطقة واحدة " الفئة أ" بنفس الاهمية ، وإلا لماذا صنفت بهذا الشكل ، من حيث الاهتمام والدعم ، علماً إن حا لة العراق وأقتصاده في هذه المرحلة الانتقالية والحرجة، يحتاج للمشاريع الاستراتيجية التي تسهم في حل مشكلة البطالة والتضخم ودعم الاقتصاد الوطني ، ويعيد التوازن للبنية التحتية الاقتصادية ، وهذه المشاريع هي بحاجة الى دعم أكبر بالقياس للمشاريع الصغيرة أو المحددة التي لا تدخل ضمن الاولويات ، مثل ما أشير من قبل تتطلب تقسيم الفئات حسب الاهمية ، وعلىضوئها

تجري نسبة الاعفاء الضريبي الموزعة على المدد الزمنية محددة أكبر أو أقل ، والتي ستحدد مستقبلاً نحو التوجهات الاستثمارية بما يخدم القطاعات التي يحتاجها الاقتصاد العراقي .

النقطة الاخرى تتعلق بالفقرة الرابعة من الفصل الخامس التي أعطت لمجلس الوزراء صلاحيات تجديد أو منع الاعفاءات ، وهذا يتعارض مع الدستور وفق المادة "28" أولاً ،لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها إلا بقانون ... ويرى البحث ضرورة أيجاد صيغة قانونية جديدة ، تندرج تحتها هذه الصلاحيات ، توكل لهيئة الاستثمار أو أية جهة قانونية مخولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملاحظةأخرى نجدها هامة : " إن القانون قد صدر في ظل أوضاع غير طبيعية ونقصد بها المشاكل " الامنية والسياسية" التي يمر بها العراق ، وهي ليست بظروف عادية " وهناك تصبح عملية تقديم التنازلات والامتيازات بصورة أخرى ، ولم يؤخذ بأن الظروف الحالية ، خاضعة لأعتبارات كثيرة ، فمقدار التنازلات والاغراءات والمكاسب والارباح ، التي تقدم للاستثمارات الاجنبية يجب أن تأخذ بالاعتبار هذه الحالة الاستثنائية ، والتي ستترك مكانها لسوق عراقية من أنشط الاسواق العالمية في الاستثمار لاحقاً، وإذا ما عولجت هذه الحالة " الامنية والسياسية" سيكون هناك تنافس قوي لأعمال كبيرة في العراق ،وبناءً على ذلك كان يفترض أن تضع في القانون أستدراك بأن هذا القانون قابل للتعديل أو التبديل أو الاضافة ...

الملاحظة الاخرى : تتعلق بالتجارب المتشابهة ، لظروف العراق وخصوصياته ، لأن تأخذ تجارب مختلفة أو وضع قوانين أو تشرع قوانين تكون نسخة مكررة لتجارب بلد آخر ، متقدم أو متخلف عن ظروفنا،وكلما تقربنا الى ظروف البلدان النامية ، المشابهة لظروفنا ، تكون القوانين الاستثمارية قريبة للواقع ، علماً إن حاجة الاقتصاد في البلدان النامية ، تستعين بالرسامل والاستثمارات الاجنبية وتشجيعها ، فما بالك بظروف العراق الحالية .حيث يعم الخراب من كل نواحيه، وخربت البنية التحتية وهدرت أمواله ودمرت مؤسسات أنتاج وتصدير النفط بسبب النظام السابق وحروبه ، وأيضاً بسبب الحرب الاخيرة وحالة الارهاب وحالة التخريب، التي أستهدفت بالاساس كل الممتلكات للدولة . وأصبحت الحا جة للاستثمار ، لايختلف عليها أثنان ، ولكن السؤال كيف يكون هذا الاستثمار ووفق أيه شروط ووفق أيه ضوابط نستقبل هذا الراسمال الاجنبي وتشجع الرأسمال الخاص الوطني ، وبأيه توجه أو فلسفة فكرية ، تصاغ العلاقات بين هذه القطاعات " الاستثمار الاجنبي والاستثمار الوطني" وبين قطاع الدولة الموجود فعلاً...علماً بأن العراق له خصوصيته التي يتميز بها عن غيره ، بلد يطفو على بحر من النفط ... وريعه يشكل معادلة حقيقية في الناتج الاجتماعي الاجمالي إذ يشكل 93% من حجم الميزانية العامة للبلاد . وهذا لا يمنع من إعادة أنتاج النفط وتصديره، دون الاعتماد على مادة ريعية واحدة وهي النفط الخام فكيف تجري هذه العملية بحيث لا تؤذي أو تتضرر بمصالح البلد ، وتحمي التوجه وجلب الاستثمارات وتحفيز الاستثمارات الوطنية ، وفي هذا الاطار ، ولأستكمال المعادلة حينما تطلق العنان وتفتح أبواباً للاستثمارات الاجنبية دون ضوابط ، وكيف يجري تفهم حالة التوازن بين هذا وذاك " الاستثمار الاجنبي والاستثمار الوطني" دون أعطاء فرصة للرأسمال الوطني في أن ينمو، ففي ظل منافسة غير طبيعية وغير واقعية بينه وبين الرأسمال الاجنبي ...نجد من الصعوبة الحديث عن المنافسة حتى في الظروف الطبيعية فكيف هي الآن؟ بينما في الجانب الآخر- الرأسمال الاجنبي يمتلك كل القدرات العالمية مقابل رأسمال وطني يعاني الكثير ، فهل نفتح السوق بطريقة تؤدي الى المزيد من الانهيار والتهميش .. أم نترك له فسحة تساعده على النهوض ، كي يكون شريكاً فعلياً لرأسمال الاجنبي ؟. أين نحتاج الرأسمال الاجنبي ، هل نطلق يده في ميدان المضاربات والربح السريع وفي الاعمال الخدمية أم نوجهه نحو الانتاج وبناء المؤسسات الزراعية والصناعية والخدمية الثابتة.. وبالتالي يساعد هذا التوجه على نقل التكنولوجيا ، في مسعى للانتقال بالبلاد الى مستوى أكثر تطوراً . وهذا لا يأتي إلا وفق ضوابط محددة ، لا أنفلات في تحرير الاسواق . فالمحفزات تقدم لمن يأتي بالانتاج أولاً وفي ظل هذه التساؤلات تدور تحليلات الاقتصاديين والمحللين ، ومن مختلف المدارس . ويظل قانون الاستثمار ، على الرغم ما يحمل من بعض المفردات الايجابية ، ولكنه ناقصاً ، وبحاجة الى تعديل في الكثير من فقراته... ويرى البحث إن طبيعة التدويل المتعاظم للعملية الاقتصادية وضرورة الاستفادة من هذه العملية الموضوعية ، فليس هنالك أشكالية ضد الاستثمار الاجنبي ، ولكن أن يكون الانطلاقة وفق رؤية أستراتيجية واضحة ، تأخذ بالاعتبار الحاجات الفعلية للاقتصاد الوطني ، وأن يكون عاملاً مساعداً لتنمية الاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس عنصراً محدداً لأتجاهات تطوره وأن توظف الاستثمارات الاجنبية في بناء القدرات الوطنية ، بما تخلق الشروط للتنمية المستدامة وتطويرها بأستمرار ، وليس أستهلاك وأستنزاف الثروات الوطنية. وتحت تصرف البحث وثيقة تحت عنوان معالجة وتأهيل شركات وزارة الصناعة والمعادن مرفوعة الى /الامانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب رئيس الوزراء صادر عن رئيس هيئة المستشارين العدد ص / 67 صادر بتاريخ 7-3-2007 مرفقة بأصل الكتاب المرقم ص 40 والصادر في 6-1-2007 موجه الى السيد رئيس الوزراء وفيها تضع الهيئة تصوراً لمعالجة شركات الوزارة المعنية أعلاه ، نشير الى ذلك بأختصار* :

---

*"ترفق الوثيقة مع البحث"- الوثيقة المعنونة : - معالجة وتأهيل شركات وزارة الصناعة والمعادن ، وإن الحصول عليها جاء بجهد شخصي من قبل الباحث .

أولاً - تقييم الواقع إن تأهيل شركات الوزارة يكلف 1400 مليون دولار ، ولغرض التخفيف عن الموازنة تم أختيار 10 شركات تحضى بالاولوية للتأهيل وهي شركات الاسمنت والاسمدة والفوسفات والكهربائية والحديد والصلب والادوية والتي تضم 40615 موظف وبأجمالي كلفة 705 مليون دولار*.

ثانياً – التوصيات بالنظر لأهمية الانشطة المبينة في أولاً ، وللاسراع بتشغيل تلك الشركات بطاقات أنتاجية أكبر تحقق مكاسب أقتصادية في ضوء دراسات الجدوى المعدة لها من قبل مختصين في وزارة الصناعة والمعادن عمدت التوصية الى أتخاذ التوصيات الاتية :

1- تمويل عملية التأهيل من خلال تخصيصات وزارة المالية ، وقد أبدت الوزارة أستعدادها لتخصيص 400 مليون دولار فقط أي ما نسبته 7. 56% "حسب الوثيقة" من الكلفة الاجمالية لتأهيل الشركات العشرة .

2- تكليف مصرف الرافدين والرشيد لدراسة مدى أمكانية أقراض الشركات قروض ميسرة .

3- تمويل عمليات تأهيل الشركات من خلال ميزانيات تنمية الاقاليم المتواجدة تلك الشركات فيها ويمكن أن يتم تعميم ذلك على المحافظات من الآن لتحديد جزء من تخصيصاتها لهذا الغرض .

4- لتجاوز مشاكل التمويل ومشاكل ضعف الادارة في هذه الشركات وتوفر السند القانوني حسب قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 الذي يمنح الشركات العامة حق المشاركة نرى ضرورة أشراك "المستثمر الاستراتيجي" في تأهيل تلك الشركات وتتولى اللجنة تشكيل وفد مفاوض مع المستثمرين لهذا الخصوص.

ثالثاً – الخيارات الاربعة يمكن أن تعمل سويةً ويكمل بعضها البعض وفي حالة إيجاد الشريك الاستراتيجي الجيد وتوفر التمويل يمكن أن تفوض وزارة الصناعة بتأهيل شركات أخرى بالمبلغ المخصص من وزارة المالية"400" مليون دولار. الى هنا ملخص الوثيقة وما خرجت به من توصيات . ومما يلاحظ إن هيئة الاستشاريين أشارت الى التوصيات رقم 1 على التمويل من خلال تخصيصات وزارة المالية.في حين ورد في التعليمات الصادرة حول تنفيذ العقود الحكومية لسنة 2008 ، التي تشير حسب المادة 3 ، أولاً "على جهات التعاقد في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم مراعاة استكمال المتطلبات التالية قبل أعداد وثائق المناقصات:أ- وجود مصادقة مسبقة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي على تقارير الجدوى الفنية والاقتصادية المعدة بموجب تعليمات رقم 1 لسنة 1984 الصادرة عن مجلس التخطيط الملغى على أن ترفق بها أستمارة طلب المشروع "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أستمارة متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية" عند مناقشة المشروع لأدراجه في الخطة مع مراعاة خصوصية مشاريع التأهيل ، وإن خلو الاشارة عن ذلك يؤكد الى عدم ترابط بين الهيئة الاستشارية لمجلس الوزراء وهيئة الاستشاريين في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبينهما وبين وزارة الصناعة والمعادن بالوقت الذي يتطلب العمل توحيد هذه اللجان في لجنة وطنية للاستثمار على نطاق الاقتصاد العراقي .

كما يلاحظ إنه أقتصرت عملية التأهيل من خلال تخصيصات" وزارة المالية"على خلاف ما ورد في تنفيذ العقود الحكومية الواردة في فقرة ج التي تشير الى وجود تخصيصات لتنفيذ العقد في" الموازنة العامة الاتحادية" مؤيدة من الجهات المختصة..الخ

النقطة الثانية من ضمن التوصيات تكليف مصرف الرافدين ومصرف الرشيد لدراسة مدى أمكانية أقراض الشركات قروض ميسرة هذا إذا علمنا حتى كتابة هذا البحث لازالت مشاكل عديدة تعتري

---

* أدلى المستشار الاقتصادي في وزارة الصناعة "يعقوب شونيا" الى الجزيرة نيت الى أنه "توقفت عن العمل بشكل تام نحو 192 شركة أنتاجية حكومية تضم نحو 200 معمل وينتسب أليها قرابة " 250" ألف عامل بين مهندس وإداري وفني ... وتشكل رواتبهم نحو 220 مليون دولار سنوياً .

هذين المصرفين ، فكيف تناط بهما كلفة مالية كبيرة لتأهيل الشركات العشرة ، علماً قد فات الهيئة الاستشارية إن هنالك أستقلالية بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الوقت الحاضر.

وعلى ما يبو إن التوصية الرابعة للتأهيل أو إعادة التأهيل التي تعني أحياناً "بالخصخصة" الوارد في النقطة الرابعة من التوصية لتجاوز مشاكل التمويل ومشاكل ضعف الادارة في هذه الشركات وتوفر السند القانوني حسب قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 الذي يمنح شركات العامة حق المشاركة كما ورد في الوثيقة وكما تراه الهيئة ضرورة أشراك المستثمر الاستراتيجي ...الخ

ووجد البحث إن ما أوردته الهيئة الاستشارية ورد هذا النص أيضاً في وثائق وبحوث عراقية منها تشير كالاتي : صدور قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 وقانون الشركات الخاصة والمختلطة رقم 21 لسنة 1997 .. المتضمن تسهيلات كبيرة وجوانب تنظيمية مهمة بتأسيس الشركات ودعم التوجهات الاستثمارية المنظمة . وفي نص أخر "لقد تأسست شركات الاستثمار المالي في العراق وفق أحكام المادة 9 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997"*.. وأي كان صحيح ، أن الاستناد الى قوانين مخالفة للقوانين الحالية أمرٍ غير مرغوب فيه وخاصةً ما يتعلق بالاستثمار ،لان القوانين المذكورة مرتبطة بقوانين وأجراءات أخرى ،ما عادت صالحة في السياسة الاقتصادية العراقية الآن فما بالك إن السياسة النقدية والسياسة المالية في العراق كانت موحدة أما الآن فهنالك أستقلالية للسياسة النقدية التي يمثلها البنك المركزي وهي مستقلة عن السياسة المالية .

وثانياً – إن الاشارة الى المستثمر الاستراتيجي وهو أحد أساليب البيع لمستثر رئيسي بشكل مباشر للمستثمرين الاستراتيجيين الذين يملكون الخبرة اللازمة للمؤسسة المراد خصخصتها .. وبصورة عامة وبغض النظر عن الشكل الذي يأخذه أسلوب البيع لمستثمر رئيسي. فإن أهمية هذا الاسلوب كما تشير له بعض المصادر تكمن في كونه يشكل محوراً هاماً لجذب الاستثمار الاجنبي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت التجارب في الدول النامية وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كما تشير الدراسة التي طبقت هذه البرامج وقد يأخذ رأس المال الاجنبي شكل الاستثمار المباشر أو أستثمارات حافظة إلا إن التقديرات تشير الى قرابة 75% من التدفقات الاستثمارية أخذت شكل أستثمارات أجنبية مباشرة مابين 1990 -1999 وذلك نتيجةً لضعف أسواق الاوراق المالية في معظم الدول النامية ، بالاضافة الى رغبة المستثمرين الاجانب بالسيطرة على إدارة المؤسسات المستثمر فيها هذا وقد شملت الدراسة على أرقام وبيانات الخصخصة لدى البنك الدولي وتقديرات صندوق النقد العربي شملت المغرب ومصر والكويت والاردن وتونس والجزائر ولبنان وعمان والامارات**... وما يهم البحث أن ايجاد"الشريك الاستراتيجي " الذي أوردته-الوثيقة- الا توحي لاخضاع قرار الاقتصاد الوطني لمشيئة الخارج ! وبهذا الصدد إن هيئة الاستثمار لم تعطي تفاصيل حول المعالجة والتأهيل لشركات وزارة الصناعة والمعادن ، وفي ورشة نظمها صندوق النقد العربي حول جهود ومعوقات الخصخصة في الدول العربية كان قد أشار لها د. مجيد مسعود بمقالة نقتطف منها لفائدة البحث مايلي :"الخصخصة تعني تحويل ملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص ، وهي عملية تتكون من خطوات مترابطة لا بد من تطبيقها بتسلسل زمني معين على النحو التالي :-

---

* للمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة دراسات في الاقتصاد العراقي مجموعة باحثين بيت الحكمة - بغداد - 2002 - وفي الصفحات 80 و247 و 248 .

** الدراسة - بعنوان : تطورات وأنجازات الخصخصة في الدول العربية ، ولم يعثر البحث على مصدر الدراسة فقط كونها تعتمد على قاعدة بيانات الخصخصة في الدول العربية من خلال البنك الدولي ، وتتكون الدراسة من 16 صفحة . وممكن رفقها بالبحث .

تصنيف المؤسسات حسب أدائها المالي وحسب هيكل السوق فيما إذا كان أحتكارياً أو تنافسياً وترتيب فئاتها ممتازة، متوسطة، ضعيفة .

2- إعادة هيكلة المؤسسات المتوقع خصخصتها والبيئة المحيطة بها مثل تشريعات ، إدارة ، عمالة ، أستثمارات ، مصادر التمويل ..الخ .

3- تقييم المؤسسات المفترض خصخصتها أسترشاداً بالتحليل المالي ، على أن تكون السوق الفاصل النهائي في التقييم .

4- نقل الملكية بأساليب مختلفة ، منها العطاءات والمزادات ، البيع من خلال سوق الاوراق المالية ، وتحقيق المنافسة العادلة للوصول الى القيمة المنصفة .

5- نقل الملكية يمكن أن يكون جزئياً أو كلياً والبيع لفرد أو لمجموعة أفراد أو تمليكها للعاملين فيها أو المستفيدين من منتجاتها أو خدماتها .

كما ويشير د. مسعود*، ويمكن مراعاة لظروفهم أن يكون السداد في أقساد أو بنصيب من الارباح ولا سيما إذا كان الهدف من الخصخصة هو توسيع قاعدة الملكية وتحويل المؤسسة العامة الى شركة مساهمة ولا بد أن يؤخذ في الحسبان حجم المدخرات المحلية والطاقة الاستيعابية للسوق ووجود رغبة حقيقية للشراء . وقبل هذه الخطوات يجب تحديد دوافع وأهداف الخصخصة ونطاقها فهناك من يرى مفهوماً أوسع للخصخصة مقابل المفهوم الضيق لها الذي يحصرها بنقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص إذ يراها تعني المسائلة والمعا يير الادارية أكثر من الملكية، كما يمكن خصخصة الادارة مع البقاء على الملكية العامة . كما ويشير في المفهوم الاشمل للخصخصة أن يكون لمجمل الاقتصاد الوطني ، بمعنى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة وبالتالي زيادة حصته من الناتج المحلي الاجمالي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي تشغيل القوة العاملة ..الخ دون تقليص للقطاع العام القائم مع تحسين إدارته وأدائه ، مضيفاً الكاتب الى إن من التجارب العربية في مجا ل الخصخصة صيغت بعض الشروط توخياً للحفا ظ على حقوق المواطنين ووضعت فيما سمي بدليل أرشادي لجميع عمليات الخصخصة متضمناً ذلك لعشرة مبادئ ... فأين هيئة الاستثمار من كل هذه الافكار والمفاهيم لتحقيق الاهداف العامة للتنمية ... هذا بالاضافة إن تقرير التنمية البشرية التي يصدره سنوياً برنامج الامم المتحدة الانمائي كان قد حذر بما أسماه "خطايا الخصخصة". ويرى البحث في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة تبدو المهمة في توجية الموارد والمادية البشرية لإعادة النشاط للأقتصاد العراقي المدمر ولا سيما في المرحلة المقبلة أزاء العجز في الموازنة العامة بالترافق مع تأمين الحاجات الاساسية للمواطنين التي تبدو غير واردة لا في تفكير أصحاب القرار على المستوى الرسمي ولا في أغلب برامج القوة السياسية والاقتصادية والتيارات السياسية المشتركة في العملية السياسية ، خاصةً إذا علمنا إن أغلب المواطنين يعتمدون على البطاقة التموينية ومع الارتفاع الحاد لأسعارالسلع والخدمات الاساسية ومنها المشتقات النفطية. وهذا لا يؤثر على الطبقة الميسورة وأنما يشكل عبئاً على الشرائح المتوسطة ومنخفضة الدخل من عمال وفلاحين وغيرهم من الكادحين، وسيؤدي أيضاً الى رفع معدلات التضخم وبالتالي لم يتحقق هدف الموازنة العامة في خفض هذه المعدلات . كل ذلك يتطلب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية للمرحلة المقبلة.

إن هذا الموضوع كما يراه البحث، هو مسؤلية كل القوى السياسية على مختلف أطيافهم السياسية ولا سيما المختصون منهم ، و يركن الى المقترحات الداعية لضرورة تكوين هيئة وطنية لهذا الغرض وبأوسع مشاركة جماهيرية وشعبية وبأشراك مؤسسات المجتمع المدني .

---

* أنظر مقالة د. مسعود ، مجيد بعنوان :- ما الخصخصة وكيف الحد من سلبياتها نشرت على موقع Annour News Paper
www.an-nour.com/indexnhp?ltemid=51&id=167&option=com.conten&task

ج- سعر الصرف

تشير مصادر عديدة " على إن المعاملات الاقتصادية الدولية كافة، تتضمن أستخدام نقود بعد أنتقال السلع والخدمات من دولة الى أخرى ، فهناك العملات الوطنية لكل دولة من الدول والتي تعد وسيطاً للتبادل أو وحدة حساب داخل الدولة ، وعليه فأن على المصدرين الذين يتعاملون مع الخارج في بيع سلعهم أن يحولوا العملات الاجنبية المستلمة من الخارج الى عملتهم الوطنية، بالمقابل يتعين على المستثمرين في داخل الدولة أن يحولوا عملتهم المحلية الى عملات أجنبية، لغرض الحصول على أصول مالية في مكان آخر، والوسيط الذي يتم عن طريقه بيع وشراء أو أستبدال العملات الوطنية بالعملات الاجنبية هو "سعر الصرف الاجنبي- Foreign Exchange Prise* " .

ويعرف سوق الصرف ، بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية. وإن سوق الصرف ، يعرف بأنه السوق التي يقوم الافراد والمؤسسات والبنوك فيها ببيع وشراء العملات الاجنبية أو الصرف الاجنبي**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هذه التعريفات ، التي تعني " بأن سوق الصرف يعرف بأنه طلب وعرض العملات الاجنبية " وعليه يعتبر من أكبر الاسواق " سوق السلع والبضائع ، سوق العملة ..الخ . " أقتراباً من سوق المنافسة الكاملة . ومن هنا يلاحظ الخلاف بينه وبين الاسواق الاخرى ، حيث يتم التبادل في الاسواق الاخرى بين سلعتين أحداهما تكون النقود ، أما التبادل في سوق الصرف فأنه يتم بين عملات مختلفة " عملات أجنبية مقابل عملات وطنية" ويمكن عد أي منها وحدة القياس ، ولا يوجد أتفاق عام بين الدول في كيفية النظر الى سوق الصرف الاجنبي وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقة التقابلية بين العملات المختلفة .. فيطلق سعر الصرف " كما أشير لها" من التعريف على عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن أستبدالها بوحدات من العملات الاجنبية . " حيث يبلغ الدولار الامريكي الواحد 1170 دينار عراقي" .

ولما كان العالم يتكون من مجموعة كبيرة من الدول، ولكل من هذه الدول عملاتها الوطنية الخاصة بها، وهذا يعني إن التبادل الدولي يتطلب وجود من المقارنة بين هذه العملات وبين بعضه البعض ، وهذا ما يطلق عليه أصطلاح "الصرف الاجنبي – Foreign Exchange "وهو ما يقصد به تلك العملية التي بمقتضاها يتم الحصول في دولة ما على وسائل لتسوية المدفوعات في بلد آخر***. فالعراقي الذي يريد أن يستورد بضاعة ما من بلد معين ، فعليه تسوية ثمن البضاعة بعملة ذلك البلد، ومبادلتها بعملة الوطنية التي هي "الدينار العراقي " لتسديد ثمن بضاعته التي أستوردها من ذلك البلد بسعر معين يطلق عليه " سعر الصرف" وتقوم البنوك بتسهيل هذه العملية ، حيث تقوم البنوك، بمد عملائها أوزبائنهاالذين يرغبون في الحصول على العملات الاجنبية بحوالات تلغرافية أو شيكات أو كمبيالات، وتكون قيمتها ومدة تسديدها بناءاً على رغبات المستثمرين للعملات****...وبعد 2003 ، جرى الحديث عن تثبيت سعر الصرف للدينار العراقي ، وأشير الى تثبيت سعر الصرف " الثابت" للدينار العراقي مقابل الدولار بسعر الفائدة الامريكية وما جرت من محاولات لتعديل سعر الصرف " لايزال البنك مستمراً ببيع الدولار الامريكي للمصارف العراقية، كحوالات ونقد، لتعطيه أستيرادات القطاع الخاص سلعاً وخدمات دون أية حدود وبالسعر الذي يعلن

---

* راجع مؤلف د. صالح محمد الطائي ، غازي – الاقتصاد الدولي – مصدر سابق ص181 .

** أنظر د. السيد علي ، عبد المنعم -- و د. الجنابي ، هيل – العلاقات النقدية الدولية- جامعة الموصل -1992 ص74 .- وأيضاً H. G.Grubel International Economic op cit pp, 201 – 212"

*** أنظر د. محمد عوض ، طالب – التجارة الدولية – نظريات وسياسات – طبعة الاولى – مطبعة النور – عمان 1995 ص410 ، وما بعدها .

- كذلك أنظر الى : - Bulchandani,B, International Economics, op cit, p161

**** ،ظر مؤلف د. الطائي ، غازي صالح محمد – مصدر سابق ص182 .

من قبله يومياً والبالغ حالياً "1170" دينار مقابل الدولار الامريكي" ، ولا توجد لدى البنك أية نية لتغيير الآلية المعتمدة بهذا الخصوص.أما مايتعلق بسعر صرف الدينار في السوق المحلية، الذي

يعتبره البنك المركزي المؤشر الاساس الذي يكشف أداء الاقتصاد وصحة برامجه ، فمن المعروف إن وفرة الاحتياجات النقدية بالعملة الاجنبية التي تراكمت لدى البنك متأتيه من عوائد تصدير النفط والتي كانت عاملاً رئيسياً في هذا التثبيت المؤقت .لكن عمليات السوق المفتوحة التي أتبعها البنك في بيع العملة الاجنبية بالمزاد ، وأعتباره يحافظ على الكتلة النقدية في التداول ، من خلال سحب الدينار الفائض عن الحاجة ومن أنه يوفر السيولة اللازمة للتجار ورجال الاعمال بالعملة الاجنبية لتغطية أحتياجاتهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في أستيراد السلع والخدمات ، غير إن ما يلاحظ من قبل المراقبين لهذه العملية وآثارها تبقى مؤقتة ومرهونة بحجم وتواصل هذه العملية اليومية "المزاد" التي يطرحها البنك المركزي في البيع اليومي والتي قد تؤدي سلباً على أستنزاف الرصيد الوطني من العملة الاجنبية المستحصلة النفط عبر عمليات هروب الاموال الى الخارج نتيجة لضعف الاستثمار في الداخل واختلال بنية القطاعات الانتاجية وضعف الوضع الامني بدليل ما تشير له أسواق البلدان المجاورة .

أما ما يتعلق بالتضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي و نسبته المرتفعة بلغت 30% مما يدلل بإن الازمة ليست نقدية بقدر من إنها أختلال هيكلي يتطلب المعالجة، كما يذهب الى ذلك د. صالح ياسر وذلك بتنمية القطاعات الانتاجية الفاعلة في الهيكل الاقتصادي الوطني وتوفير السلع والخدمات الضرو رية للمجتمع وتقليل الاعتماد على الاستيراد والضغوط التضخمية القادمة من الخارج .

كما وهناك ملاحظات نجدها هامة يشير لها" د. السعدي*" مفادها ، وان مستوى الاستثمار " الادخار" الخاص الوطني منخفض، وإن الاستثمار الاجنبي بحاجة الى بيئة أستثمارية غير متوفرة حالياً، فأن الاستثمار العام الممول من الايرادات النفطية هو الذي يقود النهضة الاقتصادية الجديدة. كما إن من المهم في نفس الوقت ، زيادة الاستثمارالعام لتحسين الكفاءة الاقتصادية في أنتاج النفط وتنمية الثروةالنفطية والغازالطبيعي من أجل حماية البيئة وحقوق الاجيال القادمة .."ويشير أيضاً"

هناك من الضروري الاشارة الى أبرز مظاهر هذا الاستقرار الاقتصادي ويتساءل ، هل هناك ما يبرر العمل بنظام الصرف الخارجي الذي يرتبط سعر الفائدة المحلي كمتغير تابع بسعر الفائدة على الودائع من الدينار العراقي في الوقت الذي يبقى سعر الصرف الدينار مقابل الدولار ثابتاً ، بالرغم من محاولة تعديله الخجولة !؟.ومن هم المستفيدون من هذا الفرق؟ ويجيب د. السعدي*" أنها لمغالطة هذا الافتراض الخاطئ بأن التمييز بين أسعار الفائدة على العملة الوطنية وعلى الدولار الامريكي من شأنه الحد من تحولات رؤوس أموال " المستثمرين المحتملين" العراقيين الى الدولار . فأي أستثمارات هذه التي يفترضها أصحاب هذه السياسة ؟ أنها الايرادات النفطية ، وفقط الايرادات النفطية العامة، التي يساء التصرف بها بغطاء السياسة النقدية المستقلة عن السياسة المالية".

أما السياسة المالية المتبعة في العراق بعد 2003 التي أعتمدت على موارد النفط وعوائده السنوية بشكل أساسي لتمويل الميزانية وتغطية النفقات المطلوبة أنظر جدول رقم -49-

---

* للتفاصيل أكثر راجع - الاقتصاد الدولي – مصدر سابق ص183 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم -49-

نمو الناتج المحلي الاجمالي والسكان للسنوات 2001 - 2004

البيان	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الاجمالي	19 .105	15 .192	11 .813	15 .346
- الناتج المحلي من النفط (مليون دولار)	13 .201	10 .482	8 .530	11 .505
- الناتج المحلي بدون النفط (مليون دولار)	5 .904	4 .709	3 .283	3 .841
السكان (مليون – نسمة)	24 .8	25 .5	26 .3	27 .1
معدل النمو الطبيعي في الناتج (%)	- 3 .12	-6. 20	- 2. 22	+ 9. 29

المصدر :-

I.M.F. "Iraq; Macroeconomic Assessment: Prepared by the Middle Eastern Department In Consultation with other Departments", Approved by Mohmmad Shadmanvalavi, 21 October, 2003 .

ومما يلاحظ في الجدول حجم الموارد النفطية التي تغطي النفقات المطلوبة ولا تشكل الموارد غير النفطية إلا تقريباً 4% ، دون البحث عن موارد أخرى لموارد خزينة الدولة التي تحسن ميزان المدفوعات كما يوضحه الجدول رقم -50-، أو دون أتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة في عملية توظيف جزء من هذه العوائد في مجالات أستثمارية أنتاجية فاعلة للاقتصاد الوطني في قطاعي الصناعة والزراعة أو غيرها من القطاعات خاصةً وإن هناك أمكانيات جيدة لتصدير المنتجات النفطية والبتروكيمياوية والاسمنت والاسمدة والكبريت إضافةً الى وجود آفاق لتصدير بعض المنتجات الزراعية كالتمر والحبوب وغيرها .

* أنظر مقالة – الاقتصاد السياسي الجديد في العراق ... د. السعدي ، صبري زاير – مصدر سابق ص13 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم-50-

ميزان المدفوعات : الصادرات 2004 - 2010

البند	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
	تقدير تقديـــــــرات مقدرة		أيرادات معتمـــــــــدة				
أجمالي الصادرات	17782	19016	27273	31892	36094	38128	40600
النفط الخام	17329	18410	26609	31194	35359	37498	39939
الصادرات بدون النفط	452	606	665	698	735	627	662
نسبة النفط في الصادرات	%97	%97	%98	%98	%98	%98	%98

Source: the Brookings institution, Iraq index: tracking variables of reconstruction & security in post – Saddam Iraq, July 31, 2006, p. 40.

http://www.brookings.Edu/iraqindex

ومما يلاحظ من أبواب الموازنات العامة أتبعت سياسات توسيعية بتغليب النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية كما يظهرها الجدول رقم -51*-

جدول رقم -51-

تخصيصات الميزانية (مليار دولار)

السنة	تخصيصات الميزانية (مليار دولار)	نسبة النفقات التشغيلية	نسبة النفقات الاستثمارية
2003	6 ،1	%100	------
2004	13	%100	------
2005	25	%88	%12
2006	34	%79	%21
2007	41	%78	%22
2008	80	%72	%28
2009	63 ،3	%80	%20

* المصدر: أستفاد البحث في تجميع هذه الارقام من المناقشات الميزانية العامة لكل من : 1- د. صبري زاير السعدي . 2- د. صالح ياسر. 3- مهدي الحافظ . من أعوام 2003 – 2009 . وقد قام البحث بترتيب الجدول وأعداده .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما يلاحظ : أ- إن ميزانيتي 2003 و 2004 كانت جميعها تشغيلية . بـ- تميزت السنوات التي تليها بنسب متواضعة في حقل الاستثمار . جـ - تميزت ميزانية 2009 بالتراجع عن السنوات السابقة وتحديداً 2006 ، 2007، 2008 ، على التوالي مما دفع وزارة المالية الى تخفيض الموازنة العامة لثلاث مرات نتيجةً لتأثير الازمة المالية العامة على أسعار النفط وأثر على أيرادات العراق وليس كما تجري الاشارة إليه من قبل المسؤولين، إن الازمة العالمية لم تؤثر على الاقتصاد العراقي . هـ - هذا يدل على ضعف الكفاءة في رسم السياسة المالية والتي لا تخرج عن توجهات الصنوق والبنك الدوليين، الداعية لأتباع سياسة أنكماشية في حقلي الاستثمار وبخاصةً في القطاعات الانتاجية مما يؤدي ذلك الى تعميق الازمة الاقتصادية وتزايد عدد العاطلين عن العمل والتضخم وأرتفاع الاسعار وما ينعكس ذلك على حياة المواطنين .

كما يلاحظ أيضاً على السياسة المالية الجديدة التي تعمل وفق النظرية الاقتصادية القائلة إن زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي يؤدي الى طلب على السلع المنتجة محلياً وأزدهار القطاعات الانتاجية المحلية .إن هذا التوجه كما يشير له" د. السعدي" ينطبق على أقتصاديات الدول التي بلغت تطوراً معيناً وتمتلك القواعد الانتاجية ونمط أقتصادي واضح المعالم "وهذه الملاحظة قد أشار لها البحث عند مناقشة قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006"، ولا ينطبق بدوره على حالة العراق في وضعه الحالي التي تتميز بضعف القاعدة الانتاجية في مجالي الصناعة والزراعة بالاضافة الى تدهور البنية التحتية اللازمة لمساعدة قطاعاته الانتاجية الفاعلة.... وفي هذه الحالة أدى تفاقم الطلب في ظل الانفتاح الحر على الاسواق العالمية دفع الى التوسع في الاستيراد ، وهذا بدوره ضغط سلبيا على الانتاج المحلي المتدهور أصلاً فكيف يطلب من قطاع وطني وبهذه المواصفات أن ينافس المنتجات الاجنبية؟.

وعلى ما يبو كان يفترض أن يكون هدف السياسة النقدية هو أمتصاص فائض السيولة النقدية والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود لتقليل معدلات التضخم، على أن يتم ذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة" الدائنة والمدينة" ، ولا يمكن تفسيره ، غير ما تهدف إليه سياسة سعر الصرف الداعمة لنجاح برنامج التثبيت الخاضعة لتوجهات صندوق النقد الدولي ، وجاء ربطه بالدولار الامريكي ملائماً للتوجه العالم في السياسة النقدية التي يقوده البنك المركزي العراقي المستقل عن السياسة المالية "كما أشير له"، كما تم السماح بتداول النقد الاجنبي خارج البنوك من خلال المصارف ومحلات الصيرفة الخاصة، للقضاء على التجارة غير الرسمية "السوق السوداء" في النقد الاجنبي .

كما جاءت سياسة البنك المركزي العراقي على أساس رفع سعر الفائدة لأمتصاص السيولة النقدية وخلق التوازن بين العرض والطلب " النقدي والسلعي" . حيث تشير المصادر الاقتصادية ، بأنه جرت عمليات رفع سعر الفائدة من 6% في آب 2004 الى 7% في أيلول الى 20% في كانون الاول 2007، وأدى ذلك الارتفاع الى عزوف رجال الاعمال والقطاع الخاص عن الاقتراض .

ويبرر البنك المركزي في كل مرة ، بأن أجراءاته هذه تأتي لتخفض نسب التضخم الجاري بمعدلاته المرتفعة ، وذلك بخفض السيولة وتشجيع الادخار، وعادةً ما يتبع رفع معدل سعر الفائدة المذكورة ، بتوجه البنك الى المصارف التجارية برفع معدلات أسعار فوائد الايداع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الصدد يشير " د. صالح ياسر*" حول ذلك " يبدو إن ثمة أشكالية منهجية تواجه أجراء البنك هذا والمرتبطة بتحديد طبيعة التضخم ذاته والحقل الذي يوجد فيه، والذي يراه البنك في حقل

---

* أنظر لقاء مع د. ياسر حسن ، صالح – أجرته معه جريدة طريق الشعب – منشورة على الانترنيت حاوره / عادل عبد الزهرة شبيب :-
http://www.iraqcp.org/members 4100811z0w2.htm

التداول وفي كمية النقود والعلاقة بين عرض النقود وما يقابلها من طلب – والحال إن أشكالية التضخم ينبغي بحثها في حقل آخر، في حقل الانتاج ، حيث إن ضعف الاستثمار في القطاعات الانتاجيةهو جذر المشكلة . فلوا كان التضخم الجاري في العراق حالياً ناجم عن زيادة الطلب مع وجود مستويات أشباع أستهلاكي عالية، لكان الاجراء الذي أعتمده البنك صحيحاً . غير إن التضخم موضوع حديثنا هوتضخم من النوع الناشئ عن ضعف الاستثمار وأرتفاع تكاليف الانتاج التي يقابلها نقص أستهلاكي واضح ومعدلات منخفضة لدخول قطاعات عديدة من المجتمع. وفي أوضاع كهذه ، فأن رفع أسعار الفائدة منشأه أن يفاقم المشكلة،إذ يزيد من تكاليف الاستثمار والانتاج".

وفي الندوة التي نظمتها مجلة الحوار*،التي عقدت في السابع عشر من كانون الثاني عام 2007، تحت عنوان – السياسة النقدية ومتطلبات تنشيط الاقتصاد العراقي**، تحدث" د. مهدي الحافظ" فيها عن ظاهرتي البطالة والتضخم ، مشيراً الى إن البطالة وصلت الى 50% وشهد عام 2006 صعوداً كبيراً.. تجاوزت 70% حسب مؤشرات الجهاز المركزي للاحصاء والبنك المركزي العراقي وإن هاتين الظاهرتين شكلتا مايسمى بالركود التضخمي ، صاحبه تراجع كبير في النمو الاقتصادي وشهدت الاسعارالاساسية أرتفاعاً أنعكس سلباً على حياة المواطنين... وكشف عن ذلك بقوله، إن أسباب معدلات التضخم... يأتي في المقدمة منها رفع أسعار المشتقات النفطية للحاجة لذلك " حسب قوله" ومتطلبات صندوق النقد الدولي في إطار الاصلاحات الاقتصادية . ثانياً: ومن الاسباب الاخرى هي السياسة النقدية المعتمدة في البلاد وضعف الانتاج الوطني سواء كان الزراعي أو الصناعي ، مما أدى الى هجوم كاسح للسلع الاجنبية على السوق العراقية "دون أن يشير الى أسباب هذا الهجوم الكاسح للسلع الاجنبية" . الامر الذي أنعكس سلباً على القطاع الخاص وبالتالي أرتباط الاسعار المحلية بالاسعار الاجنبية .. ومن جانبه تحدث رئيس أتحاد رجال الاعمال العراقيين، مشيراً الى إن هناك "جملة من الملاحظات بين ما ينتهجه البنك المركزي من توجهات واستخدامه لاداة في أسعار الفائدة من ناحية ومقتضيات اعتماد أي سياسة تمويلية وأقراضية يحتاجها القطاع الخاص ... متساءلاً: هل إن السياسة النقدية المتشددة للبنك المركزي العراقي ورفعه أسعار الفائدة الاساسية والائتمانية والايداعية للمصارف 16 درجة خلال 12 شهراً ، تأتي متوافقة مع متطلبات تنشيط الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال ؟ أم أنها تتناقض مع كل هذه المتطلبات ؟ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين أكد المدير العام في البنك المركزي ،إن السياسة النقدية التي يتبناها البنك لمواجهة ظاهرة التضخمية " دون أن يشر لأسبابها الحقيقية" وأنما أكتفى بالاشارة " إذ يعكس التضخم ظاهرة التصاعد المستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات والذي تجاوزت معدلاته نسبة 50% .. وإذا ما تم أستثناء فقرتي الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات "حسب قوله" من الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر للتضخم ، فأننا سنصل الى مايسمى بالتضخم الاساس الذي يقدر بحوالي 30% وأضاف : إن النقود باتت تمثل خزيناً غير جيد القيمة في ظل معدلات فائدة "سالبة" حقيقية ، جعلت الافراد يميلون للاحتفاظ بالعملة الاجنبية في ظل أنتشار ظاهرة الاحلال النقدي " الدولرة" .. مشدداً على إن البنك المركزي العراقي سوف لن يتوقف عن سياسته المتشددة حتى يظهر التضخم الاساس، أشارات قوية ونتائج أيجابية مهمة صوب الاستقرار .

وخرجت الندوة بجملة من الاراء النقدية والمقترحات للمعنيين في الشأن العراقي ، من ضمنها إن البنك المركزي العراقي بسياسةالنقدية المنشودةورفعه لأسعار الفائدة بـ 16 نقطة خلال 2006، لم

---

* مجلة حوار – تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي – العدد التاسع شباط 2007 – بغداد – العراق .

** تحدث فيها د. مهدي الحافظ .

يتمكن من السيطرة على الظاهرة التضخمية بمفردها في ذات الوقت الذي بقيت فيه الاسعار مرتفعة مما يغذي التضخم ويرفع معدلاته بين فترة وأخرى.. وهذا بدوره يؤثر علىالاستثمار وعلى التنمية نتيجة للبرامج المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين .

<u>الاسعار والخدمات</u>

تقودنا السياسة التحررية للاقتصاد الى رفع القيود الحكومية عن التعاملات الداخلية والخارجية ، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي ، وحرية الدخول في مجالات الانتاج والخدمات والتجارة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي . وتتضمن هذه العملية عدد من الاجراءات منها تحرير نظم الاسعار والتجارة والاسواق وتداول النقد الاجنبي ، وأضعاف وتفكيك دور الدولة .

وفي هذا الصدد يقول "د. مرزوق*" تضعنا النظريات الليبرالية الجديدة، في حالة عدم تحديد ، فالقيمة غير معرفة بدقة وعلمية، والسعر غير محددة مكوناته وآلية توازنه ، والتوازن العام أفتراضي لا يمت للواقع بصلة، أما النمو الاقتصادي فلا تنضج فيها عوامله والمؤثرات المختلفة عليه "وبأختصار" وبمقارنة هذه المقولات بنظرياتها في النظرية الماركسية .. فالقيمة التبادلية "عندها"، لا يمكن أن ترتبط بدقة بالقيمة الاستعمالية للسلعة، لأن القيمة بالأساس ليست متناسب مع المنفعة، وحسب هذه النظرية القيمة لسلعة ما تتحدد بكمية العمل الاجتماعي الضروري لأنتاجها.." أما السعر، فأنه يتحدد بالسوق وفق العرض والطلب مأخوذاً بالاعتبار قيمة السلعة "ومعادلة رأس المال" المستخدم في أنتاجها ، أي معدل العائد على راس المال المستخدم ومقارنته بوسطي العائد على المستوى الوطني، حيث توازن "السعر العادي" أن تكون معدلات الاجور والارباح متساوية على الصعيد الاقتصادي أي إن السعر لا يتحدد مركزياً وبطريقة غيبية، كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية الجديدة، وليس السعر أيضاً عاملاً للقيمة فقط وأنما هو أيضاً عامل للندرة ولتسوية الاجور في القطاع المعني ، ولانتاجية العمل ورأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقودنا السياسة التحررية للاقتصاد الى تفسير العلاقات السعرية في السوق العالمية بمعزل عن نظرية القيمة "أي تعني المركز الموضوعي لحركة الاسعار" ، والى الدوران كما يشير الى ذلك "د. صالح الطائي" في حلقات تريدها النظريات الكلاسيكية ، وممكن العودة في هذا المجال الى منحنيات "مارشال – أدجورت" في تحليلها لنظرية جون ستيوارت ميل "منحنيات الطلب المتبادل ، التي تحدد معدل الطلب الدولي**"،ولكن هذه النظرية ، لم تشرح لنا لماذا تختلف معدلات التبادل بين السلع في داخل البلد الواحد ... وحسب د. الطائي ، يرجع الكلاسيكي في أختلاف نفقات أنتاج السلع المختلفة داخل البلد الواحد ، أنما يرجع الى أختلاف أحتياجات كل سلعة من عنصر العمل نظرية القيمة في العمل التي سبق للبحث الاشارة لها.

وتعرف المصادر العديدة الاسعار بأنها عبارة عن الاثمان النقدية لقيمة السلعة ، وتظهر هذه الحالة بأنواع مختلفة، كأسعار المفرد أو أسعار الجملة أو أسعار الخدمات سواء كان القطاع للدولة أو للقطاع الخاص، وكما أشرنا فالاقتصاديين الكلاسيكيين يشيروا الى إن السعر، يتحدد بفعل الترابط بين العرض والطلب في السوق للسلعة المعنية، ويضيفوا عوامل أخرى في تحديد الاسعار ومنها الندرة والذوق وطرق الترويج، دون أن يشيروا الى قيمة قوة العمل المبذولة في أنتاجها ، كما تذهب الى ذلك الماركسية ، ودون أن يشيروا الى نظرية القيمة في العمل التي أشار لها آدم سمث في مؤلفه " ثروة الامم" إن السعرالفعلي الذي تباع به أي سلعة يسمى سعر السوق وقد يكون أعلى

---

* للمزيد راجع مؤلف د. الابرش ومرزوق – الخصخصة آفاقها وأبعادها – دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان -2002- ص153 ص154

** للمزيد مؤلف د. الطائي ، صالح محد – مصدر سابق ،ص70-72

من سعره الطبيعي أو أدنى منه أو مساوياً له تماماً " ويكمل "سمث*" بقوله هذا ، بالاضافة الى العوامل التي تؤثر على أسعار السلع والبضائع والتي منها العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية، والداخلية منها تتحدد بالاهداف التي يطمح لتحقيقيها المشروع أو القطاع من أقصى عائد وأرباح على الاموال المستثمرة في القطاع أو في عملية أغراق السوق ، ومدى توفر الموارد المالية والبشرية والطبيعية، وتكلفة الانتاج ومزيج من عوامل التسويق، أما العوامل الخارجية، تتمثل في الطلب ، والمنافسة، الظروف الاقتصادية ، وطريقة التسعير السائدة، القوانين والقرارات التي تصدرها الدولة أو الحكومة والمفاضلات بين التسعير على أساس التكلفة " سعر الكلفة مضاف إليه هامش ربحي" أو على أساس التكلفة الحدية أو الايراد الحدي ، هما العاملين المحددين في سعر البيع للبضائع... غير إن هذه النظريات عرضة للملاحظات النقدية التي يوجزها البحث بالنقاط التالية :

1- لاتأخذ هذه التنظيرات، البيع الكامل للكمية مع أهمال عنصر الطلب . وملاحظات أخرى تتعلق في توفير البيانات الدقيقة على المنتجات الجديدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- هل تحدد الاسعار على أساس سعر السوق، هل يتحدد السعر بين المتنافسين ، بسعر يعادل أسعارهم أو يزيد أو يقل عن ذلك ، أو تخضع السلعة لاعتبارات منها طبيعة السلعة ، ظروف الطلب والاهداف المرجوة من القطاع أوالمشروع وما يواجهه من صعوبات في التسعير. وفي هذا الصدد يقول: "النجار" في معرض حديثة عن الاداء المالي والاداء الاقتصادي "من الواضح إن الاداء المالي يقوم على أساس الاسعار الفعلية التي تباع بها المنتجات وتشترى بها المدخلات. غير إن الاسعار الفعلية لا تتساوى بالضرورة مع الاسعار الاقتصادية ويقصد بالاسعار الاقتصادية : تلك التي تعبر عن التكلفة الحقيقية أو بعبارة أدق تلك التي تعكس نفقة الاختيار Opportunity cost. في حالات كثيرة يتم تحديد أسعار المنتجات والمدخلات بقرارات حكومية لتحقيق أهداف تتوخاها الدولة"الحكومة" والغالب أن تختلف تلك الاسعار كثيراً أو قليلاً عن الاسعار الاقتصادية . ويترتب على ذلك إن الاداء المالي لا يمثل بالضرورة مستوى الاداء الاقتصادي . بعبارة أخرى حيث تكون الاسعار الادارية هي الغالبة في النظام الاقتصادي أي حيث يتم تحديد الاسعار بمعزل عن قوى السوق "حسب تحليل الاستاذ سعيد النجار" يكون من الخطأ أن تأخذ الاداء المالي على الاداء
الاقتصادي . ومعنى ذلك إن المنشأة الرابحة ليس بالضرورة أكثر كفاءة من المنشأة الخاسرة**". ويرى البحث، ان هناك نقطة تتطلب المعاينة والتدقيق النظري في مجرى أشارة " آدم سمث" في مؤلفه " ثروة الامم" مبعثها: إن السعر الفعلي الذي تباع به أي سلعة ، يسمى سعر السوق وقد يكون أعلى من سعره الطبيعي أو أدنى ، وما يهمنا هنا "قد" جاء ورائها فعل مضارع ، والفعل المضارع هنا للتقليل وليس للتأكيد، ويخلص البحث، إن أقتصاد السوق ليس بالضرورة يحقق التوازن في أثناء عملية العرض والطلب .
ويرى البعض من الاقتصاديين ، في معرض الحديث عن الكفاءة الانتاجية والعدالة الاجتماعية ومع أعترافهم بما يسببه الاداء المالي والاقتصادي لمؤسسات القطاع العام دون مستوى المطلوب ويفرض على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني أعباء لا يمكن أنكارها، ولكنهم يشيرون الى إن القطاع العام يمثل أداة بيد الدولة لإعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات ذات الدخل المنخفض فالدعم الذي تقدمه الدولة لمؤسسات العامة يقابله بيع سلع الاستهلاك اليومي والخدمات الاساسية بأسعار تقل كثيراً عن أسعارها الاقتصادية مما يعود بالفائدة على ذوي الدخل المنخفض ، وهذا الاعتبار" أعتبار العدالة الاجتماعية، لا يقل في أهميته عن أعتبار الكفاءة الانتاجية".

---

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف آدم سمث - ثروة الامم – مصدر سابق ص82 .

** للتفاصيل : أنظر – مداخلة ، النجار، سعيد – التخصيصة والتصحيحات الهيكلية – القضايا الاساسية – مصدر سابق ص27

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ البحث إن الجدل والسجالات التحليلية بين الاقتصاديين ، حول الاسعار والاجور والاداء والكفاءةوالعدالة الاجتماعية بين القطاعين "العام والخاص" وغيرها من مفردات عالم الاقتصاد، يبقى مستمراً ومن مختلف المدارس الفكرية ، يغذي الذهن ويفتح أفق جديد للتواصل المعرفي ، ونرى في هذا الايجاز الفكري نقطة هامة ، قبل الدخول وأيضاً بأيجاز ، حول أرتفاعات الاسعار في عملية التحول الجارية في العراق .

يقول د. السعدي " في معرض حديثه عن التوسع غير المحدود في الانفاق الحكومي والانخفاض _ النسبي في الانتاج والانتاجية والتي أدت الى أرتفاعات أسعار المنتجات وعوامل الانتاج الاولي في ظل النظام السابق . وإن التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حدثت في البلاد منذ السبعينات "القرن الماضي" وما رافقها من تطورات أقتصادية وتكنولوجية دولية هامة تمثلت في

تغيير الاسعار ونوعيات المنتجات والسلع المستوردة وأرتفاع الانتاجية والدخول في الدول المصدرة ، قد أدت الى أرتفاع سعر الصرف الذي كان ثابتاً بقرار سياسي حكومي خاطئ"يقصد النظام السابق"... فإن سياسة الدعم الما لي لاسعار المنتجات والسلع المستوردة التي أتخذتها الحكومة آنذاك وأرتفاع الاحتياطيات من العملات الصعبة قد حافضت على ثبات سعر الصرف للدينار .

يواصل د. زاير " لقد كان البحث في تخفيض سعر الصرف يتسم بالتحفظ الشديد خلال الثمانينات بسبب مدلولاته السياسية المعبرة عن تدني كفاءة النظام في إدارة الاقتصاد الوطني وأنخفاض مستوى المعيشة ، وكذلك لعلاقته بالتغيرات السيئة وغير العادلة الحاصلة في أنماط توزيع الدخول وتراكم الثروات . ومع ذلك ، كان الانخفاض الفعلي في سعر الصرف في السوق الحرة مستمراً، ولا سيما بعد بدء الحرب مع أيران، تماماً كانت أسعار المنتجات والسلع وعوامل الانتاج في أرتفاع مستمر ... وبعد حرب الخليج، حيث توقفت الصادرات وجمدت أرصدة البلاد من العملات الصعبة وتقلصت القدرة على الاستيرادات، أرتفعت الاسعار المحلية بمعدلات وتدهور سعر الصرف بسرعة كبيرة*.

وبعد سقوط النظام طبقت سلطة الاحتلال نظاماً جديداً للصرف الخارجي يقوم على فصل السياسة المالية عن السياسة النقدية ومنح البنك المركزي أستقلالية تامة،وبدعم بأحتياطيات كبيرة من بيع النفط بالدولار الامريكي . وكان من المتوقع أن تكون قادرة فعلاً على تحريرسعر صرف الدينار ، ولو على مراحل ، ولكن الممارسة الفعلية أتجهت نحو تثبيت سعر الصرف ". وبعد 2003 تعاظم خراب البنية التحتية وزادت البطالة والفقر والامراض الاجتماعية " النفسية والصحية" وتلوث البيئة، هذا بالاضافة الى الديون والتعويضات والتضخم وتدهور سعر صرف الدينار العراقي ، وظروف الاحتلال تسببت في فراغ أمني مخيف، وحلت الفوضى في كل شئ *. وتحمل السياسة الاقتصادية الجديدة للمحتلين ، حسب برنامج الحاكم " المدني ، بول بريمر" منطق برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعضاً من التجارب التي طبقت على البلدان في أوربا الشرقية " الاشتراكية" لتطبيقها علىالعراق.

فكانت "جهود التثبيت من جانبها وبما تتضمنه من عملية تقليص لمعدلات التضخم، وأحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية، ترتبط أرتباطاً وثيقاً مع عملية تحرير الاسعار، ومع أهمية ضرورة

هاتين الخطوتين "حسب البنك الدولي" في مسألة الانطلاق بعملية التحول وتعزيزها " فإنه بالامكان الشروع بها معاً في وقت مبكر .. حتى مع عدم أكتمال السمات الاساسية الاخرى اللازمة لاقتصاد السوق – البناء المؤسسي والقانوني – التي يتوقع أن تأخذ زمناً أطول**".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. السعدي ، صبري زاير – مصدر سابق ص553 ص554

** البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم ، من الخطة الى السوق – ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة – مطابع الاهرام التجارية – 1996 ص26 ص37 .

ويعني ذلك في مثل هكذا توجه ، إن على الدولة التخلي عن سياسة التخطيط ورفع يدها عن قضايا الدعم للاسعار الضرورية لحياة المواطنين وتركها لآلية السوق ، وتقليص النفقات الحكومية وبألغاء الدعم للحاجيات الاساسية من مواد غذائية واستهلاكية وصحة وكهرباء وماء وتعليم وسكن ونقل ومواصلات وغيرها، من أجراءات مالية وضرورية ، تقوم بها الشركات الانتاجية وتحويلها الى أسعار تقع على كاهل المواطن البسيط، وبالذات المواطنين من العمال والفلاحين ومن ذوي الطبقة الوسطى وغيرهم من الفئات ذات الدخل الواطئ . غير إن "د. زاير*" يشير " كما لا بد من المرحلية في التطبيق هذه السياسات والمرحلية هنا لا تعني أطلاقاً أتخاذ الاجراءات المؤقتة والجزئية كتعدد أسعار الصرف أو تقديم دعم ما لي مباشر

لأسعار سلع معينة ، فذلك يؤدئ الى تعميق المشكلة فحسب بل إن المرحلية والتطبيق الزمني المخطط لبرامج الاصلاحات الاقتصادية الكلية الحكومية في تأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي الداخلي والخارجي وزيادة النمو الاقتصادي ووضعه في مسارات الاستراتيجية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

هذا جانب ومن جانب آخر تشير البحوث والمداخلات التي قدمت في إطارالندوة التي عقدت في السابع عشر من كانون الثاني 2007، التي نظمها المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي وأتحاد رجال الاعمال العراقيين في قاعة كلكامش في فندق بابل – ببغداد ، لمناقشة تطور التضخم وسعر صرف الدينار العراقي وأثره على الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص ... وبأختصار شديد أيضاً : تناول د. مهدي الحافظ** ، خلال عرضه لملامح المشكلة التي تواجه السياسة المالية وآثارها الاقتصادية ، وقد شخص ظاهرتين في المشهد الاقتصادي العراقي هي : تزايد نسب البطالة التي أستمرت في تصاعد واضح حتى وصلت معدلاتها الى حوالي 50% بالرغم من الاجراءات المتخذة في هذا المجال ، إلا أننا لم نرى تحسناً قد طرأ على نسب العمالة في البلد ... فهناك أكثر من مليوني عاطل من قوة العمل التي تربو على السبعة ملايين عراقي ...ويعتبرها أحد الملامح السلبية في الاقتصاد الوطني .. أما الظاهرة الثانية " حسب قوله" التي برزت بشكل حاد هي ظاهرة التضخم ، فقد شهد عام 2006 صعوداً كبيراً في معدلات التضخم والتي ربما تجاوزت الـ 70% حسب المؤشرات التي تصدر عن الجهاز المركزي للاحصاء أو البنك المركزي العراقي .. وأضاف ، إن هاتين الظاهرتين شكلتا ما يسمى بالركود التضخمي "Stag inflation" صاحب ذلك تراجع كبير في النمو الاقتصادي، فقد شهدت أسعار السلع الاساسية أرتفاعاً أنعكس على حياة المواطن ... وكشف أيضاً إن أسباب أرتفاع معدلات التضخم ليس خافية على أحد .. إذ يأتي في المقدمة منها رفع أسعار المشتقات النفطية للحاجة لذلك " حسب طرحه" ومتطلبات صندوق النقد الدولي ". ومشيراً الى الاسباب الاخرى هي السياسة النقدية المعتمدة في البلاد وضعف الانتاج الوطني سواء كان الزراعي أو الصناعي ، مما أدى الى حدوث هجوم كاسح للسلع الاجنبية على السوق العراقية "بفعل سياسة الانتاج وتحرير التجارة الخارجية". مستدركاً إذا لم تر هذه السياسة الظروف الصعبة التي تواجه الانتاج الوطني ، الامر الذي أعكس سلباً على القطاع الخاص وبالتالي أرتباط الاسعار المحلية بالاسعار الاجنبية .. فبعد أن كان القطاع الزراعي يشكل 35% من الناتج المحلي الاجمالي أصبح الان لا يشكل سوى 10% برغم توفر المستلزمات الضرورية للتنمية الزراعية مثل المياه والتربة واليد العاملة..الخ. أما الصناعة فكانت تشكل 10% من الناتج المحلي الاجمالي ، أما الان فلا تتجاوز النسبة 1%***.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع مؤلف د. السعدي – مصدر سابق ص 555

** د. مهدي ،الحافظ أقتصادي عراقي ووزير سابق وعضو مجلس النواب في البرلمان العراقي .

*** أنظر مجلة الحوار – تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي – العدد السابع شباط 2007 – السنة الثانية – ص167 ص168 .

هذا وتعد الاسعار للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة والاثمان العامة مقابل ماتقدمه من سلع وخدمات ، الذي يعد أحد الوسائل التي تمكن الدولة من تحقيق أيرادعام في ظل المنافسة الكاملة أن في ظل أحتكار الدولة في أنتاج تلك السلع والخدمات ، وفي مثل هذه الحالة يمكن التمييزبين أسعار السلع الصناعية وأسعار السلع الزراعية وأسعار الخاصة بالمستهلك أو أسعار التجارة الخارجية وبذلك يعد السعر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية.. وفي ظل الظروف الجديدة من الصعوبة الحديث عن أقتصاد وطني . حيث تكشف لنا الصحافة ووسائل الاعلام العراقية والاجنبية إن الصناعة العراقية أخذت تترنح تحت قصف السلع المستوردة الرخيصة، وحا ل الصناعيين العراقيين والعمال والقطاع الصناعي الخاص المحلي الذي يستخدم عشر القوة العاملة المحلية ، أخذ يتهاوى أمام السلع المستوردة ، والضحية الكبرى من الانفلات الجمركي ، هي مؤسسات قطاع الدولة التي تستخدم أكثر من 100 ألف عامل، وهي الظاهرة التي توسع جيش العاطلين.. هذا بالاضافة الى تعطيل مؤسسات الدولة الانتاجية والشكل الذي يحيط بالقطاع الخاص ، وبقاء الاقتصاد العراقي ،أقتصاداً أستهلاكياً ، يعتاش على خامات النفط .

هذه المعطيات مخيبة للآمال وتؤثر بمجموعة من المتغيرات مثل السياسة الاستثمارية وتطور الانتاجية والتكاليف والقابلية للسلع في الاسواق الخارجية "المصدرة للخارج" والاستقرار النقدي والمالي ، والتي تؤثر وتتأثر بسياسة الدخول والمستوى المعاشي للسكان ، وهناك عوامل عديدة تؤدي الى أنحراف السعر يحددها الاقتصاديون هي:

أ- العرض والطلب .

بـ- القيمة الاستهلاكية للسلعة .

جـ- متطلبات محاسبية .

د- الاسباب الاجتماعية .

هـ- مدى التطور العلمي والتكنولوجي .

هذا بالاضافة الى الوظائف والاسعار والتي تحدد بـ :

1- تحديد قيمة السلعة أو الخدمة .

2- الوظيفة الاجتماعية: كأن يتم تخفيض بعض السلع من أجل زيادة الانتاج في قطاع آخر ، كالزراعة مثلاً .

3- الوظيفة التوزيعية بين ماهو مخصص للاستهلاك وماهو مخصص للدخل .

"وبعد سقوط النظام ، طبقت سلطة الاحتلال نظاماً" جديداً" للصرف الخارجي يقوم على فصل السياسة المالية عن السياسة النقدية ومنح البنك المركزي أستقلالية تامة ويدعم بأحتياطيات كبيرة من بيع النفط بالدولار الامريكي ، وكان من المتوقع أن تكون قادرة فعلاً على تحرير سعر صرف الدينار، ولو على مراحل ، ولكن الممارسة الفعلية أتجهت نحو تثبيت سعر الصرف في مقابل الدولار بالاعتماد الكامل على الأيرادات النفطية ، وفي رأينا "د. السعدي" إن نظام أسعار الصرف الحالي لا يختلف من حيث الجوهر عن النظام السابق*".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المأساوية بسبب القيود الاقتصادية وأجراءاتها المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي ، التي تحدد بتقليص الدعم للسلع الاساسية ، والنفط الذي كان يباع بأسعار زهيدة بين أقل الاسعار على المستوى العالمي من قبل ، وزيادة أسعار البنزين وزيت الديزل أو غاز الطهي الكيروسين بعد 2005، بنسبة عالية وخيالية بين يوم وليلة وبأرتفاعهما أرتفعت نفقات النقل وكافة السلع الاستهلاكية وأسعار الطعام واللحوم وكافة الخدمات العامة

---

* راجع مؤلف د. السعدي ، صبري زاير – مصدر سابق ص554 .

والخاصة بنسب عالية، وهي تختلف من محافظة لأخربهذا بالاضافة الى ضعف الدعم لقطاعات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة الاخرى وتخفيض مفردات البطاقة التموينية تمهيداً لألغائها هذا بالاضافة الى الضعف والتردي بالخدمات . فما الدوافع للخصخصة ؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :

الدوافع الاساسية للخصخصة وأهدافها

تشير بحوث ودراسات عديدة على إن الاختلاف ما بين تشكل الدولة في البلدان المتقدمة صناعياً كأوربا والولايات المتحدة الامريكية وفي تشكل الدول في البلدان النامية،وهذا الاختلاف يعد جوهرياً . بأختصار يشير د. رمزي الى أنه من الناحية التاريخية كان ظهور الدولة في البلدان الرأسمالية على يد البرجوازية الوطنية " المحلية" الصاعدة التي قادت عمليات الصراع ضد النظام الاقطاعي وأنتصرت أقتصادياً ، بأزدياد تراكم رأس المال " التجاري والصناعي والمالي" وأجتماعياً بتفكيك الاطر والمؤسسات الاقطاعية ، ثم سياسياً بالاستيلاء على الحكم ، وأقامت البرجوازية المحلية دولها في إطار من القانون والمؤسسات والادارات الحكومية والنظم البيروقراطية التي تكفل تأمين تطور علاقات الانتاج الرأسمالي*. "وهو ما أشير له في الفصل الاول من البحث".

أما فيما يتعلق بحالة البلدان النامية ، فالامور مختلفة ، فالدولة وأجهزتها نشأت في مرحلة الاستعمار وما صاحب ذلك من إطار قانوني مؤسسي ، فلم تنشأ على يد البرجوازية المحلية الصاعدة كما هو الحال في تجارب البلدان الراسمالية، بل كان خلال القوى الاستعمارية التي هيمنت على هذه البلاد ... وجاءت عملية إقامة "الدولة" في تلك المستعمرات لم تكن في الواقع مجرد نسخ للدولة مما هو في البلدان المستعمرة**" بكسر الميم" بأتجاه خلق أطر قانونية ومؤسسية تتمكن من خلالها الدول الاستعمارية أخضاع عملية الانتاج وإعادته ، وما يرتبط به من حلقات وشرائح أجتماعية ، لخدمة متطلبات المركز. وبعد الاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية " لقد تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين بالفكر السائد في الغرب الراسمالي في ذلك الوقت ، مبدأ تدخل الدولة ودورها الاقتصادي " المدرسة الكنزية" ، كما تأثربتجربة الدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية في ذلك الوقت ... ويتضح من تجربة الدول العربية المتأثرة بهذين التيارين ، أنها كانت ذات نتائج متماثلة تقريباً في كلا النموذجين ، فالدول العربية التي أعلنت عن نفسها أشتراكية لم تكن أشتراكية إلا بمقدار هذا الاعلان، والدول العربية الاخرى لم تكن ليبرالية إلا بحدود الفئة الحاكمة***..

لقد غابت في كلا النموذجين " الاشتراكية والليبرالية" أستراتيجية التنمية الشاملة ، بمفهومها الحديث المستند الى التنمية البشرية، وساد المفهوم التقليدي للتنمية المعتمد على الاستثمار في رأس المال الثابت والدفعة القوية والتحديث .لقد عانت تجارب التنمية العربية جميعا من عوامل الضعف ذاتها، وغابت المشاركة الشعبية عنها جميعاً وأختار بعضها سياسة لأحلال المستوردات ولم يستند الى خطة طويلة والمتوسطة الامد المتكاملتين ، مثله مثل خيار التوجه نحو التصدير في الدول الاخرى .وأن جملة هذه العوامل جعلت الاقتصاديات العربية عاجزة عن أمتصاص صدمة التحولات غير الموآتية في الاقتصاديات العالمية أوائل الثمانينات ، وبدأ يتضح عبء علاقات التبعية للخارج ، وأنماط تنميتها وأسلوبها في الانفاق وفي الادارة ، وأصبحت المديونية الخارجية ، قيداً جديداً على إرادتها وقدرتها التنموية .

وعلى الرغم من تعدد التناول والتباين، وفي طروحات عديدة ، حول مبررات وأسباب الخصخصة، اذ أخذ بعضها ينطلق من ظواهر العجز في أقتصاديات البلدان النامية في تحقيق التنمية مما يساعد على فقدان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* 1- للتفاصيل أكثر راجع مؤلف د. زكي ، رمزي – مصدر سابق ص82 ص83 . 2- أنظر الفصل الاول من البحث .
** لا نريد الدخول في التفاصيل حول شكل الدولة في البلدان النامية ، لأنها خارج أختصاص البحث .
*** راجع مؤلف د. الابرش ، محمود رياض و د. مرزوق ، نبيل – الخصخصة آفاقها وأبعادها - مصدر سابق ص84 وما يليها.

عناصر النمو الاقتصادي، وفقدان الكفاءة بالنسبة لبلدان التوجه الاقتصادي، والبعض الاخر يركز في نقده ، على جوانب ضعف الدولة وبيروقراطيتها وعجزها عن معالجة الخلل في الموازنة العامة . وغيره من التناول .

وما يقوله "د. نبيل"ينطبق بدرجات متباينة على الدول النامية" فتجربة دول أمريكا اللاتينية أتجهت نحو الليبرالية الجديدة التي فرضت عليها بعد أتصالاتها بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهي ليبرالية تعتمد على الايديولوجية الصرفة للنظام الرأسمالي... وبالاعتماد المطلق على آلية السوق وأبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي" . كما يشير الى ذلك بحق د. رمزي زكي "*. بقوله ولكن مهما يكن من أمر ، فإن الاستقلال النسبي الذي تمتعت به مجتمعات ما بعد الاستعمار والذي أستمر "تقريباً" حتى نهاية السبعينات ، كان يستند في جوهره على عاملين أساسين: الاول : قوة جهاز الدولة . والثاني : هوحجم الفائض الذي كانت تملكه الدولة .

وفي العامل الاول ، يقول " فمن الواضح أنه بالقدر الذي نجحت فيه الحكومات الوطنية في بناء ودعم أجهزة الدولة وتوحيد إدارتها وبناء قواعدها الامنية ، بالقدر الذي نجحت فيه في ممارسة سيادتها الوطنية في مواجهة الضغوط الخارجية والتصدي لمواريث الفترة الكولونيالية وللقوة الاجتماعية التي أرتبطت مصالحها بالمستعمر الاجنبي ، وأستعادت بذلك ثرواتها الطبيعية ونفذت بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، قوانين الاصلاح الزراعي ، التأميم ، أصدار قوانين تتعلق بالاصلاحات المالية والبنوك والتجارة**..الخ.

أما الفائض الاقتصادي الذي تملكه الدولة ، فقد كان بمثابة الاساس المادي الذي أستندت عليه قوة الاستقلال النسبي للدولة . وهو الفائض الذي تمثل في الارصدة الخارجية التي تراكمت للدولة، أبان فترة المناطق النقدية " الخروج من المنطقة الاسترلينية" مثل ما حصل للعراق بعد ثورة 1958 – عمليات التأميم" والسيطرة على الثروات النفطية والمناجم والمرافق البلاد الاساسية أو الفائض الذي نشأ بفعل تعبئة الموارد المحلية . أو الفائض المقترض من الخارج في شكل قروض خارجية. وفي ذلك أستطاعت الدولة أن تدعم قوتها من الناحية الامنية " الانفاق على الجيش والشرطة" وقوتها الاقتصادية " الانفاق على الانفراستركشر وتنفيذ مشروعات التنمية الصناعية والزراعية... بتأمين وارداتها الضرورية والوفاء بالالتزامات الخارجية " . ويمكن أيضاً في تنفيذ بعض الاهداف الاجتماعية "زيادة الانفاق على التعليم والصحة والاسكان ودعم مواد الطعام".. وفي تخصيص هذا الفائض وأستخدامه في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، التي أرتكزت على وجود هذا الفائض .

وبقدر من ضعف في حجم الفائض ، سواء الاستنزاف الخارجي " عبر آليات الديون وتدهور شروط التبادل التجاري" أو بفعل الاسنزاف الداخلي " عبر الاخطاء السياسية والاقتصادية الكلية وعمليات الفساد ونهب القطاع العام والاثراء غير المشروط" كان البحث قد أشار لذلك في فصول سابقة فيما يتعلق بالتجربة العراقية". ولكي يشارك البحث بهذا التحليل التاريخي العميق لحالة البلدان النامية ، وجد إن التوجهات لليبرالية الجديدة هو أضعاف دور الدولة وحرمانها من الفائض الاقتصادي ، ووضعت لهذا الغرض الاستراتيجية مع بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقعت هذه البلدان في فخ المديونية ومأزق من خلال حركة الاقراض الواسعة في السبعينات والثمانينات ، أدت الى تجريد الدولة عن أستقلالها النسبي بعد الاستقلال الوطني ، ونشبت أزمة الديون العالمية بتوقف المكسيك والارجنتين وتشيلي عن دفع أعبائها وديونها الخارجية في خريف عام 1982 "كما أشير الى ذلك في "هذا البحث*** ". وأستفحال الازمة الاقتصادية والاجتماعية ، "أزمة ديون خارجية، تفاقم البطالة ، تضخم ، تدهور مستوى المعيشة ، أحتدام التمايز الاجتماعي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*راجع مؤلف د. زكي ،رمزي – مصدر سابق - ص87 ص88 .
** أنظر مؤلف د. زكي ، ركزي – مصدر سابق - ص89 و 90 . .
*** أنظر الفصل الثاني من البحث .

وأمام هذه الازمة ، طرحت مسألة الاستثمارات الاجنبية بالاعتماد على آلية السوق والتجارة الحرة وما يدفع ذلك بأبعاد الدولة تماماً عن التدخل في النشاط الاقتصادي ، وتبنا هذه المهمة صندوق النقد الدولي والبنك المركزي من خلال برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ،وأنه يتعين على الدولة أن تعزز حجماً مناسباً من الحوافز والضمانات لتلك الاستثمارات ، حوافز ضريبية وأخرى جمركية ،

وضمانات أخرى تعكس مزايا محددة على سبيل المثال كالتي كفلها قانون الاستثمار العراقي الجديد الذي جرى الحديث عنه ، بالاضافة الى الشكل المؤسسي والاطر القانونية لإدارة النظام الجديد حيث دونت وثيقة الدستور في المادة 110 ، الفقرة الثانية منه ، الالتزام بأقتصاد السوق ".

وبدون أن ندخل بالتفاصيل فإن التوجهات لهاتين المنظمتين الماليتين الدوليتين وغيرها، تمتد لتشمل كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية " برامج الاستثمار ، التجارة الخارجية ، سياسة العمالة والاجور، سعر الصرف ، وسعر الفائدة ، الموازنة العامة للدولة، الشكل المؤسسي والاطر القانونية لإدارة النظام الاقتصادي*... الخ.

وقبول الدولة بذلك معناه تخلي الدولة عن كثير من أدوات السياسة الاقتصادية التي كانت فيها تؤثر على النشاط الاقتصادي ، كما أنها تجبر على التخلي عن كثير من توجهاتها وأهدافها الاجتماعية وعبر آليات هذه البرامج تتم ،عمليات جذرية في إعادة توزيع الثروة والدخل الوطنين لصالح القطاع الخاص المحلي والاجنبي ، ويبدو ذلك جلياً من خلال سياسة خفض الضرائب على رؤوس الاموال والدخول المرتفعة " وفي تجربة العراق ، نعني الشركات المتعدية الجنسية والراسمال الاجنبي ، وذلك لفقدان المؤهلات المالية الكبيرة لدى القطاع الخاص الوطني". هذا بالاضافة الى الامتيازات الضريبية السخية التي تجري لصالحه .

وخلال إعادة التوزيع هذا يسلب تدريجياً من الدولة ذلك الجزء من الفائض الاقتصادي الذي تستند عليه في دعم أستقلالها النسبي وأجراء التوازنات الاجتماعية . ويتخذ عملية إعادة توزيع الثروة شكلاً سافراً في الضغط على الدولة لبيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص ، وهو النقل لصالح الشركات المتعدية الجنسية ، ولا تقتصر الخصخصة على الوحدات الخاسرة أو المتعثرة ، وأنما الوحدات الناجحة التي تدر دخلاً للدولة . وهدف التثبيت والتكيف الهيكلي هو التقليل المستمر من أمكانية الدولة . كما يقول "د. مرزوق**"، تستمد الخصخصة مبرراتها من النظرية الاقتصادية السائدة وهي "الليبرالية الجديدة"ومن خلال مناقشة فروضها الاساسية ، يتبين إن نظرية "المستهلك" و"نظرية المنتج" تقومان على مفهوم المنفعة الحدية لعناصر الانتاج ، وتحقيق هذه المنفعة هو الذي يقود الافراد الى الاستثمار الامثل للموارد ، وبالتالي فإن الملكية الخاصة لهذه الموارد، تجعل أستثمارها أفضل ، وعلى أساس هذه الفرضية يطالب دعاة النظرية بتحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة ..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير إن "د. نبيل " يحاجج ذلك بقوله " إن الفروض التي تقوم عليها النظرية تفتقر الى العلمية، في المنفعة التي تعدها مقياساً للقيم هي معيار ذاتي مرتبط بالتكوين الفيزيائي والنفسي والثقافي للفرد وبالتالي لا يمكن أن تكون معياراً عاماً للقيمة، فمعيار القيمة يجب أن يتمتع بالموضوعية والشمولية والقابلية للمقياس وهو ما يتمتع به معيار "العمل الاجتماعي " في النظرية الكلاسيكية . كما يضيف إن هذه النظرية تتجاهل توزيع الدخل ، وتعتبر السوق هو التوزيع الطبيعي ، لأنه منسجم مع أسعار خدمات عوامل الانتاج المحددة في السوق وفق آلية العرض والطلب، ولكن تاريخ التطور الراسمالي يبين إن علاقة القوة التي تحكم السوق ، وهي التي تتحكم بآليات العرض والطلب ، وبالتالي فإن تعظيم المنفعة من خلال التبادل في السوق يتم عبر

---

* أنظر مؤلف د. زكي ، رمزي مصدر سابق ص91. .

** راجع مؤلف د. الابرش و د. مرزوق – مصدر سابق ص87 .

تعظيم منفعة فئة على حساب منفعة الآخرين، وهذا ما يجعل السوق اداة صراع وغابة الغلبة فيها للاقوى ، ويتحقق التوازن في هذه السوق بغض النظر عن تلبية الاحتياجات الاساسية ،وعن الغبن والظلم لفئات أجتماعية واسعة تشكل غالبية المجتمع*.

وسيكتمل تحليلاته بالاشارة الى النقاشات الدائرة.. بين دول منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية ، حول مشروع " الاتفاقية المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار" حيث إن مطاليب رأس المال تشكل خرقاً للقانون الدولي ، ولمبدأ السيادة الوطنية ، وتهدد أسس الديمقراطية الغربية، وهذا ماجعل معظم دول المنطقة تحجم عن الالتزام بهذه الاتفاقية . يقصد المناقشات بصدد " برامج التعديل الهيكلي" المطروحة والنظرية الاقتصادية السائدة والانعكاسات المترتبة على تطبيقاتها في الدول النامية، والنتائج السلبية لهذه البرامج في دول أفريقيا وجنوب الصحراء ودول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوربا والاتحاد السوفيتي السابق والدول العربية ، دفعت بالمؤسسات الدولية المُنشئة لهذه البرامج الى الاعتراف بأن النتائج قد فاقمت في سلبياتها أسوء من توقعاتها وحتى الرئيس الامريكي السابق "بيل كلنتن" قال " إن التحول الاقتصادي المؤلم والمأخوذ به دون شبكة حماية أجتماعية ملائمة ، يمكن أن يضحي بأرواح بأسم النظرية الاقتصادية ".

نعود ثانية لدور الدولة وفاعليته وأستهدافه من خلال الصندوق والبنك الدولين ولأستحواذ على الفائض الاقتصادي، يقول" د. رمزي **" ومهما يكن من أمر ، فإن تركيبة هذه السلطة في مجتمعات ما بعد الاستعمارمع أختلافها بهذا القدر أو ذاك ، في هذا البلد أو تلك، هي التي أضعفت طابع الاستقلال النسبي ، وهو الاستقلال الذي أعطى للدولة طابعاً خاصاً للدور الذي لعبته في الحياة الاقتصادية في هذه المجتمعات . فبالرغم من التباين الكبير التي أنطوت عليه الدول النامية في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عقب نوالها الاستقلال السياسي . فإن القاسم المشترك الجوهري الذي ميز توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية في العقود الاربعة الماضية ، هو الدور القوي الذي لعبته الدول في عمليات النمو الاقتصادي "حسب د. زكي" ويوضح ذلك ، بقوله "فقد أعطت الدولة للتصنيع وعمليات التحديث أولوية كبيرة . وقد صيغت السياسات الاقتصادية في عدد كبير من هذه الدول للوصول الى هذه الاهداف ، مثل حماية صناعة بدائل الواردات ودعم مدخلات هذه الصناعة وزيادة الاستثمارات العامة الموجه لبناء شبكة البنية الاساسية. ودعم المواد الغذائية لتوفير العمالة الرخيصة..الخ . ويواصل بالاشارة "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على إن أدوات السياسة الاقتصادية في هذه الدول كانت أنتقائية ، وتتراوح فيما بين الاعتقاد شبه المطلق على آلية السوق "كما حال دول أمريكا اللاتينية"والتخصيص المباشر للموارد النادرة من خلال تدخل الدولة "كما هو في بعض الدول الافريقية والاسيوية". كما أمتد دور الدولة في كثير من البلدان ليشمل أمتلاك الدولة وإدارتها للعديد من المشروعات الصناعية والزراعية والتسويقية والتمويلية، كما زاد الانفاق الموجه للخدمات الاجتماعية ،كالانفاق على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الاسكان الشعبي وشبكات المياه والصرف الصحي بما يتناسب مع معدلات النمو السكاني المرتفعة في تلك البلدان... ويضيف أيضاً "أدركت كثير من نظم الحكم الوطنية في هذه البلدان ، إن مواجهة أخطار الصدمات الخارجية التي تتولد في قطاع المعاملات الاقتصادية الخارجية، تتطلب من الدولةأن تمسك بالخيوط الاساسية التي تحكم سير الحركة في هذا القطاع "أسعار الصرف والتحولات النقدية ونظم الاستيراد وإن أمكن تحجيم هذه الصدمات والآثار الناجمة عنها وكلما كان تأمين أحتياجات البلاد من الواردات الضرورية "الاستهلاكية والوسطية والانتاجية ... والتصديرية" بأعتباره من أخطر القطاعات التي

---

* راجع مؤلف د. مرزوق ، نبيل - مصدر سابق - ص87 .

**راجع مؤلف د. زكي ، رمزي – مصدر سابق –ص 85 و ص86 .

إذا ما أمكن توجيهها وضبط أيقاع الحركة فيها. ولكي ننقاش بأختصار كثيف نعود الى توجيهات المنظمات المالية الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهم منظمة التجارة العالمي وبرامجها التي تهدف بالنسبة ، للبلدان النامية الى أضعاف قوة الدولة والى الاستحواذ على الفائض الاقتصادي ، مهما تعددت الاساليب والطرق المتبعة في تحقيق ذلك سواء في أستغلال الازمات الاقتصادية العديدة للبلدان النامية ، أو في نشر أفكار الليبرالية الجديدة وفشل تجربة المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي أو في بلدان أوربا الشرقية أو سواءً أدت قوة الجذب للنموذج الاسيوي ، الذي فسر وبخاصةً إعتماده على نظام السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي "رغم إن الواقع التنموي الذي حدث في هذه المجموعة كان موجهاً من قبل الدولة. وهو يعني إن الدولة قادت السوق وليس العكس *. ويعرف" مانويل كاستلز" في مؤلفه القيم الدولة التنموية الصادر عام 2000 الذي يقول فيه بهذا الخصوص: تلك الدولة التي تؤسس شرعيتها على أطلاق عملية تنموية متواصلة، لاتقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي، وأنما تنجح في أحداث تحولات جذرية في هيكل الانتاج المحلي،وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي."* ومما يجدر بالذكر أن الدولة التنموية لعبت دوراً هاما في قيادة الاقتصاد الياباني غداة الحرب العالمية الثانية بفرض قيود صارمة على الواردات من الخارج خلال حقبتي الخمسينات والستينات من القرن الماضي ... ومن ناحية أخرى لم تعتمد "التجربة الكورية في التنمية على قدوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة" FDI " على نطاق واسع، أذ تأتي بعد الهند... ولعل هناك أجماعا في الفكر التنموي الحديث ، في ضوء تجربة التنمية في بلدان جنوب شرقي آسيا، على أهمية الدور المحفز" للدولة التنموية"، الذي]أخذ شكل الارشاد الاستراتيجي "Strategic guidance" في توجيه عمليات التنمية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد هذا الطرح العلمي والد قيق ، لما تتمتع به الدولة بأختلاف السياسة المتبعة ، لكنها تشكل في حد ذاتها مضمون قوة للحفاظ على الموارد الوطنية وتوزيعها، فهي تشكل عاملاً معرقلاً للتوجهات الجديدة للبيبرالية الاقتصادية والمدرسة النقدية على سبيل التحديد، ويأتي في هذا الصدد، خط التراجع الذي رسمته بلدان أمريكا اللاتينية "رغم حداثة وأولية التجربة" وإعادة النظر بسياسة الصندوق والبنك الدولين وأقتصاد السوق خير دليل، على عمق المعاناة التي عاشتها شعوب هذه البلدان في ظل سيطرة المنظمات المالية الدولية، وهي تجربة بحق بحاجة الى دراسة معمقة ، في ظل الهجوم الايديولوجي ضد البلدان النامية . ولا نريد أن نطيل، نعود الى موضوعنا . بالنسبة للعراق ، فإن هدف التوجه الحاصل الآن بعد 2003 ، هو تبني آلية السوق التي تهدف للوصول للتنمية وما يعرف عن السوق العراقية كونها سوق غير كاملة Imperfection ، وهي حالة لها أبعاد تاريخية مرتبطة بجذور البيئة الاقتصادية والاجتماعية العراقية ، وأسهمت مجموعة السياسات وعبر مراحل وتحديداً في فترة النظام السابق وقوانينه في تكريس هذه الحالة وفي زيادة التشوهات في أقتصاده وسوقه بالاعتماد على أنتاج وأستخراج وتصفية النفط وهيمنة هذا القطاع على المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وفي المتغيرات الاقتصادية الكلية، وما رافق ذلك من حروب وأزمات عمقت الاعتماد على هذا المصدردون تطوير تنويع مصادرالاقتصاد وما تعرض لحصار أقتصادي صارم وقاسي ، شل معظم الفعاليات والانشطة الاقتصادية . يضاف لها المديونية الخارجية والبطالة. وأرتفاع مؤشرات التضخم النقدي بأرقام فلكية وعجز القطاع الخاص عن القيام بدوره في مساندة قطاع الدولة ، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ، والتشوه في أنماط الاستهلاك ، وهيمنة قطاع الدولة على عمليات الانتاج والتجارة والاستيراد وبخاصةً السلع الوسطية والانتاجية وأرتباط حركة تصدير النفط بالاسواق العالمية . والضعف في سوق الاوراق المالية ، وتعاظم

---

* راجع مؤلف – د. مرزوق ، نبيل -ص88 .

** راجع د. عبد الفضيل ، محمود – مصدر سابق – ص21 وما يليها .

الانشطة الطفيلية على حساب الانشطة الحقيقية . وأتساع ظاهرة هروب رؤوس الاموال وتوظيف الفائض في الخارج ... وأنتشار الفساد في أجهزة الدولة وتشوه حركة الاسعار نتيجة الفروق بين الاسعار الاسمية والاسعار الحقيقية . هذه الصورة الحقيقية الموجزة للاقتصاد العراقي قبيل عام 2003 .

قاد التحول بعد ذلك في سياسة وأستراتيجية المحتلين ، بأعتماد أقتصاد السوق ، وهو ليس خياراً وطنياً عراقياً ، وما يحقق ذلك هوالبرنامج الذي وضعه الحاكم المدني "بول بريمر" الذي شكل طريق التوجه العام لعملية الاصلاح الاقتصاد العراقي ، والتي أشير لما تهدف إليه هذه السياسة ،

ومدى تأثيرها على توجه الاقتصاد العراقي اللاحق . الذي يوجه من المنظمات المالية الدولية وتحديداً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

هذه الدوافع والمبررات ، التي توضحها الادبيات ، التي تشير ، بأن التشوهات التي خلفت على هيكل الانتاج من قبل سياسة الدولة الموجه "التنمية الموجه" وجوانب الفشل فيها كما ذكرنا في تجربة العراق ، وهي الذريعة التي أعتمدتها هذه المؤسسات وفي الجانب الثاني ، هناك الدافع الايديولوجي لدى الدول الرأسمالية ، بتعميم كل مبادئه وتنظيماته ، على كل دول العالم ، سواء كان ذلك في صالح هذه الدول أو غير صالحها ، رابطة تلك الافكار والصياغات بين الخصخصة كطريق للتوجه الاقتصادي والعولمة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما يخدم توجهات الشركات متعدية الجنسية ، التي تضغط على البلدان النامية ومنها العراق . من أجل إعادتها الى حظيرة دول المركز ،كبلدان تابعة للاقتصادي الرأسمالي العالمي وذلك بالمزيد من الخصخصة ، ليتيح لها الاستحواذ على العديد من الشركات والمؤسسات الوطنية أو المشاركة فيها لأفراغ الدولة من قاعدتها الاقتصادية وأضعاف القطاع الخاص الصناعي الوطني من النهوض بالمهمات الوطنية ، غير عابئة بما يكون لذلك الاثر على الاقتصاد الوطني وعلى السيادة الوطنية . ولكي لاتكرر نماذج الدولة المحفزة للتنمية" كما ذكرنا" وهو الدافع والهدف الاساسي للخصخصة في البلدان النامية وهي الاهداف للبرامج المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين وشروطهما .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرابع

البرامج المقترحة للصندوق والبنك الدولين للخصخصة وشروطهما:

تعتبر المنظمات الاقتصادية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" هما المنظمتات اللتان تبنتا تنفيذ" أتفاق واشنطن" فيما يتعلق ببرامج التكيف الاقتصادي المثير للجدل بين الباحثين الاقتصاديين ومنظمات دولية وأحزاب سياسية ، في الكثير من الدول وخاصة البلدان النامية، سوأاء من حيث الاهداف والتوجه والنتائج والاجراءات وآليات تطبيقها .. أو في الاتجاه نحو تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، المسماة "بسياسة الاصلاح الاقتصادي" وما ينطوي من أنفتاح وتحرر وأعمال لآليات أقتصاد السوق ، التي أقترنت بضغوط خارجية وبخاصةً المنظمات الاقتصادية الدولية المذكورتين .

ولتزايد عدد الدول التي ثبتت كلياً أو جزئياً الخصخصة وبخاصةً العدد المتزايد من الدول النامية ومنها الدول العربية التي أتجهت لتبني هذه السياسات أو الاسترشاد بها لغرض وضع تصاميم برامج اصلاح أقتصادي محلي وما ينعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول التي تطبق هذه السياسة ، وقد أرتبطت نشأتها ببداية فخ المديونية الخارجية التي تعرضت لها البلدان النامية في الثمانينات من القرن العشرين.

وبغض النظر عن تنفيذ البرامج ، فإن هذا التوجه جاء نتيجة ضغوط داخلية من قبل القوى والفئات الرأسمالية المحلية، ولكنه في الجانب الاعظم بضغوط خارجية متمثلة بقوى ومؤسسات وبخاصة الصندوق والبنك الدوليين ، وتشكل هذه المؤسسات العامل الحاسم في التوجه الاقتصادي لهذه الدول ،

وقد كانت البداية، هو تقرير "لستر بيرسون" الذي رسم الخطوط الاساسية لليبرالية التكيف على البلدان النامية وتوفير المناخ الاستثماري ولنشاط رأس المال الاجنبي عام 1969 في مبادئه الثمانية "التي ذكرناها بالبحث سابقاً" لاحظ مخططي هذه المنظمات الدولية ضرورة زيادة الضغوط لمؤسسات التمويل الدولية على توجيه السياسة الاقتصادية بما يتلائم مع الظروف الجديدة لما يسمى "بالاصلاح الاقتصادي".

ففي عام 1989 صاغ الاقتصادي "جون ويلمسون*، نائب رئيس البنك الدولي ما عرف "بتوافق واشنطن**- Washington Consensus" تلك المبادئ الاساسية التي رغم أنها تطبق على أي فترة تاريخية وأي أقتصاد ، وأي بلد وفي أي منطقة من أنحاء العالم ، والتي هدفها بأسرع وقت تصيفه مواقع الدولة، والتحرير الكامل للاسواق ورؤوس الاموال ، والخدمات وغيرها، وربطها بسوق عالمي موحد ذاتياً تماماً..هذه المبادئ " نذكرنا لفائدة البحث" وهي :

1- من الضروري " في كل بلد" البدء في اصلاح المالية العامة وفق معايير: تخفيض العبء الضريبي على الدخول الاكثر ارتفاعاً، لحفز الاغنياء على القيام باستثمار أنتاجي ، وتوسيع القاعدة الضريبية ، وبوضوح، منع الاعانات الضريبية للافقر، من أجل زيادة مقدار الضريبة.

2- أكمل وأسرع تحرير ممكن للاسواق المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر كتاب : تشوسودوفسكي ، ميشيل – عولمة الفقر – ترجمة محمد مستجير مصطفى - كتاب سطور- دار سطور للنشر القاهرة ط1 -2000 ص46 .

** توافق واشنطن : هو مجموعة السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة الامريكية، ومقر هذه الاطراف الثلاث " واشنطن" ... كما يحتوي على مجموعة من الاتفاقات غير الرسمية " أتفاقات جنتلمان"، عقدت طيلة الثمانينات والتسعينات بين الشركات الرئيسية المتعدية الجنسية ، وبنوك " الوول ستريت Wall Street" وبنك الاحتياطي الاتحادي الامريكي والمنظمات الدولية " الصندوق والبنك الدولين " .

3- ضمان المساواة في المعادلة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الاجنبية من أجل زيادة مقدار ومن أجل ضمان هذه الاخيرة.

4- تصفية القطاع العام بقدر الامكان، وتخصيص المنشآت التي تملكها الدولة أو هيئة شبيهة بالدولة.

5- أقصى حد من ألغاء الضوابط في أقتصاد البلد ، من أجل ضمان الفعل الحر للمنافسة بين مختلف القوى الاقتصادية الموجودة.

6- تعزيز حماية الملكية الخاصة .

7- تشجيع تحرير المبادلات بأسرع الوسائل الممكنة ، بهدف تخفيض الرسوم الجمركية بنسة 10% كل سنة.

8- لما كانت التجارة الحرة تتقدم بواسطة الصادرات ، فينبغي في المقام الاول تنمية تلك القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها.

9- الحد من عجز الميزانية .

10- خلق شفافية الاسواق ، فينبغي أن تمنع معونات الدولة للعاملين الخاضعين في كل مكان، وعلى دول العالم الثالث التي تقدم دعماً من أجل أبقاء أسعار الاغذية الجارية منخفضة .أن تتخلى عن هذه السياسة ، أو عن مصروفات الدولة فينبغي أن تكون للمصروفات المخصصةلتعزيز البنى الاساسية الاولوية على غيرها.

وهكذا إذن لم تكن المبادئ التي صيغت على أعتبار هاتين المؤسستين مؤسسات لتقديم المشورات، بل أنها " تملك سلطة لغرض فرض سياسات أقتصادية من أجل الطلب من البلدان التي تحتاج الى قروض من الصندوق والبنك الدوليين ، أن تتقيد بتوصياته الاقتصادية حتى تتأهل للاستفادة من القروض . والعراق اليوم مؤهل وفقاً لبرنامج الصندوق " المساعدات الطارئة لحالات مابعد النزاع "EPCA" وقد تم تنفيذ الطلب منه تنفيذ سياسات بعينها*".

ولذالك هرع "بول بريمر" لأرساء قواعد أقتصاد ،تخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية"كما ذكرنا" ومنتهكاً بذلك أتفاقيتي "جنيف ولاهاي" وبالتعاون مع هاتين المنظمتين لتنفيذ برامج التكيف الاقتصادي ، وتشكل الروابط ما بين الصندوق والبنك الدوليين، من خلال برنامجي التثبيت الهيكلي والتكيف الهيكلي حيث الاول "التثبيت" وفقاً له فأنه يحتوي جملة من السياسات قصيرة المدى توضع من قبل " الصندوق" وتهدف السياسة كما مخطط لها الى خفض التضخم وأستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون ، بالاضافة الى التقليل من النفقات خفض الدعم والاجور" وتطبيق سياسات مالية وأئتمانية ونقدية أنكماشية صارمة، من أجل أصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية " كما أشير له من قبل".وكيف ظهرت كلفة الحفاظ على "التوازنات الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل مديونية خارجية متفاقمة وأوضاع أمنية منفلتة وفشل السياسات الاقتصادية.." تظهر تلك الكلفة من خلال الضغوطات التي تمارس على النفقات العمومية وخصوصاً تقليص نفقات دعم المواد الاساسية وفي المقدمة منها البطاقة التموينية إضافةً الى تعديل أسعار المشتقات النفطية "والذي يبرز عادةً بأن الدولة تتحمل أعباء أقتصادية نتيجة أستيرادها لهذه المنتجات بأسعار مرتفعة وبيعها بأسعار زهيدة، ولكن مهندسي هذه الاستراتيجية ينسون "أو يتناسون وهو الاصح" أو لاينسون أو يتناسون وأنما يضللوا المواطنين وهي حقيقة – إن "أتفاقية الترتيبات المساندة " التي وقعتها الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي نصت على إن "يلتزم العراق ببرنامج مالي لمدة ثلاث سنوات ، وهناك ثلاث شروط أساسية تسبق دخول الاتفاقية حيز التنفيذ "وأول هذه الشروط

---

* أنظر مقالة : جوستين أسكندر – ديون صدام ، صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي – مصدر سابق ص2 .

هو "تعديل أسعار المشتقات النفطية ، وهذا يعني إن رفع أسعار هذه المشتقات هو شرط فرضه صندوق النقد الدولي*.. بدليل تقديم الحكومة عام 2009 ، شهادة حسن السلوك والالتزام من نادي باريس، وهومؤسسة واسعة فلكي يحصل العراق على قرض قيمته 685 مليون دولار من البنك الدولي وألغاء جزء من ديونه البالغة 120 مليار دولار ، وافقت الحكومة آنذاك على تقليص الدعم للسلع الاساسية التي كانت تقدم النفوذ تضم حوالي 20 من أكبر البلدان الدائنة، بالطلب من البلدان التي تحتاج الى الاعفاء من الديون الى تطبيق توصيات الصندوق لتصبح مؤهلة لطلب الاعفاء .

في السابق ، والتي كانت توفر السلع الاساسية والنفط بأسعار زهيدة بين الاسعار على مستوى العالم . فقد قامت بتطبيق أول أقتطاع من الدعم النفطي للمواطنين ، وكان الاثر المباشر لذلك هو زيادة أسعار البنزين وزيت الديزل وغاز الطهي والكيروسين بمعدل خمسة أضعاف ، وأرتفع سعر البنزين من سعر يعادل 3 سنت أمريكي للتر الواحد الى مابين 12 إلى 17 سنتاً ، أما التأثير الاكبر فهو الارتفاعات الجنونية في مستويات التضخم ، فقد قفز معدل التضخم وقتها من 5. 8% الى 22% وأرتفعت أسعار الطعام في المتوسط بمقدار 26. 4% وزداد سعر كيلو الطماطم على سبيل المثال من 350 دينار "23 سنت" الى أكثر من 500 دينار وأرتفعت أسعار اللحوم في بغداد بمقدار 15% ، وإن الاسعار في تزايد من أجل تلبية مطالب صندوق النقد الدولي كما أشار لذلك وقتها أحد المسؤولين" قائلين لهم" أن تكون الاسعار متطابقة مع الأسعار في البلدان المجاورة.

فقد أشار وقتها ممثل صندوق النقد الدولي " بيل مواري " لوكالة كوكس :نيوز: إن مسألة أقطاع الدعم ليس إلا مجرد قضية عاطفية ، فالدولة العراقية يجب عليها أن تجد مصادر أخرى لتمويل قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة الهامة الاخرى .

وقد أوضحت الادارة الامركية أضافةً الى البنك الدولي ،أشار أنه حتى تقلص الدعم النفطي غير كاف ، فيجب على الحكومة العراقية أن تقلل عدد الاشخاص المؤهلين لتلقي الحصص التموينية بصورة حادة ، وقد صرح "توماس ديلار" المستشار الاقتصادي الامريكي للحكومة العراقية في مؤتمر صحفي ، إن شطب هذه المنظومة التموينية ليست أجندة البنك الدولي لعام 2006 ، إلا أننا بحاجة الى أحصاء شامل لتحديد عدد الاشخاص الذين يطلبون دعماً مستمراً للبقاء على قيد الحياة لإعانة أنفسهم فقط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نستخلص من ذلك إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة الامريكية أستخدمت الديون كوسيلة لفرض سياسة الخصخصة وغيره من الاصلاحات الاقتصادية في العديد من بلدان العالم "أورد بعضها البحث".

وإن ممارسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكومة العراقية في التحول الى القطاع الخاص ضمن سياسات " الاصلاح الاقتصادي" تحت شعار :

1- النمو الاقتصادي المستمر .

2- ضرورة أحداث التغيرات الهيكلية .

3- تحقيق الاستقرار المالي .

هذه الشعارات للمنظمتين الدوليتين ، التي تجاهر بهما ، هي دعوة صريحة لتحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ، وتحرير الاسعار والتجارة، وأصلاح سوق العمل والضرائب ، على أنها تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي على المديين القصير والبعيد المدى ، لتحقيق ذلك لا بد أن تعمل الحكومة وفق هذا المنظور لتخفيض العجز المالي وأتباع سياسة نقدية أنكماشية ، وكبح التوسع الانمائي وتخفيض قيمة العمل ومعدل التضخم ..وما ينطوي ذلك على تداعيات أجتماعية

---

* للتفاصيل أكثر أنظر : د. ياسر حسن ، صالح – مجموعة مقالات .

على الفقراء وآثار تطالهم وأصحاب الدخل المحدود وغيرها من الآثار " يفسرها أحد الاقتصادين" بإن الكلفة الاجتماعية المترتبة على تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي ، تتجاوز في نطاقها كل التكاليف التي يمكن تنجم عن تنفيذ هذه البرامج*".

---

* لاحظ : النجار ، سعيد – الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية – تحرير طاهر كنعان – صندوق النقد العربي – أبو ظبي 1996 ص11 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس :

الآثار السياسية والاجتماعية للخصخصة على الطبقات والشرائح الاجتماعية

تناول الفصل السابع ، مرحلة الانتقال ، والتي تضمنت تغيرات أقتصادية بنيوية ، حملت معها تناقضات جديدة " تعايش القديم والجديد" والجديد هنا الرأسمال المالي الاجنبي ودخوله بدون أذن ومعه المعونات التي تدفقت مع الاحتلال وتحكمت في المقدرات الاقتصادية " من خلال مشروع الحاكم المدني بول بريمر " الذي أدى ذلك الى تفاقم التفاوت الاجتماعي ، وأستشراء البطالة ، وتعاظم التهميش الاجتماعي ، وتباين الفرز الاجتماعي والطبقي ، أثر عملية بروز نمط جديد لتوزيع الدخل وما أثر ذلك على الد خول ومستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطى ، وبالمقابل أدى الى تحسن واضح في دخول وأستهلاك بعض الفئات الاخرى وبخاصةً من الذين يعملون في أنشطة المشاريع التي طرحتها سلطة الاحتلال ، من مقاولين وغيرهم . وكذلك في الانشطة التي تعمل في التجارة الخارجية أو في المضاربات والتهريب وغيرها، أو من الذين تبوءوا مراكز حساسة في أجهزة الدولة.

ولا يقتصر هذا التباين بين الفئات الاجتماعية المختلفة وأنما بات يؤثر في داخل الطبقة الواحدة ، فنجد فئات معنية قد تضررت كثيراً في حين أنتفعت شريحة أخرى من الطبقة ذاتها ... وهناك من الجماعات* التي تغيرت أوضاعها بين يوم وليلة بسرعة فائقة، الامر الذي يصعب تحليل تناسبات القوى الاجتماعية. ثم إن السياسة الاقتصادية الانكماشية وفقاً للتوصيات " الصندوق والبنك الدوليين" المتبعة بعد عام 2003، وأثرها ساهمت على مستوى تدهور الحياة المعاشية للمواطنين وفي هذا الصدد أشير"الى إن نظراً للطابع الانكاشي الذي تنطوي عليه برامج التثبيت والتكيف الهيكلي " حيث أنها تصاغ بدقة من أجل القضاء على فائض الطلب المحلي" فإنه ترتب على الاجراءات والسياسات النقدية والمالية التي أنطوت عليها" خفض الانفاق الجاري والاستثماري ، كبح الاستثمار الخاص المحلي من خلال زيادة سعر الفائدة والسوق الائتمانية وزيادة أسعار الطاقة والمواد الخام..."، ترتب على ذلك حدوث تدهور ملحوظ في معدلات نمو الناتج الاجمالي ، ومعدلات النموالقطاعية ، وخفض معدلات الاستثمار والاستيراد ، وكل ذلك أثر بالضرورة وبشكل عام على مستويات الاستهلاك والتوظيف والدخل لمختلف طبقات وشرائح المجتمع "وإن كانت فئات قليلة أستفادت من تلك الاجراءات**.."هذه الوصفات أدت الى كوارث أقتصادية وسياسية ، دفعت شعوب البلدان التي طبقتها الثمن باهضاً وما يجري في العراق حالياً ما هو إلا محاولة لتكرار تجربة الاصلاح الاقتصادي التي جرت في البلدان الاشتراكية سابقاً وتحديداً روسيا . ويمكن الاشارة الى إن البحث وفي الفصل الرابع منه قدم تجارب لبلدان مختلفة، أخفقت أقتصادياتها نتيجة لهذه الاجرأءات ...وما يحصل في الاقتصاد العراقي وبخاصةً بسياسة التدمير بكل ما يتعلق بالقطاع الصناعي ، وتشجيع الحياة الاستهلاكية للفرد وتحويل الاقتصاد من أقتصاد أنتاجي الى أقتصاد أستهلاكي ، يعتمد على ريع النفط لتمويل الطلب الاستهلاكي على السلع المستوردة ، وفي توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة بشكل غير كفء كلها أدت الى زيادة الفجوة الداخلية للثروة والدخل بين الطبقات الاجتماعية والافراد ، مما أدى الى أرتفاع حاد ومستمر في معدل ، البطالة ، وإن الاجراءات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أصحاب الحواسم : الجماعات التي أستثمرت الحالة السياسية ، وسيطرت على أملاك الغير فنهبت من موارد الدولة ومؤسساتها المالية والاقتصادية ، وأستولت على أملاك المواطنين وبطرق الأبتزاز والتهديد والسلب والنهب ، بغير وجه حق أو قانون وأنما وفق شريعة الغاب " القوي يأكل الضعيف" وعلى مسمع ومعرفة من السلطات .

** راجع مؤلف د. زكي ، رمزي – الليبرالية المستبدة – مصدر سابق – ص96 .

الاقتصادية التي أتخذت من قبل الحاكم المدني، لم تساهم على أمتصاص البطالة الناجمة عن تجميد وتصفية القطاع الحكومي ، و أنما بالاعتماد على الكوادر الاجنبية عوضاً عن الكوادر العراقية، عدا مراكز صنع القرار . وأصبحت ظاهرة البطالة لا يمكن تجاهلها حيث إن أرتفاع معدلاتها يمثل أحد المؤشرات الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي . وإن أستمرار هذه الظاهرة وتزايدها يفسر ببساطة ، إن نمو العرض للقوى العاملة يفوق معدل الناتج المحلي الاجمالي ، دون أن يصاحب ذلك زيادة تنافسية في الناتج القومي الحقيقي للسلع والخدمات .

لقد واجهت البحث مصاعب عديدة للحصول على المعلومات الدقيقة أو المتكاملة سواء منها المستمد من جهات رسمية أو من خلال البحوث لبعض المحللين الاقتصادين ، كما إن البيانات والاحصائيات المنشورة ، وحتى التي قامت بها وزارة التخطيط من خلال الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات عام 2006، جاءت غير دقيقة بالمقارنة مع معلومات صادرة من قبل منظمات دولية مستقلة، إذ بينت تلك إن معدل البطالة التامة تبلغ بحدود 6. 34% ومعدل البطالة الناقصة 8. 37% لكلا الجنسين ، وأنها تبلغ بين الشباب من الفئة العمرية "15 -24" بلغت 3. 30% ، وإن أكثر من 30% يعيشون حالة فقر ، وإن ثلثهم تحت خط الفقر*.

ويتفق العديد من الباحثين الاقتصاديين الى تفسير عمق هذه الظاهرة وتفاقمها يعود الى جملة من العوامل والاسباب ، يأتي في المقدمة منها :

1- تسريح أعداد كبيرة من منتسبي المؤسسات الاعلامية والامنية " الجيش والشرطة" السابقة.

2- أيقاف المصانع والمؤسسات التابعة لقطاع الدولة عن العمل وتضاؤل الاهمية النسبية للقطاعين الصناعي والزراعي ، وتراجع الانتاج الزراعي .

3- برامج "إعادة الاعمار" وما صاحبها من أجراءات ، أدت الى توجيه قسم كبير من الموارد المالية " المنح والمساعدات " الدولية ، وتخصيصات الميزانية العامة للدولة نحو نشاطات غير أنتاجية ، ولم يجر تحسن ملموس على حالة البنية التحتية .

4- لا توجد خطة لمعالجة قضايا البطالة ، بل أدى أستخدام غير العراقيين في مجالات معينة الى تفاقم مشكلة البطالة ..

كما جرى التعامل مع البيئة الجديدة، لمخططي المشروع التنموي العراقي على أساس إعادة الاعمار بمفهومه الهندسي أو وفق جينات مختبرية أي خالياً من مضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ودون تفهم لمتطلبات المرحلة أو في الترابط والتفاعل بين القطاعات والمشروعات المختلفة وعلاقتها مع الاقتصاد الكلي .

يقول "جيمس كوجان**" في تحليل أقتصادي عن الوضع الاقتصادي العراقي "حالياً يعيش ما يقرب عن ثمانية مليون عامل عراقي على أقل من دولار يومياً ، وفي ظل تلك الظروف ، فأن التضخم المتوقع في الاقتصاد ، سوف يزيد من حالات سوء التغذية التي وصلت بالفعل الى أرقام مروعة . فقد أظهر أستفتاء نشر في نوفمبر ، إن سوء التغذية المزمن في فترة الطفولة قد تضاعف بعد الغزو الامريكي الى 7. 7% ، بينما يعاني ربع أطفال العراق على الاقل من درجة من سوء التغذية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا أستمرت الظروف المعيشية في التدهور ستتفاقم الازمة أكثر في حالة أنهيار نظام توزيع الحصص التموينية " البطاقة التمويني"* الذي كان يخدم ملايين العائلات العراقية .

---

* البحث أشار في أماكن أخرى من هذا الفصل – الدراسة التي قامت وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء ، حول بعض العينات لما تعيشه العوائل العراقية .

** أنظر : كوجمان ، جيمس - تحليل أقتصادي نشر على موقع وورلد سوشياللست على شبكة الانترنيت .

تابع قائلاً "جيمس كوجان" هناك 4. 8 ملايين أسرة عراقية مسجلة في هذا النظام ، من المفترض أن تحصل على حصة تموينية شهرية من السلع الاساسية مثل الارز والدقيق وزيت الطهي ، والتي يتم توزيعها خلال شبكة من 42 ألف وكالة حكومية عبر البلاد . وقد أدت المسائل الامنية وقضايا الفساد الى عدم وصول الامدادات بصورة كافية من حيث الكم ، وفي كثير من الاحيان لا تصل على الاطلاق . أما تلك العائلات التي لم تتلق الحصص التموينية الكاملة أو لاتتلقاها على الاطلاق ، فيجب عليها أن تتقدم بطلب الى الحكومة لتعويضها ، ويجب عليها أن تنتظر عدة أشهر قبل أن تصدر الشيكات التعويضية ، وما بين الشكوى والشيكات تعاني العائلات مرارة الجوع .

يشير عدد من الاقتصاديين إن تطبيق برامج التكيف الهيكلي يترتب علية جملة من الآثار الاجتماعية السلبية وبخاصةً تلك التي تنجم عن تطبيق سياسات التقشف المالي ، التي تلحق أفدح الاضرار بفئات واسعة من المواطنين ، خصوصاً الفئات الفقيرة وأصحاب الدخول الثابتة " الاجور والرواتب" كما تؤدي تلك السياسات الى حرمان الكثير من فرص التعليم والتدريب ، وتؤدي سياسة تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود عن السوق والانفتاح الحر، تؤدي الى طغيان النزعة الاستهلاكية لفئة ضئيلة من الافراد وسقوط الفئة العظمى في مصيدة الجوع .

فالتحول الاقتصادي من الانغلاق والتوجه المركزي الى الانفتاح الكامل، وفتح الباب على مصراعيه في التعامل مع العالم الخارجي ، يثير الكثير من الشكوك خاصةً ، عندما ننظر لمسألة حساسية القطاع الخاص ومسألة التوجه نحو الربح السريع عند المفاضلة في الاستثمار في القطاعات المختلفة ، مثل ذلك أستثمار القطاع الخاص في مشروع الاتصالات وبخاصةً أنشاء وتوسيع شبكة الهاتف النقال "Mobil" دون الهواتف الارضية "بالرغم من وجود عجز كبير في قطاعات الخدمات الاساسية كشبكات " الماء والكهرباء والمجاري وغيرها"، وهو الامر الذي يثير الكثير من التساؤل حول مدى ملائمة توجهات القطاع الخاص في ترتيب الاولويات بالنسبة للاقتصاد الوطني ..

يلاحظ البحث إن تباينات شديدة حدثت منذ عام 2003، وحتى 2009 في مستوى معيشة الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقاً للتغيرات التي حصلت في مداخيلها ، فهذه السياسات المذكورة أثرت سلباً على دخول ومستوى معيشة العمال والفلاحين في الريف وعلى الطبقة الوسطى وممن يعملون في القطاع الهامشي ، كما وأثرت على شرائح من الطبقة البرجوازية وتحديداً العاملين في القطاع الصناعي وفي التصدير ، وبالمقابل أدت الى تحسن واضح في دخول وأستهلاك قطاع الاعمال وبخاصة ممن ينشطون في مجال التجارة الداخلية والخارجية أو المقاولين الذين عملوا في مجالات وعقود مع الشركات الاجنبية القريبة لسلطة الاحتلال أو من المقربين من سلطة القرار، فالتمايز الاجتماعي الذي نجم عن هذه السياسات لم يكن قاصراً على التمايز بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وأنما داخل صفوف تلك الطبقات أيضاً ...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الدراسة التي قامت بها الامم المتحدة والتي أعدها برنامج الامم المتحدة ووزارة التخطيط ، والتي بينت كما ذكرنا إن ثلث الشعب العراقي البالغ تعداده نحو 27 مليوناً " حسب الدراسة" يعيش في فقر ، وتعكس الدراسة التحليلية للمستوى المعيشي في عام 2004، بعنوان خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، "التي جرت الاشارة لها" بمعاييرها المعتمدة التي تشمل ميادين التعليم والصحة والبنى التحتية ومستوى المعيشة والسكن ومحيط السكن والوضع الاقتصادي للاسرة، كلها تعبر عن مستوى الحرمان ، وإن أعلى مستويات الحرمان هو في ميدان في البنى التحتية التي تشمل الماء والكهرباء والصرف الصحي والنفايات ومحيط السكن من مواصلات وأمن ونظافة وغيرها.

- تفاقم مستويات الفقر ، حيث بينت الاحصائيات حسب وزارة التخطيط العراقية إن حوالي 23% من السكان يعيشون تحت خط الفقر وما يثير الانتباه هو التفاوت الملحوظ في مستويات الفقر بين المدينة والريف مرتفعة جداً لدرجة إن نسبة الحرمان هناك بلغت 65% ، أي أنها تعادل ثلاثة أمثال النسبة في المناطق الحضرية.

- أستمرار المعدلات المرتفعة للبطالة على خلفية تعطل القسم الاعظم من الانتاج الصناعي والانشطة الانتاجية الاخرى ، ويبدو تأثير البطالة أكثر وضوحاً على الشرائح الشبابية حيث يراوح معدلها في هؤلاء الاوساط بحوالي 30% ، ويتوقع أن تزداد نسبتها على المدى القصير في حال الانتقال الى الخصخصة . وتؤكد بعض الدراسات أيضاً إن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي الجارية ستؤدي الى زيادة معدلات الفقر .

- بينت حصيلة الفترة المنصرمة تفاقم التفاوت الاجتماعي وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي ، فقد أسهمت الوقائع أعلاه في تعميق التفاوت الداخلي الذي هو نتيجة منطقية لنوعية علاقات الملكية والسلطة ، حيث يلاحظ وجود فوارق كبيرة في مستويات الدخل لصالح الفئات التي راكمت الثروة وحصلت على المداخيل العالية عبر أنشطة ريعية لا صلة لها بالانتاج، فضلاً عن الايرادات غير المشروعة الرتبطة بالفساد المالي والاداري ، وتشير الحصيلة الملموسة حالياً لتراكمات آثار هذه السياسات الى إن نمطاً جديداً لتوزيع الدخل قد بدأ بالتبلور ولا يحتاج الى كبير عناء للتدليل عليه. وقد نجم عن ذلك بالتبعية ، تباينات شديدة تمت الان في مستوى معيشة الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقاً للتغير الذي حدث في مداخيلها وأثر على مواقعها الاقتصادية .

- هذه السياسات أثرت سلباً على دخول ومستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطى ، في حين أدت – في المقابل –الى تحسين واضح في دخول بعض الشرائح والفئات الاخرى . وعلى مدى السنوات الاخيرة ثمة مصالح خاصة قوية ونشأ "قطاع أعمال" بنفوذ متزايد خاصةً إن بعضه يرتبط بقوة ببعض " الاوساط البيروقراطية .

- ضعف النظام الحماية الاجتماعية الشديد وأستمرار المعاناة اليومية لشرائح واسعة في المجتمع، وتشتد المعاناة بفعل العجز الفادح في ميدان الخدمات ، لاسيما الكهرباء والماء وفي ميادين الصحة والتعليم وفي توزيع مفردات الحصة التموينية .

ويرى البحث إن السياسات التي أتبعها المحتلون للانتقال الى أقتصاد السوق الحر من حيث رفع الدعم وتفكيك مؤسسات الدولة . شكل خريطة جديدة متدرجة من الحرمان وما لها من تأثير على علاقات القوى الاجتماعية التي يجري تنشيطها بعد 2003 ، وتشير المصادر الاولية ،" رغم شحتها " للشرائح والطبقات الاجتماعية في العراق ،التي رصدت من قبل البحث لبعض الكتابات الاقتصادية من عراقين وعرب وغيرهم. وفي غمرة التحولات الجارية والتي طرأت على أوضاعهم . سنتناول ملامح التأثيرات على :

أ- البرجوازية الوطنية وشرائحها المختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـ- الطبقة المتوسطة .
جـ- العمال .
د- الفلاحون .
هـ- المهمشون .

أ- التاثيرات على البرجوازية الوطنية بشرائحها المختلفة

قدم البحث في الفصلين الخامس والسادس ، ماتعرض له الاقتصاد العراقي من سياسات أرتجالية وحروب وحصار وما رافق ذلك من دمار على مختلف المستويات .

بعد سقوط النظام وقيام سلطة الاحتلال ، بدأ بتشكيل واقع أجتماعي أقتصادي وسياسي جديد ،فعلى الصعيد الاقتصادي حصل أصطفاف جديد يحرك التناقض بين "نمو القوى المنتجة لكافة الاشكال الاقتصادية وبين علاقات الانتاج المفككة، الناجمة عن تفجر تناقضات المرحلة السابقة وتنامي دور الهويات الفرعية ممثلة بالعلاقات الطائفية والاثنية والعشائرية على حساب الهوية الوطنية وما يرتبط بها من العلاقات الاجتماعية الطبقية العادية*".

أنطلاقاً من هذا التحليل ، لا يمكن الحديث عن قوى طبقية بعينها ، بمافيها البرجوازية الوطنية الخالصة**.

فقد أزدادت أوضاع القطاع الصناعي الخاص ترديا بعد سقوط النظام 2003، إذ عمت الفوضى والنهب وتخريب المؤسسات . وقد وصلت مساهمته الى أدنى مستوياتها وتراوحت 2. 1% أو 3% من الناتج المحلي الاجمالي ، إذ توقفت تماماً منشآت كثيرة كانت تشكل البنى التحتية الارتكازية للاقتصاد الوطني مثل : الحديد والصلب والاسمنت والبتروكيمياويات والاسمدة والكبريت والفوسفات والسكر والصناعات النفطية وغيرها.

حيث يتركز القطاع الصناعي الخاص في "الصناعات الغذائية ، 381"مشروعاً والمنسوجات والملابس الجاهزة "388" مشروعاً والمنتجات المعدنية المصنعة "123" مشروعاً والمنتوجات الكيمياوية والبلاستيكية "122" مشروعاً***، وأصبحت هذه المشروعات خارج الخدمة من الناحية الانتاجية .

والاقتصاد العراقي ، لم يعتمد على الفلسفة والسياسة السابقة وأنما تحولت فلسفته في جوانبها الاقتصادية الى الليبرالية الجديدة وأقتصاد السوق ، وتغيرت العديد من الثوابت المتعلقة بتوزيع الاصول المولدة للدخل في القطاعات الصناعية والزراعة من قبل الدولة ، والتي ترتبط بتحديد الاجور والاسعار وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات المحددة، وسيادة الاجراءات التحكمية وفقاً لتوجيه سياسة الاقتصاد الكلي في ظل النظام السابق . أما الان وحسب التوجيهات الجديدة " الاصلاحات" التي تؤدي الى تقليص "دور الدولة في الاقتصاد وإعادة هيكلة القطاع العام وخصخصة المنشآت المملوكة من الدولة وتطوير المؤسسات الاقتصادية والمتوسطة ، ويقدر عدد الشركات والمنشآت العامة بـ 192، والتي تديرها الوزارات المختلفة****".

وبدلاً من أستثمار جزء من عوائد النفط الضخمة في إعادة التأهيل وتشغيل تلك المؤسسات الانتاجية فقد أدت التوجهات الجديدة لأصحاب القرار الى التوسيع في مجال الاستيراد كبديل عن النهوض الاقتصاد الوطني .

"تدعي فلسفة المشروعات الخاصة وأسلوبها، إن إدارة مثل هذه المشروعات يحكمها مبدآن أساسيان هما المخاطرة والعائد ، وغالباً ما تكون العوائد مرتفعة مصحوبة بمخاطر عالية أيضاً ، وهذا التنافس بين العائد والمخاطر يدفع رجال الاعمال بالسعي نحو تحسين أداء مشروعاتهم وتنويع المنتجات وتحديثها وجعلها أكثر قدرة على المنافسة ... وعلى مستوى المجموع يدفع ذلك الى تنشيط الاقتصاد وجعله أكثر ديناميكية ومن ثم تحسن إدارة الاقتصاد كله*****.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحيح تميزت مرحلة ما بعد 2003 برفع الكثير من القيود التي كانت تحد من نشاط القطاع الخاص وطرحت أفكار وآراء وفي مناسبات عديدة ، رغم الاختلاف في تفاصيلها لكنها ، تعكس فلسفة التوجه ، منها بناء أقتصاد مترابط متين يستند على مبادئ السوق ، تقوده المؤسسة الخاصة ، ولكي تأخذ طريقها الى التطبيق ، يفترض إعادة النظر بممتلكاتها "الدولة" وتحويلها الى دولة حارسة

---

* أنظر د. ياسر ، صالح – مجموعة مقالات – سلسة قضايا فكرية – دار الكتب والوثائق – بغداد – 2008 –ص38 .

** خاصةً إذا علمنا طبيعة الصراعات وعمليات الاصطفافات والانزياحات الجارية ، وما تعرضت له البرجوازية الوطنية وغيرها من القوى العراقية خلال تاريخها الطويل من مصاعب وتصفيات وتهميش عبر مراحل عديدة وبخاصةً الصناعية منها .

*** أنظر جريدة الصباح – تاريخ تشكل القطاع الصناعي وسبل النهوض - منشورة على الانترنيت – ص3 .

**** للتفاصيل أكثر ، أنظر مقال : د. الحافظ ، مهدي – تحديات وهموم الاصلاح الاقتصادي في العراق – الحوار – العدد الاول – 2005 ص3 .

***** راجع مؤلف ياس شعلان ، هاشم – آليات التحول – مصدر سابق – ص97 .

، وينحصر دورها في الاطر التنظيمية والقانونية ... وملخص هذه الفلسفة " كما ذكرنا" هو الرهان على " القطاع الخاص" ولكن السؤال أي قطاع خاص ، يجري الحديث عنه؟.

تقديس السوق الحر وأقتصاده وآلياته، والدعوة الى أقتصاد مفتوح والاندماج في الاقتصاد العالمي*"، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ظروف القطاع الخاص المحلي وأمكانياته المتواضعة ..

وعند الاجابة على ذلك ، نكون قد وضعنا أنفسنا أمام " مقاربة أيديولوجية " ،"وثمة فرق واضح وبَيْنْ ولذلك أتجهت السياسة الاقتصادية نحو التوسع في مجال الاستيراد كبديل عن النهوض بالاقتصاد الوطني ، حيث تشير مصادر عديدة الى الارتفاعات في مستوى الاستيرادات من "8" مليار دولار في عام 2004 الى حولي "24" مليار دولار عام 2007 ، أي تضاعف الرقم ثلاثة أضعاف خلال ثلاث سنوات " ومن هذه المستوردات مادة الاسمنت فقد أستورد العراق خمسة ملايين طن في العام 2007 بينما تمتلك الدولة "14" مصنعاً للاسمنت أجمالي طاقتها الانتاجية "17" مليون طن، وتحتاج هذه المصانع الى مبالغ ضئيلة بالنسبة لحجم الانفاق الاستهلاكي للدولة من أجل إعادة تأهيلها وتشغيلها.

" تبرز أهمية تطوير القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وتمكينه من الاسهام بشكل فعال في أستراتيجية التنمية الوطنية وخلق المناخ والمستلزمات الضرورية لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها أصلاح الاطر القانونية والمالية والقضائية للدولة وجعلها أكثر تجاوباً مع أهداف وبرامج التنمية الوطنية**".

وهذا في ظل الظروف الجديدة لا ينحصر الامر على المصانع والمنشآت المملوكة للدولة وأنما شملت المصانع والمعامل الاهلية " البرجوازية الصناعية" والمساهمة نتيجة الانفتاح في الاستيراد وغياب الدعم الحكومي لتنمية القطاع الخاص ، فمعامل أنتاج السجاير توقفت جميعاً، وإن من بين "400" معمل لصناعة منتجات اللدائن والبلاستيك ، لم يبقى منها إلا "60" معملاً "ومن يدري لربما أنغلقت " بسبب أمتلاء السوق بالبضاعة المستوردة الرخيصة السعر، هذا بالاضافة الى غلق 300 معمل للطابوق ، بسبب أشباع السوق بالمنتجات لدول الجوار ، هذه الاجراءات وغيرها تسببت في القضاء على المنتج الصناعي الوطني وأخراجه من قائمة التنافس محلياً وخارجياً ، مما جعل الصناعيين العراقيين يغلقون مصانعهم ، أو التحول للعمل في القطاع التجاري المعروف بالربح السريع أو الى تهريب أموالهم وأستثمارها في بلدان الجوار، وهذه العملية أدت الى تهميش هذا القطاع وأخراجه من دائرة الانتاج الوطني ، وتفكيك قاعدته الانتاجية ..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك ملاحظات هامة : د. السعدي في "تحليله الوثيقة " الاستراتيجية الوطنية للتنمية ، يقول" هي أحدث جهود الحكومة وحلفائها السياسيين والماليين من المنظمات الدولية " وأن خطأها أنها صاغتها ورعتها المؤسسات المعنية في الادارة الامريكية وفق أسلوب المتبع فيها وليس مما هو متبع في العراق . لتغطية السنوات "2005 – 2007" وإن العمل بميزانية كل ثلاث سنوات ، هو أسلوب للتخطيط المالي المتبع في الولايات المتحدة الامريكية ولم يكن متبعاً في العراق ..." فإن استراتيجية التنمية الوطنية تفتقد لمتطلباتها المتعلقة بخصائص البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البارزة . لقد كانت تأخذ بالاعتبار فقط مقدار توافر الموارد المالية "النفطية" الحكومية والاعتقاد بأن كفاءة أقتصاد السوق ، سوق تكون كافية لمعالجة المشكلات القائمة أي الخلاص من حالة الركود
الاقتصادي ، وتنويع الفعاليات الاقتصادية ، وتوسيع الدور المحدود للقطاع الخاص، والحد من البطالة العالية وانتشارالفقر. وهو رأي تنقصه الخبرة العملية في الاقتصاد العراقي***".

---

* أنظر مقالة د. ياسر حسن ، صالح – المشهد الاقتصادي الراهن – مصدر سابق ص3

** أنظر مقالة د. الحافظ ، مهدي – مصدر سابق ص5 .

*** للتفاصيل أكثر راجع مؤلف : د. السعدي ، زاير صبري – مصدر سابق ص528 ص529.

وبشأن الطروحات أعلاه، ربما يكون مفيداً إن صانعي سياسة أقتصاد السوق والانفتاح الحر ، لا يبدون الاهتمام بالقطاع الخاص الوطني " البرجوازية الصناعية " وأنما بفتح السوق للمنتجات الاجنبية ، وتحويل الصناعيين ، أما للقطاع التجاري المرتبط بالشركات المتعدية الجنسية أو رميهم في أحضان العقار أو السياحة أوغيرها من المجالات الخدمية ، أي تهدف الى تهميشهم وأهمالهم . والى أخراجه من المعادلة والقضاء على الصناعات المحلية من خلال الانفتاح التجاري وعدم أعطاء فرصة لعودة البرجوازية الصناعية الوطنية .

<u>الطبقة المتوسطة* :</u>

يرتبط بهذه الشريحة الاجتماعية الناس العاملون في المراتب الحكومية وفي دوائر القطاع العام ومن يعملون في المهن الخاصة ، ولا تشكل كتلة متجانسة ، بل تضم شرائح متباينة ، كالمدراء وأساتذة الجامعات والمعاهد وأصحاب المهن من أطباء ومهندسين ومحامين ومحاسبين وفنانين وسواهم . وتتباين دخولم بين العالية والثابتة ، ويعمل أفرادها في الوزارات والمصالح الحكومية وفي دوائر المحافظات ، ومنهم أيضاً العاملون بالوظائف الكتابية والبيروقراطية ، وقسم كبير منهم تعود جذورهم الى عوائل فلاحية وعمالية ويمثلون الاكثرية من هذه الطبقة .

ولعدم تجانس هذه الشريحة من حيث المداخيل والظروف المعيشية ووزنها النوعي الاقتصادي والاجتماعي ، فإن الخصخصة ، أثرت بشكل متفاوت عليهم ، كما إن ردود الافعال حول برامجها تكون مختلفة . فأصحاب الدخول العليا ، هي الاكثر قرباً للسلطة وصناع القرار الاقتصادي والسياسي ، فإن ظروفهم تتحسن نسبياً مثل الاطباء والمهندسين والمحامين ، رغم ما تؤثر زيادة الاسعار في السلع والخدمات على مداخيلهم ، فأنهم بالمقابل رفعوا من أسعار خدماتهم، المقدمة للمواطن وبالمقابل أستثمروا ظروف أجراءات التكيف والتثبيت الهيكلي ، لصالح توظيف مدخراتهم في شراء الاراضي والمضاربة عليها في بناء البيوت والعمارات ، بالاضافة الى تنويع دخولهم من خلال التوظيف في ميدان المشاريع الخدمية كالمطاعم والنقل أو العمل في ميادين أخرى أستثمارية " عقارات ،مقاولات، معارض" أما أصحاب الدخول الثابتة فقد تضررت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بفعل أرتفاع الاسعار بشكل خيالي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضعف الخدمات فأرتفاع الايجارات وتزايد مشتقات الطاقة والنقل ، الذي أدى الى تآكل أجورهم الحقيقية ، ولم تفلح الزيادات النسبية التي حصلت في هذا القطاع أو ذاك ، ولعبت سياسة الانكماش دوراً في تجميد التوظيف في دوائر الدولة ، وشاعت البطالة في صفوف أبناء هذه الشريحة ، وأكثر المتضررين هم المتقاعدين ، رغم الزيادة التي حصلت مؤخراً والبالغة "70" ألف دينار ، إلا إن القيمة الحقيقية لهذه الزيادة تنعدم أمام الارتفاعات الهائلة في الاسعار وفي مختلف مفردات الحاجيات الاساسية**.

" ورغم إن المشكلات الامنية تبقى جدية ، فإن الاقتصاد العراقي ، لم يتعطل كلياً من جراء العنف ، فقد تمكنت الاعمال التجارية الصغيرة من النمو والازدهار رغم الاضطرابات المحلية . هذا الامر يعزى بجزئه الاكبر ، الى الاصلاحات التي جرت مناقشتها أعلاه، ذلك إن زيادة ملموسة في الرواتب الحكومية حسنت ظروف حياة حوالي مليون موظف ومليون متقاعد ، فقد كان متوسط الراتب الاسمي السابق لموظف الحكومة يبلغ "5" دولارات في الشهر إلا أنه تخطى "80" دولاراً في الشهر". ولكن التضخم المتصاعد وأرتفاعات الاسعار أدت الى تآكل هذه الزيادات .

---

* يوجد " بحث" حول الطبقة الوسطى ودورها في العراق للباحث ، لم ينشر

** راجع – فريق أبحاث - ديناميكيات النزاع في العراق – تقيم أستراتيجي – معهد الدراسات الاستراتيجية – للطبعة الاولى 2007 – بغداد – أربيل – بيروت –ص37 .

<u>التأثير على العمال</u>

يشكل العمال قطاعاًواسعاً من المجتمع العراقي ،وهو من أكثر الشرائح الطبقية التي تضررت خلال عهود طويلة وبخاصةً ظروف الدكتاتورية والحروب والحصار، وهي تعاني الان من ظروف غاية في التعقيد ، في ظل نظم قانونية مجحفة بحق الطبقة العاملة العراقية كقانون العمل رقم "50" لسنة 1987، الذي سن في عهد النظام السابق، ولازال سارياً المفعول حتى كتابة هذا البحث، تضاف إليه

ما تعرض له العمال بعد2003، من قرارات وأوامر تحد من نشاطاتهم والتدخل المكشوف في شؤونهم الداخلية وإن حالة الانحسار والقيود ، بالاضافة الى تطبيقات البرامج الفعلية لتوجهات " الصندوق والبنك الدوليين" الداعية الى الانكماش ، قد كلفت العمال كثيراً " وخاصةً عندما يتحدث صندوق النقد الدولي ، بأن للاصلاح الاقتصادي تكلفة والمقصود بالتكلفة هنا هو ما سوف يتحمله

العمال ومحدودي الدخل، كما أشرنا". لأن صياغة هذه البرامج لا تستهدف النخب في مواقع سلطة القرار ، فهي تستهدف في التطبيق (1) مستوى توزيع الدخل الوطني . (2) مستوى المعيشة وأنعكاساتها على الطبقات والشرائح الاجتماعية ، والاول مرتبط بنصيب الاجور ومن الناتج المحلي الاجمالي فيحدد لصالح من يمتلك وسائل الانتاج "من أرباح وفوائد وريع" الذين تم ذكرهم، وبالمقابل تتضرر الاغلبية الساحقة من السكان، من ذوي الاجور المتدنية وذوي الدخل المحدود، وبالتالي ينعكس ذلك على ظروف المعيشة ، ويؤدي الى حدة التفاقم في توزيع الدخل، ولو لاحظنا ذلك خلال السنوات الاخيرة لوجدنا بوناً شاسعاً بين مداخيل العمال وذوي الدخل المحدود وبين مداخيل الذين يعملون في قطاعات التجارة والعقارات والمقاولات أو المقربين من سلطة القرار ، وإذا قربنا الصورة أكثر ، لرأينا حالة الاجور الاسمية التي لا تتطابق مع الاجور الحقيقية، عند المقارنة مع الارتفاع المتزايد للاسعار ، وينعكس هذا التباين في تزايد عدد العاطلين عن العمل وتقليص عدد العمال، وفي المقابل تزايد مداخيل الفئات التي تتعاطى مع الزيادة في اسعار الفائدة والربح بعد تحرر السوق وآلية العرض والطلب ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزيادة الايجارات العقارية، وتزايد فاتورة الحاجيات الاساسية*، يضاف الى ذلك إن الطابع الانكماشي يهدف الى "تخفيض الطلب الاستهلاكي والاستثماري، ويؤدي بدوره الى زيادة حجم البطالة ، كما ذكرنا من قبل وبخاصةً بين الشباب الذين يدخلون الى سوق العمل لأول مرة "، وستكون المعاناة أكثر حينما يجري ألغاء البطاقة التموينية ، كما يتعرض العمال وذوي الدخل المحدود لظروف قاسية حينما يجري خفض الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها.

ويلاحظ البحث، إن الكثير من الحقوق لا زالت لم تر النور بالنسبة للطبقة العاملة العراقية، مثل أصدار قانون جديد للعمل، ومثله للضمان الاجتماعي ، أو لماذا تأخيرها لحد الآن بعد مضى ست سنوات على سقوط النظام في 2003. هذا بالاضافة الى التدخل المباشر في شؤون العمل النقابي وأصدار قوانين للحد من نشاطهم . وأزاء هذه الحالة ، تقدمت جماهير العمال بعدة مذكرات وفعاليات أحتجاجية وأضرابية، للمطالبة بحقوقها، ومقاومة السياسات الاقتصادية التي تلقي بظلالها على حالتهم المعاشية. ولتحسين ظروفهم المعاشية يضطرون البالعمل بعد الدوام الرسمي ، ونتيجة لحالتهم المأساوية وما يعانوه يضطروا الى أخراج أبنائهم من المدارس ودفعهم باكراً للعمل في الورشات أو بالاعمال الخدمية ، او الهامشية.*

---

* من الجدير بالملاحظة ، لايوجد تحت تصرف البحث أحصائيات حول النسب للعاملين في المجالات الصناعية أو التشييد أو في الزراعة، لأنه لا يجري لحد الآن خصخصة هذه المشاريع، وأنما تجري تطبيقات المرحلة الاولى من الخصخصة ، وهي تطبيق التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي تعني مراحل الاولية ، للدخول في الخصخصة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأثير على الفلاحين

تتشكل هذه الجمهرة من شرائح فئات عديدة، هم الفلاحون وصغار الملاكين والعمال الزراعيون، ولا يريد البحث الدخول بالتفاصيل حول المسألة الزراعية ودور الفلاحين وما تعرضوا له من أنتهاكات وحرمان وتعسف، خلال فترات تاريخية مر بها العراق لأنها تحتاج الى بحوث ومؤلفات وكتب . بل يكتفى بالاشارةالى بعض الممارسات الخاطئة التي أرتكبت في ظروف معينة والتي جرى تناولها في فصول سابقة .

ولكن نوضح وبأختصار شديد ، أن محاولات "البعض من أنصار صندوق النقد الدولي _ والبنك الدولي، أن ينحوا باللائمة على قوانين الاصلاح الزراعي وتحميلها مسؤلية التدهور في القطاع الزراعي دون أن يطرحوا الاسباب الحقيقية وراء ذلك، والبحث قد لامس بعضاً منها وبخاصةً في الفصلين الخامس والسادس. وحمل مسؤولية الحكومات وخططها تجاه المسألة الزراعية. يقول

د. زكي*" ذلك إنه من الوهم أن نعتقد أو يدعي أحد ، إن مجرد القضاء على أحتكار القلة

وتوزيع الاراضي على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين سيؤدي بشكل عفوي الى أحداث تطور مستمر للقوى المنتجة في الزراعة وعلى النمو الذي يقضي تماماً على جذور المشكلة الزراعية ... ما لم يستكمل بأجراءات أخرى ، مثل التحول الى نظام الانتاج الكبير ومركزة وسائل الانتاج في تعاونيات زراعية وغيرها. وتحديث التكنولوجية وتوفير مصادر التمويل والتوسع المستمر في أستصلاح الاراضي ..الخ". ومعنى ذلك إذن ، إن الاصلاح الزراعي يجب النظر إليه على أنه يمثل الخطوة الاولى على طريق طويل لحل المشكلة الزراعية".**

وفي العراق يلاحظ أن النظام الدكتاتوري قد أهمل القطاعات الانتاجية "الصناعية والزراعية" لصالح الاعتماد أحادي الجانب على مصدر وحيد للدخل هو القطاع النفطي ... الذي ترتسم أستراتيجياته "أنتاجه وتصديره وتسويقه في الخارج "، وبذلك يخضع لفعل عوامل خارجية أساساً ، في الوقت إن عائداته تشكل أهم جزء من الدخل القومي وميزانية الدولة ، وخيارات البلاد تظل محكومة على الدوام بحجم هذه العائد*".**

وهناك وثيقة تشير الى أنه "منذ الثمانينات"، تزايد أعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط، والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات وعسكرة الانتاج وأهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة على نحو متواصل، وأنهيار الاستثمار الانتاجي في النشاطات الاقتصادية غير العسكرية وتزايد السيطرة السياسية لبيروقراطية غير خاضعة للمحاسبة ، والافراط في تقييم العملة العراقية،هذة الامور مجتمعة أدت الى تعميق السمات الريعية للاقتصاد العراقي "**. مما يلاحظ اكثرحالة الاهمال التي تعرضت لها الزراعة ، وعدم توفير المستلزمات الاساسية للزراعة وللفلاح كالاسمدة والبذور ومادة النايلون وحديد التسليح ومستلزمات معالجة الحشرات والافات الزراعية ، بالاضافة الى القروض والسلف الزراعية بشروط ميسرة ، وترك الفلاح يواجه هذه الامور الصعبة ، وبدلاً من الدعم الجاد لهذا القطاع الحيوي وتوفير مستلزمات النهوض بالقاعدة الانتاجية الوطنية، نجد الحكومة لجأت لتشجيع أستيراد المحاصيل الزراعية وأصبح العراق يستورد كل شئ من دول الجوار، بدأً من الآلات والمكائن والمعدات الثقيلة وصولاً الى الخضروات والخيار والطماطم**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* راجع مؤلف د. زكي ، رمزي – الليبرالية المستبدة – مصدر سابق ص 132 .
** للمزيد أكثر راجع د. زكي ، رمزي – مصدر سابق
*** عباس الفياض – بحث لم ينشر – حول دور الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي .
**** وثيقة البنك الدولي : Interim Strategy Note of the World Bank Group for Iraq. Report No . 27602, January 14, 2004 paragraphs 14 and 15, p.5 And; IMF report; Macroeconomic Assessment, 21 October 2003 . World Bank Report; The Iraq Strategy Review Board, National Development Strategy, 2005 – 2007 September 2004

والرقي والبطيخ والباذنجان والكرفس وبأسعار رخيصة، لا يمكن أن ينافسها المنتج المحلي مما دفع الكثير من المزارعين الى مغادرة أراضيهم الزراعية والتوجه الى المدن أو ضواحيها لينضموا الى قوائم المستهلكين بدلاً من أن يكونوا منتجين أو ينظموا الى جيش العاطلين عن العمل.. وإن واقع

القطاع الزراعي بعد 2003 في تردي وتراجع ، حيث تقلصت المساحات الزراعية والصالحة للزراعة وتقلص بالمقابل حجم الانتاج الزراعي بشكل عام لتصل نسبة مساهمته الى أقل من 4% من حجم الناتج المحلي الاجمالي ، ولأسباب عديدة يطول الحديث عنها ، منها أسباب طبيعية تتعلق بالمناخ والظروف الجوية والاحتباس الحراري التي أثرت على نسبة تساقط الامطار وأنخفاض كميات المياه المتدفقة على نهري دجلة والفرات من تركيا وأيران ، نتيجة للتحكمات التي قامت بها هاتان الدولتان وذلك بأقامة السدود على المنابع الرئيسية أو السدود على روافد نهر دجلة من قبل أيران، مما عرض الاراضي الزراعية للملوحة والتصحر . وإن هذه الظروف مجتمعة أصابت القطاع الزراعي بالشلل وسببت بروز ظاهرتي الملوحة والتصحر بمستويات مخيفة... ووفقاً لتقرير وزارة الزراعة العراقية ، فإن نسبة الملوحة تؤثر حالياً على 40% من الاراضي الزراعية ، كما تفيد التقديرات إن حوالي 2500 هكتار من الاراضي تتأثر بالملوحة وتصبح خارج الخدمة الزراعية سنوياً في وسط وجنوب العراق . في حين تصحر ما بين 40 – 50% مما كانت تشكل أراضي صالحة للزراعة .

وفي وثيقة للامم المتحدة لمكافحة التصحر منشورة على الانترنيت ، تشير الى أن5، 92% من الاراضي العراقية معرضة للتصحر خلال السنوات القادمة ، هذا بالاضافة الى التلوث البيئي وأنتشار الآفات الزراعية التي تفتك بالمحاصيل الزراعية وأرتفاع الاسعار لمستلزمات مواد المكافحة بشكل كبير ، بالاضافة الى الاهمال من قبل الدولة . وحول الاهمال وواقع القطاع الزراعي نقتطف ماورد عن "د. صالح ياسر" من تحليل ، لأهمية نقتطف منه ما يلي: "هناك أتفاق عام إن القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الاكثر تخلفاً من جهة والاكثر توفيراً لفرص العمل من جهة أخرى، لذا يلاحظ تكاثر الدعوات للنهوض بهذا القطاع وأنتشاله من واقعه المتخلف وتنميته ، ورغم التشخيص أعلاه ، إلا إن الاشكالية تظهر على مستوى الوسائل المطروحة للتغلب على مشكلات هذا القطاع الحيوي ، فمثلا هنالك تلك الرؤى التي تطلقها بعض مراكز صناع القرار الاقتصادي والتي تشير الى أن تحقيق الهدف أعلاه يستلزم أعتماد جملة من الوسائل من بينها :

1- تشجيع تأسيس الشركات المساهمة المتخصصة بالأنتاج الزراعي.

2- إيجار الاراضي المملوكة للدولة الى الشركات الزراعية المساهمة لاستثمارها لاغراض الانتاج الزراعي .

3– تخطيط وتنفيذ المشاريع الكبرى في عموم العراق .

4 – تخلي الحكومة عن ممارسة أي نشاط زراعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وترك هذا النشاط للقطاع الخاص حصراً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- أختصار تدخل الحكومة في أنشاء مشاريع الري والبزل وأستصلاح التربة . ويواصل د. ياسر " بقوله " إن تحليل الوسائل أعلاه ومقاربتها مع الهدف المذكور يتيح تسجيل الملاحظات التالية:-

- الوسائل المطروحة تنسجم مع الرؤية العامة التي يروج لها في بعض أصحاب القرار وخصوصاً الاقتصادي منها والمتمثلة ببث الرسملة على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني ولتحقيق ذلك لا بد من "تدمير" أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية أو رسملتها بقوة الامر الواقع ، ويتجلى هذا الترسمل واضحاً عندما نعود للوسائل التي تتجلى بخلق الارضية لرسملة القطاع الزراعي بدأً من "تدمير" الانتاج السلعي الصغير الى تأسيس الشركات المساهمة الى أيجار أراضي الدولة للشركات الزراعية مروراً بأخراج الدولة من أي نشاط في القطاع الزراعي .

- تسعى الوسائل أعلاه أيضاً لتحرير الارض ذاتها، كسلعة، لصالح كبار الملاك والرأسمالية الزراعية، يقابل ذلك تحول أعداد كبيرة من فقراء وصغار الفلاحين الى أشباه بروليتارية " البروليتارية الرثة"، وهناك تصريحات واضحة للبعض من كبار الساسة وصناع القرار عمن يتحدثون عن ضرورة إعادة النظر بقوانين الاصلاح الزراعي بدأً من قانون 30 لسنة 1958 لأنها "أستحوذت"على أراضي البعض بالقوة، وبالتالي "لا بد من إعادة الارض الى أصحابها الشرعيين".

- وإذا كانت هذه الوسائل مقبولة ومشروعة من وجهة نظر صناع القرار، إلا أنها تقع ، في الواقع في تناقض مع الفكرة المنطلقة ، التي تقول إن القطاع الزراعي لا يزال هو القطاع الاقتصادي ، الاكثر توفيراً لفرص العمل . فتطبيق الوسائل أعلاه يستلزم أعتماد أساليب الزراعة الحديثة "التي هي أساليب تركز بالاساس على التكنولوجيا والعمالة الماهرة وبالتالي سيؤدي الى بلترة " أي جعله بروليتارياً أو عاملاً أجيراً"، قطاعات واسعة من سكان الريف ، وعندها لن يكون القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الاكثر توفيراً لفرص العمل في الاقتصاد العراقي .

وبناء على تلك المقاربة للقضية الزراعية تراهن هذه على أعتماد سياسة تقوم على مبدأ العمل حسب آليات المنافسة في سوق ما زالت قيد التشكيل، وغير مقنعة مما سيؤدي الى آثار حسب هذا التحليل الى هجرة الفلاحين المستبعدين عن الانتاج الريفي الى أحياء عشوائية في المدن، وتهميشهم لصالح الاغنياء وأنتقال الفقر من الريف الى المدينة ، أحياء عشوائية وبطالة وأعمال غير ثابتة*".

ولا يريد البحث الدخول في التفاصيل أكثر ، لأن السياسة الاقتصادية في العراق، تخضع لأجندات أخرى من خارج التجربة العراقية، بل نكتفي بهذا القدر من التأثير على الفلاحين بمختلف شرائحهم ومدى أنعكاس ذلك على المسألة الزراعية.

<u>التأثير على المهمشين أو العمالة الرثة:</u>

البعض من الاقتصادين يطلق على هذا القطاع بالمهمشين وآخرين يسموه العمالة الرثة، والبعض يسميه بظاهرة الانشطة الخفية ، وهي الاعداد الكبيرة من العمالة التي تعمل بالقطاع غير الرسمي، وهو يعج بألوان عديدة من الانشطة .. المولدة لرزق الفقراء والمعدمين الذين يعيشون في المدن الرئيسية من البلاد والمشتغلون لحسابهم الخاص أو مستأجرون ، وبخاصةً في الورش والحرف الصغيرة والصناعات اليدوية وهي تضم جميع الاجناس ومختلف الاعمار ، والمشتغلون فيه عادةً يمثلون فقراء المدن، وإن هذه الظاهرة أخذت في التوسع والتنامي لهذه الانشطة الاقتصادية الخفية " تحت الارض"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي أخذت تشكل نسبة متزايدة من حجم الناتج المحلي الاجمالي والدخول التي تنمو في العديد من الدول النامية ومنها " العراق" فهي تستخدم العديد من المسميات مثل الانشطة السوداء Black Activity أو غير الرسمية Informal أوغير النظامية Unofficial والموازية Parallel
أو تعبير محايد " الانشطة غير المسجلة في الاحصاءآت الرسمية".
"وغالباً لايحتاج مزاولة العمل في هذا القطاع الى رأسمال أو أصول أنتاجية سوى قوة العمل المبذولة. ويغلب على هذا القطاع نمط "منشأت الشخص الواحد" وأرباب الاعمال الصغار الذين يستخدمون عدداً محدوداً من الصبية تحت التمرين "عادة من الاقارب والمعارف" وأغلبها لا تخضع لقوانين العمل الحكومية**".

---

* أنظر مقالة صال حسن، ياسر – المشهد الاقتصادي الراهن وصراع الخطابات –منشور في صحيفة طريق الشعب وعلى الانتر نيت - http;//www.iraqcp.org/members4/0090514wa4.htm وعلى موقع

** راجع د. زكي ، رمزي – مصدر سابق - ص144 وص145 .

وهي تزداد مع مرور الزمن ، مما يتضح لدينا في العراق ، أن هناك أعداداً متزايدة من السكان تنخرط يومياً في أنشطة الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي ، وإن الدخل المتولد من تلك الانشطة يذهب الى فئات عديدة من كافة الطبقات الاجتماعية مثل :-

1- أولئك الذين يجمعون بين وظيفتين .
2- أصحاب الاعمال غير معروفة الهوية الذين يعملون لحسابهم الخاص .
3- خليط من الفئتين .

والانشطة المذكورة تضم بين بيع السلع الاستهلاكية على أرصفة الشوارع كالاطعمة والملابس ولعب الاطفال والسيجائروالسلع المستعملة، وأعمال التشييد والصياغة وخدمات النقل،وأكياس ورق النايلون، والمحارم، والفواكه، وجمع القمامة وفرزها،أو في تنظيف السيارات وأعمال الحراسة، وورش تصليح السيارات وأعمال السباكة والحدادة والتجارة، وكي الملابس ، والخدمة في المنازل والباعة الجوالين..يضاف لها حسب البنك الدولي أعمال الشحادة والبغاء والنشل، وتعاطي المخدرات وغيرها. " وطبقاً لبيانات البنك الدولي، وجد أنه في البرازيل في عام 1985 إن 75% من الاسر الفقيرة تعمل في هذا القطاع . وفي الباكستان يعمل ما يقرب من نصف الفقراء الحضر في هذه الانشطة ، ولا تختلف الصورة كثيراً عن سائر الدول النامية الاخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية*".

ولعل الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي دعت إليها إدارة الاحتلال وتوجهات الاقتصاد الحالية والضغوط التضخمية التي واجهت الاقتصاد ، وما بعد وقبل سقوط النظام أدت الى أنتشار وتوسع هذه
الانشطة ، ولا توجد أرقام حقيقية في حوزة البحث للتأكيد على النسب والحجوم الاجمالية أو الكميات الكلية الرئيسية في الاقتصاد الوطني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن ما يلاحظ التغيرات التي حصلت بعد 2003، هو إن أعداد هؤلاء في تزايد من السكان، وأستيعاب بهذا القدر أو ذاك بعض العمالة الريفية المهاجرة للمدن الرئيسية في العراق، فضلاً عن الفقراء والمعدمين الذين يعيشون أصلاً في هذه المدن ، وهم يقومون بالتنقل بين الاقتصاد " الرسمي من ناحية والخفي أو الموازي من ناحية أخرى، وإن قطاعاً عريضاً من مكتسبي الاجور ينغمسون في هذه الانشطة من خلال الجمع بين وظيفتين من خلال ما يعرف بالعمل خلسة في ضوء "lighting Moon" أي العمل خارج أوقات العمل الرسمية، وهكذا فإن جانباً هاماً من الدخول النقدية "الاضافية" يحققها مكتسبوا الاجور خلال عملهم لحسابهم الخاص خارج ساعات العمل، بل وأثناء أوقات العمل الرسمية، وبطرق عديدة، وتلك ظاهرة على درجة كبيرة من الاهمية .

وعلينا أن نفرق بين أطياف هذا الاقتصاد غير الرسمي إذ هناك ما يسمى "بالاقتصاد الرمادي" الذي يغطي أنشطة خفية، ولكنها لا تدخل دائرة الجريمة الاقتصادية، مثل العمل خارج اوقات العمل الرسمي كسواقة التاكسي أو حراس في عمارات، أو غيرها" أو أعطاء الدروس الخصوصية بواسطة مدرسين في المدارس الحكومية ، وهناك ما يسمى " الاقتصاد الاسود" الذي يشمل الانشطة غير المشروعة والمجرمة قانونياً ، وتغطي الانشطة : التهريب للنفط والغاز والمخدرات وتهريب السلع والاغنام والرشاوى والاعمال المنافية للآداب وعمولات وسمسرة وغيرها من الاعمال غير المشروعة، بالاضافة الى" الحواسم" ولا نقصد ذلك ، الفقراء الذين بنو بيوتهم بشكل عشوائي لعدم تمكنهم من أمتلاك سكن وأنما نقصد بذلك من عمليات السطو على ممتلكات الغير والتي تحقق للبعض دخولاً وثروات هائلة وغير مشروعة.

---

* أنظر في ذلك : البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العام 1990 – الطبعة العربية – ص83 .

يضاف الى ذلك إن هناك القطاع غير النظامي للانتاج السلعي البسيط أو الصغير **Sector The Informal** ويشمل منشآت متناهية في الصغر التي تقوم بتقديم السلع والخدمات غير المرخصة وغير المسجلة أو التي تبيع سلع وأدوية بدون علامات تصنيع أو تضع ماركات وعلامات وتواريخ على سلع منتهية المدة القانونية ، وغالباً ما يقوم بهذه النشاطات " شخص واحد" يعمل لحسابه أو يستأجر أحد يعاونه، وتتم ممارسة هذا النشاط على الرصيف أو على قارعة الطريق أو في الازقة والاكشاك ، أو باعة متجولين . ماسحي الاحذية بائعي المناديل "المحارم" أو الموز أو بائعي الادوية في الشوارع الخلفية أو في أقبية المنازل ، مثل الورش الانتاجية الصغيرة وورش التصليح أو صانعي قوالب البلوك وتسمى هذه الانشطة في بعض الكتابات*" أقتصاد الرصيف".

أما تأثير الخصخصة على هذه الفئات من خلال برامجها وأجراءاتها الاقتصادية ، التي تدفع بأتجاه أرتفاع أسعار الاطعمة والمواد الغذائية وألغاءالدعم ،مما أدى الى تضرر هذه الشرائح وبخاصةً للفقراء منهم الذين يعيشون في أطراف المدن الرئيسية كبغداد والبصرة والموصل وغيرها من المدن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلقت مصاعب في تحقيق القوت اليومي الضروري هذا من جانب ومن جانب آخر إن خفض الانفاق الحكومي للخدمات الاجتماعية أنعكس على مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة من سكن وغيره، وما يسبب ذلك من تدهور في مستوى المعيشة وبخاصة في ظروف الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي والارتفاعات في أسعار الطاقة والوقود وفي أسعار النقل، وأضاف الانفتاح الحر ، أضراراً أيضاً بصناعتهم اليدوية والحرفية من خلال أغراق السوق بالبضائع الاجنبية . هذا في الوقت الذي أنخفض الدخل الحقيقي للطبقة المتوسطة والعمال بالمدن ، وهي الشرائح التي تستهلك بشكل رئيسي خدمات هذا القطاع . وفي ظروف العراق وأزمته الاقتصادية البيؤية وحالة الفوضى الامنية والاستقطاب الطائفي الراهن ، سوف لن يؤدي الرهان على الخصخصة ، سوى الى خلق الشروط لتبلور أستقطاب أقتصادي – أجتماعي أعمق ، ونشؤ مافيات أقتصادية توظف حجمها الاقتصادي لضمان مواقع في البنية السياسية ، كما سيترتب على ذلك تهميش القطاع الصناعي والهبوط بقدرة الصناعات المحلية على منافسة المنتجات القادمة من الخارج ، وبالتالي تعريض صناعات وفروع صناعية الى الانهيار . هذا بالاضافة الى تدهور القطاع الزراعي بفعل تقلص الدعم الحكومي ورفع الحماية عنه، مما أدى الى عجز المنتجات الزراعية عن المنافسة مع مثيلاتها من المنتجات الاجنبية المستوردة ، التي غزت الاسواق المحلية ، وعمقت الاختلال في الميزان التجاري ... كل ذلك يستلزم طرح تساؤل مفاده ، هل حقاً إن الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية ، المطروحة ضمن الوصفة للمنظمات المالية الدولية المعروفة، ستؤمن لبلادنا تطوراً حقيقياً على عكس التجارب السابقة في مختلف بقاع العالم ، أم إن العراق سيواجه نفس النتائج التي حصلت في تلك المناطق ؟.

---

* راجع مؤلف د. عبد الفضيل ، محمد – من دفتر أحول الاقتصاد المصري – سلسلة دار الهلال – العدد – 627 مارس / آذار – 2003 ص48 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقاربة فكرية

يلاحظ البحث إن هنالك صياغات وأهداف الخصخصة تعمم توصفها دوائر محددة، تعتقد أنها صالحة لكل أقتصاد ولكل بلد ولكل زمان ومكان، هذه الصياغات تهمل :

أ- طبيعة الاقتصاد العراقي .

بـ- تطرح تفسيرات ذاتية ، تقارنها:

1- بنموذج الرأسمالية المتقدمة .

2- نموذج النمور الاسيوية ونجاح الخصخصة "متناسية دور الدولة فيها" .

جـ- تتجاهل الفشل في دول أخرى .

د- تهمل اهداف التنمية فيما يتعلق :

1- في إقامة أقتصاد وطني ، مستقل ، قادر على النمو ذاتياً .

2- ويحقق مستوى معيشي مناسب للمواطنين .

هـ- تنحي جانباً قضايا التوزيع وعدالته .

و- تهمل كيفية القضاء على البطالة والفقر وتباين الدخول ، وتحسين مستوى المعيشة .

وقد لامس البحث تلك الصياغات التي تعممها الدوائر المحددة، لذلك النموذج الليبرالية الجديدة "النيوليبراللي – New Liberalism" الذي ظهر في أوائل الثمانينات مع الحقبة "التاتشرية – الريغانية" لحل الازمات في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتبنتها دول " إتفاق واشنطن" لحل أزمة المديونية في البلدان النامية، وعبر أجراءات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الداعين الى سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي . وفي هذا الصدد يقول ستكلتز " كانت الافكار والنواياالكامنة وراء أنتشار المؤسسات الاقتصادية الدولية لتصبح شيئاً مختلفاً تماماً" فالتوجه الكينزي لصندوق النقد الدولي الذي أكد على أخفاقات السوق ودور الحكومة في أستحداث الوظائف، أستبدل بشعار السوق الحر، في الثمانينات وهوجزء من "أجماع واشنطن" الجديد ، أجماع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الامريكية على السياسات "الصحيحة" للبلدان النامية- الذي كان مؤشراً على نهج مختلف جذرياً في التنمية والاستقرار الاقتصادي ... وفي حالات أخرى، لم تكن السياسات الاقتصادية التي تطورت الى أجماع واشنطن وأستخدمت في البلدان النامية مناسبة للبلدان في المراحل المبكرة من التحول ... وأجبار البلد على فتح أسواقه أمام المنتجات المستوردة التي تتنافس مع تلك التي تنتجها بعض من صناعته، صناعات أتسمت بوهنها الخطير، أمام منافسة الصناعات القوية لنظيراتها في بلدان أخرى ، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة "أجتماعياً وأقتصادياً" فالوظائف دمرت بشكل منتظم – لم يكن بأمكان المزارعين الفقراء في البلدان الناميةالمنافسة ببساطة مع السلع الآتية من أمريكا وأوربا المدعومة بشكل بالغ – قبل أن يكون قطاعاً البلد الصناعي والزراعي قادرين على النمو بشكل قوي وأستحداث وظائف جديدة*... والتي وصلت كما يصفها الباحث الجامعي "حافظ زياد" الى طريق مسدود ، كما بينته الازمة المالية والاقتصادية ، التي قضت على صوابية نظام السوق الحر والنظام التنافسي القائم نظرياً في عالم الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية العملاقة عندما أوجبت ضرورة الرقابة وضبط الامور من قبل الدولة**".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* للتفاصيل أكثر راجع مؤلف – ستكلتز ، جوزيف - العولمة ومساؤها – مصدر سابق – ص32 ص33 .

** أنظر مقالة الكاتب والباحث الجامعي – حافظ ،زياد – الخصخصة مالها وما عليها – مجلة شؤون عربية معاصرة – بيروت –لبنان ص1 – نشرت على موقع http://friday-club.blogspot.com/2009/07/blog=post.27.html

وفي معرض الحديث عن مسارات أو حيثيات فكر الخصخصة المفروض على البلدان النامية، وبخاصةً بعد التسعينات ، أثر أنهيار تجربة البلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية وتحديداً تجربة الاتحاد السوفيتي ، وفشل تجارب التنمية في هذه البلدان من قبل. طرح نموذج الليبرالية الجديدة

كبديل يحتذى به في هذه الدول ، والدول العربية والعراق من ضمنها ، وبخاصةً بعد التغير الذي حصل عام 2003، وهذا ما دفع "البحث" الى تلمس نقطتين لهذا الفكر وبخاصة بالنسبة للعراق... الاول قصور نظري أو قصور للكفاءة النظرية، والثاني هي أفتقاده للكفاءة التطبيقية، والقصور الاول ناتج على "ما يتضح" يعود الى المنهج التجريدي في تفسير الاقتصاد العراقي ، ولظاهرة تخلفه ، لأنه يميل الى التحليل الوصفي الانتقائي للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعراق ، والتكثيف المنهجي في العلاقات السببية التي تهتم بالاتسياق الفكري أكثر من أهتمامه بما لهذا الاتسياق من علاقة بالواقع التاريخي والمعاصر. وأما في فكرة الثنائية التي حاولت أن تعيد جوهر تخلف الاقتصاد ، مرتبط بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي غير المتجانس ، وهذا صحيح ... أذ يوجود عدة قطاعات وأنماط متقدمة ومتخلفة ووسطية في آن واحد ، التي تشكل بنيان أقتصادي وأجتماعي متهرئ ومخلخل ومنعزل، دون أن تفسر هذه الافكار الاسباب الكامنة و رائها من ظروف تاريخية ومعاصرة ، "كان للبحث قد لامسها بدقة" أدت الى أستمرار هذه الهياكل بشكلها الحالي دون علاج .

وفي ذلك يشير" د. رمزي زكي" في ميدان تحليله للأزمة الراهنة في الفكر التنموي ، ويطرحها بالشكل التالي"إذا جاز لنا أن نقول ، إن العقد الاول للتنمية "1960 – 1970" كان هو العقد الذي شهد أرهاصات التنمية وطموحاتها في عدد لابأس به من الدول المتخلفة ، فأنه أيضاً العقد الذي شهد أكتمال هذه الترسانة الضخمة من النتاج الفكري المكثف في مجال التخلف والتنمية، منذ أن بدأ الاقتصاديون في تشييدها في أعقاب الحرب العالمية الثانية . أما العقد الثاني "1970 – 1980" فيمكن وصفه بأنه العقد الذي شهد موت هذه الطموحات الانمائية في الدول المتخلفة بعد أن تعثرت عملية التنمية فيها ووضعت في منطقة حصار شديد . ولم يكن من المصادفة ، أن يكون العقد الاخير ، هو العصر الذي شهد أنهيار هذه الترسانة الضخمة التي شيدها الفكر الاقتصادي في مجال التخلف والتنمية ، وأن يعاصر المرء فيه تلك المحاكمات الكبرى التي جرت ، وتجري الآن ، لأنجازات هذا الفكر ". ويقول أيضاً " ليس من المصادفة أن تتزامن أزمة التنمية في الدول المتخلفة مع أزمة الفكر التنموي، نظراً لما بين الازمتين من صلة شديدة . ذلك إن نمط التفكير الذي أفرزه الفكر الاقتصادي الغربي خلال الخمسينات ، كانت له قوة السيطرة بشكل واضح على واضعي السياسة الاقتصادية ورجال التخطيط وكبار المسؤولين في هذه البلاد. ويستنتج من ذلك "د. رمزي" " ومن هنا يجوز لنا بحق الادعاء ، بإن أزمة التنمية التي تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة تعود الى حدٍ كبير ، الى طغيان نوع معين من الفكر التنموي الذي لم يكن يلائم أوضاع هذه البلاد "النامية" ولا يصلح لها للأسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من دون الاستعانة به في تسهيل عملية نقل هذه البلاد من حالة التخلف الى حالة التقدم*". وهو يهدف كما غيره من المفكرين الاقتصادين في العالم الثالث الى أحداث صيغة جديدة ملائمة للتنمية . وفي مكانٍ آخر يشير أيضاً "في ضوء الاهداف الحقيقية التي تتوخاها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي طبق الآنَ في أكثرية الدول النامية "حتى في الدول التي كانت أشتراكية" فإنه يجب النظر الى تلك البرامج على أنها "مشروع أممي" تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج هذه البلاد في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف

---

* راجع مؤلف د. زكي ، رمزي – فكر الازمة – مصدر سابق – ص71 .

المتروبولات الصناعية عن طريق ماتوفره من آليات وشروط جديدة لنهب موارد هذه البلاد*".
وأخضاعها لمقتضيات عودة الحيوية لتراكم رأس المال في وكان البحث قد أشار الى هذا الاستنتاج من خلال " أهداف الخصخصة" الوارد في المبحث الثالث من الفصل الثامن من هذه الدراسة .
أما الاسباب التبريرية للخصخصة ، كما يراها "زياد حافظ" مبنية على خلفية فكرية ناتجة عن فلسفة أو رؤية معينة لتسيير الامور ظهرت في الغرب ، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث
جرت منذ تأسيسها نقاشات وسجالات حادة بين من يعتقد إن الدولة الناجحة هي الدولة الاقل تدخلاً في شؤون المجتمع وبالتالي يجب تقليص دورها الى أبعد حد ممكن من القضايا الاقتصادية وتسيير الامور ... وينعتوا هؤلاء" بالمحافظين ". وبين الليبراليين الذين يرون، أن للدولة دور أكبر في التسيير الاقتصادي والاجتماعي ، وبين الاخيرون – أي الليبراليون بالمفهوم الامريكي يريدون فرض القيود الضابطة على النشاطات الاقتصادية بحجة جنوح وجشع القطاع الخاص على حساب المصلحة العامة أو لتصحيح ما يسمى بأخفاقات آليات السوق ، لا تصحح تلقائياً أنحرافاته ، كما يزعم أرباب السوق الحر. ويجدر الاشارة والقول "د. حافظ" " إن الاب الروحي للاقتصاد الحر آدم سمث حذر من أنحرافات السوق وجشع القطاع الخاص ، كما جاء في مؤلفيه الشهيرين ، "نظرية الشعور الاخلاقي Theory of Moral Sentiment" و"البحث في أسباب ثروة الامم An Inquiry into the Origins of the Wealth of Nations" وشهدت الحقبة السابقة منذ الثمانينات من القرن الماضي حتى حدوث الازمة الاقتصادية المالية الحالية تغلب وجهة نظر المحافظين ، والترويج الفكري لها ، قام بها مجموعة من الجامعين العاملين في جامعة شيكاغو مثل " ليوترواس- Leo Trauss" الاب الروحي للمحافظين الجديد ، وميلتون فريدمان- Milton Freedman- "صاحب نظرية الصدمة الاقتصادية" التي تأتي بعالم جديد ومفاهيم جديدة كما لا يجب أن نغفل دور المفكر الاقتصادي النمساوي فريدريش فون هايك-Fredich von hicke- ومؤلفه الشهير " الطريق الى العبودية The Road to Serfdom" وتأثيره على فكر مارغريت تاتشر وشريكه رونالد رغان في نشر ثقافة الليبرالية الاقتصادية الجديدة... والسبب الثاني للخصخصة "كما يذكرها صاحب المقالة" فهي مبنية على أولوية القطاع الخاص في عملية النمو والتنمية وهذه الاولوية تقوم على فرضية إن الدولة أقل كفاءة من القطاع الخاص في تشغيل الدورة الاقتصادية. لأن حافز الربح وآلية الاسعار هما الوسيلتان الاساسيتان لترشيد القرارات وتوزيع الموارد في النشاطات الاكثر كفاءة والتي تجني أحسن مردود .. والحجة التبريرية الثالثة ناتجة عن حجتين سابقتين ، فهي ترفع عن كاهل الدولة أعباء مالية كبيرة فيمكن عندئذ تحويل مواردها لأستعمالها في أماكن أخرى .. أما الحجة الرابعة ، هو ترسيخ التنافس المفقود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب أحتكار الدولة للمرفق الاقتصادي الذي تشغله إلا إ.. وإذا كان د. حافظ يبرر هذه الاسباب والمحججات بتفسير منطقي وفكري ، رصين مبنيا إن هناك أجماع لفظي على إدانة الاحتكار.أّذ يشير أيضا الى أن النفاق الفكري في هذا الموضوع، يغيب من طرح الهدف المعلن وغير المعلن لأرباب القطاع الخاص أي زيادة الارباح وإن كان على حساب، تقلص التنافس بزيادة الممارسات الاحتكارية ... وكذالك بالاشارة الى إذا كانت" الدولة" غير كفوءة في إدارة المشروع إلا أنها "كفوءة" في حماية الاحتكار الخاص! إذن ليس هناك من ضمانة بأن الخصخصة ستزيد من التنافس في القطاع المخصخص خاصةً وإن الشركات "المتنافسة" قد تتواطئ لتكريس الممارسات الاحتكارية في ضبط حصص السوق والاسعار وتجنب التنافس المدمر للارباح وفي المحصلة يتم أستبدال أحتكار الدولة بأحتكار القطاع الخاص.. وحينما يحاجج الافكار وبتوسيع أكثرأو في تفنيد الطروحات حول

---

* للمزيد راجع مؤلف د. زكي ، رمزي – الليبرالية المستبدة – مصدر سابق – ص79 .

الخصخصة في بلاده أو في بلدان عربية أو نامية متشابه بقوله "ومن جهة أخرى لابد من الاشارة الى إن عمليات الخصخصة في الدول الناشئة تحصل دائماً لمصلحة المقربين من السلطة سواء عبر مؤسساتهم الخاصة أو عبر الوكالات الحصرية أو التمثيل الحصري لشركات أجنبية ، والحجة في ذلك قلة الخبرة والمهنية من قبل القطاع الخاص الوطني في إدارة المرفق الاقتصادي المرشح للخصخصة وإن الخصخصة التي تؤدي الى تسليم المرافق العامة لمصلحة الشركات الاجنبية بشكل تام أو جزئي مع شركاء صوريين محلين عبر حجة ضرورة أيجاد شريك أستراتيجي دولي معروف بكفاءته ومهنيته ، ليس إلا وسيلة ملتوية لأخضاع القرار الاقتصادي الوطني للمشيئة الخارجية وتكريس تبعية الوطن لمراكز القرار الخارجي ... وكان "للبحث" قد لامس الكثير من هذه الافكار ، وفي فصول عديدة من هذه الدراسة . بل وتعمق في الكثير منها ، وبخاصةً ما يتعلق بالافكار المطروحة في أثناء مرحلة الاحتلال، أو في ميدان تحليله للمشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال الذي وضعه الحاكم المدني الامريكي للعراق. الذي أحدث صدمة نظرية على صورة الواقع الاقتصادي العراقي وأحدث حالة تحول، ساهمت في إعادة ترتيب التناقضات الناظمة للمرحلة، فلم يعد التناقض الرئيسي الذي كان سائداً في الظروف السابقة هو المقرر وأنما حل محله تناقض رئيسي جديد فرضه مضمون التغير الذي حصل من خلال القوات الاجنبية والاصطفافات السياسية والطبقية الجديدة ، التي نشأت و فتحت أستراتيجية ومرحلة جديدة في تطور التكوين الاجتماعي العراقي وآلياته وقواه المحركة . ومن مجموع هذه المتغيرات لسلطة الاحتلال والقوى المرتبطة بمشروعها الاقتصادي ، وضعت الارضية لتطور رأسمالي تابع ، يتيح الاندماج بالاقتصاد الرأسمالي . والمؤشرات العملية حول ذلك، هو حا لة السياسات التي يجري تنفيذها بهذه الطريقة أو تلك ، تحت أملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية ، بشكل مباشر أو غير مباشر.

يقول د. صالح ياسر "هكذا يتبين إن خطاب المؤسسات "الصندوق والبنك الدولين والمنظمات المالية الدولية"حول ضرورة تنفيذ وأتمام "الاصلاحات الاقتصادية" ليست سوى أداة لتبرير الهجوم النيو ليبرالي وتطبيق شروطه ، فإذا كان المبرر أبان تطبيق وصفات "التكيف الهيكلي" هو تفادي الازمة المالية ، أصبح الهدف اليوم ، تفادي الازمة الاجتماعية ، في حين إن النتائج الاجتماعية كانت وستكون في المستقبل أيضاً ، المزيد من الفقر والبطالة والاقصاء". ويضيف أيضاًً "إن تسريع وتيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"الاصلاحات" أفضى في البلدان التي طبقتها الى تقليص ما تبقى مما هو أجتماعي في ميزانية الدولة وبالتالي تحويل الموارد من الفئات الفقيرة لمصلحة الرأسمال . والنتيجة المستخلصة من كل هذا واضحة وضوح الشمس ، وهي إن هذا الاتجاه يتناقض من حيث الجوهر مع التنمية البشرية ويجعل خطابها تسويفاً لتعميق "الاصلاحات الهيكلية" التي تؤدي الى تدمير بنية الانتاج المحلية والتي ينتج عنها تصاعد أعداد المسرحين عن العمل "أي تنامي معدلات البطالة" وأرتفاع العجز التجاري الخارجي والاخفاق في المنافسة ، حتى في الاسواق الداخلية ناهيك عن الاسواق الخارجية ، وهو ما سيولد المزيد من الافقار والتهميش والاقصاء بكل ما يحمله من أستقطاب أجتماعي*".

ويناقش د. مرزوق**" ذلك من زاوية تطور النظرية الاقتصادية السائدة ومناهجها الاساسية أذ"يفرض أيضاح الترابط بين "برامج التعديل الهيكلي" المطروحة والنظرية الاقتصادية السائدة، ويتضح هذا الترابط من خلال مناقشة برامج التصحيح الهيكلي والمنعكسات المرتبطة على تطبيقها في الدول النامية . ويقدم النتائج السلبية لهذه البرامج في دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وشرق أوربا والاتحاد

---

* أنظر د. ياسر حسن ، صالح – مجموعة مقالات – مصدر سابق –ص30. .

** راجع مؤلف د. رياض الابرش ، محمد ومرزوق ، نبيل - الخصخصة آفاقها أبعادها – مصدر سابق – ص88 ص89 .

السوفيتي السابق والدول العربية التي، دفعت بالمؤسسات الدولية المنشئة لهذه البرامج الى الاعتراف بأن، النتائج قد فاقت في سلبياتها أسوأ توقعاتها وحتى الرئيس الامريكي" بيل كلنتون" قال: " إن التحول الاقتصادي المؤلم والمأخوذ به دون شبكة حماية أجتماعية ملائمة ، يمكن أن يضحي بأرواح بأسم النظرية الاقتصادية " ويواصل ليقول " إن الخصخصة كمحور لعملية إعادة الهيكلية ، لم تحقق في أي مكان في العالم الاهداف المعلنة لها . فالمديونية الخارجية قد أزدادت في معظم هذه الدول ، وتراجعت معدلات النمو في الكثير من الحالات، وأزداد التفاوت الاجتماعي في الثروة والدخل ، وتعرض العديد من الدول لاضطرابات أجتماعية في الثروة والدخل وتعرض العديد من الدول لأضطرابات وتوترات تهدد

الوحدة الوطنية بل ومستقبل هذه الدول، وعوضاً عن توسيع قاعدة الملكية في المجتمع، تم أستيلاء قوى محددة داخلية وخارجية على الثروة الوطنية وأصبح نفوذ رأس المال الاجنبي أكبر ومهدداً للسيادة الوطنية، في الوقت الذي يمكن للقطاع الخاص أن يقيم مشروعات جديدة تتيح فرص عمل إضافية : المجتمع بحاجة لها .

ولذالك يجري التنظير الى ضرورة الاستثمار الاجنبي لتمويل التنمية، بسبب غياب الادخار الوطني الذي يدفع بأيجاد الشريك الخارجي ،وهذا دائماً ما تطرحه مؤسسات وشبكات البنك الدولي . بذريعة مكافحة الفساد المزمن في الدولة وعمليات الهدر في الانفاق "رغم إن الدولة ومؤسساتها تشكلت جديداً كما هو معروف"، وعائدية هذا الطرح ليست إلا تغطية لخلفيات سياسية هدفها السيطرة على موارد البلاد ولمصلحة الشركات متعدية الجنسية ، ولتعزيز رأس المال الاجنبي، في الاقتصاد العراقي بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الصدد يقول د. السعدي "عندما نتناول اليوم بحث القضايا الاقتصادية العامة ، تطفي أحاديث ومؤشرات السوق المالية والاستثمار الخاص لرؤوس الاموال الاجنبية ولقرارات البنوك المركزية الخاصة والحاجة لرؤوس الامول الاجنبية ولقرارات البنوك المركزية الخاصة بسعر الفائدة...الخ. ومن حين لآخر ، يرد الاهتمام القليل بالاستراتيجية الانمائية والسياسات الاقتصادية والمالية الحكومية، ويتعزز الاهتمام بشؤون الاعمل والمال لدى الرأي العام والمعنين بالترويج الاعلامي المحلي والعالمي الواسع والمؤثر ، ومن الواضح إن التحليل المنهجي للموضوعات الاقتصادية الاساسية ، لم يعد على الصعيد العملي مهماً.

وفي مكان آخر في معرض الاشارة الى المشروع الاقتصادي الوطني الذي يتبناه "الكاتب" وأختلافه مع المدرستين "الكنزية والنقدية" يقول :"فإذا كانت الكنزية الجديدة التي ترى في السياسة المالية الحكومية وتوقعات المستثمرين علي العوامل الاكثر أهمية في تحديد الطلب التجميعي "الفعال"، وبالتالي لها التأثير الكبير في النمو الاقتصادي . فيما ترى المدرسة النقدية بأن السياسة النقدية وعير أدواتها، أسعار الفائدة وأسعار الصرف الخارجي للعملة الوطنية، تمثل العوامل الاهم في تقرير مستوى الطلب الفعال، وبالتالي في الاستقرار الاقتصادي والمالي ومن ثم في النمو الاقتصادي ". فإن السياسات الاقتصادية الواردة في المشروع تختلف عن هذه الاراء بسبب الفروق الجوهرية الناشئة من خاصية هيمنة الريع النفطي على الاقتصاد من ناحية ، وأفتراض ضرورة وجود نظام للضمانات للرفاهية الاجتماعية من ناحية ثانية.

ومهما تعددت الافكار والمشاريع حول الاقتصاد العراقي فإن البحث يلاحظ عدم تحديد آفاق التطور اللاحق ، الذي لا بد منه ، فسيادة الدولة مهددة وبناءها هش ، فكيف يستقيم الطرح عن الخصخصة ، وماهو شكل ومصير الخصخصة في ظل المحاصصة الطائفية وفي ظل السلطات الرقابية "البرلمان" لمؤسسات الدولة يخضع لأعتبارات خارجة عن المفهوم المؤسسي للدولة بل لمرجعيات طائفية مذهبية وعشائرية ومنطقية غير خاضعة للمسائلة والمحاسبة وأضيفت لها أخيراً فئات أثنية ، هذا بالاضافة إن السلطات الرقابية معطلة ومهمشة، بسبب النظام السياسي القائم على المحاصصة التوافقية، والبرلمان شبه معطل وأشكالاته متعددية والقوانين المهمة لحياة الناس مهلهلة أومعطلة وحتى القوانين التي شرعت بما فيها الدستور ، جاءت متناقضة ، مما تطلب إعادة النظر ببعض موادها. فالسلطة الرقابية "البرلمانية والقضائية والادارية" على الأداء الحالي للدولة ضعيف ،وهذا بأعتراف المسؤولين، هذا في الوقت الحاضر ، فكيف يكون الامر في ظل الخصخصة؟.

يقول د. صالح "هكذا إذن أدت العملية البالغة التعقيد الى تبلور تناقضات جديدة ناجمة عن الانزيحات والحراك الطبقي الاجتماعي الجديد، الذي غذته ، إضافةً الى العوامل السابقة ثلاث عوامل أخرى مهمة :

-أزمة بنيوية عميقة .

- وضع أمني متوتر وأحتقان طائفي متصاعد .

- عدم تبلور البديل القادر ، لحد هذه اللحظة ، على تجاوز هذا الوضع رغم محاولات كثيرة .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، يصبح التناقض المحرك بين ضرورة نمو القوى المنتجة لكافة الاشكال الاقتصادية وبين علاقات الانتاج المفككة الناجمة عن تفجر تناقضات المرحلة السابقة، وتنامي دور الهويات الفرعية ممثلة بالعلاقات الطائفية والاثنية والعشائرية على حساب الهوية الوطنية العراقية وما يرتبط بها من العلاقات الاجتماعية الطبقية العادية*".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ذلك تجري الاشارة ، إذا كان التخلف الاقتصادي وحالة النهوض مرتبط بالخصخصة كطريق للنهوض به، لم يترجمها بشكل دقيق المنهج المتبع من هذه الدوائر "رغم تواجد هذه الحالة " فكيف يركن لفكر الخصخصة ، أن يعطي تفسيراً لكيفية بناء التنمية من خلالها ... وهي الحالة التي لم تأخذ بعدها الاستقراري والتطبيقي بصورة عامة في الاقتصاد العراقي . وفي مثل هذه الحالة يتبادر الى الذهن التفكر في القوانين التي تستحث الاقتصاد العراقي ونموه من داخل الاقتصاد وليس من خارجه وبنفس الوقت، أن لا نلجأ الى القوانين التي حكمت تجارب دول متقدمة "رغم أهميتها" بشكل آلي على أقتصادنا ، وكان للبحث ملاحظاته النقدية والمنهجية حولها...

يقول د. عبد الفضيل "ولعل المغالطة التاريخية"بل المنهجية" الكبرى، تتمثل في الحديث عن "أقتصاد السوق" بمعنى الابتعاد عن أية سياسات تدخلية من جانب الحكومات، لأن، نظام السوق وفقاً لهذه الرؤية ، مزود بآلية "التصحيح الذاتي" وهي خاصة أشبه بجهاز "الترموستات" Thermo-stat" الذي يوجد في الاجهزة الكهربائية لضبط درجة الحرارة، فلا تزيد على ولا أقل عن "المستوى التوازني" المطلوب. محذراً " د. محمود" ولكن الكل يعلم إن هذا التوصيف غير صحيح . إذ أننا بصدد مفارقة تاريخية كبرى في بلدان الاقتصاد الحر، وهي حجم الدعم الهائل، الذي تم تخصيصه منذ منتصف التسعينات "من القرن الماضي" لتعويم أقتصاديات البلدان ذات الاسواق المالية الناشئة، بدأ من "الازمة المكسيكية في منتصف التسعينات وأنتهاءاً بأزمة الارجنتين مؤخراً . أي إن التصحيح للاختلالات المالية لم يتم تصحيحه من خلال "آلية السوق" وأنما من خلال برامج تدخلية للأنقاذ والتحكم في مسارات تلك الاقتصاديات. ولذا فإن هناك ضرورة التفرقة بين اللجوء "لآليات السوق" لترشيد الاداء الاقتصادي ، والبعد عن إدارة الحياةالاقتصادية بنظام الاوامر الادارية ، من ناحية وبين الخضوع التلقائي "لقوانين السوق" من ناحية أخرى ، إذ أن هذا الخلط يؤدي الى قدر كبير من الالتباس وخلط الاوراق **.

---

* أنظر د. ياسر ، صالح – مجموعة مقالات – مصدر سابق – ص38 .

** أنظر د. عبد الفضيل ، محمود - مصدر سابق - ص 17 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضاف الى ذلك ،لما أشار له "الكاتب" كيف جرت محاولة أحتواء الازمة المالية والاقتصادية الاخيرة، ألم تجري وفق برامج تدخلية للانقاذ والتحكم في مسارات تلك الازمة، من خلال مؤتمرات دول العشرين ، أنظر "الفصل الثالث من هذا البحث". ولكي نوسع النقاش اكثر في تجارب البلدان العربية يقدم " د.عصام الزعيم" مساهمة قيمة، أذ تناول التجربة العربية في الاستغلال الاجنبي للموارد البترولية وتغيب التنمية المستدامة بقوله" فقد شكل تسلط الشركات والدول الرأسمالية الاستعمارية على ثروات هذه البلدان بأمتيازوإذعان، وبذلك حرمت الشعوب والدول المالكة للنفط من حقها من أستثماره لصالحها وبشروط أقتصادية، مؤكداً إن السيادة على الموارد الوطنية الطبيعية وأستثمارها الدوطني شرطان لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية ، مسجلاً جهود الاقتصادين البترولين العرب في تحقيق هذه الاهداف، ولا سيما" الشيخ عبدالله الطريفي والدكتور محمد سلمان حسن" الذي ساهم بصياغة قانون رقم 80 لعام 1962 لأسترجاع 5. 99% من الاراضي العراقية غير المستغلة من شركات النفط الاجنبية في عهد عبد الكريم قاسم ، ووضعها تحت تصرف شركة النفط الوطنية العراقية ، وسارت على هذا الدرب دول عربية أخرى بالتأميم أو بالمشاركة ، ومن ثم عادت دول عربية لمنح فرص العودة للشركات الاجنبية بأستغلال الثروة الوطنية والغاز وثروات أخرى بعقود مشاركة، مشيراً "د. مجيد مسعود" وهو يستعرض لما أوضحه الفقيد" الزعيم ".. إن نظام الاستثمار يقوم على تنازل جزئي عن حق التصرف من جانب الدول المالكة للموارد والثروات البترولية والمعدنية وأرتضاء التشارك مع جهة أجنبية شريكة في الاستثمار وتقاسم سلطة صنع القرار معها سواءً في ما يخص الانتاج أو التصدير أو بالنسبة للتسعير ، وبذلك فإن هذا النمط المشترك يسلب الدولة الوطنية حقها القانوني المطلق وسلطتها الاقتصادية المطلقة ، في تحديد شروط الاستثمار ومعدل الاستنضاب وتسعير الانتاج*..."

في هذه المؤشرات التاريخية الهامة ينبهنا الزعيم الى حق السيادة المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، وهذه المبادئ تجنب الدول الانشطة الاقتصادية الضارة بالبيئة وهي العملية التي تجري منذ 2003 لتزيد من الفقر ، وتجعله ظاهرة أقتصادية مجتمعية بيئية ، من خلال السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة التي تطبقها في العراق .

يقول د. كاظم حبيب " المشكلة التي تواجهنا اليوم في العراق في إطار العملية الاقتصادية تبرز تبني جمهرة من الاقتصادين العراقين المتنفذين وجهة نظر المحافظين الجدد والليبرالية الجديدة في الدول المتقدمة صناعياً والمؤسسات المالية الدولية الموجهة لاقتصاديات الدول النامية التي تدعو الى مسألتين وهما: توقف الدولة كلية عن النشاط الاقتصادي وجعله بيد القطاع الخاص "يقصد الوطني" بهذه المهمة ، في وقت يحتاج الاقتصاد العراقي الى جهود الدولة . أبتعاد الدولة عن التصنيع والاكتفاء بأستيراد السلع المصنعة من الخارج ، أي جعل الاقتصاد العراقي ، أقتصاداً أستخراجياً أستهلاكياً لاغير**...الخ.

ويرى هذا الفريق من الاقتصادين والباحثين والمفكرين، التجارب العالمية من منظور ناقد، وبخاصة تجارب البلدان النامية ، والعربية منها بلا أستثناء ، وكيف أثرت التوجهات الليبرالية الجديدة ،سلباً على أقتصادياتها وتنميتها ، ولكي نقرب الصورة أكثرنأخذ التجربة المصرية بهذا الخصوص ونشير الى ، ما تحدث به" د. مختار خطاب" في الحوار الذي جرى اليوم السابع***،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أنظر عرض د. مسعود مجيد لكتاب - د. عصام الزعيم – التنمية المستدامة –مقاربة .... نقدية عربية – منشورة على الموقع :
Annour New Paper – http;//www.an-nour.com/index?nhn?option=com.content&task=view&id=4479&lte
** أنظر مقالة د. حبيب، كاظم وقع الصراع حول دور القطاعين العام والخاص في الصراع على السلطة في العراق – منشور على موقع الناس– ص3
Al-nnas-com http;//www.al-nnas.com/ARTICLE/Khadid//sr.htm
*** حوار الوزير السابق د. مختار خطاب أجرته رانيا بدوي في اليوم السابع في 5 ديسمبر 2008 – القاهره .

بقوله: "إن الخصخصة نظام فاشل وقرارات البيع تأتي بأوامر عليا" ومن أنها توجه سياسي .. وبعض المنافقين زفوا القرار ، وأمام سؤال هل الخصخصة، هو أقتراح محلي أو موحى من الخارج.أجاب الوزير: أنه أقتراح محلي، ولكن دوافعه هو التحالف الاستراتيجي مع أمريكا... وفي معرض الحوار مع الصحيفة ... والسؤال، إلا تعي الحكومة النوايا الامريكية؟ ألم يكن لدينا طريقة أخرى لسداد ديوننا، بخلاف القبول بهذه الشروط ... وأمام تهرب "د. مختار"للرد على سؤالها ، بل أكتفى بالقول : ربما تكون هذه شروط المعارضين لنظام السوق الحره، ولكنها لا تعد شروطاً بمفهوم من هو يؤمن بأقتصاد السوق ... فعلقت الصحفية معترضة وسائلة أياه! هذا إذا كانت القضية تحتمل وجهات نظر ولكن ما تقوله لا يحتمل الاختلاف ، فهي قضية حماية أقتصاد الدولة!...وعلقت، إن الجميع يعلمون إن علاقات الدول تقوم على أساس المصالح لذا فلن تجدول أمريكا الديون بلا مقابل ؟، وكان جواب الوزير السابق بهدوء : هذا إذا كانوا معتقدين بذلك . وعند سؤالها ، هل نجح تطبيق أقتصاد السوق في مصر أم لا ؟ وهل أستطاع القطاع الخاص في مصر أن يقوم بعبْ التنمية ، بشكل مطمئن يجعلنا نستمر بلا تردد؟ ، وكان جوابه "بلا" على كلا السؤالين ، لماذا ؟ وأجاب على ذلك، إن حجم ونوع الاستثمار أبلغ مؤشر، على أننا نحتاج الى مراجعة لسياساتنا . لأن جوهر التنمية في الاستثمار ...
وهل برنامج الاصلاح الاقتصادي بالكامل بما فيه الخصخصة خاضع للبنك وصندوق النقد الدولي ؟، الاجابة : "طبعاً" ... فالبرنامج بالكامل بما يتضمنه من سياسات تحرير التجارة وتحرير سعر الصرف والخصخصة وغيرها خاضع للاتفاقية ، مشيراً أيضاً مازالت لهذا البرنامج مراحل وأستكمالات جديدة ، منها أتفاقية المشاركة المصرية الاوربية والسعي لأبرام شراكة مع الولايات المتحدة يتم بموجبها أنشاء مناطق تجارة حرة بلا تعريفات الجمركية ، وتدخل كل البضائع بدون جمارك. وهل تجربة التنمية لدينا من 1991 نجحت في رفع معدلات الناتج المحلي بالقدر الكافي؟ هل نجحت في توسيع ثمار التنمية بشمل عادل على الفئات الاجتماعية المختلفة... الاجابة من الوزير "لا" ..ونحتاج الى مراجعة عميقة وليست سطحية .

الى هنا نكتفي بهذا الحوار الهام ، والرسائل القيمة التي أستطاعت أن توصلها المحاورة ، وهي مفيدة بالنسبة للبلدان العربية ومنها العراق، الذي يمهد للدخول للخصخصة وفق الاشتراطات الدولية، إذ يفهم منها إن توجيه الاستثمارات الى قطاعات دون غيرها ، هو أحد شروط صندوق النقد الدولي ... وإن نصائح البنك الدولي يفوح منها دائماً ، تجاهل الاستثمار في القطاعات السلعية أو المنتجة ، التي تعود بالفائدة للمواطن وعلى الدخل الوطني ...و حتى الاردن التي يلوح بتجربتها الناجحة من هنا وهناك فقد بدات عملية التداعي لسلبيات الخصخصة أذ تشير الكتابات" أن النتائج" يقصد للاقتصاد" لاتشير الى أن البلد حصد نتأئج مرضية افضل مما كان عليه الحال قبلها بل على العكس فقد تخلت الدولة عن مصادر قوتها الاقتصادية عندما باعت كل شئ تقريباً"...كما وتجري الاشارة الى الحكومة الاردنيةمؤخراً قرارات تشير ولو من بعيد الى ملامح أعادة النظرفي بعض السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها طوال السنوات الماضية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأتخذت من "الخصخصة" نهجاً أتى على النسبة الكبرى من مساهمة القطاع العام في معظم الشركات الكبرى ، وما تلى ذلك من عروض لبيع أراضي خزينة الدولة والنشآت والاستثمارات التي تملكها الحكومة أمام الراغبين في الشراء وخاصةً من الخارج ، وكان من نتائجها أننا وصلنا الى شفير الاجهاز على الملكية العامة التي تعتبر بمثابة الرصيد الحقيقي للوطن والاجيال القادمة"*.

---

* للمزيد من التفاصيل راجع مقالة : 1- محمد شريف الجيوسي - الخصخصة ما الذي قدمته للبلد - نشرت على الانترنيت الموقع :-
http://www.alanbat.net/Articles/print.asp?art=7780

-2 - هاشم خريسات مقالة بعنوان : قرارات استراتيجية تواجه الخصخصة على الموقع :-
http://www.alarabalyawm.net/print.php?articles_id=4354

وفي معرض الاشتراطات لهاتين المنظمتين، يقول كل من الكسندر شكوليتكوف وجون د. سوليفان "إن شروط الاقراض المفصلة تجعل القروض عبْ على الدول النامية، لأنها في أغلب الاحيان تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية وتحد من تطوير المؤسسات الديمقراطية المسئولة. والواقع إن محاولة الوفاء بعشرات الشروط قد تصبح عائقاً أمام صنع القرار في عملية الاصلاح . وليس من الممكن فرض الاصلاحات المؤسسية على الدول بواسطة شروط تأتي من الخارج، بل ينبغي تصميم هذه الاصلاحات وتطويرها داخلياً*.يبدو إن الاستراتيجية المطروحة لتنمية الاقتصاد العراقي وبمضامينه وأهداف ومعايره القياسية ، التي توصل إليها أستراتيجيوا التوجهات الاقتصادية في العراق من العراقين وأجانب، لا تخرج في غالب الاحوال عن التطبيق الدقيق، لروشيتات "ووصفات" البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات المالية الدولية ومستشاريهم، والتي لاتبتعد كثيراً عن تطبيق المبادئ العامة لعلم الاقتصاد الحديث وفقاً لآلياته المجردة الراهنة ولا تبتعد عن نظرية التحليل الحدي ونظرية التوازن وآلية السوق والعرض والطلب، التي تناولها البحث في الفصول الاول والثاني والثالث، وهي آليات ثبت قصورها في فهم الواقع الاقتصادي الاجتماعي في البلدان النامية . كما إن تجارب الخصخصة في البلدان المشار لها في الفصل الرابع، التي تأثرت بهذا الفكر تشير بأصابع الاتهام الى مسؤولية الفشل، التي عمت هذه البلدان تعود لتلك البرامج، وبخاصةً في بلدان أمريكا اللاتينية، والتي أعادة النظر من هذا المأزق الفكري، بأختيار جديد بعيداً عن الوصايات.

كما إن أرهاصات الفكر التنموي وطموحاته بعد 1970 – 1980 ، الذي وصف بالعقد الضائع ، الذي موت هذه الطموحات الانمائية بعد الحرب العالمية الثانية في الدول النامية بعد تعثر تجارب التنمية، وخضوعها لإرادات فردية وأرتجالية ،وكانت حصيلتها للعراق، الخراب والدمار وما خلفته من آثار كارثية للاقتصاد وللشعب العراقي . كما جرى في التجربة العراقية منذ السبعينات، حتى سقوط النظام الدكتاتوري 2003 والتي عاصرها البحث بالتفصيل في الفصلين الخامس والسادس... إن فكر الليبرالية الجديدة ، التي سادت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ولازالت مستمرة، هي القوة المسيطرة في قرارات الكثير من الاقتصادين والمخططين "عراقين وغيرهم" بالاضافة الى كبار المسؤولين والوزراء، وإن هذا الفكر، وبهذه الحيثيات "مكانك سر" وما تضمنه من طروحات فكرية وسياسية ومفاهيمية، كان ولا زال يشكل خلفية، التي رسمت ملامحها ، القوانين الصادرة أو في طريقها للصدور التي تتعلق بقانون الاستثمار وقانون النفط والميزانية العامة والسياسة النقدية والسياسة المالية وأقتصاد السوق والانفتاح على الاسواق العالمية بلا شروط وغيرها من القوانين، أثرت وستؤثر على كل جهد تنموي ومن أي جهة كانت .وما تهدف إليه من هذه الطروحات ، هو فقط البحث في العلاقة القائمة بين الخصخصة والتنمية وبينهما وبين الفكر ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يريد البحث التوسع أكثر في هذه الطروحات والافكار بل أشار لها بعمق في الفصلين السابع والثامن ... بل يكتفي البحث بطرح وتحليل العلاقة ، على ضوء هذا الفكر ، على صيغة أسئلة ، هل حقق هذا الفكر الاهداف المباشرة المطلوبة، أي نماذج للخصخصة سيختار وفي أي من الميادين ، هل في الزراعة منها أم الصناعة أو في كليهما، وما هو دور الاستثمارالمحلي والاجنبي وهل يعتقد أصحاب القرار، بأن الخصخصة ستحقق الطموحات للاقتصاد العراقي ، والى أي مدى نظل نعتمد على الغير في تفسير ظاهرة الخصخصة ... إلا تدعونا التجارب الماثلة أمامنا لإعادة النظر بالسياسة الاقتصادية التي رسمها الاحتلال ... وبالتالي إعادة النظر بالخصخصة كطريق للتنمية .

---

* أنظر مقالة – شيكوبنيوكوف ، الكسندر و د.سوليفان ، جون - شروط الاقراض الدولي – بدائل برامج الاقراض الحالية لصندوق النقد الدولي . منشورة على الموقع الكتروني باللغة العربية : www.cipe-agypt.org ، والموقع باللغة الانكليزية : www.cipe.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات

أولاً: يلاحظ البحث عند مناقشته مفاهيم الجوانب النظرية الاقتصادية السائدة ، تبين إن هذه المفاهيم منذ ديفيد هيوم وآدم سمث ، وريكاردو وجون ستيوارت، ومن بعدهم المدرسة النمساوية فالراس وغيره، حتى كينز ، وميلتون وهايك وغيرهم لم يطرأ عليها تغيراً حقيقي ، والسبب يعود إن هذه النظرية "نظرية رأس المال ومجرى تطوره"جاءت لتبرير هيمنة وتعميم قوانين رأس المال في حرية العمل وتحقيق الارباح "دعه يعمل ، دعه يمر" وجاءت الليبرالية الجديدة لتحقيق مفهوم أيديولوجي تحاول أن تضفي غلالة علمية على اطروحاتها، و أضفاء نوع من القداسة والعلمية ،التي لا تقدم أي جديد ، بل تدعو بالعودة الى الجذور وأضفاء صفة اللاعلميةواللاعقلانية لمفاهيمها "حالة التوازن، وخلية النحل ، واليد الخفية" كما ذكرنا، حيث الاسواق منها متوازنة تلقائياً "أي تلقائية..؟!" والدعوة الى أنها، ليس بحاجة الى مساهمة الدولة أو رقابتها ، سوى في حالة واحدة ، عندما يتعرض رأس المال الخاص الى ظروف غير مؤاتية ،تهدد البنوك الخاصة أو كما حصل في الازمة المالية العالمية "2008-2009" وعدا ذلك الانسحاب ، وترك عقلانية الافراد هي التي تحدد الاستثمار الافضل للموارد من خلال تعظيم منافعهم الخاصة، في حين أن عملية الانتقال من الجزئي الى الكلي في النظرية يعني أنتقالاً من مجال لآخر مختلف تماماً في العلاقات والقوى الفاعلة فيه والطبيعة المؤسسية والعوامل المؤثرة في الوحدات الاقتصادية ومحيطها الاجتماعي بالاضافة الى المؤثرات الخارجية ، وجزء منها لا تحكمه آلية العرض والطلب في السوق ، ويخضع لعوامل مرتبطة بالنشاط الاقتصادي ومستوى التطور ودور الاحتكارات، وهمها الاكبر"الايديولوجي" هو نقل عملية الحصول على فائض القيمة من المؤسسات الانتاجية الى السوق ، وهذه بحد ذاتها مخالفة نظرية ، أعترض عليها جون ستيوارت ميل – وقتها بقوله إذا كان الانتاج طبيعياً يحصل في المؤسسة الانتجية فإن التوزيع ،يكون بإرادة أنسانية ،وليس طبيعة . وخلق التفاوت في المداخيل يعود الى ذلك. و بالنسبة للبلدان النامية لاتعني تلك، بمسألة التنمية والمشكلات الاقتصادية التي تعانيها وسبل حلها. بل الخيار الوحيد التي تضعها أمام هذه الدول ، هو" أقتصاد السوق" وفصل الاقتصادي عن الاجتماعي وتهميش دور الدولة، وفي التجارب التي مورست في العديد من البلدان ، جاءت مخيبة للآمال ، بل وتسببت بالمزيد من الفقر والتبعية .

ثانياً : أثناء المناقشة والتحليل لبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، الداعية للتثبيت والتكيف الهيكلي ، لوحظ أنها تؤدي الى تباطؤ في النشاط الاقتصادي لطبيعتها الانكماشية ، والتي تنعكس في أضعاف معدلات الاستثمار والنمو ، ولا تساعد على أمتصاص البطالة ، وأنما تزيد من أحجامها ، وتعرز التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وتشكل هذه البرامج أرضية للخصخصة ، التي من أهدافها أضعاف الدولة وفقدانها لموارد ثابتة ودائمة، ولا يوجد ما يثبت تحسين وكفاءة ومردودية الاستثمارات، بل إن سعيها للحصول على الربح السريع ، وخاصةً في ميدان التجارة والخدمات دون المجال الانتاجي في الصناعة والزراعة للبلدان التي طبقت هذه البرامج، ويحول دون الاستثمار العقلاني والرشيد طويل الامد، الذي يحقق الاستثمار الاقتصادي الافضل للموارد . ولقد كان ذلك واضحاً في قطاعات الخدمات في الدول المتقدمة صناعياً كالولايات المتحدة واليابان ، الذي أصبح التفاوت واضحاً في مستوى تطور هذه القطاعات وقطاعات الانتاج الاخرى وعاملاً معوقاً للنمو والمنافسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : إن آليات السوق وفي ظل الهيمنة للشركات المتعدية الجنسية وأحتكارها لقطاعات الانتاج الاساسية والديناميكية ، لا يسمح أمكانية تحسين الكفاءة الاقتصادية بشكل عام ، حيث لا وجود للمنافسة في ظل الهيمنة وسيطرة هذه الشركات الاقوى والاقدر ، وليس بالضرورة أن يعود للكفاءة . وإن تعريض الدول النامية الى المنافسة محض خيال ، وليس حقيقة، أو ليس بالضرورة أن يكون عاملاً مساعداً لتحسين الكفاءة ، وفي الغالب تكون معرضة للخسارة والفشل في غياب الدعم الحكومي . فأي منافسة! في ظل إن هناك "47" شركة من بين "100" شركة متعدية الجنسية في العالم تعود ملكيتها الى بضعة أشخاص. وإن شركة جنرال موتورزلوحدها تمتلك قوة أقتصادية أ كبر من القوة الاقتصادية لـ" 130" بلداً نامياً مجتمعة، فأي توازن أو منافسة يجري الحديث عنه هل توازن البلدان النامية أم توازن الشركات العملاقة ؟!.

رابعاً : يلاحظ إن ما تمخضت به العولمة وأيقاعها السريع في تحرير عمليات التجارة العالمية وأدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، تمخضت عن مخاطر مؤكدة للصناعات الوطنية والكثير من الطاقات الانتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في ظل سرعة أندفاع أنفتاح الاسواق والتحرير للمنتجات الاجنبية ، في الوقت الذي تواجه صادرات هذه البلدان من مصاعب في النفاذ الى أسواق البلدان المتقدمة صناعياً .

خامسا : إن محاولة فرض تسييد سياسة ، الخصخصة عالمياً ،كحل وحيد في سياسة الاصلاح ، كانت ترمي لتحقيق أهداف آيديولوجية وأقتصادية وسياسية ، ومنها تقويض الاساس الاقتصادي لنفوذ رأسماليات الدولة في البلدان النامية، والتي وقفت بعضها على الضد من الولايات المتحدة الامريكية وسياساتها في الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي وجاءت الآن لتأكيد الاقتصاد الايديولوجي للنظام الاقتصادي العالمي القائم على الليبرالية الجديدة، والقطاع الخاص والملكية الفردية وبالضد من نظم القطاع الحكومي والتخطيط المركزي، عبر تصفيته من خلال الخصخصة، والهيمنة على هذه البلدان النامية من خلال الاستثمارات الامريكية والغربية عموماً ، والعودة بهذه البلدان الى حظيرة البلدان الرأسمالية الصناعية وجعلها قاعدة قوية أحتياطية للعالم الرأسمالي .

سادساً : إن مفهوم الاصلاح الاقتصادي ينطوي على مفاهيم أنكماشية تحد من الأئتمان وترفع أسعار الفائدة ، مما يعيق الاستثمار المحلي كما يخفض الانفاق الحكومي ويؤثر على التعيين . والخصخصة على المدى البعيد تؤدي الى تسريح فائض العمالة ، وإن كانت مع الزمن الطويل تتطلب زيادة فرص التوظيف نتيجة زيادة الاستثمار.ألإ إن ما يصاحب الاصلاح الاقتصادي أرتفاع أسعار الاستهلاك خلال تخفيض الاعانات ورفع الاسعار، بما يتكافئ مع الاسعار الدولية ويؤدي ذلك الى التضخم وأنخفاض الاجور، والى معانات الفقراء في المدينة والريف وتخفيض الاستثمار في قطاع التعليم مما يؤدي الى أنخفاض نوعية المدارس الحكومية .كما ويؤدي الى تدني الدينامية للأقتصاديات المفتوحة مما يترتب إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب .

سابعاً: إن عوامل نشأت القطاع العام وظروفه وطرق تطوره في المراحل اللاحقة وفي تجارب عديدة لاعلاقة لها بطبيعة الملكية بقدر علاقتها بالبيئة الاقتصادية العامة،وفعالية التخطيط، إن المنشآت العامة لا تقل نجاحاً وفعالية من المنشآت الخاصة، وفي كثير من الحالات قد تفوقت عليها، وفي حالة العراق التي نشأ القطاع العام فيها من خلال المشاريع التي سلمها الاحتلال العثماني والبريطاني ، كما هو معروف، ونما القطاع الخاص في ظل الحماية والدعم،ولذلك فإنه نشا وهو لا يحمل بوضوح سيماء الكفاءة والفعالية والقدرة، وأكبر دليل قامت الحكومة العراقية في الخمسينات والستينات، بتأسيس عدد من المصانع والمؤسسات، لعدم كفاية القطاع الخاص وفعاليته وقدرته على المنافسة، "كما أشير لذلك" بالاضافة الى قلة خبرته في إدارة المشاريع الكبرى والى تواضع أمكانية التطوير التكنولوجي، ولكنه ووفقاً لظروف العراق حالياً لا يشكل البديل عن قطاع الدولة، بل يرى البحث يمكن المزاوجة والتهجين لكليهما معاً ، لإعادة التأهيل للعملية التنموية في العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: من واقع التجربة التي مر بها العراق، تبين إن تجارب خطط التنمية غير المحددة والواضحة المعالم التي جرت ، لم يشاهد أن تمت خطة تنموية أستراتيجية حقيقية للنهوض بالاقتصاد وأخراجه من واقعه المشوهة والوحيد الجانب التي يعتمد على "ريع" خامات النفط ، دون أن تجرعملية تنويع وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية ،وتميزت السياسات الاقتصادية بالتقلب والتغير وعدم الاستمراروالاستقرار ، وخضعت لإرادة أرتجالية وفردية ، بالاضافة الى عدم الانسجام بين قطاعاتها المختلفة وأنعكس ذلك على ما أرتكب من تشوها ت خطيرة للبرامج والفعاليات في دور الدولة الاقتصادي في السبعينيات وما تلاها من عقود في ظل الحروب والحصاروتداعياتها المدمرة. وظروف الاحتلال، وما يواجهه الاقتصاد الان من متغيرات جديدة في ظل السياسات المتسرعة لأصحاب القرارات ، الخاضعة لأشتراطات المنظمات الدولية ، التي أدت الى تسارع الاحداث وأجراءاتها التي تصب ليس لصالح الاقتصاد وأنما لصالح تلك الارادات. كل ذلك لايدفع للتأكيد أيهما الاكفأ" قطاع الدولة أم القطاع الخاص" بعد معرفة الاسباب. ما لم تجر مراجعة علمية وفنية وسياسية تنطلق من أرادت العراقين .

تاسعاً: كما يرى،إن سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي طبقت في البلدان النامية "نماذج التجارب التي طرحت في البحث"أوالتي طبقت في الدول العربية "مصر والجزائر" أدت الى زيادة الازمات الاقتصادية بدلاً من خفضها، ولم ترفع من عوامل النمو، بل أثرت سلباً ، وعليه يجب أن تنطلق برامج الاصلاح من داخل الاقتصاد العراقي من بيئته وليس من خارجها وإن لا تكون وفق الوصفات الجاهزة "للبنك والصندوق" الدولين .

عاشراً: إن البحث وهو يستهدف أفق التمنية المنشودة في الاقتصاد العراقي، يدفعه للتأكيد بضرورة المزج بين رفع الاستثمار الحكومي على الاقل، حتى النقطة التي يتعاظم فيها فرص الاستثمار للقطاع الخاص الوطني ومن بعد الخاص الاجنبي ،وهي الحالة التي يلتقي شقي هذين القطاعين في ميدان الاستثمار، وفي الميادين التي يحتاج لها الاقتصاد الوطني، وليس في الفروع التي يحتاج لها الاستثمار الاجنبي . والاستثمار عند هذه النقطة سيدفع القوى المحفزة، لأستيعاب الاستثمار الخاص المتزايد، وبلاغ هذه النقطة ، يعني الوصول لأصلاح التشوهات للأستثمارات القطاع العام أو الحكومي، وبذلك تتوفر عوامل الاستثمار التنافسي بين القطاعين على الموارد المتاحة وغير المستغلة في الاقتصاد العراقي .

احدىعشر: يرى البحث، إن موضوع الخصخصة، يعالج بدافع شعارات" أقتصاد السوق" ولا يعالج في إطار حاجة الاقتصاد العراقي، وأنما وفق منهجية مشروطة لدوائر معينة ويتناغم معها أصحاب القرار في العراق، دون مراعاة ما يتمخض منها من حالات أجتماعية وعواقب، تنشأ منها مثل البطالة والفقر والتفاوت الاجتماعي وما يلحق بالبلاد من كوارث أقتصادية كبيرة.لذلك أن ما يحتاج له العراق في هذه الفترة من تاريخه الحرج مقاربات عقلانية وواقعية ،ليس رفض دور السوق بالمطلق أورفض دور الدولة بالمطلق،وأنما مقاربة، تنطلق من المعالجات الاساسية للاقتصاد ومشاكله الفعلية والجمع بين دور السوق ودور الدولة... وغير ذلك يصعب أطلاق تنمية مستدامة أو بناء ديمقراطي دون أن يكون للدولة دوراً نشيطاً، بالاضافة الى تحفيز القطاعات الاخرى، الخاصة والمختلطة، التعاوني...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثنى عشر: يستنتج البحث إن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي على الطبقات والفئات الاجتماعية المكونة للشعب العراقي، تتفاوت بحسب الطبقات والشرائح ووزنها الاقتصادي والاجتماعي، ومدى أرتباطها وفائدتها من التغيرات الجديدة،التي أحدثت وستحدث فرزاً جديداً داخل البنية الاجتماعية في المجتمع، وبقدر ما يتضح لنا في اللوحة التي ترتسم عليها ملامح الطائفية ، وهي بحد ذاتها لوحة خطيرة ،تدفع الحاجة الى وضوح أكبر وتحليل أوسع في داخل هذه الشرائح وفي داخل بعض الطبقات ، التي أستفادت وتستفيد من هذه التوجهات . فالشرائح المستفيدة هم، من بعض البرجوازين وشريحة التجار العاملين بالاستيراد وممثلي الوكالات والشركات الاجنبية وكبار ملاكي الاراضي والعقارات ، ومن الذين أثرو نتيجة التهريب والسرقات والحواسم والسطو على أموال الغير وأخذ الأتاوات من خلال عمليات الاختطاف والقتل وغسيل الاموال وبعض المقاولين والعليا من الطبقة الوسطى ومن جميع الطوائف والاديان وبدرجات . وبين القاعدة العريضة من الطبقات والشرائح الاجتماعية ، وهي تمثل البرجوازية الصناعية والشرائح العاملة في قطاع التصدير والعمال والفلاحين وشرائح من الطبقة الوسطى "الوسطى والادنى منها" وصغار الملاكين والمهمشين ومن جميع الطوائف ، التي تضررت بهذا القدر أو ذاك ، وهي لوحة تتميز ب الانزياحات والمتغيرات المستمرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

يتبين من دراسة الفصول الثمان سواءاً منها المتعلقة في الجوانب النظرية أو العملية أو التطبيقية وما أعتراها من تطورات وتغيرات للفكر الليبرالي الكلاسيكي الذي تناولته المدارس النقدية المختلفة من داخله أو من خارجه ووصولاً الى الليبرالية الجديدة التي تزامنت مع أزمة التنمية في النامية وفشلها مع أزمة الفكر التنموي ولما لهاتين الازمتين من ترابط شديد في الثمانينات من القرن الماضي الذي أدخل هذه البلدان في" فخ المديونية" الذي أستطاعت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن بعدهما منظمة التجارة العالمية أن توظفه بما يخدم برامجها المشروطية Cross- conditionality على هذه البلدان لتغير والتحول الذي يؤدي بدوره الى برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تهدف الى الخصخصة كعلاج للأختلالات الاقتصادية في هذه البلدان .

وإن البحث قد رصد إن برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي وبكتابات الكثير من الاقتصادين ، لا تهدف الى التنمية ولا علاج الاختلالات الهيكلية الحقيقية للاقتصاد أو في حل مشكلة البطالة أو رفع مستوى المعيشة أو حل مشكلة الفقر ، فهي أمور لا تتضمنها أو لا تفكر بها هذه البرامج ووظيفتها تهدف في النهاية في الحفاظ على ديون الدائنين "وهي بالنسبة للعراق ديون معظمها بغيضة" وضمان أنفتاح السوق العراقية أمام البضائع المستوردة وهي تعمل الآن على خلق المناخ المؤاتي لرفع معدل الربح فوق المتوسط العالمي ليتسنى لحركة رؤوس الاموال الاجنبية للتحرك والمجئ للأستثمار في العراق .

كما إن سياسة التكيف الاقتصادي للبنك الدولي وما تهدف إليه هي تحرير الاسعار وأبعاد الدولة عن التدخل في عمليات التدخل في آليات العرض والطلب فهو يرى"البنك" إن تدخل الدولة هو تشويه للأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الانتاجية . وبالاضافة الى ذلك إن البنك يقف بالضد من سياسة الحد الادنى للأجور وضد الدعم للمواد الضرورية ويدعو الى أنسحاب الحكومة من تقديم الخدمات الاجتماعية من كهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والاسكان والصحة وخدمات الاتصالات "التلفيون والبريد" والطرق تاركةً أياها للقطاع الخاص وهذا ما حصل في العراق من خلال المزايا التي وفرتها قوانين النفط وقوانين الاستثمار وغيرها التي صدرت أو في طريقها للصدور أو من خلال الوفر الذي تحققه الدولة من موارد نفطية أوعن طريق ألغاء الدعم وبخاصةً "العمل جاربأتجاه ألغاء البطاقة التموينية" أو في رفع الاسعار للمشتقات النفطية أوفي الانفاق الجاري و الاستثماري ، ومسعى البنك المركزي واضحاً للحفاظ على سعر الصرف للدينار العراقي وفي رفع أسعار الفائدة للأستثمار المحلي وتحجيم دور الدولة بالأعتماد على آلية السوق وحرية الاستيراد. د ون أن نلاحظ في الافق من مسألة المعنيين"السابقين والحاليين"عن حالة العبثية وهدر الاموال وتشويه الاقتصاد. كل ذلك يتطلب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية الحالية في أتجاه أيجاد مقاربة في وضع الاولويات وذلك بالقيام بالاصلاحات الجذرية في الهياكل الاقتصادية في الصناعة والزراعة والخدمات والبنية التحتية والاخذ بالمميزات والخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي وبقرارات وطنية . لذلك يوصي البحث :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- دعم المقترحات التي تشير الى إن العراق اليوم بحاجة الى صيغة وتطبيق استرتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأتجاه دور "الدولة التنموي المحفز" وتنظيم الاقتصاد الوطني وإدارة تنفيذ برامج الاصلاحات الحقيقية وبكفاءة عالية وبالقدر نفسه من الضرورة، الاهتمام بالقطاع الخاص الوطني التي يتمتع بالمبادرات ، والاستعداد لتحمل المخاطر في الاستثمار الانتاجي ليسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتشغيل الايدي العاملة في المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وفي زيادة الموارد المالية العامة لأنقاذ الاقتصاد المنهار وغير الأنتاجي .

2- أيجاد معالجة جدية لما يعانه الاقتصاد ، وذلك بالاستفادة من كل الخبرات العلمية والاكاديمية العراقية وغيرها من خبرات المهنية ، وبالاستفادة أيضاً من الخبرات الاخرى العربية والاجنبية ، في مجال الصناعات الاساسية ذات القيمة المضافة العالية بالاستفادة لما يتمتع به العراق من توفر المواد الخام بنسب عالية التي تجذب الاستثمار وتوظيفه في الاولويات ذات الجدوى لما يحتاجه الاقتصاد العراقي وبخاصةً في المجالين الصناعي والزراعي ، وبالخصائص العراقية، حيث وفرة الموارد النفطية والغاز الطبيعي والكبريت والفوسيفات وبأستغلال الامكانيات الزراعية لغرض أستثمار المساحات الكبيرة الغير المستغلة ومعالجة التصحر والملوحة والآفات الزراعية وحل الاشكالات المائية مع دول الجوار بالطرق القانونية والدبلماسية للدول المتشاطئة دولياً ، والاهتمام بالصناعات الغذائية وبظروف وحياة الفلاحين ومد يد العون لهم وحماية محاصيلهم من المنافسة والغزو لمنتجات المشابه من دول الجوار ، حيث يستورد العراق ما بين 70- 80% من المواد الغذائية كما ينبغي الاهتمام بالسياحة وحل مشكلة البطالة والفقر والاجور المنخفظة التي لاتتلائم مع الارتفاعات الخيالية في الاسعار ومعالجة التضخم .

3- ستكون للتطورات السياسية في العراق ، تأثير كبير في أسواق النفط العالمية خاصةً وإن العراق يحتوي على مخزون نفطي هائل. إذ قدر العمر الافتراضي للأحتياط النفطي فيه الى 164 سنة عام 2006 بعد أن كان 129 سنة عام 1990، وهوأطول الاعمارالافتراضية في دول أوبك الخليجية هذا، بالاضافة الى إن العراق منتج ومصدر رئيسي للنفط الخام ، وستخلق له مصاعب في سقف الانتاج وبخاصةً بعد" جولة التراخيص*" الاخيرة وما يقال عنها من زيادة أستخراج النفط بأرقام تزيد عن المملكة العربية السعودية ،وهذا بحد ذاته جيد على المستوى الانتاج العراقي، ولكن ما يصاحب ذلك من أشكاليات مع دول منظمة الأوبك "العراق مؤسس لهذه المنظمة في الستينيات" وفي السوق العالمية "ولا نريد الدخول في التفاصيل" سوى الاشارة ليس من مصلحة العراق الخروج من منظمة أوبك وليس من مصلحة دول الاوبك خروج العراق، وليس من مصلحة الجميع أغراق السوق العالمية بهذه المادة. الامر الذي يدعو الى أيجاد مقاربة وطنية لصالح العراق ولصالح دول أوبك وأن لا تخضع للضغوطات السياسية الخارجية . لأن الخاسر الاكبر سيكون

البلدان النامية ومنها العراق ولنذكر " الفورة النفطية" في السبعينيات من القرن الماضي وكيف جرى تدوير الاموال من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لصالح الدول المتقدمة صناعياً وما حصدته البلدان النامية غير المزيد من الديون التي لا زالت ترضخ لها لحد الان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 - يوصي البحث أنطلاقاً من الحيثيات التي قدمت بعدم القبول بصيغة المشاركة في الانتاج من حيث المبدأ بالنسبة للحقول النفطية المكتشفة وحتى القبول بمقايضة الديون بالاستثمار في الأصول العراقية إذ إن المشاركة تعني دخول الاطراف الاجنبية كشريك للعراقين في الاستثمار لسنوات طويلة مقابل حصة من النفط وحصة من الارباح مع أطلاق اليد للتصرف بما تشاء بالنفط العراقي .وبالقرار السياسي العراقي وأضعافه وإذا كان ولا بد ، فيمكن حصر ذلك بعقود المشاركة في الحقول الجديدة غير المكتشفة والتي يصعب التنقيب فيها وهذه الحالة تتعامل معها دول متقدمة وأخرى نامية وبعضها عربية وخليجية وفي مثل هذه الحالات لابد وأن تخضع هذه الامور لموافقات برلمانية وشعبية .

---

* علماً لا توجد تحت تصرف البحث أي وثيقة حول أتفاقية التراخيص ، وهذه مجرد ملاحظات أولية .

5- القوانين الاقتصادية التي صدرت منذ عام 2003 ومنها قانون النفط والغاز وقانون الاستثمار أو القوانين المتعلقة بأقتصاد السوق والانفتاح الحر على الاقتصاد العالمي وما صاحبها من حالة تحول وأنتقال سريعة من النظام المركزي الى النظام المفتوح وما رافقها من شعارات طائفية وأخرى عشائرية وأثنية ومناطقية في ظل الفوضى الخلاقة التي أبتكرها المحتلين، بالاضافة الى الضغوطات الدولية والاقليمية وما صاحبها من قوانين دستورية متناقضة "حالة الامر الواقع" كلها جاءت في ظروف غير طبيعية " حالة أمن وأستقرار" وضعف القرار الوطني على حساب الطائفي المحاصصي كلها تعتبر تحديات يتطلب إعادة النظر فيها من أجل وضع القرار الوطني في مكانه الصحيح في ظروف ملائمة وطبيعية .

6- تواجه العراق مشاكل تتعلق بالبيئة وهي تحديات حقيقية تتطلب المعالجة بالبنية الاقتصادية وبإعادة البناء وما لها من أنعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية والانسانية وللأسباب عديدة في ظروف النظام السابق وتراكمت بفعل الظروف الحالية تتعلق بالمناخ والتربة والمياه التي خلفتها الحروب والأجراءات اللأنسانية لدول الجوار بما يتعلق بالمياه وهي بحاجة الى جهود وطنية ومن مختلف القوى السياسية والشعبية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني بالاضافة الى الجهود الدولية لتخليص العراق من الحالة البيئية المأساوية التي يعيشها، حيث التلوث والامراض والتشوهات المستعصية البيئية والانسانية التي يعيشها العراق.

7- يوصي البحث بضرورة أصدار قوانين تهم حياة المواطنين من عمال وفلاحين وحرفين ومهنين مثل قوانين العمل وضمان أجتماعي وحماية أجتماعية فاعلة وغيرها من قوانين تخدم المستهلك وتخدم الانتاج والانتاجية ،وتحقيق دخل حقيقي للعائلة العراقية الفقيرة، يتماشى مع متطلبات الحياة والحفاظ على البطاقة التموينية في الوقت الراهن والعصيب والابتعاد عن الرهان عن أقتصاد السوق والخصخصة الذي لا يحقق العدالة الاجتماعية وفي تقديم خدمات نوعية في مستوى التعليم والصحة والسكن اللائق.

8- يوصي البحث للاستفادة من تجارب البلدان النامية المطروحة في الفصل الرابع من الدراسة وفي غيرها من البلدان المشابة للعراق وبخاصة تجربة" فنزويلا وأنغولا" وبما يخدم الاقتصا د الوطني العراقي.

9- دعوة الدولة الى تشجيع القطاع الخاص الوطني للقيام بدور أكبر في التنمية الاجتماعية وتوسيع قاعدة الانتاجى والارتقاء بنوعية وتقليل كلفته وتوعية المواطن بضرورة دعمه من خلال وسائل الاعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروء ة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-أن الدراسة أعتمدت على السجلات الاحصائية و ما مطروح في البحوث والمؤلفات المعنونة في المصادر. غير إن التعليقات عليها كانت بعضاً منها تعبر، عن وجهة نظر الدراسة، وقد شملت هذه مؤلفات وكتابات بأ قلام عربية وأخرى مترجمة لمولفين وكتاب أجانب، عكست الرسالة بعضاً من وجهات النظر التي تختلف مع هذا الكاتب أو ذاك أو تتفق مع هذا أو ذاك. ودرحت بأمانة بتناول مواضيع مؤشرة على النص بالصفحة والسطر والمؤلف أو المؤلفين والتاريخ ومصدر التأليف وسنة الطباعة وأي مصدر لا يشير الى مصدر الاقتباس، لا يسجل من ضمن المصادر. وتبقى الدراسة متحفظة على بعض الكتابات والتناولات المتشابهة أو الاقتباسات غير الدقيقة . إن معظم المصادر التي زودت بها الدراسة من الاكاديمية جرى أبرازها والاهتمام بها، بصرف النظر على التحفظ على بعض منها أو التي تختلف مع الدراسة في طبيعة التناول ، هذا بالاضافة الى المصادر التي أستطاعت أن تقتنيها الدراسة وشراءها أو الحصول عليها من أصدقاء في بلدان عديدة .

لم تطبق الخصخصة في العراق الجديد لحد الآن ولكن عملية الاسراع بها تجري بشكل أو بآخر ولم يتسنى لنا الأتصال بالمؤسسات التي قيد الدراسة للخصخة ،غير التي طرحت في الدراسة ، ولا يعرف بالتأكيد ماهي المشاريع والمؤسسات المحددة التي يجري التفكير بخصخصتها، وأين موقعها وما هو رأسمالها وما قيمتها الميدانية وماهي أستثماراتها وعدد العاملين وسنة التأسيس ومهو تصنيفها "الانتاج فيها" محلياً وماهو تصنيفها دولياً لغرض المقارنة . وهل هي صناعات أولية أو تحويلية وهل هي قطاعات رئيسية أو ثانوية أو فرعية .

وكان عنوان الرسالة " الخصخصة ومدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي موفقاً لموقف سبق علمي تجاه التوجه الاستراتيجي الجاري للاقتصد العراقي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر

1- كبة ، أبراهيم - دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي

2- د. دويدار ، محمد – مبادئ الاقتصاد السياسي – الجزء الاول – الاقتصاد السياسي علم أجتماعي - تاريخ علم الاقتصاد السياسي – الاسكندرية 1993 .

3- د. حسن يحيى ، أنيس – تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سمث – أبوظبي الامارات العربية المتحدة - التجمع الثقافي - 2003 .

4- ماركس ، كارل – نقد الاقتصاد السياسي – الجزء الاول – ترجمة محمد عيتاني – مكتبة المعارف - بيروت – 1950 .

5- سمث ، آدم – ثروة الامم .

6- د. ياسر، صالح حسن – العلاقات الاقتصادية الدولية – الابستمولوجيا .. الانطولوجيا .. الاكسيمولوجيا – مطبعة دار الرواد المزدهرة – بغداد – 2006 .

7- البروفسور سنتش، توماس – نقد نظريات الاقتصاد الرأسمالي – ترجمة عبد اله النعيمي – الجزء الاول – مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي – الطبعة الاولى – 1990 .

8- د. كاظم ، محسن – تاريخ الفكر الاقتصادي أبتداءاً من نشأته وأنتهاءاً بالماركسية – الكويت - ذات السلاسل للطباعة والنشر – 1989 .

9- د. زكي ، رمزي – العولمة المالية – دار المستقبل العربي – القاهرة – الطبعة الاولى – 1999.

10- د. الطائي ، غازي صالح محمد – الاقتصاد الدولي دار الطباعة والنشر - الموصل – 1999.

11- د. مرسي ، فؤاد – الرأسمالية تجدد نفسها – عالم المعرفة – الكويت – 1990 .

12- د. هيرتس ، نورينا – السيطرة الصامتة – ترجمة صدقي حطاب – عالم المعرفة – الكويت – 2007.

13- بيرسون ، لستر وآخرون – ماذا يجري في العالم – شركاء في التنمية – ترجمة أبراهيم نافع – دار المعارف – القاهرة – 1971 .

14- د. زكي ، رمزي – الليبرالية المتوحشة – دار المستقبل العربي – القاهرة – 1993 .

15- د. زكي ، رمزي – الليبرالية المستبدة – دار سيناء للنشر – القاهرة - الطبعة الاولى – 1993.

16- د. الامين ، عبد الوهاب – التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة ، مع إشارة الى البلدان العربية – دار حافظ للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية – جدة- 2000.

17- البروفسور أستكلتيز، جوزيف – العولمة ومساوئها – ترجمة فالح عبد القادر – الناشر بيت الحكمة – بغداد – الطبعة الاولى – 2003 .

18- بيار ، شيريل – البنك الدولي دراسة نقدية – ترجمة أحمد فؤاد بلبع – دار سيناء – القاهرة – 1994 .

19- د. زكي ، رمزي – في وداع القرن العشرين – تأملات أقتصادية في هموم مصرية وعالمية – دار المستقبل العربي – القاهرة – الطبعة الاولى – 1999.

20- د. سلمان ، محمد حسن – دراسات في الاقتصاد العراقي – نشر في بيروت – 1966 .

21- شوسودوفسكي ، ميشال – عولمة الفقر – ترجمة محمد مستجير مصطفى – دار سطور للنشر – القاهرة – 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22- د. حسنين ، توفيق أبراهيم – الاقتصاد السياسي للأصلاح الاقتصادي – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – الطبعة الاولى – 1999 .
23- لونكرنك ، ستيفن هيمسلي – أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث – ترجمة جعفر الخياط – منشورات الشريف الرضي – الطبعة الرابعة – بغداد – 1968 .
24- د. زكي ، رمزي – محنة الديون وسياسة التحرر في دول العالم الثالث – دار العالم الثالث للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – 1991 .
25- د. أمين ، سمير – الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين – دار الفارابي – بيروت – لبنان – الطبعة الاولى – 2002 .
26- د. زكي ، رمزي – فكر الازمة – دراسة في أزمة علم الاقتصاد السياسي والفكر التنموي العربي – مطبوعات مكتبة مدبولي – الطبعة الاولى – القاهرة – 1987 .
27- البروفسور سنتش ، توماس – الاقتصاد السياسي للتخلف – الجزء الثاني – ترجمة فالح عبد الجبار – دار الفارابي – بيروت -1978 .
28- د. الدرة ، صباح – القطاع العام ، سبل بناءه ، دوره وطبيعته ، آفاقه ومشاكله – دار الرواد للطباعة – بغداد -1977 .
29- د. عبد الفضيل ، محمود – من دفتر أحوال الاقتصاد المصري – دار الهلال – القاهرة – مصر -2003 .
30- د. أمين ، جلال – العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاروغواي – 1798-1998 – مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولة – بيروت – .1999
31- أ. د. مهنا، محمد نصر – الادارة العامة وإدارة الخصخصة مع نماذج لتجارب دول العالم – الاسكندرية – الكتب الجامعي الحديث – 2006 .
32- د. العمشاوي ، شكري رجب – الخصخصة ، أتحاد العاملين المساهمين ، مفاهيم ، تجارب دولية وعربية – الدار الجامعية – الاسكندرية – 2006-2007 .
33- د. الياس ،يوسف – الحد الادنى للأجور- دراسة أقتصادية قانونية – مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية – بغداد – 1980 .
34- سمث ، آدم – بحث في أسباب وطبيعة ثروة الامم – الجزء الاول – ترجمة حسني - زينه مراجعة معهد الدراسات الستراتيجية – بغداد – أربيل – بيروت – الطبعة الاولى – 2007 .
35- مجموعة الاقتصاديين السوفيت – الاقتصاد السياسي غير الماركسي – تحليل نقدي – ترجمة عصام الخفاجي – مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية – دمشق – نيقوسيا – براغ – الطبعة الاولى – 1988 .
36- د. كنونه ، أمين رشيد – الاقتصاد الدولي – مطبعة الجامعة – بغداد -1980 .
37- د. زكي ، عبد الرحمن أبراهيم – أقتصاديات التجارة الخارجية – دار الجامعات المصرية -الاسكندرية – 1981 .
38- هايد ، ديفيد – نماذج من الديمقراطية – ترجمة فضل سكر – معهد الدراسات الستراتيجية – الطبعة الاولى – بغداد – بيروت – 2006 .
39- تورين ، آلان – ماهي الديمقراطية – حكم الاكثرية أم ضمانات الاقلية – ترجمة حسن دار الساقي – الطبعة الاولى – بيروت – لبنان – 1995 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

40- ماركس ، كارل – مختارات من كتاب رأس المال – نقد الاقتصاد السياسي – الكتاب الاول – عملية تراكم رأس المال – الفصل الرابع والعشرين – ترجمة د. فالح عبد الجبار –
41- كنعان ، طاهر – الآثار السلبية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية – أصدار صندوق النقد العربي – الصندوق العربي للأتحاد الاقتصادي والاجتماعي – أبوظبي – 1996 .
42- د. الجميل ، سرمد كوكب – التمويل الدولي – مدخل في الهياكل والعمليات والادوات – الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة – فرع الموصل – العراق – 2002 .
43- نوربيرغ ، يوهان – دفاعاً عن الرأسمالية العالمية – ترجمة نور قباعة – مراجعة فادي حدادين – الطبعة الاولى – عمان - الاردن – 2007 .
44- بيتر مارتن وشومان ، هانس وهيرالد – فخ العولمة – الاعتماد على الديمقراطية والرفاهية – ترجمة عدنان عباس علي – سلسلة عالم المعرفة -238 - المجلس الاعلى للثقافة والفنون والادب – الكويت – 1998 .
45- د. البيلادي ، حازم – دور الدولة في الاقتصاد – دار الشروق – القاهرة – 1998 .
46- بولشاكوف . ف – اليسار الجديد الى أين ومع من ؟ - ترجمة مجدي نصيف دار الثقافة الجديدة – القاهرة – 1977 .
47- البروفسور أمين ، سمير – في مواجهة عصرنا – دار سيناء للنشر – مؤسسة الانشار العربي – القاهرة - 1997 .
48- د. حبيب ، كاظم – العولمة من منظور مختلف – الطبعة الاولى – بغداد – 2005 .
49- د. زلوم ، عبد الحي – نذر العولمة – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – 1999 .
50- بيرشل ، كوستيلو وسمث ، جيرمي وتيم وبرندان – العولمة من تحت ، قوة التضامن- التعريب أسعد كامل الياس – الرياض – السعودية – العبيكان – 2003 .
51- كروجمان ، بول – عودة أقتصاد الكساد ،على أثر الازمة المالية التي ألمت بشرقي آسيا 1997-1998 ، وصدر مجدداً عام 2008 .
52- د. أحمد مظهر ، كمال – الطبقة العاملة ، التكوين وبداية التحرك – دار الرشيد - وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية – 1981 .
53- د. الحافظ ، صفاء – القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق – دار الفارابي بيروت -1971 .
54- د. الخفاجي ، عصام – الدولة والتطور الرأسمالي في العراق – 1968- 1978 – دار المستقبل العربي – القاهرة – الطبعة الاولى – 1983 .
55- د. النصراوي، عباس – الاقتصاد العراقي ، النفط ، التنمية ، الحروب ، التدمير، الآفاق بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل – 1950 -2010 – ترجمة محمد سعيد عبد العزيز – دار الكنوز الادبية – بيروت – لبنان – الطبعة الاولى – 1995 .
56- البروفسور سنتيش ، توماس – الاقتصاد السياسي للتخلف – الجزء الثالث - ترجمة فالح عبد الجبار – دار الفارابي – بيروت – 1978 .
57- د. السعدي ، صبري زاير –
58- د. الدباغ والجومرد ، أسامة بشير وأثيل عبد الجبار – المقدمة في الاقتصاد الكلي – دار المناهج للنشر والتوزيع – عمان – الاردن – الطبعة الاولى 2003 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

59- بطاطو، حنه – العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماي حتى أيام الجمهورية – ترجمة عفيف الرزاز – مؤسسة الابحاث العربية – الطبعة الاولى – الكتاب الاول –بيروت – 1990.
60- شعلان ، هشام ياس – آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام أقتصاد السوق – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – الطبعة الاولى – 2004 .
61- الحسيني ، باسل جودت – السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية ، ملف العراق والمنطقة بعد الحرب ، قضايا إعادة الاعمار – المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الاولى – آيار 2004 .
62- د. عبد الفضيل ، محمود – تحديات المرحلة الانتقالية ، المراحل الحرجة – مركز دراسات الوحدة العربية – العراق والمنطقة بعد الحرب – بيروت – الطبعة الاولى – 2004 .
63- د. زكي ، رمزي – المحنة الآسيوية ، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية – دار المدى للثقافة والنشر – الطبعة الاولى – سورية – دمشق – 2000 .
64- د. حسن ، صالح ياسر – مجموعة مقالات –سلسلة قضايا فكرية دار الكتب والوثائق – بغدا د 2008 .
65- النجار ، سعيد – التخصيصية والتصحيحات الهيكلية ، القضايا الاساسية في البلاد العربية ، صندوق النقد العربي – مطابع الاهرام – مصر – 1988 .
66- د. ماهر ، أحمد – دليل المدير في الخصخصة – دار الجامعة للطباعة والنشر – كلية التجارة – جامعة الاسكندرية – 1999.
67- د. جمال الدين ، موسى أحمد – قضية الخصخصة ، دراسة تحليلية – مجلة البحوث القانونية – كلية الحقوق – جامعة المنصورة – مصر – 1993 .
68- د. أمين ، سمير – مناخ العصر ، رؤية نقدية – دار سيناء للنشر – تحرير عبد الباسط عبد المعطي – مكتبة مدبولي – 1999 .
69- سمث ، آدم – قراءة في أقتصاد السوق – أعداد كامل ورنه – معهد الدراسات الستراتيجية – الطبعة الاولى – بغداد – أربيل- بيروت – 2007 .
70- سوزا ، نيلسون أرجودي – أنهيار الليبرالية الجديدة – ترجمة جعفر السوداني – الطبعة الاولى – بيت الحكمة – بغداد – 1999 .
71- د. السيد علي والجنابي ، عبد المنعم وهيل – العلاقات النقدية الدولية - جامعة الموصل – 1992.
72- د. عوض ، طالب محمد – التجارة الدولية ، نظريات وسياسيات – مطبعة النور – الطبعة الاولى – عمان – الاردن – 1995 .
73- د. "الابرش ود. مرزوق" ، محمود رياض ونبيل – الخصخصة آفاقها وأبعادها – دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان – 2002 .
74- فريق أبحاث – ديناميكيات النزاع في العراق – تقييم أستراتيجي – معهد الدراسات االاستراتيجية – بغداد – أربيل- بيروت - الطبعة الاولى – 2007 .
75- د. السعدي، صبري زاير- التجربة الاقتصادية في العراق الحديث – دار المدى – الطبعة الاولى – بغداد – 2009 .
76- ريمر ، بول – عام قضيته في العراق – ترجمة عمر الايوبي – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – 2006 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

77- فالكيروسكي ، م – وجهة نظر ماركسية حول تنمية العالم الثالث – ترجمة د. كمال غالي – دار الحقيقة للطباعة والنشر – بيروت – 1982 .
78- البروفسور سنتش ،توماس – نقد نظريات الاقتصاد العالمي – الجزء الثاني – ترجمة عبد أله النعيمي – مركز الدراسات والابحاث الاشتراكية في العالم العربي – الطبعة الاولى – دمشق – نيقوسيا – براغ – 1990 .
79-تشوسودوفسكي ،ميشيل-عولمة الفقر –ترحمة محمد مستجيرمصطفى دار سطور للنشر ،القاهرة الطبعة الاولى2000
80-د.أمين ،سمير –التراكم على الصعيد العالمي-نقد نظرية التخلف،ترجمة حسن قيسي،دارأبن خلدون للطباعة والنشر
81- كتاب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا- الامم المتحدة-نيويورك-النسخة العربية 1999
82-مجموعة مؤلفين –النفط والاستبداد- الاقتصاد السياسي للدولة الريعية – ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية –الفصل السابع –ثروة العراق النفطية ، مجيد الهيتي الطبعة الاولى ،أربيل-العراق، بيروت - لبنان 2007 .

البحوث والمقالات

1- الفياض ، عباس – بحث بعنوان ماهي الاسباب لثورة الجياع – نشر في مؤسسة صبرى – دمشق – 1984. "دون ذكر الاسم" .
2- مقالة د. أمين ، سمير – قضية الديمقراطية في العالم الثالث - الفكر الديمقراطي – العدد الصادر عام 1990 .
3- اسابير ، جاك – مقالة بعنوان : خرافة المنافسة بينما تتعمم الاحتكارات الخاصة – منشورة على الانترنيت Lo Monte Diplomatique-Edition Arabe-
4- مقالة د. سلمان ، عدنان – وجهات نظر حول مفهوم أقتصاد السوق الاجتماعي ، أقتصاد السوق الاجتماعي وأتجاهات تطوره المستقبلية – منشورة على الموقع http;//www.Iraqcp.org/members3/oo5o725adnan.htm
5- مقالة نيبال، عبد القادر– قراءة في أقتصاد السوق منشورة على موقع : http;//www.an-nour.co-indxnhn?option=con.content&task=view&id=8813&IteAlnnournewspaper
6- مقالة د. ياسر ، صالح حسن – المشهد الاقتصادي الراهن وصراع الخطابات – منشورة في طريق الشعب – العدد
7- مقالة أدهم ، لؤي – الاصلاح الاقتصادي وأستهداف السوق – أشكالات نظرية أساسية وأشكالات تطبيقية عربية – مجلة النهج – العدد 6 – 1996.
8- د. حسن ، صالح ياسر – دراسة حول الليبرالية ، الخوصصة ، برامج التكيف الهيكلي بين أوهام الخطاب الايديولوجي وحقائق إعادة أنتاج التبعية – جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر -1999 .
9- مقالة: د. زكي ، رمزي – رأسمالية المضاربات – الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي – مجلة النهج – العدد 20 – 1999 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- الشجرين وموسى ، باري ومايك – صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال – مجلة التمويل والتنمية – ديسمبر – 1998 .
11- د. البيلادي ، حازم – الازمة العالمية – مقالة منشورة على الانترنيت .
12- جومسكي ، نعوم – الازمة المالية وورطة الليبرالية – مقالة منشورة في مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار .
13- د. جميل ، قدري – الازمة المالية – محاضرة في المنتدى الاجتماعي – دراسات أستراتيجية سورية ومنشورة على الانترنيت عام 2009 .
14- البروفسور ستكلز ، جوزيف – الركود الاقتصادي الامريكي مقالة منشورة على الانترنيت .
15- د. حسن ، صالح ياسر – الاقتصاد السياسي للأزمة المالية العالمية الراهنة – محاضرة بجزئين - منشورة على الانترنيت 2008 .
16- مبروك ،غضبان – بين العولمة والسادة – بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية .
17- د. أسماعيل ، أسماعيل صبري – الكوكبة أساس الظاهرة الاقتصادية – مجلة النهج – العدد 6 – 1998.
18- د. العظم ، صادق جلال – حول العولمة – مجلة الطريق – العدد 4 – سورية – 1997 .
19- د. كريم ، كريمة – الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الاصلاح الاقتصادي في مصر – مجلة مصر المعاصرة – العددان 441-442 نيسان – 1996 .
20- د. السيد ، هدى – برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر – مجلة بحوث أقتصادية عربية – العدد 9 – القاهرة – 1997 .
21- نصر وسمير ، محمود وعبد المنعم – سياسات وإدارة أسعار الصرف في ج م ع في سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية – تحرير د. علي توفيق الصادق وآخرون – سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل – العدد 3 – 21-23 –صندوق النقد العربي أبوظبي – سبتمبر 1997.
22- مخلوفي ، عبد السلام – أستاذ مساعد بالمركز الجامعي – دراسة تحت عنوان : أزمة المديونية ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي بالاضافة الى عدة بحوث للباحث نفسه على موقع الانترنيت.
23- سكولونوف و د. سليفان ، الاكسندر وجون – شروط الاقراض الدولي ، بدائل برامج الاقراض المالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي – مركز المشروعات الدولية الخاصة CIBE ، منشور على الانترنيت .
24- كنيدي ، بول – قمة العشرين الراسمالية في عيني كارل ماركس – مقالة منشورة على الانترنيت بتاريخ 22-4-2009 .
25- هتسون ، مايكل – سيناريوهات سياسة لعراق ما بعد الحرب – مركز دراسات الوحدة العربية – العراق والمنطقة بعد الحرب – بيروت – 2003 .
26- أسكندر ، جوستين – ديون صدام ، صندوق النقد الدولي ، خصخصة الاقتصاد العراقي حلقة نقاش – جامعة كولومبيا – نظمتها نقابة النفط في البصرة – 26 –آيار – 2005 .
27- د. حبيب ، كاظم – نقاش مفتوح مع السيد د. برهم صالح نائب رئيس الوزراء ، الحلقة الثانية هل من نموذج تنمية في العراق – 2008 -2009 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28- د.حسن،صالح ياسر –مجموعة مقالات –سلسلة قضايا فكرية،دار الكتب والوثائق ،بغداد2008
29-مجلة الحوار-السياسة النقدية-تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي-العدد التاسع،شباط2009
30- دراسة وزارة التخطيطوالجهاز المركزي للاحصاء حول بعض العينات لما تعيشه العوائل العراقية
31- كوجمان،جيمس-تحليل أقتصادي-نشر على موقع وورلد سوشياليست،على شبكة الانترنيت .
32-البروفسور ستكلتز ،جوزيف –الركود الاقتصادي الامريكي مقالة منشورة على الانترنيت.
33-الجمال ،مصطفى مجدي –دراسة معدة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- الدئرة الثقافية –بعنوان البوليفاري-جدل الثورة والكاريزما في أمريكا اللاتينية -حالة تشافيس-حزيران 2007 ،منشورة على الانترنيت.
34-دراسة معدة من باحثين بدعم من معهد الدولي للبيئة والتنمية ومنظمةالامم المتحدة للاغذية والزراعة-الفاو،FOE-للألفية.
35-كاربونيه،جيل-مقالة بعنوان –الجزرة والعصا-اللجنة الدولية للصليب الاحمر،منشورةعلى الانترنيت.
36-د.النصراوي ،عباس-دفاعاً عن القطاع العام- مقالة مترجمة،نشرت في الثقافة الجديدة
37-د.السعدي ،صبري زاير-الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق العالمية-المستقبل العربي العدد 249-مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت-1999
38-د.السعدي،صبري زاير، مقالة بعنوان –الاقتصاد السياسي الجديد في العراق –الدور المتوقع للحركةالليبرالية الديمقراطية والاجتماعية لاحقاً
39- دراسة بعنوان –تطورات وأنجازات الخصخصة في الدول العربية –تعتمد على قاعدة بيانات الخصخصة في الدول العربية من مصادر البنك الدولي –لم يعثر على مصدر الاعداد.
40-د.مسعود،مجيد-ما الخصخصة وكيف الحد من سلبياتها ؟ مقالة منشورة على موقع Annour News Paper .
41- د.حسن،صالح ياسر لقاء في جريدة طريق الشعب ومنشور على الانترنيت http//www.Iraqep.org/members41008//zow2htm.
42- د. الحافظ ، مهدي – السياسة النقدية ومتطلبات تنشيط الاقتصاد العراقي – مجلة حوار تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي – العدد 9 – بغداد - العراق – شباط – 2007 .
43- دراسة فلسطينية متخصصة في الاقتصاد السياسي غير معروف مصدرها .
44- د. الامين ، عبد الوهاب – البرنامج الاستثماري في العراق – مجلة التنمية والطاقة – العدد 6 – 1981 .
45- أ.د. النجيفي ، سالم توفيق – مقالة بعنوان: مستقبل التنمية – مجلة المستقبل العربي – العدد 305 – 2004 .
46- د. الخفاجي ، عصام – الاساس الاقتصادي لموقف الحزب الشيوعي العراقي – مجلة النهج – العدد 13 – 1986 .
47- البروفسور يعقوبي والأستاذ عزب ، محمد والاخضر – تحليل مشاكل التنمية من منظور أقتصاديات التنمية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر ، منشور على الانترنيت .
48- كوهين وأوديسكول ، آريل وجيرالد – سبيل الازدهار الاقتصادي بعد صدام – مجلة الثقافة الجديدة – العدد 309 – 2003 .
49- البازغي ، حمد سلمان – مقالة بعنوان: الانتقال الدولي للتضخم – مجلة الادارة العامة – العدد 1 – 1997 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

50- د. العبيدي ، ناجح – بعض ملامح الاقتصاد العراقي – الثقافة الجديدة – العدد 179 – 1986 .
51- الفياض ، عباس – مقالة بعنوان: الحرب وآثارها على الطبقة العاملة العراقية – الثقافة الجديدة – العدد 11- 1985 .
52- المحامي الهيتي ، حازم – أسرار حرب المياه غير المعلنة للأحتلال الامريكي للعراق – خصخصة المياه – منشورة على الانترنيت http;//iraqinu.jeeran.com.I.htm
53- د.حبيب ،كاظم مقالة بعنوان-ماهي طبيعة الصراع حول شؤون ومستقبل الاقتصاد العراقي ب بين سلطة الاحتلال وبين مجلس الحكم المؤقت والشعب، منشورة على الانترنيت -http //www.kdp-pp.sc/15.07.2003.
54-د.الحافظ ،مهدي –تحديات وهموم الاصلاح الاقتصادي في العراق –الحوار،العدد الاول 2005
55- د. حسن ، صالح ياسر مقالة بعنوان – المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال – الجذور والمرجعيات والاهداف الفعلية – الثقافة الجديدة - العدد 324 – 2008 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحوث وتقارير
1-تقرير صندوق النقد الدولي الصادرفي سبتمبر 1972 .
2- تقرير اللجنة الثلاثية برئاسة بريزنسكي التي نشرت .1973
3-تقرير صندوق النقد الدولي – أفاق الاقتصاد العالمي -.1997
4-التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر من جامعة الدل العربية-الامانة العامة وآخرون،تحرير صندوق النقد العربي –تونس –الامانة العامة-1988 .
5- تقرير صادر عن معهد البنك الدولي و مكتب نائب الرئيس لشؤون أقتصاديات التنمية في البنك الدولي-2002
6-تقرير التنمية البشرية لعام 2001 .
7- صندوق النقد الدولي –IMF-التقرير السنوي 1993 ،واشنطن.
8- تقرير البنك الاهلي المصري – النشرة الاقتصلدية العدد ،1-1998 والعدد1-.2000
9-تقرير السنوي للاحصائيات في الجزائر الصادر في نيسان 2009 .
10- تقرير التنمية البشرية الصادز من الامم التحدة لعلم 2001 .
11- البنك الاهلي المصري – النشرة الاقتصادية العدد1 لسنة2004 .
12-التقرير الاقتصادي العربي الموحد –جامعة الدول العربية ،تحرير صندوق النقد العربي –تونس ،الامانة العامة1988 .
13-تقريرالامم المتحدة عن الاقتصاد العراقي صادرفي نيويورك ،1991 با للغةالانكليزية والعربية.
14-نشرة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا "أكسوا" مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية –بيروت 1985
15-تقرير البنك الدولي –التنمية في العالم ،من الخطة الى السوق- ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ،القاهرة- مطابع الاهرام التجارية،1996
16 تقرير البنك الدولي للتنمية في العام الطبعة العربية الصادرة في .1990
17-تقرير البنك الدولي صادر في 14 كانون الثاني 2004 .
18- تقرير الامم المتحدة حول الذين غادروا العراق منذ 2003 – صادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 .
19- تقرير عن منظمة اليون سيف وفيه أشارات عن معدل سوء التغذية لدى الاطفال في العراق – صادر في 29 آيار – 2003 .
20- تقرير عن الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجية المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي التابع للامم المتحدة مكتب العراق .
21- بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لتقييم الدراسات الاقتصادية – بيت الحكمة – بعنوان: السياسات الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي – كانون الثاني - شباط -2001- مجموعة باحثين – الناشر بيت الحكمة – .2002
22- البياتي ، صبري مصطفى – بحث حول – حركة مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق – 1960 – 2000 .
23- الاقتصاد العراقي ومتغيرات البنية العربية والدولية – بغداد – 2002 .
24- الفياض ، عباس – التنمية الاقتصادية – بحث منشور على الانترنيت على موقع الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك -2008 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25- مبروك ، غضبان بين العولمة والسادة – بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية – 2000 .
26- الفياض ، عباس – بحث عن – مراحل تطور أتجاهات البنية الاقتصادية في العراق – ألقيت على شكل محاضرة في اليمن – 1989 .
27- الفياض ، عباس – الشركات المتعدية الجنسية – بحث منشور على شبكة الانترنيت في موقع الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – 2008 .
28- الفياض ، عباس – العلاقات الاقتصادية الدولية – بحث منشور على شبكة الانترنيت في موقع الاكاديمية المفتوحة في الدنمارك – 2008 . ومجلة الاكاديمية الصادرة
29- د. السعدي ، صبري زاير – الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق العالمية – المستقبل العربي – العدد 249 – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 1999 .
30- الفياض ، عباس – بحث :- الطبقة الوسطى ودورها في العراق – غير منشور .

الوثائق

1- وثيقة صادرة عن وزارة التنمية الدولية - برنامج التنمية البريطانية في العراق - صادرة عام 2003 .
2- الوكالة الامريكية للتنمية USAID
3- القرار رقم 1483 الصادر من مجلس الامن في جلسته 4761 - بتاريخ 22آيار/ مايو 2003 .
4- وثيقة قانون الاستثمار رقم 39 الصادرة عن سلطة الأئتلاف المؤقة حول الاستثمار الاجنبي في العراق - الصادرة في 19 سبتمبر / أيلول 2003 .
5- وثيقة صادرة من DFID من القنصلية البريطانية في البصرة بعنوان نشاط وزارة التنمية الدولية جنوب العراق - الصادرة في 15 أكتوبر / تشرين الاول 2004 .
6- وثيقة برنامج الامم المتحدة الانمائي - لعام 1999 .
7- وثيقة صادرة عن وزارة الصناعة والمعادن العراقية – حول معالجة وتأهيل الشركات والمؤسسات الحكومية .
8- وثيقة الامم المتحدة – العراق – نشرة التنمية وإعادة الاعمار في العراق - سبتمبر 2005 .
9- وثيقة الامم المتحدة – العراق – نشرة أعمال إعادة الاعمار والتنمية – تشرين الثاني / نوفمبر 2007 .
10- وثيقة التلاعب بثروة العراق النفطية – من منشورات – بلات فورم بالتعاون مع منبر السياسات العالمية معهد دراسات السياسات "مشروع الدولية الجديدة" مؤسسة الاقتصاد الجديد ... الصادرة في تشرين الثاني – 2005 .
11- كارل ماركس وثيقة – في الجمعية الاجتماعية والديمقراطية في بروكسل عام 1848 حول وجهة نظره في التجارة الخارجية "تعثر عليها الدراسة لاول مرة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحف والمجلات
1- جريدة السفير البنانية - الصادرة بتاريخ 24-2- 1989 .
2- صحيفة الجمهورية العراقية - الصادرة في 21-2-1989 .
3- صحيفة الثورة الصادرة في 23-2- 1989 .
4- جريدة الانباء الكويتية - الصادرة في 11-7- 1984 . والعدد الصادر في 26-11-1984 .
5- جريدة الشرق الاوسط اللندنية الصادرة في 10-12-2004 .
6- جريدة الشرق الاوسط - الصادرة في 11- يوليو / تموز- العدد 9357 – 2004 .
7- وكالة رويترز 2008 .
8- جريدة طريق الشعب
9- مجلة الثقافة الجديدة العدد 179-1986 و العدد 190 و191 -1987 – والعدد 309 الصدر في 2003 وغيرها من أعداد مشار لها في الدراسة.
10- سلسلة قضايا فكرية – دار الكتب والوثائق – بغداد – 2008 .
11- مجلة الحوار – عدة أعداد ومقالات مشار لها.
12- جريدة الشرق الاوسط – الصادرة في 10 مايو – العدد 8928 – 2003 .
13- الموسوعة الحرة "ويكيبيديا".
14- نيوز ويك "News Week"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- Derived From OAPEC –Secretary General, Annual Report- Kuwait .

2- P.Drucker,The charged World Economy. Foreign Affairs, Spring-1986.

3- J.K. Galbraith; The New Industrial State Houghton Mifflin, Bosten-1967.

4- Kenicchi Ohmae- The End of the Nation State, the Rise of Regional Economics-1985-Collins-Publishers-London.

5- Gum Young Lee and Young Woung Kim-Global Shift Implication, The Globalization of Economy and Spatial South Korea-Hoover Institution for Economic Studies 1994.

6- Coskun Can Aktan, An Introduction to The Theory of Privatization-Turkey, The Journal of Political and Economic Studies, 20-November-1995.

7- Dr.Leo Drollar. Give Iraqi oil to the Iraqis MEES-Sept-2003.

8- H.G.Grubel;International Economic op. cit.

9- Bulchandani,B.International.Economic,op.cit.

10- Elu. Economic Review of Iraq. No4-1984.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com